جامعة غرداية - الجزائر
University of Ghardaia - Algeria

إضافات اقتصادية

دورية دولية نصف سنوية محكمة تنشر الأبحاث و الدراسات
المتعلقة بالعلوم الإقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير
تصدر عن جامعة غرداية - الجزائر

إيداع قانوني رقم : مارس/2017
ردمد : / E-ISSN : P-ISSN : 2572-0074

مجلة إضافات إقتصادية
Journal of Economic Additions

جامعة غرداية - الجزائر
University of Ghardaia - Algeria

Journal of Economic Additions

International Bi-Annual Peer-Reviewed Academic Journal Publishing the Researches and Studies in the field of Economics, Business and Management Sciences
Issued by University of Ghardaia – Ghardaia (Algeria)

Legal deposit N° Mars/2017
P-ISSN : 2572-0074 E-ISSN : /

مجلة إضافات اقتصادية

مجلة نصف سنوية علمية محكمة تهتم بمجالات الاقتصاد والمال والادارة

والمحاسبة وموضوعات التنمية والقضايا الاقتصادية المعاصرة .

المجلد: 07 العدد: 02 سبتمبر 2023

ISSN : 2572-0074

EISSN: 2710-7981

الرئيس الشرفي

أ.د إلياس بن ساسي

مدير المجلة

أ. د. علماوي أحمد

مدير النشر للمجلة

د. بن أودينة بوحفص

رئيس التحرير

أ.د عبد اللطيف مصيطفى

أعضاء لجنة القراءة لمجلة إضافات اقتصادية

أ. د بن سانية عبد الرحمان	أ. د. بلعور سليمان	أ. د. شنيني حسين	أ.د. بوخاري عبد الحميد
أ. د. مصيطفى عبد اللطيف	أ. د. غزيل محمد مولود	أ. د. أولاد حيمودة عبد اللطيف	أ. د. لسلوس مبارك
د. بن ساحة علي	أ.د. لعمور رميلة	د. شنيني عبد الرحيم	أ.د رواني بوحفص
أ.د. عمي سعيد حمزة	أ.د شرقي مهدي	أ. د. تيماوي عبد المجيد	د. قطيب عبد القادر
أ.د علماوي أحمد	أ.د شرع مريم	ا.د. دحو سليمان	

أعضاء لجنة التدقيق لمجلة إضافات اقتصادية

أ. برهان نور الدين	د. طالب أحمد نور الدين

للتواصل والاستفسار: رئيس هيئة تحرير مجلة إضافات اقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية

ص ب: 455 النوميرات ولاية غرداية 47000 الجزائر

كل الأعمال والأبحاث ترسل فقط عبر البريد الإلكتروني للمجلة

journal.additions@gmail.com

الهيئة العلمية للمجلة

أ.د مصيطفى عبد اللطيف جامعة غرداية، الجزائر	أ.د عبد المجيد قدي جامعة الجزائر 3	ا.د محمد عبد الواحد محمد عثمان، جامعة حلوان القاهرة
أ.د معراج هواري جامعة غرداية، الجزائر	أ.د محمد بن بويان جامعة تلمسان، الجزائر	أ.د منير البلومي جامعة سوسة تونس
ا.د بن سانية عبد الرحمان، جامعة غرداية، الجزائر	أ.د عزاوي اعمر جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د سدراوي طارق، جامعة المونستير، تونس
أ.د بلعور سليمان جامعة غرداية ، الجزائر	أ.د محمد زرقون جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د أسامة السويلم، جامعة مدينة السادات – مصر
أ.د غزيل محمد مولود جامعة غرداية ، الجزائر	أ.د لعمى أحمد جامعة ورقلة، الجزائر	ا.د عمار أوكيل، جامعة السلطان قابوس،سلطنة عمان
أ.د. أحلام بوعبدلي جامعة غرداية، الجزائر	أ.د ابراهيم بختي جامعة ورقلة، الجزائر	ا.د بلقاسم العباس، المعهد العربي للتخطيط–الكويت
أ.د. عبد الحميد بوخاري جامعة غرداية، الجزائر	ا.د يوسف صوار، جامعة سعيدة، الجزائر	أ.د خليفة أحسنة، جامعة ابن الطفيل ، المغرب
أ.د عجيلة محمد جامعة غرداية، الجزائر	أ.د براق محمد المعهد العالي للعلوم التجارية الجزائر	ا.د خالد جعارات، جامعة الشرق الأوسط الأردن
أ.د إلياس بن ساسي جامعة قاصدي مرباح ورقلة	ا.د ناصر دادي عدون، المعهد العالي للعلوم التجارية الجزائر	P.Sid ali kamel Kaya , Business School Toulouse
أ.د هواري سويسي ، جامعة ورقلة، الجزائر	ا.د عمر لعلاوي، المعهد العالي للعلوم التجارية الجزائر	د. عبد الفتاح علاوي، جامعة نجران، المملكة العربية السعودية
أ.د. علاوي محمد لحسن، جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د نصر الدين حمودة، مركز البحث في الإقتصاد التطبيقي من أجل التطوير، الجزائر	د. محمد كنوش، كلية العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تراكيا، تركيا
أ.د محمد قويدري جامعة عمار ثليجي الاغواط	أ.د. شاهد إلياس جامعة حمة لخضر الوادي	د. يوسف ناصر الجامعة الاسلامية العالمية ماليزيا
أ.د محمد فرحي جامعة عمار ثليجي الاغواط، الجزائر	ا.د عدالة لعجال جامعة مستغانم، الجزائر	د. يحضية سملالي كلية ادارة الاعمال جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية
أ.د محمد حمزة بن قرينة ، جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د صالح تومي، جامعة الجزائر3، الجزائر	د. أحمد بلالي ، جامعة تمنغست، الجزائر
أ.د سليمان ناصر ، جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د دحمان بن عبد الفتاح جامعة أدرار، الجزائر	د. صباح المحياوي، معهد الادارة / الرصافة / الجامعة التقنية الوسطى – بغداد – العراق
أ.د بورنان إبراهيم جامعة عمار ثليجي الاغواط	أ.د مقدم عبيرات، جامعة الاغواط، الجزائر	د.عبد الرحمن رشوان، الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا– غزة– فلسطين
ا.د الشيخ داوي جامعة الجزائر3، الجزائر	أ.د عبد السلام مخلوفي جامعة بشار، الجزائر	د. محمد كنوش، Trakya University
ا.د شعيب شنوف ،جامعة امحمد بوقرة بومرداس	ا.د. حسين شنيني جامعة غرداية، الجزائر	د. عودية مولود، جامعة الحدود الشمالية، المملكة العربية السعودية
ا.د. بوزيد سايح ، جامعة ورقلة، الجزائر	د. خنيش يوسف جامعة الأغواط، الجزائر	د. قاسم النعيمي جامعة دمشق ، سورية
ا.د. اسماعيل بن قانة ، جامعة ورقلة، الجزائر	ا.د. لعمور رميلة جامعة غرداية، الجزائر	د. حبيب بوهرور، جامعة الدوحة، قطر
ا.د مليكة زغيب، جامعة قسنطينة 2، الجزائر	د. مريم شرع جامعة غرداية، الجزائر	د. عبد الله غالم، جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر
أ.د الهام بحياوي، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر	أ.د. أولاد حيمودة عبد اللطيف جامعة غرداية، الجزائر	D. Essia Ries Ahmed, Universiti Sains Malaysia
أ.د. علماوي أحمد، جامعة غرداية، الجزائر	ا.د. عمي سعيد حمزة جامعة غرداية، الجزائر	د. النويران ثامر، جامعة شقراء – المملكة العرآية السعودية
أ.د. طويطي مصطفى جامعة غرداية، الجزائر	أ.د. تيماوي عبد المجيد جامعة غرداية، الجزائر	د. عصام الاطرش، جامعة الاستقلال، فلسطين
د. رواني بوحفص، جامعة غرداية، الجزائر	ا.د. دحو سليمان جامعة غرداية، الجزائر	د. بابكر مبارك عثمان الشيخ ، جامعة نجران، المملكة العربية السعودية
أ.د. محمد زوزي جامعة غرداية، الجزائر	د. شرقي مهدي جامعة غرداية، الجزائر	د .مصطفى عبد الله احمد القضاه، جامعة شقراء – المملكة العربية السعودية
د. ابو بكر بوسالم المركز الجامعي ميلة	أ.د. عقبة عبد اللاوي جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر	قرين ربيع، المركز الجامعي لميلة – الجزائر

ا.د. بن عبد العزيز سفيان جامعة بشار، الجزائر	أ.د. على بن ضب، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر	أ.د. فوزي محيريق جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر
د.أحسينة خليفة جامعة ابن الطفيل المغرب	د.المحياوي صباح نوري عباس مجلس الخدة العامة العراق	د.بوهراوة سعيد GLOBAL UNIVERSITY OF ISLAMIQUE FINANCE MALYSIA
د.حمودة نصر الدين مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التطوير- الجزائر	عباس بلقاسم المعهد العربي للتخطيط – الكويت	D.DORNIER Raphael Université Savoie Mont Blanc FRANCE
د. خوالد أبو بكر جامعة عنابة – الجزائر	د.سمرد نوال جامعة سيدي بلعباس – الجزائر	D.Laouisset Djamel Eddine Duy Tan University - Vietnam
د.الشكري قدري سليمان مصطفى جامعة عجلون الوطنية/ المملكة الاردنية الهاشمية	Tarek SADRAOUI UNIV Mahdia Tunisie	OUKIL Amar Sultan Qaboos University, Muscat, Oman
د.الشهوان نوفل قاسم علي مركز الدراسات الاقليمية –جامعة الموصل –العراق	د.الطالب مصطفى ولد حام جامعة نواكشوط العصرية- موريتانيا	د. النعيمي قاسم جامعة دمشق –كلية الاقتصاد + الاكاديمية السويسرية الملكية للاقتصاد والتكنولوجيا
د. نشأت ادوارد معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات – مصر.	د.رشوان عبد الرحمن الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا- غزة- فلسطين	د. الشيخ بابكر مبارك عثمان جامعة نجران المملكة العربية السعودية
د.المساعيد فرحان جامعه ال البيت – المملكه الاردنيه الهاشميه	Soraya BOURROUBEY جامعة محمد بن أحمد وهرن 2 – الجزائر	ABDELKADER GUETTAF المركز الجامعي لأفلو
د.الشهوان نوفل قاسم علي جامعة الموصل- العراق	Kaya Sid ali kamel Business School Toulouse	Nawel SEMRED جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس – الجزائر
Ishaq Hacini جامعة معسكر- الجزائر	Matmar Dalila Université DE TIZI OUZOU - ALGER	Kheira Medjdoub جامعة ابن خلدون تيارت
أ.د. رحاب يوسف جامعة بني سويف ، مصر	د.الرباع جواد جامعة ابن زهر اكادير.المغرب	Derradji Raki Université de Bouira - ALGER
د.أمين هبة لقمان الجامعة التقنية الشمالية / الكلية التقنية الادارية/ الموصل- العراق	Mostefa SAIM جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان –الجزائر	SADAOUI Farid Université de Ghardai - ALGER
د.المصبح عماد الدين، كليات الشرق العربي للدراسات العليا – الرياض – العربية السعودية	د.عصام عبد الخضر سعود العباس، لجامعة المستنصرية – العراق	الصغير ميسم، جامعة سيدي بلعباس- الجزائر د.
د.جبريل وائل محمد جامعة عمر المختار – ليبيا	د.حميدات عمر، جامعة غرداية- الجزائر	د.سايح جبور علي جامعة الجزائر3 – الجزائر
د.سمية محمد مصطفي محمد الامين جامعة كسلا – السودان	د.شاهر عبيد، جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين	د.عابد محمد جامعة الأزهر –كلية الدراسات المتوسطة – مصر
د.عبد السلام مصطفى محمود، جامعة أم القرى –كلية العلوم الاقتصادية والمالية الاسلامية- المملكة العربية السعودية	د.عبد الكريم جابر شنجار العيساوي كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية العراق	د.عبدالله سراج جامعة الملك فيصل – السعودية
د.عبد الوهاب برحال جامعة جيجل – محمد الصديق بن يحي – الجزائر	د.عبدالله محمد البدارين جامعة اليرموك- الاردن	د.عزيز عادل عبدالله الجامعة التقنية الشمالية / الكلية التقنية الإدارية / الموصل – العراق
د.فدوة علي حسين العبد الجامعة التقنية الشمالية / الكلية التقنية الإدارية / الموصل – العراق	د.مجيد العكيليّ علي الجامعة المستنصرية – العراق	د.محمد الزغول، جامعة عجلون الوطنية –الاردن.
د.نشوان محمد عبد العالي عبد الرحمن جامعة الموصل- العراق .	د.مصطفى العرابي جامعة بشار- الجزائر	د.يحياوي الهام جامعة باتنة 1 الحاج لخضر- الجزائر

الرؤيـــة العـــامة

دورية أكاديمية محكمة دولية ومتخصصة، نصف سنوية، تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية .ترمي مجلة إضافات اقتصادية إلى الإسهام في تطوير المعرفة ونشرها، وذلك بنشر البحوث العلمية الأصيلة، والمراجعات العلمية في المجالات الاقتصاد والتسيير والتجارة. والمحاسبة والمالية.

اهتمـــامـــات المجلة : تعنى المجملة بنشر البحوث العلمية الرصينة في مجالات التخصص .

شروط وقواعد النشر

مجلة إضافات اقتصادية مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية دورية علمية محكمة، تصدر عن جامعة غرداية. وتُعنى بنشر البحوث العلمية وفق الضوابط والشروط الآتية:

1) تنشر المجلة البحوث العلمية الأصيلة التي تتوافر فيها شروط البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالمياً. ويتم استلام البحث المستوفي للشروط والمعايير التالية:
   - وقوع موضوع البحث ضمن إهتمامات وأهداف المجلة. .
   - التزامه بقواعد النشر المتبعة في المجلة.
2) تتمثل العناصر الرئيسية التي يجب أن يرتكز عليها أي بحث في:
   - عنوان البحث وملخصا عنه .
   - مقدمة أو خلفية موضوع البحث وأدبياته ومسوغاته وأهميته.
   - مشكلة البحث وتحديد عناصرها وربطها بالمقدمة.
   - منهجية البحث المناسبة لطبيعة المشكلة البحثية وتتضمن الإجراءات والبيانات الكمية أو النوعية التي مكنت الباحث من معالجة المشكلة البحثية ضمن محددات وافتراضات بحثية واضحة.
   - خاتمة تتضمن تلخيصاً للموضوع، والنتائج التي تم التوصل إليها (نتائج البحث ومناقشتها مناقشة علمية مبنية على إطار فكري متين يعكس تفاعل الباحث مع موضوع البحث من خلال ما يتوصل اليه الباحث من استنتاجات وتوصيات مستندة إلى تلك النتائج).
3) يجب أن لا يكون المقال منشوراً أو مقدماً للنشر لدى جهة أخرى.
4) تقبل المجلة المقالات المكتوبة باللغة العربية، الفرنسية أو الإنجليزية على أن يرفق المقال بملخصين، أحدهما باللغة العربية، وأن لايتجاوز كل ملخص 150 كلمة. كما يجب أن يتضمن ملخصي المقال على: (الإشكالية، المنهجية المتبعة، أهمية المقال والأهداف المرجوة من خلاله).
5) يرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية لا تقل عن 5 كلمات ترتب هجائياً، بالإضافة للتصنيف حسب نظام JEL (***Journal of Economic Literature*** **(JEL) Classification**)، الصادر عن الجمعية الأمريكية للاقتصاد (***American Economic Association – AEA***) ، والذي يوضع بعد الكلمات المفتاحية لكل ملخص.
6) يكون المقال في حدود 20 صفحة، بما فيها الجداول والأشكال والمراجع والملاحق (إن وجدت).
7) تكتب كل المقالات المقدمة ببرنامج (MS Word)؛
8) بالنسبة للمقالات المكتوبة باللغة العربية: تكتب بخط (Traditional Arabic) حجم14، وحجم 12 بالنسبة للهوامش.
9) بالنسبة للمقالات المكتوبة بلغة أجنبية: تكتب بخط (Times New Roman)حجم12، و10 للهوامش.
10) تكتب العناوين بخط غامق، ومسافة 1 بين الأسطر.

11) يكون التهميش في آخر المقال (Notes de fin) بطريقة آلية.

12) تتضمن الورقة الأولى عنوان المقال، اسم الباحث، اسم المؤسسة التي ينتمي إليها وبريده الالكتروني.

13) تدوين المراجع يكون في آخر المقال باعتماد أسلوب "هارفارد" (أنظر الرابط http://www.emeraldgroup publishing.com/portal/ar/authors/harvard/2.htm)، وذلك بإدراج إحالة (Notes de fin) في قلب النص، كما يمكن ذكر صاحب المرجع والسنة بين قوسين في قلب النص، على أن يُدون المرجع كاملا في قائمة المراجع.

14) قبول المقال للتحكيم مرهون بالالتزام الكامل بشروط النشر المذكورة أعلاه. كما يجب على الباحثين الاستعانة بالقالب النموذجي للمقالات (Template) الخاص بمجلة إضافات اقتصادية.

15) يحق لهيئة تحرير المجلة إجراء تعديلات شكلية على المقالات دون المساس بمضمونها متى لزم الأمر.

16) ترسل المقالات إلى عنوان المجلة الالكتروني: **(journal.additions@gmail.com)**.

17) يخضع البحث المرسل إلى المجلة إلى تحكيم أولي من قبل هيئة التحرير لتقرير أهليته للتحكيم الخارجي، ويحق للهيئة أن تعتذر عن السير في اجراءات التحكيم الخارجي أو عن قبول البحث للنشر في أي مرحلة دون إبداء الأسباب.

18) البحث المقبول للنشر يأخذ دوره للنشر حسب تاريخ قبوله للنشر بصرف النظر عن العدد الذي تم تحديده أو العدد الذي أرسل إليه أو في أحد الأعداد التي تليه.

19) تعتذر المجلة عن عدم إعادة البحث الذي يتم ارساله إلى المجلة (بكليته أو أجزاء منه) إلى الباحث في حالة عدم قبوله للنشر في أي مرحلة من المراحل.

20) المجلة غير مسؤولة عن أية سرقة علمية تتضمنها المقالات المنشورة.

21) ما ينشر في المجلة يعبر عن وجهة نظر الباحث (الباحثين)، ولا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.

22) ترتب البحوث عند النشر في عدد المجلة وفق اعتبارات فنية، وليس لأي اعتبارات أخرى أي دور في هذا الترتيب، كما أنه لا مكان لأي اعتبارات غير علمية في إجراءات النشر.

مجلة إضافات اقتصادية

المجلد: 07 العدد: 02 سبتمبر 2023

المقـــــــــالات	
عنوان المقال والمؤلفين	**الصفحات**
كلمة افتتاحية العدد **د. بن أوذينة بوحفص**	10-01
دراسة واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر من خلال مؤشرات الأمن الغذائي واستدامة الغذاء آمال حفناوي	30-11
العلاقة الديناميكية بين الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة من 1965 إلى غاية 2020 عبد الرؤوف عباده	50-31
تحسين نموذج الخوارزميات الجينية بمتجهات الدعم الآلي في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الجزائرية خلال الفترة 2011–2018 هلال وسام أرحاب مروة زهواني	70-51
دراسة العلاقة بين التطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي باستخدام سببية Toda-Yamamoto (دراسة حالة سنغافورة) فراحي وهيبة	89-71
التأثيرات الديناميكية لتقلبات أسعار النفط العالمية على سعر الصرف الحقيقي والإسمي في الجزائر خلال الفترة 2000–2022 باستعمال AARDL وANARDL. وسام بوزيان هيشام عياد ميلود وافي	110-90
دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الأهداف الاقتصادية في الجزائر وفق مربع كالدور دراسة قياسية للفترة (1990–2021) كربوب حسناء بيري مروة	130-111
اللوجستيات العكسية... مدخل من مداخل الوعي البيئي لنجاح برامج اعادة التدوير في المؤسسات الصناعية "دراسة عينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية" نجلاء محمادي	150-131
تقييم استقرار النظام المالي الجزائري: دراسة تحليلية باستعمال برنامج تقييم القطاع المالي "FSAP" علي بن ساحة	167-151
العـوامـل المؤثـرة في انبعاثات غـاز ثاني أكسيد الكـربون وأثرها على التدهور البيئي في ليبيـا محمد علي السنوسي علي عبد السلام الجروشي	187-168
أثر التحرير المالي على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990–2021 برنه عبد العزيز	207-188
أثر حجم الاقتصاد غير الرسمي على معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 1990–2021 رضا دحماني	227-208
واقع سوق التامين الجزائري دراسة تحليلية للنصف الأول(2021–2022) بودرومي عبد النور بن جدو الوليد	247-228

تحليل جغرافية الطاقة العالمية أوشيش حنان بودخدخ كريم	267-248
دراسة تقنية– اقتصادية لموقع الطاقة الشمسية في تحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر الطاقة (دراسة حالة: الجزائر) فلياشي سامية إخلف خولة	286-268
استراتيجية الدولة الجزائرية في استغلال الطاقات المتجددة لتحقيق التحول نحو الاقتصاد الأخضر بوضبية سمية جيدور الحاج بشير	305-287
الاقتصاد الأخضر كآلية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة أوعيل نعيمة فلياشي سامية	325-306
استشراف أثر المضاربة التمويلية في تعزيز ريادة الأعمال بالجزائر– دراسة حالة ولاية عنابة– لسود عصام جابر مهدي	345-326
دور الرقابة الداخلية في تحسين حوكمة المؤسسات قصابي إلياس	365-346
أثر جودة الحياة الوظيفية على تحقيق التميز التنظيمي – دراسة حالة – زكري شريفة مداني بن شهرة	385-366
أثر تطبيق الحكومة الالكترونية في تحقيق الشفافية الادارية للأساتذة الباحثين في جامعة تامنغست –موقع جامعة تامنغست أنموذجا– عثماني محمد عبدالمالك صويلحي نور الدين	405-386
أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مستوى التشارك المعرفي في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة 8 ماي 1945، قالمة: دراسة تقييمية من وجهة نظر هيئة التدريس غزلان رباحي رفيق زراولة	425-406
الادارة الإلكترونية كآلية لتنمية الموارد البشرية – دراسة استطلاعية لمؤسسة الاتصالات الجزائرية، ولاية خنشلة – درويش وليد	445-426
أثر الإستراتيجية التسويقية للمؤسسة على المربع الذهبي للتسويق **– دراسة حالة مؤسسة عمر بن عمر للعجائن–الفجوج– قالمة.** بوغنجيوة أمينة	465-446
تأثير التسويق بالمحتوى على تعزيز الصورة الذهنية للعلامة التجارية –دراسة حالة العلامة التجارية Ooredoo– علاق حنان	485-466
انعكاسات أزمة فيروس كوفيد–19 على توجه الزبون الجزائري للتّسوق عبر الأنترنت رشيدة بن الشيخ الفقون	505-486
قراءة تحليلية لمقومات التسويق السياحي بالجنوب الغربي "منطقة بشار" أونيس فاطيمة زهراء بودي عبد القادر	525-506
أثر الابتكار التسويقي في بناء ولاء الزبون – دراسة لعينة من مرضى المؤسسات الاستشفائية الخاصة غرداية– بن حديد أسماء تيماوي عبد المجيد	544-526
مساهمة عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني في زيادة حجم المبيعات الدولية دراسة حالة الفروع الغربية للمجمع الصناعي للإسمنت GICA. حاكمي ابراهيم دحو سليمان مراكشي عبد الحميد	564-545
مساهمة التحقيق المحاسبي المصوب في تحسين التحصيل الجبائي دراسة حالة مكلف خاضع للتحقيق على مستوى مديرية الضرائب بباتنة سعيدة سليماني قارة ملاك	584-565

604-585	**دراسة تجريبية لمدى تطبيق مؤشرات الأداء المالي و الاقتصادي في قياس سلوك إدارة الأرباح لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2010– 2018** فؤاد صديقي
624-605	**الصكوك الإسلامية ودورها في تفادي الازمات المالية العالمية** بوحدة عبد العزيز عطاوي الهام
644-625	**دور الحوكمة المصرفية والشرعية في ضبط وتوجيه أعمال المصارف الإسلامية تجربة مصرف السلام الجزائر** بوطران يزيد لمار رضوان
664-645	**آليات عصرنة وسائل الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية – المحفظة الإلكترونية أنموذجا–** مريم كردوسي أمال براهمية
683-665	**Technology Climate of Algeria: Comparative Study (2008-2019)** Nassira Aoudia Ayoub Asri
702-684	**The impact of e-reputation on the electronic purchase intention** Nazim Abdelmalek Sabrina Elbachir
720-703	**L'interférence des facteurs de production au sein des entreprises algériennes : la productivité est-elle stimulée ?** GANA Brahim HANI Lamine

افتتاحية العدد
كلمة مدير نشر المجلة

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وبعد :

أعزائي القراء .. من أساتذة وباحثين وطلبة ...
السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته

بعون من الله وتوفيقه تم اخراج العدد الثاني من المجلد السابع لشهر سبتمبر من عام الفين وثالثة وعشرون من مجلة اضافات اقتصادية الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية (الجزائر) عبر البوابة الجزائرية للمجلات العلمية، التي فتحت الباب للتميز وترقية البحث العلمي في الجامعات الجزائرية.

فبعد جهد جهيد وعمل متواصل تستمر شُعلة مجلة إضافات اقتصادية في إضاءة وإضافة بحوث مميزة ومتنوعة ومرافقة الباحثين والمتخصصين وطلبة دكتوراه، وتسعى كغيرها من المجلات العلمية إلى أن تتبوأ مكانةً هامة ومرموقة في صرح البحث والنشر العلمي وإنتاج المعرفة وتيسير وصولها وتداولها بين المهتمين والباحثين.

تم إخراج العدد الثاني من المجلد السابع الذي يضم عددا هاما من المقالات المميزة والمتنوعة والتي مست جوانب مختلفة اقتصادية ومالية ومحاسبية وادارية وتسويقية.

وإذ نتمنى أن تكون هذه البحوث إضافة قيمة للفكر وسرحا وفضاء علميا واسعا لاكتساب ونشر المعرفة ودافعا لمواصل السير قدما للارتقاء بالبحث العلمي إلى المستوى المطلوب من خلال الموضوعات المختلفة والبحوث المتنوعة.

كما لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أسرة المجلة وكذا الخبراء والمحكمين الذين ساهموا في تقييم واختيار أفضل الأعمال وإلى كل من ساهم في إثراء المجلة بأبحاثهم.

مدير النشر
د . بن أودينة بوحفص

دراسة واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر من خلال مؤشرات الأمن الغذائي واستدامة الغذاء

A study of the reality of sustainable food security in Algeria through food security and food sustainability indicators

آمال حفناوي، مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة (الجزائر)،
amel.hafnaoui@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2023/05/31 تاريخ القبول: 2023/09/24 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

تهدف الدراسة إلى عرض وتحليل واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، من خلال نتائج مؤشر الأمن الغذائي العالمي ومؤشر استدامة الغذاء اللذان تصدرهما *ECONOMIST IMPAT*.

وقد تم التوصل إلى أن هناك جهودا ملموسة تبذلها الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي، انعكست على تحسن نتائج مؤشر الأمن الغذائي العالمي فيها سنة 2022 مقارنة بسنة 2012. لكن رغم ذلك لازالت تلك الجهود غير كافية لضمان الأمن الغذائي واستدامة الغذاء، فأداء الجزائر في بعض المؤشرات كان ضعيفا أو ضعيفا جدا خاصة ما يتعلق بالاستدامة والتكيف والمعايير التغذوية والبنية التحتية لسلسلة التوريد.

كلمات مفتاحية: أمن غذائي، استدامة غذاء، أمن غذائي مستدام، زراعة مستدامة، اكتفاء ذاتي.

تصنيفات JEL: Q18، L66، Q01

Abstract:

This study aims to present and analyze the reality of sustainable food security in Algeria, through the results of the global food security index and the sustainable food index issued by ECONOMIST IMPACT.

It was concluded that there are tangible efforts made by Algeria to achieve food security. These efforts were reflected in the improvement of the global food security index, in 2022 compared to 2012. However, these efforts are still insufficient to ensure food security. Algeria's performance in some indicators were weak or very weak, especially with regard to sustainability, adaptation, nutritional standards and supply chain infrastructure.

Keywords: Food security, food sustainability, sustainable food security, sustainable agriculture, Self-sufficiency.

Jel Classification Codes: Q18 ،L66 ،Q01

1. مقدمة:

يعتبر الأمن الغذائي من أهم التحديات التي تواجه العالم حاليا، حيث ينص الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة على القضاء التام على الجوع، لذلك تسعى مختلف دول العالم نحو إيجاد مختلف السبل التي تضمن لها الغذاء الكافي والآمن لشعوبها وتساعد على تفادي شبح الجوع، وهذا سعيا نحو تأمين العيش الكريم والمستدام لمختلف شعوب العالم وبما يضمن أمنها واستقرارها.

وضمن هذا المسعى العالمي، ونظرا لمدى أهميته وإلحاحه، فإن الجزائر تسعى في مخططاتها وبرامجها التنموية المتعاقبة إلى محاولة تحقيق الأمن الغذائي والمستدام لشعبها، وذلك من خلال محاولة تطوير القطاع الزراعي والعمل على تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، ودراسة السبل اللازمة والكفيلة بتخفيض فاتورة الغذاء وتقليص الفجوة الغذائية في الجزائر واستدامة نظمها الغذائية.

من هنا تتبلور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة حول:

إلى أي مدى وفقت الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي المستدام لشعبها؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما الفرق بين الأمن الغذائي والأمن الغذائي المستدام؟
- هل حققت الجزائر الأمن الغذائي لشعبها؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تمت صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: لم تستطع الجزائر تحقيق الأمن الغذائي المستدام لشعبها حتى يومنا هذا.

الفرضيات الفرعية:

- الأمن الغذائي يتعلق بالفترة والأجيال الحالية فقط بينما الأمن الغذائي المستدام يتعلق بالفترات والأجيال المستقبلية أيضا.
- لم توفق الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي لشعبها حتى الآن.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة فيما يلي:

- توضيح أهمية الأمن الغذائي على المستوى الوطني والعالمي؛
- التعرف على ماهية الأمن الغذائي المستدام ومؤشرات قياسه؛
- دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر ووضعية استدامة الغذاء فيها.

وقد تم في هذه الدراسة توظيف المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لكونه يتماشى ومقتضيات الدراسة، باعتباره ملائما لوصف كل ما يتعلق بالأمن الغذائي المستدام وأهميته وعرض وتحليل أهم المؤشرات التي تظهر واقعه وتطوره في الجزائر.

وسيتم تناول هذا الموضوع والإجابة على إشكالية الدراسة من خلال المحاور التالية:

- المحور الأول: مفاهيم حول الأمن الغذائي المستدام؛
- المحور الثاني: تحليل مؤشرات الأمن الغذائي واستدامة الغذاء في الجزائر.

2. مفاهيم حول الأمن الغذائي المستدام

1.2 مفهوم الأمن الغذائي:

الأمن الغذائي هو بعد من أبعاد الأمن الإنساني والقومي، وهو مفهوم متطور وتزيد أهميته عبر الزمن، حيث يوجد حوالي 200 تعريف و400 مؤشر للأمن الغذائي ويعود سبب ذلك إلى طبيعة المفهوم التي تجمع بين عدة مجالات، مثل العلوم الطبيعية ومجال البحث في التنمية الاقتصادية والبيئة والزراعة والصحة. كما أنه يشتمل أيضا على العديد من القطاعات سواء ما تعلق بقطاع الإنتاج أو التوزيع أو الاستهلاك الخارجي، وهو بذلك يتأثر بمختلف الأوضاع الدولية والتهديدات التي تمس العالم ومنها التهديدات البيئية. (بولودان و بورويسة، 2020، صفحة 9)

نشأ الأمن الغذائي كمفهوم في منتصف السبعينات ضمن مناقشات حول المشاكل الغذائية الدولية في وقت أزمة الغذاء العالمية (1973-1974)، حيث عرف الأمن الغذائي في أعمال القمة العالمية

للغذاء 1974 بأنه: " توفر في جميع الأوقات لإمدادات (مؤن) الغذاء العالمية الكافية من المواد الغذائية الأساسية، للحفاظ على التوسع المطرد في الاستهلاك الغذائي وللتعويض عن التقلبات في الإنتاج والأسعار". كما عرفته الفاو سنة 1983 بأنه: " التأكد من أن جميع الناس في جميع الأوقات يملكون فرص مادية واقتصادية للحصول على الأغذية الأساسية التي يحتاجون إليها". أما البنك الدولي فقد عرف الأمن الغذائي سنة 1986 في تقريره حول الفقر والجوع على أنه: "حصول جميع الناس في جميع الأوقات على ما يكفي من الغذاء لحياة صحية نشطة" وتم في القمة العالمية للغذاء 1996 الاتفاق على أنه: "يتحقق الأمن الغذائي على مستوى الفرد والأسرة والمستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول المادية والاقتصادية على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية." كما عرفت الفاو الأمن الغذائي سنة 2001 على أنه: وضع موجود عندما يكون جميع الناس في جميع الأوقات لديهم فرص الحصول المادي، والاجتماعي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية، وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة. أما بالنسبة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية: يتمثل الأمن الغذائي في " توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة، وبصورة مستمرة لكل أفراد المجتمع اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية". (رحماني، 2021، الصفحات 48-49)

ويعرف الأمن الغذائي بأنه قدرة أمة معينة على توفير الغذاء بالكم المطلوب والنوعية اللازمة ولكافة مواطنيها على امتداد الرقعة الجغرافية التي يعيش عليها الشعب، إما من مصادر محلية او عبر توفير عائدات كافية من مواردها الذاتية، لاستيراد ما تحتاج إليه من مواد غذائية غير قادرة على انتاجها، دون ضغوط اقتصادية او سياسية خارجية وعلى مدار السنة. (بكدي، 2013، صفحة 189)

وبالتالي يمكن تعريف الأمن الغذائي بأنه قدرة البلد على توفير الغذاء الصحي والآمن والكافي لكل مواطنيه، وبما يلبي احتياجاتهم وما يناسب أذواقهم ورغباتهم، وبأسعار تتناسب مع امكانياتهم وقدراتهم

الشرائية، وذلك بالاعتماد أولا على الإنتاج المحلي لهذا البلد ثم الاستعانة باستيراد كل ما يحتاجه المواطنون ولا يوفره المنتِج المحلي.

2.2 المفاهيم الأمنية الأخرى وارتباطها بالأمن الغذائي:

يرتبط الأمن الغذائي بمجموعة من المفاهيم الأمنية الأخرى التي تجتمع معا لتوفير الأمن الشامل للفرد أهمها: (غراب، 2015، صفحة 57)

أ. **الأمن المائي**: يعتبر الأمن المائي من أهم محددات الأمن الغذائي، ويعتبر الجفاف ونقص الماء المهدد الرئيسي للأمن الغذائي، حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة في تقويمها لمصادر المياه وتنبؤاتها بالنمو السكاني على مستوى العالم إلى أن أكثر من 2,8 بليون نسمة في 48 بلد يعانون من نقص المياه.

ب. **الأمن البيئي**: أوضحت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين انعدام الأمن الغذائي والتدهور البيئي، فالذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي يلجئون إلى أنشطة غير صديقة للبيئة تؤدي إلى تدهور البيئة والموارد الزراعية الطبيعية.

ج. **الأمن الاقتصادي**: توجه الدول التي تعاني من ارتفاع فاتورة الغذاء نسبة كبيرة من احتياطاتها من النقد الأجنبي إلى سداد مستحقاتها من الواردات الغذائية وهذا ما ينعكس بالسلب على موازين مدفوعاتها إذ تصبح تابعة للدول العظمى فيما يخص الغذاء. هذه التبعية سينتج عنها في المقابل ارتفاع أسعار المواد الغذائية بأسواق هذه الدول كنتيجة حتمية لارتفاعها في الأسواق العالمية، وبالتالي تتدهور قيمة العملة المحلية وتفقد قيمتها الشرائية، بالإضافة إلى العجز المستمر في ميزان المدفوعات لتلك الدول اضافة إلى إعاقة مسيرة التنمية الناجمة عن تخلي تلك الدول عن المشاريع التنموية مقابل توفير الغذاء اللازم لأفرادها. (بن نورين و ودان، 2021، صفحة 210)

د. **الأمن القومي**: فالدولة التي تضمن اكتفاءها الذاتي وأمنها الغذائي؛ تحقق أمنها القومي وتحافظ على سيادتها واستقلالية قرارها السياسي، أما الدولة التي لا تستطيع توفير ذلك فأمنها القومي معرض

ومهدد في أي لحظة للاختراق بل للتدمير، وتصبح دولة تابعة إن لم تكن دولة فاشلة. (العلواني، 2022)

3.2 مفهوم الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية:

يعرف **الاكتفاء الذاتي** الغذائي بأنه قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا، وقد اختلط مفهوم الاكتفاء الذاتي مع مفهوم الأمن الغذائي، وهذا ما أدى إلى تبني سياسات أضرت بالأمن الغذائي بدلا من دعمه، فالاكتفاء الغذائي في معناه العام هو أن تنتج الدولة جميع احتياجاتها من الغذاء دون اللجوء إلى الاستيراد من العالم الخارجي، فتحقيق الاكتفاء الذاتي من سلعة غذائية أو أكثر قد يحسن من وضع الأمن الغذائي شريطة أن يبنى على أسس اقتصادية مرنة، تضمن للبلد فائدة نسبية أو تنافسية مع الخارج، أما إذا طبع الاكتفاء الذاتي بفكرة مقاطعة الاستيراد بأي ثمن ووقف الواردات الغذائية حتى ولو كانت مجدية اقتصاديا للاقتصاد الوطني فان ذلك يبعدنا عن مفهوم الأمن الغذائي. ويمكن قياس الاكتفاء الذاتي كما يلي: (غراب، 2015، صفحة 58)

الاكتفاء الذاتي = (الإنتاج الوطني÷ الاستهلاك الكلي) x 100

وتعني **الفجوة الغذائية** الفرق بين ما نستطيع إنتاجه من السلع والمواد الغذائية، وبين ما يكفي الاحتياجات الأساسية لتوفير الغذاء لمجموع السكان، وقد تتصف الفجوة الغذائية بالتذبذب من سنة لأخرى بسبب التغير في الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، وحجم الاستهلاك وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية. (بن نورين و ودان، 2021، صفحة 211)

وتحسب **الفجوة الغذائية** من خلال العلاقة التالية:

الفجوة الغذائية الفعلية = نسبة الواردات الغذائية \ قيمة الصادرات السلعية.

وتحدد نسبتها من خلال: **نسبة الفجوة الغذائية = 1 – نسبة الاكتفاء الذاتي**

4.2 مفهوم الأمن الغذائي المستدام:

يعتبر متغير الاستدامة آخر المتغيرات التي تضمنها مفهوم الأمن الغذائي، حيث تؤكد تقارير منظمة الFAO على أنه منذ السبعينات أصبح لإنتاج الغذاء تأثيرات سلبية على البيئة ناتجة عن الاستخدام المكثف للمياه الجوفية، واستخدام الأسمدة بكثافة عالية ما يؤدي إلى انخفاض درجة خصوبة الأراضي الزراعية وفقدانها لعناصرها الطبيعية، فضلا عن الاستخدام العشوائي للمبيدات الحشرية. وتُعرَّف الأنظمة الغذائية المستدامة بالأنظمة الغذائية التي يكون لها تأثيرات ضعيفة على البيئة، وتساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، وكذا حياة صحية للأجيال الحالية والمستقبلية. (بوبكير، 2022، صفحة 423)

فالأمن الغذائي المستدام لبلد معين هو: " أحد المكونات الإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة، والواردة ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والذي ينطوي على العديد من السياسات والبرامج والمشروعات التي من شأنها زيادة إنتاجية السلع الغذائية الأساسية، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة والقضاء على كل صور التلف والتبذير لكل السلع الغذائية ابتداء من المنتج وانتهاء بالمستهلك، وترشيد استهلاك السلع الغذائية وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات انتهاجها، سواء أكانت تصديرا أم استيرادا، مع المحافظة على التوازن البيئي، ومنع التلوث بمختلف صوره وأشكاله، وذلك في ظل تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية بتقليص التبعية الخارجية، مستهدفا بذلك توفير السلع الغذائية بكميات كافية ونوعيات معيارية لمجموع السكان في مختلف مناطق تواجدهم داخل البلد وبأسعار تتوافق ومستويات دخولهم بصورة مستمرة ومستدامة. (غراب، 2015، صفحة 56)

مفهوم الأمن الغذائي المستدام يستوجب احترام المعايير التالية: (بوبكير، 2022، صفحة 424)

- غذاء في متناول الجميع، صحي ومتوازن، موجه لتلبية الاحتياجات الغذائية للإنسان.
- غذاء منتج وفقا لنماذج زراعية محافظة على البيئة، المناخ، التربة، المياه والتنوع البيولوجي والحيواني.

– غذاء مقتصد في استهلاك الطاقة، وينتج عنه نفايات أقل، وغازات احتباس حراري أقل، ودورة إنتاجه قصيرة.

– مساهمة جميع الأطراف الفاعلة (الحكومة، الفلاحين، المستهلكين، المؤسسات المنتجة للأسمدة والبذور والآلات، المؤسسات الصحية...) في تحديد السياسات الغذائية والزراعية الملائمة.

3. تحليل مؤشرات الأمن الغذائي واستدامة الغذاء في الجزائر

سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى تحقيق الأمن الغذائي لمواطنيها، وكان تركيزها في السنوات الأولى منصبا على تحقيق الاكتفاء الذاتي، فقد حاولت تنمية وتطوير قطاعها الزراعي وتخصيص أغلفة مالية معتبرة لذلك عبر برامجها ومخططاتها التنموية المتعاقبة، وذلك بهدف تحسين انتاجها وزيادة انتاجيتها. وفي أواخر التسعينيات تخلت الجزائر عن شعار الاكتفاء الذاتي، وأيدت المنظمات والدول العالمية في مساعي تحقيق الأمن الغذائي والمستدام، من خلال تحسين انتاجها المحلي وزيادته، وكذا توفير الظروف والامكانات اللازمة للحفاظ على استمرار الامدادات والواردات الغذائية اللازمة لشعبها من الخارج.

ورغم تلك المساعي إلا أن مستوى الأمن الغذائي والمستدام في الجزائر لازال في مستويات غير مشجعة، فلا زالت تحتل مراتب متأخرة نوعا ما عالميا.

1.3 مؤشر الأمن الغذائي العالمي GFSI:

هو مؤشر تم تصميمه وبنائه بواسطة Economist Impact وبدعم من Corteva Agriscience. يصدر هذا المؤشر سنويًا لتحديد التغيرات السنوية في العوامل الهيكلية التي تؤثر على الأمن الغذائي لـ 113 دولة. فهذا المؤشر هو نموذج ديناميكي كمي ونوعي للمقارنة المعيارية تم إنشاؤه من 68 مؤشرًا فريدًا تقيس محركات الأمن الغذائي في كل من البلدان النامية والمتقدمة. حيث أن مؤشر **GFSI** 2022 هو الإصدار الحادي عشر منه. وهو مؤشر مركب من أربعة مؤشرات أساسية هي:

- **مؤشر القدرة على تحمل التكاليف (Affordability)**: يقيس قدرة المستهلكين على شراء الغذاء، وتعرضهم لصدمات الأسعار ووجود برامج وسياسات لدعم المستهلكين عند حدوث الصدمات.

- **مؤشر التوفر (Availability)**: يقيس الإنتاج الزراعي والقدرات الزراعية، وخطر تعطل الإمدادات، والقدرة الوطنية على توفير الأغذية وجهود البحث لزيادة الإنتاج الزراعي.

- **مؤشر الجودة والسلامة (Quality and Safety)**: يقيس التنوع والجودة التغذوية للوجبات الغذائية المتوسطة، فضلاً عن سلامة الغذاء.

- **مؤشر الاستدامة والتكيف (Sustainability and Adaptation)**: وقد سمي في بداية اصدار التقرير بمؤشر (الموارد الطبيعية والقدرة على الصمود)، وهو يقيم تعرض البلد لتأثيرات تغير المناخ؛ وقابليته للتأثر بمخاطر الموارد الطبيعية؛ وكيف تتكيف الدولة مع هذه المخاطر.

2.3 تطور مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر:

يوضح الجدول الموالي تطور مؤشر الأمن الغذائي العالمي في الجزائر خلال الفترة (2012-2022)، أي منذ أول اصدار للمؤشر:

جدول رقم 1: مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2012–2022)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المؤشر	40.5	45.2	47.5	50.9	54.3	51.5	52.1	59.8	61.8	63.9	58.9
الترتيب	73	68	70	68	66	68	69	70	58	54	68

Source: (ECONOMIST IMPACT, 2022) (ECONOMIST IMPACT, 2021) (ECONOMIST IMPACT, 2020) (ECONOMIST IMPACT, 2019) (ECONOMIST IMPACT, 2018) (ECONOMIST IMPACT, 2017) (ECONOMIST IMPACT, 2016) (ECONOMIST IMPACT, 2015) (ECONOMIST IMPACT, 2014) (ECONOMIST IMPACT, 2013) (ECONOMIST IMPACT, 2012)

يتضح من خلال الجدول السابق تذبذب وضعية الأمن الغذائي في الجزائر، إذ يظهر المؤشر انخفاض درجات الأمن الغذائي خلال سنة 2012 حيث بلغ مؤشر الأمن الغذائي العالمي ما قيمته 40.5 من 100 درجة فقط، وكانت الجزائر تحتل في تلك السنة المرتبة 73 عالميا من بين 113 دولة. ورغم التحسن الذي حققه المؤشر في السنوات الموالية، حيث شهد تزايدا سنويا حتى سنة 2016 أين وصل إلى 54.3 درجة، إلا أنه انخفض في السنة التي تليها بـ 2.8 درجة، ثم عاود الارتفاع إلى غاية سنة 2021 التي حقق فيها أعلى قيمة له في الجزائر على الاطلاق (63.9) لكنه سنة 2022 شهد تراجعا قدره 5 درجات عن السنة التي سبقتها.

ترتيب الجزائر عالميا في مؤشر الأمن الغذائي العالمي لم يسر بنفس مستوى المؤشر، فتزايد قيمة المؤشر في بعض الأحيان تكون غير كافية لتحسين ترتيب الجزائر على المستوى الدولي، مما يعكس عدم كفاية الجهود المبذولة لتحسين وضعية الأمن الغذائي في الجزائر، والشكل الموالي يظهر تطور ترتيب الجزائر عالميا ضمن هذا المؤشر:

شكل رقم 01: تطور درجة وترتيب الجزائر عالميا في مؤشر الأمن الغذائي العالمي

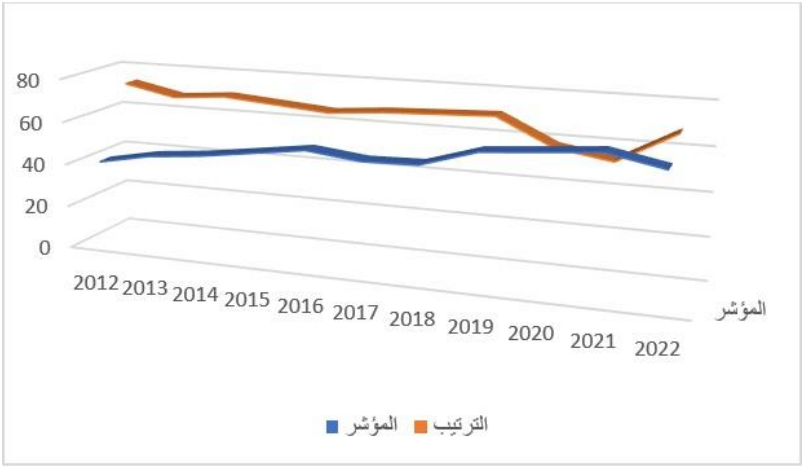

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول 1

فرغم تحقيق الجزائر لزيادة في مؤشر الأمن الغذائي خلال الفترة (2017-2019)، إلا أن ترتيبها عالميا في هذا المؤشر شهد تراجعا سنويا خلال هذه الفترة، ليعاود التحسن خلال سنتي 2020

و2021، حيث بلغ ترتيب الجزائر 54 عالميا في مؤشر الأمن الغذائي العالمي سنة 2021 ضمن 113 دولة، لكن ترتيبها تراجع سنة 2022 الى المرتبة 68 عالميا. مما يدل على أن جهود الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي لم تكن بمستوى الجهود المبذولة من الدول الأخرى التي سبقتها في الترتيب، بل أن هناك دولا استطاعت أن تتفوق على الجزائر بعد أن كانت في مراتب متأخرة عنها.

يتوقع أن يصل عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في القارة الإفريقية إلى نحو 310 مليون شخص في سنة 2030، في حين وصل عددهم في سنة 2021 إلى 278 مليون شخص. رغم أهمية الزراعة في إفريقيا، حيث أن أكثر من 30 **%** من العاملين في معظم الدول الإفريقية يعملون في الزراعة. (سوداني، 2023، صفحة 307). ومع أن الجزائر من الدول الافريقية التي تعاني من هذا المشكل، إلا أنها بذلت جهودا بارزة في محاولة تحقيق التنمية الزراعية والمستدامة التي تضمن لها الاكتفاء الذاتي وتحقيق أمنها الغذائي. حيث يظهر تقرير مؤشر الأمن الغذائي العالمية لسنة 2022 ما يلي: (ECONOMIST IMPACT, 2022)

- يرجع التحسن الذي شهده مؤشر الأمن الغذائي بين سنتي 2012 و2021 لكون الجزائر أدخلت تحسينات في مجال مؤشر التوافر، من خلال خفض التقلبات في الإنتاج، وتعزيز الإمدادات الغذائية والالتزام بالأمن الغذائي.
- تحسن مستوى الأمن الغذائي بشكل عام في الجزائر على مدى السنوات الـ 11 الماضية، وذلك راجع للتحسينات التي أجريت في جميع الركائز، باستثناء تدهور ركيزة القدرة على تحمل التكاليف.
- انخفضت درجة الجزائر في محور القدرة على تحمل التكاليف بمقدار 9 نقاط، ويرجع ذلك أساسًا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية. حيث أدى إدخال استراتيجية مخصصة للأمن الغذائي في عام 2020، إلى جانب انخفاض مستويات الاعتماد على المعونة الغذائية وإمدادات غذائية كافية، إلى تحسين توافر الغذاء للمستهلكين. وينعكس ذلك في النتائج المحسّنة في مجال التزامات سياسة الأمن الغذائي والوصول وكفاية الإمدادات. كما تحسنت جودة الأغذية وسلامتها بشكل طفيف في الجزائر، بسبب تحسن سلامة الأغذية.
- يُعزى التقدم المحرز في ركيزة الاستدامة والتكيف بشكل أساسي إلى التحسينات في إدارة مخاطر الكوارث، في ضوء إدخال ممارسات مكافحة انتشار الآفات وتخفيف الأمراض، فضلاً عن التنسيق

بين الحكومات المحلية والوطنية بشأن إدارة مخاطر الكوارث. ومع ذلك، فإن الموارد الطبيعية مثل المياه والمحيطات والأنهار والبحيرات تحتاج إلى حماية من التلوث، كما يحتاج التنوع البيولوجي البحري إلى الحماية.

3.3 وضعية الأمن الغذائي سنة 2022 في الجزائر حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي GFSI:

تحتل الجزائر المرتبة 68 من أصل 113 دولة في المؤشر والمرتبة 12 من أصل 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث بلغت قيمة مؤشر الأمن الغذائي في هذه السنة (58.9)، فقد حققت الجزائر في هذه السنة أفضل النتائج في ركيزة القدرة على تحمل التكاليف (66.8) وكانت أضعف ركائزها هي الاستدامة والتكيف (54.2)، يليها أداؤها في الجودة والسلامة (54.7). فعلى الرغم من أن الجزائر نجحت في توفير الغذاء بأسعار معقولة للمستهلكين، إلا أنها لا تزال تواجه تحديات في معالجة مخاطر تغير المناخ. ولا تزال هناك ثغرات في الالتزام الوطني لإدارة العرض، وانخفاض مستويات تدفقات التمويل المناخي وغياب أنظمة المحاسبة الاقتصادية البيئية. حيث يُظهر عدم وجود التزامات سياسية في شكل خطة تغذية أو إرشادات غذائية أن الجزائر بحاجة إلى تدابير أقوى لجودة الأغذية وسلامتها. ويوضح تقرير سنة 2022 لمؤشر الأمن الغذائي العالمي، وضعية ركائز هذا المؤشر في الجزائر، كما يلي:

شكل 2: نتائج مؤشر الأمن الغذائي العالمي في الجزائر لسنة 2022

Source : (ECONOMIST IMPACT, 2022)

- **القدرة على تحمل التكاليف:** تحتل الجزائر في هذا المؤشر المرتبة 64 عالميًا و11 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فهي تحقق درجة "جيدة جدًا" (+80) لمؤشر نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي والدرجة 100 لمؤشر وجود برامج شبكات الأمان الغذائي وتغطيتها وتمويلها.

- **التوافر:** تحتل الجزائر في هذا المؤشر المرتبة 63 عالمياً والعاشرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. هذا بسبب الدرجة "الضعيفة" (40-54.9) في المؤشرات الفرعية (الوصول إلى المدخلات الزراعية، البحث والتطوير الزراعي، البنية التحتية للمزارع، الحواجز السياسية والاجتماعية أمام الوصول، والتزامات سياسة الأمن الغذائي والوصول).

- **الجودة والأمان:** تعتبر الجودة والسلامة من أضعف الركائز في الجزائر. حيث تحتل المرتبة 82 عالمياً والمرتبة 12 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يمكن أن يُعزى ذلك إلى درجتها "الضعيفة جدًا" (0-19.9) في معايير التغذية، ودرجة "ضعيفة" (20-39.9) في مؤشر التنوع الغذائي.

- **الاستدامة والتكيف:** يعد أداء الجزائر في هذه الركيزة أيضا ضعيفا، حيث تحتل المرتبة 56 عالمياً والسادسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويرجع ذلك إلى أدائها في مؤشرات (المياه، المحيطات والأنهار والبحيرات، والالتزام السياسي بالتكيف)، حيث تقع درجاته في النطاق "الضعيف" أو "الضعيف جدًا" (0-39.9).

4.3 نقاط القوة ومجالات التحسين في مستوى الأمن الغذائي في الجزائر:

خطت الجزائر خطوات كبيرة في إدارة مخاطر الكوارث، حيث تحسنت من درجة صفر في عام 2012 إلى درجة كاملة منذ عام 2020. ومع ذلك، لا يزال هناك نقص في الالتزام السياسي بالتكيف لمواجهة مخاطر تغير المناخ الأوسع نطاقًا. وتعتبر سلامة الأغذية مجال أداء قوي بالنسبة للجزائر، وهذا بسبب وجود تشريعات سلامة الأغذية.

فتحسين جودة الغذاء من خلال معايير التغذية يجب أن يكون ذو أولوية. ورغم أن انخفاض الاعتماد على المعونة الغذائية يعد أحد المجالات التي تعكس الإمدادات الكافية محليا؛ إلا أن تحسين البنية التحتية لسلسلة التوريد من شأنه أن يعزز توافر الغذاء في البلاد. وفيما يلي أهم نقاط القوة ومجالات التحسين فيما يخص الأمن الغذائي في الجزائر سنة 2022: (ECONOMIST IMPACT, 2022)

- **إدارة مخاطر الكوارث:** تحتل الجزائر المرتبة الأولى في هذا المؤشر. لديها سياسة لمكافحة الآفات وتخفيف الأمراض، إلى جانب تنسيق إدارة المخاطر. رفعت الجزائر درجتها من 0 في 2012 إلى 100 في 2020، وحافظت على ذلك حتى الآن.

- **كفاية التوريد:** تحتل الجزائر المرتبة الأولى في هذا المؤشر بدرجة "جيدة جدًا" تبلغ 100. وقد تحسنت كفاية الإمدادات الغذائية في البلاد باستمرار خلال فترة تقرير **GFSI**، ولديها اعتماد منخفض على المساعدات الغذائية الدائمة.

- **سلامة الغذاء:** تحتل الجزائر المرتبة 49 عالميا في هذا المؤشر. فقد حققت الدولة درجة كاملة 100 في المؤشر الفرعي (تشريعات سلامة الأغذية ذات الصلة)، مما ساعد على تعزيز مكانتها في هذا المؤشر.

- **المعايير التغذوية:** تحتل الجزائر المرتبة 109 عالميا في هذا المؤشر. ترجع هذه الدرجة المنخفضة إلى الافتقار إلى المبادئ التوجيهية الغذائية الوطنية وخطة أو استراتيجية تغذية وطنية، وعدم كفاية وضع العلامات الغذائية ورصد أو مراقبة التغذية.

- **البنية التحتية لسلسلة التوريد:** تحتل الجزائر المرتبة 74 في هذا المؤشر. ويرجع ذلك إلى انخفاض الدرجة في المؤشر الفرعي البنية التحتية للطرق، وانخفاض الدرجات المتعلقة بالبنية التحتية الجوية والموانئ والسكك الحديدية. فتحسين توفير البنية التحتية الرئيسية من شأنه أن يساعد على زيادة توافر الغذاء للأفراد.

- **الالتزام السياسي بالتكيف:** تحتل الجزائر المرتبة 95 في هذا المؤشر. أداء الدولة ضعيف باستمرار في المؤشرات الفرعية (تطبيق المحاسبة البيئية والاقتصادية وتدابير الإنذار المبكر والزراعة الذكية مناخياً).

5.3 استدامة الغذاء في الجزائر:

تندرج النظم الغذائية في صميم أهداف الأمم المتحدة السبعة عشر للتنمية المستدامة (SDGs). لذلك تم تطوير مؤشر استدامة الغذاء (FSI) بواسطة Economist Impact وبدعم من مركز Barilla لمؤسسة الغذاء والتغذية (BCFN) لمتابعة نسب تقدم الدول في هذا المجال.

نُشر الإصدار الأول من هذا المؤشر (FSI) في عام 2016 حيث صنّف الاستدامة الغذائية في 25 دولة. وفي عام 2017 تم توسيع هذا المؤشر ليشمل 34 دولة، ثم 67 دولة في عام 2018. أما في سنة 2021 فإن مؤشر استدامة الغذاء يفحص النظم الغذائية في 78 دولة، حول ثلاث ركائز رئيسية: فقد الأغذية وهدرها، والزراعة والتحديات الغذائية، وهو يحتوي على 38 مؤشرًا و95 مؤشرًا فرعيًا، ويتم قياس الدرجات من 0 إلى 100، حيث 100 = أعلى استدامة وأكبر تقدم نحو تلبية مؤشرات التقدم الرئيسية البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

ويمكن توضيح واقع استدامة الغذاء في الجزائر من خلال ما تضمنه هذا المؤشر في آخر اصدار له سنة 2021، وذلك حسب ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 2: استدامة الغذاء في الجزائر

	استدامة الغذاء	الفقد والهدر الغذائي	الزراعة المستدامة	التحديات الغذائية
المؤشر	51	31	55	66
الترتيب	73	78	76	36

Source : https://impact.economist.com/projects/foodsustainability

يوضح الجدول تدني مستوى النظم الغذائية في الجزائر حيث أن مؤشر استدامة الغذاء عموما منخفض حيث احتلت الجزائر فيه المرتبة 73 من 78 دولة، وكل المؤشرات التي تكوّن مؤشر استدامة

الغذاء احتلت مراتب متأخرة، خاصة مؤشر الفقد والهدر الغذائي الذي كانت فيه الجزائر في آخر الترتيب، ويرجع ذلك إلى انخفاض درجة المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر، حيث بلغ مؤشر فقد الطعام 57 درجة من 100 درجة، وقدر مؤشر أسباب الفقد على مستوى التوزيع بـ 25 درجة، وقد كان مؤشر الاستجابة السياسية لفقد الغذاء يساوي الصفر، وبالنسبة لهدر المستخدم النهائي فقد بلغ مؤشر هدر الطعام 65 درجة، أما الاستجابة السياسية لهدر الطعام فقد قدرت بـ 0 من 100 كذلك.

كما كان مؤشر الزراعة المستدامة منخفضا أيضا حيث احتلت الجزائر فيه المرتبة 76 من بين 78 دولة، فرغم تفوقها في بعض المؤشرات الفرعية مثل مؤشر ادارة المياه الذي حققت فيه درجة 100 من 100، ومؤشر الأثر البيئي للزراعة على المياه بدرجة 98 من 100، واستدامة سحب المياه بمؤشر 97 من100، والتأثير على أراضي الأعلاف الحيوانية والوقود الحيوي 100\100، والتنوع البيولوجي البيئي بـ 72\100 والتأثير البيئي للزراعة على الغلاف الجوي بـ 92\100، والأثر البيئي للزراعة على الأرض 71\100. وتحقيقها مستويات متوسطة في بعضها الآخر، مثل: تنويع ومرونة النظام الزراعي، الوصول المالي والحماية لمستخدمي الأراضي، سياسات الرفق بالحيوان وملكية الارض التي قدرت درجة مؤشراتها على التوالي بـ 54، 52، 51، 50. إلا أن باقي المؤشرات كانت ضعيفة جدا حيث بلغ مؤشر ندرة المياه 26 من 100، وتأثير التجارة 19 من 100، كما بلغت درجة مؤشر استدامة مصايد الأسماك 14، كما قدرت درجة مستخدمي الأرض واستخدام الأراضي بـ 19 و7 على التوالي، بلغت مؤشرات الاقتصاد الزراعي 5 درجات فقط من 100 درجة بالإضافة إلى الانتاجية التي قدرت بـ 2\100، كما كان مؤشر الإعانات الزراعية في هذه السنة مساوٍ للصفر. وبلغ مؤشر الضعف أمام التغير المناخي 49 درجة، والتكيف مع هذه التغيرات والتخفيف من حدتها قدرت درجة المؤشر بـ 22 درجة، وقدرت فرص الاستثمار في الزراعة المستدامة بـ 18 درجة.

أما بالنسبة لمؤشر التحديات الغذائية فقد كان جيدا إلى حد ما، حيث احتلت الجزائر في هذا المؤشر المرتبة الـ 36 من 78 دولة. ففي مجال جودة الحياة بلغ مؤشر انتشار سوء التغذية 92 درجة، ومؤشر نقص المغذيات الدقيقة 76، وبلغ مؤشر عوامل التمكين 57 درجة، كما بلغ مؤشر التأثير على

الصحة 72 درجة، ومتوسط العمر المتوقع للصحة 70 درجة، كما قدر مؤشر النشاط البدني بـ 41 درجة، وانتشار الإفراط في التغذية 25 درجة، وقد بلغ مؤشر نظام غذائي صحي ومستدام بأسعار معقولة 94 درجة من 100، كما بلغت درجة مؤشر التأثير البيئي للأنماط الغذائية 66 درجة، ومؤشر تكوين الحميات الغذائية فقد بلغ 62 درجة، وكانت الاستجابة السياسية للأنماط الغذائية بـ 25 درجة.

4. خاتمة

اهتمت الجزائر خلال برامجها ومخططاتها التنموية المتعاقبة لتحقيق الأمن الغذائي وضمان استدامة النظم الغذائية لشعبها، حيث ركزت خلال سعيها لتحقيق الأمن الغذائي المستدام على ضرورة توفير الغذاء اللازم والآمن سواء محليا عن طريق الإنتاج المحلي أو من الخارج عن طريق الاستيراد أو من خلال الاعانات الغذائية الدولية، حيث حققت نتائج متوسطة في درجة القدرة على تحمل التكاليف ومؤشر التوافر، بينما كان مستوى كل من درجة الجودة والأمان في الغذاء ودرجة الاستدامة والتكيف ضعيفا مما انعكس على مستوى تحقيق وضمان الأمن الغذائي في الجزائر، بالإضافة إلى أن ضعف مستويات نظمها الزراعية المستدامة وانخفاض مؤشرات الزراعة المستدامة وارتفاع مستوى الهدر والفقد الغذائي، أثرت سلبا على استدامة الغذاء فيها. وعليه فقد أكدت الدراسة على صحة الفرضية الرئيسية: " لم تستطع الجزائر تحقيق الأمن الغذائي المستدام لشعبها حتى يومنا هذا." وكذا صحة الفرضيات الفرعية: " الأمن الغذائي يتعلق بالفترة والأجيال الحالية فقط بينما الأمن الغذائي المستدام يتعلق بالفترات والأجيال المستقبلية أيضا" و " لم توفق الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي لشعبها ".

ومن خلال ما سبق تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– التحسن المحقق في مستوى الأمن الغذائي حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي في الجزائر بين سنتي 2012 و2022 بفضل المساعي الجادة للجزائر في مجال خفض التقلبات في الإنتاج، وكذا تعزيز الإمدادات الغذائية والالتزام بالأمن الغذائي.

– شهد مؤشر القدرة على تحمل التكاليف في الجزائر تراجعا خلال السنوات 2012 و2022، وذلك يرجع أساسًا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

– أدى انخفاض مستويات الاعتماد على المعونة الغذائية وإمدادات غذائية كافية، إلى تحسين توافر الغذاء للمستهلكين.

– حققت الجزائر تقدما في مستوى الاستدامة والتكيف بفضل ممارسات مكافحة انتشار الآفات وتخفيف الأمراض التي طبقتها، والتنسيق بين الحكومات المحلية والوطنية بشأن إدارة مخاطر الكوارث. ومع ذلك، لا زالت الموارد الطبيعية كمياه المحيطات والأنهار والبحيرات، والتنوع البيولوجي البحري يحتاجون إلى حماية.

– تعتبر المؤشرات المعتمدة من طرف **Economist Impact** جيدة وشاملة لجوانب هامة تقيس مستوى الأمن الغذائي واستدامة الغذاء في بلد ما بكفاءة، إلا أنها لازالت تحتاج إلى اثراء لتعكس صورة ومستوى الأمن الغذائي المستدام بدقة أكثر من خلال إضافة مؤشرات أخرى فرعية أكثر تفصيلا ودقة.

من خلال هذه الدراسة والنتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

–ضرورة تحسين النظم الغذائية واستدامتها والاهتمام أكثر بمتطلبات وعوامل تحقيق الزراعة المستدامة من أجل تعزيز مساهمة القطاع الفلاحي في تلبية الاحتياجات الغذائية الضرورية للبلاد.

– ضرورة تفعيل الاستجابة السياسية للفقد والهدر الغذائي ومسبباته، وتفعيل دور الدولة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين قدرة الأفراد على تحمل التكاليف.

– ضرورة تغيير سياسة الدولة ونظرتها لمفهوم الأمن الغذائي والتركيز على استدامة الغذاء أكثر، وضرورة الاهتمام أكثر بالقطاع الفلاحي والتخفيف من الفاتورة الغذائية.

5. قائمة المراجع:

– ECONOMIST IMPACT. (2012). *Global Food Security Index 2012*. The Economist Group, CORTEVA agriscience.

- ECONOMIST IMPACT. (2013). *Global Food Security Index 2013*. The Economist Group, CORTEVA agriscience.
- ECONOMIST IMPACT. (2014). *Global Food Security Index 2014*. The Economist Group, CORTEVA agriscience.
- ECONOMIST IMPACT. (2015). *Global Food Security Index 2015*. The Economist Group, CORTEVA agriscience.
- ECONOMIST IMPACT. (2016). *Global Food Security Index 2016*. The Economist Group, CORTEVA agriscience.
- ECONOMIST IMPACT. (2017). *Global Food Security Index 2017*. The Economist Group, CORTEVA agriscience.
- ECONOMIST IMPACT. (2018). *Global Food Security Index 2018*. The Economist Group, CORTEVA agriscience.
- ECONOMIST IMPACT. (2019). *Global Food Security Index 2019*. The Economist Group, CORTEVA agriscience.
- ECONOMIST IMPACT. (2020). *Global Food Security Index 2020*. The Economist Group, CORTEVA agriscience.
- ECONOMIST IMPACT. (2021). *Global Food Security Index 2021*. The Economist Group, CORTEVA agriscience.
- ECONOMIST IMPACT. (2022). *Global Food Security Index 2022*. The Economist Group, CORTEVA agriscience.

- آمال بوبكير. (2022). دراسة مقارنة لمفاهيم الأمن الغذائي المستدام، الاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية الجزائر نموذجا. *مجلة أفاق للبحوث والدراسات*، *5*(1)، 418-437.

- رزيقة غراب. (2015). إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر واقع وآفاق. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*(13)، 54-64.

- زين الدين بن نورين، و بوعبدالله ودان. (2021). الأمن الغذائي المستدام وسبل تحقيقه في الجزائر. *مجلة دفاتر بوادكس*، *10*(2)، 206-229.

- عبد الرزاق بولودان، و ياسين بورويسة. (جوان, 2020). الأمن الغذائي الجزائري بين حتمية تطوير سياسات الإنتاج والتسويق واستمرار العجز الغذائي. (جامعة الجزائر3، المحرر) *مجلة معالم للدراسات الإعلامية والاتصالية، 1*(2)، 1-24.
- عبد الوهاب كريم العلواني. (15 07, 2022). *الأمن القومي العربي والأمن الغذائي أي علاقة تكامل*. تاريخ الاسترداد 10 01, 2023، من موقع عربي 21: https://arabi21.com
- فاطمة بكدي. (جوان, 2013). التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر. (جامعة بسكرة، المحرر) *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية*(13)، 181-206.
- مريم رحماني. (2021). دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب. *أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية*. جامعة سطيف.
- نادية سوداني. (2023). واقع القطاع الزراعي في إفريقيا في ظل إنعدام الأمن الغذائي ومدى أهمية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في تنمية القطاع الزراعي في إفريقيا CAADP في إفريقيا. (جامعة غرداية، المحرر) *مجلة إضافات اقتصادية، 7*(1)، 304-322.

العلاقة الديناميكية بين الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة من 1965 إلى غاية 2020

The Dynamic relationship between oil revenues and government spending in algeria : during the period from 1965 to 2020

عبدالرؤوف عباده، مخبر الدراسات التطبيقية في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة غرداية (الجزائر)،
abada.abderraouf@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام: 2023/05/30 تاريخ القبول: 2023/09/14 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة الديناميكية بين الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة من 1965 إلى غاية 2020 ، وذلك من خلال إتباع منهجية جوهانسن للتكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM ، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية : ان هناك علاقة تكامل مشترك بين الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي، وأن الإيرادات النفطية ليس لها تأثير على الإنفاق الحكومي في المدي القصير، بينما لها تأثير على الإنفاق الحكومي في المدي الطويل، وأن ما نسبته 53.35% من عدم التوازن في الإنفاق الحكومي يتم تصحيحه سنويا.

كلمات مفتاحية: إنفاق حكومي، إيرادات نفطية، تكامل مشترك، نموذج تصحيح خطأ.

تصنيفات JEL : H50، Q43، C32،B23.

Abstract:

This study aimed to test the dynamic relationship between oil revenues and government spending, in Algeria during the period from 1965 to 2020, by following the methodology of Johannes co-integration and estimating the error correction model (ECM), and the study reached the following results: There is a co-integration relationship between oil revenues and government spending, and that oil revenues have no effect on government spending in the short term, while they have an impact on

government spending in the long term, and that the rate of 53.35% of the imbalance in government spending It is corrected annually.
Keywords: Oil revenue; Government Spending; Co-integration; Error Correction Model.
Jel Classification Codes: H50, Q43, B23, C32.

1. مقدمة:

أصبح الإنفاق الحكومي في العصر الحديث، ضرورة لا بد منها لكل دولة من دول العالم مهما اختلفت نظمها الاقتصادية (دول رأسمالية ودول اشتراكية)، ومهما اختلفت درجة تقدمها الاقتصادية (دول متقدمة ودول نامية)، فالدولة تقوم بالإنفاق للوفاء بالتزاماتها المتعددة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي تتمثل في إشباع الحاجات العامة، وذلك بما تملكه من سيادة وسيطرة، فتتحدد بذلك مصادر الإيرادات. ونظرا لكون النفط وعوائده المالية يشكلان المصدر الأساسي للإيرادات في الجزائر من اجل تمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة ، والإنفاق الحكومي بصفة عامة الذي أصبح يضم ليس فقط النفقات التقليدية للمحافظة على الأمن والاستقرار وإنما أصبح يشمل المبالغ اللازمة لعملية التنمية الشاملة، مما أدى إلى وجود علاقة ديناميكية بين العوائد النفطية ومستوى الإنفاق الحكومي في الجزائر .

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية : إلى أي مدي يمكن تحليل العلاقة الديناميكية بين الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي في الجزائر على المديين القصير والطويل ؟

– فرضية الدراسة:

تستند الدراسة في إجابتها المؤقتة على الإشكالية من الفرضية التالية: للعائدات النفطية تأثير على الإنفاق الحكومي في الجزائر على المديين القصير والطويل.

– أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

– تحليل تطور التاريخي لإنفاق الحكومي والإيرادات النفطية في الجزائر.

– الكشف عن مدى استجابة الإنفاق الحكومي لتقلبات الإيرادات النفطية في الجزائر على المديين القصير والطويل.

– منهج الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على منهج بحث علمي يجمع بين الأسلوبين الوصفي والكمي، حيث يستند الأسلوب الوصفي على عرض المفاهيم وتوصيف العلاقات بين متغيرات الدراسة والاستفادة من الدراسات السابقة ذات الصلة بعينة البحث، أما الاسلوب الكمي القياسي يستخدم في لاختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات النفطية.

– الدراسات السابقة: يمكن أن نذكر بعض الدراسات الاقتصادية باللغتين العربية والأجنبية، والتي ناقشت بشكل عام موضوع العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات النفطية ومنها:

دراسة (عمرون، 2022)، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2020، من خلال اختبار التكامل المشترك لجوهانسن وتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)، حيث تبين جود علاقة بين تقلبات أسعار النفط والإنفاق الحكومي على المدي القصير، وعدم وجودها على المدى الطويل.

دراسة (عراب، 2022) هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة الديناميكية بين عوائد النفط والانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2019، من خلال تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وقد توصلت الدراسة إلى أن علاقة بين عوائد النفط والانفاق العام والناتج الداخلي الخام، وأن حدوث تغيرات في الإنفاق العام جراء تعرض عوائد النفط إلى صدمات خارجية سينعكس مباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر.

دراسة (بلوافي، 2020)، هدفت هذه الدراسة إلى لاختبار أثر تغيرات أسعار البترول الخام على سياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1971 – 2014، باستخدام النفقات العامة، نفقات التجهيز ونفقات التسيير كمتغيرات تابعة، و أسعار البترول، الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة، من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وقد توصلت الدراسة إلى ان أسعار النفط تؤثر على النفقات العامة، نفقات التسيير ونفقات التجهيز على المديين القصير والطويل.

دراسة (Sahed, Mékidiche, & Kahoui, 2020)، هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين الإيرادات الحكومية والإنفاق في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2019، من خلال تطبيق اختبار السببية لجرنجر، حيث تبين ان هناك علاقة سببية في اتجاه واحد من الإيرادات الحكومية إلى النفقات.

دراسة (Adelegan & Out, 2020)، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقدير تأثير الإيرادات النفطية على الإنفاق الحكومي لنيجيريا خلال الفترة من 1980 إلى 2018، من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وذلك باستخدام الإنفاق الحكومي كمتغير تابع، والمتغيرات الإيرادات النفطية، الإيرادات الغير النفطية الدين الخارجي وسعر الصرف كمتغيرات مستقلة، وقد توصلت الدراسة غلى أن الإنفاق الحكومي له استجابة عالية إلى التغيرات في الإيرادات النفطية، الإيرادات الغير النفطية الدين الخارجي و سعر الصرف على المديين القصير والطويل.

دراسة (شيبي و هواري ، 2018)، هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين تقلبات العوائد النفطية وتمويل الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2016، من خلال تطبيق منهجية التكامل المتزامن أنجل جرانجر، تقدير نموذج تصحيح الخطأ، واختبار السببية لجرانجر، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين تقلبات العوائد والإنفاق الحكومي في المديين القصير والطويل.

دراسة (Alkhateeb, Sultan, & Mahmood, 2017)، هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الإيرادات النفطية ومستوى البطالة مع الناتج المحلي الإجمالي و الإنفاق الحكومي خلال الفترة 1991 – 2016، من خلال تطبيق منهجية التكامل المتزامن، تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ حيث تبين ان هناك تكامل متزامن بين الإيرادات النفطية، والناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي، ومستوى البطالة في العربية السعودية، وأن الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي هما سبب البطالة في العربية السعودية.

دراسة (Ahmad & Masan, 2015)، هدفت هذه الدراسة لاختبار العلاقات طويلة المدى والقصيرة المدى بين ثلاث المتغيرات الكلية لعمان، باستعمال منهجية التكامل المتزامن لجوهانسن، تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)، دوال الاستجابة ورد الفعل، وتحليل مكونات التباين، حيث تبين ان

هناك علاقة طويلة المدى بين ثلاث المتغيرات الكلية: الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، الإنفاق الحكومي الحقيقي و الإيرادات النفطية الحقيقية، وأن هذه المتغيرات مهمة في ديناميكية الاقتصاد العماني على المدى القصير، أن الإنفاق الحكومي هو المصدر الأساسي للإنفاق الحكومي في المدى الطويل، وأن صدمات الإيرادات النفطية تقود التغيرات في الإنفاق الحكومي على المدى القصير.

دراسة (Hamdi & Sbia, 2013)، هدفت هذه الدراسة لاختبار العلاقة الديناميكية بين الإيرادات النفطية، الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في مملكة البحرين خلال الفترة 1960 إلى 2010، وذلك بتطبيق منهجية التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإيرادات النفطية هي المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي والقناة الرئيسية لإنفاق الحكومي.

2. دراسة تطور الإيرادات النفطية في الجزائر:

1.2 مفهوم الإيرادات النفطية:

بشكل عام يمكن تعريف العوائد النفطية بأنها " تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد " (خزعل ناشور، 2012، صفحة 3).

2.2 تطور الإيرادات النفطية في الجزائر:

الشكل 1: تطور الإيرادات النفطية في الجزائر من 2000 إلى غاية 2020

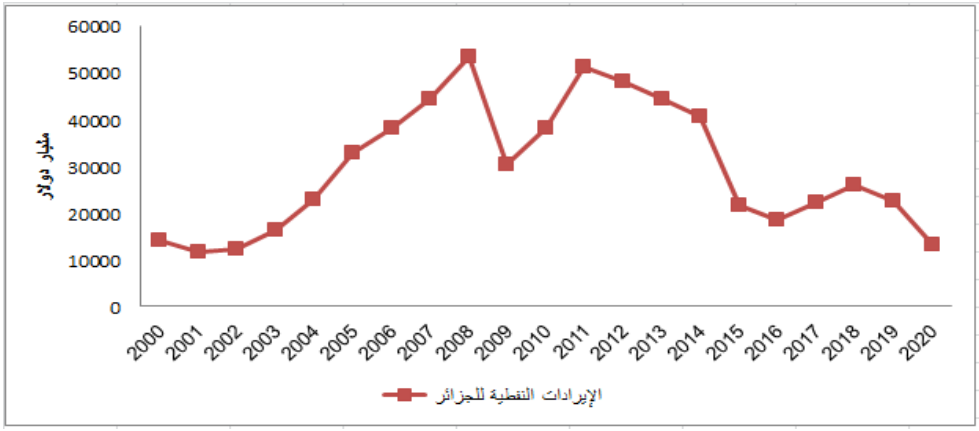

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC.

من خلال الشكل 1 يمكن تحليل تطور الإيرادات النفطية في الجزائر وفق الفترات التالية:

- **الفترة من 2000 إلى غاية 2001** : كان انخفاض الإيرادات النفطية للجزائر من 14204 مليار دولار سنة 2000 إلى 11736 مليار دولار سنة 2001، نتيجة انخفض سعر النفط من 27.6 دولار سنة 2000 إلى 23.12 دولار سنة 2001، بسبب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي كان لها دور فاعل في تدني أسعار النفط الخام.

الفترة من 2002 إلى غاية 2008 : ارتفاع العوائد النفطية للجزائر من 12370 مليار دولار سنة 2002 إلى 53685 مليار دولار سنة 2008، عندما ارتفعت أسعار النفط من 24.36 سنة 2002 إلى غاية 94.45 دولار سنة 2008، وذلك بعدة عوامل منها استمرار النمو القوي للطلب العالمي على النفط وخصوصا في امريكا والصين ودول أخرى مثل الهند، والوضع الأمني غير المستقر في العراق، الأزمة السياسية في فنزويلا نتيجة الإضراب العام الذي شهدته البلاد منذ مطلع شهر ديسمبر 2002 قبل انفراجها بعد الاستفتاء الذي جرى خلال شهر أوت 2004، الاضطرابات العرقية والقبلية في نيجيريا التي حجبت جزءا كبيرا من إمداداتها عن السوق البترولية، الأزمة النووية الإيرانية، والتوترات على الحدود العراقية التركية بعد نشوب أزمة بين تركيا وحزب العمال الكردستاني سنة 2007، بالإضافة ضعف صرف الدولار واستمرار انخفاضه تجاه العملات الرئيسية الأخرى، وبالأخص اليورو الذي وصل بدوره إلى مستويات قياسية خلال هذه الفترة بالتزامن مع تصاعد الأسعار، إعصار كاترينا الذي كان بمثابة أسواء كارثة طبيعية في أمريكا، وما رافق ذلك في ازدياد في مستوى المضاربات في الأسواق المستقبلية.

– في سنة 2009: انخفاض الإيرادات النفطية للجزائر سنة 2009 إلى 30584 مليار دولار، عندما انخفضت أسعار النفط لسلة خامات أوبك إلى 61.06 دولار سنة 2009، بسبب الأزمة المالية العالمية التي حدثت في أواخر سنة 2008 وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية بالإضافة إلى عامل المضاربة في الأسواق الآجلة على سلعة النفط.

- **الفترة من 2010 إلى غاية 2012**: ارتفاع الإيرادات النفطية للجزائر من 38211.02 مليار دولار سنة 2010 إلى 48271.09 مليار دولار سنة 2012، عندما ارتفعت أسعار نفط سلة خامات أوبك

من 77.45 سنة 2010 إلى غاية 109.45 دولار سنة 2012، بسبب التخفيض التراكمي قدره 4.2 مليون برميل/يوم الذي أجرته منظمة أوبك في إنتاجها اعتبارا من شهر جانفي 2009 وعدم اتخاذ المنظمة لقرارات لتغيير سياستها الإنتاجية طيلة السنوات الثلاثة (2009- 2011) ، هذا بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية، الذي كان إعصار "ساندي" من أبرزها خلال سنة 2012 والذي ضرب الساحل الشرقي للولايات المتحدة خلال أكتوبر 2012.

- **الفترة من 2013 إلى غاية 2016** : كان الانخفاض في الإيرادات النفطية للجزائر من 44462 مليار دولار سنة 2013 إلى 18643 مليار دولار سنة 2016، عندما انخفضت أسعار نفط سلة خامات أوبك إلى 105.87سنة 2013 وإلى 40.76 دولار سنة 2016، ، بسبب عوامل أساسيات السوق من عرض وطلب التي اكتسبت دور أكثر أهمية سنة 2013 بالمقارنة مع السنوات القليلة السابقة، حيث يعتبر نجاح استغلال مصادر البترول والغاز غير التقليدية في الولايات المتحدة، وتحقيق زيادة صافية في الإمدادات البترولية لمجموعة دول أوبك بلغت 0.7 مليون برميل/ يوم خلال سنة 2016، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات المخزون البترولي العالمي بأنواعه المختلفة بحوالي 3.4% مقارنة بمستويات سنة 2015، ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية .

– الفترة من 2017 إلى غاية 2018 : كان الارتفاع في الإيرادات النفطية للجزائر من 22353 مليار دولار سنة 2017 إلى 26082 مليار دولار سنة 2018، نتيجة ارتفاع أسعار نفط سلة خامات أوبك من 52.43 دولار سنة 2017 وإلى 69.78 دولار سنة 2018.

– الفترة من 2019 إلى غاية 2020 : كان الانخفاض في الإيرادات النفطية للجزائر من 22674 مليار دولار سنة 2019 إلى 13188 مليار دولار سنة 2020، عندما انخفضت أسعار نفط سلة خامات أوبك من 64.04 دولار سنة 2019 وإلى 41.47 دولار سنة 2020 ، نتيجة صدمتي العرض والطلب، والتي كانت بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، حيث ادت القيود على السفر وتدابير العزل التي فرضتها معظم دول العالم لمواجهة هذه الجائحة إلى انكماش غير مسبوق في أداء الاقتصاد العالمي هو الأول منذ الأزمة المالية العالمية (أوابك، 2020، صفحة 23).

من خلال التحليل السابق يتبين أن الإيرادات النفطية للجزائر يتأثر بأسعار النفط وبالتالي بتقلبات السوق النفطية على المدى الطويل وذلك من خلال تأثره بمحددات السوق النفطية.

3. دراسة تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر:

1.3 مفهوم الإنفاق الحكومي:

تعرف النفقات العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية)، أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنه استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة (محرزي، 2005، صفحة 23).

2.3 تقسيمات النفقات العامة:

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة إلى:

1.2.3 حسب القانون 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية:

أولا: نفقات التسيير: تجمع نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات، تخصيصات السلطة العمومية، النفقات الخاصة بوسائل المصالح، والتدخلات العمومية (قانون المالية ، المادة 24 من القانون 17-84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية، 1984، صفحة 1042).

ثانيا: نفقات الاستثمار : تجمع نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، وفقا للمخطط الإنمائي السنوي، في ثلاث أبواب هي: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة، إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة، النفقات الأخرى بالرأسمال (قانون المالية، المادة 35 من القانون 17-84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية، 1984، صفحة 1043).

ثالثا: القروض والتسبيقات

2.2.3 حسب القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية:

تجمع نفقات ميزانية الدولة حسب التصنيفات الأتية بحسب: النشاط، الطبيعة الاقتصادية للنفقات، الوظائف الكبرى للدولة، و الهيئات الإدارية المكلفة بإعداد الميزانية وتنفيذها، حيث تتضمن نفقات ميزانية الدولة، حسب الطبيعة الاقتصادية: نفقات المستخدمين، نفقات تسيير المصالح، نفقات الاستثمار، نفقات التحويل، أعباء الدين العمومي، نفقات العمليات المالية، النفقات غير المتوقعة (قانون المالية، المادة 28 والمادة 29 من القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، 2018، الصفحات 11 - 12).

3.3 تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر:

الشكل 2: تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر

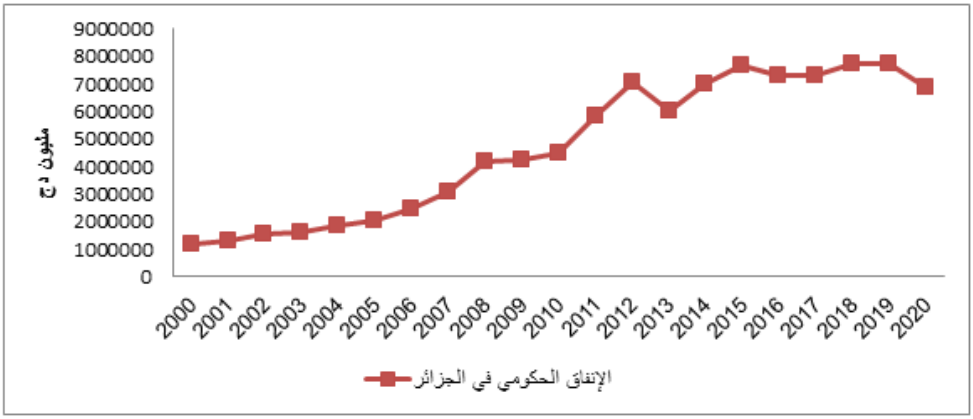

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد بيانات الديوان الوطني للإحصاء.ONS.

من خلال الشكل 2 يمكن تحليل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر وفق الفترات التالية:

خلال الفترة من 2000 إلى غاية 2004، ارتفع إجمالي نفقات الميزانية بنسبة 55.6٪ لتصل إلى 1832.5 مليار دينار سنة 2004 مقابل 1178.1 مليار دينار سنة 2000. وزادت النفقات الجارية بنسبة 44.5٪ بينما زادت النفقات الرأسمالية بنسبة 84٪ (تضاعفت ثلاث مرات بين سنة 1999 و 2004). تشير هذه التطورات ، ولا سيما نفقات رأس المال ، إلى حجم قوة الدفع في الميزانية للنشاط الاقتصادي ودعم النمو الوارد في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي ، في برنامج إعادة بناء البنية التحتية المدمرة بحلول زلزال سنة 2003 (Bank of ALgeria, Juillet 2005, p. 68).

في سنة 2010، بلغ إجمالي نفقات الميزانية 4،512.8 مليار دينار مقابل 4،246.3 مليار دينار في سنة 2009 ، أي بزيادة قدرها 6.3٪ بعد استقرارها الافتراضي سنة 2009. وبين سنتي 2005 و 2010 ، ارتفعت بنسبة 119.9٪ من 2052 مليار دينار إلى 4512.8 مليار دينار. خلال نفس الفترة، نتج عن الزيادة في إجمالي الإنفاق 58.5٪ من النفقات الجارية و 41.5٪ من الإنفاق على الاستثمار. من ناحية أخرى ، كان انخفاض في نفقات رأس المال في سنتي 2009 و 2010 بنسبة 1.4٪ و 6٪ على التوالي. ومع ذلك ، خلال الفترة 2005-2010 ، كانت الزيادة في الإنفاق الاستثماري أعلى بنسبة 126.7٪ من النفقات الجارية (Bank of Algeria, Juillet 2011, p. 59).

في سنة 2013، بلغت النفقات الكلية للميزانية 6092.1 مليار دينار مقابل 7058.2 مليار دينار في سنة 2012 ، بانخفاض قدره 13.7٪ عن إجمالي الإنفاق ، بعد زيادات بلغت 20.6٪ و 31٪ في سنتي 2011 و 2012 على التوالي، بسبب انخفاض النفقات الجارية ب (-578.3) مليار دينار، وانخفاض أقل لنفقات رأس المال ب(-387.7) مليار دينار (Bank of Algeria, Rapport Annuel 2010:Evolution Economique Et Monetaire en Algerie, October2014, p. 53).

في سنة 2016، بلغت النفقات الكلية للميزانية 7383.6 مليار دينار مقابل 7656.3 مليار دينار في سنة 2015 ، بانخفاض قدره 3.6٪ بعد الزيادات المتتالية في سنتي 2014 و 2015 بنسبة 16.1٪ و 9.4٪ على التوالي ساهمت نفقات رأس المال بأكثر من 90٪ من هذا الانخفاض في إجمالي الإنفاق (Bank of Algeria, Rapport Annuel 2016:Evolution Economique Et Monetaire en ALgeria, Spetembre 2017, p. 53) .

في ظرف يتميز بأسعار منخفضة للبترول وبأزمة صحية حادة جائحة كورونا (COVID 19)، عرفت النفقات الكلية للميزانية التي استقرت في سنة 2017 و 2018، ولم ترتفع سوى بنسبة 0.1 % في سنة 2019، انخفاضا ب 10.8 % في 2020 لتبلغ 6902.9 مليار دينار مقابل 7741.3 مليار دينار في 2019. ونجم هذا الانخفاض في إجمالي النفقات بصفة كاملة عن الانخفاض في نفقات

رأس المال (- 33.5%)، بينما ارتفعت النفقات الجارية ب 2.3% (بنك الجزائر، ديسمبر 2021، صفحة 71).

4. الدراسة القياسية للعلاقة الديناميكية بين الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي في الجزائر

1.4 التعريف بمتغيرات الدراسة التطبيقية:

الجدول 1 : التعريف بالمتغيرات المستعملة الدراسة خلال الفترة الزمنية من 1965 إلى غاية 2020

رمز المتغير	اسم المتغير	وحدة القياس	مصدر البيانات
GOSPN	الإنفاق الحكومي	مليون دج	الديوان الوطني للإحصاء ONS https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12_Finnance_Public1962_2020Ar.pdf
OILREV	الإيرادات النفطية	مليار دولار	منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المتغيرات محل الدراسة.

2.4 الدراسة الإحصائية للمتغيرات

الجدول 2: الدراسة الاحصائية للمتغيرات

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	CV %
gopen	56	3489	7741345	1887744.77	2675298.10	141.71
oilrev	56	492.5969	53685.00	14882.19	14585.78	98.00

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على مخرجات البرنامج SPSS V20.

نلاحظ من خلال الجدول 2 أن الإنفاق الحكومي يتراوح بين أدنى قيمة و التي تمثل 3489 مليون دج في سنة 1965 و أعلى قيمة 7741345 مليون دج سنة 2019 خلال الفترة قيد الدراسة وذلك ، بمتوسط يقدر ب 1887744.77 مليون دج و انحراف معياري قدره 2675298.10مليون دج، والذي يعكس التذبذب في سلوك الإنفاق الحكومي وهذا ما يؤكده معامل الاختلاف الذي بلغ 141.71% وهي نسبة كبيرة أكبر من 15% مما يعني عدم وجود تجانس في توزع القيم حول المتوسط الحسابي.

نلاحظ أن الإيرادات النفطية تتراوح بين أدنى قيمة و التي تمثل 492.5969 مليار دولار في سنة 1965 و أعلى قيمة 53685 مليار دولار سنة 2008 خلال الفترة قيد الدراسة وذلك ، بمتوسط

يقدر ب 14882.19 مليار دولار و انحراف معياري كبير قدره 14585.78 مليار دولار ، والذي يعكس التذبذب في الإيرادات النفطية وهذا ما يؤكده معامل الاختلاف الذي بلغ 98% وهي نسبة كبيرة أكبر من 15% مما يعني عدم وجود تجانس في توزع القيم حول المتوسط الحسابي.

من خلال الدراسة الإحصائية تبين أن معظم بيانات المتغيرات قيد الدراسة غير متجانسة مما يتطلب منا إزالته وذلك بتحويل المتغيرات.

3.4 دراسة استقراريه متغيرات الدراسة:

نعني باستقراريه السلسلة الزمنية تذبذب بياناتها حول متوسط ثابت للسلسلة وعدم وجود تغير في تباينها، وتستخدم عدة اختبارات لتوضيح فيما إذا كانت السلسلة مستقرة أم لا، إلا أن أكثرها شهرة هو اختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey-Fuller test (ADF)، وبما أن العملية العشوائية قد تتضمن الحد الثابت أو الاتجاه الزمني فإن هناك ثلاث أشكال مختلفة للاختبار كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 3 : نتائج دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

المتغير	الاختبار	المستوى			الفرق الأول		
		الاختبار بدون حد ثابت وبدون اتجاه	الاختبار بحد ثابت	الاختبار بحد ثابت واتجاه	الاختبار بدون حد ثابت وبدون اتجاه	الاختبار بحد ثابت	الاختبار بحد ثابت واتجاه
GOSP	ADF	-0.466029 (0.5087)	-5.191467 (0.0001)	-5.464200 (0.0002)	-9.315098 (0.0000)	-9.227705 (0.0000)	-9.199652 (0.0000)
OILREV	ADF	-0.567298 (0.4665)	-5.897779 (0.0000)	-6.205947 (0.0000)	-6.214925 (0.0000)	-6.150370 (0.0000)	-6.117642 (0.0000)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews.9.

يتبن من خلال الجدول 3 بعد تطبيق اختبار ديكي فولر المطور ADF ، أن المتغيرات الإنفاق الحكومي و الإيرادات النفطية مستقرة عند الفرق الأول وهي متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، أي أن هناك إمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرين.

4.4 تقدير أثر الإيرادات النفطية على الإنفاق الحكومي في الجزائر:

1.4.4 تحديد فترة الإبطاء المثلى: لتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة **(Lag)** نستخدم عدة معايير كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 4 :نتائج تحديد فترة الإبطاء الزمني المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-473.8455	NA	435766.6	18.66061	18.73636*	18.68956
1	-467.8542	11.27757*	403139.2*	18.58252*	18.80979	18.66937*
2	-467.6877	0.300522	469000.3	18.73285	19.11164	18.87760
3	-465.5369	3.711055	505398.6	18.80537	19.33567	19.00801
4	-464.9326	0.995414	579688.1	18.93853	19.62035	19.19908

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرامج Eviews.9.

من خلال الجدول 4، ووفقا لمعيار اختيار أمثل فترة إبطاء اتضح أنه فترة الإبطاء 1 (Lag=1) هي فترة الإبطاء المثلى لتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR.

2.4.4 اختبار التكامل المشترك: وبعد إجراء اختبار جوهانسن على نموذج VAR(1) لأن درجة التأخير المقبول هو p =1 وجدنا ما يلي:

الجدول 5 : اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بين الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.321468	34.28301	15.49471	0.0000
At most 1 *	0.228196	13.72833	3.841466	0.0002

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews.9.

من خلال الجدول 5، نلاحظ أن إحصائية الأثر Trace (18.57837) أكبر من القيمة الحرجة (34.28301) عند مستوى معنوية 05% في حالة Non ، وكذلك في حالة At most1 فقد كانت

إحصائية الأثر Trace (13.72833) أكبر من القيمة الحرجة (3.841466) عند مستوى معنوية 05%، مما يعني رفض فرضية العدم التي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرين الإنفاق الحكومي والإيرادات النفطية.

3.4.4 نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ: تتم صياغة نموذج تصحيح الخطأ وفقا للشكل الموالي:

$$\nabla GOSP_t = \underset{[-0.194]}{-0.4559} - \underset{[-1.005]}{0.1252}\nabla GOSP_{t-1} - \underset{[-0.681]}{0.0467}\nabla Oilrev_{t-1} - 0.5335(GOSP_{t-1} - \underset{[-3.821]}{0.5136}Oilrev_{t-1} - 58.966)$$
$$\underset{[-3.794]}{}$$

$R^2 = 0.3552 \qquad F_{STAT} = 9.0009 \qquad [.]: t-student \qquad n = 53$

من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ تبين أن:

أولا: بالنسبة للعلاقة التوازنية طويلة المدى :

- أن معلمة $Oilrev_{t-1}$ لها معنوية إحصائية لأن القيمة المقيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت بالقيمة المطلقة تساوي 3.821 أقل من 1.96 عند مستوى معنوية 5%. أي الإيرادات النفطية تؤثر على الإنفاق الحكومي على المدى الطويل، ويمكن تفسير ذلك أنه عند ارتفاع حجم الإيرادات النفطية قبل سنة 2000 أدى إلى بعث النشاط الاقتصادي من خلال إطلاق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة من 2001 إلى 2004، وكذلك البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة من 2005 إلى 2009 (زكرياء و خليفة، 2020، صفحة 124)، حيث ارتفع الإنفاق الحكومي من 1178.1 مليار دينار سنة 2000 إلى 4246.3 مليار دينار في سنة 2009، وهذا من أجل تحقيق عدة اهداف منها تقوية الخدمات العمومية في المجالات الكبرى مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية، بالإضافة إلى دعم الفلاحة التنمية الريفية، تحسين المستوى المعيشي للأفراد، البرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب، ورفع معدلات النمو الاقتصادي. وأن ارتفاع الإيرادات النفطية للجزائر من 38211.02 مليار دولار سنة 2010 من 38211.02 مليار دولار سنة 2010 إلى 48271.09 مليار دولار سنة 2012، بسبب التخفيض التراكمي قدره 4.2 مليون برميل/يوم الذي أجرته منظمة أوبك في إنتاجها اعتبارا من شهر جانفي 2009

وعدم اتخاذ المنظمة لقرارات لتغيير سياستها الإنتاجية طيلة السنوات الثلاثة (2009- 2011)، على إثر ذلك تم إطلاق برنامج توطيد النمو للفترة 2010 إلى 2014، والمخطط الخماسي للتنمية للفترة من 2015 إلى 2019، الذي يهدف إلى المحاولة القضاء على البطالة وتوفير مناصب شغل، تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية، ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا ودعم المؤسسات المصغرة، مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان، حيث ارتفعت إجمالي الإنفاق الحكومي من 4512.8 مليار دينار سنة 2010 إلى 7741.3 مليار دينار في سنة 2019.

كما كان الانخفاض في الإيرادات النفطية للجزائر من 22674 مليار دولار سنة 2019 إلى 13188 مليار دولار سنة 2020 ، نتيجة صدمتي العرض والطلب، والتي كانت بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، ادى إلى انخفاض الإنفاق الحكومي في سنة 2020 لتبلغ 6902.9 مليار دينار مقابل 7741.3 مليار دينار في سنة 2019.

- أن معامل التحديد R^2 =0.3552 وهذا يدل على أن القدرة التفسيرية للنموذج ضعيفة وأن هناك جودة للتوفيق والارتباط ضعيفة، وأن الإيرادات النفطية تفسر الإنفاق الحكومي بنسبة 35.52%، وان ما نسبته 74.48% تعبر عن متغيرات لأخرى لم تدخل في النموذج منها دور الدولة، مستوى النشاط الاقتصادي، إمكانية الدولة في تحقيق الإيرادات العامة المتمثلة في الإيرادات الاقتصادية (إيرادات أملاك الدولة، الثمن العام، الإيرادات السيادية (الضرائب والرسوم)، الإيرادات الائتمانية – القروض، الإصدار النقدي الجديد.
- النموذج له معنوية إحصائية كلية لأن إحصائية فيشر التي تساوي 9.0009= F أكبر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع فيشر F(0.05،51،1)=4.00 وبالتالي النموذج مقبول إحصائيا عند مستوى معنوية 5%.

ثانيا: بالنسبة للعلاقة التوازنية قصيرة المدى:

- أن معلمة CointEq1 تساوي 0.5335− سالبة ولها معنوية إحصائية لأن القيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت بالقيمة الطلقة تساوي 3.794 أكبر من 1.96 عند مستوى معنوية 5%، مما

يؤكد على وجود علاقة طويلة الأجل بين النفقات العامة والإيرادات النفطية، وأن سرعة التصحيح في معادلة المدى القصير يساوي 0.5335، مما يدل على أن ما نسبته 53.35% من عدم التوازن في الإنفاق الحكومي (انحرافه عن قيمته التكاملية) يتم تصحيحه سنويا.

- أن معالم النموذج بالنسبة ل، $\nabla GOSP_{t-1}$ ، $\nabla Oilrev_{t-1}$ ،بالإضافة للحد الثابت ليس لها معنوية إحصائية لأن القيمة المحسوبة ل t بالقيمة المطلقة تساوي 0.681، 1.005 و 0.194 على التوالي أقل من 1.96 عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فإن الإنفاق الحكومي للسنة السابقة والإيرادات النفطية للسنة السابقة لا تؤثر في الإنفاق الحكومي الحالية على المدي القصير، وهذا راجع أن تأثير الإيرادات النفطية على الإنفاق الحكومي لم يكون بشكل مباشر وأني، ويتبين ذلك أنه عند انخفاض الإيرادات النفطية للجزائر إلى 11736 مليار دولار سنة 2001، بسبب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، لم يكن له تأثير على الإنفاق الحكومي حيث ارتفع من 1178.1 سنة 2000 إلى 1321.02 سنة 2001 واستمرت في الارتفاع بسبب إطلاق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في مرحلة الأولى، ليرتفع بعد إعادة تقييم المشاريع المبرمجة سابقا وإضافة مشاريع جديدة في مرحلة ثانية. كما أن انخفاض الإيرادات النفطية للجزائر سنة 2009 إلى 30584 مليار دولار، بسبب الأزمة المالية العالمية التي حدثت في أواخر سنة 2008 لم تؤدي إلى الانخفاض المباشر للإنفاق الحكومي حيث ارتفع من 4191.05 مليار دينار في سنة 2008 إلى 4246.3 مليار دينار في سنة 2009 وهذا راجع لعزم الحكومة على مواصلة وتيرة المشاريع وإنعاش النمو وتكثيفيه في جميع القطاعات وفق البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة من 2005 إلى 2009، بالإضافة إلى ذلك انه في سنة 2014 عند انخفاض في الإيرادات النفطية للجزائر إلى حوالي 40.628 مليار دولار، بسبب زيادة في إمدادات النفط خارج أوبك (أهمها من النفط الصخري من الولايات المتحدة) وتباطؤ في نمو الطلب العالمي على النفط لم يؤثر في الإنفاق الحكومي بشكل مباشر حيث ارتفع من 6995.7 مليار دينار في سنة 2014 إلى 7656.3 مليار دينار سنة 2015، وهذا راجع إلى رغبة الحكومة في تلبية الطلب الداخلي وفي تمويل المشاريع الكبرى.

5. خاتمة:

حاولنا في هذا الدراسة التي هي تحت عنوان " العلاقة الديناميكية بين الإيرادات النفطية الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة من 1965 إلى غاية 2020 "، معرفة ما مدى تأثير الإيرادات النفطية على الإنفاق الحكومي في المدى الطويل والمدى القصير، والتي تعتبر من المكونات الأساسية للبيئة الاقتصادية في الجزائر، وبغرض إعطاء بعد كمي قمنا بإسقاط الجانب النظري لنماذج تصحيح الخطاء (ECM) على حالة الجزائر، وذلك من خلال إجراء جميع الاختبارات المتعلقة بتقدير العلاقات التوازنية الطويلة والقصيرة المدى ،حيث خلصت الدراسة إلى أن:

- من خلال تطبيق اختبار ديكي فولر المطور ADF تبين أن المتغيرات الإنفاق الحكومي و الإيرادات النفطية متكاملة من الدرجة الأولى I(1)
- من خلال اختبار جوهانسن للتكامل المشترك تبين أن هناك علاقة تكامل مشترك بين الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي.
- من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ تبين أن:
- أن ما نسبته 53.35% من عدم التوازن في الإنفاق الحكومي (انحرافه عن قيمته التكاملية) يتم تصحيحه سنويا.
- الإيرادات النفطية تؤثر على الإنفاق الحكومي على المدى الطويل.
- الإيرادات النفطية لا تؤثر على الإنفاق الحكومي على المدى القصير.
- وأن الإيرادات النفطية تفسر الإنفاق الحكومي في الجزائر بنسبة 35.52%

من خلال ما سبق نستنتج أن الإنفاق الحكومي في الجزائر يتأثر بالإيرادات النفطية على المدي الطويل، وبالتالي فهو يتأثر بالعوامل المحددة لتقلبات أسعار النفط المتمثلة في عوامل أساسيات السوق من عرض وطلب، أسعار صرف الدولار تجاه العملات الرئيسية الأخرى، وبالأخص اليورو، الكوارث الطبيعية، مستوى المضاربات في الأسواق المستقبلية، النمو الطلب العالمي على النفط، الأزمات المالية العالمية، الوضع الأمني والسياسي للدول المصدرة للنفط، قرارات منظمة اوبك بخصوص السياسة الإنتاجية، ،استغلال

مصادر النفط والغاز غير التقليدية، مستويات المخزون النفطي العالمي، الوضع الصحي العالمي (جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)).

بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى التي تحدد حجم الإنفاق الحكومي منها دور الدولة، مستوى النشاط الاقتصادي، إمكانية الدولة في تحقيق الإيرادات العامة المتمثلة في الإيرادات الاقتصادية (إيرادات أملاك الدولة، الثمن العام، الإيرادات السيادية (الضرائب والرسوم)، الإيرادات الائتمانية – القروض، الإصدار النقدي الجديد.

6. قائمة المراجع:

Bank of Algeria. (October2014). *Rapport Annuel 2010:Evolution Economique Et Monetaire en Algerie.* Algeria: Bank of Algeria.

Adelegan, A. E., & Out, E. (2020, May 5). Government Expenditure and Oil Revenue in Nigeria. *East African Scholar Publisher, 3*(5).

Ahmad, H. A., & Masan, S. (2015, July). Dynamic relationships between oil revenue, government spending and economic growth in Oman. *International Journal of Business and Economic Development, 3*(2).

Bank of ALgeria. (Juillet 2005). *Rapport Annuel 2004:Evolution Economique Et Monetaire en Algerie.* Algeria: Bank of Algeria.

Bank of Algeria. (Juillet 2011). *Rapport Annuel 2010:Evolution Economique Et Monetaire en Algerie.* Algeria: Bank of Algeria.

Bank of Algeria. (Spetembre 2017). *Rapport Annuel 2016:Evolution Economique Et Monetaire en ALgeria.* Algeria: Bank of Algeria.

Hamdi, H., & Sbia, R. (2013). , Dynamic relationship between oil revenues, government spending and economic growth in an oil- dependent economy. *Economic Modelling*(35), 118 - 125.

Sahed, A., Mékidiche, M., & Kahoui, H. (2020, October). The Relationship between Government Expenditures and Revenues in Algeria During the Period (1990 – 2019): Granger Causality Approach. *EJBMR, European Journal of Business and Mangement Research, 5*(5).

Tarek Tawfik Yousef Alkhateeb، Zafar Ahmad Sultan، و Haider Mahmood. (2017). Oil Revenue, Public Spending, Gross Domestic Product and Employment in Saudi Arabia. *International Journal of Energy Economics and Policy*، *7*(6)، 27 - 31.

أوابك. (2020). *تقرير الأمين العام السنوي السابع والأربعون*. الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك).

بنك الجزائر. (ديسمبر 2021). *التقرير السنوي 2020 : التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر*. الجزائر: بنك الجزائر.

سمية عراب. (2022). العلاقة الديناميكية بين عوائد النفط والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في إقتصاديات الدول المصدرة للنفط : دراسة حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.

عبدالرحيم شيبي، و علي هواري . (ديسمبر, 2018). أثر تقلبات العوائد النفطية في تمويل الانفاق الحكومي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990- 2016). *مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية*، *2*(2)، 98 - 118.

عبدالمالك بلوافي. (2020). أثر تغيرات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1971 - 2014 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهران: جامعة وهران 2.

قانون المالية . (10 جويلية, 1984). المادة 24 من القانون 17-84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية. *(28)*. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

قانون المالية. (10 جويلية, 1984). المادة 35 من القانون 17-84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية. *(28)*. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

قانون المالية. (2 سبتمبر, 2018). المادة 28 والمادة 29 من القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية. *(53)*. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية للجمهورية الجائرية.

محمد عباس محرزي. (2005). *اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة – الإيرادات العامة – الميزانية العامة للدولة* (الإصدار 2). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

مسعود زكرياء، و عزي خليفة. (2020). أثر برنامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر بإستخدام نموذج ARDL - دراسة قياسية للفترة 1980 - 2017. *مجلة إضافات إقتصادية*، *4*(01)، 118 - 138.

هيام خزعل ناشور. (تشرين الثاني, 2012). العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة 2000 - 2008. *مجلة العلوم الاقتصادية*، *8*(31)، 1 - 19.

وسام عمرون. (2022). أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر : دراسة قياسية 2000- 2020 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قالمة: جامعة 08 ماي 1945.

7. ملاحق:

الملحق1: تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Vector Error Correction Estimates
Date: 03/29/23 Time: 10:23
Sample (adjusted): 1968 2020
Included observations: 53 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1	
GOSP(-1)	1.000000	
OILREV(-1)	-0.513651 (0.13440) [-3.82183]	
C	-58.96604	
Error Correction:	**D(GOSP)**	**D(OILREV)**
CointEq1	-0.533575 (0.14068) [-3.79287]	0.628390 (0.33324) [1.88571]
D(GOSP(-1))	-0.125244 (0.12452) [-1.00584]	-0.649540 (0.29496) [-2.20217]
D(OILREV(-1))	-0.046717 (0.06854) [-0.68162]	-0.220398 (0.16235) [-1.35753]
C	-0.455909 (2.34575) [-0.19436]	-1.053428 (5.55659) [-0.18958]
R-squared	0.355287	0.270292
Adj. R-squared	0.315815	0.225616
Sum sq. resids	14288.41	80174.90
S.E. equation	17.07631	40.45025
F-statistic	9.000928	6.050061
Log likelihood	-223.5219	-269.2281
Akaike AIC	8.585733	10.31049
Schwarz SC	8.734434	10.45920
Mean dependent	-0.420955	-0.878856
S.D. dependent	20.64463	45.96668
Determinant resid covariance (dof adj.)		445015.1
Determinant resid covariance		380377.8
Log likelihood		-490.9039
Akaike information criterion		18.90203
Schwarz criterion		19.27379

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews.9

تحسين نموذج الخوارزميات الجينية بمتجهات الدعم الآلي في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الجزائرية خلال الفترة 2011–2018

Improving genetic algorithms model using automatic support vectors through Algerian institutions financial failure predicting experience during 2011-2018

هلال وسام أرحاب[*]، جامعة غرداية، (الجزائر). arhab.wissam@univ-ghardaia.dz

مروة زهواني، جامعة غرداية (الجزائر)، zahouani.marwa@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام: 2023/05/28 تاريخ القبول: 2023/09/28 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

تهدف الدراسة الى إمكانية التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الجزائرية باستخدام نموذج هجين بين الخوارزميات الجينية ومتجهات الدعم الآلي، من خلال تحليل 23 نسبة مالية لـ 1128 مؤسسة جزائرية بالاستعانة ببرنامج **البايثون**. وتوصلت الدراسة إلى أن دقة التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الجزائرية لنموذج الخوارزميات الجينية المدربة والمصممة بالمتجهات الدعم الآلي قد بلغت 90,95 % مما يدل على قوة النموذج وقدرته على التنبؤ بشكل جيد.

كلمات مفتاحية: ذكاء اصطناعي، خوارزميات جينية، متجهات دعم آلي، فشل مالي.

تصنيفات JEL: G32،O32 ،O31 .

Abstract:

The study aims the Algerian institutions predict financial failure which using a hybrid model between genetic algorithms and automated support vectors, throughout analyzing 23 financial ratios for 1128 Algerian institutions using the Python program. The study found out those such Algerian institutions financial failure prediction accuracy in view of the

[*] المؤلف المرسل.

trained genetic algorithm model designed with automated support vectors reached 90.95%, indicating the model strength with its ability for well predicting.
Keywords: artificial intelligence, genetic algorithms, automated support vectors, financial failure.
Jel Classification Codes: O31 ،O32، G32

1. مقدمة:

يعد التعلم الآلي مجالا متعدد التخصصات للغاية ويعتمد على أفكار من العلوم المعرفية، علوم الكمبيوتر، الإحصاء والرياضيات، وفي التعلم الآلي التصنيف هو نهج تعلم خاضع للإشراف وبمعلم، يستخدم لتحليل مجموعة بيانات معينة وبناء نموذج يفصل البيانات إلى عدد مرغوب ومتميز من الفئات، كما أنه يوجد العديد من تقنيات التصنيف الجيدة بما في ذلك تصنيف k-nearest neighbors، شبكات Bayesian، الشبكات العصبية الاصطناعيةArtificial Neural Network، الخوارزميات الجينية Genitic Algorithm، أشجار القرارDecesion Trees ومتجهات الدعم الآلي Sepport Vector Machine وغيرها العديد، حيث تتميز طرق الجار الأقرب بميزة أنها سهلة التنفيذ، ومع ذلك، فهي عادة ما تكون بطيئة جدًا إذا كانت مجموعة بيانات الإدخال كبيرة جدًا، ومن ناحية أخرى، هذه حساسة للغاية لوجود معلمات غير ذات صلة، كما تم استخدام أشجار القرار على نطاق واسع في مشاكل التصنيف وعادة ما تكون هذه الاخيرة أسرع من الشبكات العصبية في مرحلة التدريب، ومع ذلك، فهي لا تتمتع بالمرونة لنمذجة المعلمات، أما عن الشبكات العصبية فهي واحدة من أكثر التقنيات شيوعا واستخدامًا وتم استخدامها على نطاق واسع في عدد كبير من التطبيقات كنهج عالمي، فكانت أفضل التقنيات المعروفة لتحسين الحل المتوقع هو تقديم SVM بواسطة Vapnik كنموذج تعلم آلي قائم على النواة لمهام التصنيف والانحدار، وتم استخدامها كأداة قوية لحل مشاكل التصنيف الثنائي، وثبت أن SVMs تتفوق على طرق التعلم الخاضعة للإشراف الأخرى نظرًا لأسسها النظرية الجيدة وقدرتها التعميمية الجيدة، فأصبحت SVMs في السنوات الأخيرة واحدة من أكثر طرق التصنيف استخدامًا، ففي دراستنا هذه تم تهجينها مع الخوارزميات الجينية لإعطاء نتائج أدق وأفضل.

أ- إشكالية الدراسة: وعلى ضوء ما سبق، تمثلت اشكاليتنا فيما يلي:

ما مدى فعالية تحسين نموذج الخوارزميات الجينية بمتجهات الدعم الآلي في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الجزائرية خلال الفترة 2011-2018؟

ب- فرضية الدراسة: تختبر هذه الدراسة الفرضية التالية:

يتميز نموذج الخوارزميات الجينية بتحسين وتدريب نموذج متجهات الدعم الآلي بدقته العالية في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الجزائرية.

ت- أهمية الدراسة:

إن الكثير من المؤسسات الجزائرية تعاني من معضلات في هياكلها التمويلية، وقد أثر فشلها في الهياكل المالية وخسائرها على مستوى كفاءتها في السوق الجزائرية، مما يؤدي إلى وجود تدنى وخلل في أدائها المالي والتشغيلي، وهذا الأخير هو الذي يعرضها لمخاطر التعثر الدائم الذي يؤدي بصفة آلية للفشل المالي. لذا يتطلب عليها البحث على آليات تساعدها في التنبؤ بمخاطر الفشل المالي وتساعدها على تفاديه، والتعجيل بتقديم حلول مناسبة لتحسين وضعها المالي قبل تفاقم المشكل، لذلك فإن هذه الدراسة تساعد وترشد المساهمين وأصحاب الشركات والمصالح على التنبؤ بمخطر الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية وفق نموذج متطور وعالي الدقة والسرعة، من أجل أن تحتاط قبل وقوعها في مرحلة العسر الحقيقي والذي يؤدي بدوره إلى الفشل، ويكون ذلك وفقا لنموذج تحسين الخوارزميات الجينية بمتجهات الدعم الآلي.

ث- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة:

- أهم تطبيقات نماذج الذكاء الاصطناعي؛
- أبرز المؤشرات استخداما والتي تساعد على قياس الفشل المالي؛
- إمكانية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذج هجين بين الخوارزميات الجينية ومتجهات الدعم؛
- تشجيع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على تبني نماذج حديثة تفيدها في سرعة اتخاذ القرارات الصائبة قبل وصولها إلى الفشل المالي.

ج- منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لدراسة وصف، عرض وتحليل الخوارزميات الجينية، متجهات الدعم الآلي، مؤشرات الفشل المالي وصفا دقيقا، اضافة إلى الدراسات السابقة بهدف الحصول على الإطار النظري للدراسة من خلال عدة مراجع كالكتب، الأطروحات، الرسائل، المداخلات والمقالات العلمية...الخ، أما المنهج التحليلي لدراسة حالة الجانب التطبيقي والتعبير عنه كميا من خلال جمع البيانات وتحليلها للوصول إلى النتائج والاستنتاجات التي تسهم في تحسين التنبؤ بمخاطر الفشل المالي للمؤسسات باستخدام نموذج تحسين الخوارزميات الجينية بمتجهات الدعم الآلي بالاستعانة ببرنامج البايثون.

ح- الدراسات السابقة:

1- عالجت **دراسة** (فراحي، 2022) المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر إيجابيا على نشاط بورصة الجزائر خلال الفترة (1999 -2020) باستعمال خوارزمية متجهات الدعم الآلي والركائز الأخرى التي يمكن أن تحفز من انطلاقها بشكل فعال، واستخدمت تقنيات حديثة لتعلم الآلة مثل خوارزميات التصنيف الذكية الموجودة في مكتبات برامج البايثون، انطلاقا من قاعدة البيانات الاقتصادية للجزائر، وتوصل الدراسة إلى استخلاص وتصنيف ثلاث متغيرات ذات تأثير إيجابي على أداء بورصة الجزائر.

2- عالجت **دراسة** (Acosta-González & Fernández-Rodríguez, 2013) التنبؤ بالفشل المالي للشركات بالخوارزمية الجينية وكان هدفها تقديم منهجية بحث حسابية باختيار 31 نسبة المالية، بالاعتماد على نموذج الخوارزمية الجينية من أجل التنبؤ بالفشل وعدم الفشل للمدة (2000-2004) قبل حدوثه، على عينة تتكون من 347 شركة إسبانية لقطاع الصناعة والبناء، 93 فاشلة و254 سليمة. وتشير نتائجها إلى أن الخوارزمية الجينية أسفرت عن دقة تصنيف مناسبة بشكل عام للتنبؤ بنسبة 83 و69 ٪ للسنة الأولى والثانية قبل الفشل على التوالي وبالمثل لوحظت قوة التنبؤ هذه في تحليل منحنى ROC وCAP، استخدام البيانات للتنبؤ بفشل وعدم فشل الشركات للفترة (2006-2009) وكان أداء النماذج جيد جدا مقارنة بعام 2004؛

3- ناقشت **دراسة** (Kim & Kang, 2012): كيفية اختيار المصنفات في مجموعات باستخدام الخوارزمية الجينية للتنبؤ بالإفلاس وهدفها هو اقتراح تقنية تحسين التغطية المستندة إلى الخوارزمية الجينية بهدف حل مشكلة العلاقة الخطية المتعددة، حيث تم تطبيقها على مجموعة بيانات معيارية تحتوي على 1200 شركة تصنيع خاضعة للتدقيق الخارجي تم الحصول عليها من أحد البنوك التجارية الكبرى في كوريا و31 نسبة مالية كالربحية، تغطية الديون، الرافعة المالية، هيكل رأس المال، السيولة، النشاط والحجم، نصفها أفلس خلال(2002-2005)، بينما تم اختيار الشركات المفلسة من النشطة في 2005، تشير النتائج التجريبية إلى أن خوارزمية تحسين التغطية المقترحة يمكن أن تساعد في تصميم نظام تصنيف متنوع ودقيق. أوصت الدراسة إجراء المزيد من الأبحاث المتقدمة حول تحسين قرار العملية في المستقبل؛

2. مفاهيم حول الخوارزميات الجينية ومتجهات الدعم الآلي:

زاد استخدام مصطلح الخوارزميات في القرن الماضي، وتعرف الخوارزميات على أنها مجموعة من الخطوات (التعليمات) مرتبة ومنتهية، لتنفيذ عملية حسابية أو منطقية، أو غيرها بشكل تسلسلي ومنطقي (السيد، 2016، صفحة 6)، وفي هذا الإطار سنتطرق إلى مفهوم الخوارزميات الجينية ومتجهات الدعم الآلي ونتعرض لأهم المصطلحات التي تخصها والخطوات التي تمر بها.

1.2 مفهوم الخوارزميات الجينية:

- تعتبر أحد أهم وأحدث أساليب الذكاء الاصطناعي وبرزت أهميتها في حل المسائل المعقدة خلال زمن مناسب، وتعتمد على أفكار الهندسة الوراثية ويبدأ حلها باستخدام مجتمع عشوائي يمثل مجموعة الحلول، كل حل تُخَصص له دالة صلاحية (Fitness Function)، ترتبط مباشرة بدالة الهدف لمسألة معينة وبعدها يتم تعديل هذا المجتمع وتوليد جيل جديد (Offspring)، من خلال تطبيق مجموعة من العوامل الجينية الوراثية منها: الانتقاء (Selection)، التقاطع أو التزاوج (Recombination/Crossover) والطفرة (Mutation)، بصورة متكررة وبالتتابع على أجيال هذا المجتمع لحين تحقق شرط التوقف (خروفة، 2010، صفحة 301)، حيث اعتبرت طريقة ناجعة لحل المعضلات الصعبة، ففكرتها تكمن في توليد بعض الحلول للمشكلة عشوائيا، ثم

تفحص هذه الحلول وتقارن ببعض المعايير التي يضعها مصمم الخوارزميات وأفضل الحلول فقط هي التي تبقى، أما الحلول الأقل كفاءة فيتم إهمالها عملا بالقاعدة البيولوجية" البقاء للأصلح" (Survival of the Fittest) (الحدابي، العمري، العبادي، و نور، 2004، صفحة 5) .

- أما (خوالد و بوزرب، 2020، صفحة 38) لخصاها في أنها مزيج بين المفاهيم الداروينية البقاء للأصلح والانتخاب الطبيعي والرياضيات لإيجاد الحلول للمشكلة أو المهمة المطلوبة، وتتمثل سمات الخوارزميات الجينية في سمتين أساسيتين وهما: العشوائية وفضاء البحث. (خليفة، 2013، الصفحات 37-38).

وبذلك اختصر (Guo & Yang, 2011, p. 230) آلية عمل الخوارزمية فيما يلي:

1- إنتاج مجموعة سكانية أصلية بشكل عشوائي والتي يكون عدد أفرادها ثابت N؛

2- إنتاج الجيل القادم بالعبور والتحول بين الأفراد؛

3- تكوين السكان الجدد من N أفراد من جيل للخطوة (2) السابقة؛

4- إنتاج السكان التاليين بتكرار الخطوة (2) و(3) حتى الحصول على الفرد الذي يستوفي الشروط. نوضح هذه الآلية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): آلية عمل الخوارزمية الجينية

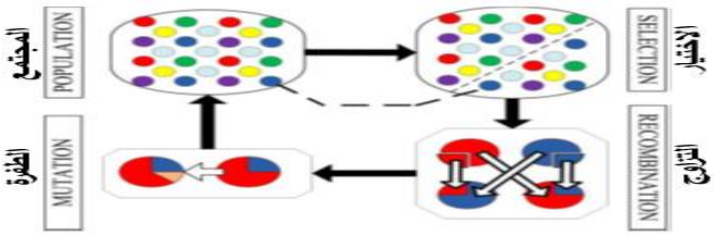

المصدر: (Niraula, 2010, p. 14)

2.2 تعريف متجهات الدعم الآلي (Support Vector Machine):

وتعرف باختصار (SVM) يعد نظامًا تعليميًا لتصنيف البيانات إلى مجموعتين من البيانات باستخدام مساحة افتراضية في شكل دوال خطية في مساحة الميزة بعدا عاليا، وتحتوي على خصائص غير مملوكة لآلة التعلم بشكل عام وهي في طور البحث عن أفضل خط فاصل (المستوى الفائق)، ذلك

للحصول على أقصى حجم للهامش بين مساحة الإدخال غير الخطية مع مساحة الميزة باستخدام قواعد kernel، أما الهامش هو ضعف المسافة بين المستوي الفائق ومتجه الدعم والنقطة الأقرب للمستوى الفائق تسمى متجه الدعم (Manurung, Mawengkang, & Zamzam, 2017, p. 3). يمكن وصف ناقلات الدعم الآلي بأنها خوارزمية تعلم خاضعة للإشراف قادرة على حل مشاكل التصنيف الثنائي الخطي وغير الخطي. (Lessmann, Stahlbock, & Crone, p. 3063)

الشكل رقم (02): مخطط يوضح متجهات الدعم الالي

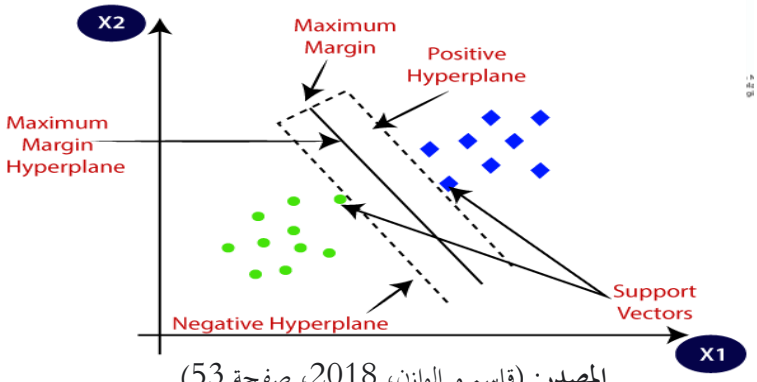

المصدر: (قاسم و الوازن، 2018، صفحة 53)

حسب (JavaPoint, 2023) تعد متجهات الدعم الآلي واحدة من أكثر خوارزميات التعلم الخاضع للإشراف شيوعا، والهدف منها هو إنشاء أفضل خط أو حدود قرار يمكنها فصل الفضاء ذي البعد n إلى فئات بحيث يمكننا بسهولة وضع نقطة البيانات الجديدة في الفئة الصحيحة في المستقبل، يُطلق على حدود القرار الأفضل اسم الهامش الفائق Margin Hyperplane، يختار SVM النقاط / المتجهات القصوى التي تساعد في إنشاء المستوى الفائق وتسمى هذه الحالات القصوى باسم ناقلات الدعم، وتسمى أيضا بخوارزمية آلة المتجهات الداعمة.

3.2 آلية عمل متجهات الدعم الآلي:

الهدف الرئيسي من SVM تقسيم مجموعات البيانات إلى فئات للعثور على الحد الأقصى للمستوى الفائق. والشكل رقم 03 أدناه يوضح ذلك:

الشكل رقم (03): آلية عمل متجهات الدعم الآلي

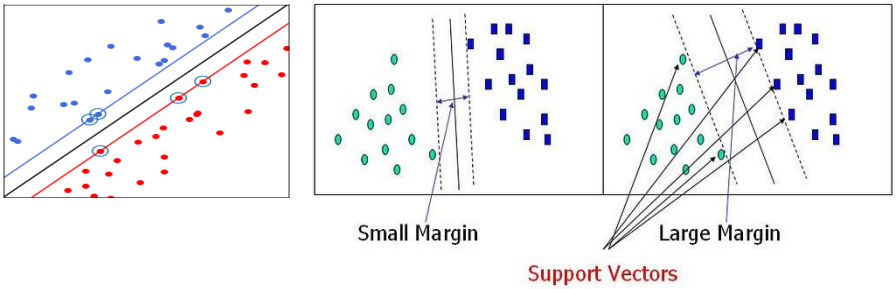

المصدر: (بوزيدي و بن عيسى، 2020، صفحة 174)

تفترض فكرة الحدود هذه أن البيانات قابلة للفصل خطيا، وهذا نادرا ما يحدث، وللتغلب على هذا، غالبًا ما تعتمد SVM على استخدام "النواة"، تتيح هذه الدوال الرياضية إمكانية فصل البيانات عن طريق إسقاطها في مساحة ميزة (مساحة متجه ذات بُعد أعلى، انظر الشكل أعلاه)، كما تتيح تقنية تعظيم الهامش ضمان متانة أفضل ضد الضوضاء – وبالتالي نموذج أكثر قابلية للتعميم، للفصل بين فئتي نقاط البيانات، هناك العديد من المخططات الفائقة المحتملة التي يمكن اختيارها، هدفنا هو العثور على مستوى به الحد الأقصى للهامش، أي أقصى مسافة بين نقاط البيانات لكلا الفئتين، ويوفر تعظيم مسافة الهامش بعض التعزيزات بحيث يمكن تصنيف نقاط البيانات المستقبلية بمزيد من الثقة، فالمعلمات الفائقة هي عبارة عن حدود القرار التي تساعد في تصنيف نقاط البيانات، يمكن أن تُعزى هذه الأخيرة التي تقع على جانبي المستوى الفائق إلى فئات مختلفة، إذا كان عدد ميزات الإدخال 2، فإن المستوى الفائق هو مجرد خط، أيضًا يعتمد بُعد المستوى الفائق على عدد الميزات إذا كان عدد ميزات الإدخال 3، فسيصبح المستوى الفائق مستوى ثنائي الأبعاد ويصبح من الصعب تخيل ذلك عندما يتجاوز عدد الميزات 3. (Mammone, Turch, & Cristianini, 2009, p. 284)

فمتجهات الدعم هي نقاط بيانات أقرب إلى المستوى الفائق وتؤثر على موضع واتجاهه باستخدام متجهات الدعم هذه، نقوم بتعظيم هامش المصنف سيؤدي حذف ناقلات الدعم إلى تغيير موضع المستوى الفائق هذه هي النقاط التي تساعدنا في بناء SVM الخاص بنا؛ وبالتالي تساعد خوارزمية SVM في العثور على أفضل خط أو حدود قرار؛ يُطلق على هذه الحدود أو المنطقة الأفضل اسم المستوى الفائق، تعثر خوارزمية SVM على أقرب نقطة من الأسطر من كلا الفئتين تسمى هذه النقاط 'نواقل الدعم'،

وتسمى المسافة بين المتجهات والمستوى الفائق بالهامش، والهدف من SVM هو تعظيم هذا الهامش، ويطلق على المستوى الفائق مع الحد الأقصى للهامش المستوى الفائق الأمثل. (Chen, Lin, & Scholkopf, 2005, p. 117)

3. التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية:

ان المؤسسة التي تتعرض لفشل مالي لا تنتقل من حالة جيدة الى حالة فشل بشكل مفاجئ، وانما من خلال المرور بما يسمى بمسار الفشل المالي. نحاول من خلال هذا العنصر التطرق لماهية الفشل المالي وكيفية التنبؤ به لإنقاذ المؤسسة الاقتصادية قبل الوصول إلى آخر مرحلة من الفشل المالي.

1.3 مفهوم واسباب الفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية:

يعتبر الباحث Beaver من الأوائل الذين استخدموا مصطلح الفشل المالي للدلالة على بداية وصول المؤسسة لإشهار افلاسها؛ فهو عدم قدرة المؤسسة على دفع التزاماتها حين يأتي وقت استحقاقها. (الصغير و زهواني، 2022، صفحة 475). و تعود أسباب الفشل المالي للمؤسسة الى أسباب مالية وأسباب غير مالية (استراتيجية، ادارية، تسويقية...)، "ذلك الاختلال الذي تواجهه المؤسسة نتيجة قصور مواردها و إمكانيتها لمواجهة إلتزاماتها في الأجل القصير.ويمكن أن نقول أن المؤسسة متعثرة ماليا إذا حققت خسائر متتالية لمدة ثلاث سنوات" (بوستة و عبد اللطيف، 2018، صفحة 138)، و فاشلة اذا حققت خسائر متتالية لمدة خمس سنوات متتالية.

كما سنرتكز في هذه الدراسة على تحليل الفشل المالي و ترجمة أسبابه من خلال الأعراض التي تظهرها البيانات المحاسبية والمالية للمؤسسة (مريخي، 2020، صفحة 17).

2.3 آليات التنبؤ بالفشل المالي بالمؤسسة الاقتصادية:

يقصد بالتنبؤ تقدير المستقبل، أو تخمين ومعرفة مستوى اقتصادي معين للمؤسسة بهدف توقع المستقبل وتصحيح مسار المؤسسة (الصغير و زهواني، 2022). وبهدف اعطاء قيم تقديرية لتلك الأحداث المستقبلية المالية للمؤسسة، اجتهد العديد من الباحثين في وضع نماذج مبنية على البيانات المالية. فقد اقترح Beaver نموذجا يعرف باسم النسب المالية المركبة، بتحليل كل نسبة لخمس سنوات متتالية (موضحة في الجدول رقم 01 أدناه).

4. الجانب العملي: تنبؤ المؤسسات الجزائرية بالفشل المالي من خلال تدريب الخوارزميات الجينية بمتجهات الدعم الآلي:

1.4 مجتمع الدراسة: تم التركيز في دراستنا على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ذات أسهم (SPA)، وذلك من خلال البحث في الدراسات السابقة للدراسة الحالية، والتي تجاوز عددها الإجمالي 2000 مؤسسة نشيطة حسب موقع السجل التجاري حتى نهاية 2019، وبناءً على الاحصائيات المتوفرة في **بوابة سجيلكم** الى غاية 2021.01.10 (وزارة التجارة، 2021)

1.5 منهجية الدراسة:

- **عينة الدراسة:** تم الاعتماد في دراستنا على عينة مستهدفة، وتم اختيار المؤسسات المتماثلة من خلال نقاط مشتركة مثل (نفس الفترة الممتدة، الشكل القانوني، نفس السوق،...الخ)، وعليه بلغ عددها 1128 مؤسسة منها 408 متعثرة و720 سليمة.
  - **المتغير التابع:** تمثل في الفشل المالي والذي رمزنا له بـ (Y)، حيث أن القيمة 0 تعبر عن فشل المؤسسة، والقيمة 1 تعبر عن سلامة المؤسسة (غير متعثرة)؛

وتم الاعتماد على معيارين في انتقاء المؤسسات الجزائرية محل دراستنا من خلال فشلها أو عدمها، حيث اعتبرنا مؤسسات فاشلة إذا تم تحقيق خسائر متوالية لمدة خمس سنوات في النتيجة المالية، أما المؤسسات السليمة إذا حققت أرباح متوالية لمدة خمس سنوات في السنة المالية؛

  - **المتغيرات المستقلة:** تمثلت في 23 نسبة مالية (نسب السيولة، النشاط، المديونية والربحية) وهي موضحة في الجدول أدناه، وتم الاعتماد على هذه الأخيرة بناءً على مرجعية الدراسات السابقة والتي استعملت أكثر من قبل الباحثين، والتي لها قدرة كبيرة على تصنيف المؤسسات بالفشل المالي عن بقية النسب الأخرى.

الجدول رقم (01): النسب المالية المستخدمة في الدراسة

رمز	النسبة	مدلولها	تفسير النسب
نسب السيولة			
R1	نسبة السيولة السريعة	(أصول متداولة – المخزون) /الخصوم المتداولة	قياس قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم الجارية بالأصول المتداولة دون اللجوء إلى المخزون
R2	نسبة التداول	الاصول المتداولة/ الخصوم المتداولة	قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة الأجل لتغطية أصولها المتداولة، ارتفاعها جيد
R3	نسبة صافي رأسمال	صافي رأسمال / إجمالي الأصول	قدرة تقييم الأداء وصحة المالية المؤسسة
R4	نسبة النقدية	الخزينة/الخصوم المتداولة	قياس مقدار النقدية المتوفرة لسداد الخصوم المتداولة، وارتفاعها يدل امتلاك المؤسسة للسيولة اللازمة لسداد ديونها
R5	نسبة الاصول المتداولة إلى الأصول	الأصول المتداولة / اجمالي الأصول	قياس قدرة المؤسسة على مواجهة أصولها بالأصول المتداولة
نسب النشاط			
R6	معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال/الأصول غير المتداولة	يشير إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام استخداماتها الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الأعمال
R7	معدل دوران الأصول	رقم الأعمال/ مجموع الأصول	يدل على عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم الأعمال، وارتفاعه يبين أن الادارة تستغل أصولها بكفاءة وفعالية
R8	معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال/ الأصول المتداولة	يشير معدل دوران الأصول الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدامها للأصول الجارية في توليد رقم الأعمال.
R9	معدل دوران صافي رأسمال العامل	رقم الأعمال/ صافي رأسمال العامل	ارتفاعه العالي يشير على كفاءة الادارة في استخدام صافي رأسمالها العامل في توليد الإيرادات
R10	معدل دوران النقدية	رقم الاعمال/ الخزينة	تبين هذه النسبة عدد المرات التي تدورها النقدية خلال العمليات التشغيلية التي تقوم بها المؤسسة
نسب الهيكل المالي (المديونية)			

R11	نسبة الديون إلى الأصول (الاستدانة)	اجمالي الديون/ اجمالي الأصول	مؤشر الارتفاع غير جيد، ويبين عدم قدرة المؤسسة على خدمة دينها مما يزيد من مخاطر أصحاب القروض والمستثمرين
R12	نسبة المديونية	اجمالي الخصوم / اجمالي الأصول	مدى اعتماد المؤسسة على لمصادرها الخارجية في تمويل استثماراتها، وانخفاضها يدل اعتمادها على مصادرها الذاتية في تمويلاتها ويتيح هامش أمان أكبرٍ
R13	نسبة حقوق الملكية إلى الخصوم	حقوق الملكية / اجمالي الخصوم	مدى مساهمة الخصوم في التمويل من حقوق الملكية
R14	نسبة الدين إلى حقوق الملكية	اجمالي الخصوم / حقوق الملكية	مدى مساهمة الدائنين في أصول المؤسسة بالمقارنة مع مساهمة المالكين، وقدرة ومتانة المشروع على الوفاء بالتزاماته
R15	نسبة حقوق الملكية إلى الاصول	حقوق الملكية / اجمالي الأصول	تستخدم كدليل على مدى استقرار وسلامة المركز المالي من منظور طويل الأجل
R16	نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة	حقوق الملكية / الأصول الثابتة	المدى الذي ذهبت اليه المؤسسة في تمويل أصولها الثابتة من أموال الغير
R17	نسبة حقوق الملكية إلى الخصوم المتداولة	حقوق الملكية / الخصوم المتداولة	مدى مساهمة الخصوم المتداولة في التمويل من حقوق الملكية
نسب الربحية			
R18	هامش صافي الربح	النتيجة الصافية / رقم الاعمال	تبين مقدرة دينار واحد من صافي المبيعات على توليد هامش من صافي الربح، والمؤشر المرتفع لها يدل على الأداء الجيد
R19	العائد على الأصول	النتيجة الصافية / اجمالي الأصول	مدى كفاءة المؤسسة في تحقيق الأرباح من استخدام اصولها، وارتفاعها يدل على الكفاءة التشغيلية للإدارة
R20	العائد على حقوق الملكية	النتيجة الصافية / حقوق الملكية	قياس العائد المتحقق من استثمار المالكين في المؤسسة، والمؤشر العالي لها يدل على قدرة الادارة على تعظيم عوائدها

R21	العائد على الخصوم	النتيجة الصافية / اجمالي الخصوم	مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الأرباح من استخدام خصومها
R22	العائد على الأصول الثابتة	النتيجة الصافية / الأصول الثابتة	مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الأرباح من استخدام أصولها الثابتة
R23	نسبة صافي الربح إلى رأسمال	النتيجة الصافية / (الأصول المتداولة– الخصوم المتداولة)	مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الأرباح من استخدام رأسمالها

المصدر: إعداد الباحثتان اعتمادا على مراجعة الدراسات السابقة

من خلال معالجة بيانات الدراسة تم توصيفها عن طريق عملية تحليل البيانات الاستكشافية أو ما يعرف بـEDA) Explanatory Data Analysis)، للحصول على بعض المعلومات حولها، ولاكتشاف إن كانت هناك قيما مفقودة ومتطرفة أو لا. وعليه أظهرت البيانات القيم المفقودة التالية:

الجدول رقم (02): يوضح القيم المفقودة المتعلقة بالبيانات الدراسة

المتغير	R1	R2	R3	R4	R5	R6	R7	R8	R9	R10	R11	R12	R13	R14	R15	R16	R17	R18	R19	R20	R21	R22	R23
التكرار	11	11	42	11	10	15	10	10	9	20	10	10	9	11	10	15	11	42	10	11	9	15	9
نسبته	0,98	0,98	**3,73**	0,98	0,89	1,33	0,89	0,89	0,80	1,77	0,89	0,89	0,80	0,98	0,89	1,33	0,98	**3,73**	0,89	0,98	0,80	1,33	0,80

المصدر: اعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات البايثون

ونظرا لتأثر مخرجات الدراسة بوجود القيم المفقودة، كان لابد من معالجتها حيث تم استخدام أكثر الطرق شيوعا واستخداما وهي طريقة المتوسطات، وبما أنها بيانات كمية نستدل في وصفها على المقاييس التالية (mean, std, min, 25%, 50%, 75% max)، والجدول أدناه يوضح تعويض القيم المفقودة.

الجدول رقم (03): التحليل الوصفي للمتغيرات المالية لوضعية المؤسسات

	count	mean	std	min	25%	50%	75%	max
Y	1127.0	0.662343	0.465772	0.00	0.000	1.00	1.000	1.00
R1	1127.0	4.174359	49.478974	-11.16	0.545	1.00	1.865	1602.46
R2	1127.0	5.326117	73.922124	-0.88	0.795	1.36	2.370	2443.90
R3	1127.0	1.129705	159.875506	-3145.55	-0.115	0.29	0.950	1371.19
R4	1127.0	1.203737	10.563210	-0.35	0.040	0.16	0.640	304.14
R5	1127.0	0.642605	1.741233	0.00	0.350	0.61	0.900	41.40
⋮	⋮	⋮	⋮	⋮	⋮	⋮	⋮	⋮
R19	1127.0	6.524825	109.602652	-967.87	-1.500	1.85	6.905	2446.06
R20	1127.0	647.956617	6052.956350	-15349.69	-2.765	13.90	73.920	172456.97
R21	1127.0	0.071601	0.736084	-1.89	-0.010	0.02	0.070	20.70
R22	1127.0	0.115513	3.959983	-63.32	-0.020	0.06	0.235	28.62
R23	1127.0	2.766094	92.561476	-269.47	0.000	0.10	0.355	3094.37

المصدر: اعداد الباحثتان اعتمادا على مخرجات البايثون

نلاحظ من الجدول أن تعداد المؤسسات السليمة يمثل 769 حالة أي ما نسبته 68,21%، وتم ترميزه بـ (Y = 1). أما تعداد المؤسسات المتعثرة يمثل 358 حالة أي ما نسبته 31,79% من اجمالي المؤسسات، وتم ترميزها بـ (Y = 0).

الجدول رقم (04): الحالة المالية للمؤسسات

حالة المؤسسة	الرمز	التكرار	نسبته
سليمة	1.0	769	%68,21
متعثرة	0.0	358	%31,79

المصدر: اعداد الباحثتان اعتمادا على مخرجات البايثون

2.4 نموذج الدراسة:

تم تصميم وتدريب نموذج الخوارزمية الجينية باستخدام بمتجهات الدعم الآلي، لتحسين أدائها في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الجزائرية محل دراستنا، فمرحلة بناء النموذج كانت كما يلي:

- ❖ كخطوة أساسية تم تقسيم البيانات إلى عينتي تدريب واختبار (80%، 20% على التوالي)، لاحظ الجدول رقم (05)؛

الجدول رقم (05): تقسيم بيانات الدراسة إلى عينتي تدريب واختبار

تقسيم البيانات	التسمية
(10 ,902)	(عينة التدريب، عدد المتغيرات)
(,902)	(عينة التدريب،)
(10 ,226)	(عينة الاختبار، عدد المتغيرات)
(,226)	(عينة الاختبار،)

المصدر: اعداد الباحثتان اعتمادا على مخرجات البايثون

- ❖ تم تصميم وتدريب نموذج الخوارزمية الجينية باستخدام متجهات الدعم الآلي، لتحسين أدائها في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الجزائرية الاقتصادية محل الدراسة، ببناء النموذج والاعتماد على

مدخلات الدراسة 23 نسبة مالية بأنواعها (سيولة، ربحية، نشاط ومديونية)، والمتغير التابع الذي يمثل الحالة المالية للمؤسسات فاشلة أو سليمة. وعليه يتكون هيكل متجهات الدعم الآلي من المعلمات الفائقة الضرورية التالية:

- ✓ **'C'**: حيث تمثل معلمة تحسين درجة التصنيف الصحيح أو التحسين الذي يجب أن تفي به الخوارزمية لكل نقطة خطأ، وتصنيف جميع نقاط التدريب بشكل صحيح؛
- ✓ **Kernel**[*]: هي دالة مستخدمة للمساعدة في حل المشكلات التصنيف ولتجنب العمليات الحسابية المعقدة وتمثلت في ('linear','poly','rbf','sigmoid) ليختار النموذج أي الدوال أصلح لتوليد جيل جديد؛

❖ بعد تحديد معلمات متجهات الدعم الآلي، تم تجميع نموذج لقيامه بعملية التصنيف عن طريق تدريب الخوارزميات الجينية بـ SVM، وكانت معلماته تتمثل في:

- ✓ **Params:** وهي المعلمات المتمثلة في الخطوة السابقة 2؛
- ✓ **Estimator:** والمتمثل في المصنف 'clf'، بما أننا نقوم بعملية التصنيف بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؛
- ✓ **Scoring:** وهو تحديد مقياس التصنيف المستخدم في دراسة البيانات وتمثل في "accuracy"؛
- ✓ **CV**: تقسيم بيانات الدراسة إلى 3 عينات مختلفة لتقدير مهارة النموذج على البيانات الجديدة، عن طريق تقسيم العينة الأصلية إلى عينتي تدريب، لتدريب النموذج وعينة اختبار لتقييمه، ثم التحقق من صحة النموذج في عينة الاختبار وبتكرير الخطوات السابقة عدة مرات لتقديم أفضل نموذج؛
- ✓ **population_size:** تم تحديد حجم المجتمع بالقيمة 10 من خلال عملية التجربة والخطأ؛
- ✓ **tournament_size**: تم تحديد حجم اختيار الأفراد بالقيمة 3 لتوليد جيل جديد من خلال عملية التجربة والخطأ؛

[*] تشير النواة (kernel) إلى طريقة تسمح لنا بتطبيق المصنفات الخطية على المشكلات غير الخطية عن طريق تعيين البيانات غير الخطية في مساحة ذات أبعاد أعلى دون الحاجة إلى فهم ذلك الفضاء ذي الأبعاد الأعلى، والشيء المدهش فيها هو أنها تُمكننا من إجراء حسابات سلسة بمساعدة منها.

- ✓ **gene_mutation_prob:** وهي احتمالية الطفرة الجينية حيث تم تركها بشكلها الافتراضي وحددت بـ0.10؛
- ✓ **gene_crossover_prob:** وهي احتمالية العبور الجيني وهي الأخرى تركت بشكلها الافتراضي، وحددت بـ0.5؛
- ✓ **generations_number:** وبالنسبة لتوليد الأجيال تم تحديدها بـ 5 أجيال.

❖ تقييم ولياقة النموذج: بعد القيام بالخطوات الثلاثة السابقة فإن النموذج يقوم بالتقييم واللياقة، من خلال اختيار أفضل المعلمات، مقابل الحصول على مخرجات تدريب الخوارزمية الجينية كالدقة (Accuracy) وأفضل فرد في الخوارزمية الجينية؛

❖ وكخطوة أخيرة قمنا بتنفيذ تعليمات النموذج على عينة التدريب لنتحقق من دقتها في عينة الاختبار.

وبعد بناء النموذج وتنفيذ الخوارزمية، كانت النتائج موضحة أدناه كما يلي:

الجدول رقم (06): مخرجات تدريب الخوارزميات الجينية بمتجهات الدعم الآلي

```
Types [2, 1] and maxint [999, 3] detected
--- Evolve in 4000 possible combinations ---
gen     nevals  avg             min             max             std
0       10      0.771631        0.626773        0.904255        0.0965492
1       7       0.831472        0.695922        0.904255        0.081684
2       8       0.900266        0.853723        0.909574        0.0156755
3       3       0.902482        0.887411        0.909574        0.00699175
4       9       0.901862        0.887411        0.909574        0.00896267
5       4       0.90922         0.906028        0.909574        0.00106383
6       7       0.909574        0.909574        0.909574        1.11022e-16
Best individual is: {'C': 46.57441885021812, 'kernel': 'poly'}
with fitness: 0.9095744680851063
{'C': 46.57441885021812, 'kernel': 'poly'}
Accuracy:0.9095744680851063
```

المصدر: اعداد الباحثتان اعتمادا على مخرجات البايثون

وفي ضوء ما سبق تبين النتائج أن:

الخوارزميات الجينية تبحث بنجاح عن قيم معلمات SVM التي تعمل على تحسين نسبة الدقة بطريقة SVM، وهذا دليل أنها فعالة للغاية، خاصة البيانات الصغيرة ومع ذلك، فإن توقيت تنفيذ الخوارزمية الجينية سيزداد مع زيادة حجم السكان، التوليد، نطاق قيمة المعلمة وكذلك حجم البيانات، وعليه يؤدي هذا إلى طول عملية التنفيذ، مما يجعلها أقل كفاءة عند مقارنتها بزيادة قيمة الدقة.

فخوارزمية متجهة الدعم الآلي التي تم الحصول عليها بتدريب وتصميم الخوارزمية الجينية صنفت أن أنسب وأفضل فرد يحمل الميزات التالية:

- المعلمة C قيمتها 46.5744، وهي التي تحسن درجة التصنيف وكل نقطة خطأ في نقاط التدريب؛
- دالة kernel: poly كانت الأفضل من بين باقي الدوال، لقدرتها على التصنيف الثنائي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالتعثر أو السلامة؛

تظهر نتائج البحث عن قيمة معلمة SVM التي تعمل على تحسين قيمة الملاءمة باستخدام الخوارزمية الجينية وزيادة في دقة تصنيف البيانات وهذا مما يثبت أن تحسين معلمات SVM باستخدام الخوارزميات الجينية تنجح في تحقيق الدقة المثلى، ونتج عن ذلك دقة تصل إلى 0.9095 أي ما نسبته 90,95 %، وهي نسبة جيدة للتمييز وتصنيف المؤسسات الجزائرية.

5. خاتمة:

تم تنفيذ SVMs في العديد من تطبيقات والعديد من المجالات البحثية كالتصنيف، الانحدار، حيث أظهر العديد من الباحثين أن SVMs أفضل من تقنيات التصنيف الحالية الأخرى، ومع ذلك، وعلى الرغم من أن SVM لديها بعض القيود المتعلقة باختيار المعلمات، التعقيد الحسابي، مجموعات البيانات متعددة الفئات ومجموعات البيانات غير المتوازنة، فقد تم تنفيذ SVM في العديد من مشاكل التصنيف الواقعية بسبب أسسها النظرية الجيدة وقدرتها على التعميم، ويتضح من خلال هذه الدراسة أن تحسين نموذج متجهات الدعم الآلي باستخدام الخوارزميات الجينية له خطوات واضحة، منظمة ومنطقية، وبالتالي، من المحتمل أن تستمر SVMs في تقديم رؤى قيمة حول الكمية المتزايدة وتنوع بيانات المؤسسات.

وتوصلنا في دراستنا هذه إلى النتائج التالية:

- تمثلت الفرضية الرئيسية: في أنه 'يتميز نموذج الخوارزميات الجينية بتحسين وتدريب نموذج متجهات الدعم الآلي بدقته العالية في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الجزائرية.' هي **فرضية صحيحة** وذلك من خلال النتائج المتوصل إليها في دراستنا، وهذا ما أثبته النموذج حيث كلما حاولنا تحسين نموذج الخوارزميات الجينية بتدريبها بنموذج متجهات الدعم الآلي كلما كانت نسبة دقة النموذج أفضل وأمثل وهذه هي غاية نماذج الذكاء الاصطناعي تحسين النماذج من أحسن فأفضل إلى الأمثل.
- بلغت دقة التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الجزائرية لنموذج الخوارزميات الجينية المدربة والمصممة بالمتجهات الدعم الآلي 90,95 %؛
- قوة نموذج متجهات الدعم الآلي خصوصا بتهجينه بالخوارزميات الجينية؛
- تم التوصل الى أن النسب المالية لها دور كبير في التنبؤ بالفشل المالي والكشف عن الوضعية المالية للمؤسسات الجزائرية.

وكتوصيات لدراستنا تم اقتراح ما يلي:

- إضافة متغيرات نوعية للكمية وإعادة دراسة مدى دقة النموذج؛
- استخدام نماذج تحسين أخرى من نماذج الذكاء الاصطناعي كخوارزميات مستعمرات النمل، مستعمرات النحل، اسراب الطيور...الخ
- مراعاة الإفصاح والشفافية للقوائم المالية وغيرها من الوثائق الضرورية والمصرحة من طرف المؤسسات، لتقديم نتائج دقيقة واقعية.

6. قائمة المراجع:

Acosta-González, E., & Fernández-Rodríguez, F. (2013, 07 28). Forecasting Financial Failure of Firms via Genetic Algorithms. *Comput Econ*, -(-), 1-25.

Kim, M.-J., & Kang, D.-K. (2012). Classifiers selection in ensembles using genetic algorithms for bankruptcy prediction. *Expert Systems with Applications, 39*, 9308–9314.

Lessmann, S., Stahlbock, R., & Crone, S. (July 16-21, 2006). Genetic Algorithms for Support Vector Machine Model Selection.

International Joint Conference on Neural Networks (pp. 3063-3069). Canada: IEEE.

Chen, P.-H., Lin, C.-J., & Scholkopf, B. (2005). A tutorial on n-support vector machines. *APPLIED STOCHASTIC MODELS IN BUSINESS AND INDUSTRY, 21*, 111-136.

Guo , C., & Yang, X. (2011, February). A Programming of Genetic Algorithm in Matlab7.0. . *Modern Applied Science, 5*(1), 230-235.

JavaPoint. (2023). *Support Vector Machine Algorithm.* Retrieved from java T point: https://www.javatpoint.com/machine-learning-support-vector-machine-algorithm

Mammone, A., Turch, M., & Cristianini, N. (2009, 12). Support vector machines. *WIREs Computational Statistics, 01*, 283- 289.

Manurung, J., Mawengkang, H., & Zamzam, E. (2017). Optimizing Support Vector Machine Parameters with Genetic Algorithm for Credit Risk Assessment. *International Conference on Information and Communication Technology (IconICT)* (pp. 1-6). Journal of Physics: Conference Series.

Niraula, N. (2010, November 11). *Genetic Algorithm.*

- أبوبكر خوالد، و خير الدين بوزرب. (10 06, 2020). فعالية استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي الحديثة في مواجهة فيروس كورونا (COVID-19): تجربة كوريا الجنوبية نموذجا. *مجلة بحوث الادارة والاقتصاد، 2*(2)، 34-49.

-بدر السيد. (2016). تصميم و تحليل الخوارزميات. القاهرة، كلية الحاسبات والمعلومات، مصر: المكتبة العربية.

-حسين خليفة. (2013). الحل الأمثل لنظم توزيع شرب المياه باستخدام تقنية الخوارزميات الجينية. I-130. اللاذقية، سوريا.دمشق: جامعة اللاذقية.

-رميصاء بوستة، و مصيطفى عبد اللطيف. (أفريل, 2018). محاولة بناء مؤشرات التعثر المالي باستخدام طريقة المركبات الأساسية ACP خلل الفترة 2009-2014. (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية) مجلة إضافات إقتصادية، 2(3).

-شهلة خروفة. (2010). استخدام الخوارزمية الجينية لتحديد خصائص صور الأبنية. مجلة تكريت للعلوم الصرفة، 15(1)، 301-309.

-عباس عبد الرحمان، و حسين خليفة. (2012). الحل الأمثل لنظم توزيع مياه الشرب باستخدام تقنية الخوارزميات الجينية. مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 34(4)، 155-173.

-عبد الرزاق مريخي. (2020). الانذار بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية بتطبيق مقاربة الشبكات العصبية الاصطناعية-حالة عينة من مؤسسات الجزائرية-. أطروحة دكتوراه علوم في المحاسبة والتدقيق. الجزائر: جامعة الجزائر03.

-علي جنود، رائد جعفر، و نغم عصفوري. (2013). تقدير الكلف الأولية للمشاريع الهندسية باستخدام نموذج هجين بين الخوارزميات الجينية والشبكات العصبونية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والد ا رسات العلمية، 35(7)، 243-261.

-عمر صابر قاسم، و محمد علي محمد الوازن. (2018). تحسين أداء تصنيف تقانة آلة المتجه الداعم باستخدام الخوارزمية الجينية. مجلة الرافدين لعلوم الحاسوب والرياضيات، 12(2)، 49 - 60.

-عوني محمد الصغير، و رضا زهواني. (2022). التنبؤ بالفشل المالي. (جامعة الواد، المحرر) مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 05(01)، الصفحات 469-491.

-فضيلة فراحي. (2022). استخالص المتغيرات االقتصادية المحفزة لنشاط بورصة الجزائر باستخدام خوارزمية متجه الدعم الآلي. Les Cahiers du Cread، 38(03)، 147-175.

-لمجد بوزيدي، و عبد الرحمان بن عيسى. (10, 2020). دور طريقةمتجهات شعاع الدعم الآلي SVM في تحليل وإدارةالمخاطر في المؤسسة الاقتصادية. دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، 12(04)، 168- 178.

-محمد داود الحدابي، أحمد عبد العظيم العمري، عبد القادر محمد العبادي، و محمد خضر محمد نور. (2004). استخدام الخوارزميات الجينية في حل مشكلة الجداول الدراسية الجامعية. مجلة العلوم والتكنولوجيا، 9(1 و 2)، 3-13.

-وزارة التجارة. (2021). السجل التجاري مؤشرات واحصائيات. تم الاسترداد من مركز الوطني للسجل التجاري:

https://sidjilcom.cnrc.dz/web/cnrc/recherche_efournisseur#navigation

دراسة العلاقة بين التطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي باستخدام سببية Toda-Yamamoto

(دراسة حالة سنغافورة)

Studying the relationship between technological development and economic growth using Toda-Yamamoto causality (Singapore case study)

فراحي وهيبة، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف– (الجزائر)، frahi3wahiba@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/05/29 تاريخ القبول: 2023/08/12 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي في سنغافورة خلال الفترة (1996-2021)، وذلك باستخدام سببية Toda & Yamamoto.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية خطية طويلة الأجل ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والمعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونفقات البحث والتطوير، ووجود سببية خطية طويلة الأجل أحادية الاتجاه من طلبات تسجيل براءات الاختراع إلى النمو الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: نمو اقتصادي، تطور تكنولوجي، نفقات بحث والتطوير، طلبات تسجيل براءات اختراع، منهجية Toda & Yamamoto.

تصنيفات JEL: O49، O30، O32، O38، C59 .

Abstract:

The study aimed to test the causal relationship between economic growth and technological development in Singapore during the period (1996-2021), using Toda & Yamamoto causality.

The study concluded that there is a bidirectional long-term linear causal relationship between economic growth expressed in per capita GDP and research and development expenditures, and there is a one-way long-

term linear causal relationship from patent applications to economic growth.
Keywords: Economic growth; technological development; research and development expenditures; patent applications; Toda & Yamamoto methodology.
Jel Classification Codes: O49, O30, O32, O38, C59.

1. مقدمة:

إن سنغافورة اليوم أصبحت من أهم رواد الثورة الصناعية الرابعة التي يشهدها العالم حالياً، ويظهر ذلك من خلال احتلالها للمراكز الأولى في المؤشرات العالمية المتعلقة بالتطور التكنولوجي، ويعود الفضل في ذلك إلى تطور السياسة العامة للبلاد في مجال التكنولوجيا والابتكار. إن سنغافورة كانت تعاني بالأمس من اقتصاد منخفض الدخل وغير صناعي، بالإضافة إلى نقص الموارد الطبيعية والمستويات المرتفعة للبطالة، وهذا ما دفع صانعي القرار إلى التركيز على سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وكان ذلك من خلال تسطير خطط طويلة الأمد تتخطى التركيز على النمو الاقتصادي البحت وإنما أيضاً نحو تحقيق نمو مستدام وشامل، ليشمل أيضاً الأهداف الاجتماعية والبيئية.

انتهجت سنغافورة العديد من البرامج والمبادرات المهمة والتي تندرج ضمن التخطيط الاستراتيجي لتعزيز انطلاقة الدولة نحو تطبيق التكنولوجيات الحديثة والذكاء الاصطناعي، ومن بين هذه المبادرات: "مبادرة الأمة الذكية" "Smart Nation Singapore" سنة 2015، "مبادرة مهارات المستقبل" "Skills Future". تلعب مراكز البحث والتطوير في سنغافورة دوراً هاماً في تحقيق التطور التكنولوجي الحاصل اليوم في سنغافورة، حيث يحتل الاستثمار في البحث والتطوير الآن مركز الصدارة باعتباره ركيزة أساسية لإستراتيجية التنمية لسنغافورة وهدفها طويل المدى، لتصبح من بين الدول الأكثر كثافة في البحث والريادة في العالم.

شهدت فترة ما بعد التسعينات في سنغافورة زيادة ملحوظة في مستويات الإنفاق على البحث والتطوير، في البداية كان الهدف تطوير القدرات المحلية وتشجيعها على البحث والتطوير التطبيقي، ثم تطور في السنوات الأخيرة ليقوم بتعزيز إنشاء وتسويق رأس المال الفكري الذي أصبح يدعم النمو الاقتصادي

القائم على المعرفة. شهدت المرحلة الرابعة من التنمية الاقتصادية في سنغافورة ثمار السعي الذي دام عقودًا، حيث شهدت هذه الفترة تحولًا تكنولوجيًا واسع النطاق وظهور اقتصاد الأفكار. وأيضاً لا يجب إلغاء دور الجامعة التي كان لها دور مهم في التطور التكنولوجي الحاصل في سنغافورة، حيث اهتمت الجامعة بتكوين الطلبة في هذا مجال التكنولوجيات والذكاء الاصطناعي.

من خلال ما تقدم يمكننا طرح التساؤل التالي: " **هل توجد علاقة سببية بين التطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي في سنغافورة؟**"

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية البحث اعتمادا على الفرضية التالية:

- توجد علاقة سببية بين التطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي في سنغافورة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على التطور التكنولوجي الحاصل في سنغافورة، كمثال لاقتصاد تحول من اقتصاد منخفض الدخل إلى اقتصاد أكثر إبداع وثراء في العالم، إلى جانب اختبار العلاقة السببية الخطية طويلة الأجل بين التطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي في سنغافورة.

المنهج المستخدم: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة النظرية لتوضيح الإطار النظري للعلاقة وأيضا من أجل عرض متغيرات الدراسة، أما الجانب التطبيقي فتم الاعتماد فيه على المنهج الاستقرائي الناقص وذلك بالاعتماد على الأدوات القياسية لمعرفة اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة بناءا على المعطيات الإحصائية وعلى البرنامج الإحصائي "Eviews 10".

الدراسات السابقة: لقد تعددت الدراسات التي تناولت دراسة العلاقة بين التطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي، ولقد كانت نتائج الدراسات مختلفة جميعها تصُب في نفس الاتجاه الذي يدعم هذه العلاقة، ومن أهم هذه الدراسات نذكر ما يلي:

دراسة لـ **(Murat, 2013)** : لقد تم من خلال هذه الورقة البحثية دراسة العلاقة السببية بين نفقات البحث والتطوير والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال الاعتماد على اختبارات السببية لكل من: غرانجر (Granger) و Toda & Yamamoto. تم الاعتماد على سلاسل زمنية تمثل متغيرات الدراسة

والمتعلقة بتسع دول أوروبية تغطي الفترة من 1981 إلى 2008. أظهرت النتائج التجريبية اعتماداً على اختبار غرانجر إلى وجود علاقة سببية تتجه من نفقات البحث والتطوير إلى النمو الاقتصادي لكل من (فلندا، فرنسا والدنمارك) وعدم تحقق العلاقة السببية المتجهة من النمو الاقتصادي إلى نفقات البحث والتطوير في البلدان محل الدراسة، ما عدا الدنمارك فقط التي تحققت فيها السببية في هذا الاتجاه. تم التوصل أيضا من خلال اختبار Toda & Yamamoto إلى عدم وجود علاقة سببية بين نفقات البحث والتطوير والناتج المحلي الإجمالي في كل من (هولندا، إيرلندا وإيطاليا)، بينما تحققت العلاقة السببية الثنائية الاتجاه في كل من فنلندا وفرنسا.

دراسة لـ (**Salih, 2015**) والتي تم من خلال هذه الورقة البحثية دراسة العلاقة السببية بين نفقات البحث والتطوير، طلبات تسجيل براءات الاختراع والنمو الاقتصادي لـ 23 دولة عضو في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) خلال الفترة (1996-2011). تم الاعتماد على طريقة الفروق العامة للعزوم (GMM) واختبار Wald، حيث بيّنت نتائج تقدير السببية الجماعية علاقة سببية موجبة وثنائية الاتجاه بين نفقات البحث والتطوير والنمو الاقتصادي، وعلاقة سببية أحادية الاتجاه وإيجابية من طلبات تسجيل براءات الاختراع إلى النمو الاقتصادي.

دراسة لـ (**Igam M, Hsin-Ning, & Pei-Chun, 2018**) والتي تعتبر إحدى المحاولات التجريبية الأولى لتحليل كيفية تأثير جانب **"التنوع" في التقدم التكنولوجي (أو الابتكار)** على **الأداء الاقتصادي** من خلال النظر في التأثيرات السببية ثنائية الاتجاه المحتملة بين هذين المتغيرين. تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي للتأخيرات الزمنية الموزعة لمجموعة بيانات مكونة من 55 دولة، والمتعلقة ببيانات براءات الاختراع وبيانات الاقتصاد الكلي. أظهرت النتائج أن التنوع التكنولوجي بشكل عام لا يؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي للبلدان المرتفعة الدخل، بينما لوحظ تأثير سلبي للتنوع على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان غير مرتفعة الدخل.

دراسة لـ (**Ilya & Batuhan, 2019**) ولقد تم من خلال هذه الورقة البحثية دراسة العلاقة بين نفقات البحث والتطوير وصادرات منتجات التكنولوجيا العالية التقنية، وذلك باستخدام بيانات

إحصائية لـ 25 دولة عضو في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للفترة (1997-2016). تم اختبار السببية لغرانجر والتي أظهرت وجود علاقة سببية ثنائية بين نفقات البحث والتطوير ووحدة واحدة على الأقل من صادرات منتجات التكنولوجيا العالية التقنية، ووجود أيضا علاقة سببية ثنائية بين نفقات البحث والتطوير وطلبات تسجيل براءات الاختراع.

2. تطور الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق على البحث والتطوير في سنغافورة

1.2 تطور الناتج المحلي الإجمالي:

من خلال الشكل رقم (01) نلاحظ الارتفاع المستمر لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1996-2021)، حيث ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 13000 دولار أمريكي سنة 1990، وفي سنة 2015 بلغ حوالي 56000 دولار أمريكي، أي ما يقارب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ثم بلغ في سنة 2021 حوالي 73000 دولار أمريكي.

الشكل 1: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسنغافورة خلال الفترة (1996-2021)

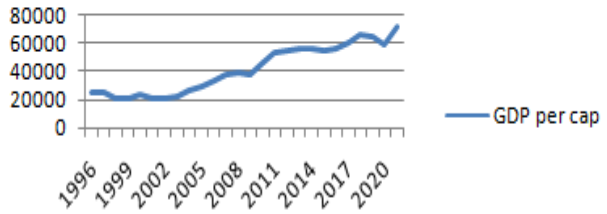

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي.

2.2 تطور الإنفاق على البحث والتطوير:

إن سنغافورة عملت على تحقيق ثورة علمية وتكنولوجية، من خلال دعم الاستثمارات الكبيرة في مجال العلم والابتكار ووضع السياسات الملائمة لدعم الابتكار. تخصص سنغافورة ميزانية هامة للبحث

والتطوير قريبة من متوسط البلدان ذات الدخل المرتفع أو أكبر منه، وهذا ما نتج عنه ظهور براءات اختراع مهمة. يتم جمع البيانات المتعلقة بالبحث والتطوير (R & D) في سنغافورة من خلال المسح الوطني للبحث والابتكار والمشاريع (RIE)، والذي يتم إجراؤه سنويًا بواسطة وكالة العلوم والتكنولوجيا والبحث (A * STAR)، حيث يشمل أنشطة الابتكار والبحث والتطوير في القطاعين الحكومي والخاص ومعاهد البحث العامة ومعاهد التعليم العالي. الملاحظ أن الإنفاق على البحث والتطوير قد نما إلى أكثر من 2% من الناتج المحلي الإجمالي (2.6%) في سنة 2008، وهي أعظم قيمة بلغها الإنفاق على البحث والتطوير.

الشكل 2: تطور الإنفاق على البحث والتطوير في سنغافورة خلال الفترة (1996-2021)

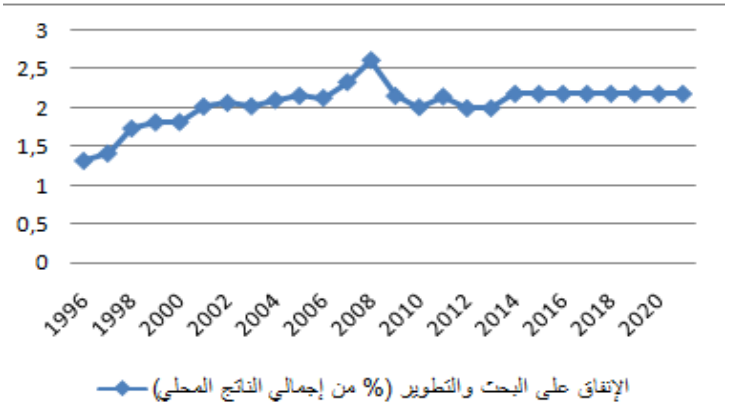

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي.

3. سنغافورة والذكاء الاصطناعي

تمتد جهود تطبيق الذكاء الاصطناعي في سنغافورة من قبل عدة سنوات خلّت، أين بدأت سنغافورة في استكشاف كيفية استخدام روبوتات المحادثة في عام 2016، ثم أنشأت الحكومة السنغافورية بعد ذلك مجموعة من الإرشادات تسمى" AI Verify" سنة 2019، وهي أول مبادئ توجيهية أخلاقية للذكاء الاصطناعي في آسيا. تمتلك سنغافورة نظامًا قويًا لإنشاء واستخدام الذكاء الاصطناعي في جميع الصناعات الرئيسية، ومن بين الأمثلة على استخدامات الذكاء الاصطناعي نذكر ما يلي:

1.3 استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم (*AI in education*):

تستخدم سنغافورة الذكاء الاصطناعي كأداة تعليمية، وليس مجرد أداة تكنولوجية في التعليم وذلك من خلال مراكز البحث مثل مركز الذكاء الاصطناعي لتقنيات التعليم (AICET)، بالإضافة إلى ذلك

تطلق وزارة التعليم مشاريع الذكاء الاصطناعي لتحسين نظام التعليم، ومن بين أحد الأمثلة على ذلك هو تصميم خطط التعلم المخصصة لدعم سلوكيات التعلم وتفضيلات كل طالب.

2.3 إدخال الذكاء الاصطناعي في الرعاية الصحية (*AI in healthcare*):

تستفيد سنغافورة من الذكاء الاصطناعي من أجل مكافحة المخاوف بشأن شيخوخة السكان ونقص القوى العاملة في مجال الرعاية الصحية. فعلى سبيل المثال، تركز سنغافورة على الوقاية من السقوط لكبار السن، حيث كل سنة يتم إدخال حوالي 8000 شخص من كبار السن السنغافوريين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 65 سنة فما فوق إلى المستشفيات بسبب السقوط. ومن أجل ذلك تم تطوير منصة فحص باستخدام الذكاء الاصطناعي لتصميم تدخلات مستهدفة خاصة بكل من كبار السن، والتي يمكن من خلالها منع مثل هذه الحوادث.

3.3 استخدام الذكاء الاصطناعي في التصنيع (*AI in manufacturing*):

إن الشركات المصنعة تتطلع إلى استخدام الذكاء الاصطناعي لإصلاح الآلات المعقدة، وهذا ما سوف يؤدي إلى زيادة سلامة العمال ويسمح أيضاً من التخلص من المهام المتكررة أو الفوضوية أو الخطرة. إن هذا سوف يخلق فرص عمل جديدة في القطاعات الهامشية مثل اللوجستيات والهندسة، والذي سوف يدعم الاقتصاد و يغيّر أيضًا ممارسات التوظيف المتعلقة بالمهارات المحدودة في القوى العاملة المحلية.

الشكل 3: الاستثمار في مجال الذكاء الاصطناعي

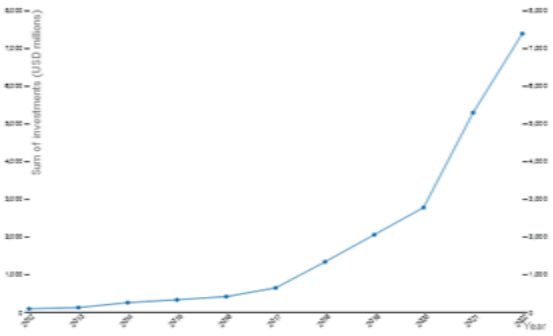

Source : (OECD.AI, AI in Singapore , 2021)

تتمتع الشركات السنغافورية بميزة على نظيراتها الإقليمية من جانب ضمان توافق استخدامات الذكاء الاصطناعي مع قيم واحتياجات الدولة. كانت سنغافورة مدركة أيضًا للحاجة إلى أنظمة بيئية مناسبة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي لتتجذر وتزدهر، كما يتضح من خطط تطوير منطقة (Punggol) الرقمية بالإضافة إلى النمو في عدد حاضنات ومسرعات التكنولوجيا ,Moses) . 2023)

4. إستراتيجية سنغافورة للبحث والتطوير

1.4 سنغافورة والابتكار:

يعتبر البحث والابتكار حجر الزاوية في تطور سنغافورة إلى اقتصاد ومجتمع قائم على المعرفة والابتكار، حيث يعتبر عامل تمكين رئيسي للقدرة التنافسية الاقتصادية لسنغافورة ويولد طرقًا جديدة للنمو. بدأت رحلة البحث والتطوير في سنغافورة في عام 1991 من خلال إنشاء المجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا (NSTB)، حيث تم إطلاق أول خطة تقنية وطنية مدتها خمس سنوات. كان الهدف هو تطوير القدرات التكنولوجية المتقدمة لدفع سنغافورة إلى أعلى سلسلة القيمة الاقتصادية ، مع قاعدة قوية من العلماء والمهندسين والتقنيين الذين يمكنهم المساعدة في دفع التحول الاقتصادي والمشاريع. تم تحديث هذه الخطط كل خمس سنوات وتهدف إلى دعم سنغافورة في أن تصبح اقتصادًا قائمًا على الابتكار وقائمًا على المعرفة.

تم توسيع استراتيجية البحث والتطوير في سنغافورة في سنة 2010 لتشمل "الابتكار والمؤسسات" "Innoavation & Entreprise"، مع رؤية تنموية لاقتصاد قائم على البحث العلمي، الابتكار وريادة الأعمال. لقد استمر تطبيق خطط "البحث والابتكار والمؤسسات" مدة 5 سنوات متتالية. RIE) Ecosystem, 2023)

الشكل 4 : تطور البحث والابتكار والمؤسسات في سنغافورة

Source : (Singapore, 2023)

2.4 تصنيف سنغافورة حسب مؤشر الابتكار:

ذكر رومر (1986) أن النمو الاقتصادي يعتمد على عوامل داخلية وخاصة الابتكار التكنولوجي وأنشطة البحث والتطوير. نظرًا لأن التكنولوجيا هي أحد أهم العوامل التي تحدد القدرة التنافسية للاقتصاد، فإن نفقات البحث والتطوير هي أحد العوامل الرئيسية التي تحدد أداء التجارة الخارجية ونمو الدولة. (Rahul A & Harry, 2009)تمت دراسة العلاقة بين نفقات البحث والتطوير والتكنولوجيا من جوانب مختلفة، حيث أدى تطوير تقنيات التحليل الاقتصادي القياسي وتنوع مصادر البيانات إلى إجراء تحليل أفضل في هذه المجالات. لقد تم التأكيد في العديد من الدراسات العملية على أن القطاعات الأسرع تطوراً في التجارة الدولية هي القطاعات التي تصدر منتجات التكنولوجيا المتقدمة .(Srholec, 2007) تتبع سنغافورة الولايات المتحدة على مستوى العالم وهي في الصدارة العالمية في 11 مؤشرا إجمالا، بزيادة مؤشر واحد عن عام 2021 بما في ذلك صدارتها في مؤشرات فعالية الحكومة،

والنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الكيانات المستثمرة في رأس المال الاستثماري، والتصنيع عالي التقنية.

الجدول 1 : الاقتصاديات الأعلى تصنيفا في مؤشرات الابتكار العالمي 2022

مؤشرات الابتكار التي حققت فيها الاقتصادات أفضل النتائج على مستوى العالم

الاقتصاد	المدخلات	المخرجات	المجموع
الولايات المتحدة	9	6	15
سنغافورة	8	3	11
الصين	3	6	9
هونغ كونغ، الصين	6	3	9
إسرائيل	7	2	9
مالطا	4	4	8
جمهورية كوريا	4	3	7
اليابان	3	3	6
قبرص	4	2	6
سويسرا	2	3	5
إستونيا	4	1	5
أيسلندا	3	2	5

المصدر: قاعدة البيانات الخاصة بمؤشر الابتكار العالمي، الويبو، 2022

Source : (WIPO, Global Innovation Index 2022, 2022)

يوضح الرسم البياني الفقاعي أدناه العلاقة بين مستويات الدخل (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) وأداء الابتكار (درجة GII). يعطي خط الاتجاه مؤشرا على أداء الابتكار المتوقع وفقا لمستوى الدخل. الاقتصاديات التي تظهر فوق خط الاتجاه تعمل بشكل أفضل من المتوقع، وتلك التي تقع أسفل الخط تحقق أداءً أقل من التوقعات. الملاحظ أن أداء سنغافورة يفوق التوقعات بالنسبة لمستوى تطورها، فهي تقع فوق خط الاتجاه.(Global innovation index 2022 (Singapore), 2022)

الشكل 5 : العلاقة بين الابتكار والنمو الاقتصادي

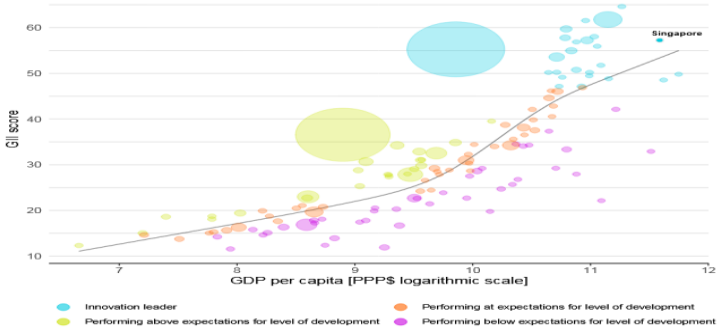

Source : (WIPO, Globa Innovation Index 2022, 2022)

3.4 الجامعة وموقعها من التطور التكنولوجي الحاصل في سنغافورة:

إن سنغافورة لديها مشهد أكاديمي نابض بالحياة مع جامعات عامة وخاصة، أين تعمل وزارة التعليم (MOE) ووزارة القوى العاملة (MOM) ووزارة التجارة والصناعة (MTI) عن كثب مع هذه المؤسسات لتعزيز فرص العمل وسبل العيش. تم إطلاق مخطط يسمى(Corp Lab @ University) في عام 2013 من قبل ((National Re- search Foundation (NRF) والذي يسمح بإنشاء مختبرات الشركات في الجامعات. (Haridas, 2018)

إن الجهات البحثية العامة الرئيسية في سنغافورة هي معاهد التعليم العالي (IHLs)، والمؤسسات المختلفة التابعة لوكالة العلوم والتكنولوجيا والبحوث (*A * STAR*) ومؤسسات البحث العامة الأخرى. إن كل من جامعة نانيانغ التكنولوجية *(Nanyang Technological University) (NTU)* وجامعة سنغافورة الوطنية *(National University of Singapore)*(NUS) ليستا مجرد جامعتين لتعليم الشباب في سنغافورة، ولكنهما أيضًا لاعبان استراتيجيان رئيسيان في صنع سنغافورة وإدخالها في غمار السباق العالمي للابتكار.نلاحظ من خلال ترتيب الجامعات في سنغافورة بأن المراتب الأولى تعود إلى الجامعات التكنولوجية، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي لترتيب الجامعات :

الجدول 2: ترتيب QS (Quacquarelli Symonds)للجامعات

University	Score	Rank
NATIONAL UNIVERSITY OF SINGAPORE	93.8	11
NANYANG TECHNOLOGICAL UNIVERSITY	90.8	12
SINGAPORE MANAGEMENT UNIVERSITY	23.5	511-520

Source: QS Quacquarelli Symonds Ltd (https://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2022).
Note: QS Quacquarelli Symonds Ltd annually assesses over 1,200 universities across the globe and scores them between [0,100]. Ranks can represent a single value "x", a tie "x=" or a range "x-y".

Source : (WIPO, Globa Innovation Index 2022, 2022)

5. تأثير التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي في سنغافورة (دراسة العلاقة وفق منهجية ***Yamamoto and Toda***

قدم غرانجر سنة 1969 مفهوم السببية قي القياس الاقتصادي، ويمثل هذا المفهوم فكرة أساسية لدراسة العلاقات الديناميكية بين السلاسل الزمنية، في جوهرها تحاول سببية Granger اختبار ما إذا كانت متغيرة تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى. (شيخي، 2012) كما أن صلاحية هذا الاختبار مشروطة باستخدام سلاسل زمنية مستقرة ووجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وبعبارة أخرى، عند استخدام سلاسل زمنية غير مستقرة لاختبار سببية Granger فإن احصائية اختبار Wald لاختبار القيود الخطية على معلمات نموذج VAR لا تتبع التوزيع التقاربي المعروف (χ^2 تحت الفرض الضفري). وبالتالي فإن اختبار Wlad العادي لا يصلح لاختبار سببية Granger الخطية. (Azadeh, Ba M, & Lavoie, 2017) ولمعالجة هذه النقائص، قدم Toda & Yamamoto سنة 1995 اعتمادا على نموذج augmented VAR إحصائية اختبار Wald المعدلة (MWald) لاختبار السببية الخطية على المدى الطويل.

تتضمن منهجية (Toda and Yamamoto, 1995) تحديد أعظم درجة تكامل ($d_{\max}$) للسلاسل قيد الدارسة باستخدام اختبارات جذر الوحدة، ثم تقدير نموذج VAR عند المستوى (باستخدام السلاسل الزمنية الأصلية) ومن ثم تحديد درجة التأخير المثلى (K) باستخدام معايير المعلومات، حيث تعتبر هذه الخطوة مهمة لتفادي السببية الزائفة أو عدم وجود سببية، ثم يتم تقدير نموذج Augmented Var ($K + dmax$) واستخدام احصائية اختبار Wald المعدلة (MWald) لاختبار القيود الخطية على معاملات النموذج Augmented Var ($K + dmax$)، حيث تتبع احصائية اختبار (MWald) التوزيع التقاربي χ^2 بدرجة حرية K. وبالتالي يمكن تطبيق منهجية (Toda & Yamamoto, 1995)(T-Y, 1995) بغض النظر عن درجة تكامل السلسلة.

فيما يتعلق بتقدير نموذج VAR عند المستوى الموسع ستحدد شروط الاستقرارية للسلاسل عدد التأخيرات التي سيتم إضافتها إلى نموذج VAR. وللتوضيح فإن اختبار العلاقة السببية بين سلسلتين X_t و Y_t بمفهوم (T-Y) يعرف من خلال النموذج التالي:(Alexandru, Ion, & Catalin, 2011)

$$Y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{K} \beta_{1i} Y_{t-i} + \sum_{j=K+1}^{K+d_{max}} \beta_{2i} Y_{t-j} + \sum_{i=1}^{K} \varphi_{1i} X_{t-i} + \sum_{j=K+1}^{K+d_{max}} \varphi_{2j} X_{t-j} + \varepsilon_{1t} \quad (1)$$

$$X_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{K} \alpha_{1i} X_{t-i} + \sum_{j=K+1}^{K+d_{max}} \alpha_{2i} X_{t-j} + \sum_{i=1}^{K} \gamma_{1i} Y_{t-i} + \sum_{j=K+1}^{K+d_{max}} \gamma_{2j} Y_{t-j} + \varepsilon_{2t} \quad (2)$$

حيث: ε_{1t} و ε_{2t} حد الخطأ العشوائي، حيث يفترض أنها ضجة بيضاء بمتوسط معدوم وتباين ثابت وغير مرتبطة ذاتيا، وتمثل المعادلة الأولى اتجاه السببية من x إلى Y بشرط أن $\forall_i \varphi_{2j} \neq 0$ ، أما المعادلة الثانية فتشير إلى اتجاه السببية من Y إلى X بشرط $\forall_i \gamma_{1i} \neq 0$.

1.5 دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة:

إن الفترة الزمنية المستخدمة تمتد من سنة 1996 إلى سنة 2021، حيث تم الاعتماد على بيانات النمو الاقتصادي والمعبر عنه بـ "نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي"، "معدل الإنفاق على البحث والتطوير"، "طلبات تسجيل براءات الاختراع" والتي تم التحصل عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي.

الجدول 3: الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة

المتغير	رمزه	المتوسط الحسابي $(\bar{X})$	الانحراف المعياري(σ)	أعظم قيمة (X_{max})	أدنى قيمة(X_{min})
النمو الاقتصادي	PGDP	42633.05	17068.44	72794.0	21700.02
الإنفاق على البحث والتطوير	SRD	2.05	0.26	2.62	1.31
طلبات تسجيل براءات الاختراع	PA	945.73	508.60	1790.00	224.0

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات الدراسة.

2.5 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

تم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال اختبار *Phillips Perron* (1988)، وذلك من أجل تحديد درجة التكامل القصوى (d_{max}). أظهرت نتائج الاختبار أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة 1، وبالتالي فإن $d_{max} = 1$.

الجدول 4: نتائج اختبار الاستقرارية لـ PP

	عند المستوى			عند الفرق الأول		
	مع الثابت	الثابت والاتجاه العام	بدون ثابت	مع الثابت	الثابت والاتجاه العام	بدون ثابت
PGDP	0.99	0.19	0.99	**0.01	**0.03	**0.00
SRD	***0.00	**0.01	0.89	***0.00	***0.00	***0.00
PA	0.97	0.72	0.99	***0.00	***0.00	***0.00

ملاحظة: القيم في الجدول تمثل الاحتمال المقابل لإحصائية الاختبار، * معنوي عند مستوى معنوية 10%، ** معنوي عند مستوى معنوية 5%، *** معنوي عند مستوى معنوية 1%.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات الدراسة.

3.5 تحديد درجة التأخير المثلى:

تجدر الإشارة إلى أنه يتم تقدير نموذج (VAR) عند المستوى الخاص بمتغيرات الدراسة ثم يتم تحديد درجة التأخير المثلى (K)، ويتم ذلك من خلال استخدام عدة معايير للمعلومات (AIC, SIC, HQ, FPE, LR). تظهر نتائج الجدول أدناه أن درجة التأخير المثلى لنموذج (VAR) المقدّر هي الدرجة 5، ومنه فإن K = 5 وبذلك يكون الشرط محققاً أي أن: $K \geq d_{max}$.

الجدول5 : تحديد درجة التأخير المثلى لنموذج VAR

AIC	SIC	HQ	FPE	LR	التأخير
34.28	34.43	34.30	$1.56.10^{11}$	NA	**0**
29.91	30.51	30.01	$2.01.10^{9}$	88.82	**1**
29.93	30.97	30.15	$2.7.10^{9}$	11.79	**2**
29.57	31.06	29.89	$1.08.10^{9}$	13.40	**3**
28.00	29.94	28.42	$5.45.10^{8}$	*19.40	**4**
*25.58	*27.97	*26.10	$*1.09.10^{8}$	16.37	**5**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج *Eviews 10*.

نضيف استباقاً إلى عرض نتائج اختبار السببية لـ Toda & Yamamoto القيام بكل من تقدير مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة، وذلك من أجل رؤية مدى الارتباط بين المتغيرات من الناحية الإحصائية. يظهر من خلال مصفوفة الارتباط أن هناك ارتباط قوي بين متغيرات الدراسة.

الجدول 6: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

	PGDP	SRD	PA
PGDP	1 .00	/	/
SRD	0.47	1 .00	/
PA	0.94	0.54	1 .00

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج *Eviews 10*.

4.5 نتائج اختبار السببية الخطية طويلة الأجل *(Toda & Yamamoto)*:

بعد أن قمنا بتحديد درجة تكامل متغيرات الدراسة (d_{max}) وتحديد درجة التأخير المثلى (K)، وبعد تقدير نموذج(Augmented VAR ($K + d_{max}$، حيث (5+1) Augmented VAR، ننتقل إلى اختبار السببية (TY, 1995) التي نلخص نتائجها في الجدول التالي:

الجدول 7: نتائج اختبار السببية لـ *Toda & Yamamoto*

K	d_{max}	المتغيرات التابعة	Stat	المتغيرات المستقلة PGDP	SDR	PA
5	1	PGDP	x^2 Prob	-	101 .13 ***0.000	7.41 0.19
		SDR	x^2 Prob	23 .36 ***0.000	-	16.32 ***0.006
		PA	x^2 Prob	9.41 *0.09	20.21 ***0.001	-

ملاحظة: *، **و *** تشير إلى المعنوية عند المستويات 10%، 5% و 1% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج *Eviews 10*.

نستنتج من نتائج الجدول أعلاه ما يلي:

- من خلال نتائج الدراسة وجود علاقة سببية طويلة الأجل ثنائية الاتجاه بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونفقات البحث والتطوير، حيث يتطابق هذا مع الفرضية النظرية والتي تنص بأن نفقات البحث والتطوير من شأنها أن تؤثر ايجاباً على النمو الاقتصادي من خلال زيادة الابتكارات والاختراعات وبالتالي زيادة الإنتاجية، وبالمقابل ارتفاع النمو الاقتصادي يعني ارتفاع مداخيل الدولة وبالتالي سوف تتمكن من تمويل وتغطية نفقات البحث والتطوير؛
- وجود سببية خطية طويلة الأجل أحادية الاتجاه تمتد من طلبات تسجيل براءات الاختراع إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهذا لا يتعارض مع الفرضية النظرية، حيث يظهر ذلك من خلال الأثر الايجابي للاختراعات والابتكارات التي سوف تحقق مداخيل مهمة للدولة سواءاً من خلال تصديرها أو مساهمتها الفعالة في العملية الإنتاجية، أو من خلال تدنئتها للتكاليف الإنتاجية. يظهر ذلك جلياً من خلال ظهور الروبوتات والأتمتة التي ساهمت في تحقيق معدلات نمو مهمة في سنغافورة وغيرها من البلدان الداعمة لرأس المال الفكري؛
- وجود سببية خطية طويلة الأجل ثنائية الاتجاه بين طلبات تسجيل براءات الاختراع ونفقات البحث والتطوير، حيث يبدو ذلك منطقياً والذي يعني أن زيادة الاختراعات والابتكارات تؤدي إلى زيادة النفقات المخصصة للبحث والتطوير، وبالمقابل يؤدي تشجيع الدولة والهيئات الداعمة لأنشطة البحث والتطوير إلى ظهور الاختراعات والابتكارات الجديدة.

6. خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة البحث في العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي لحالة سنغافورة، من خلال دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي المتمثل في مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكل من نفقات البحث والتطوير وطلبات تسجيل براءات الاختراع خلال الفترة (1996-2021)، وتم دراسة حالة سنغافورة باعتبارها دولة نموذج يحتذى بها اليوم نتيجة التطور الهائل الذي تشهده، وقد تم اختبار هذه العلاقة من خلال الاستعانة بمنهجية السببية لـ Toda & Yamamoto. لقد تم التوصل من خلال نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سببية قوية بين متغيرات (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونفقات البحث والتطوير وطلبات تسجيل براءات الاختراع)، كما تم التوصل أيضاً إلى وجود علاقة سببية إيجابية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي ونفقات البحث والتطوير وعلاقة سببية إيجابية أحادية الاتجاه من طلبات تسجيل براءات الاختراع إلى النمو الاقتصادي، بالاضافة إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين نفقات البحث والتطوير وطلبات تسجيل براءات الاختراع.

على ضوء نتائج الدراسة يمكن القول بأنه من المهم للبلدان التي تهدف إلى تحقيق معدل نمو مستدام ومرتفع، أن تقوم بتخصيص المزيد من الموارد لأنشطة البحث والتطوير وإنشاء نظام براءات اختراع فعال. كما يجب أن تهتم جميع الدول بالتكنولوجيات الحديثة والرقمنة والذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال إدخال هذه التوجهات في الجامعات والمعاهد والتي سوف تقدم لاحقاً مخرجات سواءاً بشرية أو فكرية تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي القائم على المعرفة والبحث وعدم الاعتماد على المورد الواحد أو غير متجدد، كما هو الحال بالنسبة للجزائر والدول المعتمدة على المورد الوحيد.

7. قائمة المراجع:

1. Alexandru, A. A., Ion, D., & Catalin, C. G. (2011). The causal relationship between unemployment rate and US shadow economy, a Toda-Yamamoto approach. *Proceedings of the 5th international conference on Applied mathematics-simulation-modellings* (p. 101). World Scientific Engineering Academy and Society (WSEAS).
2. Azadeh, R., Ba M, C., & Lavoie, M. (2017). Linear and nonlinear Granger causality betwen short-term and long-term interest rate: a rolling-window strategy. *Metroeconomica , 68* (4), 7.
3. (2022). *Global innovation index 2022 (Singapore).* World Intellectual Property Day.
4. Haridas, G. (2018). The innovative academic : exploring the role of universities in the national system of innovation of Singapore. 62. Singapore: Nanyang Technological University.
5. Igam M, M., Hsin-Ning, S., & Pei-Chun, L. (2018). Does reverse causality explain the relationship between economic performance and technological diversity. *Technologiacal and Economic Development of Economy , 24* (03), 861-892.
6. Ilya, S., & Batuhan, T. (2019). The relationship between R&D expenditures and innovation development: a panel analysis for selected OECD countries. *Marmara Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Dergisi , 41* (02), 493-502.
7. Moses, K. (2023, 04 28). *Is Singapore ready for Artificial Intelligence (AI)?* Retrieved 05 02, 2023, from https://www.indsights.sg/industry-perspective/is-singapore-ready-for-artificial-intelligence/
8. Murat, C. (2013). The hypothesis of innovation-based economic growth: a causal relationship. *International Journal of Economic and Administrative Studies , 6* (11), 1-16.
9. OECD.AI. (n.d.). *AI in Singapore*. Retrieved 05 10, 2023, from https://oecd.ai/en/dashboards/countries/Singapore
10. OECD.AI. (2021, 12 10). *AI in Singapore* . Retrieved 05 11, 2023, from https://oecd.ai/en/dashboards/countries/Singapore
11. Rahul A, S., & Harry, B. (2009). Business expenditures on R&D and trade performances in Australia: is there a link? *Applied Economics , 41* (3), 351-361.
12. *RIE Ecosystem*. (2023, 05 15). Retrieved 05 2023, 07, from https://www.nrf.gov.sg/rie-ecosystem/ecosystem/

13. Salih, T. (2015). The relationship between R&D expenditures, patent applications and growth: a dynamic panel causality analysis for OECD countries. *Anadolu Universitesi Sosyal Bilimler Dergisi , 16* (1), 39-48.
14. Singapore, N. (2023). *RIE Ecosystem*. Retrieved 05 11, 2023, from https://www.nrf.gov.sg/rie-ecosystem/ecosystem/
15. Srholec, M. (2007). High-Tech exports from developing countries : A symptom of technology spurts or statistical illusion? *Review of World economics , 143* (02), 230.
16. Tian, S., & Villaruel, M. L. (2022). *Economic trenda and prospects in developing Asia: Southeast Asia.* Asian Development Bank.
17. Toda, H., & Yamamoto, T. (1995). Statistical inference in vector autoregressions with possibly inegrated processes. *Journal of econometrics , 66* (2), 225-250.
18. WIPO. (2022). *Globa Innovation Index 2022.*
19. WIPO. (2022, 09 29). *Global Innovation Index 2022*. Retrieved 05 17, 2023, from https://www.wipo.int/pressroom/en/articles/2022/article_0011.html
20. محمد شيخي. (2012). طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات) (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار حامد للنشر.

8. ملاحق:

الملحق 1: الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة

	PGDP	SRD	PA
Mean	42633.05	2.053436	945.7308
Median	39720.20	2.141915	771.5000
Maximum	72794.00	2.620820	1790.000
Minimum	21700.02	1.318440	224.0000
Std. Dev.	17068.44	0.264612	508.6087
Skewness	0.142205	-1.072165	0.376141
Kurtosis	1.525968	4.979715	1.770548
Jarque-Bera	2.441464	9.227209	2.250604
Probability	0.295014	0.009916	0.324554
Sum	1108459.	53.38934	24589.00
Sum Sq. Dev.	7.28E+09	1.750487	6467071.
Observations	26	26	26

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج *Eviews 10*.

الملحق 2: نتائج اختبار PP لجذر الوحدة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level		
		PGDP	SRD	PA
With Constant	t-Statistic	0.7805	-6.6197	0.3427
	Prob.	*0.9911*	*0.0000*	*0.9759*
		no	***	no
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.8469	-4.2978	-1.6902
	Prob.	*0.1951*	*0.0118*	*0.7254*
		no	**	no
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.8973	0.8637	3.7188
	Prob.	*0.9983*	*0.8901*	*0.9998*
		no	no	no
		At First Difference		
		d(PGDP)	d(SRD)	d(PA)
With Constant	t-Statistic	-3.6706	-4.8862	-4.4795
	Prob.	*0.0116*	*0.0007*	*0.0018*
		**	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.8387	-7.9352	-4.4494
	Prob.	*0.0319*	*0.0000*	*0.0089*
		**	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.0055	-4.7312	-2.8487
	Prob.	*0.0043*	*0.0000*	*0.0064*
		***	***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج *Eviews 10*.

الملحق 3: اختيار درجة التأخير المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: PGDP PA SRD
Exogenous variables: C
Date: 05/14/23 Time: 13:25
Sample: 1996 2021
Included observations: 21

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-357.0071	NA	1.56e+11	34.28639	34.43561	34.31878
1	-302.1465	88.82198	2.01e+09	29.91871	30.51558	30.04825
2	-293.2992	11.79647	2.17e+09	29.93325	30.97778	30.15994
3	-280.5081	13.40014	1.80e+09	29.57220	31.06438	29.89604
4	-255.0429	19.40205*	5.45e+08	28.00409	29.94392	28.42508
5	-220.6657	16.37010	1.09e+08*	25.58721*	27.97469*	26.10536*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج *Eviews 10*.

الملحق 4: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 05/16/23 Time: 12:48
Sample: 1996 2021
Included observations: 26

Correlation Probability	PGDP	SRD	PA
PGDP	1.000000 -----		
SRD	0.475749 0.0140	1.000000 -----	
PA	0.942329 0.0000	0.546500 0.0039	1.000000 -----

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج *Eviews 10*.

الملحق 5: نتائج اختبار السببية لـ (Toda & Yamamoto, 1995)

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 05/14/23 Time: 13:37
Sample: 1996 2021
Included observations: 21

Dependent variable: PGDP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
PA	20.21899	5	0.0011
SRD	16.32119	5	0.0060
All	50.68184	10	0.0000

Dependent variable: PA

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
PGDP	101.1317	5	0.0000
SRD	23.26897	5	0.0003
All	132.8434	10	0.0000

Dependent variable: SRD

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
PGDP	7.411317	5	0.1918
PA	9.411064	5	0.0937
All	11.76390	10	0.3012

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج *Eviews 10*.

التأثيرات الديناميكية لتقلبات أسعار النفط العالمية على سعر الصرف الحقيقي والإسمي في الجزائر خلال الفترة 2000–2022 باستعمال AARDL وANARDL.

The dynamic effects of fluctuations in world Oil prices on the real and nominal exchange rate in Algeria during the period 2000-2022 using AARDL and ANARDL

وسام بوزيان [*]، مخبر تقييم واستشراف السياسات الاقتصادية واستراتيجيات المؤسسات، المركز الجامعي مغنية (الجزائر)،
wissambou1997@gmail.com
هيشام عياد، مخبر تقييم واستشراف السياسات الاقتصادية واستراتيجيات المؤسسات، المركز الجامعي مغنية (الجزائر)،
hicham.ayad@cumaghnia.dz
ميلود وافي، مخبر تقييم واستشراف السياسات الاقتصادية واستراتيجيات المؤسسات، المركز الجامعي مغنية (الجزائر)،
milouafi@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/11/30 تاريخ القبول: 2023/09/30 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى اكتشاف أثر تقلبات أسعار النفط على كلا من سعر الصرف الحقيقي والإسمي في الجزائر من خلال معطيات شهرية تغطي الفترة بين يناير 2000 ومارس 2022. لهذا الغرض سوف نعتمد على دراسة قياسية مبنية على نموذجي ARDL وNARDL المطورين والمقترحين من طرف McKnown et al سنة 2018.

وقد بينت النتائج على أن تغيرات أسعار النفط سواء الموجبة أو السالبة لا تؤثر على سعر الصرف الحقيقي طيلة فترة الدراسة، على عكس ذلك، بالانتقال إلى سعر الصرف الإسمي، تبين أن تغيرات سعر النفط الموجبة لها تأثير طردي ومعنوي على سعر الصرف الإسمي.

كلمات مفتاحية: سعر نفط، سعر صرف حقيقي، سعر صرف إسمي، AARDL.

[*] **المؤلف المرسل.**

تصنيفات JEL: C52، E29، H50

Abstract:

The main of this paper is to investigate the effect of oil prices fluctuations on both real and nominal effective exchange rates in the context of Algeria depending on monthly data covering the period January 2000 to March 2022. Hence, we use both Augmented ARDL (AARDL) and Augmented NARDL (ANARDL) presented by McKnown et al. (2018).

The results revealed clearly that neither positive nor negative changes of oil prices affected the real effective exchange rates in the long run term. Conversely, the outcomes showed that positive changes in oil prices significantly impulse nominal effective exchange rate positively in the long run term.

Keywords: Oil prices, Real exchange rate, Nominal exchange rate, AARDL.

Jel Classification Codes : C52, E29, H50

1. مقدمة:

يعتبر النفط مورد أساسي يتدفق في كل شرايين الاقتصاد بصفته مصدر الطاقة الأساسي، الرخيص والمستعمل في كل القطاعات الاقتصادية (الصناعة، الزراعة، النقل، الخدمات، قطاع العائلات، ...)، هذا ما يجعل أسعار النفط مكون رئيسي في أي عملية إنتاجية، وذو طلب مرتفع حيث لا يمكن وجود دولة واحدة في العالم لا تحتاج النفط ومشتقاته، فعلى سبيل المثال، سعر النفط مكون دائم لمؤشر شروط التجارة (Terms Of Trade (TOT)) الذي يقيس نسبة أسعار الصادرات إلى أسعار الواردات، وبما أن النفط موجود في أي سلة تجارة خارجية سواء كسلعة مصدرة أو مستوردة فلا يمكن خلو TOT من سعر النفط، وهذا ما يوضح أهمية سعر النفط في الاقتصاد العالمي المعاصر كسلعة محورية تقود سوق الطاقة في الأسواق العالمية.

من جهة أخرى، يعد سعر الصرف أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، نظرا لكونه وسيلة فعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الربط بين الاقتصاد المحلي والعالمي، كما يتجلى دوره في إدارة الاقتصاد الداخلي من خلال استهداف مستويات معينة للأسعار، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي إيجابية، واستخدام سعر صرف النقد كهدف تجاه العملات الأخرى قد يكون عاملا لتخفيض التضخم وهو ما يؤدي إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية. "ونظرا لكون سعر الصرف يمثل التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه، فإنه يمكن أن يستخدم كمؤشر لتنافسية البلد على ميزان المدفوعات، كما يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية إلى ارتفاع قيمة السلع المنتجة محليا والموجهة للتصدير وانخفاض أسعار الواردات، ويحدث العكس عند انخفاض قيمة العملة الوطنية" (بن زاير مبارك وأخرون، 2022)، فالسعر المحلي والسعر العالمي للسلع مرتبطان من خلال سعر الصرف (مداني حسيبة، مزارشي فتيحة، 2022).

يمثل قطاع المحروقات المحور الأساسي لتحريك عجلة الاقتصاد الجزائري، ذلك كون الجزائر من الدول المصدرة للنفط، "ويساهم هذا القطاع بأكثر من 97% من صادرات الدولة الجزائرية إذ تهيمن الجباية البترولية على غالبية الإيرادات العامة للدولة" (مراد فتيحة، محمد قويدري، 2020) وحوالي أكثر من 61% من الناتج المحلي (بن زاير مبارك وأخرون، 2022)، حيث تشكل الصادرات النفطية المصدر الرئيسي لتمويل الخزينة والحصول على العملة الأجنبية، "كما يعتبر مصدر للطاقة في السوق الداخلي من خلال استهلاك العائلات للغاز والكهرباء (عادل مختاري، امحمد بن البار، 2021)." إلا أن هذه الصادرات تتحدد أسعارها في السوق العالمية بناء على حجم الطلب عليها، ونظرا لاختلاف العملات التي تتم بها فوترة المعاملات والمبادلات الخارجية للجزائر (حيث أن عملة البترول هي الدولار الأمريكي) (المومن عبد الكريم، 2020)، فإنه عند حدوث صدمة في أسعار النفط سيؤثر ذلك على احتياطي الصرف في الجزائر (مزواري عائشة، 2018)، ويعتبر احتياطي الصرف الأجنبي أداة هامة للبنك المركزي الجزائري الذي يستعمله لإدارة والحفاظ على استقرار العملة من خلال تدخله في سوق الصرف، وقد عرف سعر الصرف تطورات في السنوات الأخيرة نتيجة تغيرات أسعار النفط، (لفضل سليمة، ياسين بوبكر، 2018).

وفي هذا الإطار جاءت دراستنا لإسقاط الضوء على التأثيرات المحتملة لتغيرات أسعار البترول على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة ($M_1$2000-$M_3$2022)، حيث عرفت هذه المرحلة تذبذبات كبيرة في أسعار البترول وأسعار الصرف في الجزائر، كما شهدت مرور الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل (الأزمة المالية العالمية 2008، انخفاض أسعار البترول 2014، جائحة كورونا 2020، حرب روسيا وأكرانيا 2022) كل هذا تماشيا مع الظروف الدولية والمحلية كون البترول سلعة للتداول في السوق العالمي، ومن خلال ما سبق تتبلور إشكالية دراستنا في التساؤل التالي:

- **كيف تؤثر التغيرات الموجبة والسالبة لأسعار النفط على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة يناير 2000 إلى مارس 2022؟**

حيث تم وضع الفرضية التالية:

* التغيرات السالبة في أسعار النفط هي صاحبة الأثر الأكبر على سعر الصرف في الجزائر خلال فترة الدراسة.

آثار أسعار النفط في الجزائر تؤثر بشكل مباشرة على سعر الصرف الإسمي والحقيقي على حد السواء خلال فترة الدراسة.

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تعزيز الأدبيات الموجودة في هذا الإطار من خلال بداية استعمال مؤشرين لسعر الصرف على عكس الدراسات السابقة التي ركزت على سعر الصرف الحقيقي REER فقط، لهذا سنتطرق أيضا إلى سعر الصرف الإسمي NEER، ثانيا، على عكس الدراسات الحالية التي تعتمد على منهجيتي ARDL وNARDL التقليديين المطورين من طرف Pesaran et al (2001) و(2014) Shin et al على التوالي، سوف نقوم باستعمال منهجيتي AARDL وANARDL المطورين من طرف McKnown et al (2018) و(2019) Sam et al.

2. الدراسات السابقة:

في هذا الجانب من هذه الورقة البحثية سوف نتطرق إلى بعض الدراسات السابقة التي تخص موضوعنا وهدفه الأساسي معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على أسعار الصرف، حيث سوف نتطرق بداية للدراسات التي اختصت بالجزائر كعينة للدراسة، ثم ننتقل إلى بعض الدراسات التي تناولت دولا مختلفة.

1.2 دراسات محلية: بداية سوف نتطرق إلى الدراسات التي تخص فقط حالة الاقتصاد الجزائري من أجل الوقوف على أهم النتائج وأهم الطرق القياسية والمتغيرات المستعملة في هذا السياق.

بدابية نجد دراسة (صاولي مراد، بومعراف إلياس، 2017) التي هدفت إلى معرفة أثر تقلبات أسعار النفط وتداعياته على الاقتصاد الجزائري وعلى بعض المؤشرات الاقتصادية (سعر الصرف، الناتج الداخلي الخام، معدل التضخم) خلال (1975-2015) باستعمال منهجية التكامل المشترك ونموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR، أين تم التوصل إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين أسعار النفط وسعر الصرف، كما أثبت اختبار السببية لغرانجر وجود علاقة سببية من سعر النفط إلى سعر الصرف في المدى القصير. نجد أيضا دراسة (بن شاعة محمد، شريفي خيرة، 2018) التي سعت للتحقيق في طبيعة علاقة سعر الصرف الحقيقي في الجزائر بتغيرات أسعار النفط، وذلك بالاعتماد على نموذج من المعادلات الآنية للفترة من 1980 إلى 2017، وقد أسفرت النتائج عن وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والانفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة على سعر الصرف الحقيقي. من جهة أخرى دراسة (سمية براكني وآخرون، 2019) حاولت قياس أثر تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري من 1986 إلى 2018 باستخدام نموذج VAR. بينت نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من أسعار النفط إلى سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، كما أظهرت النتائج أن وفرة الموارد الناتجة من النفط أدت لتعرض الاقتصاد الجزائري لظاهرة المرض الهولندي أي الارتباط القوي والموجب لسعر الصرف الحقيقي بتقلبات أسعار النفط.

كذلك دراسة (المومن عبد الكريم، 2020) التي سعات لقياس أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف الجزائري خلال الفترة (1980-2019 من خلال الاستعانة بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL توصلت إلى وجود علاقة توازنية بين أسعار البترول وسعر الصرف الجزائري في

المدى الطويل، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من سعر النفط إلى سعر الصرف. إضافة إلى ذلك دراسة (بن زاير مبارك وأخرون، 2022) التي حاولت معرفة الأثر الذي تسببه تغيرات أسعار النفط في السوق العالمية على تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي باستخدام منهجية ARDL، وقد تم التوصل إلى أن المتغيرين يرتبطان بين بعضهما في المدى القصير فقط، ولا توجد بينهما علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل. ختاما نجد دراسة (Hicham Ayad, 2021) الذي حاول فحص العلاقة بين سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين يناير 1995 وفبراير 2000 وذلك باستعمال منهجية التكامل المشترك المستتر المقدمة من طرف Granger and Yoon (2002)، وقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين طيلة فترة الدراسة سواء باستعمال السلسلة الأصلية لسعر النفط أو تغيراتها الموجبة أو السالبة.

2.2 دراسات أجنبية: كمرحلة ثانية سوف نعتمد على بعض الدراسات السابقة التي تم إعدادها على الدول الأجنبية موزعة بين دول مصدرة ودول مستوردة للبترول، وتجدر الإشارة إلى وجود كم هائل من الدراسات السابقة التي لا يمكن التطرق لها لهذا سوف نغطي من خلال هذا المحور بعض الدراسات التي تقع في مجال اهتمامات بحثنا.

بداية نجد دراسة (Line boqiang, Su tong, 2020) التي هدفت إلى التحقيق في تأثير صدمات أسعار النفط على سعر صرف في دول BRICS باستخدام بيانات يومية من 1 أغسطس 2005 إلى 15 فبراير 2019، باستعمال النموذج الهيكلي (SVAR) ومنهجية ARDL، أني أظهرت النتائج أن أسعار الصرف سيكون لها استجابة كبيرة لتغيرات أسعار لنفط سواء في الدول المستوردة أو المصدرة. والجدير بالذكر أن الصين هي حالة فريدة من نوعها في دول BRICS والعلاقة بين صدمات سعر الصرف وأسعار النفط فيها أقل أهمية بكثير من تلك الموجودة في الدول الأخرى. إضافة إلى ذلك، حاولت دراسة (Abdulaziz Hamad Algaeed، 2020) اختبار تأثيرات صدمات أسعار النفط المتماثلة على العلاقة بين الإنفاق الحكومي وسعر الصرف الحقيقي، تم الاعتماد منهجيتي ARDL وSVAR للفترة الممتدة من 1970 إلى 2018. وأظهرت النتائج أن صدمات أسعار

النفط المتماثلة تؤثر على دخل الحكومة من النفط ومن تم على الإنفاق الحكومي ومن تم ستنتقل تأثيرات الإنفاق إلى سعر الصرف الحقيقي، وتؤدي هذه التأثيرات إلى ارتفاع واضح لسعر الصرف الحقيقي بمرور الوقت. نختتم هذا العرض الموجز بدراسة (Naceur khraif and al، 2021) التي ركزت على دولتي الصين والهند باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المبطأة غير الخطي (NARDL). أشارت النتائج إلى أن أسعار النفط الحقيقية لها تأثير غير متماثل طويل المدى على أسعار الصرف الحقيقية لكل من الصين والهند، هذا التأثير إيجابي بالنسبة للصين بغض النظر عما إذا كانت الصدمات إيجابية أو سلبية مما يعني أن كلا الصدمات الإيجابية والسلبية لأسعار النفط أدى إلى انخفاض قيمة الرنمينبي الصيني مقابل الدولار الأمريكي. بالنسبة للهند كانت أسعار الصرف الحقيقية تتفاعل بشكل متماثل مع صدمات أسعار النفط الإيجابية والسلبية، وهذا يعكس كذلك أن زيادة أسعار النفط سيؤدي إلى تدهور القيمة المحلية للروبية الهندية مقابل العملة الأجنبية على المدى القصير والطويل.

3. منهجية الدراسة:

منذ سنة 2001 وظهور المقال الأصلي لمنهجية ARDL (نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة) أصبح هذا الأخير أداه إحصائية واسعة الانتشار في الدراسات الاقتصادية، كما أنه عرف العديد من التطويرات على غرار دراسة (Shin, Y., and al, 2014)أين ظهر مصطلح نموذج ARDL غير الخطي أو باختصار NARDL والذي استعمل فيه الباحثون مفهوم السببية المستترة المقترح من طرف (Granger, C. W., & Yoon, G, 2002)، وذلك من خلال استخراج التغيرات الموجبة والسالبة للمتغير المستقل وتعويضها للسلسلة الأصلية في منهجية ARDL، لكن ما يعاب على هذه المنهجيتين هو عدم قدرتهما على فحص علاقة التكامل المشترك في ظل استقرار المتغير التابع في المستوى.

هذا ما جعل (McNown, R. and al, 2018) ثم (Sam, C. Y. and al, 2019)يقترحون منهجية مطورة لهذه المنهجية تسمح بالتعامل مع حالات استقرار المتغير التابع في المستوى، وقد تم هذا الأمر من خلال إضافة اختبار ثالث للاختبارين الأصلين المقدمين سابقا في منهجية ARDL، وهما كالتالي:

1.3 اختبار فيشر Fisher لكل المتغيرات (overal F bounds test) كالتالي حيث β معلمات النموذج:

$$H_{0A}: \beta_1 = \beta_2 = \cdots = \beta_k = 0$$

2.3 اختبار ستيودنت Student للمتغير التابع (t bounds test) كالتالي حيث β_1 تتمثل في معلمة تأخر المتغير التابع:

$$H_{0B}: \beta_1 = 0$$

3.3 في حين تم إضافة الاختبار الثالث والتي يتمثل في اختبار Fisher للمتغيرات المستقلة فقط كالتالي:

$$H_{0A}: \beta_2 = \beta_3 = \cdots = \beta_k = 0$$

4. تطور سعر النفط وسعر الصرف:

قبل الولوج للدراسة القياسية فمن المهم المرور على تطور كلا من أسعار الصرف وأسعار النفط خلال فترة الدراسة المعنية، حيث عرفت هذه المرحلة تطور كبير واتجاها تصاعديا في أسعار النفط نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية التي ساهمت بشكل كبير في التأثير على مستويات الأسعار، ومن أهمها أحداث 11 سبتمبر 2001 الحرب الأمريكية البريطانية ضد العراق، حيث سجلت أسعار البترول ارتفاعات متواصلة واستطاعت أن تسلك اتجاها تصاعديا منذ ذلك الوقت حيث وصلت إلى 28.1 دولار للبرميل سنة 2003، وفي سنة 2004 عرف العالم صدمة بترولية فارتفعت الأسعار إلى 51.1 دولار للبرميل، وبقيت في ارتفاع مستمر إلى أن قاربت 94.45 دولار للبرميل سنة 2008، وذلك راجع إلى توقف الإنتاج الروسي نتيجة الخلاف بين الحكومة الروسية وشركة يوكوس البترولية، ما جعل الدول الصناعية تقوم بزيادة طلبها من الشرق الأوسط حتى بلغ إنتاج أوبك30 مليون برميل في اليوم لكن مع تعمق الركود العالمي في أواخر سنة 2008 والأشهر الأولى لسنة 2009 على أثر الأزمة المالية العالمية 2008، انخفضت أسعار البترول إلى 61.06 دولار للبرميل سنة 2009، واتخذت أوبك قرارا في اجتماع وهران بعمل تخفيض جماعي فتم سحب 2.4 مليون برميل يوميا من السوق، واستعادت الأسعار عافيتها فسجلت أعلى مستوى لها ب 109.45 دولار للبرميل سنة 2012، على الرغم من تحركات

الأسعار التي جاءت متأثرة بالظروف الجيوسياسية والأمنية التي شهدتها بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خصوصا بعد تفاقم الوضع في ليبيا، وتراجع أسعار العملات الرئيسية وعلى رأسها الدولار. لكن لم يستمر هذا الانتعاش طويلا فشهدت أسعار البترول هبوطا مطردا منذ جوان 2014، إذ كان سعر البرميل في حدود 105 دولار سنة 2013، لكنه انحدر إلى 64.1 دولار سنة 2019، ويعزى هذا الهبوط إلى التفاعل بين العرض والطلب وقوة الدولار وتأثير نشاط لمضاربين وطفرة البترول الصخري في الولايات المتحدة، ووفرة الإمدادات حيث أسهمت بنسبة 60% من الانخفاض المطرد للأسعار.

من جهة أخرى، أدت الصدمة البترولية لسنة 1986 إلى دخول الاقتصاد الجزائري إلى أزمة حادة، الشيء الذي أدى إلى إعادة النظر في سياسة سعر الصرف، حيث نتج عنها تراجع كبير في إيرادات الصادرات البترولية، فعملت السلطات العمومية إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل سلة العملات بنسبة 31%، ولقد شهد نظام الصرف في الجزائر منذ سنة 1986 تعديلات عديدة كان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار الجزائري ليواكب التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية، منذ ذلك الحين والدينار شهد تغيرات مستمرة أمام الدولار حتى مطلع الألفين. وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح بين 2% و5%، وهذا بهدف الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمته في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية ، وبين جوان وديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة إلى الدولار الأمريكي بحوالي 11 %، وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بحوالي 5.7 %، وفي سنة 2008 انخفضت قيمة الدولار بسبب الأزمة العالمية مما أدى إلى ارتفا ع قيمة الدينار حيث بلغ 56.64 دج/$، لينخفض سنة 2009 مسجلا 64.72دج/$، ويرجع ذلك إلى الإجراء الذي قام به بنك الجزائر والمتمثل في تخفيض قيمة الدينار أمام العملات الرئيسية في ديسمبر 2008، والذي تم تبريره بحماية الاقتصاد الوطني من بعض آثار الأزمة المالية العالمية، لكن ما بين سنتي 2010 و2013 عرف الدينار استقرارا نسبيا مقابل الدولار حيث أصبح يتراوح ما بين 72 دج/$ و77 دج/$، وفي أواخر سنة 2014 عرف الدينار الجزائري انخفاض حاد أمام الدولار الأمريكي حيث انتقل من 57.80 دج/$ سنة 2014 إلى 47.109دج/$ سنة 2016 ،وهذا راجع الى مواصلة تعويم الدينار، والذي بررته الحكومة الجزائرية بكونه تعويم جزئي بهدف امتصاص ارتدادات الصدمة النفطية التي أضرت باقتصاد

البلاد، بالإضافة إلى الوضع السياسي الراهن والصعوبات التي تواجهها الشركات الحكومية والخاصة، وتفشي جائحة كورنا وضعف الإنتاجية المحلية وتراجع النمو الاقتصادي وفي جويلية 2017 قام بنك الجزائر بتخفيض قيمة صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بنحو 20% ، واصلت قيمة الدينار الجزائري تراجعها أمام العملات الرئيسية ولم تسهم الإجراءات الحكومية الأخيرة في وقف هذا التراجع، حيث انتقل سعر الصرف من 5.119 دج/$ سنة 2019 ثم الى 123 دج/$ سنة 2020، وذلك راجع الى طبع مزيد من الأوراق المالية، وما يترتب عليه من فائض في الكتلة النقدية في الأسواق مقابل إنتاج يكاد يكون منعدم، وتراجع احتياطات الصرف الجزائرية وارتفاع سعر الدولار واليورو في الأسواق العالمية، إضافة إلى اعتماد الجزائر بشكل شبه كلي على الإيرادات المالية للمحروقات التي تفوق 97% وضعف التنوع الاقتصادي.

5. الدراسة القياسية:

سنحاول من خلال هذا المحور معرفة أثر سعر النفط على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة من يناير 2000 إلى مارس 2022، ولهذا الغرض سوف نستعمل منهجية الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة ARDL، بالإضافة إلى منهجية ARDL غير الخطية NARDL المقترحة من طرف Shin et al. (2014). كما سوف نعتمد على نموذجين من خلال تغيير مؤشر سعر الصرف المستعمل في كل مرة، حيث النموذج الأول يتعلق بسعر الصرف الحقيقي REER، والنموذج الثاني يتعلق بسعر الصرف الاسمي NEER، وقد تم استعمال فقط سعر الصرف كمتغير تابع نظرا لغياب المؤشرات المهمة بمعطيات شهرية في الجزائر على غرار النمو الاقتصاد، الانفتاح التجاري، وقد اتبعنا في ذلك نموذج دراسة (Jungho Baek، 2021) كالتالي:

$$REER_t = a_0 + a_1 Oil_t + \varepsilon_t$$
$$NEER_t = a_0 + a_1 Oil_t + \varepsilon_t$$

حيث: REER: هي سعر الصرف الحقيقي، NEER: هي سعر الصرف الاسمي، Oil هو سعر النفط ولهذا الأخير تم استعمال سعر خام برنت لأنه الأقرب إلى أسعار سلة أوبك والنفط الجزائري Sahara Blend، في حين a_0 وa_1 هي معلمات النموذج كما أن ε_t هو الخطأ الأبيض.

1.4. اختبارات جذر الوحدة:

في التعامل مع السلاسل الزمنية كما حالتنا لابد بداية من المرور على درجات تكامل السلاسل قيد الدراسة للتأكد من استقراريتها من عدمه، ولهذا الغرض سوف نستعمل اختبار NG-Perron (2001) الذي يوفر لنا 4 اختبارات مختلفة تسمح لنا بالتأكد من النتائج، هذا الاختبار والذي يعرف أيضا باختبار فيليبس بيرون المطور أكثر حداثة من اختباري ديكي فولار المعزز وفيليبيس بيرون حيث أنه أكثر حساسية لرفض الفرضية العدمية والقول بوجود جذر وحدة في السلسلة، كما أنه أكثر فعالية في التعامل مع الارتباط الذاتي للأخطاء، إضافة إلى كونه أكثر فعالية في ظل وجود مقاطع هيكلية في السلاسل حيث أنه لا يفترض ثبات الاتجاه العام والثابت، وهذا ما يجعله أفضل في التعامل مع السلاسل من خلال تقديم نتائج أكثر قوة وفعالية، ومن الجدول رقم 01 يتضح جليا أن سلسلتي REER وOil لم تستقرا في المستوى نظرا لأن القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية عند 5%، الأمر الذي تطلب المرور إلى سلاسل الفروقات الأولى أين أصبحت مستقرة وهذا ما يجعل من النوع I(1)، أما بخصوص NEER فمن الواضح أنها مستقرة مباشرة في المستوى أي أنها من النوع I(0).

الجدول رقم 01: نتائج اختبارات جذر الوحدة

المتغيرات	Mza	MZt	MSB	MPT	القرار
REER	-8.826	-2.100	0.238	10.342	I(1)
D(REER)	-119.924	-7.743	0.064	0.760	
NEER	-20.811	-3.224	0.154	4.389	I(0)
D(NEER)	-196.794	-9.917	0.050	0.468	
Oil	-13.429	-2.566	0.191	6.933	I(1)
D(Oil)	-103.943	-7.09421	0.068	1.305	
القيم الجدولية للاختبارات MZa، MZt، MSB، MPT عند 5% هي: 17.30-، 2.91-، 0.168 و5.480 على التوالي.					

المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews 12

2.4. اختبار اللاخطية BDS:

بما أن البيانات شهرية في دراستنا فإن احتمال وجود سلوك لا خطي في السلاسل أكبر من لو كانت البيانات سنوية، لهذا الغرض سنقوم بتطبيق اختبار BDS لكشف اللاخطية في السلاسل، والنتائج موضحة في الجدول التالي، ويتضح جليا أن قيمة الاحتمال لكل الأبعاد وللمتغيرات الثلاثة كانت أقل من 0.05، هذا ما يجعلنا نقبل الفرضية العدمية ونقول أن السلاسل قيد الدراسة تمتاز بسلوك لا خطي، بالتالي سنقوم بالاعتماد على دراسة خطية باستعمال منهجية ARDL ثم دراسة ثانية لا خطية باستعمال NARDL.

الجدول رقم 02: نتائج اختبار BDS:

المتغيرات	الأبعاد	الإحصائية	الانحراف المعياري	قيمة student	الاحتمال
NEER	2	0.191	0.003140	60.91983	0.000
	3	0.322	0.004989	64.58977	0.000
	4	0.412	0.005936	69.52721	0.000
	5	0.474	0.006181	76.76221	0.000
	6	0.516	0.005954	86.69984	0.000
REER	2	0.164	0.003768	43.77044	0.000
	3	0.272	0.005967	45.71498	0.000
	4	0.341	0.007078	48.27569	0.000
	5	0.383	0.007348	52.14248	0.000
	6	0.405	0.007056	57.43802	0.000
Oil	2	0.170	0.003222	52.77123	0.000
	3	0.286	0.005100	56.14709	0.000
	4	0.364	0.006046	60.25675	0.000
	5	0.414	0.006272	66.12371	0.000
	6	0.444	0.006019	73.80398	0.000

المصدر: من اعدادا الباحثين باستعمال برنامج Eviews 12

3.4. التقدير باستعمال سعر الصرف الحقيقي:

1.3.4. اختبار الحدود: كمرحلة أولى يتضح من الجدول رقم 03 أن اختبار الحدود لكلا التقديرين (AARDL وANARDL) يبين وجود تضارب في النتائج لكل اختبار على حدى حيث أن فرضية التكامل المشترك مقبولة فقط في الاختبار الأول لكنها مرفوضة في الاختبارين الثاني الثالث، وهذا

راجع إلى لا معنوية المتغير المستقل (سعر النفط) سواء بسلسلة الأصلية ضمن منهجية AARDL ولا بتغيراته الموجبة والسالبة ضمن منهجية ANARDL وهذا ما أوضحته نتيجة الاختبار الثالث، كما أن تأخرات سعر الصرف لا تؤثر بدورها على القيم الحالية للمتغير التابع من خلال نتائج الاختبار الثاني، وهذا ما يعني رفض فرضية التكامل المشترك في كلا النموذجين والقول أن سعر الصرف الحقيقي في الجزائر وسعر النفط لا يسلكان سلوك متشابه في المدى الطويل حيث أنهما يبتعدان عن بعضهما البعض.

الجدول رقم 03: نتائج اختبار الحدود:

ANARDL			AARDL		
overal F bounds test					
I(1)	I(0)	القيمة المحسوبة	I(1)	I(0)	القيمة المحسوبة
4.14	3.17 :10 %	5.838**	4.78	4.04 :10 %	5.328*
5.52	4.41 :5%		5.73	4.94 :5%	
6.36	5.15 :1%		7.84	6.84 :1%	
t bounds test					
-3.21	-2.57 :10 %	-2.913	2.91-	2.57- :10 %	-2.243
-3.53	-2.86 :5%		3.22-	2.86- :5%	
-4.1	-3.43 :1%		3.82-	3.34- :1%	
Exogenous F-Bounds Test					
4.33	2.31 :10 %	3.692	5.24	2.80 :10 %	4.208
5.42	3.01 :5%		7.09	3.98 :5%	
7.68	4.71 :1%		11.49	6.98 :1%	
*، ** و*** قبول الفرضية العدمية بوجود تكامل مشترك عند 10، 5 و1% على التوالي.					

المصدر: من اعدادا الباحثين باستعمال برنامج Eviews 12

4.4. التقدير باستعمال سعر الصرف الاسمي:

1.4.4. اختبار الحدود: يبين الجدول 04 أن فرضية التكامل المشترك في ظل التقدير باستعمال منهجية AARDL لا يمكن قبولها نظرا لرفضها باستعمال الاختبارات الثلاثة ما يعني عدم وجود أي تأثيرات من المتغير المستقل ولا من القيم السابقة للمتغير التابع على المتغير التابع، لكن بالمرور إلى منهجية ANARDL نلاحظ جليا قبول الفرضية العدمية باستعمال الاختبارات الثلاثة أين تجاوزت القيم

المحسوبة القيم الجدولية عند 1% للحد الأعلى I(1)، وهذه النتيجة تدل على وجود تكامل مشترك بين سعر الصرف الاسمي في الجزائر والتغيرات الموجبة والسالبة لسعر النفط حيث تسلك سلوكا متشابها ولا تبتعد عن بعضها البعض في المدى الطويل.

الجدول رقم 04: نتائج اختبار الحدود:

ANARDL			AARDL		
overal F bounds test					
I(1)	I(0)	القيمة المحسوبة	I(1)	I(0)	القيمة المحسوبة
4.14	3.17 :10 %	11.002***	4.78	4.04 :10 %	1.397
5.52	4.41 :5%		5.73	4.94 :5%	
6.36	5.15 :1%		7.84	6.84 :1%	
t bounds test					
-3.21	-2.57 :10 %	-5.106***	2.91-	2.57- :10 %	-0.337
-3.53	-2.86 :5%		3.22-	2.86- :5%	
-4.1	-3.43 :1%		3.82-	3.34- :1%	
Exogenous F-Bounds Test					
4.33	2.31 :10 %	9.040***	5.24	2.80 :10 %	2.145
5.42	3.01 :5%		7.09	3.98 :5%	
7.68	4.71 :1%		11.49	6.98 :1%	
*، ** و*** قبول الفرضية العدمية بوجود تكامل مشترك عند 10، 5 و1% على التوالي.					

المصدر: من اعدادا الباحثين باستعمال برنامج Eviews 12

2.4.4. تقدير الآثار في المدى الطويل والقصير:

في هذه المرحلة سنقوم باعتماد نتائج التقدير المستقاة من منهجية ANARDL باستعمال سعر الصرف الاسمي نظرا لقبول فرضية التكامل المشترك بين المتغيرات، وذلك من خلال استخراج الآثار في المدى الطويل والقصير على حد سواء، والنتائج الموضحة في الجدول رقم 05 توضح بداية أن حد تصحيح الخطأ سالب، معنوي محصور بين 0 و–1 الأمر الذي يؤكد وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، حيث في حالة حدوث اختلال هيكلي في النظام ناجم عن صدمة ما سوف يقوم النظام بتصحيح 13.65% من

الاختلال في كل شهر للعودة إلى الوضع التوازني، الأمر الذي يتطلب أزيد من 8 أشهر لتحقيق ذلك، أيضا كنتيجة جانبية نلاحظ أن الاتجاه العام له أثر سالب معنوي على سعر الصرف الاسمي.

من جهة أخرى، نلمس جليا أن القيم السابقة لسعر الصرف خاصة آخر قيمتين (تأخرين أو فجوتين) لها علاقة طردية مع القيم الحالية، حيث أن ارتفاع سعر الصرف في الفترة t ب 10% سيؤدي إلى ارتفاعه مجددا في الفترة t+1 ب 3.6% ثم ب 1.17% في الفترة t+2، وهذا ما يعني انخفاض قيمة العملة، بعبارة أخرى كلما انخفضت العملة في شهر ما سوف تنخفض مجددا في الشهرين اللاحقين، والعكس صحيح، وهذا الأثر يغيب مع الفجوة الثالثة ثم يعود للظهور مع الفجوة الرابعة، كما نلاحظ أن التغير السالب في سعر النفط له علاقة طردية مع سعر الصرف الاسمي، حيث أن الصدمات السالبة في سعر النفط تؤدي مباشرة إلى انخفاض قيمة العملة الاسمية في المدى القصير وهذا راجع أساسا إلى كون انخفاض سعر النفط يؤدي إلى تراجع عائدات البلاد من النقد الأجنبي الأمر الذي يؤدي بالسلطات إلى اتخاذ إجراءات وقائية من شأنها تخفيض حدة هذه الصدمات من خلال زيادة المعروض النقدي أو تخفيض العملة بصفة مباشرة، في الجهة المقابلة، يتضح أن الصدمات الموجبة لا تؤثر على سعر الصرف الاسمي في المدى القصير نظرا لعدم معنوية تأخر الصدمات الموجبة عند 5%.

بالانتقال إلى الآثار في المدى الطويل، نلاحظ وجود أثر معنوي طردي للصدمات الموجبة لسعر النفط على سعر الصرف الاسمي، حيث أن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ب 10% سيؤدي إلى انخفاض قيمة سعر الصرف الإسمي في الجزائر بنسبة 1.54%، هذه النتيجة يمكن تفسيرها بناءا على ارتفاع معدلات التضخم المحلية كرد فعل على التضخم في الأسواق الدولية الذي يسببه ارتفاع أسعار النفط التي تعتبر مؤثر مباشر لأسعار كل المواد المستوردة من طرف الجزائر، الأمر الذي يعني ارتفاع أسعار المواد المستوردة ثم انخفاض قيمة العملة الوطنية في المدى الطويل جراء ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

أما في خصوص الصدمات السالبة فنلاحظ أن الأثر معنوي عند 10% فقط، وهذا يعني أن صدمات سعر النفط السالبة والعكسية لها أثر عكسي على سعر الصرف الإسمي من خلال تخفيضه بنسبة 0.5%

جراء كل صدمة سالبة ب 10%، وهذا راجع بشكل كبير إلى تدخلات الحكومة المستمرة لتخفيض العملة جراء أي صدمة عكسية لأسعار النفط في الأسواق العالمية.

الجدول رقم 05: نتائج تقدير الآثار في المدى القصير والطويل:

المتغيرات	الإحصائية	الانحراف المعياري	قيمة ستيودنت	الاحتمال
الآثار في المدى القصير				
D(NEER(-1))	***0.366981	0.058003	6.326920	0.0000
D(NEER(-2))	***0.177717	0.062517	2.842682	0.0048
D(NEER(-3))	0.082407	0.061623	1.337288	0.1823
D(NEER(-4))	***0.159604	0.058623	2.722558	0.0069
D(OIL_POS)	-0.045603	0.030083	-1.515907	0.1308
D(OIL_NEG)	*0.051862	0.026784	1.936297	0.0540
D(OIL_NEG(-1))	**0.053953	0.025639	2.104331	0.0363
الحد الثابت	17.06133	2.968054	5.748323	0.0000
الاتجاه العام (Trend)	-0.061046	0.010705	-5.702525	0.0000
حد تصحيح الخطأ	-0.136588	0.023680	-5.768027	0.0000
الآثار في المدى الطويل				
OIL_POS	0.154942	0.033579	4.614245	0.0000
OIL_NEG	0.056434	0.032204	1.752394	0.0809
الحد الثابت	16.32571	2.325658	7.019824	0.0000
D ترمز إلى الفروقات الأولى				

المصدر: من اعدادا الباحثين باستعمال برنامج Eviews 12

5. الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية دراسة أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة ما بين يناير 2000 إلى مارس 2022 وذلك باستعمال منهجية حديثة لنموذج

ARDL و NARDL المطورين وذلك لتفادي أي نتائج زائفة من اختبارات جذر الوحدة خاصة للمتغير التابع.

وقد بينت النتائج عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر النفط (سواء كسلسلة أصلية أو كصدمات سالبة وموجبة) وسعر الصرف الحقيقي، وهذا نظرا لرفض الفرضية العدمية التي تقول بوجود تكامل مشترك بين السلاسل قيد الدراسة، لكن تبين من خلال استعمال سعر الصرف الإسمي أن التغيرات الموجبة لسعر النفط تؤثر معنويا على سعر الصرف حيث أن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ب 10% سيؤدي إلى انخفاض قيمة سعر الصرف في الجزائر بنسبة 1.54%، في حين تبين أن الصدمات السالبة لا تؤثر إلى عند مستوى معنوية حيث أن سعر الصرف ينخفض بنسبة 0.5% جراء كل صدمة سالبة ب 10% كل هذا على المدى الطويل، في حين تبين تحقق العكس في المدى القصير، حيث أن الصدمات السالبة هي ما يؤثر على سعر الصرف الاسمي في المدى القصير على عكس الصدمات الموجبة التي تبين أن بها أثر معنوي في هذه الحالة.

بناء إلى النتائج المتحصل عليها يمكننا اقتراح بعض التوصيات التي نلخصها أولا في ضرورة تحرير الاقتصاد من الوطني من السيطرة الأحادية لقطاع المحروقات من خلال خلق سلع تصديرية جديدة تساعد على تفادي أي صدمات مستقبلية لأسعار النفط سواء السالبة أو الموجبة وذلك من خلال تنشيط قطاعي الصناعة والزراعة لأجل تعزيز الصادرات خارج المحروقات، هذه الأخيرة بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الحكومة الحالية إلا أنها لازالت غير كافية لمجابهة الصادرات النفطية وتحرير مؤشر التجارة TOT من أسعار النفط، ثانيا من الضروري في الوقت الحالي تعزيز وتحرير السياحة خاصة الأجنبية الأمر الذي قد يوفر مصادر مهمة للنقد الأجنبي من شأنها تغطية العجز أثناء انخفاض أسعار النفط وتفادي ما حدث في السنوات ما بعد 2015 حين انهارت الأسعار وسعت السلطات إلى تخفيض سلة الواردات وتخفيض العملة الوطنية لحماية احتياطي النقد الأجنبي من التآكل، ثالثا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حل مهم جدا لتوفير فرص تصديرية مهمة للبلاد كما قد يساهم في تعزيز تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في البلاد وزيادة النقد الأجنبي المتداول من أجل تفادي الصدمات السالبة لأسعار النفط، كما أن هذا الأخير من

شأنه تطوير وتنشيط القطاعات الخاملة على غرار الصناعة، الفلاحة، الخدمات والسياحة وهذا لا يتم إلا من خلال قوانين تحفيزية واستقرار سياسي يضمن للمستثمر الأجنبي التواجد الطويل الأمد في الاقتصاد الجزائري.

6. قائمة المراجع:

- **المقالات:**

_ Abdulaziz Hamad Algaeed. (2020). Symmetric oil price shoks and government expenditure-real exchange rate nexus: ARDL and SVAR models for an il-based economy, 1970-2018. *Cogent Economics and finance*, *08*(01), 1-18.

_ Granger, C. W., & Yoon, G. (2002). Hidden cointegration. U of California. *Economics Working Paper*.

_ Hicham Ayad. (2021). Oil prices and the Algerian exchange rate: is there any difference with hidden co-integration? *Folia Oeconomica Stetinensia, 21*(01), 1-17.

_ Jungho Baek. (2021). A new look at the oil price-exchange rate nexus: Asymmetric evidence from selected OPEC member countries. *economic analysis and policy*, *70*, 172-181.

_ Line boqiang, Su tong. (2020). Does oil price have similar effects on the exchange rates of BRICS? *International review of financial analysis, 69*.

_ McNown, R. and al. (2018). Bootstrapping the autoregressive distributed lag test for cointegration. 1509-1521. *Applied Economics*, *50*(13), 1509-1521.

_ Naceur khraif and al. (2021). Movements of oil prices and exchange rates in China and India: New evidence frome wavelet-based, non-linear, autoressive distributed lag estimation. *Physica A, 563*, 1-17.

_ Sam, C. Y. and al. (2019). An augmented autoregressive distributed lag bounds test for cointegration. *Economic Modelling*(80), 130-141.

_ Shin, Y. and al. (2014).

_ Shin, Y., and al. (2014). Modelling asymmetric cointegration and dynamic multipliers in a nonlinear ARDL framework. *In Festschrift in honor of Peter Schmidt* , (pp. 281-314).

_ Shupei huang and al. (2020). Haw do dynamic responses of exchange rates to oil price shocks co-move? From a time-varying perspective. *Energy Economics journal, 86*.

_ إبراهيم لخضاري، عماد غزازي. (31 03, 2022). النمذجة القياسية لأثر تقلبات أسعار النفط العالمية على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019). *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، 05*(01)، ص468.

_ المومن عبد الكريم. (2020). أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحذار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للفترة (1990-2019). *مجلة منتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، 04*(02)، ص47.

_ بن زاير مبارك وأخرون. (15 03, 2022). أثر التغيرات في أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (دراسة قياسية). *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 06*(01)، 546.

_ بن شاعة محمد، شريفي خيرة. (ديسمبر, 2018). قياس أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي في الجزائر باستخدام نموذج من المعادلات الآنية. *مجلة الباحث الاقتصادي، 06*(10)، ص396-417.

_ دردوري رابح، صرارمة عبد الوحيد. (31 12, 2021). أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة ما بين (1970-2020) دراسة قياسية تحليلية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 14*(01)، ص413.

- سمية براكني وآخرون. (2019). تأثير تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري -دراسة قياسية للفترة (1986-2018) باستخدام نموذج VAR. *مجلة المدبّر، 06*(02)، ص49-68.

- صاولي مراد، بومعراف إلياس. (2017). اختبار علاقة التكامل المشترك بين أسعار النفط وسعر الصرف في الجزائر -دراسة قياسية خلال الفترة (1975-2015). *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية، 29*(02)، ص49-68.

- عادل مختاري وآخرون. (2022). الآثار الاقتصادية لتقلبات أسعار الصرف على متغيرات مربع كالدور في الجزائر -دراسة قياسية باستخدام أشعة الانحدار الذاتي VAR للفترة (1980-2019). *مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، 09*(01)، ص312.

- عادل مختاري، امحمد بن البار. (أفريل, 2021). دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي باستعمال منهجية SVAR للفترة (1980-2018). *مجلة مجاميع المعرفة، 07*(01).

- لفضل سليمة، ياسين بوبكر. (مارس, 2018). أثر تقلبات سعر النفط على سعر صرف الدينار في الاقتصاد الجزائري. *مجلة البحوث والدراسات التجارية*(03)، ص 110.

- محفوظ بشرى، بن عزوز محمد زكرياء. (2021). تحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري خلال الفترة (1986-2019): مقاربة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL. *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، 05*(01)، ص382.

- مداني حسيبة، مزارشي فتيحة. (01 03, 2022). أثر التقلبات في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الأسعار المحلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019). *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 07*(01)، ص317.

_ مراد فتيحة، محمد قويدري. (2020). أثر تغيرات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2018. *مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 11*(02)، ص113.

_ مزواري عائشة. (2018). تأثير تقلبات أسعار الفنط على احتياطي الصرف في الجزائر. *مجلة التنمية والاقتصاد، 06*(02)، ص108.

_ نعيمي عبد الله، شيخاوي عبد العزيز. (30 06, 2022). أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي على المدى البعيد في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL. *مجلة التنمية الاقتصادية، 07*(01)، ص38.

دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الأهداف الاقتصادية في الجزائر وفق مربع كالدور

دراسة قياسية للفترة (1990–2021)

The role of government spending in achieving economic goals in Algeria according to Caldor Square Standard study for the period (1990-2021)

كربوب حسناء [*]، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة 8 ماي 1945–قالمة– (الجزائر)،

kerboub.hesna@univ-guelma.dz

بيري نورة، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة 8 ماي 1945–قالمة– (الجزائر)،

Biri.noura@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2023/05/29 تاريخ القبول: 2023/09/16 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في أثر الإنفاق الحكومي على متغيرات مربع كالدور في الجزائر، باستخدام بيانات سنوية للفترة (1990–2021) وبالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة *ARDL* كأداة للقياس.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي في الرفع من معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدلي البطالة والتضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة، في حين لا يوجد أي أثر للإنفاق الحكومي على ميزان المدفوعات بسبب طبيعة الاقتصاد الجزائري ووجود عوامل أخرى مؤثرة في هذا الأخير غير مدرجة في النموذج المعتمد.

كلمات مفتاحية: إنفاق حكومي، مربع كالدور، نمو اقتصادي، تضخم، بطالة، ميزان مدفوعات.

تصنيفات JEL : H50 ;E61 ;J6 ;E31 ;E24 ; C40 ;F30

[*] **المؤلف المرسل.**

Abstract:

This study aims to investigate the impact of government spending on variables such as the role square in Algeria, using annual data for the period (1990-2021) and relying on the ARDL model as a measurement tool.

The study concluded that there is a positive effect of government spending in raising the growth rate The economy and the reduction of unemployment and inflation rates in Algeria, while it did not achieve balance in the balance of payments due to the nature of the Algerian economy and the presence of other factors affecting the latter that are not included in the approved model.

Keywords: Government spending, Caldor square, Economic growth, Inflation, Unemployment, Balance of payments .

Jel Classification Codes: H50 ;E61 ;J6 ;E31 ;E24 ; C40 ;F30

1. مقدمة :

تسعى جميع الحكومات في العالم إلى النهوض بمسيرة الحياة الاقتصادية وتطويرها وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، من خلال اتباع سياسات اقتصادية لتحقيق أهداف ذات منفعة عامة كالرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ومعالجة العجز الموازني والقضاء على البطالة وتحسين وضعية ميزان المدفوعات، تشجيع الادخار والاستثمار، خلق فرص عمل جديدة والقضاء على البطالة، مكافحة التضخم، ومن أهم أهداف السياسات الاقتصادية التي ركزت عليها الحكومات، هي الوصول الى ما يسمى بالمربع السحري، الذي صممه الاقتصادي الإنجليزي "نيكولاس كالدور" والمعروف أيضا بـ"الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية "ممثلة في أربعة أهداف رئيسية هي: تحقيق النمو الاقتصادي، معدلات بطالة وتضخم منخفضين وأخيرا تحقيق التوازن الخارجي. إلا أن تحقيق هذه الأهداف مجتمعة يعتبر أمرا مستحيلا، لكن معظم الدول تسعى للوصول إلى أقصى أداء ممكن في إطار الوصول إلى المعدلات المثلى لأبعاد مربع كالدور.

والجزائر كاقتصاد ريعي يعاني الكثير من المشاكل، وحساس جدا للتغيرات في أسعار النفط على المستوى العالمي مما جعله عرضة للأزمات خاصة النفطية التي بدورها تؤدي إلى ظهور آثار سلبية على مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي، الأمر الذي استدعى التدخل الحكومي للتأثير على التوازنات الاقتصادية الكلية بداية من سنة 2001 عن طريق التوسع في الإنفاق، كأداة للإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين والحد

من البطالة والتخفيض من التضخم وغيرها من المشاكل الأخرى التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري من خلال البرامج التنموية المعتمدة.

مشكلة الدراسة:

بناء على ما سبق، تتضح لنا مشكلة الدراسة التي يمكن لنا صياغها في التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة الإنفاق الحكومي في تحقيق الأهداف الاقتصادية في الجزائر وفق مربع كالدور خلال الفترة (1990–2021)؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على مشكلة الدراسة ندرج الفرضية التالية:

يوجد دور موجب ومعنوي للإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة (1990-2021).

أهمية الدراسة: تناقش الدراسة أحد أهم المواضيع المتعلقة بمتغيرات الاقتصاد الكلي والاستقرار الاقتصادي، والمتمثلة في الانفاق الحكومي ودوره في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية التي تسعى للوصول إلى معدلات نمو مرتفعة، تخفيض معدلات البطالة وخلق فرص عمل، وتخفيض المستوى العام للأسعار (التضخم) وأخيرا تحقيق التوازن الخارجي. وما تكتسيه هذه الأخيرة من أهمية تعكس الرفاهية الاجتماعية والأداء الاقتصادي الجيد داخل الدولة وتساهم في النهوض بالتنمية.

هدف الدراسة: البحث في أثر الإنفاق الحكومي على متغيرات مربع كالدور في الجزائر للفترة (1990-2021).

منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض الخلفية النظرية للدراسة والمنهج الاستقرائي من خلال أسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL في الجانب التطبيقي.

الدراسات السابقة:

–دراسة (حمزة سعد ،2020) جاءت بعنوان: «**سياسة الإنفاق العام وانعكاساتها على متغيرات مربع كالدور دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1980–2017)**"، هدفت إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي على متغيرات مربع كالدور في الجزائر بالاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

وتقديم نمذجة قياسية مناسبة بتطبيق اختبارات التكامل المشترك واختبار السببية و تقدي نماذج تصحيح الخطأ وشعاع الانحدار الذاتي Varو Ardl.وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي وهيكله على معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم وتأثير سلبي على معدل البطالة ولايوجد أي تأثير على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة.

–دراسة (أحمد وعبد الصمد، 2021) بعنوان:" **أثر الإنفاق العام على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر: دراسة باستخدام نماذج التكامل المشترك خلال الفترة (2017–1990)**"، هدفت إلى قياس أثر متغير الإنفاق العام على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الممثلة بمربع كالدور لأهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وذلك باستخدام نماذج التكامل المشترك حيث تم تطبيق اختبار جوهانسون ونموذج تصحيح الخطأ ،وقد أظهرت النتائج أن جميع السلاسل الزمنية لا تستقر إلا بعد اخذ الفروق الأولى ، وهذ وقد أكد اختبار جوهانسون للتكامل المشترك على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات؛

–دراسة (Ratu Ahdini Magfuroh Mandala ,2020) جاءت بعنوان: " **Inflation Government Expenditure, and Economic growth In INDONESIA**»، هدفت الدراسة إلى تقدير العلاقة في المدى الطويل والقصير بين التضخم والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في إندونيسيا من 1981 إلى 2018. وذلك بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية، وباستخدام اختبار Engel-Granger للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ **(ECM)** لتقدير علاقات الأجلين الطويل والقصير في النموذج. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الارتباط بين التضخم والنمو الاقتصادي سلبي، في حين أن الارتباط بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي إيجابي.

ارتأينا لعرض مجموعة من الدراسات السابقة حول الموضوع محل الدراسة لأخذ فكرة عامة حول مشكلته وذلك عن طريق عرض أهم النتائج المتوصل إليها، وقد تم الاعتماد على هذه الدراسات في تحديد الشكل العام لنموذج الدراسة، أما ما يميز هذه الورقة عن نظيرتها هو حداثة المدة الزمنية المدروسة وأيضا قلة الدراسات التي تتناول هاته المتغيرات مجتمعة كون معظم الدراسات الموجودة تناولت الموضوع بأخذ متغير أو متغيرين من مربع كالدور.

2– الانفاق الحكومي ومربع كالدور –خلفية نظرية–

تختلف التحليلات الاقتصادية المتعلقة بالإنفاق الحكومي كأداة من أدوات السياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية، وعليه سنحاول من خلال هذا المحور تناول أهم الجوانب المتعلقة به والتعريف بمربع كالدور الممثل للأهداف الاقتصادية.

2–1الإطار النظر ي الإنفاق الحكومي:

2–1–1 تعريف الانفاق الحكومي: هنالك العديد من التعريفات نذكر منها :

يعرفه على أنه:" المبالغ التي تصرفها الدولة لتقديم الخدمات إلى المواطنين أو لشراء السلع لكي تتمكن من تقديم خدماتها أو لمساعدة فئة من فئات المجتمع أو لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة." (الزلزلي، 2018، صفحة 234)، كما تم تعريفه أيضا على أنه:" إجمالي المبالغ النقدية والتحويلات التي تقوم بها الحكومة لغرض إنتاج السلع والخدمات الهادفة لإشباع الحاجات العامة المتنوعة والمدفوعات التحويلية وتسديد أقساط الدين العام وفوائده" . (عبود، 2017، صفحة 43)

2–1–2 قواعد الإنفاق الحكومي: يخضع الانفاق الحكومي إلى مجموعة من الضوابط التي تفرض على القائمين عليه ضرورة الالتزام بها وتتمثل أساسا فيما يلي:

– **قاعدة المنفعة**: ويقصد به أن يكون الغرض من الإنفاق الحكومي في ذهن القائمين به تحقيق أكبر منفعة ممكنة (محمد، 2015، صفحة 9).

– **قاعدة الاقتصاد**: تتضمن قاعدة الاقتصاد، الابتعاد عن التبذير والإسراف في الإنفاق الحكومي دون مبرر، ونعني بها تحقيق أقصى منفعة ممكنة بأقل تكلفة (عرابي، 2020، صفحة 75)

– **قاعدة الترخيص**: ويعني ذلك أن أي مبلغ من الأموال لا يصرف إلا إذا سبقت ذلك موافقة الجهة المختصة بالتشريع، وهذا ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة (طاقة و العزاوي، 2007، صفحة 35)

2-2 الإنفاق الحكومي وعلاقته بمتغيرات مربع كالدور

2-2-1 لمحة حول المربع السحري ل Kaldor

اكتسب **"مفهوم أهداف السياسة الاقتصادية"** معنى جديد بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تمكن كالدور من تحديديها بناءا على تصريحات القادة الرئيسيين في ذلك الوقت والتي تم اتباعها من قبلهم وتتمثل في: هدف التوظيف الكامل معبرا عنه بمعدل البطالة، هدف ميزان المدفوعات وهدف الرفع من معدل النمو واستقرار الأسعار (kaldor.N, 1971, p. 1).

ويعرف مربع كالدور على أنه رسم تخطيطي رباعي الرؤوس يحتوي على الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية (ماردين و شفان، 2021، صفحة 97)،والمتمثلة في: نمو، نسبة بطالة، التوازن الخارجي لرصيد ميزان المدفوعات واستقرار الأسعار (بروية، بوظراف، و بن زبدان، 2020، صفحة 107). ويكون تمثيل المربع السحري من خلال رسم معلم متعامد ومتجانس، بحيث كل محور من محاور هذا المعلم يأخذ هدف من الأهداف الأربعة، وعند تحديد كل هدف بقيمته على المعلم، نقوم بربط هذه النقاط لتعطينا الشكل (سعودي و البدري، 2021، صفحة 231) الموضح أدناه:

الشكل 1: مربع كالدور لأهداف السياسة الاقتصادية الكلية

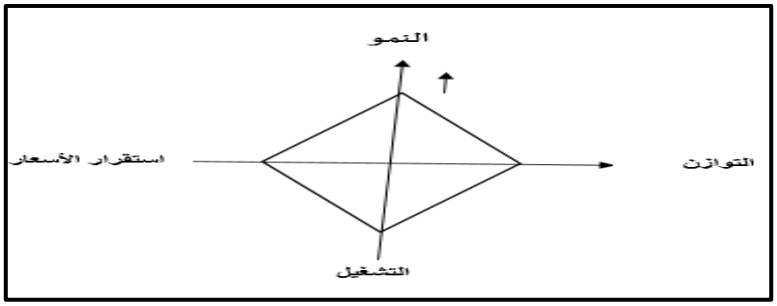

المصدر: (الأخضر أبو علا عزي ، 2018، ص136)

2-3 علاقة الإنفاق الحكومي بمتغيرات مربع كالدور

يمكننا توضيح علاقة وأثر الإنفاق الحكومي بمتغيرات مربع كالدور من خلال النقاط التالية:

2-3- 1 أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي:

يعبر النمو عن الزيادات المطردة في القدرة الإنتاجية للاقتصاد في فترة زمنية معينة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل الوطني **(charles, Twum, & Kwaa, 2020, p. 53)** هذا وقد ساهم التحليل الكينزي في توضيح دور الإنفاق في التأثير على النمو الاقتصادي من خلال أثري المضاعف والمعجل (رمضان و بسيوني، 2020، صفحة 173)، كما تفترض النظرية الكينزية وجود أثر إيجابي للإنفاق على النمو الاقتصادي أي كلما زاد إنفاق الحكومة زاد النمو الاقتصادي.

(Nyasha & M.Odhiambo, 2019, p. 83)،كما أثبت واغنر وجود علاقة إيجابية بين التنمية الاقتصادية في بلد ما وحجم الإنفاق وافترض أن الإنفاق الحكومي هو عامل داخلي ناتج عن النمو الاقتصاد **(Ghasy & Ghoneim, 2020, p. 99)(.**

2-3-2 أثر الإنفاق الحكومي على التضخم:

يؤثر الإنفاق الحكومي على التضخم من خلال قناتين إحداهما مباشرة والأخرى غير مباشرة، يأتي التأثير المباشر من زيادة الطلب الحكومي على السلع والخدمات التي تساعدها في القيام بمهامها الأساسية، والتأثير غير المباشر من أثر المضاعف والمعجل على الدخل القومي. وتحاول الحكومة تخفيض معدل التضخم عن طريق تقليص الإنفاق مما يؤدى إلى انخفاض العرض النقدي المتداول في المجتمع ومنه يقل الطلب على هذه السلع والخدمات مما يؤدي إلى تخفيض أسعارها .وفى حالة الركود تقوم الحكومة بمعالجة هذا الوضع من خلال زيادة الإنفاق الحكومي وذلك عن طريق النفقات التحويلية مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل لدى أفراد المجتمع وبالتالي ارتفاع الطلب الكلى مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وإعادة التوازن (حسين و جميل، 2019، صفحة 181،341).

2–3–3 أثر الإنفاق الحكومي على البطالة

نظريا يعتبر الإنفاق الحكومي المحرك الأساسي الذي يمكن من خلاله للحكومة أن تخلق مناصب شغل تمتص بها جزءا من البطالة وتخفف من حدتها، وهذا يعني أن العلاقة بين الإنفاق والبطالة عكسية أي كلما زات الحكومة من حجم إنفاقها كلما انخفضت معدلات البطالة (سعد، 2020، صفحة 70) ، ويمكن للدولة أن تتفادى هذه الظاهرة من خلال الإنفاق، بحيث يدل وجود بطالة متزايدة على وجود

انخفاض في الطلب الكلي الفعال مما يؤثر على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب الانخفاض في الأسعار، كما يمكنها أن يؤدي لإيقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة وانخفاض الطلب الكلي، وهنا يكون التوسع في التوسع في الإنفاق كفيل بتحقيق الانتعاش الاقتصادي إما من خلال الإعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة أو من خلال قيام الدولة بإنشاء مدن جديدة ومدها بجميع خدماتها الأساسية ، الأمر الذي يخلق فرص جديدة للعمل (عرابي و ين سليمان، 2020، صفحة 60).

2-3-4 أثر الإنفاق الحكومي في تحقيق التوزان الخارجي

يتوقف دور الإنفاق الحكومي في التأثير على الصادرات والواردات من خلال التأثير على الطلب الكلي للمجتمع حيث أن تخفض الإنفاق يؤدي إلى انخفاض كبير في الدخل ومن ثم انخفاض في الطلب الكلي ومنه الواردات، مما يساعد في توازن الميزان الخارجي للدولة مع وضع أثر المضاعف والمعجل في الحسبان كما أنه يمكن التأثير على الصادرات من خلال توجيه الإنفاق الحكومي إلى القطاعات الإنتاجية بالشكل الذي يدعم الصادرات (البدوي، 2022، صفحة 214).

3- دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي على متغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

تم الاعتماد في هذا الجانب من الدراسة على بيانات سلاسل زمنية سنوية لجميع المتغيرات بمجموع 31 مشاهدة، تم الحصول عليها من قاعدة البيانات المفتوحة للبنك الدولي، الديوان الوطني للإحصائيات، تقارير بنك الجزائر والموقع الرسمي لوزارة المالية.

3-1تعيين النموذج

تتكون النماذج المعتمدة في هذه الدراسة من معادلة انحدار خطي بسيط كالتالي:

$$LogGdp = b0+b1\ LogGe +Ui\ldots\ (01)$$
$$LogUnm= b0+b1\ LogGe +Ui\ldots.\ (02)$$
$$LogInf = b0+b1\ LogGe +Ui\ \ldots\ \ (03)$$
$$Bp = b0+b1\ Log\ Ge +Ui\ \ldots.\ \ (04)$$

وتم تحديد متغيرات النماذج القياسية للدراسة بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة في الموضوع بحيث تمثل: Gdp: النمو الاقتصادي، Unm: معدل البطالة،Inf : معدل التضخم، Bp: تمثل التوازن الخارجي، كمتغيرات تابعة و G: تمثل الإنفاق الحكومي كمتغير مستقل وقد تم إدخال اللوغاريتم عليها ، Uiالحد العشوائي.

3–2 اختبار استقراريه السلاسل الزمنية (Unit Root Test)

الجدول1 : اختبار ديكي – فولر (ADF) الموسع لمتغيرات الدراسة

رمز المتغير	المستوى			الفرق الأول		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام
	Prob.*	Prob.*	Prob.*	Prob.*	Prob.*	Prob.*
Logge	0.0039	0.1716	0.9999	0.0018	0.0001	0.0343
Loggdp	0.1481	0.0030	0.8820	0.0000	0.0000	0.0000
Logunm	0.8449	0.7755	0.3709	0.0059	0.0295	0.0003
Loginf	0.2708	0.1954	0.2197	0.0000	0.0001	0.0000
Bp	0.4125	0.6275	0.0853	0.0002	0.0016	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews12

يتضح من الجدول أن متغيرات الدراسة لم تستقر في مستواها واستقرت جميعها بعد أخذ الفروق الأولى لها عند مستوى المعنوية **5%** وهذا يعني أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى (**I(1)**. وعليه بناء على استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة والتي كانت مستقرة جميعا عند الفرق الأول، يمكننا استخدام التقنية الإحصائية للانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

3–2–1 تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

إن تركيب نموذج ARDL ناتج عن دمج نماذج الانحدار الذاتيAutoregressive Model مع نماذج الإبطاء الموزعة Distributed Lag (حسين و جميل، 2019، صفحة 347). وقد تم اختيار هذه التقنية للتقدير كونها تتمتع بخصائص عدة نذكر أهمها :

-يعتبر نموذجا فعالا خاصة في حالة العينات الصغيرة (charles, Twum, & Kwaa, 2020, p. 55) عكس نماذج التكامل المشترك الأخرى التي تتطلب عينات كبيرة لإعطاء نتائج صحيحة (Mosayeb & Wilson AC, 2005, p. 7) ؛

-يتم التعبير عن المتغير التابع من خلال القيم المتأخرة والقيم الحالية للمتغير المستقل وقيمة التأخر الخاصة به في نموذج ARDL(Ghulam, E, & Rahman, 2019, p. 14) .

3-3 تحديد فترات الإبطاء الملائمة لنماذج الدراسة

بالاعتماد على برنامجEviews12 تم الحصول على النتائج الموضحة في الشكل الموالي:

الجدول 2: فترات الإبطاء المثلى حسب معيار (Akaike)

النموذج	فترة الإبطاء المثلىAIC
النموذج رقم (01)	ARDL(3 ;4)
النموذج رقم (02)	ARDL(1 ;1)
النموذج رقم (03)	ARDL(3 ;3)
النموذج رقم (04)	ARDL(1 ;4)

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews12

يتضح من خلال نتائج الجدول أن فترات الإبطاء المثلى لنماذج الدراسة والتي تعطي أقل قيمة لمعيار (Akaike Information Criterion) هي على التوالي:(4; 3)،(1; 1)،(3; 3)،(4; 1).

4-اختبارات التكامل المشترك وفق نموذج ARDL

بعد تحديد فترات الإبطاء المثلى لنماذج الدراسة، نقوم بالتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test) على النحو الموضح في الجدول أدناه:

الجدول6: نتائج اختبار الحدود F-Bounds Test لنماذج الدراسة

النموذج	القيمة المحسوبة F-Statistc	القيم الجدولية للاختبار Critical Value Bounds			النتيجة
		مستوى المعنوية Signficance	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)	
النموذج رقم (01)	**10.67474**	**%5**	3.62	4.16	**يوجد تكامل مشترك**

النموذج رقم (02)	4.685438	%5	3.62	4.16	يوجد تكامل مشترك
النموذج رقم (03)	4.718586	%5	3.62	4.16	يوجد تكامل مشترك
النموذج رقم (04)	2.332315	%5	3.62	4.16	لا يوجد تكامل مشترك

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews12

من خلال النتائج المقدرة في الجدول نلاحظ ان القيمة المحسوبة F-statistic أكبر من القيمة الجدولية للحد الأعلى عند مستوى معنوية 5 % وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك ونقبل الفرض البديل ونقول أنه يوجد تكامل مشترك بين كل من الانفاق الحكومي، الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، ومعدل التضخم وبالتالي وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل في النماذج الثلاثة الأولى وعدم وجود علاقة تكامل مشترك في النموذج الرابع لكون قيمة Fأقل من الحد الأعلى عند مستوى المعنوية 5% .

4-1 تقدير نماذجARDL طويلة الأجل

الجدول7 : نتائج تقدير نماذج الدراسة في الأجل الطويل ARDL Long Run Form

النموذج طويل الأجل Long Run Coefficients	المتغير Variable	المعلمة Coefficient	الخطأ المعياري Std.Error	قيمةt t-statistic	المعنوية Prob.
النموذج رقم (01)	LogGe	0.7785	0.0461	16.8552	0.0000
	C	2.8702	0.4153	6.9110	0.0000
النموذج رقم (02)	LogGe	-0.2336	0.1175	-1.9878	0.0571
	C	2.9206	0.9893	2.9519	0.0065
النموذج رقم (03)	LogGe	-0.4867	0.0445	-10.9209	0.0000
	C	6.7840	0.3912	17.3412	0.0000
النموذج رقم (04)	LogGe	-17.2601	15.3421	-1.1250	0.2733
	C	158.646	144.3910	1.0987	0.2843

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews12

من خلال تقديرات المعلمات في الأجل الطويل لنماذج الدراسة نلاحظ:

-وجود أثر إيجابي ومعنوي يتجه من الإنفاق الحكومي نحو النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث أن زيادة لوغاريتم إجمالي الانفاق الحكومي ب **1%** أدى إلى زيادة لوغاريتم الناتج المحلي إجمالي (Gdp)

بنسبة **0.78%** بمعنى وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية الكينزية .

-الإنفاق الحكومي يؤثر سلبا على معدل التضخم في الأجل الطويل، حيث ان زيادة لوغاريتم إجمالي الإنفاق ب **1%** يؤدي إلى انخفاض لوغاريتم معدل التضخم بنسبة **0.23%** وهيي نسبة ضعيفة، بمعنى أنه كلما زاد الانفاق الحكومي كلما انخفضت نسبة التضخم في المدى البعيد (علاقة عكسية) وهو ما يتوافق مع تحليل كينز للتضخم الذي ينص على أن الزيادة في الإنفاق الحكومي سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاج وأيضا زيادة في الأسعار ولكن لا تؤدي بالضرورة لحدوث ظاهرة التضخم؛

-وجود أثر سلبي ومعنوي أيضا للإنفاق الحكومي على البطالة، حيث أن زيادة لوغاريتم إجمالي الإنفاق الحكومي ب **1%** يؤدي إلى انخفاض لوغاريتم معدل البطالة ب **0.49%**، بمعنى زيادة الانفاق الحكومي تؤدي إلى انخفاض البطالة (علاقة عكسية) وهي مقبولة اقتصاديا؛

-وجود أثر سلبي للإنفاق الحكومي على التوازن الخارجي (علاقة عكسية) لكنه غير معنوي، وبالتالي لا يوجد أثر للإنفاق الحكومي على ميزان المدفوعات الجزائري في الأجل الطويل.

4-2 تقدير نماذج تصحيح الخطأ (العلاقات قصيرة الأجل)

يشير معامل تصحيح الخطأ على سرعة أو بطء عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، ويجب أن تكون إشارة هذا المعامل سالبة ومعنوية للكشف عن التكامل المشترك بين المتغيرات.

الجدول8 : نتائج تقدير ات الأجل القصير وفقا لنموذج تصحيح الخطأ ECM

النموذج قصير الأجل Cointegration Form	معلمة تصحيح الخطأ CoinEt(-1)*	الخطأ المعياري Std.Error	قيمة t t-statistic	المعنوية Prob.
النموذج رقم (01)	**-1.8146**	0.3050	-5.9493	**0.0000**
النموذج رقم (02)	**-0.5062**	0.1302	-3.8855	**0.0006**
النموذج رقم (03)	**-0.5272**	0.1338	-3.9375	**0.0008**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews12

ومن خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الجدول أعلاه، نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ * (-1) CoinET في كل نماذج الدراسة هو سالب الإشارة ومعنوي إحصائيا عند 5%، وعليه يمكن تحليل النتائج المتوصل إليها كما يلي:

-معلمة تصحيح الخطأ في النموذج رقم (01) تعني أن النمو الاقتصادي يتطلب 5 أشهر و5 أيام (**0.55=1.8146/1**) ليبلغ قيمته التوازنية في الأجل الطويل أي ان الاختلالات في التي معدل النمو في السنة الماضية سوف يتم تصحيحها بنسبة 55% في السنة الحالية وهي نسبة جيدة؛

-بلغ معامل تصحيح الخطأ في النموذج (02) ما قيمته **0.5062–**، وهو يعني أن الانحرافات التي تحدث في الأجل القصير على مستوى معدلات التضخم تصحح في فترة مقدرة بسنة و9أشهر أي ما يقارب العامين من أجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل؛

-بالنسبة للنموذج رقم (03) معامل التصحيح فيه بلغ**0.5272–**، أي أن معدلات البطالة تحتاج من أجل العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل سنة و8 أشهر؛

5–ا لتقييم الإحصائي لنماذج الدراسة

وقد تم عرض نتائج التقييم الإحصائي للنماذج السابقة في الجدول الموالي

الجدول9 : التقييم الإحصائي لنماذج الدراسة

النموذج	القيمة المحسوبة F–statistic	المعنوية الكلية للنموذج Prob.(F–statistic)	جودة التوفيق R–squared
النموذج رقم (01)	**19.30860**	**0.000000**	**0.890470**
النموذج رقم (02)	**25.03947**	**0.000000**	**0.735601**
النموذج رقم (03)	**91.39100**	**0.000000**	**0.968217**
النموذج رقم (04)	**11.10304**	**0.000013**	**0.760324**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews12

من خلال الجدول نلاحظ أن دوال النماذج ثابتة كلها وهذا ما تؤكده قيم Fالمحسوبة والقيم المعنوية المقابلة لها والتي كانت جميعها أقل من مستوى المعنوية 5% مما يدل على وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع بالنسبة للنماذج الأربعة، وبالتالي النماذج المقدرة جيدة ويمكن التنبؤ بها. هذا وبلغت

قيمة معاملات التحديد في النماذج الأربعة:**89%،74%،97% و76%** وهذه النسب تدل على جودة توفيق النماذج وقدرتها التفسيرية.

6-اختبار مدى ملائمة النماذج Diagnostics Test

6-1 اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار مضاعف لاغرانج (Breusch-Godfrey Serial) حيث تشير النتائج إلى عدم وجد دليل إحصائي لقبول فرضية العدم بالنسبة للنماذج الأربع للدراسة، وعليه فأن النماذج الأربعة للدراسة لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، وهذا ما تؤكده القيم الاحتمالية ((Prob. Chi-Square (2) الموافقة للقيمة المحسوبة للاختبار (F-Statsitic) والتي كانت جميعها أكبر من مستوى المعنوية 5%.

الجدول3 : نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقيCorrelation LM Test

النموذج	Breusch-Godfrey Serial		Prob. المعنوية	
النموذج رقم (01)	F-statistic	2.137869	0.1485	Prob. F
	Obs*R-squared	5.627099	0.0600	Prob. Chi-Square(2)
النموذج رقم (02)	F-statistic	0.371274	0.6936	Prob. F
	Obs*R-squared	0.894200	0.6995	Prob. Chi-Square(2)
النموذج رقم (03)	F-statistic	0.972054	0.3963	Prob. F
	Obs*R-squared	2.691885	0.2603	Prob. Chi-Square(2)
النموذج رقم (04)	F-statistic	0.981698	0.3929	Prob. F
	Obs*R-squared	2.622432	0.2695	Prob. Chi-Square(2)

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews12

6-2 اختبار اختلاف التباين: من خلال نتائج اختبار التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH) الموضحة في الجدول أدناه اتضح أن القيم الاحتمالية الموافقة للإحصائية المحسوبة للاختبار أكبر من مستوى المعنوية **5%**وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم اختلاف التباين بالنسبة لجميع نماذج الدراسة.

الجدول 4: نتائج اختبار اختلاف التباينHeteroskedasticity Test: ARCH

النموذج	Heteroskedasticity Test: ARCH		المعنوية.Prob	
النموذج رقم (01)	F-statistic	0.720302	0.4041	Prob. F
	Obs*R-squared	0.756141	0.3845	Prob. Chi-Square(2)
النموذج رقم (02)	F-statistic	0.091408	0.7646	Prob. F
	Obs*R-squared	0.097618	0.7547	Prob. Chi-Square(2)
النموذج رقم (03)	F-statistic	0.407846	0.5287	Prob. F
	Obs*R-squared	0.432435	0.5108	Prob. Chi-Square(2)
النموذج رقم (04)	F-statistic	0.072044	0.7906	Prob. F
	Obs*R-squared	0.077584	0.7806	Prob. Chi-Square(2)

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews12

6-3 اختبار التوزيع الطبيعي

نلاحظ أن قيم اختبار (Jarque-Bera) للتحقق من التوزيع الطبيعي هي على التوالي: (3.92)، (2.65)، (1.10)، (1.48) وبقيم احتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5% كما هو موضح في الجدول ، وبالتالي نقول أن البواقي لجميع نماذج الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول5 : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقيNormality test

النموذج	Jarque-Bera	Prob. المعنوية
النموذج رقم (01)	3.922546	0.140679
النموذج رقم (02)	2.64887	0.875952
النموذج رقم (03)	1.101442	0.576534
النموذج رقم (04)	1.477125	0.477800

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews12

7- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات نماذج الدراسة(Stability)

وذلك من خلال اختبار (CUSUM)الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي للبواقي، واختبار

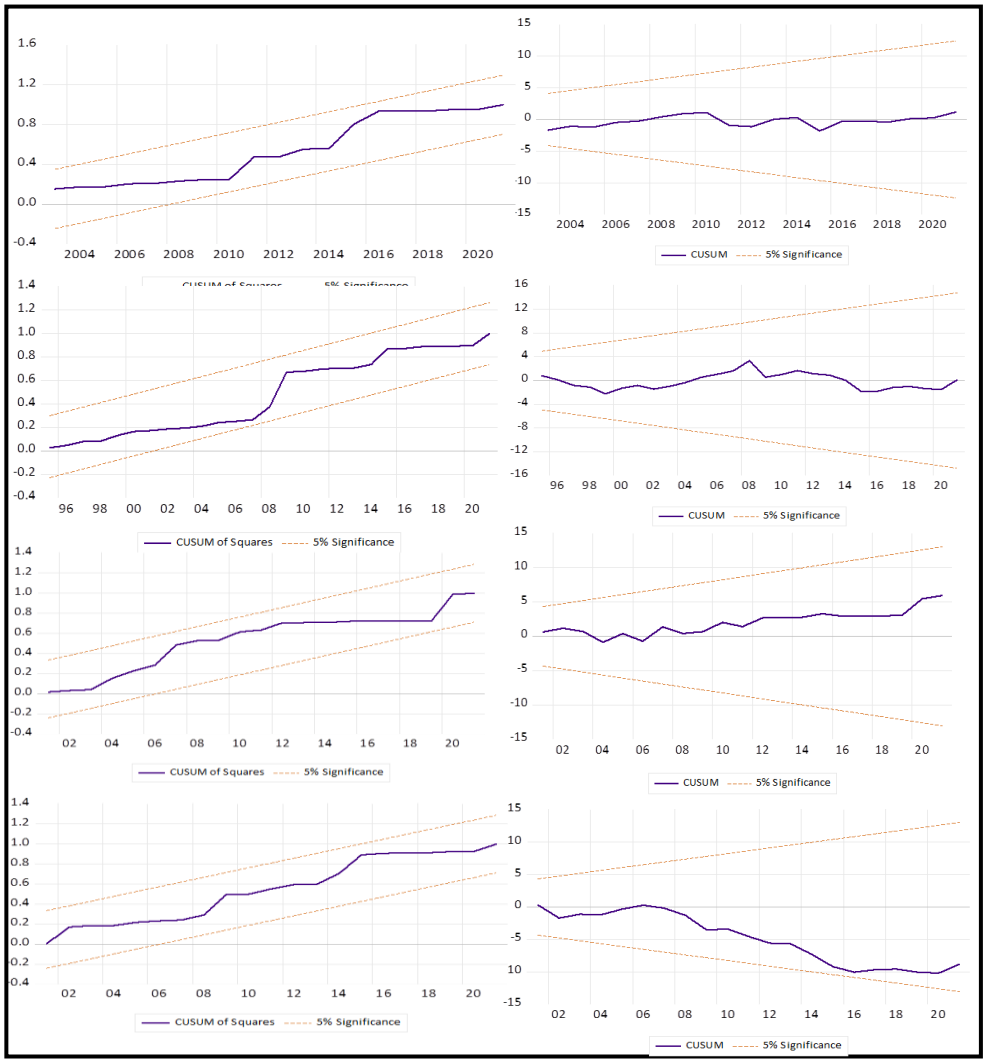

(CUSUM of Square) الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي لمربعات البواقي، حيث يوضح الشكل أدناه نتائج هذه الاختبارات والتي تبين أن كل من مجموع البواقي ومجموع مربعاتها في النماذج الأربعة تتحرك داخل حدود المعنوية **5%** مما يؤكد على استقراريه النماذج هيكليا وعليه فإن نتائج الاختبارات السابقة توضح ملاءمة النماذج المستخدمة.

الشكل 2: نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنماذج الدراسة

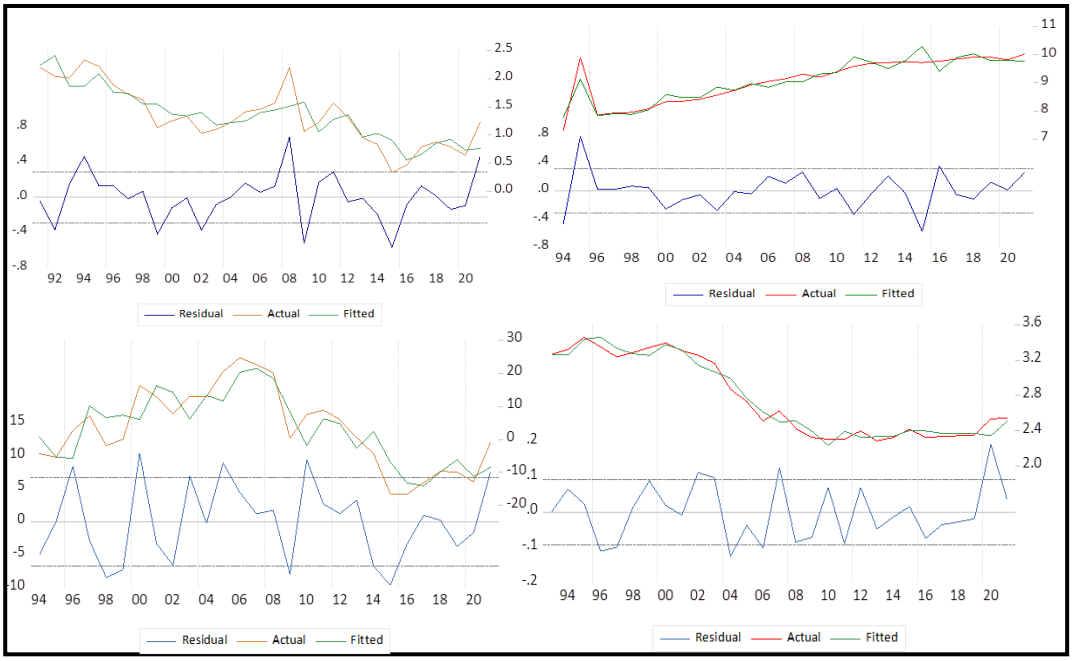

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews12

8– اختبار الأداء التنبؤي لنماذج الدراسة

تم اختبار القدرة التنبؤية لنماذج الدراسة بالاعتماد على اختبار التطابق حيث يلاحظ من الشكل أن منحنيات القيم المقدرة (Fitted) تتبع منحنيات القيم الفعلية(Actual) في جميع النماذج، مما يعني أنها تتمتع بقدرة جيدة على التنبؤ طول فترة الدراسة ويمكن الاعتماد عليها في تحليل وتفسير النتائج.

9– خاتمة

من خلال دراستنا هذه التي تناولت الدور الذي يلعبه الإنفاق الحكومي في تحقيق الأهداف الاقتصادية الممثلة في مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة (1990–2021)، وذلك باستخدام التقنية الإحصائية الممثلة في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، توصلنا إلى جملة من النتائج نوجزها في النقاط التالية:

-أسفرت نتائج اختبار الاستقلالية على عدم استقرار متغيرات الدراسة في مستوياتها واستقرت جميعها بعد أخذ الفروق الأولى لها أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I (1)؛

-من خلال اختبار التكامل المشترك Bounds-Testتبين وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي وكل من النمو الاقتصادي، معدل التضخم ومعدل البطالة، وعدم وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بينه وبين ميزان المدفوعات؛

-أوضح نموذج تصحيح الخطأ Ecmأن هناك إمكانية تصحيح الخطأ في الأجل القصير والعودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل، وهذا ما تؤكده معلمة تصحيح الخطأ التي كانت سالبة ومعنوية إحصائيا مما يؤكد وجود تأثير الإنفاق الحكومي على كل من النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم في الأجل القصير؛

-على المدى الطويل لاحظنا ارتباط الإنفاق الحكومي مع النمو الاقتصادي بعلاقة طردية وارتباطه بعلاقة عكسية مع كل من التضخم والبطالة.

-اجتياز النماذج القياسية المقدرة بالصيغتين اللوغاريتمية المزدوجة والنصف لوغاريتمية المعايير الإحصائية القياسية، حيث تم إثبات ملائمة النماذج وخلوها من المشاكل القياسية وقدرتها على التنبؤ إضافة عن تحقق الاستقرار الهيكلي لمعلمات النماذج في الأجلين الطويل والقصير بموجب اختباريCUSUMو CUSUM OF SQUARE.

وبناءا على النتائج المتوصل عليها فقد ساهم الإنفاق الحكومي إلى حد ما في تحقيق أهداف مربع كالدور في الجزائر خلال فترة الدراسة وهو ما ينفي صحة فرضية الدراسة، كونه لم يحدث أي أثر يذكر على ميزان المدفوعات.

وتقترح الدراسة ما يلي:

-ضرورة تنويع مصادر الإيرادات الموجهة لتمويل الإنفاق الحكومي بدل الاعتماد على الإيرادات النفطية كصدر رئيسي؛

-توجيه الإنفاق نحو القطاعات المنتجة في الاقتصاد الجزائري بهدف زيادة الإنتاج وبالتالي الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وزيادات الصادرات اليتي من شأنها تحسين وضعية ميزان المدفوعات إلى جانب توفير مناصب شغل وتخفيض البطالة؛

-التحكم في حجم الانفاق الحكومي وضرورة التنسيق وأدوات السياسة النقدية للحد من ظاهرة التضخم.

10–قائمة المراجع

– financial .(2020) Aman Kwaa. ،K.Riky-okine and Twum ،charles IOSR developement and economic growth in Ghana:evidence fromardl model. Journal of economics and finance (IOSR-JFE)، 11(4)، 53.

– ARDL model .(2019) Atiq Ur Rahman. ،Saud ahmed ,khan E ،Ghouse Ghulam .MRRPA paper as a remedy for spurious regression : problrms and prospectuse.

– the economic conflicts in national economic objectives. .(1971) kaldor.N. journal، 81(321)، 1.

– The validity of Wagners .(2020) Hebattallah Ghoneim. و ،Noha heshem Ghasy (vol ،Review of economics and political science law in Egypte from 1990-2018. .99 ،02)(no)05

– trade GDP nexus in .(2005) Worthington Wilson AC. و ،Pahlavani E Mosayeb American Iran aplicayion of the Autoregressive distributed la (ARDL) model. journal of science، 02(7)، 7.

– The impact of public .(2019) Nicholas M.Odhiambo. و ،Sheila Nyasha Review of international literature folia expenditeur on economic growth. oeconomia stetineusia، 19(02)، 83.

– إبراهيم محمد حسين، و سندس بهجت جميل. (2019). قياس وتحليل أثر الافاق العام على متغيرات المربع السحري ل ((Kaldorفي المملكة العربية السعودية باستخدام التقنية الإحصائية للانحدار الذاتي للفجات الزمنية الموزعة (.(ARDL المجلد 22(العدد01)، 341،181.

– السيد أحمد معن رمضان، و السيد شحاتة وفاء بسيوني. (2020). دور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (المربع السحري لكالدور)دراسة قياسية على الاقتصاد المصري. مجلة الدراسات المعاصرة، العدد09، 173.

– الفتلاوي حيدر مجيد عبود. (2017). دور السياسات المالية في معالجة الفقر في العراق. 43. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

– بن عزة محمد. (2015). دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام و أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدار الذاتي .var مجلة رؤى اقتصادية، 9.

– حمزة سعد. (2020). سياسة الانفاق العام وانعكاساتها على متغيرات مربع كالدور دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 2017-1980. قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر.

– رضا مصطفى البدوي. (2022). الانفاق الحكومي في مصر و تأثيره على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة2020-1991. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد05(العدد20)، 214.

– زيد حازم الزلزلي. (2018). عسكرة المجتمع- التاثيرات السياسية والأمنية. الطبعة الأولى، 234. الأردن: دار أحمد للنشر والتوزيع.

– عبد الصمد سعودي، و محمد عشري البدري. (2021). انعكاس أداء اقتصاديات شمال افريقيا على المتغيرات الاقتصادية الكلية-المربع السحري لكالدور. مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، 18(02)، 231.

– فتيحة بروية، الجيلالي بوظراف، و حاج بن زبدان. (2020). دراسة التشغيل،سياسة الإنفاق الاستثماري والنمو من خلال المربع السحري لكالدور- معطيات البامج التنموية للجزائر خلال الفترة 2019-2010. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، 12(02)، 107.

– فرج محسوم ماردين، و جمال, حمه سعيد شفان. (2021). تحليل وقياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار الاقتصاديفي العراق للمدة (1990-2019) باستخدامربع كالدور السحري. مجلة جامعة دهوك(العلوم الإنسانية والاجتماعية)، المجلد 24(العدد01)، 97.

– محمد طاقة، و هدى العزاوي. (2007). اقتصاديات المالية العامة. الطبعة الأولى، 35. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

– محمد عرابي. (2020). أثر الانفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول المغرب العربي خلال الفترة (2017-1990). 75. قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة زيان عاشور الجلفة.

– محمد عرابي، و محمد ين سليمان. (2020). قياس أثر الانفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2018-1990 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ.VECM مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد03.

–

اللوجستيات العكسية... مدخل من مداخل الوعي البيئي لنجاح برامج اعادة التدوير في المؤسسات الصناعية "دراسة عينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية"

Reverse logistics... An approach to environmental awareness for the success of recycling programs in industrial enterprises " A sample study of Algerian industrial enterprises "

نجلاء محمادي، جامعة محمد بوضياف–المسيلة– (الجزائر)، nedjela.mohamadi@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2023/05/28 تاريخ القبول: 2023/09/16 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى دراسة أهمية اللوجستيات العكسية كمدخل من مداخل الوعي البيئي بما يسهم في نجاح برامج اعادة التدوير في المؤسسات الصناعية، من خلال اسقاط ذلك على عينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية والتي بلغ عددها 33 مؤسسة بمجموع 71 استمارة استبيان بغرض تحقيق أهداف الدراسة والاجابة على الاشكالية المطروحة.

توصلت الدراسة من خلال نتائجها الى عدم وجود علاقة ارتباط بين الوعي البيئي وتطبيق اللوجستيات العكسية في المؤسسات محل الدراسة، كما أسفرت كذلك عن عدم وجود تأثير لتطبيق اللوجستيات العكسية على نجاح برامج اعادة التدوير في هاته المؤسسات.

كلمات مفتاحية: وعي بيئي، لوجستيات عكسية، اعادة تدوير، نفايات.

تصنيفات **JEL** : Q01، Q53، Q56.

Abstract:

This research paper aims to study the importance of reverse logistics as an entry point for environmental awareness, which contributes to the success of recycling programs in industrial enterprises, by projecting this on a sample of Algerian industrial enterprises, which numbered 33 an enterprises with a total of 71 questionnaires for the purpose of achieving the goals Study and answer the problem.

The study found, through its results, that there is no correlation between environmental awareness and the application of reverse logistics in the institutions under study, It also revealed that there was no effect of applying reverse logistics on the success of recycling programs.
Keywords: environmental awareness, reverse logistics, recycling, wastes.
Jel Classification Codes: Q01, Q53, Q56.

1. مقدمة:

أدى تغير النظرة البدائية والنمطية للنفايات من "**مواد منعدمة القيمة**" الى "**موارد تسير في الاتجاه الخاطئ**" الى حدوث ثورة فكرية استوجبت اعادة النظر في طريقة التعامل مع هذه المواد، واستحداث مناهج جديدة من طرف الصناعة على وجه الخصوص كونها الطرف الأكثر حاجة للموارد على اختلافها، في سبيل الاستفادة القصوى من القيمة الكامنة فيها، وقد اعتبرت اللوجستيات العكسية عالميا من بين أهم الأساليب الاستردادية لهذه القيمة والتي تسهم لحد كبير في اثراء برامج اعادة التدوير التي تمارسها هاته المؤسسات، غير أن فكرة تطبيق اللوجستيات العكسية في حد ذاتها تستدعي وجود وعي بيئي عميق بأهمية هذه الخطوة كمرحلة انتقالية ودافعة في سيرورة برنامج اعادة تدوير النفايات.

1.1. اشكالية الدراسة: انطلاقا مما سبق يمكن بلورة اشكالية البحث على النحو التالي:

ما مدى أهمية اللوجستيات العكسية كمدخل من مداخل الوعي البيئي المساهم في نجاح برامج اعادة التدوير في المؤسسة الصناعية الجزائرية؟

وحتى نتمكن من الاحاطة بمختلف جوانب موضوع البحث ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يرتبط تطبيق اللوجستيات العكسية في المؤسسات الصناعية محل الدراسة بوجود وعي بيئي لديها؟
- هل يؤثر تطبيق اللوجستيات العكسية على نجاح برامج اعادة التدوير في المؤسسات محل الدراسة؟

2.1. فرضيات الدراسة: سعيا منا لبلوغ الأهداف المسطرة للبحث والاجابة على التساؤلات المطروحة اتخذنا من الفرضيات التالية منطلقا لدراستنا:

- يرتبط تطبيق اللوجستيات العكسية في المؤسسات الصناعية محل الدراسة بوجود وعي بيئي لديها.

– يؤثر تطبيق اللوجستيات العكسية على نجاح برامج اعادة التدوير في المؤسسات الصناعية محل الدراسة.

3.1. أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة في كونها تلقي الضوء على جزئية جد مهمة غالبا ما لا يتم أخذها بعين الاعتبار فيما يخص قضية تثمين النفايات، فمن الضروري للمؤسسات الصناعية اعادة النظر في مسألة تحمل مسؤولية منتجاتها بعد الاستهلاك (نفايات) لما تحملها من قيمة كامنة قابلة للتثمين، فضلا عن الأثار البيئية اللامتناهية لها على البيئة، وهو ما يؤكد على أهمية تبني المؤسسات الصناعية لأنشطة اللوجستيات العكسية في اطار التزامها البيئي.

4.1. أهداف الدراسة: يمكن تلخيص الأهداف المرجوة من الدراسة في النقاط التالية:

– التعرف على واقع تطبيق اللوجستيات العكسية في المؤسسات الصناعية الجزائرية؛

– التعرف على أثر تطبيق اللوجستيات العكسية على نجاح اعادة التدوير في المؤسسات محل الدراسة؛

– التعرف على أهمية الوعي البيئي في دفع المؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة نحو تطبيق اللوجستيات العكسية.

5.1. منهج وأدوات الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لتحليل المشكلة قيد الدراسة، أما فيما يخص الأدوات المستخدمة فقد تم الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسية للبحث في سبيل جمع البيانات الأولية لموضوع الدراسة، ليتم بعدها تحليل البيانات المتحصل عليها في سبيل اختبار فرضيات الدراسة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي **SPSS V26**.

2. الوعي البيئي (Envirenmental Awareness):

1.2. مفهوم الوعي البيئي: عرفه وليام اتلسون بأنه: "ادراك الفرد لدوره في حماية البيئية" (الصادق و رجراج، 2019، صفحة 471)، وهو كذلك: "مدى معرفة تأثير السلوك الانساني على البيئة" (أسية، 2018، صفحة 90)، فالوعي البيئي لا ينحصر في المعارف البيئية انما يشمل أيضا المواقف والاتجاهات، القيم والمهارات اللازمة لحل المشاكل البيئة، فضلا عن كونه يعد الخطوة الأولى المؤدية الى تشكل اتجاهات بيئية تقود في النهاية الى سلوكيات مسؤولة بيئيا، ومفهوم الاتجاه يعتبر أساسي من أجل تحديد مدى تبني

الفرد لسلوك ايجابي نحو القضايا البيئية، فالاتجاه يعبر عن الاستعداد للعمل أو التحرك نحو سلوك، منتج، شخص أو قضية ما (أمنة، 2015، صفحة 174).

2.2. أنواع الوعي البيئي: يمكن التمييز بين نوعين من الوعي البيئي كالأتي (أمال، التوجه من الاعلام البيئي الى الاتصال المسؤول في التنمية المستدامة لدى المؤسسة الاقتصادية، 2014، صفحة 244):

– **الوعي الوقائي:** ويعبر عن الوعي الذي يمنع حدوث المشكلة البيئية من أساسها؛

– **الوعي العلاجي:** يواجه به الفرد المشكلات البيئية الناتجة عن سوء استخدامه لعناصر البيئة المختلفة.

ويقوم الوعي البيئي المتكامل على تلاحم أدوار الأضلاع الثلاثة الممثلة في: الحكومة بأجهزتها، والمجتمع بكافة هيئاته ومؤسساته، والأفراد (الحماة الفعليين للبيئة)، وذلك في حالة توافر المعرفة والادراك والفهم الصحيح لأدوارهم الحقيقية تجاه البيئة (أمال، أثر العلامة البيئية على السلوك الشرائي للمستهلك المسؤول: دراسة ميدانية لعينة من المستهلكين على مستوى الشرق الجزائري، 2016، صفحة 46).

3. اللوجستيات العكسية (Reverse Logistics):

1.3 مفهوم اللوجستيات العكسية: ينظر الى أن السبب الأكثر شيوعا لاتخاذ المؤسسات قرار تطبيق اللوجستيات العكسية متمثل في خفض التكلفة عن طريق اعادة تدوير النفايات (Lysenko-Ryba, 2017, p. 137). وعليه تعرف على أنها: "عملية فعالة للتخطيط والتنفيذ والتحكم في تدفق المواد والمنتجات النهائية والمعلومات ذات الصلة بهذه التدفقات من نقطة الاستهلاك الى نقطة المنشأ بهدف استرجاع المواد التي تحمل قيمة استردادية وادخالها في سلسلة التوريد مرة أخرى أو التخلص السليم منها" (Kannan, 2017, p. 371).

2.3 أنواع تدفقات اللوجستيات العكسية: نميز نوعين من التدفقات الرئيسية، فالمرتجعات عموما تأخذ شكلين: (المنتجات، النفايات)، فيتحرك تدفق تيار المنتجات في التوريد العكسي من المستهلك عبر الوسطاء الى المؤسسة المصنعة وفقا لتنظيم شبكة الارجاع المطبقة داخلها، ويمكن للبائع نفسه اعادة المنتج الى تاجر الجملة ليعيده بدوره الى المؤسسة، أين تمارس عليه عمليات الاصلاح والمعالجة ليتم ادخاله الى السوق مرة أخرى (سلسلة التوريد الأمامية)، وفي حالة غير قابلته لإعادة الاستخدام، يتم تفكيكه لتذهب

أجزاؤه الى وحدات اعادة التدوير ثم الموردين أو الى المؤسسة مباشرة (قد تستعين المؤسسة بأطراف خارجية تتكفل بعمليات سلسلة التوريد العكسي ككل). أما المواد المنعدمة القيمة وغير قابلة للاستخدام يتخلص منها في المكبات، ولجعل هذا النظام يعمل بكفاءة من المهم جدا التنبؤ بالمنتجات المرتجعة من المستهلك وذلك لا يتحقق الا من خلال بناء اتصال جيد مع الأطراف المعنية (المستهلك- الموزع- المنتج – المورد) (Lysenko-Ryba, 2017, p. 138). وبذلك أصبحت المؤسسات على المستوى العالمي تهدف لجعل التوريد العكسي توجه استراتيجي في أعمالها، في حين ترى أخرى أنه عليها تقبل المرتجعات لأسباب تنافسية وتشريعية. ويمكن تصنيفها كالتالي (نوال و صبري، 2020، صفحة 517):

– مرتجعات التصنيع: مواد أولية، عيوب مصنعية، فائض في الانتاج؛ **–مرتجعات التوزيع:** (استعادة السلع، مرتجعات تجارية **B2B**، ، زيادة في المخزون، المرتجعات الوظيفية)؛ **– مرتجعات الزبون:** (مرتجعات تجارية **B2C**، مرتجعات الضمان، مرتجعات الخدمة، مرتجعات نهاية الاستخدام، مرتجعات نهاية عمر السلعة)، كما قد تكون عبارة عن سلع معيبة.

3.3. عمليات اللوجستيات العكسية:

1.3.3. حيازة المنتج: تعتبر الخطوة الأولى وتقوم على مبدأ تجميع المرتجعات في مراكز التجميع التابعة للمؤسسة، حيث يتم استرجاع هذه المنتجات (النفايات) من المستخدم النهائي أو من طرف باعة التجزئة أو الموزعين بشكل عام، بغرض تجهيزها للمرحلة الموالية من سلسلة التوريد العكسي، وبالرغم من اختلاف المنطلق وراء اعادة هذه المرتجعات الا أن تقييمها يبنى على أساس حالتها أو بالأحرى جودتها، ومدى قابليتها لاسترداد القيمة الكامنة فيها (محمود، 2020، صفحة 18).

2.3.3. التوريد العكسي: تعبر عن عملية تحويل ونقل المرتجعات من نقطة الاستهلاك الى العملية الموالية في سلسلة التوريد العكسي، وتتضمن مجموعة من الأنشطة مثل: النقل، التخزين، التوزيع وادارة المخزون. وفي الغالب تقوم المؤسسة بهذه المهمة بنفسها بهدف تخفيض التكاليف المرتبطة بهذه الأنشطة خصوصا النقل، كما قد تلجأ الى جهات خارجية خاصة بذلك. ويشار الى أن تكلفة التوريد العكسي تشكل 4-

10% من اجمالي التكاليف الكلية للتوريد، وهو من أهم أسباب توجه المؤسسات الواعية بيئيا الى تطوير التوريد العكسي والادارة الفعالة لكافة أنشطتها (غانم، 2018، الصفحات 187-188).

3.3.3. الفحص والفرز: وهي سلسلة من الأنشطة ممثلة في: فحص، فرز، تفكيك المرتجعات وتقييم جودتها، غرضها تحديد قابلية هذه المرتجعات للمعالجة والتثمين، مع اختيار الخيار الأنسب للتخلص منها بالرغم من أنها تتطلب جهدا ووقتا للتحديد الأمثل لقيمة المرتجعات (محمود، 2020، صفحة 18).

4.3.3. المعالجة: في هذه المرحلة يتم اختيار الخيار الأنسب والأكثر ربحية للتعامل مع هذه المرتجعات بناء على نتائج الفرز والفحص ضمن مجموعة من العمليات.

5.3.3. اعادة التوزيع والبيع: لا يمكن أن تحقق المؤسسة أهدافها الحقيقة من وراء تطبيق اللوجستيات العكسية الا بعد توجيه المرتجعات المعالجة نحو التوزيع والبيع مرة أخرى، وبعبارة أبسط عبر ادخالها في سلسلة التوريد الأمامية من جديد. هنا تتجلى بعض الرهانات أمام المؤسسة في ايجاد أسواق تتقبل هذا النوع من المنتجات، وعليه يتوجب تكثيف الجهود التسويقية في سبيل اعلام واقناع المستهلكين بجدوى اقتناء هذه المنتجات لكلا الطرفين (غانم، 2018، الصفحات 189-190).

وتشير الدراسات الى أن تنفيذ **RL** يكلف المؤسسة حوالي 7-10**%** من التكاليف للمؤسسة، ومع ذلك سيتوجب عليها التخطيط الجيد الذي يسمح بخفض التكاليف المرتبطة بادارة المرتجعات بشكل عام، فهناك بعض المؤسسات التي تستعين بخبير أو طرف خارجي الذي يقوم دوره على تقديم الاقتراحات التي تشمل التحسينات الأكثر فعالية بالنسبة لعمليات **RL** وتنفيذها بأكبر قدر من الكفاءة وفقا لأولويات المؤسسة (Abbey, 2021).

4. اعادة التدوير (Recycling):

1.4. مفهوم اعادة التدوير: مع تنامي الوعي العام بأزمة الموارد المحدودة والمهدورة فان مفهوم النفايات **"كمواد لا فائدة لها"** تحول الى **"مورد في المكان الخاطئ"** (يوسف و سغيري، 2019، صفحة 52). وبه أصبح أعتبر تدوير النفايات وسيلة للنضال ضد الخسائر البيئية المتعلقة بالإدارة الفعالة والحد من النفايات في اطار الادارة المستدامة للموارد الطبيعية، فمن وجهة النظر البيئية فان البحث المرتبط باعادة

التدوير يهدف أساسا الى استخدام الموارد بالطريقة الأكثر كفاءة (Khalifa, 2011, p. 10)، ما سيؤدي على نطاق واسع الى الحفاظ على الموارد واستدامتها لأطول مدة ممكنة، وبه تصبح العلاقة عكسية بين تدوير المادة ومعدل استنزاف المورد، وبذلك يمكن تقليل المدخلات المأخوذة من البيئة كلما زاد معدل التدوير. ومنه يعرف اعادة التدوير على أنه: "العملية التي تشمل جمع وفصل المواد من النفايات والمعالجة اللاحقة لها من أجل انتاج منتجات قابلة للتسويق" (Association, 1994, p. 11). وهو أيضا: "أية عملية استرجاع يتم من خلالها اعادة تصنيع مواد النفايات الى منتجات أو مواد أو مكونات، سواء من أجل نفس الغرض الأصلي أو لغرض أخر" (NI-Bin & Piers, 2015, p. 32). ومن الظاهر أن نجاح اعادة تدوير النفايات يبقى مرهونا بالطلب على منتجات نواتج هذه العملية.

2.4 أنواع اعادة التدوير

1.2.4 حسب نوع الحلقة:

– **اعادة التدوير الأولي (الحلقة المغلقة) Primary Recycling (Closed Loop)**: يتم من خلال هذا النوع تدوير النفايات بغرض الحصول على منتجات جديدة من نفس النوع، وعليه النفايات في هذه الحالة يعاد استخدامها لنفس الغرض الأصلي دون احداث تغيير عليها.

– **اعادة التدوير الثانوي (الحلقة المفتوحة) Secondary Recycling (Open Loop):** من خلال تحويل المواد أو المنتجات الى أخرى مختلفة وأكثر ما يميزها في العادة ضعف جودتها وتدهور خصائص المنتج في كل دورة، ويعتبر اعادة التدوير الأولي مرغوب فيه أكثر ويرجع السبب في كون هذا النوع أساسه تخفيض استخدام المواد الخام في صناعة المنتجات وتتراوح نسبة ذلك بين (20% - 90%) في حين أن النوع الثاني يقللها بنسبة 25% فقط على الأكثر (K, Onwuka, & Agbo, 2014, p. 17).

2.2.4 حسب المكان:

– **اعادة التدوير الداخلي Internal Recycling**: يتم اعادة استخدام مواد النفايات الناتجة عن عملية تصنيع ما في نفس العملية، وهذا النوع شائع بكثرة في صناعات المعادن (Britanica, 2015).

- **اعادة التدوير الخارجي External Recycling**: ويقصد بها استخدام النفايات من جديد ولكن خارج المصنع الذي تولدت فيه (حماش، 2011، الصفحات 105-106).

3.2.4 حسب نوعية المواد:

- **اعادة تدوير المنتج Product Recycling**: تعتبر هذه المنهجية حلال ضروريا وبديلا للانتاج الجديد ويمكن تطبيقها على الانتاج الكامل أو المكونات والأجزاء.

- **اعادة تدوير المواد Material Recycling**: ويتم من خلال هذه الطريقة الاستفادة من المواد الداخلة في صناعة منتوج (اعادة التصنيع) في صناعات مماثلة أو مختلفة بعد فصل المواد الداخلة في صناعته عن بعضها البعض مع مراعاة شروط حماية البيئة (فزاني، 2012).

3.4 متطلبات برنامج اعادة التدوير:

– تحديد مجرى النفايات الخاص بالمؤسسة: يتم ذلك عبر تحديد أنواع وأحجام المواد والمنتجات الثانوية (**by-products**) التي تتولد عن الأنشطة الانتاجية للمؤسسة أو المرافق الخاصة بها، فالمعرفة الجيدة لمثل هذه التفاصيل سيسهل وضع البرنامج الملائم الخاص بإعادة تدوير هذه النفايات.

– تحديد كيفية تنظيم النفايات الخاصة بالمؤسسة: تسمح هذه الخطوة بالنسبة للمؤسسة بتصنيف نفاياتها وفقا لدرجة خطورتها أو قابليتها لاعادة التدوير، وهو ما سيجعل عملية التدوير أسهل.

– ايجاد أسواق للمواد المعاد تدويرها: لا يمكن الوصول الى الجدوى البيئية لاعادة التدوير بمنأى عن الجدوى الاقتصادية له، حيث لا تكتمل هذه العملية بدون ايجاد منافذ لاعادة توزيع نواتج التدوير وكذا تسويقها، ولذلك يستوجب على أي مؤسسة تنوي اعتماد أسلوب اعادة التدوير في معالجة مشكلة نفاياتها البحث عن الأسواق التي يمكن لها أن تستقبل هذه المنتجات (WMsolution, 2015).

4.4. خطوات اعادة التدوير:

– جمع النفايات Waste Collection: وتقوم على جمع النفايات والمواد القابلة للتدوير ليتم ارسالها للتحويل، حيث تنظم وتقسم ضمن مجموعات "الجمع الانتقائي أو كما يطلق عليه أيضا بالفرز الانتقائي" القائم على مبدأ أن **"كل من يخلق نفاية فهو مسؤول عن فرزها"** (Saadani, 2008, p. 07).

– **فرز النفايات:** وهي مرحلة مهمة تؤثر سلبا أو ايجابا على المخرجات النهائية للعملية ويتم ذلك وفق طريقتين هما: الفرز اليدوي والفرز الألي (حسين و حيدر عيدان، 2017، صفحة 260).

– **التحويل Transformation:** يتم توجيه النفايات بمجرد فرزها الى محطات أو مراكز المعالجة والتحويل الخاصة بها أين تدمج ضمن سلسلة التحويل المحددة لها سابقا، حيث تدخل في هذه السلسلة كنفاية لتخرج منها على شكل مواد جاهزة للاستخدام.

– **التسويق والاستهلاك Marketing and Consumption:** بعد الانتهاء من عملية تحويل النفايات فان المنتجات النهائية لعملية اعادة التدوير يتم استخدامها كمدخلات لتصنيع منتجات جديدة توجه للاستهلاك، وعلى الأرجح فان هذه المنتجات في نهاية حياتها ترمى لتصبح نفاية من جديد حيث يمكن أن تسترجع ويعاد تدويرها مرة أخرى (Saadani, 2008, pp. 07-08).

5. الدراسة الميدانية:

1.5. نظرة عامة عن واقع النفايات الصناعية واعادة تدويرها في الجزائر: ضمن مساعي ادارة قضية النفايات في الجزائر، أتاحت الحكومة 13 قانونا منها (القانون 01-19) المتعلق بتسيير النفايات، مراقبتها والتخلص منها. ومن هذه القوانين 192 نصا تنظيميا، منها 35 نصا مخصصا لتسيير النفايات، وتتمثل الأهداف الرئيسية في القضاء على المكبات العشوائية، وتنظيم أنشطة جمع النفايات ونقلها والتخلص منها بما يساهم في حماية البيئة (بلعابد، 2021). ووضع المشرع جملة من الاجراءات القانونية الضابطة لنشاط المنشآت الصناعية والنفايات الناجمة عنها، بحيث أخضعتها وفقا لتصنيفها لرخصة أو تصريح بالاستغلال غرضه تحديد تبعيات النشاط على البيئة والالتزام بالتكفل بها وفقا للمرسوم التنفيذي المؤرخ في 31 ماي 2006 الذي يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة (سكناوي، 2022). كما تم تطوير استراتيجية وطنية لإدارة متكاملة للنفايات الى غاية 2035 تهدف الى تطوير الاقتصاد الدائري، وتقليل انتاج النفايات عبر وضع أليات تحفيزية لتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص مما يسمح بخلق ما يعادل 40 ألف فرصة عمل مباشرة وأكثر من 200 ألف فرصة عمل غير مباشرة على المدى القصير

والمتوسط (بوجمعة، 2021، صفحة 05)، وتعزيز مجلات التدوير وكذا ادراج مبدأ تغريم الملوث عبر تفعيل المسؤولية الموسعة للمنتجين والاتاوات والضرائب البيئية وضرائب مكبات النفايات (بلعابد، 2021). وتشير الاحصائيات الى أن الجزائر اليوم تضيع 151 مليار دينار نظير عدم استرجاع نفاياتها وتثمينها، فضلا على أن 80% من النفايات المنتجة ينتهي بها الأمر الى الردم وهي بمثابة فرص ثمينة تفوت على الاقتصاد الوطني (حرزلاوي، الجزائر تضيع 151 مليار دينار جراء عدم استرجاع النفايات وتثمينها، 2022، صفحة 12)، في حين 50% من النفايات الكلية المنتجة سنويا عبارة عن بلاستيك تبلغ قيمتها الاقتصادية 6 مليار دينار ما يسمح بتوفير 760 منصب عمل مباشر عبر تثمينها (حرزلاوي، دراسة للوكالة الوطنية للنفايات، 2023)، وتعد نفايات التغليف منجما للموارد غير المستغلة، بحيث تقدر ب 200 ألف طن سنويا، منها 95% أغلفة بلاستيكية و 5% معدنية، الا أن ما يتم استرجاعه يقدر ب 4000 طن فقط، ومن أبرز ما دعت اليه الدولة في هذا الاطار الانخراط في نظام **Eco-jem** لاسترداد نفايات التغليف واعتماد اجراءات مالية وضريبية لتشجيع وتطوير نشاطات تثمين النفايات من طرف المؤسسات المنتجة لها، مع الحرص على ضرورة انشاء محطات خاصة بإعادة تدوير هاته النفايات (بوزورين و جيرار، 2019). وفي 2017 أحصت الوكالة الوطنية للنفايات 2000 مؤسسة اقتصادية ناشطة في مجال التدوير، وحسب المعطيات فان تدوير النفايات الصناعية في الجزائر يسير بوتيرة جد ضعيفة مقارنة بالنفايات المنزلية، ويرجع ذلك غالبا الى العراقيل المتعلقة بتنظيم النشاط والتكاليف المرتفعة المرتبطة باستيراد التكنولوجيات الحديثة من معدات وألات خاصة بعمليات اعادة التدوير (طابي، 2019).

2.5. مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من المؤسسات الصناعية في بعض مدن الشرق والشمال الجزائري ممثلة في الولايات التالية: (برج بوعريريج، سطيف، الجزائر)، أما عينة الدراسة فقد تم اعتماد عينة عشوائية مكونة من 33 مؤسسة صناعية، أين تم توزيع 71 استبانة وجهت الى القيادات الادارية ورؤساء مصالح هاته المؤسسات لما قد يكون لهم من دور في تبني مثل هذه التوجهات نظرا لسلطة القرار لديهم، ممثلة في المصالح التالية: مصلحة البحث والتطوير، مصلحة التموين، مصلحة الانتاج، مصلحة التسويق، مصلحة الجودة.

1.2.5. صدق وثبات أداة الدراسة: للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم حساب معامل الثبات "**ألفا كرونباخ**" للاستبانة ككل، ولكل محاورها، وقد أظهرت النتائج أن قيمة معامل الثبات للاستبانة ككل كانت مرتفعة وبه مقبولة ودالة احصائيا اذ بلغت (**0.818**)، وهي كذلك بالنسبة لجميع محاور الاستبانة كونها تفوق (0.60)، حيث بلغت قيمته بالنسبة لمحور الوعي البيئي (0.673)، و(0.65) لمحور اعادة التدوير، في حين بلغت قيمته بالنسبة لمحور اللوجستيات العكسية (0.803)،وبذلك تتمتع أداة الدراسة بدرجة ثبات عالية وبالتالي تكون صالحة لغايات التحليل الاحصائي.

2.2.5. اختبار طبيعة توزيع البيانات: قصد التأكد من طبيعة توزيع بيانات أداة الدراسة تم اجراء اختبار "**كولموجروف– سمرنوف**"، وقد تبين أن مستوى الدلالة لكل محور من محاور الاستبانة لا تتبع التوزيع الطبيعي، حيث جاء مستوى الدلالة لبيانات محور الوعي البيئي (0.008)، و(0.000) لمحور اعادة التدوير، و(0.012) لمحور اللوجستيات العكسية، وهي جميعها أقل من مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه تم القيام بالاجراءات الاحصائية المطلوبة بما يجعل هذه البيانات تتبع التوزيع الطبيعي بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي **SPSS**، ومنه كانت النتائج التالية:

الجدول رقم (01): نتائج اختبار الطبيعة"Kolmogorov-Smirnov"

المحور	عدد العبارات	قيمة "Z"	قيمة "Z" بعد التعديل	مستوى الدلالة	مستوى الدلالة بعد التعديل
الوعي البيئي	06	0.125	0.051	0.008	0.200
اللوجستيات العكسية	07	0.121	0.065	0.012	0.200
اعادة التدوير	06	0.166	0.059	0.000	0.200

*دالة احصائيا عند مستوى الدلالة **0.05** **المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS**.

3.5. تحليل اتجاه اجابات أفراد العينة: قسمت الاستبانة الى ثلاثة محاور رئيسية كالتالي: (الوعي البيئي، اللوجستيات العكسية، اعادة التدوير)، وكانت نتائج معالجة المعطيات المتحصل من الدراسة الميدانية على النحو الآتي:

1.3.5. نتائج اجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد (الوعي البيئي):

الجدول رقم (02): اجابات أفراد العينة حول بعد الوعي البيئي:

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
01	المؤسسة على درجة عالية من الاطلاع على أخبار البيئة المحلية والدولية	3.90	0.913	مرتفعة	6
02	لدى مؤسستكم الوعي الكافي بتأثير نفاياتها على البيئة	4.00	0.811	مرتفعة	2
03	المنتجات البيئية هي المنتجات التي تحترم البيئة في نهاية دورة حياتها	4.25	0.691	مرتفعة جدا	1
04	تمتلك مؤسستكم الوعي الكافي بالأهمية الاقتصادية لنفاياتها	3.94	0.843	مرتفعة	4
05	تمتلك مؤسستكم رؤية مستقبلية للتوجه نحو الاستثمارات البيئية	3.54	0.983	مرتفعة	5
06	خلق سوق وطني خاص بمنتجات التدوير والمنتجات القابلة للتدوير سيساهم في زيادة الوعي بهذه من المنتجات	3.97	0.654	مرتفعة	3
	المستوى الكلي للبعد	3.93	0.507	مرتفعة	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال ملاحظة نتائج استجابات أفراد العينة حول بعد الوعي البيئي، نجد أن المؤسسات الصناعية محل الدراسة تتمتع بمستوى عال من الوعي البيئي ما تفسره درجة الاستجابات **المرتفعة** بمتوسط حسابي (3.93) مقابل انحراف معياري وصل الى (0.507) وهي قيمة جيدة تدل على تمركز استجابات أفراد العينة وعدم تشتتها، ويرجع ذلك الى الهالة الاعلامية والسياسة الوطنية الحديثة التي تسعى جاهدة الى تحيين القطاع الصناعي والاقتصادي بصفة عامة بما يخدم التنمية الحديثة القائمة على أساس الاستدامة، من خلال القوانين والأدوات الاقتصادية التي تتسم بطابع التحفيز على خوض غمار الاستثمارات البيئية.

2.3.5. نتائج اجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد (اللوجستيات العكسية):

الجدول رقم (03): اجابات أفراد العينة حول بعد اللوجستيات العكسية:

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
01	تهتم مؤسستكم باسترجاع منتجاتها بعد الاستهلاك كجزء من التزامها البيئي	3.00	1.095	متوسطة	6
02	نفايات مؤسستكم الناتجة بعد استخدام المستهلك للمنتج قابلة لاعادة التدوير	3.33	0.861	متوسطة	2
03	تساهم عمليتي الفرز الانتقائي والفحص في ضمان جودة المرتجعات	3.61	0.819	مرتفعة	1
04	يسمح تطبيق سلسلة التوريد العكسية لمؤسستكم بتوفير خيارات عديدة من الموارد	3.27	0.827	متوسطة	3
05	تحرص مؤسستكم على توعية زبائنها بأهمية انخراطهم في سلسلة التوريد العكسية للحد مشكلة النفايات	3.23	0.796	متوسطة	4
06	تقدم مؤسستكم الحوافز للزبائن بغرض تشجيعهم على الانخراط في عميات التوريد العكسية	2.97	0.861	متوسطة	7
07	هناك درجة مساهمة مقبولة من طرف زبائنكم في الانخراط في أنشطة سلسلة التوريد العكسية	3.06	0.754	متوسطة	5
	المستوى الكلي للبعد	3.25	0.584	متوسطة	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

تظهر نتائج الجدول درجة استجابة **متوسطة** لأفراد عينة الدراسة بلغت (3.25) بانحراف معياري قدرت قيمته بـ (0.584)، في المقابل تشير هذه النتائج الى أن المؤسسات الصناعية قيد الدراسة لا تزال تفتقر الى النظرة الشمولية بموضوع القيمة الاقتصادية للنفايات، فهي تحصر التزامها البيئي نحو هذه الأخيرة في حيز النفايات المترتبة عن **"النشاط الانتاجي وفقط"**، في حين تتملص من مسؤوليتها نحو **"منتجاتها بعد الاستهلاك" (عندما تصبح نفاية)**، ولعل أبرز الأعذار التي تطرحها غالبا كون عملية استرجاع هذا

النوع من النفايات هي في الواقع عملية معقدة وصعبة التنظيم كونها ترتبط بدرجات مساهمة معينة من أطراف خارجية قد لا تبدي نفس الالتزام، ممثلة عموما في: (المستهلك، بائعي التجزئة ....وغيرهم).

3.3.5. نتائج اجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد (اعادة التدوير):

الجدول رقم (04): اجابات أفراد العينة حول بعد اعادة التدوير:

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
01	يساهم تطوير قطاع اعادة التدوير في دعم الاقتصاد الوطني	4.37	0.702	مرتفعة جدا	1
02	تلتزم مؤسستكم بخطة عمل واضحة لادارة نفاياتها بالطريقة الأكثر استدامة	3.90	0.759	مرتفعة	5
03	تمتلك مؤسستكم برنامج خاص باعادة تدوير نفاياتها	3.49	0.969	مرتفعة	6
04	تستطيع مؤسستكم تحقيق ايرادات مالية اضافية في حالة تدوير نفاياتها	4.01	0.902	مرتفعة	3
05	تستطيع مؤسستكم تحقيق التوازن في تسيير مواردها في حالة تدوير نفاياتها	3.94	0.826	مرتفعة	4
06	تحرص مؤسستكم على تطبيق القوانين التي تدعو لمعالجة النفايات وتدويرها	4.04	0.664	مرتفعة	2
	المستوى الكلي للبعد	3.96	0.489	مرتفعة	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

بناء على معطيات الجدول يتضح أن المؤسسات الصناعية محل الدراسة على درجة فهم عالية بأهمية اعادة التدوير كأحد الأساليب الفعالة في التعامل مع قضية النفايات بالطرق الأكثر استدامة، وهو ما تؤكده درجات الاستجابة **المرتفعة** لأفراد العينة بمتوسط حسابي مرجع بلغت قيمته (3.96) مع انحراف معياري بلغ (0.489) وهي درجة مقبولة، وقد يعود الفضل في ذلك كما تم الاشارة اليه من قبل الى جملة القوانين الالزامية من طرف الدولة التي أصبحت تفرض على المؤسسات الصناعية التزام أكبر تجاه كل ما

يتعلق بالبيئة ومواردها بما يحفظ حقوق الاجيال اللاحقة من جهة، وبما يسهم في الحد من مشكلة التلوث التي تشهدها البلاد من جهة أخرى، هذا وقد عملت الدولة أيضا عل جعل الاستثمار البيئي ومثال ذلك "اعادة تدوير النفايات" مدخلا للحصول على العديد من الامتيازات الاقتصادية من خلال جملة من التحفيزات المالية والاعفاءات الجبائية وغيرها من الأدوات التي سخرتها الدولة في سبيل اثراء هذه المبادرات.

4.5. مناقشة فرضيات الدراسة:

1.4.5. مناقشة الفرضية الرئيسية الأولى: والتي جاء نصها كالآتي: "يرتبط تطبيق اللوجستيات العكسية في المؤسسات الصناعية محل الدراسة بوجود وعي بيئي لديها"، ولاختبار هذه الفرضية تم تجزئتها الى فرضيتين فرعيتين هما:

– **الفرضية الفرعية الأولى:** لا يوجد ارتباط دال احصائيا بين تطبيق اللوجستيات العكسية ووجود وعي بيئي لدى المؤسسات الصناعية محل الدراسة.

– **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد ارتباط دال احصائيا بين تطبيق اللوجستيات العكسية ووجود وعي بيئي لدى المؤسسات الصناعية محل الدراسة.

لاختبار هاتين الفرضيتين تم استخدام اختبار معامل الارتباط سبيرمان "**Spearman**" لمعرفة وجود علاقة ارتباط بين الوعي البيئي وتطبيق اللوجستيات العكسية في المؤسسات محل الدراسة، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): نتائج اختبار اختبار معامل الارتباط سبيرمان "Spearman"

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	قيمة "Sig"
01	العلاقة بين تطبيق اللوجستيات العكسية ووجود وعي بيئي لدى المؤسسات الصناعية محل الدراسة	0.190	0.113

*الارتباط معنوي عند مستوى 0.05

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

بالنظر الى النتائج نجد أن معامل الارتباط بين تطبيق اللوجستيات العكسية ووجود الوعي البيئي **ضعيف** اذ بلغت قيمته (**0.190**)، في حين القيمة الاحتمالية (**Sig**) تساوي (0.113) وهي أكبر من مستوى الدلالة المفترض (0.05) ما يدل على **عدم وجود علاقة ارتباط** ذات دلالة احصائية عند

مستوى الدلالة (0.05) بين اللوجستيات العكسية والوعي البيئي على مستوى المؤسسات، ما تؤكده **الفرضية الفرعية الأولى**، ومنه يتم **رفض الفرضية الرئيسية** الأولى التي جاءت في مضمونها: "يرتبط تطبيق اللوجستيات العكسية في المؤسسات الصناعية محل الدراسة بوجود وعي بيئي لديها".

2.4.5. مناقشة الفرضية الرئيسة الثانية: والتي جاء نصها كالآتي: "يؤثر تطبيق اللوجستيات العكسية على نجاح برامج اعادة التدوير في المؤسسات الصناعية محل الدراسة"، ولاختبار هذه الفرضية تم تجزئتها الى الفرضيتين الفرعية التاليتين:

– **الفرضية الفرعية الأولى:** لا يوجد تأثير دال احصائيا لتطبيق اللوجستيات العكسية على نجاح برامج اعادة التدوير في المؤسسات الصناعية محل الدراسة.

– **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد تأثير دال احصائيا لتطبيق اللوجستيات العكسية على نجاح برامج اعادة التدوير في المؤسسات الصناعية محل الدراسة.

لاختبار هاته الفرضيات تم استخدام **اختبار الانحدار الخطي البسيط** لمعرفة تأثير المتغير المستقل (اللوجستيات العكسية) على المتغير التابع (اعادة التدوير)، وتظهر النتائج في الجدول على النحو التالي:

الجدول رقم (06): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط

	المعامل **B**	المعامل المعياري **Beta**	قيمة "**t**"	مستوى الدلالة	معامل التحديد **R2**	معامل الارتباط **R**	قيمة **F**	مستوى الدلالة	**VIF**
الثابت	3.397	/	9.138	0.000		/			/
معامل اللوجستيات العكسية	0.108	0.120	1.003	0.319	0.014	0.120	1.006	0.319	1.000

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

أظهرت النتائج أن قيمة "**F**" المحسوبة والبالغة (1.006) أقل من قيمة "**F**" الجدولية (3.98) بدلالة (0.319) وهي غير دالة احصائيا كونها أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وهو ما يثبت عدم معنوية النموذج وبالتالي لا يوجد تأثير لتطبيق اللوجستيات العكسية على نجاح برامج سلسلة اعادة التدوير في المؤسسات الصناعية محل الدراسة، كما يتضح أن بعد اللوجستيات العكسية يفسر فقط (12%) من التباين والتغير في اعادة التدوير وهي نسبة جد ضعيفة، من جهة أخرى تظهر النتائج الاحصائية الواردة في الجدول أعلاه، ومن خلال قيمة معامل (**B**) وكذا اختبار ستيودانت بناء على قيمة "**t**" (1.003)

والدلالة المرتبطة بها (0.319) والتي تعد بدورها غير دالة احصائيا كونها أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي يمكن التأكيد مرة أخرى على عدم صحة نموذج الانحدار ما يستدعي قبول الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على عدم وجود تأثير دال احصائيا لتطبيق اللوجستيات العكسية على نجاح برامج اعادة التدوير في المؤسسات الصناعية محل الدراسة، ومنه **رفض الفرضية الرئيسية الثانية** التي جاء نصها كالآتي: "يؤثر تطبيق اللوجستيات العكسية على نجاح برامج اعادة التدوير في هاته المؤسسات".

6. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا ابراز أهمية اللوجستيات العكسية كمدخل من مداخل الوعي البيئي لنجاح برامج اعادة التدوير على مستوى المؤسسات محل الدراسة، فأسفرت النتائج عن عدم وجود علاقة ارتباط بين الوعي البيئي وتطبيق اللوجستيات العكسية، فضلا عن عدم وجود تأثير لتطبيق اللوجستيات العكسية على نجاح برامج اعادة التدوير على مستوى هاته المؤسسات. وبالإضافة الى ما سبق ذكره، خلصت الدراسة أيضا الى جملة من النتائج الجزئية التي يمكن استعراضها على النحو الآتي:

– تمتلك المؤسسات محل الدراسة مستوى مرتفع من الوعي البيئي مكنها من ادراك أهمية الاستثمار في المجال البيئي، وما قد يترتب عنه على المدى الطويل خاصة فيما يتعلق بالتكاليف والتسيير الأمثل للموارد.

– بالرغم من وجود وعي بيئي لدى المؤسسات قيد الدراسة، الا أنها لا تزال تفتقر الى الرؤية الشمولية حول المجرى المتكامل لتدفقات النفايات، في ظل حصر التزاماتها البيئية بإدارة نفايات الانتاج فقط، في حين تبقى التيارات الخاصة بنفايات منتجاتها بعد الاستهلاك بمثابة ثروة ضائعة من الموارد، وهو ما تسبب في اغفالها لركن جد مهم من أركان نجاعة برامج التدوير الممثلة في اللوجستيات العكسية، التي ترفع بشكل كبير من القيمة الاستردادية للموارد.

– تعتبر المؤسسات محل الدراسة اعادة التدوير حل مستدام للتعامل السوي مع مشكلة النفايات، وهو التأكيد الذي تدعمه الدولة من خلال الزامها لهذه المؤسسات وتحفيزها نحو مزيد من المسؤولية نظرا لسلسة الاستحداثات التي يشهدها القطاع الاقتصادي والصناعي اليوم تحت اطار الاستدامة.

وفي الأخير يمكن للباحثة تقديم جملة من التوصيات يمكن ايجازها كالآتي:

– أهمية وحتمية اعتماد الدولة برامج توعوية بيئية الزامية لجميع المؤسسات ذات النشاط الصناعي خاصة في مجال تثمين النفايات.

– تنمية ودعم الشراكات بين القطاع الخاص والعام وتبادل الخبرات بما يخدم تطوير برامج اعادة التدوير.

– تكفل الدولة بإنشاء سوق خاص بمنتجات عملية التدوير ودعم انتشارها في الأسواق.

– التشجيع ولما لا الالزام، فيما يخص موضوع تطبيق كل مؤسسة للأنشطة اللوجستية العكسية بما يخدم تفعيل مبدأ **"المسؤولية الموسعة لمنتج النفاية"**، مع التعامل الجدي والصارم لأبعاد هذا المبدأ.

7. قائمة المراجع:

1.7. المراجع باللغة العربية:

–أسامة نور الدين فزاني. (2012). *اعادة التدوير كأداة لحماية: دورها ومتطلبات نجاحها*. تاريخ الاسترداد 02 05, 2020، من الخيمة: http://www.khayma.com/madina/recycel1.htm

–المعتصم بالله الموانيس محمود. (2020). أثر عمليات اللوجستية العكسية على أداء سلسلة التوريد: دراسة ميدانية في مصانع البلاستيك في عمان. *مذكرة ماجستير في ادارة الأعمال*. عمان، قسم ادارة الأعمال، الأردن: جامعة الشرق الأوسط.

–بن أحمد أسية. (مارس, 2018). أثر توجهات المستهلك نحو المنتجات الخضراء على السلوك الشرائي: دراسة ميدانية على طلبة الجامعات الجزائرية. *مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 2، العدد الأول*، الصفحات 83- 99.

–بن يزة يوسف، و وهيبة سغيري. (جويلية, 2019). الادارة الرشيدة للنفايات: نحو مفهوم أشمل للاستدامة البيئية. *المجلة الجزائرية للأمن الانساني، المجلد 4، العدد2*، الصفحات 47-70.

– بوخدنة أمنة. (2015). السلوك البيئي للمستهلك كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة ميدانية لسلوك المستهلكين في ولاية قالمة. *أطروحة دكتوراه في التجارة الدولية والتنمية المستدامة*. قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة 08 ماي 1945.

– دليلة بوجمعة. (2021). من أجل التوفيق بين الضرورات البيئية والاقتصادية. *مجلة ادارة النفايات لافريقيا والنطقة المغاربية والشرق الأوسط، العدد 2*، الصفحات 1-24.

– زوين الصادق، و الزوهير رجراج. (2019). نظام الادارة البيئية كأداة فعالة في نشر الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة المؤسسة المينائية لسكيكدة. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 22، العدد 02*، الصفحات 465- 482.

- سميرة بلعابد. (30 03, 2021). *تسيير النفايات: مكتسبات وأفاق*. تاريخ الاسترداد 09 10, 2022، من يومية Horizons الاخبارية: https://www.horizons.dz/arabe/archives/3150

- صياد نوال، و مقيمح صبري. (فيفري, 2020). أثر الامداد العكسي على نظام المعلومات التسويقية: مؤسسة كوكا كزلا- سكيكدة. *مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 3*، الصفحات 510- 527.

-فيروز بوزورين، و فيروز جيرار. (جوان , 2019). عملية اعادة تدوير النفايات: أهميتها ومتطلبات تفعيلها في الجزائر. *مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 05، العدد 02*، الصفحات 21-38.

- كاظم محمد حسين، و كريم حيدر عيدان. (2017). استخدام أسلوب البرمجة الخطية في تعظيم المنافع من اعادة تدوير النفايات الصلبة في محافظة كربلاء. *مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 6، العدد 24*، الصفحات 256-280.

- لمياء حرزلاوي. (2022). *الجزائر تضيع 151 مليار دينار جراء عدم استرجاع النفايات وتثمينها*. الجزائر: جريدة الفجر.

- لمياء حرزلاوي. (2023). *دراسة للوكالة الوطنية للنفايات*. تاريخ الاسترداد 15 04, 2023، من جريدة الفجر: alfadjr.dz/

- محمود أحمد الكيكي غانم. (2018). دور عمليات سلسلة التجهيز العكسية في تعزيز التنمية المستدامة: دراسة استطلاعية في شركة دارين استيل. *مجلة تنمية الرافدين، المجلد 37، العدد 119*، الصفحات 179- 200.

- مهري أمال. (2014). التوجه من الاعلام البيئي الى الاتصال المسؤول في التنمية المستدامة لدى المؤسسة الاقتصادية. *مجلة الأداب والعلوم الاجتماعية، العدد 19*، الصفحات 241- 263.

- مهري أمال. (2016). أثر العلامة البيئية على السلوك الشرائي للمستهلك المسؤول: دراسة ميدانية لعينة من المستهلكين على مستوى الشرق الجزائري. *أطروحة دكتوراه في التسويق الاستراتيجي*. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس.

- هجيرة سكناوي. (06 04, 2022). *سامية موالفي وزيرة البيئة: نشجع الاستثمار في مجال تدوير النفايات*. تاريخ الاسترداد 10 10, 2022، من مجلة الحوار: https://elhiwar.dz/

- هدى طابي. (13 04, 2019). *قطاع التحويل متأخر والاسترجاع يقود الدفة: النفايات... ثروة اقتصادية* رهينة القوانين والسوق السوداء. تاريخ الاسترداد 15 06, 2020، من يزمية النصر: https://www.annasronline.com/index.php

- وليد حماش. (2011). تسيير النفايات الصناعية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية: دراسة ميدانية بمؤسسة جزائرية. مذكرة ماجستير في الادارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس.

2.7. المراجع باللغة الأجنبية:

−Abbey, J. (2021, 01 14). *a guide ti reverse logistics: how it works, types and strategies*. Retrieved 10 12, 2022, from Oracle Netsuite: https://www.netsuite.com/portal/resource/articles/inventory-management/reverse-logistics.shtml

- Association, T. K. (1994). a practical recycling handbook. *handbook*. London, England: Thomson Telford Sevices Ltd.

- Britanica, E. (2015). *internal recycling*. Retrieved 10 05, 2019, from http://www.britannica.com/science/internal-recycling

- K, A. E., Onwuka, I., & Agbo, C. (2014). impact of sistainable solid waste management on economic development: lessons from enugu state nigeria. *journal of economics and sustainable development, vol 5, n9*, 130- 139.

- Kannan, G. (2017). a review of reverse logistics and closed-loop supply chain. *a journal of cleaner production focus, volume 142*, 371-384.

- Khalifa, G. (2011). systeème d'information et modèle organistaionnel pour le recyclage des produits manufacturés. *thèse doctorat, spécialité génie mécanique et informatique*. strasbourg, école doctorale mathématiques, sciences de l'information et de l'ingénieur, france: strasbourg université.

- Lysenko-Ryba, K. (2017). the impact of reverse logistics on customers satisfaction. *Przedsiebiorczosc I zarzadzanie, volume 18, issue 8*, 137-146.

- NI-Bin, C., & Piers, A. (2015). *sustainable solid waste management: a system engineering approah, 1st edition.* USA: institute of electrical and electronics engineers Inc.

- Saadani, S. (2008). comportement des bétons a base de granulates recyclés. *mémoire de magister, spécialité génie civil*. Constantine, Algerie: université Mentouri.

- WMsolution. (2015). *industrial waste recycling*. Retrieved 12 12, 2019, from WMsolution.com: https://www.wmsolutions.com/solutions/industrial-recycling/

تقييم استقرار النظام المالي الجزائري: دراسة تحليلية باستعمال برنامج تقييم القطاع المالي "FSAP"

Assessment stability of the Algerian financial system: an analytical study using Financial Sector Assessment Program "FSAP"

علي بن ساحة، مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية

جامعة غرداية (الجزائر)، bensaha.ali@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام: 2023/05/30 تاريخ القبول: 2023/08/31 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

هدفت الدراسة الى تقييم مؤشرات استقرار النظام المالي في الجزائر في الفترة الممتدة بين 2010-2020 بالاعتماد على برنامج تقييم القطاع المالي *FSAP* الذي وضعه كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، من أجل التقليل من آثار الازمات المالية. وتم استخدام المنهج التحليلي من اجل تقييم استقرار النظام المالي والمصرفي وتحليل الوضعية النقدية والمالية في الجزائر.

وقد خلصت الدراسة الى ان مستوى الملاءة في الجزائر مستوى جيد ويجب المحافظة عليها من خلال رفع مستوى السيولة لدى الجهاز المصرفي من خلال التزام البنوك الجزائرية بتحسين معايير منح الائتمان.

كلمات مفتاحية: تقييم قطاع مالي *FSAP*، صلابة مالية، ملاءة، سيولة، اختبار ضغط

تصنيفات JEL: G32، G28، G21

Abstract:

The study aimed to assess the indicators of the stability of the financial system in Algeria in the period between 2010-2020, based on the Financial Sector Assessment program" FSAP" developed by the International Monetary Fund and the World Bank, in order to minimize the effects of financial crises. The analytical approach was used to assess the stability of the financial and banking systems and to analyze the monetary and financial situation in Algeria.

The study concluded that the level of solvency in Algeria is good and should be maintained by raising the level of liquidity of the banking system through the commitment of Algerian banks to improve the standards of granting credit

Keywords: *Financial Sector Assessment FSAP, financial solidity, solvency, liquidity, stress testing*

Jel Classification Codes : G21, G28, G32

1. مقدمة :

لم يكد النظام المالي الجزائري يتكيف مع الصدمة النفطية 2014 التي أثرت عليه بشكل كبير انعكاسا لازدياد الضغوط المالية على الاقتصاد الجزائري، حتى تعرض إلى صدمة ثانية جراء الإغلاق الكبير الذي صاحب الجائحة الصحية "**COVID-19**"، هذه الخيرة التي أثرت بشكل مزدوج هذه المرة، داخليا من خلال تأثر مجمل القطاعات الاقتصادية وخارجيا من خلال تراجع إيرادات الحكومة من الجباية البترولية، والتي تمثل مصدرا مهما من ودائع النظام المصرفي سيما المصارف العمومية منها، ما يجعل الاوضاع المالية العامة تمثل محددا قويا على استقرار النظام المصرفي الجزائري، بطريقة مباشرة من خلال قناة الودائع أو غير مباشرة من خلال أسعار النفط وإيرادات الدولة.

لذلك تأتي هذه الورقة من أجل تشخيص مدى استقرار النظام المالي الجزائري بالتركيز على استقرار النظام المصرفي وهذا بالاعتماد على برنامج "**FSAP**" وهو أداة صندوق النقد والبنك الدوليين في تقييم استقرار النظام المالي في الاقتصاديات المختلفة.

أ. الإشكالية:

لا زال النظام المالي الجزائري يمثل جزءا منه المعتبر القطاع المصرفي في ظل غياب الدور الفعال لسوق المالية (بورصة الجزائر)، ولتزال البنوك العمومية التابعة للدولة المهيمنة على النظام المصرفي، مما يخلق نوعا من عدم التوازن من حيث نوعية الأصول في النظام المصرفي، لذلك فإن إشكالية الورقة تتمحور حول :

"ما مدى استقرار النظام المالي الجزائري في ظل الصدمات المتتالية انطلاقا من برنامج تقييم القطاع المالي FSAP ؟"

وهذا انطلاقا من فرضية استقرار النظام المصرفي بفضل مستوى الملاءة العالي لدى البنوك، وفي هذا السياق فإن استعمال مصطلح النظام المالي في هذه الورقة أو النظام المصرفي هو سيان نظرا لكون هذا الأخير يمثل الجانب المعتبر كما ذكرنا سالفاً.

ب. أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الورقة لتحديد مواضع الهشاشة في النظام المصرفي الجزائري في ظل الصدمات المختلفة التي أصبحت تكتنفه سيما مع الضغوط المالية وحالة تباطؤ الاقتصاد الجزائري والتغيرات الاقتصادية والصحية المحيطة به والتي خلت القطاع المالي الجزائري في حالة عدم اليقين اتجاه وضعية الاستقرار المالي، لذلك سوف تتطرق الورقة إلى معالجة العناصر التالية:
- أهمية برنامج "**FSAP**" في قياس الاستقرار المالي؛
- تشخيص حالة الاقتصاد الجزائري 2010-2020؛
- تقييم استقرار القطاع المالي في الجزائر 2010-2020؛
- سيناريو اختبارات الضغط في الجزائر 2014-2018؛

2- أهمية برنامج "FSAP " في قياس الاستقرار المالي- مدخل نظري:

- يهدف برنامج تقييم القطاع المالي إلى قياس استقرار وسلامة القطاع المالي من جهة وإلى تقييم مدى مساهمة القطاع المالي في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وفيما يلي ندرج تعريف برنامج تقييم القطاع المالي "**FSAP** " وأهدافه من وجهة نظر صندوق النقد الدولي بما انه أداته في تقييم استقرار النظام المالية ومراقبتها.

1.2.تعريف برنامج تقييم القطاع المالي FSAP" :

- أعتمد صندوق النقد الدولي، برنامج تقييم القطاع المالي "**FSAP** " في 1999، هو تقييم متعمق للقطاع المالي وعنصر مهم في مهام الصندوق لمراقبة الاقتصاديات، كما يوفر مدخلات أساسية لمشاورات المادة الرابعة (**Article IV consultations**). في البلدان النامية وبلدان الأسواق الناشئة، تُجرى تقييمات برنامج تقييم القطاع المالي عادة بالاشتراك مع البنك الدولي وهي تشمل مكونين أساسيين (IMF, August 2014):
- تقييم الاستقرار المالي (المسؤولية الرئيسية للصندوق).
- تقييم التنمية المالية (المسؤولية الرئيسية للبنك الدولي)

- برنامج تقييم القطاع المالي "**FSAP** " هو برنامج مشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تم إطلاقه في 1999 في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية، ويجمع البرنامج بين خبرات البنوك والصناديق لمساعدة البلدان على تقليل احتمالية حدوث أزمات في القطاع المالي وشدتها، كما يوفر برنامج تقييم القطاع المالي إطاراً شاملاً يمكن من تحديد مدى استقرار النظام المالي، ويتبع "**FSAP** " نهجًا ثلاثي الأبعاد عند عمليات التقييم وذلك من خلال تقييم(Bank) :
- سلامة النظام المالي مقابل نقاط الضعف والمخاطر التي تزيد من احتمالية حدوث أزمات في القطاع المالي أو شدتها.
- احتياجات الدولة التنموية من حيث البنية التحتية والمؤسسات والأسواق.
- امتثال بلد ما لمراعاة معايير وقواعد القطاع المالي المختارة.

2.2.أهداف برنامج تقييم القطاع المالي FSAP :

- يقوم برنامج تقييم القطاع المالي بفحص مرونة القطاعات المالية المصرفية وغير المصرفية وإجراء اختبارات الإجهاد وتحليل المخاطر النظامية، كما تقوم بتحليل وفحص الأطر الاحترازية الكلية ومراجعة جودة الإشراف المصرفي وعلى البنية التحتية للأسواق المالية، وتقييم قدرة البنوك المركزية على الاستجابة بفعالية في حالة الإجهاد المنهجي(IMF, 2016) . وفيما يتعلق بجانب تقييم التنمية فإن برامج تقييم القطاع المالي يقوم بفحص المؤسسات والأسواق والبنية التحتية وشموليتها وجودة الإطار القانوني وأنظمة المدفوعات والتسويات، مستويات الشمول المالي. كما يفحصون مساهمة القطاع المالي في النمو الاقتصادي والتنمية، وفيما يلي أهم الأهداف المسطرة من هذا البرنامج:
- يساعد البرنامج في تقريب تحليل القطاع المالي من مركز مناقشات السياسة الاقتصادية؛
- يساعد على إعلام صانعي السياسات المحليين بالحاجة إلى إجراءات متسلسلة في المجالات التي تتطلب اهتمامًا عاجلاً وتوفر للبلدان إطارًا شاملاً لاتخاذ إصلاحات القطاع المالي؛
- يوفر للبلدان فرصة لقياس مدى امتثالها لمعايير وقواعد القطاع المالي وبالتالي لمقارنة أنظمتها التنظيمية والرقابية بالممارسات المقبولة دوليًا؛
- فحص المؤسسات والأسواق والبنية التحتية وشموليتها وجودة الإطار القانوني وأنظمة المدفوعات والتسويات، مستويات الشمول المالي؛

3.2. مؤشرات قياس الاستقرار المالي لصندوق النقد الدولي:

- لا يوجد اتّفاق واضح على تعريف الاستقرار المالي، وفيما يلي بعض التعاريف للاستقرار المالي:
- **المجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي:** هي الحالة التي تتّسم بوقوع ثلاثةِ ظواهر رئيسيّة متتالية تتمثل في انحراف أسعار مجموعة من الأوراق المالية الأكثر أهمية عن أسعارها التي تتلاءم مع مقومات التّحليل الأساسي للمؤسسات المالية المصدرة لهذه الأوراق، وحدوث تشوه في اتجاهات الائتمان المحلّي والعالمي، وهو ما يؤدي إلى تركز الائتمان وتزايد احتمالات المخاطر المتعلقة بعدم القدرة على السّداد والانحراف الفعلي أو المحتمل لمستويات الإنفاق عنِ المستوى التّوازني بما يقلّص فرصَ النُّمو الاقتصادي؛

بنك التّسويات الدّولي: يكون القطاع المالي مستقرا إذا ما أتّسم بقدرة استيعاب الصّدمات دون أن يُعيق توزيع المدخرات والفُرص الاستثمارية (Banque des Règlements Internationaux, Mai 2011)؛

الحالة التي يكون فيها القطاع المالي يعمل بسلاسة حتّى في حالات التّوتر، حيث أنه يتمتّع ببنى تنظيمية تجعله في وضع احترازيّ قادر على التنبّؤ المبكّر بالأزمات كما أنّ له وضعٌ تصحيحي يمكنه من الحدّ وإدارة هذه الأزمات , 2020, p. 24)بوهريرة(

4.2. مؤشرات الاستقرار المالي:

يعتمد صندوق النقد الدّولي على مؤشّرات الصلابة المالية"**FSIs**" التي طرحها لتحليل وتشخيص القطاع المالي والتنمية في القطاعات المالية المختلفة تشكّل في مجملها مجمّعاتٍ جُزئية وأخرى كلية (**Macro–Micro prudentielle**) وسوف نتطرق في هذه الورقة إلى جزء من تلك المؤشرات التي يعتمدها بنك الجزائر كذلك في تقييم الصلابة المصرفية، وهذه المؤشرات هي:

جدول رقم (01): مؤشرات الصلابة المصرفية لصندوق النقد الدولي *"FSIs"*

المؤشّر	الدّلالة	معنى وهداف المؤشّر
رأس المال التنظيمي ÷ الأصول المرجحة بالمخاطر	كفاية رأس المال	إعطاء الحماية ضد الخسائر
صافي القروض المتعثرة	كفاية رأس المال	مدى حوكمة النشاط الرئيسي وجودة معايير منح الائتمان
القروض المتعثرة ÷ إجمالي القروض	جودة الأصول	يدل على جودة الائتمان الممنوح من المصارف
التوزيع القطاعي للقروض ÷ إجمالي القروض	جودة الأصول	يحدد تركيزات التعرض لقطاعات معينة
العائد على الأصول وعلى حقوق المساهمين	الربحية	يقيم الأرباح لتعويض الخسائر على رأس المال أو الأصول
هامش الفائدة ÷ الدخل الإجمالي	الربحية	أهمية صافي الإيرادات والفوائد ومجال الاستيعاب للخسائر
الأصول السائلة ÷ إجمالي الأصول الموجودات السائلة ÷ الخصوم قصيرة الأجل	السّيولة	مدى توفر السيولة ضمانا لتلافي مخاطر السيولة
الموقف المفتوح للنّقد الأجنبي÷ رأس المال	مخاطر العملات	تدابير عدم تطابق العملات الأجنبية.

Source :

- *IMF, Financial Soundness Indicators, May 14, 2003, P40.*
- *IMF,Guide on Financial Soundness Indicators(FSIs), 2004.*
- *IBRD- The World Bank-IMF, Financial Sector Assessment, 2005, p18.*

3. تشخيص حالة الاقتصاد الجزائري 2010–2020:

كشفت مختلف الصدمات التي مست الاقتصاد الجزائري مدى هشاشة القطاعات الاقتصادية في ظل الاعتماد على قطاع الريع في توليفة الدخل الوطني، كما عمقت الصدمة النفطية 2014 والجائحة الصحية ***"COVID-19"*** من أداء الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي انعكس سلبا على مجمل القطاعات الاقتصادية خاصة القطاع المصرفي. وفي هذا الخصوص يسعى صنع السياسة الاقتصادية في الجزائر على المدى القصير

والمتوسط في استعادة استقرار الاقتصاد الكلي ، وتعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع هيدرو-كاربير، وخلق فرص الشغل. وعلى المدى الطويل يهدف صناع السياسة الاقتصادية في تحقيق تنوع الاقتصاد ، مع زيادة اشراك القطاع الخاص في خلق النمو.

شكل رقم (01): معدل النمو الاقتصادي في الجزائر 2010-2021

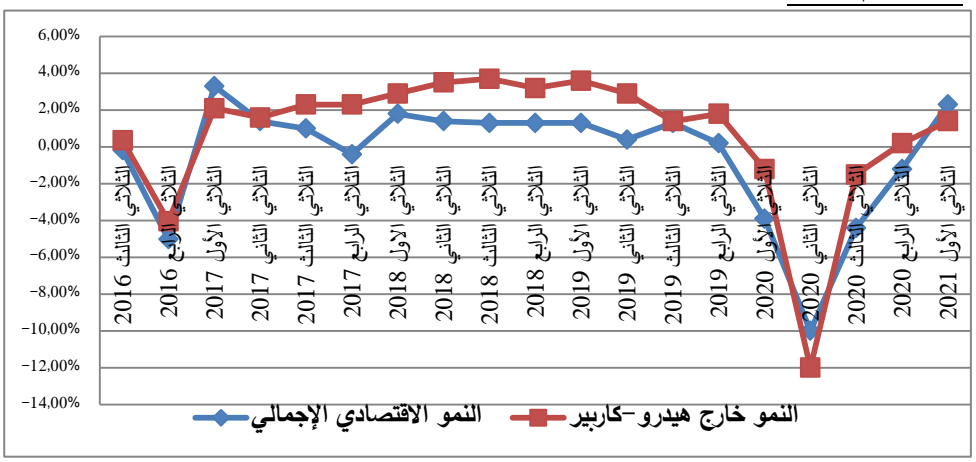

Source:

- *ONS, Les Comptes Nationaux Trimestriels- 3ème trimestre 2019, N°880, 2019. [In Link] : http://www.ons.dz*
- *ONS, Les Comptes Nationaux Trimestriels - 1ertrimestre 2020, N°894.*
- *Direction Générale des Douanes, Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie Période: Premier trimestre 2020;*

يعكس منحنى النمو أن الاقتصاد الجزائري يواجه مرحلة عصيبة في ظل تراجع مؤشراته الكلية سيما معدلات النمو، والتي تأثرت بشكل كبير عقب الصدمة النفطية 2014، حيث هبط معد النمو وبشكل مطرد إلى أن بلغ ادني مدى له مع نهاية 2016، وبفضل جملة من الإصلاحات التي باشرتها الجزائر على مستوى المالية وعلى مستوى السياسات النقدية تم تدارك نسبي لهذه الظروف، والذي انعكس إيجابا على مؤشرات النمو وما ساعد ذلك تحسن الأسعار في أسواق الطاقة العالمية منذ السداسي الثاني لسنة 2017، كما يعكسه الشكل أعلاه.

إن صدمة النمو كما كانت كبيرة عقب الإغلاق الكبير منتصف 2020 والتي نتجت جراء الجائحة الصحية "**COVIC-19**" والتي تأثر بها كل الاقتصاديات العالمية وإن كان بشكل متفاوت، فتراجع إيرادات الجزائر جنبا إلى تآكل احتياطي الصرف والذي يمثل هامش المناورة للاقتصاد الجزائري هذا كله أثر بشكل عكسي على أداء الاقتصاد وأصبح المشكل مشكلتين في هذا الخصوص.

شكل رقم (02): الأوضاع المالية في الجزائر 2010-2021

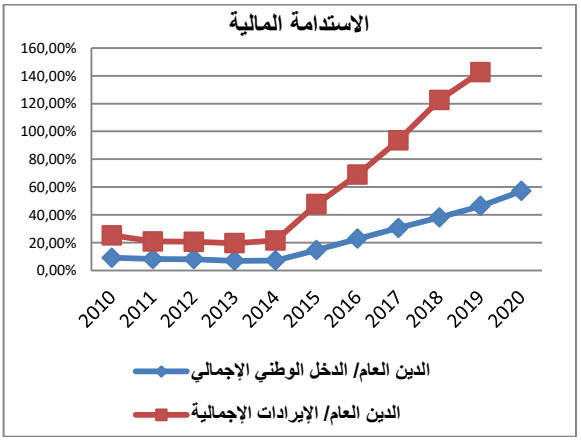

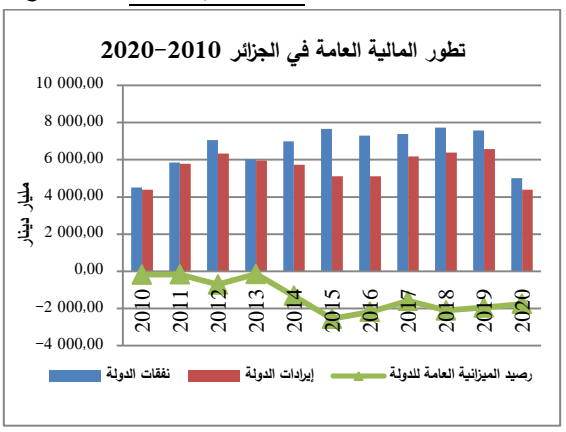

Source:

- *ONS, Les Comptes Nationaux Trimestriels- 3ème trimestre 2019, N°880, 2019. [In Link] : http://www.ons.dz*
- *ONS, Les Comptes Nationaux Trimestriels - 1ertrimestre 2020, N°894.*
- *Direction Générale des Douanes, Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie Période: Premier trimestre 2020;*

أثر انخفاض إيرادات هيدرو-كاربير بشكل واسع على المالية العامة في الجزائر والتي تسجل عجزا منذ 2009، هذا المشكل عجل بوضع آليات جديدة لضبط الأوضاع المالية، والتي تمخضت عنه إعادة تعديل في قانون النقد والقرض من أجل السماح بتوسيع لجوء الخزينة العمومية إلى بنك الجزائر جنبا إلى إتاحة أدوات السياسة النقدية غير التقليدية وهذا بموجب أحكام الأمرية 17-10 المتعلقة بالنقد والقرض جنبا إلى تخفيض مستوى الدينار بشكل تدريجي، كما أن السياسات المتعلقة بالتقشف -ترشيد النفقات كمصطلح تلطيف- كضبط قائم الواردات جنباً إلى الدين العام والذي يتضح بأنه يأخذ منحى تصاعدي، كل هذه الأدوات كانت من أجل تقليص العجز الداخلي والخارجي، وانعكاساتها على المالية العامة.

4. تقييم استقرار القطاع المالي في الجزائر 2010-2020:

أشار صندوق النقد الدولي إلى أن بنك الجزائر لا يزال ضعيف من حيث نشر مؤشرات السلام المالية (IMF, juin 2018, p. 76)، التي تنشر على موقع صندوق النقد الدولي، كما أشار إلى أهمية الالتزام بتحسين عمليات الإفصاح ونشر البيانات حيث لا يتم الإبلاغ عن المؤشرات حاليًا إلا أحياناً، والجدول رقم (02) أدناه يصف مؤشرات الصلابة المعتمدة من قبل بنك الجزائر والتي طورها صندوق النقد الدولي، ولتزال الفترة 2019-2021 غير متاحة لذات الأسباب المذكورة آنفاً:

جدول رقم (02): مؤشرات الصلابة المالية للنظام المصرفي في الجزائر 2009-2020

السنوات	ملاءة الأموال الخاصة	الملاءة- شريحة 01	القروض المتعثرة / رأس المال	معدل الديون المصنفة	معدل صافي المستحقات المصنفة	معدل المؤونات للمستحقات المصنفة	عائد الأموال الخاصة ROE	عائد الأصول ROA	هامش الربح / الدخل الإجمالي	التكاليف خارج الفوائد / الدخل الإجمالي	الأصول السائلة / إجمالي الأصول
2009	26,15%	19,09%	31,58%	21,14%	6,81%	67,76%	26,01%	1,75%	58,37%	32,22%	51,82%
2010	23,64%	17,67%	20,31%	18,31%	4,68%	74,42%	26,70%	2,16%	63,76%	31,43%	52,98%
2011	23,72%	16,97%	18,02%	14,40%	4,03%	72,01%	24,67%	2,11%	64,90%	33,57%	50,16%
2012	23,62%	17,48%	16,11%	11,73%	3,54%	69,79%	22,67%	1,93%	64,23%	35,60%	45,87%
2013	21,50%	15,51%	17,12%	10,56%	3,36%	68,19%	19,00%	1,67%	69,45%	33,53%	40,46%
2014	15,79%	13,81%	24,41%	9,88%	3,80%	62,13%	23,75%	1,99%	67,19%	40,73%	37,96%
2015	18,40%	15,76%	26,47%	9,77%	3,91%	59,93%	21,48%	1,92%	66,81%	40,01%	27,14%
2016	18,75%	16,25%	35,00%	12,09%	5,49%	54,62%	17,89%	1,83%	72,51%	34,08%	23,52%
2017	19,38%	14,97%	36,42%	12,96%	6,18%	52,28%	18,84%	2,05%	73,00%	35,99%	23,51%
2018	19,06%	14,99%	40,79%	13,13%	6,33%	49,96%	22,38%	2,42%	78,78%	29,34%	19,84%
2019	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
2020	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح

Source:

La Banque d'Algérie, Rapport Sur La Stabilite Du Systeme Bancaire Algerie, 2009 - 2011.
FMI, Algérie-Rapport du FMI N° 14/161, janvier 2014, P20.
FMI, Algérie-Rapport du FMI N° 18/168, juin 2018, P49.

1.4. الإشراف المصرفي:

وفي هذا السياق مازال النظام المصرفي الجزائري يسجل مجموعة من القصور من حيث الرقابة سواء تلك التي تمارسها السلطات الرقابة "**La Banque d'Algérie**" أو تلك التي تمارسها البنوك اتجاه الرقابة الاحترازية المبنية على المؤشرات من أجل ذلك يستوجب الوضع تحسين الإطار التشغيلي للرقابة المصرفية والعمل على اعتماد معايير بازل للرقابة المصرفية خاصة تقنيات اختبار الإجهاد (IMF, juin 2018, p. 58).

2.4. ملاءة النظام المصرفي الجزائري:

يتمتع النظام المصرفي الجزائري برأس مال جيد جدا من حيث المستوى والتغطية، فمستوى القروض المتعثرة لتزال نسبية مقارنة بالمخصصات، وفيما يلي تحليل لمستوى ملاءة رأس المال، وقد شهد النظام المصرفي الجزائري تقدما جزئيا في متطلبات كفاية رأس المال الجديدة المتوافقة مع الركيزة الأولى من " **Bâle II**" وبعض عناصر "**Bâle III**" والتي جرى العمل عليها منذ 2014، بالإضافة إلى بعض مؤشرات السيولة المتعلقة بالحد الأدنى لمعدلات السيولة

(ratios de liquidité minimum et de transformation)،

شكل رقم (03): نسب الملاءة وجودة الأصول في النظام المصرفي الجزائري

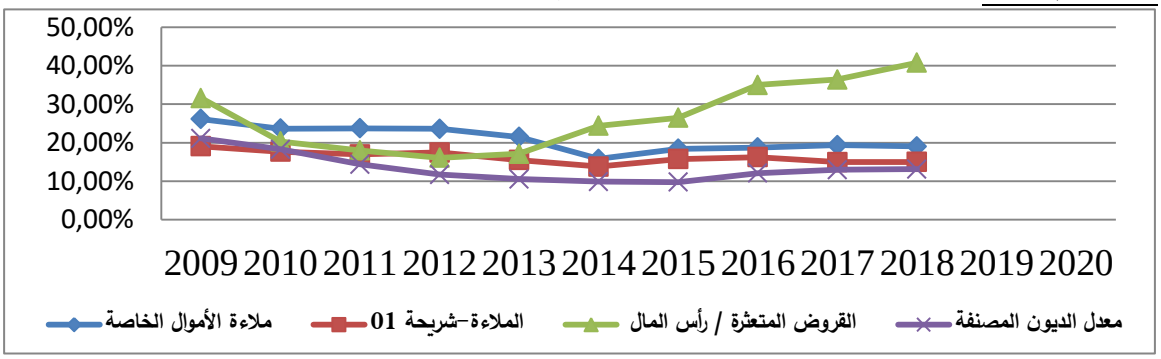

Source:

- La Banque d'Algérie, Rapport Sur La Stabilite Du Systeme Bancaire Algerie, 2009 - 2011.
- FMI, Algérie-Rapport du FMI N° 14/161, janvier 2014, P20.
- FMI, Algérie-Rapport du FMI N° 18/168, juin 2018, P49.

وفيما يتعلق بالحقوق الديون المصنفة معتدلة ومخصصات جيدة، ورغم أنه من المرجح أن تنخفض نظرا لاستمرار تسوية الديون على الحكومة. وفيما يتعلق بالديون المعدومة للقطاع المصرفي الجزائري تتركز في البنوك العمومية، التي بلغت نسبة القروض المتعثرة الموحدة 40% مع نهاية 2018، وهذا نظرا لاستمرار الإقراض إلى القطاع العمومي غير المربح بمعنى أن المؤسسات العمومية هي العامل الرئيسي وراء هشاشة البنوك العمومية، لذلك ينبغي مراجعة هذه الإستراتيجية وكذلك معايير انتقاء القروض، من أجل ذلك تم تعزيز متطلبات الرقابة الاحترازية من خلال إجراء اختبارات إجهاد للبنوك المتعلقة بالملاءة وقد ساعدت على تحديد مواضع الهشاشة المصرفية سيما في البنوك العمومية، وقد قدمت بعثة صندوق النقد والبنك الدوليين المساعدة الفنية في مارس 2017 في ذلك.

3.4. ربحية النظام المصرفي الجزائري:

يعد النظام المصرفي الجزائري ذو ربحية جيدة كما يعكسه جدول رقم (02) السابق خاصة البنوك العمومية منها فيما يتعلق بعائد الأموال الخاصة، نظرا لطبيعته التقليدية، كما أن رفع الحد الأدنى من رأس المال لم تؤثر على أرباحها، عدا تلك التذبذبات الناتجة عن الصدمات الكلية سيما قطاع النفط. أما في ما يخص العائد على الأصول فإنه في البنوك الخاصة أعلى منه مقارنة بالمصارف العمومية.

.(Banque d'Algérie, 2009 - 2011, p. 30)

4.4. السيولة في النظام المصرفي الجزائري:

تمثل الودائع الحكومية في الجهاز المصرفي، أهم مصادر الودائع خاصة المصارف العمومية لذلك يؤدي انخفاض أسعار النفط في أسواق الطاقة العالمية إلى تراجع الودائع لدى تلك المصارف وما ينعكس على ذلك من مستوى السيولة. وبالتالي يمكن أن تؤدي أسعار النفط إلى حدوث صدمات في السيولة والتمويل، وقد تأكد مما لا يجعل مجالًا للشك أن مخاطر الائتمان في الجزائر تتأتى من التأثيرات غير المباشر لأسعار النفط على الاقتصاد الكلي لذلك قلنا أنها بطريقة غير مباشرة.

ويعكس الجدول رقم (02) والشكل المقابل تراجع السيولة في النظام المصرفي الجزائري جنباً إلى تباطؤ تدفقات الودائع حيث يعكس انخفاضها إلى حد كبير انخفاض في الائتمان ومستوى القروض المتعثرة المشار إليها سابقاً، لذلك يمكن لتخفيف إجراءات شروط السيولة في النظام المصرفي أن تقلل من منحى هذه الآثار وهذا مع مراعات شروط القروض حتى لا تسهم في الضغوط التضخمية كمنحى معاكس وهو السيناريو الذي أشار إليه سيناريو اختبارا الضغط في 2018 كما سيتضح في العنصر الموالي.

شكل رقم (04): نسب السيولة في النظام المصرفي الجزائري

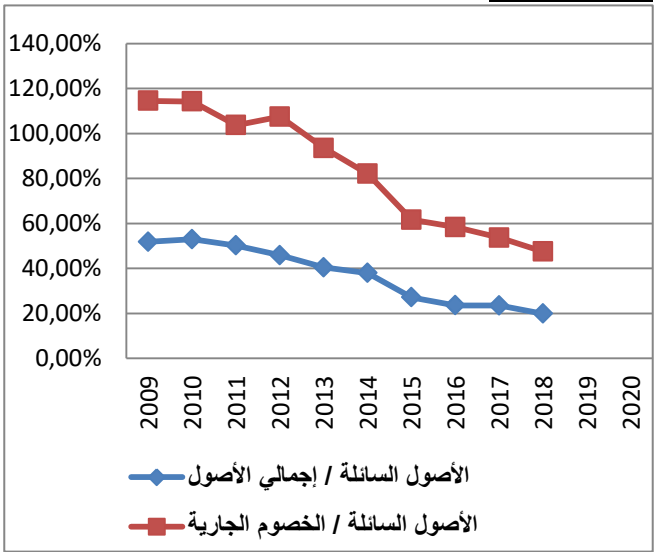

المصدر:

اعداد الباحث بالاعتماد على نفس المصادر السابقة،

5.4. آثار الربحية والسيولة على ملاءة النظام المصرفي الجزائري 2009-2020:

تمثل البنوك العمومية الجانب المعتبر من النظام المصرفي والمالي بحجم أصول يتجاوز **86%** (IMF, janvier 2014, p. 10)، وتعد البنوك العمومية والبنوك الخاصة على حد سواء بنوكا مربحة تتمتع برؤوس أموال وذات سيولة جيدة كما أشار إلى ذلك التحليل السابق، بالرغم من تذبذب السيولة المسجل في 2020. والجدول رقم (03) تم اعداده ليكشف عن الأثر المتوقع لمستويات السيولة والربحية على صلابة النظام المصرفي في الجزائر، وقد تم استعمال معادلة الانحدار بطريقة (**OLS**) من أجل تحديد الأثر وذلك خلال الفترة 2009-2018، ونظرا لغياب بيانات لفترة أطول، لم تنجح عملية التقدير ولم يتم التوصل إلى النتائج التي يمكن تفسيرها، وهذه نفس العراقيل التي واجهت صندوق النقد الدولي في هذا الإطار عند قيامه بعملية التشخيص.

جدول رقم (03): أثر السيولة والربحية على ملاءة النظام المصرفي الجزائري

```
. regress lasolvabilité roe roa actifsliquidestotaldesactifs ActifsliquidesPassifsàcterme, noconstant
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	10
				F(4, 6)	=	284.02
Model	.264871666	4	.066217917	Prob > F	=	0.0000
Residual	.001398888	6	.000233148	R-squared	=	0.9947
				Adj R-squared	=	0.9912
Total	.266270555	10	.026627055	Root MSE	=	.01527

lasolvabilité	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
roe	.3020223	.3693337	0.82	0.445	-.6017046	1.205749
roa	2.538221	2.868677	0.88	0.410	-4.481179	9.557621
actifsliquidestotaldesactifs	-.5926759	.2938274	-2.02	0.090	-1.311646	.1262937
ActifsliquidesPassifsàcterme	.3172002	.1295121	2.45	0.050	.0002957	.6341048

المصدر: اعداد الباحث بناء على نتائج التقدير بالاعتماد على $STATA_{14}$.

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

من خلال إحصائية فيشر التي تقيس المعنوية الكلية للنموذج والتي بلغت F(Prob)=0.00 وهي أقل من نسبة α=5% مما يؤكد القوة التفسيرية للنموذج مما يدل على أن النموذج قابل للتحليل.

نلاحظ أن R^2=99.47 % أشار الى ان المتغيرات المستقلة تفسر 99.47 % من المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع وهذا راجع الى عوامل أخرى.

ومما يلاحظ ايضا أن السيولة و الربحية في علاقة طردية مع نسبة الملاءة الاجمالية. وعليه يجب على البنوك الجزائرية ان تحسن من معايير منح الائتمان للتقليل من الوقوع في القروض المتعثرة، ويجب على بنك الجزائر إذا ما اراد الرفع في نسبة الملاءة عليه أن يطلب من البنوك التجارية زيادة نسبة الاصول السائلة من خلال زيادة نسبة الفائدة على الودائع وتخفيض الفوائد على القروض.

5. سيناريو اختبارات الضغط في الجزائر 2014-2018؛

تعد اختبارات الضغط أداة مهمة لقياس مدة صلابة البنوك وخطوة مهمة من خطوات برنامج تقييم القطاع المالي، حيث توفر اشارات وتنبيهات مبكرة عن مواضع الهشاشة المالية في المصارف مما يتيح للمصرف فرصة لمعالجة نقاط الضعف تلك قبل أن تؤدي إلى مسارات قد تسبب له حالة من عدم الاستقرار أو حتى الفشل والانهيار.

وفي الجزائر رغم أن النظام المتعلق بقياس مخاطر السيولة المعتمد قد أكد على ضرورة أن تقوم المصارف العاملة في الجزائر بهذه الاختبارات إلا أنها عمليا لتزال استعمالاته محدودة ومقتصرة على بعض المصارف الخاصة الأجنبية، فلم تقم المصارف العمومية بهذه الاختبارات إلا ضمن برنامج "**FSAP**" في سنة 2014 أما في 2018، فقد كان ذلك في اطار مشاورات المادة الرابعة، كما يوضحه الجدول أدناه:

جدول رقم (04): نتائج اختبارات الضغط في الجزائر 2014

	Nbre de banques Ratio fds propres		CAR			Besoins de recapitalisation 2/	
	<0	0-8%	Banques privées	Banques publiques	Total	milliards de DA	en % du PIB hors hydrocarb.
A. Référence (avant les chocs)	**0**	**1**	**17.2**	**31.9**	**19.5**	...	...
B. Tests de sensibilité (facteur unique)							
Risque de crédit 3/							
Ensemble des prêts productifs	0	3	11.9	27.6	14.5	55	0.5
Prêts productifs des trois principaux secteurs d'activité 4/	0	2	15.2	28.9	17.4	23	0.2
Prêts productifs du secteur public	0	2	13.9	31.2	16.8	14	0.1
Prêts productifs du secteur privé	0	2	15.4	27.8	17.3	16	0.1
Risque de concentration							
Défaut du plus gros emprunteur	4	1	-16.9	24.8	-8.5	936	8.7
Défaut des trois plus gros emprunteurs	6	2	-34.9	16.5	-24.2	1,266	11.8
Risque de change							
Dépréciation du dinar de 40 % contre toutes les monnaies	0	1	17.4	32.0	19.7	1.4	0.0
Dépréciation du dinar de 40 % contre toutes les monnaies	0	1	16.9	31.7	19.3	0.1	0.0
Risque de taux d'intérêt							
Déplacement parallèle à la hausse de la courbe de 200 pb	0	0	18.2	...	...	0	0.0
Déplacement parallèle à la hausse de la courbe de 400 pb	0	0	19.2	...	...	0	0.0
C. Tests de résistance (plusieurs facteurs)							
Scénario 1 5/	3	0	8.7	27.6	11.8	137	1.3
Scénario 2 6/	0	3	14.2	31.7	17.1	18	0.2

Source:

- La Banque d'Algérie, Rapport Sur La Stabilite Du Systeme Bancaire Algerie, 2009 - 2011.
- FMI, Algérie-Rapport du FMI N° 14/161, janvier 2014, P20.
- FMI, Algérie-Rapport du FMI N° 18/168, juin 2018, P49.

أشارت نتائج اختبار الضغط إلى أن القواعد التنظيمية وقواعد الإشراف المصرفي في الجزائر تعتبر مرضية على العموم رغم وجود بعض نقاط الخلل أهمها ضرورة تعزيز النظام الاحترازي المعمول به من خلال إنشاء احتياطي رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية واعتماد تدابير احترازية كلية مثل القيود على نسب القروض (IMF, janvier 2014, p. 19). لأن النظام يعاني من تركيز في الائتمان والبنوك العمومية هي الأكثر عرضة لهذه المخاطر، كما أن تعقيد وتداخل الروابط المالية داخل المصرف العمومية من شأنها خلق مواضع للهشاشة المالية وحالة من عدم الاستقرار المالي مستقبلا لذلك من المهم يجب على السلطات أن وضع إجراءات لإدارة الأزمات وإطار عمل واضح لحل البنك. ينبغي تحليلها ومراقبتها بشكل دوري، كما يجب إجراء اختبارات الإجهاد بشكل أكثر انتظامًا.

جدول رقم (05): نتائج اختبارات الضغط في الجزائر 2018

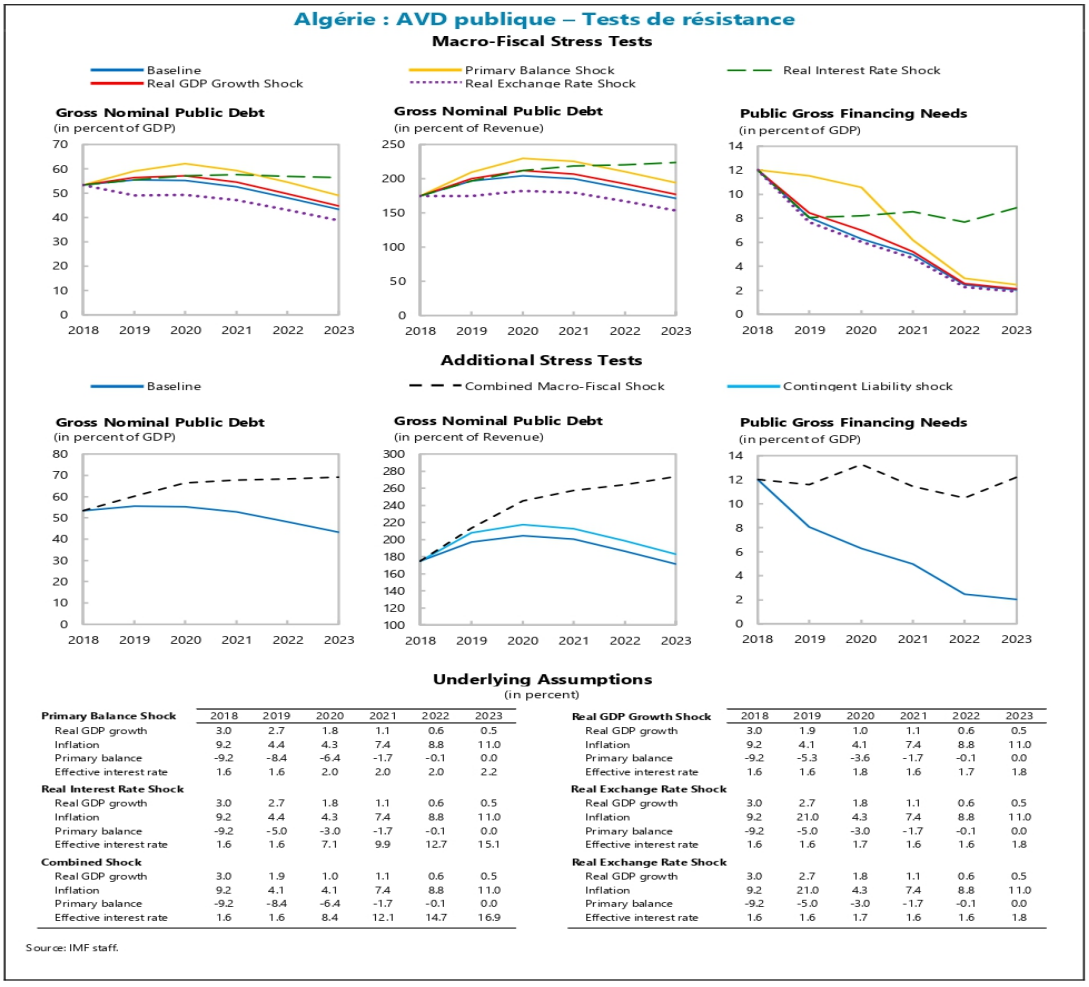

Underlying Assumptions
(in percent)

Primary Balance Shock	2018	2019	2020	2021	2022	2023
Real GDP growth	3.0	2.7	1.8	1.1	0.6	0.5
Inflation	9.2	4.4	4.3	7.4	8.8	11.0
Primary balance	-9.2	-8.4	-6.4	-1.7	-0.1	0.0
Effective interest rate	1.6	1.6	2.0	2.0	2.0	2.2
Real Interest Rate Shock						
Real GDP growth	3.0	2.7	1.8	1.1	0.6	0.5
Inflation	9.2	4.4	4.3	7.4	8.8	11.0
Primary balance	-9.2	-5.0	-3.0	-1.7	-0.1	0.0
Effective interest rate	1.6	1.6	7.1	9.9	12.7	15.1
Combined Shock						
Real GDP growth	3.0	1.9	1.0	1.1	0.6	0.5
Inflation	9.2	4.1	4.1	7.4	8.8	11.0
Primary balance	-9.2	-8.4	-6.4	-1.7	-0.1	0.0
Effective interest rate	1.6	1.6	8.4	12.1	14.7	16.9

Real GDP Growth Shock	2018	2019	2020	2021	2022	2023
Real GDP growth	3.0	1.9	1.0	1.1	0.6	0.5
Inflation	9.2	4.1	4.1	7.4	8.8	11.0
Primary balance	-9.2	-5.3	-3.6	-1.7	-0.1	0.0
Effective interest rate	1.6	1.6	1.8	1.6	1.7	1.8
Real Exchange Rate Shock						
Real GDP growth	3.0	2.7	1.8	1.1	0.6	0.5
Inflation	9.2	21.0	4.3	7.4	8.8	11.0
Primary balance	-9.2	-5.0	-3.0	-1.7	-0.1	0.0
Effective interest rate	1.6	1.6	1.7	1.6	1.6	1.8
Real Exchange Rate Shock						
Real GDP growth	3.0	2.7	1.8	1.1	0.6	0.5
Inflation	9.2	21.0	4.3	7.4	8.8	11.0
Primary balance	-9.2	-5.0	-3.0	-1.7	-0.1	0.0
Effective interest rate	1.6	1.6	1.7	1.6	1.6	1.8

Source: IMF staff.

Source:

La Banque d'Algérie, Rapport Sur La Stabilite Du Systeme Bancaire Algerie, 2009 - 2011. -

FMI, Algérie-Rapport du FMI N° 14/161, janvier 2014, P20. -

.49FMI, Algérie-Rapport du FMI N° 18/168, juin 2018, P -

وفي خصوص اختبارات الضغط والتي تم اجراءها نهاية 2018، فقد كانت متعلقة بالدين العام وانعكاساته المحتملة، والذي يبلغ 27% من الناتج المحلي الداخلي وهو في تنامي منذ 2016 انعكاسا لتنامي الضغوط المالية على الميزانية، ويرجح أن مستواه سوف يظل مستقرا ضمن نفس السيناريوهات

المطبقة من الجزائر نظرا لاعتمادها على التمويل الكمي بدلا من ذلك، عن طريق اتباع سياسة نقدية غير تقليدية متمثلة في التيسير الكمي، والتي كان الهدف الأساسي منها هو الرجوع إلى التوازن وتحقيق نسب نمو لم تحسن في المساهمات القطاعية خارج قطاع النفط.

كما يتضح تماما أن مستويات النمو سوف تتراجع ضمن هذا السيناريو مما قد يؤدي إلى حالة من تباطؤ في الاقتصاد سيما وأن مستوى التضخم سوف يأخذ منحى تصاعدي، وما سينتج عنه من تدهور في القدرة الشرائية للافراد وانخفاض في قيمة العملة المحلية. لذلك من الضروري جداً العمل على اصلاحات حقيقية واستئناف عملية تنويع مصادر التمويل بالتوازي مع العمل على تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل.

وهنا يمكن القول ان استمرار يستمر ضبط المالية العامة في الجزائر بإجراءات أكثر تشددا منذ 2017 والتي أثرت على شريحة واسعة من المجتمع سيما على القدرة الشرائية تزامنا مع انخفاض وتخفيض سعر الدينار لاعتبارات التوازن، ورغم ذلك لما تزل بعد رصيد المالية العامة بمستويات حادة من العجز. كما يجب على بنك الجزائر باعتباره صانع للسياسة النقدية إتباع سياسات تغدو بالتوجيه الآثار التضخمية وصدماتها الناتجة عن منهج التيسير الكمي للعودة بالتضخم إلى مستوى مقبول (حدود 04%)، كما يجب عليهم انتهاج سياسات على المدى المتوسط ترتكز على النمو وفق النماذج المتوازنة. فمسألة إعادة التوازن الداخلي والخارجي في الاقتصاد فيما يبدو هي هيكلية لذلك تحتاج إلى نماذج اقتصادية ترتكز على استراتيجيات وآفاق طويلة المدى.

6. خلاصة:

خلصت هذه الدراسة الى أن لدور برنامج تقييم القطاع المالي دور كبير في تقييم صلابة النظام المالي والمصرفي الجزائري، فقد أظهر مواطن القوة ونقاط الضعف فيه. حيث من خلال توصلنا الى أنه نظام يتمتع بنسبة ملاءة جيدة ومقبولة مقارنة بالنسب التي حددتها لجنة بازل، بالإضافة أنه يعاني من مخاطر القروض المتعثرة.

ويمكن تلخيص بعض نتائج الدراسة الى:

- لبرنامج **FSAP** أثر كبير سلامة البنوك، حيث يساهم في تطور وصلابة أجهزتها المصرفية، من خلال الكشف عن مواطن القوة ونقاط الضعف ومعالجة الخلل بإتباع توصيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من أجل التقليل من الوقوع في الازمات أو التقليل من حدتها.
- ارتفاع نسب مؤشر الملاءة في النظام المصرفي الجزائري أي أنه يتمتع بصلابة مالية.
- النظام المصرفي يعاني من تركيز كبير للائتمان والودائع في البنوك العمومية،

❖ أشارت نتائج اختبار الضغط إلى أن القواعد التنظيمية وقواعد الإشراف المصرفي في الجزائر تعتبر مرضية على العموم بالرغم من وجود بعض نقاط الخلل.

وعليه نقترح ما يلي:

- على النظام المالي والمصرفي الجزائري اتباع توصيات كل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.
- على البنوك الجزائرية التقليل من منح القروض ذات المخاطر العالية وطويلة الاجل وتجنب القروض المشكوك فيها، وعليها بالمراقبة المستمرة لمختلف عمليات منح القروض ابتداء من دراسة ملف القرض الى غاية منحه وتسديده .
- وبهدف التخفيف من مخاطر منح القروض البنكية على البنوك الالتزام بتحسين معايير منح الائتمان وتطبيق معايير لجنة بازل لتدعيم النظام المالي والمصرفي من جهة وزيادة صلابته اتجاه الازمات المالية من جهة أخرى.
- على البنوك الجزائرية توظيف مدراء ماليين ومدراء الموارد البشرية ذوي خبرة عالية في إدارة التكاليف من أجل تحسين بيئة العمل لمحاولة تحقيق الأهداف المسطرة لكل بنك وهي الربحية والأمان والسيولة.

7. المراجع والإحالات:

Banque d'Algérie .(2011 - 2009) .*Rapport Sur La Stabilite Du Systeme Bancaire .* Algerie.

Banque des Règlements Internationaux .(Mai 2011) .*Gouvernance de banque centrale et stabilité financière* .Rapport d'un groupe d'étude ،Bâle (Suisse).

IMF . (juin 2018) .*Rapport Des Services Du Fmi Pour Les Consultations De 2018 Au Titre De L 'article IV* .Rapport du FMI.

IMF .(2016 ,03) .*International Monetary Fund, Financial Sector Assessment Program (FSAP)* ،2021 , https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/16/14/Financial-Sector-Assessment-Program.

IMF . (August 2014) .(*Review of the Financial Sector Assessment Program—Further Adaptation to the Post-Crisis Era .*

IMF . (janvier 2014) .(*Algérie-Évaluation De La Stabilité Du Secteur Financier .*

عباس بوهريرة. (2020). دور برنامج "FSAP" في تقييم استقرار القطاع المالي دراسة حالة الاقتصاد الفلسطيني . *مجلة دراسات اقتصادية، المجلد رقم 18.*

العــوامــل المؤثــرة في انبعاثات غــاز ثاني أكسيد الكــربون وأثرها على التدهور البيئي في ليبيـا

Factors affecting carbon dioxide emissions and their impact on environmental degradation in Libya

محمــد علي السنـوسي، عضو هيئة تدريس، كلية الاقتصـاد والعلوم السياسية– جامعة مصـراتة (ليبيا) ، mohalsanusi@eps.misuratau.edu.ly

علي عبد السلام الجروشي *، عضو هيئة تدريس، كلية الاقتصـاد والعلوم السياسية– جامعة مصـراتة (ليبيا) ، alialjroushi@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2023/05/07 تاريخ القبول: 2023/09/09 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار فرضية منحنى كوزنتس البيئي ودراسة مدى تأثير مجموعة من العوامل على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في ليبيا، من خلال استخدام بيانات سنوية تغطي الفترة من 2003-2018، وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون والدخل تأخذ شكل حرف N، أي أن زيادة الدخل في البداية تؤدي إلى زيادة الانبعاثات حتى نقطة معينة ثم تؤدي زيادة الدخل إلى تخفيض الانبعاثات حتى مستوى معين ثم تؤدي زيادة في الدخل إلى زيادة الانبعاثات مرة أخرى، أما بالنسبة للعوامل الأخرى وهي نسبة استهلاك الطاقة المتجددة ومستوى الفساد والاستقرار السياسي ونسبة السكان في المناطق الحضرية وانخفاض العدالة في توزيع الدخل فقد كانت العلاقة بينها وبين الانبعاثات علاقة عكسية، أما مؤشر التنمية البشرية فقد كان تأثيره إيجابي على الانبعاثات.

كلمات مفتاحية: انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، منحنى كوزنتس بيئي، عدالة في توزيع دخل، استقرار سياسي.

تصنيفات JEL : Q52, Q51, O15, F59.

Abstract:

This study aimed to test the environmental Kuznets curve hypothesis and investigate the impact of a group of factors on CO_2 emissions in Libya, by using annual data covering the period from 2003-2018, the study concluded that the relationship between CO_2 emissions and income takes the shape of the letter N, As for the percentage of renewable energy

* المؤلف المرسل.

consumption, the level of corruption, political stability, the population in urban areas, and the decrease in equity in income distribution, they have an inverse relationship with the emissions, while the human development index had a positive impact on emissions.
Keywords: CO2 Emissions, Environmental Kuznets Curve, Equitable Income Distribution, Political Stability, Libyan economics.
Jel Classification Codes: Q52, Q51, O15, F59.

1. مقدمة:

تعتبر قضية التغير المناخي والاحتباس الحراري من القضايا الرئيسية على المستوى العالمي، وهي تمثل مشكلة تواجه أغلب دول العالم، وذلك بسبب ما شهده العالم في العقود الأخيرة من مشاكل بسبب تغير المناخ، وتعتبر منطقة شمال أفريقيا ومن بينها ليبيا من المناطق التي تعاني من الارتفاع الشديد في درجات الحرارة والعواصف الترابية ونقص الأمطار والجغرافيا القاسية وتدهور كبير في الوضع البيئي نتيجة ظاهرة الاحتباس الحراري. (**Al-Mulali & Ozturk, 2015**).

هناك العديد من الدراسات التي هدفت للتعرف على العلاقة بين انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون باعتباره أهم مسببات الاحتباس الحراري والعديد من العوامل الأخرى، من أجل تقديم الاقتراحات المناسبة لتخفيض انبعاثات هذا الغاز، ومن أهم الافتراضات هي منحنى كوزنتس البيئي **EKC**، الذي يفترض وجود علاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومسببات التلوث مثل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وهذه العلاقة تأخذ شكل منحنى على هيئة حرف **U** مقلوب، والمنطق وراء هذه الفرضية هي أن الدولة في بداية التصنيع تركز على زيادة المخرجات وبالتالي استخدام كميات كبيرة من الموارد الطبيعية المسببة للتلوث، كما أن الناس في تلك الفترة يركزون على الحصول على الوظائف وزيادة دخلهم دون الاهتمام بتلوث المياه والهواء، ولكن مع النمو وزيادة الدخول يزداد اهتمام الناس بالبيئة وتزداد رغبتهم في عيش حياة صحية وتوفير هواء ومياه نقية مما يؤدي إلى اتخاذ إجراءات تحسّن وضع البيئة وتخفّض من معدلات التلوث.(**Dinda, 2004**)

من ناحية أخرى وجدت بعض الدراسات مثل (**Awan et al., 2021**.) و (**Allard et al**., **2017**) أن منحنى كوزنتس البيئي قد يأخذ شكل **N**، أي أن زيادة الدخل في البداية ستؤدي إلى زيادة تلوث البيئة، ولكن عند نقطة معينة ستؤدي الزيادة في الدخل بعد ذلك إلى تخفيض التلوث وتحسن الوضع البيئي؛ ثم بعد ذلك سيحدث انقلاب مرة أخرى وستؤدي زيادة الدخل إلى زيادة التلوث.

ولكن تشير دراسات أخرى عديدة إلى أن الدخل ليس هو العامل الوحيد المؤثر على البيئة، حيث أن هناك عوامل أخرى غير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن تكون أيضًا من المحددات المهمة لوضع البيئة (**Baek & Gweisah., 2013**)، مثل الهجرة والانتقال من الريف للمدن ومستوى الفساد*، ومستوى الاستقرار السياسي، ومدى العدالة في توزيع الدخل ومستوى التنمية البشرية.

ونظراً لأن ليبيا دولة منتجة للنفط، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بالكميات المنتجة من النفط وبأسعار النفط وهذه التغيرات في نصيب الفرد من الناتج قد لا تؤدي إلى تغير حقيقي في مستوى الرفاه بسبب العديد من العوامل الأخرى والتي أهمها انخفاض العدالة في توزيع الدخل، وانخفاض مستوى الاستقرار السياسي والاضطرابات الأمنية وكذلك ارتفاع مستوى الفساد المالي والإداري وانخفاض مستوى التنمية البشرية، وبالتالي فإن هذه العوامل قد يكون لها تأثير على البيئة بقدر أكبر من تأثير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث نعتقد أن الدولة التي تعاني من انخفاض في العدالة في توزيع الدخل ومستوى عالي من الفساد المالي والإداري وعدم الاستقرار السياسي والأمني وانخفاض مستويات التنمية البشرية تعاني من ارتفاع في مستوى انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بغض النظر عن مستوى نصيب الفرد من الناتج.

2. إشكالية الدراسة:

تتمثل الإشكالية البحثية في التساؤل التالي: هل تنطبق فرضية منحنى كوزنتس البيئي على الاقتصاد الليبي، وما هي أهم العوامل المؤثرة على مستوى انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في ليبيا؟

3. هدف الدراسة:

إن هذه الدراسة تهدف إلى اختبار فرضية منحنى كوزنتس البيئي وتحديد ومعرفة مدى تأثير بعض العوامل وهي: نصيب الفرد من الناتج ومؤشرات العدالة في توزيع الدخل والاستقرار السياسي ومستوى الفساد والهجرة من الريف إلى المدن ونسبة استهلاك الطاقة المتجددة ومؤشرات التنمية البشرية على مستوى انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في ليبيا خلال الفترة الزمنية (2002-2018) باستخدام المنهج الكمي التجريبي المتمثل في استخدام النماذج والطرق القياسية والإحصائية لاختبار فرضية الدراسة.

* يمكن تعريف الفساد كما عرفه (Johnston, 1986) بأنه إساءة استعمال الوظائف والموارد العامة من أجل تحقيق منافع خاصة.

4. الدراسات السابقة

منذ دراسة (**Grossman & Krueger, 1991**) ودراسة (**Shafik & Bandyopadhyay, 1992**)، صار هناك كم كبير جدا من الدراسات التي تناولت موضوع العوامل المؤثرة في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

في البداية كان هناك العديد من الدراسات التي حاولت اختبار فرضية منحنى كوزنتس البيئي الذي يفترض وجود علاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومسببات التلوث مثل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، حيث أثبتت العديد من الدراسات صحة فرضية المنحنى ومن هذه الدراسات:(**Balado-Naves et al., 2018; Bekun et al., 2019; Bilgili et al., 2016**) ، في حين لم تستطع دراسات أخرى إثبات فرضية منحنى كوزنتس البيئي ومنها (**Agras & Chapman, 1999; Akbostanci et al., 2009; Galeotti & Lanza, 1999; He & Richard, 2010; Holtz-Eakin & Selden, 1995; Moomaw & Unruh, 1997; Naz et al., 2019; Shafik, 1994; Stern, 2004; Stern et al., 1996; Timmons Roberts & Grimes, 1997; Zoundi, 2017**).

أما فيما يخص أثر العدالة في توزيع الدخل فقد قامت العديد من الدراسات بمحاولة قياس العلاقة بينها وبين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون منها:(**Baek & Gweisah, 2013; Golley & Meng, 2012; Hao et al., 2016; Heerink et al., 2001; Jorgenson et al., 2017; Liu et al., 2019; Sager, 2019; Torras & Boyce, 1998; Yang et al., 2011; Zhou & Li, 2020**).، حيث وجد (**Baek & Gweisah, 2013**) أنه كلما كان هناك عدالة أكبر في توزيع الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية كلما أدى ذلك إلى تحسين في جودة البيئة، ووجد (**Hao et al., 2016**) أن انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون تزداد كلما اتسعت الفجوة في مستوى الدخول على الصعيد الوطني، وتوصلت دراسات أخرى إلى أن الفساد من العوامل التي تؤدى إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل (**Akhbari & Nejati, 2019**) كما أن زيادة مستوى الفساد يؤدي إلى تدهور في جودة المعيشة (**Sahli & Rejeb, 2015**).

أما عن تأثير الفساد على البيئة فهناك العديد من الدراسات التي اختبرت العلاقة بين الفساد والبيئة ومن أهم هذه الدراسات (**Akhbari & Nejati, 2019; Duan & Luo, 2021; Go et al., 2021; Leitão, 2010; Masron & Subramaniam, 2018; Rehman et al., 2012; Sahli & Rejeb, 2015**)، ففي دراسة (**Akhbari & Nejati, 2019**) التي استخدم فيها بيانات 61 دولة للفترة من 2003 وحتى 2016، وجد أن انخفاض مستوى الفساد في الدول النامية يؤدى إلى

انخفاض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، بينما لا يؤثر مستوى الفساد في حجم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الدول المتقدمة، وفي دراسة (**Sahli & Rejeb, 2015**) التي استخدم فيها بيانات 21 دولة من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، للفترة من 1996 إلى 2013 وجد أن الفساد له تأثير موجب مباشر على مستوى انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وأثر سلبي غير مباشر على نصيب الفرد من الدخل، وكما أشرنا فإن الاستقرار السياسي من العوامل المهمة التي تساهم في تحسين جودة البيئة وتخفيض التلوث (**Al-Mulali & Ozturk, 2015**) حيث تتفق العديد من الدراسات السابقة مثل (**Al-Mulali & Ozturk, 2015; Mrabet et al., 2021; Toigo & Mattos, 2021**) على أن ضعف الاستقرار السياسي يؤدي إلى تأجيل تحسين البيئة.

وفيما يخص استهلاك الطاقة المتجددة و التنمية البشرية فإن دراسة (**Adekoya & Olabode & Rafi, 2021**) والتي هدفت إلى تقييم اثر استهلاك الطاقة المتجددة ومعدل انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون على التنمية البشرية لمناطق العالم، حيث استخدمت بيانات مقطعية لعدد 126 دولة خلال الفترة من 2000 حتى 2014، وتوصلت إلى أن استهلاك الطاقة المتجددة له أثر على التنمية البشرية، وهذا الأثر يختلف بين المناطق، حيث كان إيجابيا في أوربا وسلبي بالنسبة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا الوسطى والبحر الكاريبي، وغير معنوي بالنسبة لمنطقة افريقيا جنوب الصحراء، في حين تستجيب التنمية البشرية بشكل إيجابي إلى انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون.

5. متغيرات ومؤشرات الدراسة

إن البيانات المستخدمة في هذه الدراسة ستكون للفترة من 2003 وحتى 2018، وتتضمن بيانات ومؤشرات للمتغيرات التالية:

1) معدل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون للفرد وهو المتغير التابع.
2) نصيب الفرد من الناتج.
3) مؤشرات العدالة في توزيع الدخل: معامل جيني.
4) الاستقرار السياسي.
5) مستوى الفساد والهجرة من الريف إلى المدن.
6) نسبة استهلاك الطاقة المتجددة.
7) مؤشر التنمية البشرية.

يبين الشكل رقم (1) معدل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون للفرد (طن متري) في ليبيا مقارنة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعالم، حيث نلاحظ أن هذا المعدل شهد تذبذب خلال فترة الدراسة، وانخفاض كبير في سنة 2011 بسبب الأحداث التي شهدتها ليبيا في تلك السنة وتوقف النشاط الاقتصادي والصناعي في معظم القطاعات الاقتصادية، ونلاحظ هنا أن معدل الانبعاثات في ليبيا للفرد تعتبر مرتفعة جدا مقارنة بالشرق الأوسط وشمال افريقيا وكذلك مقارنة بالمتوسط العالمي، ويمكن إرجاع ذلك لعدم اتخاذ الإجراءات المناسبة وتطبيق الطرق الصحيحة المتعلقة بتقليل التلوث الصناعي وتحسين البيئة الصناعية.

شكل (1): انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون في ليبيا (طن متري للفرد)

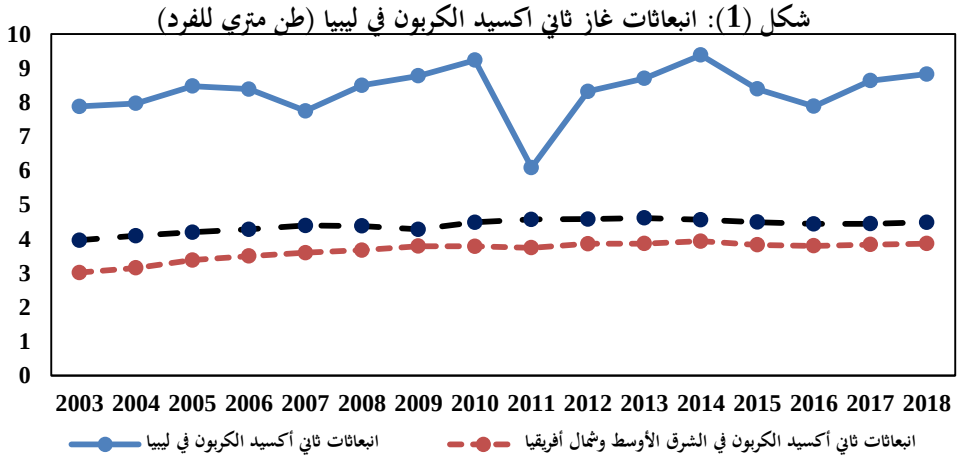

المصدر: موقع البنك الدولي على شبكة الانترنت، تاريخ الدخول 22-01-2022، *World Development Indicators | DataBank (worldbank.org)*

ونلاحظ في الشكل رقم (2) أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا ارتفع منذ سنة 2003 وحتى سنة 2010، وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي في ليبيا في سنة 2011 بسبب ما شهدته ليبيا في تلك السنة من أحداث، كما أن ليبيا عانت بعد تلك السنة من اغلاقات متكررة للنفط مما جعل هناك تذبذب وانخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2012-2018)، بالإضافة إلى التقلبات الكبيرة في أسعار النفط في السوق العالمية.

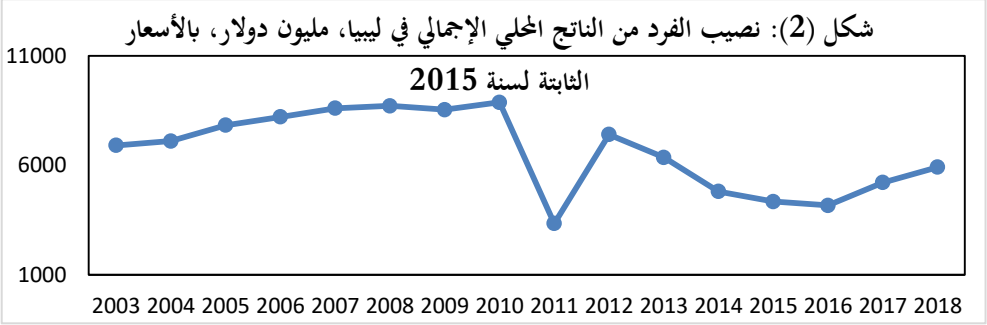

المصدر: موقع البنك الدولي على شبكة الانترنت، تاريخ الدخول 22-01-2022، World Development Indicators | DataBank (worldbank.org)

وفيما يخص مؤشر العدالة في توزيع الدخل يوضح الشكل رقم (3) مؤشر جيني للدخل القومي في ليبيا، حيث نلاحظ أن قيمة معامل جيني تعتبر مرتفعة بشكل عام مع حدوث انخفاض في سنة 2014، ويشير ارتفاع معامل جيني إلى وجود تفاوت في توزيع الدخل وانخفاض العدالة الاجتماعية، ويرجع ذلك لمجموعة من الأسباب أهمها: انخفاض قيمة العملة المحلية، وانخفاض معدلات الإنتاجية في القطاعات غير النفطية، وعدم وجود سياسات اقتصادية تعمل تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت في توزيع الدخول.

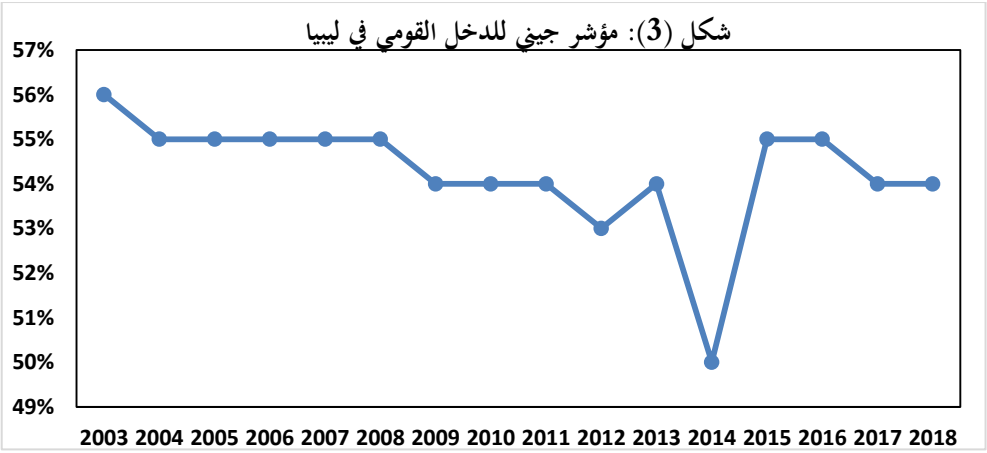

المصدر: موقع قاعدة بيانات العدالة حول العالم، تاريخ الدخول 22-01-2022، *World - WID - World Inequality Database*

أما مؤشر غياب الاستقرار السياسي فإن الشكل رقم (4) يوضح غياب الاستقرار السياسي في ليبيا منذ سنة 2011، حيث أن ترتيب ليبيا في مستوى الاستقرار السياسي كان 76.3 في عام 2009 ثم انخفض إلى 11.85 في سنة 2011 واستمر الانخفاض حتى وصلت 1.89 في سنة 2018 نتيجة الاضطرابات الأمنية وحالة الانقسام السياسي الشديد في البلاد.

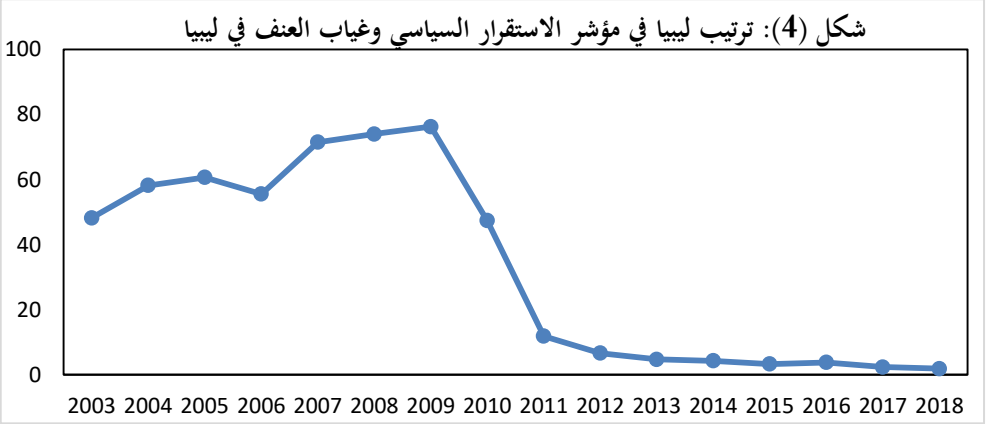

المصدر: موقع مؤشرات الحوكمة العالمية، تاريخ الدخول 22-01-2022، *WGI 2021 Interactive > Home (worldbank.org)*

ويوضح الشكل رقم (5) أن ترتيب ليبيا في مؤشر الفساد متأخر جدا وهذا يدل على انتشار الفساد المالي والإداري وغياب الشفافية، كما أن ترتيب ليبيا صار أكثر تأخرا في السنوات الأخيرة بعد سنة 2011 مقارنة بالسنوات التي قبلها، ما يدل على أن معدل الفساد في ليبيا زاد في السنوات الأخيرة بسبب ضعف مؤسسات الدولة الرقابية وحالة الانقسام السياسي والفراغ الأمني.

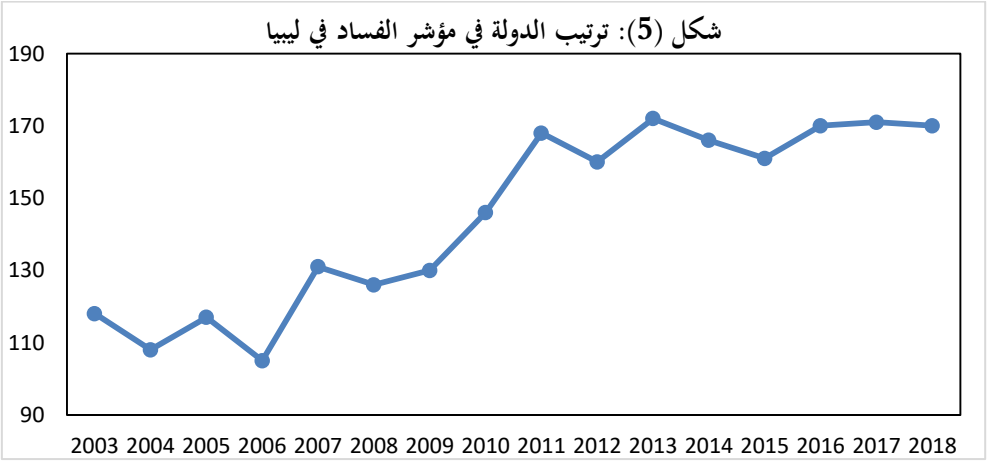

المصدر: موقع منظمة الشفافية الدولية، تاريخ الدخول 22-01-2022، *Home - Transparency.org*

ومن العوامل الأخرى التي تساهم في زيادة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون هو زيادة نسبة السكان الحضر وانخفاض أعداد السكان في المناطق الريفية، ويوضح الشكل رقم (6) أن نسبة السكان الحضر من إجمالي السكان قد ارتفعت من حوالي 76.7% في سنة 2003 وحتى 80.1% في سنة 2018.

شكل (6): نسبة سكان المناطق الحضرية من إجمالي السكان في ليبيا

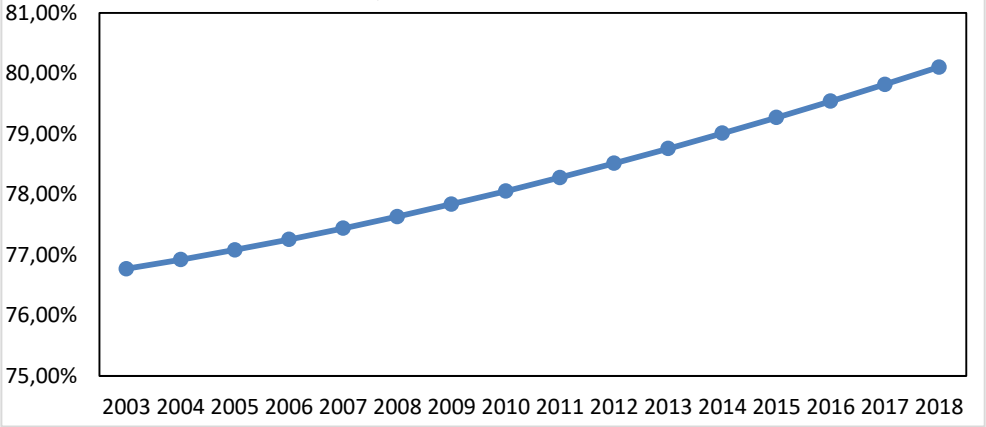

المصدر: موقع البنك الدولي على شبكة الانترنت، تاريخ الدخول 22-01-2022، *World Development Indicators / DataBank (worldbank.org)*

وبالرغم من أن التوجه إلى استخدام الطاقة المتجدد النظيفة يعد من أهم الطرق والوسائل المستخدمة للمساهمة في تخفيض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، إلا أن الشكل رقم (7) يوضح أن نسبة استهلاك الطاقة المتجددة في ليبيا قليل جدا حيث أن النسبة لم تتجاوز 3.4% في أفضل الحالات، ويعود ذلك بسبب انخفاض أسعار الطاقة متمثلة في المشتقات النفطية.

شكل (7): نسبة استهلاك الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة في ليبيا

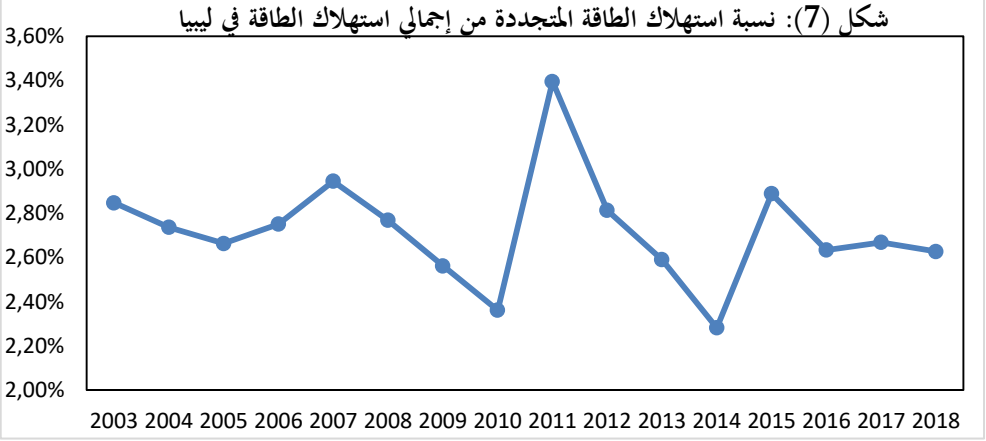

المصدر: موقع البنك الدولي على شبكة الانترنت، تاريخ الدخول 22-01-2022، *World Development Indicators / DataBank (worldbank.org)*

ومن المؤشرات المهمة المستخدمة في قياس مستوى رفاهية الشعوب هو مؤشر التنمية البشرية، حيث يتم قياس هذا المؤشر وفقا لثلاثة معطيات هي متوسط العمر المتوقع عند الولادة، متوسط سنوات الدراسة المتوقع، والقدرة الشرائية للفرد (**Human Development Report 2010**)، ونلاحظ من خلال

الشكل رقم (8) أن مؤشر التنمية البشرية في ليبيا انخفض في السنوات الأولى للدراسة ثم شهد ارتفاع منذ سنة 2006 وحتى 2010، حدث انخفاض طفيف في سنة 2011، ولكن عاد المؤشر للارتفاع في سنة 2012 وشهد استقرار حتى سنة 2018.

شكل (8): مؤشر التنمية البشرية في ليبيا

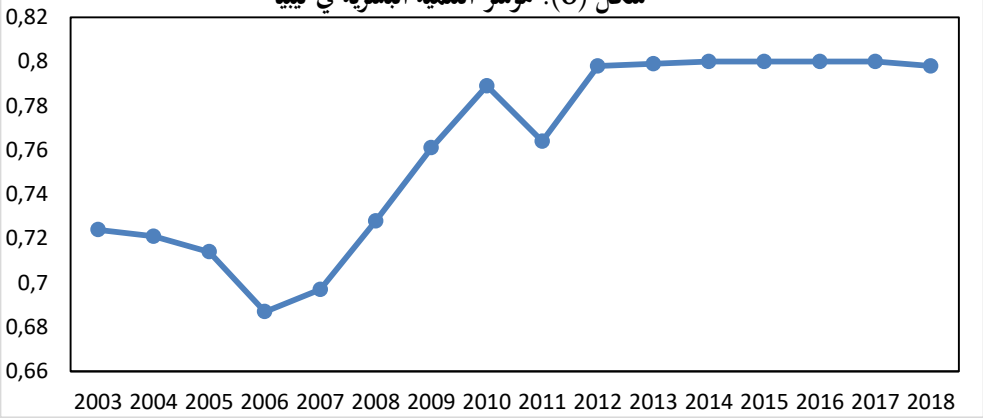

المصدر: *countryeconomy.com | Libya - Human Development Index - HDI 2019*، تاريخ الدخول 22-01-2022.

6. منهجية القياس:

أغلب الدراسات السابقة التي تناولت العوامل المساهمة اختبرت فرضية منحنى كوزنتس البيئي استخدمت النموذج التالي:

$$E = f(Y, Y^2, Z) \quad \text{..... (1)}$$

حيث أن **E** هي مقياس التلوث، و**Y** الدخل، **Y2**، و**Z** تمثل أي عوامل أخرى مؤثرة في التلوث، وفي هذه الدراسة ستكون الصيغة المستخدمة كالتالي:

$$CO_2 = f(Y, Y^2, Y^3, I, P, C, U, RE, H, D) \quad \text{..... (2)}$$

حيث أن **CO2** هي كمية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد، **Y** هي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، $\mathbf{Y^2}$ هي تربيع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، $\mathbf{Y^3}$ هي تكعيب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، **I** معامل جيني، **P** مؤشر الاستقرار السياسي، **C** ترتيب ليبيا في مؤشر الفساد، **U** نسبة السكان في المناطق الحضرية، **RE** نسبة استهلاك الطاقة المتجددة، **H** مؤشر التنمية البشرية و**D** متغير وهمي يأخذ قيمة 1 في سنة 2011 للتعبير عن الاضطرابات الأمنية في تلك السنة وقيمة 0 في بقية السنوات، وبأخذ اللوغاريتم الطبيعي للصيغة السابقة من أجل تحويلها للشكل الخطي، فيمكن كتباتها على الشكل التالي:

$$lnCO_2 = \beta_0 + \beta_1 lnY + \beta_2 (lnY)^2 + \beta_3 (lnY)^3 + \beta_4 lnI + \beta_5 lnP + \beta_6 lnC + \beta_7 lnU + \beta_8 lnRE + \beta_9 lnH + \beta_{10} D + \varepsilon \quad \text{..... (3)}$$

وهنا يمكن توضيح فرضية منحنى كوزنتس البيئي كما يلي:

إذا كانت $\beta_1, \beta_2, \beta_3 = 0$ فهذا يعني أنه لا توجد علاقة بين الدخل وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، أما إذا كانت $\beta_1 < 0$ و $\beta_2 > 0$ و $\beta_3 > 0$ فهذا يعني أن العلاقة بين الدخل وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون تأخذ شكل حرف U، وإذا كانت $\beta_1 > 0$ و $\beta_2 < 0$ $\beta_3 < 0$ فهذا يعني أن العلاقة بين الدخل وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون تأخذ شكل حرف U معكوس، أما إذا كان $\beta_1 > 0$ و $\beta_2 < 0$ و $\beta_3 > 0$ فهذا يعني أن العلاقة تأخذ شكل حرف N.

أما β_4 و β_6 و β_7 فنتوقع أن إشارة هذه المعاملات ستكون موجبة وذلك بسبب العلاقة الطردية بين كل من انخفاض العدالة في توزيع الدخل (زيادة معامل جيني) والفساد وأيضا نسبة السكان في المناطق الحضرية من جهة وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من جهة أخرى.

أما β_5 و β_7 و β_8 فنفترض أن الإشارة ستكون سالبة حيث أن ضعف الاستقرار السياسي سيؤدى إلى زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وزيادة نسبة استهلاك الطاقة المتجددة ستؤدي إلى انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، كذلك فإن تحسن مؤشر التنمية البشرية سيؤدي إلى انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

ومعامل المتغير الوهمي β_{10} فإذا كان $\beta_{10} > 0$ فهذا يعني أن أحداث سنة **2011** تساهم في زيادة الانبعاثات، إما إذا كانت $\beta_{10} < 0$ فهذا يعني أنها تؤدي لتخفيض الانبعاثات.

ومن أجل معرفة نقطة الانقلاب في منحنى كوزنتس البيئي سيتم تقدير الصيغة التالية:

$$lnCO_2 = \beta_0 + \beta_1 lnY + \beta_2 (lnY)^2 + \varepsilon \quad \text{..... (4)}$$

حيث يمكن إيجاد نقطة الانقلاب من خلال أخذ التفاضل الأول للمعادلة السابقة، وبالتالي تكون قيمة الناتج المحلي للفرد التي تنقلب عندها العلاقة مع انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون كالتالي:

$$Y = exp(\frac{-\beta_1}{2\beta_2}) \quad \text{..... (5)}$$

7. نتائج التحليل الإحصائي والقياسي:

للوصول إلى نتائج الدراسة تم الاستعانة ببرنامج STATA17 الإحصائي، وقد تم تحويل البيانات من بيانات سنوية إلى بيانات ربع سنوية، وفيما يلي عرض لنتائج التحليل:

1.5 لخصائص الإحصائية الوصفية للسلاسل الزمنية:

الجدول رقم (1) يوضح الخصائص الإحصائية الوصفية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، حيث نلاحظ من خلال قيمة الانحراف المعياري أن جميع المتغيرات حققت قيمة منخفضة ما يعني انخفاض درجة تشتت البيانات عن وسطها الحسابي باستثناء متغير الاستقرار السياسي P الذي حقق قيمة مرتفعة للانحراف المعياري بلغت 1.4؛ ما يعني وجود تشتت للقيم عن وسطها الحسابي بالنسبة لهذا المتغير.

الجدول (1): الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة

المتغير	عدد	المتوسط	الانحراف	أقل قيمة	أعلى قيمة
lnCO2	64	2.114801	0.0962117	1.80673	2.238983
lnY	64	8.760702	0.2983578	8.112922	9.090505
lnY2	64	76.83752	5.166418	65.81951	82.63727
lnY3	64	674.6678	67.16287	533.9885	751.2145
lnC	64	4.961553	0.1755477	4.65396	5.147494
lnP	64	2.76584	1.40777	0.6365768	4.334673
lnI	64	-0.815315	0.0131546	-0.8442027	-0.7978413
lnU	64	-0.2451398	0.013283	-0.2643823	-0.2218694
lnRE	64	-3.608435	0.0882314	-3.780644	-3.382808
lnH	64	-0.2742724	0.0550814	-0.375421	-0.2231436

المصدر: برنامج STATA 17.

2.5 مصفوفة الارتباط بين المتغيرات:

الجدول رقم (2) يوضح معامل الارتباط بين انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون للفرد ومتغيرات الدراسة، حيث نلاحظ أن معامل الارتباط بين انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون للفرد ومعظم المتغيرات كان موجبا (علاقة طردية متوسطة ومنخفضة)؛ باستثناء استهلاك الطاقة المتجددة والاستقرار السياسي جاء سالباً (علاقة عكسية).

الجدول (2): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

lnH	lnRE	lnU	lnI	lnP	lnC	lnY3	lnY2	lnY	lnCO2	
									1	lnCO2
								1	0.46	lnY
							1	0.99	0.45	lnY2
						1	0.99	0.99	0.44	lnY3
					1	-0.67	-0.67	-0.67	0.01	lnC
				1	-0.87	0.73	0.73	0.72	-0.099	lnP
			1	0.27	-0.55	0.09	0.1	0.1	0.12	lnI
		1	-0.31	-0.93	0.89	-0.62	-0.61	-0.61	0.21	lnU
	1	-0.21	-0.05	0.10	-0.08	-0.28	-0.29	-0.29	-0.89	lnRE
1	-0.33	0.86	-0.51	-0.83	0.9	-0.55	-0.55	-0.54	0.26	lnH

المصدر: برنامج STATA 17.

3.5 تقدير النموذج:

من خلال الاستعانة ببرنامج STATA تم تقدير المعادلة رقم (3) وكانت النتائج كما بالجدول رقم (3)، ومن خلال النتائج نلاحظ أن معامل Y موجب ومعامل Y^2 سالب ومعامل Y^3 موجب، وهذا يعني أننا نقبل الفرضية التي تقول أن منحنى كوزنتس البيئي يأخذ شكل حرف N، أي أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى نقطة معينة ثم تصبح الزيادة في الدخل سبب في تخفيض الانبعاثات حتى نقطة معينة فإذا زاد الدخل بعدها ستكون هناك زيادة في الانبعاثات مرة أخرى، ونلاحظ من خلال الشكل رقم (1) أن كلا من الأشكال الثلاثة الأولى التي تم الحصول عليها من التقدير أن العلاقة بين المتغير CO2 وY هي علاقة طردية كما في الشكل الأول، ثم نجد أن العلاقة أصبحت عكسية في الشكل الثاني الذي يبين العلاقة بين المتغير CO2 و**Y2**، وفي الشكل الثالث نلاحظ أن العلاقة صارت طردية مرة أخرى بين المتغيرين CO2 و**Y3**، ومن خلال النظر للأشكال الثلاثة مع بعض نلاحظ أنها تعطي حرف N.

الجدول (3): نتائج تقدير المعادلة رقم (3).

Sig	Interval]	[95% Conf	p-value	t-value	St.Err.	Coef.	CO2
***	695.548	346.036	000	5.98	87.128	520.792	lnY
***	-40.067	-80.188	000	-6.01	10.001	-60.128	lnY2
***	3.081	1.547	000	6.05	.3820	2.314	lnY3
***	.1490-	.3640-	000	-4.79	.0540	.2570-	lnC
***	.0540-	.110-	000	-5.89	.0140	.0820-	lnP
**	2.568	.133	.030	2.23	.6070	1.351	lnI
***	-1.487	-5.236	.0010	-3.60	.9350	-3.361	lnU
***	.4020-	.6010-	000	-10.10	.050	.5020-	lnRE
***	1.022	.4540	000	5.21	.1420	.7380	lnH
***	.360	.1560	000	5.07	.0510	.2580	D
***	-994.053	-2008.57	000	-5.94	252.903	-1501.311	Constant

0.096	SD dependent var	2.115	Mean dependent var
64	Number of obs	0.974	R-squared
0.000	Prob > F	195.656	F-test
-310.133	Bayesian crit. (BIC)	-331.722	Akaike crit. (AIC)

****** p<.01, ** p<.05, * p<.1***

المصدر: برنامج STATA 17

ومن أجل معرفة نقطة الانقلاب تم تقدير المعادلة رقم (4) وكانت النتائج كالتالي:

الجدول (4): نتائج تقدير المعادلة رقم (4).

CO2	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
Y	11.982	1.851	6.47	0	8.281	15.684	***
Y2	-.684	.107	-6.39	0	-.897	-.47	***
Constant	-50.34	8.004	-6.29	0	-66.345	-34.334	***

Mean dependent var	2.115	SD dependent var	0.096
R-squared	0.527	Number of obs	64
F-test	33.999	Prob > F	0.000
Akaike crit. (AIC)	-160.989	Bayesian crit. (BIC)	-154.513

*** p<.01, ** p<.05, * p<.1

المصدر: برنامج STATA 17

بالتالي يمكن احتساب نقطة الانقلاب كالتالي:

$$Y = \exp\left(\frac{-\beta_1}{2\beta_2}\right) = \exp\left(\frac{-11.982}{2(-0.684)}\right) = 6407$$

أي أن قيمة الناتج المحلي للفرد بالأسعار الثابتة بالدولار إذا كانت أقل من 6407 فهذا يعني في هذه الحالة أن زيادة الناتج المحلي للفرد تؤدي إلى زيادة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، أما بعد هذه القيمة فإن الزيادة في الناتج المحلي للفرد تؤدي إلى تخفيض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

8. النتائج والتوصيات:

1.6 النتائج:

تم في هذه الدراسة تقدير العلاقة بين انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في ليبيا ومجموعة من العوامل التي يُعتقد أنها تؤثر على الانبعاثات، وقد تم تجميع بيانات سنوية للفترة 2003-2018، وقد تم الاستعانة ببرنامج STATA لتحويلها إلى بيانات ربع سنوية، ومن خلالها تم التوصل للنتائج التالية:

- منحنى كوزنتس البيئي يأخذ شكل حرف N، أي أن زيادة الدخل في البداية لها علاقة موجبة مع انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون إلى نقطة معينة يحدث بعدها انقلاب فتصبح العلاقة عكسية، حيث كانت قيمة نقطة الانقلاب 6704 دولار، تساهم الزيادة في الدخل بعد هذه النقطة في تخفيض الانبعاثات حتى نقطة معينة فإذا زاد الدخل بعدها ستكون هناك زيادة في الانبعاثات مرة أخرى (علاقة طردية).
- نلاحظ أن معامل ترتيب ليبيا في مؤشر الفساد سالب وهذا على عكس الفرضية، أي أن ترتيب ليبيا في مؤشر الفساد كلما صار أسوأ كلما انخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وربما يكون المبرر هو أن زيادة الفساد تؤدي إلى تخفيض الإنتاج وتخفيض التنمية وبالتالي انخفاض الانبعاثات من المصانع والمنشآت.
- ظهور معامل مؤشر الاستقرار وغياب العنف سالب، وهذا يعني أنه كلما حدث استقرار سياسي وانخفض العنف فإن هذا سيؤدي إلى زيادة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، حيث أن الاستقرار وغياب العنف يساهم في دوران عجلة التنمية والإنتاج والذي سيؤدي إلى زيادة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.
- نلاحظ أيضا أن معامل مؤشر جيني موجب وهذا يعني أن انخفاض العدالة في توزيع الدخل تؤدي إلى زيادة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.
- هناك علاقة عكسية بين نسبة السكان في المناطق الحضرية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وهذا يعني أنه كلما زادت نسبة السكان في المناطق الحضرية كلما انخفضت الانبعاثات، وقد يكون السبب هنا

أن السكان في المناطق الريفية لا يستخدمون طاقة نظيفة في الطهي والتدفئة وبالتالي يساهمون في زيادة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

- كذلك نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين نسبة استهلاك الطاقة المتجددة إلى إجمالي استهلاك الطاقة في ليبيا وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
- نلاحظ أيضا أن هناك علاقة طردية بين مؤشر التنمية البشرية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون حيث أن تحسن مؤشر التنمية البشرية في ليبيا يؤدي إلى زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
- نلاحظ من خلال المتغير الوهمي (سنة 2011) أن هناك تأثير موجب على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وربما يكون ذلك بسبب أن الحرب تؤدي إلى زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

2.6 التوصيات:

من خلال النتائج السابقة يمكن وضع مجموعة من التوصيات لتخفيض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وتحسين الوضع البيئي.

- يجب المحافظة على مستوى دخل للفرد يحقق تخفيض في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، مع ضرورة تحقيق مستوى أكبر من العدالة في توزيع الدخل في ليبيا.
- ضرورة تحسين الاستقرار السياسي وتقليل العنف، حيث أن اضطراب الوضع السياسي وكذلك زيادة العنف من العوامل المؤثرة بشكل سيء على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.
- دعم استخدام الطاقة المتجددة وزيادة نسبة استهلاك الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة.
- تشجيع السكان على العيش في المناطق الحضرية وتنمية المناطق الريفية لتحسين الوضع البيئي.
- ان ارتفاع معدل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون للفرد في ليبيا مقارنة بالمتوسط العالمي يتطلب من ليبيا العمل بشكل أكبر لتحسين الوضع البيئي من خلال زيادة التشجير ومحاربة التصحر.
- يجب إجراء دراسات أخرى يتم من خلال قياس العوامل المؤثرة في انبعاثات ثنائي أكسيد الكبريت أو البصمة البيئية في ليبيا.

9. المراجع:

1. Agras, J., & Chapman, D. (1999). A dynamic approach to the Environmental Kuznets Curve hypothesis. Ecological Economics, 28(2), 267–277. *https://doi.org/10.1016/S0921-8009(98)00040-8*

2. Akbostanci, E., Türüt-Aşik, S., & Tunç, G. I. (2009). The relationship between income and environment in Turkey: Is there an environmental Kuznets curve? Energy Policy, 37(3), 861–867. *https://doi.org/10.1016/J.ENPOL.2008.09.088*

3. Akhbari, R., & Nejati, M. (2019). The effect of corruption on carbon emissions in developed and developing countries: empirical investigation of a claim. Heliyon, 5(9). *https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2019.e02516*

4. Allard, A., Takman, J., Gazi, &, Uddin, S., & Ahmed, A. (2017). The N-shaped environmental Kuznets curve: an empirical evaluation using a panel quantile regression approach. *https://doi.org/10.1007/s11356-017-0907-0*

5. Al-Mulali, U., & Ozturk, I. (2015). The effect of energy consumption, urbanization, trade openness, industrial output, and the political stability on the environmental degradation in the MENA (Middle East and North African) region. Energy, 84, 382–389. *https://doi.org/10.1016/j.energy.2015.03.004*

6. Awan, A. M., Azam, · Muhammad, Azam, M., Awan, A. M., & Azam, M. (2021). Evaluating the impact of GDP per capita on environmental degradation for G-20 economies: Does N-shaped environmental Kuznets curve exist? *https://doi.org/10.1007/s10668-021-01899-8*

7. Baek, J., & Gweisah, G. (2013). Does income inequality harm the environment?: Empirical evidence from the United States. Energy Policy, 62, 1434–1437. *https://doi.org/10.1016/j.enpol.2013.07.097*

8. Balado-Naves, R., Baños-Pino, J. F., & Mayor, M. (2018). Do countries influence neighbouring pollution? A spatial analysis of the EKC for CO2 emissions. Energy Policy, 123, 266–279. *https://doi.org/10.1016/j.enpol.2018.08.059*

9. Bekun, F. V., Emir, F., & Sarkodie, S. A. (2019). Another look at the relationship between energy consumption, carbon dioxide emissions, and economic growth in South Africa. Science of The Total Environment, 655, 759–765. *https://doi.org/10.1016/J.SCITOTENV.2018.11.271*

10.Bilgili, F., Koçak, E., & Bulut, Ü. (2016). The dynamic impact of renewable energy consumption on CO2 emissions: A revisited Environmental Kuznets Curve approach. In Renewable and Sustainable

Energy Reviews (Vol. 54, pp. 838–845). Elsevier Ltd. *https://doi.org/10.1016/j.rser.2015.10.080*

11. Dinda, S. (2004). Environmental Kuznets Curve hypothesis: A survey. Ecological Economics, 49(4), 431–455. *https://doi.org/10.1016/j.ecolecon.2004.02.011*

12.Duan, D., & Luo, N. (2021). The impact of anti-corruption on the environmental kuznets curve: The case of China. Polish Journal of Environmental Studies, 30(6), 4957–4970. *https://doi.org/10.15244/pjoes/135762*

13. Galeotti, M., & Lanza, A. (1999). Richer and cleaner? A study on carbon dioxide emissions in developing countries. Energy Policy, 27(10), *565–573. https://doi.org/10.1016/S0301-4215(99)00047-6*

14. Go, Y. H., Lau, L. S., Liew, F. M., & Senadjki, A. (2021). A transport environmental Kuznets curve analysis for Malaysia: exploring the role of corruption. Environmental Science and Pollution Research, 28(3), 3421–3433. *https://doi.org/10.1007/s11356-020-10736-w*

15.Golley, J., & Meng, X. (2012). Income inequality and carbon dioxide emissions: The case of Chinese urban households. Energy Economics, 34(6), 1864–1872. *https://doi.org/10.1016/j.eneco.2012.07.025*

16. Grossman, G. M., & Krueger, A. B. (1991). Environmental Impacts of a North American Free Trade Agreement. NBER Working Papers. *https://ideas.repec.org/p/nbr/nberwo/3914.html*

17. Hao, Y., Chen, H., & Zhang, Q. (2016). Will income inequality affect environmental quality? Analysis based on China's provincial panel data. Ecological Indicators, 67, 533–542. *https://doi.org/10.1016/j.ecolind.2016.03.025*

18. He, J., & Richard, P. (2010). Environmental Kuznets curve for CO2 in Canada. Ecological Economics, 69(5), 1083–1093. *https://doi.org/10.1016/J.ECOLECON.2009.11.030*

19. Heerink, N., Mulatu, A., & Bulte, E. (2001). Income inequality and the environment: aggregation bias in environmental Kuznets curves. In Ecological Economics (Vol. 38). *www.elsevier.com/locate/ecolecon*

20.Holtz-Eakin, D., & Selden, T. M. (1995). Stoking the fires? CO2 emissions and economic growth. Journal of Public Economics, 57(1), 85–101. *https://doi.org/10.1016/0047-2727(94)01449-X*

21. Human Development Report 2010. (2010).

22. Johnston, M. (1986). The Political Consequences of Corruption: A Reassessment. Comparative Politics, 18(4), 459. *https://doi.org/10.2307/421694*

23. Jorgenson, A., Schor, J., & Huang, X. (2017). Income Inequality and Carbon Emissions in the United States: A State-level Analysis, 1997–2012. Ecological Economics, 134, 40–48. *https://doi.org/10.1016/j.ecolecon.2016.12.016*

24.Leitão, A. (2010). Corruption and the environmental Kuznets Curve: Empirical evidence for sulfur. Ecological Economics, 69(11), 2191–2201. *https://doi.org/10.1016/j.ecolecon.2010.06.004*

25.Liu, Q., Wang, S., Zhang, W., Li, J., & Kong, Y. (2019). Examining the effects of income inequality on CO2 emissions: Evidence from non-spatial and spatial perspectives. Applied Energy, 236, 163–171. *https://doi.org/10.1016/j.apenergy.2018.11.082*

26.Masron, T. A., & Subramaniam, Y. (2018). The environmental Kuznets curve in the presence of corruption in developing countries. Environmental Science and Pollution Research, 25(13), 12491–12506. *https://doi.org/10.1007/s11356-018-1473-9*

27. Moomaw, W. R., & Unruh, G. C. (1997). Are environmental Kuznets curves misleading us? The case of CO_2 emissions (Vol. 2, Issue 4). *https://www.jstor.org/stable/44379188*

28.Mrabet, Z., Alsamara, M., Mimouni, K., & Mnasri, A. (2021). Can human development and political stability improve environmental quality? New evidence from the MENA region. Economic Modelling, 94, 28–44. *https://doi.org/10.1016/j.econmod.2020.09.021*

29.Naz, S., Sultan, R., Zaman, K., Aldakhil, A. M., Nassani, A. A., & Abro, M. M. Q. (2019). Moderating and mediating role of renewable energy consumption, FDI inflows, and economic growth on carbon dioxide emissions: evidence from robust least square estimator. Environmental Science and Pollution Research, 26(3), 2806–2819. *https://doi.org/10.1007/s11356-018-3837-6*

30. Rehman, F. U., Nasir, M., & Kanwal, F. (2012). Nexus between corruption and regional Environmental Kuznets Curve: The case of South Asian countries. Environment, Development and Sustainability, 14(5), 827–841. *https://doi.org/10.1007/s10668-012-9356-6*

31.Sager, L. (2019). Income inequality and carbon consumption: Evidence from Environmental Engel curves. Energy Economics, 84. *https://doi.org/10.1016/j.eneco.2019.104507*

32. Sahli, I., & Rejeb, J. ben. (2015). The Environmental Kuznets Curve and Corruption in the Mena Region. Procedia - Social and Behavioral Sciences, 195, 1648–1657. *https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2015.06.231*

33.Shafik, N. (1994). Economic Development and Environmental Quality: An Econometric Analysis. In Source: Oxford Economic Papers (Vol. 46). *https://about.jstor.org/terms*

34. Shafik, N., & Bandyopadhyay, S. (1992). Q9O 4 WORKING PA^j3 Economic Growth and Environmental Quality Time-Series and Cross-Country Evidence.

35.Stern, D. I. (2004). The Rise and Fall of the Environmental Kuznets Curve. World Development, 32(8), 1419–1439. *https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2004.03.004*

36.Stern, D. I., Common, M. S., & Barbier, E. B. (1996). Economic growth and environmental degradation: The environmental Kuznets curve and sustainable development. World Development, 24(7), 1151–1160. *https://doi.org/10.1016/0305-750X(96)00032-0*

37.Timmons Roberts, J., & Grimes, P. E. (1997). Carbon intensity and economic development 1962–1991: A brief exploration of the environmental Kuznets curve. World Development, 25(2), 191–198. *https://doi.org/10.1016/S0305-750X(96)00104-0*

38. Toigo, C. H., & Mattos, E. J. de. (2021). Equality, freedom and democracy: How important are they for environmental performance? Desenvolvimento e Meio Ambiente, 58, 193–211. *https://doi.org/10.5380/DMA.V58I0.73189*

39. Torras, M., & Boyce, J. K. (1998). Income, inequality, and pollution: a reassessment of the environmental Kuznets Curve. In Ecological Economics (Vol. 25).

40. World Development Indicators | DataBank. (n.d.). Retrieved January 4, 2022, from *https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&country=DZA*

41. Yang, J., Yang, Z. K., & Sheng, P. F. (2011). Income distribution, human capital and environmental quality: Empirical study in China. Energy Procedia, 5, 1689–1696. *https://doi.org/10.1016/j.egypro.2011.03.288*

42.Zhou, A., & Li, J. (2020). Impact of income inequality and environmental regulation on environmental quality: Evidence from China. Journal of Cleaner Production, 274. *https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2020.123008*

43. Zoundi, Z. (2017). CO2 emissions, renewable energy and the Environmental Kuznets Curve, a panel cointegration approach. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 72, 1067–1075. *https://doi.org/10.1016/J.RSER.2016.10.018.*

44. Adekoya & Olabode & Rafi. (2021). Renewable energy consumption, carbon emissions and human development: Empirical comparison of the trajectories of world regions. Renewable Energy, Elsevier, vol. 179(C), pages 1836-1848. *https://DOI: 10.1016/j.renene.2021.08.019*

أثر التحرير المالي على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990–2021

The impact of financial liberalization on the balance of payments: an econometric study in Algeria during the period 1990-2021

برنه عبد العزيز، مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية، جامعة غرداية (الجزائر)، 3azizberna@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/05/29 تاريخ القبول: 2023/09/08 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر بعض مؤشرات التحرير المالي (سعر الصرف الفعلي الحقيقي، سعر الفائدة الحقيقي والقروض المقدمة للقطاع الخاص) على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2021، وقد تم تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) في الدراسة.

تبين من خلال الدراسة أن هناك تأثير سلبي في المدى الطويل والقصير لسعر الفائدة الحقيقي على ميزان المدفوعات، ويؤثر كل من سعر الصرف الفعلي الحقيقي والقروض لمقدمة للقطاع الخاص تأثيرا سلبيا في المدى الطويل فقط على ميزان المدفوعات الجزائري، في حين لم يظهر لهما أي تأثير معنوي في المدى القصير.

كلمات مفتاحية: تحرير مالي، ميزان مدفوعات، سعر صرف، سعر فائدة، قروض مقدمة لقطاع خاص.

تصنيفات JEL : F38، F32، E43، F33،E51.

Abstract:

The study aimed to find the impact of some indicators of financial liberalization (the real effective exchange rate, the real interest rate and domestic credit to private sector) on the Algerian balance of payments during the period 1990-2021 .The ARDL model was applied in the study,

The study, it was found that there is a negative effect in the long and short term of the real interest rate on the balance of payments, the real

effective exchange rate and domestic credit to private sector have a negative effect in the long term, while they did not have any significant effect in the short term on the balance of payments.
Keywords: financial liberalization; balance of payments; exchange rate; interest rate; domestic credit to private sector.
Jel Classification Codes: F38, F32, E43, F31, E51.

1. مقدمة:

يعتبر التحرير المالي أحد الخيارات التي فرضتها العولمة المالية على مختلف الدول خاصة النامية منها، وبالخصوص تلك التي تعرضت لمشكل المديونية الخارجية وعجز هيكلي في اقتصادياتها والذي انعكس سلبا على موازين مدفوعات، الأمر الذي فرض عليها إتباع مجموعة من الإجراءات والسياسات التي كانت في معظمها تحت إشراف المؤسسات المالية والنقدية الدولية، على رأسها صندوق النقد الدولي، والتي أدت بها إلى التوجه إلى اقتصاد السوق والانتقال من الكبح المالي إلى التحرير المالي.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تعرضت خلال الثمانينيات من القرن الماضي إلى أزمة المديونية الخارجية وانخفاض حاد في الاستثمارات الخارجية، والذي انعكس سلبا على ميزان مدفوعاتها، وخاصة بعد انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986، وهذا ما اضطرها إلى إجراء تغييرات جذرية للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وذلك بإتباع مجموعة من سياسات التحرير المالي، بدا بتحرير القطاع البنكي وتحرير سعر الفائدة وسعر الصرف، وهذا من أجل تحسن آداء ميزان المدفوعات من خلال التأثير على الميزان التجاري، أو التأثير على ميزان رأس المال من خلال استقطاب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية بمختلف أشكالها، أو من خلال التأثير على الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال رفع نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص.

وفي هذا السياق يمكن طرح **الإشكالية** التالية:

إلى أي مدي يؤثر التحرير المالي على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية، كما يلي:

1- هل لتحرير سعر الصرف أثر على ميزان المدفوعات في الجزائر؟

2- هل لتحرير سعر الفائدة أثر على ميزان المدفوعات في الجزائر؟

3- هل أثرت القروض المقدمة للقطاع الخاص على ميزان المدفوعات في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية ندرج الفرضيات التالية:

1- يؤثر تحرير سعر الصرف الدينار الجزائري بشكل سلبي على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري

2- يؤثر تحرير سعر الفائدة بشكل ايجابي على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري.

3- تؤثر تغيرات القروض المقدمة للقطاع الخاص ايجابيا على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى قياس مدى تأثير بعض مؤشرات التحرير المالي (سعر الصرف، سعر الفائدة، القروض المقدمة للقطاع الخاص) على ميزان المدفوعات في الجزائر.

حدود الدراسة:

تشمل الدراسة الفترة الممتدة من 1990-2021، حيث شهدت هذه الفترة تحول الجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، وما رافقه من سياسات تحرير لسعر الصرف، سعر الفائدة وللقطاع البنكي، أما فيما يتعلق بالحدود المكانية فتشتمل الدراسة الاقتصاد الجزائري.

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية والتأكد من صحة الفرضيات أو عدمه، اتبعنا في دراستنا كل من المنهج الوصفي فيما يتعلق بالمفاهيم الأساسية وتحليل العلاقة بين مختلف مؤشرات التحرير المالي وميزان المدفوعات، واتبعنا الأسلوب القياسي لقياس أثر كل مؤشر على ميزان المدفوعات، وقد تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (**ARDL**) من أجل ذلك. وتم تقسيم الدارسة كما يلي:

2. الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تطرقت لموضوع التحرير المالي أو أحد مؤشراته (تحرير سعر الصرف، تحرير سعر الفائدة، تحرير القطاع البنكي) وعلاقتها بميزان المدفوعات، ونذكر منها:

- **دراسة (Khuram, Liu, Zahra, & Amna, 2015)**: هدفت الدراسة إلى معرفة أثر كل من الصادرات والواردات، النمو الصناعي، المستوى العام للاستهلاك وتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف، وتأثير هذا الأخير على ميزان المدفوعات في كل من الاقتصاد الهندي والباكستاني (دراسة مقارنة) خلال الفترة 1980-2008، وقد تم استعمال نموذج تصحيح الخطأ (ECM) واختبار سببه قرانجر، وتوصلت الدراسة إلى أنا هناك علاقة سببية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في كلا البلدين.

- دراسة (Jonathan & Faweya, 2020): هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين التحرير المالي، ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1986-2017، وذلك باستعمال طريقة التكامل المشترك ذات المرحلتين لأنجل و قرانجر، وقد توصلت الدراسة إلى أن أي ارتفاع في سعر الصرف، سعر الفائدة، معدل التضخم والانفتاح التجاري يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات.

- دراسة (قهواجي و مكيديش، 2021): هدفت الدراسة إلى توضيح أثر كل من سعر الصرف وسعر الفائدة على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2019، وذلك بالاعتماد على منهجية (ARDL)، وتوصلت الدراسة إلى أن لسعر الصرف تأثير سلبي على ميزان المدفوعات الجزائري، في حين كانت العلاقة ضعيفة بين سعر الفائدة وميزان المدفوعات الجزائري.

- دراسة (Chi Dieu & Hong Thuy, 2022): هدفت الدراسة إلى دراسة أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الفيتنامي خلال الفترة 2000-2020، وذلك باستعمال نموذج (ARDL) واختبار السببية لقرانجر، وقد توصلت الدراسة إلى أن استقرار سعر الصرف الفيتنامي خلق بيئة اقتصادية متطورة وفعالة، وهذا ما أثر بشكل ايجابي على ميزان المدفوعات.

- دراسة (Ukangwa, Ikechi, & Ikechi, 2022): وضحت الدراسة العلاقة بين سعر الفائدة وميزان المدفوعات في نيجيريا خلال الفترة 1981-2021، وذلك باستعمال منهجية (ARDL)، وقد توصلت أن لسعر الفائدة أثر ايجابي في المديين القصير والطويل على ميزان المدفوعات.

3. مفاهيم عامة حول التحرير المالي وعلاقته بميزان المدفوعات:

سنتطرق فيما يلي إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالتحرير المالي، وأهم مؤشرات التحرير المالي وعلاقتها الاقتصادية بميزان المدفوعات.

1.3. مفهوم التحرير المالي وإجراءاته:

يُعرف التحرير المالي على أنه الحل الأمثل للخروج من حالة الكبح المالي، ووسيلة بسيطة وفعالة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي في الدول النامية (طلحاوي، 2018، صفحة 19).

ويقصد بالتحرير المالي محاولة تخفيف القيود الحكومية على مختلف المؤسسات المالية وآليات عملها وأدواتها، وذلك بإعطاء استقلالية تامة لهذه المؤسسات وإلغاء مختلف القيود والضوابط واعتماد آليات السوق في تحديد معدلات الفائدة، والتخلي عن سياسة تأطير الائتمان، وخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي، والتوجه نحو اعتماد الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، وفتح المجال المصرفي أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي (قوراري، 2018، صفحة 240).

وعموما يمكن تعريف التحرير المالي على أنه مجموع الإجراءات التي تطبق من أجل إلغاء القيود المفروضة على القطاع المالي والمصرفي، كتحرير معدلات الفائدة، تحرير حساب رأس المال، وذلك بهدف إصلاح القطاع المالي الخارجي الداخلي.

ينقسم التحرير المالي عموما إلى قسمين، تحرير مالي **داخلي** وتحرير مالي **خارجي**، بحيث تتضمن إجراءات **التحرير المالي الداخلي** تحرير سعر الفائدة، وذلك بإعطاء حرية أوسع لتحديد أسعار الفائدة والاتجاه نحو السوق المالية لتحديدها. تحرير القروض (تحرير القطاع البنكي). إلغاء الاحتياطات الإلزامية. تحرير المنافسة البنكية (طلحاوي، 2018، صفحة 33).

في حين تتضمن عملية **التحرير المالي الخارجي** تحرير سعر الصرف (إلغاء ضوابط الصرف)، وذلك باعتماد سعر صرف حر يتحدد وفق قوى العرض والطلب، بحيث يعكس المستويات الحقيقية لأسعار مختلف السلع المحلية. تحرير حساب رأس المال، وذلك بضمان حرية التدفقات المالية والنقدية بمختلف إشكالها، سواء كانت استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة (الاستثمار في المحافظ المالية). تحرير أسعار

الفائدة، والذي يتم بتخفيف القيود المفروضة على تحديد هيكل أسعار الفائدة وتحرير الأسواق المالية، وذلك بإلغاء القيود للمستثمر الأجنبي، والسماح للشركات الأجنبية بالدخول في السوق المالية وفسح المجال لها وإصدار الأوراق المالية المختلفة وذلك لتعزيز حالة المنافسة في القطاع المالي (رتيعة، 2013، صفحة 112).

وعموما فقد أثبتت معظم الدراسات بأنه مهما اختلفت إجراءات وشروط التحرير المالي فإنها تشتمل على ثلاثة جوانب وهي: تحرير النظام البنكي، تحرير حساب رأس المال وتحرير الأسواق المالية.

2.3 العلاقة الاقتصادية بين التحرير المالي وميزان المدفوعات:

اعتمدنا في دراساتها على بعض مؤشرات التحرير المالي (مؤشرات التحرير المالي الخارجي) التي لها أثر مباشر وواضح على ميزان المدفوعات، وتتمثل في كل من سعر الصرف، سعر الفائدة والقروض المقدمة للقطاع الخاص، وسنطرق فيما يلي إلى المقاربة الاقتصادية للأثر المتوقع لكل مؤشر على ميزان المدفوعات.

1.2.3 العلاقة الاقتصادية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات:

في **حالة العجز** في ميزان المدفوعات فإن الدولة صاحبة العجز تعاني من قصور في الصرف الأجنبي ومن ثم زيادة عرض العملة المحلية، حيث يؤدي زيادة عرض العملة المحلية إلى انخفاض سعرها أمام العملات الأجنبية، وهذا ما سيؤثر على أسعار السلع المحلية بحيث ستصبح منخفضة مقارنة بالسلع الأجنبية المستوردة، فيزداد الطلب على السع المحلية (محليا وخارجيا)، بمعنى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، وهذا ما يؤثر بشكل ايجابي على ميزان المدفوعات (السيد متولي، 2011، صفحة 142).

2.2.3 العلاقة الاقتصادية بين سعر الفائدة وميزان المدفوعات:

في حالة العجز في ميزان المدفوعات فإن هناك انخفاض في المعروض النقدي (كمية النقود المتداولة) نظرا لارتفاع سعر الفائدة المحلية مقارنة بسعر الفائدة الأجنبية وهذا يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال من الخارج إلى الداخل للبحث عن أسعار فائدة مرتفعة مما يؤدي إلى التخلص من العجز في السيولة والعودة إلى التوازن (راتول، 2018، صفحة 87).

3.2.3 العلاقة الاقتصادية بين القروض المقدمة للقطاع الخاص وميزان المدفوعات:

يساهم ارتفاع القروض الموجهة للقطاع الخاص في بلد معين إلى زيادة الاستثمار، حيث ترتفع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو هذا البلد حيث يسهل عليها الحصول على التمويل من بنوك الدولة المضيفة خاصة في مرحة الاستغلال أو الرغبة في توسيع المشروع مستقبلا، وهذا يؤثر بشكل ايجابي على ميزان المدفوعات،كما يساهم ارتفاع القروض المقدمة للقطاع الخاص من جهة أخرى إلى ارتفاع معدل الكتلة النقدية في السوق المحلية وما له من أثر في انخفاض سعر الصرف والذي يؤثر بشكل ايجابي على ميزان المدفوعات (برنه، 2022، صفحة 45).

4. تحليل تطورات رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية لأي بلد، وتسعى معظم الدول إلى تحقيق توازن أو فائض في موازين مدفوعاتها، ويعرف على أنه سجل منتظم ومبوب للمعاملات الاقتصادية بين المقيمين في بلد معين وباقي بلدان العالم خلال فترة معية غالبا ما تكون سنة، والشكل رقم 01 يوضح تطورات رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2021):

الشكل 1: تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2021

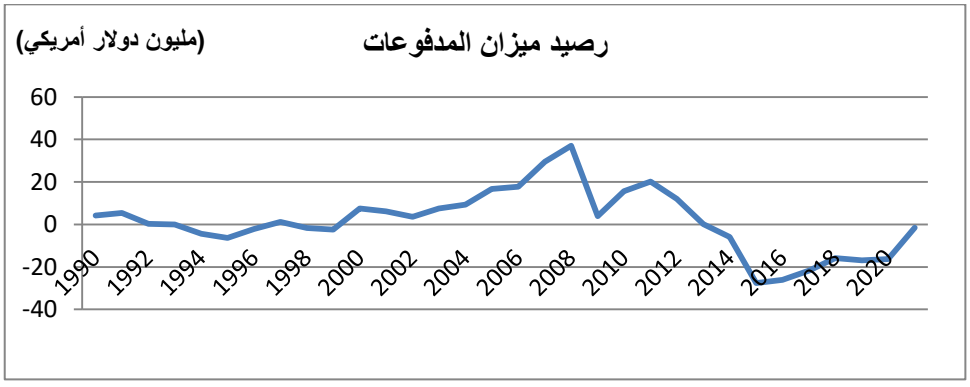

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الدراسة باستخدام برنامج Exel 2007.

من خلال الشكل البياني يتضح أن رصيد ميزان المدفوعات قد سجل قيما ضعيفة جدا في الفترة الممتدة بين 1990-1999، حيث حقق عجزا لعدة سنوات متتالية (1993-1999) وصل إلى أكثر من 6 مليون دولار سنة 1996، ماعدا سنة 1997 أين سجل فائضا قدر بـ 1.16 مليون دولار،

ويعود سبب هذا العجز إلى انخفاض أسعار المحروقات خلال هذه الفترة والذي أثر بشكل كبير على العائدات من الصادرات النفطية التي تشكل أكثر من 95 % من صادرات الجزائر، بالإضافة إلى الظروف السياسية والأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر في هذه الفترة والتي أثرت سلبا وبشكل كبير على تدفقات رؤوس الأموال الخارجية (خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر).

وقد شهد رصيد ميزان المدفوعات تحسنا ملحوظا منذ سنة 2000، حيث سجل أكبر فائض سنة 2008 يقدر بحولي 37 مليون دولار وهي أكبر قيمة يسجلها رصيد ميزان المدفوعات منذ سنة 1990، وهذا نتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات.

ونتيجة لتداعيات الأزمة المالية 2008 شهد رصيد ميزان المدفوعات انخفاضا ملحوظا سنة 2009 حيث وصل إلى 3.86 مليار دولار، لكن هذا الانخفاض لم تطل مدته إذ بدأ في التحسن تدريجيا منذ سنة 2010، فحقق ما قيمته 15.58 و20.14 مليار دولار خلال سنتي 2011 و2012 على التوالي.

بداية من سنة 2013 سجل ميزان المدفوعات تراجعا حادا، ليسجل في سنة 2014 عجزا يقدر 5.88 مليون دولار، وهو أول عجز يسجله منذ سنة 1999، ووصل العجز إلى 27.54 و 26.03 مليون دولار خلال سنتي 2015 و2016 على التوالي، وهذا بسبب انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وارتفاع فاتورة الواردات الجزائرية خلال هذه السنوات، بالإضافة إلى الانخفاض الحاد في كميات المحروقات المصدرة خلال هذه السنوات، فوفق تقرر بنك الجزائر لسنة 2015 فإنه بالرغم من تقارب سعري النفط خلال سنتي 2015 و2005 فإن قيمة الصادرات لسنة 2015 سجلت مستوى يقل بنسبة 27.4% عن ذلك المسجل في سنة 2005، مما يعكس الانخفاض الحاد في كميات المحروقات المصدرة خلال هذه الفترة.

وتميزت الفترة ابتداءا من 2015 بإتباع الدولة لسياسة التقشف وعدة تدابير تهدف لاحتواء الارتفاع المفرط في الواردات، الأمر الذي أدى إلى التراجع التدريجي للعجز المسجل في ميزان المدفوعات

حيث وصل سنة 2021 إلى 1.48 مليون دولار، ونتيجة لتحسن أسعار المحروقات مرة أخرى منذ سنة 2020 فقد سجل ميزان المدفوعات فائضا في سنة 2022 بمقدار 2.9 مليون دولار.

5. الدراسة القياسية لعلاقة بعض مؤشرات التحرير المالي على ميزان المدفوعات في الجزائر

لدراسة تأثير مؤشرات التحرير المالي على ميزان المدفوعات، اعتمدنا على بيانات سنوية خلال الفترة (1990-2021)، أي أن حجم العينة المستعملة (32) مشاهدة، وقد تحصلنا على البيانات المتعلقة لمختلف المؤشرات من عدة جهات، تتمثل في البنك الدولي ومختلف التقارير الرسمية (الفصلية والسنوية) لبنك الجزائر، وتم استخدام طريقة التكامل المشترك وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (**ARDL**)، وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

1.5 متغيرات الدراسة:

1.1.5 المتغير التابع: رصيد حساب المدفوعات الجزائري(BOP) مقيم بالمليون دولار أمريكي.

2.1.5 المتغيرات المستقلة: اعتمدنا في دراساتنا على بعض مؤشرات التحرير المالي (مؤشرات التحرير المالي الخارجي) التي لها اثر مباشر وواضح على ميزان المدفوعات، وتتمثل في:

- **متغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري**، ونرمز له بالرمز (REER)؛
- **متغير سعر الفائدة**(RIR): وقد اعتمدنا في الدراسة على أسعار الفائدة الحقيقية، حيث يعتبر سعر الفائدة الحقيقي مؤشرا أكثر تعبيرا عن عوائد المستمرين، بحيث يأخذ معدل التضخم بعين الاعتبار، وتجدر الإشارة أنه ومن أجل تقليص تباين السلسلة الزمنية فقد تم إدخال اللوغاريتم النيبيري عليها (حيث يدل **L** على اللوغاريتم).
- **متغير القروض المقدمة للقطاع الخاص**(DCPS) كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي (%GDP).

2.5 اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

الجدول 1: نتائج اختبار (ADF) وPP) عند المستوى وعند الفرق الأول للسلاسل الزمنية

عند المستوى					
المتغيرات		BOP	LRIR	REER	DCPS
بثابت (Intercept)	ADF	1.8083- (0.3697)	4.6986- (0.0007)	-5.9288 (0.0000)	4.1327- (0.0031)
	PP	1.8772- (0.3381)	4.6718- (0.0007)	5.5587- (0.0001)	3.9141- (0.0054)
بثابت واتجاه عام (Trend and intercept)	ADF	1.8689- (0.6462)	5.3263- (0.0008)	9.6583- (0.0000)	5.8107 - (0.0002)
	PP	1.9333- (0.6133)	5.3341- (0.0008)	9.6583- (0.0000)	18.5632- (0.0000)
بدون ثابت ولا اتجاه عام (None)	ADF	1.8401- (0.0633)	0.1107 (0.7100)	2.3021- (0.0228)	2.8689- (0.0056)
	PP	1.9042- (0.0553)	1.5217- (0.1181)	2.6155- (0.0107)	2.7085- (0.0084)
عند الفرق الأول					
بثابت (Intercept)	ADF	5.5283- (0.0001)	11.6381- (0.0000)	10.4347- (0.0000)	/
	PP	5.5275- (0.0001)	12.6028- (0.0000)	27.7530- (0.0001)	/
بثابت واتجاه عام (Trend and intercept)	ADF	10.451- (0.0000)	11.2471 - (0.0000)	11.3768- (0.0000)	/
	PP	5.4000- (0.0007)	13.7305- (0.0000)	26.7517- (0.0000)	/
بدون ثابت ولا اتجاه عام (None)	ADF	5.4016- (0.0007)	12.1605 - (0.0000)	11.5146- (0.0000)	/
	PP	5.6310- (0.0000)	120784- (0.0000)	12.9146- (0.0000)	/
النتيجة النهائية		مستقرة عند الفرق الأول	مستقرة عند الفرق الأول	مستقرة عند الفرق الأول	مستقرة عند المستوى

- تمثل القيم المدونة في الجدول الإحصائية المحسوبة لاختبار ستيودنت؛

-والقيم () تمثل الاحتمال المقابل لإحصائية ستيودنت.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات EViews.9

من خلال الجدول يتبين أن سلسلة متغير رصيد ميزان المدفوعات (**BOP**) غير مستقر عند المستوى، ولكن بعد إجراء الفرق الأول أصبحت مستقرة، حيث نلاحظ أن قيمة الاحتمال معنوية (أقل تماما من 0.05) في النماذج الثلاثة.

كما نلاحظ أن سلسلة كل من متغير سعر الفائدة الحقيقي(**LRIR**) و متغير سعر الصرف الحقيقي (**REER**) فبالرغم أنها مستقرة عند المستوى في النموذج الأول والثاني (بثابت و بثابت واتجاه عام)، إلا أنها غير مستقرة في النموذج الثالث (بدون ثابت ولا اتجاه عام)، فهي غير مستقرة عند المستوى، حيث وحسب مبدأ اختبار "ديكي فولر" و "ديكي فولر الموسع" ينص على أنه "إذا كان أحد النماذج الثلاثة يحتوي على جذر وحدوي فإن السلسلة تحتوي على جذر وحدوي ومنه فهي غير مستقرة" (سلامي و شيخي، 2013، صفحة 126)

فيما يتعلق بمتغير القروض المقدمة للقطاع الخاص (**DCPS**) فهي مستقرة عند المستوى.

وبما أن السلاسل الزمنية ليست مستقرة في نفس الدرجة، حيث تختلف درجة تكاملها بين(**I(0)** لمتغيرة (**DCPS**)، و(**I(1)** بالنسبة لكل من متغيرات (**BOB**)، (**LRIR**) و(**REER**) فإننا سنعتمد على منهجية الفجوات الزمنية الموزعة (**ARDL**).

3.5 اختبار التكامل المشترك وفق منهجية (ARDL):

قبل التأكد من وجود أو عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، يجب أولا أن نحدد درجات الإبطاء التي سنعتمد عليها في التقدير، وفق ما يلي:

1.3.5 تحديد درجة الإبطاء للنموذج:

من أجل تحديد فترة الإبطاء للنموذج نستعين ببرنامج Eviews.9، حيث يتم اختيار فترة الإبطاء المثلى عند أقل قيمة للمعايير الخمسة (LR, FPE,AIC,HQ , SC)، كما هو موضح في الجدول رقم 2:

الجدول 2: نتائج اختبار فترة التأخيرات الزمنية

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	69308.58	22.49773	22.68456	22.55750
1	133.5641	975.4336	18.22183	19.15597	18.52067
2	52.57719*	247.0212*	16.78483*	18.46626*	17.32273*
* indicates lag order selected by the criterion					

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews.9

من خلال الجدول يتبين أن النموذج المثالي يكون عند فترة الإبطاء الثانية ، والنموذج المثالي الذي سنبني عليه الدراسة هو ARDL(2,2,1,0)، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 1: قيم معيار AIC لكل النماذج المرشحة

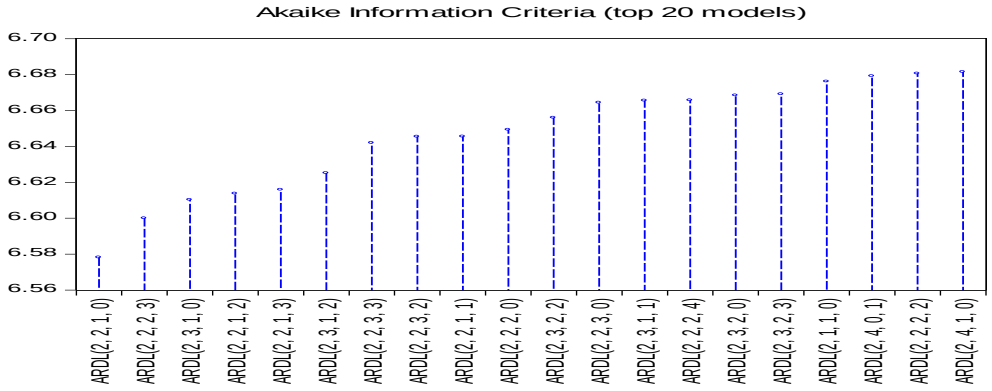

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews.9

نتائج تقدير نموذج ARDL(2,2,1,0) موضحة في الملحق رقم 01، ومعادلة النموذج هي:

$$BOP=122.7969+0.7096BOP_{(-1)} + 0.7096BOP_{(-2)} - 23.4451 LRIR +1.8708 LRIR_{(-1)} + 0.5721 LRIR_{(-2)} + 0.1745 REER - 0.5345 REER_{(-1)} - 0.7429DCPS$$

من خلال نتائج تقدير نموذج ARDL يتبين لنا أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية عالية، حيث أن 87.05% من التغيرات في ميزان المدفوعات يتم تفسيرها من طرف المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، كما يتبين لنا من خلال إحصائية فيشر أن النموذج يتمتع بمعنوية إحصائية كلية عند مستوى معنوية أقل من 1% كما بين ذلك احتمال إحصائية فيشر الذي يساوي (0.00).

2.3.5 اختبار الحدود للسلاسل الزمنية:

الجدول 3: نتائج اختبار الحدود للسلاسل الزمنية

ARDL Bounds Test		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	**Value**	**K**
F-statistic	7.725168	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews.9

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن قيمة F المحسوبة تساوي 7.72، وهي أكبر من كل القيم الحرجة للحد الأعلى I(1)، إذن نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

3.3.5 تقدير معالم النموذج في الأجل الطويل:

الجدول 4: نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
LRIR	-58.098090	24.223803	-2.398388	0.0258
REER	-0.996062	0.489159	-2.036273	0.0545
DCPS	-2.055262	0.901361	-2.280177	0.0331
C	339.689560	97.360008	3.489005	0.0022

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews.9

من خلال نتائج تقدير النموذج في المدى الطويل يتضح:

- أن لسعر الفائدة الحقيقي تأثير عكسي ذو معنوية عند 5% على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي بدرجة واحدة إلى انخفاض رصيد ميزان المدفوعات بقيمة

58.09 مليون دولار، وهذه التأثير عكس العلاقة الاقتصادية بين سعر الفائدة وميزان المدفوعات، ويمكن أن نفسر ذلك وفق ما يلي:

- ✓ مع الأخذ بعين الاعتبار لحالة الجزائر خاصة في المرحلة 2001-2014 ونتيجة للمشاريع التنموية التي أطلقتها الدولة فقد ساهم ذلك في زيادة الواردات من أجل توفير الموارد اللازمة لمختلف الاستثمارات وهذا ما نعكس سلبا على ميزان المدفوعات.
- ✓ عدم وجود سوق مالية نشطة في الجزائر الذي حال دون وجود تدفقات مالية على شكل استثمارات مباشرة، أما في ما يتعلق بالاستثمارات أجنبية مباشر فمعظمها موجهة إلى قطاع المحروقات، وهذا النوع من الاستثمارات لا يتأثر بتغيرات سعر الفائدة، بل يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات خاصة عند استيراد مختلف متطلبات الاستثمار التجهيزات الصناعية اللازمة له وعند تحويل الأرباح وهذا ما سينعكس سلبا على الميزان التجاري وميزان المدفوعات،
- ✓ كما يؤثر سعر الفائدة سلبيا على هذا النوع من الاستثمارات (استثمارات أجنبية مباشرة) في مرحلة الاستغلال حيث يعتبر سعر الفائدة كتكلفة بالنسبة للمستثمر في حالة رغبته في الحصول على قروض (خاصة في مرحلة الاستغلال) وهذا ما يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبية وسينعكس ذلك بشكل سلبي على ميزان المدفوعات.

- فيما يخص متغير سعر الصرف الحقيقي الفعلي فتبين النتائج أن له تأثير عكسي (سلبي) ومعنوي عند 5% على رصيد ميزان المدفوعات في الأجل طويل، حيث يؤدي تغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي بدرجة واحدة إلى تغير رصيدي ميزان المدفوعات بقيمة 0.99 مليون دولار في الاتجاه المعاكس، وهذه النتيجة موافقة جدا للنظرية الاقتصادية حيث يؤدي انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى زيادة تنافسية السلع المحلية في الأسواق الأجنبية وبالتالي زيادة الصادرات وبالتالي تحسن آداء الميزان التجاري وهذا ما يؤثر ايجابيا على ميزان المدفوعات، كما يؤدي انخفاض سعر الصرف الحقيقي الفعلي إلى تشجيع الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

التي تهدف إلى التصدير (الموجه للتصدير)، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر الموجهة لقطاع المحروقات ومعظم إنتاجها موجه للتصدير، وهذا من شأنه أيضا تحسين رصيد ميزان المدفوعات.

– فيما يخص متغير القروض المقدمة للقطاع الخاص فتبين النتائج أن له تأثير عكسي ومعنوي عند 5% على ميزان المدفوعات في الأجل الطويل، حيث يؤدي تغير نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص بدرجة واحدة إلى تغير رصيد المدفوعات بقيمة 2.055 مليون دولار في الاتجاه المعاكس، وجاءت هذه النتيجة عكس ما كان متوقعا (عكس النظرية الاقتصادية)، ويمكن أن نفسر ذلك في الجزائر من عدة جهات كما يلي:

– **الأولى:** القروض المقدمة للقطاع الخاص توجه بشكل عام لإنشاء وتمويل مختلف الاستثمارات، خاصة منذ 2001 وبعد انطلاق المشاريع التنموية الكبرى في الجزائر (برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009، برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 – 2014)، هذه المشاريع التي تحتاج إلى مختلف التجهيزات خاصة التجهيزات الصناعية (آلات، قطع غير، ...الخ) والتي تم استيرادها من الخارج وهذا ما أدى غالى زيادة الواردات الشيء الذي سيؤثر سلبا على الميزان التجاري بشكل خاص وميزان المدفوعات بشكل عام.

– **الثانية:** إن ارتفاع القروض المقدمة للقطاع الخاص أدى إلى ارتفاع الكتلة النقدية في السوق، وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات ومنها السلع والخدمات الأجنبية وهذا ما أدى إلى ارتفاع الواردات وبالتالي التأثير سلبا على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

4.3.5 نموذج تصحيح الخطأ و تقدير معلمات النموذج في الأجل القصير:

الجدول 5: نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجل القصير

Cointegrating Form				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(BOP(-1))	0.071107	0.146030	0.486934	0.6313
D(LRIR)	-23.445174	5.322238	-4.405134	0.0002

D(LRIR(–1))	-0.572143	1.790286	-0.319582	0.7524
D(REER)	0.174525	0.330924	0.527386	0.6035
D(DCPS)	-0.742967	0.451498	-1.645560	0.1147
CointEq(–1)	-0.361495	0.119861	-3.015939	0.0066
Cointeq = BOP - (-58.0981*LRIR -0.9961*REER -2.0553*DCPS +339.6896)				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews.9

من خلال الجدول نلاحظ:

– أن نتائج المدى القصير جاءت معززة لنتائج المدى الطويل، إلا أنها غير معنوية ما عدا متغير سعر الفائدة الحقيقي فتأثيرها معنوي، حيث يؤدي تغير سعر الفائدة بدرجة واحدة إلى تغير رصيد ميزان المدفوعات بقيمة23.44 مليون دولار في الاتجاه المعاكس.

– معامل تصحيح الخطأ **CointEq (–1)** كان سالب كما كان متوقع وذو معنوية عند جميع المستويات حيث سجل قيمة (–0.3614)، ويشير إلى العلاقة بين المدى القصر الطويل، وكي تبقى العلاقة في المدى الطويل متوازنة يتم تعديلها بسرعة 0.3614 في الفترة الواحدة.

5.3.5. اختبارات التشخيص:

– **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (ملحق رقم 02)**: بما أن احتمال إحصائية **F** لاختبار **Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test** يساوي (0.5222) وهو يفوق 05 **%**، فإنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء في النموذج المقدر.

– **اختبار عدم ثبات التباين (ملحق رقم03)**: بما أن احتمال إحصائية اختبار Breusch–Pagan–Godfrey يساوي (0.3238) وهو يفوق 05%، فإننا نقبل فرضية العدم التي مفادها عدم وجود تجانس التباين، إذن لا يوجد ثبات للتباين للأخطاء في النموذج.

–اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (ملحق رقم 04): يتضح من الشكل أن بواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي، ويؤكد ذلك احتمال إحصائية **(Jarque–Bera)** الذي يساوي (0.63) وهو يفوق مستوى المعنوية 5**%**.

– **اختبار استقرارية النموذج (ملحق رقم 05)**: يتبن من خلال الشكل أن مجموع البواقي ومجموع مربعات البواقي تقع دخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 **%** لكل من اختبار **CUSUM** و**CUSM OF SQUARES** على التولي، وبالتالي فإن النموذج مستقر هيكليا.

5. خاتمة:

يعبر التحرير المالي عن مختلف الإجراءات التي تطبق من أجل إلغاء القيود المفروضة على القطاع المالي والمصرفي، كتحرير معدلات الفائدة، تحرير حساب رأس المال وتحرير القطاع البنكي، وذلك بهدف إصلاح القطاع المالي الخارجي الداخلي، ونظرا للعلاقة الاقتصادية بين مختلف مؤشرات التحرير المالي وميزان المدفوعات، حاولنا في هذه الدراسة توضيح مدى تأثير أهم مؤشرات التحرير المالي الخارجي (سعر الصرف، سعر الفائدة والقروض المقدمة للقطاع الخاص) على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2021، وهذا باستعمال طرقة التكامل المشترك وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات كما يلي:

– يمكن الحكم على درجة التحرير المالي في الاقتصاد بناء على درجة تحرير النظام البنكي، تحرير الأسواق المالية، تحرير حساب رأس المال.

– عرف ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة عدة تطورات، حيث تميزت فترة التسعينيات بعجز واضح لميزان المدفوعات نتيجة انخفاض أسعار المحروقات والظروف الأمنية والسياسية التي مرت بها الدولة خلال تلك الفترة، ومع بداية الألفية عرف ميزان المدفوعات انتعاشا واضحا، إلا وأنه وبداية من سنة 2014 عاد العجز إلى ميزان المدفوعات نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات.

– إن قلة تنوع الصادرات الجزائرية من السلع والخدمات خارج المحروقات والوتيرة المتزايدة للواردات من السلع والخدمات، تجعل من ميزان المدفوعات رهينا بالتطورات التي تطرأ على أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

– هناك تأثير سلبي في المدى الطويل لكل من سعر الفائدة الحقيقي سعر الصرف الفعلي الحقيقي والقروض المقدمة للقطاع الخاص على ميزان المدفوعات الجزائري،

– هناك تأثير سلبي لسعر الفائدة الحقيقي في المدى القصير على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض رصيد ميزان المدفوعات.

– لم يظهر هناك أي تأثير معنوي في المدى القصير، لكل من سعر الصرف الحقيقي والقروض المقدمة للقطاع الخاص على ميزان المدفوعات.

وفي الأخير نقدم التوصيات التالية:

– تشجيع الصادرات خارج المحروقات، وذلك بتقديم مختلف التحفيزات والتسهيلات للمستثمرين خارج قطاع المحروقات (قطاعات الفلاحة والسياحة والصناعة)، خاصة الاستثمارات الموجهة للإنتاج الموجه للتصدير.

– الاستمرار في تحرير سعر الصرف والسعي إلى الوصول إلى مستواه التوازني، والذي من شأنه رفع تنافسية السلع المحلية في الخارج؛

– إصلاح النظام المصرفي الجزائري وتفعيل دور البورصة من خلال إلزام المستثمرين المحليين بفتح جزء من رؤوس أموال شركاتهم للاكتتاب في البورصة على شكل أسهم في مرحلة أولى، تشجيعا للمستثمرين الأجانب بذلك في مرحلة ثانية، وهذا من شأنه أن يشجع تدفقات رؤوس الأموال الخارجية بمختلف أشكالها، وهذا ما سيؤثر ايجابيا على ميزان المدفوعات.

6. قائمة المراجع:

-Chi Dieu, T. N., & Hong Thuy, T. D. (2022). The impact of foreign exchange rate on a balance of payments: Issues from Vietnam. International Journal of Advanced and Applied Sciences , 9 (6), 1-8.

- Jonathan, D., & Faweya, K. V. (2020). Nexus Between Financial Liberalization, Balance Of Payment And Economic Growth In Nigeria. Journal of Economic Science Research , 03 (02), 01-11.

- Khuram, S., Liu, H., Zahra, I., & Amna, N. (2015). Exchange Rate Volatility and Macroeconomic War: A Comparative Study of India and Pakistan. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences , 5 (1), 257-269.

- Ukangwa, J. U., Ikechi, V. I., & Ikechi, J. F. (2022). Analysis of the impact of interest rate on balance of payments in Nigeria . International Journal of Science and Research Development , 01 (05), 73-78.

- أحمد سلامي، و محمد شيخي. (2013). اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2011. مجلة الباحث (13)، 121- 134.

آسيا قوراري. (2018). التحرير المالي وعلاقته بالتطور المالي. مجلة المقار للدراسات الاقتصادية (03)، 238-248.

- البنك الدولي. (2023). بيانات البنك الدولي. تاريخ الاسترداد 03 05, 2023، من https://bit.ly/3gxVKEd

- بنك الجزائر. (2016). التقرير السنوى 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر.

- عبد العزيز برنه. (2022). دور السياسة النقدية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة قياسية لمجموعة من الدول مع إشارة خاصة لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2018. أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية . جامعة ورقلة-الجزائر.

- عبد العزيز برنه، و محمد الأمين شربي. (2021). تغيرات سعر الفائدة وأثره على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2018. مجلة البشائر الاقتصادية ، 7 (1)، 114-131.

- عبد القادر السيد متولي. (2011). الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات. عمان- الأردن: دار الفكر.

فاطمة الزهراء طلحاوي. (2018). أثر التحرير المالي على آداء القطاع البنكي الجزائري دراسة قياسية (200-2016). أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، . جامعة أدرار.

- محمد راتول. (2018). الاقتصاد الدولي - مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية-. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- محمد رتيعة. (2013). التحرير المالي والنمو االقتصادي في الدول العربية. Revue d'économie et de statistique appliquée ، 10 (1)، 111-123.

- مليكة قهواجي، و محمد مكيديش. (2021). أثر سعر الصرف ومعدل الفائدة على ميزان المدفوعات في الجزائر. مجلة الاقتصاد الجديد ، 12 (03)، 427-441.

7.ملاحق:

ملحق رقم1: نتائج تقدير نموذج ARDL(2,2,1,0)

Dependent Variable: BOP
Method: ARDL
Date: 08/11/23 Time: 00:38
Sample (adjusted): 3 32
Included observations: 30 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LRIR REER DCPS
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 250
Selected Model: ARDL(2, 2, 1, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BOP(-1)	0.709612	0.150507	4.714825	0.0001
BOP(-2)	-0.071107	0.146030	-0.486934	0.6313
LRIR	-23.44517	5.322238	-4.405134	0.0002
LRIR(-1)	1.870864	0.994409	1.881382	0.0739
LRIR(-2)	0.572143	1.790286	0.319582	0.7524
REER	0.174525	0.330924	0.527386	0.6035
REER(-1)	-0.534596	0.192448	-2.777878	0.0113
DCPS	-0.742967	0.451498	-1.645560	0.1147
C	122.7961	32.65156	3.760802	0.0011

R-squared	0.870533	Mean dependent var	1.316000
Adjusted R-squared	0.821212	S.D. dependent var	15.15959
S.E. of regression	6.409977	Akaike info criterion	6.796913
Sum squared resid	862.8439	Schwarz criterion	7.217273
Log likelihood	-92.95370	Hannan-Quinn criter.	6.931390
F-statistic	17.65042	Durbin-Watson stat	1.634660
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم 02:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.672400	Prob. F(2,19)	0.5222
Obs*R-squared	1.983012	Prob. Chi-Square(2)	0.3710

ملحق رقم 03

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.242626	Prob. F(8,21)	0.3238
Obs*R-squared	9.638671	Prob. Chi-Square(8)	0.2913
Scaled explained SS	5.764827	Prob. Chi-Square(8)	0.6736

ملحق رقم 04: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

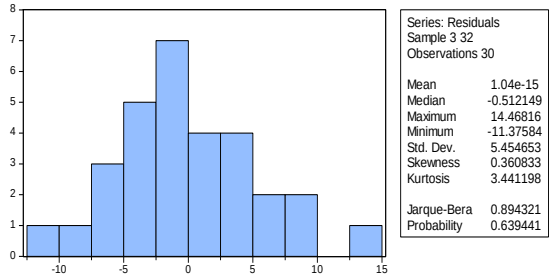

ملحق رقم 05: نتائج اختبار CUSUM و

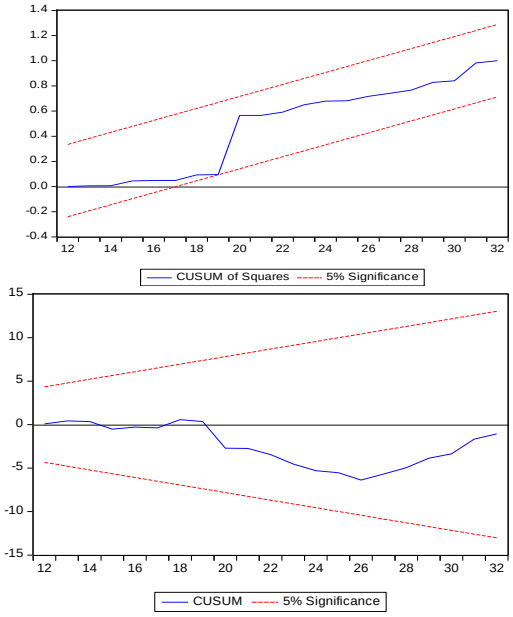

أثر حجم الاقتصاد غير الرسمي على معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 1990–2021

The impact of the informal economy size on poverty rates in Algeria during the period 1990-2021

رضا دحماني، مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون، تيارت (الجزائر)،
redha.dahmani@univ-tiaret.dz

تاريخ الاستلام: 2023/04/25 تاريخ القبول: 2023/08/22 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على العلاقة بين حجم الاقتصاد غير الرسمي ومعدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، وقد اعتمدنا على نموذج قياسي بسيط تضمن متغيرين مستقلين تمثلا في حجم الاقتصاد غير الرسمي ونصيب الفرد من الناتج المحلي، ومتغير تابع تمثل في معدل الفقر، وباستخدام اختبار جوهانسون تبين أن هناك علاقة توازنية في الأجل الطويل.

وبعد تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ تبين أن هناك تأثير معنوي سالب لنصيب الفرد من الناتج ولحجم الاقتصاد غير الرسمي على معدلات الفقر في الجزائر، وهي النتائج التي تؤكد على أهمية الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في الحد من معدلات الفقر.

كلمات مفتاحية: فقر، اقتصاد غير رسمي، علاقة توازنية، شعاع تصحيح خطأ.

تصنيفات JEL : O17، I32، C51.

Abstract:

This research paper aims to shed light on the relationship between the size of the informal economy and poverty rates in Algeria during the period 1990-2021, we relied on a simple econometric model that included two independent variables, represented by the size of the informal economy and GDP per capita, and a dependent variable represented by the poverty rate. Using the Johanson test, it was found that there is an equilibrium relationship in the long term.

After estimating the vector error-correction model, the parameters of the model showed a significant negative impact of the GDP per capita and the size of the informal economy on poverty rates in Algeria, which are the results that confirm the importance of informal economic activities in reducing poverty rates.

Keywords: Poverty; informal economy; equilibrium relationship; vector error correction model.

Jel Classification Codes: O17, I32, C51.

1. مقدمة:

ساهم ظهور الأنظمة الاقتصادية القائمة على الضرائب في ظهور مجموعة من الأنشطة الاقتصادية تمارس بطريقة سرية ولا تعترف بالتشريعات ولا بالقوانين التنظيمية للأنشطة الاقتصادية، للاستفادة من بعض المزايا التي يعتبرها المتعاملون الاقتصاديون غير الرسميون حقوقا لا يمكن الاستغناء عنها، وفي محاولة التحرر من التنظيمات والتشريعات والقوانين المفروضة من طرف الدولة في مفهومها المعاصر نظرا لعجز القطاع الرسمي على استيعاب كل فئات المجتمع، تم انتهاج سبيل الاقتصاد غير الرسمي من طرف العديد من الأعوان الاقتصاديين لتحقيق بعضا من الرفاه الاقتصادي بمفهومه البسيط.

وغالبا ما يقترن الفقر بأنشطة الاقتصاد غير الرسمي، نظرا لارتباط معدلات الفقر بعدم القدرة على توفير مستلزمات الأفراد من مطعم وملبس ومأوى ...إلخ، وكذا لعدم القدرة على توفير مداخيل تضمن الحياة الكريمة للأفراد) ديليشا و ميدينا،**2020** ، صفحة(**54** ، ويجمع الخبراء والباحثون الاقتصاديون على أن ظاهرة الفقر من المظاهر السلبية التي تشترك فيها مختلف دول العالم على اختلاف مستويات تقدمها ورقيّها، غير أن هذه الظاهرة تختلف في مظاهرها وأسبابها والنتائج المترتبة عنها، وتسعى المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية منذ نشأتها في حماية حق الشعوب في الحياة الكريمة كأولوية من أولويات أجندة هذه الهيئات في إطار الحد من مظاهر الفقر السلبية.

ونظرا للتأثيرات المباشرة وغير المباشرة لحجم الاقتصاد غير الرسمي على مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي، فقد ظهرت العديد من الدراسات التي تسعى لتحديد طبيعة العلاقة بين هذه المؤشرات وحجم الاقتصاد غير الرسمي، ونظرا لأهمية معدلات الفقر في بناء السياسات الاقتصادية الكلية فقد تطرقت

مجموعة من الدراسات وعلى الرغم من قلتها إلى العلاقة بين معدلات الفقر وحجم الاقتصاد غير الرسمي نظرا للنقاط المشتركة بين الظاهرتين خاصة ما تعلق بالجانب المظلم لكل منهما.

تعاني الجزائر كغيرها من دول العالم من تنامي أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في ظل المستويات المخيفة لمعدلات الفقر بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات للحد من ظاهرة الفقر خاصة مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد، ومن خلال المجهودات المبذولة في محاولة دمج أنشطة الاقتصاد غير الرسمي أيضا.

وعلى ضوء ما سبق وفي محاولة تحديد تأثير حجم الاقتصاد غير الرسمي الذي يعتبر في غالب الأحيان الملاذ الآمن لفئة واسعة من أفراد المجتمع على معدلات الفقر في الجزائر خلال العقود الثلاث الماضية ارتأينا أن نطرح الإشكالية التالية:

هل يوجد تأثير لحجم الاقتصاد غير الرسمي على معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2021؟

فرضية الدراسة:

- يؤثر حجم الاقتصاد غي الرسمي سلبيا على معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

أهداف البحث: تهدف الورقة البحثية لتحديد أثر حجم الاقتصاد غير الرسمي على معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، خاصة وأن العلاقة بين المتغيرين لا تزال غامضة نظرا لمجموعة من الاعتبارات التي تتطلب أبحاثا مستفيضة.

أهمية الدراسة: يمكن أن نحدد أهم النقاط التي حاولنا معالجتها من خلال هذه الورقة البحثية من خلال:

- تحديد المفاهيم الأساسية المتعلقة بالفقر ومناهج تقديره.
- تحديد المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي وتصنيف الأنشطة المرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي.
- تحديد العلاقة بين الفقر والاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

منهجية الدراسة: اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي في استعراض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بمفهوم الفقر وعلاقته بالاقتصاد غير الرسمي، كما تم الاعتماد في الجانب التطبيقي على منهج دراسة الحالة.

الدراسات السابقة:

- (**Nikopour & Muzafar** , **2010**), Shadow economy and poverty.

حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة أن يتحققا من العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر من خلال شرح الآلية التي يمكن من خلالها أن يؤثر الاقتصاد غير الرسمي على معدلات الفقر، ولتحقيق الهدف من الدراسة تم استخدام نماذج البيانات المقطعية لـ 139 دولة نامية و23 دولة متقدمة خلال الفترة 1999-2007، وبينت النتائج أن زيادة الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى زيادة الفقر في البلدان النامية بينما يقلل من معدلات الفقر في البلدان المتقدمة.

- (**Obayelu & Uffort** , **2007**), Comparative analysis of the relationship between poverty and underground economy in the highly developed, transition and developing countries.

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين معدلات الفقر وحجم الاقتصاد غير الرسمي في البلدان المتقدمة والنامية واستكشاف ما إذا كان هناك ارتباط بينهما مع تسليط الضوء على دولة نيجيريا، بحيث تبين أن معظم المشاريع التي تنشط في الاقتصاد غير الرسمي كإنتاج وبيع المياه النقية والزبادي وتهريب المخدرات وتبادل العملات، والإفصاح الوهمي عن أرباح الأعمال الفعلية تهدف إلى زيادة مستويات الدخل عن طريق التهرب الضريبي أو التهرب باسم البقاء على قيد الحياة وبالتالي التخفيف من حدة الفقر.

- (**BOURHABA & HAMIMIDA**, **2021**), Does informal economy reduce poverty? Evidence from Morocco

هدفت الورقة البحثية إلى تحليل العلاقة بين حجم الاقتصاد غير الرسمي وظاهرة الفقر في المغرب باعتباره من البلدان التي تعاني من تنامي أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، واعتمد الباحثان على المنهج التجريبي من خلال نموذج العزوم المعممة الديناميكي، وبينت نتائج الدراسة أن الاقتصاد غير الرسمي يؤثر إيجابا على معدلات الفقر في المغرب خلال العقود الثلاث الماضية.

- **(Mayache, 2022),** Shadow Economy and Poverty in Algeria: Evidence from Empirical Study

تعتبر من الدراسات القليلة التي تطرقت إلى العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر في الجزائر، وانطلقت الدراسة من فرضية أن زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر في الدول النامية، وباستخدام نموذج العزوم المجمعة **GMM** على سلسلة من البيانات الزمنية التي تصف وضعية

الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1991-2015 تبين أن كل من الاقتصاد غير الرسمي ومعدل النمو الاقتصادي لهما تأثير ضعيف على معدلات الفقر، والتي تم تفسيرها بعدم كفاءة الاستثمار العام وحجم الاستهلاك الحكومي في الجزائر.

2. مفهوم الفقر وطرق قياسه: يعتبر الفقر من الظواهر السلبية التي تعاني منها المجتمعات والشعوب منذ الأزل، وقد تطورت المفاهيم المرتبطة بالظاهرة بتطور المجتمعات خاصة خلال المئة سنة الماضية، نتيجة لمحاولات الحد منه واعتماد مؤشراته في بناء البرامج التنموية، كما أن المنظمات الدولية والإقليمية تسعى جاهدة من خلال سياساتها للحد من الآثار السلبية للفقر وتوحيد الجهود الرامية للقضاء عليه، وذلك في ظل بلوغ المؤشرات الخاصة به مستويات قياسية، بحيث تشير بعض الاحصائيات)تقرير الأمم المتحدة، (2022 لسنة 2015 أن حوالي 10 % من سكان العالم يعيشون في فقر مدقع ويكافحون من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الصحة والتعليم والحصول على المياه والصرف الصحي.

1.2 **تعريف الفقر**: إن الحديث عن تعريف واحد وشامل لظاهرة الفقر يعد أمرا صعبا في ظل الزخم الذي تعرفه الظاهرة، خاصة وأن الفقر قد تم التطرق له من طرف العديد من الباحثين في تخصصات مختلفة وميادين متنوعة، كون الفقر ذو أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية...إلخ، وتعدد وجهات النظر ساهم في تعدد الآراء المتعلقة به، وبحسب (Nyasulu, 2010, p. 147) فهناك إجماع بين الباحثين والتكنوقراط على أن التعريف المخصص للفقر يشكل الأساس الذي يتم على أساسه رسم التدخلات، إضافة إلى ذلك فإن مليارات الدولارات المتزايدة التي تنفق على برامج التخفيف من حدة الفقر مقلقة، إذ أن هذا الاتجاه المتزايد يمكن أن يكون مؤشرا سيئا في كوننا نحاول حل مشكلة خاطئة نتجت عن تشخيص خاطئ بالأساس، كما أن إعادة النظر في تعريف الفقر في ظل هذه الظروف يعد أمرا ضروريا يمكن أن يحدث فرقًا بين الموت والحياة للفئات الأكثر حرمانًا وتهميشًا، وقد أشار (Nikopour & Muzafar , 2010, p. 1) إلى أهمية التخفيف من حدة الفقر في قائمة الأهداف الإنمائية للألفية لسنة 2000، خاصة وأن هذا المطلب تم اعتماده على رأس الأهداف الإنمائية.

ومن خلال الدراسة التي قام بها **(Saunders, 1998, p. 12)** فقد استعرض معنى الفقر بطريقتين، تركز الطريقة الأولى على معنى تعريفي محدود للفقر لمن يرغب بدراسته والبحث فيه، أما الطريقة الأخرى فتنظر للفقر من منظور أكثر توجهاً نحو النتائج والذي يستكشف ما يعنيه الفقر لأولئك الذين يعانون منه أو يعيشونه حقا، وفي ذات السياق تحدث **(Saunders, 1998, p. 12)** عن معنى الفقر من خلال ما يسمى بالنهج التوافقي لقياس الفقر في محاولة تحديد خط الفقر، وذلك بناء على استجابات السكان بخصوص ما يعتبرونه الحد الأدنى من الدخل اللازم لتغطية نفقاتهم، ومن هنا تم تحديد الفقر من خلال الأفراد الذين لا يملكون الدخل الكافي لتلبية احتياجاتهم المادية المقدرة ذاتيا.

وعرف **Lister 2004** الفقر من خلال الحالة التي يكون فيها الدخل غير كافي لتلبية الحاجات الأساسية**(Simpson Reeves, Parsell, & Liu, 2020, p. 440)** ، وهو التعريف الذي تم عرضه في العديد من الأبحاث نتيجة لبساطته وسهولة فهمه، غير أن الحديث عن الحاجات الأساسية في هذا التعريف جاءت مبهمة نتيجة لاختلاف معنى الحاجات الاساسية بين المجتمعات.

قدمت الأعمال التي قام عالم الاجتماع البريطاني **Peter Townsend** في مجال الفقر تصورا جديد نسبيا في دعم أفكار سابقة بحيث عرفه **Townsend** على أنه ليس فقط نقص في الدخل أو السلع المادية ولكن يتجاوز ذلك إلى العجز في الوصول إلى الموارد وبالتالي فقدان الحق في الانخراط والاندماج في المجتمع (**Simpson Reeves, Parsell, & Liu, 2020, p. 441**)، واستعرض)تقرير الامم المتحدة، (**2023** الفقر من خلال المظاهر المرتبطة بالجوع وسوء التغذية وانحسار إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية، إضافة الى التمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع وانعدام فرص المشاركة في اتخاذ القرارات، ليكون بذلك أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق مستدام.

ومن خلال **(Lipton & Ravallion, 1995, p. 1)** فقد تم التطرق إلى موضوع الفقر من خلال عدم قدرة الفرد للوصول إلى مستوى الرفاه الاقتصادي والذي يمثل حدا أدنى معقول إما بالمعنى المطلق أو وفقا لمعايير مجتمع معين، وغالبا ما يعرف الفقر في الدول النامية من خلال المفهوم الضيق للرفاه الاقتصادي الذي يعبر الحد الأدنى من السلع والخدمات الأساسية خاصة ما تعلق بالتغذية.

2.2 **قياس الفقر**: اختلفت المناهج المتعلقة بقياس الفقر نتيجة لاختلاف الآراء والتوجهات المرتبطة بالظاهرة في حد ذاتها، غير أن أهم مشكل يواجه عملية قياس الفقر تتمثل في اختلاف المستويات المعيشية بين الدول وتباينها وتعدد المؤشرات المعتمدة في عملية القياس.

تعتبر محاولات البنك الدولي في قياس الفقر من أهم المحاولات وأشهرها نظرا لطابع العالمية التي تتمتع به هذه المؤشرات ونظرا للتحديثات التي يجريها البنك على الفروق في مستويات الأسعار عبر دول العالم، وتم اعتماد خط الفقر العالمي في خريف 2022 مساو لـ 2.15 دولار بعدما كان 1.9 منذ سنة 2015)البنك الدولي ،(**2022** ، ونتيجة لتباين المستوى المعيشي في دول العالم وحسب ما أشار إليه **(Nyasulu, 2010, p. 149)** فقد عرّف البنك الدولي الفقر بأنه أي دخل يقل عن **1.25** دولار أمريكي في اليوم لأشد البلدان فقراً ودولارين في اليوم للبلدان النامية الفقيرة، وهذا يعني أن البنك الدولي ملزم باستخدام خطوط فقر مختلفة لتعريف الفقر اعتمادًا على السياقات الخاصة بكل بلد.

وتعتبر مقاييس قياس الفقر المعتمدة من طرف هيئة الإحصاء الكندية **(statistics canada, 2015)** ، **(Gillian & Lindsay , 2020, pp. 4-7)** من المقاييس الهامة والتي تعتمد على ثلاثة مؤشرات: 1) مقياس الدخل المنخفض (**LIM**) وهو مقياس نسبي لذلك الجزء من السكان الذين يقل دخلهم عن نصف متوسط الدخل في تلك السنة، 2) حدود الدخل المنخفض: ويتم تعريف حد الدخل المنخفض على أنه الدخل المحتمل ان تنفق الأسرة من خلاله أكثر من 20 % أكثر من دخلها على الغذاء والمأوى والملبس مقارنةً بالعائلة العادية، فعلى سبيل المثال إذا كان متوسط الانفاق على الضروريات 43 % فإن الأسر التي تنفق أكثر من 63 % من دخلها على الضروريات هي أسر تعاني من الفقر، 3) مقياس سلة السوق (**MBM**): يتمثل النهج في حساب تكلفة سلة من السلع والخدمات الضرورية بما في ذلك الغذاء والمأوى والملبس والنقل ومضاعف لتغطية الضروريات الأخرى، تحدد النتائج الحدود التي تمثل مستويات الدخل اللازمة لتغطية تكلفة السلة.

ونظرا للمحاولات المستمرة لتحيين المؤشرات المرتبطة بالفقر فقد تم تطوير طريقة حسابية في جامعة أكسفورد لقياس أبعاد الفقر غير المادي والتي أتاحت تجميع مجموعة من أبعاد الفقر خاصة ما تعلق بأوجه

الحرمان التي يعاني منها كل فرد على حده، ثم حساب نسبة الأفراد الذين يعانون من عدد معين من أوجه الحرمان، ويعتمد دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي على ثلاث أبعاد أساسية لقياس الفقر تتمثل في التعليم والصحة ومستوى المعيشة والتي تضم عشر مؤشرات جزئية) خالد و مانويلا،(**2022** .

وعن خطوط الفقر المعتمدة في مختلف دول العالم، والتي عرفت انتشارا واسعا خلال العقود القليلة الماضية فقد أشار)كومسيك–سيسريك،**2015** ، صفحة(**9** و) بختي و بهياني،**2018** ، الصفحات (**184–183** إلى خط الفقر المطلق، خط الفقر النسبي وخط الفقر المدقع، بحيث يتم تحديد خط الفقر بناء على التعريف المعتمد للفقر وواقع المجتمع قيد الدراسة، ويشير خط الفقر المطلق إلى عتبة الدخل الدنيا التي لا يمكن للأفراد تحتها تلبية احتياجاتهم الأساسية والتي تعتبر حيوية من أجل البقاء (المعبر عنها باحتياجات الكفاف) ويتم قياسه وفقا للبنك الدولي إذا كان دخل الأسرة أقل من 1.25 دولار (لعام 2015) للشخص الواحد، وعن خط الفقر المدقع يتم تقديره بعدة طرق من بينها مساواته بتكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية من المواد الغذائية فقط، أما خط الفقر النسبي فهو مؤشر مرتبط بالاحتياجات الأساسية فقط ولكن له مفهوم ديناميكي يتطور بتطور المجتمعات فيزيد من السلع والخدمات ويدخل فيها عنصر التنويع، ويقيس هذا المؤشر التباعد في مستويات الاشباع بين فئات الدخل العليا وفئات الدخل الدنيا من السكان.

وساهمت المبادرة التي أقرها مجلس الوزراء العرب في سبتمبر 2017 بخصوص الفقر المتعدد الأبعاد بالاعتماد على مناقشات وأبحاث اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية تحت مظلة الجامعة العربية في قياس الفقر من منظور إقليمي، ومن خلال التقرير العربي الأول حول الفقر المتعدد الأبعاد الذي تم تنقيحه بناء على الدليل العالمي للفقر متعدد الأبعاد والذي يقيم أوجه الحرمان غير النقدية في ثلاث أبعاد: التعليم والصحة ومستويات المعيشة، وقد صمم التقرير بما يتماشى مع ظروف المنطقة العربية بحيث يتألف من ركيزتين: الرفاه من حيث القدرات (غير مادي) والرفاه من حيث الظروف المعيشية (المادي) وخمسة أبعاد و اربعة عشر مؤشرا، ولكل مؤشر نقطة فصل، الغاية منها التقاط الحرمان متعدد الأبعاد المعتدل، ولدى كل منها أيضا

أوزان تبرز مبدأ الإقرار بالأهمية المتساوية للركيزتين وكذا الأهمية النسبية لكل مؤشر ضمن كل بعد) تقرير الأمم المتحدةESCWA–،**2020** ، صفحة(**7** .

3. **الاقتصاد غير الرسمي والفقر**: إن محاولة الحد من مظاهر الفقر من خلال السياسات والبرامج التنموية يتطلب الحديث عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي التي عرفت انتشارا واسعا خلال العقود الماضية، وكثيرا ما يؤدي تنامي الاقتصاد غير الرسمي إلى زيادة معدلات الفقر نتيجة لتقليص حجم الإيرادات الضريبية التي تمول الحكومات من خلالها برامج الحد من الفقر.

وحسب ما أشار إليه **(Nikopour & Muzafar , 2010, p. 2)** فإن تعبئة الموارد المحلية من أجل القضاء على الفقر وإعادة توزيع الدخل قد واجهتها العديد من الحواجز الداخلية والخارجية بما في ذلك نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي، وفي ظل عدم التأكد من العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر نتيجة لقلة الدراسات والأبحاث في هذا المجال فإن الاقتصاد غير الرسمي قد يكون سببا مهما في فقدان قدر كبير من الإيرادات الضريبية نتيجة العمل في الاقتصاد غير الرسمي.

ونتيجة للأبحاث المستفيضة التي عني بها الفقر على عكس العلاقة بينه وبين الاقتصاد غير الرسمي **(BOURHABA & HAMIMIDA, 2021, p. 92)**، فقد تم التطرق إلى العديد من الأسباب التي يمكن أن تساهم في توسع دائرة الفقر والتي أشار إليها **(Obayelu & OGUNLADE, 2006, p. 48)** من خلال: تشوهات الاقتصاد الكلي أو سياسات الاقتصاد الكلي غير الملائمة، انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، الآثار السلبية للعولمة، الحوكمة، الفساد والإنتاجية المنخفضة، وعدم مرونة سوق العمل في استحداث مناصب عمل ملائمة وهي العوامل التي يمكن القول أنها نفس الأسباب التي ساهمت كثيرا في تنامي أنشطة الاقتصاد غير الرسمي خلال العقود الماضية.

ومما لا شك فيه أن آثار الفقر تختلف من بلد لآخر، غير أن آثاره السلبية في الدول النامية أو الأكثر فقرا تساهم في فشل السياسات الإنمائية، ويلعب التعليم دورا هاما تحقيق التنمية المستدامة نتيجة للأهمية التي أصبح يكتسيها المورد البشري في عمليات التنمية، والقول بأن الجهل يحافظ على الفقر يتم دعمه في العديد من المناسبات من طرف المختصين، لأن ضحايا الجهل لا يستطيعون التفكير والتخطيط

لما هو أبعد من المكان الذي تأتي منه الوجبة التالية، كما أن المجتمعات التي يكون فيها معدل الاستهلاك مرتفعا ستعاني من عجزها عن ادخار جزء من هذا الدخل لاستثماره في الاقتصاد، وبالتالي فإن هذه الفئة لن تشارك بشكل فعال في عملية التنمية ليبقى بذلك الفقر حلقة مفرغة تنتظر اعانات الحكومات والمنظمات.

وأشار (Obayelu & Uffort , 2007, p. 2) إلى أهمية الارتباط بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر، مؤكدا على صعوبة تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من جهة، وضرورة اعتماد هذه التقديرات في بناء السياسات الموجهة للحد من مستويات الفقر من جهة أخرى، ونظرا لطابع السرية الذي تتمتع به أنشطة الاقتصاد غير الرسمي فمن الصعب جدًا الحصول على معلومات دقيقة حول هذه الأنشطة السرية، وباعتبار ظاهرة الفقر والاقتصاد غير الرسمي من الظواهر التي تعاني منها مختلف دول العالم على اختلاف موقعها الجغرافي وعلى اختلاف مستويات تقدمها، فغالبا ما تساهم مؤشرات الفقر في تقييم الظروف المعيشية للأفراد في مختلف المناطق وتحديد الطريقة التي يتم بها تخصيص الموارد من المساعدات المالية الدولية.

ونتيجة للأبحاث التي تقوم بها المنظمات الدولية فقد أشارت الدراسة التي قام بها)ديليشا و ميدينا، 2020، صفحة(1 بدعم من صندوق النقد الدولي أن الإقرار بارتفاع نسبة العمل غير الرسمي واستمراريته لا سيما في اقتصاديات الأسواق الناشئة يمثلان عقبة أمام تحقيق التنمية المستدامة، فالشركات غير الرسمية لا تساهم في القاعدة الضريبية وغالبا ما تظل شركات صغيرة منخفضة الإنتاجية ومحدودة القدرة للحصول على التمويل، ونتيجة لذلك يظل النمو الاقتصادي دون المستوى الممكن في البلدان ذات القطاعات غير الرسمية الكبيرة، والعاملون غير الرسميون هم الأكثر ترجيحا للسقوط في براثن الفقر مقارنة بالعاملين في القطاع الرسمي، وقد أكد الباحثان على ضرورة التصدي للأنشطة غير الرسمية لدعم التنمية الاقتصادية الشاملة لكل شرائح المجتمع وللحد من الفقر، وفي ذلك دلالة واضحة على أن الباحثان يؤكدان على دور الاقتصاد غير الرسمي في زيادة معدلات الفقر وتحديد العلاقة الموجبة بينها، وهو ما يتوافق مع نتائج الدراسة التي قام بها Pradhan, Roy & Subramanian والتي بينت أن هناك علاقة بين حدوث الفقر والمشاركة في أنشطة القطاع غير الرسمي، والتي كانت بناء على أساس الانفاق الاستهلاكي، وقد تبين أن 43 % من المشاركين في الاقتصاد غير الرسمي فقراء مقارنة بـ 6 % فقط في القطاع الرسمي (BOURHABA &

(Nikopour & Muzafar , 2010, p. 14) ،HAMIMIDA, 2021, p. 92) كما كانت نتائج الدراسة التي قام بها في غاية الأهمية إذ بينت النتائج أن زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي يقلل من الفقر في البلدان المتقدمة، بينما يؤدي إلى زيادة الفقر في البلدان النامية.

وعلى النقيض مما سبق فقد أشار التقرير الذي قام به (Dan , Kebede, Alison , & Mackie , 2019, pp. 14,23) إلى أن العديد من المدن المتضررة من النزاعات تستفيد من المزايا التي يقدمها الاقتصاد غير الرسمي خاصة ما تعلق بتوفير مناصب عمل، لتمثل بذلك هذه الأنشطة "اقتصادات معيشية" غير رسمية تبدأ بأرباح البقاء، وفي الوقت المناسب ستولد وظائف أكثر استقرارًا ودخولًا موثوقًا بها مع تحسن الأوضاع السياسية والأمنية، كنا أشار التقرير إلى أهمية الاقتصاد غير الرسمي في الحد من مستويات الفقر، كما أن تعافي اقتصاديات الدول المتضررة من الأزمات غالبا ما تزيد من ثقة وتضامن العمال غير الرسميين وتقلل من تهديدات عدم السلام والاستقرار.

كما ساهمت الدراسة التي قام بها (UNITED NATIONS, 1995, pp. 1,24) في تحديد العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر من خلال الروابط الايجابية المتعددة بين القطاع الحضري غير الرسمي ومستويات الفقر الحضري، كما تبين أن الاقتصاد غير الرسمي يمكن أن يساهم في معالجة مشكل الفقر في المناطق الحضرية نظرا لما يتمتع به القطاع من إمكانيات كبيرة لتحقيق دخول لقدرته الكبيرة على توليد فرص عمل، وعليه فالاقتصاد غير الرسمي يلعب دورا مهمًا في الحد من مستوى الفقر، وهو ما يتطلب تعزيز قدرة القطاع على خلق فرص عمل وتحسين أرباح العاملين في القطاع غير الرسمي.

وحسب الدراسة التي قام بها **Sethuraman 1997** (BOURHABA & HAMIMIDA, 2021) فتبين جليا أن غالبية الفقراء العاملين يزاولون أنشطتهم في القطاع غير الرسمي وأن انتشار الفقر المدقع مرتفع في القطاع غير الرسمي، غير أن الارتباط بين الفقر والمشاركة في القطاع غير الرسمي لا ينطبق بشكل موحد على جميع أنواع العمال، فهناك حالات يكون فيها متوسط دخل أصحاب وحدات الإنتاج غير الرسمية أعلى بعدة مرات من الحد الأدنى للأجور، مما يقودنا للقول بأن احتمال الفقر بينهم أقل.

4. **الدراسة التطبيقية:** نسعى من خلال الجانب التطبيقي لهذه الدراسة لتحديد أثر حجم الاقتصاد غير الرسمي على الفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، وهي الدراسة التي جاءت في ظل غموض العلاقة بين المتغيرين مع وجود دلائل قوية تبين أهمية الاقتصاد غير الرسمي في التأثير على معدلات الفقر، وتم استنباط العلاقة بين حجم الاقتصاد غير الرسمي ومستويات الفقر بناء على مجموعة من الأبحاث والدراسات على غرار (Nikopour & Muzafar , 2010)، (BOURHABA & HAMIMIDA, 2021)، (Agbi, 2014) و (Mayache, 2022).

1.4 **تحديد متغيرات الدراسة:** في محاولة تحديد العلاقة بين كل من الاقتصاد غير الرسمي ومستويات الفقر في الجزائر تم صياغة نموذج الدراسة على بالاعتماد على البيانات السنوية خلال الفترة 1990-2021:

$$\mathbf{pov} = \boldsymbol{f}(\mathbf{inf}, \mathbf{gdp_cap})$$

– **معدل الفقر**(pov): نظرا لصعوبة الحصول على المؤشرات المتعلقة بمستويات الفقر في الجزائر، اعتمدنا على معدلات الفقر خلال الفترة 1990-2021 وهي المعدلات التي وردت في التقارير السنوية لمختلف الهيئات الدولية والإقليمية الصادرة في المواقع الإحصائية (كموقع **knoema** و**Statista**) وكذا الأبحاث والدراسات الأكاديمية على غرار)فلفول و بن جلول،(**2019** و) دقيش، داودي، و اولاد ابراهيم،(**2020** .

– **حجم الاقتصاد غير الرسمي**(inf): تم الاعتماد على حجم الاقتصاد غير الرسمي (**Informal Economy Size**) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بعد حساب حجمه باستخدام منهج **MIMIC**)دحماني ,رضا **;**هندون ,سليماني **;**بوزكري ,جمال،**2019** ، صفحة(**6** و)دحماني و حواس ،(**2021** .

– **الناتج المحلي الإجمالي للفرد**(gdp_cap): يلعب نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي دورا مهما في تحديد مستوى الفقر لدى مختلف أفراد المجتمع، خاصة وأن هذا المؤشر يسمح بقياس مستوى الأداء الاقتصادي من خلال الانتاجية المتوسطة لكل فرد، كما أنه يساهم في ضمان مستوى معيشي أحسن، وتم الاعتماد على البيانات (بالعملة المحلية الثابتة) الصادرة الديوان الوطني للإحصائيات.

وفي أولى خطوات الدراسة التطبيقية سنعمد إلى إجراء مجموعة من الاختبارات أهمها اختبارات جذر الوحدة والتي كانت نتائجها وفق اختباري **ADF** و**Philips Peron** كما يلي:

الجدول 1: نتائج اختبار ADF وPhilips Peron المتعلقة بجذر الوحدة

		المستوى			الفرق الأول		
		T&C	C	None	T&C	C	None
pov	ADF Test	-5.16	-0.08	-1.47	-6.67	-6.90	-5.97
	PP Test	-5.38	1.03	-1.64	-12.50	-12.58	-5.98
inf	ADF Test	-0.90	-1.18	-0.33	-4.96	-4.62	-4.71
	PP Test	-1.06	-1.25	-0.36	-4.72	-4.58	-4.67
Gdp_ca	ADF Test	-1.16	-0.54	0.81	-3.82	-1.98	-2.86
	PP Test	-1.93	-0.77	1.03	-3.76	-3.81	-3.58

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews10.

تظهر نتائج الاختبارات المتعلقة بالاستقرارية والمتمثلة في اختباري **Dikey Fuler augmented** و **Philips Peron Test** أن كل سلاسل متغيرات الدراسة تحتوي على جذر وحدوي (ذلك أن قيم ستودنت المحسوبة أقل من الجدولية)، وقد تبين أن السلاسل استقرت بعد اجراء الفروق الأولى، وعليه فيمكن القول أن السلاسل متكاملة عند نفس الدرجة **I(1)** .

2.4 **اختبار التكامل المشترك:** يعتبر اختبار جوهانسون **Johansen Cointegration test** من أهم الاختبارات المستخدمة في تحليل التكامل المشترك، ويركز هذا الأخير على تحليل السلاسل الزمنية التي تحتوي على جذر وحدوي من خلال تحديد نموذج متجه انحدار ذاتي **VAR** لـ **n** متغير متكامل من الدرجة الأولى، وفي محاولة اثبات أو نفي وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة الثلاث (**POV,INF,GDP_CAP**) قمنا باستخدام **Johansen Cointegration test**، وباعتماد فترة ابطاء مثلى تم اعتمادها من خلال القيم الدنيا لمعياري **Akaike** و **Hannan-Quinn** والتي كانت مساوية لـ **p=2** (**الملحق 01**).

تدل نتائج اختبار جوهانسون (**الملحق 02**) على وجود تكامل مشترك واحد بين متغيرات الدراسة وذلك من خلال القيمة الاحتمالية لاختبار الأثر **The trace test** عند مستوى ثقة 5 %، لنستخلص أن هناك علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة، ووفقا لذلك سنقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ (**VECM**) لتحديد معلمات النموذج في الأجل الطويل إن وجدت.

3.4 تقدير النموذج : بينت الاختبارات المتعلقة بالاستقرارية وبالتكامل المشترك احتمال وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل وهو ما دفع بنا لتقدير نموذج **VECM** باعتماد فترة ابطاء مثلى مساوية لـ **P-1=2-1 (1)** والتي تم اعتمادها انطلاقا من القيم الدنيا لمعياري **Akaike** و**Hannan-Quinn**، وكانت نتائج التقدير كما يلي: $$pov = -0.97 * inf - 2.12 * cap + 12.24$$

من خلال الجدول المتعلق بمعلمات نموذج شعاع تصحيح الخطأ (**الملحق 03**) نلاحظ أن هناك علاقة توازنية معنوية عند مستوى دلالة 5 % بين معدل الفقر وحجم الاقتصاد غير الرسمي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كون قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ **ECT** كانت في حدود -0.44 والتي كانت سالبة ومعنوية عند مستوى دلالة 5 %، وهو ما يدل على أن حوالي 44 % من انحرافات النموذج يتم تصحيحها في الأجل القصير، كما أنه تبين أن المعلمات المقدرة (معلمة حجم الاقتصاد غير الرسمي، معلمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) معنوية عند مستوى دلالة 5 %.

- **الاختبارات المتعلقة ببواقي النموذج**

بعد التأكد من معنوية المعلمات المقدرة في الأجل الطويل وتفسيرها سنقوم بمجموعة من الاختبارات التشخيصية المتعلقة ببواقي النموذج المقدر، وكانت نتائج هذه الاختبارات كما يلي:

الجدول 2: نتائج اختبارات البواقي

التوزيع الطبيعي	Normality test	Jarque-Bera =4.934	Prob=0.5523
الارتباط المتسلسل للأخطاء	Serial Correlation LM Test	LRE* stat =2.7082	Prob=0.9748
عدم ثبات التباين	Heteroscedasticity Test	Chi-sq =100.32	Prob=0.1082

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews 10.

من خلال نتائج الاختبارات التشخيصية المتعلقة ببواقي النموذج تبين أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي كون القيمة الاحتمالية لإحصائية **Jarque-Bera** أكبر من 0.05، وعن اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي فنلاحظ أن احصائية **LM Test** بينت أن البواقي لا تعاني من مشكل الارتباط التسلسلي، أما عن مشكل عدم ثبات التباين فقد تبين من خلال اختبار **Heteroskedasticity Test** أن البواقي لا تعاني من مشكل عدم ثبات التباين.

4.4. تحليل النتائج:

من خلال نموذج شعاع تصحيح الخطأ تبين أن معلمة حجم الاقتصاد غير الرسمي معنوية عند مستوى دلالة 5 %، وأن زيادة الاقتصاد غير الرسمي بوحدة واحدة يؤدي إلى تراجع معدلات الفقر 0.97 وحدة، وتوافقت نتائج هذه الدراسة بخصوص التأثير بين المتغيرين مع دراسة **(Nikopour & Muzafar , 2010) ، (De Martiis, 2015)، (UNITED NATIONS, 1995) و (Agbi, 2014).**

وعن معلمة نصيب الفرد من الناتج فقد كانت معنوية عند مستوى 5 %، وتبين أن زيادة نصيب الفرد من الناتج بوحدة واحدة يؤدي إلى تراجع معدلات الفقر بـ 2.11 وحدة، ويدل ذلك أن زيادة نصيب الفرد من الناتج يساهم في الحد من معدلات الفقر خاصة وأن تحسين المستوى المعيشي للأفراد يعد من أولويات المشاريع الرامية للحد من ظاهرة الفقر، وهو ما يمكن أن نستعرضه من خلال مجهودات المنظمات الدولية على غرار منظمة العمل الدولية والبنك الدولي الذين يسعيان لاعتماد مؤشرات لقياس الفقر من خلال مجموعة من الأبعاد تتعلق بالصحة والتعليم والظروف المعيشية، وهي الأبعاد التي لا يمكن تحقيقها إلا إذا كانت مستويات نصيب الأفراد من الناتج مرتفعة.

وعن التفسيرات المحتملة لتأثير حجم الاقتصاد غير الرسمي على معدلات الفقر فيمكن تفسيرها بقدرة القطاع غير الرسمي على خلق مناصب عمل لفئة واسعة عجز عن احتوائها القطاع الرسمي، كما أن بساطة متطلبات القطاع تساهم في استقطاب فئة من الذين لا يمتلكون مؤهلات وخبرات معينة، وبالتالي فهي تساهم في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد من خلال ما يقدمونه للمجتمع من سلع وخدمات والحصول على مقابل من ذلك يضمن لهم لقمة العيش.

كما أن عدم فعالية السياسات المتخذة من طرف الحكومات المتتالية للحد من الأنشطة غير الرسمية وانتهاج استراتيجية واضحة المعالم لدمج هذه الفئة في القطاع الرسمي، والتكتم على الأنشطة غير الرسمية من طرف السلطات المخولة بمراقبة الأنشطة الاقتصادية، ساهم في انتشار مثل هذه الأنشطة في محاولة التملص من الالتزامات الضريبية وحقوق الضمان الاجتماعي، والاستفادة من مزايا التحويلات الاجتماعية التي تستفيد منها هذه الفئات نظرا لعدم وجود نظام رقمي يحدد بدقة الفئة التي تستفيد منها.

وفي هذا السياق وجب التنبيه إلى ضرورة التأكيد على دور تنمية رأس المال البشري خاصة في بعده المتعلق بالتعليم كون فئة واسعة من المشتغلين في القطاع غير الرسمي ذو مستوى تعلمي محدود، يجعلهم لا يدركون المخاطر التي قد يتعرضون لها عند خرقهم للقانون، وهي النقطة التي يتوجب الحرص عليها من طرف واضعي السياسات وصانعي القرار خاصة إذا كانت الضرر الناتج عن العقوبة المسلطة على أصحاب هذه المشاريع غير الرسمية ضئيلا مقارنة بحجم الأرباح التي تدرها عليهم هذه المشاريع، ومن جهة أخرى تلعب المؤسسات الرقابية دورا هاما في الحد من هذه الأنشطة في ظل التطبيق الصارم للقانون واللوائح المنظمة للأنشطة الاقتصادية.

5. خاتمة

إن الحديث عن ظاهرة الفقر والبحث في أسباب تنامي هذه الظاهرة دفعنا لتسليط الضوء على موضوع الاقتصاد غير الرسمي الذي يعتبر سلاحا ذو حدين، كونه من الأنشطة التي يمكن أن تساهم في تحقيق مؤشرات إيجابية في الاقتصاد الرسمي بالرغم من الجانب المظلم والسلبي للاقتصاد غير الرسمي والذي لا يمكن أن يشفع له أمام محاولات دمجه أو القضاء عليه، وقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية أن نسلط الضوء على دور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في التخفيف من حدة الفقر في الجزائر، وقد توصلنا من خلال نتائج الدراسة التطبيقية إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن تلخيصها كما يلي:

- ثبات صحة فرضية الدراسة التي تنص على أن الاقتصاد غير الرسمي يؤثر سلبا على معدلات الفقر في الجزائر، كون المعلمة المقدرة وفق نموذج تصحيح الخطأ معنوية، والتي تدل على أن حوالي 44 % من انحرافات النموذج يتم تصحيحها في الأجل القصير.
- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين حجم الاقتصاد غير الرسمي ومعدلات الفقر في الجزائر.
- وجود أثر سلبي لحجم الاقتصاد غير الرسمي على معدلات الفقر يدل على أن زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي بوحدة واحدة سيقابله بالتقريب نفس المقدار من التخفيض في معدلات الفقر، وهو ما يدل على كفاءة الاقتصاد غير الرسمي العالية في توفير لقمة العيش لفئة واسعة من أفراد المجتمع الذين عجزوا عن إيجاد دخل لهم في الاقتصاد الرسمي، كما أن القطاع غير الرسمي يمكن أن يلعب دورا محورا في القضاء على مظاهر الحرمان والفقر خاصة إذا ما تم دمجه في الاقتصاد الرسمي.

ومن خلال نتائج دراستنا ارتأينا أن نقدم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في التقليل من معدلات الفقر في الجزائر:

–مراجعة المشاريع التي تهدف إلى الحد من معدلات الفقر، وتحفيز سوق العمل على توفير مناصب عمل لفئة المحرومين والمهمشين في المجتمع.

–مراجعة أهداف السياسة الاجتماعية المطبقة في الجزائر والتي أصبحت تساهم في نمو أنشطة الاقتصاد غير الرسمي خاصة وأن الفئات التي تستفيد من مزايا الدعم الاجتماعي غالبا ما تمارس أنشطتها في الاقتصاد غير الرسمي.

–العمل على توعية الفئات الهشة بضرورة الاستثمار في القطاع الرسمي، والتحذير من خطورة الاستمرار في مزاولة الأنشطة الاقتصادية في القطاع غير الرسمي، خاصة في مرحلة العجز والشيخوخة.

6. قائمة المراجع:

Gillian, P., & Lindsay , M. (2020). Poverty in British Columbia: Income thresholds, trends, rates, and depths of poverty. British Columbia: Research Paper Commissioned by the Expert Panel on Basic Income.

Agbi, E. (2014). The Size and Development of the Nigerian Shadow Economy and the Rising Poverty Level: A Comparison with other 37 African Countries in 1999–2008. Global Advanced Research Journal of Management and Business Studies, .3, 230-241.

BOURHABA, O., & HAMIMIDA, M. (2021). Does informal economy reduce poverty? Evidence from Morocco. International Journal of Economics and Management Research, 1(4), 90-107.

Dan , L., Kebede, G., Alison , B., & Mackie , P. (2019). Urban Crises and the Informal Economy: Surviving ,Managing, Thriving in Post-Conflict Cities. School of Geography & Planning, Cardiff University: Urban Economy Branch, UN-Habitat .

De Martiis, A. (2015). Shadow Economy, Poverty and Institutional Quality. Quadernidel Premio Giorgio Rota, 3.3, pp. 11-22.

Lipton, M., & Ravallion, M. (1995). Poverty and policy. Policy Research Dissemination Center: Handbook of development economics.

Mayache, N. (2022). Shadow Economy and Poverty in Algeria: Evidence from Empirical Study. Roa Iktissadia Review, 12(1), 262-273.

Nikopour, H., & Muzafar , S. (2010). Shadow economy and poverty. MPRA Paper(Item ID: 23599), 1-27.

Nyasulu, G. (2010). Revisiting the definition of poverty. Journal of Sustainable Development in Africa, 12(7), 147-158.

Obayelu , E., & Uffort , L. (2007). Comparative analysis of the relationship between poverty and underground economy in the highly developed, transition and developing countries. Munich Personal RePEc Archive(MPRA Paper No 2054), 1-20.

Obayelu, A., & OGUNLADE, I. (2006). Analysis of the uses of information communication technology (ICT) for gender empowerment and sustainable poverty alleviation in Nigeria. International Journal of Education and Development using ICT, 2(3), 45-69.

Saunders, P. (1998). Defining poverty and identifying the poor: reflections on the australian experience. Social Policy Research Centre, UNSW(Working Paper No. 84), 1-40.

Simpson Reeves, L., Parsell, C., & Liu, S. (2020). Towards a phenomenology of poverty: defining poverty through the lived experiences of the 'poor'. Journal of Sociology, 56(3), 439-454.

statistics canada. (2015, 11 27). Low income definitions. Retrieved from https://www150.statcan.gc.ca/n1/pub/75f0011x/2012001/notes/low-faible-eng.htm#a5

UNITED NATIONS. (1995). THE INFORMAL SECTOR AND URBAN POVERTY ALLEVIATION IN ASIA AND THE PACIFIC. New York: ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR ASIA AND THE PACIFIC.

أبو اسماعيل خالد، و نعمه مانويلا .(2022) .*قياس الفقر :الأطر الرئيسية وأمثلة على المستوى العالمي وفي الدول العربية* .الأمم المتحدة :ESCWA–اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

البنك الدولي .(2022 ,2 5) . صحيفة وقائع :تعديل خطوط الفقر العالمي .مجموعة البنك الدولي.

تقرير الأمم المتحدة .(2022) .القضاء على الفقر–قضايا عالمية .تاريخ الاسترداد2023 ,4 11 ، من https://www.un.org/ar/global-issues/ending-poverty

تقرير الامم المتحدة .(2023 ,4 10) .*ال*سلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بالصحة .تم الاسترداد من القضاء على الفقر–قضايا عالمية-https://www.un.org/ar/global-issues/ending : poverty

تقرير الأمم المتحدة .(2020) .ESCWA-اقتراح لدليل منق ح للفقر المتعدد الأبعاد في البلدان العربية .بيروت، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا-الإسكوا، لبنان .تم الاسترداد من https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/multidimensional-poverty-index-arab-countries-arabic.pdf

جمال دقيش ، عبد الفتاح داودي، و ليلى اولاد ابراهيم .(2020) .علاقة الفقر ببعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر .*مجلة الاقتصاد الدولي و العولمة*،3(1) ،.42-54

دحماني , رضا ; هندون , سليماني ;بوزكري , جمال" .(2019) .تحليل العلاقة بين متغيري البطالة والاقتصاد غير الرسمي باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي الهيكلي .*مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي*،.(3)*13*

رضا دحماني، و أمين حواس .(2021) . حقيقة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية وفق قانون أوكن للفترة .1970/2019 *المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير*،(2)*15* ،.273-259

عبد القادر فلفول، و خالد بن جلول .(2019) .النمو الديمغرافي في الجزائر وأثره على معدلات الفقر خلال الفترة:2016-1985 دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة .*مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*،(1)*10* ،.130-116

فريد بختي، و رضا بهياني .(2018) .مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته .*مجلة نماء للاقتصاد والتجارة*(4)، 180-193.

كورين ديليشا ، و ليأندرو ميدينا .(2020 ,12 1) .*ماهو الاقتصاد غير الرسمي* .تم الاسترداد من مجلة التمويل والتنمية- صندوق النقد الدولي : https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2020/12/pdf/basics.pdf

كومسيك-سيسريك .(2015) .قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي .انقرة، تركيا .تم الاسترداد من-https://sesricdiag.blob.core.windows.net/sesric-site blob/imgs/news/1187_POVERTY_2015_FINAL_DGediting_AR.pdf

7. الملاحق: **الملحق 01: درجات الابطاء المثلى**

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: POV INF CAP — Exogenous variables: C
Included observations: 29 — Sample: 1990 2021

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	162.6127	NA	3.33e-09	-11.00777	-10.86633	-10.96347
1	243.3606	139.2205	2.37e-11	-15.95590	-15.39013*	-15.77871
2	256.1132	19.34881*	1.88e-11*	-16.21471*	-15.22459	-15.90462*
3	263.2164	9.307609	2.27e-11	-16.08389	-14.66945	-15.64090

الملحق 02: نتائج اختبار الأثر للتكامل المشترك

Sample (adjusted): 1993 2021 — Included observations: 29 after adjustments
Series: POV INF CAP — Lags interval (in first differences): 1 to 2
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.469580	30.67582	29.79707	0.0395
At most 1	0.248034	12.28731	15.49471	0.1437

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

الملحق 03: نتائج تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM

Vector Error Correction Estimates

Sample (adjusted): 1992 2021 Included observations: 30 after adjustments

Cointegrating Eq:	CointEq1	Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]
POV(-1)	1.000000	
INF(-1)	0.974346	
	(0.12410)	
	[7.85103]	
CAP(-1)	2.117409	
	(0.14641)	
	[14.4623]	
C	-12.23477	

Error Correction:	**D(POV)**	D(INF)	D(CAP)
CointEq1	**-0.440942**	-0.473259	-0.194960
	(0.13814)	(0.21845)	(0.07029)
	[-3.19208]	[-2.16647]	[-2.77360]
D(POV(-1))	**0.178280**	0.085966	0.156640
	(0.16489)	(0.26076)	(0.08391)
	[1.08120]	[0.32968]	[1.86686]
D(INF(-1))	**0.346983**	0.240827	-0.024973
	(0.12721)	(0.20116)	(0.06473)
	[2.72773]	[1.19718]	[-0.38581]
D(CAP(-1))	**0.473042**	-1.136543	0.304580
	(0.30765)	(0.48652)	(0.15655)
	[1.53759]	[-2.33608]	[1.94558]
C	**-0.009277**	0.002608	0.003906
	(0.00348)	(0.00550)	(0.00177)
	[-2.66575]	[0.47386]	[2.20547]
R-squared	0.333819	0.359402	0.427769
Adj. R-squared	0.227230	0.256906	0.336212
Sum sq. resids	0.007628	0.019077	0.001975
S.E. equation	0.017468	0.027624	0.008889
F-statistic	3.131832	3.506511	4.672169
Log likelihood	81.58828	67.83916	101.8561
Akaike AIC	-5.105885	-4.189277	-6.457074
Schwarz SC	-4.872353	-3.955744	-6.223541
Mean dependent	-0.008847	-0.001203	0.003755
S.D. dependent	0.019871	0.032045	0.010910

واقع سوق التامين الجزائري دراسة تحليلية للنصف الأول(2022–2021)

The reality of the Algerian insurance market, an analytical study for (2022-2021) the first half

بودرومي عبد النور [*]، مخبر المقاولة وتسيير الموارد البشرية والتنمية، جامعة البليدة 2 (الجزائر)،
bouderroumi.abdennour@gmail.com
بن جدو الوليد، مخبر المقاولة وتسيير الموارد البشرية والتنمية، جامعة البليدة 2 (الجزائر)،
bendjeddoueloualid@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/05/08 تاريخ القبول: 2023/09/25 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التأمين في السوق الجزائري، والذي يعتبر أحد ركائز الخدمات المالية، وذلك من خلال تفادي الاخطار والتعرف على التقلبات السياسية ومدى تأثير جائحة كورونا على النهوض بالاقتصاد الجزائري، وتوصلت الدراسة على أن هناك تذبذب كبير في معدلات النمو لشركات التأمين مما أدى إلى تدني المساهمة في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى هيمنة قطاع التأمين على الأضرار في سوق التأمين الجزائري، وهذا راجع بالدرجة الاولى الى مخلفات سياسات الاغلاق المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية خلال جائحة *covid-19*، بالإضافة الى ضعف الثقافة التأمينية لدى الفرد الجزائري.

كلمات مفتاحية: خطر، تامين، سوق تأمين جزائري.

تصنيفات JEL : M31، G22

Abstract:

This study aimed to explore the reality of insurance in the Algerian market, which is considered one of the pillars of financial services, by mitigating risks and identifying political fluctuations. It also aimed to assess

[*] المؤلف المرسل.

the impact of the COVID-19 pandemic on the Algerian economy. The study found significant fluctuations in the growth rates of insurance companies, leading to a decreased contribution to economic activity. Additionally, it highlighted the dominance of the damage insurance sector in the Algerian insurance market. These findings are primarily attributed to the repercussions of the lockdown policies implemented by the Algerian government during the COVID-19 pandemic, along with the limited insurance culture among Algerian individuals.

Keywords: Risk, Insurance, Algerian Insurance Market.
Jel **Classification Codes :** M31 ،G22

1. مقدمة :

يعد الخطر مرادف للنشاط الإنساني على مر العصور، حيث يواجه الفرد أخطار تختلف من حيث الأسباب والحجم والتأثير سواء على ذاته واصوله المادية، واستمر الخطر في التطور تبعا لتطورات الحاصلة وانتشار استخدام التكنولوجيا الحديثة ومع عدم قدرته على الحد من نتائج هذه الأخطار ظهرت الحاجة إلى التأمين، فهو وسيلة تمكن من تخفيف حدة الخسائر الناجمة عن تحقق خطر معين عن طريق نقل عبئ الخطر من المؤمن له إلى المؤمن بخسارة قليلة مؤكدة في مقابل خسارة كبيرة غير مؤكدة.

ويعتبر التأمين أحد الركائز الأساسية للقطاع المالي ويزداد دوره في النشاط الاقتصادي مع استمرار ظهور الأخطار العالية القيمة والتي قد ينجر عنها خسائر مهولة كما هو الحال في أخطار الكوارث الطبيعية أو الأخطار التكنولوجية، وعليه يمكن ان نطرح الإشكالية التالية: **ما هو واقع تطور قطاع التامين الجزائري في ظل التطورات الراهنة؟**

الأسئلة الفرعية :

- ✓ ما المقصود بالخطر وما هي مسبباته؟
- ✓ ما هي طبيعة التامين وما هو دوره في الجانب الاقتصادي والاجتماعي؟
- ✓ هل أثرت التحولات السياسية وجائحة كورونا على انتاج قطاع التامين في الجزائر؟

أهداف الدراسة :تهدف الدارسة إلى مقارنة وتحليل نشاط سوق التأمين بالجزائر خلال النصف الأول من سنتي 2021 و2022 من اجل التعرف على نسبة النمو المحققة، إلى جانب التعرف على تأثيرات التقلبات السياسية وجائحة كورونا التي شهدتها الجزائر على قطاع التامين.

منهجية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والاسئلة الفرعية اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي باعتباره المنهج الأكثر ملائمة لطبيعة الدراسة، ولذلك من خلال اجراء دراسة تحليلية لواقع سوق التامين الجزائري خلال للنصف الأول (2021-2022)

2. اساسيات حول الخطر:

اعتاد الإنسان على اتخاذ العديد من القرارات المهمة سواء المتعلقة بحياته الشخصية وبالنشاطات الممارسة، إلا انه في المجمل لا يمكن التأكد من النتائج المترتبة عنها في المستقبل، والخطر هو مرادف للنشاط الإنساني حيث يتعرض الإنسان للعديد من الأخطار التي تهدده في شخصه أو في ماله، وهذه الأخيرة تنشأ من أسباب لا حصر لها ولا يمكن التنبؤ بها أو وقت حدوثها أو تقدير الخسائر.

1.2 مفهوم الخطر:

يتعرض الإنسان لعدة أخطار تؤدي إلى خسائر مالية أو معنوية تصيب الممتلكات أو الإنسان في حد ذاته، ويقصد بالخطر لغويا الإشراف على الهلاك وقد تم التطرق إلى عدة تعريفات للخطر من قبل الباحثين، ومن أهم هذه التعريفات:

- ✓ احتمال حدوث الخسائر المالية والمعنوية؛
- ✓ عدم القدرة على التنبؤ بالمستقبل أي اختلاف التنبؤات عن الواقع الفعلي؛
- ✓ الخسائر المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين. (حربي و عقل، 2016، صفحة 15)
- ✓ عدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع أو الضرر. (Gauvin, 2000, p. 10)
- ✓ حالة من عدم التأكد الممكن قياسها. (البلقاني و واصف ، 2004، صفحة 12)

- ✓ حادث مستقبلي محتمل لا يتوقف عن إرادة الطرفين اللذين تم بينهما العقد. (ابوالنجا، 1983، صفحة 57)
- ✓ تعريف قاموس أكسفورد: " هو فرصة أو احتمال حدوث الخسارة او الهلاك او الإصابة أو أي نتائج عكسية". (كافي ، 2016، صفحة 15)
- ✓ الخطر ما هو الا حادث قد يحدث في المستقبل نتيجة حادث مفاجئ، اي انه غير مؤكد الوقوع، وإذا وقع فانه يترتب عنه خسائر ماليو ومعنوية. (تسوري بن تسوري، 2021، صفحة 169)

ويمكن القول ان الخطر هو حالة من عدم التأكد ينتج عنها خسائر مادية أو معنوية أو الاثنين معا.

2.2 مسببات الخطر:

ان تحقق الخطر يعود أساسا إلى حالة عدم التأكد من نتائج القرارات المتخذة، وذلك لعدة مسببات سواء كانت طبيعية أو متعلقة بتصرفات شخصية والتي يمكن ان تؤثر على اتخاذ القرار وتؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها، ويمكن تلخيصها من خلال الشكل التالي.

الشكل 1: مسببات الخطر

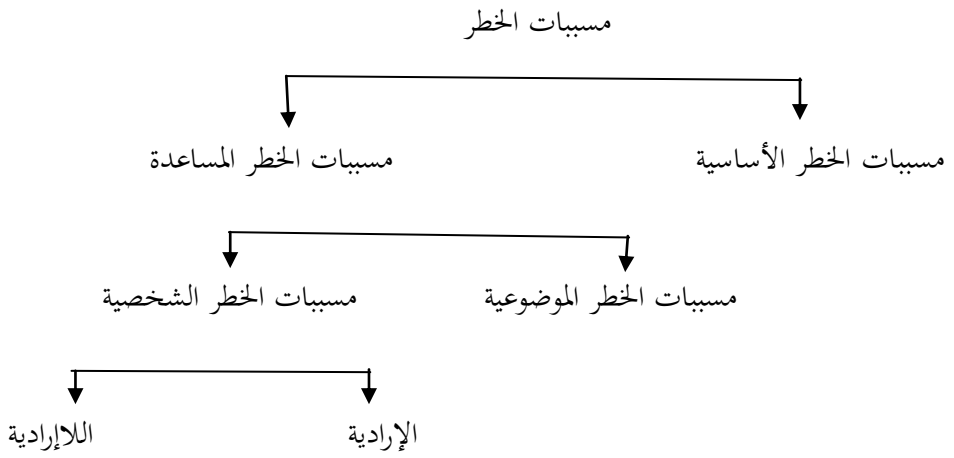

المصدر: (جبرا، 2015، صفحة 230)

3.2 تصنيف الأخطار من وجهة نظر التامين:

وجب توفر مجموعة من الشروط الخطر حتى يكون قابلا للتامين ويمكن حصرها في:

- ✓ **أن يكون الخطر محتملا** :ومعناه أن ما يتحتم وقوعه أو يعرف زمن وقوعه لا يمكن تأمينه، وكذلك ما لا يتصور وقوعه وهذا أهم شرط فيه، وإذا كان الخطر هو ركن التأمين وسببه الذي لا يقوم بدونه، نجد هنا حالتين فقد يكون الاحتمال في الوقوع وعدمه، قد يكون في زمن الوقوع أي أنه محتم الوقوع ولكن لا يعرف متى يقع. (بن ثنيان، 2003، صفحة 65)
- ✓ **أن يكون الخطر مستقبليا**: أي أن الخطر المؤمن ضده محتمل الوقوع في المستقبل، ويجب أن يكون طرفي العقد متأكدين من أن هذا الخطر قد يقع مستقبلا. (شنافي، 2016، صفحة 70)
- ✓ **ان يكون خارج عن إرادة طرفي العقد**: أي ان الخطر لا يكون متعلق بمحض إرادة الطرفين، فإذا تعلق تحقق الخطر بإرادة المؤمن له وحده وهو الوضع الغالب فلهذا يتعين أن يتدخل عامل آخر ولو بصفة جزئية إلى جانب إرادة المؤمن له حتى ولو كان هذا العامل مجرد صدفة بحيث لا يصير الحادث محققا بالنسبة لهذا الطرف الذي يملك تحقيق الخطر. (ابي الفضل ، 2009، صفحة 53)
- ✓ **أن يكون الخطر مشروعا**: يشترط في الخطر المؤمن منه أن يكون مشروعا، ومقتضى المشروعية ألا يكون مخالفا للنظام والآداب العامة. (لطفي احمد، 2007، صفحة 81)
- ✓ **أن تكون الخسائر الناجمة عن تحقق الخطر مالية** :من المعروف أن عقد التأمين من عقود التعويض، أي أن المؤمن له يقوم بدفع قسط التأمين مقدما على أن يقوم المؤمن بتغطية الخطر، وفي حال تحققه يمنح للمؤمن له التعويض المستحق والمتمثل في الخسارة المالية التي لحقت به، أما إذا كان ناتج الخطر خسارة نفسية أو معنوية فإنه لا يمكن قياسها او تقديرها ماليا.
- ✓ **أن يكون الخطر قابلا للقياس الكمي** :يجب أن يكون الخطر قابلا للقياس الكمي بحيث يكون من الممكن تقدير حجم الخسائر المالية المتوقعة عند تحقق الخطر، ويمكن تقدير حجم الخسائر المتوقعة بدقة وبطريقة إحصائية تعتمد على الخبرة الماضية لتحقق نفس الخطر وكذلك حساب الأقساط الكافية العادلة لتغطيته تأمينيا.
- ✓ **ألا يكون الخطر عاما أو مركزا** : إن تحقق هذا الخطر يؤدي إلى خسائر مالية فادحة ومن الحجم الهائل، لأن التركيز الجغرافي يؤدي إلى زيادة الحوادث، كما أن التركيز المالي يؤدي لزيادة حدة

الخسارة للحادث الواحد، وألا يكون من الأخطار العامة التي تصيب نتائج تحققها جماعات كبيرة جدا من الأفراد في نفس الوقت وذلك مثل أخطار الزلازل والبراكين والصواعق والفيضانات والحروب والثورات والكساد الاقتصادي وذلك نظرا لفداحة الخسائر التي تنجم عن تحققها من ناحيته ولصعوبة قياس احتمال تحققها كميا بدقة من ناحية أخرى لهذه الأسباب ترفض شركات التأمين قبول التأمين ضد الأخطار العامة. (حربي و عقل، 2016، صفحة 26)

الجدول التالي يبين أهم الأخطار التي تواجه قطاع الأعمال خلال السنوات الأخيرة.

الجدول 1: أهم أخطار الأعمال على المستوى العالمي خلال الفترة (2021–2022)

نوع الخطر	2020	2021
المخاطر السيبرانية	%40	%44
تعطل الأعمال	%41	%42
الكوارث الطبيعية	%17	%25
تفشي الوباء	%40	%22
التغير في التشريعات واللوائح	%19	%19
تغير المناخ	%13	%17
الحرائق	%16	%17
تطورات السوق	%19	%15
نقص العمالة الماهرة	%13	%13
تطورات الاقتصاد الكلي	%8	%11

المصدر: (Allianz, 2022, p. 3)

3. الإطار النظري للتامين:

يعد التأمين أحد أهم الوسائل الحديثة لإدارة المخاطر وأنجعها، فهو وسيلة لحماية الأفراد والمنظمات من الخسائر الناجمة عن تحقق الأخطار والحد من أثارها، كما يعتبر أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الحديث بحيث تتجلى أهمية التأمين من خلال استمرار ظهور الأخطار العالية القيمة والتي تؤدي

إلى خسائر فادحة كما هو الحال في أخطار الكوارث الطبيعية أو الأخطار التكنولوجية، فعلى الرغم مما وصل إليه العالم من تطور تكنولوجي فان التامين يعتبر آلية تضمن حماية واستمرارية الاقتصاد.

1.3 مفهوم التامين:

ان التامين ركن بالغ الأهمية وأحد الروافد الأساسية التي يبنى عليها النظام الاقتصادي، ويستمد أهميته من توفير الحماية والأمان للإنسان وممتلكاته والحد من الخسائر الناجمة عن تحقق الأخطار المؤمن منها، تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم التامين وتختلف باختلاف الزاوية المنظور له منها نذكر منها:

- ✓ التامين لغة مشتق من كلمة أمن، أمنا وأمانا وتعني التصديق والوثوق بالغير أي إعطاء وتوفير طمأنينة للنفوس وإزالة الخوف. (كافي ، 2016، صفحة 16)
- ✓ تعرف المادة 619 من القانون المدني التامين الجزائري بأنه عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه بأن يؤدي إلى المؤمن له أو الغير المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو أي أداء مالي آخر في حالة تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل أقساط أو أية دفوع مالية أخرى. (القانون 04-09 المادة 02، 2009، صفحة 5)
- ✓ والتامين فنيا هو من أعمال التنظيم والإدارة، وذلك لأنه يقوم بتجميع أعداد كافية من الحالات المتشابهة للتقليل من درجة عدم التأكد إلى حد مرغوب فيه (صالحي، 2016، صفحة 3)

من التعريفات السابقة يمكن تعريف التامين: عملية نقل عبء الخطر من المؤمن له الى المؤمن، حيث يتعهد المؤمن بسداد تعويض مالي عن الخسائر الناتجة عن تحقق الخطر المؤمن منه للمؤمن له أو للمستفيد مقابل مبلغ مالي (القسط التامين) يؤديه المؤمن له مسبقا وفقا لأحكام وشروط عقد التامين، وعليه يمكن تحديد عناصر التامين والتي تتمثل في (المؤمن، المؤمن له، المستفيد، عقد التامين، الخطر).

2.3 مبادئ التامين: إذا نظرنا إلى فكرة صناعة التأمين نجدها ترتكز على أساس توزيع نتائج الخطر في حال وقوعه بين عدد من الأشخاص حتى تخف وطأته عليهم بدلاً من أن يتحمله أحدهم فيثقل كأهله، وتطورت هذه الفكرة لتصبح نظاما قائم على أساس التعاون لمواجهة الخسائر المالية التي يتعرض لها المؤمن لهم، ويرتكز التامين على مجموعة من المبادئ الرئيسية والمتمثلة في:

- ✓ **مبدا التعويض:** يستلزم على المؤمن ان يوفي بالتزاماته اتجاه المؤمن له في حالة تحقق الخطر، وذلك بدفع مبلغ التعويض. (مسلم، 2003، صفحة 18)
- ✓ **مبدا المشاركة في التامين:** يقضي هذا المبدأ بأنه إذا قام المؤمن له بالتامين لدى أكثر من شركة تامين، فان المؤمن له يحصل على مبلغ التعويض مرة واحدة وتشترك شركات التامين في التعويض عند تحقق الخطر كل شركة حسب حصتها في مبلغ التامين. (كافي ، 2016، صفحة 142)
- ✓ **مبدأ الحلول في الحقوق:** المقصود به أن يحل المؤمن محل المؤمن له في مقاضاة متسبب الضرر عندما تتحقق مسؤوليته التقصيرية، والمقصود بمتسبب الضرر كل أجنبي عن عقد التأمين يتسبب في إحداث الخطر المؤمن ضده، أي أن هذا المبدأ لا يطبق في جميع أنواع التأمين وإنما في الحالات التي يكون فيها متسبب الضرر شخص ثالث أي بعبارة أخرى يتولد حق المتضرر في الرجوع إلى شخص معين. (الطائي و واخرون، 2011، صفحة 102)
- ✓ **مبدأ منتهى حسن النية:** يقضي بتوخي منتهى حسن النية لدى طرفي التعاقد، فحسن نية المؤمن له تقتضي بأن يدلي بكافة البيانات والحقائق المتعلقة بالتأمين المطلوب، كما يجب أن تكون هذه البيانات مطابقة للواقع سواء تعلق الأمر بموضوع التأمين ودرجة التعرض للخطر عند التعاقد، وأثناء سريان العقد، اما بالنسبة المؤمن يتطلب الأمر بألا يدلي ببيانات خاطئة مضللة بقصد التأثير عليه لشراء عقد التأمين، أو يقبل المؤمن التأمين على شيء أصبح غير ذات موضوع كأن يؤمن على بضاعة يعلم بأنها وصلت فعلا لميناء الوصول، أو يضيف شروطا خاصة لم يكن قد اتفق عليها مع طالب التأمين ويعتبر إخلال المؤمن بأي شرط من الشروط السابقة إخلالا بمبدأ منتهى حسن النية تجاه المؤمن له، وهنا يحق للأخير فسخ العقد. (عبد ربه، 2006، صفحة 101)
- ✓ **مبدأ المصلحة التأمينية:** وتعني أن الشخص الذي يتلقى منفعة وثيقة التأمين يجب أن يكون هو الذي وقعت له الخسارة المالية وقت تعرض الشيء موضوع التأمين للضرر، وهذا المبدأ هو حق الفرد أو المنظمة القانوني في التأمين ويشترط أن تكون هناك علاقة قانونية يمكن التأكد منها بين الفرد وبين الشيء موضوع التأمين، وهذا يعني أن يتحمل الفرد خسارة أو مسؤولية قانونية نتيجة

حدوث الضرر أو خسارة للشيء موضوع التأمين وأن ينتفع ماديا نتيجة بقائه على ما هو عليه. (المعهد المالي، 2016، صفحة 15)

- ✓ **مبدأ السبب القريب:** والمقصود به السبب المباشر الذي أدى إلى وقوع الخسارة أو الذي يكون قادرا على بدء سلسلة من الحوادث المتصلة تؤدي في نهايتها إلى وقوع الخسارة بدون تدخل أي مؤثر آخر مستقل، وترد هنا ملاحظة أن المقصود بالقريب ليس الزمان أو المكان بل المقصود بالقريب هو المتسبب. (المصري، 2009، صفحة 182)

3.3 أهداف التأمين: يؤدي التأمين دورا رئيسيا في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ويعمل على التقليل من الآثار الناجمة عن تحقق الأخطار المؤمن منها، وبالتالي يعتبر التامين داعم رئيسي في تحقيق الأهداف المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وتتمثل أهداف التامين فيما يلي:

- ✓ **الأهداف الاقتصادية** :يعمل التامين على تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والمتمثلة في:
  - تحقيق استقرار المؤسسات والعاملين فيها من خلال حمايتهم من الأخطار التي قد تلحق بها مما يؤدي لإفلاسها وتصفيتها، من خلال حمايتها من الخسائر مقابل أقساط بسيطة؛
  - زيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال بث روح الأمن والطمأنينة والراحة النفسية للعمال وإزالة تأثير الخوف والقلق من المستقبل، واستمرارهم في مؤسساتهم وزيادة خبراتهم مما ينعكس على إنتاجيتهم ويؤدي إلى زيادة المردود المادي للمؤسسة؛
  - القيام بعملية التمويل من خلال تجميع الأقساط التي تتجمع لديها من الأفراد والمؤسسات فتقوم باستثمارها أو توجيهها للإقراض. (ابو بكر و السيفو ، 2006، صفحة 113)
  - توفير الرخاء والرفاهية من خلال توفير الخدمات والتقليل من البطالة لما توفره من فرص عمل لعدد كبير من الأفراد. (المعهد المالي، 2016، صفحة 30)
  - المحافظة على عناصر الإنتاج والحفاظ على الثروة بحيث تحرص مؤسسات التامين على إعادة وتوفير نفس الظروف للمؤسسات او الافراد قبل تحقق الخطر أي تحييد الأثر المادي للحادث؛
  - العمل على زيادة الائتمان وتدعيم الثقة بالمقترضين مما يشجع مؤسسات الإقراض على تزويد طالبي القروض بالسيولة اللازمة للقيام بالمشاريع. (فلاح، 2008، صفحة 252)

- تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات غير المنظورة (خدمات التأمين)، وما تحصل عليه مؤسسات التأمين الوطنية من عملات صعبة من خلال تأمينات الأجانب وعمليات إعادة التأمين التي تصب في مصلحة الدولة؛
- محاربة الضغوط التضخمية من خلال امتصاص الفائض من بين يدي أفراد المجتمع وبالتالي التقليل من الطلب وتخفيف حدة ارتفاع الأسعار. (المشاقبة و واخرون، 2003، صفحة 69)

✓ **الأهداف الاجتماعية:** لا تقتصر أهداف التامين على الجانب الاقتصادي بل تتعداه الى الجانب الاجتماعي، فالتامين يعتبر وسيلة من وسائل الاستقرار النفسي للأفراد، من خلال المساهمة في التقليل من حدة الآثار المترتبة عن تحقق الأخطار المؤمن منها، وتتمثل الأهداف الاجتماعية في:

- تنمية شعور الفرد بالمسؤولية إزاء نفسه وأسرته ومجتمعه والعمل على تقليل الحوادث؛
- توفير الأمن والاستقرار للأسرة عن طريق تعويض الفرد عما يصيبه من أمراض أو عجز أو انقطاع في الدخل أو تلف الممتلكات. (مسلم، 2003، صفحة 22)
- محاربة المرض الاجتماعي الناتج عن المرض والإصابة والبطالة مما يحمي المجتمع من الآثار السلبية؛
- خلق مجتمع متماسك متعاضد ومستقر. (المشاقبة و واخرون، 2003، صفحة 70)

4. تحليل سوق التامين في الجزائر:

1.4 انتاج قطاع التامين:

الجدول 2: انتاج قطاع التامين للنصف الأول من2018-2022 الوحدة (مليار دج)

السنوات	S1 2018	S1 2019	S1 2020	S1 2021	S1 2022
الإنتاج	73.9	81.21	71.02	75.03	78.39
تامين الممتلكات	64.87	70.12	60.8	64.47	66.24
تامين الأشخاص	6.72	7.5	6.57	6.77	8.76
القبول الدولي ccr	2.31	3.59	3.64	3.79	3.38

المصدر: (CASH, 2022, p. 4)

من خلال الجدول والمتعلق بإنتاج قطاع التامين خلال النصف الأول من الفترة 2018-2022 نلاحظ ان قطاع التامين بلغ في سنة 2018 حوالي 73.9 مليار دينار جزائري ليرتفع سنة 2019 إلى 81.21 مليار دينار جزائري أي بنسبة زيادة تقدر ب 9.9% لينخفض خلال النصف الأول من سنة 2020 إلى 71.02 مليار دولار بنسبة انكماش تقدر ب12.54% نظرا لعدة عوامل ولعل أبرزها جائحة كورونا وسياسة تقييد الواردات التي انتهجتها الحكومة الجزائرية، ليعود قطاع التامين إلى التعافي مجددا مع النصف الأول لسنة 2021 حيث ارتفع إجمالي الإنتاج إلى 75.03 مليار دينار، وفي النصف الأول من سنة 2022 حقق إنتاج يقدر ب 78.39 مليار دولار بنسبة نمو وصلت الى 4.78%وهذا راجع بالأساس إلى انتعاش أسعار المحروقات بالإضافة إلى رفع القيود التي كانت مفروضة خلال جائحة كورونا مما سبب انتعاش طفيف في مجمل الاقتصاد الجزائري ومن ضمنه قطاع التامين.

ونلاحظ أيضا ان التامين الممتلكات يمثل أكبر نسبة من مجموع إنتاج قطاع التامين بنسب تتراوح بين 84.5% و87.8% من مجموع إنتاج قطاع التامين خلال النصف الأول للفترة بين 2018 و2022، حيث حقق إنتاج بقيمة 64.87مليار دينار خلال النصف الأول من سنة 2018 ليرتفع إلى 70.12مليار دينار خلال النصف الأول من سنة 2019، لينخفض خلال النصف الأول من سنة 2020 إلى 60.8مليار دينار نتيجة العوامل سالفة الذكر، ليعود إلى الارتفاع مجددا مع النصف الأول من سنة 2021 ليصل إلى 64.47 مليار دينار، ليصل إلى 66.24مليار دينار خلال النصف الأول من سنة 2022.

أما بالنسبة للتامين على الأشخاص بالرغم من المكاسب المحققة خلال النصف الأول من سنة 2022 حيث حقق إنتاج بقيمة 8.76 مليار دينار أي بنسبة تقدر ب 11.17% من إجمالي إنتاج قطاع التامين إلا أنها تعتبر نسبة ضئيلة، وذلك راجع لعدة اعتبارات منها درجة الوعي التأميني لدى الفرد الجزائري وضعف القدرة الشرائية والوازع الديني، بالإضافة إلى آثار جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وعلى الفرد الجزائري بصفة خاصة.

القبول الدولي يقصد به الأقساط المتنازل عليها من طرف شركات التامين التي تمارس نشاط تأميني خارج الجزائر لصالح الشركة المركزية لإعادة التامين CCR، وتدخل ضمن تصدير الخدمات وتكون هذه الأقساط بالعملة الصعبة، حيث في النصف الأول من سنة 2018 إنتاج بقيمة 2.31 مليار دينار جزائري بنسبة لا تتجاوز 3.13%، لتنخفض في النصف الأول من سنة 2022 الى 3.38مليار دينار جزائري بنسبة انخفاض تقدر ب 10.9%مقارنة بنفس الفترة لسنة 2021، ويمثل نسبة لا تتجاوز4.31% من اجمالي انتاج قطاع التامين وهو ما يعتبر نسبة ضئيلة.

2.4 انتاج قطاع التامين حسب الشركات:

✓ **الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT:**

حققت الشركة الجزائرية للتأمينات رقم أعمال خلال النصف الأول من عام 2022 بقيمة 12.3مليار دينار مقابل 12.1مليار دينار في نفس الفترة من عام 2021 بزيادة قدرها 2.1%، حيث سجل فرع السيارات إنتاج إجمالي بقيمة 3.9 مليار دينار مقابل 1.2 مليار دينار من عام 2021 أي بنسبة زيادة تقدر ب 10.2%، وشهد فرع التامين على النقل تطور كبيرا بنسبة تصل إلى 20.6%ناتج بشكل أساسي عن منتجات جسم سفينة الصيد107%، الكليات البحرية بإيرادات تقدر ب 461 مليون دينار جزائري وبنسبة نمو67%، كليات الأراضي العامة 144%.

اما فرع التامين الهندسي فحقق رقم أعمال بقيمة تتجاوز 817 مليون دينار جزائري وبنسبة زيادة تقدر ب 26.8%، ناتجة عن منتجي جميع أخطار الموقع44%، وتامين المسؤولية المدنية (RC) بنسبة 103%، كما بلغ إجمالي حجم فرع الحريق والعناصر الطبيعية 6.3 مليار دينار جزائري، أي بنسبة انخفاض تقدر ب 7.4%، وذلك راجع بالأساس إلى انخفاض في تامين cat-nat والمتعلق بالكوارث الطبيعية بنسبة 62%، فيما حقق فرع التامين الزراعي نمو بنسبة 82,9% نتيجة زيادة الاكتتاب في تامين الإنتاج الحيواني؛

✓ **شركة تامين المحروقاتCASH :**

حققت CASH رقم أعمال يقدر 6.6 مليار دينار جزائري خلال النصف الأول من سنة 2022 بنسبة زيادة تقدر ب 19.6% عن نفس الفترة من سنة 2021، ونسبة زيادة في عدد العقود المكتتبة تقدر ب 6%، حيث يمثل فرع IRD حوالي 80% من إجمالي إنتاج الشركة، محققا خلال النصف الأول من سنة 2022 زيادة تقدر ب 20% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021، ويرتبط ذلك أساسا بأداء فرع الحريق نتيجة لعدة عوامل منها (ارتفاع أقساط بعض العقود الكبرى، وزيادة رأس المال المؤمن عليه، وانخفاض قيمة العملة، وكذلك ارتفاع الأسعار في السوق الدولية).

ويحتل فرع تامين السيارات المرتبة الثانية في محفظة الشركة بحصة تصل الى 12.8% ورقم أعمال 855.1 مليون دينار جزائري، ويرجع ذلك الى (الزيادة في أقساط بعض العقود الرئيسية، وتعزيز أساطيل معينة، وتمديد الضمانات لبعض العقود الكبيرة، وكذلك تطبيق بروتوكول الحد الأقصى للتخفيضات)، أما بالنسبة إلى فرع النقل والذي يمثل 7% من إجمالي إنتاج الشركة، وحقق خلال النصف الأول من سنة 2022 نسبة زيادة وصلت إلى 27% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021، وترجع هذه النتيجة إلى عدة عوامل منها (زيادة أقساط عدة عقود كبرى، وزيادة رأس المال المؤمن عليه، وانخفاض قيمة العملة، وزيادة الأسعار في السوق الدولية)؛

- ✓ **الشركة الدولية للتامين وإعادة التامين CIAR**:

حققت شركة ciar خلال النصف الأول من سنة 2022 رقم أعمال بقيمة 4.7 مليار دينار أي انكماش بنسبة 3.5% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021، حيث انخفض إنتاج فرع تامين السيارات بمقدار 167 مليون دينار جزائري وحقق رقم أعمال بقيمة 3.3 مليار دينار جزائري، وذلك راجع بالأساس إلى انتهاء عقد تامين شركة Algérienne des Eaux في مارس 2022، كما انخفض فرع IRD بنسبة 4.2% وذلك راجع لانخفاض فرع تامين الحريق بنسبة تصل إلى 9.1% بسبب خسارة عقد شركة Algérienne des eaux والذي تقدر قيمته بأكثر من 50 مليون دج.

وحقق تامين البناء نمو بنسبة 15.8% محقق دخل إضافي بقيمة 60.7مليون دينار جزائري، أما فرع تامين الكوارث الطبيعية فقد حقق زيادة بنسبة 3.6% خلال النصف الأول من سنة 2022 مقارنة

بالنصف الأول من سنة 2021، وهو ما يمثل انتاج إضافي قدره 8 مليون دينار جزائري، أما بالنسبة إلى فرع النقل فحقق انخفاض بنسبة 41%وذلك راجع بالأساس الى التأخير في تجديد عقد سحب خزانات شركة Naftal والذي 2.9 مليون دينار، بالإضافة الى التراجع في مستوى كل من النقل الجوي والنقل البحري" بمعدلات 18% و11.4% على التوالي، نتيجة فقدان بعض الحالات، كما انخفض إنتاج الفرع الزراعي نتيجة عمد تجديد عقود تربية الأحياء المائية نتيجة وفيات الثروة الحيوانية للاستزراع المائي؛

- ✓ **اكسا AXA**:

مع نهاية النصف الأول من سنة 2022 سجلت أكسا الجزائر رقم أعمال يقدر ب 812.1 مليون دينار جزائري في مقابل تحقيق 708.1 أي بنسبة نمو 14.7%، ويحتل فرع تامين السيارات الحصة الأكبر من رقم أعمال الشركة بنسبة 51.2%، حيث حقق مبيعات بقيمة 417.2 مليون دينار وبنسبة زيادة وصلت إلى 3.1% مقارنة بالنصف الأول من سنة 2021.

أما فرع ird فحقق رقم أعمال بقيمة 346.6 مليون دينار بنسبة زيادة 33.2% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021، وذلك راجع لإبرام العديد من العقود الجديدة ومن أبرزها العقد مع MAKYOL والذي يقدر ب 80 مليون دينار جزائري، أما بالنسبة لفرع النقل فقد حقق نسبة نمو وصلت إلى 11.1% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021؛

- ✓ **الجزائرية للتأمينات GIG**:

بلغ إجمالي رقم أعمال شركة gig خلال النصف الأول من سنة 2022 حوالي 2.1 مليار دينار بنسبة انكماش تقدر ب 2.4%مقارنة بالنصف الأول من عام 2021، حيث يهيمن فرع تامين السيارات على محفظة الشركة بنسبة 52%، يليه فرع ird بنسبة تصل الى 41%، ثم فرع النقل الذي يحتل المرتبة الثالثة بنسبة 4%، ويأتي في المرتبة الأخيرة الفرع الزراعي2%؛

- ✓ **شركة اليانس Alliance**:

بلغ إجمالي مبيعات الشركة حوالي 2.8 مليار دينار خلال النصف الأول من سنة 2022، مقابل 2.3 مليار دينار في نفس الفترة من سنة 2021 أي بنسبة نمو 20.1%، حيث حقق فرع تامين

السيارات مبلغ قدره 1.8 مليار دينار مقابل 1.5 مليار دينار في النصف الأول من 2021 أي بمعدل تطور وصل إلى 22.7%، كما حقق فرع ird نسبة نمو ب 19.8%، أما الانخفاض فقد سجل بفرع النقل حيث وصلت نسبة الانكماش إلى 12.1% وذلك نتيجة انخفاض على مستوى الكليات البحرية بنسبة 24%؛

✓ **الشركة الوطنية للتامين SAA**:

حققت الشركة خلال النصف الأول من سنة 2022 رقم أعمال بقيمة 16.5 مليار دينار أي بنسبة تطور وصلت إلى 4.3% مقارنة مع النصف الأول من سنة 2021، حيث يحتل فرع التامين على السيارات المرتبة الأولى في محفظة الشركة بحصة 64% ومداخيل وصلت إلى 10.5 مليار دج أي بنسبة زيادة 9.1% وذلك نتيجة إبرام عقود جديدة مع كل من BNA وADE وتجديد عقود كل من CEVITAL وMOBILIS، أما بالنسبة إلى فرع ird فقد حقق رقم أعمال بقيمة 5.3 مليار دينار مقابل 5.5 مليار دينار مسجلة في نفس الفترة من سنة 2021 أي بنسبة انخفاض 4%؛

✓ **الشركة المركزية لإعادة التأمينCCR**:

خلال النصف الأول من سنة 2022 حققت شركة ccr رقم أعمال قدره 20.8 مليار دينار أي بنسبة انخفاض قدرها 12.3% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021 ويعود ذلك إلى التأخر في تحويل الحسابات من الشركات المتنازلة، ويلاحظ وجود اتجاه تنازلي في جميع الفروع فيما يتعلق بالأعمال التجارية المحلية (انخفض فرع الحريق بنسبة 15%، الهندسة 55%، السيارات 13%، التامين العشري 31%، الائتمان 52%، الزراعة 35%، النقل 1%)، أما بالنسبة للأعمال التجارية الدولية تظهر الشركة انخفاض بنسبة 11%ناتج عن منطقتي إفريقيا والمنطقة العربية ويرجع ذلك إلى إزالة برنامج المغرب من محفظة الأعمال الدولية، وكذلك التأخر في استلام الحسابات وإعادة هيكلة أعمال برنامج Crysta في منطقة أوروبا.

فيما حققت باقي الشركات نتائج مختلفة خلال نفس الفترة، حيث شهد رقم أعمال شركة TRUSTانخفاض بنسبة وصلت إلى 5.4%، وحققت شركة SALAMA انخفاض في رقم

الأعمال بقيمة 120 مليون دينار أي بنسبة 5.7% وذلك راجع لانخفاض في كافة الفروع حيث سجل فرع السيارات انخفاض بنسبة 1.8% وانخفض فرع ird بنسبة وصلت إلى 15.5% أما كل من فرعي الهندسة والنقل فقد سجلا انخفاض بنسبة وصلت ال 8% و12.6% على التوالي؛

بلغ حجم مبيعاتCNMA 6.9مليار دينار خلال النصف الأول من سنة 2022 أي بنسبة زيادة تقدر ب 1.9% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2021، ويسيطر فرع التامين على السيارات على محفظة الشركة بحصة بلغت 71.5%، فيما حققت شركة ضمان الائتمان العقاري رقم أعمال بقيمة 615.4 مليون دينار جزائري خلال النصف الأول من سنة 2022 مقابل 652.2 مليون دينار محققة في نفس الفترة من سنة 2021 أي بنسبة انخفاض تصل إلى 5.6%؛ اما بالنسبة لشركتي CAAR وGAM فلم يتم الإفصاح عن الحصيلة المحققة خلال النصف الأول من سنة 2022. (CNA, 2022)

3.4 المطالبات:

الجدول 3: المطالبات المعلنة خلال النصف الأول من سنتي 2021 و2022الوحدة (مليون دج)

	2021	2022	نسبة المساهمة في القطاع		التغير	
			2021	2022	النسبة	القيمة
الأضرار	30856.024	37097.321	%90.7	%90.3	%20.2	6241.297
الأشخاص	3148.691	3969.7985	%9.3	%9.7	%26.1	821.1072
التكافلي	/	0.3851	/	%0.001	/	0.3851
الإجمالي	34004.715	41067.505	%100	%100	%20.8	7062.789

المصدر: (CNA, note de conjoncture Premier semestre et deuxième trimestre 2022, 2022, p. 5)

من خلال الجدول نلاحظ زيادة حجم المطالبات المعلنة من 34 مليار دينار المسجلة في النصف الأول في سنة 2021 إلى 41.067 مليار دينار خلال النصف الأول من سنة 2022 أي بنسبة نمو بلغت 20.8%، حيث حققت المطالبات على تامين الأضرار 30.856 مليار دينار في النصف الأول من سنة 2021 لترتفع خلال نفس الفترة من سنة 2022 إلى 37.097 مليار دينار بنسبة نمو تقدر

ب 20,2%، أما المطالبات المعلنة عن فرع تامين الأشخاص فقد حقق في النصف الأول من سنة 2022 مبلغ 3.9697 مليار دينار مقابل 3.1486 مليار دينار خلال نفس الفترة من سنة 2021 أي بنسبة زيادة تصل إلى 26.1%، أما بالنسبة إلى التامين التكافلي فقد حقق في النصف الأول من سنة 2022 مطالبات بقيمة 385153 دينار جزائري.

الجدول 4: تسوية المطالبات خلال النصف الأول من سنتي 2021 و2022الوحدة (مليون دج)

	2021	2022	المساهمة في القطاع		التغير	
			2021	2022	النسبة	القيمة
الأضرار	26137.739	26766.863	%88.3	%88.5	%2.4	629.1243
الأشخاص	3465.544	3478.329	%11.7	%11.5	%0.4	12.7846
التكافلي	/	0.108119	%0	%0	/	0.108119
الإجمالي	29603.284	30245.301	%100	%100	%2.2	642.017

المصدر: (CNA, note de conjoncture Premier semestre et deuxième trimestre 2022, 2022, p. 6)

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع إجمالي تسوية المطالبات خلال النصف الأول من سنة 2022 إلى 30.245 مليار دينار مقابل 29.603 مليار دينار خلال نفس الفترة من سنة 2021 أي بنسبة زيادة 2.2%، حيث حققت تسوية المطالبات على تامين الأضرار 26.137مليار دينار في النصف الأول من سنة 2021 لترتفع خلال نفس الفترة من سنة 2022 إلى 26.766 مليار دينار بنسبة نمو تقدر ب 2.4%، أما بالنسبة لفرع تامين الأشخاص فقد حقق في النصف الأول من سنة 2022 مبلغ 3.478 مليار دينار مقابل 3.465 مليار دينار خلال نفس الفترة من سنة 2021 أي بنسبة زيادة تصل إلى 0.4%، أما بالنسبة إلى التامين التكافلي فقد حقق في النصف الأول من سنة 2022 مطالبات بقيمة 108119 دينار جزائري.

الجدول 5: المطالبات المدفوعة خلال النصف الأول من سنتي 2021 و2022الوحدة (مليون دج)

	2021	2022	المساهمة في القطاع		التغير	
			2021	2022	النسبة	القيمة
الأضرار	85676.602	94958.011	%95.9	%95	%10.8	9281.409
الأشخاص	3656.198	5049.771	%4.1	%5	%38.1	1393.573
التكافلي	/	0.243057	%0	%0	/	0.243057
الإجمالي	89332.801	100008.026	%100	%100	%11.9	10675.225

المصدر: (CNA, note de conjoncture Premier semestre et deuxième trimestre 2022, 2022, p. 6)

5. خاتمة:

عرف قطاع التامين خلال السنوات الأخيرة تقلبات كثيرة وتذبذب في معدلات النمو، وذلك في كافة فروع التامين المحددة وفق القانون الجزائري، كما ان إنتاج شركات التامين عرف تفاوت بين الشركات حيث نجد شركات حققت زيادة في رقم الأعمال مقارنة بالسنوات السابق فيما حققت شركات أخرى انكماش في رقم الأعمال، وذلك راجع لعدة أسباب منها التقلبات السياسية في الجزائر بالإضافة إلى جائحة كورونا مما أدى إلى انخفاض النشاط الاقتصادي العالمي بشكل عام والجزائري بشكل خاص، ومن أهم ما توصلنا إليه من خلال البحث :

- ✓ لا تقتصر أهمية التامين على الجانب الاقتصادي فحسب بل تمتد إلى الجانب الاجتماعي من خلال محاربة المرض والفقر والعجز؛
- ✓ يعمل التامين على تحقيق نوع من الأمان للمؤسسات مما يعود إيجابا على النشاط الاقتصادي؛
- ✓ تدني مساهمة قطاع التامين في النشاط الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة راجع لعدة عوامل أهمها التحولات السياسية التي شهدتها الجزائر بالإضافة إلى تأثير جائحة كورونا على مجمل النشاط الاقتصادي ومن ضمنها قطاع التامين؛
- ✓ تدني نشاط التامين على الأشخاص والذي يسجل في أحسن الأحوال نسبة لا تتجاوز 9,2% من مجمل إنتاج قطاع التامين وذلك راجع لعدة عوامل منها الوازع الديني، لضعف الوعي التأميني، وضعف مستوى دخل الفرد؛

- ✓ يغلب على سوق التامين الجزائري طلب التامين على الأضرار بنسبة تفوق 90%؛
- ✓ ضآلة حجم التامين التكافلي في السوق الجزائري نظرا لحداثة الممارسة وعدم معرفة الفرد الجزائري بهذا النوع من التامين.
- ✓ تأخر شركات التامين الجزائرية في الوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم يؤدي إلى توليد نظرة سلبية اتجاه الشركة ومن ثم نقص في التعامل وبالتالي تراجع حجم الإنتاج.

التوصيات :

- ✓ تركيز الجهود على ترقية قطاع التامين من اجل ضمان ترقية النشاط الاقتصادي.
- ✓ فتح مجال المنافسة العادلة أمام الخواص وشركات التامين الأجنبية من اجل ضمان تطوير قطاع التامين.
- ✓ إقامة ندوات وملتقيات من اجل العمل على توعية الافراد والمؤسسات بأهمية التامين في الجانب الاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ إلزام شركات التامين على السرعة في الوفاء بالتزاماتها وذلك حتى تتمكن المؤسسات من الاستمرارية في النشاط.
- ✓ ضرورة العمل على ابتكار منتجات تأمينية تتلاءم مع ظروف الافراد والمؤسسات مع استعمال الوسائل التكنولوجية في التسويق للمنتجات.

6. قائمة المراجع:

- ابراهيم ابوالنجا، (1983)، التأمين في القانون الجزائري الجزء الأول، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- احمد محمد لطفي احمد، (2007)، نظرية التامين، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.
- براهيم علي ابراهيم عبد ربه، (2006)، مبادئ التامين، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- تسوري بن تسوري بهية، (2021)، دور التأمين في تسيير مخاطر تكنولوجيا المعلومات، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 163-182.
- سليمان بن ابراهيم بن ثنيان، (2003)، التامين واحكامه، بيروت، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع.
- شهرزاد صالحي، (2016)، نمذجة تسعير حوادث السيارات "دراسة قياسية على الشركة الجزائرية للتأمينات "SAA، (رسالة ماجستير)، سطيف، تخصص اقتصاديات التأمين، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير سطيف، الجزائر.
- عبد الله حسن مسلم، (2003)، ادرة التامين والمخاطر، عمان، دار المعتز للنشر والتوزيع.
- عزالدين فلاح، (2008)، التأمين مبادئه وأنواعه، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع.

- علي المشاقبة واخرون، (2003)، ادراة الشحن والتامين، عمان، دار الصفاء.
- عيد احمد ابو بكر، وليد اسماعيل السيفو، (2006)، ادرة الخطر والتامين، عمان، دار اليازوري.
- القانون 04-09 المادة 02، (05/ 08/ 2009)، القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها. الجريدة الرسمية رقم 47.
- كافي مصطفى يوسف، (2016)، ادارة المخاطر والتامين عمان، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع.
- كفية شنافي، (2016)، أثر تطبيق توجيهات الملاءة 2 على شركات التأمين لدول الإتحاد الأوروبي وإمكانية تطبيقها على قطاع التأمين في الجزائر، أطروحة دكتوراه، سطيف، تخصص مالية بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.
- كمال محمود جبرا، (2015). التأمين وإدارة الخطر، عمان، الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- محمد توفيق البلقاني، وجمال عبد الباقي واصف، (2004)، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، القاهرة، دار الكتب الأكاديمية.
- محمد رفيق المصري، (2009). التأمين وإدارة الخطر تطبيقات على التأمينات العامة، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع.
- محمد عريقات حربي، وسعيد جمعة عقل، (2016)، التأمين وإدارة الخطر النظرية والتطبيق، عمان، دار البداية للنشر.
- المعهد المالي، (2016)، مدخل إلى أساسيات التأمين، الرياض، مكتبة الملك فهد.
- هاني ابي الفضل، (2009)، التأمين أنواعه المعاصرة، دمشق، دار العصماء.
- يوسف حجيم الطائي، واخرون، (2011)، إدارة التأمين والمخاطر، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- Allianz. (2022). Allianz Risk Barometer Results appendix 2022. munich: Allianz Global Corporate & Specialty.
- CASH. (2022). Synthèse de la note de conjoncture du CNA. Alger.
- CNA. (2022). compte rendu Réunion du Groupe Statistiques du 2ème trimestre et premier semestre 2022 – Assurances de Dommages –. Algérie : CNA.
- CNA. (2022). Note de conjoncture Premier semestre et deuxième trimestre 2022. alger : CNA.
- Gauvin, A. (2000). La nouvelle gestion du risque financier. Paris : Edition integrale, Librairie générale de droit et de jurisprudence.

تحليل جغرافية الطاقة العالمية

The Analysis of The Global Energy

أوشيش حنان [*]، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة جيجل (الجزائر)،
hanane.aouchiche@univ-jijel.dz
بودخدخ كريم، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة ، جامعة جيجل (الجزائر)،
karim.boudekhdekh@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/23 تاريخ القبول: 2023/09/02 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

باعتبار الطاقة العامل الرئيسي للتنمية، وبالإضافة لكونها المحرك الرئيسي للصناعة وكذا الزراعة، ومصدر مهم للدول الغنية بها، ما جعل العديد من الدول تعمل على رفع حصتها في القدرة الطاقوية العالمية، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل جغرافية الطاقة العالمية من خلال تتبع مسار تطور إجمالي الإنتاج العالمي والاستهلاك العالمي للطاقة حسب الأنواع، والسيناريوهات المستقبلية للطاقة، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وذلك من خلال وصف مسار تطور جغرافية الطاقة العالمية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الإنتاج العالمي للطاقة تتصدره الطاقات التقليدية (النفط، الغاز الطبيعي، الفحم) تليها الطاقات المتجددة، والاستهلاك العالمي يتجه نحو ارتفاع نسبة استهلاك الطاقات المتجددة. بالإضافة الى ثلاث سيناريوهات مستقبلية للطاقة.

كلمات مفتاحية: طاقة، طاقة متجددة، جغرافية طاقة، مستقبل طاقة.

تصنيفات JEL : Q47، Q41، O13

Abstract:

In addition to being the driving force of industry and agriculture, the Energy is also the main factor for development, and an important source of

[*] المؤلف المرسل.

countries. The aims of this study is to analyse the geography of global energy by tracking the evolution of global total energy production and global total energy consumption by types, and the future energy scenarios, This study relied on the descriptive approach by describing the path of development of the global energy geography. The study found that global energy production is dominated by conventional energies (oil, natural gas, coal), followed by renewable energies, and global consumption tends towards a higher proportion of renewable energies, there are three future energy scenarios.

Keywords: Energy; Renewable Energy; Energy Geography; Future Energy.

Jel Classification Codes: Q47, Q41, O13

1. مقدمة:

تعتبر الطاقة الركيزة الأساسية في العالم فهي المحرك الرئيسي للتنمية، خاصة وهي الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة التي تسعى إلى تحقيقه، وهي أيضا التحدي البارز الذي تواجهه معظم دول العالم، من خلال تذبذب وتقلبات أسعارها، ارتفاع عدد السكان، الطلب المتزايد، التباين في توزيع الموارد الطاقوية فنجد دول غنية بالموارد الطاقوية ودول فقيرة لها، حيث تقوم الدول الغنية باستغلال الموارد الطاقوية منها التقليدية (الغاز الطبيعي والبترول والفحم) باستهلاكها وتصديرها إلى الدول الفقيرة لها، وأما الموارد الطاقوية المتجددة التي تعتبر البديل الأمثل للطاقة التقليدية بحيث متوفرة في معظم الدول بنسب معتبرة وبأنواعها المختلفة، فنجد العديد من الدول تتجه نحو استغلالها خاصة الدول المتقدمة، وتعتبر كل من الطاقات التقليدية والطاقات المتجددة من أهم العوامل المؤثرة في الاقتصاد العالمي، لذا تسعى الدول إلى ترشيد استغلال الطاقات التقليدية والتوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة لضمان الإمدادات الطاقوية وتحسين وتطوير الاقتصاد العالمي، ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **كيف تتوزع الطاقة بمختلف أنواعها في الاقتصاد العالمي؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

- ماهية اقتصاديات الطاقة؟

- ماهر تحليل إنتاج الطاقة في العالم؟
- كيف يمكن تحليل استهلاك الطاقة في العالم؟
- ما هي السيناريوهات المستقبلية للطاقة في العالم؟

وللإجابة عليها نطرح الفرضيات التالية:

- تتكون اقتصاديات الطاقة من طاقة تقليدية متمثلة في الفحم والنفط والغاز الطبيعي ومن طاقات متجددة متمثلة في طاقة الرياح والطاقة الشمسية وغيرها.
- انخفاض إنتاج الطاقة في العالم.
- يسعى العالم للاستهلاك الطاقات بجميع أنواعها.
- هناك عدة سيناريوهات حول المستقبل الطاقوي العالمي.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة إلى أنها تتطرق لموضوع اقتصادي مهم، فموضوع الطاقة من أهم المواضيع المطروحة في الوقت الراهن خاصة ومع التوجه العالمي للاستغلال الطاقات المتجددة وترشيد استغلال الطاقات التقليدية للضمان الاستغلال الأمثل لهذه المصادر، وفي الدراسة نحاول إعطاء إحصائيات مفصلة حول الإنتاج والاستهلاك العالمي للطاقات التقليدية والطاقات المتجددة وأماكن تواجدها ومختلف السيناريوهات المستقبلة.

أهداف الدراسة

إن الهدف الرئيسي من الدراسة هو تحليل الإنتاج العالمي للطاقة وكذا الاستهلاك العالمي لها ومعرفة التوزيع الجغرافي للإنتاج والاستهلاك للمصادر الطاقة، ومحاولة الوصول إلى المسار المحتمل للاستغلال مصادر الطاقة الذي سيسلكه العالم من خلال السيناريوهات المقترحة حول المستقبل العالمي للطاقة.

منهجية الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وذلك من خلال وصف مسار تطور جغرافية الطاقة العالمية.

2. مدخل لاقتصاديات الطاقة

منذ أن خلق الإنسان على وجه الأرض وهو يسعى إلى تلبية حاجياته لأجل البقاء، لذا عمل على خلق وابتكار وتطوير وسائل للاستمرار في الحياة، وتعتبر الطاقة من بين أهم هذه الوسائل، حيث أنها أهم عنصر للتقدم والتطور الذي يشهده العالم حاليا.

1.2 مفهوم الطاقة:

تعرف ب "هي كل حركة أو نشاط أو حرارة يمكن الاستفادة منها لتحقيق هدف معين".(النازور، 2019)، أو هي القوة الكامنة في أي مادة، وهي لا ترى ولكن أثارها تبدو بشكل أو أخر، عرفها الإنسان منذ خلق من خلال استخدام طاقته الجسدية في حمل الأشياء، إلى استغلال الطاقة الحيوانية، إلى استخدام المياه كقوة محركة، انتقل إلى عصر الحركة والسرعة وبالتقدم العلمي اسخر كل ما في الطبيعة والتكنولوجيا لخدمته، فأصبح لدى الإنسان مصادر متعددة للطاقة منها الطاقة الشمسية والطاقة النووية والطاقة الكهربائية.. الخ.(أحمد رشيد، 2014).

2.2 أنواع الطاقة:يوجد نوعين من الطاقة وهي:

1.2.2 الطاقة التقليدية

هي التي تتناقص كمياتها نتيجة لعملية الاستغلال، ويؤثر المعدل الذي تستخدم به في الوقت الحاضر، على مدى إتاحتها في المستقبل، ومن مصادرها الغاز الطبيعي، النفط، الفحم، الطاقة النووية(مندور و نعمة الله، 1995) يعتبر كل من الغاز الطبيعي والنفط والفحم الحجري من مصادر الطاقة التقليدية، التي أنشأت عبر العصور. وتستعملها الدول لغرض التطور والتقدم في جميع المجالات. لدا نجد دول مستهلكة لهده الطاقة ودول منتجة لها.

2.2.2 الطاقة المتجددة

هي الطاقة التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، فهي عكس الطاقات غر المتجددة الموجودة غالبا في مخزون جامد في الأرض، ولا يمكن الاستفادة منها إلا بعد تدخل الإنسان لإخراجها(السباعي بكرى، 2017) أو كما عرفتها الوكالة الدولية

للطاقة "تتشكل الطاقة المتجددة من مصادر الطاقة الناتجة عن مسارات الطبيعة التلقائية والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها(الوكالة الدولية للطاقة، 2022)، هناك عدة مصادر للطاقة المتجددة منها الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية، طاقة الكتلة الحيوية وطاقة الحرارة الجوفية، التي بدورها تتحول الى طاقة ميكانيكية، طاقة حرارية وطاقة كهربائية، لتلبي الاحتياجات المباشرة للانسان (زقيب و محدادي، 2019).

3.2 أهمية الطاقة

تبرز أهمية الطاقة المتزايدة من خلال النقاط التالية (نذير، 2016):

- مصدرا هاما للنقد الأجنبي خاصة في الدول النامية من خلال العائد من تصدير الطاقة مرتفع.
- مصدر هام من مصادر تمويل الميزانية العامة والتي تتمثل في إيرادات الطاقة والضرائب المفروضة، خاصة الدول الريعية.
- تمثل مصادر الطاقة المتنوعة الوقود لكثير من الصناعات وأيضا مصدرا للموارد الخام لها.
- تحتل الطاقة أكبر نسبة من إجمالي التبادل التجاري من حيث حجم الإنتاج والاستثمار.
- يعد توافر الطاقة أحد الشروط الأساسية للتنمية وهو أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها العالم.

4.2 مفهوم جغرافية الطاقة

تعد جغرافية الطاقة أحد فروع الجغرافية الاقتصادية، وهي تعني دراسة موارد الطاقة من حيث خصائصها وتنوعها وتوزيعها الجغرافي على مستوى العالم، وعلى مستوى الوحدات السياسية، كما تدرس العوامل المؤثرة في إنتاج الطاقة ونقلها وتوزيعها واستهلاكها (رهبان، 2011).

3. إنتاج الطاقة حسب الأنواع في العالم

شهد الاقتصاد العالمي خلال عام 2020 صدمة في مجال سوق الطاقة وذلك من جانبي العرض والطلب، بسبب جائحة فيروس كورونا الذي أدى إلى غلق معظم الدول لحدودها، وتقييد حركة الانتقال للسلع والخدمات، مما نتج عن انخفاض في إنتاج الطاقة.

1.3 الإنتاج العالمي للفحم:

يعتبر الفحم مصدر من مصادر الطاقة التقليدية وقد تم الاعتماد عليه منذ القدم في تزويد العالم بالطاقة، وفي السنوات الأخيرة قل الاعتماد عليه لما له من آثار سلبية على البيئة وصحة الإنسان، إلا أنه لا يزال أكبر مصدر لتوليد الطاقة، بحيث يستمر إنتاجه في معظم الدول رغم الجهود العالمية لإزالة الكربون من نظام الطاقة العالمية، وهذا ما يمثله الشكل الموالي.

الشكل 1: تطور الإنتاج العالمي للفحم

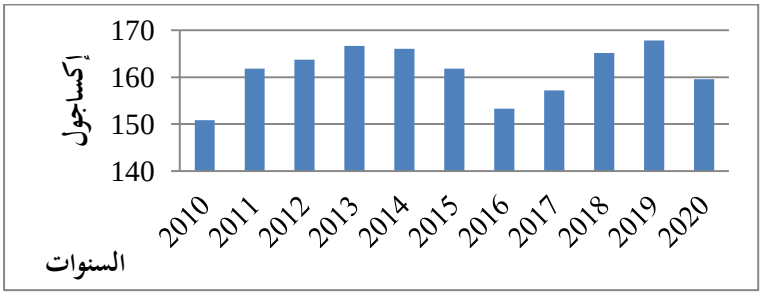

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على

BP, (2021), P48.

من خلال الشكل نلاحظ: من عام 2010 إلى عام 2013 زيادة حجم إنتاج الفحم حيث توجهت الأسواق الصاعدة إلى استخدامه عوض الاعتماد على النفط المستورد، من عام 2013 إلى عام 2016 انخفاض حجم إنتاج الفحم وذلك من خلال انخفاض استغلاله في الاقتصادات المتقدمة لما له من أثار سلبية على البيئة وفرض ضريبة الكربون حسب اتفاق باريس لمواجهة تغير المناخ وأثاره السلبية سنة 2015، من عام 2016 إلى عام 2019 زيادة حجم إنتاج الفحم خلال هذه السنوات هناك تذبذب (ارتفاع وانخفاض) في تطور حجم إنتاج الفحم وهذا راجع إلى توجه الدول إلى استغلال مصادر أخرى للطاقة والجهود العالمية المبذولة في حماية البيئة، بالإضافة إلى اعتبار أن الصين هي اكبر دولة منتجة للفحم ومن الأسواق الصاعدة توجهت في الاستخدامات الصناعية إلى الاستغلال الأكثر للفحم. وفي عام 2020 انخفاض حجم الإنتاج العالمي للفحم بنسبة 5.2 %، بسبب انخفاض الطلب عليه، بسبب جائحة كورونا وما لها من أثار على الاقتصاد العالمي. تعتبر الصين بمقدار80.91 اكساجول، اندونيسيا اكساجول 13.88، الهند 12.68 اكساجول، استراليا 12.42اكساجول، الولايات المتحدة الأمريكية 10.71 اكساجول، أكبر خمس دول منتجة للفحم في العالم بتقديرات عام 2020 .

2.3 الإنتاج العالمي للنفط

عرف الاقتصاد العالمي ارتفاع في تطور حجم إنتاج النفط منذ عدة سنوات، وازداد بوتيرة معتبرة في السنوات الأخيرة حيث بلغ في عام 2019 إلى أكثر من 94 ألف برميل يوميا، وبعد الوباء الذي شهده العالم انهار الاقتصاد العالمي وانخفض معه حجم إنتاج النفط، وهذا ما يمثله الشكل الموالي.

الشكل 2: تطور الإنتاج العالمي للنفط

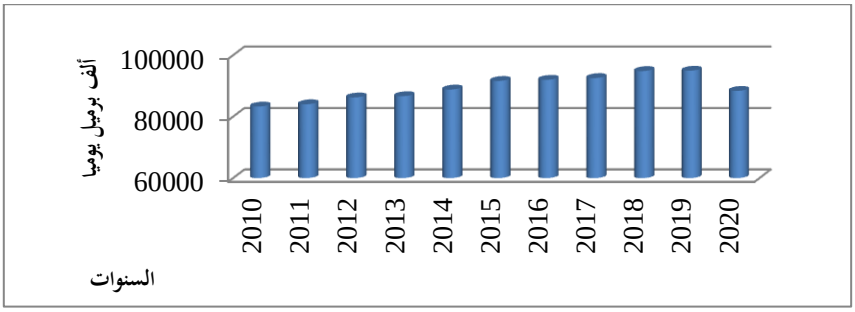

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على

BP, (2021), P18.

من خلال الشكل نلاحظ الفترة من 2010 الى 2019 أن الانتاج العالمي للنفط في تزايد مستمر حيث وصل الى اكثر 94 الف برميل يوميا، وهذا راجع أولا الى زيادة النمو السكاني من 6.92 مليار نسمة سنة 2010 الى 7.76 مليار نسمة سنة 2020 حسب تقرير التعداد السكاني للمجموعة البنك الدولي، والذي صاحبه الطلب المتزايد على النفط، ثانيا زيادة الاكتشافات النفطية في أغلبية الدول منها 52 اكتشاف في الدول العربية عام 2019 (أوابك م.، 2020)، وايضا باعتباره عنصر مهم في ميزانية الدول التي تعتمد في ايراداتها عليه تتوجه الى زيادة حجم الانتاج لتغطية ميزانياتها، وفي عام 2020 انخفض الانتاج ب: 6570 الف برميل يوميا، وهذا بسبب الاضطرابات التي شهدها العالم من خلال جائحة كورونا وما لها من تأثيرات على العالم من جوانب عديدة، منها الجانب الاقتصادي حيث توجهت معظم الدول الى غلق حدودها، مما أدى الى انخفاض الاستهلاك وانخفاض معه سعر النفط حيث وصل الى 39.25 دولار للبرميل، بالاضافة الى التزام دول الاوبك الى تخفيض الانتاج للوصول الى أسعار مستقرة وعادلة للنفط. شهدت ليبيا أكبر انخفاض في دول الاوبك وذلك بنسبة 70.2% ، ومن الدول الخارجة للاوبك روسيا والولايات المتحدة بنسب 8.7 %، 3.5% على التوالي. وتعتبر كل من الولايات المتحدة

الامركية، السعودية، روسيا، العراق، الصين اكبر 5 دول منتجة للنفط في العالم بلغ انتاجها على التوالي 16476، 11.39، 10667، 4114، 3901 الف برميل يوميا عام 2019.

4.3 الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي

لم يشهد حجم الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي تغيرات كبيرة، فحسب وكالة بريتيش بتروليوم فإن حجم الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي يتجه نحو معدلات نمو متباطئة منذ عدة سنوات، وهو ما نلاحظه من خلال الشكل الموالي.

الشكل 3: تطور الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي

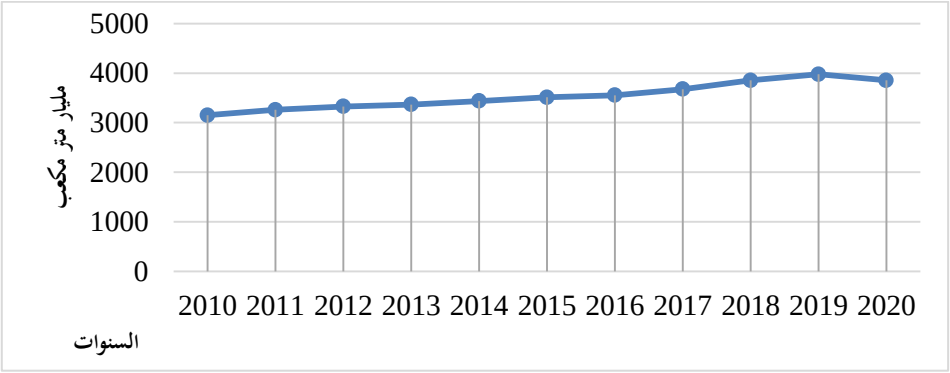

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على

BP, (2021), P36.

من خلال الشكل نلاحظ: الفترة من 2010 إلى 2019 حجم الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي في تزايد مستمر وبمعدلات نمو منخفضة بمقدار 3.1 %، حيث وصل عام 2019 إلى 3976.2 مليار متر مكعب، وهذا راجع إلى حصة الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي من إجمالي استهلاك الطاقة في العالم، وكذا اكتشافات الغاز الطبيعي في أغلبية الدول منها 27 اكتشاف في الدول العربية عام 2019 (أوابك م.، 2020)، بالإضافة إلى مشاريع نقل الغاز العابرة للدول والقارات.

وفي عام 2020 انخفض الإنتاج ل3857.7 مليار متر مكعب بسبب التأثيرات التي واجهاها العالم خلال جائحة كورونا الذي صاحبه انخفاض في معدلات استهلاك الطاقة وانخفاض أسعارها حيث وصل سعر الغاز الطبيعي إلى1.99 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، تحتل الولايات

المتحدة الأمريكية نسبة 23.7% من إجمالي الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي لعام 2020، تليها روسيا بنسبة 16.6% وتليها إيران بنسبة 6.5% والصين بنسبة 5.0 %، وتليها قطر في المرتبة الأولى للدول العربية بنسبة 4.4%.

5.3 الإنتاج العالمي للطاقة المتجددة

تمثل الطاقات المتجددة عنصرا أساسيا من مزيج الطاقة العالمية. وتعد الخيار الأول والأمثل للحصول على مصادر طاقات نظيفة. حيث توجهت معظم الدول العالمية إلى زيادة حجم الاستثمارات في مشروعات الطاقات المتجددة، ما أدى إلى زيادة الإنتاج العالمي للطاقات المتجددة خلال الآونة الأخيرة، وهذا ما يبينه الشكل الموالي.

الشكل 4: تطور الإنتاج العالمي للطاقة المتجددة

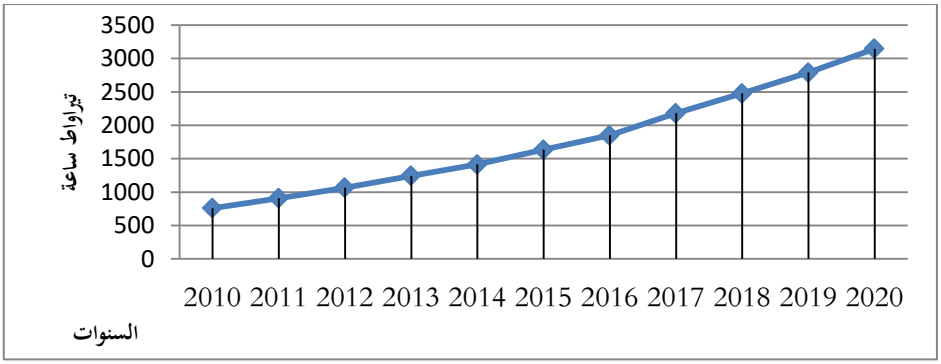

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على

BP, (2021), P56.

من خلال الشكل نلاحظ من عام 2010 إلى عام 2020 هناك تطور مستمر ومتزايد على توليد الطاقة المتجددة، إذ اتجهت معظم الدول لاستغلالها وهذا راجع إلى زيادة الوعي والضغوط الدولية حول مسألة تغير المناخ والاحتباس الحراري والتنمية المستدامة من خلال اتفاق باريس عام 2015، إلى جانب توفرها في الطبيعة بشكل مستمر ومتجدد وصديقة للبيئة، ومن ناحية أخرى مشكلة نفاذ الطاقات غير المتجددة(النفط، الغاز الطبيعي والفحم). والنمو السكاني المتسمر، وتوجه الدراسات الى مجال تكنولوجيا الطاقات المتجددة، وهذا ما دفع الدول إلى زيادة الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة حيث بلغت الاستثمارات العالمي في الطاقات عام 2018 حوالي 288.9 مليار دولار (أوابك م.، 2020)،

بالإضافة إلى تحسين وتطوير تقنيات إنتاج الطاقات المتجددة، مما ساهم في خفض تكلفة إنتاجها. نجد أن اكبر مساهم في توليد مصادر الطاقات المتجددة هي الصين ما يعادل 863.1 تيراواط ساعة بنسبة 27.4 % تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 17.5%.

الشكل 5: إجمالي القدرة السنوية للطاقات المتجددة 2014_2020

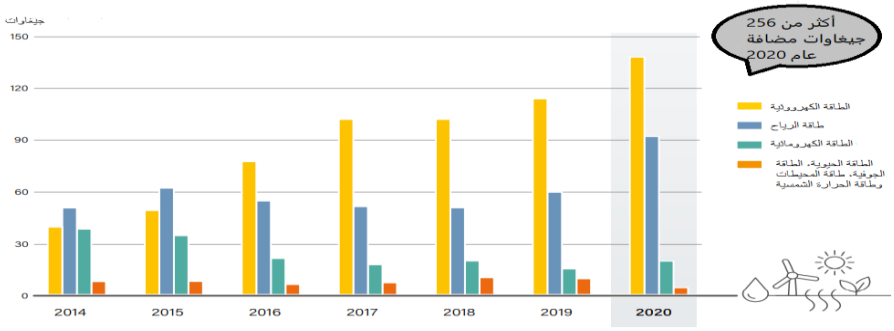

المصدر: REN21, (2021), P25.

بلغ إجمالي الطاقات المتجددة المضافة في عام 2020، حوالي 256 جيغاوات، ليرتفع إجمالي سعات الطاقات المتجددة على مستوى العالم إلى نحو 2839 جيغاوات، حيث تم إضافة طاقات كهر وضوئية بلغت حوالي 140 جيغاوات، وهو ما يمثل نسبة 52 % من إجمالي الطاقات المتجددة المضافة، تليها طاقة الرياح بنسبة 35 %، ثم الطاقة الكهرومائية بنسبة 7%.

الجدول 1: أفضل خمس دول للإنتاج الطاقة المتجددة في العالم، عام 2020

	المرتبة الأولى	المرتبة الثانية	المرتبة الثالثة	المرتبة الرابعة	المرتبة الخامسة
الطاقة الشمسية الكهروضوئية	الصين	الولايات المتحدة	الفيتنام	اليابان	ألمانيا
طاقة الرياح	الصين	الولايات المتحدة	البرازيل	هولندا	اسبانيا و المانيا
الطاقة الكهرومائية	الصين	تركيا	المكسيك	الهند	اونقولا
طاقة الحرارة الأرضية	تركيا	الولايات المتحدة	اليابان	_	_
تسخين المياه بالطاقة الشمسية	الصين	تركيا	الهند	البرازيل	الولايات المتحدة

إنتاج الإثانول	الولايات المتحدة	البرازيل	الصين	كندا	الهند
إنتاج الوقود الحيوي	اندونيسيا	البرازيل	الولايات المتحدة	ألمانيا	فرنسا

المصدر:.REN21, (2021), P41

من خلال الجدول نلاحظ أن الصين تعتبر الرائدة في إنتاج الطاقة المتجددة فنجدها تحتل المراتب الأولى في الطاقة الشمسية الكهروضوئية، طاقة الرياح والطاقة الكهرومائية، تليها الولايات المتحدة، البرازيل، وتحتل تركيا المرتبة الأولى في طاقة الحرارة الجوفية واندونيسيا في الإنتاج الحيوي، والولايات المتحدة في إنتاج الايثانول. وهذا راجع إلى السياسات المتخذة من قبل هذه الدول للاستغلال والاستثمار في تكنولوجيات الطاقات المتجددة وسياسات الدعم المقدمة لهذا القطاع.

4. استهلاك الطاقة حسب الأنواع في العالم

شهد العالم في بداية عام 2020 انتشار وباء كوفيد19 الذي تسبب في العديد من الاضطرابات في أسواق الطاقة، حيث تم غلق العديد من الحدود مابين الدول، وتوقف النقل التجاري للسلع والخدمات، مما أدى إلى توقف العديد من النشاطات الاقتصادية ومن بينها انخفاض استهلاك الطاقة بكل أنواعها.

1.4 الاستهلاك العالمي للفحم

لعب الفحم دورا محوريا في الاقتصاد العالمي استخدم وقود الثورة الصناعية والمحركات البخارية، وفي الوقت الحالي من أهم مصادر توليد الكهرباء في العالم، ومن جهة أخرى هو أكثر مصدر ملوث للبيئة وهذا ما جعل معظم الدول تتجه إلى الاستغناء عنه، وتخفض من استهلاكه، وهذا ما يمثله الشكل الموالي.

الشكل 6: تطور الاستهلاك العالمي للفحم

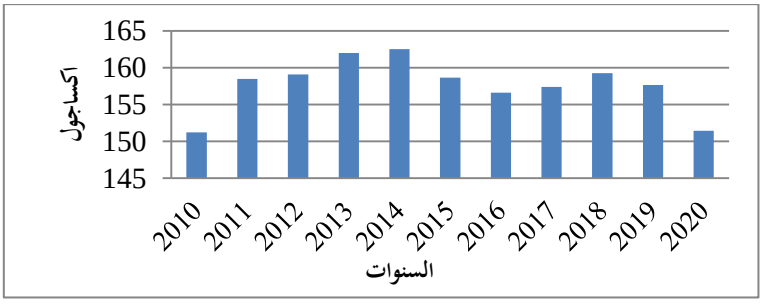

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على

BP, (2021), P49.

من خلال الشكل نلاحظ من عام 2010 إلى عام 2014 ارتفاع الاستهلاك العالمي للفحم، من 2014 إلى عام 2016 انخفاض في استهلاك الفحم، ومن عام 2016 إلى عام 2018 ارتفاع استهلاك الفحم وفي 2019 و2020 انخفاض استهلاك الفحم، نلاحظ خلال هذه السنوات تذبذبات منخفضة في إجمالي استهلاك الفحم في العالم عبر الزمن وهذا راجع إلى تحول الاستهلاك العالمي للطاقات النفط والغاز والطاقات المتجددة. انخفض استهلاك الفحم بنسبة 6.2 إكساجول، بنسبة 4.2%، رغم انخفاض سعر الفحم إلى اقل من 50 دولار أمريكي للطن، ومن الدول التي انخفض استهلاكها للفحم الولايات المتحدة ب 2.1 إكساجول، والهند ب 1.1 اكساجول، ومن ناحية أخرى زاد استهلاك الفحم في كل من الصين وماليزيا بمقدار 0.5 و0.2 اكساجول على التوالي.وتعتبر الصين، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، روسيا بمقدار 82.27، 17.54، 9.2، 4.57، 3.27 اكساجول على التوالي، اكبر الدول المستهلكة للنفط في العالم خلال عام 2020.

2.4 الاستهلاك العالمي للنفط

يعتبر النفط المحرك الأساسي في الاقتصاد العالمي، واهم المصادر الاستهلاكية للطاقة في العالم، فمنذ عدة سنوات ارتفع استهلاك النفط في العالم بوتيرة معتبرة، وهذا ما يمثله الشكل الموالي.

الشكل 7: تطور الاستهلاك العالمي للنفط

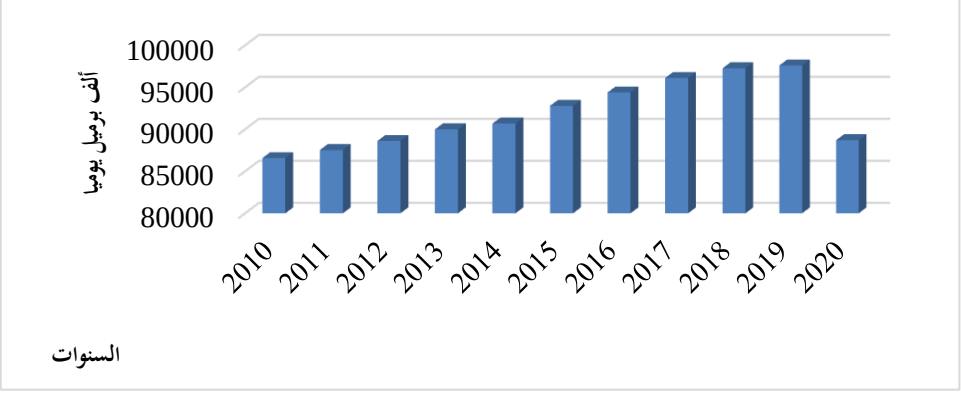

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على

BP, (2021), P23.

من خلال الشكل نلاحظ أن: السنوات من عام 2010 إلى عام 2019 ارتفاع استهلاك النفط في العالم من 86568 إلى 97265 ألف برميل يوميا، وهذا راجع إلى التزايد المستر للسكان حيث

وصل إلى 7.76 مليار نسمة حسب التعداد السكاني للمجموعة البنك الدولي،وما صاحبه من ارتفاع المستوى المعيشي مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليه، وزيادة استهلاكه في الاستخدامات الصناعية في التطور والتقدم التكنولوجي الذي يشهده العالم واعتماده على الطاقة بشكل مباشر فهو يعتبر سلعة مهمة وإستراتيجية، وفي عام 2020 انخفض استهلاك النفط بمعدل قياسي بلغ 9.1 مليون برميل يوميا بنسبة 9.3%، بسبب الوباء الذي حل بالعالم، أدى إلى انخفاض الطلب على النفط، رغم انخفاض متوسط سعر النفط إلى 41.84 دولار أمريكي، حيث انخفض في الولايات المتحدة ب2.3 مليون برميل في اليوم، والاتحاد الأوروبي ب 1.5 مليون برميل في اليوم، والهند ب480.000 برميل في اليوم، كانت الصين هي الدولة الوحيدة التي ارتفع فيها استهلاك النفط ب 220.000 برميل في اليوم. وتعتبر كل من الولايات المتحدة، الصين، الهند، السعودية، اليابان، اكبر خمس دول مستهلكة للنفط في العالم عام 2020، بمقدار 17178، 14225، 4669، 3544، 3268 ألف برميل يوميا على التوالي.

3.4 الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي

شهد تطور حجم الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي تغيرات طفيفة، بحيث ازداد بمعدات متباطئة، وهذا ما يمثله الشكل الموالي.

الشكل 8: تطور الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي

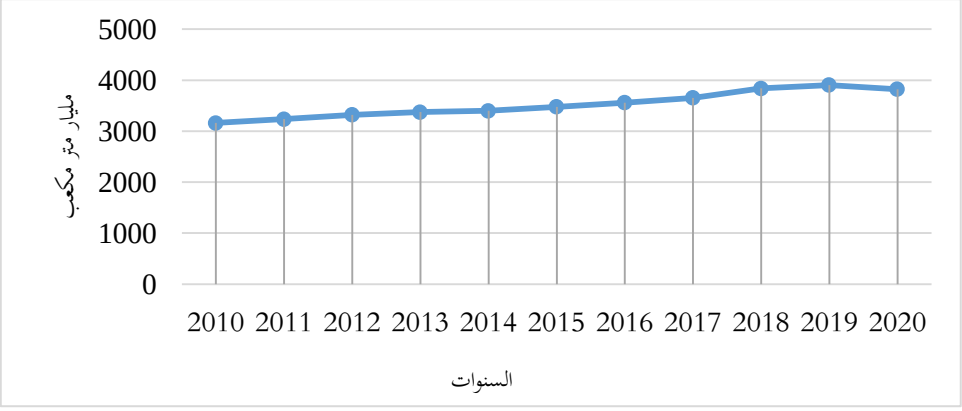

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على

BP, (2021), P38.

من خلال الشكل نلاحظ: من عام 2010 إلى 2019 هناك زيادة بكميات متباطئة في استهلاك العالم للغاز الطبيعي من 3160.5 إلى 3903.9 مليار متر مكعب، وهذا راجع إلى المشاريع اللازمة لنقل الغاز الطبيعي عبر أنابيب العابرة للدول والقارات، وفي عام 2020 انخفض استهلاك الغاز الطبيعي بمقدار 81 مليار متر مكعب بنسبة 2.3%، بسبب جائحة كورونا، ومع ذلك استمرت حصة الغاز الطبيعي في الطاقة الأولية في الارتفاع والوصول إلى مستوى قياسي بلغ 24.7%، وهذا راجع إلى سعر الغاز الطبيعي المنخفض إذ وصل سعر الغاز الطبيعي إلى 1.99 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية عام 2020، وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى من حيث استهلاك الغاز الطبيعي في العالم حيث وصلت إلى832.0 مليار متر مكعب بنسبة 21.8% عام 2020، تليها روسيا، الصين، إيران، كندا، ألمانيا 411.4، بنسبة 10.8%، 330.6 بنسبة 8.6%، 233.1 بنسبة 6.1%، 112.6 بنسبة 2.9%، 86.5 بنسبة 2.3%، على التوالي.

4.4 الاستهلاك العالمي من الطاقة المتجددة

بفضل التقدم التكنولوجي والدعم الحكومي الذي تبنته الدول المستهلكة للطاقة لأجل التحول إلى استهلاك طاقات مستدامة، وأيضا الانخفاض في تكاليف توليد الطاقات المتجددة، أدى إلى ارتفاع وزيادة الاستهلاك العالمي للطاقات المتجددة، وهذا ما يبينه التمثيل البياني التالي.

الشكل 9: الاستهلاك العالمي للطاقة المتجددة

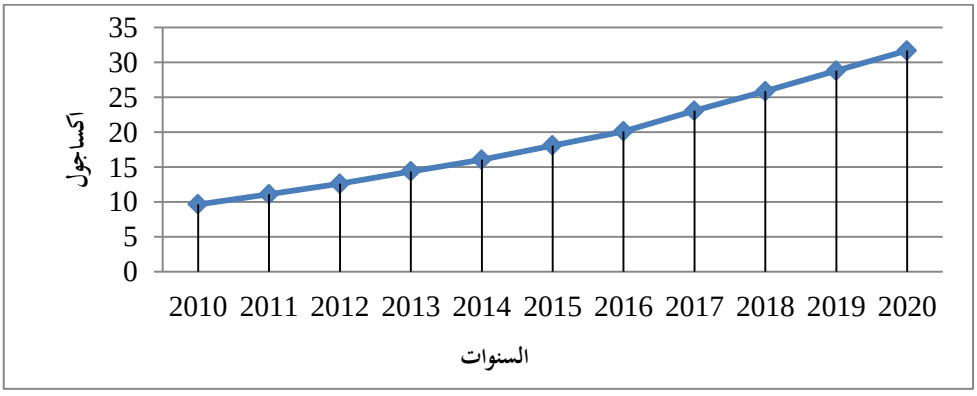

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على

BP, (2021), P55.

من خلال الشكل: من عام 2010 إلى عام 2020 ارتفع استهلاك الطاقات المتجددة من 10 إلى أكثر من 30 وحدة اكساجول إذن هناك نمو مستمر لاستهلاك الطاقات المتجددة في العالم، وهذا راجع إلى توجه معظم الدول إلى الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة،وسهولة الحصول عليها، وايجابياتها من خلال زيادة الوعي حول المحافظة على البيئة، وتعتبر الصين الرائدة في مجال الاستهلاك واستغلال الطاقات المتجددة خلال عام 2020 بنسبة 24.6%، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 19.4%، تليها ألمانيا بنسبة 7.0%، تليها البرازيل بنسبة 6.3%، والهند بنسبة 4.5%.

الجدول 2: أفضل خمس دول من حيث إجمالي الطلب (الاستهلاك) على الطاقة المتجددة عام في 2020

	المرتبة الأولى	المرتبة الثانية	المرتبة الثالثة	المرتبة الرابعة	المرتبة الخامسة
قدرة الطاقة المتجددة	الصين	الولايات المتحدة	البرازيل	الهند	ألمانيا
الطاقة الحيوية	الصين	البرازيل	الولايات المتحدة	ألمانيا	الهند
طاقة الحرارة الجوفية	الولايات المتحدة	إندونيسيا	الفلبين	تركيا	نيوزيلندا
الطاقة الكهرومائية	الصين	البرازيل	كندا	الولايات المتحدة	الاتحاد الروسي
الطاقة الشمسية الكهروضوئية	الصين	الولايات المتحدة	اليابان	ألمانيا	الهند
طاقة الرياح	الصين	الولايات المتحدة	ألمانيا	الهند	إسبانيا

المصدر:REN21, (2021), P41

من خلال الجدول نلاحظ أن الصين تحتل معظم المراتب الأولى للاستهلاك الطاقة المتجددة بأنواعها تليها الولايات المتحدة، البرازيل، ألمانيا الهند، البرازيل. وذلك راجع إلى الوعي والتوجه السياسي والفردي للاستهلاك الطاقة المتجددة من طرف هذه الدول.

5. المستقبل الطاقوي العالمي

توجد عدة سيناريوهات لمستقبل الطاقة العالمية لمنظمات دولية، من بينها إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، منظمة الدول المصدرة للنفط، الوكالة الدولية لطاقة والوكالة الدولية للطاقات المتجددة، وأيضا مؤسسات دولية رائدة في قطاع الطاقة كإكسون موبيل وبريتيش بتروليوم، شال وغيرها.

ولقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على السيناريوهات التي قدمتها شركة بريتيش بتروليوم، حيث أنها كل عام تقوم بإعداد تقارير حول لاتجاهات الطلب العالمي على مصادر الطاقة المختلفة، حيث تمت

الدراسة على ما تم تقديمه في تقرير أفاق الطاقة عام 2020 وفيه يوضح السيناريوهات المحتملة لسنة 2050، ومن بين السيناريوهات مايلي:

1.5 سيناريو التحول السريع (السريع):يفترض هذا السيناريو سلسلة من التدابير السياسية، متمثلة في زيادة كبيرة في أسعار الكربون يصل إلى 250 دولار لكل طن من ثاني أكسيد الكربون للعالم المتقدم و175 دولار للاقتصادات الناشئة، وتدعمها تدابير أكثر استهدافًا للقطاع ، مما يؤدي إلى انخفاض انبعاثات الكربون الناتجة عن استخدام الطاقة بنحو 70٪ بحلول عام 2050.وهو مايتوافق مع الحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية بحلول عام 2100 إلى أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات، ويزداد الطلب العالمي على الطاقة الأولية بنسبة 10%

2.5 سيناريو صافي الصفر: يفترض هذا السيناريو أن تدابير السياسة المجسدة من خلال التحولات الكبيرة في السلوك والتفضيلات المجتمعية، وزيادة الاعتماد على الاقتصاد الدائري، مما يزيد من تسريع خفض إنبعاثات الكربون.فيما يخص أسعار الكربون يصل إلى 250 دولار لكل طن من ثاني أكسيد الكربون للعالم المتقدم و175 دولار للاقتصاديات الناشئة. ويزداد الطلب العالمي على الطاقة الأولية بنسبة 10%.

3.5 سيناريو العمل كالمعتاد: يفترض هذا السيناريو أن السياسات والتقنيات والتفضيلات الاجتماعية الحكومية تستمر في التطور بطريقة وسرعة بطيئة نسبيا، لم يتم إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بخفض إنبعاثات الكربون الناتجة عن استخدام الطاقة ، حيث كانت الإنبعاثات في عام 2050 أقل من 10٪ أقل من مستويات عام 2018. فيما يخص ضريبة الكربون تصل إلى 65 دولار للعالم المتقدم و35 دولار للاقتصادات الناشئة. ويزداد الطلب العالمي على الطاقة الأولية بنسبة 25%.

الشكل 10: توقعات استهلاك الطاقة الأولية حسب المصدر

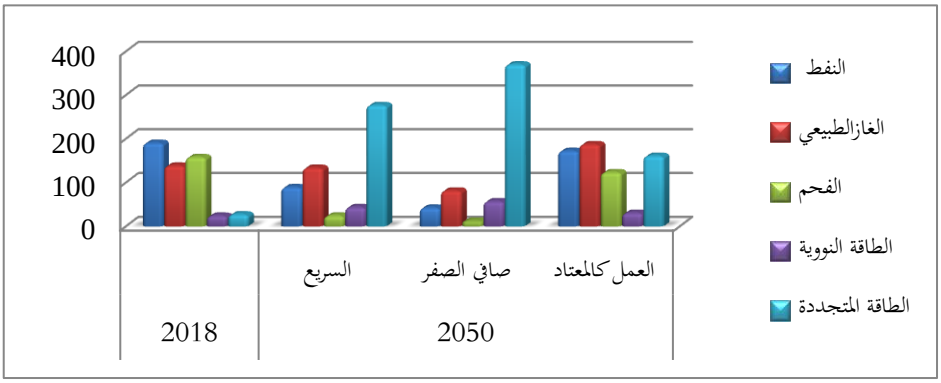

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على BP, (2020), p14-R (Xls)

من خلال الشكل نلاحظ أنه خلال فترة 2018 إلى 2050 يتوقع العالم الانتقال إلى مزيج طاقة منخفض الكربون حيث تخترق مصادر الطاقة المتجددة بسرعة على حساب الطاقات التقليدية ، ولكن مع تباين كبير بين السيناريوهات، وفي ظل جميع السيناريوهات الثلاثة ، تزداد حصة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة بشكل كبير.

الشكل 11: توقعات استهلاك الطاقة الأولية حسب المناطق

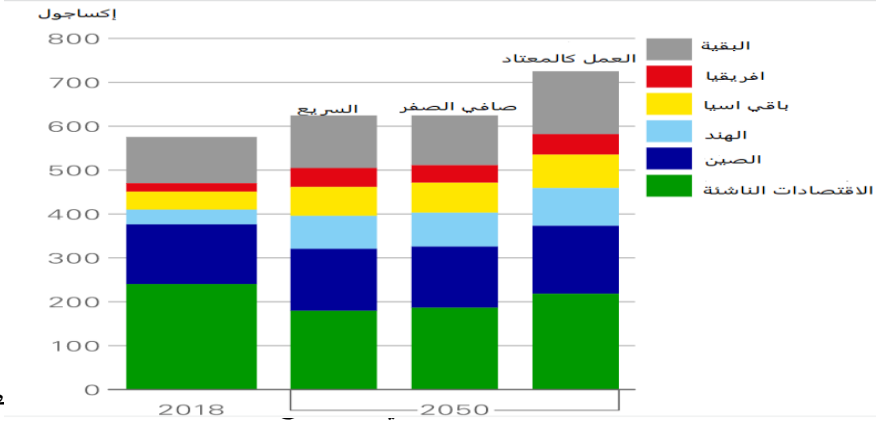

من صدرها

الاقتصادات الناشئة وذلك من خلال زيادة الرخاء وتحسين الوصول إلى الطاقة حيث يمثل 70% من الطلب العالمي على الطاقة بحلول عام 2050 في جميع السيناريوهات ، تليها الصين التي تعتبر اكبر سوق للطاقة في جميع السيناريوهات الثلاثة حيث تمثل أكثر من 20 %من الطلب العالمي على الطاقة في عام 2050، وتليها الهند وباقي أسيا، تزداد مساهمة إفريقيا في نمو الطلب بنسبة 10 % مدعوم بزيادة عدد

السكان وزيادة الرخاء فيها لكن سيظل استهلاك الطاقة فيها صغير مقارنة بحجمها، وينخفض استهلاك الطاقة في العالم المتقدم.

6. خاتمة

توصلت الدراسة إلى أن الإنتاج العالمي للطاقة تتصدره الطاقات التقليدية (النفط، الغاز الطبيعي، الفحم)، تليها الطاقات المتجددة حيث أصبحت في الوقت الحالي بمثابة البديل للطاقات التقليدية خاصة وان الدول توجهت للاستثمار فيها، أما الاستهلاك العالمي فتتجه الدول للاستغلال الطاقات المتجددة رغم زيادة الاستهلاك العالمي للطاقات التقليدية، كل هذا راجع إلى ارتفاع النمو السكاني في العالم المصاحب لزيادة الطلب العالمي للطاقة لذا تسعى الدول إلى استغلال المزيج الطاقوي الموجود في العالم، وفيما يخص السيناريوهات المستقبلية تتوقع الزيادة في الطلب العالمي للطاقة خاصة الطاقات المتجددة لما لها من آثار ايجابية على الإنسان والبيئة، تتصدرها الاقتصاديات الناشئة خاصة الصين منها في مجال الطاقات المتجددة.

ومن النتائج المتوصل إليها مايلي:

- زيادة الطلب العالمي على الطاقة التقليدية (البترول، الغاز الطبيعي)، والطاقات التقليدية.
- تأثر الاقتصاد العالمي سنة 2020 بسبب جائحة كورونا حيث انخفض الإنتاج والاستهلاك العالمي للطاقة خاصة البترول.
- يتنوع الاستهلاك العالمي للطاقة من الطاقات التقليدية والطاقات المتجددة.
- يساهم النفط والغاز الطبيعي بنسب كبيرة في الاستهلاك والإنتاج العالمي للطاقة.
- تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المراتب الأولى من حيث الاستهلاك والإنتاج العالمي للمصادر الطاقة التقليدية، تليها الصين وروسيا.
- توجه معظم الدول إلى الاستثمار واستغلال الطاقات المتجددة.
- تعتبر الصين الرائدة في مجال استغلال الطاقات المتجددة من بينها الطاقة الكهروضوئية، طاقة الرياح والطاقة الكهرومائية، تليها الولايات المتحدة في المرتبة الثانية،

- تحتل اندونيسيا المرتبة الأولى عالميا في إنتاج الوقود الحيوي.
- تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى عالميا من حيث استهلاك طاقة الحرارة الجوفية وتركيا من حيث الإنتاج.
- هناك عدة سيناريوهات حول المستقبل الطاقوي في العالم من بينها: سيناريو التحول السريع، صافي الصفر والعمل كالمعتاد، كلها تصب حول زيادة الطلب على الطاقة في المستقبل، واستغلال الطاقات المتجددة والتوجه العالمي المزيج الطاقوي.

7. المراجع

- النازور، ضياء، (2019).أهم قضايا الموارد الاقتصادية والتنويع الاقتصادي، مصر: دار التعليم الجامعي.
- مهدي، أحمد رشيد، (2017). الجغرافية الاقتصادية، الأردن: الجاندرية للنشر والتوزيع.
- مندور، أحمد محمد، نعمة الله، أحمد رمضان، (2014). اقتصاديات الموارد والبيئة، مصر: مركز الإسكندرية للكتاب.
- محمد صلاح، السباعي بكرى، (2017). ، استثمارات الشركات متعددة الجنسيات، مصر: دار الفكر الجامعي.
- الوكالة الدولية للطاقة، موقع الكتروني https://www.iea.org/fuels-and-technologies/renewables ، 10-02-2022.
- زقيب، خيرة، محدادي لبنى،(2019), استغلال الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة _دراسة حالة الجزائر_، مجلة اضافات اقتصادية، المجلد 3، العدد، العدد2، ص186.
- غانية، نذير، (2015-2016)، إستراتجية التسيير الأمثل للطاقة لأجل التنمية المستدامة، دراسة حالة بعض الاقتصاديات، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر.
- عبد الرؤوف،رهبان،(2011)، الأهمية النسبية النوعية لموارد الطاقة (دراسة في جغرافية الطاقة)، مجلة جامعة دمشق، المجلد27، العدد 1و2، ص370.

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، (2020). التقرير الإحصائي السنوي، الكويت.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، (2019). تقرير الأمين العام السادس والأربعون، الكويت.
- شركة بريتيش بتوليوم بي بي، (2020)، أفاق الطاقة 2020،موقع الكتروني https://www.bp.com/en/global/corporate/energy-economics/energy-outlook.html ، 02_01_2022.
- BP, (2021). Statistical Review of World Energy 2021, 70th Edition.
- BP ,(2020). Statistical energy outlook 2020.
- REN21, (2021), renewables 2021 global status report.

دراسة تقنية– اقتصادية لموقع الطاقة الشمسية في تحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر الطاقة (دراسة حالة: الجزائر)

A technical-economic study of solar energy position in achieving sustainable development and diversifying energy sources (Case study: Algeria)

فلياشي سامية*، جامعة الجزائر 3، feliachis@yahoo.fr

إخلف خولة، المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات (ENP) ، khaoula.ikhlef@g.enp.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2023/04/28 تاريخ القبول: 2023/09/16 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

التنمية المستدامة هي الهدف الأساسي للعالم أجمع، كما أن الطاقة هي المحرك الاساسي والعنصر الفاعل لكل نمو وتنمية .تهدف هذه الدراسة إلى دعم هدف الجزائر المتمثل في الوصول إلى 40٪ من إنتاج الطاقة الوطنية من خلال مصادر متجددة بحلول عام 2030، مع التركيز على الطاقة الشمسية. تبحث الدراسة في إمكانات وربحية محطة للطاقة الكهروضوئية بقدرة 200 كيلووات في أماكن مختلفة من جنوب الجزائر. أظهرت النتائج أن أداء الألواح الكهروضوئية يتأثر بكل من الإشعاع الأفقي ودرجة الحرارة المحيطة، كما أن موقع تمنراست هو الموقع الأكثر ملاءمة لمحطة توليد الكهرباء.

كلمات مفتاحية: تنمية مستدامة، طاقة متجددة، كهروضوئية، دراسة تقنية اقتصادية.

تصنيفات JEL : C3, C5, G2, L5.

Abstract:

Sustainable development is the primary objective for the whole world, and energy is the main engine of all growth and development. This study aims to support Algeria's goal of reaching 40% of national energy production through renewable sources by 2030, with a focus on solar energy. The study examines the potential and profitability of a 200-kilowatt photovoltaic power plant in various parts of southern Algeria. The results

showed that the performance of the PV panels is impacted by both the global horizontal irradiance and ambient temperature. The Tamanrasset site is the most favorable location for the power plant. The findings contribute to the advancement of sustainable and renewable energy sources in Algeria.
Keywords: Sustainable development, renewable energy, photovoltaic, technical-economic study.
Jel Classification Codes: C3, C5, G2, L5.

1. مقدمة

يشهد العالم تطورا صناعيا كبيرا ونموا متواصلا لاقتصاديات الدول الصناعية الكبرى، حيث تزايد الطلب العالمي على الطاقة بشكل ملفت في السنوات الأخيرة، وفي ظل ارتفاع هذا الطلب على الطاقات التقليدية تزايدت الآثار السلبية على الجانب البيئي والتنموي للدول، مما استدعى البحث عن موارد طاقوية بديلة من أجل تحقيق تنمية مستدامة شاملة ومتوازنة، تمكن من ازدهار اقتصاديات الدول وتراعي الجوانب المختلفة في حياة الإنسان، لقد أصبح من الضروري انتهاج استراتيجيات ووضع سياسات للبحث عن مصادر بديلة للطاقة. والبحث عن سبل التعاون الدولي لتطوير استغلال الطاقات المتجددة بما يحافظ على البيئة ويحقق التنمية المستدامة في مختلف القطاعات ولعدة أجيال، وهذا باعتبار أن مصادر الطاقة الأحفورية التقليدية قابلة للنضوب، كما أنها السبب الرئيسي اليوم في زيادة انبعاث الغازات السامة في الهواء، المسببة للاحتباس الحراري. وبالنسبة للجزائر، تحظى تنمية الطاقات المتجددة باهتمام كبير من قبل السلطات العمومية التي تسعى إلى إحلالها كبديل للطاقات الأحفورية في مختلف القطاعات، من اجل استقلالية طاقوية عن النفط وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

يتناول هذا البحث موضوع الطاقات المتجددة التي تعتبر من أهم البدائل الطاقوية المتاحة في العالم حاليا وعنصراً رئيسياً في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. وسنحاول توضيح العلاقة بين استغلالها وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الجزائر التي سعت للاستثمار في هذه الموارد، من خلال وضع برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية الذي يهدف إلى تطوير الاعتماد على الطاقات المتجددة في مختلف القطاعات، من اجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية في ظل الحفاظ على البيئة.

ومن خلال هذا البحث سنطرح الإشكالية التالية: **هل تساهم الطاقة الشمسية كمصدر طاقوي بديل في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟**

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في تركيز جهود الجزائر على التنمية الطاقات المتجددة لتحريك التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تعزيز الاستثمار في الطاقة البديلة والنظيفة كخيار إستراتيجي.

حدود الدراسة: إن الحدود الزمنية لدراسة هي2015 الى 2030 اما الحدود المكانية هي كل من ولاية: غرداية، تمنراست، بشار وبسكرة.

وللإجابة على الإشكالية قسمنا بحثنا إلى المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية التنمية المستدامة

المحور الثاني: ماهية الطاقة المتجددة

المحور الثالث: واقع الطاقة المتجددة في الجزائر

المحور الرابع: النمذجة الرياضية والاقتصادية للطاقة الشمسية

المحور الخامس: نتائج الدراسة التقنية الاقتصادية

2. ماهية التنمية المستدامة

سنتطرق من خلال هذا المبحث لمفهوم التنمية المستدامة، وأبعادها المختلفة، كما سنتطرق الى مبادئ التنمية المستدامة.

1.2 مفهوم التنمية المستدامة:

أنشئت الأمم المتحدة سنة 1983 مفهوم العالم للبيئة والتنمية والتي أصدرت في عام 1987 تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك" الذي يعتبر بمثابة الدستور لعملية التنمية المستدامة، ومن أهم ما جاء فيه إعلان رئيسة المفوضية بوجود عهد جديد في التنمية الاقتصادية المقبولة بيئيا، وأطلق عليه اسم التنمية المستدامة التي تعني بتلبية احتياجات البشر ورغباتهم المقبولة ولكن على أن يتم النمو في حدود القدرة البيئية للأرض (محارب قاسم، 2011) ، كما عرفت لجنة بورتلاندا التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة (أبو زنط و غنيم، 2010).

كما يعتبر المؤتمر الدولي المخصص للبيئة والتنمية الذي عقد في يونيو سنة 1992 بريو دي جانيرو بالبرازيل تحت رعاية الأمم المتحدة والمسمى بقمة الأرض، من أهم النشاطات الدولية في القرن العشرين

والتي من خلالها تم التأكيد على ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة ويوضح الجدول 1 تطور مفهوم التنمية المستدامة.

الجدول 1: مراحل تطور التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
1	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف ستينات القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي
2	منتصف الستينات إلى منتصف سبعينيات القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل
3	منتصف السبعينيات إلى منتصف ثمانيات القرن العشرين	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
4	منذ سنة 1990 حتى وقتنا الحاضر	التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للسكان
5	منذ قمة الأرض سنة 1992	التنمية المستدامة = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للنمو الاقتصادي + الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

المصدر: عثمان غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 286-287.

لقد تحددت مفاهيم التنمية المستدامة، تبعا للنظر إليها، فهناك من تناولها من حيث موضوعها، فركز على الجانب الاقتصادي، ومنهم من نظر إليها من الجانب الاجتماعي، وجانب ثالث ركز على الجانب البشري وآخر على الجانب البيئي، ومن النظريات من ركزت على جانب الآثار المترتبة عليها.

ومن هنا فان التنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية والتناسق البيئي والاختبارات الذاتية (أبوراضي، 2006)، وهناك من عرف التنمية المستدامة أنها تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم وهو تعريف اللجنة العالمية للبيئة سنة 1989.

ومن هنا يمكن أن نقول إن التنمية المستدامة تركز على عناصر جوهرية منها رفع مستويات الشعوب وتحسين معدلات التعليم والصحة، والمساواة في الاستفادة منها، وعلى هذا تتفق جميع الدراسات على أن مفهوم التنمية يراد به الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أفضل (محارب قاسم، 2011).

2.2 أبعاد التنمية المستدامة:

لتنمية المستدامة أبعاد ثلاث مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والترشيد والتنظيم للموارد وتتمثل هذه الأبعاد في بعد اقتصادي، بعد اجتماعي وبعد أيكولوجي (سايح، 2012-2013).

أ . البعد الاقتصادي: يركز هذا البعد على النمو الاقتصادي المستديم مع الحرص على كفاءة رأس المال وذلك من أجل إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، حتى نصل إلى تحقيق العدالة الاقتصادية وتوزيع عادل للثروة.

ب . البعد الاجتماعي: يتمثل في المساواة في التوزيع والمشاركة الشعبية في التنمية والعمل على الوصول إلى التنوع الثقافي، وهذا حتى نتمكن من تحقيق المساواة والتماسك والحراك الاجتماعي.

ج–البعد الايكولوجي أو البيئي: تعمل التنمية المستدامة على حماية الموارد الطبيعية، وحماية المناخ من الاحتباس الحراري، والوصول إلى استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية، للحد من انبعاث الغازات والحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

يبين الشكل 1 كيفية تداخل أبعاد التنمية المستدامة مع بعضها البعض.

الشكل 1: تداخل ابعاد عملية التنمية المستدامة

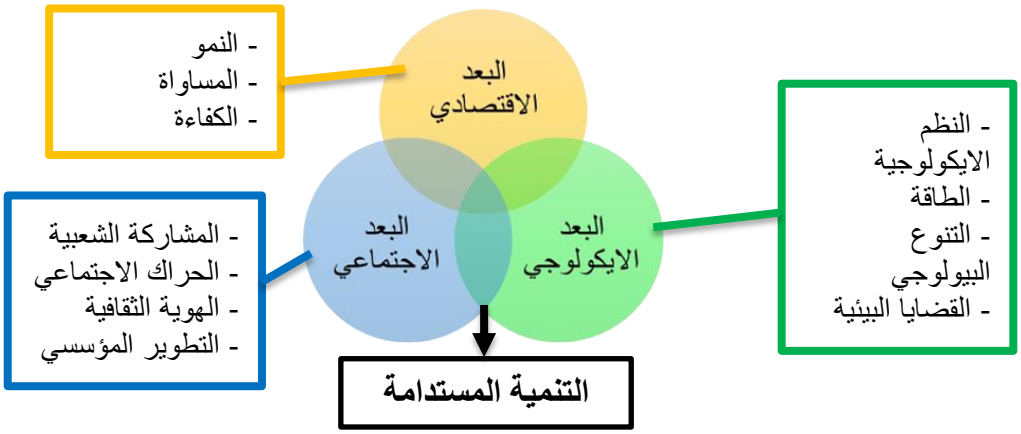

المصدر: من إعداد الباحث.

3.2 مبادئ التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة عدة مبادئ يمكن أن نذكرها فيما يلي (أبو زنط و غنيم، 2010):

- تحديد الأولويات بعناية نظرا لندرة الموارد، ومشكلات البيئة التي ظهرت مع التطور التكنولوجي.

- الاستفادة من الموارد المالية المحدودة، من أجل تحقيق أكبر إنجازات ممكنة.
- وضع سياسات لتحقيق الربح للجميع، وفي الوقت ذاته الحفاظ على البيئة ومواردها
- تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات الخاصة أو العامة، وإنشاء نظام الإيزو 1400، الذي يشهد بأن الشركات، لديها أنظمة سليمة، للإدارة والبيئة وتوجيه رؤوس الأموال نحو أنشطة تحسن البيئة.
- تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية، وذلك بإنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف.

3. ماهية الطاقات المتجددة:

تمثل الطاقة المتجددة، الطاقة الناتجة من موارد طبيعية المنشأ، أو من عمليات تتجدد باستمرار، ويطلق عليها مسمى الطاقة النظيفة، وتستخدم في عدة قطاعات منها؛ التدفئة، والنقل وغيرها سنتطرق في هذا المبحث لمفهوم الطاقات المتجددة وماهية أهم أنواعها وعيوب كل واحدة منها.

1.3 مفهوم الطاقة المتجددة:

يقصد بالطاقة المتجددة هي المصادر الطبيعية الدائمة والغير ناضبة وكذلك المتوفرة في الطبيعة إما بكميات محدودة أو غير محدودة ولكنها متجددة باستمرار، كما تتميز بانها نظيفة بمعنى ذلك لا ينتج عند استخدامها تلوث بيئي. كما أنها لا تنضب من كثرة الاستخدام كالطاقة الشمسية والرياح وغيرها. وهي بذلك عكس الطاقات غير المتجددة الموجودة غالبا في مخزون جامد في باطن الأرض (الجمعية البرلمانية الأسيوية، 2009). اما المشرع الجزائري فعرف الطاقة المتجددة حسب المادة 03 من القانون 04،09 كما يلي "هي اشكال الطاقات الكهربائية أو الحركية أو الحرارية أو الغازية، المحصل عليها انطلاقا من تحويل الإشعاعات الشمسية وقوة الرياح والحرارة الجوفية والنفايات العضوية والطاقة المائية وتقنيات استعمال الكتلة الحيوية".

2.3 مصادر الطاقة المتجددة: للطاقات المتجددة عدة مصادر نذكر أهمها:

أ. **الطاقة الشمسية:** تعتبر من أهم الطاقات المتجددة، كما تعتبر من الطاقات النظيفة ولهذا استغلها الانسان منذ القدم في تسخين الماء وتجفيف بعض المحاصيل. تقوم الأبحاث والتجارب الحالية بالسعي إلى الاستفادة الأمثل من مصادر الطاقة الشمسية في مختلف التطبيقات الصناعية والمنزلية.

تلك الجهود تشمل إنتاج الطاقة الكهربائية من خلال تحويل الضوء الشمسي إلى كهرباء، واستخدام الطاقة الشمسية في عمليات التدفئة وتكييف الهواء، وأيضًا في عمليات صهر المعادن والعديد من التطبيقات الصناعية الأخرى. تهدف هذه الأبحاث إلى تطوير تقنيات فعالة واقتصادية للاستفادة من الطاقة الشمسية كمصدر مستدام ونظيف لتلبية احتياجات البشرية المتنوعة للطاقة. وتعتبر الطاقة الشمسية من أكبر مصادر الضوء والحرارة على الارض، وتقدر الطاقة السنوية الصادرة من الشمس الى الارض ما يعادل 8000 مرة للاستهلاك السنوي العالمي (بو درجة، 2017) ويعود استخدام الطاقة الشمسية الى القرن العشرين الذي شهد أكبر حركة تطور في تطبيقات الطاقة الشمسية حيث صنعت ماكينة البخار الشمسية بين عامين 1902، 1908 (وزارة الطاقة والمناجم، 2007).

ب. **طاقة الرياح:** تستمد هذه الطاقة من حركة الهواء والرياح، وكانت تستخدم هذه الطاقة منذ القدم لرفع السفن الشراعية او إدارة الطواحين الهواء لطحن الحبوب وغيرها من الاستخدامات اما في العصر الحديث فقد اجريت عدة ابحاث وتجارب لإنشاء محطات توليد كهرباء بالطاقة الهوائية منها أكبر طاحونة في أمريكا يبلغ ارتفاعها 55 م، وتم الحصول على طاقة كهربائية تعادل 1250 كيلو واط. كما ان استعمال التكنولوجيا الحالية يمكن طاقة الرياح من تأمين 53000 تيراواط ساعة في السنة (موسعي ، 2020).

ت. **الطاقة المائية (الهيدروليكية):** تأتي هذه الطاقة من تدفق المياه أو سقوطها في حالة الشلالات أو من الأمواج في البحار، ويمكننا استغلال هذه الطاقة وتحويلها الى طاقة كهربائية حيث تنتتج في الاحوال العادية طاقة تقدر ما بين 10 الى100 كيلوواط لكل متر من الشاطئ في المناطق المتوسطة البعد عن خط الاستواء (بو درجة، 2017)، وتعتبر الطاقة المائية هي ارخص موارد الطاقة ولكن استخدامها يتطلب ظروف طبيعية خاصة تتعلق بالمجرى المائي وكميات المياه والمناخ السائد اضافة الى الظروف الاقتصادية التي تتعلق بقرب الموارد من السوق وعدم وجود منافسة من الموارد الطاقية الأخرى.

ث. **طاقة الحرارة الجوفية:** نجد هذه الطاقة في التربة حيث أنها تستخرج من باطن الأرض الجوفية لاستعمالها في التدفئة والكهرباء، حيث ان الحرارة ترتفع أساسا من سطح الارض نحو باطنها، ويتم

انتاج هذه الحرارة عن طريق النشاط الاشعاعي الطبيعي للصخور المكونة للقشرة الأرضية. ولا يتم الحصول على الحرارة الا إذا كانت المكونات الجيولوجية لباطن الأرض تحتوي على مسامات نفوذية وتحتوي كذلك على طبقات خازنة للماء (حدي، 2012).

3.3 عيوب مصادر الطاقات المتجددة:

رغم المزايا التي تتميز بها مصادر الطاقات المتجددة باعتبارها صديقة للبيئة والتي قد تكون بديلة لمصادر لطاقة الناضبة والملوثة الا انها لا تخلو من بعض العيوب يمكن ذكرها فيما يلي (موسعي ، 2020):

أ. **عيوب الطاقة الشمسية:** رغم ان الطاقة الشمسية تعتبر من أفضل مصادر الطاقة المتجددة من ناحية النظافة ومن حيث تخزينها اضافة الى تكاليفها حيث تحتاج الى معدات تستخدم في تحويلها الى طاقة كهربائية أو حرارية، كما تعتبر تكاليف انشاء محطات الطاقة الشمسية يتطلب مساحات شاسعة لا تتناسب وخصوصية بعض الدول.

ب. **عيوب طاقة الرياح:** تعتبر طاقة الرياح متجددة لكن مصدرها متقطع، كما انها مرتبطة ارتباطا كبير بسرعتها التي يجب ان لا تقل على حد معين بالإضافة إلى انها تحتاج لمساحات كبيرة قد تكون معزولة في أغلب الأحيان، لذا نجد أن مناطق انتاج طاقة الرياح بعيدة عن مناطق استهلاكها الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف انتاجها.

ت. **عيوب طاقة المياه:** من عيوب طاقة المياه انها تتطلب وقتا طويلا، وباهظة جدا كما أن إنتاج هذه الطاقة مرتبط بكميات المياه المتواجدة في السدود فمثلا فترة الجفاف لا يمكن انتاج الكهرباء

ث. **عيوب الطاقة الحرارية:** من عيوبها انها تكلفتها باهظة عند التصميم، إ ضافة إلى صعوبة ترتيب المحطات الخاصة بالطاقة الحرارية الجوفية.

4. واقع الطاقة المتجددة في الجزائر:

تقدّر مساحة الجزائر بأكثر من 2.3 مليون كيلومتر مربع، تمثّل الصحراء منها نسبة الـ 80% وهي تشكّل ميزة هامة للبلاد حيث جعلتها تتوفر على مخزون هائل من الطاقة الشمسية، يعتبر من أعلى الاحتياطات في العالم (سنوسي و جابة، ديسمبر 2016). أما بخصوص الاستثمارات في مجال قطاع الطاقة المتجددة قامت الجزائر بوضع برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة وهذا سنة 2011 يهدف

إلى إنتاج 22000 ميغاواط آفاق 2030 منها 10000 ميغاواط موجهة للتصدير إذا ما توفرت الظروف المناسبة. وما هو مسطر الوصول إلى 30% حتى 40% لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية في حدود 2030 (الجدول 2) (بوزنيت، بابلو، و سانشيز برازا، 2020).

وفقًا لهذا البرنامج، فإن المعدل الرئيسي لمصادر الطاقة المتجددة هو الطاقة الكهروضوئية، تليها طاقة الرياح. ستزداد مساهمات الطرفين بشكل ملحوظ خاصة خلال المرحلة الثانية من البرنامج (2020-2030). ومن المتوقع أنه بحلول عام 2030، سيشكل هذان المصدران 84٪ من إجمالي الطاقة المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة (وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، 2021) . الشركة الجزائرية SKTM هي المسؤولة عن تثبيت البرنامج. في عام 2018، تم تركيب حوالي 354 ميغاواط للطاقة الكهروضوئية و10.2 ميغاواط لطاقة الرياح. في السنوات الخمس الماضية، تم إكمال جزء صغير فقط من إجمالي البرنامج (SKTM، 2020).

الجدول 2: مراحل وأهداف إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر

	2020-2015 (ميغاواط)	2030-2020 (ميغاواط)	المجموع (ميغاواط)	المجموع (%)
أنظمة الصفائح الكهروضوئية PV	3000	10575	13575	61.70
أنظمة الرياح	1010	4000	5010	22.77
أنظمة الطاقة الشمسية المركزة CSP		2000	2000	9.09
أنظمة الكتلة الحيوية	360	640	1000	4.55
أنظمة التوليد المشترك للطاقة	150	250	400	1.82
أنظمة الحرارة الجوفية	5	10	15	0.07
المجموع	4525	17475	22000	

المصدر: برنامج وزارة الطاقة الجزائرية (وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، 2021).

تم تخفيض برنامج 22 جيغاواط إلى 16 جيغاواط لنفس الأهداف وتم تمديده حتى عام 2035. كما أطلقت الحكومة مؤخرًا مشروعًا كبيرًا يسمى TAFOUK1 لتركيب 4000 ميغاواط من الطاقة الكهروضوئية للفترة 2015-2025 (خدمة الصحافة الجزائرية، 2020). تستند هذه الأهداف

الطموحة إلى الإمكانات المعروفة للجزائر من حيث الطاقات المتجددة، ولا سيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح (وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، 2021).

تتمتع الصحاري الأفريقية، ولا سيما الجزائر، بإمكانيات هائلة لإنتاج الطاقة الشمسية. يصل التشمس الثابت عمليًا إلى 3000 ساعة من أشعة الشمس السنوية، وهو ما يعادل أكثر من 6000 مليار كيلو واط ساعي. تستقبل جميع مناطق الجزائر يوميًا تقريبًا من 5 إلى 7 كيلو واط ساعي من الإشعاع الشمسي لكل متر مربع (بنتوبة و بورويس، 2016). يوضح الجدول 3 التشمس اليومي في أربع ولايات جزائرية تم اختيارها لهذه الدراسة.

الجدول 3: بيانات الأرصاد الجوية للمحافظات التي شملتها الدراسة

	بسكرة	بشار	تمنراست	غرداية
خط العرض (درجة شمالا)	34.8	31.62	22.78	32.4
خط الطول (درجة شرقا)	5.73	2.23-	5.52	3.8
الارتفاع (م)	86	772	1377	468
المتوسط السنوي DNI (واط / م^2 / سنة)	3199	4005	3851	3872
المتوسط السنوي GHI (واط / م^2 / سنة)	2759	3083	3262	3025
درجة الحرارة المحيطة (درجة مئوية)	22.8	21.9	22.8	22.6
سرعة الرياح (م / ث)	4.4	4	3.6	3.6

المصدر: من إعداد الباحث.

للطاقة دور مهم في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تلبية احتياجات الطاقة اللازمة لكل القطاعات، حتى تشكل عاملا أساسيا في دفع عملية الإنتاج وتحقيق الاستقرار والنمو في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة بصفة عامة. وهذا ما جعل العديد من الدول تبحث عن مصادر مستدامة للطاقة والمتمثلة في الطاقات المتجددة، وذلك لأن الجزائر تعتمد على تصدير المحروقات بنسبة 98% من مداخيلها، ويمكن استبدالها بالطاقة المتجددة، كما أن للجزائر موقعا

جغرافيا استراتيجيا يحتوي على أغنى الحقول الشمسية في العالم، بالإضافة إلى الإمكانات الأخرى المتوفرة، كالطاقة الريحية.

تهدف هذه الدراسة (التقنية–الاقتصادية)، إلى تقييم إنتاج محطة كهروضوئية بقوة 200 كيلوواط في عدة مواقع على التراب الوطني (غرداية، تمنراست، بشار وبسكرة). بهدف إيجاد أفضل الظروف وأفضل الإعدادات لتحسين إنتاج الطاقة، قمنا بمحاكاة معدل وتكلفة الإنتاج، حيث تم توفير بيانات الأرصاد الجوية من قبل برنامج METEONORM7، وهذه البيانات عبارة عن معدل ما بين الفترة 2015 الى 2030.

5. النتائج والمناقشة

فيما يلي بعض الميزات المهمة للوحة التحكم (تصميم النظام):

الجدول 4: معلمات النظام

مساحة المحطة	نوع الشبكة	كفاءة العاكس	الكفاءة من التيار المستمر إلى التيار المتناوب	نوع الوحدة	القدرة
149.5109 هكتار	رف مفتوح ثابت	٪96	٪90.9	Solartech Renewable STR 215	200 ميغا واط

المصدر: من إعداد الباحث.

الجدول 5: خسائر التثبيت

إتاحة	لوحة الإشارة	التحلل الناجم عن الضوء	تسجيل الدخول	الأسلاك	عدم التطابق	الثلج	الظل	التلوث
٪3	٪1	٪1.5	٪0.5	٪2	٪2	٪0	٪3	٪2

المصدر: من إعداد الباحث.

1.5 نتائج الأرصاد الجوية

تمثل الأشكال من **2 إلى 4** المتوسطات الشهرية لبيانات الأرصاد الجوية لمواقع الدراسة (GHI، وسرعة الرياح، ودرجة الحرارة المحيطة، والرطوبة النسبية، ومدة سطوع الشمس).

الشكل 2: المتوسط الشهري للإشعاع الشمسي العالمي –GHI (واط / م^2)

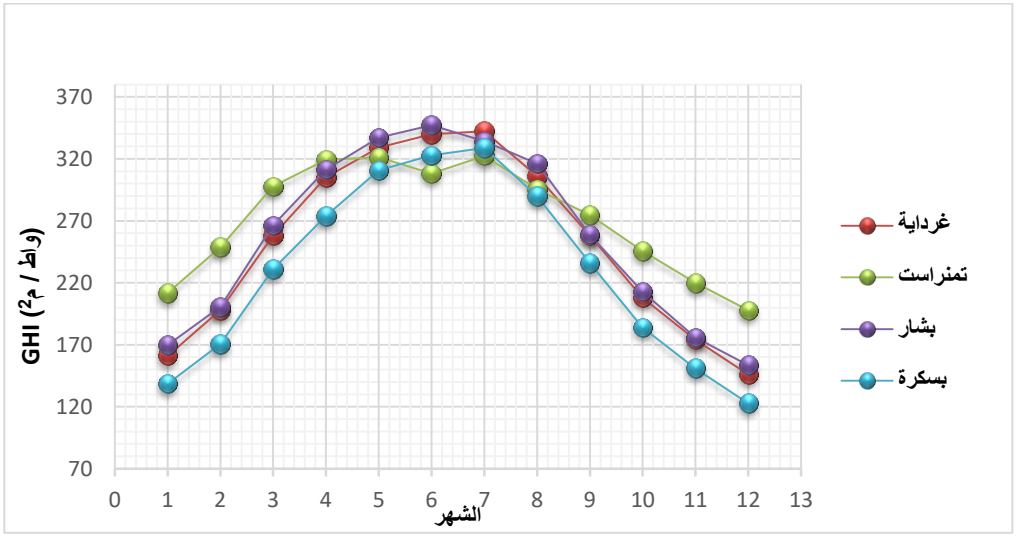

المصدر: من إعداد الباحث.

الشكل 3: متوسط درجة الحرارة المحيطة الشهرية (درجة مئوية)

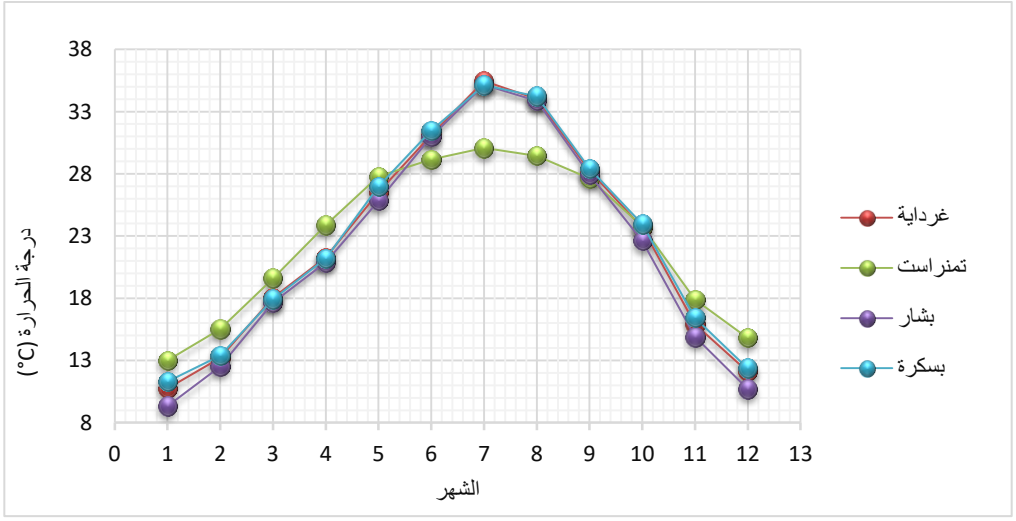

المصدر: من إعداد الباحث.

الشكل 4: متوسط مدة سطوع الشمس الشهرية (ساعة)

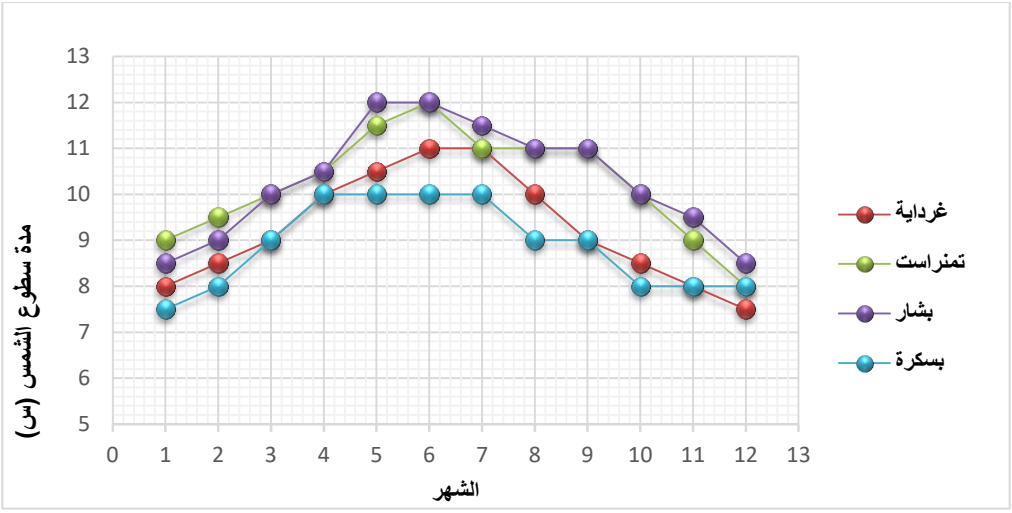

المصدر: من إعداد الباحث.

توضح الأشكال من 2 إلى 4 أن موقع تمنراست هو الأفضل، حيث لديه أفضل متوسط **GHI** والذي يتجاوز 200 (**واط / م^2**) في معظم الأشهر. كما يتم تسجيل المدة القصوى لسطوع الشمس في تمنراست، رغم أن المواقع الأخرى لها فترات مرضية تتراوح بين **11 ساعة** و7 ساعات والتي يتجاوز معدل دخلها الطاقي 100 (**واط / م^2**).

مع أكثر من 3000 ساعة / سنة من أشعة الشمس، أي إشعاع ~ 6 كيلو واط في الساعة / م ^{2} / يوم، تتمتع الجزائر بمخزون كبير من الطاقة الشمسية. تعد إمكانات الطاقة الشمسية مهمة بشكل خاص في جميع الولايات التي تمت دراستها وعلى وجه الخصوص بشار وتمنراست من حيث الطاقة الإنتاجية للكهرباء، ما يقرب من 3000 كيلو واط ساعة / م ^{2} و70٪ من الأراضي الوطنية تستقبل أكثر من 2000 كيلوواط ساعة / م ^{2} سنويًا.

2.5 النتائج التقنية

توضح الأشكال من 5 إلى 7، التغيرات السنوية والشهرية في معدلات الإنتاج، فضلاً عن عامل القدرة وكفاءة المحطة في المواقع المختلفة.

الشكل 5: المتوسطات الشهرية لإنتاج الطاقة لمختلف المواقع

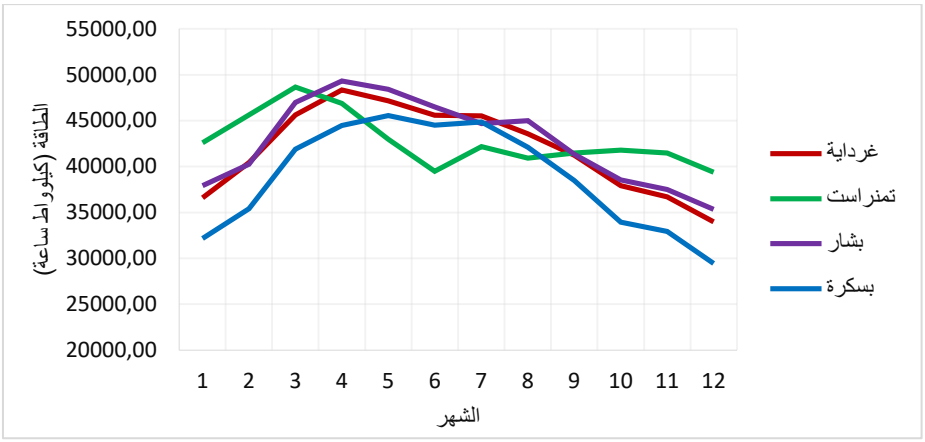

المصدر: من إعداد الباحث.

من الشكل 5 نلاحظ أن موقع تمنراست يتمتع بأعلى إنتاج سنوي للكهرباء يبلغ 42769.43 كيلو واط ساعة / سنة، بينما يحتوي موقع بسكرة على أقل إنتاج للكهرباء.

كما نلاحظ أنه خلال فترة الصيف مدينة غرداية لديها أعلى طاقة إنتاجية تليها بسكرة وبشار وموقع تمنراست لديه أقل إنتاج للكهرباء وهذا يرجع إلى ارتفاع درجة الحرارة في المواقع الصحراوية مما يقلل من أداء الألواح الكهروضوئية.

الشكل 6: متوسط الطاقة الساعية لمختلف المواقع

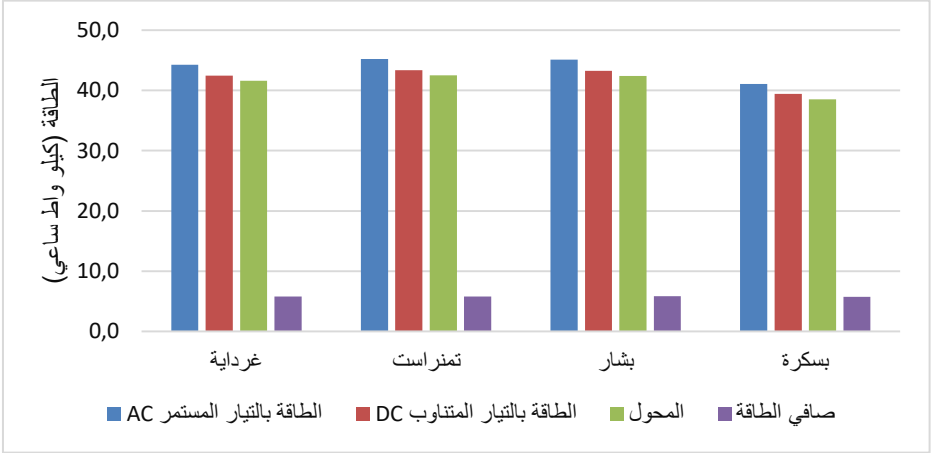

المصدر: من إعداد الباحث.

يوضح الشكل 6 أن صافي إنتاج الكهرباء متماثل تقريبًا في جميع المواقع، مما يعطي إنتاجًا مستقرًا للكهرباء، وفي الصيف يكون الإنتاج أكبر في الشمال وأقل في الجنوب بسبب ارتفاع درجة الحرارة وفي الشتاء ينقلب كل شيء.

الشكل 7: العائد الشهري الإجمالي للتركيب للمواقع المختلفة

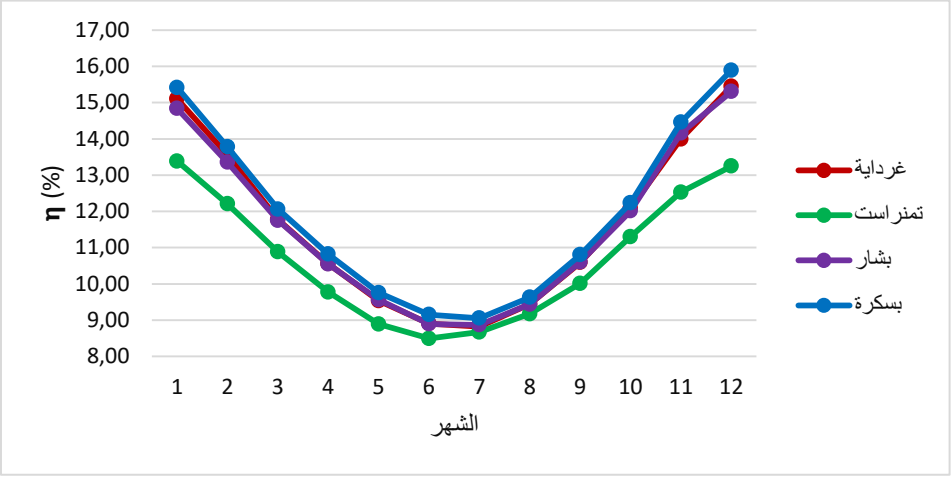

المصدر: من إعداد الباحث.

من الشكل 7، يعتبر إنتاجية الطاقة معنوية خلال فصل الشتاء للمواقع الأربعة، من ناحية أخرى خلال موسم الصيف نلاحظ انخفاضًا كبيرًا في هذا المحصول، خاصة في تمنراست وبشار وغرداية، وهذا الانخفاض التدريجي في أداء المحطات الكهروضوئية يرجع إلى درجة الحرارة المحيطة المرتفعة للغاية، وكذلك الزيادة في درجة حرارة الخلية بما يتناسب مع الإشعاع الشمسي، وهو ما يفسر أيضًا الاختلاف الكبير بين المواقع الصحراوية (بشار، غرداية، تمنراست) والشمال الشرقي من الصحراء (بسكرة).

3.5 النتائج الاقتصادية:

يمثل الجدول **6** جميع المعامِلات اللازمة لإجراء الدراسة الاقتصادية، **LCOE** وتكلفة التثبيت.

الجدول 6: العوامل الاقتصادية

	بسكرة	بشار	تمنراست	غرداية
LCOE($ / كيلوواط ساعة)	6.73	6.13	6.12	6.24
تكلفة التركيب (مليون دولار)	509	509	509	509

المصدر: من إعداد الباحث.

الشكل 8: التكلفة المعيارية للكهرباء المنتجة لمواقع مختلفة

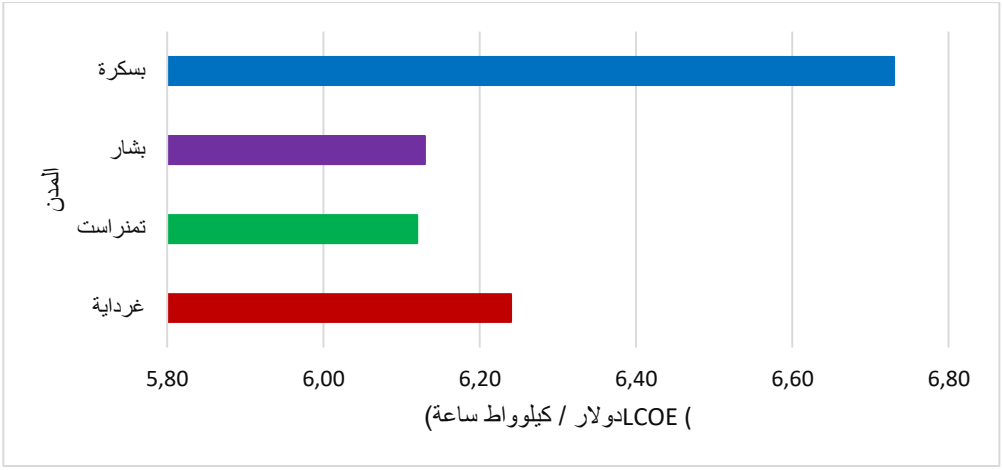

المصدر: من إعداد الباحث.

الشكل 9: تكلفة تركيب المصنع لمواقع مختلفة

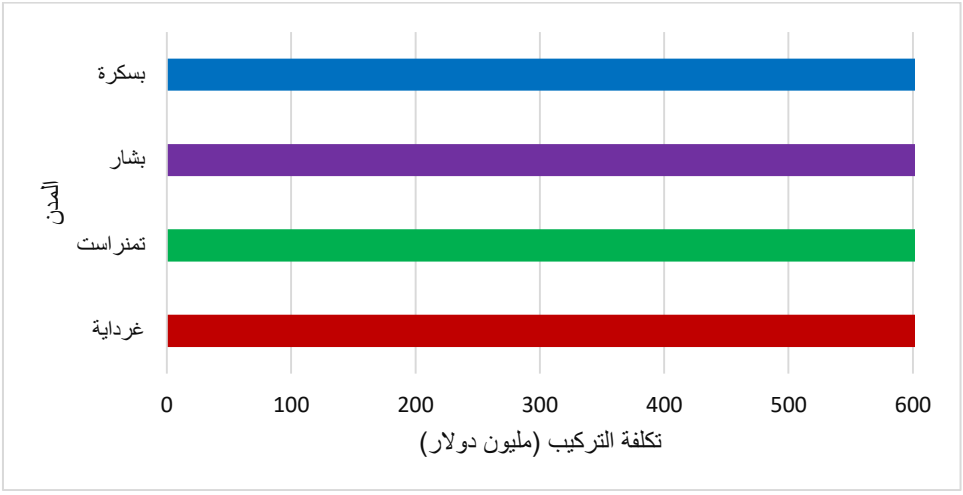

المصدر: من إعداد الباحث.

من الشكلين 8 و9 نلاحظ أن التكلفة المحدّثة للكهرباء LCOE هي نفسها في مواقع بشار وتمنراست وغرداية ، كما أن موقع بسكرة الأعلى تكلفة. بينما أن تكلفة التثبيت هي نفسها في جميع المواقع وهذا راجع لنفس الطاقة المركبة في نفس البلد.

6. الخاتمة والتوصيات

يهدف هذا البحث إلى المساهمة في التنمية المستدامة لقطاع الطاقة في الجزائر من خلال تنويع مصادر الطاقة. حيث أظهرت النتائج التي تم الحصول عليها أن الألواح الكهروضوئية تتأثر بـ GHI ودرجة الحرارة المحيطة. كما أظهرت النتائج أن موقع تمنراست يتميز بفترات طويلة من أشعة الشمس، وكذلك استمرارية إنتاج الكهرباء في فترة الشتاء حيث تظل درجة الحرارة مواتية، كما أن الرياح تؤثر بشكل إيجابي على أداء تبريد الألواح في فترة الصيف. ومن الناحية الاقتصادية، تتمتع مواقع تمنراست وبشار بأقل تكلفة محدثة للكهرباء. وبالنظر إلى نتائج المحاكاة والسعر الحقيقي لمعدات الطاقة المتجددة، فإن النظام له تكلفة عالية جدًا ويظل غير ممكن بدون حوافز من الجهات المختصة، لذلك يجب أن تدعم الدولة الجزائرية محطات الطاقة الشمسية لجعل التكنولوجيا الكهروضوئية مربحة.

فمن خلال كل ما سبق نستنتج أن الطاقات المتجددة وتكنولوجياتها هي وسيلة للتنمية المستدامة، فالحد الأقصى من استعمال الشمس والرياح اليوم لن يقلل من فرص الأجيال القادمة بل على العكس، فعندما نعتمد على الطاقة المتجددة وتكنولوجياتها سنجعل مستقبل أولادنا وأحفادنا أكثر أمانا.

أما فيما يتعلق بحالة الجزائر، فبالرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال إلا أنها مازالت بعبدة عن المأمول بالرغم مما تمتلك من ثروات وطاقات طبيعية، ولذلك بمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- دعم المواطنين لاستعمال الطاقة الشمسية في منازلهم.
- تشجيع الصناعات في مجال تكنولوجيا الطاقات المتجددة.
- تشجيع الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة.
- تدريب الكفاءات والإطارات في كيفية التحكم في تكنولوجيا الطاقات المتجددة وذلك من خلال تكوينهم بالخارج لاكتساب الخبرات.
- تخصيص ميزانية مالية معتبرة للقيام بمشاريع في مجال الطاقة المتجددة.
- إزالة العراقيل والعقبات التي تواجه صناعة تجهيزات الطاقات المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية.
- تنشيط طرق التبادل العلمي والمنشورات العلمية بين البلدان الرائدة في هذا المجال.
- تفعيل القوانين والتشريعات لتشجيع استعمال الطاقة المتجددة والنظيفة، وترشيد استعمال الطاقة الأحفورية.

7. قائمة المراجع:

رمزي بو درجة. (2017). الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة تجربة المانيا نموذجا. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد جوان.

سحر محمد أبوراضي. (2006). دور الجامعات الإقليمية في تلبية احتياجات المرأة الريفية في ضوء أهداف التنمية المستدامة. رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة حلوان.

SKTM. (2020). شركة الكهرباء والطاقات المتجدّدة. تم الاسترداد من id=56&http://www.sktm.dz/?page=article

الجمعية البرلمانية الأسيوية. (2009). تقرير الطاقات المتجددة بين الواقع والتحديات على الصعيدين الوطني والإقليمي. اجماع اللجنة الفرعية لسوق الطاقة المتكاملة في تركيا: تقرير الطاقات المتجدد بين الواقع والتحديات على الصعيدين الوطني والإقليمي.

بوزيد سايح. (2012-2013). دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية: أطروحة دكتوراه غير منشورة، إشراف بغداد شعيب.

خدمة الصحافة الجزائرية. (2020). تم الاسترداد من خطة عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية: https://www.algerie-eco.com/wp-content/uploads/2020/02/plan-action-gouvernementfr-6-fev-2020.pdf

س بنتوبة، و م بورويس. (2016). دراسة جدوى لنظام توليد طاقة هجين يعمل بالرياح الكهروضوئية لمنطقة نائية في أقصى جنوب الجزائر. *تطبيق ثيرم، المجلد 99*، ص 713-719.

سعيدة سنوسي، و احمد جابة. (ديسمبر 2016). *برامج الطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية: آلية لتجسيد الاستدامة (دراسة حالة الجزائر)*. التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون.

عبد العزيز محارب قاسم. (2011). التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، الإسكندرية. *دار الجامعة الجديدة*.

فرحات حدي. (2012). الطاقات المتجددة كمدخل للتنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر. *مجلة الباحث، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة القاصدي مرباح – ورقلة – الجزائر*.

م بوزنيت، م بابلو، و ر سانشيز برازا. (2020). إجراءات تعزيز الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء في الجزائر. *مجلة الاستدامة، المجلد 12 (4)*، ص 1468.

ماجدة أبو زنط، و عثمان محمد غنيم. (2010). التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية. *مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد36، العدد 1*.

مولود موسعي . (2020). الاستثمارات في الطاقات المتجددة كألية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. *مجلة القانون، المجلد 09، العدد 01*.

وزارة الطاقة والمناجم. (2007). *مديرية الطاقة المتجددة*. الجزائر: دليل الطاقات المتجددة.

وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية. (2021). *برنامج الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة*. تم الاسترداد من http://www.mem-algeria.org/francais/index.php?page=le-programme-des-energies-renouvelables-et-de-lefficacite-energetique

استراتيجية الدولة الجزائرية في استغلال الطاقات المتجددة لتحقيق التحول نحو الاقتصاد الأخضر

The strategy of the Algerian state in exploiting renewable energies to achieve the transition towards a green economy

بوضبية سمية، * مخبر السياحة، الإقليم والمؤسسات، جامعة غرداية (الجزائر)،
boudabia.soumia@univ-ghardaia.dz
جيدور الحاج بشير، مخبر السياحة، الإقليم والمؤسسات، جامعة غرداية (الجزائر)،
hadjbachir.djidour@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام: 2023/04/08 تاريخ القبول: 2023/10/07 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على استراتيجية الجزائر في استغلال الطاقات المتجددة للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر، وتوصلنا من خلال البحث إلى وجود إرادة لدى السلطة بضرورة الاستغلال الأمثل للطاقات المتجددة في ظل الإمكانيات المتاحة، خاصة الطاقة الشمسية، وهذا من خلال الأهداف المسطرة في البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة وتحديد الإطار القانوني والعديد من الإجراءات التحفيزية المالية والجبائية مع تسخير عدد من الهيئات والمؤسسات لإنجاحه. إلا أن الارتجال في تحديد تلك الأهداف وانعدام اليقين حين التخطيط لها، إضافة إلى التحديات التمويلية والتكنولوجية، شكلت عائقا أمام استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر لتحقيق الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر بشكل أسرع وأكثر فعالية. مما يستدعي بذل الجهود أكثر لاستغلال كافة المؤهلات المادية والبشرية. ورفع التحديات التمويلية والتكنولوجية لإنجاح هذا المسعى.

كلمات مفتاحية: اقتصاد أخضر، طاقات متجددة، بيئة، برنامج وطني، انبعاثات كربونية.

تصنيفات JEL: O13، P28، Q42

Abstract:

This study aims to identify Algeria's strategy in exploiting renewable energies to move towards a green economy. We concluded through the research that there is a will among the authorities to achieve optimal use of renewable energies in light of the available capabilities, especially solar energy, through the goals set by the National Program for the Development of... Renewable energy and many financial and tax incentive measures,

* المؤلف المرسل.

while harnessing a number of bodies and institutions to make it successful. But there are factors and challenges that constitute an obstacle to exploiting them to achieve a faster and more effective transition to the green economy. This calls for redoubling efforts to exploit all material and human capabilities. And raising the financial and technological challenges to make this endeavor successful.
Keywords: green economy, renewable energies, environment, national program, carbon emissions.
Jel Classification Codes:O13، P28، Q42

1. مقدمة:

تشكل الطاقة ركيزة النمو الاقتصادي، ورغم أهمية الإمدادات الطاقوية من المصادر التقليدية الأحفورية في تلبية متطلبات ذلك النمو، إلا أن الجميع أدرك تأثيراتها السلبية بسبب خصائصها غير الصديقة للبيئة، فهي المسؤول الرئيسي عن إنبعاثات الكربون وغيره من الغازات الدفيئة المتسببة في تغير المناخ والاحتباس الحراري ومختلف أشكال التلوث البيئي. حيث أفضت هذه الخصائص إلى انتباه جميع مكونات المجتمع الدولي إلى ضرورة التحول إلى اقتصاد أكثر أمنا على البيئة. فيما صار يعرف حديثا بالاقتصاد الأخضر من خلال تأمين الطاقة من مصادر أكثر نظافة وصداقة للبيئة، هذه المميزات أتاحتها الطبيعة، في الشمس والرياح وغيرها بما يعرف بمصادر الطاقات المتجددة.

وفي الجزائر يمثل قطاع الطاقة العمود الفقري للاقتصاد، الذي يرتكز بدوره على الصناعة النفطية التي تعتبر المسؤول الأول عن الإنبعاثات الكربونية خلال جميع مراحلها. لهذا أقدمت على اتخاذ مجموعة من الإجراءات تهدف من خلالها إلى خفض مستوى هذه الإنبعاثات، سواء في قطاع الطاقة أو في غيره من القطاعات للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر. على غرار تحديد استراتيجيتها في استغلال الطاقات المتجددة لإنتاج الطاقة النظيفة، حيث أطلقت ابتداء من سنة 2011 برنامج وطني لتطوير الطاقات المتجددة لآفاق سنة 2030، حددت له مجموعة من الأهداف، وسخرت له العديد من المؤسسات والهيئات الفاعلة في المجال الطاقوي تتضافر جميعا لتنفيذه،ضمن إطار قانوني ملائم لتشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة لرفع مساهمتها في المزيج الطاقوي وإحلالها في مختلف فروع وقطاعات الاقتصاد الوطني، لخفض التأثيرات السلبية للعمليات التنموية لمختلف هذه القطاعات على البيئة،

ومن هذا المنطلق سنحاول في هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تساهم إستراتيجية استغلال الطاقات المتجددة في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر؟

1.1. الأسئلة الفرعية:

- في ماذا تتمثل إستراتيجية الجزائر لاستغلال إمكانيتها من مصادر الطاقة المتجددة لتحقيق التوجه نحو الاقتصاد الأخضر؟
- هل تمتلك الجزائر المقومات الكافية من مصادر الطاقات المتجددة لكي تحقق قفزة نوعية في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر؟

2.1. منهج الدراسة: اعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي،من خلال استعراض مختلف المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة ووصف الظواهر المرتبطة بهما، وإعطاء صورة لواقع الطاقات المتجددة بالجزائر بالشكل الذي يسمح بالإجابة على الإشكالية المقترحة.

3.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على مفهوم الاقتصاد الأخضر وأهم مجالاته.
- التعرف على مفهوم الطاقة المتجددة وأهميتها ومختلف مصادرها.
- التعرف على إستراتيجية استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر في ظل الإمكانيات المتاحة، ومدي مساهمتها في تجسيد التوجه نحو الاقتصاد الأخضر.

4.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهميتها في كونها من المواضيع الحديثة والحساسة التي تثير الكثير من النقاش وتحضى باهتمام عالمي، خاصة في الآونة الأخيرة في ظل تنامي القلق لدى جميع مكونات المجتمع الدولي بشأن التأثيرات السلبية على البيئة التي يخلفها النموذج الاقتصادي القائم على الاعتماد المفرط على الوقود الأحفوري، ما يفرض على جميع الدول ضرورة التحول إلى اقتصاد أقل تأثيرا وضرار على البيئة من خلال إحلال الطاقة النظيفة من المصادر المتجددة في مختلف قطاعات الاقتصاد.

5.1. الدراسات السابقة:

– دراسة "نغموشي أمينة" (2022)، دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تطبيق أسس الاقتصاد الأخضر في الجزائر (2022)، وتوصلت إلى أن الطاقات المتجددة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة ولكن بنسبة قليلة مقارنة مع إمكانيات البلد من هذا النوع من الطاقات.

-دراسة "عمراوي سمية، خيرالدين جمعة، كعواش محمد"، (2018)، توجه الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر من خلال الطاقات المتجددة "نماذج لمؤسسات خضراء"، وتوصلت إلى أنه رغم المجهودات المبذولة في هذا الخصوص إلا أنها غير كافية.

– دراسة "حمري نجود، ألبز كلثوم، بوراس سعيد" (2020)، استراتيجية الجزائر للإنتقال إلى الاقتصاد الأخضر في ظل التنمية المستدامة: الطاقات المتجددة، وتوصلت الدراسة إلى أن اهتمام الجزائر بالتوجه نحو الاقتصاد الأخضر غير كافي ولا يعكس الإمكانات الطبيعية من المصادر الطاقوية المتجددة التي تتمتع بها.

6.1. تقسيمات الدراسة: لمعالجة موضوع الدراسة تم تحديد المحاور التالية:

- ماهية الاقتصاد الأخضر.
- ماهية الطاقات المتجددة.
- إستراتيجية استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر.

2. ماهية الاقتصاد الأخضر:

1.2. مفهوم الاقتصاد الأخضر:

برز مفهوم الاقتصاد الأخضر في البداية كمقترح لمواجهة الأزمات العالمية المالية والغذائية والمناخية. (أوصالح، 2015، صفحة 155)حيث جاء لإحداث التوافق والتوازن بين متطلبات الاقتصاد وموارد البيئة بما تشتمل عليه من مياه وهواء ونفط وغابات وغيرهم من موارد النظام البيئي، حيث أدى النظر إلى الاقتصاد من الجانب البيئي إلى تغيير مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد استنزاف الموارد النادرة لتلبية الاحتياجات البشرية اللامتناهية إلى مفهوم التنمية المستمرة أو التنمية المستدامة. (ربيع و شذا، 2018، صفحة 6)من خلال إعادة تصميم الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر ملائمة للبيئة. فغالبا ما يشير مصطلح الأخضر للدلالة على أي شيء يمكن من تحسين حالة البيئة، وقد يشير إلى المنتج، الصناعة، الشركة، العمل، أو العملية التي تحافظ على الطاقة والموارد، وتولد الطاقة النظيفة، وتقلل من النفايات، وتزيل المواد الخطرة، وتحافظ على البيئة والتنوع البيولوجي". (ثابتي و بركنو، 2014، صفحة 91)

ويشير الاقتصاد الأخضر إلى اقتصاد الطاقة النظيفة، الذي تقل فيه انبعاثات الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد ويستوعب جميع الفئات الاجتماعية. (صيد، موفق، و تقرارت، 2018، صفحة 112)

وحسب برنامج الأمم المتحدة فهو الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، وفي نفس الوقت يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الايكولوجية. (ولهي، 2014، صفحة 86)

ولا يوجد تعريف محدد متفق عليه دوليا، حيث تعددت الآراء حول تفاصيل ومفهوم الاقتصاد الأخضر، فهناك بعض الاتجاهات حصرت تعريفه في المعنى الضيق الذي يصفه بأنه اقتصاد الطاقة النظيفة، بينما ضمنته اتجاهات فكرية أخرى جميع المجالات التي ترتبط به إلا أن جميع هذه التعاريف تتفق أن مبدأه هو الاستغلال الكفء والرشيد للموارد المتاحة والتقليل من المخاطر البيئية.

2. 2. أهمية التحول نحو الاقتصاد الأخضر:

تكمن أهمية الاقتصاد الأخضر في كونه يشكل قاطرة الوصول إلى التنمية المستدامة، حيث ازدادت القناعة أنه لا سبيل للوصول إلى تنمية مستدامة إلا باعتماد وتطبيق فكرة الاقتصاد الأخضر، خاصة في ظل الدمار الذي لحق بالبيئة نتيجة عقود التنمية الاقتصادية السابقة المبنية على تجاهل البيئة. (مختار، 2017، صفحة 568)حيث تنعكس أهمية الاقتصاد الأخضر في العديد من المكاسب البيئية، الاقتصادية والاجتماعية الممكن تحقيقها على صعيد أبعاد التنمية المستدامة.

3.2. مجالات الاقتصاد الأخضر:

يمكن حصر القطاعات التي تشكل مجالات لممارسة أنشطة خضراء لتحقيق التحول نحو اقتصاد أخضر فيما يلي:

1.3.2. قطاع الزراعة: من خلال توجيه الاستثمار الأخضر نحو القطاع الزراعي لتحسين كفاءة استخدام المياه والحد من تدهور التربة من خلال ممارسات زراعية أكثر استدامة. حيث تشكل الزراعة العضوية مجالا واعدا لما تتيحه من ايجابيات تجاه البيئة مقارنة بالممارسات الزراعية التقليدية. (ربيع و شذا، 2018، صفحة 12)

2.3.2. قطاع إدارة النفايات: من خلال الاستثمار في أنشطة التثمين والرسكلة لتحويل النفايات إلى منتجات في صور أخرى ذات قيمة في الدورة الاقتصادية أو كبديل للمواد الخام الطبيعية أو مصدرا للطاقة.

3.3.2. قطاع الطاقة: بالاستثمار في مشاريع الطاقات المتجددة بمختلف مصادرها لإنتاج الطاقة النظيفة وتطبيق برامج الفعالية الطاقوية لترشيد الاستهلاك الطاقوي.

4.3.2. قطاع المياه: من خلال زيادة الاستثمار في مجال تحسين موارد المياه وزيادة كفاءة استخدامها ومجالات الصرف الصحي والبنية التحتية للمياه. .(ربيع و شذا، 2018، صفحة 12)

5.3.2. قطاع النقل: بالتوجه إلى استخدام وسائل نقل أكثر كفاءة في استخدام الطاقة المنخفضة الكربون، التي تعمل على تلبية احتياجات النقل مع مستوى مقبول من الانبعاثات الغازية. مع تشجيع التوسع في مجال النقل العام. (شريف، 2014، صفحة 14)

6.3.2. قطاع الصناعة: يمكن تحويل قطاع الصناعة إلى قطاع أخضر من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة في مختلف الأنشطة الصناعية.

7.3.2. قطاع البناء (الأبنية الخضراء): من خلال الاستخدام المستدام لموارد المياه وإعادة استخدام مياه المجاري وباستخدام كتل التراب المضغوط وغيره من مواد البناء المعاد استخدامها كبديل الاسمنت.

8.3.2. قطاع السياحة: من خلال التركيز على السياحة البيئية والثقافية والترويج لأنماط مختلفة للسياحة الخضراء الأكثر استدامة. (ربيع و شذا، 2018، صفحة 15)

3. ماهية الطاقات المتجددة:

1.3. تعريف الطاقات المتجددة:

تعرف بأنها الطّاقة المستمدة من الموارد الطّبيعية التي تتجدد أو الّتي لا يمكن أن تنفذ، حيث نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، (قدي، أوسرير، و حمو، 2010، صفحة 133) كما تعرف بأنها تلك الطاقة المولدة من مصدر طبيعي غير تقليدي مستمر لا ينضب ويحتاج فقط إلى تحويله من طاقة طبيعية إلى أخرى يسهل استخدامها بواسطة تقنيات العصر ليعيش الإنسان في محيط من الطاقة. (مداحي، 2015، صفحة 112)

كما تتعدد مسميات الطاقة المتجددة بين الطاقة البديلة، الطاقة النظيفة، الطاقة المستدامة، الطاقة الخضراء والطاقة الآمنة، حيث تعكس هذه الصفات خصائصها، (عياط و العرابي، 2018، صفحة 151)التي تختلف جوهرياً عن مصادر الطاقة التقليدية من البترول والفحم والغاز الطبيعي الملوثة للبيئة والموجودة بمخزون محدود في باطن الأرض أو الوقود النووي الذي يستخدم في المفاعلات النووية. (خبابة، خبابة، و كعرار، 2013، صفحة 44)

2.3. دوافع التوجه نحو الطاقات المتجددة:

تتعدد الدوافع المرتبطة بضرورة التوجه إلى استخدامات الطاقات المتجددة النظيفة الصديقة لها، ومن أهمها:

1.2.3. الدوافع الاقتصادية:

تتعلق الدوافع الاقتصادية أساسا بضرورة تنويع إمدادات الطاقة وضمان الأمن الطاقوي، إذ يعتبر الأمن الطاقوي في الوقت الراهن، الدافع الأبرز والمحفز الرئيسي وراء استغلال مصادر الطاقة المتجددة، خاصة في ظل تقلبات أسواق الطاقة والنزاعات الدولية التي يشكل النفط والسيطرة على منابعه أهم دوافعها.

2.2.3. متطلبات حماية البيئة:

تشكل حماية البيئة ثاني دافع ملح وراء ضرورة استغلال الطاقات المتجددة، حيث ينتج عن الاعتماد المطلق على الوقود الأحفوري انبعاث كميات كبيرة من الغازات والجسيمات، يؤدي تراكمها في الغلاف الجوي إلى تغير تركيبة الهواء والتسبب في التلوث الجوي والتغير المناخي، وتآكل طبقة الأوزون وتفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري وهطول الأمطار الحمضية، ناهيك عن مختلف أنواع التلوث الأخرى نتيجة مخلفات الصناعة النفطية بمختلف مراحلها على التربة والمياه والبحار والكائنات الحية، بل وحتى على سلامة وصحة الأفراد،

3.2.3. التوجه العالمي نحو الطاقات المتجددة

أصبح التوجه للطاقات المتجددة شأنا دوليا يجد دعما وتأييدا في الأوساط الرسمية والشعبية في مختلف أنحاء العالم، نظمت بشأنه مؤتمرات كثيرة منذ عدة سنوات. (مقري، 2017، صفحة 15) آخرها مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2022 (COP27) المنعقد في نوفمبر 2022 في مدينة شرم الشيخ المصرية بمشاركة 200 دولة تقريبا الذي تضمن نصه الختامي تأكيد أهداف اتفاق باريس التاريخي حول المناخ سنة 2015، لاحتواء الاحتباس الحراري وضمان عدم ازدياد حرارة الأرض إلى أكثر من 2 درجة مئوية، مع الحرص على مواصلة الجهود لحصر الإحترار بـ 1.5 درجة مئوية، من خلال التسريع أكثر للانتقال إلى الطاقة المتجددة النظيفة.

3.3. أهمية الطاقات المتجددة:

برزت أهمية الطاقات المتجددة مع تأكد حقيقة نضوب الطاقات التقليدية مستقبلا، وكونها المسبب الرئيسي للإنبعاثات الكربونية في الجو، حيث يتسبب الاستغلال الجائر والاستنزاف الغير عقلاني لموارد

الطاقة الأحفورية في مختلف العمليات التنموية لكل قطاعات الاقتصاد، في تدمير البيئة والإخلال بنظمها، مما سيحرم الأجيال اللاحقة من نصيبها من موارد بيئتها الطبيعية ويعطل مسار التنمية مستقبلا. في حين توفر المصادر المتجددة إمدادات الطاقة بشكل مستدام لاقتصاد الحاضر والمستقبل دون فوارق ودون إلحاق الضرر بالبيئة، وهذا ما يخدم توجه الاقتصاد الأخضر وغايات التنمية المستدامة. حيث تتجلى أهمية الطاقات المتجددة من جانب آخر في كونها ترتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة.

4.3. مصادر الطاقة المتجددة:

1.4.3. الطاقة الشمسية: هي طاقة الإشعاع الشمسي التي تصل إلى الأرض بشكل موجات كهرومغناطيسية، ويمكن تحويلها إلى حرارة وبرودة وقوة محركة وكهرباء، حيث يتم تحويل طاقة الشمس إلى كهرباء يتم بأحد التقنيتين، التقنية الأولى تسمى الطاقة الشمسية الحرارية المركزة، حيث تستخدم المرايا لتركيز طاقة الشمس من أجل توليد الحرارة لغليان الماء ودفع التوربينات البخارية لتوليد الكهرباء، أما التقنية الثانية فتسمى بالطاقة الشمسية الكهروضوئية، حيث تحول الألواح أو الخلايا الشمسية ضوء الشمس مباشرة إلى كهرباء. (كحلة، ودان، و باشوش، 2021، صفحة 221)

2.4.3. طاقة الرياح: يتم إنتاج الطاقة من الرياح بفضل الاستفادة منها في تحريك ألواح (توربينات) ذات أذرع دوارة محمولة على عمود بعلو مرتفع، حيث تنتج التوربينات أثناء دورانها بفعل قوة سرعة الرياح طاقة ميكانيكة أو كهربائية.

3.4.3. طاقة الكتلة الحية (Biomass): تعرف أيضا بالطاقة العضوية التي يمكن استنباطها من المواد النباتية والحيوانية والنفايات بعد تحويلها إلى سائل أو غاز بالطرق الكيماوية أو التحلل الحراري. كما يمكن الاستفادة منها بحرقها مباشرة واستخدام الحرارة الناتجة في تسخين المياه أو إنتاج البخار الذي يمكن بواسطته تشغيل التوربينات وتوليد الطاقة الكهربائية. (إبراهيم و عبد الرؤوف، 2017، صفحة 33)

4.4.3. الطاقة الحرارية الجوفية (الجيوحرارية): هي عبارة عن طاقة حرارية مرتفعة ذات منشأ طبيعي مختزنة في الصهارة في باطن الأرض، تتولد عند احتكاك الصخور الساخنة بالمياه أو بالمياه التي يوصلها الإنسان بطريقة ما، فينتج عن عملية الاحتكاك أبخرة تستغل أساسا لتوليد الكهرباء. (بوعشير، 2011، صفحة 1)

5.4.3. الطاقة المائية: تعرف بأنها تلك الطاقة التي تأتي من قوة تدفق المياه أو سقوطها، والتي تعمل على تحريك شفرات التوربينات لإنتاج طاقة ميكانيكية، ومن ثم يقوم مولد بتحويل هذه الطاقة إلى طاقة

كهربائية، إذ تعرف الطاقة الكهربائية الناتجة عن هذه العملية باسم الطاقة الكهرومائية. (ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 2023)

6.4.3. طاقة الهيدروجين: ينتج غاز الهيدروجين من الماء بواسطة تقنية تعرف باسم التحليل الكهربائي، والتي تنطوي على تشغيل تيار كهربائي مرتفع (كهرباء مولدة من المصادر التقليدية أو من الطاقة الشمسية) عبر الماء لفصل ذرات الهيدروجين والأكسجين. (قلوح، 2019، صفحة 270) أو من تحلل الماء من خلال تسخينه مباشرة على حرارة 3500 درجة مئوية وما فوق.

4. إستراتيجية استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر:

تعددت جهود الجزائر في إطار إستراتيجيتها لاستغلال الطاقات المتجددة، لتشمل جميع الجوانب التي من شأنها ترقية استعمالها، لاسيما في ظل الإمكانيات التي تتوفر عليها، خاصة من الطاقة الشمسية التي تعتبر الصحراء بجنوب البلاد منجما لها، حيث سطرت لذلك برنامج واعد لآفاق سنة 2030، بأهداف طموحة لتوليد الكهرباء من مختلف مصادر الطاقة المتجددة لرفع مساهمتها في المزيج الطاقوي. ووفرت العديد من العوامل لإنجاحه من خلال تسخيرعدد من المؤسسات والهيئات الفاعلة في المجال الطاقوي مع تحديد الإطار القانوني الذي يشجع على ترقية وتحفيز الاستثمار في مجال الطاقة النظيفة وجملة من الإجراءات التحفيزية المالية والجبائية.

1.4. البرنامج الوطني للطاقات المتجددة:

1.1.4. إطلاق البرنامج وتعديلاته:

أقدمت الجزائر على إطلاق برنامج وطني لتطوير الطاقات المتجددة (2011-2030)، بهدف الإحلال التدريجي للطاقة البديلة النظيفة. إلا أن البرنامج خضع للمراجعة والتعديل عدة مرات بسبب بعض التحديات والمعطيات التي فرضت إعادة صياغة أهدافه.

حيث استهدف البرنامج حين إطلاقه أول مرة سنة2011 بناء قدرة إنتاج مقدرة ب 12.000 ميغاواط آفاق سنة موزعة بين الطاقة الكهروضوئية، الطاقة الشمسية الحرارية المركزة، طاقة الرياح. مع العزم على تصدير10.000 ميغاواط من أصل الكمية الإجمالية المتوقع إنتاجها، إلا أن التطورات التي حصلت على واقع تكنولوجيات وتقنيات بعض فروع الطاقة المتجددة والتي أدت إلى انخفاض تكلفة تجهيزاتها وإنتاجها، كانت أساسا لمراجعة البرنامج وإعادة النظر في محتواه سنة 2015، حيث تم تحديد أهداف جديدة طموحة تمثلت في رفع الطاقة الإنتاجية المتوقعة من الطاقات المتجددة من12.000ميغاواط،

المحددة في الصيغة الأولى إلى22.000 ميغاواط في حدود سنة 2030، مع توجيه 10.000 ميغاواط منها للتصدير. (لطيف، 2022، صفحة 327)

تضمنت التعديلات التي طرأت على أهداف البرنامج، على الخصوص مضاعفة كمية الطاقة الشمسية الكهروضوئية إلى أكثر من أربعة أضعاف، بينما تم خفض كمية الطاقة الشمسية الحرارية إلى أكثر من ثلاثة أضعاف كما تم تدعيم الكميات المتوقعة من الإنتاج من طاقة الكتلة الحيوية والطاقة الحرارية، والتوليد المشترك

إلا أن القدرة الفعلية المولدة من مشاريع الطاقة المتجددة المحددة في البرنامج، بعد مضي حوالي عشرة سنوات من إطلاقه أظهرت أن بلوغ قدرة 22000 ميغاواط آفاق سنة 2030 أمر غير قابل للتحقيق، وهو ما دفع الحكومة إلى مراجعة أهدافه مرة أخرى سنة 2020 لتعلن عن برنامج 15000 ميغاواط آفاق سنة 2035، من خلال إطلاق مشاريع تتولى تنفيذها شركات وطنية مختصة في مجال الإنتاج الطاقوي لبلوغ القدرة الإنتاجية المحددة في البرنامج. حيث يعتبر مشروع (سولار 1000ميغاواط)، أول مشروع تم الإعلان عنه في إطار تنفيذ البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 15000 ميغاواط آفاق سنة 2035، يستهدف توليد 1000 ميغاواط سنويا من خلال تأسيس شركات خاصة تتولى تنفيذ محطات شمسية كهروضوئية، موزعة على 5 ولايات جنوبية.

و تم إطلاق مناقصة دولية لتنفيذه في ديسمبر 2021، من طرف وزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة لإنجاز المحطات المذكورة على المستثمرين المحليين والدوليين، مع تكليف الشركة الجزائرية للطاقات المتجددة "شمس" بدراسة طلبات العروض. إلا أن التأجيل المستمر لاستقبال العروض أفشل المشروع الذي توقف بسبب غياب الوزارة الوصية، التي كانت تشرف عليه.

إلا أنه وبالموازاة مع توقف مشروع سولار تم إطلاق مشروع سونلغاز 2000 ميغاواط، من طرف مجمع "سونلغاز" عبر شركته الفرعية سونلغاز – الطاقات المتجددة – من خلال توجيه دعوة إلى مناقصة وطنية دولية لتنفيذ المشروع من خلال إنجاز 15 محطة شمسية كهروضوئية. موزعة على 11 ولاية في الجنوب والهضاب العليا، بطاقة إجمالية تبلغ 2000 ميغاواط. وقد أسفرت عملية فتح أظرفة المناقصة الخاصة بالمشروع التي جرت بتاريخ: 2023/07/24. على قبول 77 عرضا تقنيا من أصل 90 تقدمت بها شركات وطنية وأجنبية على أن يتم بعدها فتح الأظرفة المالية لمعرفة قيمة وآجال الإنجاز.

2.1.4. إمكانيات الجزائر من مصادر الطاقة المتجددة:

لم يكن للجزائر أن تقدم على إطلاق هذا البرنامج الطموح للطاقات المتجددة لولا الإمكانيات المتاحة لها من المصادر الطاقوية المتجددة، تأتي في مقدمتها الطاقة الشمسية. حيث تشير التقديرات الرسمية إلى أن معدل الإشعاع الشمسي على كامل التراب الوطني تقريبا يتجاوز2000 ساعة سنويا ويمكن أن تصل حتى 3500 ساعة. بالصحراء، ويقدر مجموع أشعة الشمس الساقطة في حدود التراب الجزائري ب 169490تيراواط ساعي / السنة، (عياط و العرابي، 2018، صفحة 157) كما تهب الرياح بسرعة معتدلة إلى مرتفعة، تتراوح مابين 2 إلى 6 م/ثا، وهي ملائمة لتوفير الطاقة لضخ المياه وإقامة مزارع رياح لإنتاج الطاقة الكهربائية. ناهيك عن المصادر الطاقوية المتجددة الأخرى، حيث تقدر الإمكانيات من الهيدروجين الأخضر بـ 8638 تيراواط/ساعة ومن طاقة الكتلة الحية بأزيد من 500.000 طن معادل بترول. وحوالي25 مليار متر مكعب الموارد المائية المفيدة والمتجددة لتوليد الطاقة من المياه وأكثر من 200 منبع ساخن بشمال البلاد تشكل مصدرا للطاقة الجيوحرارية.

3.1.4.آليات تمويل مشاريع البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة:

تم اعتماد مجموعة من الأدوات التمويلية لدعم مشاريع الطاقات المتجددة وإنعاش مناخ الاستثمار لغرض تحقيق الأهداف المحددة في البرنامج الوطني للطاقات المتجددة، من أهمها الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشتركة، يقيد في حسابه في باب الإيرادات في مجال الطاقات المتجددة والمشتركة 1% من الإتاوة النفطية، بعد أن كانت تقدر بنسبة 0.5% عند إنشائه، وغيرها من الرسوم الأخرى المحددة بموجب التشريع. ومن جانب آخر يتم اللجوء إلى الشراكة الأجنبية لإنجاز بعض مشاريع الطاقات المتجددة التي تتطلب مبالغ ضخمة وتكنولوجيا عالية لإنجازها. حيث تمكن هذه الآلية من استكمال متطلبات التمويل من جهة واستقدام مختلف التقنيات التكنولوجية الحديثة من جهة أخرى.

4.1.4. الإجراءات التحفيزية لدعم البرنامج الوطني للطاقات المتجددة:

يستفيد الاستثمار في مشاريع الطاقات المتجددة في الجزائر من عدة إجراءات تحفيزية تهدف إلى دعم إنتاج الطاقة النظيفة، من أهمها:

- يمكن لحاملي المشاريع في ميدان الطاقة المتجددة الاستفادة من الحوافز المالية، الجبائية والجمركية التي يمكن أن تساهم في ترقية الطاقات المتجددة. بموجب الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، كما تستفيد الاستثمارات في نشاطات الطاقات الجديدة والطاقات

المتجددة. وبناء على طلب من المستثمر، من النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية أو ما يسمى (نظام القطاعات)، والعديد من المزايا الأخرى حسب مراحل النشاط بموجب القانون رقم 22-18 مؤرخ في24 جويلية 2022، المتعلق بالاستثمار.

- تشجيع إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، من خلال نظام يسمى" أسعار الشراء المضمونة " يضمن لمنتجي الطاقة المتجددة الاستفادة من التعريفات التي تمنحهم فرصة معقولة للرفع من مردودية استثماراتهم فتح المجال أمام المستثمرين الخواص، لإنجاز محطات لتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة وبيعها لسونلغاز، كما يمنح منتجو الكهرباء انطلاقا من هذه المصادر أو من الإنتاج المشترك تعريفة مقابل كل كيلو واط في الساعة، تم إنتاجه أو تسويقه أو استهلاكه ذاتيا،
- إنشاء شبكة للمناولة للرفع من نسبة إدماج الصناعة الجزائرية في مجال تجهيزات الطاقات المتجددة.
- تخفيض الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة عند الاستيراد بالنسبة للمكونات والمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة المستعملة في صناعة الأجهزة داخل الجزائر في مجال الطاقات المتجددة. (أوكيل و خوميجة، 2019، الصفحات 11-12)
- إيلاء أهمية لعمليات البحث والتطوير ومساعدة مراكز ووحدات البحث على ترقية استعمال الطاقة المتجددة. مع تعميم التكوين العالي (ليسانس، ماستر، دكتوراه) والمهني (تقني وتقني سامي) في ميدان الطاقات المتجددة في العديد من الجامعات والمدارس العليا ومراكز التكوين المهني. (الطيف و كوراد، 2018، صفحة 178)

2.4. الإطار المؤسساتي لترقية الطاقات المتجددة في الجزائر:

تم إنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات لتجسيد البرنامج الوطني للطاقات المتجددة في قطاعات عديدة، حيث تعمل كل منها في مجال اختصاصها وتتضافر جهودها لتحقيق أهدافه، ومن أهمها:

1.2.4. الهيئات الوزارية: وتضم وزارة البيئة والطاقات المتجددة، **محافظة الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية** والمجلس الأعلى للطاقة.

2.2.4. الهيئات التابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي: وتضم

- مركز تطوير الطاقات المتجددة (CDER) ووحداته الثلاثة المتمثلة في وحدة تطوير التجهيزات الشمسية بتيبازة، وحدة البحث التطبيقي في الطاقات المتجددة بغرداية، وحدة البحث في الطاقات المتجددة في الوسط الصحراوي بولاية أدرار ووحدة تطوير تكنولوجيا السيليسيوم.
- المدرسة الوطنية العليا للطاقات المتجددة والبيئة والتنمية المستدامة.
- وحدة البحث في معدات الطاقة المتجددة بجامعة تلمسان.

3.2.4. المؤسسات الوطنية الفاعلة في مجال الطاقات المتجددة:

- شركة سونطراك، تعتبر من أهم الشركات الوطنية الفاعلة في مجال الطاقة المتجددة.
- شركة سونلغاز وفروعها المتمثلة في الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز – الطاقات المتجددة (سابقاSKTM)، ومركز البحث وتطوير الكهرباء والغاز (CREDEG)
- الشركة الجزائرية للطاقات المتجددة (شمس): شركة مختلطة بين (سوناطراك 50 % -سونلغاز 50 %)
- وكالة تطوير استخدام الطاقة وترشيده (APRUE) ولجنة ضبط الكهرباء والغاز (CREG).

3.4. الإطار القانوني لترقية الطاقات المتجددة:

أطرت الجزائر جهودها في استغلال الطاقات المتجددة بحزمة من التشريعات والنصوص القانونية من أهمها:

- القانون رقم09-99، المؤرخ في 28 يوليو 1999المتعلق بالتحكم في الطاقة.
- القانون رقم09-04 المؤرخ في2004/08/14، والمتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.
- القانون 02-01 المؤرخ في05 فيفري 2002، المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، تم بموجبه إنشاء لجنة لتنظيم الكهرباء والغاز (CREG).
- المرسوم التنفيذي رقم 03-10 مؤرخ في:2003/07/19، والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- المرسوم التنفيذي رقم04-92 المؤرخ في25 مارس 2004، يتعلق بتكاليف تنويع إنتاج الكهرباء.

- المرسوم التنفيذي رقم17-98 المؤرخ في 26 فيفري 2017، الذي يحدد طلب إجراء عروض لإنتاج الطاقة المتجددة أو المنبثقة عن الإنتاج المشترك وإدماجها في المنظومة الوطنية للتزويد بالطاقة الكهربائية.
- المرسوم التنفيذي رقم17-167 مؤرخ في22 ماي سنة 2017 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 15-69 مؤرخ في 11 فبراير سنة 2015، يحدد كيفيات إثبات شهادة أصل الطاقة المتجددة واستعمالها.
- المرسوم التنفيذي رقم 17-166 المؤرخ في22 ماي 2017 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 13-218 الذي يحدد شروط منح العلاوات؛ بعنوان تكاليف تنويع انتاج الكهرباء.

كما لم تتوان الجزائر على المصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمناخ، بما يعكس انخراط الجزائر في المساعي الدولية لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة والتوجه نحو الطاقة النظيفة كان آخرها اتفاق باريس حول التغيرات المناخية المعتمد بباريس في 12 ديسمبر سنة 2015، وبعد مصادقة الجزائر على هذا الاتفاق، اعتمدت مخططا وطنيا للمناخ للفترة 2020-2030، ترمي من خلاله إلى تخفيض نسب انبعاث الغازات الدفيئة بنسبة 7% كالتزام طوعي و 22% كالتزام مشروط في حال استفادتها من تمويل دولي وتحويل تكنولوجي.

4.4. الإنجازات المحققة على صعيد تنفيذ مشاريع البرنامج الوطني للطاقات المتجددة:

توجت إستراتيجية الجزائر في استغلال الطاقات المتجددة بتنفيذ وانجاز العديد من المشاريع على غرار إنجاز محطات لتوليد الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة لدعم الشبكة العمومية لتوزيع الكهرباء، كما سطرت مختلف القطاعات الوزارية العديد من البرامج لإحلال الطاقة الشمسية بديلا عن الطاقة من المصدر الأحفوري، للتخفيف من تأثيرات أنشطتها التنموية على البيئة. ويمكن حصر أهم هذه الإنجازات فيما يلي:

- إنجاز 22 محطة شمسية كهروضوئية بقوة إجمالية مقدرة ب 343 ميغاواط، بالجنوب والهضاب العليا.
- إنجاز محطة نموذجية للطاقة الشمسية الكهروضوئية بولاية غرداية سنة 2014، بقدرة 1 ميغاواط.
- إنجاز 9محطات للطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة إجمالية50ميغاواط بولايات الجنوب الكبير.

- إنجاز محطة الطاقة الشمسية الحرارية سنة 2011 بمدينة حاسي الرمل ولاية الأغواط، بقدرة 20 ميغاواط لتوليد الكهرباء بالنظام الهجين (شمسي حراري–غازي) بقدرة إجمالية تبلغ 150 ميغاواط.
- إنجاز مزرعة لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح بمنطقة كابرتان بولاية أدرار بقوة 10 ميغاواط سنة 2014.
- إنجاز محطة شمسية كهروضوئية بقدرة 10 ميغاواط بالحقل البترولي"بئر ربع شمال" بحوض بركين بورقلة في إطار بروتوكول التعاون الموقع بين شركة سونطراك وبين والشركة الإيطالية"إيني"سنة 2016. كما تم سنة 2022، وضع حجر الأساس لمحطة طاقة شمسية ثانية بالقرب من المحطة الشمسية الأولى بقدرة 10 ميغاواط إضافية من الكهرباء. وهذا في إطار برنامج 1300 ميغاواط لسنة 2020، لاستبدال إجمالي إنتاج الكهرباء من المصادر التقليدية بإنتاج من الطاقة الشمسية على مستوى حقول شركة سونطراك مما يعطي دليلا قويا على شروع الدولة الجزائرية فعليا في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر، كون شركة سونطراك هي أهم شركة وطنية تشكل بصناعتها النفطية أهم القطاعات المنتجة في الإقتصاد الجزائري والمورد الأساسي لمداخيله. حيث أقدمت سونطراك سنة 2020، على وضع إستراتيجية بيئية لآفاق سنة 2030، ترتكز على أهداف التنمية المستدامة وعملت منذ سنوات على اتخاذ إجراءات تهدف إلى التقليل من إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري، حيث قامت كإجراء أولي بتخفيض حجم حرق الغازات المنبعثة من المداخنكما قامت بإدراج استخدام نظام الجرد المرجعي للشركة، وإرساء نظام القياس والإبلاغ والتحقق (MRV) لتقليل الغازات.
- إنجاز العديد من المشاريع في إطار البرامج القطاعية التي سطرتها مختلف الوزارات لترقية الطاقة الشمسية وتعميم استخدامها، خاصة القطاعات التي تتسم بارتفاع الاستهلاك الطاقوي وتتسبب أنشطتها في مختلف مظاهر التلوث البيئي، على غرار وزارة الداخلية والجماعات المحلية من خلال مشاريع الإنارة العمومية وكهربة المدارس الابتدائية وتزويد المناطق المعزولة أو فيما أصبح حاليا يعرف بمناطق الظل، غير الموصولة بشبكة الكهرباء بالطاقة الشمسية، حيث أسفر عن اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ: 21 نوفمبر2021، إصدار تعليمة تقضي بإلزام كل البلديات باستعمال الطاقة الشمسية في

الإنارة العمومية، بما فيها الطرقات السريعة والمناطق الجبلية، كالأوراس والونشريس وجرجرة، مع التحول العاجل لاستعمال الطاقة الشمسية في بعض مؤسسات ومرافق الدولة، خاصة البلديات وقطاعي الصحة والتربية. وفي القطاع الفلاحي عملت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية على إطلاق مشاريع نموذجية لاستغلال الطاقة الشمسية في ضخ المياه وكهربة المستثمرات الفلاحية في العديد من الولايات بالصحراء والهضاب العليا،

تجدر الإشارة أن اهتمام الجزائر بالطاقات المتجددة ليس حديث العهد، بل بدأ منذ سنوات الثمانينات، حيث تجسدت المبادرات الأولى في استغلال الطاقة الشمسية بإنشاء محافظة الطاقات الجديدة سنة1982، واعتماد مخطط الجنوب سنة 1988، ومشروع القرى الشمسية ومشروع الإنارة الريفية بالطاقة الشمسية الكهروضوئية. والعديد من المشاريع بقدرات إنتاجية صغيرة عبر العديد من ولايات الوطن أغلبها في المناطق المعزولة في الجنوب والهضاب العليا والحظائر الوطنية المصنفة بالأهقار والطاسيلي. حيث أعلنت محافظة الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية في تقرير لها أن حصيلة قدرة الطاقات المتجددة المركبة إلى غاية نهاية سنة 2021، بلغت 567.1 ميغاواط،باحتساب جميع المشاريع الموصولة وغير الموصولة بشبكة التوزيع العمومي للكهرباء. منها 438.2 ميغاواط خارج الطاقة الكهرومائية. وتقدر إجمالي مساهمة مشاريع الطاقة المتجددة الموصولة بالشبكة (باستثناء الطاقة الكهرومائية) ب 401.3 ميغاواط، تهيمن عليها مشاريع الطاقة الشمسية الكهروضوئية، في حين تساهم المشاريع غير الموصولة بالشبكة ب36.9ميغاواط.

5. خاتمة:

إن إستراتيجية الجزائر في استغلال الطاقات المتجددة النظيفة، المتمثلة في البرنامج الوطني للطاقات المتجددة، مع توفير مختلف العوامل لإنجاحه من خلال الإطار القانوني والمؤسساتي ومختلف الإجراءات التحفيزية المالية والجبائية. تعطي مؤشرا إيجابيا على الشروع الفعلي للدولة الجزائرية في تطبيق فكرة الاقتصاد الأخضر والتوجه نحوه، لمواجهة التحديات البيئية التي تواجهها نتيجة الاعتماد المطلق على الطاقة الأحفورية الملوثة للبيئة. ويؤكد التزاماتها تجاه مختلف الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمناخ بخفض الإنبعاثات الكربونية.

إلا أن الملاحظ أن الإنجازات المحققة على أرض الواقع في استغلال لطاقات المتجددة بجميع فروعها في توليد الكهرباء وفي مختلف قطاعات الاقتصاد المنتجة، ضمن تنفيذ تلك الاستراتيجية. لا تعكس الإمكانيات الكبيرة التي تزخر بها البلاد من موارد الطاقة المتجددة، حيث لم يتم استغلالها بالشكل

المناسب، بسبب الارتجال في تحديد الأهداف والبرامج المتعلقة بتنفيذها، إضافة إلى التحديات التمويلية والتكنولوجية التي تواجه مشاريع الطاقات المتجددة وبالتالي تباطئ تقدم الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر بشكل أوسع، مما يستدعي مضاعفة الجهود وتسخير كافة الإمكانيات المادية والبشرية وفتح المجال أكثر أمام الاستثمار في الطاقات المتجددة من خلال المزيد من الإجراءات التحفيزية والإعفاءات الجبائية لفائدة مشاريع الطاقة النظيفة، مع اللجوء إلى الشراكة الأجنبية التي تراعي حقوق كافة الأطراف لاستقدام التكنولوجيات المطلوبة واستكمال متطلبات التمويل، والحرص على تأهيل الكوادر البشرية للتحكم أكثر في تقنيات الطاقة النظيفة من خلال تشجيع مراكز البحث والتطوير في هذا المجال. ومن ناحية أخرى تكثيف الحملات التحسيسية تجاه المواطنين بأهمية التحول نحو الطاقة النظيفة وترشيد الإستهلاك الطاقوي للحد من الاستعمال المفرط للوقود الأحفوري.

6. قائمة المراجع:

- إبراهيم، ع.، وعبد الرؤوف، م. (2017). *الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة، دراسات تحليلية تطبيقية*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- أوصالح، ع. (2015).دور السياسة الاقتصادية البيئية البديلة في تحقيق الاقتتصاد الأخضر – دراسة حالة الجزائر. *مجلة الإقتصاد والتنمية*.
- أوكيل، ح.، وخوميجة، ف. (2019). الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق سياحة بيئية. *الملتقى العلمي الوطني حول إستغلال الطاقات المتجددة لخدمة السياحة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة*. جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس.
- بوعشير، م. (2011). دور وأهمية الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة. *مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي*. الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة.
- تونس صيد، سهام موفق، ويزيد تقرارت. (2018). مساعي الدول المغاربية في توجيه الاقتصاد الأخضر لخدمة التنمية المستدامة. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة* (5).

- ثابتي، ا.، وبركنو، ن. (2014).دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر. *الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة*. الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- خبابة، ع.، خبابة، ص.، وكعرار، أ. (2013). تطوير الطاقات المتجددة بين الأهداف الطموحة وتحديات التنفيذ – دراسة برنامج التحول الطاقوي لألمانيا. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 3*.
- ربيع، أ.، وشذا، ع. (2018).دور الدولة في التحول إلى الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية الاقتصادية. *المؤتمر العلمي الخامس بكلية الحقوق*. مصر: جامعة طنطا.
- زيان، ح.، وبن سفطة، ك. (2018).استراتيجية التحول الطاقوي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة في ظل برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية. *الملتقى العلمي الوطني الثالث حول التحول الطاقوي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة*. خميس مليانة: مخبر الإقتصاد الرقمي في الجزائر.
- سعاد عياط، وخديجة العرابي. (2018). معوقات استراتيجية تنمية الطاقات المتجددة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر. *جلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، 2* (7).
- سفيان بوزيد، ومحمد عيسى محمد محمود. (2017). آليات تطوير وتنمية استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر. *مجلة المالية للأسواق، 3* (6).
- عبد الكريم الطيف، وفاطيمة كوراد. (2018). الاستثمار في الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق الإنتقال الطاقوي في الجزائر. *مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، 9* (3).
- عبد المجيد قدي، منور أوسرير، ومحمد حمو. (2010). *الاقتصاد البيئي* (الإصدار 1). دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- عبد الهادي مختار. (2017). الاقتصاد الأخضر ورهان التنمية المستدامة في الجزائر. *مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية* (9).

- قلوح، ع. (2019).استخدام الطاقة المتجددة في تحقيق مجالات التنمية المستدامة، دراسة حالة: برنامج بروسول لتسخين المياه بالطاقة الشمسية – تونس. *مجلة دفاتر اقتصادية*، (2) *11* .
- كحلة، ب.، ودان، ب.، وباشوش، ع. (2021).إستراتيجية التحول إلى الطاقة الشمسية في الجزائر تقييم للواقع ورؤية استشرافية لإستغلالها. (2) *11* .
- كنزة عيشاوي، وإلياس بدوي. (2017). الاستثمار في الطاقات المتجددة ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في دول المغرب العربي. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*، *1* .
- محمد علي شريف. (2014). *دور الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة في الوطن العربي* (الإصدار 1). القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- محمد مداحي. (2015). فعالية الاستثمار في الطاقات المتجددة كاستراتيجية لما بعد المحروقات في تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة الباحث الاقتصادي*، *4* .
- عبد الرزاق مقري. (12 11، 2017). *الانتقال الطاقوي هو الحل*. تاريخ الاسترداد 26 02، 2023، من https://makri. net/?p=1049
- ولهي، ب. (2014).آفاق تطبيق الاستراتيجية المالية الخضراء في ظل الدور الجديد للدولة مع الإشارة الى حالة الدول العربية النفطية. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية* ((12.
- وليد لطيف. (2022). تقييم سياسيات الإستثمار في الطاقات المتجددة، البرنامج الوطني لتعزيز الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة في الجزائر 2011-2020. *مجلة إقتصاد المال والاعمال*، *6* (1).
- *ويكيبيديا الموسوعة الحرة*. (16 03، 2023). تم الاسترداد من https://is. gd/PeN0cp

الاقتصاد الأخضر كآلية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة

Green economy as a mechanism to protect the environment and achieve sustainable development

أوعيل نعيمة[*]، جامعة الجزائر3(الجزائر)، ouail.naima@univ-alger3.dz

فلياشي سامية، جامعة الجزائر3(الجزائر)، feliachi.samia@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2023/05/08 تاريخ القبول: 2023/09/29 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

تم الإعلان عن الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة ومحاربة الفقر كموضوع ذي أولوية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2012 (ريو +20)، حيث يهدف الاقتصاد الأخضر إلى النمو الاقتصادي وتحسين ظروف الحياة الاقتصادية بالإضافة إلى الحد من الأضرار البيئية، فهناك ارتباط وثيق بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع كمؤشر مهم جدًا للتنمية المستدامة، والغرض من هذا المقال هو تحليل وقياس العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة وحماية البيئة، حيث يمثل النمو الأخضر أداة عملية لتحقيق هدف التنمية المستدامة، وهذا يعني تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، وتوفير الموارد والخدمات البيئية، وخفض نسبة الكربون، ما يعني توليد الرفاهية والعدالة الاجتماعية، مع الحد من المخاطر البيئية والعجز البيئي بشكل كبير.

كلمات مفتاحية: اقتصاد أخضر؛ حماية بيئة؛ تنمية مستدامة؛ خفض كربون؛ نمو اقتصادي.

تصنيفات JEL : Q500 ; Q560 ; Q560 ; Q540 ; O4

Abstract:

The green economy was announced as part of sustainable development at the United Nations Conference on Sustainable Development in 2012 (Rio+20), where the green economy aims for economic growth in addition to reducing environmental damage, it There is

[*] المؤلف المرسل.

a close link between economy, environment and society as a very important indicator of sustainable development, **we** propose in this article to analyze and measure the relationship between green economy, sustainable development and environmental protection, as green growth is a practical tool to achieve the goal of sustainable development, which means providing environmental resources and services and reducing carbon.

Keywords: green economy; Sustainable development; environmental protection; reducing carbon; economic growth**.**

Jel Classification Codes: Q500 ; Q560 ; Q560 ; Q540 ; O4

1. مقدمة:

أصبح مفهوم الاقتصاد الأخضر حجر الزاوية في مؤتمر الأمم المتحدة "ريو +20" في عام 2012، حيث أطلق الاقتصاد الأخضر باعتباره الكلمة الطنانة الجديدة في خطاب السياسة الدولية المتعلق بالتنمية المستدامة، (Vuola, et al., 2020)حيث يهدف الاقتصاد الأخضر إلى تخفيض الكربون، ويعتبر فعال من حيث الموارد، وشامل اجتماعيًا، ويكون النمو في الدخل والعمالة مدفوعًا بالاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل انبعاثات الكربون والتلوث، وتعزز كفاءة الطاقة والموارد، وتمنع فقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي. (سلطان، 2022)

وارتبط تحليل مختلف المفاهيم "الخضراء" بالعلاقة بين التنمية المستدامة والبيئة .حيث يعتقد بعض الباحثين أن حل مشكلة التأثير على بيئة الكوكب هو تقليل مستوى النشاط الاقتصادي، مما يعني قيودًا شديدة في استخدام الموارد، ويعتقد البعض الآخر أن النشاط الاقتصادي يمكن أن يستمر في النمو، ولكن مع تأثير أقل على البيئة؛ ويرى بعض الخبراء أنه من الممكن تمامًا تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والعناية بالكوكب والبشر، وعليه من الضروري استخدام نموذج جديد ينص بوضوح على أن "البيئة" و"النمو الاقتصادي" لا يمكن اعتبارهما هدفين متعارضين. (Lavrinenko, et al., 2019)

وجاء في تقرير الأمم المتحدة أن هناك ممارسة مستجدة في تصميم وتنفيذ استراتيجيات الاقتصاد الأخضر الوطنية من جانب البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء في معظم المناطق، بما في ذلك افريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا، ويمكن لهذه الممارسة المستجدة أن تساعد على توفير بعض الأفكار حول أنواع تدابير سياسات الاقتصاد الأخضر ونطاقها فيما يتعلق بمختلف القطاعات والأولويات الوطنية وحواجزها المؤسسية ومخاطرها وتكاليف تنفيذها، وقد تعمل هذه التجربة الدولية على التخفيف من المخاوف على التكامل الفعال لسياسات الاقتصاد الأخضر مع الأولويات والأهداف

الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، والتي يوفرها الانتقال إلى اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة وأكثر شمولا للنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. (United, s.d.)

إشكالية الدراسة: تكمن إشكالية الدراسة في التأكيد على أهمية الاقتصاد الأخضر، ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال الحفاظ على البيئة، وقياس درجة التحول الى الاقتصاد الأخضر من خلال حجم الاستثمارات الخضراء الصديقة للبيئة، في ظل التغيرات والتحولات العالمية المعاصرة..

بناء على ما سبق نضع الإشكالية التالية:

كيف يعمل الاقتصاد الأخضر كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وبالتالي حماية البيئة؟

من خلال التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

-ما ذا نقصد بالاقتصاد الأخضر وكيف نشأ؟ وما هي أهدافه وفوائده؟

-ما هي علاقته بالتنمية المستدامة والبيئة؟

-ما هي اهم برامج المنضمات والمؤسسات الدولية لخضرنة الاقتصاد؟

-ما هو حجم الاستثمار في الاقتصاد الأخضر عالميا، وطبيعة هذه الاستثمارات؟

فرضيات الدراسة: إجابة على الإشكالية الرئيسية قمنا بوضع الفرضية الرئيسية التالية:

الاقتصاد الأخضر هو مصطلح جديد يعتبر احدى وسائل تحقيق التنمية المستدامة، والحفاظ على البيئة، والموارد من التلوث وفق خطط وبرامج تشترك فيها المنظمات الدولية والدول لتخفيض الكربون والاستغلال في الطاقات النظيفة والمتجددة. ومن خلال هذه الفرضية نضع الفرضيات الفرعية التالية:

-الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة والبيئة هي مصطلحات مترابطة ببعضها ومكملة لبعضها البعض.

-هناك العديد من الخطط الدولية للتحول للاقتصاد الأخضر عالميا.

-تعتبر أوروبا والصين وامريكا من أوائل الدول التي تطبق سياسة التحول الى الاقتصاد الأخضر بشكل صارم من خلال القوانين وتشجيع الاستثمار البيئي المستدام.

-بالرغم من المبالغ الضخمة المخصصة للتحول الى الاقتصاد الأخضر تظل الدول المتقدمة تتصدر التحول عكس الدول النامية كإفريقيا.

أهمية الدراسة: دراسة الاقتصاد الاخضر هي مهمة للغاية في تطوير الاستثمار البيئي وبالتالي التحول الى الطاقات النظيفة والمتجددة، فهذه الدراسة تدعم التحول الى الاقتصاد الأخضر في ظل التغيرات البيئية الأخيرة، من ندرة المياه، والغذاء، مع تطور الظروف الاقتصادية والتكنولوجية المتغيرة. كما توفر تجارب

الدول في خضرنة الاقتصاد فضاءا خصبا لبقية دول العالم في تسريع التحول وادماج السياسات الداخلية لدعمه وتشجيعه.

منهج الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة وللإجابة عن الإشكالية سيتم استخدام النهج الوصفي التحليلي القائم على وصف الظاهرة أو الموضوع محل الدراسة لاستخلاص النتائج. وذلك بجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات التي تساعد على معرفة مختلف المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، وإلقاء الضوء على السياسات المتبعة دوليا في دعمه لتطوير الاستثمارات الخضراء بصفة عامة، مع عرض إحصاءات تعكس مدي التحول للاقتصاد الأخضر دوليا وتحليلها.

هيكل الدراسة: تتضمن الدراسة ثالث محاور رئيسية :

– يتمثل المحور الاول في التمهيد يضم كلا من: الجزء المنهجي للدراسة حيث يوضح الإشكالية. ومنهج المتبع، وأيضا أهميتها وأهدافها والفرضيات التي تم وضعها؛ أما الجزء الثاني الخلفية النظرية لموضوع الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة؛ ويوضح العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة والبيئة؛

–المحور الثاني والذي تضمن آخر الإحصاءات لقياس التحول للاقتصاد الأخضر؛

– وأخيرا الجزء الخاص بالخاتمة بالنتائج المستخلصة والتوصيات المقترحة.

2. مقاربات حول الاقتصاد الأخضر

يعتبر الاقتصاد الأخضر من الموضوعات الهامة وقد حظي باهتمام كبير من (الأمم المتحدة ووكالاتها المتعددة)، خاصة بعد خيبة الأمل في النظام الاقتصادي العالمي الذي أفرز العديد من الأزمات المالية والاقتصادية والاجتماعية وعدد من الظواهر جراء تغير المناخ وارتفاع حرارة الأرض والتقلبات المناخية وتداعيتها المتعددة على البطالة والفقر والتراجع في الموارد الطبيعية. (البهلول، بدون سنة نشر)

1.2. مدخل نظري للاقتصاد الاخضر:

نتطرق الى مفهوم الاقتصاد الأخضر، نشأته وفوائده، فالاقتصاد الاخضر آلية جديدة من آليات التوجه نحو التنمية الاقتصادية ويقوم على معرفة الاقتصاديات البيئية. (سكينة حملاوي، 2020)

1.1.2. تعريف الاقتصاد الاخضر

يمكن تعريف الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يشمل استثمارات من كل من القطاعين الحكومي والخاص، مما يؤدي إلى تنمية ترتكز على تقليل انبعاثات الكربون، والسيطرة على التلوث، وزيادة الموارد وكفاءة الطاقة ومنع خسائر التنوع البيولوجي، (Pratibha، Darshan، و Lokandwala، 2022) بحيث يضمن مفهوم الاقتصاد

الأخضر عدم نمو أي شكل واحد من رأس المال بشكل غير متناسب على حساب الآخرين. (Mukhopadhyay, K. Ghosh, & D. Iyer, 2018)

– الاقتصاد الأخضر من منظور **تشابل** هو توفير الطاقة النظيفة والعمل على تحسين جودة البيئة ما يؤدي إلى تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وبالتالي تحسين استخدام الموارد الطبيعية، من خلال ابتكار التقنيات التي تمكن من عمليات الإنتاج الأنظف للطاقة. (سلطان، 2022)

– يمكن تعريف الاقتصاد الأخضر على أنه الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين الرفاهية والعدالة الاجتماعية، مع تقليل المخاطر البيئية والندرة البيئية بشكل كبير. (Acar & A, 2019)

– يعتبر نشاط اقتصادي صديق للبيئة وأحد سبل تحقيق التنمية المستدامة، وذلك كونه يسهل تحقيق التكامل بين الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية أو الإدارية. (الهادي، 2017)

– تعرف منظمة الأغذية والزراعة الاقتصاد الأخضر بأنه: توجيه للتنمية الاقتصادية في اتجاه يدعم التحول الى نمط أكثر استدامة، في مجال الزراعة للإنتاج والاستهلاك، ويشمل تولد واستخدام الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة وإدارة المخلفات، والاستخدام المستدام للمواد الطبيعية الموجودة، وإناء الوظائف الخضراء. (خنافر، 2018)

مما سبق نستنتج أن مفهوم الاقتصاد الأخضر يكمن في دوره المتمثل في التحول نحو الطاقات النظيفة والمتجددة، وخفض الكربون، واستعمال الموارد الطبيعية استعمالا عقلانيا، وحماية البيئة بحماية الغطاء الأخضر من اثار التلوث والتقدم الصناعي والتكنولوجي، بما يضمن الحياة الصحية والرفاهية للمجتمع، فهو أداة لتحقيق برامج التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وأن هذا التحول يتطلب اجماع دولي وتوعية مجتمعية وهو ما يمثل تحد تعمل الهيئات الدولية على معالجته لتطبيق الاقتصاد الأخضر في العالم.

2.1.2. نشأة مصطلح الاقتصاد الأخضر

في عام 1968 نظرا لتفاقم الأخطار البيئية، دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي حول البيئة الإنسانية، وعُقد هذا المؤتمر في مدينة ستوكهولم بالسويد في الفترة من 5-16 يونيو عام 1972؛ بهدف تحقيق رؤية ومبادئ مشتركة لنشر الوعي لدى شعوب العالم لحماية البيئة وتنميتها، ولتشجيع المنظمات الدولية والحكومات للقيام بما يجب لحماية البيئة وتحسينها. (سلطان، 2022)

وكانت البداية مع تقرير برونتلاند في عام 1987، ومن ثم قمة الارض ريو دي جانيرو" **RIO 'S Earth Summit** "عام 1992 ، وبعد عشرين عاما في (ريو دى جانيرو) مرة اخرى في مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة RIO+20 لرسم افاق جديدة نحو تحقيق التنمية المستدامة ، ومؤتمر ريو +20 يلزم حكومات الدول بتطبيق وعودها في نمو اقتصادي عادل ومستدام. (ساندي صبري، 2017)

تم إطلاق شراكة العمل من أجل الاقتصاد الأخضر في عام 2013 كاستجابة للدعوة التي وجهت في مؤتمر ريو + 20 لدعم البلدان التي ترغب في الشروع في مسارات نمو أكثر اخضرارًا وشمولية. ويجمع خمس وكالات تابعة للأمم المتحدة – برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة الصناعية، منظمة التنمية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، لتقديم دعم متكامل وشامل للبلدان بشأن القضاء على الفقر، وزيادة فرص العمل والعدالة الاجتماعية، وتعزيز سبل العيش والإشراف البيئي والحفاظ على النمو، وضمان الاتساق وتجنب ازدواجية الجهود. وبعد النجاح في تحقيق النتائج المتوقعة في إطار استراتيجية 2016–2020 والطلبات الواردة حتى الآن من 52 دولة للانضمام إلى المبادرة، تشرع **PAGE** في مرحلة واستراتيجية جديدة . وهذا ما تعرضه هذه الوثيقة وهي استراتيجية **PAGE** 2021–2030 وخطة التسليم التي ستمتد من 2021 حتى 2025. تماشياً مع مبادئ التمويل والميزانية، وستجري **PAGE** مراجعة في أوائل عام 2024 لتقييم التقدم والأداء، قبل تصميم المرحلة الثانية لعام 2026–2030. كما تسترشد استراتيجية **PAGE** لـ 2021–2030 وخطة التنفيذ الخاصة بها للفترة 2021–2025 بالعناصر الأربعة التالية: (UN, 2020)

مشهد جديد للاستدامة: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإطار التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، والدعوة إلى تقديم تسريع العمل في قمة العمل المناخي وأطر الاستدامة العالمية الأخرى.

زيادة الطلب على خدمات PAGE: في إطار استراتيجيتها للفترة 2016–2020، حققت **PAGE** نتائج خلقت طلبات متزايدة على خدماتها تتجاوز بكثير العدد الحالي من البلدان المشاركة. وهذا يشمل الطلب على تعميق الدعم في البلدان الشريكة الحالية بالإضافة إلى توسيع الخدمات إلى بلدان جديدة تعرب عن اهتمامها بالانضمام إلى**PAGE** .

التحديات الناشئة: جعل الاقتصادات شاملة ومستدامة ليست عملية خطية. فهناك تحديات مختلفة على طول مسار التنمية، بما في ذلك اكتشاف المعادن والوقود الأحفوري والموارد الأخرى التي تتطلب إعادة تكييف الأطر التنموية والاقتصادية وإنشاء آليات مؤسسية ومالية مبتكرة. كما أن زيادة الهجرة الناجمة عن

تغير المناخ، والندرة البيئية والمخاطر أو الافتقار إلى فرص العمل في بلدان المنشأ، من بين أمور أخرى، تتطلب استجابة جماعية من قبل وكالات الأمم المتحدة.

الدروس المستفادة: هناك عدد من الممارسات والسياسات التي تعد الأفضل والتي ظهرت من بلدان مختلفة خلال المرحلة الأولى من **PAGE** تحتاج إلى تكرارها بشكل منهجي من أجل الانتقال الناجح إلى الاقتصاد الأخضر. كما أن مجموعة واسعة من المشاورات مع البلدان الشريكة وشركاء التمويل قد استرشد بها في استراتيجية2030.

3.1.2. فوائد الاقتصاد الأخضر:

تعد سياسات النمو الأخضر جزءًا لا يتجزأ من الإصلاحات الهيكلية اللازمة لتعزيز نمو قوي وأكثر استدامة وشمولية .يمكن من فتح محركات نمو جديدة من خلال: (OECD, s.d.)

- **تعزيز الإنتاجية** من خلال خلق حوافز لزيادة الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية، والحد من النفايات واستهلاك الطاقة، وإطلاق العنان لفرص الابتكار وخلق القيمة، وتخصيص الموارد لاستخدام أعلى قيمة.
- **تعزيز ثقة المستثمرين** من خلال زيادة القدرة على التنبؤ في كيفية تعامل الحكومات مع القضايا البيئية الرئيسية.
- **فتح أسواق جديدة** من خلال تحفيز الطلب على السلع والخدمات والتقنيات الخضراء.
- **المساهمة في ضبط أوضاع المالية العامة** عن طريق تعبئة الإيرادات من خلال الضرائب الخضراء ومن خلال إلغاء الإعانات الضارة بالبيئة .يمكن أن تساعد هذه التدابير أيضًا في توليد أو تحرير الموارد لبرامج مكافحة الفقر في مجالات مثل إمدادات المياه والصرف الصحي، أو غيرها من الاستثمارات لصالح الفقراء.
- **الحد من مخاطر الصدمات السلبية للنمو** بسبب اختناقات الموارد، فضلاً عن الآثار البيئية الضارة والتي لا رجعة فيها.

وقامت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي بتصنيف فوائد التحول الى الاقتصاد الأخضر وصنفتها إلى ثلاثة: فوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية حسب الجدول رقم01. (Ali, Pavlovich Anufriev, & Amfo, 2021)

الجدول رقم01: فوائد الاقتصاد الأخضر

فوائد بيئية	المنافع الاجتماعية	منافع اقتصادية
الإدارة المستدامة للأصول والموارد الطبيعية	الحد من الفقر وعدم المساواة	الحد من الفقر وعدم المساواة.
تقليل غازات الاحتباس الحراري والانبعاثات الأخرى	الحد من عدم المساواة الاجتماعية .	زيادة النمو الاقتصادي والعمالة
تكيف أفضل مع تغير المناخ والقدرة على الصمود في وجه الكوارث الطبيعية	زيادة العمالة.	تحسين التدريب والمهارات
تحسين الجودة البيئية.	تحسين التدريب والمهارات.	تطوير أسواق جديدة وتخصصات.
	خدمات عامة أفضل.	زيادة الإنتاجية وزيادة الغلة السلعية والزراعية.
	تحسين النتائج الصحية.	تحسين أمن الطاقة.
		تحسين القدرة التنافسية والموازين التجارية.

Source : Ernest Baba Ali, Valery Pavlovich Anufriev, Bismark Amfo,(2021), Green economy implementation in Ghana as a road map for a sustainable development drive, opcit.

2.2. العلاقة بين الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة والبيئة

من الواضح ان الاقتصاد الأخضر والبيئة والتنمية المستدامة هي مصطلحات مترابطة ومتكاملة فيما بينها.

1.2.2. التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر

التنمية المستدامة هي مفهوم أوسع بكثير من النمو الأخضر، الذي يعتبر بشكل أساسي الارتباط بين الاقتصاد والبيئة، (Verma & Kandpal, 2021) و يرتكز مفهوم التنمية المستدامة أو الاستدامة على مفهوم المحصلة النهائية الثلاثية ذات الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، ويتمثل الجانب الاجتماعي للاستدامة في الصحة والسلامة والمساواة والشؤون الاجتماعية، بينما تغطي النظرة البيئية الحفاظ على الموارد، وتطوير المنتجات الخضراء، والطاقة النظيفة، والتقليل من انبعاثات الكربون، ويشمل البعد الاقتصادي تطوير الأعمال الخضراء لمتابعة النمو المستدام. (Wang X, et al., 2022) ، حيث يرتبط

الاقتصاد الأخضر ارتباطًا وثيقًا بالاقتصاد البيئي بالطريقة التي ينظر بها إلى الموارد الطبيعية على أنها ذات قيمة اقتصادية قابلة للقياس وفي كيفية تركيزها على الاستدامة والعدالة، (Halton, 2022) ومن خلال الأساس المفاهيمي للاقتصاد الأخضر فإن الفصل بين التنمية الاقتصادية والسياسات البيئية غير ممكن . (Georgeson, Maslin, & Poessinouw, 2017) حيث يؤكد النمو الأخضر على تحقيق النمو الاقتصادي فقط من خلال الاستثمارات والابتكارات التي تؤدي إلى جودة بيئية أفضل. (Verma & Kandpal, 2021) يرتبط الاقتصاد الأخضر ارتباطًا وثيقًا بمفهوم التنمية المستدامة، حيث كانت التنمية المستدامة حتى الآن غير قابلة للتحقيق لأنه، كما يجادل مؤيدو الاقتصاد الأخضر، تنحاز الاقتصادات نحو تأمين النمو عن طريق استنفاد الموارد الطبيعية .يشير تقرير الاقتصاد الأخضر لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) إلى أن المفاضلات أمر لا مفر منه بين الاستدامة البيئية والتقدم الاقتصادي، ولكن إصلاح الإخفاقات في سياسات التسعير وتنفيذ التغييرات التنظيمية التي تحفز التنمية الاقتصادية المستدامة بيئيًا واجتماعيًا يمكن أن يوفر فرصًا للنمو والتوظيف، والهدف هو البحث عن أوجه التآزر، بدلاً من المفاضلات، و "استعادة" حماية البيئة والنمو الاقتصادي. (Vuola, et al., 2020)

يصف تقرير الاقتصاد الأخضر الصادر عن اقتصاديات النظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي (TEEB) تسلسلاً هرميًا أوضح من خلال شكل تخطيطي كما هو في الشكل رقم01، التسلسل الهرمي، حيث لا يوجد تناقض مفاهيمي مع التنمية المستدامة، ومع ذلك، لا يتم استخدام هذه المصطلحات بشكل متكرر بالتوافق مع هذا التسلسل الهرمي. (Georgeson, Maslin, & Poessinouw, 2017)

الشكل رقم01: التسلسل الهرمي لمفاهيم الاقتصاد الأخضر بناءً على تصورTEEB

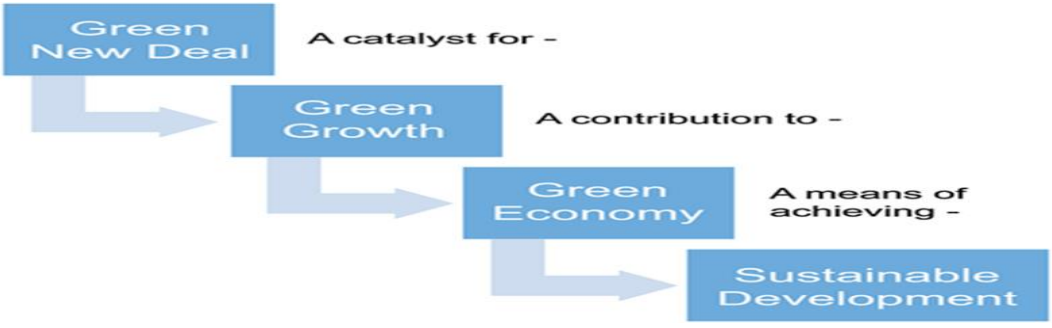

Soure : Lucien Georgeson, Mark Maslin, Martyn Poessinouw,(2017), The global green economy: a review of concepts, definitions, measurement methodologies and their interactions, opcit.

2.2.2. البيئة والاقتصاد الأخضر

يتضمن محتوى النمو الأخضر المستدام ثلاثة جوانب: الاقتصاد والبيئة والمجتمع، كما هو مبين في الشكل رقم 02، فنظام النمو الأخضر المستدام الكامل هو التنمية المتوازنة لهذه الجوانب الثلاثة، حيث يمكن لموارد الطاقة في البيئة أن تحقق قيمة للاقتصاد، ومع تحقيق القيمة الاقتصادية، يجب الانتباه إلى الحفاظ على جودة البيئة ووجود بيئة طبيعية جيدة ومستوى اقتصادي، وبذلك سيحظى البشر بقدر أكبر من الرفاهية الاجتماعية، وهي عملية دورية متداخلة .من أجل تحقيق هذه العملية برمتها بشكل مثالي، يجب أن يكون لدى الشركات والمؤسسات والأفراد وعي بيئي جيد .يجب أن تشجع الوكالات الحكومية المجتمع على تحقيق الابتكار التكنولوجي وصياغة القوانين والسياسات ذات الصلة لمكافحة التلوث، وتقديم الإعانات المناسبة لتشجيع الشركات على الاقتراب من مفهوم النمو الأخضر المستدام. (Wang, 2022)

الشكل رقم02: العلاقة النظرية بين النمو الأخضر المستدام والبيئة

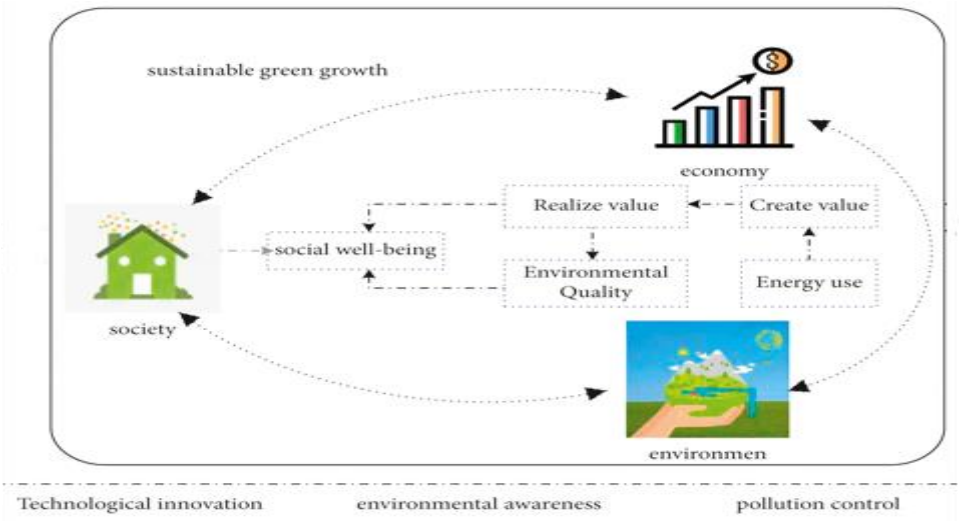

Source : Hongning Wang, Analysis of the Role of Promoting Sustainable Green Growth through Government Agencies in a Legal Context, Journal of Environmental and Public Health, 2022/08/25, link : *https://doi.org/10.1155/2022/6744525*

وتركز الأمم المتحدة على البيئة والاستدامة من خلال الاقتصاد الأخضر، حيث تحتاج الاستثمارات الخضراء إلى التمكين والدعم من خلال الإنفاق العام المستهدف وإصلاح السياسات والتغييرات في الضرائب واللوائح، ولهذا تشجع الأمم المتحدة للبيئة مسار التنمية الذي يفهم رأس المال الطبيعي كأصل اقتصادي حاسم ومصدر للمنافع العامة، خاصة للفقراء الذين تعتمد سبل عيشهم على الموارد الطبيعية .لا

يحل مفهوم الاقتصاد الأخضر محل التنمية المستدامة، ولكنه يخلق تركيزًا جديدًا على الاقتصاد والاستثمار ورأس المال والبنية التحتية والعمالة والمهارات والنتائج الاجتماعية والبيئية الإيجابية. (UNEP, s.d.)

والنمو الأخضر هو وضع تنمية اقتصاد دائري مع الحفاظ على الموارد وحماية البيئة كقيود، حيث أن المصطلحات: الأخضر البيئة والنمو يمثل الاقتصاد، لذلك يؤكد النمو الأخضر على العلاقة الإيجابية بين البيئة والاقتصاد، وعليه يتم تعريف التنمية المستدامة على نطاق واسع انطلاقا من فرضية ضمان أن الموارد الطبيعية يمكن أن تستمر في توفير الموارد والخدمات البيئية لتنمية المجتمع البشري ، ويمكن أن تحقق أفضل النتائج من حيث الاقتصاد، و يتطلب من الناس مراعاة الموارد والاحتياجات البيئية للأجيال القادمة أثناء استخدام البيئة الطبيعية لتطوير الاقتصاد وعليه فإن النمو الأخضر هو مفهوم موسع لنظرية التنمية المستدامة، وبذلك يوفر الهدف الاستراتيجي للتنمية المستدامة اتجاهًا رائدًا للنمو الأخضر. كما هو موضح في الشكل رقم 03. ومن خلال الشكل فإن المحتوى الأساسي للنمو الأخضر المستدام يشمل التنمية المستدامة للاقتصاد والبيئة. (Wang, 2022)

الشكل رقم03: العناصر الأساسية للنمو الأخضر المستدام

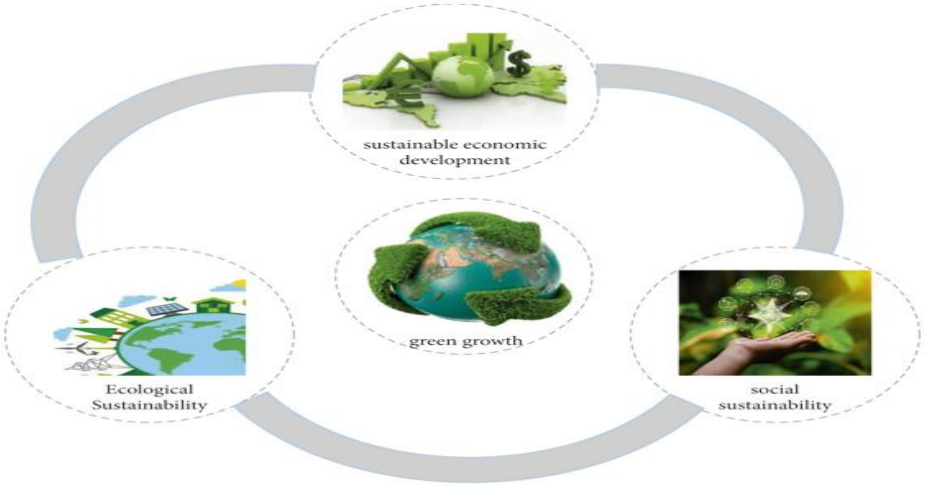

Source : Hongning Wang, Analysis of the Role of Promoting Sustainable Green Growth through Government Agencies in a Legal Context, opcit.

3. قياس الاقتصاد الأخضر: من الصعب قياس الاقتصاد الأخضر، الا ان هناك العديد من المؤشرات أهمها مؤشر النمو الأخضر، كما يمكن قياس الاقتصاد الأخضر من خلال حجم الاستثمار في الطاقات النظيفة والمتجددة، وحجم التمويل الموجه لحماية البيئة والتوجه نحو الخضرنة في جميع المجالات.

1.3. مؤشر النمو الأخضر

هو مؤشر مركب يقيس أداء بلد ما في تحقيق أهداف الاستدامة بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، واتفاقية باريس للمناخ، وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي، والأربعة أبعاد للنمو الأخضر – والمتمثلة في: الاستخدام الفعال والمستدام للموارد، وحماية رأس المال الطبيعي، والفرص الاقتصادية الخضراء، والإدماج الاجتماعي، حيث ترتبط هذه الأبعاد الأربعة ارتباطًا وثيقًا، فاستخدام الموارد الطبيعية بكفاءة واستدامة يؤدي إلى إنتاج المزيد من السلع والخدمات بموارد أقل، وسيحمي رأس المال الطبيعي بما في ذلك المياه والطاقة والأرض والمواد بالإضافة إلى خدمات النظام البيئي الصحي الذي يتميز على سبيل المثال بالتربة الخصبة، والغابات متعددة الوظائف، والأراضي والبحار المنتجة، والمياه العذبة الجيدة والهواء النظيف، ويعتبر هذا المؤشر هو أول مقياس للنمو الأخضر ويرتبط صراحةً بالتنمية المستدامة. (GGGI, 2020) ويعرض الشكل رقم04، الاتجاهات في مؤشر النمو الأخضر حسب المنطقة من 2005 إلى 2020.

الشكل رقم04: الاتجاه في مؤشر النمو الأخضر حسب المنطقة

Source : GGGI(Global Green Growth Institute) , green growth index 2020 measuring performance in achieving SDG targets, GGGI technical report no. 16, December 2020, P02. Link : greengrowthindex.gggi.org

ومن خلال الشكل يتضح أن أوروبا تأخذ زمام المبادرة في أداء مؤشر النمو الأخضر، ويبين ذلك جهود الاتحاد الأوروبي (EU) للدفع من أجل مستقبل أكثر استدامة، حيث أدخل الاتحاد الأوروبي قوانين صارمة للحد من التلوث في المدن ومن أجل زيادة استخدام الطاقة المتجددة، بينما لا تزال إفريقيا وآسيا المنطقتين اللتين تسجلان أدنى الدرجات بمرور الوقت، حيث لديها درجات في الغالب في النطاق المنخفض (20–40)، بينما الدول الآسيوية في الطرف الأدنى من الدرجات المعتدلة (40–60)، ولا تزال هناك تحسينات في أداء هذه البلدان، لا سيما فيما يتعلق ببعد الإدماج الاجتماعي، بينما الأمريكتين، يتراوح نطاق النقاط

بين(40-60)، على الطرف الأدنى من الدرجات المعتدلة، ويرجع هذا في المقام الأول مرة أخرى إلى الجهود المستمرة للحد من الفقر وعدم المساواة في أمريكا الجنوبية والوسطى. ولا تعكس درجة الأمريكتين بشكل كافٍ أداء الولايات المتحدة وكندا اللتين تسجلان بشكل فردي أعلى بكثير من المتوسط للأمريكتين ككل، عند 60 و59 على التوالي، وتظل أوقيانوسيا هي القارة التي شهدت أقل تغيير في الدرجات على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية، حيث كانت النتيجة بين(40-60). (GGGI, 2020)

2.3. حجم الاقتصاد الأخضر في العالم

يبلغ حجم الاقتصاد الأخضر في العالم حالياً نحو ثمانية تريليونات دولار، وفي حلول العام 2030 سيصل إلى 12 تريليون دولار، موفراً فرص عمل مرتبطة به لنحو 380 مليون شخص، كما أن هناك 3000 شركة عالمية لديها ارتباط به، وتمثل حصة الإيرادات من السلع والخدمات الخضراء قيمة سوقية تبلغ أربعة تريليونات دولار أو نحو 6 % من الاقتصاد العالمي. وتشير التقديرات المتاحة إلى أن القطاع نما بقوة بين عامي 2009 و2018 بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 08%، متجاوزاً بكثير الارتفاع في إجمالي الناتج المحلي العالمي الذي ارتفع خلال الفترة نفسها بنحو 2.6%. وتشير أرقام منظمة العمل الدولية إلى أن الاقتصاد الأخضر يُمكنه توفير حوالي 24 مليون فرصة عمل في العالم في حلول العام 2034، وتؤكد المؤسسات الدولية المعنية بالبيئة أن العالم يتجه نحو استثمارات نوعية بمئات المليارات من الدولارات. (العطوي، 2022)

ووفقًا لنتائج دراسة استقصائية عالمية أجريت في عام 2020، أظهر حوالي 73 %من المشاركين في المملكة المتحدة دعمًا أكبر لمزيد من الاستثمارات في الأعمال والوظائف الخضراء، بينما كان أقل دعم من بين دول مجموعة العشرين التي شملها الاستطلاع في الهند(Alves, s.d.) .

إن تهديد تغير المناخ له عواقب وخيمة مباشرة على المجال الاقتصادي. وفي تقرير حديث صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يحذر من أن انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن العمليات الصناعية وحرق الوقود الأحفوري التي سترتفع مرتين من 48700 مليون طن سنويًا إلى 99500 مليون طن في عام 2060؛ ومن المرجح أن يؤدي التهديد الناتج عن تغير المناخ إلى خفض معدل النمو في الاقتصادات الآسيوية بنسبة تصل إلى 5٪، وسيكون لهذا تأثير مباشر على الاقتصاد العالمي حيث من المتوقع أن ينخفض متوسط المعدل السنوي للنمو للاقتصاد العالمي من 3.6٪ في 2014 إلى 2.7٪ خلال 2030–60. هذه التوقعات القاتمة هي النتائج النهائية للعواقب السلبية المحتملة المرتبطة بتغير المناخ مثل ظهور بكتيريا جديدة واتساع نطاق أمراض الجهاز التنفسي؛ انخفاض في المحاصيل الزراعية؛ والمشاكل الاجتماعية المرتبطة بزيادة ندرة المياه والمساحات الحضرية. (Begüm, 2019)

وتوقعت أكسفورد إيكونوميك " Oxford economics " أن الأنشطة الخضراء الجديدة ستخلق فرصة بقيمة 10.3 تريليون دولار إلى غاية سنة 2050، للناتج المحلي الإجمالي العالمي، بأسعار 2020، بنسبة 5.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في ذلك العام، وسيكون نصيب الأسد من الفرصة هو تصنيع السيارات الكهربائية وتوليد الكهرباء المتجددة، بالإضافة إلى سلاسل التوريد الواسعة كما يوضحة الشكل رقم 05. (ARUP, 2023)

الشكل رقم 05: توقعات حجم الاقتصاد الاخضر

	2020	2050
GREEN FINANCE	$21B	$152B
BIOFUELS	$88B	$326B
HYDROGEN	$3B	$806B
CLEAN ENERGY MANUFACTURING	$170B	$340B
RENEWABLE POWER GENERATION	$901B	$5,331B
ELECTRIC VEHICLES	$118B	$3,349B

USD, billions, 2020 prices

Source : ARUP Report, The Global Green Economy Capturing the opportunit, Oxford economics, 2023 ,P41

وبخصوص الاقتصاد البيئي ووفقًا لتقديرات Eurostat زادت العمالة في الاقتصاد البيئي للاتحاد الأوروبي من 3.2 مليون مكافئ بدوام كامل في عام 2000 إلى 5.1 مليون مكافئ بدوام كامل في عام 2020. وقد أنتج الاقتصاد البيئي إنتاج 828 مليار يورو و341 مليار يورو إجمالي القيمة المضافة في عام 2020. ونما التوظيف والقيمة المضافة الإجمالية بشكل أسرع في الاقتصاد البيئي مقارنة بالاقتصاد الكلي للفترة 2000 و2020 . (Eurostat, 2023)

3.3. الاستثمار في الطاقات المتجددة والنظيفة

هناك العديد من مصادر الطاقة المتجددة المتاحة هذه الأيام، مثل الكتلة الحيوية وتحويل النفايات إلى طاقة والطاقة الحرارية الأرضية والبحرية .ومع ذلك، فإن الاستثمار في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح هو الأعلى إلى حد بعيد. ويعتبر الاستثمار الصيني في الطاقة النظيفة (طاقة الرياح والطاقة الشمسية)، هو الأعلى في العالم، في عام 2019، ضخت الصين حوالي 83.4 مليار دولار أمريكي في أبحاث وتطوير الطاقة النظيفة .كان لدى الولايات المتحدة واليابان ثاني وثالث أكبر استثمارات في الطاقة النظيفة في ذلك العام،

بقيمة 55.5 مليار و16.5 مليار دولار أمريكي على التوالي .وقد أنفقت جميع الدول المختارة مجتمعة 219.2 مليار دولار أمريكي في تقنيات الطاقة البديلة. وشكلت المداخل الثلاثة الرائدة ما يقرب من 71% من إجمالي الاستثمارات، في عام 2018، وبلغت سعة طاقة الرياح التراكمية في الصين 209.5 جيجاوات، وتعتبر الطاقة الشمسية الكهروضوئية شائعة أيضًا في البلاد، حيث تم تركيب حوالي 306 جيجاوات من الطاقة الشمسية التراكمية اعتبارًا من عام 2021، وتمثل الولايات المتحدة السوق الأكثر جاذبية للاستثمار المتجدد ، وفقًا لدرجة أبريل 2020. (Fernández, 2023) ويمثل الشكل رقم 06 قيمة الاستثمار في الطاقة النظيفة حول العالم لسنة 2019.

الشكل رقم06: الاستثمار في الطاقة النظيفة على مستوى العالم في عام 2019، حسب الدولة المختارة (مليارات الدولارات الأمريكية)

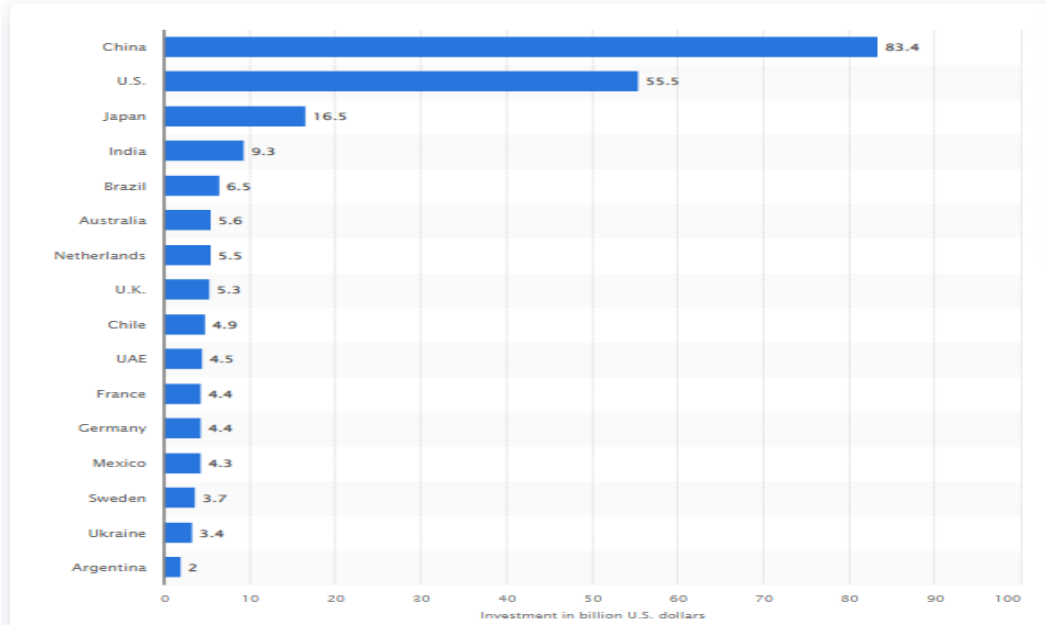

Source : Lucía Fernández, Investment in clean energy globally in 2019, by select country(in billion U.S. dollars), statista, Feb 8, 2023, link : *https://www.statista.com/statistics/799098/global-clean-energy-investment-by-country/*

وفي عام 2022، بلغ إجمالي الاستثمار الجديد في الطاقة المتجددة حوالي 495 مليار دولار أمريكي في جميع أنحاء العالم .كانت هذه زيادة بنسبة 17 % عن العام السابق. وزاد حجم التمويل المقدم للطاقة النظيفة في جميع أنحاء العالم بشكل مطرد على مدى العقدين الماضيين، وفي عام 2004، بلغ إجمالي استثمارات الطاقة النظيفة 32 مليار دولار أمريكي وزادت إلى ذروة بلغت 495 مليار دولار أمريكي في

عام 2022، وتشير الزيادة الكبيرة في تمويل الاستثمار إلى أن الصناعة قد نضجت بشكل كبير .أدى دعم السياسات للمصادر المتجددة، والصناعة المتسارعة، وظهور الشركات المدرجة في البورصة التي تمتلك أصولًا للطاقة المتجددة إلى الارتفاع المطرد في الاستثمار في الطاقة النظيفة. (Lucía, 2023)

وفي إطار برنامج التحول الى الاقتصاد الأخضر والذي يرمز له بالاختصار(GET)، يمول **البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير** المشاريع ذات الفوائد المناخية والبيئية، وشمل ذلك، على سبيل المثال، المشروع مع (Ş.A Ürünleri Tarım Işık2019) وهو منتج رائد للفواكه المجففة العضوية والمكسرات في تركيا، مع عائدات مستخدمة لتمويل ممارسا ت الإدارة المستدامة للأراضي (المساهمة في التنوع البيولوجي) ومكونات كفاءة الطاقة والموارد مع خفض كبير في انبعاثات الغازا ت الدفيئة. وبلغت حصة GET من إجمالي القروض المشتركة نسبة 73٪، حيث تم توزيع تغطية أنشطة GET بشكل جيد وبما يتماشى تمامًا مع التوزيع العام للبنك خلال الفترة من 2016 إلى 2019، وكان التوزيع الإقليمي: 19٪ في تركيا و 17٪ في أوروبا الشرقية والقوقاز، 13٪ في كل من جنوب شرق أوروبا وأوروبا الوسطى ودول البلطيق، و 12٪ في آسيا الوسطى؛ و كان الجزء المتبقي في اليونان وقبرص، وبعض المشروعات الإقليمية. (European Bank, 2020) والشكل رقم 07 يوضح نسب التمويل حسب النشاط من طرف البنك لنفس المنطقة.

الشكل رقم07: الحصول على تمويل المناخ حسب النشاط

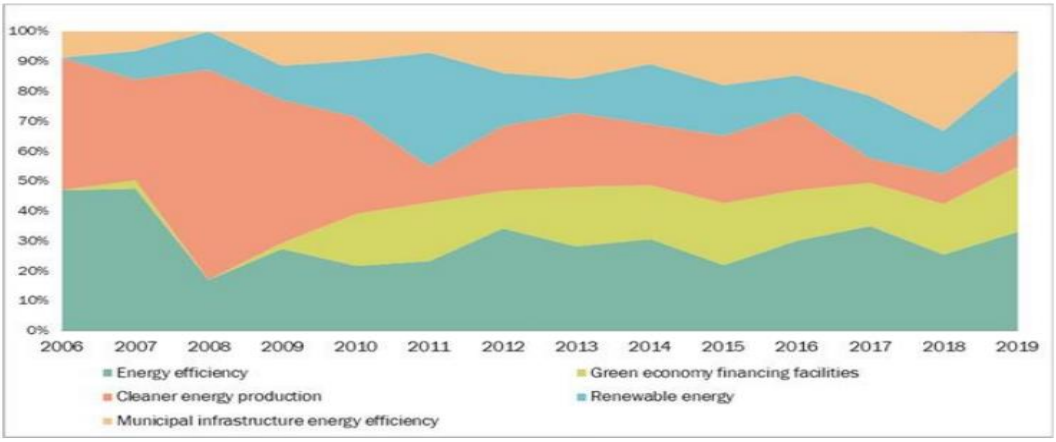

Source : European Bank for Reconstruction and Development, green economy transition approach 2021-2025(GET 2.1), EBRD, july 2020,P82.

حيث يعكس الشكل الاختلافات في مستوى تخفيضات انبعاثات غازات الدفيئة التي تحققت عبر السنوات، وتشمل العوامل الرئيسية التي تحرك هذه الاختلافات ما يلي: (European Bank, 2020)

(1) انخفاض الاستثمارات في مشاريع إمدادات طاقة الوقود الأحفوري الكبيرة حيث تم تحقيق وفورات كبيرة في انبعاثات غازات الدفيئة في المتوسط، 50٪ من وفورات انبعاثات غازات الدفيئة السنوية خلال فترة ما قبل GET؛

(2) التوسع في تسليم التعزيزات البيئية والتعريفات بما يتجاوز مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ (على سبيل المثال تمويل التكيف مع المناخ الذي بلغ 12٪ من إجمالي تمويل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في عام 2019)؛

(3) زيادة التركيز على إنشاء الأسواق الخضراء في المباني ذات الكفاءة في استخدام الطاقة، وتسهيلات تمويل الاقتصاد الأخضر، ومشاريع المدن الخضراء؛

(4) التكوين الجغرافي لمحفظة GET؛ وخطوط أساس ومعايير متطورة وأكثر تحفظًا تستخدم في تقييمات غازات الدفيئة (مثل معاملات انبعاث الشبكة).

4. خـــاتمة:

ان الهدف من هذه المقالة تسليط الضوء على دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق هدف التنمية البيئية والاقتصادية المستدامة، ناقش الجزآن الأول والثاني العلاقة الثلاثية بين الاقتصاد الأخضر والبيئة والتنمية المستدامة، وأهمية دور سياسات الاقتصاد الأخضر في التنمية الاقتصادية المستدامة لتحقيق النمو الأخضر المستدام ، ويجب على الحكومات والشركات والشعوب أن تتحد معها لتحقيق التنمية الاقتصادية وحماية البيئة الكاملة ، يجب على الدولة والمجتمع تشجيع المؤسسات على الاستثمار الأخضر ، وتطوير تقنيات متقدمة للبحث عن أساليب التنمية الاقتصادية الخضراء والصحية المستدامة والنماذج التنظيمية الأكثر كفاءة ، ودمج مفهوم التنمية المستدامة في صياغة القوانين واللوائح ، ودمج مفهوم النمو الأخضر المستدام في حياة الناس اليومية ، من أجل تعزيز تنميتهم بشكل أفضل.

تعتبر قيم الاستدامة والعدالة الاجتماعية من العوامل الرئيسية لتحقيق الرفاه البشري والبيئي، ومن أهداف التنمية المستدامة تسهيل تطوير منتجات صديقة للبيئة للشركات العامة والخاصة من خلال فكرة "الاستثمار الأخضر"، حيث يمثل الاقتصاد الأخضر مجموعة فرعية من التنمية المستدامة، حيث تقوم استراتيجية النمو الأخضر لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتطوير إطار عملي لذلك.

مازال التقدم نحو الاقتصاد الاخضر يقتصر على الدول المتقدمة بنسب متفاوتة، وتبقى استراتيجيات وخطط التحول بطيئة نوعا ما لتشمل باقي دول العالم.

التوصيات:

على الدول والحكومات العمل على تحفيز تمويل المناخ وإدماج الاقتصاد الأخضر في خطط التنمية الوطنية : كما يجب تحسين مصادر الطاقة الخضراء، والعمل على التحول التدريجي نحو الطاقات النظيفة والمتجددة، وبالتالي العمل على تحسين الواقع البيئي؛

ادماج أفراد المجتمع واشاركه في خطط التحول نحو الاقتصاد الأخضر، من خلال دعم الاستثمار الخاص الأخضر، وتوجيه الموارد العامة لخدمة التحول.

5. قائمة المراجع:

Acar, S., & A, E. (2019). Handbook of Green Economics. *Academic press*, 13-17. doi:https://doi.org/10.1016/B978-0-12-816635-2.02001-0

Ali, E. B., Pavlovich Anufriev, V., & Amfo, B. (2021). Green economy implementation in Ghana as a road map for a sustainable development drive. *Scientific African, Volume 12*. doi:https://doi.org/10.1016/j.sciaf.2021.e00756

Alves, B. (s.d.). *Which G20 countries have public support for more green investments?* Récupéré sur Statista: https://www.statista.com/statistics/1201304/popularity-more-investment-green-economy-jobs-g20-countries/

ARUP, R. (2023). *The Global Green Economy Capturing the opportunit.* london: Oxford economics.

Begüm, Ö. (2019). Environmental justice, climate justice, and the green economy in Handbook of Green Economics. *Academic press*, 93-116. doi: https://doi.org/10.1016/B978-0-12-816635-2.00006-7

European Bank, f. R. (2020, july). *green economy transition approach 2021-2025 (GET 2.1).* EBRD. Récupéré sur European Bank for Reconstruction and Development.

Eurostat, s. (2023, march). *Environmental economy – statistics on employment and growth*. Récupéré sur Eurostat statistics: https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Environmental_economy_%E2%80%93_statistics_on_employment_and_growth&oldid=583805#Evolution_of_gross_value_added_of_the_environmental_economy

Fernández, L. (2023, feb 8). *Investment in clean energy globally in 2019, by select country(in billion U.S. dollars)*. Récupéré sur statista: https://www.statista.com/statistics/799098/global-clean-energy-investment-by-country/

GEC. (s.d.). *National Green Economy Plan GEC*. Récupéré sur GEC: https://greeneconomytracker.org/policies/national-green-economy-plan

Georgeson, L., Maslin, M., & Poessinouw, M. (2017). The global green economy: a review of concepts, definitions, measurement methodologies and their interactions. *Royal Geographical Society, Volume4*(Issue1), 1-23. doi:https://doi.org/10.1002/geo2.36

GGGI. (2020). *green growth index 2020 Measuring performance in achieving SDG targets.* GGGI technical report. Récupéré sur greengrowthindex.gggi.org

Halton, C. (2022, may 10). *Green Economics*. Récupéré sur https://www.investopedia.com/terms/g/greeneconomics.asp

Lavrinenko, O., Ignatiev, S., Ignatjeva, S., Danileviča, A., Rybalkin, O., & Lazdāns, D. (2019). The Role of Green Economy in Sustainable Development (Case Study: The EU States),. *Journal of Entrepreneurship and Sustainability Issues, 6*(3), 1113-1126.

Lucía, F. (2023, mars 15). *worldwide investment in renewable energy 2004-2022*. Récupéré sur statista: https://www.statista.com/statistics/186807/worldwide-investment-in-sustainable-energy-since-2004/

Mukhopadhyay, r., K. Ghosh, A., & D. Iyer, S. (2018). *Deep-Sea Economy* (éd. second edition, Vol. chapter9). doi:10.1016/B978-0-12-805474-1.00009-9

Nations, A. U. (2020). *Accelerating a Fair and Green Economic Transformation, Strategy 2021-2030 and Delivery Plan 2021-2025, 2020, p55.* United Nations Agencies.

OECD. (s.d.). *What is green growth and how can it help deliver sustainable development?* Récupéré sur oecd: https://www.oecd.org/greengrowth/whatisgreengrowthandhowcanithelpdeliversustainabledevelopment.htm

Pratibha, G., Darshan , S., & Snehal , L. (2022). Environmental policies and strategies for COVID-19, Impact, Concerns, and Management of Coronavirus. (C. M. deepak Rawtani, Éd.) *science direct*(chapter15), 297-308. doi:https://doi.org/10.1016/B978-0-323-90272-4.00011-7

UN, N. U. (2020). *Accelerating a Fair and Green Economic Transformation, Strategy 2021-2030 and Delivery Plan 2021-2025.* United Nations agencies. Récupéré sur United Nations agencies.

UNEP. (s.d.). *Green Economy*. Récupéré sur UNEP: https://www.unep.org/regions/asia-and-pacific/regional-initiatives/supporting-resource-efficiency/green-economy

United, N. (s.d.). *Green Economy*. Récupéré sur Department of Economic and Social Affairs: https://sdgs.un.org/ar/topics/green-economy

Verma, S., & Kandpal, D. (2021). Green economy and sustainable development: a macroeconomic perspective. *Environmental Sustainability and Economy*, 325-343. doi:https://doi.org/10.1016/B978-0-12-822188-4.00016-6

Vuola, M., Korkeakoski, M., Vähäkari, N., Dwyer, M. B., Hogarth, N. J., Kaivo-oja, J., . . . Phonhalath, K. (2020). What is a Green Economy? *Review of National-Level Green Economy Policies in Cambodia and Lao PDR, 12*(16). doi:. https://doi.org/10.3390/su12166664

Wang X, J. m., Javaid, M. U., Bano, S., Hamna, Y., Jan, A., & A. Salameh, A. (2022). Interplay among institutional actors for sustainable economic development—Role of green policies, ecoprenuership, and green technological innovation. (G. U. Qaiser Abbas, Éd.) *Environmental Economics and Management, 10*. doi:https://doi.org/10.3389/fenvs.2022.956824

Wang, H. (2022, august 25). Analysis of the Role of Promoting Sustainable Green Growth through Government Agencies in a Legal Context. (M. T. Sohail, Éd.) *Journal of Environmental and Public Health*, 1-11. doi:link : https://doi.org/10.1155/2022/6744525

البهلول, إ. (بدون سنة نشر). *ورقة عن الاقتصاد الاخضر*. Récupéré sur escwa, لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية: chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/alo_1.pdf

العطوي, ب. (2022, أبريل). الإقتصاد الأخضر ليس بديلاً من التنمية المستدامة. *اتحاد المصارف العربية*(497). Récupéré sur https://cutt.us/6W71g

الهادي, م. ع. (2017). الاقتصاد الاخضر ورهان التنمية المستدامة في الجزائر. *مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية*, 566-585. Récupéré sur https://www.asjp.cerist.dz/en/article/43111

خنافر, ع. (2018). القضايا البيئية العالمية الراهنة وانعكاساتها على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري وتحوله الى الاقتصاد الأخضر. *أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد*. جامعة محمد خيضر بسكرة, الجزائر. ص91. Récupéré sur أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد.

ساندي صبري, ا. م. (يونيو 15, 2017). *الاقتصاد الأخضر وأثره علي التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول: دراسة حالة مصر*. Récupéré sur المركز الديمقراطي العربي: https://democraticac.de/?p=47167

سكينة حملاوي, ر. ب. (2020). التوجه نحو الاقتصاد الاخضر فرصة لتعزيز التنمية المستدامة بالجزائر في ظل البحث عن بدائل المحروقات. *المؤتمر العلمي الدولي الاول: الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة رؤى وتطبيق*. جامعة ال البيت، العراق: معهد علوم الارض والبيئة. Récupéré sur https://www.researchgate.net/publication/349723074_altwjh_nhw_alaqtsad_alakhdr_ltzyz_altnmyt_almstdamt_baljzayr_fy_zl_bhth_n_bdayl_almhrwqat

سلطان, أ. (مارس 24, 2022). *الاقتصاد الأخضر.. المفهوم والتحديات وإلى أين وصلت الدولة المصرية في هذا الملف؟*. Récupéré sur المرصد المصري: https://marsad.ecss.com.eg/68549/

استشراف أثر المضاربة التمويلية في تعزيز ريادة الأعمال بالجزائر

– دراسة حالة ولاية عنابة–

Anticipating the effect of financing Mudaraba in Promoting Entrepreneurship in Algeria

– The case study of Annaba Province –

لسود عصام[*]، مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة محمد شريف مساعدية سوق أهراس (الجزائر)،
a.lassoued@univ-soukahras.dz
جابر مهدي، مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة محمد شريف مساعدية سوق أهراس (الجزائر)،
mehdi.djaber@univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام: 2023/05/19 تاريخ القبول: 2023/09/22 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

هدف هذا البحث الى استشراف دور المضاربة التمويلية في تعزيز ريادة الاعمال بالجزائر، حالة ولاية عنابة كنموذج، من خلال دراسة عينة من رواد الاعمال في مركز الابتكار لولاية عنابة، حيث تركزت الإشكالية الرئيسية للدراسة ''هل يمكن أن تؤثر صيغة المضاربة التمويلية في تعزيز ريادة الأعمال؟"، و تم استخدام المنهج الوصفي و منهج دراسة الحالة من اجل تحقيق أهداف البحث و اختبار فروضه، و اعتمدت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع المعلومات و معالجتها بواسطة برنامج SPSS نسخة 25.

توصلت نتائج البحث الى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمضاربة التمويلية في تعزيز ريادة الاعمال، و خلصت الدراسة الى ضرورة الاهتمام بالمضاربة التمويلية و تسريع تفعيل هذا النموذج في دعم ريادة الاعمال التي تعتبر أحد أهم محاور التنمية بكل ابعادها.

كلمات مفتاحية: مضاربة تمويلية، ريادة أعمال، ابتكار.

تصنيفات JEL : M130، O300.

[*] **المؤلف المرسل.**

Abstract:

The aim of this research is to anticipate the effect of financing Mudaraba in promoting entrepreneurship in Algeria, the case of Annaba province as a model, by studying a sample of entrepreneurs in the innovation center of Annaba province, The descriptive method and the case study were used in order to achieve the objectives of the research, and the questionnaire was adopted as a main tool for collecting and processing information By the SPSS program version 25.

The results of the research found that there is a statistically significant effect of financing Mudaraba in promoting entrepreneurship. The study concluded that it is necessary to pay attention to financing Mudaraba.

Keywords: Financing Mudaraba, Entrepreneurship, Innovation.

Jel Classification Codes : M130 ،O300.

1. مقدمة:

الأصل في الموارد الندرة و الشح، لدى يعتبر التمويل مؤرق و هاجس، لطالما شكل عقبات في وجه المستثمرين. تزداد الصعوبة في الحصول عليه بالنسبة للاستثمارات والمشاريع التي تتسم بدرجة مخاطرة و مغامرة عاليتين، هاذين الصفتين مرافقتين لمصطلح الريادة منذ ظهوره في مجال الاستكشافات البحرية و انتقاله لمجال الأعمال و الاستثمار.

الشيء الذي استدعى الحاجة إلى ظهور صيغ تمويلية ترافق هذا النوع من الاستثمار، تعتمد معايير جديد مبنية على المخاطرة و التمويل في حالة عدم التأكد و المشاركة في العائد، صيغ تكون خارج الإطار النمطي للتمويل القائم على سعر الفائدة و الضمان. و كاستجابة للوضع الراهن ظهرت صيغ تمويل على أساس المشاركة و المخاطرة، و تعتبر المضاربة من المعاملات المالية المعروفة قبل ظهور الاسلام مارسها العرب قديما كشكل من اشكال تمويل التجارة، اتجهت الكثير من دول العالم باختلاف اديانها، مؤخرا إلى إحيائها أو الانفتاح عليها و تبنيها في نظامها البنكي، و اتجهت كثير من البنوك لفتح شبابيك خاصة بها

لمواجهة الطلبات المتزايدة على التمويل من رواد الاعمال، و سعيا لتعظيم أرباحهم و التزاما منهم بتحمل المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية للمنظمة.

إشكالية الدراسة:

يتضح جليا من السياسات العمومية للجزائر المنتهجة في ظل النموذج الاقتصادي الجديد، الذي يراهن على ريادة الأعمال كمنقذ و محرر من التبعية لقطاع المحروقات، و أساس بناء اقتصاد تنافسي حقيقي، و كذا أهميتها في دمج و استغلال طاقة الشباب في عالم الأعمال و الشغل، كل هذا من خلال دعم حقل المقاولاتية و ريادة الاعمال عن طريق استحداث اليات دعم توفر صيغ تمويلية مختلفة، حيث تظهر صيغة المضاربة التمويلية كأحد الآليات التي اتجه البنك المركزي في الجزائر الى تفعيلها لتمويل الاستثمار عن طريق النظام رقم : 02-2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، مما سبق تتضح لنا الإشكالية الرئيسية التالية :

- **هل يمكن أن تؤثر صيغة المضاربة التمويلية في تعزيز ريادة الأعمال؟**

وتتفرع الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

-فيما تمثل المضاربة التمويلية وماهي اهم مبادئها؟

-ما هي خصائص المنظمات الريادية؟

-هل يمكن أن تعلب المضاربة التمويلية دورا في تعزيز ريادة الاعمال؟

فرضيات الدراسة: تتمثل فرضيات الدراسة في:

-توجد علاقة ارتباط خطية معنوية بين المضاربة التمويلية و تعزيز ريادة الاعمال بولاية عنابة عند مستوى دلالة(α=0,05).

-يوجد أثر معنوي للمضاربة التمويلية في تعزيز ريادة الأعمال بولاية عنابة عند مستوى دلالة(α=0,05).

أهداف البحث: تهدف هاته الدراسة الى

-التعريف بالمضاربة التمويلية و مبادئها و ريادة الاعمال وخصائص المنظمات الريادية.

–دراسة العلاقة بين المضاربة التمويلية و تعزيز ريادة الاعمال.

–دراسة أثر العلاقة بين المضاربة التمويلية و تعزيز ريدة الاعمال.

منهج الدراسة:

اعتمد في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف البيانات و الخصائص المتعلقة بعناصر الإشكالية المتمثلة في هل توثر صيغة المضاربة التمويلية في تعزيز ريادة الأعمال، و كذلك جمع المعلومات و البيانات و دراستها و تحليلها و قياسها واستنباط النتائج منها. و استخدم ايضا منهج دراسة الحالة للتعمق في الدراسة لدى المجتمع المستهدف بهدف الوصول الى استنتاجات و مبادئ تصلح لوضع تعميم بأكبر قدر ممكن على مجتمع الدراسة.

الدراسات السابقة:

دراسة بلعبدي عبدالله سنة 2020، **بعنوان التمويل بين مؤسسات رأس المال المخاطر و شركة المضاربة،** و التي تناولت دراسة مقارنة بين المضاربة في الفكر الاسلامي و تقنية راس المال المخاطر في الفكر الغربي وفق المنهج المقارن، و كان ابرز نتائجها وجود رابطة ثنائية قوية بين التمويل في ظل راس المال المخاطر و التمويل في ظل نظام المضاربة وكلاهما يشتركان في تحمل المخاطر، أملا في التعويض بفائض ذو قيمة كبيرة، كما يعتبران بديل لتمويل البنكي القائم على السداد و سعر الفائدة في مساندة المشاريع الناشئة التي تفتقد الى الخبرة والاموال الازمة لنشأتها و النهوض بها، و أن راس المال المخاطر يمكن تكييف على انه الاقرب الى المضاربة نتيجة لوجود نقاط تشابه بينهما.

دراسة محفوظي ابراهيم خليل، عيجوبي خالد، محفوظي فؤاد سنة 2023، **بعنوان معرفة اليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك الاسلامية – صيغة المضاربة كنموذج–** و اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي في معالجة اشكالية الموضوع، وكان ابرز نتائجها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مقاولات ذاتية التسيير، وان البنوك الاسلامية توفر تمويلات مختلفة (المرابحة، المضاربة، المشاركة، الاجازة...) ،كما أن المضاربة توفر مجالا واسعا أمام اصحاب الابداع و التميز في تسخير مواهبهم للإنتاج و الابتكار.

دراسة مزيان أمينة، بوكساني رشيد سنة 2018، بعنوان **معرفة واقع ريادة الاعمال في الجزائر :نحو ضرورة تطوير وترقية سياسات الدعم و المرافقة** و اعتمد الباحثين على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي في معالجة الاشكالية و كان ابرز نتائجها، أن هناك ضرورة لتنويع و توسيع مصادر التمويل و تسهيل الحصول عليها، و الاهتمام و التركيز على ضرورة العليم والتكوين في مجالات ريادة الاعمال لتحسين مهارات المقاولين و رفع كفاءاتهم في التسيير الإداري و المالي.

2. المضاربة التمويلية:

1.2 المضاربة:

يصطلح عليها لغويا القراض، عرفها (الخويطر، 2002، صفحة 28) بأنها: " عقد يتضمن دفع مال خاص، و ما في معناه، معلوم قدره و نوعه و صفته، من حائز التصرف، لعاقل مميز رشيد، يتجر فيه بجزء مشاع معلوم من ربحه له" و تعرف أيضا على أنها "عقد شركة في الربح بمال من جانب، و عمل من جانب (مصطفى و حمودة، 2013، صفحة 141)". و جاء في تعريف ابن جلاب "بأنها أن يدفع الرجل المال لغيره ليشتري و يبيع به، و يبتغي من فضل الله تعالى، و يكون الربح بينهما على جزء يتفقان عليه (قدافي ، 2020، صفحة 226)".

2 .1 .2 أهم أنواع المضاربة:

تقسم المضاربة الى عدة أنواع باختلاف معيار التصنيف المعتمد و لكن نذكر اهمها حسب عدد أطراف عقد المضاربة:

- **المضاربة الثنائية (الفردية)**: يقدم شخص واحد راس المال و يسمى رب المال و يقوم شخص اخر بالعمل و يسمى المضارب (عمروش ، التطبيق العلمي الحديث للمضاربة في المصارف الاسلامية (اطروحة دكتوراه)، 2019، صفحة 06).

- **المضاربة الجماعية**: تكون فيها الاطراف متعددة، و ذلك بان تتعدد فيها الاطراف المالكة لراس المال و ينفرد فيها المضارب، أو تكون فيها الصورة عكسية، و ذلك بان ينفرد فيها صاحب راس المال و يتعدد المضاربون، أو يتعدد كل من المالكين و المضاربين. (شرياق ، 2022، صفحة 161)

المضاربة المركبة (المشتركة): و هي التي يقوم فيها المضارب بدفع مال المضاربة الى انسان ليعمل به أي ان المضارب يقوم بالمضاربة (عمروش، اثار تطبيق صيغة عقد المضاربة، 2022، صفحة 610). و تعتبر المناسبة للعمل البنكي الإسلامي كأحد اليات التمويل الإسلامي، الذي يشهد نمو كبير و القائم على تنبني تقاسم المخاطر و منع جميع أشكال الفائدة (عبد الله ، 2019، صفحة 436). و قد " طورت المصرفية الإسلامية الفكرة الأساسية لهذا العقد في مجال **المضاربة التمويلية** بحيث يدفع المصرف الإسلامي رأس مال محدد متفق عليه على أن يقوم العميل بتوظيف هذا المال في نشاط تجاري متفق عليه يقبله المصرف و يكون الربح المتحقق من هذا النشاط موزعا بين المصرف الإسلامي و عميله بحسب النسب المشاعة المتفق عليها (جمال، 2009، صفحة 359).

2 .1 .3 المضاربة التمويلية: استخلاصا من الادبيات التي تم عرضها، هي عملية المضاربة التي يقدم فيها البنك أو المؤسسات المالية الرسمية و المعتمدة، جزء أو كل من رأس المال سواء كان من رأس ماله الخاص أو بتوظيف ودائع الافراد و يقوم شخص اخر بالعمل و الاستثمار به، و يجب أن يتم العقد وفق المبادئ و الشروط التي تحكم عملية المضاربة الاسلامية.

2 .1 .4 المضاربة التمويلية في النظام البنكي الجزائري:

ترتكز العمليات البنكية في الجزائر على الامر رقم: 03-11 المتعلق بالنقد والصرف المعدل و المتمم الذي يتبنى عمليات بنكية لا تنتج فوائد، في اطار تفعيل الية الصيرفة الإسلامية كنموذج تمويلي محددة بالنظام رقم 2020-02 المعوض لنظام 2018-02 الملغي (حنان، 2021، صفحة 139). و الذي ينص في المادة 04 العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية بـ: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجازة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، حسابات الاستثمار، و عرف في مادته 07 المضاربة التمويلية بأنها " عقد يقدم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية، المسمى مقرض للأموال، رأس مال اللازم للمقاول، الذي يقدم عمل في مشروع من أجل تحقيق أرباح". (نظام 02، 2020، صفحة 02). و التعريف المعتمد من طرف البنك المركزي الجزائري أقر على أربعة خصائص أساسية تتمثل فيما يلي:

- مقرض للأموال أي البنك أو المؤسسة المالية التي تضع تحت تصرف المقاول رأس المال الازم.

- المقاول الشخص الريادي الذي يتمتع بحرية التصرف و يتبنى المخاطرة و الاستباقية في إدارة الأعمال.
- المال المقرض على أساس عمليات بنكية لا تنتج فوائد و يكون فيها اقتسام المخاطر.
- تنصب العملية حول مشروع يهدف إلى تحقيق الأرباح وعلى أساس المشاركة فيه أيضا.

يعتمد البنك في عمليات المضاربة على الودائع في حسابات الاستثمار و التي يعرفها النظام 20-02 في المادة 12 على "انها توظيفات لأجل، تترك تحت تصرف البنك من طرف المودع لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية و تحقيق أرباح" (نظام 02، 2020، صفحة 02) ،و يحق لصاحبها (المودع) أن يحصل على الأرباح كما يتحمل الخسائر المحتملة.

2 .1 .5 المبادئ الأساسية في عملية المضاربة التمويلية:

استنتاجا من الأدبيات التي تم عرضها فإن المضاربة التمويلية تتمحور حول ثلاث مبادئ أساسية:

❖ **المشاركة بالمال مقابل العمل:** إتفاق أو عقد يتم من خلاله تسليم مال خاص و محدد القيمة و غير قابل لزيادة أو النقصان، يمثل جزء أو كل من رأس مال الإستثمار من البنك رب المال الى شخص أو أشخاص يكونوا حائزي التصرف و يتمتعون بالأهلية يصطلح عليهم المضاربون، و التمكين لهم و إطلاق يدهم للتصرف في المال وفق شروط محددة و متفق عليها مسبقا، و مبدأ المشاركة أي ما يقابل المال في عملية المضاربة التمويلية هو العمل و الجهد الذي سيقوم به المقاول في عملية استثماره للمال، من ابتكار أفكار و المبادرة في تجسيدها (محمود، حيدر ، و ايهاب ، 2012).

❖ **المشاركة في الأرباح:** المال في عملية المضاربة كما سبق توضيحه محدد القيمة وغير قابل لزيادة أو النقصان، و لكن هناك ناتج يجب أن يتحصل عليه صاحب المال متمثل في حصة من الأرباح تكون بنسب مشاعة و معلومة متنفق عليها مسبقا من تحصيل ما انتج من أرباح، أي الزيادة على اصل المال (منية ، 2022، الصفحات 503-504).

❖ **تحمل الخسارة المحتملة:** ترتكز جل الادبيات التي تم مراجعتها في موضوع المضاربة، على مبدأ الغرم بالغنم، أي أن من يحصل على الغنم والمنافع من شيء يتحمل الغرم والخسارة الناتجة عنه، والقاعدة في

عملية المضاربة التمويلية أن المال مقابل العمل وتستلزم الخسائر المحتملة في هذه الحالة أن البنك صاحب المال يخسر المال و صاحب العمل يخسر عمله و جهده (عبد الغني و سامية ، 2021، صفحة 186).

2.2 ريادة الأعمال: يشير مصطلح ريادة الأعمال تاريخيًا إلى جهود الفرد من تحمل المخاطرة في ترجمة الرؤية إلى مشروع تجاري ناجح، بينما تركز بعض التعريفات على إنشاء منظمات جديدة. وأشار جوزيف شومبيتر لمفهوم ريادة الاعمال " انها عملية اصلاح، أو تثوير نمط الانتاج عن طريق اختراع، أو بصورة عامة، امكانية تكنولوجية غير مجربة بغية انتاج سلعة جديدة، أو انتاج سلعة قديمة بطريقة جديدة، عبر فتح مصدر جديد لتموين المواد أو اسواق جديدة لتصريف المنتجات، و بإعادة تنظيم الصناعة" (Schumpeter، 2013، صفحة 286)

فيما عرفت من طرف ROBERT HIRICH "بأنها عملية تكوين شيء ما مختلف ذو قيمة عن طريق تكريس الوقت و الجهد الضروري بإفتراض مخاطر مالية و سيكولوجية و اجتماعية مصاحبة و جني العوائد المالية الناتجة إضافة الى الرضا الشخصي" (محمد جبريل ، 2020، صفحة 17)

و عرفها الاقتصادي الفرنسي RICHARD CANTILLON " ريادة الأعمال التوظيف الذاتي بغض النظر عن الطبيعة أو الاتجاه، و ذلك مع تحمل المخاطر و تنظيم عوامل إنتاج سلعة، أو خدمة مطلوبة في السوق". (ميساوي ، بختي ، و دروم ، 2020، صفحة 39).

1.2.2 رائد الأعمال: بدى ظهور المصطلح لأول مرة في كتابات ريتشارد كانتيلون عام 1755 (Hamilton & Harper, 1994, p. 3) الذي استخدم المصطلح لوصف "شخص يمارس الأعمال في حكم مواجهة عدم اليقين" (wu, 2009, p. 04). من منظور تجاري ، و لكن اخد المنظور يتوسع و يتخذ اوجه عديدة بتكيف رجل الاعمال مع الثورة الصناعية ليتشمل مفهوم الجمع بين عوامل الانتاج و التميز بصفات شخصية خاصة، و تم تنقيح المفهوم بشكل أكبر من خلال المبادئ والمصطلحات من منظور تجاري وإداري وشخصي، يعكس مفهوم رائد الأعمال من منظور شخصي في ثلاث سمات سلوكية: (1) أخذ المبادرة، (2) التنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاجتماعية والاقتصادية لتحويل الموارد و مواقف للحساب العملي، و (3) قبول المخاطرة أو الفشل (Hisrich & Ramadani, 2017, p. 03). و الشخص الريادي يتمتع بصفات خاصة عن غيره تتمحور أساسا حول، تبني المخاطرة و الرؤية الايجابية

للأشياء و الابتكارية و الإبداع و خلق القيمة، البحث عن الفرص، المبادرة والدافعية، القدرة على التنظيم و الادارة و إتقان مهارات التواصل.

2.2.2 خصائص ريادة الأعمال:

❖ **الإبداع و الابتكار:** ينظر الى الابتكار و الابداع على انهما من اهم وظائف الاستكشاف و الاستغلال، و يعتبران منتج أفكار و حلول جديدة، قابلة لتطبيق و التسويق (Lerch, Thi thanh thai, Puhakka, & Burger-helmchen, pp. 6-7-8).

❖ **الأخذ بالمخاطرة:** ينظر الى الخطر على انه شرط أساسي في ريادة الاعمال و تحمل المخاطر امر ضروري لتكون رائد اعمال، و هي الرغبة في المجازفة بالموارد و العمل و الاجتهاد في ظروف متضاربة و تحمل المسؤولية عن الأفكار و القرارات و التضحية بالموارد مع احتمال النجاح أو الفشل في تحقيق العائدات و النتائج (Tadeusz & Anna, 2009, p. 471).

❖ **المبادرة أو الاستباقية:** تشير الى موقف من توقع المستقبل و العمل على أساسه، و بالتالي خلق المحرك الأول للفرصة و الاستفادة منها و العمل تحسبا للطلب المستقبلي و احداث تغير في تشكيل البيئة (Dhliwayo, 2014, pp. 121-122).

❖ **التفرد و الاستقلالية:** و تعبر عن الحكم الذاتي و التوجه الذاتي فيما يتعلق بفكرة ريادة الاعمال (Chinyamurindi & Shava, 2019, pp. 3-4).

❖ **القدرة على السلوك التنافسي المتحدي:** و يكمن في استغلال كل القدرات و تجاوز كل الحواجز البيئية للحصول على اكبر حصة سوقية من خلال صنع الميزة التنافسية، و يعتبر معيار الابداع و المحرك الرئيسي للابتكار (Kanchana, Divya, & Beegom, 2013, p. 75).

3. الدراسة الميدانية:

1.3 نموذج الدراسة: بالرجوع الى ادبيات الدراسة و ما تم عرضه في هذا البحث، تم صياغة نموذج الدراسة على ضوء الإشكالية الرئيسية وتفرعاتها، و نسعى من خلال هذا النموذج، إظهار المتغير المستقل و المتغير التابع بالإضافة الى المتغيرات الجزئية لكل منها، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة

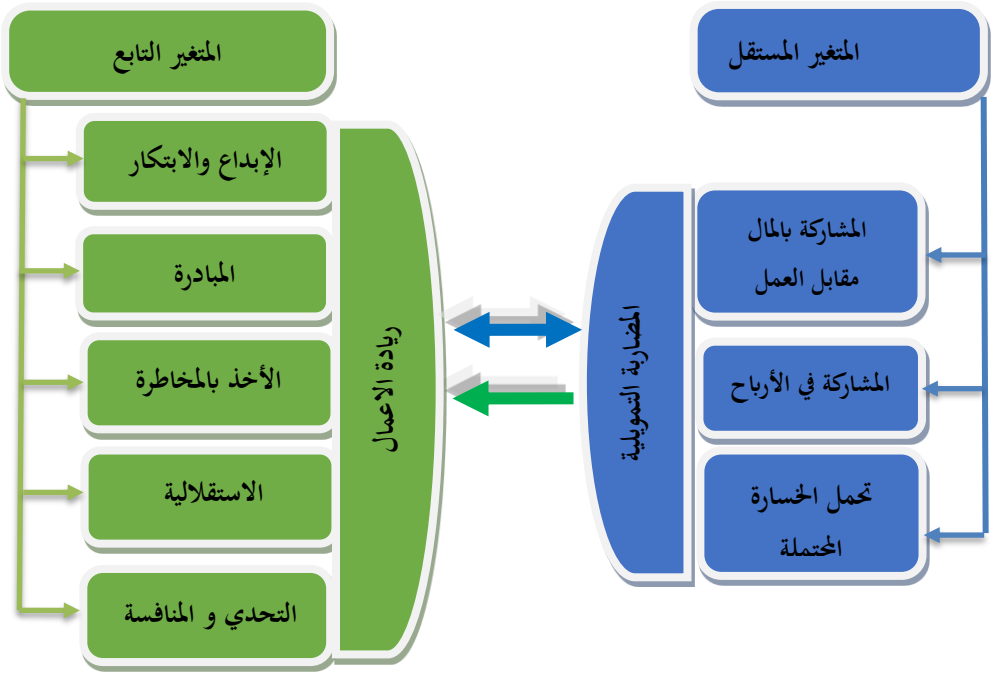

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على أدبيات الدراسة

2.3. أداة الدراسة: اعتمدت الدراسة على الاستبيان المغلق مراعين في ذلك الاعتبارات الواجبة، و تم توزيعه مباشرة على أفراد عينة الدراسة و ألم الاستبيان بمتغيرات الدراسة، المضاربة التمويلية، وتعزيز ريادة الأعمال مستعملين مفردات سهلة و واضحة حتى نكون في تواصل جيد مع عينة الدراسة و الحصول على إجابات ذات موثوقية و تمحور الاستبيان حول ثلاثة نقاط:

- معلومات شخصية حول رواد الأعمال المنتسبين لحاضنة الاعمال.
- أسئلة واضحة وبسيطة وثيقة الصلة بقياس اتجاهات الرأي حول المتغير المستقل، المتمثل في التمويل بالمضاربة.
- أسئلة واضحة وبسيطة تقيس المتغير التابع، المتمثل في تعزيز ريادة الأعمال في الفئة المبحوثة.

3.3. المجتمع وعينة الدراسة: تبعا للإشكالية وأهدافالدراسة، كان المجتمع المستهدف مجموعة من رواد الأعمال الناشطين على مستوى مركز الابتكار لولاية عنابة واللذين قدر عددهم بـ 45 رائد اعمال، وبسبب صعوبة حصر مجتمع الدراسة، لانشغال البعض منهم و تواجدهم خارج الولاية في الحدود الزمنية و المكانية لدراسة، قمنا باختيار عينة عشوائية بسيطة تضمنت **32 رائد اعمال**، حاصلين على علامة مشروع مبتكر و مؤسسة ناشئة، و قمنا باعتماد أسلوب التوزيع المباشر للاستبيانات على العينة ، حيث وزعت 32 استبيانه على افراد العينة واسترجعت كاملة و توافقت كلها مع القابلية لتحليل الاحصائي.

4.3. معالجة الخصائص العامة لعينة الدراسة:

جدول رقم (01): توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص العامة

المتغير			التكرار	النسبة المؤية
الجنس	ذكر		23	%71.90
	انثى		09	%28.10
المجموع			**32**	**100**
السن	أقل من 30 سنة		15	46.90%
	من 30 الى 40 سنة		09	28.10%
	أكثر من 40 سنة		08	25،00%
المجموع			32	100%
المؤهل العلمي	دبلوم مهني		02	6.25%
	جامعي	ليسانس	11	34.38%
		ماستر أو مهندس	14	43،75%
		ما بعد التدرج	05	15.62%
المجموع			32	100%
الاقدمية المهنية	0 سنة		10	31.30
	من 1 سنة الى 5 سنوات		03	9.40
	من 6 سنة الى10 سنوات		06	18.80
	من 11 سنة الى 15 سنة		06	18.80
	من 16 سنة الى 20 سنة		02	6.30
	أكثر من 20 سنة		05	15.60
المجموع			32	100

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS نسخة 25

يوضح الجدول أعلاه، أن الفئة العمرية أقل من 30 سنة تحصلت على أكبر نسبة، بتباعد واضح عن باقي الفئات ما يفسر أن الحس والتوجه الريادي بما يعتريه من المخاطرة والتحدي والاستباقية لدى الشباب حديثي السن مرتفع رغبة منه في اثبات نفسة وتحقيق الاستقلالية وترتفع النسبة الى 74% بإضافة الفئة العمرية من 30 الى 40 سنة، ما يعني أن اغلب اصحاب المشاريع الموسومة بالتوجه الريادي هم ممثلين في فئة شابة، كما يظهر ان مجموع الحاصلين على شهادات جامعية قدر بنسبة 93،80% وهي نسبة عالية وتفسر على أن المشاريع الريادية مشاريع ابتكارية تستلزم مؤهل علمي وتكوين عال متخصص كما أن المؤهل الجامعي يرفع من روح التحدي والمبادرة، ويلاحظ ان الفئة التي لا تحوز على خبرة مهنية هي التي تحوز على نسبة مرتفعة مقرة بـ 31،30 % وهذا يبرر سعي الاشخاص بدون عمل الى ريادة الاعمال وانشاء عملهم الخاص كخيار مهني، كما أن مستوى الأخذ بالمخاطرة مرتفعة في هاته الفئة نتيجة تحررهم من القيود الوظيفية وهاجس خسارتها، اما الفئة ما بين 1 و5 سنوات خبرة فهي تمثل بنسبة 9،40 % وهي من الفئات المنخفضة وهي تبرر بسعي العمال في هاته المرحلة الى التكيف والاندماج الوظيفي قصد الحصول على امتيازات مادية ومعنوية (رفاف و مزيان ، 2019، صفحة 100)، وبالنسبة للفئة بين 6 و10 سنوات والفئة 11 و15 سنة فقد توافقتا بـ 18،80 % وهذا نتيجة الميل المرتفع لمنحنى الاقدمية المهنية وضعف الانتماء للعمل لديهم (رفاف و مزيان ، 2019، صفحة 101) وادراكا منهم بإمكانية تجسيد ابتكارات جديدة في شكل مؤسسات ناجحة، وتنخفض النسبة في الفئة بين 16 و20 سنة نتيجة اتجاه الافراد حاملي الشهادات العليا الى تثمين مسارهم المهني في السعي الى الترقيات، وتعبر نسبة 15،60 % عن الفئة أكثر من 20 سنة وهي نسبة مقبولة وتفسر برغبة الموظفين في الاتجاه الى ريادة الاعمال في نهاية مسارهم الوظيفي كعمل ثانوي لاستغلال المؤهل العلمي والخبرة المهنية.

6.3. اختبار ثبات وصدق الاستبانة باستعمال معامل ألفا كرونباخ:

جدول رقم (02): اختبار ثبات و صدق الاستبانة

العدد	ألفا كرونباخ	صدق المحك
32	0.832	0.912

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS نسخة 25

من الجدول رقم (02) يلاحظ أن معامل الثبات **ألفا كرونباخ** قدر بـ **0،832** وهي نتيجة مقبولة مقارنة بالحد الأدنى المقبول الذي يوافق 70% (كريش، 2018، صفحة 19)، الذي يمكن من الاعتماد على الاداة و قبولها لمواصلة الدراسة كما أن معامل صدق المحك قدر بـ 0،912 و هي مرتفعة و تبرر أن الاداة تقيس ما وضعت لقياسه.

6.3. التحليل الاحصائي للإجابات العينة حول متغيرات الدراسة:

جدول (03): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول لدراسة

الرقم	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
المحور الأول التمويل بالمضاربة				
01	المشاركة بالمال مقابل العمل	4.425	0.347	موافق بشدة
02	المشاركة في الارباح	4.458	0.325	موافق بشدة
03	تحمل الخسارة المحتملة	4.447	0,355	موافق بشدة
المجموع		4.440	0.292	موافق بشدة

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS نسخة 25

بقراءة الجدول اعلاه، نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح لمتغير التمويل بالمضاربة الذي يعتبر المتغير المستقل في دراستنا قد ربـ **4،440** ما يدل على اتفاق بين اراء أفراد عينة الدراسة و اتساقهم في نهج واحد معبر عنه بالموافق بشدة على الية التمويل بالمضاربة، و قدر الانحراف المعياري بـ 0،292 بدلالة عدم تباين إجابات العينة عن المتوسط الحسابي لمرتكزات التمويل بالمضاربة المحصورة بين (4،425 – 458،4) بانحراف معياري محصور بين قيمتي (0،325 -0،355) ما يؤكد اتفاق المستجوبين حول محاور المتغير المستقل و تبنيهم بقوة لها.

جدول (04): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني لدراسة

الرقم	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
المحور الثاني تعزيز ريادة الاعمال				
01	الابداع و الابتكار	4.625	0.491	موافق بشدة
02	المبادرة	4.560	0.381	موافق بشدة
03	الاخذة بالمخاطرة	4.187	0.592	موافق
04	الاستقلالية	4.515	0.369	موافق بشدة
05	التحدي و المنافسة	4.640	0.385	موافق بشدة
المجموع		4.515	0.310	موافق بشدة

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS نسخة 25

بالنسبة للمحور الثاني المتضمن ريادة الاعمال الذي يعتبر المتغير التابع نلاحظ من الجدول اعلاه، أن المتوسط الحسابي المرجح في دراستنا قد ربـ4،515، ما يدل على اتفاق بين اراء أفراد عينة الدراسة و اتساقهم في نهج واحد معبر عنه بالموافق بشدة و موافق على تبني ريادة الاعمال، و قدر الانحراف المعياري بـ 0،310 بدلالة عدم تباين إجابات العينة عن المتوسط الحسابي لمرتكزات ريادة الاعمال المحصورة بين (4،187 – 4،640) بانحراف معياري محصور بين قيمتي (0،369 -0،592) ما يؤكد اتفاق المستجوبين حول فقرات المتغير المستقل و تبنيهم بقوة لها.

7.3. اختبار فرضيات الدراسة:

1.7.3. الفرضية الرئيسة الاولى: قياس علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة

- فرضية العدم(H_0): لا توجد علاقة ارتباط خطية بين المضاربة التمويلية و تعزيز ريادة الأعمال عند مستوى دلالة(α=0.05).
- الفرضية البديلة(H_1): توجد علاقة ارتباط خطية بين المضاربة التمويلية و تعزيز ريادة الأعمال عند مستوى دلالة(α=0.05).

جدول رقم (05): معاملات الارتباط بيرسون

التمويل بالمضاربة X	رياد الاعمال Y	N	Sig
المشاركة بالمال مقابل العمل (X_1)	**0.489**	**32**	**0.004**
المشاركة في الارباح (X_2)	0.353		0.048
تحمل الخسارة المحتملة (X_3)	0.385		0.030
معامل الارتباط الكلي بيرسون	**0.499**		**0.004**

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS نسخة 25

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معاملات الارتباط بيرسون للمحاور متغير التمويل بالمضاربة قدرت كالتالي:

– المشاركة بالمال مقابل العمل: قدرت قيمة الارتباط الجزئي بـ 0،489 وبمستوى معنوية 0،004 ما يضعنا أمام الإقرار بالفرضية البديلة H_1 أي وجود علاقة خطية موجبة متوسطة، بين المشاركة بالمال مقابل العمل و تعزيز ريادة الاعمال عند مستوى معنوية أقل من 0،05.

– المشاركة في الأرباح: قدرت قيمة الارتباط الجزئي بـ 0،353 وبمستوى معنوية 0،048 ما يضعنا أمام الإقرار بالفرضية البديلة H_1 أي وجود علاقة خطية موجبة متوسطة، بين المشاركة في الأرباح و تعزيز ريادة الاعمال عند مستوى معنوية أقل من 0،05.

– تحمل الخسارة المحتملة: قدرت قيمة الارتباط الجزئي بـ 0،385 وبمستوى معنوية 0،030 ما يضعنا أمام الإقرار بالفرضية البديلة H_1 أي وجود علاقة خطية موجبة متوسطة، بين تحمل الخسارة و تعزيز ريادة الاعمال عند مستوى معنوية أقل من 0،05.

و بالنسبة لقيمة الارتباط اكلي بيرسون بين التمويل بالمضاربة و تعزيز ريادة الاعمال، قدرت بـ 0،499 و هي موجبة و بمستوى معنوية 0،01 و بالتالي يمكن الاستنتاج أن العلاقة بينها علاقة طردية(موجبة) و متوسطة.

وهذا ما يمكننا رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 أي وجود علاقة خطية موجبة ومتوسطة بين التمويل بالمضاربة وتعزيز ريادة الاعمال عند مستوى معنوية أقل من 0،05.وهو ما توافق مع نتائج اختبارات الفرضيات الجزئية للارتباط بين محاور المضاربة التمويلية وتعزيز ريادة الاعمال.

2.7.3. الفرضية الرئيسية الثانية: تحليل واختبار أثر التمويل بالمضاربة في تعزيز ريادة الاعمال:

- فرضية العدم(H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمضاربة التمويلية في تعزيز ريادة الأعمال عند مستوى دلالة(α=0.05).
- الفرضية البديلة(H_1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمضاربة التمويلية في تعزيز ريادة الأعمال عند مستوى دلالة(α=0.05).

جدول رقم (06): تقديم معلمات نموذج الانحدار البسيط

المتغير المستقل / المتغير التابع	Constant	المضاربة التمويلية	F		R^2	Sig
	B	β	المحسوبة	المجدولة		
تعزيز ريادة الاعمال	**2.159**	**0.531**	9.959	4.17	**0.249**	**0.004**

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS نسخة 25

من خلال الجدول رقم (**06**)، نلاحظ ان القيمة الاحتمالية (0،004)، وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (α=0.05) مما يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمضاربة التمويلية على تعزيز ريادة الاعمال و أن معامل التفسير R^2 يوضح أن المضاربة التمويلية تفسر بنسبة 24،90 % من التغيرات التي تطرأ على تعزيز ريادة الاعمال و الباقي يفسر لصالح متغيرات أخرى متعددة و متنوعة و مجتمعة لم يشملها نموذج الدراسة تتمثل في أموال الحب، صيغ التمويل المصرفي، صيغ التمويل الحكومي، التمويل الأصغر، رأس المال المخاطر، منصات التمويل الجماعي (بركان و حرنان، 2022، الصفحات 922-923)، و التمويل عن طريق البورصة ،إضافة الى صيغ التمويل الإسلامي الاخرى ،و يمكن كتابة معادلة الانحدار بالنحو التالي:

$$Y= 0،531x +2 ،159$$

و بالتالي رفض الفرضية الصفرية H_0 و قبول الفرضية البديلة H_1 أي وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمضاربة التمويلية في تعزيز ريادة الاعمال عند مستوى معنوية أقل من 0،05. ما يسهم في زيادة

الأموال المتاحة للاستثمار عن طريق المشاركة بالمال مقابل العمل، و ضخ الأموال المعطلة في طاقات إنتاجية جديدة أو المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة، و استثمار العائد على المشاركة في الربح أو تحمل الخسارة المحتملة في التأثير على دورة النشاط الاقتصادي (حاتم ، 2011، الصفحات 100-106) و منه تحسين وتيرة النمو الاقتصادي.

الخاتمة: تم من خلال هذا البحث تم تقديم دراسة استشرافية عن أثر المضاربة التمويلية في تعزيز ريادة الاعمال بالجزائر، حالة ولاية عنابة كنموذج، عن طريق أخذ عينة عشوائية بسيطة من رواد الاعمال المنتسبين لمركز الابتكار عنابة، و البحث عن العلاقة بين المتغيرين واتجاها و دراسة تأثير التمويل بالمضاربة على تعزيز ريادة، من خلال استعمال أسلوب الانحدار البسيط لمعرفة تأثير المضاربة التمويلية على تعزيز ريادة الاعمال وهذا قصد تفسير التغيرات و النبؤ بها وخلصت الدراسة الى أبرز النتائج التالية:

- بينت نتائج تحليل العلاقة، وجود علاقة خطية موجبة متوسطة بين المضاربة التمويلية وتعزيز ريادة الاعمال.
- بينت نتائج تحليل العلاقة، وجود علاقة خطية متوسطة موجبة بين أبعاد المضاربة التمويلية (المشاركة بالمال مقابل العمل و المشاركة في الارباح و تحمل الخسارة المحتملة) و تعزيز ريادة الأعمال.
- أوضحت نتائج تحليل الانحدار البسيط وجود تأثير معنوي للمضاربة التمويلية على تعزيز ريادة الاعمال.

توصيات الدراسة: بناءا على النتائج التي تم الوصول اليها، يمكن الاعتماد على المضاربة التمويلية وتعزيزها من خلال التوصيات التالية:

- ضرورة الإسراع في تفعيل اليات المضاربة التمويلية قصد دمج مدخرات مالية في النشاط الاقتصادي و تعزيز ريادة الاعمال.
- ضرورة مراعاة ضوابط وارتباطات أبعاد نموذج المضاربة التمويلية المقبولة لدى رواد الاعمال وتطبيق أحكام تعليمة البنك المركزي الجزائري رقم 03-2020 المؤرخة في 02 افريل 2020 المعرفة

للمنتجات الصيرفة الإسلامية و المحددة للإجراءات و الخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية .

- ضرورة التسويق لهاته الصيغة التمويلية و التعريف بها من طرف البنوك.

قائمة المراجع :

عزات الغنانيم قدافي . (سبتمبر, 2020). أحكام المضاربة بالدين و الاستدانة عليها دراسة "مقارنةفقهية". *22*(02)، الصفحات 221-258.

احمد عديلة حاتم . (جوان, 2011). AQU journal islamic economics. *صيغة نموذج المشاركة في الربح والخسارة (PLS) وأثره على النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الاسلامي ، 01*(01)، الصفحات 89-110.

أحمد كريش. (01 مارس, 2018). معامل (ألفا) الرتبي:تقدير معامل تباث درجات الاختبار باستخدام البيانات الرتبية. *مجلةالعلوم النفسية والتربوية، 6*(1)، 10-23.

الخويطر, ع. ا .(2002) .المضاربة في الشريعة الاسلامية دراسة مقارنة بين المذاهب الاربعة رسالة ماجيستير .الرياض: دار كنوز اشبيليا.

بلعيدي عبد الله . (2019). التمويل بين مؤسسات رأسمال المخاطر و شركة المضاربة. *مجلة" دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، 08*(01)، 423-446.

بهية عمروش . (2019). التطبيق العلمي الحديث للمضاربة في المصارف الاسلامية (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

بهية عمروش. (30 سبتمبر, 2022). اثار تطبيق صيغة عقد المضاربة. *مجلة اقتصاد المال و الاعمال، 07*(02)، الصفحات 607-622.

جمال, ع. ا .(2009) .*المعجم الاقتصادي* .عمان الاردن: أسامة للنشر و التوزيع.

رفيق شرياق . (2022). صكوك المضاربة بديل إسلامي لتمويل الحكومات والمشروعات التنموي ة. *الأفاق لدراسات الاقتصادية، 07*(02)، 157-173.

عبد الغاني ميساوي ، علي بختي ، و أحمد دروم . (2020). مساهمة التمويل الايجاري في بعث المشاريع الريادية بالبنوك التجارية دراسة ميدانية على عينة من رواد الاعمال الممولين من طرف وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالجلفة. *6*(10)، الصفحات 33-47.

عبد القادر رفاف ، و محمد مزيان . (28 03, 2019). قيمالعمل في ظل متغيري الخبرة و الرتبة المهنية جراسة ميدانيةبالمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية بولاية بشار. *مجلة التنمية البشرية، 11* ، الصفحات 91-102.

على الجبالي محممود، محمد على بني عطا حيدر ، و نظمي ايهاب . (15 06, 2012). مشكلات الافصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية في شركات المضاربة. *مجلة الدراسات الاسلامية، 01*(01)، الصفحات 528-547.

عماد بركان ، و نجوى حرنان. (01 09, 2022). مؤشرات تمويل ريادة االعمال في الدول االوروبية بأسلوب المركبات االساسية (PCA) باستخدام R. *مجلة االقتصاد والتنمية المستدامة، 05*(02)، الصفحات 916-933.

محلق عبد الغني، و بلبلاع سامية . (2021). مزايا التمويل بصيغتي المشاركة والمضاربة في المصارف الإسلاميّة ودورهما التنموي. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، 04(01)، 177-193.

مصطفى, ح & ,.حمودة, م .(2013) .أضواء على المعاملات المالية في الاسلام .(1 .éd)الاردن : الوراق.

منية , ج .(2022) .المقاربةبين التمويل برأسمال الاستثماري و التمويل الاسلامي القئم على مبدأ المساهمة(الشاركة و المضاربة) .المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية-493 ,(01)59 , 517.

مهداوي حنان. (2021). الصيرفة الاسلامية من منظور قانوني. مجلة الفكر القانوني و السياسي، 5(2)، الصفحات 137-159.

نظام 02. (15 مارس, 2020). النظام رقم 02-2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيؤفة الاسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك. (البنك المركزي ، المحرر) الجزائر: بنك الجزائر.

وائل محمد جبريل . (2020). مدى توافر ريادة الأعمال لدى طلبة الإقصاد بجامعة عمر المختار فرع درنه (ليبيا). مجلة الدراسات الإقتصاديةالمعمقة، 13-29.

Joseph. A Schumpeter .(2013) .*capitalism,socialism and democrcy* (الإصدار 01). (حيدر حاج اسماعيل ، المترجمون) بيروت، لبنان: المنظمة العربية لترجمة.

Chinyamurindi, w., & Shava, h. (2019, 09 12). The influence of economic motivation, desire for independence and self-efficacy on willingness

to become an entrepreneur. *The Southern African Journal of Entrepreneurship and Small Business Management OASIS*, pp. 1-12.

Dhliwayo, S. (2014). Entrepreneurship and Competitive Strategy: An Integrative. *Journal of Entrepreneurship, 23*(1), pp. 115-132. doi:10.1177/0971355713513356

Hamilton, R., & Harper, D. (1994). The Entrepreneur in Theory and Practice. *Journal of Economic Studies*, *21*(6), pp. 3-18.

Hisrich, R., & Ramadani, V. (2017). *effective entrepreneurial management Strategy, Planning, Risk Management,*. Springer Texts in Business and Economics. doi:DOI 10.1007/978-3-319-50467-4

Kanchana, R., Divya, J., & Beegom, A. (2013). Challenges faced by new entrepreneurs. *international journal of cuurent researsh and academic review*, *1*(3), pp. 71-78.

Lerch, C., Thi thanh thai, M., Puhakka, V., & Burger-helmchen, T. (s.d.). LA CRÉATIVITÉ ENTREPRENEURIALE : LE SENS PRATIQUE POUR CONCRÉTISER LES IDÉES ORIGINALES (Vol. 2015/3). De Boeck Supérieur | « Innovations ». doi:DOI 10.3917/inno.048.0005

Tadeusz , T., & Anna, M. (2009). Entrepreneurship and Risk Taking. APPLIED PSYCHOLOGY: AN INTERNATIONAL REVIEW, 58(3), pp. 469–487. doi:10.1111/j.1464-0597.2009.00402.x

wu, j. (2009). WU, Jinpei. Entrepreneurial orientation, entrepreneurial intent and new venture creation: Test of a framework in a Chinese(Thèse de doctorat). 04. Virginia, USA: Virginia Tech.

دور الرقابة الداخلية في تحسين حوكمة المؤسسات

The Role of internal control in improving firm governance

قصابي الياس، مخبرLFIEGE ، جامعة عنابة (الجزائر)، lyes2711@yahoo,com

تاريخ الاستلام: 2023/05/30 تاريخ القبول: 2023/09/16 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى قياس و تحليل اثر رقابة داخلية في تحسين حوكمة المؤسسات الجزائرية، من اجل تحقيق ذلك قمنا بتوزيع استمارة الدراسة على عينة مكونة 150 من ممارسي الوظائف المالية والمحاسبية و التدقيق، تم معالجة البيانات و تحليها عن طريق برنامج الحزم الاحصائية.

خلصت الدراسة الى وجود اهتمام من طرف عينة الدراسة بمتغيري رقابة داخلية وحوكمة المؤسسات، وكذلك الى وجود علاقة ارتباط وتأثير لأبعاد رقابة داخلية في تفعيل حوكمة المؤسسات الجزائرية.

كلمات مفتاحية: رقابة داخلية، حوكمة مؤسسات، استقلالية، استراتيجية مراجعة.

تصنيفات JEL : **G34،M42**

Abstract:

This study aims at measuring and analyzing the impact of internal control improving governance in Algerian firms. In order to achieve that we selected a random sample of 150 firms of the study population, questionnaires were distributed to internal auditors, accounting and financial managers.

The study concluded that the internal control is a subject of interest, along with sustainable governance in Algerian firms. It also found out that there is a relationship between internal audit dimension and sustainable corporate governance in Algerian firms.

Keywords: internal control; governance; independence, control strategy.

Jel Classification Codes: **M4**, **G34**

1. مقدمة:

عرفت وظيفة الرقابة الداخلية في المؤسسة تطورا كبيرا و خاصة في اعقاب الفضائح المالية التي هزت الولايات المتحدة اوروبا و اليابان في السنوات الأخيرة، حيث تزايد الاهتمام بها باعتبارها من بين الادوات المساعدة للمؤسسة في تحقيق اهدافها من خلال الدور الذي يلعبه المدقق الداخلي في تجنيب المؤسسة من الوقوع في الاخطاء تداركها واصلاحها من خلال العمل على تبني و تطبيق مبادئ الحوكمة المتمثلة في المسواة بين جميع الاطراف ذات العلاقة وضمان حقوق اصحاب المصالح، بالإضافة الى تحسين كفاءة وجودة المعلومات المالية والمحاسبية المقدمة بما يتوافق ومعايير الافصاح والشفافية.

من خلال هذه الدراسة سنتطرق الى الدور الذي تلعبه الرقابة الداخلية في تحسين و تفعيل مبادئ الحوكمة في المؤسسات الجزائرية، حيث تم تخصيص الجزء الأول من هذه الورقة لإعطاء لمحة عامة عن ماهية الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى مسألة العلاقة بينها من أجل معرفة الدور الحقيقي للرقابة الداخلية في تحسين وتفعيل حوكمة الشركات. أما الجزء الثاني فيهدف إلى اختبار الفرضيات التي تم تطويرها من خلال استبيان مخصص للمختصين في مجالات الرقابة الداخلية، المالية و المحاسبة.

1.1 الاشكالية: يمكن حصر مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور الرقابة الداخلية في تحسين حوكمة المؤسسات الجزائرية ؟

انطلاقا من التساؤل الرئيسي يمكن صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى اهتمام المؤسسات الجزائرية بالأبعاد المختلفة الرقابة الداخلية ؟
- ما مدى اهتمام المؤسسات الجزائرية بأبعاد حوكمة المؤسسات ؟
- هل هناك علاقة بين الرقابة الداخلية و الحوكمة في المؤسسات الجزائرية؟

2.1 فرضيات الدراسة: من أجل الاجابة على التساؤلات السابقة تتم صياغة الفرضيات التالية:

- لا يوجد اتفاق من قبل المبحوثين حول تبنى المؤسسات المدروسة أبعاد الرقابة الداخلية عند مستوى دلالة 5 %.

- لا يوجد اتفاق من قبل المبحوثين حول اهتمام المؤسسات المدروسة بتطبيق مبادئ الحوكمة عند مستوى دلالة 5 %.

– لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الرقابة الداخلية و الحوكمة في المؤسسات المدروسة عند مستوى دلالة 5 %.

– لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية و الحوكمة في المؤسسات المدروسة عند مستوى دلالة 5 %.

3.1 أهداف الدراسة: تتمثل الاهداف التي تسعى الدراسة الى الوصول اليها فيما يلي:

– تسليط الضوء على واقع تطبيق ابعاد الرقابة الداخلية في المؤسسات المدروسة بما يساعدها على تحقيق الاهداف المسطرة.

– تسليط الضوء على واقع ادراك المؤسسات المدروسة لعناصر حوكمة الشركات من اجل ضمان استمرارية نشاطها.

– تبيان العلاقة التي تربط بين الرقابة الداخلية بمختلف ابعاده و حوكمة الشركات.

– دراسة و تحليل اثر الرقابة الداخلية و دوره في تفعيل حوكمة الشركات.

4.1 أهمية الدراسة: تنبع اهمية الدراسة من الدور المتنامي الذي تلعبه الرقابة الداخلية كعامل من العوامل التي تساعد في تفعيل مبادئ الحوكمة في المؤسسة، وعليه تتلخص اهمية الدراسة في النقاط التالية:

– تبيان المفاهيم المرتبطة بمصطلح الرقابة الداخلية وابعاده وكيفيات تطبيقه وعوامل نجاحه.

– توضيح مفهوم حوكمة الشركات واهميتها كهدف من الاهداف التي تسعى المؤسسة الى تحقيقها.

– مساعدة مسيري المؤسسات على فهم و توضيح مبادئ تفعيل حوكمة الشركات في المؤسسة.

– تبيان العلاقة التي تربط بين أبعاد الرقابة الداخلية و تفعيل مبادئ الحوكمة في المؤسسات الجزائرية.

الدراسات السابقة:

– دراسة (كيرزان 2014) بعنوان مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة في المصارف السورية العامة والخاصة (دراسة مقارنة) هدف الدراسة الى التعرّف على مدى مساهمة التدقيق الداخليّ في تطبيق الحوكمة في المصارف السوريّة العامّة والخاصة وبيان ما إذا كانت هناك فروقات حول المساهمة في التطبيق بين مصارف القطاع الخاص ومصارف القطاع العام. وتكوّن مجتمع الدراسة من أعضاء مجلس الإدارة والمدراء

التنفيذيّين العاملين في تلك المصارف، واستخدم الاستبيان لجمع البيانات الأولية، وخلصت الدراسة الى أن هناك مساهمة للتدقيق الداخليّ في تطبيق الحوكمة في المصارف السوريّة العامّة والخاصة. ولكنها بصورة أكبر في بنوك القطاع الخاص ، وأنه لا يوجد إشراف كامل لإدارة التدقيق الداخلي على فعالية ممارسة الحوكمة ولا يضمن التدقيق الداخلي حماية كاملة لحقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية للمساهمين المسيطرين في المصارف العامة، وانما إشراف وحماية بدرجة متوسطة وأوصت الدراسة بضرورة إصدار التشريعات المناسبة للمصارف العامة لترقى إلى سويتها في المصارف الخاصّة وحث الإدارات العليا في البنوك العامة على دعم دوائر التدقيق الداخلي واعطائها الصلاحيات اللازمة وأن تكون تبعيتها للجان التدقيق لضمان استقلاليّتها لتحقيق إشراف مناسب على فعالية ممارسة الحوكمة في المصارف العامة.

– دراسة (عزاوي، بابا عبسى 2014) أثر فعالية التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات دراسة على عينة من شركات مساهمة في الجزائر هدفت هذه الدراسة الى ابراز أثر التدقيق الداخلي كآلية رقابة داخلية على حوكمة الشركات في ظل المجهودات الرامية الى تطوير وتحسين تسيير الشركات الجزائرية، و فد فامت الباحثة بتصميم استبيان وتوزيعه على موظفي بعض شركات المساهمة لمعرفة ارائهم وتوجهاتهم ومحاولة تعميمها على الشركات الجزائرية. وخلصت الدراسة الى ان وظيفة التدقيق الداخلي ليس لها علاقة مباشرة بمبادئ حوكمة الشركات (المعاملة المتساوية للمساهمين، ضمان حقوق المساهمين، الافصاح والشفافية، دور اصحاب المصالح) وتوجد علاقة بين وظيفة التدقيق الداخلي ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة لأنها وظيفة لصيقة بالإدارة العليا، حيث تساهم في مساعدة مجلس الادارة في مراجعة استراتيجية الشركة من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر لمساعدته في تطبيق مبادئ الحوكمة.

2. الاطار النظري:

1.2 الرقابة الداخلية:

1.1.2 مفهوم الرقابة الداخلية: تعود أصول التدقيق الى عصر اللاتينيين الذين اعطوا معنى دقيقًا جدًا لمراجعة « AUDIRE » التي تعني الاستماع "وكذلك الامر بالنسبة الإنجليز" الذين قدموا مفهوما محددًا للتدقيق الذي يعني الرقابة والفحص (MIKOL.A, 2000, p. 733)، يهدف التدقيق إلى مراقبة وحماية

البيانات المالية للمؤسسة، فالتدقيق اذا هو علية رقابة محاسبية لبيانات المؤسسة، كما يمكن اعطاء مفهوم اخر للمراجعة وهو تدقيق لعملية الرقابة في المؤسسة مما يعني أنه يجب قياس وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركات (WEILL.M, 2007, p. 39)

2.1.2 مكونات نظام الرقابة الداخلية:

وفقا لمعايير لجنة COSO فان نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة يتكون من العاصر التالية:

أ– بيئة الرقابة الداخلية: تهتم بيئة الرقابة الداخلية بالإجراءات و السياسات التي تعبر عن توجه الادارة العليا في المؤسسة و تنظيم عملها و هياكلها بكيفية تؤثر في سلوك الموظفين و ادائهم، و تشل بيئة الرقابة الداخلية على:

- النزاهة و القيم و الاخلاق:
- الالتزام بالكفاءة و المهنية:
- سياسات الموارد البشرية:
- المسؤوليات و تفويض المهام
- النمط التشغيلي للإدارة و فلسفتها

ب– تقييم المخاطر: تتضمن عملية التقييم القيام بتشخيص وتحليل المخاطر من خلال عمليات تدقيق العوامل الخارجية مثل المنافسة والتطورات الحاصلة في المجالات العلمية والتقنية، والعوامل الداخلية المتمثلة في طبيعة نشاط المؤسسة، الخصائص التي يتميز بها نظام معالجة المعلومات، كفاءة ومهنية المستخدمين,

فعملية تقييم المخاطر تبنى اساسا على تحديد الاهداف المسطرة من طرف ادارة المؤسسة ثم بعد ذلك يتم وضع تصور خاص بالتهديدات التي تواجهها مع اعطاء احتمالات حدوثها لتاتي في الاخير مرحلة تقدير المخاطر والخسائر المحتملة الناتجة عن التعرض لهذه المخاطر، و بالتالي يجب على ادارة المؤسسة اعداد انظمة رقابة فعالة تعمل على تجنيب المؤسسة حدوث خسائر ناتجة عن هذه الاخطار,

ج- العمليات الرقابية: تشمل عمليات الرقابة على السياسات والاجراءات التي تضمن قيام موظفي المؤسسة بتنفيذ توجيهات الادارة العليا من اجل تحقيق الاهداف المسطرة واتخاذ الاجراءات اللازمة ومعالجة المخاطر التي تواجهها,

رابعا: انظمة المعلومات و الاتصالات: تعتبر نظم المعلومات و الاتصالات من بين اهم المكونات الاساسية لأنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسة لأنها تقوم بإعداد مختلف التقارير و المعلومات التي تساعد الادارة في عملية مراقبة اعمال وانشطة المؤسسة، من خلال ضمان وصول المعلومات الى مختلف المستويات الادارية داخل المؤسسة، بالإضافة الى ضمان عملية الاتصال مع الاطراف الخارجية مثل الموردين العملاء، الجهات الحكومية، حاملي الاسهم، الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، البنوك ومختلف الدائنين..

د- انظمة الرقابة الداخلية: تعتبر الرقابة الداخلية من بين اهم الوظائف والمسؤولية التي تقوم بها ادارة المؤسسة من خلال انشاء وتصميم نظام رقابة داخلية كفء وفعال يضمن التقييم الدوري و المستمر لمختلف مكونات هيكل الرقابة الداخلية عن اجراء تقييم مستمر ودائم لعناصر الرقابة واتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب.

3.1.2 العلاقة بين الحوكمة و الرقابة الداخلية: تم تطوير مفهوم حوكمة الشركات في أعقاب الفضائح المالية التي عرفتها الشركات العالمية وخاصة في الولايات المتحدة، اليابان وأوروبا. وقد ظهرت هذه الفضائح المالية بسبب عدم فاعلية نظام الرقابة الداخلية (WRIGHT.M, 2005, p. 30)

وبهدف تفادي اوجه القصور و الخلل الموجود في انظمة الرقابة لهذه الشركات تم سن العديد من القوانين لضمان وتحسين كفاءة وفعالية هذه الانظمة وكذلك لحماية مصالح و حقوق المساهمين وكل الاظراف ذات العلاقة في هذه الشركات مثل قانون (SARBANES–OXLEY SOX) الصادر في يوليو 2002 في الولايات المتحدة وقانون الأمن المالي (LA LOI DE LA SECURITE FINANCIERE) الصادر في أوت 2003 في فرنسا، تم وضع هذين القانونين من أجل تحسين كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال فرض إجراءات جديدة تهدف الى مساعدة المساهمين من خلال تعزيز الشفافية وفهم أفضل لإجراءات الرقابة الداخلية وأساليب العمل وكذلك توزيع صلاحيات الهيئات

الإدارية التي تساعد في عملية اتخاذ القرارات. على هذا الاساس يتعين على رئيس مجلس الإدارة أو رئيس مجلس الرقابة القيام بإعداد تقرير يحدد فيه سير و تنظيم عمل مجلس الإدارة وكذلك إجراءات الرقابة الداخلية التي تم وضعها من طرف ادارة المؤسسة، ووفقاً بما تضمنه هذين القانونين يمكننا القول أن نظام الرقابة الداخلية هو فاعل وأساسي في عملية حوكمة الشركات (MANDZILA, 2007, p. 227)

وعليه من اجل تحقيق هذه الأهداف يجب أن يلعب التدقيق الداخلي دورًا أساسيًا في عملية إعداد تقرير الرقابة الداخلية، هذا ما يتوافق مع المعيار الدولية للتدقيق الداخلي "يجب على الرقابة الداخلية تقييم مدى ملاءمة وفعالية اجراءات نظام الرقابة المطبق من طرف المؤسسة للتعامل مع المخاطر المتعلقة بحوكمة الشركات والعمليات وأنظمة المعلومات في المؤسسة" (MANDZILA, 2007, p. 229).

تلعب الرقابة الداخلية دورًا هامًا في إدارة المخاطر بهدف ضمان حوكمة رشيدة. فحسب دراسة أجرتها شركة (PRICEWATERHOUSECOOPERS) عام 2008 حول "التدقيق الداخلي في عام 2012: وجهات النظر والتحديات"، سيكون تركيز الرقابة الداخلية مستقبلا على إدارة المخاطر.

يجب على التدقيق الداخلي المشاركة في تقييم كفاءة وفعالية عمليات إدارة المخاطر من خلال التأكد من توافق أهداف المنظمة ورسالتها والمساهمة فيها بالإضافة الى تحديد وتقييم المخاطر الكبرى التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة.

تمت الاشارة الى العلاقة بين الرقابة الداخلية و حوكمة الشركات بشكل دقيق في المعيار الدولي للتدقيق الداخلي 2110. فحسب هذا المعيار يجب على الرقابة الداخلية تقييم عملية حوكمة الشركات وتقديم التوصيات المناسبة التي تهدف الى تحسينها. فعملية التقييم التي يقوم بها المدقق يجب ان تسعى الى التحقق مما إذا كانت هذه العملية تلبي الأهداف التالية:

- تعزيز القواعد، الأخلاقيات والقيم داخل المنظمة.
- توفير المعلومات لمجلس الإدارة والمدققين الداخليين والخارجيين والمسيرين، والتنسيق بين أنشطتهم.

وفي الاخير يمكن القول أن الرقابة الداخلية هي المسؤولة الاولى على نظام الحوكمة، مما يتوجب عليه أن يكون في المقام الاول مستقلًا عن الادارة العليا للمؤسسة.

3. الدراسة الميدانية:

1.3 الاطار المنهجي للدراسة الميدانية:

1.1.3 منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي و التحليلي لجمع البيانات وتبويبها وعرضها وتحليلها وتفسيرها من اجل الوصول الى الاهداف المرجوة من الدراسة و اعطائها الصفة العلمية

2.1.3 أداة الدراسة: تم الاعتماد في اعداد اداة الدراسة على الادبيات التي تناولت موضوع التدقيق الداخلي و حوكمة الشركات حيث قام الباحث بتطوير استمارة اعتماد على مقياس ليكرت الخماسي وقسمت الاستمارة الى ثلاث اقسام رئيسية هي:

- **القسم الاول:** خصص لجمع المعلومات الشخصية لأفراد العينة و يتضمن 05 فقرات
- **القسم الثاني:** خصص لجمع المعلومات المتعلقة بالرقابة الداخلية و يتضمن 20 فقرة موزعة على مختلف ابعاد الرقابة الداخلية
- **القسم الثالث:** خصص لجمع المعلومات المتعلقة بحوكمة الشركات و يتضمن20 فقرة.

3.1.3 اختبار ثبات وصدق المفردات: لقد تم استخدام اختبار (كرونباخ ألفا) ALPHA CRONBACH لقياس مدى ثبات أداة القياس والاتساق الداخلي بصيغته النهائية الكلية، و لكل متغير بجميع أبعاده باستعمال برنامج SPSS كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

أن تحتوي مقدمة المقال على تمهيد مناسب للموضوع، ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، بالإضافة إلى تحديد أهداف البحث و منهجه.

جدول رقم (01) قيمة معامل الثبات الداخلي لمتغيرات الدراسة المستلقة و التابعة

اسم المتغير و البعد	عدد الفقرات	معامل الثبات (ألفا كرونباخ)
المتغير المستقل (الرقابة الداخلية)	20	0.703
المتغير التابع (حوكمة الشركات)	20	0.712
الاستمارة ككل	40	0.709

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من الجدول (01) أن معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة مرتفعة مقارنة بالحد الأدنى المقبول الذي يقدر بـ 67% حتى تكون الأداة مقبولة و قادرة على رصد المتغيرات، و قد كانت قيمة ألفا كرونباخ للمتغير المستقل: 0.703 و للمتغير التابع : 0.712، كما قدرت قيمتها بالنسبة للاستمارة ككل بالقيمة : 0.709 هي نسبة ثبات عالية و مقبولة لأغراض إجراء الدراسة.

4.1.3 أساليب التحليل الاحصائي: بعد القيام بجمع البيانات، تصنيفها، تبويبها تمت معالجتها بواسطة برنامج الحزم الاحصائية SPSS باستخدام أساليب التحليل الاحصائي المتمثلة في المتوسطات الحسابية لتحديد اجابات افراد العينة واهمية كل فقرة من فقرات الاستمارة والانحرافات المعيارية لقياس انحرافات الاجابات عن متوسطاتها الحسابية كما تم استخدام التكرارات والنسب المئوية ومعامل الفا كارونباخ لاختبار ثبات واتساق متغيرات الدراسة، بالإضافة الى ذلك تم اختبار دلالة الفروق الاحصائية بين متغيرات الدراسة باستخدام التباين الاحادي (اختبار T).

5.1.3 مجتمع و عينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في مجالات الرقابة الداخلية المالية و المحاسبة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية حيث تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 170 عامل موزعين على مختلف المؤسسات المدروسة، تم توزيع استمارة بعدد افراد العينة المختارة عشوائيا لاعتقاد الباحث أن هذه الفئات هي الأقدر على تفهم طبيعة الدراسة و أبعادها و تعتبر أكثر إلماما بأبعاد الرقابة الداخلية للمؤسسة و أثرها على في تفعيل مبادئ الحوكمة، تم استعادة 158 استمارة من المجموع الكلي للاستمارات وبعد الفحص والتدقيق تم استبعاد 08 استمارات لعدم صلاحيتها للدراسة وعليه فالاستمارات المقبولة والصالحة للتحليل بلغت 150استمارة، و بنسبة 88.23% من الاستمارات الموزعة وهي نسبة معتبرة ودالة احصائيا.

6.1.3 قياس اتجاهات اجابات عينة الدراسة: لتحديد اتجاه إجابات عينة الدراسة تم الاعتماد على المعايير التالية، متوسط الإجابات لكل محور من محاور الدراسة التي كانت تقاس عبر السلم ليكرت الخماسي والمبينة في:

جدول رقم (02) قياس اتجاهات اجابات العينة المدروسة وفقا لمقياس ليكرت

المتوسط المرجح	1.8 -1	2.6 - 1.81	3.4 - 2.61	4.2 - 3.41	5 – 4.21
الاتجاه	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحث

حسب سلم ليكرت الخماسي نقسم الأوزان الخاصة بالعبارة قصد التحليل إلى خمسة مجالات وعليه إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات في المجال (1–1.80) فيكون مستوى التصورات في الاتجاه (غير موافق بشدة) لأفراد العينة المبحوثة على الفقرة، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي محصورة بين (1.80–2.59) فإن مستوى التصورات يعبر عن الاتجاه (غير موافق) لأفراد العينة المبحوثة، وإذا كان المتوسط الحسابي أقل في المجال (2.60–3.39) فيكون مستوى التصورات في الاتجاه(محايد)، أما إذا كان المتوسط محصور بين قيمتين (3.40–4.19) فيكون الاتجاه العام للفقرة)موافق(لأفراد العينة المبحوثة ويكون الاتجاه العام (موافق بشدة) إذا كان متوسط الحسابي للفقرة محصور في المجال(4.20–5.00).

2.3 تحليل الخصائص الديموغرافية: الجدول 03 يوضح الخصائص الديموغرافية للعينة المدروسة:

جدول رقم (03) وصف الخصائص الديموغرافية عينة الدراسة

الخصائص الديموغرافية		التحليل الإحصائي	
		التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	110	%73.33
	أنثى	40	%26.67
	المجموع	150	% 100
العمر	20 – اقل من30 سنة	50	%33.33
	30 – اقل من 40 سنة	65	**%** 43.33
	40 – اقل من 50 سنة	25	%16.67
	50 سنة فأكثر	10	%6.67
	المجموع	150	% 100
	ثانوي	15	%10

المؤهل العلمي	بكالوريا	15	**%** 10
	شهادة جامعية	120	**%** 80
	المجموع	150	% 100
المركز الوظيفي	مدير	115	%76.67
	رئيس قسم	25	%16.67
	اداري	10	%6.66
	المجموع	150	% 100
الأقدمية	أقل من 05 سنوات	25	%16.67
	05 إلى 10 سنوات	45	%30
	10 إلى 20 سنة	75	%50
	20 سنة فأكثر	05	%3.33
	المجموع	150	% 100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (03) نتائج توزيع افراد العينة المدروسة تبعا للمتغيرات الوصفية فمن خلا متغير الجنس نجد أن اكبر المستجوبين كان من الذكور بنسبة:73.33 % و نسبة26.67 % إناث ويرجع تفسير ذلك إلى أن النسبة الاكبر من مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمدينة عنابة هم من الذكور، فيما يتعلق بمتغير العمر احتلت الفئة العمرية (30 – اقل من 40 سنة) سجلت أعلى نسبة بـ: 43.33 % تليها الفئة العمرية (20 – اقل من30 سنة) بنسبة تقدر بـ 33.33% و في احتلت الفئة العمرية (40 – اقل من 50 سنة) المرتبة الثالثة بنسبة تقدر بـ: 16.67% أما المرتبة الاخيرة فاحتلتها الفئة العمرية (50 سنة فأكثر) بنسبة تقدر بـ: 6.67%.مما يدل على ان الغالبية العظمى من مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هم من فئة الشباب و هو ما يعكس توجهات السياسة الاقتصادية لمنح الفرصة للفئات الشابة منن اجل انشاء المؤسسات خدمة للاقتصاد الوطني.

يبين الجدول (03) كذلك توزيع افراد العينة المدروسة من خلال متغير المؤهل العلمي فحسب النتائج فان افراد عينة الدراسة اغلبهم يتميزون بمستوى علمي مرتفع حيث بلغت نسبة المتحصلين على شهادات

جامعية بنسبة 80%من اجمالي افراد العينة المدروسة تليها المتحصلين على شهادة الباكالوريا بنسبة 10% وفي الاخير تأتي الفئة المتحصلة على المستوى الثانوي بنسبة تقدر بـ: 10%، هذه النتائج تعكس مدى ادراك افراد عينة الدراسة لمفهومي الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات بأبعادهما المختلفة.

أما فيما يتعلق بالمركز الوظيفي فان اغلب افراد العينة يحتلون مناصب قيادية في المؤسسة حيث بلغت نسبة المستجوبين من فئة المديرين 76.67%محتلة بذلك المرتبة الاولى أما فئة رؤساء الاقسام فاحتلت المرتبة الثانية بنسبة16.67%. واخيرا احتلت فئة الاداريين المرتبة الثالثة بنسبة تقدر بـ: 6.66% وهذا ما يعكس ان افراد العينة المدروسة اغلبهم يحتلون مناصب قيادية داخل مؤسساتهم وبالتالي لهم القدرة على فهم واستيعاب وتطبيق ابعاد الرقابة الداخلية في مؤسساتهم.

كما يبين الجدول السابق كذلك توزيع افراد العينة المدروسة بحسب اقدميتهم فيلاحظ ان الفئة ذات الاقدمية من10 إلى 20 سنة احتلت المرتبة الاولى بنسبة تقدر بـ: 50% تليها في المرتبة الثانية الفئة ذات الاقدمية 05 إلى 10 سنوات بنسبة 30% وحلت ثالثا الفئة ذات الاقدمية أقل من 05 سنوات بنسبة تقدر بـ:" 16.67%لتاتي في المرتبة الرابعة الفئة ذات الاقدمية 20 سنة فأكثر بنسبة تقدر بـ: 3.33%.

3.3 دراسة وتحليل اجابات افراد العينة: يتضمن ها المحور دراسة وتحليل ابعاد متغيري الدراسة المستقل باستخدام ادوات احصائية تقيس درجة الارتباط والاثر بينها.

1.3.3 دراسة و تحليل اجابات افراد العينة حول متغير الرقابة الداخلية:

جدول رقم (04) نتائج التحليل الوصفي لمتغير الرقابة الداخلية

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	الترتيب
الاستقلالية	4.12	0.103	0.000	1
كفاءة و خبرة المدقق المهنية	4.09	0.112	0.000	2
التأهيل العلمي للمدقق	3.99	0.192	0.000	3
مستوى الخدمات المقدم من طرف المدقق	3.67	0.201	0.000	5
استراتيجية الرقابة المتبعة	3.88	0.198	0.000	4
المجموع	**3.97**	**0.210**	**0.000**	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول (4) يمكن ملاحظة أن المتوسط الحسابي لجميع ابعاد التدقيق الداخلي يتراوح بين 3.67 و4.12 وانحراف معياري بين0.103 و 0.201 و مستوى دلالة 0.000 لجميع الابعاد، أما عل مستوى كل بعد فاحتل بعد استقلالية المدقق الداخلي الترتيب الاول بمتوسط حسابي 4.12 وانحراف معياري 0.103 تلاه بعد كفاءة وخبرة المدقق الداخلي بمتوسط حسابي 4.09 وانحراف معياري 0.112 أما في المرتبة الثالثة فجاء بعد التأهيل العلمي للمدقق الداخلي بمتوسط 3.99 وانحراف معياري 0.192 وجاء في المرتبة الرابعة و الخامسة كلا من بعد استراتيجية الرقابة المتبعة و مستوى الخدمات المقدم من طرف المدقق بمتوسط 3.88 و3.67 وبانحراف معياري 0.198 و 0.201 على التوالي.

هذه النتائج تدل على ان المؤسسات محل الدراسة تعتمد في تفعيل اليات الحوكمة على ابعاد الرقابة الداخلية المتمثلة اساسا في استقلالية المدقق، الكفاءة و الخبرة المهنية، التأهيل العلمي، استراتيجية الرقابة المتبعة ومستوى الخدمات المقدمة.

مما سبق ذكره يمكن القول برفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود اتفاق من قبل المبحوثين حول اهتمام المؤسسات المدروسة بأبعاد الرقابة الداخلية عند مستوى دلالة 5%.

2.3.3 دراسة و تحليل اجابات افراد العينة حول متغير حوكمة الشركات:

جدول رقم (05) نتائج التحليل الوصفي لمتغير حوكمة الشركات

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	الترتيب
توافر إطار فعال لحوكمة الشركات	4.77	0.177	0.000	1
حماية حقوق المساهم الوحيد	4.56	0.199	0.000	2
المعاملة المتساوية للمساهمين	3.96	0.149	0.000	5
الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح	4.03	0.166	0.000	4
الإفصاح والشفافية	4.11	0.123	0.000	3
مسؤوليات مجلس الإدارة	3.88	0.154	0.000	6
المجموع	**4.58**	**0.188**	**0.000**	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول (5) يمكن ملاحظة أن المتوسط الحسابي لجميع مبادئ حوكمة الشركات يتراوح بين 3.88 و 4.77 وانحراف معياري بين0.123 و 0.199 و مستوى دلالة 0.000 لجميع الابعاد، أما عل مستوى كل مبدأ فاحتل مبدأ توافر إطار فعال لحوكمة الشركات الترتيب الاول بمتوسط حسابي 4.77 وانحراف معياري 0.177 تلاه مبدأ حماية حقوق المساهم الوحيد بمتوسط حسابي 4.56 و انحراف معياري 0.199 أما في المرتبة الثالثة فجاء مبدأ الإفصاح والشفافية بمتوسط 4.11 وانحراف معياري 0.123 و جاء في المرتبة الرابعة و الخامسة كلا من مبدا الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح والمعاملة المتساوية للمساهمين بمتوسط المعاملة المتساوية للمساهمين4.03 و 3.96 وبانحراف معياري 0.166 و 0.149 على التوالي، و احتل مبدا مسؤوليات مجلس الإدارة المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي قدر بـ 3.88 و انحراف معياري 0.154.

اما المجموع الكلي لمبادئ حوكمة الشركات فسجل متوسط حسابي اجمالي قدر بـ 4.58 وانحراف معياري اجمالي بـ0.188.ومن هنا يمكن القول ان المؤسسات المدروسة تتبنى مبادئ الحوكمة و مما سبق ذكره يمكن القول برفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة التي تنص على:

وجود اتفاق حول اهتمام المؤسسات بأبعاد حوكمة الشركات عند مستوى دلالة 5 %.

3.3.3 دراسة و تحليل علاقة الارتباط بين متغيري الدراسة: تنص الفرضية الثالثة على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة الداخلية والحوكمة في المؤسسات المدروسة عند مستوى دلالة 5 %

جدول رقم (06): معامل الارتباط الكلي

		حوكمة الشركات
معامل الارتباط الكلي	**الرقابة الداخلية**	0.627
	مستوى الدلالة Sig	0,000
	N	150

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول(06) وجود علاقة ارتباط طردية موجبة متوسطة بين المتغير المستقل "الرقابة الداخلية" والمتغير التابع "حوكمة الشركات" إذ بلغ معامل الارتباط الكلي بينهما 0.627 وهذا يدل على أن اهتمام عينة الدراسة بأبعاد الرقابة الداخلية ادى الي تفعيل حوكمة الشركات، بما أن SIG=0.000 أصغر من 0.05،

وعليه رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة أي وجود علاقة ارتباط بين ابعاد الرقابة الداخلية و حوكمة الشركات عند مستوى معنوية 5 %.

4.3.3 دراسة و تحليل علاقة الاثر بين متغيري الدراسة: تنص الفرضية الرابعة على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية و حوكمة الشركات المؤسسات المدروسة عند مستوى دلالة 5 %.

جدول(07): تأثير الرقابة الداخلية على حوكمة الشركات

المتغير المستقل / المتغير التابع	الرقابة الداخلية		R^2	F	
	B	A		المحسوبة	الجدولية
حوكمة الشركات	0.755	0.683	0.393	21.437	4.18

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج تحليل الانحدار المبينة في الجدول رقم (07) إلى وجود تأثير معنوي للرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، حيث بلغت قيمة **F** المحسوبة لنموذج الانحدار البسيط بلغت 21.437 وهي أكبر من قيمة**F** الجدولية البالغة قيمتها4.18 بمستوى معنوية 5% وبدرجة ثقة 95%، وهذا يعني ثبوت معنوية نموذج الانحدار المقدر عند مستوى المعنوية المذكور، وبالتالي رفض فرضية العدم **H0** وقبول الفرضية البديلة **H1** بمعنى توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية وتفعيل حوكمة الشركات، أما معامل التحديد **R2** فبلغت قيمته 0.393، بمعنى أن نسبة ما تفسره أبعاد الرقابة الداخلية

من التغيرات التي تطرأ على متغير حوكمة الشركات تبلغ 39.30%أما النسبة الباقية و المقدرة بـ 60.70% فتعود لمساهمة متغيرات عشوائية أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار.

و تكون دالة الانحدار الخطي على الشكل التالي :**Y=0.683 X + 0.755** ، حيث: **(Y)** هو المتغير التابع (حوكمة الشركات) و**(X)** هو المتغير المستقل (الرقابة الداخلية)

الجدول(08): تأثير أبعاد الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات

البيان	R^2	B	T	F	Sig
أثر استقلالية المدقق الداخلي في تفعيل الحوكمة	0.302	0.788	3.744	12.479	0.000
أثر كفاءة و خبرة المدقق المهنية في تفعيل الحوكمة	0.311	0.760	3.712	12..582	0.000
أثر التأهيل العلمي للمدقق الداخلي في تفعيل الحوكمة	O.323	0.644	3.799	11.744	0.000
أثر مستوى الخدمات المقدمة في تفعيل الحوكمة	0.289	0.687	3.735	12.522	0.000
أثر استراتيجية التدقيق المتبعة في تفعيل الحوكمة	0.296	0.712	3.788	12.466	0.000
اثر أبعاد الرقابة الداخلية في تفعيل الحوكمة	**0.393**	**0.755**	**3.785**	**12.548**	**0.000**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (08) وجود تأثير معنوي لأبعاد الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات وذلك من خلال F المحسوبة البالغة 12.548 و هي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ، كما بلغت قيمة B= 0.755 بدلالة T المحسوبة البالغة (3.785) الأكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة 5%، كما بلغت قيمة معامل التحديد (التفسير) R= 0.393 ، بمعنى أن نسبة ما تفسره أبعاد الرقابة الداخلية من التغيرات في تفعيل حوكمة الشركات تبلغ 39.30 %أما النسبة الباقية و المقدرة بـ 69.70 % فتعود لمساهمة متغيرات عشوائية أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار.

أما فيما يتعلق بتأثير الرقابة الداخلية على كل بعد من أبعاد حوكمة الشركات نجد:

– وجود تأثير معنوي لاستقلالية المدقق في تفعيل حوكمة الشركات و ذلك من خلال قيمة F المحسوبة البالغة 12.479 وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5 % ، كما بلغت قيمة B 0.788 بدلالة **T** المحسوبة البالغة (3.744) الأكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة 5%، كما بلغت قيمة معامل التحديد (التفسير) R^2= 0.302، بمعنى أن نسبة ما يفسره بعد استقلالية المدقق الداخلي من التغيرات التي تطرأ على حوكمة الشركات تبلغ 30.20%أما النسبة الباقية و المقدرة بـ 69.80 % فتعود لمساهمة متغيرات عشوائية أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار.

– وجود تأثير معنوي لبعد كفاءة و خبرة المدقق المهنية في تفعيل حوكمة الشركات و ذلك من خلال قيمة F المحسوبة البالغة 12.582و هي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5 % ، كما بلغت قيمة B= 0.760 بدلالة T المحسوبة البالغة (3.712) الأكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة 5%، كما بلغت قيمة معامل التحديد (التفسير) R^2= 0.311، بمعنى أن نسبة ما يفسره بعد كفاءة و خبرة المدقق المهنية من التغيرات التي تطرأ على حوكمة الشركات تبلغ 31.10% أما النسبة الباقية و المقدرة بـ 68.90% فتعود لمساهمة متغيرات عشوائية أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار.

– وجود تأثير معنوي لبعد التأهيل العلمي للمدقق الداخلي على حوكمة الشركات و ذلك من خلال قيمة F المحسوبة البالغة 11.744 و هي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية5 % ، كما بلغت قيمة B= 0.644 بدلالة T المحسوبة البالغة (3.799) الأكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة 5%، كما بلغت قيمة معامل التحديد (التفسير) R^2= 0.323، بمعنى أن نسبة ما يفسره بعد التأهيل العلمي للمدقق الداخلي من التغيرات التي تطرأ على حوكمة الشركات تبلغ 32.23%أما النسبة الباقية و المقدرة بـ 67.77 % فتعود لمساهمة متغيرات عشوائية أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار.

– وجود تأثير معنوي لمستوى الخدمات المقدم من طرف المدقق الداخلي على حوكمة الشركات وذلك من خلال قيمة F المحسوبة البالغة 12.522 وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5 %، كما بلغت قيمة B= 0.687 بدلالة T المحسوبة البالغة (3.735) الأكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة 5%، كما بلغت قيمة معامل التحديد (التفسير) R^2= 0.289، بمعنى أن نسبة ما يفسره

مستوى الخدمات المقدم من طرف المدقق من التغيرات التي تطرأ على حوكمة الشركات تبلغ 28.90% أما النسبة الباقية والمقدرة بـ 71.10% فتعود لمساهمة متغيرات عشوائية أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار.

– وجود تأثير معنوي لبعد استراتيجية الرقابة المتبعة على حوكمة الشركات و ذلك من خلال قيمة F المحسوبة البالغة 12.466 وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5 %، كما بلغت قيمة B = 0.712 بدلالة T المحسوبة البالغة (3.788) الأكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة 5%، كما بلغت قيمة معامل التحديد (التفسير) R^2= 0.296، بمعنى أن نسبة ما يفسره بعد استراتيجية الرقابة المتبعة من التغيرات التي تطرأ على حوكمة الشركات تبلغ 29.60% أما النسبة الباقية و المقدرة بـ 70.40% فتعود لمساهمة متغيرات عشوائية أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار.

و مما سبق يمكن القول برفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة التي تنص على:

وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات في المؤسسات المدروسة عند مستوى دلالة 5 %.

4. خاتمة: مكنت هذه الدراسة من إظهار دور الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات من خلال إعداد استبيان كان له أثره في الحصول على وجهات نظر المختصين في مجلات التدقيق و المحاسبة في عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث تظهر نتائج الاستبيان المتعلق بدور الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات من خلال التقييم الفعال لنظام الرقابة الداخلية أن المستجوبين يدركون جيدًا الدور الذي تلعبه الرقابة الداخلية في تحسين حوكمة الشركات ما يمثل ضمانة على وجود نظام رقابة داخلي فعال يعمل عل تفعيل مبادئ الحوكمة و ابعادها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وبناء عليه خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج التالية:

– أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك اتجاها ايجابيا لدى المؤسسات المدروسة نحو تطبيق ابعاد الرقابة الداخلية حيث كان المتوسط العام لإجابات أفراد العينة 3.97 و هذا مؤشر يدل على مستوى فوق متوسط حسب مقياس الدراسة، وهو ما يعكس اتفاقا بين أفراد العينة تجاه العبارات المتعلقة

بأبعاد الرقابة الداخلية، وقد دعم ذلك قيمة الانحراف المعياري لإجمالي العبارات حيث قدر بـ0.210، ووفقا لقيم كلا من الوسط الحسابي و الانحراف المعياري يمكن الجزم بوجود اتفاق وايجابية من قبل أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بتطبيق ابعاد الرقابة الداخلية في المؤسسات المدروسة.

– أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك اتجاها ايجابيا لدى المؤسسات المدروسة نحو ابعاد حوكمة الشركات حيث كان المتوسط العام لإجابات أفراد العينة 4.58 وهذا مؤشر يدل على مستوى فوق متوسط حسب مقياس الدراسة، وهو ما يعكس اتفاقا بين أفراد العينة تجاه العبارات المتعلقة بأبعاد حوكمة الشركات، وقد دعم ذلك قيمة الانحراف المعياري لإجمالي العبارات حيث قدر بـ0.188، ووفقا لقيم كلا من الوسط الحسابي و الانحراف المعياري يمكن الجزم بوجود اتفاق وايجابية من قبل أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بأبعاد حوكمة الشركات في المؤسسات المدروسة,

– بينت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط معنوية بين الرقابة الداخلية و حوكمة الشركات حيث بلغ معامل الارتباط الكلي 0.627.

– بينت نتائج التحليل الإحصائي بوجود علاقة تأثير معنوية بين الرقابة الداخلية و حوكمة الشركات حيث بلغ معامل التحديد (التفسير) الكلي 0.393.

– بينت نتائج التحليل الإحصائي بوجود علاقة أثر معنوية لبعد استقلالية الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات حيث بلغ معامل التحديد (التفسير) الكلي 0.302.

– بينت نتائج التحليل الإحصائي بوجود علاقة أثر معنوية لبعد كفاءة و خبرة المدقق المهنية في تفعيل حوكمة الشركات حيث بلغ معامل التحديد (التفسير) الكلي 0.311.

– بينت نتائج التحليل الإحصائي بوجود علاقة أثر معنوية للتأهيل العلمي للمدقق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات حيث بلغ معامل التحديد (التفسير) الكلي 0.323.

– بينت نتائج التحليل الإحصائي بوجود علاقة أثر معنوية لمستوى الخدمات المقدمة في تفعيل حوكمة الشركات حيث بلغ معامل التحديد (التفسير) الكلي 0.289.

– بينت نتائج التحليل الإحصائي بوجود علاقة أثر معنوية لاستراتيجية الرقابة المتبعة في تفعيل حوكمة الشركات حيث بلغ معامل التحديد (التفسير) الكلي 0.296.

و بناء عليه خلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات نوردها فيما يلي:

– العمل عل نشر ثقافة الحوكمة داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

– زيادة الوعي لدى الافراد بأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة.

– الالتزام بالعمل بالمبادئ الاساسية لحوكمة الشركات و اعتمادها في مختلف التقارير و العمليات.

– الاهتمام بوظيفة الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية باعتبارها اداة فعالة في تفعيل مبادئ الحوكمة.

– تفعيل دور الوظائف الادارية في عملية الرقابة الداخلية من اجل الرفع من كفاءة و فعالية وظيفة التدقيق الداخلي.

5. قائمة المراجع:

،WRIGHT.M., K. ،. (2005). KEASEY.K ،THOMPSONCORPORATE GOVERNANCE ACCOUNTABILITY ،ENTERPRISE AND INTERNATIONAL COMPARISONS. BOSTON: JOHN WILEY AND SONS .

MANDZILA, E. W. (2007). AUDIT INTERNE ET GOUVERNANCE D'ENTREPRISE: LECTEURS THEORIQUES ET ENJEUX PRATIQUES. Paris: Edition dunod.

MIKOL.A. (2000). 'FORMES D'AUDIT: ENCYCLOPEDIE DE COMPTABILITE ،CONTROLE DEGESTION ET AUDIT. PARIS: ،ECONOMICA ،.

WEILL.M. (2007). 'L'AUDIT STRATEGIQUE: QUALITE ET EFFICACITE DES ORGANISATIONS'. PARIS: ''ED ANFOR.

WRIGHT.M. (2005). T'CORPORATE GOVERNANCE ACCOUNTABILITY ،ENTERPRISE AND INTERNATIONAL COMPARISONS''. LONDON: JOHN WILEY ET SONS.

أثر جودة الحياة الوظيفية على تحقيق التميز التنظيمي – دراسة حالة –

The impact of quality of work life on achievement of organizational excellence: a case study

زكري شريفة*،مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا و المناطق الصحراوية، المركز الجامعي نور البشير – البيض– (الجزائر)، c.zekri@cu-elbayadh.dz

مداني بن شهرة،مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا و المناطق الصحراوية، جامعة ابن خلدون – تيارت– (الجزائر)، benchohra.madani@univ-tiaret.dz

تاريخ الاستلام: 2023/05/30 تاريخ القبول: 2023/09/14 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر جودة الحياة الوظيفية بأبعادها الخمس (الأجور والمكافآت، المشاركة في اتخاذ القرار، فرص الترقية والتقدم الوظيفي، التوازن بين الحياة الشخصية والوظيفية، الأمان والاستقرار الوظيفي) على تحقيق التميز التنظيمي بمؤسسة سونلغاز.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبيان مكون من 35 عبارة على عينة بلغ عددها 79 مفردة معتمدين على المنهج الوصفي والتحليلي. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الحياة الوظيفية على التميز التنظيمي ووجود أثر لبعد الأمان والاستقرار الوظيفي على التميز التنظيمي. كما خلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد أثر لأبعاد: الأجور والمكافآت، المشاركة في اتخاذ القرار، الترقية والتقدم الوظيفي والتوازن بين الحياة الشخصية والوظيفية على تحقيق التميز التنظيمي بمؤسسة سونلغاز بالبيض.

كلمات مفتاحية: جودة حياة وظيفية، أبعاد جودة حياة وظيفية، أجور ومكافآت، مشاركة في اتخاذ قرار، فرص ترقية وتقدم وظيفي، توازن بين حياة شخصية ووظيفية، أمان واستقرار وظيفي، تميز تنظيمي.

تصنيفات JEL: M54، M1 .

* المؤلف المرسل.

Abstract:

This study aims to determine the impact of quality of work life with its five dimensions (wages and rewards, participation in decision making, opportunities for promotion and advancement, safety and job stability, balance at work and life) on organizational excellence. To achieve the study's objectives a questionnaire was developed and was distributed to 79 individuals. The study found a statistically significant impact of the quality of work life on organizational excellence, and the existence of an impact of safety and job stability as dimension of QWL on organizational excellence. As well as the absence of the impact of the other dimensions on organizational excellence at Sonelgas institution of Elbayadh.

Keywords: Quality of work life; Quality of work life dimensions; wages and rewards; participation in decision making; opportunities for promotion and advancement; safety and job stability; balance at work and life; Organizational excellence.

Jel Classification Codes:M54, M1.

1. مقدمة:

أدركت المنظمات أن الموارد البشرية هي أهم مورد لديها لما تملكه هذه الموارد من مهارات و قدرات تحقق بها هذه المنظمات النجاح و التميز في بيئة الأعمال. إذ عملت هذه الأخيرة علىالاهتمام بمواردها البشرية من خلال تحسين جودة الحياة الوظيفية كونها مفتاحا للتميز فالجودة و التميز وجهان لعملة واحدة، فالمنتوج الجيد يكون متميزا والعمل الجيد يكون محل تقدير وثناء وبيئة العمل الجيدة تجعل العمال يقدمون أفضل ما لديهم ليتميزوا وتتميز مؤسستهم.

التميز التنظيمي هو هدف رئيسي للعديد من الشركات في بيئة تنافسية ومتغيرة باستمرار. ولتحقيق هذا الهدف، يجب على المنظمات أن تنظر في مجموعة متنوعة من العوامل، مثل الاستراتيجية والهيكل والثقافة والموارد البشرية. ومن بين هذه العوامل، تؤدي نوعية وظائف الموظفين دوراً أساسياً وإن كان مهملاً في كثير من الأحيان في السعي إلى تحقيق التمييز التنظيمي. تشير جودة الحياة الوظيفية إلى رضا الموظفين عن مسارهم الوظيفي، وآفاق التقدم، وفرص التطوير، والتوازن بين العمل والحياة. يمكن لمهنة مجزية ومجزية أن تعزز دافع الموظف والتزامه وولائه لمنظمتهم. ومع ذلك، فإن تأثيره المحدد على التمييز التنظيمي لا يزال

غير معروف إلى حد كبير. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير جودة الحياة الوظيفية على التميز التنظيمي. من خلال فهم كيفية تأثير جودة الحياة الوظيفية على أداء المنظمة ونتائجها، سنكون قادرين على وضع توصيات عملية للمديرين وصانعي القرار لتحسين جودة وظائف الموظفين وبالتالي تعزيز التميز التنظيمي.

انطلاقا مما سبق يمكن طرح إشكالية هذا البحث كما يلي:

1.1إشكالية الدراسة: ما هو أثر جودة الحياة الوظيفية بمختلف أبعادها على تحقيق التميز التنظيمي في مؤسسة سونلغاز بالبيض؟

ولدراسة الموضوع من مختلف جوانبه الأساسية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

– هل يوجد أثر لبعد الأجور والمكافآت على التميز التنظيمي في مؤسسة سونلغاز بالبيض؟

– هل يوجد أثر لبعد المشاركة في اتخاذ القرار على التميز التنظيمي في مؤسسة سونلغاز بالبيض؟

– هل يوجد أثر لفرص الترقية والتقدم الوظيفي على التميز التنظيمي في مؤسسة سونلغاز بالبيض؟

– هل يوجد أثر لبعد التوازن بين الحياة الشخصية والعملية على التميز التنظيمي في مؤسسة سونلغاز بالبيض؟

– هل يوجد أثر لبعد الأمان و الاستقرار على التميز التنظيمي في مؤسسة سونلغاز بالبيض؟

2.1فرضيات الدراسة: في ضوء المعطيات السابقة تمت صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الحياة الوظيفية على تحقيق التميز التنظيمي.

الفرضيات الفرعية:

– يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الأجور والمكافآت على التميز التنظيمي في مؤسسة سونلغاز بالبيض.

– يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد المشاركة في اتخاذ القرار على التميز التنظيمي في مؤسسة سونلغاز بالبيض

– يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الترقية والتقدم الوظيفي على التميز التنظيمي في مؤسسة سونلغاز بالبيض

– يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد التوازن بين الحياة الشخصية والعملية على التميز التنظيمي في مؤسسة سونلغاز بالبيض

– يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الأمان والاستقرار الوظيفي على التميز التنظيمي في مؤسسة سونلغاز بالبيض

3.1أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

– التعرف على مفهوم و أبعاد جودة الحياة الوظيفية و التميز التنظيمي و مدى توفرهما في المؤسسة.

– إبراز أثر جودة الحياة الوظيفية في تحقيق التميز التنظيمي بالمؤسسة.

– تقدير أثر كل بعد من أبعاد جودة الحياة الوظيفية (الأجور و المكافآت، المشاركة في اتخاذ القرار، فرص الترقية و التقدم الوظيفي، التوازن بين الحياة الشخصية و العملية، الأمان و الاستقرار الوظيفي) على تحقيق التميز التنظيمي بمؤسسة سونلغاز.

4.1منهج الدراسة و أدواتها: لمعالجة موضوع الدراسة من مختلف جوانبه اعتمد الباحثان المنهج الوصفي والتحليلي الذي يسمح بوصف الظاهرة المدروسة كما هي، و ذلك من خلال جمع المعلومات و تحليلها و تفسيرها للوصول إلى النتائج و تقديم التوصيات. و قد تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية و الذي تم بناؤه بعد الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع .و لمعالجة البيانات و تحليلها تم الاعتماد على البرنامج الاحصائي spss v26 .

5.1 الدراسات السابقة:

–دراسة (بوزورين و يعلى، 2021): هدفت الدراسة إلى إبراز أثر جودة الحياة الوظيفية في تحقيق التميز المؤسسي في بعديه التميز القيادي و التميز في تقديم الخدمة. حيث أجريت الدراسة على عينة مكونة من 31 ممثل عن مؤسسة تنشط بالمنطقة الصناعية بمدينة سطيف و توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات المدروسة تهتم بجودة الحياة الوظيفية للعاملين من خلال اهتمامها بالصحة و السلامة المهنية، المشاركة في اتخاذ القرارات، الأجور و المكافآت، برامج التدريب، الاستقرار و الأمان الوظيفي في حين لم

توفق في تحقيق التوازن بين الحياة الوظيفية و الشخصية للعمال. و أن جودة الحياة الوظيفية تؤثر إيجابا و بدرجة قوية على التميز المؤسسي في المؤسسات.

– دراسة (الفحيلة ، 2019) هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص واقع توافر أبعاد جودة الحياة الوظيفية في إدارات التعليم السعودية، والكشف عن العلاقة بين تلك الأبعاد والتميز التنظيمي، والتعرف على المعوقات التي تواجه جودة الحياة الوظيفية والتي تعيق تحقيق التميز التنظيمي بالتطبيق على جميع القيادات في الإدارة العامة للتعليم بمنطقة الرياض. وكشفت الدراسة على أن هناك توافر لأبعاد جودة الحياة الوظيفية، وأبرز ملامح توفرها في تبني الموظفين ثقافة الإدارة، وأن هناك علاقة بين جودة الحياة الوظيفية والتميز التنظيمي في إدارات التعليم بالسعودية، وأبرز ملامح ذلك تتمثل في تمتع الموظفين بالروح المعنوية العالية.

– دراسة (Al Yami & bin Wared, 2019) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على جودة الحياة الوظيفية وعلاقتها بالتميز التنظيمي في جامعة الملك خالد بكلية الأعمال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى جودة الحياة المهنية بشكل عام متوسط ، بينما جاء التدريب والتطوير في المرتبة الأولى، يليها نوعية المشاركة في صنع القرار، بينما التوازن بين العمل والشخصية الحياة في المرتبة الأخيرة. كان مستوى التميز التنظيمي مرتفعًا بشكل عام. كان التميز في الثقافة التنظيمية في المقام الأول، يليه التميز الاستراتيجي، وأخيراً التميز الريادي. أوضحت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدرجة الكلية لجودة الحياة الوظيفية وجميع أبعاد متغير التميز التنظيمي.

2. تعريف جودة الحياة الوظيفية:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع جودة الحياة الوظيفية واختلفت الرؤى حول هذا المفهوم الذي أخذ تعاريف مختلفة باختلاف الدراسة والبيئة. حيث عرفها (جاد الرب، 2008، صفحة 09) بأنها "مجموعة من العمليات المتكاملة، والمخططة، والمستمرة، التي تستهدف تحسين مختلف الجوانب المؤثرة على الحياة الوظيفية للعاملين و الشخصية، و التي بدورها تساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة والعاملين فيها والمتعاملين معها"

ويشير (Havlovic, 1991, p. 496) بأن جودة حياة العمل تعبر عن الظروف والبيئة الصحية والمشجعة لمكان العمل والتي تدعم وترقي وتزيد من رضا الموظفين، وذلك عن طريق توفير بيئة عمل آمنة،

ونظم ملائمة للمكافآت وفرص متاحة للنمو، وتتحقق من خلال الاهتمام بالنواحي الإنسانية في مكان العمل لضمان تحسين الإنتاجية، وذلك بإتاحة الفرص للأفراد لاستخدام إمكاناتهم وقدراتهم.

3.أبعاد جودة الحياة الوظيفية:

إن جودة الحياة الوظيفية عبارة عن برنامج متكامل يهدف إلى تحسين و تنمية قدرات المورد البشري في المؤسسة (بريكي، 2023، صفحة 540)، و فيما يلي أهم أبعاد جودة الحياة الوظيفية:

1.3الأجور و المكافآت:

تعد الأجور و المكافآت من أدوات التحفيز التي تستخدمها منظمات الأعمال لتحسين أداء العاملين و دافعا مهما لهم لتحقيق التميز و التمايز، و توفير البيئة التنافسية التي تدفع العاملين لبذل جهد أكبر لنيل مكافآت مادية أو معنوية (سحنون و روبحي فيسة، 2019، صفحة 24).

2.3المشاركة في اتخاذ القرار:

تظهر أهمية عملية اتخاذ القرار لأي مؤسسة من خلال كونها ترتبط بجوانب العملية الإدارية المختلفة، و أن نجاح أي مؤسسة يتوقف إلى حد بعيد على قدرة و كفاءة قيادتها في اتخاذ القرارات المناسبة ، ذلك أن عملية اتخاذ القرارات تشمل من النحية العملية كافة جوانب التنظيم الإداري، و أن أي تفكير في العملية الإدارية ينبغي أن يركز على أسس و أساليب اتخاذ القرارات (الدحدوح، 2014-2015، صفحة 17).

3.3فرص الترقية و التقدم الوظيفي:

تتم الترقيات في إطار الترقيات الرسمية ، أو برامج تطوير الوظيفة، أو فرص التدريب ، أو تعيينات اللجان أو المشاريع الخاصة، حيث تعمل المنظمات على توسيع مسؤوليات موظفيها من خلال الترقيات، مما يولد لدى الموظفين شعور قوي بالولاء للمنظمة، و احتفاظ المنظمة بالعاملين (البليسي، 2012، صفحة 10).

4.3التوازن بين الحياة الشخصية و الحياة العملية:

التوازن بين الحياة الشخصية و العملية له أثر إيجابي على الأفراد و بالتالي المنظمة؛ هذا التوازن يؤدي إلى الالتزام التنظيمي، التقليل من دوران العمل و عدم التواصل، كما يقلل من النزاعات بين الأفراد و زيادة الإنتاجية و الأداء. (Al Yami & bin Wared, 2019, p. 73)

5.3الاستقرار و الأمان الوظيفي:

يقصد به بقاء الفرد الموظف في نفس المنظمة دون انتقاص من الأقدمية أو الأجر، أو حقوق المعاش، مما له أثر إيجابي على الإنتاجية، فهو محدد مهم لصحة العاملين، و رفاهيتهم الجسدية و النفسية، و الرضا الوظيفي، و الالتزام الوظيفي، و الأداء الوظيفي (بوضياف، 2020، صفحة 104).

4.تعريف التميز التنظيمي:

عرفه(السلمي،2001) بأنه حالة من الإبداع و التفوق التنظيمي تحقق مستويات غير عادية من الأداء و التنفيذ للعمليات الإنتاجية و التسويقية و المالية و غيرها في المنظمة بما ينتج عنه نتائج و إنجازات تتفوق على ما يحققه المنافسون، و يرضى عنه العملاء و أصحاب المصلحة في المنظمة (الفحيلة ، 2019، صفحة 433)

كما يعرفه(DAHLGARD & ANDERS,1999) على أنه قدرة المؤسسة على التجديد و التغيير على المدى البعيد، مع تحقيق نتائج مرضية في مجالات النمو و الربح. (بوسالم، 2017، صفحة 24).

5.أبعاد التميز التنظيمي:

1.5التميز من خلال الموارد البشرية:

يعتبر المورد البشري أهم مصدر للتميز و أساسا لتكوين القيمة إذ يهتم هذا البعد بتحديد وتطوير معارف وقدرات العاملين، والتخطيط لتلك الأنشطة بصورة تدعم الاستراتيجية والسياسية، و بناء على ذلك يمكن اعتبار أحد المحددات الرئيسية لنجاح المنظمة هو الاستخدام الذكي لهذا المورد (حافظ ، محمد، و سعيد، 2019، صفحة 215)

2.5التميز من خلال الهيكل التنظيمي:

إن التميز من خلال الهيكل التنظيمي يعبر عن قدرة الإطار الهيكلي على ربط أجزاء التنظيم و تحديد العلاقات بين الأعمال و المراكز و الأقسام، و توضيح خطوط السلطة و المسؤولية، بما يمكن من أداء الأنشطة المختلفة و تحقيق الأهداف المطلوبة بكل تفوق و تميز. (بوسالم، 2014-2015، صفحة 78)

3.5التميز من خلال الاستراتيجية:

تظهر من خلال درجة تميز الخطوات المتبعة من قبل المنظمة في تحقيق رؤيتها الاستراتيجية و التي تحدد مسارها المستقبلي بشكل موحد و شامل مبني على قدراتها الاستراتيجية (العايدي ، تيقاوي ، و ملاحي، 2022، صفحة 279).

4.5التميز من خلال الثقافة التنظيمية:

تعبر الثقافة التنظيمية عن مجموعة القيم و المعتقدات السائدة و التي تميز المنظمة عن غيرها، إذ لها الأثر الكبير على سلوك و أداء الأفراد و تتصف هذه القيم و المعتقدات بالاستمرارية أو الديمومة النسبية (محمد ، 2021، صفحة 272).

6.الجانب الميداني للدراسة:

1.6حدود و مجتمع الدراسة:

– **الحدود المكانية للدراسة:** لتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار مديرية توزيع الكهرباء و الغاز بولاية البيض. و هي مؤسسة عمومية اقتصادية.

– **الحدود الزمنية للدراسة:** أجريت الدراسة في الفترة الممتدة من 15فيفري 2023 إلى غاية 10أفريل2023.

– **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من عمال مؤسسة سونلغاز بمدينة البيض (لم يتم تقديم عدد العمال الإجماليين بالمؤسسة). حيث تم توزيع 95 استمارة استبيان على عينة عشوائية. استعدنا منها 88 استبيان أي نسبة 92,63% منها 79(83,15%) صالحة للتحليل 09 غير صالحة للتحليل.

– أداة الدراسة: تم اعتماد الاستبيان كأداة لجمع المعلومات حول موضوع الدراسة. حيث تم تصميمه بالاعتماد على الجانب النظري وكذا الدراسات السابقة حول الموضوع. وصممت أداة الدراسة وفقا لمقياس **ليكرت الخماسي** وقد كانت الخيارات المتاحة أمام كل عبارة هي: (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، ومن أجل تحديد الاتجاه كانت أوزان الخيارات كالتالي: **موافق بشدة ←5، موافق ← 4، محايد ← 3، غير موافق ← 2، غير موافق بشدة ←1.**

2.6 قياس صدق و ثبات أداة الدراسة: من أجل اختبار ثبات أداة الدراسة نقوم بحساب معامل الثبات ألفا كرونباخ ، و معامل الصدق الذي يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

الجدول 1: معامل ألفا كرونباخ لقياس ثباة أداة الدراسة

المتغيرات	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا	معامل الصدق
ثبات المتغير المستقل (جودة الحياة الوظيفية)	19	0,937	0,967
ثبات المتغير التابع (التميز التنظيمي)	16	0,917	0,957
ثبات الاستبيان	35	0,960	0,979

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات Spss.v26

تحليل معامل ألفا كرونباخ هو أداة إحصائية تستخدم لقياس ثبات وموثوقية أداة الدراسة. يقوم هذا التحليل بحساب معامل ألفا كرونباخ الذي يشير إلى مدى تجانس العبارات أو العناصر في أداة الدراسة ومقدار التوافق بينها. قيمة معامل ألفا كرونباخ تتراوح بين 0 و1، وقيمة أعلى تشير إلى ثبات وموثوقية أعلى لأداة الدراسة. في البيانات التي قدمتها، تظهر قيم معامل ألفا كرونباخ لكل من المتغيرات المستقلة والتابعة، بالإضافة إلى ثبات الاستبيان بشكل عام. هنا هي النتائج:

– ثبات المتغير المستقل (جودة الحياة الوظيفية): يتكون من 19 عبارة ويحقق معامل ألفا كرونباخ قدره 0.937. هذا يشير إلى وجود مستوى عالٍ من التجانس بين العبارات وثبات جيد لهذا المتغير المستقل. و

– ثبات المتغير التابع (التميز التنظيمي): يتكون من 16 عبارة ويحقق معامل ألفا كرونباخ قدره 0.917. هذا يشير أيضًا إلى وجود مستوى عالٍ من التجانس بين العبارات وثبات جيد لهذا المتغير التابع.

– ثبات الاستبيان يتضمن جميع العبارات في الاستبيان الذي استخدمته في الدراسة، ويحقق معامل ألفا كرونباخ قدره 0.960. هذا يشير إلى ثبات عالٍ للأداة الكاملة وتجانس العبارات فيها.

– بالنسبة لمعامل الصدق، يستخدم لتقييم مدى صدق أداة الدراسة. وفقًا للبيانات التي قدمتها، يبلغ معامل الصدق لكل من المتغير المستقل والتابع والاستبيان قيمة تقارب 0.97، مما يشير إلى وجود مستوى عالٍ من الصدق لهذه الأداة في قياس الظاهرتين المدروستين. إجمالاً، يمكن اعتبار أداة الدراسة التي استخدمتها في البحث ثابتة وموثوقة بناءً على نتائج تحليل معامل ألفا كرونباخ ومعامل الصدق المحسوبة.

3.6 وصف خصائص عينة الدراسة: يوضح الجدول الموالي توزيع أفراد عينة الدراسة الذين تم تحليل استجاباتهم حسب الخصائص الشخصية والوظيفية.

الجدول 2: توزيع مفردات العينة وفقا للخصائص الشخصية و الوظيفية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
الجنس	ذكر	48	60,8
	أنثى	31	39,2
السن	من 20 إلى 29 سنة	05	6,3
	من 30 إلى 39سنة	29	36,7
	من 40 إلى 49 سنة	38	48,1
	50 سنة فما فوق	07	8,9
المؤهل العلمي	ثانوي	6	7,6
	تقني	3	3,8
	تقني سامي	8	10,1
	جامعي	51	64,6
	دراسات عليا	11	13,9
الأقدمية في العمل	أقل من 5سنوات	9	11,4
	من 5 إلى 9 سنوات	6	7,6

	من **10** إلى **14** سنة	30	38
	من **15** إلى **19** سنة	30	38
	20 سنة فأكثر	4	5,1
الرتبة(الوظيفة)	**إطار**	30	38
	عون تحكم	30	38
	عون تنفيذ	19	24

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات Spss.v26

من خلال الجدول السابق نستنتج ما يلي:

– من حيث الجنس: معظم أفراد العينة المبحوثة هم ذكور حيث يصل عددهم إلى 48 بنسبة 60,8**%** ، أما الإناث فقدر عددهم بـ31 أي ما نسبته 39,2**%**. و ذلك يعود لطبيعة العمل الخاصة في مؤسسة سونلغاز و التي تتطلب عنصرا رجاليا من أجل العمل الميداني.

– من حيث السن: نلاحظ من خلال الجدول أن الفئة العمرية الغالبة في المؤسسة هي فئة(40-49سنة) إذ بلغ عددهم 38 بنسبة 48,1**%** أي نصف أفراد العينة المبحوثة تقريبا، تليها فئة(30-39 سنة) بنسبة 36,7**%**.أما فئة الأكبر من 50سنة فبلغت 8,9**%** لتسجل أقل نسبة لدى فئة (20-30سنة) بـ6,3**%**.و هذا يدل على حرص المؤسسة على استغلال الطاقات الشبانية القادرة و المبدعة...

تحليل هذه النتائج يوفر فهمًا حول توزيع الأفراد في المؤسسة بناءً على الفئة العمرية. يمكن استخدام هذه المعلومات لتحديد الأنماط والتوجهات المرتبطة بالفئات العمرية وقد تساهم في فهم تأثير العمر على الأداء أو السلوك في المؤسسة.

– من حيث المؤهل العلمي: يملك أغلبية أفراد العينة المبحوثة مؤهلا جامعيا بنسبة تقدر بـ64,6**%** بين جامعي و13,9 **%** دراسات عليا. أما خريجو التكوين المهني فقد مثلو نسبة 13,9**%** بين تقني و تقني سامي، لتسجل أقل نسبة لدى المستوى الثانوي بقيمة 7,6**%**.

هذا التوزيع يشير إلى وجود تنوع في المؤهلات العلمية بين الأفراد في العينة، وقد يؤثر هذا التوزيع على النتائج المستنتجة من الدراسة وقدرتها على التعميم على الجمهور الأوسع. يجب أخذ هذا التوزيع في

الاعتبار عند تحليل النتائج وفهمها وتفسيرها، وقد يساعد في توجيه التوصيات والاستنتاجات المتعلقة بالتأثيرات المحتملة للمؤهل العلمي على النتائج.

– من حيث الأقدمية في العمل: توضح نتائج الجدول أعلاه أن غالبية المبحوثين يملكون خبرة من 15 إلى 19 سنة بنسبة 41,2**%** تليها فئة (10–14 سنة) بنسبة 38**%** لتسجل فئة (أقل من 5 سنوات) نسبة 11,4 **%**.أما فئة(5 إلى 9 سنوات) فقدرت بـ 7,6**%** و فئة (أكثر من 20 سنة) فسجلت نسبة 5,1**%** .

– توجد غالبية الأفراد في العينة لديهم خبرة تتراوح بين 15 إلى 19 سنة، وتشكل نسبة 41.2% من المبحوثين. هذا يعني أن هؤلاء الأفراد لديهم خبرة كبيرة وطويلة في مجال عملهم الحالي.

– الفئة التالية هي تلك التي لديها خبرة تتراوح بين 10 إلى 14 سنة، وتشكل نسبة 38% من العينة. هذا يشير إلى وجود عدد كبير من الأفراد الذين لديهم خبرة متوسطة في وظائفهم.

– تمثل الفئة التي لديها أقل من 5 سنوات من الخبرة نسبة 11.4% من العينة، وهذا يشير إلى وجود عدد قليل من الأفراد الذين لديهم خبرة قصيرة في وظائفهم.

– تمثل الفئة التي لديها خبرة تتراوح بين 5 إلى 9 سنوات نسبة 7.6%، وهذا يشير إلى وجود عدد معتدل من الأفراد الذين لديهم خبرة متوسطة في وظائفهم.

– أخيرًا، تمثل الفئة التي لديها أكثر من 20 سنة من الخبرة نسبة 5.1% من العينة. هذا يشير إلى وجود عدد قليل من الأفراد الذين لديهم خبرة طويلة جدًا في وظائفهم.توزيع الأقدمية في العمل في العينة يمكن أن يكون له تأثيرات على تحليل النتائج. قد يكون من المثير للاهتمام استكشاف كيف يؤثر الأقدمية في العمل على الانطباعات والمواقف والسلوكيات للأفراد، وكذلك تأثيرها على التمييز التنظيمي.

– الوظيفة(الرتبة): من خلال الجدول نلاحظ أن فئة الإطارات و أعوان التحكم سجلت نسبا متساوية قدرت بـ 38**%**، أما فئة أعوان التنفيذ بنسبة 24**%**. و هذا راجع إلى تواجد أعوان التنفيذ في الميدان و صعوبة الالتقاء بهم.

الجدول 3: المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لمحاور متغير جودة الحياة الوظيفية

المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نتيجة 3
الأجور و المكافآت	3,474	0,820	**موافق(مرتفع)**
المشاركة في اتخاذ القرار	2,919	0,956	**محايد(متوسط)**
الترقية و التقدم الوظيفي	3,113	0,973	**محايد(متوسط)**
الأمان و الاستقرار الوظيفي	3,462	0,794	**موافق(مرتفع)**
التوازن بين الحياة الشخصية و الحياة الوظيفية	3,288	0,764	**محايد(متوسط)**
أبعاد جودة الحياة الوظيفية	3,269	0,721	**محايد(متوسط)**

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات Spss.v26

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن استجابات أفراد العينة حول مستوى جودة الحياة الوظيفية كانت متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3,269. أما الانحراف المعياري فقد بلغ 0,721.

وفيما يلي تحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور متغير "جودة الحياة الوظيفية":

- الأجور والمكافآت: المتوسط الحسابي 3.474، الانحراف المعياري 0.820. النتيجة = موافق (مرتفع). يشير ذلك إلى أن مستوى الأجور والمكافآت في العمل يعتبر مرتفعًا وموافقًا لتوقعات الموظفين.

- المشاركة في اتخاذ القرار: المتوسط الحسابي 2.919، الانحراف المعياري 0.956. النتيجة = محايد (متوسط). يشير ذلك إلى وجود توازن متوسط في مستوى المشاركة في اتخاذ القرار في العمل.

- الترقية والتقدم الوظيفي: المتوسط الحسابي 3.113، الانحراف المعياري 0.973. النتيجة = محايد (متوسط). يشير ذلك إلى وجود توزان متوسط في مستوى الترقية والتقدم الوظيفي في العمل.

- الأمان والاستقرار الوظيفي: المتوسط الحسابي 3.462، الانحراف المعياري 0.794. النتيجة = موافق (مرتفع). يشير ذلك إلى أن مستوى الأمان والاستقرار الوظيفي في العمل يعتبر مرتفعًا وموافقًا لتوقعات الموظفين.

– التوازن بين الحياة الشخصية والحياة الوظيفية: المتوسط الحسابي 3.288، الانحراف المعياري 0.764. النتيجة = محايد (متوسط). يشير ذلك إلى وجود توزان متوسط في مستوى التوازن بين الحياة الشخصية والحياة الوظيفية في العمل.

– أبعاد جودة الحياة الوظيفية: المتوسط الحسابي 3.269، الانحراف المعياري 0.721. النتيجة = محايد (متوسط). يشير ذلك إلى وجود توزان متوسط في مستوى جودة الحياة الوظيفية عمومًا و هو ما اتفقت فيه هذه الدراسة مع دراسة (Al Yami & bin Wared, 2019) و دراسة (الفحيلة ، 2019).

يمكن استخدام هذه النتائج والتحليل لتقييم جودة الحياة الوظيفية في المؤسسة وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين والمجالات التي تحقق نتائج جيدة بالفعل.

الجدول 4: المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لمحاور متغير التميز التنظيمي

المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نتيجة 3
تميز المورد البشري	3,449	0,718	**موافق(مرتفع)**
تميز الاستراتيجية	3,538	0,737	**موافق(مرتفع)**
تميز الهيكل التنظيمي	3,310	0,729	**محايد(متوسط)**
تميز الثقافة التنظيمية	3,496	0,743	**موافق(مرتفع)**
أبعاد التميز التنظيمي	3,448	0,633	**موافق(مرتفع)**

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات Spss.v26

تبين نتائج الجدول رقم 4 أن متغير التميز التنظيمي قد حقق متوسطا حسابيا بلغت قيمته 3,448 و هذا يدل على مستوى موافقة مرتفع لدى أفراد العينة المبحوثة. كما قدرت قيمة الانحراف المعياري 0,633 و هذا يدل على عدم وجود تباين كبير في استجابات أفراد العينة. و فيما يلي تحليل أبعاد التميز التنظيمي من حيث المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية كالتالي.

– تميز المورد البشري: المتوسط الحسابي: 3.449 الانحراف المعياري: 0.718 النتيجة: موافق (مرتفع) تشير النتيجة الموافقة (مرتفع) إلى أن متوسط تقييم تميز المورد البشري في المؤسسة هو مرتفع، ويشير الانحراف المعياري المنخفض إلى أن الأجوبة تقريبًا متقاربة حول المتوسط الحسابي.

– تميز الاستراتيجية: المتوسط الحسابي: 3.538 الانحراف المعياري: 0.737 النتيجة: موافق (مرتفع) تشير النتيجة الموافقة (مرتفع) إلى أن متوسط تقييم تميز الاستراتيجية في المؤسسة هو مرتفع، ويشير الانحراف المعياري المنخفض إلى أن الأجوبة تقريبًا متقاربة حول المتوسط الحسابي.

– تميز الهيكل التنظيمي:المتوسط الحسابي: 3.310 الانحراف المعياري: 0.729 النتيجة: محايد (متوسط) تشير النتيجة المحايدة (متوسط) إلى أن متوسط تقييم تميز الهيكل التنظيمي في المؤسسة هو متوسط، ويشير الانحراف المعياري المنخفض إلى أن الأجوبة تقريبًا متقاربة حول المتوسط الحسابي.

– تميز الثقافة التنظيمية: المتوسط الحسابي: 3.496 الانحراف المعياري: 0.743 النتيجة: موافق (مرتفع) تشير النتيجة الموافقة (مرتفع) إلى أن متوسط تقييم تميز الثقافة التنظيمية في المؤسسة هو مرتفع، ويشير الانحراف المعياري المنخفض إلى أن الأجوبة تقريبًا متقاربة حول المتوسط الحسابي.

– أبعاد التميز التنظيمي:المتوسط الحسابي: 3.448 الانحراف المعياري: 0.633 النتيجة: موافق (مرتفع) تشير النتيجة الموافقة (مرتفع) إلى أن متوسط تقييم أبعاد التميز التنظيمي في المؤسسة هو مرتفع، ويشير الانحراف المعياري المنخفض إلى أن الأجوبة تقريبًا متقاربة حول المتوسط الحسابي.

بشكل عام، يتضح أن جميع المحاور في التميز التنظيمي تحصل على تقييم مرتفع، باستثناء تميز الهيكل التنظيمي الذي يحصل على تقييم محايد (متوسط). هذا يشير إلى أن المؤسسة تحقق مستوى عالٍ من التميز التنظيمي في مجالات مثل المورد البشري، الاستراتيجية، الثقافة التنظيمية، وأبعاد التميز التنظيمي بشكل عام. ومع ذلك، قد تحتاج المؤسسة إلى تحسين الهيكل التنظيمي لتعزيز التميز في هذا الجانب.

4.6 مناقشة النتائج و اختبار الفرضيات:

الفرضية العدمية:H0 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الحياة الوظيفية على تحقيق التميز التنظيمي.

الفرضية البديلة:H1 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الحياة الوظيفية على تحقيق التميز التنظيمي.

– اختبار الفرضيات: يوضح الجدول الموالي نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرين

الجدول 5: نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لجودة الحياة الوظيفية على التميز التنظيمي

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمة F	دلالة ف	Betaغير معيارية	قيمة sig
1	0,846	0,715	193,623	0,000	0,743	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات Spss.v26

يوضح الجدول أعلاه نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لجودة الحياة الوظيفية على التميز التنظيمي كما يلي: معامل الارتباط R: 0.846 معامل التحديد R2: 0.715

قيمة F: 193.623 دلالة ف: 0.000 (بمعنى أن النموذج يكون ذو دلالة إحصائية) بالإضافة إلى ذلك، يتم تقدير قيمة Beta للتأثير المتغير المستقل (جودة الحياة الوظيفية) على المتغير التابع (التميز التنظيمي). تقدير Beta هنا هو 0.743، وهو غير معياري (غير متوقع عند الصفر). وبناءً على نتائج الاختبار، يمكن استنتاج أن جودة الحياة الوظيفية تؤثر بشكل قوي وإيجابي على التميز التنظيمي، حيث يكون للمتغير المستقل تحديدًا نسبة 71.5% من التغير في المتغير التابع.

ونتيجة الدلالة الإحصائية للنموذج (قيمة F) تشير إلى أن هناك علاقة إحصائية معنوية بين جودة الحياة الوظيفية والتميز التنظيمي. لذلك، يمكن الاعتماد على هذه النتائج لتوجيه الجهود نحو تعزيز جودة الحياة الوظيفية لتحقيق مستوى أفضل من التميز التنظيمي في المؤسسة. اتفقت هذه النتائج مع دراسة (بوزورين و يعلى، 2021) التي خلصت إلى وجود أثر إيجابي لجودة الحياة الوظيفية على التميز التنظيمي، و كذا دراسة (الفحيلة ، 2019) التي توصلت نتائجها إلى وجود علاقة بين أبعاد جودة الحياة الوظيفية و التميز التنظيمي.

– اختبار الفرضيات الفرعية:

ف1/يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الأجور والمكافآت على التميز التنظيمي.

ف2/ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد المشاركة في اتخاذ القرار على التميز التنظيمي.

ف3/ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الترقية والتقدم الوظيفي على التميز التنظيمي.

ف4/ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد التوازن بين الحياة الشخصية والعملية على التميز التنظيمي.

ف5/ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الأمان والاستقرار الوظيفي على التميز التنظيمي.

لاختبار صحة الفرضيات الفرعية قمنا بإجراء اختبار الانحدار الخطي المتعدد لأثر جودة الحياة الوظيفية على التميز التنظيمي و الجدول الموالي يوضح النتائج.

الجدول 5: نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد لأبعاد جودة الحياة الوظيفية على التميز التنظيمي

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمة F	دلالة F	Betaغير معيارية	T	دلالة t
التميز التنظيمي	الأجور و المكافآت	0,858	0,736	40,665	0,000	0,148	1,956	0,054
	المشاركة في اتخاذ القرار					0,106	1,373	0,174
	الترقية و التقدم الوظيفي					0,116	1,603	0,113
	الأمان و الاستقرار الوظيفي					0,312	4,565	0,000
	التوازن بين الحياة و العمل					0,076	1,063	0,291

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات Spss.v26

أظهرت النتائج أن نموذج الانحدار معنوي حيث بلغت قيمة (F) 40,665 بدلالة 0,000 أقل من مستوى المعنوية 0,01. كما تشير بيانات الجدول إلى أن أبعاد جودة الحياة الوظيفية تفسر 73,6% من التباين الحاصل في التميز التنظيمي وهذا ما يوضحه معامل التحديد R2 الذي بلغت قيمته (0,736). كما نلاحظ من خلال نتائج الجدول وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الأمان والاستقرار الوظيفي حيث بلغت قيمة **t** (4,565) بمستوى معنوية 0,000 أقل من 0,01 وبالتالي عندما يتغير بعد الأمان والاستقرار الوظيفي بدرجة واحدة فإن التميز التنظيمي يتغير بـ 0,312 وفي الاتجاه نفسه بافتراض ثبات بقية المتغيرات. ونلاحظ أيضا أن قيمة باقي الثوابت لأبعاد (الأجور والمكافآت، المشاركة في

اتخاذ القرار، الترقية والتقدم الوظيفي، التوازن بين الحياة الشخصية والعمل) ومستوى معنويتها أكبر من 0,01 أي أنه ليس لها أثر دال إحصائيا.

بناءً على النتائج المذكورة، يمكن استنتاج أن مستوى جودة الحياة الوظيفية كان متوسطا و ذلك ما تتفق فيه هذه الدراسة مع دراسة الفحيلة (2019) و أن الأجور والمكافآت والأمان والاستقرار الوظيفي لهما تأثير إيجابي ومعنوي على التميز التنظيمي و هو ما تتفق فيه أيضا مع دراسة (بوزورين و يعلى، 2021). بينما المشاركة في اتخاذ القرار والترقية والتقدم الوظيفي والتوازن بين الحياة والعمل لهم تأثير ضعيف وغير معنوي على التميز التنظيمي و هو اختلفت فيه نسبيا مع كل من دراسة (بوزورين و يعلى، 2021) التي توصلت إلى أن المؤسسات لم توفق فقط في تحقيق التوازن بين الحياة الشخصية و الوظيفية و كذا دراسة (Al Yami & bin Wared, 2019) التي ترى أن التوازن بين الحياة الشخصية و الوظيفية قد جاء في المرتبة الأخيرة. هذا يعني أن عوامل أخرى قد تكون أكثر أهمية في تحقيق التميز التنظيمي، وقد تحتاج إلى دراسة أو تحليل إضافي لتحديد تأثير هذه العوامل الأخرى.

يجب ملاحظة أن هذا التحليل يستند فقط إلى البيانات المقدمة والنتائج المذكورة، وقد يكون هناك عوامل أخرى ذات تأثير على التميز التنظيمي لم تتم مراعاتها في هذا السياق.

7.خاتمة:

درست هذه المقالة تأثير جودة الحياة الوظيفية على تحقيق التميز التنظيمي بمؤسسة سونلغاز بالبيض. وأظهرت **النتائج** أن جوانب نوعية الحياة الوظيفية، مثل المرتبات والمكافآت، وكذلك الأمن الوظيفي والاستقرار، لها تأثير كبير وإيجابي على التميز التنظيمي. وتشير هذه النتائج إلى أن الاستثمار في الأجور التنافسية والحوافز والمكافآت الجذابة، فضلا عن تهيئة بيئة عمل آمنة ومستقرة، يمكن أن تساعد على تحسين الأداء العام للمنظمة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الجوانب الأخرى لنوعية الحياة الوظيفية، مثل المشاركة في صنع القرار، والترقية والتقدم الوظيفي، فضلا عن التوازن بين العمل والحياة، لم تظهر أثرا كبيرا على التميز التنظيمي في هذه الدراسة. وهذا يثير الحاجة إلى مزيد من البحث والتحليل لفهم أفضل للعوامل التي تؤثر على التميز التنظيمي وكيفية تفاعلها مع جودة الحياة الوظيفية.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم **التوصيات** التالية:

– الاهتمام بالمفاهيم الحديثة في إدارة الموارد البشرية و التعريف بها و إدخالها ضمن البرامج التدريبية.

– دراسة مختلف جوانب بيئة العمل المادية و المعنوية من أجل تحسين جودة الحياة الوظيفية.

– ينبغي لمؤسسة سونلغاز بالبيض أن تولي اهتماما خاصا لمختلف أبعاد جودة الحياة الوظيفية من أجل تهيئة بيئة عمل تفضي إلى التميز في الأداء.

8. قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

سيد محمد جاد الرب،(2008)، جودة الحياة الوظيفية *QWL* في منظمات الأعمال العصرية، مصر، دار الفكر العربي للنشر.

- **الأطروحات:**

أبو بكر بوسالم،(2014-2015)، دور التمكين الإداري في التميز التنظيمي –دراسة ميدانية على شركة سوناطراك البترولية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

أسامة زياد يوسف البليسي،(2012)، جودة الحياة الوظيفية و أثرها على الأداء الوظيفي للعاملين في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة.

حسني فؤاد الدحدوح، (2014-2015)، جودة الحياة الوظيفية لدى معلمي المرحلة الأساسية بمحافظات غزة وعلاقتها بمستوى أدائهم، رسالة ماجستير في أصول التربية إدارة تربوية، الجامعة الإسلامية غزة.

- **المقالات:**

إبراهيم بن زيد بن حمد الفحيلة،(2019)، جودة الحياة الوظيفية و دورها في تحقيق التميز التنظيمي في إدارات التعليم في المملكة العربية السعودية "دراسة ميدانية مطبقة في الإدارة العامة للتعليم بمنطقة الرياض"، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد20.

أبو بكر بوسالم،(2017)، التمكين الإداري كمدخل للتميز التنظيمي دراسة ميدانية على شركة سوناطراك البترولية الجزائرية، مجلة الاقتصاد و المالية، 03(01).

محمد بريكي،(2023)، أثر أبعاد جودة الحياة الوظيفية على تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين بديوان الترقية و التسيير العقاري(*OPGI*) بولاية المسيلة، مجلة إضافات اقتصادية، 07(01).

مريم العايدي، العربي تيقاوي، رقية ملاحي،(2022)، الدور الوسيط لجودة الحياة الوظيفية في العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات و التميز المؤسسي–دراسة ميدانية على قطاع الاتصالات بأدرار–،مجلة المالية و الأسواق، 07(02).

عبد العالم محمد محمد ، (جوان, 2021)، أثر التسويق الداخلي في تحقيق التميز التنظيمي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمحافظة شقراء – المملكة العربية السعودية،، جامعة الوادي الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 06(01).

عبد الناصر علك حافظ ، نسرين جاسم محمد، و سؤدد سعيد. (2019). دور استراتيجية التكامل واثرها في تحقيقّ التميز التنظيمي: دراسة تطبيقية في دائرة البحث والتطوير. مجلة الدنانير(16).

فيروز بوزورين، فروق يعلى،(ديسمبر2021)، أثر جودة الحياة الوظيفية في تحقيق التميز المؤسسي: دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات بسطيف، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، 16(04).

مصطفى سحنون، عمر روبحي فيسة. (ديسمبر, 2019). جودة الحياة الوظيفية كمدخل لتحسين الأداء الوظيفي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة شركة سونلغاز فرع ولاية المدية. مجلة المنهل الاقتصادي، 02(02).

نوال بوضياف. (2020). جودة الحياة الوظيفية و مدى إسهاماتها في تحسين الأداء الوظيفي و الإنتاجية في المنظمات –رؤية في إطار علم النفس الإيجابي–. مجلة القبس للدراسات النفسية و الاجتماعية(09).

Ahmed Al Yami ; Eman Haif A, bin Wared: The quality of work-life and relation to organizational excellence at King Khalid University of the faculty members' point of view / Business School Case study,(2019), Journal of Economics and Administrative Sciences Vol.25 No.116 .

Havlovic, S. J. (1991). Quality of Work Life and Human resource outcomes. Industrial relations, 30(03).

أثر تطبيق الحكومة الالكترونية في تحقيق الشفافية الادارية للأساتذة الباحثين في جامعة تامنغست – موقع جامعة تامنغست أنموذجا–

The Impact of The Application of Electronic Government in achieving Administrative Transparency for Research Professors at The University of Tamanghasset - The website of The University of Tamanghasset as a model

ط/د: عثماني محمد عبد المالك *، جامعة تامنغست(الجزائر)، مخبر رهانات الاستثمار والتنمية المستدامة في المناطق الحدودية جامعة تامنغست،othmani.mohammedabdelmalek@univ-tam.dz

د. صويلحي نور الدين، جامعة تامنغست (الجزائر)،souilhi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/05/14 تاريخ القبول: 2023/08/02 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

تهدف الدراسة الى معرفة العلاقة والتأثير بين تطبيق الحكومة الالكترونية والشفافية الإدارية موقع جامعة تامنغست، من خلال دراسة عينة عشوائية تتكون من أستاذة باحثين بجامعة تامنغست.

وأهم ما توصلت اليه الدراسة هو أن جامعة تامنغست تطبق الحكومة الالكترونية والشفافية الإدارية بمستوى متوسط، وأن هناك علاقة ارتباط وأثر انحدار بين تطبيق الحكومة الالكترونية وتحقيق الشفافية الإدارية للأساتذة الباحثين في موقع جامعة تامنغست.

كلمات مفتاحية: حكومة الكترونية، شفافية إدارية، أساتذة باحثين، موقع جامعة تامنغست.

تصنيفات JEL : H110، L860، M150.

Abstract:

The study aime to know the Relationship and the impact between the application of e-government and administrative transparency on the site of the University of Tamanghasset, through the study of a random sample consisting of a research professors at the University of Tamanghasset .

* المؤلف المرسل.

The most important finding of the study is that the University of Tamanghasset applies electronic government and administrative transparency at a medium level, and there is a statistically significant correlation and regression effect between the application of electronic government and the achievement of administrative transparency for research professors on the website of the University of Tamanghasset.
Keywords: electronc government, administrative transparency. Research professors, Tamanghasset University website.
Jel Classification Codes: H110, L860, M150.

1. مقدمة

يشهد العالم تحولات متسارعة في جميع مجالات الحياة، بسبب في تنوع الحاجات البشرية، ومع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أصبح العالم قرية صغيرة في تبادل الثقافات والأفكار والقيم بين المجتمعات المختلفة، الامر الذي حتم على الدول والمنظمات من مختلف القطاع العمومية والخاصة تحديات كبرى في تطوير جميع المجالات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية المرتبطة بالخدمات الاستراتيجية للمواطنين، لقد تحولت الدولة من التحول من نظام اداري بيروقراطي الى انتقال حديث و متطور الى الإدارة الالكترونية كمرحلة أولية ثم الى الحكومة الالكترونية كمرحلة ثانية في جميع القطاعات والادارات.

ونتيجة لظهور الحكومة الالكترونية في مختلف القطاعات والادارات مثل الداخلية والجماعات المحلية والعدالة، كان قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من القطاعات المهمة التي تم تنفيذ الحكومة الالكترونية فيها، والتي تقوم على تبسيط الاجراءات، والقوانين واللوائح، وتسهيل الوصول الى الخدمات الالكترونية وغيرها بكل شفافية وضوح بين الأساتذة الباحثين والموظفين وطلبة، من خلال الولوج الى المواقع الالكترونية والبوابات والمنصات الالكترونية والتطبيقات لتقديم خدمات تعليمية عالية الجودة.

ومن خلال ما سبق فلإشكالية: ما هي طبيعة الأثر بين تطبيق الحكومة الالكترونية والشفافية الادارية للأساتذة الباحثين في موقع الالكتروني لجامعة تامنغست؟

أسئلة الدراسة:

- ما مدى تطبيق الحكومة الالكترونية وأبعادها في موقع جامعة تامنغست؟
- ما مدى تتوفر الشفافية الإدارية وأبعادها في موقع جامعة تامنغست؟
- هل توجد علاقة ارتباطية بين تطبيق الحكومة الالكترونية وتحقيق الشفافية الادارية للأساتذة الباحثين في موقع جامعة تامنغست؟
- هل يؤثر تطبيق الحكومة الالكترونية على تحقيق الشفافية الادارية للأساتذة الباحثين في موقع جامعة تامنغست؟

فرضيات الدراسة:

- لا توجد علاقة ارتباطية بين تطبيق الحكومة الالكترونية وتحقيق الشفافية الادارية للأساتذة الباحثين في موقع جامعة تامنغست.
- لا يؤثر تطبيق الحكومة الالكترونية على تحقيق الشفافية الادارية للأساتذة الباحثين في موقع جامعة تامنغست.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تحديد أثر تطبيق الحكومة الالكترونية في تحقيق الشفافية الادارية للأساتذة الباحثين في جامعة تامنغست، ويتفرع عن هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

- التعرف على العلاقة والاثر بين تطبيق الحكومة الالكترونية في تحقيق الشفافية الادارية للأساتذة الباحثين في موقع جامعة تامنغست.
- الخروج بتوصيات تساهم في تحسين تطبيق الحكومة الالكترونية وتحقيق الشفافية الادارية من قبل جامعة تامنغست محل الدراسة.

منهج الدراسة:

في الإجابة على إشكالية الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي المناسبان لوصف الظاهرة المدروسة وتحليلها لتحديد الجانب النظري للدراسة، واستخدام المنهج الاحصائي في معالجة البيانات الدراسة وتحليلها في شكل نسب مئوية ونماذج إحصائية (المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري) واستخدام برنامج الاحصائي spss اصدار 26.

الدراسات السابقة:

- دراسة سلوى بنت عبد الله الحمودي، سرى بنت إبراهيم العايد (2017) بعنوان " أثر تطبيق الحكومة الالكترونية في تحقيق الشفافية الالكترونية ودورها في الحد من ممارسات الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية في منطقة الرياض بحث ميداني "، أهم نتائج الدراسة ان تطبيق الحكومة الالكترونية وتحقيق الشفافية الالكترونية كان متوسطا، كذلك، وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين تطبيق الحكومة الالكترونية في تحقيق الشفافية الالكترونية الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية.
- دراسة وفاء تركي الغميز (2019) بعنوان " واقع الشفافية الإدارية لدى مديري ومديرات معاهد التربية الفكرية بمدينة الرياض من وجهة نظر المعلمين والمعلمات"، وأهم نتائج الدراسة ان درجة ممارسة الشفافية الإدارية لدى مديري ومديرات معاهد التربية الفكرية بمدينة الرياض قليلة بمتوسط حسابي (2.57 من 5).
- دراسة محمد علي عبد الحميد سعد(2021) بعنوان " العلاقة بين الشفافية الإدارية وإدارة التغيير في المنظمات العامة دراسة ميدانية على مديريات الخدمات بمحافظة الدقهلية"، وأهم نتائج الدراسة ان إدراك العاملين للشفافية الإدارية بأبعادها المختلفة قد جاء متوسطا.

- دراسة زينب إسماعيل إبراهيم الغرابلي، حاتم محمد البنا (2022) بعنوان " دور الشفافية الإدارية في تدعيم الالتزام بالعقد النفسي "دراسة تطبيقية"، أهم نتائج الدراسة واقع تطبيق الشفافية الإدارية كانت متوسطة ومرتفعة على المستوى الإجمالي بالنسبة لكل بعد من ابعادها على حدى.

2. الإطار النظري للدراسة

سنتطرق في هذا المحور الى مفاهيم مختصرة حول الحكومة الالكترونية مفهومها ومراحلها ومجالاتها، والشفافية الإدارية مفهومها وابعادها في العناصر التالية:

1.2 الحكومة الالكترونية E-GOVERNEMENT

مفهوم الحكومة الإلكترونية هو مفهوم إداري حديث مرتبط بتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذي أدى إلى تغييرات جذرية من الأعمال الورقية إلى العمل الإلكتروني، حيث تناول العديد من المفكرين تعريفات الحكومة الإلكترونية التي تختلف وفقًا لوجهاتهم، من بين أهمها ما يلي:

عرف أبو مغابض الحكومة الالكترونية على أنها " تحويل كافة العمليات الإدارية ذات الطبيعة الورقية الى عمليات ذات طبيعة الكترونية باستخدام مختلف التقنيات الالكترونية في الإدارة وهذا يعني تحويل الدورة المستندية الورقية في المنظمة الى دورة الكترونية وهذا ما يطلق عليه العمل الالكتروني أو الإدارة بلا أوراق، وتتعدى فكرة الحكومة الالكترونية". (يوسف كافي و مصطفى كافي، 2022، صفحة 272)

وعرفتها منظمة الأمم المتحدة على أنها " استخدام الانترنت والشبكة العالمية العريضة لتقديم المعلومات وخدمات الحكومة وللمواطنين أيضا". (احمد لطفي، 2021، صفحة 15)

وعرفها أيضا البنك الدولي على أنها " استخدام المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات مثل : (شبكات المعلومات، شبكة الانترنت، الاتصال عبر الهاتف المحمول) والتي لها القدرة على تحويل العلاقة مع المواطنين ورجال الاعمال مع المؤسسات الحكومية، كما انها ان هذه التكنولوجيا تخدم أهدافا أخرى مثل: تقديم خدمات افضل للمواطنين، وتطوير التفاعل مع رجال الاعمال والمجتمع الصناعي، كذلك تمكين المواطنين من الوصول للمعلومات بحرية وكفاءة، والفائدة ستكون تقليل الفساد وزيادة الشفافية وتعظيم العائد وتخفيض التكلفة ". (أيوب، 2020، صفحة 34)

وتتمثل مراحل تطبيق الحكومة الالكترونية في ثلاثة هي: (أيوب، 2020، الصفحات 42-44)

- مرحلة النشر:**Publish** في هذه المرحلة يتم نشر المعلومات عبر شبكة الانترنت وسائل الاتصالات المتطورة الأخرى وتمكين المواطنين والمستفيدين من الاستفادة من الخدمات المختلفة، ويتم ذلك من خلال مواقع الحكومية الالكترونية، وتوسيع نطاق نشر المعلومات بشكل واسع لتشمل أكبر عدد ممكن من المواطنين وبذلك نقضي على مظاهر البيروقراطية في الإدارة.
- مرحلة التفاعل: **Interact** بعد مرحلة نشر المعلومات، تأتي مرحلة التفاعل في اشراك المواطنين في عملية صنع القرار والحكم على خدمات الحكومة الالكترونية، بهدف بناء ثقة بين الحكومة والمواطنين، وتتم المرحلة التفاعلية باستخدام اسلوبين اتصالين هما اما عن طريق الاتصال عبر البريد الالكتروني للمواطنين من اجل طلب معلومات من مسؤولي الحكومة، او عن طريق التغذية العكسية (الراجعة) من اجل تقديم المواطنين اقتراحاتهم واراءهم حول مختلف قضايا التشريعية او التنظيمية، وقد تستعمل طريقة أخرى تتمثل في انشاء منتديات للنقاش عبر المباشر او عن طريق مجتمعات افتراضية للنقاش و تبادل الأفكار والآراء بين المواطنين حول قضايا معينة.
- مرحلة المعاملات: **Transact** في هذه المرحلة نقوم بإنشاء مواقع الكترونية عبر شبكة الانترنت قادرة على توفير خدمات مختلفة للمستخدمين والمواطنين والمتعاملين على الخط (بطاقات الهوية، تسجيل رخص، دفع الضرائب)، وهذا يسمح بالحد من المعاملات البيروقراطية، وتبسيط الإجراءات وتوفير الوقت والجهد والتكاليف في الحصول على هاته الخدمات.

وتوجد ثلاثة مجالات رئيسية لتطبيق الحكومة الالكترونية تتمثل في: (احمد لطفي، 2021، الصفحات 30-31)

- المواطنين: تقدم الحكومة الالكترونية خدمات عامة للمواطنين من خلال بوابة واحدة على موقع الكتروني حكومي تلبي جميع احتياجات المواطنين وطلبي الخدمة.

- القطاعات الحكومية: يتم تبادل الخدمات والمعلومات بين القطاعات الحكومية واداراتها ومؤسساتها التي لها علاقة متكاملة ومترابطة فيما بينها تشترك في نماذج الطلبات والبرمجيات ووسائل الاتصال.

- القطاع الخاص والقطاع العام: تقدم الحكومة الالكترونية الخدمات والمعلومات بين القطاع العام والقطاع الخاص(الاعمال) عبر شبكة الانترنت، يوفر القطاع العام بيئة جيدة للممارسة النشاط الاقتصادي والتجاري لقطاع الاعمال، ويساهم القطاع الخاص في دعم القطاع العام والتنمية الاقتصادية للدولة.

2.2 الشفافية الادارية Administrative Transparency

يرتبط مفهوم الشفافية عموما بالبحث عن قيم النزاهة والعدالة والمصداقية والوضوح والمساءلة في الممارسات التجارية والإدارية، فتعني الشفافية بانها "جعل الامر واضحا وشفافا بعيدا عن اللبس والغموض وتعقد الإجراءات بطريقة لا تتيح إمكانية متابعتها ومعرفة أوجه النقص والخلل فيها". (الغالبي و العامري، 2018، صفحة 437)

فالشفافية كلمة لها عدة تعاريف تبعا لمجالات استخدامها، فتعرف الشفافية لغة " من الشف وهو الثوب أو الستر الرقيق يرى ما وراءه، واستشف أي ظهر ما وراءه ". (فراج، 2021، صفحة 72)

وفي اللغة الإنجليزية هي ترجمة كلمة **Transparency** تعني الشفافية أي كون الشيء شفافا، و**Transparent** أي شفاف، صريح، جلي واضح. (بن بادي السبيعي، 2010، صفحة 13)

وأما اصطلاحا فتعني " المكاشفة بين الحكومة والشعب عبر ممثليه في البرلمان، ومن ثم مؤسسات المجتمع المدني"، وتعني إجرائيا بانها " الوضوح والمكاشفة التي يتعين أن تكون تجاه قضايا الفساد المالي والإداري من قبل كافة مؤسسات الدولة وأفراد المجتمع " (الكرخي، 2017، صفحة ص159)

فتعرف الشفافية الإدارية بانها " هي الوضوح والعقلانية والالتزام بالمتطلبات او الشروط المرجعية للعمل بتكافؤ الفرص للجميع وسهولة الإجراءات، والحد من الفساد، ووضوح التشريعات وسهولة فهمها واستقرارها وانسجامها مع بعضها وموضوعها ووضوح لغتها ومرونتها وتطورها وفقا للتغيرات الاقتصادية

والاجتماعية والإدارية، وبما ينسجم مع روح العصر، فضلا عن تبسيط الإجراءات ونشر المعلومات بحيث تكون متاحة للجميع". (ابراهيم الغرابلي و محمد البنا، 2022، صفحة 115)

وتعرف ايضا الشفافية الإدارية بانها" مبدا خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والاعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتعلقة بالمجتمع معلومة من خلال النشر في الوقت المناسب". (الكرخي، 2017، صفحة 164)

فالشفافية الإدارية عند اجراء المعاملات الكترونيا دون اتصال مباشر بين صاحب المصلحة والمسؤول المختص، لا مجال للرشوة او التلاعب الموظفين واساءة معاملتهم المواطنين او طالبي الخدمة، بالإضافة الى مكافحة للفساد الاداري وجرائم العمل، لا يتم الإنجاز الالكتروني امام الجمهور، مما يسهل تجنب مشاكل المواجهة المباشرة مع أصحاب المصلحة وطالبي خدمة الوساطة والمحسوبية، خاصة في دول العالم الثالث التي تنشر مظاهر الواسطة خاصة في انجاز المعاملات. (المبيضين، 2020، الصفحات 31-32)

تتمثل أبعاد الشفافية الإدارية فيما يلي:

تناول المفكرون والباحثون أبعاد الشفافية كلا من زاوية، منهم من حصرها في اتخاذ القرارات، والتعليمات، والاتصال والعلاقات، والتطوير الإداري، تقييم الأداء والتغذية الراجعة، والبعض الاخر حصرها في الثقافة التنظيمية، المؤثرات الخارجية، التخطيط والأداء والتغذية الراجعة، بينما يرى اخرون ان لها خمس ابعاد وهي التشريعات، المعلومات، الاتصالات والعلاقات، تقييم الأداء، اتخاذ القرارات، ويضيف باحثون أخرون لأبعاد الخمسة السابقة بعدي الإجراءات واليات العمل، والفساد والمساءلة. (الغميز، 2019، صفحة 28)، وسنتطرق في هذا العنصر الى الابعاد التالية:

- البعد التشريعي: ان الهدف من وجود التشريعات واالقوانين والأنظمة هو الحد من النظام البيروقراطي وتبسيط الإجراءات وتعزيز اللامركزية وتنمية الثقة العامة والمصداقية بين المستفيدين، يجب كتابة القوانين والانظمة بان تكون واضحة الفهم ومبسطة وسهلة التعامل معها بين

المستفيدين والموظفين، وان تتراجع بشكل دوري مع مواكبة بيئة العمل والتطور الإداري. (بنت عبد الله الحمودي و بنت ابراهيم العايد، 2017، الصفحات 108-109)

- بعد الإجراءات وأليات العمل: تعرف الإجراءات بأنها " مجموعة الخطوات او العمليات التي يجب على الإدارة مراعاتها منذ بدء التفكير في اصدار القرار لحين وضعه في الصورة النهائية التي يصدر فيها" (الفالوجي، 2014، صفحة 34)، أن" تسم اليات وإجراءات العمل والتخطيط بالبساطة والوضوح وعدم التعقيد وأن يجري تحديث وتغيير مستمر لهذه الإجراءات وفق اليات يتم مناقشتها مع مختلف الجهات ذات المصلحة" (ابو النصر، 2015، صفحة 114).
- بعد المعلومات والاتصالات: تعد المعلومات والاتصال عنصران هامان في العملية الإدارية، كل منهما يكمل الاخر، فالاتصال " هو العملية الهادفة الى نقل وتبادل المعلومات بين الافراد والجماعات بهدف التأثير في سلوكياتهم وتوجيههم الوجهة المطلوبة"، فبعد المعلومات والاتصال بين الجامعة وجمهورها الخارجي حسب "علي السيد" انه يهدف الى تعريف بحقيقة الجهود المبذولة داخل المؤسسة بهدف تطوير وتحسين الخدمات وتعريفه بالصعوبات والمشكلات التي تواجه المؤسسة في سبيل تحقيق الأهداف مما يساهم في تحسين صورة المؤسسة في أعين الجمهور الخارجي للوصول الى دعمه وتأييده، وكذلك تعرف اراء افراد الجمهور ومقترحاته بالنسبة للإنتاج او الخدمة التي تقدمها المؤسسة، بهدف تطوير وتحسين الخدمة مستقبلا". (ابو كريم، 2009، الصفحات 117-118)
- بعد المشاركة الادارية: هناك اعتراف متزايد على الصعيد العالمي بإن المشاركة امر أساسي في للحكم الرشيد، وتحسين تقديم الخدمات وزيادة التمكين، وهي تنص على النشر الرسمي للمعلومات وعدم غموضها، والمشاركة والتشاور مع المستفيدين والمستخدمين، وجدية الاستجابة للشكاوى، وإزالة أسبابها وتعويض اصاحبها، والمتابعة التشاركية. (حجي، 2016، صفحة 124)

- بعد المساءلة الادارية: المساءلة هي وسيلة يمكن من خلالها للأفراد والمنظمات تحمل المسؤولية عن أدائها، وهذا يضمن لمن يتعامل معهم أن الأمور تصب في المصلحة العامة والأهداف المحددة، والتي تستند إلى تعظيم الممارسات الجيدة وتقليص الممارسات السيئة وأن يتم التعامل مع المشاكل بشكل عادل ومنصف. (سعد، 2021، صفحة 668)

3. الإطار النظري التطبيقي لجامعة تامنغست

1.3 مجتمع وعينة الدراسة

المجتمع المدروس هو جميع الاساتذة الباحثين من جميع الاختصاصات الذين يعملون في كليات جامعة تامنغست (كلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية الآداب واللغات، كلية الإنسانية والاجتماعية، كلية التكنولوجيا) من مختلف الجنسين والمؤهلات الوظيفية، تم أخذ عينة عشوائية بسيطة، حيث بلغت عينة الدراسة 39 أستاذ جامعي.

2.3 أداة الدراسة وثباتها:

لكي تحقق الدراسة أهدافها قمنا باستخدام استبيان كأداة لجمع البيانات، وذلك بتوزيع استبيان إلكتروني على أساتذة جامعة تامنغست، واعتمدنا على أسئلة إستبيان دراسة سلوى بنت عبد الله الحمودي، سرى بنت إبراهيم العايد (2015)، لمقارنة نتائجهم، وتم تقسيم الاستبانة الى جزئين:

- الجزء الأول: يتعلق بالخصائص الشخصية والوظيفية المستقلة للدراسة في المحور الأول (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الرتبة، الخبرة، ....) وهذا من اجل الوقوف على تأثير هاته المتغيرات على نتائج الدراسة.
- الجزء الثاني: اشتمل على المحورين الرئيسين للدراسة، المحور الثاني تضمن (14) فقرة (لمعرفة تطبيق الحكومة الالكترونية للأساتذة الباحثين لفي موقع الالكتروني لجامعة تامنغست)، واما المحور الثالث تضمن (15) فقرة (لمعرفة ابعاد الشفافية الادارية للأساتذة الباحثين لفي موقع الالكتروني لجامعة تامنغست)

والاعتماد على سلم ليكارت الخماسي ذا اتجاه سلبي، أخذنا عينة عشوائية ب 39 أستاذ جامعي، قمنا بتحليل نتائج الدراسة عن طريق تحليل الارتباط البسيط والانحدار البسيط، واستخدام الأساليب الإحصائية، واستخدام برنامج الاحصائي **spss** الإصدار 26.

ولقياس ثبات أداة الدراسة تم استخدام معامل الفا كرو نباخ (**Cronbach Alpha**) وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (01): قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة

المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات
المحور الثاني: تطبيق الحكومة الالكترونية	14	0.860
المحور الثالث: الشفافية الادارية	**15**	0.862
مجموع المحورين الثاني والثالث	**29**	0.919

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss الإصدار 26.

نلاحظ من جدول رقم (01) أن معامل ثبات الاستبيان مقبول ويزيد عن 0.60 في كل من المحور الثاني (0.860) والثالث (0.862)، وعليه فإن ثبات الاستبيان الإجمالي لكل من المحورين هو (0.919) وهي نسبة ثبات يمكن الاعتماد عليها في هذه الدراسة.

3.3: دراسة تطبيق الحكومة الالكترونية والشفافية الالكترونية في جامعة تامنغست

سيتم تطرق في دراسة تطبيق الحكومة الالكترونية والشفافية الإداري غي موقع جامعة تامنغست فيما يلي:

1.3.3دراسة تطبيق الحكومة الالكترونية في موقع جامعة تامنغست

الجدول رقم (02): استجابات افراد الدراسة لأبعاد تطبيق الحكومة الالكترونية.

رقم البعد	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
01	بعد النشر (الظهور)	3.0037	0.59128	4	متوسط
02	بعد التبادل	3.2890	1.33834	2	متوسط

03	بعد التفاعل	3.0464	1.21848	3	متوسط
04	بعد التكامل	3.7486	0.98300	1	منخفض
المحور الثاني: تطبيق الحكومة الالكترونية		3.2719	0.65033	–	متوسط

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss الإصدار 26

من خلال الجدول رقم (02) وجدنا أن مستوى تطبيق الحكومة الالكترونية للأساتذة الباحثين في جامعة تامنغست جاء متوسطا (محايد) بمتوسط حسابي (3.2719) وانحراف معياري قدره (0.65033) حيث بلغت إجابات افراد عينة الدراسة ب(65.44%)، أحتل البعد رقم (04) في المرتبة الأولى (التكامل) مع متوسط حسابي قدره (3.7486) وإنحراف معياري قدره (0.98300)، حيث أجاب ب (75.%) من افراد عينة الدراسة بأنهم غير موافقون بانه يوجد تنسيق بين موقع الجامعة والمواقع الأخرى والجهات الرسمية المختلفة لتبادل المعلومات. بينما جاء البعد رقم (01) (بعد النشر) في المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي قدره (3.0037) وانحراف معياري قدره (0.58128)، حيث أجاب (60.%) من افراد عينة الدراسة بأنهم محايدون بان الموقع الجامعة يقوم بنشر المعلومات.

2.3.3 دراسة تحقيق الشفافية الإدارية في جامعة تامنغست

الجدول رقم (03): إستجابات أفراد الدراسة لأبعاد تحقيق الشفافية الادارية.

رقم البعد	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
01	بعد التشريع والقوانين	3.2051	0.76061	3	متوسط
02	بعد الإجراءات واليات العمل	3.2821	0.64170	2	متوسط
03	بعد المعلومات والاتصال	2.5088	1.12322	5	مرتفع
04	بعد المشاركة	2.9484	1.48781	4	متوسط
05	بعد المساءلة	3.3219	1.31127	1	متوسط
المحور الثالث : تطبيق الشفافية الإدارية		3.0533	0.62055	–	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss الإصدار 26.

من خلال الجدول رقم (03) وجدنا أن مستوى تحقيق الشفافية الإدارية للأساتذة الباحثين في جامعة تامنغست جاء متوسطا (محايد) بمتوسط حسابي (3.0533) وانحراف معياري قدره (0.0.62055) حيث بلغت إجابات افراد عينة الدراسة ب(61.**%**)، حيث احتل البعد رقم (05) المرتبة الأولى (المساءلة) بمتوسط حسابي قدره (3.3219) وانحراف معياري قدره (0.131127)، حيث أجاب (66.43**%**) من افراد عينة الدراسة بأنهم محايدون حول أن إدارة جامعة تامنغست تقوم بتقييم جودة أداء موقع الجامعة، بينما جاء البعد رقم (03) (بعد المعلومات والاتصال) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (2.5088) وإنحراف معياري قدره (1.12322) حيث بلغت نسبة (50.18**%**) من أجاب أفراد عينة الدراسة بأنهم موافقون حول أن نظام الاتصالات الالكترونية للجامعة يعاني من عدم استقرار شبكة الانترنت.

4.3: اختبار الفرضيات حول تطبيق كل من الحكومة الالكترونية والشفافية الادارية، وأثر تطبيق الحكومة الالكترونية على تحقيق الشفافية الادارية للأساتذة الباحثين في الموقع الالكتروني لجامعة تامنغست.

في هذا الجزء سنقوم باختبار تحليل نموذج تحليل الارتباط البسيط والانحدار الخطي البسيط بهدف التعرف على تأثير تحقيق الشفافية الادارية للأساتذة الباحثين في موقع جامعة تامنغست.

خلال الفرضيتين التالية:

- الفرضية الاولى التي تنص: لا توجد علاقة ارتباطية بين تطبيق الحكومة الالكترونية وتحقيق الشفافية الإدارية للأساتذة الباحثين في في موقع جامعة تامنغست، حيث تنقسم الى:

الفرضية الصفرية **H0**: لا توجد علاقة ارتباط بين تطبيق الحكومة الالكترونية على تحقيق الشفافية الادارية للأساتذة الباحثين في موقع جامعة تامنغست.

الفرضية البديلة **H1** : توجد علاقة ارتباط بين تطبيق الحكومة الالكترونية على تحقيق الشفافية الادارية لأساتذة الباحثين في موقع جامعة تامنغست.

الجدول رقم (04): نتائج تحليل الارتباط الخطي لاختبار علاقة بين تطبيق الحكومة الالكترونية على تحقيق الشفافية الادارية لفي موقع الالكتروني لجامعة تامنغست.

نوع معامل الارتباط	تطبيق الحكومة الالكترونية	تحقيق الشفافية الادارية
معامل بيرسون Corrélation de Pearson	0.767	0.767
مستوى المعنوية Sig. (bilatérale)	0.000	0.000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss الإصدار 26.

من خلال نتائج الجدول رقم (04) تبين لنا ان مستوى المعنوية ≤ 0.05 اي **sig** (0.000) لتحقيق الشفافية الإدارية في جامعة تامنغست، ومنه نفرض الفرضية الصفرية **H0** (لا توجد علاقة ارتباط بين تطبيق الحكومة الالكترونية على تحقيق الشفافية الالكترونية في موقع جامعة تامنغست)، ونقبل الفرضية البديلة **H1** (يوجد علاقة ارتباط بين تطبيق الحكومة الالكترونية على تحقيق الشفافية الالكترونية في موقع جامعة تامنغست) أي وجود علاقة ارتباط طردية إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية معنوية بين تطبيق الحكومة الالكترونية والشفافية الإدارية للأساتذة الباحثين في موقع جامعة تامنغست.

- الفرضية الثانية التي تنص: لا يؤثر تطبيق الحكومة الالكترونية على تحقيق الشفافية الادارية للأساتذة الباحثين في موقع جامعة تامنغست، حيث تنقسم الى:

الفرضية الصفرية **H0**: لا يؤثر تطبيق الحكومة الالكترونية تحقيق الشفافية الادارية للأساتذة الباحثين في موقع جامعة تامنغست.

الفرضية البديلة **H1**: يؤثر تطبيق الحكومة الالكترونية تحقيق الشفافية الادارية للأساتذة الباحثين في موقع جامعة تامنغست.

الجدول رقم (05): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر تطبيق الحكومة الالكترونية تحقيق الشفافية الإدارية للأساتذة الباحثين في موقع جامعة تامنغست.

النموذج	المعاملات غير المعيارية		معامل المعياري	t		F	
	A	الخطأ المعياري	Bêta	قيمة	Sig	قيمة	Sig

الثابت	0.798	0.317	/	2.514	0.016	53.025	0.000
تحقيق الشفافية الادارية	0.728	0.100	0.767	7.282	0.000		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss الإصدار 26.

من خلال نتائج الجدول رقم (05) تبين لنا ان مستوى المعنوية ≤ 0.05 اي **sig** (0.000)، ومنه نفرض الفرضية الصفرية **H0** (لا يؤثر تطبيق الحكومة الالكترونية تحقيق الشفافية الإدارية للأساتذة الباحثين في موقع جامعة تامنغست) ونقبل الفرضية البديلة **H1** (يؤثر تطبيق الحكومة الالكترونية تحقيق الشفافية الإدارية للأساتذة الباحثين في موقع جامعة تامنغست) أي يوجد انحدار ذو دلالة إحصائية معنوية بين تطبيق الحكومة الالكترونية (**X**) تحقيق الشفافية الإدارية للأساتذة الباحثين في موقع جامعة تامنغست (**Y**)، وان قيمة (**F**) (53.0.25) و **sig** (0.000)، وقيمة **Bêta** هي (0.767)، وقيمة (**t**) هي (7.282) ذو دلالة معنوية (0.000) ، وان قيمة معامل التحديد ب (0.589) انه يفسر النتائج 58.90 بالمائة من الظاهرة المدروسة، ومنه فان معادلة الانحدار البسيط كما يلي:

$$Y=0.728X+0.798$$

حيث (**X**): المتغير المستقل (تطبيق الحكومة الالكترونية) و(**Y**): المتغير التابع (تحقيق الشفافية الادارية).

ومنه نفرض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة ان هناك انعكاس وتأثير إيجابي في تطبيق الحكومة الالكترونية ومساهمتها في تحقيق الشفافية الادارية بالنسبة للأساتذة الباحثين في موقع جامعة تامنغست.

5.4: الاستنتاج العام للدراسة:

بعد عرض النتائج الدراسة المتوصل اليها نستنتج ما يلي:

- نتائج السؤال الفرعي الأول: التي نص على ما مدى تطبيق الحكومة الالكترونية لأبعاده في جامعة تامنغست؟، تبين لنا أن مستوى تطبيق الحكومة الالكترونية للأساتذة الباحثين في جامعة تامنغست جاء متوسطا (محايد) بمتوسط حسابي (3.2719) وانحراف معياري قدره (0.65033) حيث بلغت إجابات افراد عينة الدراسة ب(65.44%).
- **نتائج السؤال الفرعي الثاني:** التي نص على ما مدى توفر الشفافية الإدارية لأبعاده في جامعة تامنغست؟، تبين لنا أن مستوى تحقيق الشفافية الإدارية للأساتذة الباحثين في جامعة تامنغست

جاء متوسطا (محايد) بمتوسط حسابي (3.0533) وانحراف معياري قدره (0.0.62055) حيث بلغت إجابات افراد عينة الدراسة ب(61.%).

- **نتائج الفرضية الأولى:** التي تنص: لا يؤثر تطبيق الحكومة الالكترونية على تحقيق الشفافية الادارية للأساتذة الباحثين في موقع جامعة تامنغست، وجود علاقة ارتباط طردية إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية معنوية بين تطبيق الحكومة الالكترونية والشفافية الإدارية للأساتذة الباحثين في موقع جامعة تامنغست، حيث معامل ارتباط قدره (0.767)، عدم صحة الفرضية الاولى.
- **نتائج الفرضية الثانية:** لا يؤثر تطبيق الحكومة الالكترونية على تحقيق الشفافية الادارية للأساتذة الباحثين في موقع جامعة تامنغست، وجود اثر انحدار ذو دلالة إحصائية معنوية بين تطبيق الحكومة الالكترونية (X) تحقيق الشفافية الإدارية للأساتذة الباحثين في موقع جامعة تامنغست (Y)، عدم صحة الفرضية الثانية.

واتفقت نتائج الدراسة مع:

- دراسة سلوى بنت عبد الله الحمودي، سرى بنت إبراهيم العايد (2017) في تطبيق الحكومة الالكترونية وتحقيق الشفافية الالكترونية بمستوى متوسط، وفي وجود أثر انحدار ذو دلالة إحصائية معنوية بين تطبيق الحكومة الالكترونية وتحقيق الشفافية الادارية في موقع جامعة تامنغست، وعدم ودراسة وفاء تركي الغميز (2019) في تحقيق الشفافية الادارية بمستوى متوسط، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات افراد عينة الدراسة في تحقيق الشفافية الإدارية في جامعة تامنغست حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، المؤهل العلمي).
- ودراسة محمد علي عبد الحميد سعد(2021)، تحقيق الشفافية الادارية بمستوى متوسط.
- ودراسة زينب إسماعيل إبراهيم الغرابلي، حاتم محمد البنا (2022)، تحقيق الشفافية الادارية بمستوى متوسط.

4. خاتمة

بعد عملية عرض ونتائج الدراسة قمنا بالإجابة على إشكالية الدراسة، تبين أن تطبيق الحكومة الالكترونية وتحقيق الشفافية الإدارية في جامعة تامنغست من خلال موقعها الالكتروني لا يزال نوعا ما بعيدا عن اهداف الاستراتيجية التي تبنتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بصفة خاصة والدولة الجزائرية بصفة عامة من خلال السعي الى تطوير قطاع التعليم العالي بإدخال الرقمنة واستخدام تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات من اجل تقديم الخدمات العامة الالكترونية وتقريب الإدارة من الجمهور، ومن هنا كانت النتائج الدراسة، كما يلي:

- كان مستوى تطبيق الحكومة الالكترونية من خلال موقع الالكتروني لجامعة تامنغست متوسطا.
- كان مستوى تحقيق الشفافية الإدارية من خلال اي موقع الالكتروني لجامعة تامنغست متوسطا.
- وجود ارتباط طردي إيجابي قوي ذو دلالة إحصائية معنوية بين تطبيق الحكومة الالكترونية وتحقيق الشفافية الإدارية في موقع الالكتروني لجامعة تامنغست.
- وجود أثر انحدار ذو دلالة إحصائية معنوية بين تطبيق الحكومة الالكترونية في تحقيق الشفافية الإدارية في موقع جامعة تامنغست.

ومن بين أهم توصيات الدراسة ما يلي:

- تحديث نظام المعلومات والاتصال الالكتروني التي يعرضها في موقع الرسمي للجامعة بشكل مستمر.
- ادراج الأدلة الارشادية والوثائق المتعلقة بالخدمات ومعلومات شاملة عنها وكيفية استخدامها على في موقع الجامعة.
- زيادة تدفق الانترنت في موقع الجامعة وسرعة تحميل البيانات التي يحتاجها الأساتذة.
- نشر اللوائح والانظمة والتعليمات المستجدة بشكل دوري على موقع الجامعة، وإتاحة الوصول الى المعلومات الصادرة عن الجهات الرسمية.
- تبسيط إجراءات الحصول على الخدمة الالكترونية لجميع المستفيدين بشكل واضح دون غموض.
- توفير موقع الجامعة على نماذج محددة لإنجاز المعاملات الإدارية، وإنجازها الكترونيا دون الحضور.
- تشجيع إدارة الجامعة كل الموظفين سواء الأساتذة والاداريين على المشاركة في تحسين أداء موقع الجامعة.
- قيام إدارة جامعة تامنغست بتقييم جودة الخدمات التي يقدمها موقع الجامعة بشكل مستمر من اجل اكتشاف الأخطاء ومعالجتها في المستقبل.

5. قائمة المراجع

- احمد اسماعيل حجي. (2016). *الحكومة الالكترونية المتكاملة والمدن الذكية وحوكمتها* (الإصدار الاولى). القاهرة، مصر: عالم الكتب.

- احمد فتحي ابو كريم. (2009). *الشفافية والقيادة في الادارة* (الإصدار الاولى). عمان، الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- خالد حسن احمد لطفي. (2021). *الحكومة الالكترونية ودور ها في مكافحة الفساد الاداري رؤية–هدف* (الإصدار الطبعة الاولى). الاسكندرية ، مصر: دار الفكر الجامعي.
- رفيق عبد الحميد الفالوجي. (2014). الشفافية الادارية وعلاقتها بالاداء الوظيفي دراسة ميدانية للموظفين الاداريين في شركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية جوال. *رسالة ماجيستير في الاقتصاد والعلوم الادارية* . غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، فلسطين: جامعة الازهر.
- زينب اسماعيل ابراهيم الغرابلي، و حاتم محمد محمد البنا. (ديسمبر, 2022). دور الشفافية الادارية في تدعيم الالتزام بالعقد النفسي "دراسة تطبيقية". *مجلة العربية للادارة، المجلد 42*(العدد 04)، ص 113-138. doi:https://doi.org/10.21608/aja.2022.183129
- سلوى بنت عبد الله الحمودي، و سرى بنت ابراهيم العايد. (2017). *أثر تطبيق الحكومة الالكترونية في تحقيق الشفافية الاكترونية ودورها في الحد من ممارسات الفساد الاداري في الاجهزة الحكومية في منطقة الرياض بحث ميداني*. الرياض، السعودية: معهد الادارة العامة مركز البحوث.
- صفوان المبيضين. (2020). *مقدمة في الحكومة الالكترونية*. عمان، الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- طاهر محسن منصور الغالبي، و طاهر محسن منصور العامري. (2018). *المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال* (الإصدار الطبعة الخامسة). عمان، الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- فارس بن علوش بن بادي السبيعي. (2010). دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري في القطاعات الحكومية. *اطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم الامنية*. الرياض، كلية الدراسات العليا قسم العلوم الادارية، السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية.
- مجيد الكرخي. (2017). *مؤشرات الحكم الرشيد*. عمان، الاردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- محمد أيوب. (2020). *الحكومة الالكترونية الخطط والاستراتيجيات*. عمان، الاردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- محمد علي عبد الحميد سعد. (يوليو, 2021). العلاقة بين الشفافية الادارية وادارة التغيير في المنظمات العامة دراسة ميدانية على مديريات الخدمات بمحافظة الدقهلية. *المجلة العلمية للاقتصاد*

والتجارة، المجلد 51(العدد02)، 655-704.
doi:https://doi.org/10.21608/jsec.2021.158117

- محمود عبد العال فراج. (2021). *الحوكمة في المالية الاسلامية*. اسطنبول، تركيا: مكتبة الاسرة العربية.
- مدحت محمد ابو النصر. (2015). *الحوكمة الرشيدة فن ادارة المؤسسة عالية الجودة* (الإصدار الاولى). القاهرة، مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- مصطفى يوسف كافي، و يوسف مصطفى كافي. (2022). *التطوير الاداري والحكومة الالكترونية* (الإصدار الطبعة الاولى). الاردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- وفاء تركي الغميز. (30 ديسمبر, 2019). واقع الشفافية الادارية لدى مديري ومديرات معاهد التربية الفكرية بمدينة الرياض من وجهة نظر المعلمين والمعلمات. *مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد03*(العدد 32)، 25-40.

6. الملاحق

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,919	29

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,767[a]	,589	,578	,35598
a. Prédicteurs : (Constante), الحكومة تطبيق متوسط الالكترونية				

ANOVAa

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	6,719	1	6,719	53,025	,000[b]
	de Student	4,689	37	,127		
	Total	11,408	38			
a. Variable dépendante : الادارية الشفافية متوسط						
b. Prédicteurs : (Constante), الالكترونية الحكومة تطبيق متوسط						

Coefficientsa

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,798	,317		2,514	,016
	الحكومة تطبيق متوسط الالكترونية	,728	,100	,767	7,282	,000
a. Variable dépendante : الادارية الشفافية متوسط						

أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مستوى التشارك المعرفي في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة 8 ماي 1945، قالمة: دراسة تقييمية من وجهة نظر هيئة التدريس

The impact of information and communication technology on the level of knowledge sharing in the faculty of economic and commercial sciences and management sciences at 8 may 1945, guelma university: an evaluative study from the teaching stuff's perspective

غزلان رباحي[*]، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة 8 ماي 1945، قالمة (الجزائر)
rebahi.ghouzlane@univ-guelma.dz
رفيق زراولة، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة 8 ماي 1945، قالمة (الجزائر)
zeraoula.rafik@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2023/05/28 تاريخ القبول: 2023/08/02 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

هدفت الدراسة الى تحديد تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على التشارك المعرفي لهيئة التدريس بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير لجامعة 8 ماي 1945 قالمة، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي، لتحليل استبيان الدراسة الذي تم توزيعه على عينة عشوائية مكونة من 41 أستاذ دائم، وذلك بالاستعانة ببرنامج الحزم الاحصائية spss v25، وبرنامج نمذجة المعادلات الهيكلية amos v22.

أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على التشارك المعرفي لأساتذة الكلية محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ وبلغ معامل التحديد (R^2) deux=0.63.

كلمات مفتاحية: تكنولوجيا معلومات واتصال، تشارك معرفي، جامعة.

تصنيفات JEL : M15، D83، I23

[*] **المؤلف المرسل .**

Abstract:

The study aimed to determine the impact of information and communication technology on the level of knowledge sharing of the teaching stuff at the Faculty of Economic, Commercial, and Management Sciences at 8 May 1945 University. The descriptive method was used analyze a survey that was distributed to a random sample of 41 permanent professors, using The statistical software SPSS v25 and the structural equation modeling software AMOS v22.

The results showed a statistically significant impact of information and communication technology on the knowledge sharing of the teaching stuff at the studied faculty, with a significant level of $\alpha=0.05$ and an R-squared value of 0.63.

Keywords: information and communication technology; knowledge sharing; university.
Jel Classification Codes: M15, D83, I23.

1. مقدمة:

شهد قطاع التعليم العالي العالمي، في العقد الأخير، تغيرات هائلة نتيجة التطور التكنولوجي السريع، حيث تأثرت جميع جوانب العملية التعليمية، بدءًا من طرق التدريس ووسائل التواصل حتى هياكل المؤسسات التعليمية، وقد وفرت هذه التكنولوجيا مجموعة من الأدوات والموارد التي تعزز العملية التعليمية وتوفر فرصًا جديدة للتعلم وتوسيع نطاق الوصول للمعرفة، من خلال استخدام الوسائط المتعددة مثل العروض التقديمية والفيديوهات التعليمية والمحاكاة الافتراضية، لشرح المفاهيم بشكل أكثر تفصيلاً وتجاوز الحواجز اللغوية والثقافية.

ومن المتغيرات التي تأثرت بدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العالي نجد التشارك المعرفي، الذي يعتبر عاملا حيويا لتحسين جودة التعليم العالي وزيادة فعاليته، حيث يتعلق هذا المفهوم بالتفاعل والتعاون بين الأفراد داخل الجامعة، بغية تبادل الخبرات والمعارف والأفكار والمشاريع والأبحاث، كما يساعد التشارك المعرفي على تعزيز الابتكار وتحفيز الأفكار الجديدة، مما يؤدي إلى تحسين جودة الأبحاث والمشاريع التي تنتجها الجامعة. علاوة على ذلك، يساهم التشارك المعرفي في الجامعة في تطوير العلاقات والشبكات الاجتماعية بين أفراد الجامعة من طلبة وأعضاء هيئة التدريس، مما يساعد على خلق

بيئة تعليمية محفزة ومفتوحة. وبالتالي، يعمل التشارك المعرفي كمحرك للتحسين المستمر والتطوير في الجامعات، ويساعد على تحقيق الأهداف الأكاديمية والبحثية والاجتماعية للجامعة وأعضائها.

وكما ذكر سابقا فإن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال تأثير كبير على سيرورة التشارك المعرفي في الجامعة، فبفضل التقدم التكنولوجي، أصبح من الممكن للأفراد التواصل والتعاون على نطاق واسع داخل وخارج الجامعة وبشكل سريع وفعال، مما يعزز التشارك المعرفي بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى ذلك، توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصال أدوات تعاونية متقدمة مثل التطبيقات والبرامج والنظم التي تسهل التفاعل وتساهم في تبادل المعرفة والأفكار بشكل فعال.

وقد تعددت الدراسات التي حاولت تحديد الأثر الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تعزيز التشارك المعرفي في الجامعات، ومنها ما اعتمدنا عليه في بناء هذه الدراسة منها:

دراسة Dilshad وآخرون 2021 هدفت إلى فحص العلاقة بين أبعاد للوضوح التنظيمي وسلوك تشارك المعرفة، وأيضا إلى تحديد الأثر الوسيط لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على العلاقة بين أبعاد الوضوح التنظيمي وسلوك تشارك المعارف، حيث تم استخدام طريقة كمية، وتم جمع البيانات من 101 من الأكاديميين في جامعة دهوك للفنون التطبيقية (DPU) في إقليم كردستان العراق، وتوصلت النتائج الى وجود علاقة معنوية موجبة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتبادل المعارف بين الأكاديميين.

دراسة Jameel وAhmed 2020 التي هدفت الى التحقق من أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تبادل المعارف بين الأساتذة خلال فترة جائحة كوفيد في تسع جامعات حكومية عراقية، وقد استخدمت الدراسة طريقة العينة الطبقية وتم جمع البيانات باستخدام الاستبيان، واستخدمت نمذجة المعادلة الهيكلية لتحليل 267 استبيانا، وقد أظهرت النتائج أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لها أثر إيجابي وهام على تقاسم المعارف بين الأساتذة في الجامعات الحكومية العراقية خاصة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

دراسة Muda وYusof 2015 التي درست عوامل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تؤثر على ممارسات تبادل المعارف فيما بين الأساتذة حيث تمت الاستعانة بالاستبيان كأداة لجمع البيانات، وتم اختيار ما مجموعه 170 أستاذا محاضرا من أربع جامعات في klang valley بماليزيا، وق توصلت الدراسة إلى أن إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظم إدارة المعارف والبنية التقنية لها تأثير قوي ومعنوي ممارسة تبادل المعارف بين الأساتذة.

وانطلاقا من الدراسات السابقة جاءت الدراسة الحالية للإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: **هل تؤثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على التشارك المعرفي لهيئة التدريس بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة 8 ماي 1945، قالمة؟**

والتي تنقسم بدورها الى مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تؤثر الموارد المادية على التشارك المعرفي لهيئة التدريس بالكلية محل الدراسة؟
- هل تؤثر البرمجيات والشبكات على التشارك المعرفي لهيئة التدريس بالكلية محل الدراسة؟
- هل تؤثر قواعد البيانات على التشارك المعرفي لهيئة التدريس بالكلية محل الدراسة؟
- هل تؤثر الموارد البشرية على التشارك المعرفي لهيئة التدريس بالكلية محل الدراسة؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة يمكن صياغة الفرضية التالية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على التشارك المعرفي لهيئة التدريس بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة 8 ماي 1945، قالمة عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$

وتنقسم بدورها الى الفرضيات الفرعية التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للموارد المادية على التشارك المعرفي لهيئة التدريس بالكلية محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبرمجيات والشبكات على التشارك المعرفي لهيئة التدريس بالكلية محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقواعد البيانات على التشارك المعرفي لهيئة التدريس بالكلية محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للموارد البشرية على التشارك المعرفي لهيئة التدريس بالكلية محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

أهداف الدراسة:

- معرفة جودة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الكلية محل الدراسة؛
- تحديد مستويات التشارك المعرفي للأساتذة في الكلية محل الدراسة؛

- الكشف عن الأثر الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تعزيز التشارك المعرفي في الكلية محل الدراسة.

2. المفاهيم النظرية لمغيرات الدراسة

1.2 ماهية تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

1.1.2. تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

تشير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام إلى الأجهزة، التطبيقات، الوسائط والبرامج المرتبطة بها التي تقوم بتلقي، توزيع، معالجة، تخزين واسترجاع وتحليل المعلومات الرقمية بين الأشخاص والآلات (كمعلومات) أو بين الأفراد (كتواصل)، وفي السياق التنظيمي تشير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى مجموعة واسعة من الأنظمة الرقمية القائمة على الكمبيوتر، من معالجة المعاملات والمعلومات إلى وسائط الاتصال السلكية واللاسلكية، المتصلة من خلال الإنترانت الداخلية أو الإنترنت الخارجي و الشبكات اللاسلكية.(Rice & Leonardi, 2014)

وقد عرفتها اليونسكو (2002) على أنها تقنية علمية وتكنولوجية وإدارية تستخدم في التعامل مع المعلومات وتطبيقها و ربطها بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حيث تشير إلى التقنيات التي توفر الوصول إلى المعلومات من خلال الاتصالات السلكية واللاسلكية، كما أنها تؤدي نفس عمل تكنولوجيا المعلومات (IT) إلا أنها تركز بشكل أساسي على تقنيات الاتصالات التي تشمل الإنترنت والشبكات اللاسلكية والهواتف المحمولة ووسائط الاتصال الأخرى.(Shokeen et al., 2022)

وعرفها Fabian و Nkechi بأنها أتمتة العمليات، الضوابط وإنتاج المعلومات باستخدام أجهزة الكمبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية والبرامج وغيرها من الأدوات التي تضمن التشغيل السلس والفعال للأنشطة، وتتضمن مجموعة واسعة من التقنيات المحوسبة التي تمكن من الاتصال والتقاط المعلومات ومعالجتها ونقلها إلكترونيا، تشمل هذه التقنيات منتجات وخدمات مثل سطح المكتب أجهزة الكمبيوتر والإنترانت وبرامج إنتاجية الأعمال وتخزين البيانات وأمن الشبكات.(Fabian & Nkechi, 2017)

أما في الجامعة تمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصال أجهزة الكمبيوتر وشبكة الإنترنت وجميع الأجهزة الإلكترونية التي تساعد الأكاديميين على إعداد المواد والمقررات التعليمية وعرضها في الفصول الدراسية، وذلك باستخدام مختلف البرامج أهمها Microsoft Office (Word و Excel و PowerPoint)، وكذا الاتصالات التي يمكن إجراؤها من خلال البريد الإلكتروني ومؤتمرات الفيديو والبث

المباشر وما إلى ذلك(Zainally, 2008)، وتشمل بعض الأشكال العامة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل الجامعات إعداد الدروس، والبحث في المعلومات المتعلقة بمختلف المواضيع، وطباعة الوثائق، وجمع الأفكار من الزملاء والمستشارين والمدربين، وتجهيز النصوص، وإعداد العروض المتعددة الوسائط.(Mohammed & Ismael, 2021) ، أي أنه يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بطرق مختلفة تساعد كل من المعلمين والطلاب على التعمق في مجالات تخصصهم، من خلال مقاطع الفيديو التعليمية، التحفيز، تخزين البيانات، استخدام قواعد البيانات، رسم الخرائط الذهنية، الاكتشاف الموجه، العصف الذهني، شبكة الويب العالمية (www) التي ستجعل عملية التعلم أكثر إرضاء وذات مغزى(Ghavifekr & Rosdy, 2015).

2.1.2. مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصال(Willians & Sawyer, 2015):

- **الموارد المادية (الأجهزة):** هو مصطلح عام يصف أي تقنية تساعد في إنتاج المعلومات ومعالجتها وتخزينها ونقلها ونشرها، حيث تدمج الحوسبة مع روابط الاتصالات عالية السرعة التي تحمل البيانات والصوت والفيديو، وتتكون من أجهزة وأنظمة كهرومغناطيسية للتواصل عبر أي مسافة، كأمثلة عليها نجد: الكومبيوتر الهاتف، الراديو، الأقمار الصناعية، التلفزيون؛
- **البرمجيات:** تتكون البرامج من جميع التعليمات الإلكترونية التي ترشد الكمبيوتر بكيفية أداء مهمة ما، حيث تأتي هذه الإرشادات من مطور برامج في نموذج (مثل قرص مضغوط أو تنزيل عبر الإنترنت)، يتم تنصيبه وتشغيله بواسطة الكمبيوتر، ومن الأمثلة على ذلك Microsoft Windows، Microsoft office.
- **قاعدة البيانات:** هي نظام كمبيوتر مع مجموعة من الملفات المترابطة التي تم تصميمها وبناؤها لغرض معين، وهي تقنية لتجميع الحقائق التي تسمح بتقطيع البيانات وخلطها ومطابقتها، وتقوم المؤسسات ببناء قواعد بيانات لمساعدتها على تتبع شؤونها وإدارتها، بالإضافة إلى ذلك، تضع خدمات قواعد البيانات عبر الإنترنت موارد بحثية هائلة تحت تصرف المستخدم؛
- **الشبكات:** هي نظام في أجهزة الكمبيوتر أو الهواتف أو أجهزة الاتصالات الأخرى المترابطة التي تمكنها من التواصل مع بعضها البعض ومشاركة مختلف المعلومات والتطبيقات والبيانات عبر مسافات مختلفة.

2.2 ماهية التشارك العرفي:

1.2.2. مفهوم إدارة المعرفة:

تعرف إدارة المعرفة تعرف على أنها استراتيجية متعمدة وممنهجة لتحسين الأعمال تقوم المنظمة من خلال باستنباط واختيار وتخزين وتنظيم وجمع ونقل المعارف الأساسية لأعمال المنظمة بطريقة تعمل على تحسين أداء الموظفين والقدرة التنافسية للمنظمات(bergeron, 2003)، كما تنطوي إدارة المعرفة على الاستفادة على أفضل وجه من المعرفة داخليا وخارجيا في المنظمة وإنشاء عملية لتقييم الأصول غير الملموسة حي تبحث في أفضل السبل التي يمكن بها للمنظمة الاستفادة من معرفتها، لتحقيق الابتكار والاحتفاظ بالمعرفة الحرجة.(liebowits, 2006)

وقد وفرت وتيرة الابتكار المتزايدة باستمرار في مجال دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصال للمنظمات العديد من التقنيات الجاهزة للتطبيق في المنظمات لدعم إدارة المعرفة منها (Maier, 2007):

- توفر البنى التحتية للإنترنت تقنيات للاتصال (البريد الإلكتروني وعقد المؤتمرات عن بعد) بالإضافة إلى تخزين البيانات والمستندات وتبادلها والبحث عنها واسترجاعها؛
- تدعم أنظمة إدارة سير العمل العمليات التنظيمية جيدة التنظيم وتتعامل مع تنفيذ سير العمل؛
- تدعم تقنيات الذكاء الاصطناعي على سبيل المثال البحث والاسترجاع، وتحديد سمات المستخدم ومطابقة الملفات الشخصية، واستخراج النصوص؛
- تدعم أدوات ذكاء الأعمال العملية التحليلية التي تحول البيانات التنظيمية والتنافسية المجزأة إلى معرفة موجهة نحو الهدف وتتطلب قاعدة بيانات متكاملة يتم توفيرها عادة بواسطة مستودع البيانات؛
- تدعم برامج تكنولوجيا الاتصال على سبيل المثال عمليات إدارة الوقت أو المناقشات أو الاجتماعات أو ورش العمل الإبداعية لمجموعات العمل والفرق؛
- تقدم أنظمة التعلم الإلكتروني محتوى تعليميا محددا للموظفين بطريقة تفاعلية وبالتالي تدعم عملية التدريس أو التعلم.

2.2.2. تعريف التشارك المعرفي:

التشارك المعرفي هو أحد أهم عمليات إدارة المعرفة، حيث تعتمد فعالية نظم إدارة المعرفة على سلوك تقاسم وتشارك المعرفة بين أفراد المنظمة(mustika & eliyana, 2022)، ويمكن تعريفه بأنه عملية نشر الموارد المعرفية بين الأشخاص المشاركين في الأنشطة(abdekhoda et al., 2023)، كما يتجه Rohman

وآخرون الى تعريف تشارك المعرفة بأنه نشاط وسلوك جماعي يتضمن مشاركة المعرفة والمهارات والخبرة بين الموظفين عبر الإدارات والمؤسسات(rohman et al., 2020)، وقد أشار Van الى أن تقاسم المعرفة هو نقلها الى من الأفراد والجماعات إلى المستوى التنظيمي، بحيث يمكن تطبيقها على تطوير منتجات وخدمات وعمليات جديدة(Van Den Hoof & Ridder, 2004)

وقد أوضح Femandez وSabherwal الى أنه خصائص مطلوبة عند تشارك المعرفة هي: أولا، إن تقاسم المعارف يعني نقلا فعالا، بحيث يمكن لمتلقي المعارف أن يفهمها جيدا بما يكفي للعمل بها، ثانياً، ما يتم تقاسمه هو المعرفة وليس التوصيات القائمة على المعرفة، ثالثًا، قد يتم تبادل المعرفة عبر الأفراد وكذلك عبر المجموعات أو الإدارات أو المنظمات(fernandez & sabherwal, 2015)

أما تشارك المعرفة في سياق التعليم العالي فهو تقاسم المعرفة بين الأساتذة فيما بينهم وبين الأساتذة والطلبة وبين الأساتذة وأصحاب المصلحة التربويين الآخرين، لذلك من المهم جدًا خلق ثقافة جيدة لتبادل المعرفة في مؤسسات التعليم العالي لتحقيق جودة في مخرجاتها.(asbari et al., 2021)

3.2 علاقة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالتشارك المعرفي:

أدى الاندماج السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في منظمات الأعمال الى تأثر مختلف الأنشطة والوظائف، وتغير أساليب وطرق القيام بها خاصة تلك الوظائف المتعلقة بالمورد البشري بما في ذلك عملية توليد الأفكار وتشارك المعارف الضمنية والصريحة.

وفي سياق علاقة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بمشاركة المعرفة حدد Hendriks أربعة أهداف رئيسية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين ومتابعة عملية تشارك المعرفة وتتمثل في: أولاً، تكنولوجيا المعلومات والاتصال كوسيلة للحد من بعض الحواجز والعوائق التي تواجه مقدمي المعرفة والمتمثلة في: المسافة الزمنية والمسافة المادية والمسافة الاجتماعية، فمثلا تعالج تكنولوجيا المعلومات حاجز المسافة الزمنية قد مثل المشاكل في تنسيق الجداول الزمنية من خلال ترتيب فرق مناقشة على الإنترنت أو برمجة اجتماعات إلكترونية، ثانيا، يُنظر أيضا إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أنها تسهل الوصول إلى قواعد المعلومات التي تخزن البيانات، باستخدام إدارة المستندات الإلكترونية وأنظمة معلومات المستندات وأنظمة تصوير المستندات على سبيل المثال، ثالثا، قد يكون الدافع وراء استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال هو تحسين العمليات المرتبطة بتشارك المعارف أي تولي تكنولوجيا المعلومات والاتصال جزئيا عملية تبادل المعارف، رابعا، يمكن لتكنولوجيا المعلومات تحديد المصادر أو مواقع الأفراد الذين لديهم

المعرفة اللازمة لمعالجة القضايا أو الحالات، من خلال مثلا بناء فضاء الكتروني يمكن الوصول الية عبر شبكة الأنترنيت أو الشبكة الالكترونية، يوفر فهرسًا لمجموعات بيانات متعددة حول كل من أصحاب المعرفة وطالبي المعرفة، ويمكن اطلاق عليها ما يسمى قاعدة بيانات الخبرة المنظمة حول مجالات المعرفة الوظيفية والمرتبطة بقاعدة بيانات السيرة الذاتية مع تفاصيل عن المهن والتجارب الشخصية للأفراد داخل المنظمة.(Hendriks, 1999)

أما فيما يخص الأثار المختلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على تشارك المعرفة فقد ميز Kiesler و Sproull 1991 بين مستويين من الآثار، تتعلق أثار المستوى الأول بنتائج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على المهام الفردية أي المكاسب في الإنتاجية والكفاءة لدى الفرد مما يؤدي بالضرورة الى كفاءة عملية مشاركة المعرفة، ومن أمثلة تأثيرات الكفاءة أن الفرد لم يعد بحاجة إلى التجمع جسديًا لتمكنه من مشاركة المعرفة، كذلك يتم تخزين المعرفة الجماعية بشكل تلقائي في تنسيق سهل الاسترداد، وأيضا إمكانية تحكم الأفراد بشكل أكبر في نقطة الزمن التي يتواصلون فيها، من جهة أخرى تتعلق آثار المستوى الثاني بالبنية الاجتماعية للمنظمة أو المناخ الاجتماعي داخل المجموعة، والذي من المتوقع أن يؤثر بدوره على مشاركة المعرفة، ومن أمثلة هذه التأثيرات نجد التغيرات في هياكل الاتصال داخل وبين المنظمات نتيجة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال مما أدى بالضرورة الى ظهور أنماط جديدة وفعالة للاتصال، وبالتالي يمكن توقع أن تؤثر فعالية عمليات الاتصال بشكل إيجابي على كفاءة عملية تبادل المعرفة.(Huysman & Wulf, 2004)

3. منهجية الدراسة

1.3 مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة 8 ماي 1945 قالمة البالغ عددهم 112، أما حجم العينة فبلغ 41 أستاذ، وهو ما يمثل نسبة 36.6% من حجم المجتمع.

2.3 منهج وأداة الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي، أما بالنسبة لأداة الدراسة فتم الاعتماد على الاستبيان، حيث قسم إلى جزئين الجزء الأول خاص بالخصائص الديمغرافية، أما الجزء الثاني فخاص بمتغيرات الدراسة (تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التشارك المعرفي)، وصممت إجابات العبارات على أساس مقياس ليكرت الخماسي.

3.3 أساليب المعالجة الإحصائية: للحصول على مختلف النتائج الإحصائية تمت الاستعانة ببرنامج spss النسخة 25، وبرنامج amos النسخة 22، والأساليب الإحصائية التالية: التكرار، النسبة المئوية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الثبات alpha cronbach، اختبار colmogrov smirnov، اختبار فيشر، اختبار تضخم التباين، مؤشرات المطابقة البنائية، الانحدار الخطي.

4.3 نموذج الدراسة:

الشكل1: نموذج الدراسة

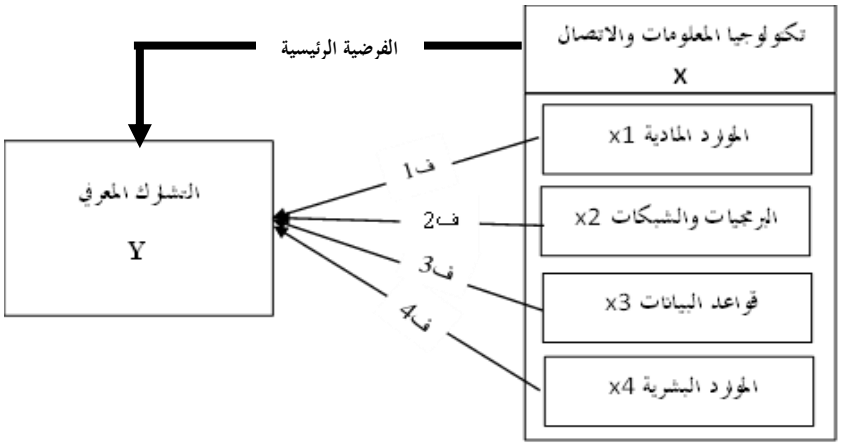

المصدر: من إعداد الباحثين

5.3 ثبات أداة الدراسة:

الجدول1: معامل ثبات الاستبيان

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,912	43

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج SPSS v25

من خلال الجدول يتضح أن معامل الثبات بلغ القيمة 0.912 ، وهي قيمة ممتازة تدل ثبات عالي للاستبيان وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في الدراسة.

4. النتائج ومناقشتها

1.4 التوزيع الديمغرافي لعينة الدراسة: بلغت نسبة الذكور 58.5%بتعداد 24 مفردة وبلغت نسبة الإناث 41.5% بتعداد 17 مفردة، أما بالنسبة للرتبة فقد جاءت رتبة أستاذ محاضر أ في المرتبة الأولى

بنسبة 61%، ثم رتبة أستاذ التعليم العالي بنسبة 17.1%، تليها رتبة أستاذ محاضر ب بنسبة 12.2%، تليها رتبة أستاذ مساعد أ بنسبة 7.3% وفي الأخير رتبة أستاذ مساعد ب بنسبة 2.4%، وفيما يخص متغير الخبرة فكانت الفئة من 11 الى 15 سنة هي الأكبر بنسبة 51.2% تليها الفئة أكبر من 15 سنة خبرة بنسبة 41,5% من عينة الدراسة، ثم بعدها تأتي الفئة أقل من 5 سنوات و من 5 الى 10 سنوات بنسبة 4.9% و 2.4% على التوالي من العدد الكلي لعينة الدراسة.

2.4 تحليل نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة: توضح الجداول الموالية اتجاهات اجابات العينة عن أبعاد محور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومحور التشارك المعرفي بأبعاده الفرعية التابعة:

أولا: متغير تكنولوجيا المعلومات والاتصال

الجدول 2: نتائج الإحصاء الوصفي لأبعاد متغير تكنولوجيا المعلومات والاتصال

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
الموارد المادية	2.77	0.65	4	متوسطة
البرمجيات والشبكات	3.09	0.67	2	متوسطة
قواعد البيانات	3.36	0.77	1	متوسطة
الموارد البشرية	3.03	0.74	3	متوسطة
محور تكنولوجيا المعلومات والاتصال	3.03	0.56	/	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج SPSS v25

يتضح من نتائج الجدول أن إجابات مفردات عينة الدراسة حول محور تكنولوجيا المعلومات والاتصال اتجهت الى درجة متوسطة بمتوسط حسابي قدره 3.03، أي أن هناك رضا متوسط لعينة الدراسة عن جودة وفعالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمتوفرة في الكلية محل الدراسة، أما قيمة الانحراف المعياري التي قدرت بـ 0.56 فتفسر نسبة تشتت منخفضة وتجانس عالي بين اجابات العينة حول محور تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وقد جاء بعد قواعد البيانات في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 3.36 أي بدرجة متوسطة قريبة جدا من المرتفعة وهذا يدل على الجودة المتوسطة والمقبولة لقواعد البيانات التي تخدم عمل الأستاذ في الكلية حيث أنه من بين أهم قواعد البيانات نجد المستودع الرقمي الذي يساهم في تعزيز البحث العلمي والاطلاع على الأبحاث العلمية لكل من الطلبة والأساتذة، أما في المرتبة الثانية يأتي بعد البرمجيات والشبكات حيث بلغ المتوسط الحسابي القيمة 3.09 أي بدرجة موافقة متوسطة، وهذا يدل على ملائمة

البرمجيات والشبكات الى حد مقبول للعملية التعليمية والبحثية حيث تعتبر أداة رئيسية لنشاط أطراف العملية التعليمية وعلى وجه الخصوص الأستاذ فالبرمجيات توفر العديد من التسهيلات أهمها اعداد العروض والمحاضرات، حساب المعدلات، برامج ادخال النقاط...، أما فيما يخص الشبكات فأهمها شبكة الأنترنيت والتي بلغت جودتها درجة منخفضة بمتوسط حسابي 2.15 وهذا ما يمكنه التأثير السلبي على نشاطات هيئة التدريس أهمها التواصل وارسال وتحميل الملفات من داخل الجامعة، أما بالنسبة لبعد الموارد البشرية فجاء في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 3.03 في اتجاه موافقة متوسطة وهذا يفسر امتلاك متوسط عينة الدراسة للمهارات التقنية، وكذا عدم الاستغلال الفعال لمهارات أساتذة الاعلام الآلي في تطوير نظم وقواعد بيانات من شأنها تعزيز التواصل والنقل الفعال للمعلومات، وفي المرتبة الأخيرة يأتي بعد الموارد المادية بمتوسط حسابي قدره 2.77 أي بدرجة موافقة متوسطة، وهذا ما يدل على مستوى رضا متوسط لعينة الدراسة على الأجهزة المتوفرة وهذا مقارنة مع البيئة الحالية التي تشهد تطور سريع في أنواع التكنولوجيات المستخدمة في نقل المعلومات والاتصال، مما يحتم المقارنة بين ما هو متوفر وما هو مطلوب، لكن على العموم فالأجهزة والنظم المتوفرة في الكلية تساعد على إتمام المعاملات المطلوبة سواء الإدارية أو التعليمية.

ثانيا: محور التشارك المعرفي

الجدول 3: نتائج الإحصاء الوصفي لأبعاد متغير التشارك المعرفي

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
الاتصالات التنظيمية	3.43	0.75	2	مرتفعة
التفاعلات الشخصية	3.33	0.67	3	متوسطة
التواصل مع الطلبة	3.65	0.58	1	مرتفعة
النشر العلمي	3	0.60	4	متوسطة
محور التشارك المعرفي	3.39	0.43	/	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج SPSS v25

يتبين من الجدول أن المتوسط الحسابي العام لمحور التشارك المعرفي بلغ القيمة 3.39 أي بدرجة موافقة متوسطة قريبة جدا من المرتفع أي أن مستوى التشارك المعرفي لأساتذة الكلية محل الدراسة متوسط، أما الانحراف المعياري فقد بلغ القيمة 0.49 وهذا يفسر وجود تشتت ضعيف، ونسبة تجانس عالية بين إجابات عينة الدراسة حول محور التشارك المعرفي.

حيث توضح النتائج أن بعد الاتصالات التنظيمية جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 3.43 بدرجة موافق مرتفعة وهذا يفسر الالتزام العالي لعينة الدراسة بمختلف أشكال الاتصال الرسمي مع مختلف أطراف المصلحة في الكلية، وكذا الالتزام العالي بحضور مختلف الاجتماعات، يليه في المرتبة الثانية بعد التواصل مع الطلبة حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للبعد القيمة 3.65 أي بدرجة مرتفعة وهذا يفسر العلاقة الفعالة بين الطلبة والأستاذ من خلال مبادرة الأساتذة لفتح مجال النقاش في قاعات المحاضرات، ونقل الخبرة العلمية للطلبة كل في مجال تخصصه، وهذا مؤشر جيد من شأنه تعزيز مستوى التشارك المعرفي وتنمية جودة مخرجات الجامعة والمتمثلة في الكفاءات الطلابية، يليه في المرتبة الثالثة بعد التفاعلات الشخصية بتوسط حسابي قدره 3.33 أي بدرجة موافقة متوسطة أي أن هناك نسبة متوسطة من الاتصال غير الرسمي بين مفردات عينة الدراسة، أما في المرتبة الأخيرة فنجد بعد النشر العلمي بمتوسط حسابي قدره 3 بدرجة موافقة متوسطة، أي أن معدل الأوراق البحثية المنشورة من قبل عينة الدراسة متوسط، حيث جاءت عبارة ' لديك أبحاث علمية منشورة في مجلات دولية مصنفة (ملحقة ب scopus مثلا)' في المرتبة الأخيرة وبدرجة منخفضة وهذا يعود بالدرجة لأولى لمستحقات النشر الدولي المرتفعة جدا لمعظم المجلات مقارنة بمداخيل الأستاذ الجامعي، وعدم وجود صيغ قانونية تدعم النشر الدولي أو توفر الموارد المالية لمخابر البحث في سبيل تسهيل نشر الأبحاث في قواعد البيانات الدولية، أما فيما يخص النشر الوطني فكان بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي قدره 3.54.

3.4 اختبار نموذج وفرضيات الدراسة

1.3.4. دراسة توفر شروط تطبيق النمذجة بالمعادلات البنائية:

يتطلب تطبيق النموذج البنائي باستخدام برنامج amos توفر مجموعة من الافتراضات، وفيما يلي اختبارات تحقق هذه الشروط:

أولا: افتراض اعتدالية التوزيع

الجدول 4: اختبار kolmogrov-smirnov

	Kolmogorov-Smirnov[a]		
	Statistiques	ddl	Sig.
تكنولوجيا المعلومات والاتصال	,107	41	,200*
التشارك المعرفي	,116	41	,178

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج SPSS v25

من خلال الجدول يتبين أن قيمة اختبار kolmogrov-smirnov دالة احصائيا عند مستوى معنوية أكبر من 0.05، أي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. وعليه، يمكن اعتماد الاختبارات المعلمية لاختبار فرضيات البحث.

ثانيا: افتراض خطية العلاقة

الجدول 5: اختبار خطية العلاقات

المتغير التابع					
المتغير المستقل	**F**	**Df1**	**Df2**	**sig**	**النتيجة**
الموارد المادية	5.774	8	16	0.000	معنوي
البرمجيات والشبكات	4.439	8	16	0.002	معنوي
قواعد البيانات	7.708	8	16	0.000	معنوي
الموارد البشرية	2.970	8	16	0.014	معنوي

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج SPSS v25

من خلال نتائج الجدول يتبين أن افتراض خطية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير الفرعي للنموذج الافتراضي للدراسة محقق، حيث يتضح أن قيم معامل فيشر كانت معنوية مما يوضح ملائمة جيدة للعلاقة الخطية.

ثالثا: افتراض عدم وجود التعدد الخطي

الجدول 6: اختبار تضخم التباين VIF

المتغيرات الفرعية المستقلة	**VIF**	**Tolerance**
الموارد المادية	1.669	0.599
البرمجيات والشبكات	1.624	0.616
قواعد البيانات	1.937	0.516
الموارد البشرية	1.641	0.610

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج SPSS v25

من خلال نتائج الجدول يتبين أن قيم معامل VIF أقل من 5 وقيم التباين أكبر من 0.1 وبالتالي لا توجد تعددية خطية بين المتغيرات الفرعية المستقلة أي لا توجد مشكلة الارتباط الخطي التام، وعليه، يمكن تطبيق الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة.

2.3.4. مؤشرات جودة مطابقة النموذج المقترح:

تم الاعتماد على النمذجة بالمعادلات الهيكلية sem باستخدام برنامج amos حيث تعتبر امتداد للنموذج الخطي الذي يعتبر الانحدار الخطي جزءا منه، حيث يمكن من خلال اجراء اختبار العديد من العلاقات بين مختلف المتغيرات في آن واحد والقدرة على تحديد مدى ملائمة نموذج الدراسة للبيانات المجمعة من خلال ما تسمى بمؤشرات جودة المطابقة، وفيما يلي نتائج اختبار مطابقة النموذج:

الشكل2: نموذج متكامل مقترح للدراسة

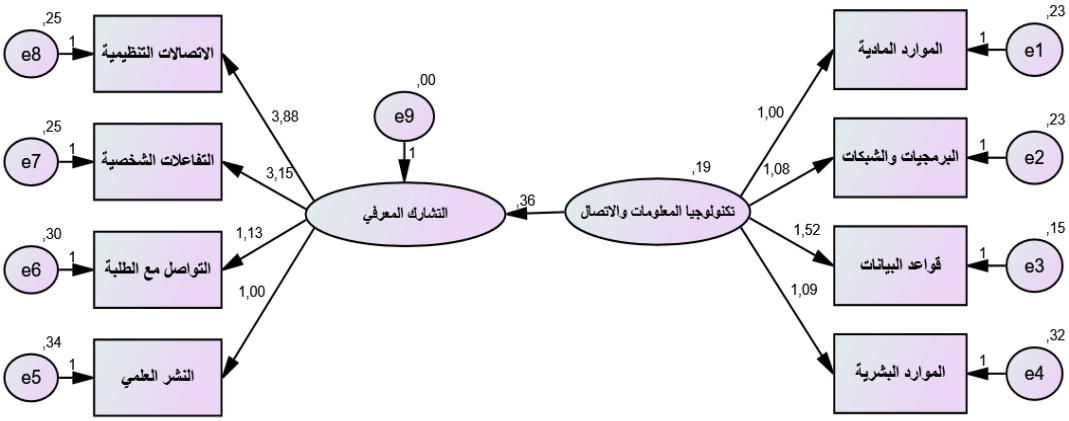

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج AMOS v22

يوضح الشكل 2 أهم مؤشرات المطابقة لنموذج الدراسة التي من خلالها يمكن الحكم على المطابقة الجيدة للنموذج المقترح، وفي الجدول الموالي تلخص النتائج المتوصل اليها:

الجدول 7: قيم مؤشرات النموذج البنائي للدراسة

مؤشر المطابقة	التسمية	محك توفر المطابقة	نتائج الدراسة	المطابقة
الدلالة الإحصائية لكاي مربع	CMIN	/	23.75	
	P-VALUE	أكبر من 0.05	0.206	محققة
مؤشرات المطابقة المطلقة	SRMR	يساوي أو أصغر من 0.08	0.030	محققة
	GFI	يساوي أو أكبر من 0.9	0.903	محققة
	RMSEA	يساوي أو أصغر من 0.08	0.079	محققة
مؤشرات المطابقة التزايدية	CFI	يساوي أو أكبر من 0.9	0.956	محققة

مؤشرات المطابقة الاقتصادية	PCFI	يساوي أو أكبر من 0.5	0.649	محققة
	PNFI	يساوي أو أكبر من 0.5	0.560	محققة

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج AMOS v22

من خلال الجدول تبين أن مستوى دلالة كاي مربع بلغت 0.206 وهي أكبر من 0.05، أي ليست دالة وهذا مؤشر جيد على جودة المطابقة، وبالنسبة لمؤشرات المطابقة المطلقة فنجد مؤشر الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب RMSEA بلغ القيمة 0.079، ومؤشر SRMR يساوي 0.030 وهي أصغر من 0.08، وكذلك مؤشر حسن المطابقة GFI بلغ 0.903 وهو أكبر من 0.9 وهذا ما يبين المطابقة الجيدة للبيانات من خلال مؤشرات المطابقة المطلقة، كما يتبين من مؤشرات المطابقة التزايدية أن مؤشر المطابقة المقارن CFI يساوي 0.956 وهو أكبر من 0.9، أما مؤشر توكر لويس TLI فقد بلغ القيمة 0.935أكبر من 0.9 ويدل هذا على مقارنة انعدام المطابقة للنموذج المختبري مع النموذج الصفري وهي تدل على المطابقة الجيدة للنموذج الافتراضي (نموذج الدراسة)، أما بالنسبة لمؤشرات المطابقة الاقتصادية فقد بلغ مؤشر PCFI القيمة 0.649 ومؤشر PNFI يساوي 0.560 وهي أكبر من 0.5 وهذا ما يدل على تحقق المطابقة بأقل عدد ممكن من العلاقات المفترضة، وفي الأخير يمكن القول أن النموذج ذو مطابقة جيدة.

3.3.4. نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

يوضح الشكل 2 أن هناك أثر متوسط بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال بأبعادها على التشارك المعرفي حيث بلغت قيمة بينا (Beta= 0.36) ودال احصائيا عند مستوى دلالة 0.000، أما بالنسبة للعلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع فقد بلغت قيمة معامل الارتباط R القيمة 0.79 أي وجود علاقة ارتباطية موجبة وقوية، وفيما يخص قيمة معامل التحديد التي بلغت R-deux= 0.63 أي أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تفسر 63 % من التغيرات الحاصلة في التشارك المعرفي لدى الأساتذة، وعليه، فان **الفرضية الرئيسية للدراسة محققة.**

الشكل3: نموذج تحليل المسار لمتغيرات الدراسة

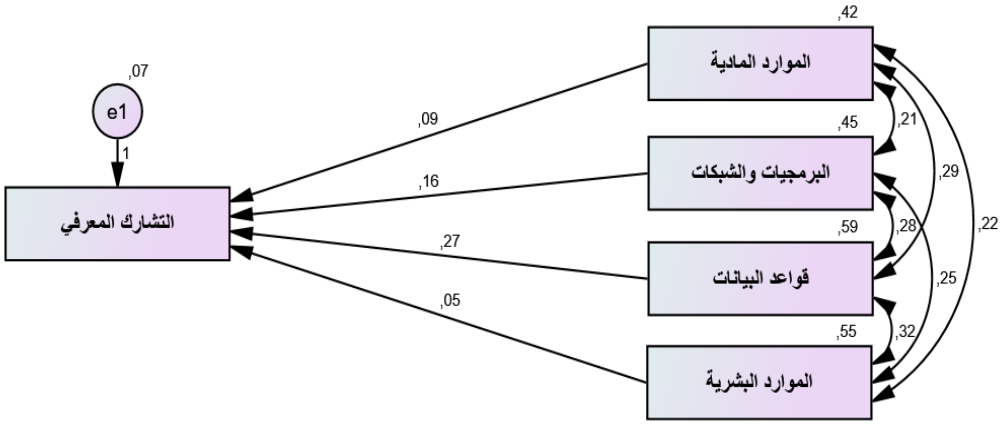

الجدول 8: معاملات الانحدار الخطي المتعدد لنموذج الدراسة

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	t	sig	النتيجة
	B	الخطأ المعياري	β			
Constant	1.589	0.242		6.577		
الموارد المادية	0.088	0.083	0.131	1.057	0.291	ف1 غير محققة
البرمجيات والشبكات	0.157	0.079	0.245	2.001	0.045	ف2 محققة
قواعد البيانات	0.272	0.075	0.481	3.606	0.001	ف3 محققة
الموارد البشرية	0.053	0.072	0.090	0.736	0.462	ف4 غير محققة

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج AMOS v22

يوضح الجدول تحليل الانحدار لنموذج الدراسة الذي يفسر التغير في التشارك المعرفي من خلال المتغيرات المستقلة والمتمثلة في: الموارد المادية، البرمجيات والشبكات، قواعد البيانات، الموارد البشرية.

ومن خلال الجدول يتبين وجود متغيرين فقط يدخلان في معادلة الانحدار للأثر الكلي وهما: البرمجيات والشبكات، قواعد البيانات، حيث أن معاملات هذين المتغيرين هي على التوالي: 0.157، 0.272، أما الخطأ المعياري فكانت قيمه صغيرة نوعا ما حيث بلغت: 0.079 و 0.075، وبالنظر الى معاملات Beta فيتبين أن قيمة β لمتغير قواعد البيانات أكبر منها لمتغير البرمجيات والشبكات، وهذا ما يدل على أن متغير قواعد البيانات له تأثير أكبر من متغير البرمجيات والشبكات على المتغير التابع التشارك المعرفي، أما فيما يخص معاملات t ستيودنت فهي أكبر من 2 ودالة احصائيا عند مستوى معنوية أقل من 0.05 (0.045 و0.001 على التوالي)، ومنه يمكن القول أن لمتغيري البرمجيات والشبكات، وقواعد البيانات أثر ذو دلالة إحصائية على متغير التشارك المعرفي، وعليه تقبل الفرضية الفرعية الثانية والثالثة للدراسة، وترفض الفرضية الفرعية الأولى ة الرابعة.

فيما يلي الشكل الرياضي النهائي لنموذج الدراسة (معادلة الانحدار):

$$Y= 1.589 + 0.157\ x2 + 0.272\ x3$$

ومنه يمكن القول إن التشارك المعرفي لهيئة التدريس يساوي 1.589 في حالة عم توفر أي بعد من أبعاد تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ويزيد بقيمة 0.157 مقابل كل زيادة بدرجة في البرمجيات والشبكات، ويزيد بقيمة 0.272 مقابل كل زيادة بدرجة في قواعد البيانات

5. خاتمة:

تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا حاسما في تعزيز التشارك المعرفي في الجامعات، فبفضل التطورات التكنولوجية أصبحت الجامعات قادرة على تسهيل تدفق المعرفة والمعلومات بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والموظفين وحتى مع أطراف المصلحة الخارجيين، وكذلك تحسين جودة التعليم والبحث، وتقليل التكاليف والوقت والجهد المبذول في الاتصال والتواصل بين الأفراد داخل الجامعات. وتوصلت الدراسة الى:

- زيادة وتيرة الاهتمام بعمليات التحول الرقمي وادماج تكنولوجيا المعلومات داخل الجامعات الجزائرية؛
- وجود علاقة قوية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتشارك المعرفي في الكلية محل الدراسة؛
- ضعف شبكة الانترنيت في الكلية محل الدراسة مما يؤثر على نقل المعلومات التي تعتمد على الشبكة؛
- أداة التواصل ونقل المعلومات الأكثر استخداما في الكلية محل الدراسة هي البريد الالكتروني؛
- توفر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجهزة ونظم في الكلية بشكل متوسط؛
- اهتمام عينة الدراسة بالنشر العلمي خاصة في المجلات الوطنية حيث يتبين من لنتائج أن نسبة المقالات الوطنية المنشورة كانت مرتفعة؛
- مستوى التشارك المعرفي بين أساتذة الكلية محل الدراسة والطلبة مرتفعة

من خلال النتائج المتوصل اليها نقترح ما يلي:

- تطوير منصات التعليم عن بُعد: يمكن تحسين منصات التعليم عن بُعد لتكون أكثر تفاعلية وسهولة في الاستخدام، حيث. يمكن استخدام تقنيات التعلم الذكي والواقع الافتراضي لتعزيز تجربة التعليم عن بُعد؛
- إنشاء منتديات ومجموعات دراسية افتراضية خاصة بالكلية حيث يمكن للطلبة والأساتذة والباحثين التواصل ومشاركة المعرفة والأفكار، بحيث تكون هذه الفضاءات مكانا للتعاون على المشاريع البحثية؛

- تعزيز التواصل الافتراضي بين الطلبة والأساتذة، من خلال البريد الإلكتروني والدردشة الفورية والمكالمات الصوتية أو الفيديو لتسهيل التواصل خارج الفصل الدراسي، وبالتالي تعزيز التشارك المعرفي وتوفير فرص لطرح الأسئلة والنقاش والمساعدة الفردية؛
- يجب على الجامعات أن توفر التدريب والدعم التقني للأساتذة للتعامل مع التكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات، حيث يمكن تنظيم ورش عمل لتعليم المهارات الضرورية لاستخدام التكنولوجيا بفاعلية؛
- تحديث البنية التحتية للشبكات الإلكترونية لتسهيل الوصول إلى الموارد التعليمية والبحثية داخل الجامعة؛
- تشجيع الأساتذة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إعداد الدروس والمحاضرات والأبحاث بشكل مبتكر تحفيزي وتفاعلي؛
- سن قوانين ومواد من قبل الوزارة الوصية لدعم الأساتذة والباحثين وتقديم تسهيلات مالية للنشر في المجلات الدولية المصنفة.

5. قائمة المراجع:

Abdekhoda, M., Pourrasmi, A., & Ranjbaran, F. (2023). The effect of knowledge acquisition and knowledge sharing on the use of e-learning. *Journal of Information Science*, 3.

Hendriks, P. (1999). Why Share Knowledge? The Influence of ICT on the Motivation for Knowledge Sharing. *Knowledge and Process Management, 6*(2), 94-95.

Mogea, T. (2023). improving knowledge sharing in organizations. *POPULER:jurnal penelitian mahasiswa, 2*(1), 205.

Mohammed, D. Y., & Ismael, H. K. (2021). information and communication technology as a moderator of the relationship between organisational clarity and knowledge sharing behaviour. *international journal of innovation, creativity and change, 15*(3), 777.

Asbari, M., Prasetya, A. B., Santoso, P. B., & Purwanto, A. (2021). From Creativity to Innovation : The Role of Female Employees ' Psychological Capital. *International Journal Of Social And Management Studies, 2*(2), 79.

Bergeron, B. (2003). *essentials of knowledge management.* new jersey: John Wiley & Sons, Inc.

Ceci, F., Lazoi, M., Lezzi, M., & Mohammad, H. (2021). Fostering knowledge sharing in the innovation process: Information and communication technology-based versus face-to-face relationships. *WILEY*, 4.

fernandez, i. b., & sabherwal, r. (2015). *knowledge management systems and preocesses* (éd. second edition). new york: Routledge.

Huysman, M., & Wulf, V. (2004). *social capital and information technology.* london: The MIT Press.

Liebowits, J. (2006). *strategic intteligence: business intellegence, competitive intellegence, and knowledge management.* new york: Auerbach Publications.

Muda, M. N., & Yusof, Z. M. (2015). Information and Communication Technology (ICT) in Knowledge Sharing Practices:Needs for the Establishment of Repository. *Mediterranean Journal of Social Sciences, 6*(5), 70-71.

Mustika, H., & Eliyana, A. (2022). Testing the Determining Factors of Knowledge Sharing Behavior. *SAGE open journal, 12*(1), 4.

Rao, M. (2004). *knowledge management tools and techniques.* elsivier.

Rohman, A., Eliyana, A., Purwana, D., & Hamidah. (2020). Individual and Organizational Factors' Effect on Knowledge Sharing Behavior. *Entrepreneurship And Sustainability Issues, 8*(1), 40.

Van Den Hoof, B., & Ridder, J. A. (2004). Knowledge sharing in context: The influence of organizational commitment, communication climate and CMC use on knowledge sharing. *Journal of Knowledge management, 8*(6), 121.

Fabian, A., Anoke, & Nkechi, O., Anthonia. (2017). information and communication technology (ICT) and operational efficiency of quoted deposit money banks in nigeria. *international journal of accounting , finance and information systel (IJFIS), 1*(1), 73-74.

Ghavifekr, S., & Rosdy, W., Athirah, Wan. (2015). teaching and learning with technology: effectivenes of ICT integration in schools. *international journal of research in education and science (LJRES), 1*(2), 177.

Maier, R. (2007). *knowledge management systems: information and communication technologies for knowledge management* (third edition ed.): springer.

Rice, R. E., & Leonardi, P. M. (2014). Information and communication technologies in organizations. *The SAGE handbook of organizational communication: Advances in theory, research, and methods*, 4.

Shokeen, Ram, N., & Ruwali, P., Neeraj. (2022). information and communication technology (ICT) in education. *kala sarovar, 25*(1), 547.

Willians, B., K, & Sawyer, S., C. (2015). *using information technology: a practical introduction to computers & communications* (eleventh edition ed.): McGraw-Hill Education.

Zainally, P., Hossein. (2008). administration of facultes by information and communication technology and its obstacles. *international Journal of Education and Information technologies, 2*(1), 37.

الادارة الإلكترونية كآلية لتنمية الموارد البشرية

– دراسة استطلاعية لمؤسسة الاتصالات الجزائرية، ولاية خنشلة –

E-management As a mechanism Human Resources Development. A Case Study of Algeria Telecom Corporation, Khenchela Agency.

درويش وليد، جامعة عباس لغرور خنشلة، (الجزائر)، derouichewalid7@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/04/09 تاريخ القبول: 2023/10/09 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

تصنف الموارد البشرية ضمن المراتب الأساسية في الاهتمام، إذ تجتمع دول العالم من خلال القمم العالمية من اجل تركيز الجهود لتنمية الموارد البشرية القائمة على اسس علمية مدروسة، ومع عصرنة الإدارة المتمثلة في الإدارة الإلكترونية ودورها الفعال في تنمية مهارات واداء العمل، وهي اهم نواتج تكنولوجيات الحديثة والتي تعتبر وسيلة فعالة لتكوين الراس المال البشري ،مما دفع العديد من دول العالم نحو تنمية الموارد البشرية بواسطة الادارة الإلكترونية في مؤسساتها، إذ من الضروري اكتساب هذه التكنولوجيا كوسيلة لبناء قدرة الانسان، ويحتاج تطوير وتحسين اداء الموارد البشرية الى زيادة المهارات والمعلومات لدى افراد المؤسسة لتحقيق الاستخدام الكفء لراس المال البشري المتاح.

كلمات مفتاحية: تنمية موارد بشرية، ادارة إلكترونية، اتصالات جزائر.

تصنيفات JEL : O15، M15 .

Abstract:

classified resources Humanity within mattresses the basic in interest, so meet Countries the world from Okay concentration efforts to develop resources Humanity the list on establish Scientific thoughtful, and with modernization Administration And its role effective in development skills And perform the job, Which The most important outputs technologies modern which considered as Instrument effective to configure Head the

money human ,Than to push many from Countries the world Toward development resources Humanity by Administration e in its institutions
Keywords: Human resources development; E-management, Algerian communications.
Jel Classification Codes: O15 , M15

1. مقدمة:

دخلت البشرية القرن الحادي والعشرين وفي يدها شعلة ثورة علمية هائلة لم يسبق لها مثيل، وهذه الثورة تحمل في طياتها أهم المتغيرات وهي الثورة في عالم التكنولوجيا والاتصالات .

وفي إطار توفر هذه التقنيات أخذت الأنشطة الحياتية تتحول بالتدريج من أنشطة تقليدية إلى أنشطة إلكترونية للاستفادة من مميزات هذه الأنشطة الجديدة في مجال تقديم الخدمات الإدارية، أو ما يطلق عليه الإدارة الإلكترونية بهدف تقليل الإجراءات الحكومية وما يتعلق بها من عمليات إدارية، عن طريق تقديم هذه العمليات والإجراءات المتعلقة بها إلكترونيا، مما يترتب عليه زيادة كفاءة عمل الإدارات خلال تعاملها مع الأفراد والمنظمات .

يعتبر نظام الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية بمثابة وسيلة تنظيمية، في تطوير البنية المعلوماتية داخل المؤسسة في تكامل البيانات والمعلومات بين الإدارات المختلفة، واستخدامها بصورة تحقق تكامل الرؤية ومن ثم أداء الأعمال للمؤسسة نحو تحقيق الأهداف مع الاستغلال الأمثل لمصادر المعلومات المتاحة، والاتصالات في ممارسة الوظائف الأساسية للإدارة على مختلف المستويات التنظيمية في المنظمات المعاصرة في تحقيق الغاية الأساسية لها، كما أن المؤسسات الجزائرية خاصة منها التابعة للدولة تفتقد كثيرا للإداريين ذوي الكفاءة العالية وذوي الاختصاص وهذا لعدم اقتصارها على التكنولوجيا الحديثة وتحسين تقنياتها الإلكترونية وهذا لا يكون طبعا إلا إذا حاولت الربط بين الإدارة الإلكترونية وتنمية الموارد البشرية.

1.1 إشكالية البحث:

فيما يكمن دور الإدارة الإلكترونية في تنمية الموارد البشرية في مؤسسة اتصالات الجزائر خنشلة؟

ومن أجل معالجة إشكالية البحث حاولنا الإجابة على الأسئلة التالية:

–ما مكانة المورد البشري داخل المؤسسة الاقتصادية ؟

-ما هو موقع تنمية الموارد البشرية من إدارة الموارد البشرية؟

-ما العلاقة التي تربط الإدارة الإلكترونية بتنمية الموارد البشرية ؟

- ماهي أهم الخصائص التي تميز الإدارة الإلكترونية عن باقي أنماط الإدارة ؟

2.1. فرضيات البحث:

كمحاولة للإجابة على هذه الأسئلة الفرعية ارتأينا إلى اقتراح الفرضيات التالية:

-تعتبر تنمية الموارد البشرية وظيفة مستقلة عن إدارة الموارد البشرية ويعبر عنها بمجموع الدورات التدريبية التي من خلالها تسعى المؤسسة إلى تطويرها وتنميتها باستمرار.

- تلعب الإدارة الإلكترونية دورا مهما في المؤسسة الاقتصادية .

- ساهمت الإدارة الإلكترونية بشكل كبير في تنمية الموارد البشرية .

3.1. أهمية البحث:

تبدو أهمية الدراسة من خلال الإشكالية المطروحة فضلا عن موضوعها، محاولة ابراز دور رقمنة الإدارات العمومية في تطبيق التسيير العمومي الحديث، بالإضافة إلى محاولة دراسة واقع تطبيق التسيير العمومي الحديث والادارات العمومية والتعرف على المعوقات التي تقف حائلا دون تطبيق هذان المفهومان، مع العمل على وضع الحلول الأزمة لمعالجتها ثم تطويرها

4.1. أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على هدف رئيسي هو درجة إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية من خلال الوقوف على:

التعرف على واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية الحالية وسبل تطوير الإدارة الإلكترونية مستقبلا.

دراسة الفوائد الناتجة عنها كمنع التزاحم أمام مكاتب الموظفين والقضاء على مشكلة تكدس الأوراق وغيرها من السلبيات التي سيزول آثرها تدريجيا بتطبيق الإدارة الإلكترونية، على المعاملات الإدارية والتعرف على المتطلبات البشرية اللازم توافرها لتطبيق الإدارة الإلكترونية.

2. الإطار المفاهيمي لمفهوم واهداف التنمية البشرية والادارة الإلكترونية.

1.2 مفهوم تنمية الموارد البشرية:

هي تللك العمليات المتكاملة المخططة موضوعيا والقائمة على معلومات صحيحة والهادفة الى ايجاد قوة عمل متناسبة مع متطلبات العمل في المنظمات المعاصرة والمتفهمة لظروف وقواعد واساليب الاداء المطلوبة وامكانية وقدراته ومهاراته وكذلك يقصد بها تحسين وتطوير انماط سلوك الافراد والعمل على تعديل اتجاهاتهم ومعتقداتهم وذلك للتكيف مع الظروف المتغيرة في البيئة الخارجية وجعل الافراد اكثر قدرة على التعامل مع تلك الظروف ويمكن استخلاص مفهوم تنمية الموارد البشرية على انها عملية توسيع المعارف والانتفاع بها. (عطية، 2003، 49)

2.2 أهداف تنمية الموارد البشرية:

ان التنمية الاستراتيجية للموارد البشرية تعني تحديد وتنمية المهارات والخبرات المطلوبة للفرد للمستقبل البعيد ووضع استراتيجيات ملائمة لتحقيق ذلك وحتى تتحقق التنمية الاستراتيجية فان ذلك يتطلب تحليل الفرص والخطط المستقبلية لتنمية مهارات الافراد حيث أن العديد من منظمات الأعمال المعاصرة ترتكز على المهارات المطلوبة للوظيفة الجديدة الحالية فقط اكثر من اهتمامها المطلوبة للمستقبل لفترة تتراوح بين خمس سنوات وبما ان التنمية هي عملية تدعيم فعالية المستقبل الوظيفي للفرد فان الهدف الاساسي للتنمية هو تحقيق اربعة مخرجات تقيس فعالية المستقبل الوظيفي هي : الاتجاهات، الاداء، الهوية الذاتية ،التكيف. (ديري و أخرون، 2009، 239 , 240).

3.2 مفهوم الإدارة الالكترونية:

تعرف الإدارة الالكترونية بأنها مواد معلوماتية على الانترانت وشبكات الأعمال تميل أكثر من أي وقت مضى إلى تجريد الأشياء، وما يرتبط بها إلى الحد الذي أصبح رأس المال المعلوماتي المعرفي هو العامل الأكثر فعالية في تحقيق أهدافها والأكثر كفاية في استخدام مواردها. (الشريف2013، 10)

وتعرف أيضا بأنها إدارة بلا ورق بلا مكان وبلا زمان، ذلك أنها تعتمد على بيئة الكترونية تقنية مفترضة، قوامها أجهزة حواسيب ونظم اتصالات متمكنة وتقنية معلومات قادرة على تقديم تطبيقات تقنية للوظائف التقليدية التي تؤديها الدولة للمواطن. (عبود، 2004، 126)

4.2 أهداف الإدارة الالكترونية: (عنيم، 2008، 30)

- تكوين الفعالية في الإدارة وتحسين مستوى العمليات الإدارية باستخدام التقنيات الحديثة.
- دعم انتشار المعلومات في المجتمع ومساعدة الفئات المحتاجة لذلك بتوفير الوسائل أو بمساعدات مالية حسب أولوية الاحتياجات .
- الحصول على خدمات من خلال المواقع والبوابات الافتراضية.
- الاتصال الدائم والمستمر من خلال شبكات التواصل الاجتماعي.
- تدعيم الشفافية والعمل في وضوح تام ومحاربة البيروقراطية والقضاء على تعقيدات العمل اليومية.
- توفير المعلومات بالسرعة والدقة وبالوقت المناسب لصانعي القرار من أجل دعم وتحسين القرارات الإدارية المتخذة.
- تواصل أفضل وارتباط أكبر بين إدارات المؤسسة الواحدة والذي من شأنه تقديم خدمات أفضل.

3. متطلبات ومعوقات الإدارة الالكترونية

1.3 متطلبات التحول نحو الإدارة الالكترونية:

إن التحول من التنظيم الإداري التقليدي إلى تنظيم الاتصالات الالكترونية تعتبر عملية متعددة الجوانب والمفاهيم والممارسات، أنها ليست بسيطة أو تقنية بحتة يمكن استزادها وغرسها في أي بيئة ثم انتظار ثمارها بين عشية وضحاها فعملية توظيف التكنولوجيا الحديثة لخدمة المجتمعات يستلزم توفير متطلبات عديدة من أهمها:

1.1.3 متطلبات تنظيمية: وهنا يتطلب من متخذي القرار في كيفية هندسة الإدارة الالكترونية بين مستويات الهرم التنظيمي للمؤسسة والمصالح وحتى كيفية تناسق مع الجهات الوصية والمؤسسات الأخرى. (علي محمد، 2003، 93)

2.1.3 متطلبات تشريعية: بترتيب وضع بناء نظام قانوني جديد في إرسال الوثائق والمعلومات الكترونيا تكون في إطار قانون التي بدورها تحافظ على صحة الإجراءات. (مصطفى، 2011، 67)

3.1.3 متطلبات البنية التحتية: تعمل بنية الاتصالات على زيادة الترابط بين مختلف الأجهزة الإدارية وبين المواطن وترتبط بوجود حواسيب الكترونية ونظم بيانات متكاملة وأكشاك الكترونية في الاماكن العمومية. (سامي، 2000، 51)

2.3 معوقات الإدارة الالكترونية: (حسين، 2011، 192)

ان التحول إلى اسلوب الادارة الالكترونية لا يعني بأن الطريق ممهدة لتطبيقها بسهولة وان ما يوجه هناك العديد من العوائق والمشاكل التي ستواجه تطبيقها، فمن النادر جدا أن نجد حالة تغيير دون أن تواجهنا عوائق تحد من فرص التطبيق ومن ابرز هذه العوائق ما يلي :

- انعدام التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الالكترونية.
- غياب التنسيق بين الأجهزة والإدارات الأخرى داخل المؤسسة وخارج المؤسسة.
- ضعف الوعي الثقافي بتكنولوجيا المعلومات على المستوى الاجتماعي والتنظيمي.
- انعدام وجود ثقافة الحاسوب عند بعض الإداريين في بعض المنظمات.
- خوف بعض الموظفين وخاصة القدامى من فشل تجربتهم في التعامل مع كل جديد.
- عدم وجود بنية متكاملة على مستوى الدولة مما يعرقل تطبيق الادارة الالكترونية في مؤسساتها.

4. أهداف نظام الإدارة الإلكترونية لتنمية الموارد البشرية (حسين، 2011، 194)

ان اهداف الادارة الإلكترونية لتنمية الموارد البشرية نابعة في تكاملها مع اهداف الإدارة الإلكترونية ومواكبتها لتغيرات في بيئة الأعمال تلك الأهداف بزيادة التركيز على القضايا الإستراتيجية، زيادة مرونة الإجراءات والممارسات، زيادة كفاءة الموارد البشرية، تقليل التكاليف، وان تكون الموارد البشرية موجهة نحو خدمة الإدارة والعاملين في المنظمة لتحقيق أهداف أساسية تمثلت في تحسين التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية وتخفيض تكلفة العمالة والنفقات الادارية وتحقيق مكاسب من الموارد البشرية وتسهيل اداء وظائف ادارة الموارد البشرية

5. دراسة حالة مؤسسة الاتصالات الجزائرية، ولاية خنشلة

1.5 منهجية الدراسة وتحليل البيانات الشخصية

سنحاول إيضاح نموذج الدراسة المطبق مع تحديد مجتمع وعينة الدراسة وكذلك التطرق لكيفية بناء أداة للدراسة والتأكد من صدقها والكيفية التي طبقت بها كما سيتم تحليل البيانات الشخصية للعينة المستوجبة في الدراسة.

2.5 مجتمع وعينة الدراسة:

تم توزيع 35 استمارة واسترجاع 30 استمارة أي بنسبة استرجاع قدرها 86%، وبعد الفحص تم استبعاد استمارتين وذلك لعدم الإجابة عن كل الأسئلة وبهذا يكون عدد الاستمارات القابلة للتحليل الإحصائي هو 28 استمارة أي بنسبة 80%. وقد تمت الدراسة في تاريخ 15فيفري 2023 الى غاية5 مارس 2023.

3.5. الحدود الزمانية والمكانية:

تم الدراسة الميدانية ابتداءا من تاريخ 2023/01/01 الى غاية 2023/02/01 بمؤسسة اتصالات الجزائر لولاية خنشلة.

4.5 أدوات الدراسة:

أداة الدراسة: نظرا لطبيعة البيانات التي جمعها وعلى المنهج المتبع، وجد أن الأداة الأكثر ملائمة لهذه الدراسة هي المنهج الوصفي والتحليلي، ولذلك لعدم توفر المعلومات الأساسية التي تربط بالموضوع وصعوبة الحصول عليها عن طريق المقابلات، أو الملاحظة الشخصية، لذلك تم تصميم هذه الاستبيان وتعرف بأنها " مجموعة من الأسئلة التي تعد إعداد مسبقا وترسل بواسطة البريد أو ترسل إلى الأشخاص المختارين لتسجيل إجابتهم ثم إعادتها ثانية " والاعتماد علي اجتهادات شخصية وكذا اقتراحات الأستاذ . وتم الاعتماد في إعداد الاستبيان من خلال تحديد الإجابة فيها "بنعم"، "لا"، "أحيانا"، "دائما" ...الخ

كما احتوت الاستبيان على كلمة موجهة لأفراد عينة الدراسة قصد تعرفهم بموضوع الدراسة وبناءً على أسئلة الدراسة تم تحديد البيانات التي تم جمعها بواسطة استمارة الأسئلة، وقد قسمت الاستمارة إلى ممحورين على النحو التالي:

المحور الأول: متعلق بالمعلومات الشخصية الأفراد المؤسسة

المحورالثاني: أسئلة متعلقة بالإدارة الإلكترونية ومدى إسهامها في تنمية الموارد البشرية، ثم الاعتماد في إعداد الاستبيان تحديد الإجابة فيها بـ: "نعم"،" لا"، "أحيانا"...الخ.

كما احتوى الاستبيان على كلمة موجهة لأفراد عينة الدراسة قصد تعريفهم بموضوع الدراسة .

أ–الأدوات المستخدمة في تحليل نتائج الدراسة: تم استخدام بعض من الأساليب الإحصائية وهي:

التكرارات: لمعرفة تكرار اختيار كل بديل من بدائل أسئلة الاستبيان .

النسب المئوية: لمعرفة نسبة اختيار كل بديل من بدائل أسئلة الاستبيان.

ب–مخطط الأعمدة البيانية:

لتوضيح القيم المحصل عليها في المحور الأول من الاستبيان والمتعلق بالبيانات الشخصية بيانيا، تم استخدام هذا الاختبار قصد معرفة الدلالة الإحصائية للفروق بين التكرارات**K2**، والتأكد من تحقيق فرضية الدراسة أو عدم تحقيقها، ويتم حساب **K2**، وفقا للعلاقة التالية:

$$k^2 = \sum \frac{(F_o - F_E)^2}{F_E}$$

FO: تمثل تكرارات المشاهد (المتحصل عليه) في كل اختبار حسب كل سؤال

FE:مثل التكرار المتوقع (النظري) ويحسب بالعلاقة التالية:

$$F_E = \frac{\text{التكرارات الكلية}}{\text{عدد الاختبارات}}$$

ويتم بعد ذلك الكشف عن دلالة **k2** المحسوبة من خلال تفحص الجدول الإحصائي المتعلق بقيم اختبار k2 عند درجات الحرية **N-1** والمستوى الدلالي 0.05 المبين لنسب الثقة في النتائج المتحصل عليها ونرمز له بالرمز $\mathbf{K_t^2}$.

تأخذ **kt** النسب التالية: إذا كان عدد الاحتمالات 02 فإن: $\mathbf{K_t^2=3.84}$، إذا كان عدد الاحتمالات 03 فإن: $\mathbf{K_t^2=5.99}$، إذا كان عدد الاحتمالات 04 فإن: $\mathbf{K_t^2=7.81}$، إذا كان عدد الاحتمالات 05 فإن: $\mathbf{K_t^2=9.49}$.

كما انتهجنا التحليل الوصفي وما يندرج عنه من تحليل عبر النسب المئوية لكل عبارة في الاستبيان

5.5 عرض لنتائج الإجابات الخاصة بالمحور الأول المتعلق بالمعلومات الشخصية الأفراد المؤسسة:

لمعرفة الخصائص الشخصية الخاصة بالجزء الأول المتعلقة بعينة الدراسة، من خلال الإجابة على تساؤلات المحور الأول من الاستبيان أمكن تحديد خصائص أفراد المؤسسة والتي تتبين في المضمون الآتي:

الجدول رقم (01): دراسة متغير الجنس في العينة

العينة / الجنس	التكرارات	النسبة المئوية%
ذكر	20	71.43
أنثى	08	28.57
المجموع	28	100

المصدر: من إعداد الباحث وفق إجابات الاستمارة

الشكل رقم (01): يمثل دائرة نسبية لمتغير الجنس في العينة

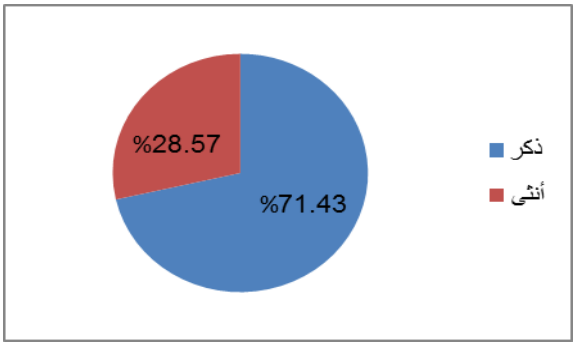

المصدر: من إعداد الباحث وفق إجابات الاستمارة

يوضح الجدول رقم 01، والشكل رقم 01 أن عدد الذكور يمثل 20 موظف من عينة الدراسة، ويمثلون ما نسبته71.43% من إجمالي عينة الدراسة وهم الأغلبية من العينة مقارنة مع فئة الإناث، في حين بلغ عدد الإناث 08 موظفات من عينة الدراسة أي ما يعادل 28.57 % من أفراد العينة، وهذا يعكس واقع القوي البشرية في المؤسسة بشكل عام، حيث يمثل عدد الذكور ضعف عدد الإناث، وهذا راجع إلى طبيعة المؤسسة بحيث لم تقتحم المرأة بمجال العمل في المؤسسات الاقتصادية إلا في السنوات الأخيرة وهو راجع كذلك إلى بعض الأسباب الاجتماعية، وأن المرأة لا تزال تعاني عدم تكافؤ الفرص في تولي المناصب الإشرافية .

الجدول رقم (02): يوضح توزيع العينة حسب الفئة العمرية

العينة / العمر	التكرارات	النسبة المئوية%
30 -25	12	42.86
36 -31	6	21.43
42 -37	7	25
43- فما فوق	3	10.71
المجموع	28	100

المصدر: من إعداد الباحث وفق إجابات الاستمارة

الشكل رقم (02):يمثل أعمدة بيانية لتوزيع العينة حسب الفئة العمرية

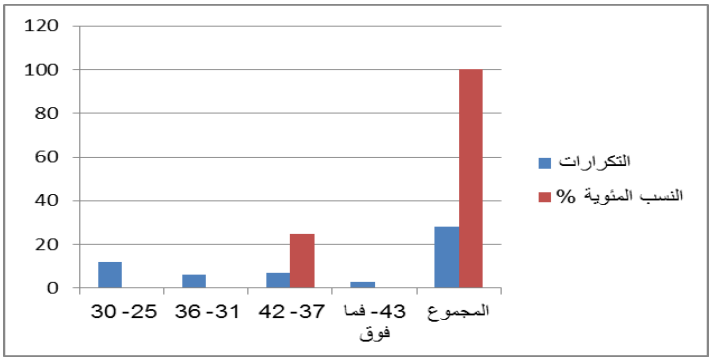

المصدر: من إعداد الباحث وفق إجابات الاستمارة

من خلال الجدول والشكل المبين أعلاه يتضح لنا توزيع أفراد العينة الممسوحة في المؤسسة، حيث نلاحظ أن الفئة الأولى والتي يتراوح أعمارهم بين 25 و30 سنة تمثل ما نسبته 42.86 %،أما الفئة الثانية والتي يتراوح أعمارهم بين 31 و36 سنة تمثل ما نسبته 21.43%أي نصف الفئة الأولى، أما الفئة ما قبل الأخيرة فهي تمثل ما نسبته 25%، في حين تمثل الفئة الأخيرة ما نسبته 10.71% من عينة الدراسة، إذن من خلال هذه النسبة يتضح لنا هناك تفاوت في أعمار الموظفين حيث فئة الشباب ضعيفة مقارنة بالفئات الأخرى، وهذا راجع لما تمتلكه هذه الأخيرة من خبرة في مجال العمل ومع هذا يستوجب علي المؤسسة بداية التفكير في تركيبة موظفيها خلال السنوات القادمة.

الجدول رقم (03): يوضح المستوى التعليمي للعمال

العينة / المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية%
إبتدائي	1	3.57
متوسط	1	3.57
ثانوي	6	21.42
جامعي	20	71.42
المجموع	28	100

المصدر: من إعداد الباحث وفق إجابات الاستمارة

الشكل رقم (03): يمثل المستوى التعليمي

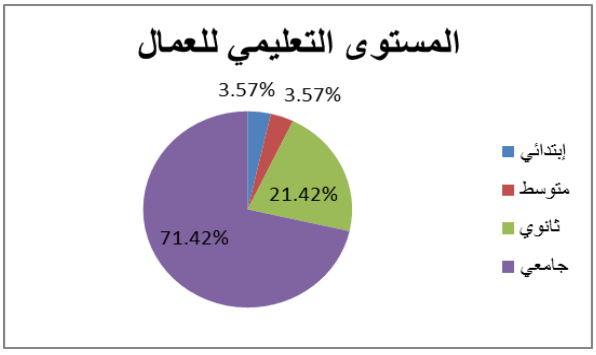

المصدر: من إعداد الباحث وفق إجابات الاستمارة

تبرز الشواهد الكمية في الجدول رقم (03) المتعلق بالمستوى التعليمي أن 71.42% من حجم العينة المختارة جامعيون وهذا راجع إلى طبيعة عمل المؤسسة وإلى سياستها في السنوات الأخيرة التي تعتمد على توظيف المتخرجين من الجامعات، بينما نجد نسبة الحاصلين على المستوى الثانوي هي21.42% في حين سجلنا نسبة 3.57% لكل من الحاصلين على الشهادة الابتدائية والمتوسط، ولكن حسب ما أفادنا به بعض المبحوثين أن العديد من العمال الغير متخرجين من الجامعات قامت المؤسسة بإعادة تكوينهم وتأهيلهم وهذا بإعداد دورات تكوينية لهم.

الجدول رقم (04): يوضح توزيع عينة أفراد الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة المهنية.

العينة / الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية%
أقل من 5 سنوات	15	53.57
06- 10 سنوات	6	21.43
16- 20سنة	5	17.86
أكثر من 26 سنة	2	7.14
المجموع	28	100

المصدر: من إعداد الباحث وفق إجابات الاستمارة

الشكل رقم (04): يمثل متغير الخبرة المهنية

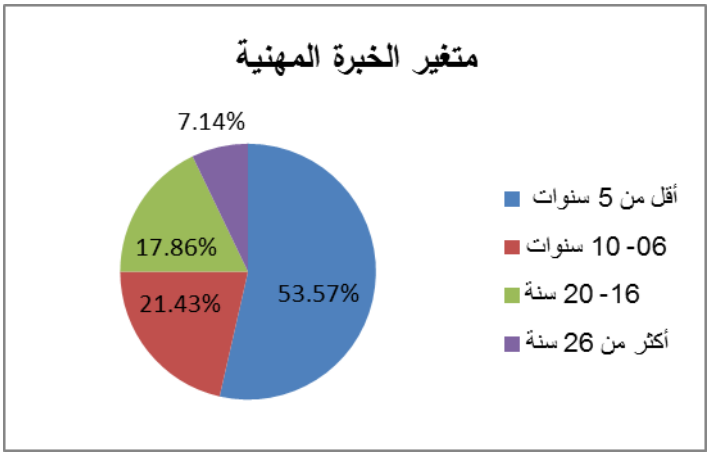

المصدر: من إعداد الباحث وفق إجابات الاستمارة

توضح النتائج الكمية للجدول رقم (04) المتعلق بالأقدمية في العمال أن عدد العمال الذين أقدميتهم أقل من خمس سنوات هو 15 عاملا وهو ما يمثل نسبة 53.57 % من إجمالي العينة وهي نسبة مرتفعة، والسبب يرجع بالدرجة الأولى للسياسة المتبعة للمؤسسة، أولها استحداث عمالتها لفئة المتخرجين الجامعيين كذلك إلى توسع ونمو المؤسسة كثيرا في الآونة الأخيرة، الموجودة في مقاطعات الولاية، كما اوضح ستة عمال وهو ما يمثل نسبة 21.43 % من حجم العينة المختارة أن مدة عملهم تمتد من (6-10 سنوات) وبنسبة متقاربة لوحظت من طرف العمال الذين لهم أقدمية تتراوح بين (16-20 سنة) وهي نسبة 17.86% ومن تمعننا من إجابات استمارة البحث بحد أن أكثر هذه الفئة هي فئة الإطارات، وأخيرا سجلت أدنى نسبة للعمال الذين لهم مدة العمل أكثر من 26 سنة وهي بالتحديد في موضوعنا كانت لفئة العمال التنفيذيين من خلال هذا النسب يتبين لنا كذلك أن المؤسسة تحتفظ بموظفيها ذوي الأقدمية لما يتمتعون به من الخبرة التي اكتسبوها في العمل وتوجيه للأفراد الجدد في العمل وتحمل مسؤوليات العمل.

5.5 تحليل بيانات المحور الثالث الخاص بالإدارة الإلكترونية .

س01: هل توفر المؤسسة التكوين في مجال استخدام التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال؟

جدول رقم (05): مدى توفير المؤسسة التكوين في مجال استخدام التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال

العينة / الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية%	K^2	K_t^2
نعم	21	75	7	3.84
لا	07	25		
المجموع	28	100		

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على إجابات الاستبيان.

من خلال الجدول نجد أن $K2$ دالة عند مستوى حرية 5% لأن: $K2 > K_t^2$ وهذا يعني من تحليل الجدول نرى نسبة 75% من إجمالي العينة المختارة يؤكدون بأن المؤسسة وفرت لهم في مجال استخدام التكنولوجيات الجديدة وهذا مساعدة منها لإنجاز أعمالهم بكل حرية وراحة، وحسب ما

لاحظناه من المقابلات التي أجريناها مع بعض العمال وكذلك من إجابات المبحوثين في الاستمارة أن أغلب هذه الفئة هي فئة الأقدمية، وكذلك تساعد في توضيح المهام لكل عامل، في حين نجد أن نسبة 25%أقروا بأن المؤسسة لم توفر لهم تكوينا بعد ويرجع السبب الرئيسي لكونهم قد تم تعيينهم مؤخرا.

س 02: هل تساهم الإدارة الإلكترونية في تسهيل المهام داخل المؤسسة؟

جدول رقم (06): يبين مدى مساهمة الإدارة الإلكترونية في تسهيل المهام داخل المؤسسة

العينة / الإحصائيات	التكرارات	النسبة المئوية%	K^2	K_t^2
نعم	20	71.43	5.14	3.84
لا	08	28.57		
المجموع	28	100		

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على إجابات الاستبيان.

من خلال الجدول نجد أن $K2$ دالة عند مستوى حرية 5% لأن: $K2 > K_t^2$ فنجد مجموعة كبيرة من أفراد العينة يرون بأن تكنولوجيات الإعلام والاتصال ساهمت وبشكل كبير في تسهيل مهامهم وهو ما يمثل نسبة 71.43 % من إجمالي العينة المختارة، بينما أقل ما يمثل نسبة 28.57% من مجتمع البحث بأن تكنولوجيات الإعلام والاتصال لا تسهل لهم تأدية مهامهم فمنهم من أقر بأنها تؤدي إلى الفوضى (التبعثر) في العمل.

س 03: هل المؤسسة تقوم بمواجهة للتحديات التكنولوجية

جدول رقم (07): يبين مواجهة المؤسسة للتحديات التكنولوجية

العينة / الإحصائيات	التكرارات	النسبة المئوية%	K^2	K_t^2
نعم	24	85.71	14.14	3.84
لا	04	14.29		
المجموع	28	100		

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على إجابات الاستبيان.

من خلال الجدول نجد أن $K2$ دالة عند مستوى حرية 5% لأن: $K2 > K_t^2$ من تحليل الجدول نجد أن نسبة 85.71 % من الموظفين الداعمين على أن المؤسسة تواجه تحديات تكنولوجية وهي نسبة غالبة، في حين تشير نسبة 14.29 % بالنفي وهي نسبة قليلة مقارنة بـ" نعم."

س04: هل تستعمل شبكة الانترنت للوصول إلى المعلومات التي تحتاجها داخل المؤسسة ؟

جدول رقم (08): يبين استعمال شبكة الانترنت للوصول إلى المعلومات التي تحتاجها داخل المؤسسة

العينة / الإحصائيات	التكرارات	النسبة المئوية%	K^2	K_t^2
نعم	14	50	0	3.84
لا	14	50		
المجموع	28	100		

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على إجابات الاستبيان.

من خلال الجدول نجد أن $K2$ غير دالة عند مستوى حرية 5% لأن: $K2 > K_t^2$ يوضح الجدول المتعلق بهل يستعملون شبكة الإنترنت للوصول إلى المعلومات التي يحتاجوها داخل المؤسسة فنجد أنه هناك تساوي في عدد العمال الذين أقروا بأنهم يستعملون شبكة الإنترنت للوصول إلى المعلومات التي يحتاجونها وعددهم 15 عاملا وهو مايمثل نسبة 50 % من حجم العينة المختارة، وبنفس عدد العمال الذين أقروا بأنهم لا يستعملون شبكة الإنترنت للوصول إلى ما يريدونه من معلومات وقد ارجعوا ذلك لكل واحد منهم مهامه وخصوصياته.

س05: هل الإدارة الإلكترونية تساهم في القضاء على الروتين خلال العمل ؟

الجدول رقم (09): يبين مدى مساهمة الإدارة الإلكترونية في القضاء على الروتين خلال العمل

العينة / الإحصائيات	التكرارات	النسبة المئوية%	K^2	K_t^2
نعم	03	10.72	**17.28**	**3.84**
لا	25	89.28		
المجموع	28	100		

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على إجابات الاستبيان.

من خلال الجدول نجد أن $K2$ دالة عند مستوى حرية 5% لأن: K_t^2 ‹$K2$من تحليل الجدول نجد أن أغلبية أفراد العينة المستنقصين أن الإدارة الإلكترونية لا تساهم في القضاء على الروتين في العمل وهذا ربما يرجع إلى عدم توفير المؤسسة للأجهزة الإلكترونية المناسبة وذلك بنسبة 89.28 % أما نسبة 10.72 % فيرون أن الإدارة الإلكترونية تساهم في القضاء على الروتين .

س 06: هل المؤسسة تقوم بالحرص على تقديم أفضل الخدمات لزبائنها في أقصر وقت؟

الجدول رقم (10): يبين مدى حرص المؤسسة على تقديم أفضل الخدمات لزبائنها في أقصر وقت

العينة / الاحصائيات	التكرارات	النسبة المئوية%	K^2	K_t^2
نعم	20	71.42	17	5.99
لا	03	10.71		
أحيانا	05	17.85		
المجموع	28	100		

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على إجابات الاستبيان.

من خلال الجدول نجد أن $K2$ دالة عند مستوى حرية 5% لأن: K_t^2 ‹$K\ K2$ من تحليل الجدول نجد أن أغلبية أفراد العينة المستنقصين أن المؤسسة تهتم بتقديم أفضل الخدمات لزبائنها في أقصر وقت ممكن وذلك بنسبة 71.42 % في حين يرى المستقصون الذين كانت إجابتهم بالنفي أن المؤسسة لا تقوم بتلبية احتياجات زبائنها في الوقت المحدد وذلك بنسبة 10.71 % وهي نسبة قليلة جدا ويرى المستقصون الذين كانت إجابتهم أحيانا فكانت نسبتهم 17.85%.

س 07: هل الإدارة الإلكترونية تتغلب ولو بشكل متدرج على مشكل الوساطة والمحسوبية؟

الجدول رقم (11):يبين مدى تغلب الإدارة الإلكترونية ولو بشكل متدرج على مشكل الوساطة والمحسوبية.

العينة / الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية%	K^2	K_t^2
تغلبت جدا	04	14.28	12.29	5.99
لم تتغلب	06	21.43		

الوساطة والمحسوبية موجودة	18	64.29		
المجموع	28	100		

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على إجابات الاستبيان.

من خلال الجدول نجد أن $K2$ دالة عند مستوى حرية 5% لأن: $K2 > K_t^2$ من تحليل الجدول نجد أن النسبة الغالبة هي نسبة 64.29 % "الوساطة والمحسوبية موجودة " وهذا ما يتمثل في النظرة السلبية للمواطن عن الإدارات العمومية، والتي تتمثل في مشكل الوساطة والمحسوبية، وهذا يعتبر عيب في الأفراد ذاتهم فهم المسؤولون عن تفشي ظواهر الفساد.

س08: هل الإدارة الإلكترونية لها فعالية على تنمية الموارد البشرية داخل المؤسسة؟

الجدول رقم (12):يبين مدى فعالية الإدارة الإلكترونية على تنمية الموارد البشرية داخل المؤسسة.

العينة / الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية%	K^2	K_t^2
نعم	19	67.86	3.57	3.84
لا	09	32.14		
المجموع	28	100		

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على إجابات الاستبيان.

من خلال الجدول نجد أن $K2$ غير دالة عند مستوى حرية 5% لأن: $K2 > K_t^2$ من تحليل الجدول نجد أن أغلبية الموظفين وهو ما نسبته 67.86 % من حجم العينة المختارة قد فكروا بأن استخدام الإدارة الإلكترونية في المؤسسة التي يعملون بها زاد من تنميتهم، وهذ يرجع الى ما تبين من تحليل البيانات لعينة الدراسة:

- لأن المجهودات المقدمة أكثر بالمقابل في الماضي.
- لأن القوانين الموجودة داخل المؤسسة أصبحت تساعد العمال.
- وجود فرص الترقية والتقدم الوظيفي.
- إن الروتين الموجود داخل المؤسسة قد تغير.

- تخفيف الضغط على الموظف .
- وجود حرية التصرف في أداء عملهم.

بينما أقر ما نسبة 32.14 % من حجم العينة المختارة قد فكروا بأن استخدام الإدارة الإلكترونية داخل المؤسسة التي يعملون بما لم يزد شيئا من تنميتهم وبعض المبحوثين أرجعوا ذلك إلى الأسباب الآتية:

- لأن اختصاص معظمهم لا يتماشى مع متطلبات الإدارة الإلكترونية.
- لأنهم اعتمدوا على الأسلوب الإدارة التقليدية.

من خلال دراستنا لموضوع دور الإدارة الإلكترونية في تنمية الموارد البشرية في المؤسسة العمومية اتضح من تحليل البيانات أن الإجابة على أسئلة المحور الثاني والثالث قد تحققت، ويتبين لنا أن إدارة الموارد البشرية في مديرية اتصالات الجزائر تواجه تحديات مستقبلية يجب مواجهتها خاصة في مجال التكنولوجيا، وهذا ما أجمع عليه موظفو اتصالات الجزائر، ويرون أن الإدارة الإلكترونية وسيلة مهمة لتنمية الموارد البشرية لتحقيق الكفاءة والفعالية في التسيير وضرورة مواكبة الثورة التكنولوجية الحاصلة.

6. خاتمة:

لقد أصبح التطور المذهل في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعدد أساليب استخدام هذه التكنولوجيا، إذ تمثل هذه الثورة الرقمية فرصة مهمة أمام المؤسسات العمومية لتنمية الموارد البشرية وتطوير خدماتها وكنتيجة لهذا التطور قد حدث تغيير هيكلي في وظائف الإدارة وأساليب العمل في المنظمة، وعليه كيف يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تخدم وظيفة إدارة الموارد البشرية وتساهم في تفعيلها في المؤسسة العمومية.

تعتبر الإدارة الالكترونية للموارد البشرية أداة لقيام إدارة الموارد البشرية بالمعرفة فهي تسعى من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتشغيل المعلومات من خلال معالجتها ونقلها وإيصالها من حواسيب وبرامج ومعدات حفظ واسترجاع ونقل إلكتروني سلكي ولاسلكي عبر وسائط الاتصال بكل أشكالها وعلى اختلاف أنواعها: المكتوب والمسموع والمرئي، وتؤمن انتقال الرسالة من مرسل إلى ملتقي عبر الشبكات لتوفير معلومات تستخدم في حل مشكلة أو إيجاد معرفة جديدة، كما وتستثمر الإدارة الالكترونية للموارد البشرية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أداء وظائفها.

ومن خلال هذه الامتيازات التي توفرها الإدارة الإلكترونية كأسلوب جديد في العمل الإداري يضمن تسهيل العلاقة بين المواطن والمؤسسات العمومية، بهدف إحداث تغيير في نمط حياة المواطنين والتقليل من الصورة السلبية حول الخدمات العمومية .

وفقا لهذه الدراسة التطبيقية وما ذكر في الجانب النظري توصلنا لنتائج اختبار الفرضيات الموضوعة والخروج بنتائج عامة وبعض المقترحات

1.6 نتائج عامة:

من خلال ما تم التطرق إليه في الجانب النظري والتطبيقي يمكن التطرق إلى نتائج اختبار الفرضيات وفقا لما يلي:

- تعتبر تنمية الموارد البشرية وظيفة مستقلة عن إدارة الموارد البشرية ويعبر عنها بمجموع الدورات التدريبية التي من خلالها تسعى المؤسسة إلى تطويرها وتنميتها باستمرار، قد ثبتت صحتها.
- تلعب الإدارة الإلكترونية دورا مهما في المؤسسة العمومية، قد ثبتت صحتها .
- ساهمت الإدارة الإلكترونية بشكل كبير في تنمية الموارد البشرية، قد ثبتت صحتها لكن بنسب متوسطة.
- تعترض الخدمة الالكترونية في الجزائر مشكلة الأمية الالكترونية التي تكاد تمس جل فئات المجتمع إضافة إلى ضعف حجم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الأمر الذي شكل تهديدا لواقع الجاهزية الالكترونية، وأضعف مردود المحتوى الرقمي، مما يطرح ضرورة الاهتمام بالأمية التقنية، ودعم برامج التعليم الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال على مختلف المستويات .

كما تدرك المؤسسة أهمية التكوين والتدريب كقوة تنافسية لها، تتاح من خلالها فرصة لتطوير مهارات عمالها.

ولذلك وجب توسيع مشاركة العمال في الاقتراحات المختلفة وتكوين ثقافة تنظيمية مشجعة وتنمية روح الفريق ومبدأ المشاركة في اتخاذ القرار وإقامة المؤتمرات والندوات العلمية المتخصصة لمناقشة التحول نحو الإدارة الإلكترونية .

2.6 الاقتراحات والتوصيات:

- دعم وتشجيع الموظفين على تبني برامج الإدارة الإلكترونية.
- ضرورة العمل على تكوين الأجواء المناسبة في بيئة العمل للعمل بروح الفريق الواحد الذي من شأنه إنجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية.

- إقامة المؤتمرات والندوات العلمية المتخصصة لمناقشة التحول نحو الإدارة الإلكترونية، وطرح القضايا الخاصة بهذا الموضوع للتحليل العلمي وتبادل الآراء.
- إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول مدى توفر متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية.

7. قائمة المراجع:

أحمد محمد عنيم. (2008). *الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق*. مصر: دار الإدارة للبحوث والتدريب والإستشارت.

رحومة علي محمد. (2003). *الأنترنت والمنظومة التكنولوجية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

زاهد محمد ديري، و سعاد راغب السكواني. (2009). *ادارة الموارد البشرية* (الإصدار ط1). عمان، الأردن: دار كنوز للنشر والتوزيع.

عطاء الله سامي. (2000). *الإدارة الإلكترونية: اختيارات للدول العربية*. (هدى يعقوب، المترجمون) الكويت: مكتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

عمر أحمد أبو هاشم الشريف، و أسامة أحمد عبد العليم. (2013). *الإدارة الإلكترونية، مدخل إلى الادارة التعليمية الحديثة* (الإصدار ط 1). عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

محمد حسن حسين. (2011). *الغدارة الإلكترونية المفاهيم الخصائص، المتطلبات*. (1، المحرر) عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

محمد عبد القادر عطية. (2003). *اتجاهات حديثة في التنمية* (الإصدار ط 1). مصر: الدار الجامعية.

نجم عبود. (2004). *الإدارة الإلكترونية الإستراتيجية والوظائف والمشكلات*. الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع.

يوسف كافي مصطفى. (2011). *الإدارة الإلكترونية* (المجلد 4). دمشق، سوريا: دار ومؤسسة رسلان للكباعة والنشر والتوزيع.

أثر الإستراتيجية التسويقية للمؤسسة على المربع الذهبي للتسويق.

– دراسة حالة مؤسسة عمر بن عمر للعجائن–الفجوج– قالمة.

The impact of the organization's marketing strategy on the golden A case study of the Omar Bin Omar Foundation -square of marketing for Pastries - El Fedjoudj - Guelma

بوغنجيوة أمينة، جامعة باجي مختار – عنابة– (الجزائر)، aminaskikda2116@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/05/31 تاريخ القبول: 2023/08/18 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الإستراتيجية التسويقية للمؤسسة على تحقيق أبعاد المربع الذهبي للتسويق، تمت دراسة الحالة في مؤسسة عمر بن عمر للعجائن –الفجوج– قالمة، و من أجل ذلك تم توزيع 384 استبيان على المستهلكين، و تم الحصول على 363 استبيان صالح للدراسة، تمت دراسة و تحليل النتائج بواسطة برنامج SPSS. و قد توصلت الدراسة إلى وجود أثر لتطبيق الإستراتيجية التسويقية على المربع الذهبي للتسويقي بأبعاده الأربعة (الصورة الذهنية، التموقع التسويقي، الرضا و الولاء).

كلمات مفتاحية: إستراتيجية تسويقية، مربع ذهبي للتسويقي، صورة ذهنية، تموقع تسويقي، رضا، ولاء.

تصنيفات JEL : M31.

Abstract:

This study aims to know the impact of the marketing strategy of the institution on achieving the dimensions of the golden square of marketing. The case study was done in the Omar bin Omar Foundation for Pastries - El Fedjoudj - Guelma. For that, 384 questionnaires were distributed to consumers. Obtaining 363 valid questionnaires for the study, the results were studied and analyzed by the SPSS program

The study concluded that there is an effect of applying the marketing strategy on the marketing golden square with its four dimensions (mental image, marketing positioning, satisfaction and loyalty).

Keywords: marketing strategy, marketing golden square, mental image, marketing positioning, satisfaction, loyalty.
Jel Classification Codes: M31.

1. مقدمة:

تحاول أغلبية المؤسسات دائما البحث عن أساليب مبتكرة و استراتيجيات حديثة تمكنها من الحفاظ على حصتها السوقية و تحقيق الربح، النمو و الاستمرار، لا سيما في عصر العولمة و التكنولوجيا الرقمية التي جعلت من العالم قرية صغيرة و ألغت جميع الحواجز الزمانية و المكانية للمؤسسة و منتجاتها، إضافة إلى الالتزام بالتوجه البيئي وبمبادئ التنمية المستدامة و بمعايير الجودة الشاملة....الخ.

وحتى تتمكن مؤسساتنا الاقتصادية من تسويق منتجاتها ليس فقط على مستوى الأسواق المحلية وضمان الاستمرار فيها وإنما حتى على مستوى الأسواق الدولية، وجب عليها تقديم أفضل مزيج تسويقي ملائم للسوق المستهدفة، من منتجات تتوافق مع المعايير الدولية و العالمية جودة ، سعرا، ترويجا و توزيعا.

وحتى يتحقق لها ذلك فهي ملزمة بإتباع الأساليب العلمية الحديثة في التسويق، وإتباع مسارا تسويقيا يركز على الجانب العاطفي والاجتماعي للزبون وليس فقط على الجانب المادي والتقني، ووضعه في مقدمة اهتماماتها ورضاه وولائه في أولويات أهدافها واستراتيجياتها.

ولتحقيق ذلك استخدمت المؤسسات العالمية مختلف الأساليب والأدوات والاستراتيجيات التسويقية، مثل: التسويق بالعلاقات، إدارة العلاقة مع الزبون، التسويق الالكتروني، التسويق الأخضر، التسويق الاجتماعي، التسويق المستدام ...الخ، كل ذلك بهدف تهيئة جو من الثقة يساعد و يدفع الزبون بكل قناعة إلى بناء صورة ذهنية ايجابية عنها تعكس جودة منتجاتها، عراقتها في السوق، أفضل خدماتها للزبون،...الخ على المستوى المحلي و الدولي، فقد أثبتت الدراسات أنه كلما كانت الصورة الذهنية للمؤسسة، علامتها، منتجاتها أو خدماتها ايجابية لدى زبائنها كلما زاد رضاهم عنها و زاد معه ولائهم و إقبالهم على التعامل معها، فالصورة الحقيقية و المتميزة تحقق مكانة متميزة و رضا و ولاء المستهلكين الدائمين لها.

وضمن المفاهيم الحديثة و الاستراتيجيات التسويقية المختلفة، ظهر مفهوم المربع الذهبي للتسويق كآلية للتأثير في السلوك و القرار الشرائي للمستهلكين من خلال استخدام الصورة الذهنية الجيدة و المرغوبة من طرفهم لتوجيه أفكارهم و آرائهم نحو منتجات المؤسسة و علامتها التجارية، ثم تقوم بتثبيت هذه الصورة من خلال استراتيجيات التموقع التسويقي بهدف تحقيق تموقع ذهني (مكانة ذهنية) مميز عن المنافسين و بالتالي رضا و ولاء زبائنها.

1.1 تحديد الإشكالية:

باعتبار مؤسسة "عمر بن عمر للعجائن" أحد أهم المؤسسات الصناعية الرائدة في الجزائر وفي قطاع الصناعات الغذائية، والتي تتبع استراتيجيات تسويقية فعالة مكنتها من اكتساح الأسواق الدولية، تندرج لنا

الاشكالية التالية:"هل يوجد أثر لتطبيق الإستراتيجية التسويقية لمؤسسة عمر بن عمر للعجائن في تحقيق أبعاد المربع الذهبي للتسويق (الصورة الذهنية، التموقع التسويقي، الرضا و الولاء)".

التساؤلات الفرعية: و يتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

1 – هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الإستراتيجية التسويقية على الصورة الذهنية للزبون.

2 – هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الإستراتيجية التسويقية على التموقع التسويقي للزبون.

3 – هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الإستراتيجية التسويقية على رضا الزبون.

4 – هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الإستراتيجية التسويقية على ولاء الزبون.

2.1 فرضيات الدراسة.

الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الإستراتيجية التسويقية على تحقيق أبعاد المربع الذهبي للتسويق (الصورة الذهنية، التموقع التسويقي، الرضا و الولاء).

الفرضيات الفرعية: و تنبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الإستراتيجية التسويقية على الصورة الذهنية للزبون.

الفرضية الفرعية الثانية:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الإستراتيجية التسويقية على التموقع التسويقي للزبون.

الفرضية الفرعية الثالثة:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الإستراتيجية التسويقية على رضا الزبون.

الفرضية الفرعية الرابعة:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الإستراتيجية التسويقية على ولاء الزبون.

3.1 منهج الدراسة.

لقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في دراستنا لأنه يعتبر أكثر المناهج استخداما في البحوث الوصفية، التحليلية و الارتباطية و الذي يسمح بمعالجة الإشكالية و التساؤلات المطروحة حول موضوعنا.

– الجانب النظري: تم جمع البيانات الثانوية المتعلقة بمتغيرات الدراسة من المصادر المكتبية: كالكتب، المقالات، الرسائل الجامعية....و غيرها من المصادر قصد تحليلها و استنباط المفاهيم منها.

– الجانب التطبيقي: تم استخدام منهج دراسة الحالة الذي يهدف إلى إسقاط المفاهيم النظرية على المؤسسة محل الدراسة و استقراء النتائج و تعميمها على جميع أفراد المجتمع.

4.1 حدود الدراسة.

– **الحدود المكانية:** أجريت هذه الدراسة في مؤسسة عمر بن عمر للعجائن بولاية قالمة بالفجوج، أختيرت هذه المؤسسة كمجال للدراسة لأنها مؤسسة اقتصادية رائدة و تتبع استراتيجيات تسويقية فعالة مكنتها من الريادة في الأسواق المحلية و اقتحام الأسواق الدولية.

– **الحدود الزمنية:** امتدت فترة الدراسة منذ بداية شهر ديسمبر 2019 إلى غاية شهر مارس 2020.

– **الحدود البشرية:** تستند هذه الدراسة إلى آراء مجموعة من المبحوثين ذكورا كانوا أو إناثا و الذين تتجاوز أعمارهم سن 18 سنة.

2. عموميات عن الإستراتيجية التسويقية و المربع الذهبي للتسويق.

1.2 أساسيات عن الإستراتيجية التسويقية:

تعريف الإستراتيجية التسويقية: لقد وردت تعريفات كثيرة تعكس توجهات الكتاب و الباحثين حول الإستراتيجية التسويقية، و يمكن القول أن إستراتيجية التسويق هي نتاج عمليات التخطيط في كافة المستويات التنظيمية:

– **على مستوى الإدارة العليا (المنظمة):** في هذا المستوى تهتم إستراتيجية التسويق بالتوجه نحو المستهلك وفق الإمكانات المتاحة و بما ينسجم مع مسؤولية المؤسسة اتجاه المجتمع لتحقيق الأهداف العليا لها.

– **على مستوى وحدات الأعمال الإستراتيجية:** تهتم إستراتيجية التسويق بمزيج المنتجات الملائم الذي يحقق الميزة التنافسية للمؤسسة من خلال التوجه نحو المستهلك.

– **على مستوى الوظائف (الأقسام):** في هذا المستوى نجد وظيفة التسويق، و تهتم إستراتيجية التسويق في هذا المستوى بتشكيل المزيج التسويقي الملائم الذي يسهم بتحقيق مركز مميز في ذهن المستهلك من خلال إشباع حاجاته و رغباته بشكل أفضل مما يقدمه له المنافسون.

– **على المستوى التشغيلي (الشعب الفرعية لإدارة التسويق):** تهتم إستراتيجية التسويق بجوانب أكثر تركيزا و تخصصا كدراسة المنتج، سلوك المستهلك، الشعب المعنية بالمنتج دراسة و تطويرا، التسعير، الترويج و التوزيع على مستوى الأعمال اليومية أو الأفق الزمني القريب.

وعليه فان الإستراتيجية التسويقية تعد اختصاصا أصيلا للإدارة العليا و تكون من صميم اهتمامات باقي المستويات التنظيمية داخل المنظمة باعتبار أن هدف المنظمة يتمثل دائما في التسويق و هنا تكمن أهمية هذه الإستراتيجية التي يمكن أن تتخذ أي شكل تراه مناسبا. (البراوري و البرزنجي، 2004، الصفحات 137-140)

– تتلخص أهمية الإستراتيجية التسويقية في جملة من النقاط، أهمها:

– كونها الوسيلة التي تتحقق من خلالها الأهداف التسويقية للمؤسسة و بالتالي أهدافها الكلية.

– تعتبر الإطار الذي يتم من خلاله الكشف عن الفرص التسويقية و نقاط القوة في المؤسسة و كذا الإدارة التي يتم من خلالها استغلال هذه الفرص و تفعيل تلك النقاط.

– تساهم بالمقابل في الكشف عن مختلف التحديات و المخاطر في البيئة التسويقية و عن نقاط الضعف و تعمل على تجاوز و معالجة تلك النقاط.

– كونها تساعد على انتقاء أفضل الخيارات الإستراتيجية و هذا بالاعتماد على تخطيط شامل و عميق و على بحوث تسويقية دقيقة و نظام تسويقي مرن و تجزئة سوقية فعالة.

– تساهم في تفعيل و ترشيد القرارات التسويقية للمؤسسة من خلال تحديد برنامج العمل الملائم، و كذا في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة بشكل عام. (سليماني، 2007، صفحة 226)

– تساعد المؤسسة على اكتشاف العوامل الخارجية و التعامل معها، فوضع الإستراتيجية يؤذي إلى تحليل مجالات تسويقية عديدة.

– تمكن الإستراتيجية من توقع التغيرات المحتملة في البيئة و الاستعداد للتعامل معها بكفاءة.

– توجه الإستراتيجية الاهتمام إلى توجيه النظر للأجل الطويل، بدلا من حصره في الزمن القصير و توجيهها للأوضاع قصيرة الأجل أو الطارئة.

– تساعد الإستراتيجية المنظمات خاصة الكبرى منها، على الاهتمام بالسوق العالمية. (النعسة، 2011، صفحة 104).

2.2 أبعاد المربع الذهبي للتسويق.

أ – الصورة الذهنية.

تعريف: الصورة الذهنية هي مجموعة الأحكام و التصورات و الانطباعات القديمة المتوارثة و الجديدة المستحدثة، الايجابية منها و السلبية، التي يأخذها شخص (أو جماعة أو مجتمع) عن آخر، و يستخدمها منطلقا و أساسا لتقييمه لهذا الشخص، و لتحديد موقفه و سلوكه ازائه، و تكون شديدة الصلة بالموقف و يؤثران معا على التفاعل. (خضور، 2009، صفحة 11).

أما من الناحية التسويقية فقد تم تعريف الصورة الذهنية للمؤسسة بأنها "الانطباع الكلي الذي يترك في ذهن المستهلك أي الصورة و البنية التي تعبر عن التكوين المعرفي له، و صورة المؤسسة تعتمد على ما يؤمن به الأفراد،

مشاعرهم، أفكارهم و انطباعاتهم، ويتم تكوين هذه الصورة من خلال ما توفره المؤسسة من معلومات، تصرفات المدراء، سلوك وفلسفة المؤسسة، يتم بناؤها عبر الزمن و تترجم عن هويتها. (بن يوسف، 2018، صفحة 249) يرى **Kotler & Dubois** الصورة بأنها عبارة "عن جميع الجوانب التي أدركها الفرد عن شيء معين". (Kotler & Dubois, Marketing Management, 2009, p. 554) .

تتمثل الفوائد الأساسية للصورة الايجابية و القوية للمؤسسة فيما يلي:

- تزيد فرص اختيار الزبون لمنتجاتها، كما تدعم تموقعها وميزتها التنافسية.
- تسهل نجاح مشاريع المؤسسة عند السلطات، الشركاء، الموردون و الموزعون.
- تعمل كضمان لعلامات و منتجات المؤسسة فهي بمثابة سفير لها.
- تخلق معرفة تمكن الجمهور من تقبل ابتكاراتها، وجهات نظرها و توجهاتها المستقبلية.
- تقوي و تدعم انتماء الجمهور الداخلي للمؤسسة كما تعتبر عنصر جاذبا للجمهور الخارجي.
- تساعد المؤسسة على تجاوز العقبات و مواجهة الأزمات من خلال صورتها الايجابية.
- تساهم في إنشاء هوية مميزة يتم من خلالها توجيه الزبون في اختياراته. (قاشي و دارم، 2018، صفحة 430).
- تعمل الصورة على تمييز المؤسسة عن منافسيها و اكتساب ثقة و وفاء المستهلكين لها.
- تساعد صورة المؤسسة الزبون في معالجة المعلومات و اتخاذ قرار الشراء. (Levy & Lindon, Mercator- théorie de marketing-, 2003, pp. 149-150)

ب- التموقع التسويقي:

تعريف: يعرف Philip Kotler التموقع بأنه مرحلة و جزء من الإستراتيجية التسويقية للمؤسسة، حيث يعتمد بناء إستراتيجية تسويقية على ثلاثة عناصر أساسية:

- تجزئة السوق.
- استهداف الزبائن.
- تموقع العرض.

حيث تبدأ المؤسسة أولا بتحديد مجموع المستهلكين الذين لديهم احتياجات متجانسة (تجزئة السوق إلى قطاعات سوقية)، ثم تحدد الفئة المستهدفة التي سيحقق عرضها لها رضا أكثر من منافسيها (استهداف السوق)، و أخيرا

تقوم بتحديد مكانة ذهنية لعرضها (التموقع) بطريقة تدرك بها الفئة المستهدفة خصوصية العرض المقدم لها. (Kotler, Keller, & Délphine , Management Marketing, 2012, p. 757).

و يعرف Lendrevie levy التموقع بأنه "خيار استراتيجي للعناصر المهمة (المفتاح) في عرض القيمة، الذي يسمح بإعطاء هذا العرض موقع (مكانة) موثوق ذو مصداقية، جذاب و مختلف (مميز) في سوقه (القطاع السوقي المستهدف) و في ذهن الزبائن". (Levy, Mercator -tout le marketing à l'ère numérique, 2014, p. 757)

تتمثل أهمية إستراتيجية التموقع في:

- توقيف ظاهرة الابتذال للمنتج.
- خلق صورة جيدة لدى المستهلكين من خلال العلامة.
- خلق درجة من الولاء لدى المستخدمين للسلعة.
- المرونة في استخدام السياسات السعرية.
- تسهيل عملية التداول في السوق.((Amerei & autres, 2001, p. 154)
- يساعد التموقع في اتخاذ القرار الشرائي للمستهلك خاصة في حالة وجود عروض هائلة و متنوعة.
- التموقع هو مفتاح النجاح لعناصر المزيج التسويقي. (حاجي و بوشنافة، 2015، صفحة 53) .

ج- رضا الزبون:

- تعريف الرضا من منظور نفسي و سلوكي: يشير كل من **Peter Paul** و **Jeremy Shaun** أن رضا العملاء يعبر عن الحالة النفسية التي تنتج سلوكا عندما تحاط العواطف بالتوقع غير المحقق و تتصل بالشعور الأولي للفرد الناتج عن الخبرات السابقة.

- تعريف الرضا من منظور الاحتياجات و التقييم من جانب العملاء: يوضح كل من **Tse** و **Mario** أن رضا العملاء يمثل استجابة العميل لتقييم الفرق المدرك بين التوقعات السابقة أو أي معيار آخر للأداء الفعلي للمنتج كما هو مدرك بعد الاستهلاك.

- تعريف الرضا من منظور معتقدات العملاء: أشار كل من **Amrik Amy** و **Dongsuk** أن رضا العملاء هو تقييم بأن البديل المختار يتناسب و المعتقدات الأولية بالنسبة لهذا البديل. (الحوال و غنيم، 2015، صفحة 107)

يعرف **Philip Kotler** الرضا بأنه "الانطباع الايجابي أو السلبي الذي يشعر به الزبون اتجاه تجربة شراء و/ أو استهلاك، و الذي ينتج عن مقارنة الزبون للأداء الفعلي و الأداء المتوقع للمنتج". (Kotler, Keller, & Délphine , Management Marketing, 2012, p. 152).

– و تتمثل أهم المراحل للحصول على رضا الزبون في:

– فهم حاجات و رغبات الزبون: إن المعيار الأساسي لكسب رضا الزبون هو معرفة و فهم حاجاته و رغباته، إلا أن هذه الحاجات و الرغبات متباينة من شخص لآخر بسبب العديد من المتغيرات: مستوى التعليم، العمر، المستوى الثقافي، المهنة...الخ، مما يحتم على المدراء أن يركزوا على التغير في حاجات و رغبات الزبائن و ترجمة ذلك إلى واقع عملي ملموس.

– الحصول على التغذية العكسية: هي الخطوة الثانية لتحقيق رضا الزبائن، و تنتج من آرائهم و انتقاداتهم للمنتج و الأداء الحالي للمؤسسة، و يستعمل المسوقون الأدوات التالية لمعرفة مدى تلبيتهم لتوقعات الزبائن:

– نظام الشكاوى و الاقتراحات: تخصص المؤسسة على مستواها صناديق للشكاوي و المقترحات و تضع خطوط هاتفية مجانية مباشرة تعمل على تسهيل الاتصال بها، إضافة إلى تخصيص صفحات في الانترنيت و البريد الالكتروني.

– استبيان رضا الزبون: تقوم المؤسسة بتوزيع استمارات لعينة عشوائية من الزبائن و تطرح من خلالها أسئلة للحصول على المعلومات التي تريد إجابات عليها و التي ستساعدها في تحقيق رضاهم.

– التسويق الخفي: تقوم بعض المؤسسات بتأجير أشخاص لتمثيل دور الزبون وقد يفعل المديرون نفس الشيء، فيقومون بشراء منتجات للمؤسسة و منتجات للمنافسين بهدف معرفة نقاط القوة و الضعف في عملية الشراء لديها و لدى منافسيها، كما يقوم هؤلاء الزبائن بافتعال مشكلة أو إبداء تذمر و ذلك كي يختبروا كيف يتم معالجة الأمر من الموظفين.

– قياس رضا الزبون: يجب على المؤسسة مراجعة المعلومات المتعلقة بزبائنها بصفة دورية ومستمرة، كما يجب أن تكون هذه العملية ذات كفاءة و فاعلية من حيث التجميع، التحليل و الاستنتاج، للاستخدام الأمثل لها و لتحسين أدائها، و ينبغي على المؤسسة تحديد مصادر المعلومات المتعلقة بالزبون حتى يتم تأسيس قاعدة معطيات حقيقية و فعالة. (سلطان الطائي و دباس العبادي، 2009، الصفحات 227-230).

د- الولاء.

تعريف: يعرف Philip Kotler الولاء بأنه "التزام عميق لشراء أو استعمال منتج أو خدمة مرة أخرى بالرغم من الظروف الحالية و جهود التسويق التي من المحتمل أن تغير سلوك الشراء". (Kotler, Keller, & Délphine , Management Marketing, 2012, p. 158)

يعرف عبد السلام أبو قحف الولاء على أنه " تمسك الزبون برغبته في شراء سلعة معينة و الاحتفاظ بها و الحرص على طلبها دون غيرها من المنتجات الشبيهة أو البديلة". (أبو قحف، 2004، صفحة 102) .

تتكون أبعاد الولاء من مزيج مركب بين مؤشرات الولاء السلوكي و النفسي:

- الاتصالات الشفوية: و بقصد بها مدى مشاركة الزبون في نقل أخبار جيدة عن المنتج و نصح الأفراد المحيطين به بشرائه.

- الولاء الاعتزامي: فنية السلوك و بالخصوص نية اعادة الشراء تعد الواجهة للموقف و يجب هنا التفريق بين نية الشراء و نية اعادة الشراء، فالأولى تعني العملاء الحاليين أو الجدد أما الثانية فتتعلق فقط بالعملاء الذين قاموا بعملية الشراء من قبل.

- الولاء العاطفي: أي مدى ارتباط الزبون و تأثره بالمنتج بالإضافة الى مشاعر أخرى كالاهتمام بالمنتج و الشعور بالرفاهية عند امتلاكه.

- الولاء الفعلي: و هو الولاء الذي يستند الى سلوكات فعلية حيث يذهب بعض المدراء التسويقيين الى أن ما هو مهم هو ما يفعله الزبون و ليس ما يفكر به و ان التركيز يكون على السلوك كأساس لقياس الولاء.

3. الدراسة الميدانية

1.3 مجتمع و عينة الدراسة:

بناءا على موضوع دراستنا المتمثل في " أثر الإستراتيجية التسويقية للمؤسسة على المربع الذهبي للتسويق- دراسة حالة مؤسسة عمر بن عمر للعجائن-"، فان مجتمع دراستنا يمثل مجموع المستهلكين نساءا أو رجالا، سواء كانوا مستهلكين أو غير مستهلكين لعجائن المؤسسة، و قد تم توزيع 384 استمارة بالطريقة التقليدية و الالكترونية و استرجعنا 363 استمارة صالحة للبحث و التحليل.

أدوات جمع البيانات: تم الاعتماد على الاستمارة كأداة لجمع البيانات الأولية عن الدراسة لكونها الأنسب لطبيعة البحث و أهدافه، كما تم تقسيم الاستمارة إلى (03) ثلاثة محاور:

المحور الأول: يتضمن بيانات شخصية عن أفراد العينة، متمثلة في: الجنس، السن، المستوى التعليمي، الحالة العائلية و الدخل.

المحور الثاني: يتضمن 16 عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي، تدرس اتجاهات المبحوثين حول أبعاد الإستراتيجية التسويقية للمؤسسة محل الدراسة و المتمثلة في: إستراتيجية المنتج، إستراتيجية التسعير، إستراتيجية الترويج و إستراتيجية التوزيع، و قد خصص 04 عبارات لكل بعد.

المحور الثالث: يتضمن هذا المحور 20 عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي، تدرس أبعاد المربع الذهبي للتسويق: الصورة الذهنية للمؤسسة في نظر الزبون، توقعها، رضاهم و ولائهم لها، و قد تم تخصيص 05 عبارات لكل بعد.

– المقياس المستخدم في أداة الدراسة.

إن استمارة سبر الآراء المعتمدة في الدراسة تم اعتمادها بالاستعانة بنوعين من المقاييس، المقياس الاسمي في الجزء الأول من قائمة الاستقصاء و المتعلق بالمتغيرات الشخصية و الوظيفية، أما في الجزئين المتبقيين من الاستمارة فقد جاءت العبارات لكلا المتغيرين (المستقل و التابع) مغلقة و مصممة وفقا "لمقياس ليكرت Likert الخماسي" لقد أعطيت الدرجات من "01" الذي يمثل أقل استجابة و هي "غير موافق بشدة" إلى "05" التي تمثل أعلى استجابة و هي "موافق بشدة"، و الدرجات موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم:01 الأوزان المعطاة لخيارات الإجابة في استمارة سبر الآراء وفق مقياس ليكرت الخماسي.

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	01	02	03	04	05
المتوسط المرجح	1.80 -1.00	2.60 -1.81	3.40 -2.61	4.20 -3.41	5.00 -4.21
درجة الموافقة	درجة ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جدا

المصدر: وليد افارا، تحليل بيانات الاستبيان، باستخدام برنامج SPSS الندوة العالمية للشباب الاسلامي، 2010، ص:07.

ثبات أداة الدراسة: لقد تم التحقق من ثبات استمارة البحث من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ .

جدول رقم :02. قيم معاملات الثبات "ألفا كرونباخ" لمحاور أداة الدراسة.

المحاور	**العبارات**	**معامل ألفا كرونباخ**
الإستراتيجية التسويقية	16 -01	0.664
المربع الذهبي للتسويق	36 -17	0.889
الإجمالي	**36 –01**	**0.885**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يشير هذا الجدول إلى نتائج معاملات الثبات ألفا كرونباخ المحصل عليها لمحاور استمارة الدراسة، حيث تراوحت قيمته بين 0.664 و 0.889 على التوالي للمحورين الأول (الإستراتيجية التسويقية) و المحور الثاني (المربع الذهبي للتسويق) متجاوزة نسبة 60%، في حين بلغت القيمة الإجمالية لكلى المحورين 0.885 و هي قيمة مرتفعة جدا، مما يدل على ثبات و دقة أداة القياس من ناحية العبارات التي تضمنتها الاستمارة.

2.3 الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

تمت معالجة البيانات من خلال برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS.V22)، بالاعتماد على نوعين من الأساليب الإحصائية:

أ- أساليب إحصائية وصفية: متمثلة في: النسب المئوية، المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري، و ذلك بهدف التعرف على خصائص عينة الدراسة و تحديد اتجاهاتهم و درجة تشتتها.

ب- أساليب إحصائية استدلالية: تم استخدام هذه المقاييس لكشف أثر المتغير المستقل على التابع و تبيان العلاقة بينهما، و هي:

- معامل ألفا كرونباخ: يعتمد لاختبار ثبات أداة الدراسة و التحقق من صلاحيتها.
- تحليل الانحدار االبسيط: لاختبار أثر المتغير المستقل على المتغير التابع في كل مرة على بعد من أبعاده.

3.3 التحليل الوصفي و الإحصائي لعينة الدراسة:

-التحليل الوصفي للعينة: الجدول الموالي يوضح الصفات الشخصية و الاجتماعية لعينة الدراسة

جدول رقم: 03 توزيع عينة الدراسة وفقا للمتغيرات الشخصية.

المتغير	الفئة				
الجنس	ذكر	أنثى			
	%35	%65			
السن	أقل من 20 سنة	من 20-30 سنة	من 31- 40 سنة	من 41 -50 سنة	أكبر من 50 سنة
	%00	%25.3	%46.8	%27.3	%0.6
المستوى التعليمي	ابتدائي أو أقل	متوسط	ثانوي	جامعي	
	%01.1	%0.6	%08.3	%90.1	
الحالة العائلية	أعزب	متزوج	حالات أخرى		
	%53.2	%42.4	%04.4		
الدخل	أقل من	من 15 ألف الى	من 31 ألف الى	أكبر من 50 ألف	

	15000دج	30 ألف	50 ألف	
	%21.2	%26.4	%38.0	%14.3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج تحليل برنامج SPSS ver 22

أسفرت نتائج التحليل الإحصائي لتوزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية عن النتائج التالية:

2- السن: نلاحظ من خلال الجدول غياب الفئة العمرية الأولى "أقل من 20 سنة"، بينما كانت الفئة العمرية لأغلبية أفراد العينة بين "31 سنة و 40 سنة" بنسبة (46.8%)، أما الفئة العمرية "من 20 إلى 30 سنة" و "من 41 إلى 50 سنة" كانت نسبهما متقاربة (25.3%) و (27.3%) على التوالي، أما الفئة العمرية "أكبر من 50 سنة" فشكلت نسبة ضعيفة جدا (0.6%).

3- المستوى التعليمي: من الجدول السابق نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة ذات مستوى تعليمي "جامعي" بنسبة (90.1%)، بعدها و بنسبة صغيرة جدا "مستوى الثانوي" بـ (08.3%)، و بنسب ضئيلة جدا مستوى "متوسط " و "ابتدائي " بنسبة (0.6%) و (01.1%).

4- الحالة العائلية: نلاحظ من الجدول السابق أن الحالة العائلية لأفراد العينة انقسمت بقيم متقاربة بين "الأعزب" و "المتزوج" بنسب (53.2%) و (42.4%)، في حين كانت نسبة الحالات الأخرى (أرمل أو مطلق) بنسبة ضعيفة جدا (04.4%).

5- الدخل: مثلت قيمة الدخل بين "31 و 50 ألف دج" أعلى نسبة في إجابات أفراد العينة بنسبة (38%)، تبعها بنسب متقاربة مستوى دخل " من 15 إلى 30 ألف دج" بنسبة (26.4%)، و مستوى دخل "أقل من 15 ألف دج" بنسبة (21.2%) و في الأخير نسبة (14.3%) لمستوى دخل "أكبر من 50 ألف دج.

- التحليل الوصفي لمحاور الدراسة.

التحليل الوصفي لبيانات المتغير المستقل "الإستراتيجية التسويقية".

للتعرف على اتجاهات العينة حول منتجات مؤسسة عمر بن عمر للعجائن، السعر، الإعلانات و التوزيع، تم الاعتماد على نتائج المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لمجموع إجاباتهم حول فقرات المحور.كانت عبارة عن درجات موافقة تتأرجح بين الدرجة (01) و (05) للإجابة "غير موافق بشدة"و "موافق بشدة" .

الجدول رقم: 04 المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية حول اتجاهات أفراد العينة حول الإستراتيجية التسويقية لمؤسسة عمر بن عمر للعجائن.

أبعاد المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
إستراتيجية المنتج	2.56	0.974	منخفضة
إستراتيجية التسعير	2.775	1.1465	متوسطة
إستراتيجية الترويج	2.44	0.917	منخفضة
إستراتيجية التوزيع	2.67	0.987	متوسطة
المجموع الكلي	2.091	1.006	منخفضة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج .SPSS

– **البعد الأول: إستراتيجية المنتج:** بلغ المتوسط الحسابي لبعد إستراتيجية المنتج (2.56) بانحراف معياري (0.974) و هي تمثل استجابة منخفضة لعينة الدراسة اتجاه إستراتيجية المنتج المتبعة من طرف المؤسسة، تراوح المتوسط الحسابي بين أقل قيمة له بـ (2.00) بانحراف معياري (0.599) و أكبر قيمة له (2.36) بانحراف معياري (0.906)، و هي قيم أقل حتى من المتوسط الحسابي للبعد، و يدل ذلك على الموافقة المنخفضة لعينة الدراسة حول الاستراتيجيات الخاصة بالمنتج (إستراتيجية العلامة التجارية، إستراتيجية التعبئة و التغليف، إستراتيجية المنتجات الجديدة) المتبعة من طرف المؤسسة لكسب صورة أو مكانة أو رضا و ولاء المستهلكين لها،

– **البعد الثاني: إستراتيجية التسعير:** بلغ المتوسط الحسابي للبعد قيمة (2.77) بانحراف معياري (0.917) و هي تمثل موافقة متوسطة من طرف المستجوبين حول إستراتيجية التسعير المتبعة، و بأنه يمكن للمؤسسة التأثير على المستهلكين من خلال هذه الإستراتيجية، لا سيما أن المستهلك الجزائري حساس للسعر لأن أغلب المستهلكين من ذوي الدخل المحدود.

– **البعد الثالث: إستراتيجية الترويج:** بلغ المتوسط الحسابي للبعد قيمة (2.44) بانحراف معياري (0.917) و هي تمثل موافقة منخفضة من طرف المستجوبين حول إستراتيجية الترويج المتبعة، و معنى ذلك أن المؤسسة لا تتبع إستراتيجية ترويج فعالة.

– **البعد الرابع: إستراتيجية التوزيع:** بلغ المتوسط الحسابي للبعد قيمة (2.67) بانحراف معياري (0.987) و هي تمثل درجة موافقة متوسطة من طرف المستجوبين حول إمكانية التأثير في المربع الذهبي للمستهلك (الصورة، التموقع، الرضا و الولاء) عن طريق إستراتيجية التوزيع المتبعة من طرف المؤسسة.

– **التحليل الوصفي لبيانات المتغير التابع "المربع الذهبي للتسويق".**

الجدول رقم: 05 المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية حول اتجاهات أفراد العينة حول المربع الذهبي للتسويق.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
	المتوسط الحسابي للصورة الذهنية	2.28	0.664	ضعيفة
	المتوسط الحسابي للتموقع التسويقي	2.27	0.870	ضعيفة
	المتوسط الحسابي للرضا	2.35	0.760	ضعيفة
	المتوسط الحسابي للولاء	2.76	0.878	متوسطة
	المجموع	2.79	0.829	ضعيفة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج .SPSS

يشير الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للصورة الذهنية للزبون هي (2.28) بانحراف معياري (0.664)، تعبر هذه القيمة عن درجة موافقة منخفضة حول وجود تصور كبير، واضح و معرفة تامة بالمؤسسة و منتجاتها في ذهن الزبون. مما يدل أن أفراد العينة المستجوبة لديهم معرفة سطحية حول المؤسسة تعكس هشاشة و ضعف صورتها في ذهن الزبون.

أسفرت نتائج الجدول عن قيمة المتوسط الحسابي للتموقع التسويقي بـ (2.27) و الانحراف المعياري بـ (0.870)، و هي قيمة ذات درجة موافقة ضعيفة مقارنة مع المتوسط الحسابي المفترض للدراسة، و تعبر هذه القيمة عن درجة استجابة ضعيفة من طرف أفراد العينة حول المكانة المتميزة للمؤسسة قيد الدراسة في ذهنهم.

تم تحديد قيمة المتوسط الحسابي لبعد الرضا بـ (2.35) و الانحراف المعياري بـ (0.760) و **الولاء** بـ (2.76) و الانحراف المعياري بـ (0.878) تمثل هذه القيمة درجة استجابة و موافقة ضعيفة من طرف أفراد العينة عن مدى رضاهم و ولائهم لمنتجات المؤسسة، السعر، الإعلانات و التوزيع، مما يعكس ضعف الإستراتيجية التسويقية المتبعة في كسب رضا و ولاء المستهلكين.

4.3 اختبار فرضيات الدراسة.

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام معامل الانحدار البسيط لقياس أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، من أجل قبول و تأكيد صحة الفرضيات أو نفيها، و لقد تم الاعتماد على اختبار T لدراسة متوسط عينة واحدة، و للتمكن من إثبات أو نفي صحة الفرضية الرئيسية يتم اختبار صحة الفرضيات الفرعية لها.

أ- اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق أبعاد الإستراتيجية التسويقية على الصورة الذهنية للزبون.

الجدول رقم: 06 نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر "الإستراتيجية التسويقية" على الصورة الذهنية.

المحور	قيمة B	قيمة T	مستوى المعنوية	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة F
الفرضية الفرعية الأولى	1.720	13.152	0.000	0.231	0.053	20.356

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

أظهرت نتائج الجدول أن قيمة معامل الارتباط (R) هي قيمة موجبة و قريبة من الصفر (0.231) و هذا يعني وجود علاقة ضعيفة بين تطبيق أبعاد الإستراتيجية التسويقية للمؤسسة و تحقيق بعد الصورة الذهنية للمربع الذهبي للتسويق، كما أن قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي (0.053) أي أن ما قيمته (5.3%) من التغيرات في مستوى تحقيق بعد الصورة الذهنية ناتج عن التغير في تطبيق الإستراتيجية التسويقية، و هذا يفسر أن هناك أثر ضعيف لتطبيق أبعاد الإستراتيجية التسويقية للمؤسسة على الصورة الذهنية، و ما يؤكد ذلك قيمة F (20.356) و قيمة T(13.152) عند مستوى معنوية 0.000 أقل من 0.05 و هذا ما ينفي صحة الفرضية الفرعية الأولى التي تنص: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ لتطبيق الإستراتيجية التسويقية في تحقيق بعد الصورة الذهنية بالمؤسسة المبحوثة، و منه **رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة.** أما نموذج الأثر فيمكن التعبير عنه بالمعادلة: Y=1.720+0.297x

ب– اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق أبعاد الإستراتيجية التسويقية على التموقع التسويقي للزبون.

جدول رقم : 07 نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر "الإستراتيجية التسويقية" على التموقع التسويقي.

المحور	قيمة B	قيمة T	مستوى المعنوية	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة F
الفرضية الفرعية الثانية	1.290	7.683	0.000	0.303	0.092	36.605

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

توضح النتائج أن قيمة معامل الارتباط (R) هي قيمة موجبة و أقل من 0.5 (0.303) عند مستوى دلالة 0.000 أقل من 0.05 و هذا يعني أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين المتغير التابع و المتغير المستقل، كما أن قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي (0.092)، أي أن ما قيمته (9.2%) من التغيرات في مستوى تحقيق بعد التموقع التسويقي للمربع الذهبي للتسويق ناتجة عن التغير في تطبيق الإستراتيجية التسويقية، و هذا يفسر وجود أثر ضعيف عند تطبيق الإستراتيجية التسويقية للمؤسسة في تحقيق بعد التموقع التسويقي للمربع الذهبي للتسويق، و

ما يؤكد ذلك قيمة F (36.605) و قيمة T (7.683) عند مستوى معنوية 0.000 أقل من 0.05 و هذا ما ينفي صحة الفرضية الفرعية الثانية التي تنص: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 $\alpha \leq$ لتطبيق الإستراتيجية التسويقية في تحقيق بعد التموقع التسويقي بالمؤسسة المبحوثة، و منه **رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة**. أما نموذج الأثر فيمكن التعبير عنه بالمعادلة: Y=1.290+0.512x.

ج- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق أبعاد الإستراتيجية التسويقية على رضا الزبون.

جدول رقم : 08 نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر "الإستراتيجية التسويقية" على رضا الزبون.

المحور	قيمة B	قيمة T	مستوى المعنوية	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة F
الفرضية الفرعية الثالثة	1.290	9.048	0.000	0.378	0.143	60.034

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

تشير النتائج لوجود أثر ضعيف لتطبيق الإستراتيجية التسويقية للمؤسسة على بعد رضا الزبون، حيث بلغ معامل الارتباط (0.378) عند مستوى دلالة 0.000 أقل من 0.05 و معامل تحديد (0.143) أي ما قيمته (14.3%) من التغيرات في مستوى تحقيق الرضا ناتجة عن التغير في مستوى تطبيق الإستراتيجية التسويقية، و منه **رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة**. أما نموذج الأثر فيمكن التعبير عنه بالمعادلة:

Y= 1.290+0.556x

د- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق أبعاد الإستراتيجية التسويقية على ولاء الزبون.

جدول رقم: 09 نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر "الإستراتيجية التسويقية" على بعد ولاء الزبون

المحور	قيمة B	قيمة T	مستوى المعنوية	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة F
الفرضية الفرعية الرابعة	2.604	14.658	0.000	0.051	0.003	0.926

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

توضح نتائج الجدول أن قيمة معامل الارتباط (R) تساوي (0.051) مما يدل على وجود علاقة ضعيفة جدا بين المتغير المستقل و المتغير التابع، و معامل التحديد (0.003) عند مستوى دلالة 0.000 أقل من 0.05، و منه **رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة**. أما نموذج الأثر فيمكن التعبير عنه بالمعادلة: Y= 2.604+0.086x

وبعد الدراسة الإحصائية والتحقق من صحة الفرضيات الفرعية، فانه تم التوصل إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة للفرضية الرئيسية "يوجد أثر لتطبيق أبعاد الإستراتيجية التسويقية في تحقيق أبعاد المربع الذهبي للتسويق".

4. الخاتمة:

لقد حققت مؤسسة عمر بن عمر الريادة في سوق المنتجات الغذائية، وقد تمكنت من هذه المكانة التسويقية من خلال إتباع استراتيجيات وخطط تسويقية على المدى القصير، المتوسط والطويل، وقد اعتمدت المؤسسة في مسارها التسويقي على إستراتيجية الجودة الشاملة، التميز والابتكار، وتحصلت بذلك على مكانة متميزة لمنتجاتها في ذهن الزبون، وعلى رضاه وولائه، الا أنه ومع زيادة شدة المنافسة وعدم استقرار البيئة التسويقية للمؤسسة وجب على المؤسسة التأثير في كل العوامل المحيطة بالمستهلك وتحويلها إلى صالحها وإلى صالح الصورة الذهنية (المرغوبة) التي ترغب بها في ذهن زبائنها من خلال شحذ ذاكرتهم بمختلف الصور الايجابية والمتميزة عنها وعن منتجاتها و علامتها التجارية عن طريق جميع وسائل الاتصال والترويج المسموعة والمقروءة، لا سيما بعد تعرض أصحاب المؤسسة الى المساءلة القانونية، فان استطاعت المؤسسة تحقيق الصورة الجيدة لها مستندة في ذلك على تطلعات زبائنها وعلى إمكانياتها الخاصة التي تسمح لها بإشباع تلك التطلعات بشكل أفضل من خصومها في السوق، وبما يضمن مصداقية تموقعها، ويحقق التفرد والديمومة لميزتها المكتسبة. وبالنهاية الحصول على رضا وولاء المستهلكين لها وتحقيق المربع الذهبي للتسويق.

1.4 النتائج

ولقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، التوصيات و الاقتراحات للمؤسسة محل الدراسة مفادها:

– تكتسب المؤسسة من تحقيق المربع الذهبي للتسويق: الصورة الجيدة، السمعة الطيبة، المكانة المتميزة في ذهن الزبون وفي السوق، الميزة التنافسية، رضا و ولاء المستهلكين لها، المجتمع والبيئة المحيطة بها.

– لا تخطط أو تستخدم المؤسسة استراتيجيات الصورة الذهنية أو التموقع التسويقي لتحقيق رضا وولاء المستهلكين لها و انما تعتمد على استراتيجيات الجودة و الابتكار لتحقيق رضاهم وولائهم لها، وهذا ما اتفق عليه أغلبية المستجوبين.

– تعتبر مؤسسة عمر بن عمر للعجائن المؤسسة الرائدة في قطاع العجائن والصناعة الغذائية، لذلك فان المستهلك على وعي تام بأن السعر المرتفع للمنتج هو دلالة على جودة منتجاتها.

– هناك أثر ضعيف لتطبيق الإستراتيجية التسويقية للمؤسسة على تحقيق بعد الصورة الذهنية.

– هناك أثر ضعيف لتطبيق الإستراتيجية التسويقية للمؤسسة على تحقيق بعد التموقع التسويقي.

– هناك أثر ضعيف لتطبيق الإستراتيجية التسويقية للمؤسسة على تحقيق بعد الرضا.

– هناك أثر ضعيف أبعاد الإستراتيجية التسويقية للمؤسسة على تحقيق بعد الولاء.

– لا تعتمد المؤسسة على إستراتيجية المربع الذهبي للتسويق بطريقة مباشرة الا أنها تهتم بصورتها و مكانتها في ذهن الزبون، و برضا و ولاء زبائنها.

2.4 اقتراحات و توصيات.

على اعتبار أن البيئة التسويقية للمؤسسة في تغير دائم ومستمر، فإننا خلصنا إلى الاقتراحات والتوصيات الآتية:

– دعوة المؤسسة محل الدراسة إلى الاعتماد أكثر على التوجهات التسويقية الحديثة و المفاهيم المبتكرة مثل" المربع الذهبي للتسويق" حتى تتميز وتختلف عن منافسيها.

– ضرورة الاهتمام و العمل على استخدام إستراتيجية الصورة الذهنية للتأثير على سلوك المستهلكين.

– الاستمرار في استخدام إستراتيجية الجودة لأنها تؤثر على تصورات المستهلكين نحو منتجات المؤسسة و على مكانتها الذهنية.

– المتابعة المستمرة لأذواق المستهلكين من خلال إجراء بحوث تسويقية على الصورة الذهنية للمنتج و للعلامة التجارية خاصة بعد المشاكل التي تعرضت لها المؤسسة.

– الاهتمام بالتحسين المستمر للمنتجات من خلال شبكة الأبحاث و التطوير لأن رغبات المستهلكين في تغير مستمر، إضافة إلى سير الدولة إلى انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة مما سيؤذي إلى إغراق السوق بالعديد من المنتجات ذات الجودة و المعايير العالمية.

–في ظل زيادة الوعي البيئي والاستهلاكي للزبون، فانه على المؤسسة إنتاج وتقديم منتجات خضراء و صحية .

– من خلال تحليل البيئة التسويقية للمؤسسة فإننا نجد هناك فرصة تسويقية كبيرة، تتمثل في إنتاج الأطعمة الجاهزة والسريعة، مثل: البيتزا الجاهزة، فالمؤسسة قيد الدراسة تنتج العجينة الخاصة بالبيتزا و مؤسسة المصبرات التي يمتلكها المجمع يمكنها أن تنتج صلصة الطماطم الخاصة بها، مع زيادة اختلاف النكهات حتى تزيد من تنوع هذا المنتج و من نسبة استهلاكه، خاصة بعد تغير أذواق المستهلكين و تحولهم إلى الوجبات السريعة وسهلة الطبخ. هذا بالإضافة إلى المنتجات الصحية، الطبيعية.

– استخدام إستراتيجية الاختراق إضافة إلى إستراتيجية القشط، حتى يتسنى لأصحاب الدخل الضعيف كذلك استهلاك منتجاتها.

– زيادة الاعتماد على الترويج و هذا بسب ضعف الترويج في السنوات الأخيرة الذي قد يعود إلى التقليل من ميزانية الترويج بسب احتلالها موقع الصدارة في السوق الوطنية، إضافة إلى تحول ملكية المؤسسة من الملكية الخاصة إلى وضعها تحت الوصاية قد يؤذي ذلك إلى نقص حصتها السوقية مقارنة مع المنافسين و التراجع عن مركز الصدارة و الريادة في قطاع الصناعات الغذائية.

– التأكيد على استخدام الإعلانات كوسيلة للترويج للمؤسسة و منتجاتها لأن أغلبية المجتمع الجزائري ما يزال مرتبطا بالشاشة الصغيرة و بالقنوات الجزائرية، حيث زادت نسبة برامج الطبخ في كل القنوات الفضائية الجزائرية أو العربية، كما أصبحت هناك قناة خاصة بالطبخ "قناة سميرة TV" تعمل على الترويج للمنتجات الغذائية و الأدوات اللازمة و المرتبطة بالطبخ على مدار اليوم.

– الاعتماد على التسويق الالكتروني لأننا في عصر الرقمنة و الثورة التكنولوجية.

5. قائمة المراجع:

1.5 قائمة المراجع بالعربية

1- أحمد بن يوسف. (2018). واقع التزام موظفي القطاع العام في الجزائر بأخلاقيات المهنة من وجهة نظر مرتفقي الادارة العمومية و انعكاسات ذلك على الصورة الذهنية للادارة العمومية الجزائرية بالتطبيق على ادارة الجمارك الجزائرية. مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات، المجلد 07(العدد 01)، 249.

2- أديب خضور. (2009). صورة العرب في الاعلام الغربي – عوامل تكوين الصورة– وسائل ترويج الصورة– امكانيات التغيير (الإصدار الطبعة الثانية). الاسكندرية، القاهرة: المكتبة الاعلامية.

3- خالد قاشي، و رابح دارم. (2018). أثر الاتصال المؤسساتي على صورة المؤسسات الجزائرية في الخارج. مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، المجلد 02(العدد 03)، 430.

4- سعاد فهد الحوال، و أحمد ابراهيم غنيم. (2015). التسويق الأخضر و دوره في زيادة رضا العملاء. القاهرة: دار الكتاب الحديث.

5- عبد السلام أبو قحف. (2004). التسويق (الإصدار الطبعة الأولى). مصر، القاهرة: الدار الجامعية.

6- كريمة حاجي، و أحمد بوشنافة. (2015). دور الاتصالات التسويقية في تحسين تموقع المؤسسة – دراسة حالة مؤسسات الهاتف النقال في الجزائر–. مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، المجلد 08(العدد 13)، 53.

7- نزار عبد المجيد البراوري، و أحمد محمد فهمي البرزنجي. (2004). استراتيجيات التسويق: المفاهيم/ الأسس/ الوظائف (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: داروائل للنشر و التوزيع.

8- نورة سليماني. (2007). التموقع كمفتاح نجاح الاستراتيجية التسويقية. مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، المجلد 22(العدد 01)، 226.

9- وصفي عبد الرحمان النعسة. (2011). التسويق المصرفي (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: كنوز المعرفة العلمية للنشر.

10- يوسف حجيم سلطان الطائي، و هاشم فوزي دباس العبادي. (2009). ادارة علاقات الزبون (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: الوراق للنشر و التوزيع.

2.5 قائمة المراجع بالأجنبية

1- Amerei, P., & autres. (2001). *Marketing -strategie et Pratiqe-*. France: Agnès Fieux.

2- Kotler, P., & Dubois, B. (2009). *Marketing Management* (éd. 13 ème édition). Paris: Donod.

3- Kotler, P., Keller, K., & Délphine , M. (2012). *Management Marketing* (éd. 14 ème édition). France, Paris: Pearson.

4- Levy, L. (2014). *Mercator -tout le marketing à l'ère numérique* (éd. 11 ème édition). Paris: Dunod.

5- Levy, L., & Lindon, D. (2003). *Mercator- théorie de marketing-* (éd. 7 ème édition). Paris: Dunod.

تأثير التسويق بالمحتوى على تعزيز الصورة الذهنية للعلامة التجارية

–دراسة حالة العلامة التجارية Ooredoo–

The Impact of Content Marketing to Enhancing The Brand's Mental Image -Ooredoo Brand Case Study-

علاق حنان، مخبر رأس المال البشري والأداء، جامعة الجزائر3 (الجزائر)، allag.hanane@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2023/05/27 تاريخ القبول: 2023/08/04 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى تأثير أبعاد التسويق بالمحتوى (الملاءمة، المصداقية، الجاذبية، القيمة والعاطفة) على تعزيز الصورة الذهنية للعلامة للتجارية؛ ومن أجل تحديد مختلف التأثيرات بين المتغيرات، تم إجراء دراسة ميدانية بتوزيع استبيان على عينة تضم 568 متابعا لصفحات مؤسسة Ooredoo على شبكات التواصل الاجتماعي، وتحليل البيانات باستخدام برنامج SmartPLS4.

وقد أظهرت النتائج وجود تأثير موجب مباشر لكل من مصداقية المحتوى (0,33)، ملاءمة المحتوى (0,23)، قيمة المحتوى (0,23) وجاذبية المحتوى (0,19) على تعزيز الصورة الذهنية للعلامة التجارية Ooredoo، بالإضافة إلى وجود أثر كلي للتسويق بالمحتوى بجميع أبعاده عليها (أكبر من 0,9).

كلمات مفتاحية: تسويق بمحتوى، ملاءمة، مصداقية، جاذبية، قيمة، عاطفة، صورة ذهنية علامة تجارية.

تصنيفات JEL : **M31**.

Abstract:

This study aims to evaluate the Impact of the dimensions of content marketing (Relevance, Reliability, Attractiveness, Value, and Emotion) to enhancing the brand's mental image. In order to determine the various direct and indirect effects between these variables, a field study was conducted by distributing a questionnaire to a sample of 568 followers of the pages of Ooredoo on social networks, and analyzing the data using SmartPLS4 software. The results showed that there is a direct positive

effect for each of the reliability of the content (0,33), the relevance of the content (0,23), the value of the content (0,23), and the attractiveness of the content (0,19) on enhancing the mental image of Ooredoo brand. In addition, there is a total effect of content marketing in all its dimensions on it (>0,90).

Keywords: Content Marketing; Relevance; Reliability; Attractiveness; Value; Emotion; Brand's Mental Image.

Jel Classification Codes: M31.

1. مقدمة:

نتيجة لزيادة المنافسة بين مؤسسات الأعمال وسرعة الوصول إلى الأسواق، برزت الحاجة إلى التركيز على بناء صورة إيجابية وغرسها في أذهان أصحاب المصلحة والعمل على تحسينها باستمرار، لِما لها من دور محوري في إنجاح هذه المؤسسات، التأثير على سلوك الزبائن والموظفين وتحسين قدرتها التنافسية في القطاع الذي تنشط فيه، وتُعتبر الأساليب التسويقية المعتمدة من أهم العوامل التي تؤثر على الصورة الذهنية للعلامة التجارية؛ وبعد انتشار استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بين مختلف الفئات العمرية، توجه العديد من مستخدميها نحو الاهتمام بصناعة محتوى مميز ومؤثر لزيادة عدد المتابعين والحفاظ عليهم، وهذا ما دفع المؤسسات إلى الاهتمام بمحتوى إعلاناتهم وبالأخص بما يتم نشره على مواقعها الإلكترونية، فظهر مفهوم التسويق بالمحتوى الذي يستند على عرض محتوى جيد وتقديم معلومات للفئات المستهدفة بطريقة جذابة وهادفة، والذي تم اعتماده من قبل المؤسسات بغية جذب الزبائن، تعزيز صورتها الذهنية وتحقيق المزيد من الإيرادات.

وفي السنوات الأخيرة، زاد اهتمام المؤسسات الجزائرية –كغيرها– بتطبيق التسويق بالمحتوى في سبيل تعزيز وتحسين صورتها في أذهان زبائنها ومتابعيها، ومن بينها نجد مؤسسة Ooredoo Algérie التي تم اختيارها كحالة للدراسة؛ وعليه، يمكن بلورة إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

ما مدى تأثير التسويق بالمحتوى على تعزيز الصورة الذهنية للعلامة التجارية Ooredoo؟

وكإجابة مبدئية على هذه الإشكالية، تم وضع الفرضية الرئيسية التالية:

يؤثر التسويق بالمحتوى على تعزيز الصورة الذهنية للعلامة التجارية Ooredoo.

للإجابة على إشكالية الدراسة، سيتم التطرق أولا إلى مفهوم التسويق بالمحتوى وتحديد أبعاده، مفهوم الصورة الذهنية للعلامة التجارية وأبعاد قياسها، إلى جانب مساهمة التسويق بالمحتوى في بناء وتعزيز الصورة الذهنية للعلامة التجارية؛ ثم إلى تحليل مدى تأثير التسويق بالمحتوى في تعزيز الصورة الذهنية للعلامة التجارية **Ooredoo** في الجزء التطبيقي.

2. التسويق بالمحتوى

1.2. **مفهوم التسويق بالمحتوى**:يعتبر التسويق بالمحتوى على المواقع الإلكترونية شكلا من أشكال التسويق الرقمي، وتُعد الأنترنت البيئة الأساسية له، وغالبا ما يتم اعتباره على أنه فن تحديد وفهم احتياجات فئة معينة من الزبائن، ممّا يؤدي إلى تلبية احتياجاتهم، كما أن للمحتوى المعد بشكل صحيح تأثير قوي على توليد الاهتمام لدى الزبائن وجذبهم، فجوهر الرسالة الرقمية هو المحتوى الذكي والمبتكر.

في سنة 1895، أنشأ Deere عن طريق مجلته "The furrow" أول مبادرة للتسويق بالمحتوى، والتي هدفت إلى تثقيف مجموعة من المزارعين من خلال نشر محتوى يصف كيفية استخدام التقنيات الجديدة خلال ممارسة أنشطتهم، حتى تتحسن كفاءتهم ويحققوا أرباحا كبيرة؛ وهذا ما يُوضح أن التسويق بالمحتوى ليس بالشيء الجديد، فطالما قامت المؤسسات بإنشاء ونشر المحتويات لسنوات عديدة، وذلك من أجل جذب زبائن جدد والاحتفاظ بالزبائن الحاليين، إلا أن الشكل الحالي يختلف عن سابقه، فقبل ظهور مصطلح التسويق بالمحتوى، استندت آلاف المؤسسات في أنشطتها على الأدوات التي وفرها في ذلك الوقت، ولكن لم يسبق أن ركز العديد من المختصين في التسويق اهتمامهم على هذه الاستراتيجية كما يجري في الوقت الحاضر (Witold, 2012, pp. 137-138).

وفقا لمعهد التسويق بالمحتوى، يُعد هذا النوع من التسويق أسلوبا تسويقيا استراتيجيا يرُكز على صناعة ونشر محتوى قيّم، ملائم ومتسق لجذب واكتساب فئة محددة من الزبائن ودفعهم نحو اتخاذ قرار الشراء، بدلا من التركيز على العلامة التجارية أو المؤسسة، في حين يعتبر Järvinen وTaiminen أن هذا المفهوم يُشير إلى عمليات إنشاء المحتوى وتقديمه (مثلا الرسائل النصية، الصور، مقاطع الفيديو،...)

لاستهداف الزبائن وإشراكهم في علاقات مع المؤسسة، أما Pelessis فقد أشار إلى أن التسويق بالمحتوى أسلوب استراتيجي يهدف إلى تغيير السلوك غير النشط للزبائن، فهو العملية التسويقية والتجارية لإنشاء وتوزيع محتوى قيم ومقنع لجذب، اكتساب وإشراك زبائن مستهدفين مُحدّدين سابقا بوضوح، بهدف دفعهم إلى القيام بعملية الشراء (Champaneri & Jain, 2021, p. 230).

وبناءً على ذلك، يمكن اعتبار التسويق بالمحتوى على أنه أسلوب تسويقي استراتيجي يركز على تقديم ونشر محتوى جيد، وهو يهدف إلى الاستحواذ على فئات معينة من الزبائن وحثهم على التعامل مع المؤسسة واتخاذهم لقرار الشراء، وبالتالي بناء علاقات جيدة معهم؛ ويمكن أن يكون المحتوى في شكل مدونات، مقاطع فيديو، دراسات حالة، رسوم بيانية وما إلى ذلك، كما تعد شبكات التواصل الاجتماعي والفيديوهات من أكثر تقنيات التسويق بالمحتوى المستخدمة على نطاق واسع من قبل المؤسسات B2C.

أدى التسويق بالمحتوى دورا رئيسيا في بناء اتصال وتفاعل قويين مع الزبائن، فهو يساعد المؤسسة على تعزيز حصصها في السوق من خلال نشر المحتوى على منصات التواصل الاجتماعي الخاصة بهم؛ ووفقا لـ Pulizzy، فإن الغرض الأساسي منه هو تحسين نظرة الزبون تجاه المؤسسة ومنتجاتها، زيادة المبيعات وعدد الزبائن المحتملين، التواصل مع الزبائن، تعزيز الالتزام لديهم وزيادة الوعي بالعلامة التجارية (Ansari, Ansari, Ghori, & Kazi, 2019, p. 5)، حيث تُشير نتائج التحليلات المتعلقة بالتسويق بالمحتوى إلى أن تأثيره على الزبائن أقوى بكثير من تأثير الإعلانات التقليدية، وهو يسمح بزيادة التعرف على العلامة التجارية من خلال صناعة محتوى جيد يبني الثقة والمصداقية بين المؤسسة والزبائن، كما أنه يسمح بتحقيق هذه الأهداف على العديد من مستويات نشاط المؤسسة (Witold, 2012, p. 139).

2.2. أبعاد التسويق بالمحتوى:

من أجل أن ينجح التسويق بالمحتوى في تحقيق الأهداف المرجوة، يجب أن يتميز المحتوى المنشور بمجموعة من الخصائص والتي سيتم عرضها في ما يلي (بخيت توفيق، 2019، الصفحات 15-16):

– **المصداقية:** وتعتبر إحدى عناصر جودة المحتوى التسويقي، والمقصود بها أن تكون المعلومات المقدمة للزبائن صحيحة، موثوقة ومجيبة على كل التساؤلات، ويعتبر تقديم محتوى ذو مصداقية ونافع للزبائن من

أكثر الصعوبات التي تواجه المؤسسات، خاصة وأنها تؤثر على اتجاهات الزبون واهتماماته، ممّا يعزز من ثقته في العلامة التجارية ويساعده على التفاعل معها بشكل أفضل؛

– **الملاءمة:** تعني ملاءمة وجدوى المعلومات المقدمة للزبائن لضمان إدارة العلامة التجارية في فضاء افتراضي، فالمحتوى المقدم يجب أن يكون ذا صلة بالفئة المستهدفة، مفيدا ومبسطا، مقنعا وغنيا بالمعلومات الملائمة والمفيدة للحفاظ على اتصال مستمر بين المؤسسة والزبائن وتعريفهم بمنتجاتها وخدماتها، فالمحتوى واللغة المستخدمة يؤثران على اتخاذ قرار الشراء؛

– **الجاذبية:** من أهم مميزات المحتوى الجيد أن يتمكن من لفت انتباه الزبائن، لذلك من اللازم أن يتميز المحتوى عن غيره ويكون مبدعا ومبتكرا، فالجاذبية تعني أن يكون المحتوى مؤثرا، فريدا من نوعه وعالي الجودة للوصول إلى الزبائن المستهدفين؛

– **القيمة:** يجب أن يركز المحتوى على القيمة الوظيفية وهي القيمة التي تُستمد من خصائص المنتجات والخدمات ومدى تحقيقها للغايات المراد الوصول إليها في حالة استخدامها، والقيمة العاطفية التي تتمثل في الأحاسيس التي يشعر بها الزبون جراء استخدام منتجات وخدمات المؤسسة؛

– **العاطفة:** يجب أن يشمل المحتوى عناصر الترفيه والتسلية والعاطفة، فالطبيعة العاطفية للمحتوى، سواءً كانت إيجابية أو سلبية، والمحتوى الترفيهي الإيجابي يؤديان إلى مزيد من الولاء للعلامة التجارية وإلى اتخاذ قرار الشراء، كما أن المحتوى المضحك وتوفير الجوائز والألعاب يعتبر أسلوبا ناجحا لجذب انتباه الزبائن وتحقيق مشاركة عالية للمنشورات.

3. العلاقة بين التسويق بالمحتوى والصورة الذهنية للعلامة التجارية

1.3. مفهوم الصورة الذهنية للعلامة التجارية

تُعتبر صورة العلامة التجارية أحد الأصول غير الملموسة التي تؤثر على تصورات وسلوك الزبائن (Ramesh, Saha, Goswami, & Sekar, 2019, p. 378)، حيث تعد من الأصول الاستراتيجية التي تضمن بقاء واستمرار المؤسسات، من خلال قدرتها على التأثير في مختلف الأطراف الذين تتعامل معهم،

وقد أشار Boyle أنها عامل يصعب الحصول عليه ولكن من السهل فقدانه؛ وتعكس الصورة الذهنية الانطباع والتصورات التي يحملها الأفراد من البيئة المحيطة بكل مكوناتها (Al Rhaimi, 2015, p. 78).

في البداية، كان لمفهوم الصورة الذهنية مكانة في الدراسات المتعلقة بعلم النفس، والتي اعتبرته التمثيل النفسي للأشياء الغائبة، ولذلك فهو يعتبر تمثيلا عقليا، كما اعتبرته موسوعة Stanford أنه ناتج عن تجربة تشبه التجربة الإدراكية، ولكنها تحدث في غياب المحفزات التي أثارت التصورات المقابلة، وهذا ما يؤكد على التمثيل العقلي، وقد عرف هذا المفهوم اهتماما في الدراسات المتعلقة بالإدارة خاصة من قبل C.Michon الذي اعتبر الصورة الذهنية مجموعة من التصورات التي تتشكل لدى الزبون حول منتج، مؤسسة، علامة تجارية أو شخص معين؛ أمّا في الدراسات التسويقية، فقد تمت مناقشة مفهوم الصورة الذهنية منذ سنوات الخمسينات، وزاد التركيز عليه في نهاية سنوات الثمانيات، وقد اعتبر JM Dècaudin أن الصورة الذهنية تتكون من جميع التصورات العاطفية والعقلانية التي تربط مجموعة من الأفراد بمنتج أو علامة تجارية أو مؤسسة، حيث ميّز بين الصورة الذهنية للمنتج، الصورة الذهنية للعلامة التجارية والصورة الذهنية للمؤسسة (Gradès, Begninet, & Liquet, 2013, p. 158).

يُشير مفهوم صورة العلامة التجارية بشكل عام إلى الحكم على القيمة، أي أنها شبكة من الارتباطات الموجودة في ذاكرة الزبون وعقله، والمكونة حول العلامة التجارية المعنية، بينما اعتبر Kapferer الصورة الذهنية للعلامة التجارية مفهوما يعتمد على هوية العلامة التجارية، فبالنسبة له، هي انعكاس لهوية العلامة التجارية، وبذلك، كلّما زاد استقرار هوية العلامة التجارية بمرور الوقت، زادت قوتها وقيمتها (Aboulaaguing & Baakil, 2019, p. 4)؛ ووفقا لـ Keller (1993)، تُعرف الصورة الذهنية على أنها التصورات حول العلامة التجارية الناتجة عن الارتباطات التي تم الاحتفاظ بها في ذاكرة الزبون (Dam & Dam, 2021, p. 586)، ويتوافق هذا التعريف مع التعاريف التي قدمها العديد من الباحثين على غرار Newman (1957)، Dichter (1985) وEngel، Blackwell وMiniard (1995)، فقد تم اعتبارها على أنها التصورات التي يحملها الزبائن من العلامة التجارية والتي تنعكس في الارتباطات مع العلامة المحفوظة في ذاكرة الزبون، حيث اعتبر Mitchell الذاكرة كشبكة من الارتباطات (العلاقات)، أما

أبسط تعريف قُدّم للصورة الذهنية للعلامة التجارية فيتمثل في اعتبارها كل ما يمكن للزبون ربطه بعلامة تجارية معينة (Korchia, 2000, p. 2).

وبذلك، تُعتبر الصورة الذهنية للعلامة التجارية تلك التصورات المحتفظ بها في ذاكرة الزبون التي تعكس هوية العلامة التجارية، والتي تنتج عن تجربته في التعامل معها أو الحملات الترويجية التي تقوم بها.

أكدّت الدراسات التسويقية على **البعد المعرفي** للصورة الذهنية للعلامة التجارية، فقد تم اعتبارها كرسائل ومعاني مرتبطة بالعلامة التجارية، المنتج والخدمة، حيث أشار عدد من الباحثين مثل Newman (1957)، Dichter (1985)، Snyder وDeBon (1985) إلى أن الصورة الذهنية للعلامة التجارية تمثل الانطباع الكلي عن العلامة التجارية، بما في ذلك الأفكار المتعلقة بالإعلانات وخصائص المنتج واستخداماته، كما أكدت العديد منها كذلك على دمج **البعد العاطفي** مع البعد المعرفي لصورة العلامة التجارية، فعلى سبيل المثال اعتبر كل من Dobni وZinkhan الصورة الذهنية للعلامة التجارية على أنها تفسيرات منطقية أو عاطفية للعلامة التجارية والتي تتأثر بأنشطة التسويق وخصائص الزبون (Cho, Fiore, & W.Russell, 2015, p. 29)، كما اعتبرها Aaker (1994) مجموعة من الارتباطات المعرفية والعاطفية التي تربط بين الأفراد والعلامة التجارية، والتي يتم تنظيمها بشكل عام وبطريقة هادفة في مجموعات فرعية متماسكة، وهي صورة المنتج/الخدمة (مثل خصائص المنتج)، صورة الأشخاص (الأشخاص الذين يمكن الاتصال بهم)، صورة المؤسسة (كل الموظفين وقيم المؤسسة) (Aboulaaguing & Baakil, 2019, p. 4)، وقد ميّز بين إحدى عشر (11) بعدا للصورة الذهنية للعلامة التجارية والمتمثلة في الخصائص الملموسة للمنتج، الخصائص غير الملموسة للمنتج، خصائص الزبون، السعر، استخدامات المنتج، المستخدمين، المشاهير المرتبطين بالعلامة التجارية، هوية العلامة التجارية، صنف المنتج، المنافسين وبلد المنشأ (Korchia, 2000, p. 2)، وفي نفس السياق، اعتبر Décaudin (1996) الصورة الذهنية للعلامة التجارية على أنها مجموعة من التمثيلات العقلانية والعاطفية المرتبطة بالعلامة التجارية (Aboulaaguing & Baakil, 2019, p. 4)؛ في حين أشار عدد قليل من الباحثين إلى **البعد الحسي**، حيث دمج Keller (1993) العامل الحسي مع العناصر المعرفية والعاطفية للصورة الذهنية

للعلامة التجارية، ففي إطار العمل الذي قدمه، يشمل البعد المعرفي الارتباطات التي لها علاقة بالخصائص غير المتعلقة بالمنتج ذاته (مثل السعر)، الفوائد الوظيفية (مثل حل المشكلات والسلامة) والفوائد الرمزية (مثل الموضة والموافقة الاجتماعية)، كما تستحوذ الفوائد التجريبية التي اقترحها Keller على المزايا العاطفية والحسية المرتبطة بالعلامة التجارية، فوفقا له، ينتج عن خصائص المنتج ارتباطات متعلقة بالتركيب المادي والحسي له، وبناءً على ذلك، صنف ارتباطات العلامة التجارية –التي تشكل الصورة الذهنية للعلامة التجارية– إلى ثلاث فئات كما يلي (Korchia, 2000, p. 2):

– **الخصائص**: ميز Keller الخصائص المتعلقة بالمنتج عن الخصائص غير المتعلقة به (السعر، التغليف، المستخدمين وكيفية الاستخدام، وأشار إلى أنه يمكن للعنصرين الأخيرين تشكيل هوية العلامة التجارية)؛

– **المزايا**: تتعلق غالبا بالاحتياجات الفيسيولوجية، المزايا التجريبية والمتمثلة في الأحاسيس التي يُوفرها استخدام منتجات العلامة التجارية، والمزايا الرمزية مثل الحاجة إلى المرافقة الاجتماعية؛

– **الموقف من العلامة التجارية**: والذي يُعرف على أنه التقييم الشامل للعلامة التجارية.

لدعم ذلك، أوضحت الدراسة التي أجراها Korchia (1999) على أن الصورة الذهنية للعلامة التجارية تشمل ارتباطات معرفية، حسية وعاطفية، كما تدعم عدد من الدراسات تأثير الارتباطات المعرفية على الاستجابات السلوكية تجاه العلامة التجارية، وقد توصل داعمو الارتباطات الحسية إلى نفس النتائج.

إن تعزيز الارتباطات الحسية الإيجابية أمر ضروري لتفضيل الزبون للعلامة التجارية، كما تزيد الارتباطات العاطفية الإيجابية والتي تكون على شكل دعم المؤسسة المستمر لزبائنها، من التصورات الإيجابية للعلامة التجارية، وفي نفس السياق، أشار Batra وآخرون إلى أن دمج الأبعاد المعرفية، الحسية والعاطفية لقياس الصورة الذهنية للعلامة التجارية يجعلها أداة أكثر فائدة للتنبؤ باستجابات الزبون، كما اعتبر Roberts (2005) أن هذه الأبعاد الثلاثة للصورة الذهنية للعلامة التجارية تُساهم بشكل إيجابي في خلق تجربة جيّدة للزبائن تُساهم في جعلهم مرتبطين بالعلامة التجارية (Cho, Fiore, & W.Russell, 2015, p. 29) وتحسين صورتهم الذهنية عنها؛ وعليه، يمتد مفهوم الصورة الذهنية للعلامة التجارية في مجال

التسويق ليمثل الأبعاد الذهنية، الحسية والعاطفية الكائنة في أذهان الزبائن حول المؤسسة، منتجاتها وأنشطتها التسويقية من أجل ضمان السلوك التسويقي المرغوب فيه.

2.3. تعزيز الصورة الذهنية للعلامة التجارية من خلال التسويق بالمحتوى

وفقا لـ Keller، يمكن إنشاء صورة ذهنية إيجابية للعلامة التجارية وتحسينها من خلال إنشاء رابط قوي وفريد من نوعه بين العلامة التجارية وذكريات الزبائن حولها من خلال الحملات التسويقية، لذلك يجب تكوين معرفة بالعلامة التجارية لدى الزبائن قبل أن يتمكنوا من الاستجابة بشكل إيجابي لحملة العلامة التجارية (Zhang, 2015, p. 2)؛ وقد اعتبر Creamer أن أفضل طريقة لبناء صورة ذهنية فعالة للعلامة التجارية هي صناعة محتوى جيد وفريد من نوعه، حيث أن مصداقية المحتوى، قيمته وملاءمته يُشكل الصورة الذهنية المرغوبة، وحتى يتحقق ذلك، يجب أن يُؤسس المحتوى لصورة إيجابية عن المنتجات والخدمات، وأن يؤكد أن العلامة التجارية لها مصداقية وسمعة طيبة، فالمحتوى الجيد هو الذي يتمكن من بناء تلك الصورة (بخيت توفيق، 2019، صفحة 20) وتحسينها المستمر، ليدفع الزبائن إلى أخذ انطباعات جيّدة عن العلامة؛ وبذلك تتبين أهمية كل من مصداقية المحتوى، قيمته وملاءمته في تعزيز الصورة الذهنية للعلامة التجارية.

زيادة على ذلك، يجب أن يكون المحتوى الذي يُنشئه المستخدم أكثر فاعلية في التواصل مع الزبائن، حيث يمكنهم من الاتصال، المشاركة والتعبير عن آرائهم والمساهمة في إنشاء المحتوى، كما يساعد المحتوى الذي ينشئه المستخدم في بناء مجتمعات افتراضية للعلامة التجارية، ممّا يؤدي في النهاية إلى تحسين الصورة الذهنية للعلامة التجارية (Ansari, Ansari, Ghori, & Kazi, 2019, p. 6)، ومن أجل ذلك، يجب أن يكون المحتوى جذابا ليساهم في جذب انتباه الزبائن، فكلما زادت جاذبية المحتوى، كلما زادت نسبة التفاعل مع المنشورات ومشاركتها مع الغير، مما يؤدي إلى تحسين الصورة الذهنية للعلامة التجارية.

وفضلا على ذلك، فإن الارتباطات الحسية والعاطفية الإيجابية عامل مهم لتفضيل الزبون للعلامة التجارية، وهذا ما يُبرز أهمية المحتوى العاطفي، فكما تمت الإشارة إليه سابقا، فإن الارتباطات العاطفية الإيجابية تزيد من التصورات الإيجابية للعلامة التجارية، وكلما كان المحتوى عاطفيا، كلما زاد احتمال جذب

انتباه الزبائن، زيادة تفاعلهم مع المنشورات، التأثير عليهم ودفعهم نحو القيام بعملية الشراء، فاستخدام العاطفة في صناعة المحتوى يعني استغلال العوامل النفسية للتأثير على عواطف وأحاسيس الفئات المستهدفة، وذلك من خلال إنشاء روابط تواصل معهم، إزالة الحواجز وسد الفجوات التي يمكن أن تنشأ معهم، مما يمكن من اكتساب مكانة في أذهان الزبائن، وبالتالي بناء صورة ذهنية إيجابية للعلامة التجارية وتحسينها المستمر؛ وبناءً على ذلك، تظهر جليا أهمية التسويق بالمحتوى بمختلف أبعاده "المصداقية، الملاءمة، القيمة، الجاذبية والعاطفة" في تعزيز الصورة الذهنية العلامة التجارية بمختلف أبعادها.

4. الإطار التطبيقي للدراسة:

سيتم من خلال هذه الدراسة التطبيقية إبراز مدى تأثير التسويق بالمحتوى على تعزيز الصورة الذهنية للعلامة التجارية، حيث تم اختيار مؤسسة Ooredoo Algérie كحالة للدراسة، باعتبار أنها أصبحت تهتم بتطوير محتوى مواقعها وخاصة المحتوى المنشور على صفحاتها على شبكات التواصل الاجتماعي.

1.4. توصيف نموذج الدراسة وتحديده: بناءً على ما تم التطرق إليه في الجانب النظري، سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على النموذج التالي:

الشكل 1: نموذج الدراسة

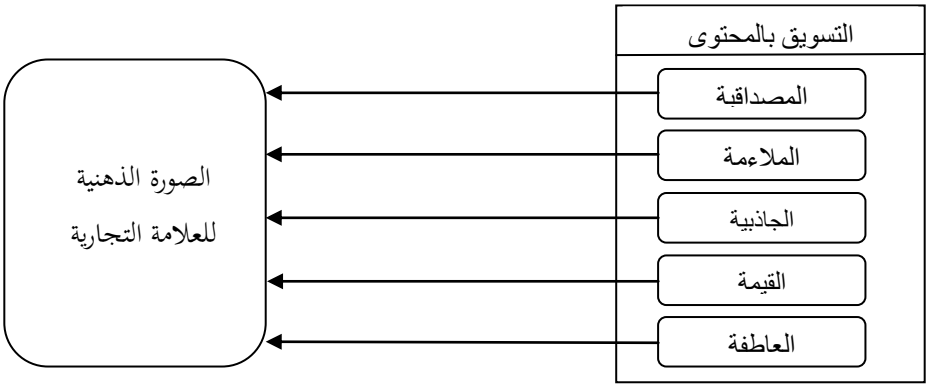

المصدر: من إعداد الباحثة

تستند هذه الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية:

يؤثر التسويق بالمحتوى على تعزيز الصورة الذهنية للعلامة التجارية Ooredoo.

وقد تم تقسيم الفرضية الرئيسية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

$\mathbf{H_1}$: تؤثر مصداقية المحتوى على تعزيز الصورة الذهنية للعلامة التجارية Ooredoo.

$\mathbf{H_2}$: تؤثر ملاءمة المحتوى على تعزيز الصورة الذهنية للعلامة التجارية Ooredoo.

$\mathbf{H_3}$: تؤثر جاذبية المحتوى على تعزيز الصورة الذهنية للعلامة التجارية Ooredoo.

$\mathbf{H_4}$: تؤثر قيمة المحتوى على تعزيز الصورة الذهنية للعلامة التجارية Ooredoo.

$\mathbf{H_5}$: تؤثر العاطفة في المحتوى على تعزيز الصورة الذهنية للعلامة التجارية Ooredoo.

2.4. إعداد الاستبيان وتحديد سلم القياس

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع متابعي صفحتي Facebook وInstagram لمؤسسة Ooredoo Algérie؛ ومن أجل اختبار صلاحية النموذج المقترح وتأكيد أو نفي فرضيات هذه الدراسة، تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع المعلومات، حيث تم توزيع حوالي 650 استبيان إلكتروني على متابعي Ooredoo Algérie والذين اختيروا بطريقة عشوائية، باعتبار أنها تنشط بصفة دائمة على هذه المواقع، وذلك في الفترة الممتدة بين 30 ديسمبر 2022 إلى غاية 5 مارس 2023، ليتم التحصل على 568 إجابة.

يشمل هذا الاستبيان ستة أجزاء، بحيث يتضمن الجزء الأول 3 فقرات تهدف إلى قياس متغير المصداقية، في حين يضم الجزء الثاني 5 فقرات تهدف إلى قياس متغير الملاءمة، أما الجزء الثالث فقد خصص لقياس متغير الجاذبية، وهو يشمل 3 فقرات، في حين خُصص الجزء الرابع لقياس متغير القيمة وهو يضم 4 فقرات، بينما يضم الجزء الخامس 3 فقرات، وهي تهدف لقياس متغير العاطفة والجزء السادس 9 فقرات تهدف إلى قياس متغير الصورة الذهنية للعلامة التجارية، وقد تم استخدام مقياس Likert الخماسي والذي يتراوح من 1 "غير موافق تماما" إلى 5 "موافق تماما".

3.4. تحليل مدى تأثير التسويق بالمحتوى على الصورة الذهنية للعلامة التجارية Ooredoo

تم تحليل مدى تأثير التسويق بالمحتوى على الصورة الذهنية للعلامة التجارية Ooredoo بالاعتماد على برنامج PLS Smart4، حيث تمر عملية التحليل وفق منهجية PLS بمرحلتين أساسيتين: اختبار نموذج القياس واختبار صلاحية النموذج الهيكلي.

1.3.4. اختبار نموذج القياس (النموذج الخارجي) يتم من خلال اختبار صدق التقارب واختبار صدق التمايز كما يلي:

أ. **اختبار صدق (صلاحية) التقارب:** أي تقارب المؤشرات (الفقرات) المتشابهة لكل متغير من بعضها البعض، ويشمل بدوره اختبار الصلاحية التقاربية الفردية (الموثوقية) للمؤشر من خلال معيار التحميل الخارجي Factor Loading، الاتساق الداخلي لمجموع أسئلة المتغير من خلال معياري Alpha de Cronbach، الموثوقية المركبة CR، إضافة إلى صلاحية التقارب من خلال معيار متوسط التباين المستخرج AVE؛ مع العلم أنه تم ترميز المصداقية بالرمز "Reliab"، متغير الملاءمة بالرمز "Relev"، متغير الجاذبية بالرمز "Attra"، متغير القيمة بالرمز "Value"، متغير العاطفة بالرمز "Emot" ومتغير الصورة الذهنية للعلامة التجارية بالرمز "BrandI"؛ ويبين الجدول التالي نتائج اختبار صدق التقارب لفقرات القياس.

الجدول 1: نتائج اختبار صدق التقارب لفقرات القياس

المتغيرات الكامنة	العبارات	Loading	Alpha de Cronbach	CR	AVE
المصداقية	Reliab1	0,9793	0,9086	0,9216	0,7843
	Reliab2	0,9935			
	Reliab3	0,9907			
الملاءمة	Relev1	0,8099	0,9866	0,9876	0,9759
	Relev2	0,8520			
	Relev3	0,9052			
	Relev4	0,8287			
	Relev5	0,8133			
الجاذبية	Attra1	0,9276	0,9481	0,9547	0,9062
	Attra2	0,9844			
	Attra3	0,9430			
القيمة	Value1	0,8893	0,8973	0,9010	0,7099
	Value2	0,9433			
	Value3	0,8575			
	Value4	0,8492			
العاطفة	Emot1	0,8692	0,9167	0,9661	0,8556
	Emot2	0,9559			
	Emot3	0,9473			
الصورة الذهنية	BrandI1	0,6098	0,8049	0,5106	0,8403

للعلامة التجارية	BrandI2	0,6903			
	BrandI3	0,7670			
	BrandI4	0,7839			
	BrandI5	0,8585			
	BrandI6	0,6997			
	BrandI7	0,5817			
	BrandI8	0,5887			
	BrandI9	0,6343			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SmartPLS4

من خلال نتائج الجدول، نلاحظ أن:

– معظم معاملات التحميل Loading أكبر من 0,7، هذا يعني أنها تمثل المتغير بطريقة جيدة ويمكن الاعتماد عليها في القياس، ماعدا بعض فقرات قياس متغير الصورة الذهنية للعلامة التجارية، والتي تم الاحتفاظ بها لأن حذفها لا يؤدي إلى ارتفاع في قيمة معامل الموثوقية المركبة CR؛

– قيمة Alpha de Cronbach أكبر من 0,7، ممّا يدل على ثبات أداة القياس ووجود اتساق داخلي كبير بين جميع فقرات القياس لمتغيرات الدراسة؛ كما أن قيمة CR مقبولة إحصائيا لأنها أكبر من 0,7، ممّا يدل على ترابط الفقرات وقدرتها على قياس المتغيرات الكامنة، بالإضافة إلى أن جميع معاملات AVE مقبولة إحصائيا لأنها أكبر من 0,5، مما يدل على صدق تقارب فقرات قياس كل متغير.

ب. **اختبار صلاحية التمايز**:

لاختبار صدق التمايز، يتم الاعتماد على معيار التباين بين الأسئلة، الذي يعمل على التحقق من كون الفقرات المدرجة لقياس متغير ما لا تقيس متغيرا آخر، وذلك بأن تكون قيمة العلاقة بين السؤال والمتغير الذي ينتمي إليه أكبر من علاقته مع المتغيرات الأخرى؛ والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول 2: نتائج اختبار صدق التمايز بين فقرات القياس

العبارات	المصداقية	الملاءمة	الجاذبية	القيمة	الترفيه	الصورة الذهنية
Reliab1	**0,9793**	0,7723	0,7165	0,7270	0,6783	0,8240
Reliab2	**0,9935**	0,7465	0,7199	0,7030	0,7562	0,8126
Reliab3	**0,9907**	0,7458	0,7225	0,7017	0,7599	0,8141
Relev1	0,5645	**0,8099**	0,5967	0,4180	0,3894	0,6854

العبارات	المصداقية	الملاءمة	الجاذبية	القيمة	الترفيه	الصورة الذهنية
Relev2	0,5717	**0,8520**	0,6464	0,4616	0,4979	0,6737
Relev3	0,5937	**0,9052**	0,7090	0,6196	0,5765	0,8018
Relev4	0,6442	**0,8287**	0,6862	0,7495	0,7477	0,7181
Relev5	0,6075	**0,8133**	0,7330	0,7685	0,7754	0,7090
Attra1	0,7438	0,5745	**0,9276**	0,5824	0,5633	0,7106
Attra2	0,8365	0,6988	**0,9844**	0,7035	0,7407	0,8239
Attra3	0,7070	0,6802	**0,9430**	0,7823	0,8004	0,8132
Value1	0,6996	0,7889	0,5566	**0,8893**	0,6294	0,7570
Value2	0,7322	0,8011	0,6538	**0,9433**	0,7133	0,8177
Value3	0,5465	0,5628	0,5819	**0,8575**	0,3668	0,6086
Value4	0,4951	0, 5052	0,6457	**0,8492**	0,5072	0,6596
Emot1	0,5881	0,4096	0,5671	0,5840	**0,8692**	0,5330
Emot2	0,6013	0,5835	0,6478	0,6348	**0,9559**	0,6487
Emot3	0,7533	0,7227	0,8022	0,7961	**0,9473**	0,8330
BrandI1	0,5498	0,5190	0,5223	0,6083	0,3911	**0,6098**
BrandI2	0,5878	0,6195	0,5264	0,6515	0,4175	**0,6903**
BrandI3	0,6980	0,6161	0,5947	0,7232	0,5938	**0,7670**
BrandI4	0,6154	0,5831	0,5569	0,5575	0,5318	**0,7839**
BrandI5	0,6951	0,6442	0,6658	0,6445	0,6107	**0,8585**
BrandI6	0,5856	0,5597	0,5158	0,5678	0,5201	**0,6997**
BrandI7	0,2960	0,3109	0,4148	0,2224	0,3208	**0,5817**
BrandI8	0,3038	0,2662	0,4396	0,1940	0,4059	**0,5887**
BrandI9	0,4017	0,3832	0,5159	0,3117	0,4847	**0,6343**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SmartPLS4

تُشير نتائج الجدول أعلاه إلى عدم وجود تداخل بين أسئلة المتغيرات، وبالتالي ضمان صدق التمايز في القياس؛ وبناءً على نتائج اختباري صلاحية التقارب والتمايز، يمكن الاعتماد على النموذج المقترح كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل 2: النموذج النهائي للدراسة

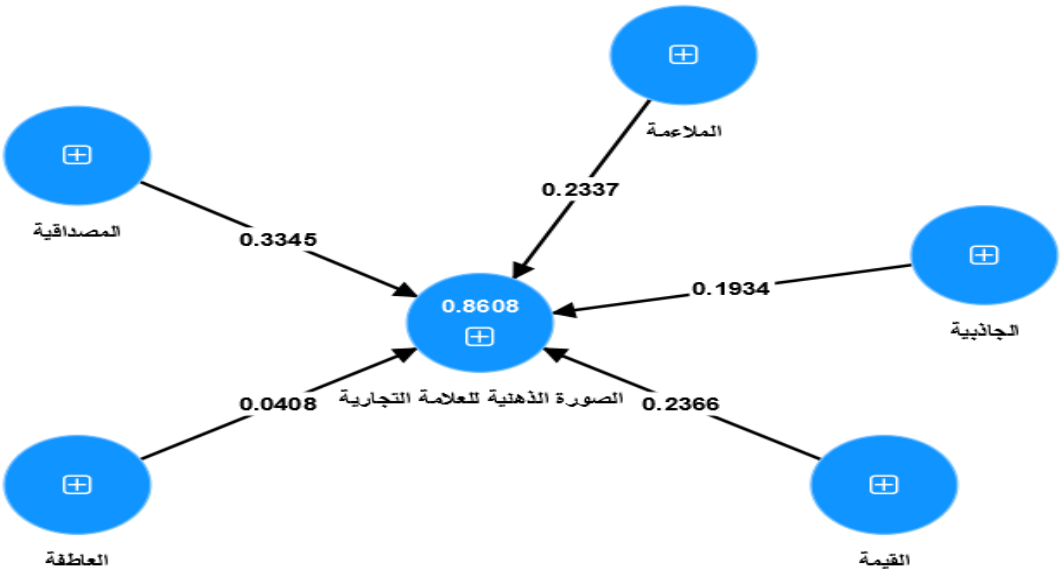

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SmartPLS4

2.3.4. اختبار صلاحية النموذج الهيكلي (النموذج الداخلي)

بعد التأكد من صلاحية نموذج القياس، يتم المرور إلى الخطوة الثانية وهي تقييم النموذج الهيكلي، لتقييم جودة العلاقة بين متغيرات الدراسة مع بعضها البعض داخل النموذج، واختبار الفرضيات، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الإحصائية والمتمثلة في إحصائية t Student، معامل التحديد R^2، معامل حجم الأثر f^2(Cohen)، وكذا معامل القدرة التنبؤية Q^2.

أ. حساب معاملات المسار واختبار الفرضيات

يُوضح الجدول التالي التأثيرات المباشرة بين أبعاد التسويق بالمحتوى والصورة الذهنية للعلامة التجارية، وباعتبار أن جميع معاملات المسار موجبة، فقد تم قبول الفرضيات الفرعية التي كانت نسبة الخطأ فيها أقل من 5%، ونفي العلاقات التي زادت فيها نسبة الخطأ عن 5%.

الجدول 3: اختبار الفرضيات

	العلاقة	معاملات المسار	t-value	p-value	القرار
H_1	المصداقية ← الصورة الذهنية للعلامة التجارية	0,3345	10,5079	0,0000	قبول الفرضية
H_2	الملاءمة ← الصورة الذهنية للعلامة التجارية	0,2337	9,2588	0,0000	قبول الفرضية
H_3	الجاذبية ← الصورة الذهنية للعلامة التجارية	0,1934	5,5761	0,0000	قبول الفرضية
H_4	القيمة ← الصورة الذهنية للعلامة التجارية	0,2366	6,4238	0,0000	قبول الفرضية
H_5	العاطفة ← الصورة الذهنية للعلامة التجارية	0,0408	1,1607	0,2458	رفض الفرضية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SmartPLS4

حسب نتائج الجدول أعلاه، يوجد تأثير موجب مباشر ذو دلالة إحصائية لأبعاد التسويق المحتوى –ما عدا متغير العاطفة– على تعزيز الصورة الذهنية للعلامة التجارية Ooredoo، فكل تغير في مصداقية المحتوى بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير في الصورة الذهنية للعلامة التجارية بـ 0,3345 وحدة، وكل تغير في ملاءمة المحتوى يؤدي إلى تغير في الصورة الذهنية للعلامة التجارية بـ 0,2337 وحدة، وكل تغير في جاذبية المحتوى يؤدي إلى تغير في الصورة الذهنية للعلامة التجارية بـ 0,1934 وحدة، وكل تغير في قيمة المحتوى يؤدي إلى تغير في الصورة الذهنية للعلامة التجارية بـ 0,2366 وحدة؛ أما متغير العاطفة فلا يوجد له تأثير موجب مباشر ذو دلالة إحصائية على تعزيز الصورة الذهنية للعلامة التجارية.

وبذلك، كانت لمصداقية المحتوى التأثير الأكبر على تعزيز الصورة الذهنية للعلامة التجارية Ooredoo، تليها قيمة المحتوى، ثم ملاءمته وأخيرا جاذبيته، أما بالنسبة لعاطفة المحتوى، فلم يكن له تأثير دال، وقد يعود ذلك لعدم اهتمام Ooredoo بهذا الجانب من وجهة نظر الزبائن والمتتبعين للمحتوى المنشور من قبلها، فعند تصفح الإجابات نجد أن أغلبها كانت "محايدة" أو "غير موافقة" في الجزء المتعلق بعامل العاطفة على عكس باقي الأبعاد "المصداقية، القيمة، الملاءمة والجاذبية".

ولقياس الأثر الكلي للتسويق بالمحتوى بكل أبعاده على تعزيز الصورة الذهنية للعلامة التجارية Ooredoo، فقد تم جمع كل الفقرات في متغير واحد "التسويق بالمحتوى" كما يُبينه الشكل التالي:

الشكل 3: الأثر الكلي للتسويق بالمحتوى على الصورة الذهنية للعلامة التجارية

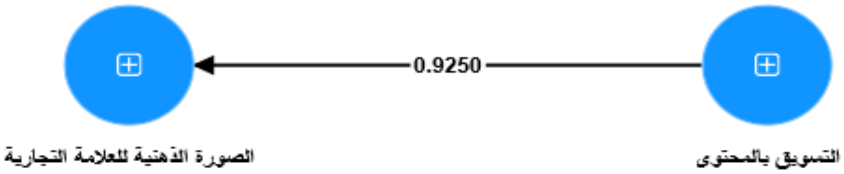

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SmartPLS4

كما يبين الجدول التالي معامل المسار لمتغير التسويق بالمحتوى:

الجدول 4: الأثر الكلي للتسويق بالمحتوى على الصورة الذهنية للعلامة التجارية

العلاقة	معاملات المسار	t-value	p-value
التسويق بالمحتوى ← الصورة الذهنية للعلامة التجارية	0,9250	103,4760	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SmartPLS4

توضح نتائج الجدول أعلاه أن كل تغير في التسويق بالمحتوى بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير في الصورة الذهنية للعلامة التجارية بـ 0,9250 وحدة، وهذا ما يبين أن الأثر الكلي للتسويق بالمحتوى بكل أبعاده كان قويا على تعزيز الصورة الذهنية للعلامة التجارية Ooredoo.

ب. معامل التحديد: يبين الجدول التالي معامل التحديد للمتغير التابع والذي يتمثل في الصورة الذهنية للعلامة التجارية.

الجدول 5: معامل التحديد للمتغيرات

	الصورة الذهنية للعلامة التجارية
R^2	0,8608

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SmartPLS4

فقا للجدول أعلاه، يساوي معامل التحديد للصورة الذهنية للعلامة التجارية 0,8608، هذا يعني أن التغير في أبعاد التسويق بالمحتوى يُفسر 86,08% من التغير في الصورة الذهنية للعلامة التجارية Ooredoo، ممّا يدل على أن 13,92% من التغير في الصورة الذهنية للعلامة التجارية Ooredoo راجع

إلى عوامل أخرى، وبذلك، تظهر جليا أهمية الاهتمام بالتسويق بالمحتوى -بمختلف أبعاده- من أجل تحسين صورة العلامة التجارية في أذهان الزبائن.

ج. معامل حجم الأثر

حسب نتائج الجدول أدناه، فإن أثر مصداقية المحتوى كان قويا على تعزيز الصورة الذهنية للعلامة التجارية لكونه يتعدى 0,35، في حين كان أثر كل من الملاءمة والقيمة متوسطا – باعتباره يتراوح بين 0,15 و0,35-، وأثر جاذبية المحتوى ضعيفا، أما العاطفة فلم يكن لها أثر على تعزيز الصورة الذهنية للعلامة التجارية، بينما كان أثر التسويق بالمحتوى بكل أبعاده قويا؛ وبذلك يمكن القول أن التسويق بالمحتوى قد ساهم –بشكل كبير- في بناء صورة إيجابية للعلامة التجارية في أذهان زبائنها وتعزيزها.

الجدول 6: معاملات حجم الأثر للمتغيرات

العلاقات	قيمة f^2	قوة التأثير
المصداقية ← الصورة الذهنية للعلامة التجارية	0,3558	أثر قوي
الملاءمة ← الصورة الذهنية للعلامة التجارية	0,1509	أثر متوسط
الجاذبية ← الصورة الذهنية للعلامة التجارية	0,0752	أثر ضعيف
القيمة ← الصورة الذهنية للعلامة التجارية	0,1569	أثر متوسط
العاطفة ← الصورة الذهنية للعلامة التجارية	0,0042	لا يوجد أثر
التسويق بالمحتوى ← الصورة الذهنية للعلامة التجارية	5,9295	أثر قوي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SmartPLS4

د. معامل القدرة التنبؤية

من خلال نتائج الجدول رقم (7)، يتبين بأن معامل Q^2 مقبول إحصائيا لأن قيمته تفوق 0، ممّا يدل على القدرة التنبؤية لمعاملات المسار بالنسبة للمتغيرات التابعة للنموذج.

الجدول 7: معاملات القدرة التنبؤية

الصورة الذهنية للعلامة التجارية	
0,3452	Q^2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SmartPLS4

5. الخلاصة:

تناولت هذه الدراسة موضوع تأثير التسويق بالمحتوى على تعزيز الصورة الذهنية للعلامة التجارية، مع دراسة حالة مؤسسة Ooredoo Algérie، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج والتي سيتم تلخيصها فيما يلي:

– من أجل نجاح استراتيجية التسويق بالمحتوى في تحقيق النتائج المرجوة منها، يجب أن يتميز المحتوى المنشور بمجموعة من الخصائص والتي تتمثل في المصداقية، الملاءمة، الجاذبية، القيمة والعاطفة؛

– يوجد أثر موجب مباشر لمصداقية المحتوى على تحسين الصورة الذهنية، أي أن مصداقية المحتوى تساهم في تعزيز الصورة الذهنية للعلامة التجارية Ooredoo، وبذلك تم إثبات صحة الفرضية H_1؛

– يوجد أثر موجب مباشر لملاءمة المحتوى على تحسين الصورة الذهنية، أي أن ملاءمة المحتوى تساهم في تعزيز الصورة الذهنية للعلامة التجارية Ooredoo، وبذلك تم إثبات صحة الفرضية H_2؛

– يوجد أثر موجب مباشر لجاذبية المحتوى على تحسين الصورة الذهنية، أي أن جاذبية المحتوى تساهم في تعزيز الصورة الذهنية للعلامة التجارية Ooredoo، وبذلك تم إثبات صحة الفرضية H_3؛

– يوجد أثر موجب مباشر لقيمة المحتوى على تحسين الصورة الذهنية، أي أن قيمة المحتوى تساهم في تعزيز الصورة الذهنية للعلامة التجارية Ooredoo، وبذلك تم إثبات صحة الفرضية H_4؛

– كان لمصداقية المحتوى الأثر الأكبر على تعزيز الصورة الذهنية للعلامة التجارية، تليها قيمة المحتوى ثم ملاءمة المحتوى، حيث كان أثرهما متوسطا، وأخيرا جاذبية المحتوى والتي كان لها أثرا ضعيفا؛

– لا يوجد أثر موجب مباشر للعاطفة على تعزيز الصورة الذهنية للعلامة التجارية، أي أن العاطفة لم تساهم في تعزيز الصورة الذهنية للعلامة التجارية Ooredoo، وبذلك تم نفي الفرضية H_5، وربما يعود ذلك إلى عدم اهتمام مؤسسة Ooredoo بعامل العاطفة في الإعلانات والمنشورات من وجهة نظر متابعيها، حيث كانت معظم إجاباتهم محايدة أو غير موافقة؛

– يوجد أثر موجب مباشر قوي للتسويق بالمحتوى بكل أبعاده على تعزيز الصورة الذهنية للعلامة التجارية، وبالتالي، يمكن القول أن التسويق بالمحتوى يساهم بشكل إيجابي في تعزيز الصورة الذهنية للعلامة التجارية Ooredoo.

- قائمة المراجع:

أ. المراجع باللغة العربية:

- أماني بخيت توفيق. (2019). أثر تسويق المحتوى على السلوك الشرائي للعميل. *مجلة التجارة والتمويل* (04)، 1-60.

ب. المراجع باللغات الأجنبية:

- Aboulaaguing, M., & Baakil, D. (2019). Etude Des Determinants de l'Image de Marque en Contexte Universitaire Marocaine. *Revue de Management et Culture* (Septembre 2019), 1-26.
- Al Rhaimi, S. A. (2015). The Impact of Internal Marketing on The Mental Image of The Tourism Program. *International Journal of Marketing Studies, 7* (3), 76-83.
- Ansari, S., Ansari, G., Ghori, M. U., & Kazi, A. G. (2019). Impact of Brand Awareness and Social Media Content Marketing on Consumer Purchase Decision. *Journal of public value and administration insights, 2* (2), 5-10.
- Champaneri, A., & Jain, P. (2021). A Content Marketing As The Leading Technique in Digital Marketing: A Case of Nike. *International journal of research and analytical review, 8* (4), 226-236.
- Cho, E., Fiore, A. M., & W.Russell, D. (2015). Validation of a Fashion Brand Image Scale Capturing Cognitive, Sensory and Affective Association: Testing its Role in an Extended Brand Equity Model. *Psychology and Marketing, 32* (1), 28-48.
- Dam, S. M., & Dam, T. C. (2021). Relationship Between Service Quality, Brand Image, Customer Satisfaction and Customer Loyalty. *Journal of Asian Finance, Economics and Business, 8* (3), 585-593.
- Gradès, N., Begninet, S., & Liquet, J.-C. (2013). Du Concept d'image à sa Mesure, Une Approche par les Représentations Sociales: Application au Secteur Bancaire Français. *Revue des sciences de gestion* (261-262), 157-166.
- Korchia, M. (2000). Une Nouvelle Typologie de l'Image de Marque. *16ème Congrès international de l'association Française du marketing*, Canada, 1-18.
- Ramesh, K., Saha, R., Goswami, S., & Sekar, D. R. (2019). Consumer's Response to CSR Activities: Mediating Role of Brand Image and Brand Attitude. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 26* (2), 377-387.
- Witold, S. (2012). Content marketing as an important element of marketing strategy of scientific institutions. *Marketing of scientific and research organizations* (5), 133-151.
- Zhang, Y. (2015). The Impact of Brand Image on Consumer Behavior: A Literature Review. *Open Journal of Business and Management, 3* (1), 1-5.

انعكاسات أزمة فيروس كوفيد–19 على توجه الزبون الجزائري للتّسوق عبر الأنترنت

The repercussions of the Covid-19 crisis on the Algerian customers tendency to online shopping

رشيدة بن الشيخ الفقون، أستاذة محاضرة، جامعة قسنطينة 2– عبد الحميد مهري (الجزائر)،
rachida.bencheikh@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2023/01/09 تاريخ القبول: 2023/09/29 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة انعكاسات أزمة كوفيد–19 على التّسوق عبر الأنترنت في الجزائر، من خلال معرفة مدى توجه الزبون الجزائري للتّسوق عبر الأنترنت. ولتحقيق هدف الدراسة اعتمدنا في بحثنا على منهج البحث الميداني حيث تم وضع استبيان إلكتروني تمت الإجابة عليه من طرف عينة اشتملت على (107) فرداً من الزبائن الذين قاموا بالتّسوق عبر الأنترنت خلال هذه الأزمة.

توصلت الدراسة إلى أن هناك توجه للزبون الجزائري إلى التّسوق الإلكتروني أثناء أزمة كوفيد–19، ورغبة في الاستمرار في هذا النوع من التّسوق بعد هذه الأزمة، وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً أنه لا يوجد تأثير لتوجه الزبون الجزائري أثناء أزمة كوفيد–19 للتّسوق عبر الأنترنت تبعاً لمتغيرات البيانات السوسيو–ديمغرافية باستثناء متغير السن، حيث بيّنت النتائج أن فئة الشباب هي الأكثر استخداماً للتّسوق الإلكتروني.

كلمات مفتاحية: أزمة كوفيد–19، تّسوق عبر أنترنت، سلوك شرائي، زبون جزائري.

تصنيف JEL: M31.

Abstract:

The study aimed to clarify the repercussions of the Covid-19 crisis on online shopping in Algeria, to achieve the objective of the research goal,

an electronic questionnaire was distributed to a sample of (107) customers who shopped online.

The study concluded is a tendency of the Algerian customer to online shopping during the Covid-19 crisis, and a desire to continue this type of shopping after this crisis., and the results of the study also showed that there is as the results showed that the youth category is the most used for online shopping.

Keywords: The covid-19 crisis, Online shopping, Shopping behavior, The Algerian customer.

Jel Classification Code: Marketing M31.

1 مقدمة:

لقد أثرت أزمة كوفيد-19 على العديد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغير ذلك، في بادئ الأمر أخذت الأزمة مساراً صحياً ثم تطورت مع حالة الإغلاق الكبير إلى أزمة اقتصادية، كما كان لهذه الأزمة الأثر البالغ على اقتصاديات العديد من دول العالم واضطرارها لإغلاق القطاعات التجارية، ممّا ساهم في تراجع النشاط التجاري وانخفاض ايرادات أصحاب المحلات والأسواق، ولكنه في المقابل كان له انعكاس إيجابي على التجارة الإلكترونية، فقد عرف الشراء والتّسوق عبر الأنترنت ارتفاعاً مذهلاً، ففي بداية الأزمة كان الشراء من خلال الأنترنت كاستجابة عن حالة استثنائية تستدعي تجنب الاتصال المباشر بالآخرين، ولكن بعدها أصبح التّسوق عبر الأنترنت عادة وسلوك يميزان عمليات الشراء، فالزبائن باتوا لا يرغبون في تغيير ما اكتسبوه من سلوكيات أثناء الوباء **(Rodi, 2021)**، فحسب النظرية السلوكية لـ (Levin, 1951) فتولد عدم الرضا وعدم التوزان عن الأزمة يقود إلى تغيير في العادات الاجتماعية عند الأفراد، ومن هنا يكون التخلي عن العادات القديمة واكتساب عادات جديدة **(Khairi, Mnajli, Bennani, & Bensassi Nour, 2021, p. 125)**.

لقد تسببت جائحة كورونا في حدوث أزمة عالمية تفاوتت أثارها من بلد إلى آخر، فمن أثارها على الاقتصاد تعطيل العديد من الصناعات واغلاق الأسواق التجارية وكساد البضائع نتيجة قلة الطلب عليها (**الهرش، 2020، صفحة 118**)، لهذا كان من الضروري على المؤسسات القيام بتوفير العديد من

المتطلبات الإدارية بهدف التعامل مع هذه الأزمة وإدارتها (**شويرب، بوخالفي ، و بن سانية، 2022، صفحة 409**)، كما نتج عن التدابير المتخذة لمواجهة هذه الأزمة تغير جذري في حياة الأفراد والمؤسسات **(Khairi, Mnajli, Bennani, & Bensassi Nour, 2021, p. 122)**، وتغير في قطاعات متعددة من الاقتصاد خاصة الاستهلاك والتجارة والتوزيع، وكذلك تغيرت أنماط حياة الأفراد والأسر وسلوكهم الشرائي، كما أظهرت العديد من الدراسات أن كل أزمة لا تؤثر على المستهلكين اقتصادياً فقط ولكن يكون لها الأثر النفسي كذلك، خاصة في بداية الأزمة إذ يبدأ الناس بالقلق بشأن مستقبلهم **(Chikhi, 2021, p. 2)**، ومن هنا ظهرت تغيرات في العادات وأنماط الاستهلاك فأصبحت عادات شراء المنتجات المختلفة عبر الأنترنت من أكثر عادات مستخدمي الأنترنت.

يتمثل الهدف الرئيسي الذي تصبو له هذه الدراسة في معرفة انعكاسات أزمة كوفيد-19 على التّسوق عبر الأنترنت في الجزائر، وبهدف الوصول إلى أهداف الدراسة المحددة، تم تصميم نموذج يحدد طبيعة علاقة الارتباط والتأثير بين أزمة فيروس كوفيد19 باعتباره متغيراً مستقلاً، وتوجه الزبون الجزائري للتّسوق عبر الأنترنت باعتباره متغيراً تابعاً.

قمنا في الجزء الأول من الدراسة بوصف المشكلة البحثية وتحديد أسئلتها الفرعية، ووضع فرضياتها، وأهميتها ومبرراتها النظرية والعلمية، في حين تم في الجزء الثاني من الدراسة استعراض الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، أما في الجزء الثالث من الدراسة فقد تم فيه وصف منهجية الدراسة وإجراءاتها، وفي الجزء الرابع تم عرض نتائج التحليل الإحصائي، وخلصت هذه الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات.

1.1. إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤل الجوهري التالي:

ما مدى تأثير انعكاس أزمة كوفيد-19 على توجه الزبون الجزائري للتّسوق عبر الأنترنت؟

من أجل الإلمام بأهم جوانب هذه الدراسة وضعنا التساؤلات الفرعية التالية:

- هل أثرت أزمة كوفيد-19 على السلوك الشرائي للزبون الجزائري؟
- ما مدى توجه الزبون الجزائري أثناء أزمة كوفيد-19 للتّسوق عبر الأنترنت؟
- هل توجد رغبة للزبون الجزائري في مواصلة التّسوق عبر الأنترنت بعد هذه الأزمة؟

2.1. فرضيات الدراسة

بهدف تقديم إجابة عن التساؤلات المطروحة والوصول إلى أهداف الدراسة المتوخاة، قمنا بصياغة الفرضيتين البحثيتين التاليتين:

– **الفرضية الرئيسية الأولى:** توجد فروق معنوية في توجه الزبون الجزائري خلال أزمة كوفيد-19 للتّسوق عبر الأنترنت.

– **الفرضية الرئيسية الثانية:** توجد فروق معنوية في توجه الزبون الجزائري خلال أزمة كوفيد-19 للتّسوق عبر الأنترنت تعزى لمتغيرات البيانات السوسيو- ديمغرافية.

3.1. أهمية الدراسة ومبرراتها

تبرز أهمية هذه الدراسة من عدة نواحي، فمن الناحية العلمية تتناول موضوع مهم من مواضيع التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني وهو التّسوق عبر الأنترنت وانتقاله من التّسوق التقليدي إلى التّسوق الإلكتروني، أما من الناحية العملية فمنذ ظهور فيروس كوفيد-19 أخذت الدراسة اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين في هذا المجال، كما أن ازدياد استخدام الأنترنت من قبل الأفراد في هذه الفترة لممارسة التّسوق عبر الأنترنت ومنه محاولة معرفة انعكاسات الأزمة على مدى رغبة الزبائن في الاستمرار في هذا السلوك الشرائي فيما بعد جائحة كورونا.

4.1. منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج المرجوة، إذ قامت الباحثة بجمع المعلومات المتعلقة بالدراسة من خلال الأدبيات النظرية السابقة ذات العلاقة بالموضوع، بالإضافة إلى استخدام منهج البحث الميداني من خلال الاعتماد على استبيان إلكتروني يتضمن جميع متغيرات الدراسة.

5.1. الدراسات السابقة

تعددت الأدبيات العلمية التي تناولت موضوع التّسوق أو الشراء عبر الأنترنت، وقد تنوعت مجالات البحث في هذا المجال، نستعرض فيما يلي البعض من هذه الدراسات:

دراسة بعنوان "ثقة المستهلك العربي في عملية الشراء عبر الأنترنت في ظل جائحة كورونا (كوفيد19)" للباحثين (كاهي و حدادي ، 2021). هدفت الدراسة إلى تحليل الأبعاد المحددة لثقة

المستهلك (الأمان المدرك، الخصوصية المدركة، المخاطرة المدركة، خبرة استخدام الأنترنت، جودة الموقع المدركة) في نية الشراء عبر الأنترنت في ظل جائحة كورونا، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الأمان المدرك لدى المستهلك العربي متوسط، في حين أن مستوى تجاربه السابقة في استخدام الأنترنت مرتفع، وهناك أثر إيجابي دال إحصائياً لأبعاد الثقة على نية الشراء من الأنترنت في ظل جائحة كورونا.

دراسة بعنوان « Coronavirus (Covid19): Quel impact sur le comportement d'achat en ligne des consommateurs tunisiens ? » للباحثة (SAHLI, 2020) .

هدفت الدراسة إلى تحليل سلوك التّسوق عبر الأنترنت للتونسيين خلال أزمة Covid-19، أظهرت النتائج أن المخاطر المالية والعمر والدخل والمستوى الفكري تؤثر على سلوك التّسوق عبر الأنترنت أثناء الوباء وليس هو الحال بالنسبة للمتغيرات الأخرى مثل المخاطر الجسدية والخبرة السابقة والجنس.

دراسة بعنوان "أثر جائحة كوفيد 19 على التّسوق عبر الأنترنت والسلوك الاستهلاكي في الجزائر" للباحثين (بن علي، يحياوي، و مقيمح، 2020)". هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة تفشي أزمة فيروس كوفيد-19 على زيادة الإقبال على التّسوق عبر الأنترنت، وخلصت الدراسة إلى أن هناك تغير بنسبة متوسطة في سلوك المستهلك الجزائري جراء أزمة كوفيد-19 وذلك بنسبة 41,33% ونتيجة لهذا فإن المستهلك الجزائري ليست لديه ميولات كبيرة لتغيير سلوكه الشرائي التقليدي نحو الشراء عبر الأنترنت بعد أزمة كوفيد-19.

6.1. مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

إنّ اختيار معالجة هذا الموضوع نابع من رغبتنا من جهة أولى في مواكبة البحوث العلمية الراهنة في المجال التسويقي التي أصبحت تولي عناية خاصة بدراسة وتحليل المواضيع المتعلقة بعالم التكنولوجيا والمعلومات الرقمية وكيفية الاستفادة منها في المجال التسويقي، ومن جهة أخرى فإن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في كونها دراسة تطمح لمعرفة الانعكاسات الناجمة عن أزمة فيروس كورونا المستجد وتأثيرها على توجه الزبون الجزائري للتّسوق عبر الأنترنت.

2. الإطار النظري: سنتناول في الإطار النظري العناصر التالية:

1.1.2. التّسوق عبر الأنترنت

دفع التطور التكنولوجي الكبير الذي يشهده العصر الحالي في ازدياد عدد مستخدمي شبكة الأنترنت التي تعتبر وسيلة هامة جداً للتسويق، وهو ما جذب المؤسسات الاقتصادية والتجار من أجل تبنيها لتسويق منتجاتهم المختلفة من خلال ما يعرف بالتسويق عبر الأنترنت، كما أوجدت شبكة الأنترنت مفهوماً جديداً للتّسوق وهو الفضاء السوقي « Market Space » الذي يعكس التواجد الإلكتروني الرقمي للسوق، ويعتبر التّسوق الإلكتروني شكلاً من أشكال التجارة الإلكترونية بين المؤسسة والمستهلك، إذ أنّ التّسوق عبر الأنترنت سهّل على الزبون عملية التّسوق من خلال تخطي العديد من المعوقات التي يسببها الزمن والموقع، فيستطيع الزبون التّسوق على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع (7/24) ودون مغادرة المنزل **(Shabeer & P V, 2018, p. 165)**. كما يحصل من خلال التسوق الإلكتروني على كل ما يريده بضغطة زر وهو جالس ببيته، وكل ما يحتاجه لذلك هو جهاز كمبيوتر أو هاتف ذكي متصل بشبكة الأنترنت بالإضافة إلى بريد إلكتروني وتوفر وسائل الدفع الإلكتروني (**الفقهاء، 2013**). ولاشك أن شعبية التّسوق الإلكتروني قد ازدادت في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ وإن كان التردد والتريث والمخاوف التي اكتنفت الكثرين قد تلاشت مع الزمن ومع انتشار ثقافة الشراء عبر الأنترنت بشكل واسع وخصوصاً بعض ظهور شركات عملاقة تمارس هذه التجارة مثل e Bay و amazon (**ابراهيم جعفر و عيسى محمد، 2019**).

يعرف التّسوق الإلكتروني على أنه ممارسة كافة الأنشطة التسويقية من بيع وشراء المنتجات المختلفة من سلع وخدمات وغيرها باستخدام شبكة الأنترنت كوسيلة اتصال تفاعلية (**غباشي، 2019، صفحة 342**). كما أن التّسوق عبر الأنترنت انتشر بسرعة في الدول المتقدمة. وللتّسوق الإلكتروني أسلوبان فقد يتم من خلال جمع المعلومات عن السلع المعروضة من خلال الأنترنت ومن ثم الشراء بالطريقة التقليدية أي من المحلات التجارية، وقد يقوم الزبون بالشراء والدفع عن طريق الأنترنت بعد جمع المعلومات والخدمات عن السلع (**الزيادات، 2019، صفحة 122**).

إن المتسوق الإلكتروني الذي يقوم بعمليات الشراء عبر الأنترنت يختلف عن المتسوق الذي يشتري بالطرق التقليدية، بحيث أنه يبحث بشكل دائم وسريع عن جودة المنتج وأفضليته في كل شيء لذلك

تكون العوامل المؤثرة في قرار الشراء لدى المتسوق عبر الأنترنت مختلفة عن تلك المؤثرة في المستهلكين الآخرين (**غباشي، 2019، صفحة 317**). ويمكن جذب الزبائن إلى موقع التّسوق حسب قيمة المنتوج، جودة الخدمة وخدمة الزبائن والراحة وتجربة استخدام الموقع الإلكتروني في التّسوق **(Balachandran, Nabot, & Garaj, 2017, p. 3)**، كما يعتبر أمان المعاملات المنجزة عبر الأنترنت واحترام الخصوصية من بين العوامل المهمة المؤثرة على سلوك الزبائن عند التّسوق من خلال الأنترنت **(Pise, Rohini Suresh, & Vinal Deep, 2021, p. 567)**، ويكون لاتجاهات المستهلكين تأثير مباشر على نية المستهلك لاستخدام التّسوق عبر الأنترنت **(Al-Sarayrah, 2013, p. 60)**.

2.1.2. محددات التّسوق عبر الأنترنت تتمثل محددات التسوق عبر الأنترنت فيما يلي:

1.2.1.2. الجودة المدركة اتجاه مواقع التّسوق عبر الأنترنت: يمكن الإشارة لها بجودة الخدمة الإلكترونية وهي تتعلق بالأبعاد النفعية المرتبطة بسهولة التّصفح، اتخاذ قرار الشراء عبر الأنترنت، أخذ الطلبيات، التسليم، وأبعاد المتعة (هل زيارة موقع التّسوق ممتعة، هل الموقع جذاب، ترفيهي؟...الخ) (**Stenger & Michaut-Trévinal, 2014, p. 165**)، كما أن الجودة لا تتعلق بواجهة الموقع فحسب فهي تتعلق بتجربة التّسوق ككل، اقترح Bressolles نموذج نظري لتقييم الجودة المدركة لتجربة الشراء على الأنترنت، وقد سلط الضوء على خمسة أبعاد خاصة بمواقع الأنترنت التجارية، تتمثل في جودة المعلومات، سهولة الاستخدام، التصميم، الموثوقية واحترام الالتزامات، الأمن واحترام الخصوصية **(Bressolles & Durrieu, 2011, p. 40)**، وتعد الجودة المدركة لموقع الأنترنت التجاري أمراً ضرورياً لأنها مرتبطة بشكل إيجابي بالموقف اتجاه الموقع والرضا والولاء ونية الشراء مسبقاً.

2.2.1.2. الثقة عند الشراء عبر الأنترنت: بالإضافة إلى الجوانب التقليدية للتجارة (المنتج والخدمة)، فإن "الفوائد العلائقية" التي يقدمها التاجر الإلكتروني هي التي توفر تجربة للزبون ويمكن أن تشكل معياراً مهماً لاختيار موقع التّسوق عبر الأنترنت، التجارة عبر الأنترنت ليست افتراضية، فالطلب والدفع والتسليم...، كل هذه العمليات هي حقيقية بالإضافة إلى العواقب المرتبطة بها سواء بالنسبة للبائعين أو بالنسبة للمشترين **(Viot, 2006, p. 77)**، كما يعتبر عدم وصول المنتجات التي تم طلبها، اختراق أرقام بطاقات الإئتمان، الاستخدام التعسفي للبيانات الشخصية...الخ، من الممارسات التي تفسر أسباب عزوف المستهلكين عن الشراء من خلال الأنترنت **(Perrien & Chouk, 2004, p. 75)**، لذلك

فمن الضروري تحديد شروط الثقة فيما يتعلق بالشراء عبر الأنترنت. ويمكن تعريف الثقة على أنها الحالة النفسية التي تفسّر توقعات المستهلكين اتجاه الطرف الآخر في التبادل (العلامة التجارية، التجار الإلكتروني) **(Chouk & Perrien, 2004, p. 76)**، فحسب العديد من الباحثين فنقص ثقة المستهلكين يشكل واحدا من بين معوقات الرئيسية للشراء عبر الأنترنت، وبالتالي فإنشاء مناخ من الثقة يحفز الشراء، فتأثير الثقة على التّسوق عبر الأنترنت أكبر من الأسعار المغرية **(Viot, 2006, p. 77)**.

3. الاطار الميداني للدراسة : سنحاول تناول الاطار الميداني من خلال دراسة العناصر التالية:

1.3. التصميم المنهجي للدراسة الميدانية

1.1.3. المنهج المعتمد

اعتمدنا في دراستنا على منهج البحث الميداني وهذا من خلال الحصول على البيانات مباشرة من الزبائن الذين قاموا بعمليات الشراء والتّسوق من خلال شبكة الأنترنت خلال أزمة كوفيد-19، بغرض معرفة مدى توجه الزبون الجزائري خلال هذه الأزمة الصحية للتّسوق عبر الأنترنت من عدمه، ومعرفة مدى رغبة هذا الأخير في تكرار عملية التّسوق الإلكتروني بعد أزمة كورونا.

2.1.3. نموذج ومتغيرات الدراسة

بهدف تقديم إجابة عن التساؤلات المطروحة والوصول إلى أهداف الدراسة المحددة، تم تصميم نموذج يحدد طبيعة علاقة الارتباط والتأثير بين أزمة فيروس كوفيد19 باعتباره متغيراً مستقلاً، وتوجه الزبون الجزائري للتّسوق عبر الأنترنت باعتباره متغيراً تابعاً.

3.1.3. تقنيات جمع البيانات

تم الاعتماد في دراستنا الميدانية على استبيان إلكتروني، بعدما تمت الإجابة عليه من طرف الزبائن قمنا بمراجعته وتجهيزه لتحويله لمقياس كمي في برنامج Excel، ثم ادخال البيانات الكمية إلى البرنامج الإحصائي spss (النسخة 20) أين تم تعريف جميع متغيرات الدراسة.

4.1.3. تصميم الاستبيان الإلكتروني

تضمن الاستبيان مجموعة من الأسئلة والفقرات التي تمثل متغيرات الدراسة، وتم تقسيمه إلى محورين، يتعلق **المحور الأول** بالبيانات السوسيو- ديمغرافية وكذلك السلوكية الخاصة بمفردات عينة الدراسة، مثل: الجنس، السن، مستوى التعليم/ الشهادة المتحصل عليها، والبيانات السلوكية المتعلقة بعادات وخبرة الزبون الجزائري في التّسوق من خلال الأنترنت، أما **المحور الثاني** يتعلق بالنقاط المتعلقة بمعرفة توجه الزبون الجزائري أثناء وفيما بعد أزمة فيروس كورونا للتّسوق عبر الأنترنت.

5.1.3. مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع الأفراد الذين قاموا بالشراء عبر الانترنت في الجزائر خلال فترة كوفيد19، في حين اقتصر تطبيق هذه الدراسة على عينة قصدية من الأفراد الذين أقدموا فعلياً بعملية الشراء عبر الأنترنت خلال هذه الفترة، وهذا من خلال استخدام استبيان إلكتروني تم إعداده بواسطة نموذج جوجل درايف (Google drive)، حيث تم وضع رابط هذا الاستبيان في صفحات مواقع التواصل الإجتماعي، وذلك في الفترة الزمانية الممتدة ما بين جانفي إلى جوان 2022، وتم الإجابة عنه من قبل عينة بلغ حجمها (107) فرداً.

6.1.3. أساليب التحليل الإحصائي

اعتمدنا في دراستنا على برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وذلك لإجراء التحليل الإحصائي اللازم لبيانات الاستبيان وذلك من خلال استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

– التوزيعات التكرارية لتوصيف خصائص عينة الدراسة.

– التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات الاستبيان، حيث تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة على حدى بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي.

– اختبار معامل ألفا كرونباخ Cronbach's alpha.

– اختبار t لعينة واحدة One sample T-Test: تم استخدام هذا الاختبار لمقارنة متوسط العينة بمتوسط المجتمع، وهذا من أجل اختبار الفرضية الصفرية الأولى.

– اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA: تم اعتماده لمعرفة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في توجه الزبون الجزائري خلال أزمة فيروس كورونا للتّسوق عبر الأنترنت تعزى لمتغيرات البيانات السوسيو–ديمغرافية، وهذا من أجل اختبار الفرضية الصفرية الثانية.

7.1.3. صدق وثبات أداة الدراسة

تم استخدام معامل الثبات " ألفا كرونباخ " لقياس ثبات الأداة ومعامل الصدق الذي يساوي رياضياً الجذر التربيعي لمعامل الثبات، حيث بلغت قيمة هذا المعامل % 83,80=α للمقياس ككل وهي نسبة قوية جداً كونها أعلى من النسبة المقبولة 60%، وتبين درجة الثبات في عبارات الاستبيان.

2.3. نتائج الدراسة

1.2.3. نتائج تحليل بيانات متغيرات الدراسة

اعتمدنا على الاحصاء الوصفي في دراستنا، حيث تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب والتكرارات أيضاً، كانت النتائج على النحو التالي:

1.1.2.3. نتائج تحليل البيانات السوسيو– ديمغرافية لعينة الدراسة

تم تصنيف أفراد عينة الدراسة وفقاً لمجموعة من المتغيرات السوسيو–ديمغرافية كما يلي:

الجدول 1: توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات السوسيو–ديمغرافية

البيان		التكرارات والنسب المئوية		الترتيب
		التكرار	%	
الجنس	ذكر	53	49,5	2
	أنثى	54	50,5	1
السن	أقل من 18 سنة	4	3,7	5
	من 18 سنة إلى 24 سنة	24	22,4	3
	من 25 سنة إلى 34 سنة	28	26,2	2
	من 35 سنة إلى 44 سنة	40	37,4	1
	من 45 سنة إلى 54 سنة	9	8,4	4
	من 55 سنة إلى 64 سنة	2	1,9	6
	أكبر من 65 سنة	0	0	7
مستوى التعليم / الشهادة المتحصل عليها	ثانوي أو أقل	8	7,5	4
	تقني/ تقني سامي	3	2,8	5
	بكالوريا + 3 سنوات	18	16,8	3
	بكالوريا + 5 سنوات	19	17,8	2
	بكالوريا + 7 سنوات فما فوق	59	55,1	1
الإجمالي		**107**	**100,0**	/

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي (SPSS).

تشير نتائج الجدول رقم (1) أن الدراسة الميدانية شملت كل فئات المجتمع، فبالنسبة لمتغير الجنس نجد أن أكبر نسبة كانت لفئة الإناث حيث بلغت نسبة 50,5% بتكرار عدده 54، أما فيما يتعلق بمتغير السن نلاحظ أن فئة الأفراد التي تتراوح أعمارهم من 35 إلى 44 سنة هي الأكبر حيث بلغت نسبة 37,4 % بتكرار عدده 40، ثم يليها فئة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم من 25 إلى 34 سنة بنسبة 26,2 % بتكرار عدده 28، في حين أن متغير مستوى التعليم والشهادة المتحصل عليها كانت المرتبة الأولى لفئة مستوى بكالوريا+7سنوات بنسبة 55,1% بتكرار عدده 59، في حين باقي المستويات كانت بنسب متفاوتة.

2.1.2.3. تحليل البيانات السلوكية لعينة الدراسة

قمنا بدراسة مستوى خبرة "عينة الدراسة" في التّسوق عبر الأنترنت قبل أزمة فيروس كورونا المستجد، وهي ما يمثله الجدول الموالي:

الجدول 2: معرفة مستويات خبرة "عينة الدراسة" في التّسوق والشراء عبر الأنترنت قبل أزمة كوفيد–19

البيان	ك	%
ليس لى خبرة	29	27,1
نعم لى خبرة	78	72,9
الإجمالى	**107**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي (SPSS).

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن الأفراد الذين ليس لديهم خبرة في التّسوق والشراء عبر الأنترنت قبل أزمة فيروس كورونا المستجدد قد بلغت تكرار (29) بنسبة (27,1%)، بينما الأفراد الذين لديهم خبرة في التّسوق عبر الأنترنت من قبل ظهور الوباء كانت بتكرار (78) بنسبة (72,9%).

3.1.2.3. تحليل البيانات المتعلقة بالتّسوق عبر الأنترنت

لقد تم قياس توجه الزبون الجزائري للتّسوق الالكتروني أثناء وبعد أزمة فيروس كورونا المستجد من خلال الفقرات (من 1 إلى 9)، وذلك على أساس مقياس ليكرت الخماسي، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وهو ما يمكن إيضاحه في الجدول الموالي:

الجدول 3: نتائج الإحصاء الوصفي لتوجه الزبون الجزائري للتّسوق عبر الأنترنت

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستجابة
1. بصفة عامة، ساهمت أزمة فيروس كورونا المستجد في زيادة تعاملاتي الإلكترونية	3,93	1,061	1	الموافقة
2. ساهم التباعد الاجتماعي المفروض أثناء تطبيق الحجر الصحي في إدراكي لأهمية التقارب الالكتروني	3,82	1,017	2	الموافقة
3. ساعد فرض الحكومة للتعليمات الصحية الالتزام بالبيت بتعرّفي واكتشافي وجود مواقع الأنترنت التجارية والشراء من خلالها.	3,55	1,021	4	الموافقة
4. بصفة عامة، بظهور وانتشار وباء فيروس كورونا المستجد عرف سلوكي الشرائي تغير ا كبيرا فيما يخص القيام بالتّسوق عبر الأنترنت	3,50	0,975	5	الموافقة

5. ساهم تطبيق الحكومة للحجر الصحي بالبيت لجوئي الاضطراري للتسوق الالكتروني	3,39	0,998	6	المحايدة
6. ساهم غلق الأسواق والمحلات التجارية في لجوئي إلى التّسوق الإلكتروني كحل بديل	3,61	1,097	3	الموافقة
7. أثر خوفي من الإصابة بفيروس كورونا المستجد في عدم الخروج من المنزل للحصول على احتياجاتي، وبدلا عن ذلك توجهت إلى الشراء الإلكتروني	3,26	1,152	9	المحايدة
8. عرفت مشترياتي عبر الأنترنت في ظل انتشار وباء فيروس كورونا زيادة ملحوظة	3,37	1,120	7	المحايدة
9. أنوي مستقبلاً أن أكرر عملية التّسوق الإلكتروني بعد أزمة كورونا	3,29	1,325	8	المحايدة
المتوسط الحسابي للكل	**3,55**	**0,746**	/	**الموافقة**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي (SPSS).

يبيّن لنا الجدول (3) توجه الزبون الجزائري للتّسوق الإلكتروني أثناء وبعد أزمة فيروس كورونا المستجد، حيث نلاحظ موافقة – عينة الدراسة– على هذا التوجه فقد جاءت استجابتهم إيجابية فيما يتعلق بعض الفقرات وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس وهي كما يلي:

– فقد جاء بالترتيب الأول الفقرة (ساهمت أزمة فيروس كورونا المستجد في زيادة تعاملاتي الإلكترونية) على أعلى درجة موافقة حيث بلغ متوسطها الحسابي (3,93)، ويليها في الترتيب الفقرة (ساهم التباعد الاجتماعي المفروض أثناء تطبيق الحجر الصحي في إدراكي لأهمية التقارب الالكتروني) باستجابة بمتوسط حسابي (3,82)، أما في الترتيب الثالث فيرى المستجوبين بأنه (ساهم غلق الأسواق والمحلات التجارية في اللجوء إلى التّسوق الإلكتروني كحل بديل) وذلك بمتوسط حسابي (3,61)، أما في الترتيب الرابع كان للفقرة (ساعد فرض الحكومة للتعليمات الصحية الالتزام بالبيت بتعرّفي واكتشافي وجود مواقع الأنترنت التجارية) بمتوسط حسابي (3,55)، وأخيراً المرتبة الخامسة للفقرة (بصفة عامة، بظهور وانتشار وباء فيروس كورونا المستجد عرف سلوكي الشرائي تغيراً كبيراً فيما يخص القيام بالتّسوق عبر الأنترنت) حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3,50).

– أما من كان رأيهم محايد نجدها في الفقرة (ساهم تطبيق الحكومة للحجر الصحي بالبيت لجوئي الاضطراري للتسوق الالكتروني) بمتوسط حسابي (3,39)، يليه في الرأي المحايد (عرفت مشترياتي عبر

الأنترنت في ظل انتشار وباء فيروس كورونا زيادة ملحوظة) باستجابة بمتوسط حسابي (3,37)، كما يليه في الرأي المحايد (أنوي مستقبلا أن أكرر عملية التّسوق الإلكتروني بعد أزمة كورونا) بمتوسط حسابي (3,29)، وجاء في المرتبة الأخيرة (أثر خوفي من الإصابة بفيروس كورونا المستجد في عدم الخروج من المنزل للحصول على احتياجاتي، وبدلاً عن ذلك توجهت إلى الشراء الإلكتروني) بمتوسط حسابية (3,26).

3.3. اختبار فرضيات الدراسة: نحاول اختبار فرضيات البحث كما يلي:

1.3.3. اختبار فرضية مدى توجه الزبون الجزائري أثناء أزمة كوفيد-19 للتّسوق عبر الأنترنت

من أجل الإجابة على التساؤل الجوهري للبحث المتعلق بمدى توجه الزبون الجزائري أثناء أزمة فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19" للتّسوق عبر الأنترنت، قمنا بوضع الفرضيات الصفرية التالية:

- الفرضية الصفرية الأولى (H01): لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في توجه الزبون الجزائري أثناء أزمة فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19" للتّسوق عبر الأنترنت.

الفرضية البديلة لها: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في توجه الزبون الجزائري أثناء أزمة فيروس كوفيد-19للتّسوق عبر الأنترنت. لقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار (t) لعينة واحدة، وهو ما يمكن توضيحه في الجدول الموالي:

الجدول 4: نتائج اختبار (t) لمعرفة مدى توجه الزبون الجزائري أثناء أزمةكوفيد-19 للتّسوق عبر الأنترنت.

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار=3				القرار
			قيمة t	درجة الحرية Ddl	القيمة الاحتمالية Sig	اختلاف المتوسط	
توجه الزبون الجزائري أثناء أزمة فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19" للتّسوق عبر الأنترنت	3,55	0,746	7,679	106	0,000	0,554	رفض

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي (SPSS).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أن المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة 3,55 بانحراف معياري قدره 0,746 وبمقارنة هذه النتيجة مع سلم القياس المعتمد في دراستنا نجدها بأنها تتجه إلى درجة الموافقة، وللكشف عن الفروق وتحديد مستوى الدلالة الاحصائية تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة، حيث يتبيّن لنا من الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي الصفر وهي أقل من

مستوى المعنوية α≥5%، كما قيمة t المحسوبة هي 7,679 وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت 1,660، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تعني وجود فروق معنوية عند مستوى دلالة إحصائية α≥5% لتوجه الزبون الجزائري أثناء أزمة فيروس كورونا المستجد للتّسوق عبر الأنترنت.

2.3.3. اختبار وجود فروق في توجه الزبون الجزائري أثناء أزمة فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19" للتّسوق عبر الأنترنت تعزى لمتغيرات البيانات السوسيو-ديمغرافية

- الفرضية الصفرية الرئيسية الثانية (HO2): لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) في متوسطات توجه الزبون الجزائري أثناء أزمة فيروس كورونا المستجد للتّسوق عبر الأنترنت تعزى لمتغيرات البيانات السوسيو- ديمغرافية.

أ- اختبار وجود فروق في متوسطات توجه الزبون الجزائري أثناء أزمة فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19" للتّسوق عبر الأنترنت تعزى لمتغير السن

بهدف اختبار وجود فروق في متوسطات توجه الزبون الجزائري أثناء أزمة فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19" للتّسوق عبر الأنترنت تبعاً لمتغير السن، نطرح الفرضية الصفرية الفرعية الثانية التالية:

- الفرضية الصفرية الفرعية الثانية (HO 2-1): لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في متوسطات توجه الزبون الجزائري أثناء أزمة فيروس كورونا المستجد للتّسوق عبر الأنترنت تعزى إلى متغير السن.

- **الفرضية البديلة لها:** توجد فروق ذات دلالة احصائية في متوسطات توجه الزبون الجزائري أثناء أزمة فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19" للتّسوق عبر الأنترنت تعزى إلى متغير السن.

لاحظنا من خلال النتائج المتوصل إليها وجود فروق ظاهرية بسيطة بين المتوسطات (من 3,00 إلى 3,79) لتوجه الزبون الجزائري أثناء أزمة فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19" للتّسوق عبر الأنترنت تبعاً لمتغير السن، وللكشف عن هذه الفروق وتحديد مستوى الدلالة الاحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way Anova للفروق، وهو ما يمكن إيضاحه في الجدول التالي:

الجدول 5: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات توجه الزبون الجزائري أثناء أزمة فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19" للتسوّق عبر الأنترنت ومتغير السن

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	Sig
متغير السن	بين المجاميع	7,102	5	1,420	2,766	0,022
	ضمن المجاميع	51,870	101	0,514	/	/

	الإجمالي	58,972	106	/	/	/

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي (SPSS).

يتّضح من الجدول رقم (5) أن قيمة Sig تساوي (0.022) وهي أقل من مستوى الدلالة 5%، وهو ما يستدعي رفض الفرضية الصفرية الفرعية الثانية (HO 2-1)، وقبول الفرضية البديلة.

من أجل توضيح مصدر هذه الفروق تم اجراء الاختبارات البعدية (Post hoc tests) واستخدام اختبار المقارنات المتعددة (طريقة Scheffé)، حيث بينت النتائج أن اتجاه الفروق كانت لصالح الفئة العمرية من25 سنة إلى 34 سنة. في حين أن الفروق بين توجه الزبون الجزائري أثناء أزمة فيروس كورونا للتّسوق عبر الأنترنت ومتغير السن في غير ذلك غير دالة إحصائياً حيث كانت قيمة (Sig) في كل منها أكبر من مستوى الدلالة 5%.

ب– اختبار وجود فروق في متوسطات توجه الزبون الجزائري أثناء أزمة كوفيد–19 للتّسوق عبر الأنترنت تعزى لمتغير الجنس

بهدف اختبار وجود فروق في متوسطات توجه الزبون الجزائري أثناء أزمة كوفيد–19 للتّسوق عبر الأنترنت تبعاً لمتغير الجنس، نطرح الفرضية الصفرية الفرعية الثانية التالية:

– الفرضية الصفرية الفرعية الثانية (HO 2-2): لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في متوسطات توجه الزبون الجزائري أثناء أزمة كوفيد–19 للتّسوق عبر الأنترنت تعزى إلى متغير الجنس.

– **الفرضية البديلة لها:** توجد فروق ذات دلالة احصائية في متوسطات توجه الزبون الجزائري أثناء أزمة فيروس كورونا المستجد "كوفيد–19" للتسوّق عبر الأنترنت تعزى إلى متغير الجنس.

بينت النتائج وجود فروق ظاهرية بسيطة بين المتوسطين (من 3,50 إلى 3,60) لتوجه الزبون الجزائري أثناء أزمة كوفيد–19 للتّسوق عبر الأنترنت تبعاً لمتغير الجنس، وللكشف عن هذه الفروق وتحديد مستوى الدلالة الاحصائية تم استخدام اختبار t لعينة واحدة. يمكن إيضاح النتائج في الجدول الموالي:

الجدول 6: نتائج اختبار تجانس التباين واختبار t للفروق بين متوسطات توجه الزبون الجزائري أثناء أزمة فيروس كوفيد–19 للتّسوق عبر الأنترنت تبعاً لمتغير الجنس

البيان	اختبار Levene			اختبار t	
	F	درجة الحرية 1	درجة الحرية 2	Sig	T	Sig
متغير السن	0,825	1	105	0,366	- 0,704	0,483

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي (SPSS).

تبيّن النتائج في الجدول رقم (6) إختبار تجانس التباين (اختبار Levene) أن مستوى الدلالة (Sig) يساوي (0,366) وهي أكبر من 5% الذي يدل على وجود تجانس بين المجموعات، في حين أن نتائج اختبار t للفروق

بين متوسطات توجه الزبون الجزائري أثناء أزمة فيروس كوفيد-19 للتّسوق عبر الأنترنت ومتغير الجنس تبين أن قيمة (Sig) تساوي (0.483) وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%، وهو ما يستدعي قبول الفرضية الصفرية الفرعية الثانية (HO 2-2) بالنسبة لمتغير الجنس.

ج- اختبار وجود فروق في متوسطات توجه الزبون الجزائري أثناء أزمة فيروس كورونا للتّسوق عبر الأنترنت تعزى لمتغير مستوى التعليم/ الشهادة المتحصل عليها

بهدف اختبار وجود فروق في متوسطات توجه الزبون الجزائري أثناء أزمة فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19" للتّسوق عبر الأنترنت تعزى لمتغير مستوى التعليم، نطرح الفرضية الصفرية الفرعية الثانية التالية:

- الفرضية الصفرية الفرعية الثانية (HO 2-3): لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في متوسطات توجه الزبون الجزائري أثناء أزمة فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19" للتّسوق عبر الأنترنت تعزى لمتغير مستوى التعليم.

- **الفرضية البديلة لها:** توجد فروق ذات دلالة احصائية في متوسطات توجه الزبون الجزائري أثناء أزمة فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19" للتّسوق عبر الأنترنت تعزى لمتغير مستوى التعليم.

تبين لنا من النتائج وجود فروق ظاهرية بسيطة بين المتوسطات (من 3,28 إلى 3,79) لتوجه الزبون الجزائري أثناء أزمة كوفيد-19للتّسوق عبر الأنترنت تبعاً لمتغير مستوى التعليم، وللكشف عن هذه الفروق وتحديد مستوى الدلالة الاحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way Anova

قيمة Sig تساوي (0.250) وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%، وهو ما يستدعي قبول الفرضية الصفرية الفرعية الثانية (HO2-3).

4. خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة التّعرف على انعكاسات أزمة كوفيد-19 على التّسوق عبر الأنترنت في الجزائر، من خلال معرفة مدى توجه الزبون الجزائري خلال أزمة كوفيد-19 للتّسوق عبر الأنترنت، ومدى رغبة هذا الأخير في الاستمرار في التّسوق عبر الأنترنت بعد هذه الأزمة الصحية،

1.4. النتائج

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر من أهمها:

- توجه الزبون الجزائري للتّسوق الإلكتروني أثناء أزمة كوفيد-19، حيث توصلت الدراسة إلى موافقة – عينة الدراسة- على هذا التوجه فقد جاءت استجابتهم إيجابية حيث بلغ المتوسط الحسابي لها

(3,55)، كما أنه من خلال اختبار الفرضية الصفرية الأولى القائلة " أنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في توجه الزبون الجزائري خلال أزمة كوفيد-19للتّسوق عبر الأنترنت" فقد تم رفضها وقبول الفرضية البديلة لها التي تعني وجود فروق معنوية عند مستوى دلالة إحصائية لتوجه الزبون الجزائري أثناء أزمة كوفيد-19للتّسوق عبر الانترنت، وهذه النتيجة تشترك مع نتائج الدراسات السابقة للباحث بن علي احسان وآخرون (سنة 2020)، التي توصلت إلى أن فيروس كوفيد 19 أثر بشكل واضح على التصرفات الشرائية للمستهلك الجزائري، ودراسة شيلي (سنة 2021) التي توصلت إلى أن هناك مستوى متوسط لاتجاه المستهلكين نحو التسوق عبر الأنترنت.

- كما بينت نتائج الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة للتّسوق عبر الأنترنت كانت لفئة الإناث حيث بلغت نسبة 50,5%، أما فيما يتعلق بمتغير السن نلاحظ أن فئة الشباب هي الأكثر استخداماً للتّسوق الإلكتروني حيث بلغت نسبة 63,6 %، وهي نسبة معقولة تفسر عدد الساعات التي تقضيها فئة الشباب على شبكة الأنترنت نتيجة استخدامها الواسع وتمكنها من وسائل الاتصالات الحديثة من أجهزة كمبيوتر وهاتف محمول واستخدامها في الشراء الإلكتروني، وهي ما تتوافق مع النتيجة التي توصلت لها دراسة ساحلي (سنة 2020) التي توصلت بأن المخاطر المالية والعمر والدخل والمستوى الفكري تؤثر على سلوك التّسوق عبر الأنترنت أثناء الوباء.

-توصلت الدراسة أن عروض البيع الموضوعة على شبكات التواصل الاجتماعي هي الأكبر التي يقوم الزبائن بالتّسوق من خلالها بنسبة (56,7 %)، كما توصلت الدراسة إلى أن الأفراد الذين ليس لديهم خبرة في التسوق والشراء عبر الأنترنت قبل أزمة فيروس كورونا قد بلغت نسبة (27,1%)، هذه الأخيرة تفسر توجه المستهلكين إلى التّسوق عبر الأنترنت في ظل الأزمة. وهو ما يؤكد النظرية السلوكية فتولد عدم الرضا وعدم التوزان الناتج عن الأزمة يقود إلى تغيير في العادات الاجتماعية عند الأفراد، ومن هنا كان التخلي عن العادات القديمة واكتساب عادات وسلوكات جديدة للزبون الجزائري وهو التّسوق عبر الأنترنت.

– أما فيما يتعلق بالفرضية الصفرية الثانية القائلة "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في توجه الزبون الجزائري خلال أزمة فيروس كورونا "كوفيد-19" للتّسوق عبر الأنترنت تعزى لمتغيرات البيانات السوسيو- ديمغرافية"، فقد توصلت الدراسة إلى تأكيدها بحيث أنه لا يوجد فروق في توجه الزبون الجزائري أثناء أزمة كوفيد-19 للتّسوق عبر الأنترنت تعزى لمتغيرات البيانات السوسيو-ديمغرافية (الجنس، المهنة، مستوى التعليم، مستوى دخل الأسرة)، باستثناء متغير السن، حيث بيّنت النتائج أن اتجاه الفروق كانت لصالح الفئة العمرية من 25 سنة إلى 34 سنة.

2.4. التوصيات

بناء على النتائج المتوصل إليها ينبغي التأكيد على مساهمة أزمة فيروس كورونا في زيادة وتنشيط التعاملات الإلكترونية في الجزائر، كما كان لظهور وانتشار وباء فيروس كورونا أثر كبير على السلوك الشرائي للزبون الجزائري الذي عرف تغيراً كبيراً خاصة فيما يتعلق بالقيام بالتّسوق عبر الأنترنت من خلال إقباله على شراء السلع والخدمات من خلال الأنترنت، وبالتالي فالزبون الجزائري لديه ميولات كبيرة لتغيير عاداته وسلوكاته الشرائية التقليدية نحو الشراء عبر الأنترنت بعد أزمة كوفيد19، كما أن التّسوق عبر الأنترنت تجربة حديثة وواعدة في الجزائر وأمامها كل الفرص للنجاح، لذلك توصي الدراسة على أهمية تبني استخدام التسويق عبر الأنترنت في المجال التسويقي أكثر من أي وقت مضى.

5. قائمة المراجع:

1.5. المراجع باللغة العربية:

إحسان بن علي، عبد الحفيظ يحياوي، و صبري مقيمح. (2020). ***أثر جائحة كوفيد-19 على التسوق عبر الإنترنت والسلوك الاستهلاكي في الجزائر***. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13* (العدد 03)، الصفحات 430-444.

أحمد فايز الهرش. (جوان، 2020). ***أزمة الإغلاق الكبير: الأثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد-19***. *مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، 2*(2 خاص)، الصفحات 117- 137.

إلهام شيلي. (2021). ***اتجاه الأفراد نحو التسوق عبر الأنترنت- دراسة استطلاعية لآراء عينة من سكان ولاية سكيكدة-***. *مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 9* (العدد01)، الصفحات 515-529.

سام عبد القادر الفقهاء. (2013). ***دور القيمة المدركة للمعلومات كمتغير وسيط في العلاقة ما بين عضوية المستهلكين المجمعات الافتراضية ونوايا التسوق الإلكتروني في فلسطين.*** *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9*(العدد 2)، الصفحات 294- 320.

عاكف يوسف الزيادات. (2 سبتمبر، 2019). ***العوامل المؤثرة على التّسوق الإلكتروني في الأردن، دراسة تطبيقية على مواقع التسوق الإلكترونية.*** *المجلة العربية للنشر العلمي*(11)، الصفحات 117-143.

فطيمة كاهي، و عبد الغني حدادي . (جانفي، 2021). ***ثقة المستهلك العربي في عملية الشراء عبر الانترنت في ظل جائحة كورونا (كوفيد19).*** *مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 12*(العدد 01 الخاص (الجزء1)).

مسعود شويرب، مسعود بوخالفي ، و عبد الرحمان بن سانية. (30 09, 2022). **أثر أزمة كوفيد 19 على الخيارات الاستراتجية للمؤسسة في إدارة الأزمات –دراسة حالة مؤسسة نفطال بغرداية خلال الفترة (2018–2021)**. *مجلة إضافات إقتصادية، 06*(02)، الصفحات 409-421.

نيفين غباشي. (يوليو-سبتمبر، 2019). ***فعالية مواقع التسوق الإلكتروني في تحفيز عملية الشراء الإلكتروني: المعوقات وآليات تطوير الأداء.*** *المجلة العربية لبحوث الإعلام والإتصال*(26)، الصفحات 316-393.

يونس ابراهيم جعفر، و خضر عيسى محمد. (2019). ***واقع الشراء عبر الأنترنت في الضفة الغربية: إيجابيات وسلبيات.*** *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 8*(2)، الصفحات 28-58.

2.5. المراجع باللغة الأجنبية:

Al-Sarayrah, I. (2013). ***An Investigation of Factors Influencing Consumers' Intention to use Online Shopping: An Empirical Study in South of Jordan.*** *A Thesis Submitted to the Deanship of the Graduate Studies in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master, Mu'tah University*.

Badot, O., & Fournel, C. (2020, Avril). ***Crise du Covid-19 et commerce: Quels futurs impacts possibles sur les comportements des acheteurs et sur les stratégies des distributeurs ?*** *ESCP Research Institute of Management, chaire Prospective du Commerce dans la société 4.0*.

Balachandran, W., Nabot, A., & Garaj, V. (2017, June). ***Consumer attitudes toward online shopping: An exploratory study from Jordan.*** *International journal of social ecology and sustainable development*.

Bressolles, G., & Durrieu, F. (2011, Juin). ***Impact des dimensions de la qualité de service électronique sur la satisfaction et les intentions de fidélité : Différences entre acheteurs et visiteurs.*** *La Revue des Sciences de Gestion*(252).

Chikhi, K. (2021, Janvier). ***L' impact de la crise sanitaire du covid-19 sur le comportement de consommation des algeriens.*** *Revue D'études en Management et Finance D'organisation*(12), pp. 1-10.

Chouk, I., & Perrien, J. (2004, Juillet- Septembre). ***Les facteurs expliquant la confiance du consommateur lors d'un achat sur un site marchand: Une étude exploratoire.*** *Décisions Marketing*(35), pp. 75-86.

Khairi, O., Mnajli, F., Bennani, M., & Bensassi Nour, H. (2021). ***L'évolution des comportements d'achat à l'ère du COVID19 : cas du Maroc.*** *International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics, 2*(6), pp. 120-139.

Pise, A. A., Rohini Suresh, S., & Vinal Deep, S. (2021, March). ***An analytical study on online consumer buying behaviour with reference to e-shoping portals (B2C).*** *International Journal of Management(IJM), 12*(3), pp. 562-567.

Rodi, F. (2021, Janvier 6). ***L'avenir de l'achat en ligne.*** Consulté le Juin 22, 2022

SAHLI, F. (2020, Juillet). ***Coronavirus (Covid19): Quel impact sur le comportement d'achat en ligne des consommateurs tunisiens ?*** *Alternatives Managériales et Economique, 2*(3), pp. 16-36.

Shabeer, V., & P V, B. (2018, May-June). ***EFFECT OF ONLINE SHOPPING IN RETAIL BUSINESS OF KERALA- INFLUENCE OF SMART PHONES.*** *International Journal of Management (IJM), 9*(3), pp. 164-171.

Stenger, T., & Michaut-Trévinal, A. (2014). ***E-marketing§ e-commerce: concepts, outils, Pratiques.*** Paris: Dunod.

Viot, C. (2006). ***Le e-marketing: La connaissance du marché et du cyber consommateur, le positionnement et le marketing mix d'un site de vente en ligne.*** Paris: Gualino éditeur- E.J.A.

قراءة تحليلية لمقومات التسويق السياحي بالجنوب الغربي "منطقة بشار"

An Analytical Reading of the Elements of Tourism Marketing in the Southwest "Bechar Region"

أونيس فاطيمة زهراء[*]، جامعة طاهري محمد (بشار)، Ounis_fatimazohra@yahoo.fr

بودي عبد القادر، جامعة طاهري محمد (بشار)، boudiabdelkader@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/05/18 تاريخ القبول: 2023/09/24 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

يعرض الملخص الإشكالية المدروسة في المقال والتي تهدف إلى محاولة التعرف على واقع السياحة بالجنوب الغربي للوطن وبالأخص بولاية بشار كونها منطقة سياحية مهمة، وإلى تشخيص وحصر أهم المشكلات والعقبات التي تواجه النشاط السياحي بها ومعرفة قدرة المنتوج السياحي بالمنطقة على المنافسة، حيث عالجت الورقة البحثية مجموعة من النقاط التي تبرز أهم مظاهر السياحة الصحراوية بمنطقة بشار، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، وتوصلنا في الأخير إلى أن منطقة بشار تزخر بمناطق خلابة، ومقومات طبيعية وأثرية التي من شأنها جلب السياح، كما أنها تفتقر إلى استراتجيات وسياسات تسويقية واضحة المعالم.

كلمات مفتاحية: تسويق سياحي، مزيج تسويقي سياحي، منطقة بشار، مقومات طبيعية

تصنيفات JEL : Z380؛ Z300 ؛ Q2

Abstract:

an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article the reality of tourism in the southwest of the country, especially in the Wilayat of Bechar, as it is an important tourist area to diagnose and to inventory the most important problems and obstacles facing the tourism activity in it and to know the ability of the tourism product in the region to

[*] المؤلف المرسل.

compete. Where the research paper dealt with a set of points that highlight the most important aspects of desert tourism in the Bechar region, and the study relied on the analytical method and we concluded in the end that the Bechar region is have the most magnificent areas natural and archaeological components that would attract tourists. It also lacks well-defined marketing strategies and policies reached.

Keywords: Tourism Marketing; Bechar Region ; Mix Marketing Touristic; Natural Eliments.

Jel Classification Codes: Z380 ؛ Z300 ؛ Q2

1. مقدمة:

تزخر الجزائر بثروات سياحية هامة تأخذ فيها الصحراء حصة الأسد، فرغم المكانة الرفيعة إلا أن الجزائر لم تجد نفسها في السوق العالمية، وهذا لنقص السياسات والإستراتيجيات التسويقية (كدراسة السوق وتحليل سلوك السائح للإلمام بحاجاته ورغباته وتلبيتها)، فبقي المنتج السياحي بالجنوب الغربي (منطقة بشار خاصة) مختفيا، رغم وجود آلاف السياح المحتملين لاكتشاف هذا المنتج وتذوقه، إلا أن السياسة السياحية والخطط المتبعة في هذا القطاع جعلت الوضع السياسي بالجنوب الغربي على ما هو عليه.

وقد تحددت مشكلة البحث في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: **أين تتجلى مقومات التسويق السياحي بمنطقة بشار، وما السياسة المتبعة في المنطقة؟**.

فرضيات الدراسة: ستنصب الورقة البحثية على الفرضيات التالية:

- تنوع المنتج السياحي بالجنوب وبقائه مهمشا؛
- إهمال السياحة الصحراوية وخاصة بالجنوب الغربي مما أثر سلبا على الموارد السياحية واندثار الكثير من الصناعات الحرفية والتقليدية.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على التسويق السياحي وعناصر المزيج التسويقي السياحي؛
- التعرف على مقومات السياحة في الجنوب الغربي وبالأخص في ولاية بشار؛
- دراسة وتحليل التسويق السياحي بالمنطقة ومعرفة مدى قدرته على المنافسة.

2.مفاهيم عامة حول التسويق السياحي: التسويق هو النابض الرئيسي والموجه للحركة السياحية الحديثة، وهو توجيه، تخطيط، برمجة السياسة لتلبية رغبات وحاجات السياح وإشباعها، فعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر حول مفهوم التسويق وعلاقته بالسياحة فإننا نجد أنها جميعها ترتكز حول فهم السائح.

1.2 ماهية التسويق السياحي:

إن الوصول إلى السائح ورضاه يبقى هدف المنظمة المنشود، التي يتوجب عليها الاهتمام بالنشاط التسويقي، فنجاح أي عمل سياحي يرتبط أساسا بدراسة البيئة ويجمع الكلمتين التسويق والسياحة معا فينتج مصطلح التسويق السياحي وهو فن قديم وعلم حديث. ويمكن عرض بعض التعريفات:

- كريتندوف Kridppendrof (1981) عرفة على أنه" التنفيذ العلمي والمنسق لسياسة الأعمال من قبل المشاريع السياحية، سواء كانت خاصة أم عامة على مستوى محلي، إقليمي، وطني، أو عالمي بغرض تحقيق الإشباع لمجموعات المستهلكين المحددين ومما يحقق عائدا ملائما" (نبعة، 2005، صفحة 18). إن هذا التعريف يتماشى والمفهوم التسويقي والذي يركز على تلبية رغبات وحاجات مجموعة المستهلكين كنقطة ارتكازية من خلال تنفيذ سياسة سياحية منسقة.
- في سنة (1985) قدم موريسن Morrisson تعريفا آخرا فهو " فلسفة إدارية تجسد الطلب السياحي من خلال البحث، التنبؤ واختيار السوق المناسب مع أهداف المؤسسة وبالتالي تحقيق أكبر عائد"(MORRISSON.A., 1985) .
- التسويق السياحي هو" ذلك النشاط الإداري والفني الذي تقوم به المنظمات والمنشآت السياحية داخل الدولة وخارجها لتحديد الأسواق السياحية المرتقبة والتعرف عليها والتأثير فيها لهدف تنمية وزيادة الحركة السياحية القادمة منها وتحقيق التوافق بين المنتج السياحي وبين الرغبات والدوافع للشرائح السوقية المختلفة".
- ولقد عرف أيضا (Kotler & Armstrong. 1999) التسويق السياحي بأنه: " العملية التي يمكن من خلالها التوازن بين احتياجات السائحين وأهداف المؤسسة أو المنطقة السياحية" (الشرقاوي، 2008، صفحة 23).

- والتسويق السياحي أيضا هو" نشاط شامل ومتكامل يضم جميع الجهود المبذولة لجذب السائح الدولي والمحلي لزيارة المناطق السياحية الدولية، وتبدأ هذه الجهود بشكل مباشر من إعداد البرامج السياحية حتى التعاقد مع السائحين إلى إتمام البرامج. (السميع، 2006، صفحة 30)
- ومن خلال التعاريف المقدمة وتعاريف أخرى فإن التسويق السياحي عاملا أساسيا لتحقيق التنمية السياحية في الدول نظرا لما يقوم به من دور هام في تعريف وترويج المنتج السياحي من خلال المزيج التسويقي وتزويد السائح بالمعلومات حول المقومات الطبيعية والمادية بالمنطقة السياحية والبحث عن أسواق سياحية جديدة لرفع مستوى العرض السياحي ومحاولة إقامة نظام معلومات فعال مع السوق المحددة حاليا والمتوقعة وبالتالي فهم رغباته ودوافعه الاستهلاكية والعمل على تلبيتها وإشباعها؛ إضافة إلى وجود متغيرات عديدة كالعلاقات بين الدول المصدرة للسياحة والدول المستوردة لها، غير أن ذلك يتوقف على الظروف الأمنية والسياسية السائدة في هذه الدول.

1.1.2 أسس وعناصر التسويق السياحي:

أ- التسويق عملية إدارية وفنية في نفس الوقت، لأنها من الجانب الإداري تقوم على التخطيط والتنظيم وتوجيه العاملين للأسلوب الأمثل في العمل والتنسيق بين جهودهم من أجل تحقيق الأهداف العامة للمنشأة، ثم الرقابة على الجهود التسويقية المبذولة (السميع، 2006، صفحة 31)، ومن الجانب الفني فيدخل فيه المنهج والأسلوب المستخدم في العملية التسويقية.

ب- نشاط مشترك بين الهيئات المختلفة والمؤسسات السياحية المتعددة مثل شركات نقل سياحية، فنادق، بنوك، شركات سياحية. (صليحة، 2005/2004، صفحة 33)

ت- نشاط متعدد الجوانب لا يقتصر على العمل التسويقي في الخارج فقط ولكنه نابع أساسا من داخل الدولة التي تمثل المصدر الرئيسي بهذا النشاط حيث تقوم بتوفير سبل النجاح بما تملكه من إمكانات مادية وبشرية.

2.1.2 **أهداف التسويق السياحي:** هدف عملية التسويق هو تلبية الحاجات البشرية، وبالتالي فالهدف الأساسي للتسويق السياحي هو إرضاء السياح. وإذا نجحنا في إرضاء السياح فإن توسع وامتداد السوق يصبح أمرا طبيعيا، وهذا حسب مابينه باركر(BARKE) وأنشن (ANSHEN).

ويمكن حصر أهداف التسويق السياحي في النقاط التالية: (السرابي، 2000، الصفحات 13-15)

أ. **إرضاء السياح** :إننا نعتبر التسويق هو عملية إرضاء للسائح، وفي ضوء هذا الوضع فإن الهدف الأساسي من تطبيق مبادئ التسويق في تقديم الخدمات السياحية هو إرضاء المستهلكين، ومؤخرا لا نجد مؤسسات سياحية يمكن أن تفكر في حماية وجودها دون إرضاء العملاء، و من خلال عملية التسويق المنظم فإن السياح يحصلون على الخدمات المناسبة بأسعار منافسة في أوقات مناسبة وبطريقة مرضية والخدمات متلائمة بشكل جيد وتوقعات وأذواق السياح.

ب. **جعل الاقتصاد التشغيلي ممكنا**: وهذا يستلزم الاستغلال الأمثل للموارد، فتقدير توقعات المستهلكين يجعل من الممكن للمؤسسة إدارة الموارد والعرض السياحي بما يتناسب مع الطلب، وهذا يقلل من الاستغلال غير الأمثل للموارد المتاحة، إضافة إلى ذلك تظهر المؤسسة اهتماما بأن تتفوق على المنافسة وتسيطر على المركز القيادي في السوق، ومن الطبيعي يتطلب هذا الامر السيطرة على المخلفات والتلف، فالتسويق المبني على أساس التقدير السليم لحاجات وتوقعات السياح يجعل من السهل تنظيم أعمال ونشاطات المؤسسات السياحية بما يتناسب مع ذلك.

ت. **تحقيق الأرباح**: من أهداف التسويق السياحي تحقيق الأرباح، ولو على المستوى البعيد أو المتوسط، من خلال وضع خطط تسويقية تمكن المؤسسة من تحقيق ربح يمكنها من إعادة دورة الإنتاج.

ث. **التفوق على المنافسة**: من أبرز بل من أهم أهداف التسويق السياحي هو رسم خطط إستراتيجية تسويقية تمكن المؤسسة من التفوق على المنافسة من خلال الاستحواذ على حصة سوقية والمحافظة عليه، وكذا استغلال كل الفرص المتاحة وتجنب المخاطر.

ج. **إبراز صورة واضحة**: إن هدف التسويق السياحي هو مساعدة المؤسسة في إبراز صورة واضحة عن المنطقة السياحية، وإن مبادئ التسويق السياحي الحقيقي تعتبر مؤثرة في خلق أو التخلص من الانطباعات لدى السياح في الأسواق المستهدفة. إننا نجد عددا من الحالات التي تكون استراتجياتها التسويقية فيها ناجحة في إزالة مشكلة الانطباع، وإن ذلك يوصل إلى حقيقة هي أن وسائل الاتصال الفعالة تبسط عملية تعزيز الجوانب الإيجابية والتخلص من أو تخفيض حدة الجوانب السلبية حول المنطقة السياحية.

2.2 المزيج التسويقي للخدمات السياحية:

يعد المزيج التسويقي العنصر الأساسي في أي إستراتيجية تسويقية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة بطريقة سليمة بما في ذلك قطاع الخدمات السياحية.

يعرف المزيج التسويقي بأنه خليط أم مزيج من الأنشطة والأجزاء والعناصر مع بعضها البعض بغية الحصول على توليفة، يتم من خلالها دراسة المنتوج المقدم للسوق، ثم دراسة وتحديد السعر المناسب والتنافسي ثم الترويج له، ومن ثم توزيعه وإيصاله إلى المكان وفي الزمان المناسب من أجل إشباع حاجة أو تلبية رغبة أو تقديم منفعة للمستهلك بأعلى مستوى ممكن وتحقيق مبرر وجود المنظمة. (الصحن، 1998، صفحة 250)

وهو يتألف من المنتج، التسعير، التوزيع، الترويج لكل من الخدمات والمنتجات المادية غير أن **Zeithaml** أشارت إلى أنه من الممكن إضافة عناصر أخرى إلى المزيج التسويقي للخدمات لتزيد من سعة نطاقه إلى (P7) وبما ينسجم مع الخصائص المميزة للخدمات، هذه العناصر هي الجمهور أو الأفراد، العمليات والبيئة المادية (العربي، 2008/2007).

ويمكن جمعها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): عناصر (مكونات) المزيج التسويقي الخاص بالخدمات

المنتج	المكان	الترويج	السعر
– شكل السلعة المادية – مستوى الجودة – الملحقات – التغليف – الضمانات – خط المنتج – العلامة التجارية	– نوع القناة – التقديم (العرض) – الوسطاء – المحلات – النقل – التخزين	مزيج ترويجي رجال البيع: العدد التدريب الحوافز الإعلان: الأهداف وسائل الإعلام ترويج المبيعات. الدعاية.	- المرونة - مستوى السعر - الآجال - التمييز (المفاضلة) - التخفيضات - الحسومات

الناس	الدليل المادي	العمليات	
العمال:	براعة التصميم	النشاطات المتدفقة:	
التوظيف	المعدات	قياسية	
التدريب	الرموز	(موحدة)	
الحوافز	هندام الموظفين	حسب	
المكافآت	أشياء مادية أخرى:	الطلب	
التعاون	التقارير	عدد الخطوات :	
الزبائن:	بطاقات مهنية	بسيطة	
الثقافة	بيانات	معقدة	
التدريب	الضمان	اشتراك الزبون	

Source :Zeithaml Valarie a bitner Mary Jo ." Services marketing " Irwin McGraw-hill, 2éme edition, 2000, P 19.

2. **مقومات التسويق السياحي بالجنوب الغربي "منطقة بشار"**

تزخر الجزائر بصحراء تقدر مساحتها ب 80 % من المساحة الكلية لها، حيث تتميز هذه الأخيرة بكثبان رملية وهضاب صخرية وسهول حجرية ذات لمسة مميزة تشكل متحفا طبيعيا جعلت من الجنوب الغربي ذا جاذبية متعددة.

1.3 **الإمكانات السياحية بولاية بشار** (زهراء، 2016/2015):

أ. **المقومات الطبيعية ببشار**: تراب الولاية يتشكل من **تضاريس** وهي:

1- **الجبال**: هي جبال متفاوتة من حيث القمة، منها ما هو منخفض ومنها ما هو مرتفع كجبل عنتر الذي يبلغ ارتفاعه حوالي(1953 متر) ، جبل قروز (1835 متر) ، جبل بشار (1206 متر).

2- **الأودية**: تجري بالولاية أربعة(4) أودية رئيسية وهي:

- واد "بشار" ويمتاز بعنفه إذ تسبب عدة مرات في عرقلة المرور حيث أنه يمر خلال جريانه بالطريق الوطني رقم 06 المؤدي إلى ولايات الشمال؛
- واد "زوزفانة" الذي يجري على بعد 05 كلم من مدينة بني ونيف، قلت خطورته منذ بناء الجسر عام 1982؛
- واد" زوزفانة" وواد" قير" (العبادلة) يلتقيان في دائرة اقلي مشكلان واد "الساورة".

3– السهول: وهي عبارة عن منخفضات على ضفاف الوديان أهمها: سهل زوزفانة، سهل بني ونيف، سهل العبادلة، سهل الساورة.

4– الحمادة والرق: مساحات صخرية شاسعة كحمادة قير المتواجدة بالعبادلة، وحمادة الساورة المتواجدة بإقلي.

5– العرق: وهو عبارة عن كثبان رملية تكون في بعض الأحيان مرتفعة حيث يصل ارتفاعها إلى 300 م، منها العرق الغربي الكبير(بني عباس)، عرق الراوي، عرق العطشان وكذا عرق افدي.

6- **المناخ:** تتميز ولاية بشار بمناخ حار صيفا وبارد شتاء، نسبة تساقط الأمطار بالولاية ضئيلة جدا وغير منتظمة(أقل من 100ملم سنويا)، أما فيما يخص درجة الحرارة فتتراوح بالولاية ما بين 16° كأدنى درجة و45° كأعلى درجة، كما أن مناخ ولاية بشار يمتاز بزوابع رملية وهي على مدار السنة (دائمة وقوية) خاصة في شهري أبريل وماي.

ب– الموارد الطبيعية:

1- **في مجال الفلاحة:** تتوفر ولاية بشار على مساحة فلاحيه إجمالية شاملة تقدر ب 138.400 كلم^2 تتوزع بين أراضي المراعي (138.190 كلم^2) والمساحة الزراعية الصالحة المقدرة ب21.000 هكتار، التي لها خصائص الفلاحة الصحراوية، ويضاف إلى ذلك الفضاء الفلاحي (من غير الواحات) الذي يتشكل من مساحات وأراضي الفلاحية التي تم إنشاؤها في إطار الحصول على الملكية العقارية الفلاحية، وتتموقع الموارد الفلاحية المرتبطة بتواجد المياه أساسا طول الوديان الرئيسية التي تعبر الولاية.

2- **في مجال الموارد المائية:** تتشكل الولاية في الشمال من المنحدر الجنوبي للأطلس وتضم الأحواض التالية: حوض وادي غير،الساورة، وداي زوزفانة ووادي الناموس.

3- **المناجم:** تزخر ولاية بشار بموارد منجمية هامة (النحاس والزنك والرصاص والمنغنيز) والمواد المفيدة لموجهة لإنتاج مواد البناء (الكلس والصلصال والصلصال الرملي والرمل).

ث- **المقومات التاريخية والأثرية:** إن التعرف على الحضارات والتاريخ الإنساني من خلال المعالم الأثرية يعتبر من المغريات السياحية وتتفاوت في أهميتها من بلد للآخر.

ج- **المقومات الاجتماعية والدينية:** تتمثل في طريقة حياة السكان في الصحراء وسلوكهم والنظم الاجتماعية السائدة والآثار الدينية كالمساجد والمزارات.

ح- **المقومات الاقتصادية:** تتمركز النشاطات الاقتصادية في مقر الولاية باستثناء وحدة إنتاج الحليب ببلدية إقلي، والتجارة هي النشاط الرئيسي الاقتصادي الممارس.

أما في ما يخص **شبكة الطرقات والسكة الحديدية** فبالنسبة لـ:

1- تجهيزات **النقل البري:** يربط ولاية بشار بباقي التراب الوطني شبكة من الطرقات تقدر بـ1718 كلم وهي متوزعة إلى: الطرق الوطنية (1108 كلم)،الطرق الولائية (463 كلم) الطرق البلدية (147كلم)، الطرق غير المعبدة (50 كلم).

و هناك 04 طرق رئيسية وطنية:

- الطريق الوطني رقم 06 الذي يربط ولاية وهران بالشمال؛
- الطريق الوطني رقم 06 الذي يربط ولاية أدرار بالجنوب؛
- الطريق الوطني رقم 06 الذي يربط ولاية البيض بالشمال؛
- الطريق الوطني رقم 05 الذي يربط ولاية تندوف بالجنوب.

2- شبكة السكة الحديدية: تمتد شبكة السكة الحديدية على طول 142 كلم على طريق محدود، وهي خاصة بنقل البضائع والمسافرين (تربط بشار- وهران).

3- خطوط الاتصال الجوي: تحتوي ولاية بشار على مطار واحد وهو "مطار بشار" خاص فقط بالرحلات الداخلية، وتقدر مساحته 1708 م^2، إلا أنه حاليا في طريق التوسيع، كما أنه يستوعب طائرات من نوع بوينغ **767**، وطائرات إيربيس (**airbus**) حيث شاركت في موسم الحج لسنة 1998-1999-2000-2001 .

أما بالنسبة **للاتصالات الهاتفية** فولاية بشار تحتوي على 21 بلدية مجهزة كلها بمراكز للبريد، كما تتوفر على وسائل اتصال تربطها بالبلديات الأخرى.

خ- **المقومات الحديثة:** وهي المقومات التي تمثل علامات التطور الحضاري الحديث مثل المناطق الرياضية والتجارية والسدود، وتزخر صحراء الجزائر بمعظم هذه المقومات، فالمنتوج الجزائر

الصحراوي معترف به دوليا من طرف خبراء في السياحة وهيئات دولية متخصصة إلا أن استغلاله لم يرق للمستوى المطلوب. (صليحة، 2005/2004، صفحة 16)

2.3 أهم المناطق السياحية بالولاية:

1- **منطقة بشار**: بشار عاصمة الجنوب ولؤلؤة الصحراء والبوابة الغربية للجنوب الجزائري، تمثل أهم تجمع سكاني بالمنطقة، جاذبيتها تكمن في واحاتها الجميلة التي تدعوك للانطلاق في رحلة ممتعة تكتشف من خلالها ثقافة وحضارة أصيلة متخفية في قصريها " قصر بشار، قصر واكدة"، ومغارة عنتر العجيبة وكذا مناظرها الخلابة والمتنوعة، واشتهرت بصناعة الجلود والمجوهرات وإنتاج التمور والخضروات والتين والحبوب واللوز بالضواحي، ويوجد بها كذلك الترفاس وهو نوع من أنواع الفطر يسقى بأمطار شهر سبتمبر وأوت، ويتم قطفه ابتداء من شهر فيفري، وفيها ثمة طقوس خاصة للشاي الذي يسمونه'' التاي''، الذي يعد على الحطب، كما يوجد بالقرب من بشار مرسل الموجات الطويلة بالقنادسة ويمثل أطول مبنى في الجزائر

2- **منطقة القنادسة**: تقع دائرة القنادسة غرب الولاية على بعد حوالي 25 كلم تقريبا، وهي الآن مربوطة بطريق سريع مع الولاية تم إنشاؤه سنة2009، كما أنها تعد أول مدينة توهج فيها المصباح منذ اكتشاف الفحم فيها من طرف المستعمر الفرنسي، وأهم معالمها الأثرية: القصر القديم الذي يحمل أروع نسق معماري تلاقت فيه العمارة المشرقية، المغربية والإفريقية، والزاوية الدينية لعبت دورا ثقافيا، علميا واجتماعيا جعلها قبلة لطلاب العلم والمعرفة، كما أنها محاطة برمال ذهبية وواحات خضراء تبعث للزائر راحة نفسية، كما للمنطقة عادات وتقاليد متجدرة في أعماق التاريخ، وهي تحي سنويا عدة مهرجانات وأعياد دينية كالمولد النبوي الشريف، ومهرجان بركاشو، وتفتخر بفرقة الفردة الموسيقية بضربات إيقاعها المتراصة وتصفيقات الأكفف المنتظمة فهي توظف في أنغامها صورا شعرية جاءت بها قريحة شعراء محليين.

3- **تاغيت**: "لؤلؤة الساورة" هي قطعة مترامية الأطراف على الرمال الذهبية وهي منطقة سياحية توجد على بعد 95كلم جنوب بشار، تزخر بمقومات سياحية تجمع بين التاريخ والفن والطبيعة منها:

أ. القصور (الزاوية التحتانية، بختي، بربي، بريكة، الزاوية الفوقانية وتاغيت وغيرها) المتجمعة في ديكور ذي جمال خلاب تجذب الزائر لاكتشاف خفايا الطبيعة؛

ب. "قمة هومش الرملية" التي يزيد ارتفاعها عن 732م، التي تستعمل في رياضة التزحلق على الرمال؛

ت. الكهوف الموجودة في قصر "سيدي عياش" بالزاوية التحتانية (وجد عليه نقوش صخرية لحيوانات، وطيور عاشت مع الإنسان قبل التاريخ)؛

ث. واحات النخيل التي تحتوي على 90000 نخلة بأنواع تمرها التي يقام لها موسم سنوي يسمى "موسم تاغيت"، في شهر أكتوبر من كل سنة؛

ج. "الأخوة عمروش" الذي بتواجد به نقوش الصخرية لحيوانات وطيور يعود تاريخها إلى أكثر من 12 ألف سنة؛

ح. "دايت الطيور" وهي بحيرة تتواجد بها الطيور المهاجرة ؛

خ. "منطقة ممسوخ" بها أثار لغابات متحجرة تدل على تواجد غابات كثيفة بالمنطقة.

د. لها مكانة تاريخية وسياحية مرموقة وطنيا وعالميا، ولا ننسى حسن ضيافة وكرم سكانها.

جدول رقم (02) : جدول يوضح المعالم السياحية والأثرية بمنطقة بشار.

البلديات	المعالم السياحية										
	رمال	واحات نخيل	قصور قديمة	زوايا دينية	سدود صغيرة	سد كبير	رسوم حضرية	حمامات تقليدية	مغارات	متحف	قصور قديمة
بشار	X	X	X								
بني ونيف	X	X	X								
لحمر		X	X								
موغل		X	X								
بوكايس		X	X								
القنادسة	X	X	X	X	X	X	X		X		
مريجة						X			X		
تاغيت	X	X	X				X				
العبادلة					X						
عرق فراج					X						

المصدر: مديرية الجهوية للسياحة لولاية بشار.

بشار كغيرها من المناطق السياحية، فهي تظم موروثات ثقافية تقدر قيمة السياحة مستمدة من طبيعة وطيبة سكانها فالشكل العمراني لقصورها القديمة التي تدمج بين النمط الإسلامي والصحراوي يجعلها ذات طابع خاص يجلب السائح من أول زيارة يقوم بها.

الصناعة التقليدية في بشار: تتمثل في:

- فن الترميل (ويعتبر احدث أنواع الصناعات التقليدية والفنية في منطقة بشار)؛
- صناعة الآلات الموسيقية (القومبري وآلة العود)؛
- الفخار التقليدي (وهو أقدم الصناعات التقليدية)؛
- صناعة السلال (اشتهرت هده الحرفة نظرا لتواجد واحات النخيل)؛
- صناعة الخيم (خاصة في بلدية تامترت)؛
- الخياطة التقليدية والطرز؛
- النسيج التقليدي؛
- أكلات الشعبية (وأهمها الكسكسي، الملوخية، طاجين الترفاس، خبز الشحمة).

أما عن التراث التاريخي والثقافي لمنطقة بشار فهو يتمثل في عادات وتقاليد المنطقة مأصالة سكانها التي تمثل كنز من كنوز المنطقة، فالسائح يلمسها ويتعرف عليها من خلال:

- الأعراس (فرقة هوبي في العبادلة، فرقة قرقابو والديوان والبارود عيساوى لعلاوي الغايطة)؛
- الاحتفالات الخاصة بالمنطقة (المولد النبوي الشريف بني عباس، موسم تاغيت، عيد المشمش ببلدية اقلي، مهرجان بركاشو بالقنادسة؛
- الأعياد الدينية وما يميزها من ذكر وتلاوة القرآن وصلة الأرحام؛
- الأطباق التقليدية الخاصة بالمنطقة والمتمثلة في الأطباق الشهيرة مثل الطعام (الكسكس، المخلع، الملوخية، البلبولة، الرفيس، البغرير، التالوت، التديية)؛
- اللباس التقليدي: كل منطقة ولباسها التقليدي الذي يعطيها لمسة خاصة بها فمثلا نجد في بشار ليزار(المرأة)، البرنوس (الرجل) كما لا ننسى الأكسسوارات التي تميز كل لبسة.

الفن والموسيقى تتمثل في الصناعات الحرفية، اللوحات الرملية التي اكتست الشهرة العالمية، وتستخدم فيها مواد أولية مثل سعف النخيل، الأنواع المختلفة للرمال بالألوان المتعددة...الخ.

ومن الآلات الموسيقية التقليدية نخص بالذكر آلة القومبري (وهي آلة روحية مصنوعة من جلد حيوان " جمل أو ماعز" أما الأوتار فمصنوعة من المصارين)، وهي تعتبر العمود الفقري لطابع الديوان ببشار.

3. تحليل عناصر المزيج التسويقي السياحي بمنطقة بشار:

الصحراء من أهم الثروات السياحية بالجزائر فهي تمثل 80 % من المساحة الكلية للوطن، إلا أن هذا المنتوج السياحي الصحراوي المتنوع والهائل لم يشفع للجزائر بأن تحتل مكانتها في السوق العالمية، فهو لا يمكن أن يقوم بذاته إذا لم ترافقه استراتجيات وسياسات مبنية على دراسات خاصة لسلوكيات السائح والسوق السياحي، ونظرا للنقص الذي تعاني منه المنطقة فيما يتعلق بالاستراتجيات التسويقية، بقي المنتوج السياحي بالجنوب الغربي وبالأخص بشار متخفيا، وذلك لغياب الصورة الاشهارية والدعائية له وغياب الترويج لمعالمه الأثرية، ليس هذا فحسب فان ضعف التكوين للحرفيين وعدم تشجيعهم ودمجهم الفعلي في هذا القطاع أثر بالسلب على تطور السياحة ورقيها، كما أنه على مستوى وزارة السياحة لا توجد دراسة علمية إستراتجية حول أذواق السياح ومتطلباتهم العصرية، فالسائح يعاني من غياب أبسط الأشياء لراحته فتجده غير راضي تماما على الخدمات السياحية المقدمة له وعلى واقع وحالة المعالم السياحية وما تعانيه من إهمال وتهميش من قبل السلطات المعنية. فالسياحة الصحراوية هي منفذ لخروج قطاع السياحة إلى الساحة الوطنية والعالمية، بحيث أن المنتوج السياحي بالجنوب هو منتوجا تنافسيا للجزائر، إلا أن السياسة السياحية والخطط المتبعة في القطاع جعلت الوضع السياحي بالجنوب الغربي على يبدو عليه حاليا.

1.4 المنتوج السياحي بمنطقة بشار:

إن حسن استخدام واستعمال الطبيعة والموارد السياحية والمنتوج السياحي بمختلف أنواعه في عملية التنمية يعتبر من أهم مقومات التنمية السياحية، حيث أن هذه الأخيرة تتحقق بالمعرفة الدقيقة للمنتوج السياحي، وإيجاد مناطق ومنتوجات جديدة واستحداث برامج لجذب السياح، ولابد من توافق هذه التنمية مع التخطيط العمراني والبيئي للمنطقة حتى لا تفقد قيمتها التراثية أو التاريخية.

يفتقر المنتوج السياحي بمنطقة بشار إلى الصناعة السياحية التي تعتمد على التسويق الذي يعمل على التعريف بالمنتوج وإظهاره للسياح وتطويره والرقي به وطنيا وعالميا، فغياب هذا الأخير تسبب في ضياع وتهميش معظم المعالم السياحية التي تميز المنطقة ويظهر لنا ذلك بوضوح في: (القادر ب.، 2005)

أ- **واد بشار:** يعيش اليوم وضعا كارثيا، ففي وقت مضى كان مصدر عيش للسكان لما كان يزخر به من أسماك وواحات نخيل وبساتين، أصبح اليوم مكانا للأوساخ والنفايات، واستخراج مادة الحصى والرمل بطريقة عشوائية في غياب رقابة الجهات المعنية، وتكوين برك سرعان ما تتلوث بالمياه القذرة؛

ب-**القصور القديمة والمعالم التاريخية:** لم تسلم هي الأخرى من الإهمال والتخريب، فرغم تخصيص الدولة لميزانية ضخمة من أجل ترميمها، إلا أن هذه الأموال ذهبت أدراج الرياح لأنها لم توضع بيد أهل الاختصاص، والنتيجة أن هذه القصور فقدت قيمتها التراثية والتاريخية؛

ت-**الإبل:** سفينة الصحراء هي الأخرى تتعرض للانقراض نتيجة الإهمال وتركها عرضة للأمراض والإصابات المختلفة.

أما في ما يخص المحيط فتلعب نظافته هي الأخرى دورا أساسيا في جذب السائح فهي توفر له الراحة النفسية، كما أن هناك أماكن أثرية تتعرض في غالب الأحيان إلى السرقة والتخريب من طرف المواطنين نتيجة لعدم توفر الحراسة، أما بالنسبة للطرق المؤدية للأماكن السياحية فهي تعاني من خلل في التصميم والعشوائية حيث:

أ. معظم الطرق المؤدية للقصور ترابية وغير معبدة مما يجعل السائح أو الزائر يقوم بجهد للوصول إليها.

ب. انعدام الإنارة على جانب الطرقات؛

ت. انعدام الجانب الجمالي للطرق المؤدية للمعلم أو حتى داخله؛

ث. عدم وجود لافتات إرشادية؛

ج. انعدام الحراس وجعل المعالم عرضة للسرقة والتخريب وساحة للعابثين الذين يخطون كلمات بذيئة على الآثار التاريخية؛

ح. عدم توفر بيانات مفيدة للزوار عن تاريخ ومراحل تطور تلك المعالم التاريخية؛

خ. انعدام شبكات الاتصال الهاتفي في أغلب المناطق.

هذا الوضع أدى إلى بقاء القطاع السياحي بالمنطقة ضائعا مهمشا، مما أثر سلبا كذلك قطاع الصناعات الحرفية وقلة مردوديته بالنسبة لأصحاب الحرف نتيجة غياب سياسة تشجيعية تحافظ على هذه الصناعة، وتحاول ترقيتها كونها أحد عوامل الجذب السياحي، وعلى الرغم من توفر المنطقة على منتوج سياحي هائل يمكنه أن يجلد كم هائل من السياح المرتقبين أو المحتملين إلا أن هذا المنتوج بقيا جامدا غير مستغل لعدم وجود سياسة سياحية تنشطه وترقيه وتحافظ عليه.

2.4 السياسة الترويجية للمنتوج السياحي للمنطقة:

يقول الدكتور مصطفى عبد القادر:" قد يكون هناك بلد سياحي يتمتع بكل خصائص السياحة، من طبيعة خلابة ومؤسسات سياحية جذابة ومواصلات، ومع ذلك لا تكون هناك سياحة، ذاك لان الفرد يجب أن تتوفر لديه المعلومات عن المقومات السياحية، ثم تثار رغبته ليركب القطار أو السيارة أو الطائرة، ليزور هذه المناطق بنفسه ويقضي فيه وقتا محددا، وهذا لا يتحقق إلا عن طريق الإعلان السياحي" (القادر م.، 2003).

والإعلان: هو عنصر من عناصر الترويج، فهو يؤدي إلى تسويق السياحة داخليا وخارجيا، فزيارة أي سائح لمنطقة معينة يعتمد عليه وعلى الترويج والدعاية الصادقة وهذا كله يحتاج لبرنامج متكامل من القرارات المرتبطة بالسلعة السياحية.

إن السائح لا يعلم عن السياحة بالجنوب الغربي إلا القليل، فهو يحتاج لجهود كبيرة في مجال التسويق السياحي لجذبه، بسبب ضعف تسويق المنتوج السياحي داخل الوطن وخارجه، إضافة إلى أن السياحة الترويجية تعتمد فقط على الترويج المناسباتي حيث ترتكز على الجمعيات النوادي السياحية والتي تعاني نقص في الوسائل الضرورية، لأن معظم المنخرطين هم من المتطوعين الذين يسعون جاهدين من أجل المحافظة على المنتوج السياحي ورقيه، وما زاد الوضع سوءا هو أن المكلفين ليسوا من أهل الاختصاص ولا توجد لديهم أي إستراتجية تسويقية متكاملة تسعى إلى الكشف على متطلبات وحاجات السياح، وهذا ما تعبر عليه الملصقات الإعلامية والكتيبات الترويجية التي تتميز بركاكة اللغة التي قدمت بها، كما أن انعدام الصلة بين الهيئات السياحية الجزائرية والوكالات السياحية بالخارج أثر على المنتوج السياحي وخاصة بالجنوب الغربي مما انعكس سلبا عليه.

والملاحظ خلال هذه السنوات الأخيرة هو إعادة النظر في هذا القطاع ومحاولة إحيائه وذلك من خلال مناقشته في ملتقيات دولية من أجل إدراك الإشكال ومعالجته وكذا الاستفادة من تجارب وخبرات الدول السياحية المنافسة وخاصة في مجال التسويق السياحي.

3.4 السياسة التوزيعية للمنتوج السياحي بمنطقة بشار:

تهدف سياسة التوزيع إلى وضع المنتوج أو الخدمة في متناول المستهلك، وهذا يتم بالربط بين الطلب والعرض للمنتج والمستهلك، فالتوزيع مهم في الصناعة السياحية ولكن ضعف التواصل بين المؤسسات

المكلفة بالسياحة فيما بينها أثر سلبا على توزيع المنتوج السياحي بالجنوب الغربي لقلة المعلومات عليه ولانعدام سياسة تسويقية واضحة المعالم تسعى الجزائر من خلالها إلى إبراز منتوجاتها السياحية للعالم وترقيتها.

وقد اعتمدت الجزائر لترويج منتوجها السياحي على السفارات والقنصليات وشركات الخطوط الجوية، حيث أن هذه الأخيرة تعاني من مشاكل هيكلية وتنظيمية، كل ما ذكر لا يؤدي دوره في مجال التوزيع، وهذا راجع لانعدام سياسة وإستراتجية تسويقية تشخص الواقع وتحدد الأهداف والوسائل لتحقيقها، وما زاد من تهميش المنتوج بالجنوب الغربي غياب مطارات دولية تخصص رحلات تربط ولايات الجنوب بالعالم الخارجي، وحتى داخليا نقص عدد الرحلات نظرا لغلاء الأسعار.

فبالرغم من أن السياحة الصحراوية يمكن أن تكون المنفذ الوحيد لقطاع السياحة وأخذ مكانته المناسبة أمام الدول السياحية المنافسة بالعالم، إلا أن عدم إتباع الجزائر لسياسات واستراتجيات محددة وواضحة أدى إلى بقاء التراث الثقافي والتاريخي للمنطقة مهمشا وذلك لانعدام آليات التسويق.

4.4 تحليل طريقة التسيير السياحي بالجنوب الغربي بشار:

السياحة قطاع مركب من عدة صناعات ونشاطات متداخلة، فهي تحتاج إلى نوع خاص من المعالجة مختلفة نوعا ما عن المعالجات في القطاعات الأخرى، فتميزها بالمرونة والسرعة في اتخاذ القرارات جعلها تحتاج لجهاز إداري يقوم بالمهام اللازمة بحيث انه يستوجب التنسيق الدائم والمستمر بين المشاركين في الإدارة السياحية والقطاعات وكذا النشاطات الأخرى التي لها علاقة بالنشاط السياحي، حيث أن أي خلل على هذه المستويات يؤدي إلى عدم فعالية الجهاز السياحي بالطريقة المطلوبة.

وهذا ما تتسم به الإدارة السياحية في الجنوب "بشار" وللأسف، حيث لا يوجد تعاون ولا تنسيق ولا ارتباط بين مختلف الهيئات التي لها علاقة بالقطاع فالكل يعمل بمفرده تاركا المسؤولية التامة لمديرية السياحة، التي لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تنشط وحدها بمفردها وتضطلع بكامل المسؤولية، فلا الولاية ولا الجماعات المحلية ولا النوادي السياحية ولا الجمعيات تعمل في شكل تنسيقي ومترابط من أجل الرقي بالقطاع ولا يمكن أن تجتمع إلا في المناسبات معتبرين ذلك التزاما إداريا لا أكثر، وقد أثر هذا الوضع سلبيا على القطاع السياحي بالمنطقة وذلك بتشتت المسؤوليات وتضارب الاختصاصات بين مختلف

الهيئات، ومما زاد الطين بله هو عدم توفر اليد العاملة المؤهلة والمتخصصة في التحكم والتنفيذ على مستوى المديرية، جعل من القطاع عرضة للإهمال والتخلف.

ونتيجة لهذه السياسة التسييرية المتبعة فإن الوضع السياحي يتميز ب:

أ- عدم وجود مسح سياحي شامل يحدد مناطق التنمية السياحية؛

ب-عدم وجود قوانين صارمة لضبط استخدام الأراضي لأغراض سياحية؛

ت-عدم وجود إجراءات تنظيمية وإدارية لضمان تفاعل مختلف القطاعات التي لها علاقة بالقطاع السياحي؛

ث-غياب التنسيق بين الأجهزة المسؤولة عن التخطيط الطبيعي والبيئي والتخطيط السياحي؛

ج- ضعف العرض السياحي لتوفر منتوج سياحي متميز أو جديد؛

ح- انعدام الشركاء في إطار عملية التسويق والترويج السياحي؛

خ- ضعف الوعي السياحي لدى الأجهزة المختصة في العملية السياحية.

هذا مع عرض القطاع السياحي للإهمال نظرا لانعدام سياسة تسييرية سياحية تحدد الأدوار المطلوبة من القطاعات التي لها صلة بالتنمية السياحة، كما أن الاهتمام الرسمي لم يواكبه ويسايره اهتمام مقابل من الهيئات السياحية والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية على جميع المستويات.

4. خاتمة

تبنت الجزائر بعد الاستقلال، نهجا اقتصاديا متمثلا في الصناعات المصنعة، والذي لم يولي أهمية كبرى لقطاع السياحة، بالرغم ما للجزائر من مؤهلات سياحية مميزة، ثم جاء ميثاق السياحة لسنة 1966 والذي رسم الخطوط الأولى للسياحة الجزائرية، ثم جاءت بعده المخططات الوطنية 1967 إلى غاية 1989، والتي حققت نتائج إيجابية في زيادة عدد الهياكل السياحية، التي لا تزال ليومنا هذا، ولكنها لم تكن كافية لتحسين صورة المنتج السياحي الجزائري وترقيته محليا أو دوليا. كما كان للأحداث التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات، من عدم استقرار أمني وذلك لتعرضها لعدة هجمات إرهابية، وتخريب لمنشئات الدولة، وكذا عدم الاستقرار الاقتصادي الذي صاحب هذه الأحداث، كل هذا وغيره جعل القطاع السياحي الجزائري يتخلف ويتراجع بصورة واضحة.

بعد عودة الاستقرار والأمن إلى البلاد، عملت الدولة الجزائرية على إعادة بعث القطاع السياحي من خلال فتح المجال للاستثمارات المحلية والأجنبية، بتبني خيار الخوصصة والشركة الأجنبية في المجال السياحي، فأعطت تحفيزات وضمانات متعددة للمستثمرين، من خلال قانون الاستثمار لسنة 1993، وبعده قانون الاستثمار لسنة 2001، هذا ما جعل السوق السياحية الجزائرية تنتعش، ولكنها لا تزال بعيدة عن متطلبات السوق السياحية العالمية ولا تزال الدولة الجزائرية تبذل المزيد من الجهود للنهوض بقطاع السياحة وتطويره، ومن خلال التحليلات لواقع التسويق السياحي بالجنوب الغربي، فيمكن إثبات صحة فرضيات الدراسة، فالمنتج السياحي بالجنوب رغم تنوعه إلا أنه لا يزال مهمشا، وإهمال السياحة الصحراوية أثر سلبا على الموارد السياحية واندثرت الكثير من الصناعات الحرفية والتقليدية.

وأسفرت الدراسة إلى النتائج النهائية التالية:

- تدهور المنشآت السياحية بالجنوب الغربي بسبب قلة الاهتمام بترميم الآثار، وتعرض العديد من المناطق السياحية بالجنوب الغربي كالآثار والقصور والمساجد العتيقة للتدهور نتيجة الإتلاف والنهب والإهمال ؛
- عدم توفر الحماية للمعالم السياحية بالمنطقة، واستغلال بعض الأماكن السياحية ببناءات لصالح الدولة؛
- بالنسبة للهيئات القائمة على السياحة فهي تعمل من أجل تنمية السياحة بالولاية من خلال المشاركة في التظاهرات المحلية والوطنية من أجل التعريف بالمنتوج السياحي لكنها لا تملك الوسائل الكافية لذلك؛
- غياب قوانين تحل مشكل العقار السياحي؛
- مشكل تمويل الاستثمارات السياحية؛
- عدم الاهتمام بالحرف، هذا ما أدى إلى اندثار بعضها؛
- عدم استعمال الوسائل والتقنيات الحديثة التي تساعد في تسويق المنتوج داخليا وخارجيا؛
- انعدام الوعي السياحي سواء على مستوى الهيئات أو على مستوى أفراد المجتمع نتيجة غياب ثقافة في هذا المجال، وهذا يرجع لعدم وجود سياسة تربوية وتعليمية تسعى إلى ترسيخ الثقافة وإبراز أهمية السياحة في التنمية المحلية؛
- عدم الاستفادة من تجارب الدول في مجال السياحة وتسويقها.

ومن أجل النهوض بالقطاع السياحي الجزائري، يجب وضع إستراتيجية سياحية وطنية فعالة، ومنه نقترح **التوصيات** التالية:

-الاستغلال الأمثل للإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر، والاستفادة من تجارب غيرها من الدول الناجحة في مجال السياحة وتسويقها، خاصة تلك التي تتوفر على نفس المميزات الجغرافية والتاريخية والاجتماعية مثل: تونس والمغرب اللتان حققتا قفزة نوعية في استغلال مقوماتها؛

-ضرورة إنشاء المزيد من مراكز التكوين في المجال السياحي، من مدارس ومعاهد وكليات؛

-يجب على الدولة الاهتمام بالبنى التحتية وتحديثها خصوصا الطرق (المطارات والسكك الحديدية)؛

-ضرورة وجود مرشدين سياحيين أكفاء في هذه المناطق السياحية متشبعين بالثقافة السياحية الصحراوية، وتدريبهم وضرورة الاهتمام بالغات العالمية لهم، كما أننا نقترح تدريس السياحة كتخصص في الجامعات؛

-النهوض بالصناعة التقليدية وتطويرها لارتباط منتجاتها بالنشاط السياحي، حيث تعبر عن تاريخ وثقافة وعادات الشعوب.

5. المراجع:

MORRISSON.A .(1985) .*The tourisme system. an introduction texte .* prentice.Hall international

- أونيس فاطيمة زهراء. (2016/2015). اشكالية التسويق السياحي في الجنوب (دراسة ولاية بشار انموذج). مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة وهران.

- بن لخضر محمد العربي،(2008/2007). المزيج الترويجي في المؤسسة الخدمية **دراسة حالة (مؤسسة موبليس)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي،جامعة بشار.

- بودي عبد القادر. (2005). أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر " السياحة يالجنوب الغربي". مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

- خالد مقابلة وعلاء السرابي. (2000). *التسةيق السياحي الحديث*. الاردن: دار وائل للنشر.

- سراب الياس وآخرون. (2002). *تسويق الخدمات السياحية*. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

- صبري عبد السميع. (2006). *التسويق السياحي والفندقي*. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية.

- عبد العزيز أبو نبعة. (2005). *دراسات في تسويق الخدمات المتخصصة. منهج تطبيقي*. الأردن: مؤسسة الوراق والتوزيع عمان.

- عشي صليحة. (2005/2004). الآثار التنموية للسياحة – دراسة مقارنة بين الجزائر. تونس. المغرب. "،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة باتنة.

- لمياء السيد حنفي، فتحي محمد الشرقاوي. (2008). *التسويق السياحي*. سويتر الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

- محمد فريد الصحن. (1998). *التسويق المفاهيم والاستراتيجيات*. مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع الاسكندرية.

- مصطفى عبد القادر. (2003). *دور الاعلان في التسويق السياحي "دراسة مقارنة"*. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت.

أثر الابتكار التسويقي في بناء ولاء الزبون – دراسة لعينة من مرضى المؤسسات الاستشفائية الخاصة غرداية–

The impact of marketing innovation on building customer loyalty - a study of a sample of patients from private hospital institutions in Ghardaia -

بن حديد أسماء *،مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية ، جامعة غرداية (الجزائر)، benhedid.asma@univ-ghardaia.dz

تيماوي عبد المجيد ، جامعة غرداية (الجزائر)، Timaoui_08@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2023/04/11 تاريخ القبول: 2023/09/29 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر الابتكار التسويقي في بناء ولاء الزبون من وجهة نظر مرضى المؤسسات الاستشفائية الخاصة ، تم الاعتماد على المنهج الوصفي و استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات تم الاستعانة ببرنامج *spss* لمعالجة البيانات وتحليل وتفسير النتائج .

توصلت الدراسة الى وجود أثر للابتكار التسويقي في بناء ولاء الزبون، كما أنه لا توجد فروق في آراء المرضى تجاه ولاء الزبون تعزى للمتغيرات الوسيطية.

كلمات مفتاحية: ابتكار، مزيج تسويقي، ابتكار تسويقي، ولاء الزبون، مؤسسات استشفائية.

تصنيفات JEL: M31 ،O32, O31

Abstract:

This study aimed to identify the impact of marketing innovation in building customer loyalty from the point of view of patients of private hospital institutions.the descriptive approach was used, as well as a questionnaire as a tool for data collection. Moreover the spss program was used to process the data and analyze and interpret the results.

* المؤلف المرسل.

The study concluded that there is an impact of marketing innovation in building customer loyalty . Also, there were no differences in the patients' opinions towards customer loyalty due to the mediating variables.
Keywords: innovation ; marketing mix ; marketing innovation ; customer loyalty ; hospital institutions.
Jel Classification Codes : O31 , O32, M31

1. مقدمة:

إنّ نجاح المؤسسات لم يعد يعتمد على تطوير منتجات فقط بل أصبح يتوقف على قدرة المؤسسات أن تبذل جهود تعكس أهمية الزبون و خدمتهم و إرضاءهم ، وفي ظل زيادة المنافسة بسبب التطور التكنولوجي خاصة في القطاع الخدماتي أصبح لزاما على هذه المؤسسات تبنّي التحسين و التطوير و التجديد في أفكارها و الاساليب في مختلف أنشطتها و هذا ما يضمنه الابتكار التسويقي ، لهذا فقد أدركت المؤسسات المبتكرة و الرائدة في قطاعها و مجالها كما في المجال الطبي على اعتبار الزبون شركاء للمؤسسة تسعى الى الاحتفاظ بهم أطول وقت ممكن .

ومن هنا كانت اشكالية البحث: **ما مدى تأثير الابتكار التسويقي في بناء ولاء المرضى في المستشفيات؟**

فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار التسويقي في بناء ولاء المرضى في المستشفيات عند مستوى دلالة 5%.

الفرضيات الجزئية

– يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار في الخدمة في بناء ولاء المرضى في المستشفيات عند مستوى دلالة 5% ؛

– يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار في السعر في بناء ولاء المرضى في المستشفيات عند مستوى دلالة 5%؛

– يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار في الترويج في بناء ولاء المرضى في المستشفيات عند مستوى دلالة 5%؛

– يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار في التوزيع في بناء ولاء المرضى في المستشفيات عند مستوى دلالة 5% ؛

– يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار في العمليات في بناء ولاء المرضى في المستشفيات عند مستوى دلالة 5%؛

– يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار في الأفراد في بناء ولاء المرضى في المستشفيات عند مستوى دلالة 5%؛

– يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار في الدليل المادي في بناء ولاء المرضى في المستشفيات عند مستوى دلالة 5%؛

– توجد فروق ذات دلالة احصائية في آراء المرضى تجاه ولاء الزبون تعزى للمتغيرات الوسيطية (الجنس، السن، مدة التعامل مع المستشفى)عند مستوى دلالة 5%.

أهمية البحث :

- ابراز المفاهيم المتعلقة بالابتكار التسويقي كونه يساهم في تحقيق استمرارية المؤسسة في السوق .
- ابراز أهمية ولاء الزبون كرأس مال للمؤسسات يجب الاستثمار فيه.

أهداف البحث :

فحص المستشفيات ومعرفة مدى تطبيقها للابتكار التسويقي والمجهودات التي تقوم بها من أجل الحصول على ولاء مرضاها.

التعرف على مدى ادارك المريض لأهمية الابتكار التسويقي في المستشفى .

التغيرات المتسارعة التي تشهدها بيئة الخدمات الصحية في ظل التحولات المعاصرة و بروز المنافسة الشديدة في هذا المجال أدى الى الاهتمام للمحافظة على الزبائن الحاليين (المرضى) .

منهجية البحث

من أجل انجاز البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي ينسجم مع طبيعة وأغراض هذه الدراسة

2. الابتكار التسويقي

1.2 مفهوم الابتكار التسويقي:

عرفه نجم عبود "التوصل إلى ما هو جديد بصيغة التطور المنظم والتطبيق العملي لفكرة جديدة" (نجم، 2007، صفحة 08) . هو وضع الأفكار الجديدة أو غير التقليدية موضع التطبيق الفعلي في الممارسات التسويقية (ابو جمعة، 2003، صفحة 04).

2.2 أهمية الابتكار التسويقي :

يوجد ثلاث أسباب للاهتمام بالابتكار التسويقي يمكن تلخيصها في (كباب، 2017، صفحة 431):

يحفز الابتكار التسويقي على توليد أفكار جديدة ؛

الابتكار التسويقي الذي يركز على اختلافات أساسية في المنتجات يمكّن المؤسسة من الحصول على ميزة تنافسية وذلك لأن الاختلاف في المنتجات يحسن أداء المؤسسة من خلال الولاء ورضا الزبون؛

يعد الابتكار التسويقي مصدرا لاكتساب ميزة تنافسية .

3.2 الابتكار في عناصر المزيج التسويقي:

1.3.2 الابتكار في المنتج أو الخدمة:

هو تطوير منتجات جديدة ، احداث تغييرات في تصميم المنتج أو استخدام وسائل جديدة في طرق الانتاج الحالية ويمكن النظر إلى الابتكار في مجال المنتجات من جانبين : الجانب الداخلي الذي يركز فيه على المعرفة ، الامكانات الموارد، و التكنولوجيا المستخدمة في المؤسسة و الجانب الخارجي أين يركز على حاجات و توقعات المستهلكين " (Reguia, 2014, p. 147). وينطوي مفهوم ابتكار الخدمة على واحد أو أكثر من الأبعاد الآتية) (ناجي و توفيق، 2003، صفحة 321):إضافة خط جديد إلى خطوط الإنتاج الحالي ،إضافة خدمة جديدة إلى خط المنتجات الحالية، تعديل وتطوير الخدمات الحالية، حذف خدمات حالية أو إسقاطها ووقف إنتاجها.

2.3.2 الابتكار في مجال السعر:

الابتكار في مجال السعر يمثل عملية إيجاد الطرق والأساليب الجديدة لتسعير المنتجات بما يتوافق مع المتغيرات التسويقية الأخرى من حاجات ورغبات الزبون الحاليين والمرتقبين، شدة المنافسة، معدلات الطلب، وغيرها من المتغيرات، أي أن أهداف هذا النوع من الابتكار تمكن في: البقاء، التميز، الاستقرار، تحقيق الأرباح، تعظيم الحصة السوقية، بناء سمعة وصورة جيدة للعملاء، كذا منح العميل لتسهيلات مالية في الدفع والحصول على الخدمة بتكلفة منخفضة (جعلاب، 2015، صفحة 163).

3.3.2 الابتكار في الترويج:

الترويج هو نشاط يتم في اطار الجهود التسويقية و ينطوي على عملية اتصال اقناعي (خلفاوي، 2015، صفحة 184)، ويعرف الابتكار التسويقي في مجال الترويج على أنه: " قدرة المنظمة من خلال استخدامات جديدة مبتكرة في مجال الاتصال المباشر وغير المباشر بالمستهلك، من خلال الإعلان، البيع الشخصي، تنشيط المبيعات، والنشر، لتعريفه بخدمات المنظمة ومحاولة إقناعه بأنه يحقق حاجاته ويلبي رغباته " (ابو جمعة، 2003، صفحة 191).

4.3.2 الابتكار في التوزيع :

يعرف التوزيع على أنه "عملية إيصال المنتجات إلى المستهلكين عن طريق قنوات توزيع مختلفة بما يضمن خلق المنافع الزمنية والمكانية والحيازية للسلع" (ابو جمعة، 2003، صفحة 216)، قد يكون الابتكار في طريقة جديدة وغير مألوفة في توزيع المنتجات أو في تصميم وشكل منفذ التوزيع نفسه، أو قد يكون الابتكار في التصميم الداخلي لمنفذ التوزيع أو الجو المحيط بعملية التوزيع.

5.3.2 الابتكار في الافراد :

يبرز الابتكار في الأفراد من خلال قدرة المؤسسة على تحويل رأسمالها البشري الى رأس مال فكري وهو ما يمكن تحقيقه من خلال إختيار الموظفين بناءا على قدراتهم الابتكارية و العملية مع الاستثمار فيهم من خلال إخضاعهم للتدريب و تحسين الكفاءة ، اضافة الى منحهم مساحات لمناقشة أفكارهم و تقديم آراءهم نظرا لعدم قابلية فصل مقدم الخدمة عن الخدمة (بن زايد، 2017، صفحة 107).

6.3.2 الابتكار التسويقي في الدليل المادي :

يشمل الابتكار في الدليل المادي كل أنشطة التجديد والتحسين، بهدف توفير حيز مكاني جذاب يتمتع بدرجة عالية من الأناقة في التصميم، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تميز الدليل المادي بتوفير الراحة ، مع دمج الجانب التقني والتكنولوجي المواكب لمتطلبات العصر.

7.3.2 الابتكار التسويقي في العمليات :

ويعني تقديم مبتكر لخدمة جديدة و يمكن أن يكون (نجم، 2007، صفحة 286):تغييرا في الخدمة المقدمة ،تحسين تقديم الخدمة من عميل إلى عميل أخر، وهذا يكون بتعلم عملية التفاعل مع الزبون و الذي يعد مصدر لفهم حاجاته .

3. الولاء

1.3 مفهوم الولاء:

يعرف الولاء على أنه" التزام عميق لاعادة شراء المنتج المفضل باستمرار في المستقبل ، على الرغم من التأثيرات الوظيفية و الجهود التسويقية التي لديها القدرة على إحداث تبديل السلوك" (Giovanis, 2015, p. 752).عرفه كوتلر على انه "مقياس الزبون و رغبته في مشاركة تبادلية بأنشطة المؤسسة" (طالب و الجنابي، 2009عمان، صفحة 110).ويظهر سلوك الولاء جليا من خلال دراسة العلاقة (عميل/ بائع) حيث يصبح الزبون سفيرا للمؤسسة من خلال حث الافراد الآخرين بالاقبال على المؤسسة إلى درجة أنه يقوم بتقديم إقتراحاته و إنتقاداته لها (بن ساهل، قاسمي، و بزقراري، 2009، صفحة 08). انّ الولاء هو عملية الاحتفاظ بالزبائن لأطول فترة ممكنة وذلك بالتزام سلوكي للزبون في تكرار شراء نفس المنتج أو العلامة واعطائها الافضلية رغم وجود علامات منافسة (عجيلة و بهاز، 2022، صفحة 390)

2.3 أهمية ولاء الزبون للمؤسسة:

تكمن أهمية ولاء الزبون في (ابو قحف، 2004، صفحة 207):

تخفيض التكلفة : المحافظة على ولاء الزبون تعتبر أقل تكلفة من الحصول على زبائن جدد في كل مرة.

حماية المؤسسة من الأزمات: الزبون شديد الولاء للمؤسسة يتصدى و يقاوم ويقف بجانب المؤسسة.

شراء كل الإحتياجات من المؤسسة من طرف الزبون.

الولاء يمنح الوقت و السهولة في الإستجابة للمنافسة.

3.3 أبعاد الولاء: الولاء مبني على الابعاد التالية (الزبيدي و الربيعاوي، 2013، صفحة 63):

1.3.3 تسويق العلاقة: تهدف إلى خلق و تطوير و تحسين العلاقات بالزبائن المستهدفين لزيادة قيمتهم فهو كمجموعة أو سلسلة من العمليات يبنى من خلال إدراك الثقة و الالتزام .

2.3.3 جودة المنتج:

جودة المنتج تقود الزبون للرضا فينبغي أن يقابل توقعاته من حاجته و متطلبات الامان و الصحة و المتطلبات التنظيمية ، فجودة المنتج نقطة جيدة للبدء بتزويد الزبون بالرضا وتوليد الولاء .

3.3.3 تجربة الزبون:

تعني ذكرى لا تنسى أو تجربة تجذرت في ذهن الفرد لهذا فإنّ التجارب الايجابية المتراكمة تولد موقفا أكثر استقرارا تتطور على مر الزمن و بذلك تكون أثر موجب على ولاء الزبون .

4.3.3 تصور الزبون:

وصف بأنه الصورة أو الانطباع العام في ذهن الزبون حول مؤسسة ما أو منتج معين و أنها قد تولد نتيجة لتراكم عملية الشراء أو الاستهلاك لذا على المؤسسة أن تسعى لتحسين صورتها .

5.3.3 العلامة التجارية:

هي اسم، مصطلح، اشارة، رمز أو تصميم يستخدم إحداها أو مجتمعة لتعريف سلع أو خدمات و تمييزهم عن باقي المنافسين ، فالخصائص الفريدة لمنتج أو خدمة ذو علامة معينة يدفع بها إلى الرغبة في انتقائه و إن تطلب ذلك إنفاقا أكثر .

4. الجانب التطبيقي

1.4 عينة الدراسة وأدواتها :

1.1.4 أسلوب جمع البيانات:

تم الاعتماد على الاستبيان لجمع البيانات الازمة وقد صممت الاستمارة كمايلي : **القسم الأول:** يوضح البيانات الشخصية عن أفراد المجتمع، و احتوت على ثلاث فقرات، (الجنس، السن، مدة التعامل

مع المستشفى)،**أما القسم الثاني:** قسم لمحورين، المحور الاول خاص **بابعاد الابتكار التسويقي** وهي : (الابتكار في الخدمة، الابتكار في التسعير ، الابتكار في الترويج ، الابتكار في التوزيع ، الابتكار في العمليات، الابتكار في الافراد ، الابتكار في الدليل المادي)، أما المحور الثاني فهو خاص **بأبعاد ولاء الزبون** و يشمل (تسويق العلاقة، جودة المنتج ، تجربة الزبون ، تصور الزبون ، العلامة التجارية). وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي لتقييم اجابات افراد العينة .

2.1.4 مجتمع الدراسة والعينة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المرضى الذين يتعاملون مع المستشفيات الخاصة ،أما عينة الدراسة فإستهدف الاستبيان عينة عشوائية من مرضى المستشفيات الخاصة من خلال توزيع 45 استبانة تم الحصول على 40 استبانة صالحة للدراسة و 2 ملغاة و 3 مفقودة .

3.1.4 قياس ثبات الاستبانة:

لقياس ثبات أداة الدراسة تم تأكيد ذلك من خلال الجدول 1 ،فلوحظ أن معامل الثبات الكلي لأداة البحث بلغ 87% مرتفع ، ويعبر عن مستوى جيد من الثبات والثقة وهذا يعني أن هناك استقرار بدرجة عالية في نتائج الاستبيان ،كما تعتبر جميع معاملات الثبات لمحاور البحث وأبعادها مرتفعة ومناسبة لأغراض البحث.

الجدول1: معاملات الثبات.

البيان	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرومباخ
الابتكار التسويقي	33	0.933
ولاء الزبون	23	0.750
الثبات الكلي للأداة	56	0.872

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي spss

4.1.4 اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:

من اجل معرفة ما إذا كانت البيانات تتبع توزيعا طبيعيا، تم استخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov)، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات. وهذا ما يوضحه الجدول 2 حيث أنّ قيمة مستوى الدلالة لكل محور اكبر من (0,05) فهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول 2: إختبار التوزيع الطبيعي

الجزء	عنـــــوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
الأول	الابتكار التسويقي	33	0.844	0.201
الثاني	ولاء الزبون	23	1.254	0.315

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي spss

2.4 عرض وتحليل النتائج المتعلقة بإجابات افراد العينة عن محوري الاستبيان:

1.2.4 حساب المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية :

الجدول 3: تصورات المستجوبين نحو فقرات الاستبيان ككل

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
المحور الاول: الابتكار التسويقي	4.7919	0.34726	مرتفعة جدا
الابتكار في الخدمة	4.6727	0.35152	مرتفعة جدا
الابتكار في السعر	4.7719	0.31252	مرتفعة جدا
الابتكار في الترويج	4.5640	0.64437	مرتفعة جدا
الابتكار في التوزيع	4.9072	0.26673	مرتفعة جدا

الابتكار في العمليات	4.9000	0.27655	مرتفعة جدا
الابتكار في الافراد	4.8028	0.38140	مرتفعة جدا
الابتكار في الدليل المادي	4.9250	0.19774	مرتفعة جدا
المحور الثاني: ولاء الزبون	4.6271	0.61837	مرتفعة جدا
تسويق العلاقة	4.9580	0.12098	مرتفعة جدا
جودة المنتج	4.8500	0.50262	مرتفعة جدا
تجربة الزبون	4.2568	0.97919	مرتفعة جدا
تصور الزبون	4.2477	1.08201	مرتفعة جدا
العلامة التجارية	4.8231	0.40706	مرتفعة جدا

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي spss

1.1.2.4 تحليل نتائج المحور الاول:

يبين الجدول الجدول3 أن المستجوبين من أفراد عينة الدراسة قد أظهروا موافقة عالية من الموافقة حول فقرات المحور الاول المتعلق بالابتكار التسويقي فقد جاء بمتوسط إجمالي قدر بـ (4.7919) وبانحراف المعياري له قدر ب (0.34726) مما يدل على أن المؤسسة تجسد الابتكار التسويقي بشكل صحيح حيث أدرك أفراد العينة لحداثة الاجهزة الطبية والتخصص الموجود بالمستشفى و انّ المستشفى تقدم خدمات جديدة ومتطورة تتناسب وتلبي توقعاتهم المتغيرة باستمرار و استفادتهم من الخدمات الالكترونية وإدراكهم لأهميتها من حيث تسهيل الحصول على الخدمة، وتؤكد على أن المستشفى تبنى أساليب توزيع جديدة ومبتكرة مع حداثة التصميم و ملائمة المرافق المصاحبة للعيادة.

1.1.2.4 تحليل نتائج المحور الثاني:

يبين الجدول3 أنّ المستجوبين من أفراد عينة الدراسة قد أظهروا موافقة عالية حول المحور الثاني المتعلق بولاء الزبون فقد جاء بمتوسط إجمالي قدر بـ (4.6271) وبانحراف معياري له قدر بـ

(0.61837) مما يدل على الرضا المرتفع لأفراد العينة للخدمات المقدمة من طرف المستشفى و التي تلبي توقعاتهم حيث اصبح أفراد العينة يساهمون في الترويج لها والدفاع عنها امام الانتقاد بحيث يشعرون بالأمان في التعامل مع المستشفى وهم على استعداد لإعادة التعامل معها بدل التحول نحو منافسيه .

3.4 اختبار الفرضيات وفروق أراء عينة الدراسة:

1.3.4 اختبار الفرضية الرئيسية و الفرضيات الجزئية :

الفرضية الرئيسية:يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار التسويقي في بناء ولاء المرضى في المستشفيات عند مستوى دلالة 5%. يتضح من نتائج التحليل الإحصائي في الجدول 4 قيمة المعنوية الإحصائية لمعلمة الابتكار التسويقي بلغت 0.003 وهي أقل من 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار التسويقي في بناء ولاء المرضى في المستشفيات عند مستوى دلالة 5% .

الجدول 4: تحليل الانحدار لاختبار أثر أبعاد الابتكار التسويقي في بناء ولاء الزبون

المتغير المستقل	BETA	B_1	B_0(الثابت	درجة الحرية	الخطأ المعياري	R^2	R	قيمةT المحسوبة	مستوى الدلالة
الابتكار التسويقي			0.182	33-7	0.3322	0.779	0.312	1.164	0.003
الابتكار في الخدمة	0.123	0.107						0.716	0.004
الابتكار في السعر	0.210	0.037						0.222	0.000
الابتكار في الترويج	0.240	0.139						0.652	0.001

الابتكار في التوزيع	0.251	0.145					0.365	0.003	
الابتكار في العمليات	0.326	0.069					0.562	0.002	
الابتكار في الأفراد	0.189	0.106					0.378	0.004	
الابتكار في الدليل المادي	0.214	0.128					0.412	0.003	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي spss

الفرضية الجزئية الاولى:يوجد أثر يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار في الخدمة في بناء ولاء المرضى في المستشفيات عند مستوى دلالة 5% ،من خلال نتائج الجدول4 يتضح لنا أن الابتكار في الخدمة لها قيمة المعنوية 0.004 وهي أقل من 0.05 ،وبالتالي لا نقبل فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة على أنه يوجد أثر يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار في الخدمة في بناء ولاء المرضى في المستشفيات عند مستوى دلالة 5% .

الفرضية الجزئية الثانية:يوجد أثر يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار في التسعير في بناء ولاء المرضى في المستشفيات عند مستوى دلالة 5%. من خلال نتائج الجدول 4 يتضح لنا أن الابتكار في السعر له قيمة المعنوية 0.00 وهي أقل من 0.05 ، وبالتالي لا نقبل فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة على أنه يوجد أثر يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار في السعر في بناء ولاء المرضى في المستشفيات عند مستوى دلالة 5% .

الفرضية الجزئية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار في الترويج في بناء ولاء المرضى في المستشفيات عند مستوى دلالة 5%، من خلال نتائج الجدول 4يتضح لنا أنّ الابتكار في الترويج لها قيمة المعنوية 0.001 وهي أقل من 0.05 ، وبالتالي لا نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة على أنه

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار في الترويج في بناء ولاء المرضى في المستشفيات عند مستوى دلالة 5%.

الفرضية الجزئية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار في التوزيع في بناء ولاء المرضى في المستشفيات عند مستوى دلالة 5% ، من خلال نتائج الجدول 4 يتضح لنا أن الابتكار في التوزيع لها قيمة المعنوية 0.003 وهي أقل من 0.05 وبالتالي لا نقبل فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار في التوزيع في بناء ولاء المرضى في المستشفيات عند مستوى دلالة 5%.

الفرضية الجزئية الخامسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار في العمليات في بناء ولاء المرضى في المستشفيات عند مستوى دلالة 5%، من خلال نتائج الجدول4يتضح لنا أن الابتكار في العمليات لها قيمة المعنوية 0.002 وهي أقل من 0.05 وبالتالي لا نقبل فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار في العمليات في بناء ولاء المرضى في المستشفيات عند مستوى دلالة 5% .

الفرضية الجزئية السادسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار في الأفراد في بناء ولاء المرضى في المستشفيات عند مستوى دلالة 5%، من خلال نتائج الجدول 4يتضح لنا أنّ الابتكار في الأفراد لها قيمة المعنوية 0.004 وهي أقل من 0.05 وبالتالي لا نقبل فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار في الأفراد في بناء ولاء المرضى في المستشفيات عند مستوى دلالة 5% .

الفرضية الجزئية السابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار في الدليل المادي في بناء ولاء المرضى في المستشفيات عند مستوى دلالة 5%، من خلال نتائج الجدول 4 يتضح لنا أنّ الابتكار في الدليل المادي لها قيمة المعنوية 0.003 وهي أقل من 0.05 وبالتالي لا نقبل فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار في الدليل المادي في بناء ولاء المرضى في المستشفيات عند مستوى دلالة 5% .

الفرضية الجزئية الثامنة: توجد فروق ذات دلالة احصائية في آراء المرضى تجاه ولاء الزبون تعزى للمتغيرات الوسيطية(الجنس، السن، مدة التعامل في المستشفى)عند مستوى دلالة 5%. يتضح من الجدول5 أن قيمة المعنوية sig الجدولية للمتغيرات الوسيطية(الجنس، السن، مدة التعامل مع المستشفى) بلغت (0.814، 0.813، 0.361) على التوالي وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم اي أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية مستوى دلالة 5 %في آراء المرضى تجاه ولاء الزبون تعزى للمتغيرات الوسيطية(الجنس، السن، مدة التعامل مع المستشفى).

الجدول 5: اختبار تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثامنة

مصدر التباين	مصدر التباين	مج المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمةF	مستوى الدلالة
الجنس	بين المجموعات	0.275	15	0.163	0.555	0.874
	داخل المجموعات	7.325	35	0.293		
	التباين الكلي	9.600	40			
السن	بين المجموعات	14.255	15	1.016	0.632	0.813
	داخل المجموعات	40.175	35	1.607		
	التباين الكلي	54.400	40			
مدة التعامل مع المستشفى	بين المجموعات	6.683	15	0.477	1.160	0.361
	داخل المجموعات	10.292	35	0.412		
	التباين الكلي	16.975	40			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي spss

4 .خاتمة:

من خلال هذه الدراسة وعن طريق التحليلات النظرية والعملية حاولنا دراسة أثر الابتكار التسويقي في بناء ولاء الزبون نظرا لاهمية كليهما في المؤسسات و خاصة الخدمية منها وكانت ابرز النتائج المتوصل اليها كمايلي :

النتائج المستمدة من تحليل الفرضيات :

تم التوصل إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار التسويقي في بناء ولاء المرضى في المستشفيات عند مستوى دلالة 5%.كما تمّ التوصل إلى انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجميع أبعاد الابتكار التسويقي (الابتكار في الخدمة، الابتكار في التسعير ، الابتكار في الترويج ، الابتكار في التوزيع ، الابتكار في العمليات، الابتكار في الافراد ، الابتكار في الدليل المادي) في بناء ولاء المرضى في المستشفيات عند مستوى دلالة 5%.

توصلت الدراسة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 5 %في آراء المرضى تجاه ولاء الزبون تعزى للمتغيرات الوسيطية(الجنس، السن، مدة التعامل مع المستشفى).

النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة

ظهر اهتمام لدى المستشفيات الخاصة بتطبيق الابتكار التسويقي إذ جاءت نتائج الدراسة بموافقة عالية معبر عنها بمتوسط حسابي على الابعاد السبعة مجتمعة ب (4.7919).

اثبتت النتائج عن وجود علاقة ارتباط بين الابتكار التسويقي وبناء ولاء الزبون .

بينت نتائج الدراسة ثبوتية معنوية تأثير الابتكار التسويقي بأبعادها السبعة في بناء ولاء الزبون بصفة عامة ، حيث احتل بعد الابتكار في العمليات و الابتكار في التوزيع و الابتكار في الترويج على المراتب الثلاثة الأولى على التوالي من حيث التأثير في بناء ولاء الزبون حيث يدرك المرضى لحداثة الاجهزة الطبية

وسهولة التواصل مع المستشفى باستعمال التكنولوجيا الحديثة بالإضافة الى سرعة الوصول للخدمات وهذا ما يزيد من ارتباط المرضى بهذا المستشفى حيث تقديم خدمة ذات جودة ومتجددة تؤدي الى عميل راضي ومن تم تكرار التعامل مع نفس المستشفى كسلوك ناتج عن الولاء.

احتل كل من بعدي الابتكار في الدليل المادي و الابتكار في السعر المراتب 4 و 5 على التوالي من حيث التأثير في بناء ولاء الزبون و يرجع ذلك للتصاميم العصرية مما يكسب المرضى الراحة أثناء حصوله على الخدمات الطبية و اعتماد المستشفيات على الطرق سياسة سعرية مغرية تزيد من ولاء المرضى .

إحتل كل من بعدي الابتكار في الأفراد و الابتكار في الخدمة المراتب 6 و 7 على التوالي من حيث التأثير في بناء ولاء الزبون و رغم أنّ هذا التأثير عالي إلى أنه يمكن القول أنّ التشابه في الخدمات المقدمة من طرف المستشفيات و الكفاءة العالية للموظفين التي تسود جميع المستشفيات جعلت هذين البعدين يظهران تأثيرا أقل من باقي الابعاد الاخرى للابتكار التسويقي .

تبين أن المستشفيات الخاصة محل الدراسة تعطي أهمية للابتكار التسويقي باعتباره مساهما في بناء ولاء الزبون .

تقوم المستشفيات بالعمل على الاقتراحات التي يقدمها المرضى و تجسديها بشكل خدمات جديدة وهذا ما يعزز ولاءهم.

المحافظة على الزبون أصبح ضروريا في ظل تعدد المستشفيات الكبيرة و المتطورة .

الابتكار التسويقي الطريقة الوحيدة لمواجهة المنافسة حيث يسمح باكتشاف الرغبات الجديدة للعملاء بحيث يضمن الزبون أعلى درجة الاشباع لزيادة ولاءه.

الاقتراحات:

ضرورة تطوير مهارات الموظفين الذين يتعاملون مباشرة مع المرضى لإظهار الاهتمام بالمرضى وحل مشكلاتهم أثناء الحصول على الخدمة لأنه و رغم ارتفاع تأثير الابتكار في الافراد في بناء ولاء المرضى إلا انه يظل أقل من باقي ابعاد الابتكار التسويقي .

ضرورة طرح خدمات جديدة و مبتكرة لفائدة المرضى لكسب ولاءهم في ظل تشابه الخدمات الصحية .

المواصلة في تقديم مجموعة الخدمات في شكل حزم بما ان المرضى يرون أسعارها مناسبة وهذا لتحفيزهم على مواصلة التعامل مع المستشفى.

ترسيخ و تبني ثقافة التوجه بالزبون داخل المؤسسة و بين موظفيها.

6. قائمة المراجع:

- Cherroun, Reguia (2014, june). Product Innovation and The Competitive Innovation. *European Scientific Journal, 01*(01), 140-157.
- Giovanis, Apostolos. (2015). The role of service fairness in the service quality-relationship quality-customer loyalty chain. *Journal of service theory and practice, 25*(6), 744-776
- علي الزبيدي، سماء و سعدون حمود الربيعاوي، سعدون . (2013). أثر أبعاد توزيع الصحف اليومية العراقية في بناء ولاء الزبون "دراسة استطلاعية. *مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية، 19*(71)،56-72.
- خلفاوي حكيم ، . (2015). دور المعرفة السوقية في تحقيق الابتكار التسويقي دراسة استطلاعية في عدد من شركات الصناعات الغذائية في الجزائر. *مجلة الاقتصاد الجديد، 12*(01)، 173-192.
- بن زايد، سارة . (2017). دور التسويق الابتكاري في تحسين أداء المؤسسة. *أطروحة دكتوراه ، تخصص ادارة المؤسسات*، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة. الجزائر.

- عجيلة عبد الله ، بهاز لويزة.(2022) .أثر جودة الخدمات المصرفية المقدمة في بناء ولاء الزبون- دراسو ميدانية لزبائن موبيليس بولاية غرداية -. مجلة اضافات اقتصادية ، 06(02)، 382-401.
- ابو قحف ،عبد السلام . (2004). *التسويق* (الإصدار 01). مصر: الدار الجامعية.
- فرحات طالب ،علاء ، و الجنابي، اميرة. (2009). *إدارة معرفة الزبون.عمان*. دار الصفاء للنشر و التوزيع.
- جعلاب ،علي. (2015). *النظام التسويقي وتجويد خدمات القطاع المصرفي: مدخل ابتكاري،*. الاسكندرية ، مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية.
- معلا ناجي، و رائف توفيق. (2003). *أصول التسويق ، مدخل تحليلي* (الإصدار 03). عمان الاردن: دار وائل للنشر و التوزيع.
- كباب ،منال. (2017). الابتكار التسويقي كخيار استراتيجي لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الجزائرية. *مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية*(17)،426-440.
- عبود نجم، نجم. (2007). المخاطرة الابتكارية في بيئة الأعمال المتغيرة. *المؤتمر العلمي الدولي حول إدارة الخطر واقتصاد المعرفة*، جامعة الزيتونة .تونس.
- حافظ ابو جمعة ،نعيم. (2003). *التسويق الابتكاري* (الإصدار 01). القاهرة: مطبعة مصر.
- بن ساهل ،وسيلة و قاسمي، خضرة و بزقراري، عبلة. (2009). دور الجودة في تحقيق وفاء الزبائن للمؤسسة. *الملتقى العلمي الوطني حول استراتيجيات التدريب في ظل إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية*. جامعة مولاي طاهر بسعيدة. الجزائر .

مساهمة عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني في زيادة حجم المبيعات الدولية

دراسة حالة الفروع الغربية للمجمع الصناعي للإسمنت GICA.

Contribution of E-Marketing Mix Elements in Enhancing International Sales Volume: A Case Study of GICA's Complex of Western Branches in the Cement Industry

ط.د حاكـمي براهيم[*]، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية جامعة غرداية، (الجزائر)،
hakmi.brahim@univ-ghardaia.dz
أ.د دحـو سليمان، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية جامعة غرداية، (الجزائر)،
dahou.slimane@univ-ghardaia.dz
د مراكـشي عبد الحميد، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية جامعة غرداية، (الجزائر)،
abdelhamid_merrakchi@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/05/24 تاريخ القبول: 2023/09/23 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تبيان مدى تأثير عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني في زيادة حجم المبيعات الدولية بالفروع الغربية التابعة للمجمع الصناعي للإسمنت GICA، والتي لها قدرات تصديرية تعتمد على الطرق التسويقية الحديثة كآلية تساعدها على التوسع والانتشار نحو الأسواق الدولية.

قمنا بالتركيز على بعض مؤشرات قياس زيادة حجم المبيعات الدولية والمتمثلة في الكمية المباعة في الأسواق الدولية، عدد الزبائن الدوليين، رقم الأعمال المحقق سنويا بكل فرع. حيث توصلت الدراسة إلى وجود مساهمة إيجابية لعناصر مزيج التسويق الإلكتروني في زيادة حجم المبيعات الدولية.

كلمات مفتاحية: تسويق إلكتروني، عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني، حجم المبيعات، أسواق الدولية.
تصنيفات JEL: F23، L25، L81، M16 ، M31.

[*] **المؤلف المرسل.**

Abstract:

This research paper aims to examine the extent to which the elements of the electronic marketing mix influence the increase in international sales volume for the western branches affiliated with the Industrial Cement Group GICA. These branches rely on modern marketing techniques to expand into international markets.

The study focuses on indicators measuring the escalation of international sales volume like the quantity sold internationally, the number of international customers, and annual branch revenue. The findings highlight a positive link between electronic marketing mix and increased sales in international markets.

Keywords: E-marketing, Elements of the e-marketing mix, Sales volume, International markets.

Jel Classification Codes: F23, L25, L81, M16, M31.

1. مقدمة:

يشهد العالم ثورة رقمية Digital Révolution في مضمار ICT، حيث أحدثت تغيرات في جل الأعمال (زوبير و ديواني، 2021، صفحة 106)، ومن الملاحظ أن التأثير الأكبر لها يجد أصداءه في ميدان التسويق حيث تتسارع خطى المؤسسات باختلاف أنواعها لإعادة هندسة وظائف التسويق التقليدية بما يتناسب مع متطلبات البيئة الرقمية. لذا تعتبر إدارة التسويق الالكتروني إدارة التفاعل بين المنظمة والمستهلك في الفضاء الرقمي، كخيار استراتيجي لتعظيم المبيعات من خلال التوسع والانتشار نحو الأسواق الدولية والعالمية.

وفي هذا الصدد، أدى استخدام ICT إلى حتمية تقديم خطة تسويقية محكمة بمزيج تسويقي الكتروني ملائم ومتحكم في عناصره للتأثير على الزبون الدولي عن بعد، بعدما أصبح بإمكان أي مؤسسة الدخول إلى الأسواق الدولية في ظل الفرص المتاحة وتقلص الكثير من حواجز الدخول بأقل تكلفة، كما أولت الجزائر اهتماما كبيرا لترقية صادراتها خارج المحروقات، لاسيما مع سعيها للانضمام لـ WTO ومجموعة الـ BRICS، إضافة إلى اهتمامها بـICT ودعمها الكبير للمؤسسات المحلية المنتجة لتبنيها في

جميع أنشطتها التسويقية للولوج للأسواق الدولية بهدف تعظيم مبيعاتها. مما سبق ارتأينا طرح الإشكالية التالية: **كيف تساهم عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني 4ps في زيادة حجم مبيعات الفروع الغربية للمجمع الصناعي للإسمنت GICA في الأسواق الدولية؟** ليتفرع عن مشكلة الدراسة السؤال الفرعي التالي: هل تساهم عناصر مزيج التسويق الإلكتروني 4ps في زيادة حجم مبيعات الدولية بالفروع الغربية لمجمع GICA من خلال المؤشرات القياسية المقترحة: الكمية المباعة في الأسواق الدولية سنويا، عدد الزبائن الدوليين سنويا، رقم الأعمال المحقق سنويا بكل فرع؟

- **فرضيات الدراسة:** في ضوء مشكلة الدراسة، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

-لا تساهم عناصر مزيج التسويق الإلكتروني 4ps بالفروع المستهدفة في زيادة حجم المبيعات الدولية؛

-لا تساهم عناصر مزيج التسويق الإلكتروني 4ps بالفروع المستهدفة في زيادة كمية المبيعات الدولية؛

-لا تساهم عناصر مزيج التسويق الإلكتروني 4ps بالفروع المستهدفة في زيادة عدد الزبائن الدوليين؛

-لا تساهم عناصر مزيج التسويق الإلكتروني 4ps بالفروع المستهدفة في نمو رقم الأعمال المحقق سنويا.

- **أهداف الدراسة:** تتمثل أهداف الدراسة في:

– معرفة كيف تسهم عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني الأربعة في تعظيم المبيعات الدولية؛

– استشراف تأثير عناصر مزيج التسويق الإلكتروني على تعظيم مبيعات المؤسسات المحلية التي لها قدرات تصديرية في الأسواق الدولية؛

– حث وتحفيز اعتماد التسويق الإلكتروني كخيار استراتيجي لتعظيم المبيعات الإجمالية.

- **أهمية الدراسة:** تنبع أهمية دراستنا من التحولات التي يشهدها العالم خصوصا بعد جائحة كوفيد-19، ما زاد من حاجة الزبون الدولي إلى المنتجات الالكترونية لتلبية حاجاته بأقل التكاليف (مالية، زمنية، نفسية) تزامنا مع حتمية التسوق الإلكتروني مواكبة للعصر الرقمي، ولاسيما بعدما شهدت الصادرات خارج المحروقات للجزائر ديناميكية غير مسبوقة حيث قفزت إلى 7 مليار دولار نهاية سنة 2022، تم من خلالها تسطير هدف بلوغ 13 مليار دولار مع نهاية السنة الجارية 2023.

- **دوافع اختيار الموضوع:**

- الحداثة النسبية لموضوع التسويق الالكتروني عموما وعلاقته بحجم المبيعات الدولية؛
- المساهمة في إيجاد حلول لإشكالية انخفاض حجم الصادرات خارج محروقات في الجزائر؛
- تحفيز المؤسسات المحلية اعتماد التسويق الالكتروني كخيار استراتيجي لتعظيم المبيعات الدولية؛
- إبراز أهمية فروع مجمع جيكا المستهدفة ومدى مساهمتها في تعظيم المبيعات الدولية.

- **حدود الدراسة:** يمكن تحديدها من خلال:

- **الحدود المكانية:** تمت الدارسة الميدانية على مستوى فروع الغربية الأربعة: شركة الإسمنت سعيدة، وشركة الإسمنت زهانة، مؤسسة الإسمنت ومشتقاته الشلف، وشركة الأسمنت بني صاف، من أصل 23 فرع على المستوى الوطني تابع لـ Groupe Industriel des Ciments d'Algérie.
- **الحدود الزمنية:** كانت الدراسة في مجملها خلال الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى نهاية سنة 2022، وهي فترات تمكن فروع المجمع من الولوج للأسواق الخارجية، حيث قمنا بمقابلة السادة المدراء العامين للفروع المستهدفة خلال العشرية الأخيرة من شهر أوت 2023.

- **منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات والمعلومات:**

اعتمدت الدراسة في مناقشة الإشكالية على المنهج الوصفي من خلال الاستعانة بالمصادر الثانوية ذات العلاقة بالموضوع تمثلت في المراجع، المقالات العربية والأجنبية، مواقع الانترنيت، كما تطلبت منا الدراسة الميدانية منهج دراسة الحالة للتمكن من التعمق في فهم جوانب الموضوع وكشف أبعاده من خلال زياراتنا الميدانية للفروع المستهدفة حيث تم الاعتماد على المقابلة الفردية وجها لوجه، الملاحظة، الوثائق الإدارية، الأرشيف، كمصادر أولية.

2. الإطار النظري للتسويق الالكتروني والمزيج التسويقي الالكتروني

1.2 مفهوم التسويق الالكتروني:

يعتبر المرحلة السادسة من التطور الفكري للتسويق، باعتبار الانترنت جوهر التطور في العصر الرقمي، مما انعكس ايجابيا على المسوق، العميل، الأسواق. كما يعتمد مفهومه كليا على Internet

Based Marketing كوسيلة اتصال سريعة وبأقل تكلفة لممارسة الأنشطة التسويقية (رماس، حميدي، و زواد، 2022، صفحة 208). حيث يعرفه كلا من (سويدان و حداد، 2003 ،، صفحة 85) أنه مصطلح يستخدم CIT لتسويق السلع والربط بين البائعون والمشترون. وكما يعرفه (العلاق، 2010، صفحة 17) انه "الاستخدام الأمثل للتقنيات الرقمية، بما في ذلك تقنية المعلومات والاتصالات لتفعيل إنتاجية التسويق وعملياته المتمثلة في الوظائف التنظيمية والعمليات والنشاطات الموجهة لتحديد حاجات الأسواق الدولية المستهدفة وتقديم السلع والخدمات". وبعبارة أخرى هو الاستخدام الصحيح للتقنيات الرقمية: تصميم السلعة، توزيعها، تسعيرها، ترويج، تحسين الجودة، سرعة عمليات تقديم الخدمة، فاعلية البيئة المادية، كفاءة الخدمات (آلية التزويد).

2.2 دورة التسويق الالكتروني E-marketing cycle:

قدم Arthur d. little نموذجا حول دورة E-marketing، يتكون من أربعة مراحل مهمة تتمثل في (ابو فارة، 2009، الصفحات 113-114):

- **مرحلة الإعداد Préparation phase:** يتم فيها تحديد حاجات الزبون، تحديد الأسواق الدولية المستهدفة الجذابة، طبيعة المنافسة، من خلال عملية جمع المعلومات من مراكز بحوث التسويق.
- **مرحلة الاتصال Communication phase:** هنا تتم عملية الاتصال بين المؤسسة والزبون لتعريفه بالمنتجات الجديدة المعروضة عن بعد، حيث تتضمن هذه المرحلة أربعة مراحل فرعية AIDA هي: Attention، Désire، Information، Action لإقناع الزبون باتخاذ قرار الشراء فورا.
- **مرحلة التبادل Transaction Phase:** يتم فيها عملية التبادل المؤسسة توفر المنتجات، والزبون يدفع الثمن، بمختلف أساليب الدفع مما يتطلب Secure Payment Systems.
- **مرحلة ما بعد البيع After Sales Phase:** لا يجب الاكتفاء بإجراء عملية البيع، بل يجب المحافظة على علاقات تفاعلية مؤسسة-زبون في الاتجاهين، لأطول مدة باستخدام مختلف الوسائل.

3.2 المزيج التسويقي الالكتروني E-Marketing Mix:

يشير إلى العناصر الأساسية التي يتم استخدامها لتحقيق الأهداف التسويقية، حيث يعتبر N H Broden، 1950 أول من قدم مفهوم المزيج التسويقي الذي يتكون من العناصر: Product، Price، Promotion، Place، ليعرفه كلا من (عامر و قنديل، 2012، الصفحات 115-116) "أنه مجموعة من الأنشطة التسويقية المتمثلة في مجموعة من القرارات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي والتي يجب أن تكون متجانسة ومتسقة مع أهداف المؤسسة، حيث يمكن لمدير التسويق المزج بينها بالشكل المرغوب من أجل تحقيق الهدف المأمول". ويعرفه kotler and armstrong انه عبارة عن مجموعة من أدوات التكتيكية التسويقية التي تقوم المؤسسة بمزجها من أجل خلق ردة الفعل التي ترغب فيها داخل السوق الدولية المستهدفة. كما أن البيئة الرقمية جعلت نموذج المزيج التسويقي التقليدي محل الكثير من الانتقادات من اجل ضم متغيرات تواكب متطلبات العصر الرقمي، وعملا برأي فريق المحافظون نعتبر نموذج 4Ps قادر على التكيف مع التغيرات (بوخرباش، 2017، صفحة 06). لذا سنكتفي في دراستنا بالعناصر الأربعة كعناصر أساسية تحقق أهداف المزيج التسويق الالكتروني:

1.3.2 المنتج الالكتروني E-Product:

يشير لمجموع المنافع التي يحصل عليها المشتري بفضل استخدام الانترنت، حيث أصبح بإمكان الزبائن مقارنة المنتجات المعروضة Online بشكل آني، ما يتيح لهم فرصة البحث عن أفضل العروض (العلاق، 2010، الصفحات 21-22). ويعتبر المنتج جوهر عناصر المزيج التسويقي إذ تعتمد عليه باقي العناصر الأخرى لتحقيق الأهداف المتمثلة في إشباع حاجات ورغبات الزبون المستهدف، لذا صارت المؤسسات تبذل جهودا لمواكبة منظمات الأعمال الالكترونية الرائدة التي قطعت شوطا مميزا في هذا المجال (ابو فارة، 2009، صفحة 123). لتقديم منتجات ذات شكل عالمي وصورة دولية تضمن الانتشار السريع (الحريري، 2012، صفحة 132). وكما إن تعديل وتطوير خصائص المنتج حجمه، عبوة، يمكن رجل التسويق الكفء من تعظيم حجم المبيعات داخل السوق المستهدفة (العمر، 2007، صفحة 309). لذا تقاس فاعلية مشتريات الانترنت بالوصول للأسواق المستهدفة بأقل التكاليف. فانتشار الانترنت وزيادة

سرعة التصفح للمواقع يسهل الحصول على المعلومات حول المنتجات، متخطيا كل الحدود، ما يسهم في تعظيم المبيعات الدولية من خلال توسيع قاعدة زبائن كثير من منظمات الأعمال، لذا يجب تحديث المواقع وعرض المنتجات التي تتوافق مع حاجات ورغبات الزبون الدولي المستهدف.

2.3.2 التسعير الالكتروني E-Pricing:

أصبحت المؤسسات تمتلك نفس فرصة الوصول للأسواق الالكترونية، ما يزيد من شدة المنافسة مقارنة بالأسواق التقليدية ويسمح بتخفيض السعر لزيادة الكميات المباعة (عامر و قنديل، 2012، صفحة 154). لذا يجب وضع سياسات تسعير دولية تستهدف كل قطاع سوقي بشكل مغاير (الحريري، 2012، صفحة 132). ما يسهل للمؤسسة القدرة على التكيف السريع مع مستوى الأسعار ويجعلها تحقق مبيعات أكبر وربحية أفضل مقارنة بالمنافسين (ابو فارة، 2009، الصفحات 167-170). وفي كثير من الحالات السعر هو من إيجابيات البيئة الرقمية، وللمحافظة عليه يجب الاستمرار بالإعلانات وعرض منتجات جديدة على الدوام. فكلما زادت الحزم العريضة زادت السرعة وانخفضت بعض التكاليف، ليتمكن الزبون من اختيار الأفضل بنقرة زر فقط (العلاق، 2010، صفحة 22). وعندما تقوم المؤسسة بحملة ترويجية فعالة تؤدي لزيادة الطلب تستطيع المؤسسة رفع السعر، في حين إذا كان التوزيع مباشر تستطيع تخفيض السعر لتقلص التكاليف وأرباح منافذ التوزيع الأخرى (ابو فارة، 2009، الصفحات 170-173). كما أن استخدام التسعير الدولي الالكتروني من خلال إمداد المستوردين بعروض سعرية بالعملة المحلية للمستورد، أو البيع على الحساب المفتوح بدلا من تقديم مستندات ضمان من البنك، واستخدام السعر CIF بدلا من FOB يمكن رجل التسويق الكفء من تنمية حجم المبيعات الدولية (العمر، 2007، صفحة 310).

3.3.2 الترويج الالكتروني E-Promotion:

يعتبر مجموعة الجهود التسويقية المتعلقة بإمداد الزبون بالمعلومات عن المزايا المتعلقة بالسلعة، وإثارة اهتمامه وإقناعه ودفعه لاتخاذ قرار الشراء، كما أن الإعلانات التي تعرض على الموقع الالكتروني للمؤسسة أو على مواقع أخرى تحقق نتائج أفضل من خلال إعلام وتذكير ولفت انتباه الزبون لنقل المعلومات المتعلقة بالمنتج عن طريق الإعلان الذي يعتبر استثمار في مساحة معينة بموقع مؤسسة أخرى بهدف زيادة المبيعات،

حيث تقوم المواقع بجذب الزبائن إليها عن طريق عدد من التقنيات داخل وخارج الشبكة (Tamimi, 2018, pp. 47-51). كما ساعدت الانترنت على استهداف قطاعات سوقية واسعة من الزبائن في الأسواق الدولية. حيث أصبح الترويج الالكتروني حقيقة الوسيلة الفعالة لاتخاذ العميل قرار الشراء في أقل وقت (عامر و قنديل، 2012، الصفحات 163-166). فالمؤسسات الدولية تحاول دائما المحافظة على موقعها التنافسي وعلى حصتها السوقية في الأسواق من خلال ربط الإعلان بحجم مبيعات الأسواق المستهدفة (العمر، 2007، صفحة 301)، كما أن الإعلان عن منتج ذو علامة تجارية واحدة يساعد المؤسسة على تصريف كل المنتجات التي تحمل العلامة التجارية نفسها، ما يساعد على تخفيض تكاليف الترويج (العمر، 2007، صفحة 172). فكلما كانت سهولة الوصول لشريحة عملاء أكبر كلما كان الإعلان فعالا أكثر، وكما توجد طريقة شراء الكلمة الدليلية التي تجعل الباحثين عن هذه الكلمة في محركات البحث لإيجاد الموقع المستهدف بسهولة وعلى رأس القائمة (Tamimi, 2018, p. 54). لذا يعد تحديث الحملات الترويجية والإعلانية على نحو دائم ميزة فريدة (الحريري، 2012، صفحة 132).

4.3.2 التوزيع الالكتروني E-Distribution:

ساعدت الإنترنت على تقليص عدد القنوات التسويقية، وهذا بإيصال السلعة من المنتج إلى المستهلك مباشرة في الزمن والمكان المناسبين. وللتسوق الإلكتروني ميزة من خلال التفاعل الثنائي مؤسسة-زبون دون الحاجة لوسطاء-عدم التوسط- (عزالدين و رقيق، 2016، صفحة 391). وبنجاح سياسة التوزيع تنجح المؤسسة في زيادة مبيعاتها والتوسع أكثر في الأسواق الدولية. لذا تسعى لجذب الزبون لقبول منتجاتها وهذا بإرسال خطابات الكترونية، إعلانات، إشهار على المواقع الالكترونية ومواقع الوسطاء الافتراضيين (عامر و قنديل، 2012، صفحة 174). ما يحتم على المؤسسات الرائدة في البيع الدولي التقليدي إنشاء قناة بيع الكترونية إذا تنبأت بتعظيم مبيعاتها الإجمالية (العلاق، 2010، الصفحات 178-180). كما أن التحول من أسلوب التوزيع المكثف إلى الانتقائي ومن أسلوب التصدير إلى التوزيع المباشر بفتح فرع داخل السوق الأجنبية يمكن من تعظيم المبيعات الإجمالية (العمر، 2007، صفحة 310).

4.2 استهداف الزبائن على الشبكة:

استهداف شرائح العملاء ذوي الصفات المتجانسة (Tamimi, 2018, p. 27) يتم بـ:

- **التسويق الكبير Mass Marketing**: تقديم مزيج تسويقي واحد لكل سوق دولي.
- **التسويق متعدد الشرائح Multi Segment Marketing**: لأكثر من شريحة سوقية.
- **التسويق الملائم Niche Marketing**: اختيار شريحة واحدة وتقديم مزيج تسويقي مناسبا لها.
- **التسويق الدقيق Micromarketing**: يستهدف عدد قليل من العملاء الدوليين بمزيج واحد.

3. تعظيم المبيعات في الأسواق الدولية:

لم تعد الأسواق الدولية ترتبط بزيادة الإنتاج وتحسين الجودة، وإنما بتقليص فترة انتقال السلعة من المصدر إلى المستورد مع تخفيض نفقات انجاز الصفقات (Fayad & Paper, 2015, p. 1004) . كما قلصت الأعمال الإلكترونية من الحواجز الدولية بين المصدر والمستورد وبين المورد والمستهلك من خلال الخدمات اللوجيستية وتدفق المعلومات، ما قلص تكلفة الشراء والتكاليف الإجمالية وبسط السوق الدولية أكثر. وسمح للمؤسسات من المشاركة في التجارة الدولية بفاعلية وكفاءة لانجاز العديد من المعاملات التجارية الدولية بأقل التكاليف، فضلا عن تقديمها معلومات سريعة تساعدها على التعرف على الفرص الدولية المتاحة (الحلابي، 2013، صفحة 223). ومن أهم الأهداف التي تسعى إدارة المبيعات إلى تحقيقها هي زيادة حجم المبيعات الالكترونية إلى التقليدية، وزيادة حجم المبيعات الدولية إلى المحلية لضمان البقاء، يأتي ذلك بالتنسيق مع الإدارة التسويقية وبدعم كافة الأنشطة التسويقية التي تنبثق من كافة عناصر المزيج التسويقي الالكتروني 4Ps+P2+C2+S3. هذا بعدما أصبح العالم كله هو سوقا واحد وأصبح للمشترين عدد لانهائي من خيارات الشراء، ما حتم على منظمات الأعمال الالكترونية إعادة هندسة Re-Engineeringأنشطة التسويق والمبيعات بما ينسجم مع متطلبات البيئة الرقمية. وكما يعرف كلا من (السامرائي و العبدلي، 2011، صفحة 266) البيع الالكتروني e-selling على أنه "أداء أنشطة بيع المنتجات لتحقيق أهداف المؤسسة باستخدام التقنيات الرقمية ووسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية". باعتباره

جزء مهم من أنشطة e-marketing، التي هي ضمن أنشطة e-commerce، وكجزء من الأعمال الالكترونية e-business.

كما تسمح التجارة الالكترونية بزيادة فرص التصدير خاصة لأنها تحظى بالسرعة العالية دون إجراءات معقدة ودون حواجز الدخول(Ziliang & Zeyu, 2016, p. 6005). كما تسهم في التعرف على المنتجات وأسعار المنافسين، ما يتيح فرص وضع أسعار أكثر تنافسية للحصول على نصيب وافر من العملاء ذوي ولاء، مما يسهل التعرف على مستجدات مجال النشاط الذي تعمل فيه المؤسسة كالابتكار، إدخال تعديلات، تحسينات على المنتج المنافس (الحلابي، 2013، صفحة 223). لذا يعتبر الموقع الجذاب ميزة تشجع الزيارات المتكررة لتجسيد مهمة المؤسسة ولعرض منتجاتها، باعتبار كل ما يكتب على صفحات الموقع هو التزام من الشركة، لذا يجب تحديث محتوى الموقع باستمرار وبشكل متناغم مع تنفيذ الخطة التسويقية، لإعطاء الزبون المحتمل إيحاء قوى عن تميز فريق العمل (مجدي، 2014، الصفحات 170-173)، كما يؤكد الكثير أن مستخدم الانترنت يحكم على جودة الموقع من خلال معيارين أساسين هما: سهولة الاستخدام والجاذبية لتكن أنشطة التسويق الدولي الالكتروني أكثر حيوية من التسويق الدولي التقليدي لمساعدة الزبائن الدوليين على الوصول إلى الموقع الالكتروني بسهولة (رماس، حميدي، و زواد، 2022، الصفحات 236-237).

4. الجانب التطبيقي للدراسة الميدانية:

تم إنشاء مجمع GICA Group بقرار من الجمعية العامة غير العادية، بعد التحول القانوني لشركة إدارة الاستثمار السابقة "صناعة الإسمنت" في 2009/11/26، حيث يعتبر مجمع GICA شركة مساهمة برأس مال قدره: 25.358.000.000 دج، يتكون من 23 فرع متخصص تابع له:

أ- (14) مصنعا للأسمنت.
ب- (3) شركة للركام والخرسانة الجاهزة.
ج- شركة توزيع واحدة، و02 للصيانة الصناعية.
د- شركة واحدة (01) تقنية.
هـ- مركز مساعدة واحد (01).
و- مركز تدريب وتطوير وشركة أمنية (01).

للفروع الأربعة المستهدفة واقع وأفاق تتمثل في قدراتها الكبيرة لتعظيم المبيعات الدولية، لذا سنحاول انشاء الله وصف وتبيان مدى تأثير عناصر المزيج التسويق الإلكتروني الأربعة في زيادة المبيعات الدولية، حيث بعد تحقيق توازن السوق الوطنية نهاية سنة 2017 أصبحت ضرورة التوجه نحو السوق الدولية لتصريف الفائض الانتاجي حتمية تتماشى مع سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات، حيث وجهت أول شحنة تصدير بالمجمع نحو دولة موريتانيا شهر ماي 2018 وهذا بفضل الاستثمارات التي شرع فيها المجمع بهدف الاستجابة للطلب الوطني والدولي على هذه المادة الاستراتيجية وكذا بفضل المجهودات المبذولة من قبل السلطات العمومية من أجل تشجيع الاستثمار المنتج.

1.4 خصائص المؤسسات المستهدفة: سنوضح ذلك في الجدول أدناه

الجدول01: خصائص المؤسسات المستهدفة

المؤسسة	شركة الإسمنت سعيدة	شركة زهانة سكيز/معسكر	مؤسسة الإسمنت ومشتقاته الشلف	شركة الأسمنت بني صاف
السجل التجاري RC	98B0742051	98B0662126	00B0903675	98B0842033
تاريخ القيد في RC	1998/11/15	1998/12/30	إعادة القيد 2000/08/20	1998/04/30
الشكل القانوني	شركة ذات أسهم	شركة ذات أسهم	شركة الأسهم	شركة الأسهم
رأس المال (ألف دج)	1,050,000	1,920,000	6,241,000	1,800,000
الموقع	https://www.scis.dz/	http://www.zahanaciment.com/	http://www.ecde.dz/	http://scibs.dz/
تشكيلة منتجات المؤسسة	الكلنكر، بنيان بيطون، بورتلاند	بنيان، بيطون إنجازات، مضاد	بيطون، بنيان، إنجازات، مضاد، كلنكر بورتلاند CRS الكلنكر	بيطون، بنيان الأسمنت العادي وأنواع أخرى
الأسواق الدولية المستهدفة	أول شحنة تم تصديرها نحو دولة موريتانيا، ثم تم استهداف أسواق دول إفريقيا: كوت ديفوار، غامبيا، غانا، موريتانيا، السنغال، الكاميرون، البنين وغينيا الاستوائية، ومالي والنيجر. ونحو أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي (البرازيل، والبيرو، وجمهورية الدومينيكان وهايتي). وكذلك نحو أوروبا:إيطاليا وإسبانيا وبريطانيا.			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المقابلة.

2.4 استهداف الأسواق الدولية الكترونيا من طرف الفروع المستهدفة:

إن الحديث عن مختلف صفقات التصدير والمعاملات الدولية المحققة عبر المواقع الإلكترونية ووضعية الطلب الدولي عن بعد، ستقودنا إلى سر الخطة التسويقية لفروع المجمع والموسومة باعتماد إستراتيجية المزيج التسويقي الإلكتروني المتعدد الشرائح multi segment marketing لاستهداف أكثر من شريحة سوقية، وكذا لتميز عناصره (منتج الكتروني، تسعير الكتروني، توزيع الكتروني، ترويج الكتروني) والتحكم الكبير فيها وملائمتها لمتطلبات البيئة الرقمية ما يؤثر على الزبون الدولي لقبول المنتج المحلي، وهذا ما يعتبره السادة مدراء الفروع المستهدفة خيار استراتيجي لزيادة الكميات المباعة بالطرق الالكترونية إلى إجمالي الكميات المصدرة لضمان الاستمرارية، كما يعتبرون أن عناصر مزيج التسويق الإلكتروني الأربعة تسهم في توسيع قاعدة الزبائن الدوليين ما زاد من الطلب الدولي وبشكل متكرر على منتجات المجمع بأقل التكاليف تزامنا مع حتمية التسوق الإلكتروني أثناء وبعد الجائحة، ولاسيما بعدما شهدت الصادرات خارج المحروقات للجزائر ديناميكية غير مسبوقة قفزت من 5 إلى 7 مليار دولار نهاية سنتي 2021 و2022 على التوالي، تم من خلالها تسطير هدف بلوغ 13 مليار دولار نهاية سنة 2023 مع طرح جملة من التسهيلات للمتعاملين المحليين الناشطين في مجال نشاط التصدير. كما اعتبروا أن حشد موقع إلكتروني كآلية لاستهداف الأسواق الدولية والتوسع فيها، وكهمزة وصل تفاعلية ذات اتجاهين مؤسسة–زبون دولي كشريك في فضاء البيئة الرقمية. فالمواقع المذكورة الجدول رقم 01 أعلاه ذات أهداف تجارية باعتبار كل ما يكتب على صفحاتها هو التزام من مجمع GICA، تهدف من خلالها الفروع لنقل المعلومة المتعلقة بمنتجات المؤسسة ولبناء علاقة B2C للتقرب أكثر من الزبون من خلال عرض المعلومات المتعلقة بنبذة عن المؤسسة نشأتها تطورها التاريخي، رؤيتها، مهمتها، والخصائص الشكلية والفيزيائية لمنتجاتها وجودتها ومطابقتها للمعايير الدولية. وعلاقة C2B لتلقى طلبيات، شكاوى، استفسارات، طرح بعض الملاحظات كتغذية راجعة. وعلاقة B2B للتواصل مع المؤسسات المحلية والدولية التي تنشط في مجال الاستيراد، ما يمكنها من معرفة كل ما يتعلق بسياسة المزيج التسويقي الدولي، وكذا من خلال تحميل البطاقة الفنية للمنتج مع إمكانية التعرف أكثر عبر الروابط المتاحة: تويتر، يوتوب، الفايسبوك، الإيميل.

3.4 نموذج تحديد مرحلة النضج الالكتروني Le niveau de maturité e-buisness

عرض (Ghachem, 2006 , pp. 09-10) نموذجا من يصف فيه ثمانية (08) مراحل لتحديد في أي مرحلة نضج وصلت لها المؤسسة، لمساعدتها على اختيار الإستراتيجية التسويقية المناسبة باستغلال الطرق الحديثة كآلية للتوسع والانتشار بالأسواق المستهدفة من خلال موقع الويب. وبناءا عليه استطعنا تحديد مرحلة النضج للفروع المستهدفة حسب مخرجات المقابلة، وما تم ملاحظته على صفحات المواقع:

1. لاحظنا أن لشركة سعيدة التواجد الفعلي الالكتروني من خلال الموقع لإيصال المعلومة في اتجاه واحد، وكما يتوفر التفاعل الثنائي مؤسسة-زبون دولي باستخدام مختلف الروابط الأخرى المتاحة على الموقع.
2. كما لاحظنا أن موقع مؤسسة الإسمنت ومشتقاته الشلف وشركة الإسمنت زهانة سكيز/معسكر وشركة الأسمنت بني صاف مخصص للتفاعل ثنائي ذو الاتجاهين مؤسسة-زبون ما يسهم في توليد الطلب.

5.4 الإستراتيجية المعتمدة بالفروع المستهدفة:

إستراتيجيات الفروع تنبثق من إستراتيجية المجمع، حيث لاحظنا اعتماد أحد إستراتيجيات الميزة التنافسية لبورتر طالما أن المجمع يسعى لتحقيق أهدافه، فان الإستراتيجية تمثل المسار الذي يخطط للوصول إلى تلك الأهداف من خلال إستراتيجية التمييز ليتم عرض 04 منتجات إلكترونية: جيكا بيطون 42,5 N، جيكا بنيان 32,5 N، وجيكا إنجازات 52,5 N، أما النوع الرابع فيتمثل في إسمنت بورتلاندي مقاوم للكبريتات "جيكا مضاد 42,5 N-SR5"، تتصف بجودة ونوعية مميزة تتبنى جيكا من خلالها هذه الإستراتيجية لبناء حاجز أمام المنافسة الدولية ولزيادة توجه العملاء للشراء مع تقليل الحساسية تجاه السعر، وكذا لتعظيم أرباح المجمع من خلال زاويتين مهمتين: الاستجابة للعملاء، التجديد والتحديث للمنتج "التعقيد التقني". تزامنا مع حصوله على شهادة المطابقة للمعايير الأوروبية CE والممنوحة له من طرف Afnor، ما سيسهل أكثر اختراقه لأسواق جديدة يرمي من خلالها في إطار الإستراتيجية الوطنية للتصدير إلى تعزيز وجوده الدولي من خلال تسهيل دخول منتجاته إلى الأسواق الخارجية، لاسيما الأوروبية منها.

5. النتائج والتوصيات:

1.5 تحليل تأثير عناصر مزيج التسويق الإلكتروني الأربعة في زيادة حجم المبيعات الدولية:

يمكن دراسة تأثير عناصر المتغير المستقل في زيادة حجم المبيعات بالفروع المستهدفة والتي تعتمد على الطرق الالكترونية كآلية للتوسع والانتشار دوليا من خلال المؤشرات الثلاثة المقترحة للدراسة كالتالي:

الجدول02: تأثير عناصر المتغير المستقل في زيادة حجم المبيعات الدولية

مؤشر / 4ps	كميات المباعة	عدد الزبائن الدولين	رقم الأعمال المحقق	حجم المبيعات الدولية
المنتج الإلكتروني	**%40.5**	%55	%8	%34.5
التسعير الإلكتروني	%25.5	%47	**%9.5**	%27.33
الترويج الإلكتروني	%27	**%93**	%7.5	**%42.5**
التوزيع الإلكتروني	%21	%37	%3	%20.33
العناصر مجتمعة	%30-27	%58	%11-03	**%31.16**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المقابلة.

1.1.5 اختبار مدى مساهمة عناصر مزيج التسويق الإلكتروني في زيادة كمية المبيعات الدولية:

حسب المقابلة التي أجريت مع السادة المدراء العامين للفروع المستهدفة، فإن عناصر المتغير المستقل قد ساهمت منذ إنشاء الموقع بزيادة فعالة في الكمية المباعة الكترونيا نسبة إلى الكمية الإجمالية المصدرة خاصة من خلال التركيز على **تميز المنتج** ليؤثر أكثر بنسبة 40.5%-مقارنة ببقية العناصر- وهذا بإدخال تحسينات أو إضافة ميزات على المنتج تلبية لمتطلبات الأسواق المستهدفة، أين تراوحت نسبة المساهمة للعناصر الأربعة مجتمعة بين 27% إلى 30% سنويا رغم الصعوبات التي عرفتها السوق الدولية في ظل تفشي جائحة كورونا مع توقع تطورها من خلال تحديث خطط تسويقية محكمة بمزيج تسويقي إلكتروني متحكم في عناصره ليسهم في زيادة الكمية المباعة، وكما تم الإشارة لبلوغ صادرات المجمع الإجمالية نهاية سنة 2022 أكثر من 3 مليون طن التي وجهت نحو كل من أسواق دول غرب إفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا، لاسيما مع حصول جل فروعه على شهادة المطابقة للمعايير الأوروبية ما سيسهل أكثر ولوجه إلى الأسواق الخارجية، لنوضح النتائج في الجدول أدناه:

الجدول03: مساهمة عناصر المتغير المستقل في زيادة الكمية المباعة في الأسواق الدولية

السنة	المؤسسة	الكمية المباعة في الأسواق الدولية (الوحدة: طن)			نسبة المساهمة %
		بطرق تقليدية	بطرق حديثة	الإجمالية	
2018	شركة الإسمنت سعيدة	9000	/	9000	/
	شركة الإسمنت زهانة معسكر	9087.5	3412.5	12500	%27.3
	مؤسسة الإسمنت الشلف	11191	4309	15500	%27.8
	شركة الأسمنت بني صاف	12000	/	12000	/
2019	شركة الإسمنت سعيدة	29200	10800	40000	%27
	شركة الإسمنت زهانة معسكر	65975	25025	91000	%27.5
	مؤسسة الإسمنت الشلف	57200	22800	80000	%28.5
	شركة الأسمنت بني صاف	40040	14960	55000	%27.2
2020	شركة الإسمنت سعيدة	110313	42687	153000	%27.9
	شركة الإسمنت زهانة معسكر	105672	42328	148000	%28.6
	مؤسسة الإسمنت الشلف	146763	60237	207000	%29.1
	شركة الأسمنت بني صاف	75915	29085	105000	%27.7
2021	شركة الإسمنت سعيدة	126720	49280	176000	%28
	شركة الإسمنت زهانة معسكر	110360	44640	155000	%28.8
	مؤسسة الإسمنت الشلف	156247	64753	221000	%29.3
	شركة الأسمنت بني صاف	118800	46200	165000	%28
2022	شركة الإسمنت سعيدة	146000	54000	200000	%27
	شركة الإسمنت زهانة معسكر	121550	48450	170000	%28.5
	مؤسسة الإسمنت الشلف	162840	67160	230000	%29.2
	شركة الأسمنت بني صاف	129600	50400	180000	%28

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المقابلة.

2.1.5 اختبار مساهمة عناصر المزيج التسويق الإلكتروني في زيادة عدد الزبائن الدوليين:

حسب المقابلة التي أجريت مع المدراء العامين للفروع المستهدفة، فإن عناصر المتغير المستقل قد ساهمت منذ إنشاء الموقع بتوسيع قاعدة الزبائن الدوليين خاصة من خلال التركيز على مواقع التواصل

الاجتماعي facebook، youtube، linkedin، twiter كوسائل ترويجية تسهم بنسبة 93% كنسبة الأكبر مقارنة ببقية العناصر– مهمة تؤثر أكثر للوصول إلى جمهور واسع من الزوار وتوطيد العلاقة معهم، حيث تجاوزت نسبة المساهمة للعناصر الأربعة مجتمعة 58% حسب كل فرع منذ سنة 2018 إلى نهاية سنة 2022 مع توقع ارتفاعها اعتمادا على إستراتيجية CRM الموسومة بالمحافظة على علاقات تفاعلية ثنائية مؤسسة -زبون دولي في الاتجاهين لأطول مدة باستخدام مختلف الوسائل، ما سرع من حركية العملاء المحتملين للشراء وحقق زيادة في دورة المبيعات تزامنا مع التحولات التي شهدها العالم أثناء وبعد جائحة كوفيد-19، ذلك بفضل تكيف عناصر المتغير المستقل بما يتوافق مع الحاجات الدولية لتسهم في زيادة عدد الزبائن كشركاء ما يولد الطلب الدولي بشكل متكرر، لنوضح النتائج في الجدول أدناه:

الجدول04: مساهمة عناصر المتغير المستقل في زيادة عدد الزبائن الدوليين

السنة	المؤسسة	عدد الزبائن الدوليين	نسبة المساهمة%
2018	شركة الإسمنت سعيدة	/	/
	شركة الإسمنت زهانة معسكر	02	/
	مؤسسة الإسمنت الشلف	03	/
	شركة الأسمنت بني صاف	/	/
2019	شركة الإسمنت سعيدة	01	ساهمت عناصر مزيج التسويق الإلكتروني مجتمعة في زيادة عدد الزبائن الدوليين بنسبة تجاوزت 58% حسب كل فرع.
	شركة الإسمنت زهانة معسكر	03	
	مؤسسة الإسمنت الشلف	05	
	شركة الأسمنت بني صاف	02	
2020	شركة الإسمنت سعيدة	02	
	شركة الإسمنت زهانة معسكر	05	
	مؤسسة الإسمنت الشلف	08	
	شركة الأسمنت بني صاف	03	
2021	شركة الإسمنت سعيدة	03	
	شركة الإسمنت زهانة معسكر	08	
	مؤسسة الإسمنت الشلف	13	
	شركة الأسمنت بني صاف	05	

2022	شركة الإسمنت سعيدة	05	
	شركة الإسمنت زهانة معسكر	13	
	مؤسسة الإسمنت الشلف	21	
	شركة الأسمنت بني صاف	08	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المقابلة.

3.1.5 اختبار مساهمة عناصر المزيج التسويق الإلكتروني في نمو رقم أعمال كل فرع:

حسب المقابلة التي أجريت مع السادة المدراء العامين للفروع المستهدفة فإن عناصر المتغير المستقل قد ساهمت في نمو رقم أعمال منذ سنة 2018 إلى سنة 2022، حيث تراوحت نسبة المساهمة للعناصر الأربعة مجتمعة من 03% إلى 11% سنويا حسب المبيعات السنوية لكل فرع، مع توقع تحسنها هذا بفضل الخطة التسويقية المحكمة والمدعمة بمزيج تسويقي إلكتروني مميز متحكم في عناصره لاسيما من خلال ربط **السعر** -الأكبر مساهم 9.5% مقارنة ببقية العناصر- بالسوق المستهدفة والمكانة التنافسية للمنتج ما يساهم في نمو رقم الأعمال، كما تطرقوا لنجاح المجمع بصفة عامة بعد تصديره في لـ03 ملايين طن بمبلغ يقدر بـ106 مليون دولار نهاية 2022، نوضح ذلك الجدول أدناه:

الجدول05: مساهمة عناصر المتغير المستقل في نمو رقم الأعمال **1طن=10.000دج**

السنة	المؤسسة	رقم الأعمال المحقق سنويا (ألف دج)	نسبة المساهمة %
2018	شركة الإسمنت سعيدة	/	/
	شركة الإسمنت زهانة معسكر	34125.00	/
	مؤسسة الإسمنت الشلف	43090.00	/
	شركة الأسمنت بني صاف	/	/
2019	شركة الإسمنت سعيدة	108000.00	ساهمت عناصر مزيج التسويق الإلكتروني الأربعة مجتمعة في نمو رقم الأعمال بنسبة مساهمة تراوحت من 03% إلى 11% حسب المبيعات السنوية لكل فرع.
	شركة الإسمنت زهانة معسكر	250250.00	
	مؤسسة الإسمنت الشلف	228000.00	
	شركة الأسمنت بني صاف	149600.00	
2020	شركة الإسمنت سعيدة	426870.00	
	شركة الإسمنت زهانة معسكر	423280.00	

	مؤسسة الإسمنت الشلف	602370.00	
	شركة الأسمنت بني صاف	290850.00	
2021	شركة الإسمنت سعيدة	492800.00	
	شركة الإسمنت زهانة معسكر	446400.00	
	مؤسسة الإسمنت الشلف	647530.00	
	شركة الأسمنت بني صاف	462000.00	
2022	شركة الإسمنت سعيدة	540000.00	
	شركة الإسمنت زهانة معسكر	484500.00	
	مؤسسة الإسمنت الشلف	671600.00	
	شركة الأسمنت بني صاف	504000.00	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المقابلة.

يتبين مما سبق ذكره، هناك مساهمة ايجابية لعناصر المتغير المستقل مجتمعة في زيادة حجم المبيعات الدولية بالفروع الغربية لمجمع GICA بنسبة 31.16%، تشرحها نسب المساهمة للمؤشرات الثلاثة المعتمدة لقياس زيادة حجم المبيعات الدولية: كمية المبيعات الدولية، عدد الزبائن الدوليين، رقم الأعمال المحقق سنويا والموضحة في الجداول 03، 04، و05 على الترتيب، نفسرها بالمساهمة الفعالة "الايجابية" لعناصر المتغير المستقل، وهذا ما يؤكد نفي فرضيات الدراسة.

6. خاتمة:

تعد هندسة خطة تسويقية محكمة بمزيج التسويق الإلكتروني المتحكم في عناصره وملائم لمتطلبات البيئة الرقمية ليؤثر على الزبون الدولي لقبول المنتج المحلي وليولد الطلب الدولي عن بعد، خيارا استراتيجيا للمؤسسات المحلية التي لها قدرات تصديرية تطمح من خلالها الولوج للأسواق الدولية لتعظيم مبيعاتها الالكترونية إلى التقليدية وتعظيم مبيعاتها الدولية إلى المحلية لضمان للبقاء بأقل التكاليف.

من خلال حشد موقع إلكتروني كآلية لاستهداف الأسواق والتوسع فيها، وكهمزة وصل تفاعلية في الاتجاهين مؤسسة محلية–زبون دولي. كما أن تميز عناصر المزيج التسويقي الالكتروني لها مساهمة فعالة في زيادة حجم المبيعات من خلال إدارة التفاعل بين المؤسسة المحلية والزبون الدولي كشريك في فضاء البيئة الرقمية ما يسهم في توسيع قاعدة زبائن من خلال بناء علاقات طويلة الأجل، لذا يجب تحديث الموقع باستمرار وعرض المنتجات المطابقة لتوقعات الشريحة المستهدفة بهدف تحقيق الاستمرارية.

7. اقتراحات:

- تحفيز المؤسسات المنتجة الاعتماد على إستراتيجية التسويق الالكتروني كخيار لتعظيم المبيعات الدولية؛
- يجب تحديث محتوى الموقع الالكتروني باستمرار وبشكل متناغم مع تنفيذ الخطة التسويقية، لإعطاء الزبون المحتمل في سوق الدولية المستهدفة إيحاء قوى عن تميز فريق العمل باعتبار كل ما يكتب على صفحاته هو التزام من المؤسسة؛
- ضرورة تبني فلسفة تسويقية حديثة تتكيف مع متطلبات البيئة الرقمية لتلبي حاجات الزبون الدولي.

8. قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

- ابراهيم عباس الحلابي. (2013).إحتراف التسويق الالكتروني الدولي (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة، مصر: دار الفكر العربي.
- بشير العلاق. (2010). التسويق الالكتروني (الإصدار الطبعة العربية). عمان: دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع.
- رضوان المحمود العمر. (2007). التسويق الدولي (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار وائل للنشر.
- زاهد عبدالحميد السامرائي، و سمير عبدالرزاق العبدلي. (2011). ادارة البيع المبيعات والبيع الالكتروني (الإصدار الطبعة الاولى). الاردن: دار اثراء للنشر والتوزيع.
- سامح عبد المطلب عامر، و علاء محمد سيد قنديل. (2012). التسويق الالكتروني (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار الفكر ناشرون وموزعون.
- محمد أمين رماس، زقاي حميدي، و رجاء زواد. (2022). التسويق الدولي وتكنولوجيا الحديثة (الإصدار الطبعة الاولى). قسنطينة –الجزائر: الفا للوثائق للنشر و التوزيع.
- محمد سرور الحريري. (2012). ادارة التسويق الدولي والعالمي المعاصر والحديث. عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- محمد عبد الله مجدي. (2014). التسويق الالكتروني الفعال (الإصدار 2014). الاسكندرية، مصر: ماهي للنشر والتوزيع.

- نظام موسى سويدان، و شفيق ابراهيم حداد. (2003 ،). التسويق مفاهيم معاصرة. عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.
- يوسف احمد ابو فارة. (2009). التسويق الالكتروني -عناصر المزيج التسويقي عبر الانترنت-. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

- **المقالات العربية والأجنبية:**

- علي عزالدين، و سفيان رقيق. (2016). الاتجاهات للحديثة للمزيج التسويقي الإلكتروني في ظل العصر الرقمي الجديد. مجلّة البديل الاقتصادي ، 3 (1)، 380-397.
- مولود بوخرباش. (2017). إستراتيجيات المزيج التسويقي الالكتروني بين المحافظة والتغيير. مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية ، 5 (10)، 146-162.
- محمد زوبير، و هالة ديواني. (2021). المواقع الإلكترونية كآلية لتقديم الخدمات لمستهلكين الكهرباء والغاز وحماية حقوقهم في ظل إتساع التجارة الإلكترونية: دراسة حالة موقع الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز "سونلغاز". مجلة إضافات إقتصادية ، 5 (1)، 105-124.

- fayad, r., & paper, d. (2015). the technology acceptance model e-commerce extension: a conceptual framework. procedia economics and finance , 26, 1000-1006.
- ziliang, d., & zeyu, w. (2016). early-mover advantages at cross-border business-to-business e-commerce portals. journal of business research , 69 (12), 6002-6011.
- ghachem, l. (2006 , 09 29). implications des stades de e-maturité pour la pme exportatrice: cadre d'analyse. pp. 01-16.

- **مواقع الانترنيت:**

- Tamimi, t. F. (2018, 06 22). E-marketing. Consulte le 03 21, 2023, sur researchgate.net: https://www.researchgate.net/publication/325922725

مساهمة التحقيق المحاسبي المصوب في تحسين التحصيل الجبائي–دراسة حالة مكلف خاضع للتحقيق على مستوى مديرية الضرائب بباتنة

the contribution of punctual investigation in accounting to improving tax collection - a case study of a taxpayer under investigation at the level of the Tax Directorate of Batna

سعيدة سليماني[*]، مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع، جامعة قسنطينة 02 (الجزائر)،
saida.slimani@univ-constantine2.dz
قارة ملاك، مخبر الدراسات والبحوث التسويقية، جامعة قسنطينة 02 (الجزائر)،
malak.kara@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2023/04/30 تاريخ القبول: 2023/09/30 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

سعت هذه الدراسة إلى ابراز مساهمة التحقيق المحاسبي المصوب في تحسين التحصيل الجبائي، وقد تمت دراسة الموضوع بالاعتماد على منهجين: المنهج الوصفي لعرض الإطار النظري للدراسة ومنهج دراسة حالة من أجل عرض جميع المعطيات التي تم تناولها ملف المكلف الخاضع للرقابة الجبائية على مستوى المديرية العامة للضرائب لولاية باتنة، وقد توصلنا في هذه الدراسة إلى أن الإيرادات الضريبية من المصادر الضرورية لتغطية النفقات العامة للدولة وتلبية احتياجات الأفراد والرقابة الجبائية بصفة عامة، والتحقيق المحاسبي المصوب وسيلة رقابية أساسية للحد من الممارسات الجبائية السلبية كالتهرب الضريبي مما يجعلها تساهم في تحسين التحصيل الجبائي لولاية باتنة.

كلمات مفتاحية: رقابة جبائية، تحقيق محاسبي مصوب، تحصيل جبائي، باتنة.

تصنيفات JEL : H21، H24، H26.

[*] **المؤلف المرسل.**

Abstract:

This study aimed to highlight the contribution of a correct accounting investigation to improving tax collection. The subject was studied using two approaches: a descriptive approach to present the theoretical framework of the study and a d case study in order to present all the data that was processed in the taxpayer's file subject to tax control at the level of the General Tax Directorate of the State of Batna ,We concluded that tax revenues are one of the necessary sources to cover the public expenditures of the state and to meet the needs of individuals and punctual investigation in accounting is an essential control method to reduce negative taxes practices such as fiscal evasion, which contributes to improving taxes collection in Batna province.

Keywords: Tax control; punctual investigation in accounting; tax collection; Batna.

Jel Classification Codes: H21, H24, H26.

1. مقدمة:

تعتبر الضريبة منذ القدم ركيزة أساسية تساهم في الرقي الاقتصادي للدول، تحقيق التنمية والرفاهية الاجتماعية، فهي مصدر أساسي في تمويل الخزينة العمومية للدولة بالإيرادات الضريبية التي تشكل نسبة كبيرة من الايرادات العامة للدولة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تساهم الضريبة في إنعاش الخزينة العمومية بموارد مالية كافية توجه إلى تمويل النشاطات التي تساهم في نمو وتطور الاقتصاد وبالتالي الدولة.

ومن أجل الحفاظ على هذا المورد المالي اجتهدت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى تقوية الجانب الرقابي وتوفير آليات فعالة لاسترجاع المبالغ الضريبية المخفية من طرف المكلفين بالضريبة وكذا ضمان امتثالهم إلى القوانين والتشريعات الجبائية، والجزائر كغيرها من الدول وفي إطار سعيها إلى الحفاظ على ايراداتها الضريبية وتحسين التحصيل الجبائي أعطت الرقابة الجبائية بمختلف أشكالها أهمية بالغة وسعت إلى ضرورة تطبيقها بشكل صارم ووفقا لما ينص عليه القانون لتحقيق الفعالية منها في جانب التحصيل الجبائي لمختلف الايرادات الضريبية المفروضة على المكلفين بالضريبة.

الاشكالية: مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة التحقيق المحاسبي المصوب في تحسين التحصيل الجبائي؟**

للإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة، قمنا بتقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل يساهم التحقيق المحاسبي المصوب في الكشف الدقيق عن الثغرات الواردة في التصريحات الجبائية؟

2. هل يتبع التحقيق المحاسبي المصوب مجموعة من الخطوات تساهم في اعادة تشكيل الأرباح ورقم الاعمال؟

3. هل يعتمد التحقيق المحاسبي المصوب على عقوبات صارمة تساهم في استرجاع الضرائب الغير محصلة؟

✍ **الفرضيات:** تتمثل فرضيات هذه الدراسة فيما يلي:

1. الرقابة الجبائية أداة لمكافحة الغش الضريبي وتحسين التحصيل الجبائي تسعى إلى ضبط مختلف أنواع الضرائب التي لم يقم المكلف الضريبي بالتصريح بها بشكل صحيح أو تعمد الخطأ، وتتم وفقا لمجموعة من الأشكال تقسم بين عامة ومعمقة.

2. التحقيق المصوب في المحاسبة شكل من أشكال الرقابة الجبائية المطبق من طرف فرقة التحقيق التي تتولى مراقبة مختلف حسابات المكلف بالضريبة وتحديد الثغرات ثم إعادة تشكيل رقم أعماله وأرباحه وتصحيح مبلغ الضريبة المصرح بها سابقا.

3. يساهم التحقيق المصوب في المحاسبة في تحسين التحصيل الجبائي وتزويد الخزينة العمومية بموارد مالية إضافية.

✍ **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف هي كالآتي:

1. التعرف على الرقابة الجبائية بمختلف آلياتها وكذا الجانب الاجرائي للتحقيق المحاسبي المصوب؛

2. التعرف على التحصيل الجبائي، الضمانات والطرق؛

3. التعرف على فعالية التحقيق المحاسبي المصوب في تقليص الفجوة التحصيل الجبائي وتحسينه بولاية باتنة.

✍ **أهمية الدراسة:** تتمثل أهمية هذه الدراسة في كون التحقيق المحاسبي المصوب ومن بين الآليات التي تساهم في تحسين التحصيل الجبائي إذا أن تنفيذه بطريقة صحيحة يؤدي إلى تحسين تحصيل الإيرادات الجبائية التي تشكل ما يقارب ثلثي الإيرادات الاجمالية لميزانية الدولة.

✍ **منهج وأدوات الدراسة:** من أجل الإجابة على الاشكالية وأسئلتها الفرعية، ومن ثمة اختبار صحة فرضياتها استخدمنا منهجين هما: المنهج الوصفي لتناول الإطار النظري للدراسة، ومنهج دراسة حالة من أجل تحليل المعلومات التي يتضمنها ملف المكلف الخاضع للتحقيق بمديرية الضرائب لولاية باتنة.

✍ **تقسيمات الدراسة:** من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة تم تقسيمها إلى أربع محاور أساسية هي كالتالي: الرقابة الجبائية، الجانب الاجرائي للتحقيق المحاسبي المصوب، ماهية التحصيل الجبائي ودراسة حالة مكلف خاضع للتحقيق بمديرية الضرائب باتنة.

2. الرقابة الجبائية (مفهوم، أهداف وأشكال):

1.2 مفهوم وأهداف الرقابة الجبائية:

تعرف الرقابة الجبائية على أنها متابعة لملفات المكلفين بالضريبة وما تتضمنه من سجلات محاسبية، مستندات ووثائق، بغض النظر عن الطبيعة القانونية للمكلف سواء كان شخص طبيعي أو معنوي وذلك بهدف التأكد من سلامة المعلومات الجبائية الواردة فيها، كما يمكن الاستفسار من المكلف عن كل المعلومات المقدمة في تصريحاته وما يتبعها من وثائق (بوباطة، 2021، صفحة 54).

تعريف آخر للرقابة الجبائية: هي السلطة الممنوحة من طرف المشرع الجبائي لأعوان الرقابة الجبائية لمتابعة التصريحات الجبائية ومختلف الوثائق المحاسبية المقدمة من طرف المكلف بالضريبة، لتأكد من صحة المبالغ الضريبية والرسوم المصرح بها وغيرها من الحقوق، بالإضافة إلى أن المشرع منح لها حق الرقابة على مختلف المؤسسات والهيئات التي لا تمتلك صفة التاجر والتي تقدم رواتب وأجور وأتعاب لموظفيها (عوادي و رحال، 2016، صفحة 32). **مما سبق نستنتج أن** الرقابة الجبائية هي آلية تعتمدها الإدارة الضريبية لمتابعة الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة سواء كان شخص (طبيعي أو معنوي)، والتأكد من مدى سلامة المبالغ الضريبية المصرح بها من خلال المقارنة بين مختلف المعلومات المحاسبية المتحصل عليها من طرف أعوان الرقابة الجبائية والتصريحات الجبائية المقدمة من طرفهم. وتهدف الرقابة الجبائية إلى تحقيق جملة من الأهداف في مختلف المجالات الحكومية هي كالتالي: (قروج و طويلب ، 2021، صفحة 299، 300)

- **الهدف القانوني:** الرقابة الجبائية تهدف إلى التأكد من مدى التوافق بين محتوى التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة مع القوانين والتشريعات الجبائية، وتتولى معاقبة المخالفين للقوانين والمتهربين من أداء التزاماتهم الجبائية؛
- **الهدف الإداري:** تسعى الرقابة الجبائية إلى تطبيق الإجراءات التصحيحية في حالة وجود نقص في تطبيق القوانين والتشريعات الجبائية من طرف المكلفين بالضريبة، الكشف عن الأخطاء والانحرافات بالإضافة إلى ذلك تقدم للجهات الإدارية احصائيات ومؤشرات عن ظاهرتي التهرب والغش الضريبي؛
- **الهدف المالي والاقتصادي:** بحيث تسعى الرقابة الجبائية إلى الحفاظ على الإيرادات الضريبية الموجهة لتمويل الخزينة العمومية من خلال مكافحة مختلف أشكال التجاوز الضريبي (التهرب والغش)، وتوجه المكلفين إلى الأعمال التدليسية التي تؤدي إلى التقليل من أموال الخزينة وبالتالي نقص الإيرادات العامة للدولة وكذا الحد من قدرتها على تغطية نفقاتها؛
- **الهدف الاجتماعي:** تهدف الرقابة الجبائية إلى تحقيق مبدأ العدالة الضريبية بين المكلفين من خلال العدل في تقسيم الأعباء الجبائية عليهم، مما سيؤدي إلى التزامهم بأداء واجباتهم الجبائية اتجاه الدولة.

2.2 أشكال الرقابة الجبائية

1.2.2. الرقابة العامة

هي أول رقابة يتم اجرائها من طرف أعوان الرقابة الجبائية وتعتبر خطوة تمهيدية، ويتم خلالها تصحيح جميع الأخطاء المادية الواردة في التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة (لجناف، 2018، صفحة 173)، ويتضمن هذا النوع من الرقابة صنفين هما كالتالي:

أ. الرقابة الشكلية: تعد الرقابة الشكلية أولى مراحل الرقابة الجبائية التي تطبقها الادارة الضريبية بهدف فحص التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلف بالضريبة من حيث شكلها، وكذا تصحيح الأخطاء المادية المرتكبة (جبوري و آخرون، 2019، صفحة 674).

ب. الرقابة على الوثائق: بعد الفحص الشكلي تأتي مرحلة الرقابة على الوثائق التي تتولى أدائها مصلحة التحقيق، من خلال مقارنة التصريحات الجبائية مع مختلف الوثائق التي تحوزها الإدارة الضريبية عن وضعية

المكلف وهذا بعد اجراء الفحص الشامل للتصريحات الجبائية المقدمة من طرفهم، وفي هذا النوع من الرقابة للمفتش الحق في طلب تحليل الملفات المحاسبية المرتبطة بالمعطيات والمعلومات التي هي تحت الرقابة (خذري و جنينة، 2019، صفحة 324، 325).

2.2.2. الرقابة المعمقة

هي تلك الرقابة التي تتم من طرف أعوان الرقابة الجبائية وفي مكان ممارسة المكلفين بالضريبة لنشاطهم بمعنى خارج مصالح الإدارة الضريبية (رحماني و جبوري، 2019، صفحة 66)، ويتضمن هذا النوع من الرقابة ثلاثة أشكال هي كالتالي:

أ. التحقيق محاسبي: هو مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى فحص الوثائق المحاسبية المرتبطة بنشاط المكلف الخاضع للتحقيق في مكان ممارسة النشاط ومقارنتها مع العناصر المستخدمة فعلا في نشاط الاستغلال، مما يمكن أعوان التحقيق من التأكد من مدى سلامة التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلف بالضريبة (زين، 2022، صفحة 1124).

ب. التحقيق المحاسبي المصوب: هو تحقيق يقوم على تحليل الوثائق المحاسبية (الفواتير، وصول الطلبيات أو التسليم والعقود)، الوثائق العادية والتوضيحية، وهي تحقيق جزئي في المحاسبة لا ينتج عنه فحص نقدي معمق لمجمل محاسبة المكلف، ويتم اجراء التحقيق بدء بإعلام المكلف بالضريبة (دوداح و بن عربية، 2022، صفحة 374).

ج. التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة: هي تلك الإجراءات التي تسعى إلى مراجعة التصريحات الجبائية المتعلقة بمداخيل المكلف بالضريبة والتي يتم مقارنتها مع المداخيل المحققة فعلا من طرفه، بهدف التأكد من صحة المداخيل المصرح بها وكذا التصريحات الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي (لواج و لواج، 2022، صفحة 366).

3. الجانب الاجرائي للتحقيق المحاسبي المصوب:

1.3. الإجراءات القانونية للتحقيق المحاسبي المصوب : من أجل قيام أعوان الرقابة بالتحقيق المحاسبي المصوب توجد عدة إجراءات قانونية قبل، أثناء وبعد عملية التحقيق يستوجب عليهم احترامها والتقييد بها: (لعلاوي و زنات، 2016، صفحة 185، 186)

- قبل اجراء التحقيق المحاسبي المصوب وجب على أعوان الرقابة الجبائية ارسال اشعار بالتحقيق لإعلام المكلف بأنه سيخضع للتحقيق، ويرفق هذا الاشعار بميثاق حقوق وواجبات المكلف بالضريبة، ويمنح المكلف مهلة **10** أيام للتحضير لاستقبال فرقة التحقيق ابتداء من تاريخ استلام الاشعار؛
- طلب مختلف الوثائق التي لها علاقة بمحاسبة المكلف بالضريبة (فواتير، وصولات طلبيات أوتسليم)، ويعتبر هذا التحقيق جزئي لا ينتج عنه فحص معمق في المحاسبة؛
- لا تتجاوز فترة التحقيق في الدفاتر والوثائق مدة الشهرين **(02)** والتي تتم في عين المكان؛
- يمنح للمكلف بالضريبة مهلة **30** يوما من تاريخ استلامه لإشعار إعادة التقييم لتقديم ملاحظاته أو قبوله.

2.3. مؤشرات فعالية التحقيق المحاسبي المصوب في تحسين التحصيل الجبائي

في إطار تنفيذ مشروع عصرنة الإدارة الضريبية بصفة عامة وعصرنة وسائل الرقابة الجبائية بصفة خاصة، شرعت المديرية العامة للضرائب إلى تطبيق طرق جديدة في مجال التسيير بداية من سنة **2003** بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات والتي تم ترميزها بالاعتماد على الحرف **C** أول حرف من كلمة الرقابة "**Control**"، والتي يمكن تناولها وفقا لما يلي: (منير لواج و عبد الرحيم لواج، 2020، صفحة 50)

أ. مؤشر التغطية C_2: يقيس هذا المؤشر نسبة الملفات التي تم مراقبتها إلى مجموع الملفات المبرمجة، أي نسبة تنفيذ مهمة الرقابة الجبائية إلى أجمالي الملفات الخاضعة للنظام الحقيقي التي من المحتمل برمجتها؛

ب. مؤشر التنفيذ C_7: يقدم هذا المؤشر النسبة المقابلة لإتمام فرقة التحقيق لبرنامج الذي تم وضعه من طرفهم؛

ج. مؤشر تطبيق البرنامج في آجاله المحددة C_{10}: يرتبط هذا المؤشر بتحديد وضعية تنفيذ القضايا التي برمجة للتحقيق، بحيث يتم قياسها بعدد القضايا الغير منتهية إلى اجمالي القضايا؛

د. مؤشر متوسط مردودية عمليات التحقيقC_{12}: يقيس هذا المؤشر متوسط الحقوق المسترجعة إلى عدد عمليات التحقيق المحاسبي المصوب التي تم إنجازها.

4. ماهية التحصيل الجبائي:

1.4. مفهوم وأهمية التحصيل الجبائي:

عرف التحصيل الجبائي على أنه مجموعة من الاجراءات التي يتم تنفيذها من طرف الادارة الضريبية والتي تسعى من خلالها إلى وضع الأنظمة والقوانين الجبائية محل التطبيق، مما يسمح بنقل الايرادات الضريبية من جيوب المكلفين بالضريبة إلى صناديق الخزينة العمومية (إيدير و زرقون، 2019، صفحة 70).

كما عرف على أنه مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحويل الدين الضريبي من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية للدولة وتتكون من اجراءات إدارية أو تقنية (سيليني و طالبي، 2021، صفحة 395). **مما سبق نستنج أن** التحصيل الجبائي هو مجموعة العمليات التي تتولى تنفيذها الإدارة الضريبية (تحديد الوعاء، مبلغ الضريبة والتحصيل) بهدف نقل حقوقها الجبائية التي هي دين في ذمة المكلف إلى الخزينة العمومية للدولة. يعد التحصيل الجبائي أهم مرحلة في جمع الإيرادات الضريبية وذا أهمية بالغة تكمن في: (مباركي ، 2021، صفحة 1078)

- تعد الضرائب المحصلة مصدر مهم في تعبئة الإيرادات العامة للدولة وإنعاش الخزينة العمومية لدولة والجماعات المحلية؛
- مهمة في تجميع الإيرادات المالية المقدرة سلفا؛
- تحقيق الاكتفاء في ميزانية الدولة بحيث يصبح لها إمكانية التمويل الذاتي دون الحاجة إلى اللجوء للاقتراض من أطراف خارجية وتأمين الدولة من اللجوء إلى مصادر تمس بسيادة الدولة والتي تأتي من مصادر خارج نطاق الدولة؛
- انتعاش خزينة الدول بالحصيلة الضريبية يمكن الدولة من التوجه إلى القيام بالاستثمارات التي تجعل الدولة قادرة على تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع.

2.4. ضمانات التحصيل الجبائي:

التحصيل الجبائي يتمتع بمجموعة من الضمانات يمكن تناولها كما يلي: (بن عزوق و مسقم ، 2020، صفحة 520،521)

- المكلف مجبر بدفع الالتزامات الجبائية المفروضة عليه حتى في حالة اعتراضه على مقدار وصحة تلك الحقوق، وفي حالة تأكد الإدارة الضريبية من كون اعتراض المكلف في محله تقوم بإرجاع الزيادة المحسوبة له؛
- يحق للإدارة الضريبية تطبيق الحجز الإداري على جميع ممتلكات المكلف سواء العقارية أو المنقولة في حال عدم دفعه للضرائب المفروضة عليه في آجالها المحددة، وتعد هذه الأداة وسيلة ضغط على المكلف لإجباره على أداء التزاماته الجبائية؛
- تقدم **المادة 991** من القانون المدني حق الامتياز للإدارة الضريبية والذي يعني أن الحقوق الجبائية أولوية وجب على المكلف أدائها في آجالها وقبل باقي الديون الواجب عليه سدادها.

3.4. طرق التحصيل الجبائي

أ. **التسديد المباشر:** في هذه الطريقة يتولى المكلف بالضريبة أداء التزاماته الضريبية بنفسه أو عن طريق تكليف شخص معين بأن ينوب عليه، ويتم ذلك بناء على التصريح الجبائي المقدم من طرفه والمتضمن لما يحققه من أرباح ودخول، بحيث يساهم التصريح الفعلي من طرف المكلف في تقليل مبالغ الديون الجبائية بالإضافة إلى اطفائها، ويتم تحصيل الضريبة في هذا النوع بتوريد الضرائب المفروضة عليه إلى المصالح الجبائية بعد اخطارها له بمبلغ، مواعيد وإجراءات دفع الضريبة بالإضافة إلى مكان الدفع (القيسي و الزبيدي ، 2019، صفحة 88)، وتتضمن هذه الطريقة نوعين من التوريد: (بوجريو و حراق، 2022، صفحة 75)

- **التوريد المباشر الكلي:** وفقا لهذا الأسلوب يتم دفع الضريبة المفروضة على المكلف دفعة واحدة؛
- **التوريد المباشر عن طريق الأقساط (الدفعات):** يتم تسديد الضريبة من طرف المكلف في هذه الطريقة وفقا لأقساط دورية والتي يتم تحديد مبلغها بناء على الربح الذي يتوقع تحقيقه من طرف المكلف أو انطلاقا من الأرباح المحققة في السنة السابقة.

ب. طريقة الأقساط المقدمة: يعد أسلوب الأقساط المقدمة من بين أفضل أساليب التحصيل الجبائي لما لها من فائدة سواء لدى الخزينة العمومية بحيث توفر لها الإيرادات الضريبية بشكل منتظم ومستمر مما يجعلها لا تعاني من نقص السيولة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تأخذ القدرة التكاليفة للمكلف بعين الاعتبار اذ تخفف من الأعباء الضريبية التي يتحملها عندما يكون غير قادرا على الوفاء بالالتزامات الجبائية دفعة واحدة، والقاعدة في هذا الأسلوب تنص على تسديد الضريبية بواسطة أقساط دورية خلال سنة ممارسة النشاط ويتم حساب هذه الأقساط انطلاقا من ضريبة السنة الماضية، ثم تصفية الضريبة قبل **01** ماي أي بعد المادة الخاضعة للضريبة للسنة الحالية (فروم، 2021، صفحة 48، 49).

ج. الاقتطاع من المنبع (La retenue å la source): يتم التحصيل الجبائي وفقا لهذا الأسلوب بواسطة تدخل رب العمل الذي يتكفل باقتطاع مبلغها من دخل المكلف بالضريبة، وفي هذه الحالة فان الحدث الذي يؤدي إلى تحصيل الضريبة المفروضة على المكلف هو نشؤ الدخل لا استلامه، ويتم استخدام هذا الأسلوب في العديد من الحالات نذكر منها: الأجور والمرتبات والريوع وكذا الإيرادات المحققة من القيم المنقولة (محرزي، 2008، صفحة 159).

5. دراسة حالة مكلف خاضع للتحقيق بمديرية الضرائب باتنة:

سنتعرف على كيفية تطبيق التحقيق المحاسبي المصوب من طرف الادارة الضريبية في تحسين التحصيل الجبائي، وفقا للآتي: (تقرير التحقيق المحاسبي المصوب، 2022)

1.5. ارسال اشعار بالتحقيق

بتاريخ: **2022/09/26** قامت فرقة التحقيق **(A)** بإرسال اشعار بالتحقيق المحاسبي المصوب رقم :**2022/272**، وقد تم استلامه من طرف المكلف المعني بالتحقيق بتاريخ **2022/09/28**، وقد مس الاشعار نشاط المكلف المتمثل في مقاولة الأشغال العمومية الكبرى والري، وقد تضمن هذه الاشعار أسماء المحققين المتدخلين والرتب، ساعة التدخل، والضرائب المعنية بالتحقيق وهي (الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة) وفترة التحقيق المحاسبي التي مست الدورتين **2018 و2019**.

وتبعا لأحكام المواد **9**، **10** و**11** من القانون التجاري منحت الإدارة للمكلف مهلة **10** أيام لتحضير مختلف الوثائق المحاسبية المنصوص عليها قانونا.

2.5. المحاسبة المقدمة

- دفتر عام مرقم ومؤشر عليه بتاريخ: **2014/06/22** تحت رقم: **2014/253** من قبل رئيس محكمة.

- دفتر الجرد مرقم ومؤشر عليه بتاريخ: **1998/01/05** تحت رقم: **99/02** من قبل رئيس محكمة.
- بالإضافة إلى الدفاتر الاختيارية: مشتريات، صندوق، بنك، مبيعات والعمليات مختلفة.
- تقديم المحاسبة
  - **من حيث الشكل:** مقبولة.
  - **من حيث المضمون:** بعد المراقبة والتحقيق تم تسجيل جملة من النقائص التي سيتم تبينها لاحقا.

3.5. مباشرة مهمة الـتحـقـيق

دورة 2018

1– مراقبة المشتريات: تم خصم الرسم القيمة المضافة للفواتير المثقلة للمشتريات المبينة في الجدول أدناه مع العلم أن عملية تسوية وسداد هذه الفواتير تمت نقدا وهذا مخالف لأحكام **المادة 30** من قانون الرسوم على أرقام الأعمال باعتبار أن معظم الفواتير تجاوزت **100.000 دج** باحتساب كل الرسوم.

الجدول رقم (01): الرسوم على القيمة المضافة الغير قابلة للخصم لدورة 2018

الرقم	التاريخ	المورد	المبلغ HT	TVA	المبلغ TTC
447	18/07/2018	AAA	247 362	46 999	294 361
453	19/07/2018	AAA	248 728	47 258	295 986
428	16/07/2018	AAA	247 518	47 028	294 546
440	17/07/2018	AAA	248 728	47 258	295 986
421	15/07/2018	AAA	250 455	47 586	298 041
479	23/07/2018	AAA	247 666	47 057	294 723
469	22/07/2018	AAA	251 223	47 732	298 955
المجمـــــــوع			1 741 680	330 918	2 072 598

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج التحقيق المحاسبي للمكلف الخاضع للتحقيق.

من الجدول رقم (01): نلاحظ أن المبلغ الإجمالي لكل الفواتير التي تمت بين الشركة والمورد **AAA** كلها تجاوزت مبلغ **100 000 دج. ومنه فإن التسوية تكون كتالي: الرسم المدمج= 330 918 دج**

مما يدل على أن المكلف بالضريبة يجهل أحكم القانون الضريبي والسقف المسموح به لاسترجاع الرسم على القيمة المضافة في حالة السداد النقدي المحدد بـ **100.000 دج.**

الجدول رقم (02): الفاتورة الغير قابلة للخصم

الرقم	التاريخ	المورد	المبلغ HT	TVA	المبلغ TTC
409	14/07/2018	AAA	1 260 504	239 496	1 500 000

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج التحقيق المحاسبي للمكلف الخاضع للتحقيق.

من الجدول رقم (02): تعتبر الفاتورة **رقم 409** غير قابلة للخصم وتدخل في تحديد النتيجة الجبائية باعتبار أن طريقة تسديدها كانت نقدا كما هو ظاهر عليها وهذا طبقا لأحكام **المادة 169** من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مما يدل على أن المكلف بالضريبة حاول تضخيم أعبائه وبالتالي تقليل نتيجته الجبائية والخضوع إلى ضرائب أقل من تلك التي كانت ستفرض عليه.

وعليه التسوية تكون كالتالي: تسوية الربح= 504 260 1 دج الرسم المدمج= 496 239 دج

2- مراقبة الصندوق: من خلال تتبع حركية الصندوق لم يتم تسجيل أي خلل.

3- مراقبة البنك: من الحساب البنكي للمكلف في البنك **X** ذو الرقم: **00-0000000000** في **2018/05/17** تسجيل مبلغ **000 400 1 دج** كتحويل نقدي إلى الصندوق في حين وحسب بيان البنك فان الامر يتعلق بمقبوضات غير مصرح بها، مما يدل على أن المكلف بالضريبة حاول إخفاء جزء من مقبوضاته والتي تدخل في تشكيل رقم الأعمال وكذا ربح المكلف وبالتالي السعي إلى التقليل من الأوعية الخاضعة للضريبة. وعليه أن التسوية تكون كالآتي:

التسوية في رقم الاعمال: 000 400 1 دج التسوية في الربح: 000 400 1 دج

دورة 2019

1- مراقبة المشتريات: تم خصم الرسم القيمة المضافة للفواتير المثقلة للمشتريات المبينة في الجدول أدناه مع العلم أن عملية تسوية وسداد هذه الفواتير تمت نقدا وهذا مخالف لأحكام **المادة 30** من قانون الرسوم على أرقام الأعمال باعتبار أن معظم الفواتير تجاوزت **100.000 دج** باحتساب كل الرسوم.

الجدول رقم (03): الرسوم على القيمة المضافة الغير قابلة للخصم لدورة 2019

الرقم	التاريخ	المورد	المبلغ HT	TVA	المبلغ TTC
84	24/04/2019	BBB	252 103	47 900	300 003
105	12/09/2019	CCC	252 101	47 899	300 000
159	26/02/2019	CCC	252 100	47 899	299 999
المجمـــــــوع			756 304	143 698	900 002

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج التحقيق المحاسبي للمكلف الخاضع للتحقيق.

من الجدول رقم (03): نلاحظ أن المبلغ الإجمالي لكل الفواتير التي تمت بين الشركة والموردين **BBB** و**CCC** كلها تجاوزت مبلغ **100 000 دج**، ومنه فإن التسوية تكون كتالي: **الرسم المدمج= 698 143 دج**.

مما يوضح سعي المكلف إلى استرجاع رسوم غير قابلة للاسترجاع اما بسبب جهله للقوانين الضريبية أو محاولة منه للاحتيال على الإدارة الضريبية.

2– مراقبة الصندوق: من خلال تتبع حركية البنك لم يتم تسجيل أي خلل.

3– مراقبة البنك: من الحساب البنكي للمكلف بالضريبة في الوكالة **Y** ذو الرقم **1111111111111**، في **2019/12/18** عدم تسجيل مبلغ **1.800.000 دج** في الجانب المدين للبنك، ويعالج كمشتريات غير مصرح بها، مما يدل على أن المكلف بالضريبة سعى إلى التقليل من قيمة رقم الأعمال المشكل من أجل التقليل من حجم الضرائب المفروضة عليه، وكذا الضرائب المفروضة على الأرباح التي يدخل في تحديدها رقم الأعمال.

التسوية في رقم الأعمال= 1.800.000 ×1,13 = 2 034 000 دج

التسوية في الربح= 2 034 000 ×10%= 203 400 دج

4– مراقبة العمليات المختلفة

تم حسم غرامات بمبلغ **196 527 دج** ووفقا للقانون الجبائي فإن الغرامات غير قابلة للخصم، بالتالي تدرج في الربح، وادراجها كان من أجل زيادة الأعباء والتقليل من قيمة الأرباح المحققة من طرف المكلف.

📖 تصحيحات فرقة التحقيق (A)

1– تصحيح رقم الأعمال

- **رقم الأعمال المستخرج من التصريحات الجبائية للمكلف**

من خلال مراقبة تصريحات المكلف بالضريبة تم استخراج رقم الأعمال المصرح به من طرفه كما يلي:

الجدول رقم (04): رقم الأعمال المصرح به من طرف المكلف بالضريبة

البيـــــــــان	2018	2019
رقم الأعمال المصرح به في الميزانية	301 645 022	318 157 383
رقم الأعمال المصرح به TVA	361 663 576	261 991 547
رقم الأعمال المعفى المصرح به TVA	0	0
رقم الأعمال الخاضع المصرح به TVA	361 663 576	261 991 547

الرسوم المسترجعة المصرح بها	64 111 716	46 297 667

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج التحقيق المحاسبي للمكلف الخاضع للتحقيق.

- **رقم الأعمال المعاد تشكيله** : في حين كان رقم الاعمال المعاد تشكيله من طرف فرقة التحقيق هو كتالي:

الجدول رقم (05): رقم الأعمال المعاد تشكيله

البيـــــــــان	2018	2019
رقم الأعمال المعدل في الميزانية	301 645 022	318 157 383
رقم الأعمال المعدل TVA	363 063 576	264 025 547
رقم الأعمال المعدل الخاضع TVA	363 063 576	264 025 547
الرسوم القابلة للاسترجاع	796 53963	46 153 969

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج التحقيق المحاسبي للمكلف الخاضع للتحقيق.

من خلال الجدولين رقم (04) و(05): نلاحظ أن رقم الأعمال المصرح به في الميزانية أكبر من رقم الأعمال الوارد في التصريحات الجبائية للمكلف، مما يدل على أن المكلف أخفى جزء من رقم أعماله لتقليل من الضرائب الواجب عليه دفعها وكذا محاولة التأثير على الأرباح المحققة بتخفيضها.

2- تحديد مجموع الرسوم المسترجعة على المشتريات

الجدول رقم (06): الفارق الواجب الدفع (الرسوم الغير قابلة للاسترجاع)

	2018	2019
الرسوم المسترجعة المصرح بها	64 111 716	46 297 667
الرسوم القابلة للاسترجاع	796 53963	46 153 969
الفـارق الواجب الدفع	571 920	143 698

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج التحقيق المحاسبي للمكلف الخاضع للتحقيق.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06): أن الرسوم التي صرح المكلف بأنها مسترجعة كانت أكبر من الرسوم القابلة للاسترجاع مما دفع فرقة التحقيق إلى دمج الفرق بين الرسوم المسترجعة والرسوم القابلة للاسترجاع وهذا خلال الدورتين **2018 و2019**، مما يدل على أن المكلف بالضريبة سعى إلى استرجاع ضرائب غير قابلة للاسترجاع ونهب حقوق الدولة بعدم الادلاء الصحيح بما له من حقوق مسترجعة.

3- تحديد الربح

بعد التسويات السالفة الذكر قامت فرقة التحقيق (**A**) باستخراج الربح الخاضع للضريبة على الدخل الإجمالي كما يلي:

الجدول رقم (07): تحديد الربح بعد إعادة ادماج الأرباح الغير مصرح بها

البـــــــيان	2018	2019
الربح المصرح به	14 753 610	14 638 489
الزيادة في الربح	2 660 504	399 927
الربح المعدل الخاضع	17 414 114	15 038 416

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج التحقيق المحاسبي للمكلف الخاضع للتحقيق.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07): أن الربح المصرح به من طرف المكلف الخاضع للتحقيق كان أقل من الربح الواجب التصريح به مما نتج عنه تسوية في الربح من طرف فرقة التحقيق، التي دمجت الأرباح المخفية من أجل الحصول على الربح الحقيقي المحقق من طرف المكلف بالضريبة وإخضاعه في وقت لاحق لمختلف الضرائب والرسوم المفروضة على المكلف.

🕮 تسويات فرقة التحقيق (A)

1– التسوية في الرسم على القيمة المضافة TVA

الجدول رقم (08): تسوية الرسم على القيمة المضافة

البـــــــيان	2018	2019
رقم الأعمال المعدل الخاضع TVA	363 063 576	264 025 547
رقم الأعمال المصرح به TVA	361 663 576	261 991 547
الفرق في رقم الأعمال الخاضع TVA	1 400 000	2 034 000
معدل الإخضاع	19%	19%
الرسم المستحق (1)	68 982 079	50 164 854
الرسم الثابت (2)	68 716 079	49 778 394
مجموع الرسوم البسيطة (1) – (2)	266 000	386 460
الرسوم المدمجة	571 920	143698
مجموع الحقوق البسيطة	920 837	530 158
معدل العقوبة	25%	25%
عقوبة التأخير	80 4209	132 540

الرسم الواجب الدفع	**1 047 400**	**662 698**

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج التحقيق المحاسبي للمكلف الخاضع للتحقيق.

نلاحظ من خلال الجدول (08): أن فرقة التحقيق (**A**) قامت بدمج رقم الأعمال المخفي واستخراج الفرق بين رقم الأعمال بعد الدمج ورقم الأعمال المصرح به، الذي تم اخضاعه للرسم على القيمة المضافة بالإضافة إلى العقوبات وفقا لسلم الغرامات والعقوبات المقرر قانونا، مما يدل على أن فرقة التحقيق استطاعت الكشف عن رقم الأعمال المخفي من طرف المكلف واسترجاع الضرائب المهربة من طرفه وكذا معاقبته لردعه والتقليل من فرصه لتجاوز الأحكام والقوانين الضريبية في وقت لاحق.

2- التسوية في الضريبة على الدخل الإجمالي IRG

الجدول رقم (09): تسوية الضريبة على الدخل الاجمالي

البـــــــــيان	2018	2019
الدخل المعدل الخاضع	17 414 114	15 038 416
الدخل المصرح به الخاضع	14 753 610	14 638 489
الزيادة في الربح	2 660 504	399 927
الضريبة المستحقة	5 962 939	5 131 445
الضريبة المثبتة	5 031 764	4 991 471
الفارق الواجب الدفع	931 175	139 974
معدل العقوبة	25%	25%
عقوبة التأخير	232 794	34 994
الإجمالي الواجب الدفع	**1 163 969**	**174 968**

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج التحقيق المحاسبي للمكلف الخاضع للتحقيق.

نلاحظ من خلال الجدول (09): أنه قد تم فرض ضريبة على المكلف وهي ضريبة على الدخل الإجمالي وفقا لسلم تصاعدي بالإضافة الى تحميله غرامة بمعدل **25%** خلال الدورتين **2018 و2020** لأن الدخل الخاضع محصور لأن الدخل المخفي أكبر من **200.000 دج** وهذا بسبب مخالفة المكلف للقانون وإخفائه لجزء من الإيرادات الخاضعة للضريبة، مما يدل على نجاح فرقة التحقيق في استرجاع الأرباح المخفاة واسترجاع الضرائب المهربة من طرف المكلف وتحديد الحقوق الجبائية التي توجه إلى تمويل الخزينة العمومية.

6. خاتمة:

مما سبق التطرق اليه يمكن القول بأن الرقابة الجبائية بمختلف أشكالها تعد وسيلة ردعية وقائية في يد الدول للمحافظة على الايرادات الضريبية وكذا الايرادات العامة للدولة، فهي تعتبر ردعية لكونها تردع المكلفين بالضريبة الذين يسعون إلى مخالفة الأحكام والقوانين والتشريعات الجبائية وتجنب دفع الضريبية باللجوء إلى ممارسة أساليب التهرب والغش الضريبي أما عن وقائية فهي تقي الموارد التي توجه الخزينة العمومية بشكل مستمر من النفاذ وتساهم في تحسين التحصيل الجبائي.

1.6. النتائج:

من خلال ما سبق التطرق اليه يمكن التحقق من فرضيات الدراسة كالآتي:

✍ **الفرضية الأولى:** من خلال ما تم تناوله حول الرقابة الجبائية التي تلجأ لها الدولة للحد من الممارسات والسلوكيات الجبائية الغير مرغوب فيها من طرف المكلف بالضريبة، وبالتالي **الفرضية الأولى محققة** "الرقابة الجبائية أداة لمكافحة الغش الضريبي وتحسين التحصيل الجبائي تسعى إلى ضبط مختلف أنواع الضرائب التي لم يقم المكلف الضريبي بالتصريح بها بشكل صحيح أو تعمد الخطأ، وتتم وفقا لمجموعة من الأشكال تقسم بين عامة ومعمقة".

✍ **الفرضية الثانية:** الملاحظ من خلال دراسة الحالة التي تم تناولها أن التحقيق المصوب في المحاسبة يبدأ بمتابعة فرقة التحقيق لمحاسبة المكلف بالضريبة وينتهي بتصحيح الأخطاء المرتكبة أو التجاوزات المرتكبة من طرفه بهدف تظليل الإدارة الضريبية ثم تصحيحها لاسترجاع حقوق الدولة المهرب من طرفه، وبالتالي **الفرضية الثانية محققة** " التحقيق المصوب في المحاسبة شكل من أشكال الرقابة الجبائية المطبق من طرف فرقة التحقيق التي تتولى مراقبة مختلف حسابات المكلف بالضريبة وتحديد الثغرات ثم إعادة تشكيل رقم أعماله وأرباحه وتصحيح مبلغ الضريبة المصرح بها سابقا".

الفرضية الثالثة: الغاية من التحقيق المصوب في المحاسبة كأداة رقابية هي التأكد من صحة تصريحات المكلفين بالضريبة الغير ملتزمين باحترام القوانين والتشريعات الجبائية بهدف التقليل من العبء الجبائي وكذا تخفيض حصيلة الإيرادات الضريبية الموجهة لتمويل الخزينة العمومية للدولة ثم تصحيحها، وبالتالي **الفرضية**

الثالثة محققة " يساهم التحقيق المصوب في المحاسبة في تحسين التحصيل الجبائي وتزويد الخزينة العمومية بموارد مالية إضافية".

2.6. التوصيات:

توصي هذه الدراسة بضرورة تعزيز الرقابة الجبائية وسعي إلى تقويتها وتشديد إجراءاتها على المكلفين الذين يجرؤون على مخالفة القانون وجعلها أكثر صرامة من حيث تطبيق مختلف أشكالها وكذا مراجعة مبلغ العقوبات المفروضة فيها من أجل تخويف المتهربين، بالإضافة إلى:

- إعطاء أهمية أكبر في عملية توظيف أعوان الإدارة الضريبية إلى الأشخاص المتخصص في المجال الجبائي من أجل تحسين جودة الأداء الوظيفي لهم؛
- تكثيف البرامج التكوينية لأعوان الرقابة الجبائية سواء في التخصص أو في استخدام التقنيات الحديثة حتى تكون لديهم المؤهلات الكافية لأداء مهماتهم على أكمل وجه؛
- محاولة تعميم برنامج رقمنة الإدارة الضريبية لما له من فوائد في تحسين التحصيل الجبائي لدقة الوسائل المعتمدة فيها وصعوبة تهرب المكلف من دفع الضرائب المفروضة عليه.

7. قائمة المراجع:

- أحمد رحماني، و محمد جبوري. (2019). التحقيق المصوب في المحاسبة كآلية لتعزيز المراجعة الجبائية في الجزائر. مجلة دراسات جبائية، 08(01)، الصفحات 62-75.

- أميرة بوباطة. (2021). دور الرقابة الجبائية في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي والحد منها- دراسة حالة تحقيق في ملف جبائي لمديرية الضرائب لولاية تيسمسيلت للفترة 2011-2014. مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، 01(03)، الصفحات 52-67.

-تقرير التحقيق المحاسبي المصوب (2022). باتنة: المديرية الولائية للضرائب.

- جمال الدين سيليني، و محمد طالبي. (2021). أثر النظام الجبائي الالكتروني في الحفاظ على استقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة كورونا - دراسة حالة: نظام جبايتك بمديرية كبريات المؤسسات.). مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، 07(02)، الصفحات 392-411.

– رضوان دوداح، و شيراز بن عربية. (2022). تقييم فعالية التحقيق المحاسبي في تقويم المداخيل تحت اطار الرقابة الجبائية– دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2010–2018. مجلة المنهل الاقتصادي، 05(01)، الصفحات 371–380.

– سجى سعد محمد صالح القيسي، و حمزة فائق وهيب الزبيدي . (2019). مدى كفاية الطرق المتبعة في تحصيل الدين الضريبي في العراق. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 14(48)، الصفحات 85–97.

– شهيناز قروج ، و محمد طويلب . (2021). الرقابة الجبائية كأداة لتشخيص الأخطار الجبائية في المؤسسة الاقتصادية– دراسة حالة على مستوى المديرية الولائية للضرائب للجزائر غرب–. مجلة المؤسسة، 10(01)، الصفحات 297–308.

– صبرينة خذري، و عمر جنينة. (2019). الرقابة الجبائية في الجزائر بين هدفي مكافحة التهرب الجبائي وتنمية الايردات الجبائية–دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2011–2018. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 12(02)، الصفحات 320–336.

– عبد الرزاق لجناف. (2018). دور الرقابة الجبائية في تحسين أداء النظام الجبائي الجزائري–دراسة حالة نيابة مديرية الرقابة الجبائية لولاية تيبازة–. مجلة دراسات جبائية، 06(02)، الصفحات 165–192.

– عبد الرؤوف بوجريو، و مصباح حراق. (2022). التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية ودوره في تفعيل التحصيل الجبائي –دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب لولاية ميلة خلال الفترة 2010–2019. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، 08(01)، الصفحات 69–86.

– عبد المالك زين. (2022). مساهمة التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية–دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب خنشلة. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 05(01)، الصفحات 1120–1140.

مباركي , م .(2021) .التحصيل الضريبي واقع وآفاق .مجلة الاحياء–1075 .pp ,(29)21 , 1096.

محرزي, م .(2008) .اقتصاديات الجباية والضرائب .الجزائر :دار هومة.

محمد الصالح فروم. (2021). جباية المؤسسة دروس مفصلة ومدعمة بأمثلة وتمارين محلولة (الإصدار الإصدار الطبعة الأولى). قسنطينة،، الجزائر: ألفا للوثائق.

محمد جبوري ، و آخرون. (2019). المراجعة الجبائية كآلية لضمان حقوق الخزينة العمومية في الجزائر- دراسة تطبيقية بمركز الضرائب سعيدة خلال الفترة 2014-2017. مجلة اقتصاد المال والأعمال JFBE، 03(03)، الصفحات 671-690.

محمد جمال لعلاوي ، و السعيد زنات. (2016). التحقيق المصوب كأداة رقابية على أرصدة الرسم على القيمة المضافة (TVA) القابلة للاسترجاع في النظام الجبائي الجزائري- دراسة تطبيقية على الفارق في معدل الرسم (TVA) لنشاط الأشغال العمومية والبناء مديرية الضرائب لولاية المسيلة-. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية(06)، الصفحات 175-197.

مصطفى إيدير، و عمر الفاروق زرقون. (2019). تقييم فعالية المراجعة الجبائية والرقابة الجبائية في البيئة الجزائرية، دراسة ميدانية من وجهة نظر عينة من المؤسسات الاقتصادية وادارة الضرائب بولاية ورقلة. مجلة اضافات اقتصادية، 03(02)، الصفحات 63-81.

مصطفى عوادي، و نصر رحال. (2016). التحقيق الجبائي على محاسبة المكلفين بالضريبة في الجزائر. مجلة اقتصاد المال والأعمال، 01(01)، الصفحات 31-46.

منير بن عزوق ، و مريم مسقم . (2020). دور الإدارة الالكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي. مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية، 03(05)، الصفحات 514-529.

منير لواج، و عبد الرحيم لواج. (2020). تقييم فعالية التحقيق المصوب في المحاسبة في مكافحة التهرب الضريبي- دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية جيجل للفترة 2010-2018. مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية(05)، الصفحات 38-56.

منير لواج، و عبد الرحيم لواج. (2022). دور التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية في الكشف عن الوعاء الحقيقي للضريبة على الدخل الاجمالي- دراسة حالة ملف جبائي بمركز الضرائب جيجل للفترة 2017-2020. مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 08(01)، الصفحات 363-380.

دراسة تجريبية لمدى تطبيق مؤشرات الأداء المالي و الاقتصادي في قياس سلوك إدارة الأرباح لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2010– 2018

An experimental study of the extent to which financial and economic performance indicators are applied in measuring earnings management behavior In a sample of Algerian economic institutions During the period 2010-2018

فؤاد صديقي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، fouadseddiki@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/12/13 تاريخ القبول: 2023/09/29 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

تستخدم هيئات الأسواق المالية آلية المعايير المحاسبية للحد من سلوك إدارة الأرباح، تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى تطبيق مؤشرات الأداء المالي والاقتصادي في قياس مستوى ممارسة سلوك إدارة الأرباح لمجموعة من المؤسسة الاقتصادية ضمن بيئة الاعمال الجزائرية، حيث شملت عينة الدراسة 70 مؤسسة خلال فترة 2010-2018.

تؤكد نتائج الدراسة على محدودية إمكانية تطبيق مؤشرات الأداء المالي و الاقتصادي في قياس مستوى ممارسة سلوك إدارة الأرباح، اين تبرز ضرورة توسيع عينة الدراسة بمؤسسات أخرى مما يسمح بمقارنة النتائج. الدور الأساسي للمحاسبة في توفير معلومات تسمح بعرض الصورة الصادقة عن المؤسسة، حيث تستخدم هيئات الأسواق المالية آلية المعايير المحاسبية للحد من سلوك إدارة الأرباح.

كلمات مفتاحية: سلسلة أرباح، حماية مستثمرين، أداء اقتصادي، إدارة أرباح.

تصنيفات JEL: **M41**.**G12** ؛

Abstract:

Financial market authorities use the mechanism of accounting standards to limit earnings management behavior. This study aims to test the extent of application of financial and economic performance indicators in measuring the level of practicing earnings management behavior for a

group of economic institutions within the Algerian business environment. The study sample included 70 institutions during the period 2010-2018.

The results of the study confirm the limited possibility of applying financial and economic performance indicators in measuring the level of practicing earnings management behavior, where does the need arise to expand the study sample to other institutions, allowing the results to be compared.

Keywords: Series of earnings, Investors' protection, economic performance, earnings management.

Jel Classification Codes: M41.G12 .

1.مقدمة:

تعتبر نظرية الوكالة من اهم النظريات التي تدرس العلاقات التعاقدية مثل علاقة المساهمين بالمديرين حيث تسمح بتفسير معظم السلوكيات الناتجة عن تلك العلاقة، أين تمثل المعلومة المحاسبية والمالية أهم أداة اتصال في تلك العلاقة، حيث تسمح للمساهمين بمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة من خلال الاطلاع على القوائم المالية، في المقابل تكون الإدارة هي المشرف الأساسي على عملية إعداد وتحضير تلك القوائم، مما يوفر للمديرين إمكانية التأثير على محتواها من اجل توجيه قرارات أولائك المساهمين، أين تكون عملية التلاعب بالأرباح ذات دافع اكبر في المؤسسة خاصة خلال الفترات التي يتحقق فيها معدل نمو خاص بالايرادات(Liu, 2003) ، حيث يهدف ذلك لتحقيق إعلان للنتائج الإيجابية أو الارتفاع في مستوى الأرباح، أما عند الفترات التي تتميز فيها المؤسسة بتحقيق معدل نمو منخفض مما يدفع المدرين لعملية التلاعب بالارباح من اجل تحقيق أرباح أو تغيير في مستوياتها (Liu، 2003)، حيث يفرض نمو الأرباح على إدارة المؤسسة ممارسة إدارة الأرباح لمواكبة تناسق ذلك النمو، من خلال ما سبق تبرز إشكالية أساسية هي : **ما مدى تطبيق مؤشرات الأداء المالي و الاقتصادي في قياس سلوك إدارة الأرباح لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة خلال الفترة 2010–2018 ؟**

للتحكم في الإشكالية الرئيسية تبرز التساؤلات الفرعية التالية :

- ما مدى تطبيق مؤشر مرحلة الاستثمار في قياس مستوى ممارسة سلوك إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية لعينة الدراسة؛
- ما مدى إمكانية قياس مستوى ممارسة سلوك إدارة الأرباح باستخدام مؤشر رفع المردودية في المؤسسات الاقتصادية لعينة الدراسة؛
- ما مدى استخدام مؤشر الأداء المالي في قياس مستوى ممارسة سلوك إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية لعينة الدراسة.

من اجل الإجابة على التساؤلات الفرعية نختبر الفرضيات التالية :

- يتم تطبيق مؤشر مرحلة الاستثمار في قياس مستوى ممارسة سلوك إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية لعينة الدراسة؛
- توجد إمكانية لقياس مستوى ممارسة سلوك إدارة الأرباح باستخدام مؤشر رفع المردودية في المؤسسات الاقتصادية لعينة الدراسة؛
- باستخدام مؤشر الأداء المالي يمكن قياس مستوى ممارسة سلوك إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية لعينة الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى تطبيق مؤشرات الأداء المالي و الاقتصادي في قياس مستوى ممارسة سلوك إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (عينة محل الدراسة)، وتكمن أهميتها في إمكانية قياس مستوى الارتباط بين مؤشرات الأداء المالي و الاقتصادية باعتبارها حافزا لممارسة سلوك إدارة الأرباح من طرف المديرين في بيئة الأعمال الجزائرية في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي.

اعتمد في منهج البحث هذه الدراسة على الاختبار الاحصائي (المنهج التجريبي) للدوافع الخاصة بمؤشرات الأداء المالي و الاقتصادي التي تؤكد حسب الدراسات السابقة وجود تأثير مهم يتمثل في دفع المديرين إلى ممارسة سلوك إدارة الأرباح عند ظهور مؤشرات متباينة حول الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسات التي يشرفون عن إدارتها و شملت عينة الدراسة 70 مؤسسة خلال فترة 2010-2018.

2. دراسات سابقة مرتبطة بموضوع الدراسة:

1.2 دراسة (Djama & Boutant, 2006) Stratégie comptable des dirigeants et (parité d'échange : le cas des fusions françaises

تشمل عينة هذه الدراسة 65 مؤسسة فرنسية معنية بإجراءات عمليات الاندماج، أي 287 مشاهدة خلال الفترة 1999 – 2005، تم تحديد ستة فئات فرعية حسب انتماء إلى قطاعات النشاط : (الكيماويات والاتصالات والبناء والتوزيع والطاقة وتكنولوجيا المعلومات)،حيث تم استخدام الوثائق المحاسبية وتحليل البنود المحاسبية التي يحتمل أن تخضع لتعديلات تقديرية، بالإضافة الى المعايير المحاسبة المستخدمة لينتج عنها دليل يمثل نموذج التسويات المحاسبية.

خلصت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- يمثل وجود فئة تمثل أغلبية المساهمين في رأس المال المؤسسات المندمجة حافز أساسي لممارسات سلوك إدارة الأرباح من خلال رفع النتيجة المحاسبية، مما يساهم في ابراز صورة عن أداء إيجابي للعمليات المرتبطة بالفترات السابقة لعملية الاندماج ؛
- توجد علاقة ذي دلالة إحصائية و تأثير سلبي لعامل أداء المؤسسة في البورصة على الخيارات المحاسبية للمديرين، حيث يؤدي تحقيق أداء ايجابي إلى ضرورة تقديم إثباتات محاسبية، مما يصعب ممارسات سلوك إدارة الأرباح نحو رفع النتيجة، حيث تسمح هذه الإستراتجية تحسين وضعية التفاوض، وكذا تقديم صورة تمثل رسالة غير عادية للسوق المالي عند عملية الاندماج؛
- توجد علاقة ذي دلالة إحصائية و تأثير سلبي لعامل المراجعة من قبل المكاتب الكبرى على الخيارات المحاسبية للمديرين، حيث ينعكس التعامل مع المكاتب الكبرى على صعوبة ممارسات سلوك إدارة الأرباح نحو رفع النتيجة ؛

• عند عامل حجم المؤسسة نجد أن المؤسسات الكبرى تتلاعب نحو رفع النتيجة المحاسبية، حيث تسعى المؤسسات الكبرى المندمجة إلى تحسين الوضعية أثناء عملية الاندماج، حيث يسمح ذلك بدعم قرار القبول عند التفاوض حول العملية.

2.2 ،Mord) 2010) (gestion des résultats comptables : L'influence de la politique financière de la performance et du contrôle)

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد ممارسة سلوك إدارة الأرباح في المؤسسات المدرجة الفرنسية، وكذا دراسة العلاقة بين ممارسة سلوك إدارة الأرباح من خلال مؤشر المستحقات بخصائص المؤسسة من جهة بـ

(السياسة المالية، الأداء في البورصة، الرقابة)، حيث تشمل عينة الدراسة المؤسسات الفرنسية المدرجة في البورصة خلال الفترة 1994-1998، حيث تشمل 294 مؤسسة تنتمي إلى 11 قطاع نشاط، يتم قياس ممارسة سلوك إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية باستخدام نموذج **Jones1991**.

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

- نجد ان المؤسسات التي تحقق معدل مردودية أكثر ارتفاع يقابلها وجود مستحقات اختيارية أكثر ارتفاعا مما يبرز مستوى عالي للتوزيعات على الأرباح خاصة في قطاعات انتاج المواد الأولية والتغذية العامة و النقل؛
- نجد ان المستحقات الاختيارية الموجبة تكون في المؤسسات التي تحقق افضل أداء في البورصة، حيث يسمح ذلك بضمان التحسن المستمر للأداء، مما يجعل الحافز الأساسي لممارسة إدارة الأرباح هو إعطاء الثقة في السوق المالي؛
- نجد ان المستحقات الاختيارية المرتفعة تكون في المؤسسات التي تحقق أداء سيء في البورصة، حيث يفسر وجود ذلك التأثير السلبي بسعي المؤسسة لمواجهة تلك الصعوبات (الأداء السيئ) ؛
- تسمح كل من آليات رقابة المساهمين وكذا سمعة المديرين بالحد من ممارسة إدارة الأرباح، حيث يمثل وجود مدير قوي من فئة المساهمين افضل ضمان لتقديم معلومات مالية صادقة.

3.2 **دراسة (سايل و كيموش، 2021) بعنوان : أثر الأداء المالي والمستحقات المحاسبية في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية: دراسة مجموعة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية للفترة (2012–2018)**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ومناقشة مدى تأثير كل من الأداء المالي والمستحقات المحاسبية في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية. حيث شملت الدراسة 20 مؤسسة اقتصادية جزائرية خلال الفترة 2012 و2018، اين بلغ عدد المشاهدات الكلية 99 مشاهدة، بالإعتماد على الإنحدار الخطي المتعدد.

حيث توصلت الدراسة إلى:

- أن الأداء المالي له أثر ايجابي في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية؛
- وجود أثر سلبي للمستحقات المحاسبية في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية؛
- تعتبر المستحقات المحاسبية أكثر تأثيرا في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية مقارنة بالأداء المالي.

3.دوافع سلوك إدارة الأرباح في المؤسسة: حسب الدراسات السابقة نجد ان دوافع سلوك إدارة الأرباح تتلخص في ثلاث عناصر هي:

- انخفاض مستوى التداول على اسهم المؤسسة في سوق الأوراق المالية؛
- أداء عملية اعلان المؤسسة عن الأرباح السنوية خلال الفترات السابقة؛
- نمو المستمر وبمعدلات مرتفعة في حجم مبيعات المؤسسة .

1.3 انخفاض مستوى الأداء في سوق الأوراق المالية :

في سياق مستوى التداول على اسهم المؤسسة في البورصة فإن وجود مستوى أداء ضعيف يعتبر حافز لإدارة الأرباح، حيث يختار المديرين عند الضرورة تقليل الخسائر(Yves & Marsat, 2009) ، مما يجعل استخدامهم لإدارة الأرباح يكون نحو الزيادة لأجل إخفاء الوضعية الناتجة عن مستوى الأداء الضعيف في البورصة، كما ان وجود مستوى مرتفع للمستحقات الاختيارية مقابل تحقيق أداء منخفض في البورصة، يبرز التأثير السلبي لمحاولة المديرين عند مواجهة صعوبات انخفاض مستوى التداول على اسهم المؤسسة (Yves & Marsat, 2009) ، في المقابل نجد فرضية تطهير الحسابات، من خلال اتخاذ المديرين لقرارات محاسبية توثر سلبيا على النتيجة في المؤسسات التي تعاني صعوبات بسبب انخفاض مستوى التداول على اسهم المؤسسة ، مما يفسر وجود علاقة تأثير سلبية ذات دلالة إحصائية لعامل مستوى الأداء في البورصة و الخيارات المحاسبية للمديرين(Djama & Boutant, 2006) ، اما عند تحقيق مستوى أداء ايجابي فتبرز ضرورة تقديم إثباتات محاسبية تجعل عملية رفع النتيجة اكثر صعوبة، حيث يسمح ذلك بإيجاد ظروف أفضل للتفاوض وكذا تقديم رسالة للسوق التداول على أوراق المالية للمؤسسة حيث تنعكس ايجابيا على العوائد الاستثنائية ضمن عمليات الاستحواذ والاندماج، في سياق تعيين مديرين جدد في المؤسسة تبرز فرضية السعي نحو تصفية خسائر السنوات السابقة وذلك لسهولة ربطها بالمديرين السابقين وكذا تكوين صورة أفضل للمؤسسة.

2.3 أداء الأرباح في السنوات السابقة :

تكون المؤسسات التي تحقق سلسلة أرباحاً موجبة خلال السنوات السابقة أكثر دافع لتلاعب بالأرباح من اجل الحفاظ على نمو السلسلة واستمرارها (Patricia M. & Douglas J., 2000) ، حيث يدفع أداء أرباح السنوات السابقة المديرين للتلاعب بالنتيجة وتجنب الاعلان عن نتائج سلبية أو

اقل قيمة ، هذا ما يفسر إعلان المؤسسات عن سلسلة طويلة ومتتالية تجسد ارتفاع ربحية السهم (James, Linda, & Douglas, 2006)،بالنسبة للمؤسسات التي تتمتع بمعدل سريع في النمو قد تتوفر على حوافز قوية لإدارة أرباحها لأجل ضمان الحفاظ على تناسق النمو، حيث أن 746 مؤسسة أمريكية تقدم تقارير عن سلسلة أرباح تشمل 20 فصل على الأقل وذلك منذ عام 1962 ,James) (Linda, & Douglas, 2006،هذا ما يجعل هذه الظاهرة غير عادية ولا محل صدفة ويرتبط تفسيرها الأساسي بإدارة الأرباح، يعتمد المدقق المالي بشكل أساسي على الإجراءات التحليلية أثناء تأدية مهامه (أولاد عبد النبي و محي الدين، 2023).

يمثل الحفاظ على سلسلة نمو الأرباح الإيجابية الفصلية في المؤسسة الهدف الأساسي من إعادة صياغة التوقعات، مما يبرز تحقيق المنافع الاقتصادية من عملية تلبية توقعات السوق (Scott, İrem, & Min, 2002)حيث أن المؤسسات التي تتمتع بمعدل نمو أرباح مستمر يجعل عملية تقييم الأسهم تكون بأسعار أعلى من أسعارها الحقيقية أين يستمر الارتفاع مع استمرار سلسلة النتائج، بعدها ينخفض سعر السهم بشكل ملحوظ عند انتهاء تلك السلسلة(Liu, 2003) ، حيث تبرز أهمية تحقيق معدل نمو متناسق باستخدام إدارة الأرباح يسمح بالحفاظ على سلسلة الأرباح المحققة.

تسمح ممارسة إدارة الأرباح في المؤسسة بتحقيق تتناسق مع سلسلة النمو المحققة في الأرباح، حيث تحاول المؤسسات ان تلبي توقعات أرباحها من خلال إدارة توقع المستثمرين حول أرباحها (Liu, 2003)،مما يجعل تلك المؤسسات تتخذ الإجراء كعادة(Patricia M. & Douglas J., 2000) ، حيث يتوقع وجود رغبة للتلاعب بالأرباح لدى المؤسسات الكبيرة للحفاظ على ثبات اتجاه النمو في الأرباح،حيث أن تحقيق هدف توافق توقعات الأرباح الحالية من جهة وتوقعات المحللين من جهة أخرى، مما يسمح بتحقيق ارتفاع في العوائد على مدى الفصل و تجنب تكاليف الفشل في تحقيق التوافق (Eli, Dan, & Carla, 2002).

3.3 نمو حجم المبيعات :

ينعكس تحقيق معدل نمو في في حجم مبيعات المؤسسة على نمو مستوى التلاعب بالأرباح حيث يكون بمعدل مرتفع، و تنتمي المؤسسات التي تتمتع بمعدل نمو مرتفع في حجم المبيعات إلى فئة المؤسسات الأكثر اهتماماً من طرف المستثمرين(Liu, 2003) ، أين تبرز ضرورة السيطرة على معدل نمو المبيعات

لتجنب التأثير بحجم الاهتمام ، حيث يحاول المستثمرون حماية منافع الناتجة عن سيطرتهم عن طريق إخفاء أداء المؤسسة عن المستثمرين المحتملين وباستخدام إدارة الأرباح (Christian, Peter D., & Dhananjay,, 2002).

يتلاعب بعض المديرين باستخدام الأنشطة الحقيقية(Sugata & Ross L., 2006) ، حيث تتباين الأساليب المستخدمة فنجد مثلا : تخفيض أسعار المنتجات لزيادة حجم المبيعات مؤقتا، أو رفع مستوى الإنتاج بشكل غير طبيعي مما يسمح بتخفيض تكلفة الإنتاج المباع، وكذا الحد من المصاريف المقدرة مما يسمح بتحسين هامش الربح.

4. بناء الفرضيات و قياس متغيرات البحث: يتضمن هذا الجزء تبيان لطريقة بناء فرضيات الدراسة وكذا قياس مؤشرات الأداء الاقتصادي.

1.4 بناء فرضيات الدراسة :يتم بناء الفرضيات الخاصة بمؤشرات الأداء المالي من خلال ادبيات الدراسات التجريبية المرتبطة بمتغيرات الدراسة (سلوك إدارة الأرباح ومؤشرات الأداء الاقتصادي).

– خصائص مرحلة الاستثمار :

يستخدم المديرين عند محاولة تحسين الأرباح المعلنة مؤشر عوائد الأصول (Vedran, Cazavan-Jenyb, & Thomas, 2008). حيث يوجد ارتباط ايجابي بين متغير مستوى تشغيل الأصول الصافية واستخدام إدارة الأرباح الحقيقية(Daniel A. & Paul, 2008) اين تمثل أهم الخصائص الاقتصادية تفسيرا لأساليب إدارة الأرباح.

تبين بعض الدراسات أن المؤسسات التي تتمتع بمستويات مرتفعة من الأصول المتداولة والخصوم المتداولة تواجه تكاليف إدارة الأرباح على الأقل قبل السنتين السابقتين من إدارة الأرباح (Ilia D., John, & Campbell R, 2013)، ويعود سبب ذلك الى تجنب الخسائر أو أي انخفاض للأرباح خلال عملية التلاعب برأس المال العامل؛ بناءا على ما سبق يمكن بناء الفرضية التالية : وجود علاقة لارتباط معنوية بين المتغير الإحصائي (مرحلة الاستثمار) والمتغير الإحصائي (إدارة الأرباح)، حيث يمكن قياس نسبة اهتلاك التثبيتات في المؤسسة بتبيان مرحلة الاستثمار الخاصة بالمؤسسة (إنشاء، توسع،...)، حيث تتوفر مرحلة الإنشاء والتوسع بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر على إمكانية الاستفادة من امتيازات ضريبية تدخل ضمن سياسات دعم وتطوير الاستثمار، مما يدل على زيادة الرقابة الجبائية على

المؤسسات في هذه المرحلة، أين تتجنب المؤسسات إدارة أرباحها في هذه الفترات (الإنشاء، التوسيع) مقارنة بالفترات الأخرى، يتقيد المدقق المالي بإعداد التقرير الخاص بالإستمرارية بما يتوافق مع المعايير والنصوص القانونية المعمول بها (أولاد عبد النبي و محي الدين، 2023).

- **خصائص معدل المردودية :**

تتأثر عوائد الأسهم بمستويات توزيع الأرباح حيث ترتفع قيمة السهم بارتفاع مستويات التوزيع مما يبرز حافز أساسي لاستخدام أساليب إدارة الأرباح من طرف المديرين لأجل الإبقاء على المستويات المحققة بخصوص توزيع الأرباح الذي يتيح للمؤسسة امكانية الحفاظ على قيمة الأسهم في البورصة، كما يسمح توزيع الأرباح بتخفيض مستوى التدفق النقدي المتاح في سياق المؤسسات الفرنسية مقارنة بنظرتها في السياق الأمريكي(Amar, 2009) ، حيث تتميز المؤسسات الفرنسية بمستوى مرتفع من التدفق المتاح مقابل ضعف في معدل النمو هذا ما يحفز المؤسسات نحو زيادة التدفق باستخدام إدارة الأرباح، كما أن توزيع الأرباح يتعلق بالمؤسسات التي تحقق معدل مرتفع للمردودية مقابل وجود مستحقات اختيارية أكثر ارتفاعا(Yves & Marsat, 2009) ، حيث تقدم قطاعات المواد الأولية و التغذية، أعلى التوزيعات على الأرباح(Mord, 2010) .

تبين نتائج الدراسات أن عينة المؤسسات التي تتميز بمعدل نمو أكثر ارتفاعا في مستوى المبيعات تكون ضمن فئة المؤسسات الأكثر اهتماماً من طرف المستثمرين (Patricia M. & Douglas J., 2000)، أي أن يسمح إظهار المديرين لأداء أفضل في المؤسسة بتعظيم مكافآت مجلس الإدارة أين يمثل دافعا أساسيا نحو إدارة الأرباح في المؤسسات، أي أن المديرين يسعون إلى إظهار أداء المؤسسات التي يديرونها بشكل أفضل بغية تعظيم المكافآت الخاصة بهم والمرتبطة بتحقيق الأرباح، بناءا على ما سبق نجد ان الفرضيات المحققة حسب نتائج الدراسات السابقة يمكن اختبارها في سياق بيئة الاعمال الجزائرية، حيث تتباين بشكل واضح العوامل والمحددات الخاصة بسلوك إدارة الأرباح و يمكن بناء الفرضيات على الشكل التالي :

- وجود علاقة لارتباط معنوية بين المتغير الإحصائي (معدل المردودية) والمتغير الإحصائي (إدارة الأرباح) في سياق مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

– وجود علاقة لارتباط معنوية بين المتغير الإحصائي (معدل الأداء المالي) والمتغير الإحصائي (إدارة الأرباح) في سياق مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

2.4 قياس متغيرات البحث :

تتضمن متغيرات الدراسة مؤشرات حول (المستحقات الاختيارية، معدل المردودية، معدل العائد على الأصول (الأداء المالي)، مرحلة الاستثمار)، و يشمل ذلك مقاييس الأداء المالي والاقتصادي، حيث تحاول هذه الدراسة اختبار أهمية استخدام مؤشرات الأداء الاقتصادي في التنبؤ بمستوى إدارة الأرباح، أين يتم اختبار الارتباط بين سلوك إدارة الارباح ومؤشرات الأداء المالي والاقتصادي في المؤسسة، من خلال استخدام نسبة العائد على الأصول، معدل المردودية مرحلة الاستثمار للمؤسسة في نهاية كل فترة، في هذه الدراسة يتم تقييم أداء المؤسسات من خلال مقاربة نسبة العائد على الأصول ومعدل المردودية وتحسبان كما يلي :

نسبة العائد على الأصول (الأداء المالي)= النتيجة الصافية / إجمالي الأصول.

معدل المردودية = نتيجة الاستغلال / الأصل الاقتصادي.

مرحلة الاستثمار:مجموع التثبيتات الصافي /مجموع التثبيتات الإجمالي.

عينة الدراسة :تتكون عينة المؤسسة محل الدراسة من مؤسسة ذات طابع اقتصادي مما يجعلها ملزمة بتطبيق احكام النظام المحاسبي المالي (scf) ،حيث تم اقصاء المؤسسات المعنية بمحاسبة خاصة مثل المؤسسات المالية وكذا قطاع التامين وذلك بسبب اختلاف القوائم المالية المعلنة من طرفها وكذا ضمان تناسق طريقة استخراج المؤشرات .

توزعت عينة المؤسسات محل الدراسة الى مؤسسات كبرى وأخرى متوسطة وكذا عمومية وأخرى خاصة بالإضافة الى تنوع القطاعات النشاط التي تنشط فيها .

3.4 بناء نموذج البحث :

يسمح نموذج الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة بتحديد قيم المتغير التابع سلوك إدارة الأرباح من خلال مؤشر ويكون كالآتي :

$$ANDi,t = \alpha + \beta 0.\mathrm{i,t} + \beta 1.\mathbf{TR\,i,t} + \beta 3.\mathbf{ROL\,i,t} + \beta 5.\mathbf{PHI\,i,t} + \varepsilon\,\mathrm{i,t}$$

حيث أن :

TR i,t :تمثل معدل المردودية عند الفترة (t) للمؤسسة (i).

ANDi,t:تمثل مؤشر المستحقات الاختيارية عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛

PHI i,t : تمثل مرحلة الاستثمار عند الفترة(t) لمؤسسة (i)؛

ROL i,t: تمثل معدل الأداء المالي عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛

5. **نتائج الدراسة** :تتمثل النتائج الإحصائية للبحث فيما يلي:

الجدول رقم 01 يوضح النتائج الإحصائية لارتباط المحددات (مرحلة الاستثمار، معدل المردودية، الأداء المالي) بالمتغير المستقل سلوك إدارة الارباح باستخدام الانحدار الخطي المتعدد.

Dependent Variable				
	Unstandardized Coefficients			
Independent Variables	B	Std. Error	T	Sig
(Constante)	0.129	0.100	1.285	0.200
مرحلة الاستثمار	-0.000	0.000	-0.664	0.507
معدل المردودية	-0.000	0.001	-0.096	0.945
معدل الأداء المالي	-0.000	0.001	-0.075	0.940
R	0.051			
R2	0.003			
R2 ajusté	-0.013			
F-statistic	0.170			
Sig	0.917			

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات SPSS 22.

1.5 معاملات الارتباط للنموذج بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة : انطلاقا من الجدول رقم (1) نلاحظ ما يلي :

بلغت قيمة معامل الارتباط في النموذج 5.1 ٪، مما يدل على أن علاقة المتغيرات المستقلة (مرحلة الاستثمار، معدل المردودية، معدل الأداء المالي)، مع المتغير التابع سلوك إدارة الأرباح هي علاقة موجبة، وأن قوة هذه العلاقة تساوي 0.051، حيث بلغت قيمة معامل التحديد في النموذج 0.3 ٪، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة (مرحلة الاستثمار، معدل المردودية، معدل الأداء المالي)، من الممكن ان

تفسر بمقدار ٪0.3 من التغيير الحاصل في المتغير التابع سلوك إدارة الارباح عندما تكون العلاقة الإحصائية ذات معنوية، حيث يبقى 99.7 ٪ من التغييرات تفسرها متغيرات أخرى .

قيمة F-statistic تساوي 0.170 وهي غير معنوية عند مستوى أقل من 0.05، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة (مرحلة الاستثمار، معدل المردودية، معدل الأداء المالي)، غير قادرة على التنبؤ بالمتغير التابع سلوك إدارة الأرباح.

2.5 المعنوية الإحصائية للنموذج بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة :

نلاحظ من خلال الجدول رقم 01 أن معنوية الانحدار تختلف بين المتغيرات المستقلة حيث نجد أن المتغيرات التالية ليست معنوية لأن قيمة Sig أكبر من 0.05 : مرحلة الاستثمار (0.507) Sig ، معدل المردودية (0.945) Sig ، معدل الأداء المالي (0.940) Sig.، حيث يعتبر غير معنوية تحليل التباين للانحدار بسبب عدم معنوية جميع متغيرات النموذج.

يحتوي الجدول رقم (1) على نتائج تحليل التباين من أجل اختبار معنوية الانحدار، حيث أن الجدول رقم 02 يوضح النتائج الإحصائية للارتباط بين متغيرات الدراسة باستخدام الانحدار

الفرضية الصفرية تبين أن الانحدار غير معنوي أما الفرضية البديلة فتبين أن الانحدار غير معنوي، كما نجد من خلال الجدول رقم (2): أن Sig(0.917) أي اكبر من مستوى المعنوية 0.05، مما يدل على قبول فرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة (الانحدار معنوي)، كما يبين وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة (معدل المردودية، مرحلة الاستثمار،معدل الأداء المالي) من جهة والمتغير التابع (معدل سلوك إدارة الأرباح) من جهة أخرى.

3.5 معامل الارتباط و المعنوية الإحصائية بين كل متغيرين من النموذج :

الخطي المتعدد

		إدارة الأرباح	مرحلة الاستثمار	م المردودية	م الأداء المالي
Sig	إدارة الأرباح		0.047-	0.018-	-0.018
	مرحلة الاستثمار	0.253		0.007-	-0.009
	معدل المردودية	0.401	0.458		0.852
	م الأداء المالي	0.401	0.450	0.000	

المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات22SPSS

انطلاقا من الجدول رقم (2) نجد ما يلي:

- معامل الارتباط سلبي(0.009-) وغير معنوي (0.450) بين معدل الأداء المالي ومرحلة الاستثمار ؛
- معامل الارتباط سالب (0.018-)و غيرمعنوي (0.401) بين معدل الأداء المالي و سلوك ادارة الارباح؛
- معامل الارتباط موجب (0.852) و معنوي (0.000) بين معدل الأداء المالي و معدل المردودية ؛
- معامل الارتباط سالب(0.018-) و غير معنوي (0.401) بين معدل المردودية و سلوك ادارة الارباح؛
- معامل الارتباط سالب (0.007-) و غير معنوي (0.458) بين معدل المردودية و. مرحلة الاستثمار؛
- معامل الارتباط سالب (0.047-)وغير معنوي (0.253) بين مرحلة الاستثمار و سلوك ادارة الارباح.

6. تحليل النتائج واختبار الفرضيات:يتضمن بيان تحليل وتفسير النتائج مما يبرز خلاصة اختبار الفرضيات .

1.5 تحليل النتائج: يتم تحليل النتائج من خلال تحليل طبيعة العلاقة الإحصائية وكذا العوامل التي تمثل ظروف مميزة لبيئة الاعمال الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

- **مرحلة الاستثمار :**

تحدد مرحلة الاستثمارية في المؤسسة من خلال مستوى اهتلاك التثبيتات حيث نميز ثلاث مراحل(الإنشاء،التوسع،الانتهاء)،و تكون التثبيتات في مرحلة الانتهاء مهتلكة كليا وتقاس بمعدل التثبيتات الصافية منسوب إلى التثبيتات الإجمالية؛ في المقابل نجد امتيازات ممنوحة في إطار سياسة دعم وتطوير الاستثمار، كما أن عملية تحديد الاستثمارات تتيح فرصة استفادة من امتيازات ضريبية وذلك عند التعهد بإعادة الاستثمار للفائض المحقق من عملية التنازل عن عناصر التثبيتات بالإضافة إلى الإعفاء من الرسوم الجمركية بالنسبة للأصول المستوردة، وكذا إعفاء المؤسسة من رسوم القيمة المضافة المسترجعة و الناتجة عن عملية اقتناء التثبيتات، و يمكن أن تمتد تلك الامتيازات الضريبية لتشمل مرحلة الاستغلال ومن خلال الاستفادة من إعفاء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتمديد مرة واحدة وتشمل كل من : (الرسم على النشاط المهني، الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح المؤسسات)، من خلال ما سبق يمكن استنتاج وجود علاقة رقابة بين إدارة الضرائب والمؤسسة الاقتصادية المستفيدة من الامتيازات .

مما سبق تستنتج ان المديرين لا يأخذون علاقة الرقابة بين إدارة الضرائب والمؤسسة الاقتصادية المستفيدة من الامتيازات كدافع لممارسة إدارة الأرباح، حيث يفسر هذا وجود علاقة ارتباط سالبة (-0.047) و غير معنوية (0.253 (Sig =بين المتغير المستقل (مرحلة الاستثمار) والمتغير التابع (إدارة الأرباح)، مما يدل على عدم الإمكانية لاستخدام متغير مستقل (مرحلة الاستثمار) في التنبؤ بقيم إدارة الأرباح .

- **معدل المردودية :**

في سياق مؤسسات عمومية : فإن معظم المديرين يتلقون أجور ثابتة مقابل أداء مهامهم، يبرز غياب للحافز المتمثل في تعزيز قيم الأجور عند تحقيق أرباح اعلى اين يختفي المعنى الحقيقي للمكافآت مجلس الادارة، كما أن تحقيق الأرباح لتجسيد نمو المؤسسة لا يمثل مؤشراً أساسياً للحكم على فشل المديرين في تسيير تلك المؤسسات، حيث يعتمد في قياس مستوى فشل المديرين على مؤشرات التأخير الفادح والمسجل في عمليات الانجاز من خلال عدم إحراز مستوى مطلوب في نسبة تقدم انجاز البرامج المخصصة لتلك المؤسسات، بالإضافة إلى المؤشر السابق نجد مؤشر تحسين ظروف العمل بالخاصة بالعمال، وكذا الاهتمام بالجانب الاجتماعي من خلال رفع عدد العمال الذي يسمح بتقليل حجم البطالة.

في سياق مؤسسات خاصة : نجد أن معظم تلك المؤسسات يغلب عليها خصائص المؤسسات العائلية، حيث أن المديرين في العادة يمتلكون جزء من الحصص في رأس مال المؤسسة، هذا ما يجعل عملية تعيين أسم المدير يكون مرتبطة فقط بإتمام الإجراءات القانونية، أما فيما يخص المكافآت التي يتلقاها المديرين فتتمثل في أجور ثابتة وغير مرتبطة بحجم الأرباح.

مما سبق تستنتج المديرين لا يسعون الى تعظيم معدل المردودية لتعظيم المكافآت مما يجعله لا يمثل دافعا للمديرين لإدارة أرباح مؤسساتهم، حيث يفسر هذا وجود علاقة ارتباط سالبة (–0.018) و غير معنوية (0.401(Sig =، بين المتغير المستقل (معدل المردودية) والمتغير التابع (إدارة الأرباح)، مما يدل على عدم الإمكانية لاستخدام متغير مستقل (معدل المردودية) في التنبؤ بقيم إدارة الأرباح.

كما تستنتج أن المديرين لا يسعون إلى تعظيم معدل الأداء المالي لأجل إظهار أحسن أداء اقتصادي مما يجعله لا يمثل دافعا للمديرين لممارسة أدارة أرباح مؤسساتهم، حيث يفسر هذا وجود علاقة ارتباط سالبة (–0.018) و غير معنوية (0.401(Sig =، بين المتغير المستقل (معدل الأداء المالي) والمتغير التابع (إدارة الأرباح)، مما يدل على عدم الإمكانية لاستخدام متغير مستقل (معدل الأداء المالي) في التنبؤ بقيم إدارة الأرباح.

2.6 اختبار الفرضيات :يتم اختبار الفرضيات من خلال تحديد طبيعة العلاقة الإحصائية وكذا توافق النتائج مع الادبيات المرتبطة بالدراسات التجريبية للمتغيرات الدراسة مع اسقاطها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

- **مرحلة الاستثمار**

يبين مؤشر مرحلة الاستثمار المرحلة التي تمر بها المؤسسة (إنشاء، توسع،...) حيث تتوفر إمكانية الاستفادة خلال هذه المرحلة من امتيازات ضريبية (دعم وتطوير الاستثمار مثلا)، مما يدل على ارتفاع مستوى الرقابة الجبائية على المؤسسات في هذه المرحل خاصة(إنشاء، توسع) ، غير أن نتائج الدراسة الإحصائية تبين وجود لعلاقة غير معنوية (0.525 (Sig =بين المتغير الإحصائي (مرحلة الاستثمار) والمتغير الإحصائي (إدارة الأرباح)، مما يدل على عدم إمكانية استخدام قيم مرحلة الاستثمار (الرقابة الجبائية) في التنبؤ بقيم إدارة الأرباح، حيث تنفي هذه النتيجة فرضية وجود علاقة لارتباط معنوية ين المتغير

الإحصائي (مرحلة الاستثمار) والمتغير الإحصائي (إدارة الأرباح)، أي أن الرقابة الجبائية لا تمثل انشغال بارز من شأنه الحد من إدارة الأرباح.

حيث تتنافى هذه النتيجة مع نتائج دراسة(Daniel A. & Paul, 2008) التي خلصت إلى وجود ارتبط ايجابي بين مستوى التشغيل للأصول الصافية واستخدام إدارة الأرباح الحقيقية حيث يمثل هذا الارتباط أهم مفسر ضمن الخصائص الاقتصادية)، و تؤكد دراسة (Vedran, Cazavan-Jenyb, & Thomas, 2008)على استخدام المديرين لمؤشر عوائد الأصول عند السعي لتحسين الأرباح المعلنة.

في المقابل نجد نتائج دراسة(Ilia D., John, & Campbell R, 2013) ،التي تأكد أن المؤسسات التي تحقق مستوى مرتفع من الأصول والخصوم المتداولة تسعى إلى مواجهة تكاليف إدارة الأرباح قبل السنتين السابقتين من عملية التلاعب برأس المال العامل.

- **معدل المردودية:**

بغية تعظيم مكافآت الخاصة يسعى المديرون إلى إظهار أفضل أداء للمؤسسات التي يديرونها حيث يرتبط ذلك التحسين باستخدام إدارة الأرباح، في المقابل خلصت النتائج الإحصائية للدراسة إلى وجود علاقة غير معنوية (0.953 (Sig =بين المتغير المستقل (معدل المردودية) والمتغير التابع (إدارة الأرباح)، مما يدل على عدم إمكانية استخدام قيم المتغير الإحصائي المستقل (معدل المردودية) في التنبؤ بقيم المتغير الإحصائي التابع (إدارة الأرباح)، حيث تنفي هذه النتيجة الفرضيات التالية:

- وجود علاقة لارتباط معنوية بين المتغير الإحصائي (معدل المردودية) والمتغير الإحصائي (إدارة الأرباح) في سياق مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؛
- وجود علاقة لارتباط معنوية بين المتغير الإحصائي (معدل الأداء المالي) والمتغير الإحصائي (إدارة الأرباح) في سياق مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

من خلال ماسبق يتبين أن تعظيم معدل المردودية وتحسين معدل الأداء المالي لا يمثلان دافعين أساسيين للمديرين في المؤسسات من أجل إدارة أرباح مؤسساتهم، حيث تتباين هذه النتيجة مع نتائج دراسة(Amar, 2009) التي خلصت إلى أن توزيع الأرباح يلعب دوراً أساسياً في تخفيض مستوى التدفق النقدي المتاح (مؤشر عن إدارة الارباح) في سياق المؤسسات الفرنسية، حيث تتميز المؤسسات الفرنسة بمستوى مرتفع من التدفق النقدي المتاح نظير ضعف حاصل في معدل النمو مما يحفز المؤسسات الفرنسية

لإدارة أرباحها نحو الزيادة، ويرى(Mord, 2010) أن التوزيعات المرتبطة بالأرباح تكون في المؤسسات التي تحقق معدل مردودية مرتفع مقابل وجود ارتفاع أكثر في المستحقات الاختيارية، كما أن عينة المؤسسات التي تحقق معدل نمو مرتفع في مستوى المبيعات تنتمي إلى فئة المؤسسات الأكثر اهتمام من طرف المستثمرين حسب دراسة(Yves & Marsat, 2009) .

7. خاتمة:

تختبر هذه الدراسة إمكانية تطبيق مؤشرات الأداء المالي والاقتصادي في قياس مستوى ممارسة سلوك إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية) من خلال علاقة الارتباط الإحصائية بينهم ، وذلك ضمن بيئة أعمال تضم مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث تسمح قياس مستوى الارتباط الحاصل بين دوافع المديرين لممارسة إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية وذلك في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث خلصت عملية الاختبار الإحصائية في الدراسة إلى النتائج التالية :

- ان وجود مؤشر حول المستحقات الاختيارية يدل على ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لسلوك إدارة الأرباح.
- يتم تطبيق مؤشر مرحلة الاستثمار في قياس مستوى ممارسة المؤسسات الاقتصادية لسلوك إدارة الأرباح عينة محل الدراسة؛
- توجد إمكانية لقياس مستوى ممارسة سلوك إدارة الأرباح باستخدام مؤشر رفع المردودية في المؤسسات الاقتصادية لعينة محل الدراسة؛
- باستخدام مؤشر الأداء المالي يمكن قياس مستوى ممارسة المؤسسات الاقتصادية لسلوك إدارة الأرباح في عينة محل الدراسة.

من خلال ما سبق يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة تكثيف الاختبارات التجريبية لتشمل عينات من المؤسسات الأخرى مما يسمح بمقارنة النتائج المتحصل عليها ،مما يعزز تاكيدها او نفيها.
- يحتوي نموذج الدراسة على مجموعة من المتغيرات حيث يوجد متغيرات أخرى يمكن اختبارها وإدراجها من اجل تحسين مستوى التفسيري للمتغيرات.

8. قائمة المراجع:

1. bartov Eli ،givoly Dan و ،Hayn Carla .(2002) .The rewards to meeting or beating earnings expectations .*Journal of Accounting and Economics* ،(33) .204-173
2. Caixing Liu .(2003) .The Effects of Firm Size on Earnings Management . *FIMA Research Center* ، p11.
3. capkuna Vedran , ،anne Cazavan-Jenyb و ،Jeanje Thomas .(2008) . Earnings Management and Value Relevance during the Mandatory Transition from Local GAAPs to IFRS in Europe.(25) .
4. Cohen Daniel A و.، Zarowin Paul .(2008) .Accrual-Based and Real Earnings Management Activities around Seasoned Equity Offerings ., *New York University*.
5. Constant Djama و ،Jennifer Boutant .(2006) .Stratégie comptable des dirigeants et parité d'échange : le cas des fusions françaises .*Comptabilité - Contrôle - Audit 2/ ، Tome 12*) DOI : 10.3917/cca.122.0191.217-191 ،(
6. Dechow Patricia M و.، Skinner Douglas J .(2000) .Earnings Management: Reconciling the Views of Accounting Academics, Practitioners, and Regulators American Accounting .*Association Accounting Horizons 2* ، .250-235 ،(14)
7. Dichev Ilia D ،.graham John و ،Harvey Campbell R .(2013) .Earnings Quality .*Evidence from the Field*.(7)
8. FAKHFAKH BEN Amar .(2009) .FREE CASH FLOW, GESTION DES RÉSULTATS ET GOUVERNEMENT DES ENTREPRISES : ETUDE

COMPARATIVE DES ENTREPRISES FRANCAISES ET AMERICAINES .*Thèse Doctorat UNIVERSITE DE REIMS*.

9. Financial Services Agency .(2002) .revival of Japanse Economy Through Resolving Non Performing Loans Problems on Major Bank .Tokyo ،Japan.

10. leuz Christian ،Wysocki Peter D و ،.Dhananjay, Nanda) .September, 2002 .(Earnings Management and Investor Protection: An International Comparison Forthcoming .*Journal of Financial Economics*.

11. Mard Yves و ،Sylvain Marsat .(2009) .La gestion du résultat comptable autour d'un changement de dirigeant en France . *Comptabilité - Contrôle - Audit 3/ ، Tome 15,. DOI : 10.3917/cca*.153.0141 ،

12. N James ،A Linda و ،J Douglas .(2006) .Earnings Momentum and Earnings Management .*Texas A&M University*.

13. Richardson Scott ،tuna İrem و ،wu Min) .October, 2002 .(Predicting earnings management: The case of earnings restatements University of Pennsylvania .*University of Pennsylvania*.

14. Roychowdhury Sugata و ،Watts Ross L .(2006) .Asymmetric timeliness of earnings, market-to-book and conservatism in financial reporting.

15. Yves Mord .(2010) .GESTION DES RESULTATS COMPTABLES : L'influence de la politique financière de la performance et du contrôle . *université d'auvergne Clermont– Ferrand*.

16. عبد الرزاق سايل، و بلال كيموش. (2021). أثر الأداء المالي والمستحقات المحاسبية في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية: دراسة مجموعة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية للفترة (2012-2018). الاقتصاد الصناعي ، 225-248.

17. مروان أولاد عبد النبي، و محمود عمر محي الدين. (2023). مسؤولية المدقق المالي عن التحقق من إستمرارية الإستغلال بإستخدام الإجراءات التحليلية – دراسة تطبيقية لحالة شركة الجبس ومشتقاته غرداية"spdg"–. *مجلة إضافات إقتصادية ، 7* (1)، 245-264.

ملاحق:

الجدول رقم 03: يوضح قائمة المؤسسات الاقتصادية المكوّنة لعينة الدراسة

Liste des entreprises (Échantillon d'étude)			
01	ADE OUARGLA	36	SARL ENARGY TECH ECMCI
02	ATM MOBILIS	37	SARL GLOBAL TASSILI
03	BATISUD BISKRA	38	SARL LA MOUSSE DU SUD
04	BATISUD CESBATISUD OUARGLA	39	SARL LYNATEL OUARGLA
05	BATISUD CONSOLIDE	40	SARL MCTS
06	BATISUD SPA CAC	41	SARL NOUHA
07	BATISUD UNITE MEDEA	42	SARL OUADJDII BRIQUE
08	BAYAT CATERING SPA	43	SARL OURIL BAKAKA
09	E,NA,GEO	44	SARL PEROTECH MCTS
10	ENAFOR	45	SARL RAGHOUAT ELDJANOUB
11	EPE ETRACOB SPA	46	SARL SGT SUD
12	ERIAD STIF MOULINS DES OASIS TGT	47	SARL TEMACINE BRIQUE
13	EURL EDIYA	48	SNC TASSILI
14	EURL MORCHED	49	SNVI SPA
15	EURL PETROFAC ALGERIA	50	SONATRACH
16	EURL SAG TASSILI	51	SONELGAZ CONSOLIDE
17	GRANDE BRIQUETERIE DES OASIS	52	SONELGAZ DD OUARGLA RURAL
18	HOTEL ELMEHRI	53	SONELGAZ DD OUARGLA URBAIN
19	HOTEL RYM	54	SPA PLGITE BATI
20	LTPSUD	55	SPA ALFAPIPE
21	MAISON DE L'ENSEIGNANT OUARGLA	56	SPA ALGERIE TELECOM
22	N P S EX SEMS OUARGLA	57	SPA ALGERIE TELECOM OUARGLA
23	PETROFAC	58	SPA BASP
24	SAIPEM CONTRACTING ALGERIE	59	SPA BATI-SUD
25	SARL BATIMENT	60	SPA BIOPHARM
26	SARL BMO TOUGGOURT	61	SPA CEVIRAL
27	SARL BRIQUE TERIE KHADIDJA	62	SPA E N T P
28	SARL BRIQUETERIE NEZLA	63	SPA E.N.S.P
29	SARL BRIQUETERIE SBMT	64	SPA HESP
30	SARL BRIQUETTEREI SEKHER	65	SPA MESP
31	SARL BRIQUETTERIE BOUSTANE	66	SPA NAFTAL
32	SARL BRIQUETTERIE HADJA MAMA	67	SPA NCA-Rouiba SPA
33	SARL DJABRI	68	SPA SCIMAT
34	SARL DJEGHEL MOHAMED	69	SPA SDO DD ORAN
35	SARL EL HACHEMI ET FILS	70	SPA WESP

المصدر:من إعداد الباحث

الصكوك الإسلامية ودورها في تفادي الازمات المالية العالمية

Islamic instruments and their role in avoiding global financial crises

بوحدة زكرياء [*]، مخبر تسيير المؤسسات، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)،
bouhaddazakaria84@gmail.com
عطاوي الهام، مخبر تسيير المؤسسات، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)،
ilhattaoui@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2023/04/23 تاريخ القبول: 2023/09/28 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز المفاهيم الأساسية للازمات المالية والصكوك الإسلامية، وبعد تزايد الطلب عليها ونموها في السنوات الأخيرة كانت من بين الخيارات الأنسب والحلول الملائمة في الساحة الاقتصادية لمعالجة اثار الازمة المالية لسنة 2008، حيث اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يتناول جميع المفاهيم الأساسية المتعلقة بالموضوع، وخلصت الدراسة الى ان للصكوك الإسلامية أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار المالي وهذا من خلال الخصائص التي تتميز بها وموافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية. واستمرار التمويل بها بعد الازمة المالية لسنة 2008 دليل قاطع على انها ساعدت الدول على تفادي الازمات المالية العالمية.

كلمات مفتاحية: ازمات مالية عالمية، استقرار مالي، أحكام شريعة إسلامية، صكوك إسلامية.

تصنيفات JEL : G03 ؛ D 53

Abstract:

This study aims to highlight the basic concepts of financial crises and Islamic sukuks. After the increased demand and growth for them in recent years, they were among the most appropriate options and appropriate solutions in the economic arena to address the effects of the financial crisis

[*] المؤلف المرسل.

of 2008. In this study, we relied on the descriptive approach that addresses all the basic concepts. Related to the subject, the study concluded that Islamic sukuks are of great importance in achieving financial stability, and this is through the characteristics that distinguish them and their conformity with the provisions of Islamic Sharia. The continued financing of it after the 2008 financial crisis is conclusive evidence that it helped countries avoid global financial crises.

Keywords: Global financial crises, financial stability, the provisions of Islamic law, Islamic instruments.

Jel Classification Codes: D 53 ؛ G03

1. مقدمة:

منذ وقت بعيد والاقتصاد العالمي يعرف عدة اضطرابات وصدمات مختلفة الحدة وهذا الامر ناتج من رحم الاقتصاد نفسه، وهذا لما يحمله في طياته من معاملات ربوية في ظاهرها تبدو انها حققت هدف المؤسسات المالية ولكن في باطنها زادت من حدة الازمة وتفاقمها، وما يكاد ان يتفطن لها تكون قد وقعت الازمة ملقيتا بظلالها على الدول المتقدمة والنامية كذلك.

فمع تجدد وتزايد الازمات المالية وعدم وجود مخرج نهائي لها، كان لزاما على الدول إيجاد حلول جذرية لهذا الوضع الاقتصادي الخطير الذي قد يعصف بأي دولة مهما كان حجمها الاقتصادي في ظرف وجيز، فاتجهت الأنظار إلى نظام يتسم بالشمولية والعدل ويستمد مبادئه من الشريعة السمحاء والسنة النبوية الشريفة –النظام المالي الإسلامي– الذي بين في العديد من المرات تفوقه على جميع الأنظمة الأخرى في الخروج من الازمات المالية التي يشهدها الاقتصاد العالمي وهذا بشهادة من المتبنين للاقتصاديات التقليدية نفسهم.

تعتبر الصكوك المالية من بين أهم المنتجات المالية الإسلامية التي شهد سوقها نموا كبيرا في السنوات الأخيرة لما صاحبها من نتائج إيجابية ومساهمة فعالة في عمليات التمويل والاستثمار واقبال كبير من الدول الإسلامية وغير الإسلامية، حيث بلغت القيمة الاجمالية لإصدارتها في الفترة الممتدة من 2001 الى نهاية 2021 الى أكثر من 1800 مليار دولار أمريكي مع إمكانية الوصول الى أكثر من 2570 مليار دولار مع حلول سنة 2027.

إشكالية البحث :

من خلال هذه الدراسة سنطرح الإشكالية التالية: **كيف يمكن للصكوك المالية الإسلامية المساهمة في معالجة الازمات المالية العالمية ؟**

و من هذا السؤال نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي المسببات الرئيسية للازمات المالية العالمية ؟؛
- ما هي الصكوك الإسلامية ؟ ؛
- كيف ساهمت الصكوك المالية الإسلامية في معالجة اثار الازمات المالية العالمية ؟.

فرضيات البحث :

وللإجابة عن إشكالية البحث سنحاول وضع الفرضيات التالية :

- التعامل بالربا والعمليات غير الشرعية من طرف المؤسسات المالية زاد من حدة وقوع الازمات المالية العالمية؛
- تعتبر الصكوك الإسلامية تمويلات تمنح على شكل صيغ إسلامية مختلفة كصكوك المرابحة و صكوك الاجارة و غيرها من مختلف أنواع الصكوك ؛
- زيادة حجم اصدار الصكوك الإسلامية على المستوى العالمي واقبال الدول الغربية عليها يعتبر دليل على ان الصكوك ساعدت على تفادي الازمات المالية العالمية.

أهمية البحث :

تكمن أهمية هذه الدراسة في ان الازمات المالية العالمية اخدت حيزا كبيرا ونصيبها من الدراسة وانما الحلول والوقاية من الازمات المالية يعتبر موضوعا لا يزال يحتاج الى دراسة وتعمق، رغم وجود حلول الا ان الازمات مازالت تتولى على الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية، ما يستوجب إيجاد بدائل للتمويل التقليدي.

أهداف البحث : يسعى البحث الى تحقيق مجموعة من الأهداف فبعد بروز عدة أزمات مالية عالمية وعدم استطاعة النظم الوضعية محاربتها والحد منها، كان لزاما على النظام المالي الإسلامي سحب البساط

من النظم الأخرى، لهذا يهدف البحث الى مساعدة الدول المتضررة من الازمات المالية الى وجود آليات لتخفيف والخروج من الازمات المالية وهذا عن طريق التمويل الإسلامي باستخدام الصكوك الإسلامية.

منهج البحث:

للإجابة على اشكالية الدراسة والإحاطة بموضوعها تم الاعتماد على المنهج الوصفي لدراسة ووصف متغيرات الدراسة والتطرق لمختلف المفاهيم المقدمة فيها، وللإفادة أكثر تطرقنا إلى المحاور التالية:

خطة البحث :

من خلال الإشكالية والأسئلة الفرعية ومنهجية البحث تم تقسيم هذه الدراسة الى المحاور التالية :

المحور الأول : التأصيل النظري للأزمات المالية العالمية ؛

المحور الثاني : الصكوك الإسلامية وتطور التمويل بها من الفترة الممتدة من 2001 – 2022.

الدراسات السابقة:

توجد عدة دراسات تناولت مدى مساهمة الأدوات المالية الإسلامية في التفادي و معالجة آثار الازمات المالية، و فيما يلي بعض منها:

- بلقيس دنيا زاد عياشي(2018): **دور ضوابط الصناعة المالية الإسلامية في الحد من آثار الازمات المالية: دراسة مقارنة بين السوق المالي الاماراتي و الماليزي،** أطروحة دكتوراه تخصص مالية بنوك وتأمينات جامعة فرحات عباس سطيف وكانت الإشكالية كما يلي:"ما مدى مساهمة الضوابط الشرعية في الحد من تداعيات الازمات المالية وتوسع نطاقها؟ وما حدة تأثر كل من السوقين الماليزي والاماراتي بالأزمة المالية؟ وقد خلصت الدراسة الى تمكن سوق رأس المال في ماليزيا من تفادي الاثار المدمرة للازمة المالية العالمية عن طريق تداول منتجات مالية ملتزمة بالضوابط الشرعية كما حافظت على صدارتها العالمية في إصدارات الصكوك الإسلامية خلال سنوات الازمة المالية والتي تخطت قيمة 100 مليار دولار.

- نعاس صلاح الدين و بوهريرة عباس(2019): **دور الصكوك الإسلامية في تلافي حدوث الازمات المالية وعدم استقرار أسواق رأس المال،** مقال منشور بمجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية وكانت إشكالية الدراسة كما يلي "مدى مساهمة الصكوك الإسلامية في الوقاية من الازمات المالية

وتحقيق استقرار أسواق رأس المال"، وقد توصل الباحثان إلى أن للصكوك الإسلامية أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار وكفاءة أسواق رأس المال من خلال الخصائص التي تتميز بها والتي تستند الى الشريعة الإسلامية.

2. التأصيل النظري للأزمات المالية العالمية :

1.2 مفهوم الازمات المالية :

التعريف 1: "هو تعبير عن حالة حرجة وموقف طارئ والمشكلة الحاصلة والواقعة والنكبة التي وقعت وحلت المنظمة" (خامرة و بهاز ، 2021، صفحة 300)

التعريف 2 : يعتبر "**M ghernaout**"الازمة المالية مهما كان سببها تحدث نفس الاثار، والمتمثلة في انخفاض السيولة في البنك و/ أو اعسارها" (كمال، 2017/2016، صفحة 15)

2.2 خصائص الازمات المالية العالمية :

تتسم الازمات بمجموعة من الخصائص سنحاول ذكرها في مي النقاط التالية : (كرتل، الازمة المالية العالمية و اثرها على الاقتصايات العربية، 2009، صفحة 3)

- حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ، واستقطابها لاهتمام الجميع؛
- التعقيد، والتشابك، والتداخل في عواملها وأسبابها؛
- نقص المعلومات الكافية عنها؛
- تصاعدها المتواصل يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة؛
- سيادة حالة من الخوف من آثار الأزمة وتداعياتها ؛

3.2 أسباب الازمات المالية :

من أسباب حدوث الأزمات المالية ما يلي: (قدي و الجوزي ، 2009، صفحة 99)

ارتفاع نسبة الديون: يُعدّ السبب الأول والرئيسي لحدوث الأزمات المالية هو تضخم الأصول المالية للمديونية وخاصة لدى المؤسسات المالية، حيث تكون نسبة المديونية فيها ضخمة مقارنة بما تملكه من أصول مالية.

الإفراط في المخاطرة بالاستثمار في ظروف اقتصادية جيدة: ومثال ذلك ما حدث في السنوات التي سبقت الأزمة المالية العالمية، حيث كانت الظروف الاقتصادية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية مواتية وجيدة، فالنمو الاقتصادي كان قويًا ومستقرًا، وكانت معدلات التضخم والبطالة والفائدة منخفضة نسبياً، ممّا أدى إلى ارتفاع أسعار المنازل.

انعدام الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية: في ظل حدوث توسع للأصول المالية، فإنّ المؤسسات التي تُصدر هذه الأصول وتتعامل معها لم تخضع للرقابة والإشراف بشكل كافٍ من قِبل السلطات الرقابية، ونظراً لأنّ معظم المؤسسات والشركات المالية تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية لم يكن غريباً انجذاب عامة الجمهور إليها.

الفساد والمحسوبية في الصناعة المصرفية: يُعدّ الفساد والمحسوبية ظاهرة اجتماعية وفي ذات الوقت ظاهرة اقتصادية، لما لها من تأثير مباشر على القطاع المالي والمصرفي، وبالتالي على الاقتصاد ككل، حيث يؤدي انتشار المحسوبية إلى الإساءة في القرارات الاقتصادية، كما ويؤدي الفساد إلى عدم عدالة التوزيع وتفاقم مشكلة الفقر، الأمر الذي يجعل المجتمع يقترب من حدوث حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي.

الأخطاء التنظيمية والإدارية في القطاع المصرفي: في الأزمة المالية العالمية التي حدثت، كان هناك تساهل في الإقراض، فلم يكن هناك تنظيم كافٍ للمؤسسات المالية، حيث لم يقتصر الأمر على منح العديد من المقترضين قروضاً كبيرة جداً فقط، بل لدرجة أنّه كان من غير المتوقع قدرتهم على السداد، ومع ذلك فإنّ البنوك المركزية والحكومات لم تدرك بشكل كامل مدى سوء التنظيم في تقديم القروض، وكيف أدت إلى خسائر في الرهن العقاري من خلال النظام المالي.

3. الصكوك الإسلامية وتطور التمويل بها من الفترة الممتدة من 2001 – 2022

1.3 مفهوم الصكوك الإسلامية :

التعريف 1 : عُرفت الصكوك الإسلامية من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية **AAOIFI**بأنها "عبارة عن وثائق متساوية القيمة، تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، أو في ملكية موجودات مشروع معين، أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة

الصكوك، وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله." (الجورية، 2009، صفحة 10)

التعريف 2 : قد عرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية بأنها:" جمع صك ويشاد لها عادة بـ (سندات إسلامية)و هي شهادات ويمثل كل صك حق الملكية لنسبة مئوية شائعة في الموجودات عينية أو مجموعة مختلطة من الموجودات العينية وغيرها، وقد تكون الموجودات في مشروع محدد أو نساط استثماري معين وفقا لأحكام الشريعة" (الجبير، 2009، صفحة 21).

2.3 نشأة الصكوك الإسلامية :

مع ظهور الأزمة الاقتصادية في الثمانينيات، برزت فكرة الصكوك الإسلامية كشكل قانوني للتمويل، وكان أبرز تلك المحاولات لوضع حجر الأساس الأول للصكوك الإسلامية الدراسة التي اقترحها المرحوم سامي حمود. دكتوراه: "سندات المقاربة" في مشروع قانون رقم (3) للبنك الإسلامي الأردني المؤقت عام 1978 م ثم بدأت محاولة تنفيذ الفكرة بالتعاون مع وزارة الأوقاف الأردنية، حيث تعتبر سندات المقاربة نهجاً قانونياً صحيحاً. لإعادة بناء وتحديث الممتلكات المتبرع بها. ومع ظهور المهد الأول لهذه الفكرة المساهمة اللاحقة للبنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع مجمع الشريعة في المؤتمر الثاني لعام 1988 م والذي بموجبه أصدرت الأكاديمية ورقتها حول سندات المقاربة وسندات الاستثمار (5) قرار رقم 45 / 1988/8 م وبذلك تعتبر هذه الخطوة الأولى نحو رباط الأساس القانوني للمقرضة. (الاسلامي، 2009، صفحة 1)

ثم في عام 1995 جاءت دراسة تتعلق بسندات الإيجار وهي الدراسة الأولى من نوعها للدكتور منذر القحف بعنوان (سندات الإجارة وعقارات الإيجار). في عام 2003، نشرت اللجنة الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معايير شرعية مفصلة للصكوك بعد ذلك، واستجابة لانتشار الصكوك الإسلامية في الدول الإسلامية، فإن بعض هذه الدول تتمتع بخصائص التوسع والتنوع في مجال توزيع الصكوك، مثل ماليزيا التي تعتبر السوق الأول للصكوك الإسلامية. أصدرت ماليزيا صكوكًا لأول مرة في عام 1995 لبناء محطة كهرباء بقيمة 350 مليون دولار. كما بدأت البحرين في إصدار صكوك الإجارة والسلام في عام 2001.

3.3 خصائص التصكيك الإسلامي :

للصكوك الإسلامية خصائص كثير تختلف في مضمونها عن السندات والأوراق المالية التي تمثل دينا، وهي تنقسم الى أنواع كثيرة وفي ما يلي سنبرز أهم خصائصها : (باوني، 2016، الصفحات 97-107)

– **هذه الصكوك لها قيمة اسمية محددة،** يحددها القانون أو نشرة الإصدار أو مكتوبة في صك عينه، مع تحديد العائد بنسبة شائعة من الربح يتم اتفاق الأطراف عليه

– **تمثل قيم متساوية القيمة** : تصدر الصكوك بفئات متساوية القيمة، لأنها تمثل حصصا متساوية في ملكية المشروع بهدف تسهيل شرائها وتداولها بين الجمهور من خلال الأسواق المالية؛

– **تمثل ملكية حصص شائعة في الموجودات** : فالصكوك الإسلامية تمثل ملكية لحصة شائعة في أصول الشركات تدر ربحا أو عائدا، ولا تمثل دينا في ذمة مصدرها ؛

– **تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة** : حيث يحصل مالك الصك على عائد يكون حصة من الربح يتم تحديدها في نشرة الإصدار، ولا يصح تحديد الربح مسبقا وهذا وفق مبدأ الغنم بالغرم ؛

– **قابلية الصكوك للتداول** : وقد يكون هذا التداول عن طريق البيع أو عن طريق الهبة أو رهنا، وكل هذا يتم وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية ؛

– **التزامها بضوابط الشريعة الإسلامية** : ويعني هذا ان الصكوك المالية الإسلامية في تداولها واستثماراتها فإنها لا تتعامل بالفائدة الربوية مقابل التمويل.

– **قيمة الصك غير قابلة للتجزئة** : حيث لا يجوز تقسيم قيمة الصك وتملكها لأكثر من شخص واحد، وان تم تداولها بين عدة أشخاص بسبب ملكية مشتركة كالإرث، فيجب تعيين ممثل واحد لهؤلاء المالكين للحصة الشائعة أمام المؤسسة المصدرة للصكوك مع احتفاظهم بحقوقهم المالية.

4.3 آليات اصدار الصكوك :

يتم اصدار الصكوك الإسلامية وفق الخطوات التالية (فاطمة، 2022، صفحة 112):

إعداد هيكل تنظيمي : الذي يمثل آلية الاستثمار بواسطة الصكوك ودراسة المسائل القانونية والإجرائية والتنظيمية ودراسة الجدوى، وتضمين ذلك كله في نشرة الاكتتاب، ووضع النظام أو اللائحة والاتفاقيات التي تحدد حقوق وصلاحيات وواجبات الجهات المختلفة ذات الصلة مثل مكتب الخبرات والهيئة الشرعية؛

تمثيل حملة الصكوك "المستثمرين" : وذلك من خلال تأسيس شركة ذات غرض خاص تسجل في مناطق ذات إعفاء ضريبي وتكون ذات شخصية مستقلة بالرغم من أنها مملوكة بالكامل للمستثمرين وذلك لتمثلهم في إيجاد العلاقات بالجهات المختلفة وتقوم هذه الشركة بشراء الموجودات التي ستغطي الوحدات المسطرة؛

طرح الصكوك للاكتتاب : وهذا من أجل جمع الأموال التي ستمول بها الموجودات الممثلة للصكوك ؛

تسويق الصكوك : وذلك من خلال تأسيس شركة ذات غرض خاص تسجل في مناطق ذات إعفاء ضريبي وتكون ذات شخصية مستقلة بالرغم من أا مملوكة بالكامل للمستثمرين وذلك لتمثلهم في إيجاد العلاقات بالجهات المختلفة وتقوم هذه الشركة بشراء الموجودات التي ستغطي الوحدات المسطرة؛

التعهد بتغطية الاكتتاب : تلقي تعهد بتنظيم الاكتتاب فيما يبقى من الصكوك يتقدم به متعهد تغطية الإصدار حيث يلتزم بشراء ما لم يكتتب فيه ويبيعه تدريجيا أو يحتفظ به كليا أو جزئيا ثم يتم شراء الصكوك من المستثمرين الرئيسيين.

آليات توزيع الأرباح والخسائر في الصكوك الاستثمارية الإسلامية : تشمل نشرة إصدار صكوك الاستثمار الشرعية على كيفية توزيع الأرباح بين المضارب " صاحب الإصدار " وحملة الصكوك بنسبة شائعة دون تحديد مبلغ مقطوع لأحد الطرفين وإما الخسارة فهي على أرباب الأموال بمقدار حصتهم في رأس المال؛ (حسان، 2010، صفحة 20)

إطفاء صكوك الاستثمار الإسلامية : ويقصد بإطفاء الصكوك انتهاء صفتها الاستثمارية السابقة بتحولها إلى نقود يتسلمها حامل الصك الأخير، كليا مرة واحدة في اية مدة الإصدار أو جزئيا بالتدريج خلال سنوات الإصدار وكلما زاد حجم إصدار الصكوك يتطلب بالضرورة إلى وجود سوق مال من أجل تفعيل وتنشيط هذه الأدوات.

4. أهمية الصكوك الإسلامية و دورها في عملية الاستقرار المالي :

أثبتت الأدوات والمنتجات المالية الإسلامية مدى قدرتها على التصدي للازمات المالية والصدمات وظهر هذا من خلال التأثر الخفيف الذي مس الدول التي تنتهج النظام المالي الإسلامي بمختلف مؤسساته

كالمصارف الإسلامية وأسواق المال الإسلامية وصناديق الاستثمار ومؤسسات الزكاة والوقف، وهذا من خلال الانتشار والاقبال الكبير على اقتناء الصكوك الإسلامية وهذا الاقبال لم يقتصر على الدول الإسلامية والدول التي لها نظام مالي الإسلامي انما تعداها الى دول غير إسلامية، حيث شهدت السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في معاملات التصكيك الإسلامي، تمخض عنها نمو كبير ومتسارع في حجم إصدارات الصكوك الإسلامية، سواء محلياً أو عالمياً حيث بلغ حجم إصدارتها الإجمالي خلال الفترة الممتدة من جانفي 2001 الى الثلث الأول من سنة 2022 الى أكثر من 1800 مليار دولار امريكي ومن المتوقع ان يصل الى 2570 مليار دولار سنة 2027 حس تقرير وكالة تومسون رويترز العالمية.

شهدت القيمة الاجمالية للإصدارات الصكوك الإسلامية تناميا ملحوظا فبعدما كانت لا تتجاوز 1 مليار و300 دولار سنة 2002 سرعنا ما وصلت الى اكثر من 13 مليار دولار سنة 2005، ثم قفزت هذه القيمة الى ما يفوق 50 مليار دولار سنة 2007، لكن مع بداية سنة 2008 وتزامنها مع الازمة المالية العالمية التي شهدها العالم ولو يسلم منها كان تأثيرها واضحا على اصدار وتداول الصكوك حيث شهدت انتكاسة كبيرة وانخفضت القيمة الاجمالية لتصل 37 مليار دولار وهذا راجع لتأثر اقتصاديات تلك الدول بالأزمة المالية، لكن سرعنا ما تخطت تأثير الازمة وعاودت الارتفاع انطلاقا من سنة 2009 لتصل الى اعلى مستوياتها بحلول سنة 2013 بقيمة اجمالية بلغت اكثر من 135 مليون دولار. وبعدها بسنتين (2014 و2015) عرفت انخفاضا ملحوظا في قيمة الإصدار الاجمالية بسبب توقف البنك الماليزي عن اصدار الصكوك كما هو موضح في الجدول رقم (01) :

الشكل 01 : حجم إصدارات الصكوك من سنة 2010 الى سنة 2021

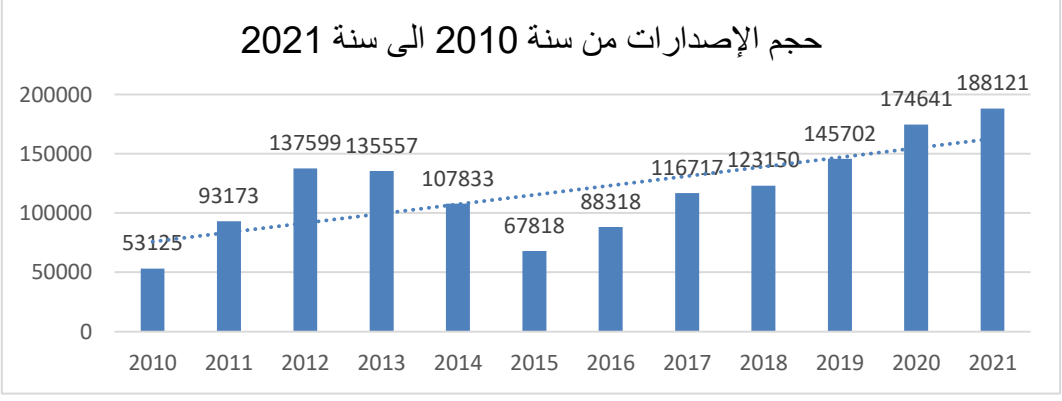

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير السوق المالية الإسلامية للصكوك الإصدار 11، جويلية 2022.ص 45

الملاحظ من خلال الرسم البياني أن نسبة اصدار الصكوك الإسلامية من سنة 2010 الى غاية سنة 2021 في تزايد مستمر ما عدا سنة 2008 فكانت الصكوك أقل من السندات التقليدية الربوية وهذا بسبب التخوف من الازمة المالية العالمية، ثم استرجعت الصكوك المالية الإسلامية صحوتها وبدأت في تحقيق أداء جيد متفوقتا على سوق السندات التقليدية وهذا لما تحمله هذه الصكوك من خصائص ساعدتها في إيجاد حلول كثيرة وكذا مراعاتها ضوابط الشريعة الإسلامية التي تحرم التعامل بالفائدة وكذلك بيع الدين بالدين وعدة معاملات تستخدمها النظم التقليدية التي زادت من حدة الازمات المالية العالمية، ومن بين الأمور التي ساهمت في زيادة اصدار الصكوك المالية الإسلامية مقارنة مع السندات التقليدية هو سهولة وسرعة تداول هذه الصكوك في الأسواق المالية الامر الذي زاد من اقبال المستثمرين على الاكتتاب بهذه الصكوك في سوق الإصدار. وتجدر الإشارة إلى أن الإصدارات طويلة الأجل سجلت نمواً مضاعفاً بنسبة 13.61٪ سنوياً. وحجم الحكمة بلغت إصدارات 2021 133.948 مليار دولار أمريكي مقابل إصدارات عام 2020 بقيمة 117.90 مليار دولار أمريكي.

الجدول 01 : القيمة الاجمالية لإصدارات الصكوك عالميا ومحليا ما بين 2001– 2021(مليون دولار امريكي)

السنوات	قيمة الإصدارات العالمية	قيمة الإصدارات المحلية	قيمة الإصدارات الاجمالية
2001	425	747	1172
2002	1130	241	1371
2003	1680	5377	7057
2004	2503	6962	9465
2005	3413	10256	13669
2006	11852	21755	33607
2007	14002	36182	50184
2008	2140	72212	74352
2009	7023	30904	37927
2010	4248	77488	81736
2011	8684	44908	53592
2012	20269	117331	137600
2013	23269	112565	135834
2014	26730	80570	107300
2015	21880	45938	67818
2016	31210	56718	87928
2017	37648	79069	116717
2018	32988	90162	123150
2019	38476	107226	145702
2020	42408	105233	174641
2021	49427	138694	188121

Source: **International Islamic Financial Market (2022) 11 th Edition.p35–37**

تعتبر الصكوك السيادية رائدة في سوق الصكوك، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008، مع نموها باستثناء 2015-2016، منذ توقف بنك ماليزيا المركزي في المقابل، يُظهر إصدار الصكوك المحلية قصيرة الأجل نموًا في الصكوك شبه السيادية وصكوك الشركات خلال نفس الفترة، تذبذبت المؤسسات المالية بشكل كبير بين الصعود والهبوط، كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم 02 : أنواع الصكوك الإسلامية خلال الفترة الممتدة من 2010 – 2021 (مليون دولار امريكي)

السنوات	الصـــــــــكوك السيادية	صكوك الشركات	صكوك المؤسسات	صكوك شبه السيادية
2010	34071	13899	1995	3160
2011	67765	16052	3706	5651
2012	87093	22726	6130	21649
2013	83211	34585	4969	12793
2014	68788	12675	4735	21793
2015	33335	14731	8249	11503
2016	41255	19817	5928	21317
2017	62166	16835	8938	28778
2018	67381	22039	10122	23609
2019	74377	21703	18798	30823
2020	88867	22348	33765	29661
2021	110206	25660	24570	27685

Source: **International Islamic Financial Market (2022) 11 th Edition.p35-38**

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ انه خلال عام 2021، حافظت الإصدارات السيادية العالمية على الاتجاه الإيجابي القوي الذي استمر خلال النصف الأول لعام 2022 مما يشير إلى أن الجهات السيادية تواصل إصدار صكوك لتلبية متطلباتها الداخلية الزيادة المستدامة في أسعار النفط قد تقلل من متطلبات بعض الدول المنتجة للنفط. حيث توجد زيادة قدرها 3.312 مليار دولار أمريكي في 2021 مقارنة بعام 2020.

بينما أظهرت إصدارات الشركات تحسنًا خلال عام 2021 على الرغم من أن الإصدارات لم تحطم الرقم القياسي عند 34.60 دولارًا أمريكيًا مليار دولار في عام 2013. هذا هو الحال بالنسبة لاستجابة قطاع الشركات حتى في العالم التقليدي كما هو أولا تقليص الإنفاق والتوسع ومشاريع التنمية في أعقاب أي نشاط اقتصادي من هذا القبيل كمخاوف تضخمية عالمية بدأت في الظهور خلال عام 2021.

و كذلك خلال عام 2021، سجل حجم إصدارات الصكوك من قبل المؤسسات المالية انخفاضًا قدره 9.195 مليار دولار أمريكي في إصدارها مقارنة بزيادة كبيرة في الإصدارات خلال عام 2020.

المؤسسات المالية هي جهات إصدار نشطة للصكوك منذ إنشائها وكانت الإصدارات في البداية سنة 2010 تصدر على أساس معدل الربح العائم الذي يناسب إدارة الميزانية العمومية للمؤسسات المالية ؛ ومع ذلك، أصبح أكثر نشاطًا كمصدر ليس فقط لأغراض إدارة السيولة ولكن أيضًا لتلبية متطلبات بازل كفاية رأس المال عن طريق إصدار صكوك الدائمة و المؤقتة.

خلال عام 2021، جاءت القضايا شبه السيادية بشكل أساسي من DanaInfra Nasional Malaysia، National Higher مؤسسة صندوق التعليم الماليزي، ومجلس تمويل المساكن للقطاع العام، والصندوق الإسلامي السعودي بنك التنمية (IsDB). بنك التنمية الإسلامي حزمة من المصدرين متعددي الأطراف بينما في الماضي البنك الدولي، مؤسسة التمويل الأفريقية، خزان ناشيونال وغيرها، أصدرت صكوكًا لتمويل أنشطتها في حين أن السيولة الإسلامية العالمية الماليزية مقرها مؤسسة الإدارة (IILM) هي المصدر المنتظم والوحيد للصكوك الدولية قصيرة الأجل.

من المثير للاهتمام أن نلاحظ أنه في كل من أسواق الصكوك الدولية والمحلية، مزيج من السيادية / شبه يتبع المصدرون السياديون والشركات والمؤسسات المالية نمطًا ثابتًا وفي عام 2021 كان نصيب شبه المصدر شهدت الإصدارات السيادية، مرة أخرى، انخفاضًا طفيفًا في الإصدارات بقيمة 1.976 مليار دولار أمريكي مقارنة بعام 2020.

الشكل 2: تطور أنواع الصكوك الإسلامية خلا الفترة الممتدة من 2010 – 2021 (مليون دولار امريكي)

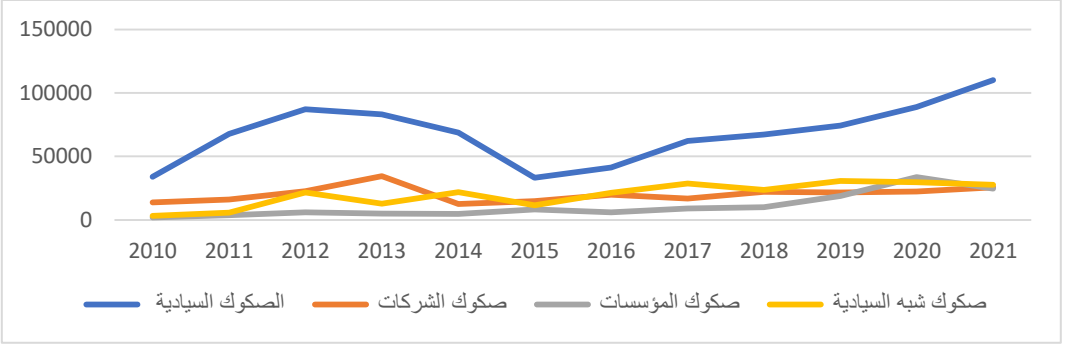

المصدر : من اعدا الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 2 ص 13

الجدول رقم 03: توزيع حجم الصكوك المصدرة حسب طبيعة الإصدار للفترة (يناير 2001–ديسمبر2021):

الجهة المصدرة	القيمة الاجمالية للإصدارات (مليون دولار امريكي)	النسبة المئوية
الصكوك السيادية	87981	% 54.61
صكوك الشركات	34519	% 21.42
صكوك المؤسسات المالية	13799	% 8.56
صكوك شبه السيادية	24804	% 15.39
المجموع	161103	% 100

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02 ص 13

ماليزيا هي أكبر سوق نمو في العالم للصكوك الإسلامية والقطاع المالي تعتبر ذات أهمية نظامية في جميع أنحاء العالم لأنها شهدت نموًا سريعًا منذ إنشائها في التسعينيات من حيث الحجم والقيمة أو من حيث النوع المبتكر للصكوك حيث تصدر ثلثي الإصدار، كانت الصكوك منتشرة في جميع أنحاء العالم على مدار العقد الماضي، وتهدف هذه الإصدارات إلى تمويل إنشاء تطوير العديد من المشاريع الكبيرة في قطاع البنية التحتية ومشاريع التنمية، كما تنشط شركات الغاز والنفط في هذا البلد على وجه الخصوص، هناك حجم كبير لإصدار الصكوك الإسلامية وهذا يرجع إلى عدة أسباب في:

- سن ماليزيا قوانين تسمح بوجود هيئة شرعية عليا تتبع البنك المركزي الماليزي مهمتها مراقبة ضوابط العمل بهذه الأدوات؛
- وجود سوق مالي إسلامي للتداول، مع نظام إعفاءات ضريبية جعل من البورصة وجهة مفضلة لإصدار في هذه الصكوك؛
- قيام ماليزيا في سنة 2007 بتحرير سوق الصكوك بما يسمح بتداولها من مختلف أنحاء العالم وفي أي نوع من العملات، بالإضافة إلى اهتمامها بأن تكون مركز تجميع السيولة عالمياً؛
- الاهتمام النوعي للمصرف المركزي الماليزي بتوفير رأس المال البشري المؤهل والمدرب من خلال المركز لدولي لتعليم التمويل الإسلامي(INCEIF) والأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (ISRA)

الجدول 04 : إصدارات الصكوك حسب الدول للفترة الممتدة من 2001 – 2021 : (مليون دولار امريكي)

ترتيب البلد	البلد	قيمة الإصدارات	عدد الإصدارات	نسبة الإصدارات
1	ماليزيا	877410	8575	%54.46
2	المملكة العربية السعودية	216755	308	%13.45
3	اندونيسيا	148295	634	%9.20
4	الامارات المتحدة	102195	162	%6.34
5	تركيا	84692	1155	%5.26
6	البحرين	43118	492	%2.68
7	قطر	38533	62	%2.39
8	باكستان	27142	148	%1.68
9	السودان	20579	46	%1.28
10	سلطنة بروناي	13300	251	%0.826

- **المصدر : International Islamic Financial Market(2022)11 th Edition**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان وعلى أساس تراكمي للفترة 2001 الى 2021 استمرت ماليزيا في الحفاظ على مركزها الأول في إصدارات الصكوك بإصدارات محلية ودولية مجتمعة بحوالي 877 مليار دولار أمريكي، تليها العربية السعودية بـ 216755 مليار دولار، وإندونيسيا بـ 148295 دولار أمريكي ثم الإمارات العربية المتحدة بقيمة اجمالية بلغت 102195 دولار أمريكي، وتركيا بإجمالي وصل الى 84692 دولار امريكي. تواصل ماليزيا راجع الى قوة سوقها المالي مما جعلها تحافظ على ريادتها على نظيراتها في آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي، ومع ذلك أدت الزيادة في الإصدارات من البحرين والمملكة العربية السعودية وإندونيسيا والامارات المتحدة وتركيا وغيرها من البلدان المصدرة للصكوك إلى انخفاض حصة ماليزيا في سوق الصكوك العالمية في السنوات الأخيرة حيث تراجعت من 61.83 سنة 2017 الى 54.46 سنة 2021.

في سنة 2021 ظل السوق الصكوك أداة جذابة في سوق رأس المال الإسلامي من وجهة نظر المصدرين والمستثمرين وغيرهم من المشاركين في السوق. يعاني الاقتصاد العالمي حاليا من ضغوط تضخمية وهناك زيادة في معدلات المعيارية الدولية مما قد يؤدي الى تأثير محدود على إصدارات الصكوك ومع هذا

فإن الصكوك تحافظ على جاذبيتها كما هو مبين من خلال القيمة الاجمالية لإصدارات الصكوك عام 2021 والمتوقع إصدارها سنة 2022.

ولم يقتصر إصدار الصكوك الإسلامية على الدول الإسلامية فحسب وإنما امتد كذلك إلى الدول غير الإسلامية. ففي مارس 2004،أصدرت ولاية ساكسونيا بألمانيا صكوكاً إسلامية بمبلغ 100 مليون يورو (120 مليون دولار-حينها) مدتها خمس سنوات، وهي صكوك إجارة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بلغ إجمالي حجم إصدارات الصكوك الإسلامية إلى ما يقارب 750 مليون دولار خلال الفترة ما بين عام 2001 – 2014،وفي الصين فقد بلغ حجم الإصدارات من الصكوك خلال الفترة ما بين 2001- 2014إلى ما يقارب 125 مليون دولار، ولم تكن المملكة المتحدة بمنأى عن سوق الصكوك الإسلامية، فقط بلغ حجم إصداراتها للصكوك الإسلامية حوالي 375 مليون دولار فقط خلال الفترة ما بين 2001 -2014،كما عزمت بريطانيا أيضاً على إصدار مؤشر إسلامي ببورصة لندن يتتبع حركة الاستثمارات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وذلك في إطار خطة الكومة لجعل لندن مدينة رائدة على مستوى العالم في التمويل الإسلامي، أما الفلبين وسريلانكا فقد أكدا عزمهما للدخول بقوة في مجال الصكوك وإصدار قوانين وتشريعات جديدة تمكنهما من ذلك؛ كما أعلنت روسيا عن عزمها إصدار صكوك سيادية مع إدخال تعديلات تشريعية وضريبية لإزالة العوائق أمام إصدار الصكوك.

1.4 طرق معالجة الصكوك المالية الإسلامية للازمة المالية العالمية :

للصكوك الإسلامية عدة مزايا تمويلية و استثمارية تجعلها حلا للكثير من الازمات المالية العالمية سنلخصها في النقاط التالية (طرطار و جباري ، 2019، الصفحات 20-21):

4-1-1- توفير السيولة : السيولة تعتبر المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي ، وتعتبر كذلك المصدر الرئيسي للتمويل والاستثمار، ومع وجود الازمة تعتبر السيولة من بين الأوليات والموضوعات تأخذ حصة الاسد في العناية بها. حيث مع وجود الازمة المالية تكون السيولة شبه منعدمة مما يؤدي الى افلاس معظم الشركات والمصارف الكبرى. ولمعالجة هذا الامر شهدت سوق التمويل الإسلامي عالميا ارتفعا الى حوالي 4 ترليون دولار أمريكي في سنة 2021 ، بينما زادت إصدارات الصكوك الى ان وصلت الى 205 مليار دولار سنة 2020 و الى 200

مليار دولار سنة 2021 حيث انها شهدت تطورا ملحوظا منذ ازمة 2008 . حيث أصبحت بديلا فعليا عن أدوات التمويل التقليدية .

4-1-2 تمتين أخلاقيات الرقابة : ضعف الرقابة أدى الى انهيار وافلاس العديد من البنوك والشركات، ومع التدقيق في الامر تبين انه هناك ضعف في الضوابط التشريعية التي تحكم عمل هذه المؤسسات وانها لم تكن تخضع لرقابة البنك الاحتياطي الفدرالي الامريكي وانها لم تتقيد بمعايير لجنة بازل 1 وحتى بازل 2 ، ومن هنا جاءت أصوات تنادي بضرورة الاستفادة من ضوابط الصكوك الإسلامية المستمدة من الصيرفة الإسلامية. ومثال عن ذلك أصدرت الهيئة العليا الفرنسية بمنع تداول الصفقات الوهمية و البيوع الرمزية التي هي في النظام الرأسمالي ، كما سمحت هذه الهيئة بتداول الصكوك الإسلامية في الوق المنظمة الفرنسية .

4-1- 3إحداث التوازن بين الاقتصاد الحقيقي و الاقتصاد المالي : ومع وجود الصكوك الإسلامية التي يجب قبل إصدارها يشترط وجود أصول قبل عملية التصكيك و هذا ما يجعلها تتمتع بقدرة على تحقيق التوازن مما اكتسبها إمكانية تجسيد المعادلة المفقودة بكل مقاييس في أدوات التمويل الربوية.

4-1-4 الرفع من كفاءة الأسواق المالية: الصكوك الإسلامية تستطيع الرفع من مستوى كفاءة الأسواق المالية و هذا عن طريق ابتعادها عن الغش والغرر والغبن والمجازفات الهدامة التي تلعب دورا سلبيا في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد ، والتي تضعف كفاءة السوق المالي وتجعلها تنحرف عن معناها التنموي .

4-1-5 أداة فعالة لتمويل عجز الموازنة العامة: في ظل الازمات المالية العالمية تلجأ معظم الدول بما فيها المتقدة و النامية الى حشد السيولة ،فهنا توجهت الأنظار إلى الصكوك المالية الإسلامية بكونها فرصة هامة والتي يمكن من خلالها توفي السيولة اللازمة وسد فجوة العجز الذي هو في نمو متسارع .

5. خاتمة:

تطرقنا في هذه الورقة البحثية الى نظرة عامة حول الازمات المالية العالمية وأهم مسبباتها، ثم اعقبنا دراستنا بتسليط الضوء على الصكوك الإسلامية التي شهدت انتشارا كبيرا في الآونة الأخيرة وتسارع الدول الإسلامية وغير الإسلامية عليها مما يعزز فكرة مدى قدرتها على تفادي الازمات المالية وكذلك امتصاص الصدمات التي تخلفها الازمات على البلدان وهذا لما تحمله من خصائص يمكنها من ذلك، من خلال

التطرق الى ضوابطها الشرعية وكيفية إصدارها وأنواعها المختلفة ومدى أهميتها في أسواق رأس المال وفي الأخير تطرقنا الى التحديات التي تنتظرها.

- ان انعدام الرقابة على المؤسسات المالية والتعامل بالربا والعمليات غير الشرعية مثل القمار والبيع الدين بالدين كان له سبب مباشر في ظهور في انفجار الازمات المالية خاصة ازمة 2008 و**هذا ما يتوافق مع الفرضية الأولى**.
- الصكوك الإسلامية عبارة عن وثائق متساوية القيمة، تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، أو في ملكية موجودات مشروع معين، أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك، وقفل باب الاكتتاب و هي تقدم في شكل تمويلات بمختلف الصيغ المتعارف عليها في عمليات التمويل الإسلامية **هذا ما يتوافق مع صحة الفرضية الثانية**.
- ان سرعة نمو الصكوك الإسلامية على المستوى العالمي خصوصا بعد ازمة 2008 والاقبال الكبير عليها من قبل البلدان الإسلامية التي تنتهج نظاما إسلاميا وغير إسلامي وكذلك البلدان غير الإسلامية والتي تتبنى النظام الرأسمالي ما هو الا دليل قاطع على ان الصكوك الإسلامية كان لها دور كبير في تفادي الازمات المالية العالمية وكذا كانت حلا من بين الحلول البدلة للدول الغربية من اجل الخروج من صدمات التي خلفتها هذه الازمات المالية و**هذا ما يؤكد ويتوافق مع الفرضية الثالثة**.

و قد توصلنا الى مجموعة من **النتائج** نذكرها فيما يلي :

- من بين أسباب حدوث الازمات المالية هو التعامل بالربا اخذا وعطاءا والعمليات غير المشروعة كالقمار والغرر من قبل المؤسسات المالية في عمليات الإقراض ؛
- تصدر الصكوك على أساس عقد شرعي وتتميز بمرونة عالية من حيث تنوعها وعددها، مما يعطيها أكثر ملائمة لتمويل المشاريع الاستثمارية ؛
- الخصائص التي تتمتع بها الصكوك الإسلامية ساعدتها على إيجاد رواج كبير على المستوى العالمي وغيرت نمط التمويل العالمي خصوصا بعد الازمة المالية لسنة 2008 ؛
- عرفت سنة 2008 انخفاض في عملية اصدار الصكوك الإسلامية وهذا راجع إلى التخوف من انعكاسات الازمة المالية العالية في تلك الفترة، إلا أنها استعادت مكانتها سريعا واستخدمت كأداة لمعالجة الازمة المالية؛

- تعتبر ماليزيا الدولة الرائدة في صناعة والتعامل بالصكوك ويعتبر قطاع التمويل الإسلامي بها ذو أهمية على المستوى العالمي ؛
- على المستوى العربي تعتبر السعودية الدولة الأكثر إصدارا واستعمالا للصكوك الإسلامية ؛
- توجه الدول الغربية الى اصدار والتعامل بالصكوك الإسلامية يعتبر دليلا قاطعا عن استراتيجية تتبناها هذه الدول لتفادي الوقوع في الازمات المالية ؛
- مع كل هذا التطور الا انه مازالت صناعة الصكوك الإسلامية تحتاج الى دعم ومراقبة ومتابعة خصوصا على المستوى الدول العربية ؛

6. قائمة المراجع:

1. الطاهر خامرة و جيلالي بهاز (2021) "**دور القيادة الإدارية في إدارة الازمات الالية في المؤسسة**" مجلة إضافات اقتصادية، العدد 02 ، المجلد 05 ، ص 300 .
2. زيتوني كمال(2017)"**أثر الصدمات الاقتصادية في تحليل مؤشرات الازمات المصرفية خلال الفترة 1980–2015**"**دراسة مقارنة بين الجزائر والسعودية**" أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الإقتصادية تخصص علوم اقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوضياف المسيلة،ص 15.
3. عبد المجيد قدي ،جميلة الجوزي(2009) "**الازمة العالمية الراهنة و تداعياتها على الأداء المتوقع للاستثمارات الاجنبية المباشرة –حالة الجزائر–**" ملتقى الدولي الرابع حول الازمة العالمية الراهنة و انعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الاوسط و شمال إفريقيا الجزائر دالي إبراهيم ص 99.
4. فريد كورتل. (2009) " **الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية**." مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي . لنان :جامعة الجنان. ص 3.
5. أسامة عبد الحليم الجورية(2009)، "**الصكوك الاستثمارية و دورها التنموي في الاقتصاد**" رسالة ماجستير ، معهد الدعوى الإسلامي للدراسات الإسلامية ، ، ص 10.
6. أحمد بن عبد الرحمن الجبير(2009)، "**الصكوك ..الاختلافات الفقهية تثير شكوكا حول الصناعة المصرفية**" ، المصرفية الإسلامية ، العدد 8 ، ص 21.
7. **مجمع الفقه الإسلامي(2009)** ، **القرار رقم : 178 (4/19)** ، الدورة 19 ، منظمة المؤتمر الإسلامي ، الامارات العربية المتحدة ، ، ص 01 .

8. محمد باوني(2016)، **"الجوانب النظرية و التطبيقية للصكوك الإسلامية"** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 46، ديسمبر ، المجلد أ ، ص 97-107 .
9. ساجي فاطمة(2022) ، **"أليات اصدار و تداول الصكوك الإسلامية في سوق الأوراق المالية"**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، المجلد 06 ، العدد 02 ، ص 112.
10. حسين حامد حسان(2010)، **"ماهية الصكوك الإسلامية: الخصائص ، الإصدار، الاستخدامات و أهم القضايا الفقهية المتعلقة به"** ، و رقة عمل مقدمة الى حلقة " الصكوك المالية الإسلامية طبيعتها و تطبيقاتها" ، الامارات العربية المتحدة ، ، ص 20 .
11. كتاف شافية(2014)، **"أهمية الصكوك الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية"** ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 14 ، ص 83
12. أحمد طرطار، شوقي جباري ، **"فعالية الصكوك الإسلامية في معالجة الازمة المالية العالمية"** ، مقالات في الاقتصاد الإسلامي ، الحلقة 1 ، الجزائر، ص 20-21 .

دور الحوكمة المصرفية والشرعية في ضبط وتوجيه أعمال المصارف الإسلامية

– تجربة مصرف السلام الجزائر–

The role of banking governance and legality in controlling anddirecting the work of Islamic banks - the experience of Al Salam Bank Algeria

بوطران يزيد [*]، مخبر الدراسات في المالية الاسلامية والتنمية المستدامة، المركز الجامعي تيبازة (الجزائر)،

boutarane.yazid@cu-tipaza.dz

لمار رضوان، مخبر الدراسات في المالية الاسلامية والتنمية المستدامة، المركز الجامعي تيبازة (الجزائر)،

lammar.redhouane@cu-tipaza.dz

تاريخ الاستلام: 11 /05/ 2023 تاريخ القبول: 28 /09/ 2023 تاريخ النشر: 28/12 /2023

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الحوكمة ومساهمتها في ضبط أعمال المصارف الإسلامية، وذلك نظرا لتطور الصيرفة الاسلامية مؤخرا وللتعقيدات التي تكتنف مشروعية معاملاتها وخصائصها، فلقد أظهرت النتائج أن الحوكمة بنوعيها التقليدية والشرعية تساهم إلى حد كبير في دعم تفعيل عمل المصارف الإسلامية من الرفع من كفاءة المصارف الإسلامية والحفاظ على الاستقرار المالي، بإضافة إلى الرفع من كفاءة إدارة المخاطر، باعتبار هذه الأخيرة ركيزة أساسية من ركائز الحوكمة في المصارف، حيث تم الاعتماد على تجربة مصرف السلام في تطبيق آليات ومبادئ الحوكمة لضبط وتوجيه أعماله ومعاملاته التي حقق بها الريادة في الجزائر.

في النهاية توصلت الدراسة أن الحوكمة السليمة في جوانبها الشرعية والإدارية هي بمثابة صمام الأمان الذي يحفظ المصارف الإسلامية من الأزمات والتي تساعدها على تطوير أدائها المالي واستقراره واستمرارها.

كلمات مفتاحية: حوكمة مصرفية، حوكمة شرعية، كفاءة تشغيلية، إدارة مخاطر، سلامة مالية .

تصنيفات JEL: G34، G24، J28

[*] المؤلف المرسل.

Abstract:

This study aims to shed light on the extent of the role of governance and its contribution to controlling the work of Islamic banks, due to the recent development of Islamic banking and the complexities surrounding the legality of the latter's transactions and their characteristics. Increasing the efficiency of Islamic banks and maintaining financial stability, in addition to raising the efficiency of risk management, as the latter is an essential pillar of governance in banks, where reliance has been made on the experience of Al Salam Bank in applying the mechanisms and principles of governance to control and direct its business and transactions that have achieved It has leadership in Algeria

In the end, the study concluded that sound governance in its legal and administrative aspects is a safety valve that saves Islamic banks from crises and helps them develop their financial performance, stability and continuity.

Keywords: Banking governance, legality governance, operational efficiency, risk management, financial soundness

Jel Classification Codes : G34, G24, J28

1- مقدمة:

تعتبر الحوكمة احدى المفاهيم الحديثة التي جاءت بها العولمة كنتيجة للوعي المكتسب بالحاجة الضرورية الى نظام دولي مستقر قائم على قواعد ومعايير دولية في إطار يؤدي الى بناء نظام قوي متعدد الاطراف، لقد عرف موضوع الحوكمة قدراً كبيراً من الاهتمام والعناية من قبل السلطات الإشرافية والرقابية والمنظمات الدولية، وتعتبر المصارف الإسلامية كغيرها من المؤسسات المالية الأخرى التي سعت إلى تطبيق مبادئ حوكمة وذلك من أجل ضمان أدائها المالي واستقراره فسلامة بقاءها مرهون باستعمالها للحوكمة التقليدية والشرعية ومدى الالتزام بمبادئها الذي يضمن كفاءة ضبط وتوجيه أعمال المصارف الإسلامية، وإدارة المخاطر التي تمثل ركيزة أساسية من ركائز الحوكمة بالإضافة إلى الكفاءة التشغيلية والسلامة المالية لذلك تأتي هذه الورقة البحثية لدراسة كيفية ومدى تطبيق مبادئ وأليات الحوكمة المصرفية والشرعية في

المصارف التقليدية و الإسلامية، و كيفية تفعيل و ترشيد عمل المصارف واستمرارها وسنحاول معالجة موضوع الدراسة بطرح الإشكالية الرئيسة التالية: **ما هو دور الحوكمة المصرفية والشرعية في ضبط وتوجيه أعمال المصارف الإسلامية في الجزائر؟**

ويتفرع السؤال الرئيسي الى مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

– ما القصود بالحوكمة المصرفية و الشرعية في المصارف الاسلامية؟

– كيف تساهم الحوكمة في ضبط وتعزيز أعمال المصارف الإسلامية؟

– ما هو واقع تطبيق الحوكمة في مصرف السلام؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن أسئلة الدراسة صيغت الفرضيات التالية:

– تعمل الحوكمة المصرفية على تعزيز قيمة المصرف واستقراره وتحقيق أهدافه؛

– تساهم الحوكمة في ضبط وتوجيه عمل المصارف الإسلامية عن طريق الرقابة والمراجعة على معاملاتها، بغرض تحقيق السلامة المالية عن طريق التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة؛

– يحاول مصرف السلام تطبيق أعلى مبادئ الحوكمة التي تم اصدارها من طرف مجلس الخدمات المالية الاسلامية وكذا المتعلقة باتفاقية بازل 3.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لوصف ودراسة كل ما يتعلق بالجوانب النظرية للحوكمة المصرفية والشرعية وإبراز أهميتها ومبادئها، ودورها في ضبط وتوجيه أعمال المصارف الإسلامية، واظهار مدى تطبيقها في المصارف الجزائرية وبأخص مصرف السلام.

دراسات سابقة:

– **كامليا بولقمح / مريم لبصايرة 2022، دور الحوكمة في دعم كفاءة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية – بنك السلام نموذجا– مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 06 / العـدد : 02**،تهدف هذه الدراسة إلى التقصي عن مدى مساهمة الحوكمة في دعم كفاءة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية ، ولقد تم الاعتماد على تحليل بعض الاساليب المتخذة من طرف بنك السلام كنموذج لإبراز العلاقة بين ادارة المخاطر ومبادئ الحوكمة. ولقد أظهرت النتائج أن الحوكمة بنوعيها التقليدية المصرفية والشرعية الإسلامية تساهم إلى حد كبير في دعم

كفاءة إدارة المخاطر من خلال الأساليب التي تم إلزام المصارف الإسلامية بتطبيقها خاصة ان هذا النوع يتعرض الى مخاطر متعلقة بطبيعته الاسلامية، وتساهم هذه الاساليب في رسم سياسات ادارة المخاطر وحماية وأهداف المساهمين والمودعين وأصحاب المصلحة وزيادة ثقتهم

-د.عبيد محمد، ط.د بشير لزعر الحسين، 2021، استثناءات البنوك الإسلامية – الحوكمة الشرعية نموذجا- مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الاعمال، المجلد 02 / العدد:02 ،تهدف هذه الدراسة الى الاطلاع على واقع الحوكمة الشرعية في مصرف السلام- الجزائر- والتي توصلت الى تحقيق المصرف لنتائج جيدة لمؤشرات مبادئ وبنود هاته الحوكمة لسنة 2019، مع العلم أن المصارف الإسلامية والتقليدية تجتمع في قواعد الحوكمة المصرفية، إلا أن خصوصية نشاط وعمل المصارف الإسلامية وطبيعة العلاقة التي تربط المصرف بعملائه والمبنية على الرابط الشرعي أوجبت وجود قواعد وضوابط للحفاظ على هاته العلاقة يشار اليها بالحوكمة الشرعية

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة في كونه موضوع الساعة لان حوكمة المصرفية والشرعية أساسا لتحقيق الشفافية بهدف ضمان مصالح الأطراف ذات العلاقة بالمصارف الإسلامية، وان التطبيق السليم لمبادئها يساعد على السير الجيد للمصارف ويضمن بقائها واستمرارها وتبيان أهميتها في ضبط أعمالها من حيث إدارتها للمخاطر والرفع من كفاءتها التشغيلية، إضافة لتحقيقها السلامة المالية للمصرف،

2 – الإطار النظري للحوكمة في المصارف الإسلامية واليات تنفيذها

إن المصارف الإسلامية تختلف شكلا ومضمونا عن المصارف التقليدية، حيث تعتمد الأولى عن مبادئ لا يمكن التنازل عنها، فيكون بذلك نظام الحوكمة فيها مختلف عن التقليدية وسوف نستعرض مفهوم الحوكمة في المصارف الإسلامية

2-1- ماهية الحوكمة المصرفية: (التميمي و القيسي، 2012، صفحة 171)

لا يوجد تعريف موحد لمفهوم الحوكمة، حيث يعرف بنك التسويات الدولية التي تعمل تحت سلطته لجنة بازل للرقابة المصرفية حوكمة المصارف بأنها "الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس

الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين."

2–2–أهمية الحوكمة المصرفية: فيها العديد من المزايا والتي نذكر منها ما يلي: (نعمان، 2009، الصفحات 20–21)

- ✓ تحقيق الشفافية ودقة الوضوح في القوائم المالية للمصرف تمكن المستثمرين من الاعتماد عليها في اتخاذ القرار؛
- ✓ تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع الرأسمال المحلي على الاستثمار في المشروعات المحلية؛
- ✓ تخفيض مختلف المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وترفع مستوى أدائها بإضافة إلى تحقيق الاستقرار المالي؛
- ✓ سرعة اكتشاف التلاعب والغش المالي والوقاية منه، ومنع حدوث الأزمات المالية.

2–3–ماهية الحوكمة المصرفية في المصارف الاسلامية: (ماجن، 2021، صفحة 78)

ان الحوكمة في المصارف الاسلامية تقوم بالعمليات الشرعية والاعمال المباحة وفق احكام الشريعة الاسلامية فقط، فالمصارف الإسلامية تخضع لنوعين من الحوكمة: الحوكمة التقليدية والحوكمة الشرعية.

أ–تعريف الحوكمة المصرفية الإسلامية: (الزهرة، 2018، صفحة 162)

يعرف مصطلح الحوكمة في المصارف الإسلامية بانه " ذلك النظام الذي تدار به المصارف الإسلامية إدارة رشيدة بهدف توفير المصالح وحماية الحقوق لكافة الاطراف المرتبطة بها، وتحقيق الشفافية والإفصاح عن أداء المصارف الإسلامية في عرض القوائم والتقارير والمعلومات المالية، وعن التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، بما يحقق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي للمصرف نفسه وللقطاع المصرفي الإسلامي" .

ب–خصائص الحوكمة في المصارف الإسلامية:

تتميز الحوكمة في المصارف الإسلامية بما يلي: (بورقبة و غربي ، 2015، صفحة 115)

- ✓ المصارف الإسلامية ملزمة في تطبيقها للحوكمة بمراعاة أكبر لمصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية القائمة على مبدأ المضاربة والمشاركة التي تتضمن درجة عالية من المخاطرة؛
- ✓ وجود حوكمة ثنائية ناتجة عن وجود مجلسين مختلفين هما: مجلس الإدارة بهدف مراقبة الجانب الإداري للمصرف، وهيئة الرقابة الشرعية بهدف مراقبة مدى توافق العمليات المصرفية مع الشريعة الإسلامية؛

- ✓ وجود هدفين مختلفين في المصرف ذاته يمكن أن يزيد من حدة تعارض المصالح، وبطبيعة الحال قد يولد ذلك بعض الصعوبات التي تعيق نشاط المصرف الإسلامي.

ج–أهداف الحوكمة في المصارف الإسلامية: تهدف أساسا إلى: (الوابل، 2015، صفحة 88)

–تفصيل العقود وتحديد شروطها وأحكامها، بما يبتعد عن أي تدليس أو جهل أو غرر؛

–تحقيق مقومات أخلاقيات العمل المصرفي من ثقة وصدق وأمانة؛

–تعزيز الاستقلالية والموضوعية في إبداء الرأي الشرعي من جهات التدقيق الشرعي؛

–تحقيق العدالة بين جميع الأطراف: الإدارة، المساهمون ذو العلاقة، العملاء، الموظفون، جهات التدقيق الخارجي؛

–تعزيز الفصل بين السلطات والوظائف المتعارضة لضمان آليات واضحة لتحمل المسؤولية والمساءلة

2– 4– مفهوم الحوكمة الشرعية :

تعتبر الحوكمة الشرعية من القضايا المهمة لنظرا لأهميتها ودورها في المصارف الإسلامية، حيث تخضع الأخيرة إلى نوعين من الحوكمة، الحوكمة التقليدية والحوكمة الشرعية.

أ–تعريف الحوكمة الشرعية:

أولى المحاولات لتعريف مفهوم الحوكمة الشرعية، قدمها مجلس الخدمات المالية الإسلاميةIFSB وذلك من خلال المعيار رقم 10 الخاص بالمبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية الصادر في ديسمبر 2009، وقد تم تعريف الحوكمة الشرعية بأنها: "النظام الذي يشير إلى مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هنالك إشرافاً شرعياً فاعلاً مستقلا (بوهرواة و بوكروشة، 2015، صفحة 94)

ب–مبادئ الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية: تتمثل فيما يلي:

–مجلس الخدمات المالية الإسلامية: (محمد، 2018، صفحة 136)

لقد عمد مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلى اعتماد مجموعة من المبادئ وهي كالآتي:

-المبدأ (1): يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع إطار يحدد سياسة كل من مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، الهيئة التنفيذية، هيئة الرقابة الشرعية، مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين

-المبدأ (2): يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتأكد من مطابقة تقاريرها المالية وغير المالية وفق المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا، إضافة لموافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية

-المبدأ (3): يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الإقرار بحقوق أصحاب الاستثمار في متابعة أداء استثماراتهم والمخاطر ذات العلاقة ووضع الوسائل الكافية لضمان هذه الحقوق؛

-المبدأ (4): يجب على المؤسسات المالية الإسلامية اعتماد المخاطر والعوائد المتوقعة كأساس لسياساتها الاستثمارية بالإضافة إلى اعتماد الشفافية في دعم أي عوائد؛

-المبدأ (5): يجب على المؤسسات المالية الإسلامية اعتماد مختصين للحصول على الأحكام الشرعية لمراقبة الالتزام بالشريعة في جميع منتجاتها، نشاطها وعملياتها؛

-المبدأ (6): يجب على المؤسسات المالية الإسلامية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها المنصوص عليها في قرارات علماء الشريعة وكما ينبغي نشرها للاطلاع عليها؛

-المبدأ (7): يجب على المؤسسات المالية الإسلامية توفير المعلومات الجوهرية التي تتعلق بحسابات الاستثمار التي تديرها لأصحاب حسابات الاستثمار من جهة وللجمهور من جهة أخرى، حول أسس توزيع الأرباح قبل فتح حساب الاستثمار وخاصة نسبة المشاركة في الأرباح والخسائر.

–لجنة بازل *:* كما أن لجنة بازل قد قامت بوضع اتفاقيات سميت ب "بازل (3)"موجهة للمصارف الإسلامية قامت من خلالها بالتأكيد على التركيز على مجموعة من المحاور لأجل تعزيز الحوكمة ونذكرها فيما يلي*:* (السلام و بومدين ، 2018، صفحة 23)

- التخفيف من المخاطر السوقية والتشغيلية عبر وضع معايير متينة تؤمن معاملات المصارف؛
- التقيد بالمعايير الإشرافية التي من شانها ضمان تنفيذ سياسات المصرف بكل مرونة من دون تعقيد؛
- التزام المصارف الإسلامية بتطبيق معظم القرارات والإرشادات الدولية التي تخص وتنظم العمل المصرفي؛
- تعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات الكافية والشاملة في الوقت المناسب لكل المهتمين؛

- التقيد بمتطلبات كفاية رأس المال يضمن لشركاء المصرف الإسلامي والمتعاملين معه فعالية سياساته في إدارة رأس ماله.

–هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية (htt://aaoifi.com، 2023)

وقد أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سبعة معايير وهي كالاتي:

–معيار رقم 1 : تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها (إعادة تصنيف) : هو وضع قواعد وإرشادات بشأن تعريف هيئة الرقابة الشرعية وتعيين أعضائها وتكوينها والتقرير الصادر عنها لضمان التزام المؤسسات في جميع معاملاتها وعمليتها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

–معيار رقم 2 : الرقابة الشرعية (إعادة تصنيف) : هو وضع قواعد وإرشادات بشأن مساعدة هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسات في أداء الرقابة للتأكد من التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية

–معيار رقم 3 : الرقابة الشرعية الداخلية : هو وضع قواعد وإرشادات حول الرقابة الشرعية الداخلية لدى المؤسسات التي تزاول أعمالها وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

–معيار رقم 4 : لجنة المراجعة والحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية : هو التعريف بدور لجنة المراجعة والضوابط ومسؤوليتها في المؤسسات المالية الإسلامية، كما يبين شروط تكوينها لكي تكون فعالة– .

معيار رقم 5 : استقلالية هيئة الرقابة الشرعية : هو وضع قواعد وإرشادات لمساعدة هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في الجوانب المتعلقة باستقلاليتها وكيفية مراقبة تلك الاستقلالية.

–معيار رقم 6 : بيان مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية : يهدف إلى تعزيز كفاءة المؤسسات المالية الإسلامية في استخدام الموارد الاقتصادية وإلى تكريس مسؤولية القوامة على تلك الموارد،

– معيار رقم 7: المسؤولية الاجتماعية للشركة السلوك والافصاح في المؤسسات المالية الإسلامية: إبراز المعايير الإلزامية لتطبيق تلك المسؤولية، وإيضاح صيغ الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية.

–معيار رقم 8" الهيئات الشرعية المركزية": يقدم هذا المعيار دليلا إرشادية متكاملا حول تعريف الهيئة الشرعية المركزية، ونطاق عملها ومسؤولياتها وتكوينها، وتعيين أعضائها، واستقلاليتها، واختصاصاتها المركزية،

-**معيار رقم 9 "الالتزام الشرعي"**: ويهدف هذا المعيار إلى تقديم دليل إرشادي لإنشاء وظيفة الالتزام الشرعي وإدارتها في المؤسسات المالية الإسلامية، وتوحيد الممارسات العالمية بهذا الصدد.

-معيار رقم 10" تصنيف الالتزام الشرعي والاستئماني: حيث يوفر المعيار دليل إرشادي للحوكمة الشرعية والتصنيف الاستئماني للمؤسسات المالية الإسلامية.

-**معيار رقم11 "التدقيق الشرعي الداخلي للمؤسسات المالية الإسلامية"**: يهدف الى استبدال معيار الحوكمة رقم 3 وينص على الامتثال ومراقبة الجودة والمتطلبات الأخلاقية وإعداد تقارير للتدقيق الشرعي الداخلي.

-**معيار رقم 12 "حوكمة الصكوك"**: يقدم إرشادات مفصلة حول حوكمة الصكوك للمؤسسات المالية الإسلامية، من خلال تقديم إطار عمل شامل لإدارة إصدار الصكوك خلال الاستثمار ومراحل الاستحقاق / *الانتهاء*.

2– 5–آليات تنفيذ الحوكمة في المصارف الإسلامية :

إن وجود هذه الآليات يعد من الأمور الحاسمة لضمان وجود الحوكمة التقليدية والشرعية في المصارف الإسلامية وتنقسم إلى قسمين داخلية وخارجية:

أ–الآليات الداخلية لحوكمة المصارف الإسلامية: الآليات الداخلية للحوكمة تتمثل فيما يلي:

-**آلية مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه**: هو المسؤول عن فعالية آليات الحوكمة ونظم الرقابة الداخلية المحددة، كما أن الدور الرئيس لمجلس الإدارة هو تحديد أهداف واستراتيجيات المصرف،

– آلية كفاءة رأس المال الرقابي: تهدف إلى تقليل المخاطر من خلال التأكيد على ضرورة الاحتفاظ بمتطلبات رأس المال ،تكون أكثر حساسية للمخاطر المرافقة لكل نوع من أنواع الموجودات؛ (الخالدي، 2008، صفحة 216)

–آلية هيئة الرقابة الشرعية الداخلية: تختلف المصارف الإسلامية عن التقليدية في أنها تخضع للرقابة الشرعية من قبل هيئة لها استقلالها التام عن الأجهزة التنفيذية، يتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.

–آلية لجنة المراجعة والضبط : إن تكوين لجان المراجعة جاء لمراجعة قصور أو مشاكل أدت إلى ضعف الثقة في النظام الرقابي بسبب نقص مصداقية القوائم المالية في استقلال المراجع الخارجي، وتعرف بلجنة المراجعة الشرعية الداخلية في الحوكمة الشرعية وتعمل تحت وصاية هيئة الرقابة الشرعية؛

–آلية التدقيق الداخلي : تعد وظيفة التدقيق الداخلي أساس النظام الرقابي، الذي على أساسه يتم تطبيق مبادئ حوكمة المصارف الإسلامية، وتعرف بوحدة التدقيق الشرعي في الحوكمة الشرعية وتعمل تحت وصاية لجنة المراجعة الشرعية الداخلية؛

–آلية الالتزام أو الامتثال الشرعي : وهي خاصة بالحوكمة الشرعية، وتختص وحدة الالتزام الشرعي بفحص مدى امتثال والتزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية، وهي تعمل كذلك تحت سلطة لجنة المراجعة الشرعية الداخلية؛ (الخروصي، 2023، الصفحات 10-11)

–آلية تركيز الملكية: هدفها ضمان حقوق الأقلية، وتقليل مشكلات وتعارض المصالح بين الأطراف المختلفة؛

–آلية تعويضات المدير التنفيذي: تمثل أحد أليات الحوكمة التي تؤدي إلى ربط بين مصالح المديرين من جهة والمالكين من جهة أخرى، عبر الرواتب والمكافآت والحوافز بعيدة المدى (خليل، 2013، صفحة 128)

ب–الآليات الخارجية لحوكمة المصارف الإسلامية: الآليات الخارجية للحوكمة تتمثل فيما يلي:

–آلية هيئة الرقابة الشرعية المركزية : جهاز رقابي شرعي لدى البنوك المركزية يقوم بفحص مدى التزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية ومدى توافق إطار حوكمتها الشرعي مع القوانين والتعليمات ذات الصلة؛

–آلية التدقيق الخارجي: تعتبر آلية أساسية لضمان حوكمة جيدة في المصارف، إذ يساعد المدققين الخارجيون على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح من خلال تعزيز الإفصاح والشفافية التي تعد أحد المبادئ المهمة في الحوكمة الفعالة؛ (الشرابي و الدباغ، 2019، صفحة 98)

–آلية السوق : إن السوق يقوم بمعاقبة المدراء التنفيذيين ضعيفي الأداء ويشجعهم على تحسين الأداء خوفا من ضياع سيطرتهم على المؤسسة؛

–آلية التشريعات والقوانين: تعد مؤثرة ومهمة جدا في تنفيذ الحوكمة، حيث نجد الأنظمة والقوانين تختلف من بلد إلى أخر، وكل نظام في بلد معين له إيجابيات وسلبياته المؤثرة في تطبيق الحوكمة. (أصيل، 2012، صفحة 177)

3– أهمية الحوكمة في ضبط أعمال المصارف الإسلامية:

تلعب الحوكمة دورا كبير في ضبط أعمال المصارف الإسلامية عن طريق الرقابة والمراجعة على معاملاتها ونذكر منها إدارة المخاطر، الكفاءة التشغيلية، بإضافة إلى تحقيق الاستقرار المالي .

3–1–دور الحوكمة في الرفع من كفاءة المصارف الإسلامية: (بورقبة و غربي ، 2015، صفحة 125)

تعتبر الكفاءة المصرفية ومحدداتها موضوع بالغ الأهمية، وتتمثل في العلاقة بين وسائل الإنتاج المستخدمة والنتائج المحققة ،وإن الحوكمة تهدف إلى تنظيم العلاقات بين مختلف الأطراف ذوي المصالح المختلفة ، أي أنها تهدف لتقسيم العوائد المكتسبة فيما بينهم مما يؤدي من الرفع من كفاءتها التشغيلية ،ووضوح حقوق وواجبات كل طرف ويرفع من إمكانية استغلال الوسائل المتاحة بشكل أمثل للموارد سواء مالية أو بشرية، مع الاهتمام و النظر إلى المعاملات متدنية المخاطر ،فيما يخص مصادر الأموال يجب أن تكون شرعية ، أما فيما يخص الموارد البشرية يجب اهتمام بها، عن طريق دورات و تربصات تكونية و حصص تدريبية تعليمية على مستوى المصرف باعتماد على التوطين الوظيفي، ويمكن القول إن نجاح المصارف الإسلامية يعتمد على تحقيق الكفاءتين الشرعية والكفاءة المالية،

3–2–دور الحوكمة في إدارة المخاطر والسلامة المالية في المصارف الإسلامية :

أنشئت لجنة بازل من أجل تحقيق بنية مالية قوية وضمان الأمان والاستقرار للنظام المالي العالمي، ويتمثل الهدف الأساسي من هذه اللجنة في خلق بيئة مناسبة، والمحافظة على إدارة جيدة للائتمان، وضمان تفعيل الرقابة على المخاطر المصرفية، وعلى الرغم من أن هذه المعايير غير إلزامية من الناحية

القانونية إلا أن المصارف تلتزم بها، ولقد أرست لجنة بازل عددا من القواعد لتطوير وتنمية الدعائم الرئيسية لاحتساب رأس المال طبقا للمعايير المقترحة، وتتمثل هذه الدعائم في:

– الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال : وضعت لجنة بازل معايير موحدة تضمنها اتفاق بازل 1، وتم تعديلها في اتفاق بازل 2 بإدراج طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بأوزان المخاطرة لمواجهة مختلف المخاطر، وذلك بإحداث تغييرات جوهرية في معالجة مخاطر الائتمان دون إحداث تعديلات على مخاطر السوق، مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر التشغيل، وهذا دون تغيير الحد الأدنى لرأس المال والذي بقي في حدود 8%، إذ أصبحت نسبة كفاية رأس المال تحسب بالمعادلة التالية:

إجمالي رأس المال / (مخاطر الائتمان +مخاطر السوق +مخاطر التشغيل) أصغر أو تساوي 8%

وبعدها جاءت بعض الاقتراحات من بعض هيئات الدولية مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يمثل خطوة مهمة نحو تطوير صناعة التمويل الإسلامي، ويهدف إلى توحيد النهج في تحديد المخاطر في المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتعيين أوزان الأخطار التي تلبي المعايير التحوطية المقبولة دوليا، الامر الذي جعل البنوك المركزية في المراجعة السريعة للمبادئ الأساسية التي جاءت بها اتفاقية بازل 2، وعلى هذا الأساس تم وضع معايير جديدة أكثر فعالية سميت ببازل3.

أما بازل 3فقد تضمنت كما سبق ذكره، زيادة الحد الأدنى لاحتياطات المؤسسات المصرفية العالمية من أجل تعزيز صلابتها بوجه أزمات محتملة قادمة، إذ يتوجب على المصارف رفع الشريحة الأولى من رؤوس الأموال التي تشكل احتياطاتها إلى نسبة 7 %بدلا من 2 %، كما ستتم زيادة نسبة الأصول الذاتية للبنوك من 4 %حاليا إلى 6% و تم رفع معدل الملاءة لرأس المال من 8%إلى 10,5% ،كما تطرقت لعنصر آخر مهم يتمثل في متطلبات الحد الأدنى للسيولة فاقترحت نسبتين الأول على مدى القصير ويعرف بنسبة تغطية السيولة **LCR**،والثاني على المدى الطويل ويسمى نسبة صافي التمويل المستقر**NSFR** وقد أضاف بازل 3 معيار جديد وهو الرافعة المالية، و تمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون اخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب لا أن تقل عن 3 % (سعيدي، 2015، الصفحات 115-116)

إن الفهم الصحيح للمخاطر المصرفية، والتقويم الذاتي لها وإدارتها عن طريق الحوكمة بإجراءات الرقابة والمراجعة عليها بفرض تطبيق مجموعة من القواعد الاحترازية التي تمثل خط الدفاع الأول في حماية حقوق المودعين والمساهمين على

حد سواء والذي يمثل مبدأ من مبادئ الحوكمة، كما وأنها أصبحت من الركائز الأساسية لتحقيق السلامة المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي؛ (عثماني و بن مخلوف ، 2015، صفحة 610)

–انضباط السوق : من خلال تدعيم عنصري الشفافية والإفصاح من جانب المصارف بما يكفل القدرة على فهم أفضل للمخاطر التي تواجه المصارف لذلك تطالب اللجنة الإفصاح عن هيكل رأس المال والمخاطر وملائمة رأس المال؛

–عمليات المراجعة الرقابية: تمثل الأجهزة الرقابية والإشرافية على مخاطر الائتمان للتأكد من أن لكل مصرف نظم داخلية سليمة لتقدير رأس ماله بالاعتماد على تقييم مخاطره (طهراوي و بن حبيب، 2018، صفحة 82)

3– 3–دور الحوكمة في تفعيل نشاط هيئات الرقابية الشرعية:

يمكن أن تعمل أدوات الحوكمة على تنظيم الرقابة الشرعية وتجانسها من خلال عدة مجالات منها:

- ✓ تساعد في اختيار وتعيين هيئات الرقابة الشرعية، واستقلاليتها؛
- ✓ الالتزام بأليات الحوكمة في أنشطة الرقابة الشرعية سيؤدي إلى تطوير أدائها، والتغلب عل مشاكلها وزيادة قدرتها التنافسية والتشغيلية والإدارية؛
- ✓ تؤدي حوكمة هيئات الرقابة الشرعية إلى سهولة الحصول على المعلومات وممارسة الرقابة على مختلف جوانب أداء المصارف الإسلامية، وزيادة الثقة فيها وتحقيق مصالح الأفراد؛ (عمارة و العربي ، 2019، صفحة 109)
- ✓ طبيعة المعلومات المتاحة لكافة المتعاملين مع المصارف الإسلامية تعكس جودة الحوكمة، حيث أن مبدأ الإفصاح والشفافية أحد مبادئها؛
- ✓ تساهم الحوكمة في المصارف الإسلامية خلال التطبيق السليم لمبادئها على توفير بيئة قائمة على الشفافية والمساءلة مما يمكن هذه المصارف من القيام بعملها وتحسين أداءها؛
- ✓ تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية يضمن مراعاة الشرعية الإسلامية ما يعزز ثقة الجمهور بالخدمات المقدمة. (صوالحي و الناهض، 2017، صفحة 3)

4-واقع ودور الحوكمة في ضبط أعمال مصرف السلام الجزائري: يتبن لنا من خلال الآليات المتبعة من طرف بنك السلام لإرساء الحوكمة أنها تساهم بشكل مباشر في ضبط وتوجيه أعمال المصرف.

4-1-دور الحوكمة في ضبط أعمال مصرف السلام الجزائري :

يقوم بنك السلام بآليات لإرساء الحوكمة التي تساهم في تفعيل سياسة ضبط الاعمال، وللوصول الى واقع ودور الحوكمة في توجيه وضبط اعماله تطرقنا الى التقارير السنوية للمصرف وذلك من خلال:

الشكل رقم (1): يمثل إجمالي الأصول التي بحوزة المصرف ما بين 2014 إلى 2021 الوحدة: مليون دولار

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام

من خلال الشكل رقم (1) نلاحظ أنه بلغ مجموع المركز المالي للمصرف في وتيرة تزايد مستمرة حيث كان مبلغ 36مليار دج (306مليون دولار) في سنة 2014بعدها قفز الى 238 مليار دج (713 1 مليون دولار) سنة 2021مقابل 163 مليار دج (230 1 مليون دولار) سنة 2020 بنمو قدره 46%، وهذا راجع كله لسياسة الحوكمة الرشيدة التي انتهجها المصرف في إدارته.

الجدول رقم (01): حجم عدد ودائع العملاء خلال الفترة من2014الى2021

السنة	ودائع العملاء	
2014	306 مليون دولار	
2015	311 مليون دولار	
2016	342 مليون دولار	
2017	561 مليون دولار	
2018	721 مليون دولار	+32%
2019	857 مليون دولار	20%+
2020	978 مليون دولار	26%+
2021	1405 مليون دولار	51%+

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع حجم الودائع بمصرف السلام فخلال سنة 2014كانت 306 مليون دولار لتبقى في الارتفاع المعتبر خلال باقي السنوات حتى تصل الى 857مليون دولار خلال سنة 2019 بعدها يصل إلى 978دولار خلال سنة 2020مقارنة مع سنة 2021حيث حقق المصرف أعلى نسبة وصلت إلى 1405مليون دولار بنمو قدره 51%,وهذا يدل على اقبال العملاء للتعامل مع مصرف السلام ،والزيادة جاءت نتيجة استقطاب متعاملين جدد وتوطين عملياتهم الجارية ،نتيجة عرض أفضل الخدمات الجديدة وتوفير كل جهوده لتوفير السيولة الدائمة بالمصرف لإرضاء جميع العملاء، ما يعبر عن تحسن صورة المصرف لدى متعامليه وزيادة ثقتهم فيه باستعماله لمبدأ الإفصاح والشفافية ركيزة أساسية في الحوكمة التي خطط لها المصرف في السنوات الأخيرة مما ساعدته على احتلال الريادة في الجزائر

الشكل رقم (02): يمثل حجم التمويلات التي يقدمها المصرف السلام الوحدة: مليون دولار

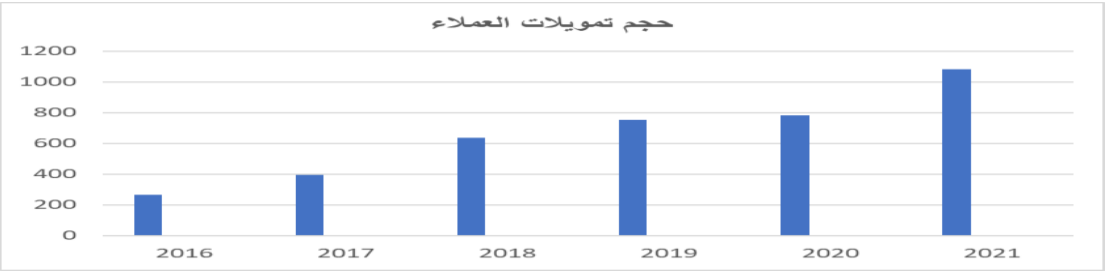

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام

من خلال الشكل رقم (2) نلاحظ أن حجم التمويلات في تزايد مستمر، حيث بلغت محفظة تمويلات الزبائن الصافية في سنة 2016قيمة 29مليار دج ما يعادل (264مليون دولار)، بعدها وصل مستوى بلغ 150 مليار دج (082 1 مليون دولار) في سنة 2021بزيادة قدرها 51 %عن مستواها سنة 2020 التي كانت تمثل 99مليار دج ما يعادل (782مليون دولار) نتيجة لنمو رصيد تمويلات المؤسسات وتوسيع قاعدة الزبائن باعتماد على قطاع التجزئة وتمويل الأفراد

الشكل رقم (03): يمثل نسبة معامل الكفاءة التشغيلية التي يقدمها المصرف السلام

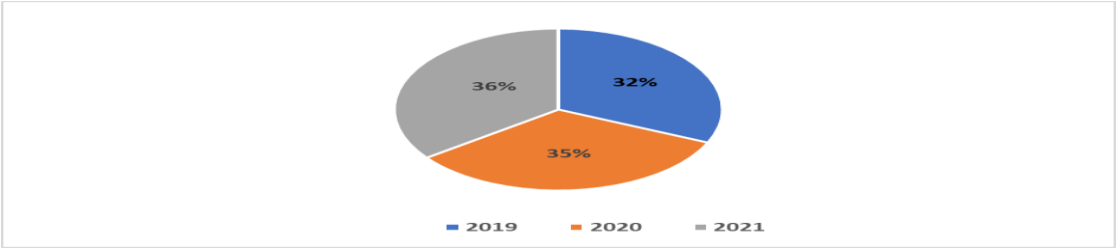

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام

من خلال الشكل رقم (3) نلاحظ أن نسبة معامل الكفاءة التشغيلية التي يقدمها المصرف في تصاعد حيث سجلت 32% في سنة 2019 , لتصل إلى 36% في سنة 2021, هذا يدل أن المصرف مهتم بإدارة الكفاءة التشغيلية سواء من موارد مالية أو بشرية وتكوينها وتطويرها إلى أعلى مستويات وتدعيمها بأحدث التجهيزات والتكنولوجيا الحديثة وتطوير نظم المعلومات التي تتماشى مع تطوير منتجاته الجديدة.

من خلال الاطلاع على التقارير السنوية لمصرف السلام خلال السنوات الثلاثة الأخيرة:

نجد أن مصرف السلام مهتم يستقطب عدد كبير من العملاء كل سنة والتي تشهد ارتفاعا ملحوظا فكل سنة تكون الودائع في زيادة وهذا يدل على اقبال الزبائن من أجل التعامل معه، كون المصرف يعتمد على القواعد الشرعية في تعاملاته وعرض منتجات تستند الى احكام الشريعة كل هذا من أجل ضمان توفر السيولة في كل وقت، حيث نجد أن رصيد السيولة بلغ عند نهاية سنة 2020 مبلغ 54 مليار دج (405 مليون دولار) ،و بلغ رصيد السيولة عند نهاية سنة 2021 مبلغ 76 مليار دج (547 مليون دولار) وقد حقق نسبة نموا تقدر ب70% ، الامر الذي يجعل المصرف في أمان و الاستقرار مالي ، أما من جانب نشاط الرقابة فهو يهتم بالرقابة الشرعية و التدقيق و الرقابة الدائمة على الامتثال ،في سنة 2016 تم تفعيل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة حيث عقدت أربعة اجتماعات تم من خلالها تدعيم الرقابة الدورية على عمليات المصرف و توسيع نطاقها على جل العمليات، و تم وضع نظام التصنيف الائتماني الداخلي قيد التنفيذ كآلية لقياس المخاطر الائتمانية، وفي هذا السياق تم اعتماد سياسة تسيير مخاطر السيولة و سياسة إدارة المخاطر العملياتية وسياسة الرقابة على الامتثال، كما استحدث مهام متعلقة بالتدقيق الشرعي مرتبطة بالمراقبين و المدققين الداخليين على مستوى الفروع من أجل التحكم أكثر في المخاطر الشرعية, كما أنشأ المصرف لجنتين: لجنة متابعة السيولة ولجنة الأصول والخصوم، أما من جانب إدارة المخاطر فنلاحظ من خلال البيانات المالية أن المصرف خصص لمؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء ما يعادل 626 317ألاف دج و 418 519 1ألاف دج بالنسبة لتغطية المخاطر المصرفية العامة في سنة 2020 مقارنة مع سنة 2021 نجد أن المصرف خصص 444 888الاف دج لمؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء أي بنسبة زيادة تمثل 12% و 519 986 1 الاف دج بنسبة زيادة تمثل 31% , بإضافة الى الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر الذي يتمثل في الهياكل العملياتية و الهياكل الرقابية مع اللجان الداخلية و اللجان التابعة لمجلس ادارة وهذا يدل على أن المصرف يعطي أولوية لإدارة المخاطر التي تعد ركيزة أساسية من ركائز الحوكمة، وفي مجال تطوير المهارات تم تنظيم 45 دورة تدريبية من بينها 42 دورة تدريبية خارجية ودورة تدريبية واحدة داخلية في الصيرفة الاسلامية ودورتين تدريبيتين خارج الوطن خصت 371 مشاركة

للموظفين، أما فيما يخص الرواتب والعلاوات والمكافآت التي يقدمها المصرف لموظفيه فإن المصرف يولي عناية خاصة في هذا المجال حيث يعمل على زيادة الأجور وتقديم العناية الصحية وتقديم تحفيزات ومكافأت سنوية ومنح قروض حسنة للحفاظ على المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين حتى يتسنى له القضاء على الفساد الإداري والمالي ويحقق سلامة واستمرارية المصرف كل هذا بفضل الحوكمة الرشيدة التي يطبق مبادئها وقواعدها، وبلغت حقوق المساهمين مستوى 27 مليار دج (196 مليون دولار) مسجلة نموا نسبته 44%مقارنة بسنة 2020 وذلك بفضل رفع رأسمال المصرف من 15 إلى 20 مليار دج، وكمحصلة لما سبق نجد أن النتيجة الصافية لسنة 2021 بلغت 3,4 مليار دج (24مليون دولار) بنمو نسبته 10 %مقارنة بالنتيجة المحققة في سنة 2020 التي بلغت 3 مليار دج (23 مليون دولار) .

4-2-واقع ومظاهر الحوكمة في بنك السلام:

يحاول مصرف السلام تطبيق أعلى مبادئ الحوكمة والتي تم اصدارها من طرف مجلس الخدمات المالية الاسلامية وكذا المتعلقة باتفاقية بازل 3، اعتمادا على تقاريرها السنوية ترتكز مظاهر الحوكمة في مصرف السلام الجزائري اساسا على ما يلي :

- نشر التقارير السنوية المعبرة عن الحالة المالية والاقتصادية والشرعية لمصرف السلام الجزائري بانتظام من خلال موقعه الرسمي، اذ يعمل المصرف رغم بعض التأخير على الإفصاح على نتائجه بدقة وشفافية
- الامتثال الكامل للقوانين واللوائح التي تحكم نشاطات المصرف بغرض تفادي الازمات وذلك باعتماده على مجموعة من الأنظمة التي تضبط حوكمة المؤسسة المالية ومنها:

-تشكيل جمعية المساهمين والتي تتكون من 22 مساهما من 8 دول عربية تجتمع كل سنة مرة لإقفال الحسابات المالية .

-تشكيل مجلس الإدارة والذي أوكلت إليه مهمة ضمان الحوكمة السليمة والإدارة الفعالة للمصرف مع الحفاظ على مصالح المساهمين ولقد تم عقد 7 اجتماعات بهذا الغرض في سنة 2020

- التقييم الذاتي للمخاطر لكل مهنة على مستوى المصرف (خريطة المخاطر لمصرف تحوي 455خطر)،

-تشكيل لجان مجلس الإدارة كلجنة التدقيق، لجنة التمويلات ولجنة الرقابة الشرعية، إضافة الى متابعة كل ما يتعلق بتوجيه الرقابة وإدارة المخاطر ومدى امتثال المصرف لقواعد البنك المركزي الجزائري خاصة في ظل اصدار محاولة هذا الأخير تقنين النشاط المصرفي الإسلامي (http://www.alsalambank.com، 2023)

5-الخاتمة :

لقد تزايد الاهتمام بموضوع الحوكمة المصرفية و الشرعية خلال الأعوام الماضية، وإن الممارسة السليمة للحوكمة تؤدي إلى دعم وسلامة النظام المصرفي وذلك من خلال المعايير ومبادئ التي وضعتها هيئات الرقابة على المصارف الإسلامية، حيث أن الحوكمة السليمة في جوانبها الشرعية والإدارية هي بمثابة صمام الأمان الذي يحفظ المصارف الإسلامية من الأزمات، ويساعدها على المنافسة في السوق العالمية، وتساهم الحوكمة الرشيدة القائمة على المحاسبة والمساءلة ،الإفصاح والشفافية في الحد ومحاربة أشكال الفساد الإداري و المالي .

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة لعدة نتائج منها ما يلي:

-إن للمصارف الإسلامية حوكمة ثنائية ناتجة عن وجود مجلسين مختلفين هما: مجلس الإدارة بهدف مراقبة الجانب الإداري للمصرف، وهيئة الرقابة الشرعية تعمل على توافق العمليات المصرفية مع الشريعة الاسلامية

-تعتبر الحوكمة المصرفية والشرعية في المصارف الإسلامية صمام الأمان لاستمرارها والحفاظ على استقرارها المالي؛

-الشفافية، العدالة، المسؤولية في اتخاذ القرار ضروري لتفعيل دور الحوكمة في ضبط أعمال المصارف الإسلامية؛

-إن الآليات المتبعة من طرف بنك السلام لإرساء الحوكمة تساهم بشكل مباشر في تفعيل سياسة إدارة المخاطر والرفع من كفاءة أدائه، والحفاظ على سلامته المالية.

الاقتراحات والتوصيات :

-توفير بيئة ملائمة لدعم تطبيق الحوكمة في المصارف إضافة إلى محاربة الفساد المالي والإداري في المصارف؛

-تأهيل الكادر البشري من خلال اعتماد برامج تدريب في مجال الحوكمة وخاصة الجانب الشرعي؛

-على الجهات الوصية العمل على توفير قوانين جديدة تتماشى وتنظم وتوجه عمل المصارف الإسلامية؛

-على مصرف السلام الاستمرار في تطوير خدماته تماشيا مع التطورات التكنولوجيا المختلفة؛

- استفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية، وإبرام اتفاقيات مع الهيئات الدولية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية والاخذ بمبادئها كنظرة استشارية واستشرافية .

قائمة المراجع:

http://www.alsalambank.com . (2023/ 04/ 27). Récupéré sur الموقع الرسمي لمصرف السلام الجزائري : 16:23

أصيل, ش. م (2012) المراجعة الخارجية كآلية لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر، بسكرة, كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير _ مذكرة لنيل شهادة ماجستير, الجزائر: جامعة محمد خضير.ص:177

التميمي, ر. ف & القيسي, أ (2012) أثر الأدوات الداخلية لحوكمة الشركة على رأس المال العامل و إنعكاستها على القيمة الإقتصادية المضافة –دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان .*مجلة العلوم الإقتصادية و الإدارية* ,المجلد19،العدد70،ص:171

الخالدي, ح. ع (2008) تأثير أليات الداخلية للحاكمية في الأداء و المخاطرة المصرفية – لعينة من المصارف الأهلية العراقية .بغداد, رسالة لنيل شهادة الدكتوراه قسم العلوم الإقتصادية, العراق: جامعة بغداد.ص:216

الخروصي, ص. ب (05/ 05 /2023) الحوكمة الشرعية للمصارف الإسلامية في سلطنة عمان *مداخلة ضمن برامج نادي الإقتصاد الإسلامي* ,ص ص: 10-11

الزهرة, ف (2018) الحوكمة المصرفية بين النظري و التطبيق–دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية و التقليديةفي الجزائر .*رسالة لنيل شهادة الدكتوراه* ,عنابة, كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير, الجزائر: جامهة باجي مختار–عنابة.ص:162

السلام, ط. ع & ,.بومدين , ي (2018) إتفاقية بازل 03 كآلية لتعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية .*مجلة الإقتصاد الجديد* ,*المجلد2*(العدد19),ص: 23.

الشرابي, م. م & الدباغ, ل. م (2019) دراسة تحليلة لأليات الحوكمة في المصارف الإسلامية و أثرها في مستوى الإفصاح عن المخاطر في التقارير و القوائم المالية .*مجلة تنمية الرافدين* ,*المجلد38*(العدد 123), ص:98.

الوابل, س. ب(ديسمبر .2015)الحوكمة المؤسسية و الشرعية في المصارف الإسلامية .*مجلة الدراسات التجارية المعاصرة* ,المجلد2،العدد1،ص:88

بورقبة, ش. ع & غربي , ع(أكتوبر ,2015)، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية –حالة دول منطقة الخليج .-*مجلة جامعة الملك عبد العزيز للإقتصاد الإسلامي*,المجلد28،العدد5،ص:115

بوهرواة, س & بوكروشة, ح (2015) حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية –تجربة البنك المركزي الماليزي .–*المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية* ,المجلد3,العدد 2،ص:94

خليل, إ. ل (2013) .تأثير أليات الحوكمة على الإفصاح المحاسبي الطوعي في القطاع المصرفي – دراسة إستطلاعية في مصارف القطاع الخاص العراقية , كلية العلوم الإقتصادية و التسيير –, العراق: جامعة الموصل ص:128.

سعيدي, خ .(2015) .الحوكمة فب البنوك وفق مقررات بازل 1و2و3 و دورها في إدارة المخاطر – دراسة حالة الجزائر .- *مجلة المدبر* ,*المجلد 2*(العدد2),ص ص: 115-116.

صوالحي, ي & الناهض, ع (2017, September) .نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية مفهومها م مستندها,و مشكلتها و مبادئها ،و مرتكزاتها ***IIUMInstitute of Islamic Banking and Finance***,p 3.

طهراوي, أ & بن حبيب, ع .(2018) .إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل .*مجلة الدراسات الإقتصادية الإسلامية* ,*المجلد 19*(العدد 1),ص: 82.

عثماني, أ & بن مخلوف , أ (جوان,2015) دور تاحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر و تحقيق الإستقرار المالي .*مجلة العلوم الإنسانية،المجلد28* ,(العدد40),ص: 610.

عمارة, ن. ب & العربي ,ع (2019) أليات و متطلبات حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية .*مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الإقتصادية* ,*المجلد4*(العدد2),ص: 109.

ماجن, س .(2021) .أثر الحوكمة على إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية .سطيف, كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير –جامعة سطيف 1, الجزائر: رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،ص:78

محمد, ا (2018) .دور الحوكمة الشرعية في تطوير المؤسسات المالية الإسلامية .*مجلة ملفات الأبحاث في الإقتصاد و التسيير* ,*المجلد 7*(العدد1),ص: 136.

نعمان, إ. إ (2009) دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة .غزة, مذكرة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة و التمويل, فلسطين: الجامعة الإسلامية،ص ص: 20-21

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (2023/04/03)، الموقع الرسمي تم الاستيراد من الصفحة الرئيسية:http://aaoifi.com

آليات عصرنة وسائل الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية – المحفظة الإلكترونية أنموذجا–

Mechanisms of modernizing electronic payment methods in Algerian banks - the electronic wallet as a model -

مريم كردوسي [*]، مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري، جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)،
kerdouci.meriem@univ-guelma.dz
أمال براهمية، مخبر LFIEGE بجامعة باجي مختار عنابة، جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)،
Amelbrahmi240@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/05/29 تاريخ القبول: 2023/08/02 تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

فرضت التطورات التكنولوجية في المجال المالي إعتماد وسائل دفع حديثة تتلاءم مع نمط المعاملات التجارية العصرية والتي تتميز بالسرعة، الدقة وإتساع نطاقها.

لذا نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إبراز الآليات الكفيلة بتطوير وسائل الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية والتي تعرف تأخرا ملحوظا في تبني التقنية المالية واخترنا المحفظة الإلكترونية كأنموذج من وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة لنجاعتها في تحقيق الشمولية المالية في الكثير من دول العالم، بفضل الإستخدام المكثف للهواتف المحمولة والأجهزة الذكية وشبكة الانترنت وتوصلنا إلى أن مؤشرات الجاهزية الرقمية في الجزائر تمكن من إعتماد المحفظة الإلكترونية كوسيلة دفع عصرية في البنوك، لاسيما مع ارتفاع عدد عمليات الدفع الإلكتروني خلال السنوات الأخيرة.

كلمات مفتاحية: ;وسائل دفع إلكتروني، محفظة إلكترونية، تكنولوجيا مالية، هواتف محمولة، بنوك جزائرية.

تصنيفات JEL: G35، O32، G21

[*] **المؤلف المرسل.**

Abstract:

Technological developments in the financial field necessitated the adoption of modern payment methods that are compatible with the pattern of modern commercial transactions,

Therefore, our aim, through this research paper, is to highlight the mechanisms that ensurethe development of electronic payment methods in Algerian banks, which know a significant delay in adopting financial technology. And we chose the electronic wallet as a model of modern electronic payment methods,by taking advantagefromthe extensive use of mobile phones, smart devices and the Internet, that enable the completion of electronic payment operations with ease, safety and convenience.

Keywords: Electronic payment methods, electronic wallet, financial technology, mobile phones, Algerian banks.

Jel Classification Codes:G35 ،O32 ، G21

1.مقدمة:

تعد وسائل الدفع الإلكتروني المرآة العاكسة لتقدم الاقتصاديات، فاعتمادها أضحى ضرورة حتمية في العصر الحالي، نتيجة المزايا التي تحققها وأبرزها الفعالية والكفاءة في إتمام المعاملات المالية والتجارية باختصارها للوقت، الجهد والتكلفة بالإضافة إلى سهولة استخدامها ووصولها إلى أعلى مستويات الإتاحة في جميع المناطق وعلى اختلاف الثقافات والمستويات المعيشية للأفراد.

في ظل توجه البنوك الجزائرية نحو العصرنة والاستفادة من التطورات التكنولوجية في المجال المالي، لابد لها من تبني آليات حديثة تكفل لها الارتقاء إلى المستويات المرغوبة من الخدمات والمنتجات المالية لاسيما خدمات الدفع الإلكتروني من خلال تبني منتجات حديثة تواكب المستجدات على الساحة العالمية وتتلاءم مع احتياجات السوق الجزائرية وترقى إلى مستوى تطلعات الفرد الجزائري.

إشكالية البحث:

ماهي آليات عصرنة وسائل الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية في ظل إعتماد المحفظة الإلكترونية كنموذج؟

فرضيات البحث: وللإجابة على التساؤل المطروح إرتأينا وضع الفرضيات التالية:

–تعد حلول وابتكارات الذكاء الاصطناعي أهم الآليات المنتهجة لعصرنة وسائل الدفع الإلكتروني في البنوك.

–إعتماد المحفظة الإلكترونية يعد السبيل الأنسب لتنويع وتطوير وسائل الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية.

أهداف البحث: نرمي من خلال هذه الورقة البحثية تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- التعريف بوسائل الدفع الإلكتروني والوقوف على واقعها في الجزائر.
- تسليط الضوء على أهم الحلول لتطوير وسائل الدفع الإلكتروني في البنوك.
- إبراز أهمية تبني فكرة المحفظة الإلكترونية كأحد النماذج المناسبة لعصرنة وسائل الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية.

منهجية البحث:

إعتمادنا في هذا البحث على المنهج الوصفي من خلال عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة، والمنهج التحليلي في تحليل أهم مؤشرات الدفع الإلكتروني والجاهزية الرقمية في الجزائر.

2.مفاهيم أساسية حول وسائل الدفع الإلكتروني

إن إنتشار التقدم التكنولوجي في مجال المعلومات والإتصالات خاصة في جانب المعاملات وظهور التجارة الإلكترونية أدى إلى بروز الحاجة إلى وسائل دفع حديثة تواكب التطورات الحاصلة.

1.2 مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني:

تعتبر وسائل الدفع الإلكتروني بوابة الدخول للنظام البنكي والمحرك الرئيسي للنمو لما تحققه من فوائد كبيرة وعديدة للاقتصاد ويقصد بها:" مجموعة الأدوات والتحويلات الإلكترونية الصادرة عن البنوك والمؤسسات كوسيلة دفع"(مصطفى كافي، 2011، الصفحات 151–152).

وحسب المشرع الجزائري وسائل الدفع الإلكتروني هي:" كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد عبر منظومة إلكترونية "(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2018، صفحة 5).

وعليه يمكننا القول أن وسائل الدفع الإلكتروني هي عبارة عن بديل للنقود الورقية والمعدنية تتخذ صورة إلكترونية، تمكن حاملها من تسديد التزاماته المالية عبر مختلف شبكات الاتصالات أو عن بعد.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا إستنباط خصائص وسائل الدفع الإلكتروني كما يلي(سايحي, الخامسة; طويل, حدة، 2019، الصفحات 73-74):

- تحظى بالقبول العام من طرف الدول، وتعمل على تسوية الحسابات بين المستخدمين عبر أنحاء العالم.

- تتطلب أجهزة متخصصة في إتمام العمليات وتسهيلها بين الأطراف لتعزيز الثقة بينهم.

- تمكن وسائل الدفع الإلكترونية من تسوية المعاملات الإلكترونية بين الأطراف المتباعدة في المكان.

- يتم الدفع الإلكتروني عبر شبكتين: الأولى خاصة تقتصر على أطراف التعاقد ويفترض وجود علاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم، والثانية عامة يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم روابط مسبقة.

2.2العوامل المساعدة على نجاح وإنتشار وسائل الدفع الإلكترونية:

يعد تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية في أداء دورها لاسيما بعد ظهور التطورات التكنولوجيا وازدهار التجارة الإلكترونية، من الأسباب الرئيسية التي مكنت وسائل الدفع الإلكترونية من فرض نجاعتها في تسوية المعاملات المالية والتجارية، ويعود هذا النجاح لوسائل الدفع الإلكترونية إلى العديد من العوامل نذكر منها(حيزية هادف، 2014، صفحة 272):

- انتشار شبكة الأنترنت وشيوع استخدامها واستغلالها في ميدان النشاط التجاري والمالي.

- ظهور البنوك الإلكترونية التي حققت مزايا عديدة منها تيسير العمل، تنظيم الدفعات، تقليل الأعمال الورقية، السلامة والأمن، زيادة رضا العملاء وتخفيض المصاريف والأعباء.

- تطور العمل المصرفي والحاجة إلى وسائل توفر المرونة والسرعة في تقديم الخدمات البنكية.
- ظهور مؤسسات مالية عالمية في مجال المدفوعات وأصبحت رائدة في إنتاج وتسويق هذه الوسائل.

3.2 أنواع وسائل الدفع الإلكترونية:

تعددت وسائل الدفع الإلكترونية لتتلاءم مع المتطلبات التجارية والاقتصادية، ويمكننا إيجاز أهمها وأكثرها تداولا على الساحة العالمية مع التركيز على المحافظ الإلكترونية باعتبارها موضوع دراستنا:

1.3.2.الأوراق التجارية الإلكترونية: وهي عبارة عن محررات معالجة إلكترونيا بصورة كلية أو جزئية تمثل حق موضوعه مبلغ من النقود وهي قابلة للتداول بطرق تجارية ومستحقة للدفع لدى الإطلاع عليها أو بعد أجل قصير وتقوم مقام النقود في الوفاء(مرباح , صليحة; ميمون, خيرة، 2019، صفحة 199)، وتتنوع الأوراق التجارية الإلكترونية بتنوع الأوراق التجارية التقليدية غير أنها تختلف عنها من حيث الطبيعة الإلكترونية التي تتم بها نذكر منها: السند لأمر الإلكتروني، الكمبيالة الإلكترونية، الشيك الإلكتروني ... (عامر محمد بسام أحمد مطر، 2013، الصفحات 30-31).

2.3.2.البطاقات البنكية: ويطلق عليها عدة تسميات بطاقات الدفع الإلكتروني، النقود البلاستيكية، بطاقة إئتمان، بطاقة الإقتراض وبطاقة الوفاء، ويمكن تعريفها على أنها:"بطاقة مغناطيسية صغيرة الحجم تصدر من طرف بنوك وهيئات مالية مرخص لها لفائدة أشخاص تمكنهم من تسديد قيمة السلع والخدمات عبر نقاط البيع الإلكترونية أو عبر شبكة الانترنت أو إستخدامها كأداة سحب الأوراق النقدية من أجهزة الصراف الآلي"(وريدة, لرجان; قلال, مريم;، 2018، صفحة 95)

3.3.2.البطاقة الذكية: وهي عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحتوي على خلية إلكترونية تتضمن جميع المعلومات المالية والشخصية لحاملها، تمكنه من تسديد مدفوعاته عبر نقاط البيع التي تقبل التعامل عبرها وبذلك يتم خصم قيمة المدفوعات من البطاقة حتى تنفذ نهائيا، يتم تغذية البطاقة وفق رغبة العميل (حامل البطاقة) وفي الحدود التي يضعها المصرف حسب نوع البطاقة(عبد صالح, محمد; خليل إبراهيم, خليل;، 2020، صفحة 308).

4.3.2.النقود الإلكترونية: وهي عبارة عن بروتوكولات وتواقيع رقمية تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل محل العملات التقليدية أو هي عبارة عن قيمة نقدية مخزنة على أداة إلكترونية في شكل وحدات إئتمانية يحوزها المستهلك(العياطي , جهيدة; بن عزة, محمدة، 2017، صفحة 6).

5.3.2.المحافظ الإلكترونية:

تعرف المحفظة الالكترونية على أنها صندوق تخزين إلكتروني آمن، حيث يمكن للمستخدم الاحتفاظ بالمعلومات المالية بطريقة آمنة ومضمونة وهي مشفرة بالكامل (Nafis Alam, 2019, p. 76).

وتعد المحافظ الإلكترونية التمثيل الإلكتروني للمحفظة المادية فهي تؤدي ذات الوظائف (الزغارير و الطالب، 2020، صفحة 64) ومن خصائصها (أمير علي خليل، 2019، صفحة 268):

- خفة الوزن وقابلية التنقل أي بالإمكان الوصول إليها في أي مكان وفي أي وقت.

- التحكم الكامل والآمن للمفاتيح السرية الخاصة بها، والإتصال الفعلي بقواعد البيانات المتسلسلة، وذلك بالإعتماد على نظام التحقق المبسط من الدفع (SPV) والذي يتيح لحاملها إجراء المعاملات المالية مباشرة دون الحاجة إلى وسطاء.

- ارتفاع مستويات الأمان والشفافية التي تمكن من توفير السرية التامة للبيانات والمعلومات المخزنة بها، فهي تعمل بتقنية القواعد المتسلسلة أو ما يعرف بالبلوك تشين (Blockchain)،

-سهولة استخدامها لتوفرها على أنظمة نظريةP2P التي تسهل على المشتري والبائع التعامل بها.

تتنوع المحافظ الإلكترونية بين 05 أشكال يمكن إختصارها فيما يلي:

- المحافظ الإلكترونية ذات الطابع الملموس، نذكر منها: (يسعد, عبد الرحمان; بوعبدالله, ودان; قيراط, فريال، 2021، الصفحات 406-407):

- المحفظة المكتبية: يتم تنصيبها على مكتب جهاز الحاسوب ولا يمكن التعامل بها إلا عبره، وتتميز بدرجة عالية من الأمن في حفظ البيانات ومن أهم مخاطرها إمكانية إختراق الحاسوب وتدمير البيانات المخزنة به.

– محفظة المعدات أو الأجهزة: وتتواجد ضمن أجهزة مخصصة لحملها أو معدات خاصة يمكن التعامل عبرها ومن أمثلتها جهاز USB.

–المحفظة الورقية: تعد الأصعب من حيث الاستخدام بالنسبة للمبتدئين إلا أنها تتوفر على درجة عالية من الأمان.

- المحافظ الإلكترونية الحديثة: نذكر منها (Adrien fleur, 2022, pp. 118-119):

–محفظة الأنترنت: هي خدمة تقدمها مواقع متخصصة يمكن للمستخدمين الوصول إليها من أي جهاز وفي أي مكان، وهذا النوع يعتبر سهل الإدارة ولا يتحمل أي رسوم ولكنه يتطلب الثقة اتجاه الشركة التي تدير الخدمة.

–محفظة الهاتف المحمول: هي تطبيق يتم تثبيته على الهاتف الذكي يسمح لصاحبه بتنفيذ معاملات سريعة وبسيطة، لكن مخاطره عالية خاصة عند فقدان الهاتف وإستحالة إستعادة المفتاح الخاص به، أو خطر الإصابة بالفيروسات مما يؤدي إلى فك تشفير البيانات وإفراغ المحفظة.

3.آليات عصرنة وسائل الدفع الإلكتروني في البنوك: هناك العديد من الميكانيزمات والسبل لعصرنة وسائل الدفع الإلكتروني في البنوك، نذكر منها:

1.3. إعتماد حلول وإبتكارات التكنولوجيا المالية:

لقد تعاظم دور التكنولوجيا المالية بشكل كبير حيث شهد سوق المدفوعات الرقمية العالمية تطورا ونشاطا خلال سنة 2018، قدر حجمه ب43,5 مليار دولار أمريكي ومن المتوقع أن يعرف نمو قدره 17,6 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى غاية سنة 2025 نتيجة القبول الذي تحظى به الحلول الرقمية في مجال الدفع، وهذا ما تشير إليه الإحصائيات العالمية حيث سجلت إرتفاع لعدد المعاملات غير النقدية بعام 2020 تجاوز 766مليار معاملة أي بقيمة بلغت حوالي 5,2 تريليون دولار ومن المتوقع إرتفاعها خلال السنوات المقبلة لتتخطى حاجز التريليون معاملة بواقع أكثر من 110 معاملة لكل فرد بالعالم سنويا (فوزي إينال، 2022، صفحة 585).

ومن بين حلول التكنولوجيا المالية التي ساهمت في تحقيق قفزة نوعية في مجال الدفع الإلكتروني:

– منصات الدفع الإلكتروني: وتعتبر من ثاني أهم المنصات إستخداما بعد منصات التمويل الجماعي وتعد من أكثر إبتكارات التكنولوجيا المالية إنتشارا وهذا يعود لسهولتها وملائمتها لمتطلبات المستهلكين

اليومية والمتكررة وهي متاحة عبر الهواتف المحمولة فهي تتيح عمليات الدفع الفوري وتحويل الأموال بين الأفراد بسرعة وبشكل أمان(علي السرطاوي، يومي 25 و26 أكتوبر 2020، صفحة 13) .

–الذكاء الإصطناعي: يتم بالاستعانة بالروبوتات، فبعد القيام بعملية تزويد الروبوت بكافة المعلومات الضرورية عن المعاملة (ملخص المشتريات، تأكيد الدفع، ...) يقوم هذا الأخير باقتراح رابط الدفع الإلكتروني لإنهاء المعاملة التجارية والمالية،كما أن هذه التقنية تعتبر من التقنيات الأكثر أمانا حيث أن الروبوتات يمكنها التعرف على أي تصرفات مشبوهة من خلال لوغاريتم يستعين بالمعلومات المكتسبة لكشف عمليات الدفع غير الإعتيادية (ذهبية بلعيد، 2022، الصفحات 36-38).

2.3 اعتماد الهاتف المحمول لتقديم خدمة الدفع الإلكتروني: تعمل الدول التي لا تتوفر على الإمكانيات الرقمية والحلول التكنولوجية الحديثة على الاعتماد على شبكات الهاتف وتغطياته لمختلف المناطق لتقديم الخدمات المالية ومنها الدفع الالكتروني(اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، صفحة 07).

فالدراسات تشير إلى أن حجم الدفع عبر الهواتف المحمولة سنة 2011 في جميع أنحاء العالم بلغ11,1 مليار دولار (حمدي, زينب; أوقاسم, الزهراء، 2019، الصفحات 405-406)، ونتيجة الإرتفاع الضخم والمستمر لمعاملات الدفع عبر الهاتف المحمول، سيصبح ثاني أكثر طرق الدفع شيوعا بعد البطاقات بحلول عام 2022حسب تقريرworldpay لعام 2018، كما ستبلغ قيمة معاملات الدفع عبر الهاتف المحمول العالمية أكثر من 3,5 تريليون جنيه إسترليني بحلول عام 2023 ، ومن المتوقع أن يسجل سوق المحافظ العالمية للهاتف المحمول معدل نمو سنوي مركب قدره 22,5 % خلال الفترة من 2021إلى غاية 2026(Vapulus، 2019).

وللإستفادة من المزايا التي تحققها تقنية الدفع عبر الهاتف المحمول، تجد البنوك أمامها خيارين وهما (اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، الصفحات 08-09):

-إدارة الدفع عبر الهاتف المحمول من طرفها فقط: ويتناسب هذا النموذج مع القطاع البنكي المتحفظ وما يميزه هو إمكانية حصول العملاء على مزايا أخرى، وما يعاب عليه هو التكلفة المرتفعة.

- إدارة الدفع عبر الهاتف المحمول بواسطة إنشاء شراكات وتعاون بين شركات الهاتف المحمول أو الاتصالات: ويعد من أحسن النماذج وذلك من خلال عقد شراكة بينها للإستفادة وتبادل الخبرات حيث تقوم البنوك بفتح الحسابات وتلقي الإيداعات بينما تقوم شركات الهاتف المحمول بإدارة الوكلاء وتوفير

البنية التحتية لنجاح هذه الخدمة، ويتناسب هذا النموذج مع الدول التي تنص قوانينها على تقديم خدمة فتح الحسابات وتلقي الإيداعات من طرف البنوك فقط.

4.المحفظة الإلكترونية كنموذج لعصرنة وسائل الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية

4.1.واقع وسائل الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية:

باشرت الحكومة الجزائرية بوضع الإستراتيجيات الكفيلة بتدارك التأخر المسجل في الخدمات المصرفية المقدمة من خلال إرساء منظومة مصرفية إلكترونية تتميز بالحداثة.

فمنذ نهاية الثمانينات قامت البنوك الجزائرية بإدخال ما يعرف بالصيرفة الإلكترونية وكان بنك القرض الشعبي الجزائري السباق في هذه النقلة النوعية بطرح بطاقة سحب La Carte de Retraitسنة 1989 من الموزعات الآلية للنقود DAB وتلتها فيما بعد جميع البنوك العمومية الجزائرية بهدف إعطاء المرونة وتقليل وقت إنجاز الخدمة والحد من ظاهرة الانتظار خلف الشبابيك بهدف تيسير المعاملات بين البنك والعملاء، إلا أن عملية التحديث هذه باءت بالفشل ولم تحقق النجاح المنتظر منها.

ونتيجة لذلك قامت مجموعة من البنوك العاملة في الجزائر بإنشاء شركة تمكن البنوك الأعضاء فيها من التحكم أكثر في التكنولوجيا المصرفية تدعى بـSATIM، والتي بدورها قامت بإنشاء الشبكة النقدية بين البنوك RMI لتسوية المعاملات ما بين البنوك (وليد العايب، 2018، صفحة 148).

وللتحكم أكثر في عملية الدفع الإلكتروني قامت شركة SATIM بربط الشبكة البنكية الجزائرية، بحيث يمكن للعملاء السحب من أي موزع آلي سواء مصدر البطاقة أو بنك آخر وبالتالي قامت شركة ساتيم بتطوير بطاقة السحب العادية إلى بطاقة سحب بين البنوك CIB Card(بورحلة, سارة; قدوري, نور الدين، 2019، صفحة 86).

وتدعيما لنهج تحديث وتطوير النظام المصرفي الجزائري تم تزويده بنظامين وهما(محفوظ بصيري، 2019، الصفحات 64-65):

- نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة ويطلق عليه نظام الجزائر للتسوية الفورية ARTS: ويعنى هذا النظام بتسوية المدفوعات الكبيرة بين البنوك وبريد الجزائر أو الدفع المستعجل الذي يقوم به المشاركون في هذا النظام.
- نظام المقاصة الإلكترونية ويدعى نظام الجزائر للمقاصة المسافية ما بين البنوك ATCI: والذي أنشئ بموجب القانون 05-06 ويتعلق هذا النظام بالمقاصة الإلكترونية للصكوك والسندات

والتحويلات والإقتطاعات الأوتوماتيكية (عمليات السحب والدفع للمبالغ التي تقل عن واحد مليون جزائري).

وللسير قدما في مجال عصرنة وسائل الدفع الإلكتروني، أعطيت الإشارة الأولى لإنطلاق خدمات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت في أكتوبر 2016 مع 11 بنكا منها ستة بنوك عمومية وخمسة بنوك خاصة.(لحمر, عباس; عمراني, محمد، 2021، الصفحات 12-15).

2.4مؤشرات الدفع الإلكتروني في الجزائر: عرف الدفع الإلكتروني في الجزائر تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة الماضية، وهذا ما يبعث التفكير في إدخال منتجات مالية إلكترونية أخرى تعمل على تعزيز التوجه نحو الرقمنة وعصرنة القطاع المالي في الجزائر والشكل الموالي يوضح تطور عمليات الدفع الإلكتروني في الجزائر.

شكل رقم:01 يوضح تطور عمليات الدفع الالكتروني في الجزائر

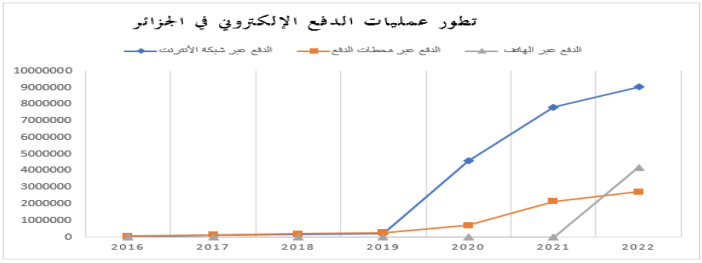

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على:(Giemonetique, 2023)

من الشكل السابق يتبين ارتفاع عمليات الدفع الإلكتروني في سنة 2019 مقارنة بالسنوات التي سبقتها وتحتل مدفوعات الانترنت المرتبة الأولى مقارنة بمدفوعات نهائيات نقاط الدفعPOS.

- أولا بالنسبة لعمليات الدفع عبر محطات الدفع الإلكتروني: نلاحظ في السنوات الأولى من إنطلاقه كانت منخفضة ويمكن تفسيره بما يلي:

  - ✓ تفضيل الجزائريين النقود التقليدية على وسائل الدفع الالكتروني المتاحة (البطاقات البنكية)،
  - ✓ عدم ثقة المواطنين الجزائريين في المؤسسات البنكية،

- ✓ ضعف الوعي والثقافة الرقمية لدى الفرد الجزائري،
- ✓ عدم توفر محطات الدفع الالكتروني بشكل واسع حيث بلغ عدد أجهزة الدفع الإلكتروني سنة 2016 (5049محطة) مقارنة بسنة 2019 (23762 محطة) بداية توسيع نشاط الدفع عبر هذه الخدمة إلى أن وصلت إلى (47443 محطة) إلى غاية فيفري 2023(Giemonetique، 2023).

➢ ثانيا: بالنسبة للدفع عبر الانترنت: ففي البداية كانت العملية مقتصرة فقط على فئة معينة من كبار التجار ورواد الأعمال، بالإضافة إلى ضعف شبكات الإتصال والانترنت مما أعاق عملية التوسع في توفير هذه الخدمة، كما نلاحظ إزدهار الدفع الإلكتروني بداية من سنة 2019 لاسيما الدفع عبر الانترنت وهذا نتيجة فتح مجال الإندماج للعديد من تجار الويب المرخص لهم من طرف هيئة تجمع النقد الآلي وساتيم حيث بلغ عددهم في فيفري من سنة 2023 (321تاجر) (Giemonetique، 2023).

➢ ثالثا: الدفع عبر الهاتف المحمول: ولتحقيق التنوع في المنتجات المالية الإلكترونية المتاحة للجزائريين وترقية النقد الآلي وتعميم إستعمال وسائل الدفع الإلكتروني تم إطلاق خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول في سنة 2019 (Giemonetique، 2023)،

وتجدر الإشارة إلى أن أزمة كوفيد– 19 ساهمت في تغيير نمط تفكير المواطن الجزائري وهذا بعد نشر نتائج الدراسات التي أثبتت إنتقال الفيروس عبر النقود التقليدية مما إنعكس إيجابا على سلوك الأفراد والمؤسسات وأحدث قفزة نوعية في مجال الدفع الإلكتروني في الجزائر ناهيك عن التحفيزات التي أصدرتها الحكومة الجزائرية ومن أبرزها تزويد مختلف المحلات التجارية بمحطات الدفع الإلكتروني مجانا وتخفيض الرسوم على المعاملات المالية الإلكترونية.

3.4 مقومات وآليات إعتماد المحفظة الإلكترونية كوسيلة دفع عصرية في البنوك الجزائرية:

تعتبر المحافظ الإلكترونية خيار إستراتيجي أمام البنوك الجزائرية، فهي بمثابة تطبيق يسمح للأفراد بإجراء أي معاملة مالية، والمحافظ الإلكترونية أثبتت نجاعتها في عمليات الدفع وحظيت بإنتشار مطرد على مستوى العالم لسهولتها ومرونتها وتفضيلها من قبل الفئات الشابة لإعتمادها على الأجهزة الذكية في عمليات السداد الالكتروني أو تحويل الأموال وغيرها من المعاملات المالية (Karim, Wasiul; Ahasanul, Haque; Mohammad, Arige Ufly; Alamgir, Hossain; Zohurul, Anis, 2020, p. 01.)

1.3.4 الجاهزية الرقمية: تعتبر الجزائر من الدول الواعدة رقميا وتتصنف ضمن المجموعة الثانية عربيا والتي تتميز بإمتلاكها بنية تحتية ومعرفية كفيلة بمضيها قدما نحو مصاف الدول الرقمية القائدة (مجلس الوحدة الإقتصادية العربية، 2020، صفحة 54) ، وهذا يعود إلى الجهود المبذولة في تطوير الخدمات المبتكرة والمضامين الرقمية الوطنية لتعزيز نفاذ المواطن الجزائري إلى تكنولوجيا الإعلام والإتصال بما في ذلك الشبكات والخدمات وتحسين النظام البيئي للرقمنة، دعم الحوكمة الإلكترونية وإرساء المبادئ العامة للثقافة الرقمية، كما يجري تطوير البنية التحتية الوطنية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال من خلال دعم النفاذ والرفع من القدرات التوصيلية للألياف الضوئية والتكنولوجيا النقالة والأقمار الصناعية المتقدمة(عبد الرزاق حني الامين العام لوزارة البريد والاتصالات، 2021، صفحة 2).

وسنتطرق إلى عرض مؤشر القطاعي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال بشقه الخارجي والذي يتضمن عدد اشتراكات الهاتف الثابت والمحمول وعدد مستخدمي الأنترنت. ومن خلاله يمكننا معرفة تطور الجاهزية الرقمية في الجزائر ومدى توفر البنية التحتية التي تسمح باعتماد المحفظة الإلكترونية كوسيلة دفع حديثة داخل المنظومة البنكية الجزائرية، كما هو موضح في الأشكال الموالية:

شكل رقم: 02 يوضح تطور عدد اشتراكات الهاتف المحمول والهاتف الثابت خلال الفترة من 2017إلى غاية 2022

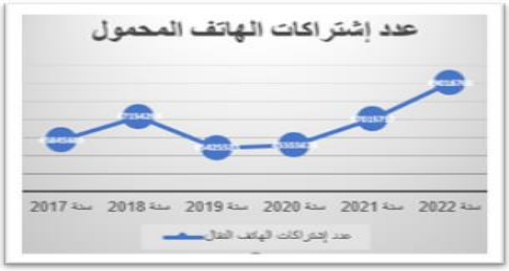

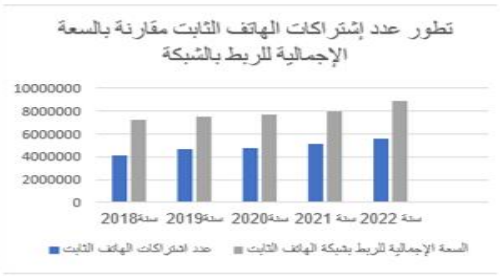

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، 2023)

شكل رقم:03 يوضح تطور عدد إشتراكات أنترنت الهاتف المحمول حسب نوع التكنولوجيا وتطور إشتركات أنترنت الهاتف الثابت:

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على: (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، 2023)

شكل رقم:04 يوضح تطور عدد مستخدمي الانترنت

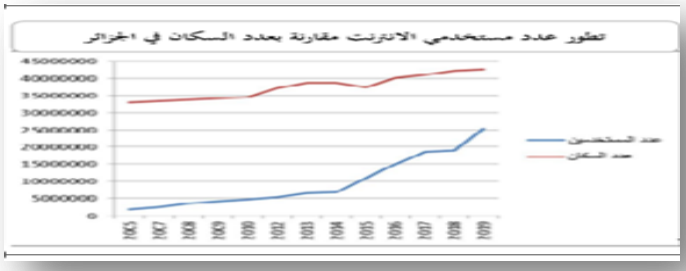

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على: (هواري , عامر; دغرير, فتحي;، 2021، صفحة 702).

من خلال الأشكال السابقة يتبين لنا تطور البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والإتصال في الجزائر من خلال ملاحظة تطور عدد مشتركي الشبكات سواء الثابتة أو المحمولة وكذا ارتفاع عدد مشتركي الانترنت ومستخدميها، حيث جاء في تقرير مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والإتصالات أن الجزائر سجلت تحسنا ملحوظا خلال السنوات التالية: سنة2016 إحتلت المرتبة:106 وفي سنة2017 المرتبة:102، وأصدر مؤشر جاهزية التقنيات الحدودية تقرير التكنولوجيا والإبتكار لهيئة UNCTAD لعام 2023 أن الجزائر إحتلت المرتبة 97 من بين 167 دولة. وهذا ما يثبت تحسن مظاهر الرقمنة وتوفر الركائز الأساسية للجاهزية الرقمية في الجزائر.

2.3.4 الثقافة الرقمية: أطلقت الجزائر مبادرتين هامتين لتعميم المعلوماتية وتمكين الأسر الجزائرية من الحصول على حاسب آلي لرفع معدل وصول المجتمع إلى شبكة المعلومات العالمية إبتداءا من سنة 2010، يطلق عليهما برنامج أسرة تيك (osratic) الأول والثاني (علال عوني، 2022، صفحة 28)، وحسب دراسة مؤشرات الاقتصاد الرقمي العربي لسنة 2020 إحتلت الجزائر المرتبة العاشرة عربيا في بعد المواطن الرقمي والذي يعتبر من الأبعاد الأساسية للتحول الرقمي ويعكس إستفادة الأفراد من إستخدام التكنولوجيا الرقمية وتوفر مستوى التعليم والمهارات المؤهلة لذلك والتي تهدف إلى رفع جودة حياة المواطن (مجلس الوحدة الإقتصادية العربية، 2020، صفحة 30،129).

3.3.4 التركيبة الديمغرافية الشابة: تشير الدراسات التي أجريت على المجتمع الجزائري بخصوص تطور حجم السكان حسب الفئات العمرية أن نسبة السكان التي تقل أعمارهم عن 55 سنة قدرت ب86,4 % من إجمالي السكان وهذا ما يدل على أن البنية الديمغرافية للجزائر شابة وهي بذلك تستجيب للتطورات التكنولوجية في مختلف المجالات (السكان في الجزائر، 2022).

4.3.4 البنية التشريعية: رغم تنوع طرق الدفع في الجزائر إلا أنها لا تزال بعيدة عن مستجدات الساحة المالية العالمية في هذا المجال، وذلك نتيجة تأخر صدور القوانين التشريعية التي تسمح بتحقيق بمزاولة النشاط الإلكتروني سواء التجاري أو المالي بكل أمان وشفافية، لذا شرعت الهيئات المالية الجزائرية في إصدار

مشروع القانون النقدي والمصرفي الجديد الذي يحمل في طياته العديد من الإصلاحات المالية التي تمكن من إتخاذ الآليات الكفيلة بتطوير وسائل الدفع لمواكبة التطورات الراهنة والمستقبلية لاسيما في شقها التكنولوجي لتوفير البيئة الملائمة لجميع المتعاملين وإستخدام جميع الأدوات البنكية الحديثة (وزارة المالية، 2023).

5.3.4 آليات إعتماد المحفظة الالكترونية في البنوك الجزائرية:

تمتلك الجزائر فرص سانحة لتطوير آليات الدفع الإلكتروني بمؤسساتها البنكية، لما تتوفر عليه من إمكانات تقنية، بشرية، ثقافية تلبي متطلبات إعتماد منتجات عصرية كالمحفظة الإلكترونية لتنويع خيارات الدفع الإلكتروني، والتي من شأنها تحقيق مكاسب كبيرة للإقتصاد الجزائري من خلال تنمية التجارة الإلكترونية وإتاحة فرص إستثمارية جديدة. وذلك بإنتهاج أحد الإسترتيجيات الفعالة لتحقيق غايتها، نذكر منها:

- ✓ بناء شراكة بين المؤسسات البنكية العاملة في الجزائر وشركات التكنولوجيا المالية: كانت تبدو العلاقة بينهما في البداية تنافسية ومصدر للتهديد إلا أن حاجة كل مؤسسة إلى الأخرى جعلت العلاقة تتحول إلى شراكة وتعاون يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف لاسيما تحقيق الإبتكار المستدام وتعميق القدرات في مجال الرقمنة لخلق جيل جديد من الخدمات المالية التي تواكب المستجدات التكنولوجية المتسارعة (خالد سحنون، 2022، صفحة 541).
- ✓ إقامة شراكة بين البنوك ومؤسسات الهاتف المحمول أو شركات الاتصالات: حيث تتمتع هذه الشركات بالخبرة والفعالية والنفوذ في مجال الأعمال المصرفية عبر الهاتف المحمول، لذا فالبنوك تكتسب العديد من الفوائد المتأتية من إبرام إتفاقيات تعاون مشترك بينهما بغية تحقيق خدمات دفع إلكتروني مريحة، آمنة وتتميز بالسرعة والمرونة المطلوبة (ماس, داغناسيو; كومار, كبير، 2008، صفحة 23).
- ✓ التعاون مع مؤسسات عالمية رائدة في مجال الدفع الإلكتروني مثل:Visa وMaster card وغيرها.

- ✓ إقامة تعاون مع بنوك عالمية أو عربية رائدة في تبني المحفظة الإلكترونية كنموذج عصري لوسائل الدفع الإلكتروني. للإستفادة من الخبرات وتثمين الجهود المبذولة في مجال الإبتكار وتعزيز نمو القطاع البنكي والمالي.

5.خاتمة:

ساهم التقدم التكنولوجي في المجال المالي عبر العالم بظهور منتجات مالية حديثة تواكب التطورات الحاصلة في النشاط التجاري، لذا أضحى تبني التقنيات المالية الحديثة ضرورة حتمية للجزائر للحاق بركب التقدم لاسيما منتجات الدفع الإلكتروني التي تعد الحجر الأساس للإقتصاد ومؤشر يعكس مدى تقدمه، خاصة وأن الجزائر شهدت خلال السنوات القليلة الماضية ارتفاع في معدلات عمليات الدفع الإلكتروني ناتجة عن إستجابة المجتمع الجزائري للتحول نحو الرقمنة وتبني منتجات حديثة تمكنه من الإستفادة من الخدمات المالية الرسمية، وهذا يعود لتركيبته الديمغرافية والتي تتميز بأنها شابة، كما أن البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والإتصال في الجزائر هي الأخرى ساهمت في هذا التقدم وهذا ما يبعث إلى إمكانية تبني الجزائر لمنتجات مالية أخرى مثل المحفظة الإلكترونية والتي تعد ثاني وسائل الدفع الإلكتروني إنتشارا وقبولا في العالم بعد البطاقات. وعليه يمكننا إقتراح بعض التوصيات التي من شأنها تعزيز فكرة تبني المحافظ الإلكترونية كنموذج لتطوير وسائل الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية:

- تسريع وتيرة ضبط الترسانة القانونية التي توفر البيئة التشريعية الكفيلة بتداول وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة والقائمة على إعتماد تطورات التكنولوجيا المالية في العمل البنكي.
- وضع الإجراءات الكفيلة بتحفيز الفرد الجزائري للتعامل عبر هذه المنتجات المالية الحديثة ومنها تخفيض تسعيرة الإستفادة من خدمات الانترنت ومختلف الشبكات والرفع من جودتها وكذا تسعيرة المعاملات المالية التي تتم عبر وسائل الدفع الإلكتروني.
- تشجيع البحث والتطوير والإبتكار وترقية الكفاءة البشرية العاملة في البنوك الجزائرية لتدعيم المسار نحو الرقمنة وعصرنة وسائل الدفع الإلكتروني.

- تثمين التعاون الدولي والمحلي للإرتقاء بالمنتجات البنكية في مجال الدفع الإلكتروني والإستفادة من الخبرات المتبادلة في هذا المجال.

6. قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

راكز علي محمود الزغارير.غسان الطالب (2020). الإدارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني لمنظمات الاعمال المعاصرة. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

عامر محمد بسام أحمد مطر. (2013). الشيك الالكتروني. الاردن: دار الجنان للنشر والتوزيع.

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية. (2020). مؤشر الإقتصاد الرقميالعربي 2020. الإمارات العربية المتحدة.

مصطفى كافي. (2011). النقود والبنوك الإلكترونية. دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.

- **المقالات:**

العياطي , جهيدة; بن عزة, محمدة. (2017). تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية تحليل إحصائي حديث لواقع وآفاق تطور الصيرفة الإلكترونية في الجزائر. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 2(3)، الصفحات 1-14.

أمير علي خليل. (جوان, 2019). دور محفظة الموبايل الرقمية في تعزيز حجم التجارة الإلكترونية دراسة تحليلية– العراق أنموذجا–. مجلة الإدارة والإقتصاد، 08(30)، الصفحات 264-286.

بورحلة, سارة; قدوري, نور الدين. (2019). فعالية آليات الدفع الالكترونية في الجزائر "الواقع والتحديات". مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 4(2)، الصفحات 81-89.

حمدي, زينب; أوقاسم, الزهراء. (2019). مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية. مجلة الإجتهاد للدراسات القانونيةوالإقتصادية، 8(1)، الصفحات 400-415.

حيزية هادف. (2014). نجاح وسائل الدفع الالكتروني والتحول الجوهري إلى عمليات التفاعل مع التجارة الالكترونية: إستعراض لتجارب بعض الدول العربية. مجلة البحوث والدراسات العلمية، 8(2)، الصفحات 265-282.

خالد سحنون. (2022). التعاون بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية منهجا لتنمية الصناعة المصرفية. *Journal of Contemporary Business and Econimic Studies*، *5*(3)، الصفحات 526-550

ذهبية بلعيد. (2022). إسهامات إبتكارات الذكاء الإصطناعي في عصرنة تقنيات الدفع الإلكتروني _ التجربة الصينية نموذجا_. مجلة المدبر، 09(03)، الصفحات 25-55.

زحرفي, نور الدين; زمالة, عمر;. (2018). التحويل المالي الإكتروني:آليات التعامل والمخاطر في ظل عصرنة وسائل الدفع. مجلة الإقتصاد الدولي والعولمة، 01(01)، الصفحات 249-261.

سايحي, الخامسة; طويل, حدة. (2019). أثر وسائل الدفع الإلكتروني على جودة الخدمة المصرفية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي- وكالة تبسة-. مجلة ابحاث إقتصادية وإدارية، 13(02)، الصفحات 65-86.

عبد صالح, محمد; خليل إبراهيم, خليل;. (مارس, 2020). أثر الخدمة المصرفية الإلكترونية على الميزة التنفسية في عينة من المصارف العراقية الخاصة -دراسة تحليلية-. مجلة دنانير، 1(18)، الصفحات 299-334.

علال عوني. (2022). مشكلة الثقافة الرقمية وإشكالية بناء إقتصاد رقمي في الجزائر. مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الإقتصادية والإدارية، 04(01)، الصفحات 19-38.

فوزي إينال. (ديسمبر, 2022). واقع وسائل الدفع الالكترونية المستحدثة في إطار التكنولوجيا المالية. مجلة المعيار، 13(02)، الصفحات 574-589.

لحمر, عباس; عمراني, محمد. (2021). تكنولوجيا الإعلام والإتصال في الجزائر وآليات تفعيل وسائل الدفع الإلكتروني. مجلة التنويع الإقتصادي، 2(1)، الصفحات 5-19.

محفوظ بصيري. (2019). نظام الدفع الالكتروني الجزائري كآلية لتطوير وسائل الدفع الجديدة. مجلة دراسات وأبحاث، 11(4)، الصفحات 60-70.

مرباح , صليحة; ميمون, خيرة. (2019). مظاهر تفعيل بيئة الدفع الإلكتروني بين الحتمية الإقتصادية والمتطلبات القانونية. مجلة البحوث الإدارية والإقتصادية، 3(1)، الصفحات 192-206.

هواري , عامر; دغرير, فتحي;. (2021). واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات في الجزائر مقارنة مع كل من تونس المغرب ومصر على ضوء مؤشر المعرفة العالمي 2017_2019. مجلة إدارة الاعمال والدراسات الإقتصادية، 07(01)، الصفحات 697-718.

وريدة, لرجان; قلال, مريم;. (سبتمبر, 2018). ضرورة مواكبة وسائل الدفع الإلكتروني لتطورات العصر الحالي. مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية(4)، الصفحات 86-103.

وليد العايب. (جوان, 2018). تقييم تجربة نظام الدفع الالكتروني في الجزائر في ظل الثورة التكنولوجية المصرفية– دراسة مقارنة مع تجربة نظام الدفع الالكتروني الاوروبي. مجلة ابحاث ودراسات التنمية، 4(2)، الصفحات 130-155.

يسعد, عبد الرحمان; بوعبدالله, ودان; قيراط, فريال. (2021). دور المحفظة الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي تجارب دولية. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، 05(01)، الصفحات 399-413.

- **المداخلات:**

علي السرطاوي. (يومي 25 و26 أكتوبر 2020). التقنية المالية ومستقبل الصناعة المالية الإسلامية. مؤتمر أيوفي للهيئات الشرعية، 18. البحرين.

- **مراجع أخرى:**

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (16 ماي, 2018). (28).

ماس, داغناسيو; كومار, كبير. (جويلية, 2008). الأعمال المصرفية بإستخدام الهاتف المحمول لماذا وكيف ولمن؟ *(48)*. CGAP.

عبد الرزاق حني الامين العام لوزارة البريد والاتصالات. (16 ديسمبر, 2021). آفاق التحول الرقمي في الجزائر. الإجتماع الإفتراضي التاسع لبرامج الحكومة الالكترونية العربي. الاسكوا.

اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية. (بلا تاريخ). نظم الدفع عبر الهاتف المحمول – الابعاد والقواعد المطلوبة. صندوق النقد العربي.

- **مواقع الانترنيت**

Vapulus ,(24 04, 2019). تاريخ الاسترداد 2023، من: HTTP://ar.Vapulus.com

Giemonetique. (2023). Consulté le 03 29, 2023, sur www.giemonetique.dz

وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية: mpt.gov.dz

السكان في الجزائر(2022) ,جويلية 28 :Récupéré sur fanack.com .
https://fanack.com/ar/algeria/population-of-

وزارة المالية. (avril, 2023 03). المجلس الشعبي الوطني:عرض القانون النقدي والمصرفي. تاريخ الاسترداد 27 mai, 2023، من وزارة المالية: mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/2015-2023-04-03-16-18-36

- **قائمة المراجع باللغة الأجنبية:**

- Adrien fleur. (2022). Action,ETF;Crypto and NTF. USA: draft2digital.
- Karim, Wasiul; Ahasanul, Haque; Mohammad, Arige Ufly; Alamgir, Hossain; Zohurul, Anis. (2020). Factors Influencing the useof E-Wallet as a payment method among Malasian Young. Journal of International Business and Management, 03(02).
- Nafis Alam. (2019). Fintech and Islamic finance. USA: palgrave macmillan publisher.

Technology Climate of Algeria: Comparative Study (2008-2019)

Nassira Aoudia,[*] Full time lecturer, University Center of Tipaza (Algeria), aoudiaa.nassiraa@gmail.com
Ayoub Asri, Full time lecturer, Higher National School of Applied Statistics and Economics (Algeria), asri.ayoub@enssea.edu.dz

Received: 30/05/2023 *Accepted: 22/08/2023* *Published:28/12/2023*

Abstract:

This study assesses Algeria's technology climate, as measured by the Frontier Technology Readiness Index developed by the United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). This index comprises ICT, skills, R&D, industry activity and access to finance. Giving the importance of digitalization in economic growth, this study answers the query of the technology climate in Algeria. It analyzes its positions in global, African and regional scales over the past decade, from UNCTAD data. The results reveal its poor technology climate. This study aims to explore the reasons behind its low rankings. It implicates the need to revise the Algerian economic growth model including technological factors.

Keywords: technology; innovation; skills; R&D; industry.
Jel Classification Codes: O140, O300, O550

[*] *Corresponding author.*

1. INTRODUCTION

Technology is very sensitive to time. Day to day, its evolution is both huge and unpredictable. Inventors (or entrepreneurs?) in technology (and other sectors) deals with what Joseph Shcumpeter calls the “creative destruction”. There is a link between technology and innovation.

The definition of innovation according to Oslo Manual distinguishes between the four (04) following types of innovation: -product innovation, which involves introducing a new or significantly improved good or service with enhanced characteristics or intended uses, including notable advancements in technical specifications, components, materials, incorporated software, user-friendliness, or other functional aspects;-process innovation, which encompasses the adoption of a new or significantly improved production or delivery method, including substantial changes in techniques, equipment, and/or software;-marketing innovation, which entails the implementation of a new marketing approach with significant alterations in product design or packaging, product placement, product promotion, or pricing;-and organizational innovation, which involves implementing a new organizational method in the firm's business practices, workplace organization, or external relations.

The Oslo manual considers, in its innovation surveys, information about inputs, outputs and the behavioral and organizational dimensions of innovative activities of a firm. On the input side, innovation surveys measure a firm’s intangible assets, which include, beyond R&D expenditure, spending on training, acquisition of patents, product design, trial production, and market analysis. As for the output side, data are collected on whether an enterprise has introduced a new product or process, the share of sales due to significantly changed or new products (“new” can mean new to the enterprise, new to the market or new to the world)(Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), 2009, pp. 11-12).

According to this definition, technology as related to software, is a kind of product innovation and process innovation. Organizational innovation has an impact on these two kinds as it includes investment in intangible assets, such as R&D, training and ICT. From this point of view,

it can be distinguished between technological (product, process) and non-technological (marketing, organizational) innovation, two concepts highlighting by OCDE (Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), 2009, p. 15).

Technology can be considered as an independent activity but also as a mean for improving other activities.In both cases, a country needs to have a certain thresholdforconditions to get ready toinnovate in technology, say "technology climate".

The United Nations Conference on Trade and Development has developed the frontier technology readiness index: "It includes technological capacities related to physical investment, human capital and technological effort, and covers national capacities to use, adopt and adapt these technologies"(UNCTAD). More specifically, it is divided into five (05) "building blocks": ICT deployment, skills, R&D activity, industry activity and access to finance (UNCTAD).

The importance of these technology "building blocks" has been reported by the economic literature which explains and measurestheir effects on economic growth. May be we can consider ICT deployment as technological change(Solow, 1956, pp. 65-46); skills as learning by doing (Arrow, 1962, pp. 155-173), knowledge(Romer, 1986, pp. 1002-1037),human capital (general skills level)) (Lucas, 1988, p. 17)and human investments including education and training (Barro, 1988) (Barro, 1990, p. 105); R&D activity as "research technology producing new knowledge"or "investment in knowledge"(Romer, 1986, p. 1003) and as a consequence of human investments including education and training (Barro, 1988) (Barro, 1990, p. 105); and access to finance as government expenditure (Barro, 1990, pp. 103-125)

Thus, given the theoretical and empirical importance of issue of technology, this study aims to comparethe "technology climate" of Algeriato some geographic areas (world, Africa, North Africa) for the period 2008-2019.

The main question of this study can be formulated as follows. How Algeria is ready for technology? Three research questions can be noted as follows:

-What is the position of Algeria in global, African and regional scales during the last decade?

-What is the poorest building block of technology climate in Algeria comparing to African countries?

-What are the main reasons which explain the poor ranking of Algeria in terms of technology climate?

These questions have been aroused the interest of researchers in Algeria and about Algeria. We can mention the following researches:

-"Algeria in economy of knowledge: What place?"(Written in French). It evaluates the position of Algeria in terms of knowledge economy based on two indices: Knowledge Economy Index (KEI) and Knowledge Assessment Methodology (KAM) which register, each one of them, a value around the half (5/10) (Bouredjan & Touta, 2020, pp. 288-299);

- "The Knowledge-Based Economy (KBE): A Lever for the Emergence of the Algerian Economy" (writing in French). It highlights some statistics related to knowledge economy. In fact Algeria spent only 0.76% of its GDP in R&D against 0.98% for Morocco, as reported by Beddi Boumediane (Godih & Lazreg, 2020, p. 303);

-"Development of the knowledge economy in Algeria and inflection growth model"(written in French). It discusses the question of the development of knowledge economy. It illustrates one (01) building block of the frontier technology readiness index: R&D activity. In actuality, R&D in Algeria represents less than 1% of GDP since 1998, and only 2% of patents are registering by universities and research centers, in 2010(Bouacida & Haudeville, 2015, pp. 105-106).

The plan of this study is as follows. It will begin with an explanation about methods and materials about measuring technology climate in Algeria with international comparisons. Next, it will give the results about the comparative state of technology climate of Algeria. Finally, it will turn to a discussion ofwhat has been arrived at and of what is yet to be done.

2. Methods and Materials

2.1 Data collection and software

In order to avoid conceptual problems, we exploit one data website, which is the United Nations Conference on Trade and Development Data center (UNCTAD). The data analysis method relies on descriptive analysis. The results are illustrated in figures using the R software.

2.2Data procedure

The principal variable is the "Frontier technology readiness index" developed by UNCTAD: an index value closer to one indicates that a country is ready for the use and adoption of frontier technologies. On the contrary, an index value closer to zero indicates that a country is less ready.

In this paper, we do not discuss the methodology of this indicator; we limit it in determining the big lines of its definition. The overall index is comprised of indices of the following five (05) "building blocks": ICT deployment, skills, R&D activity, Industry activity and access to finance.

According to the same source: -ICT deployment is the level of ICT infrastructure. This becomesimportant,especially since Artificial intelligence (AI), Internet of Things (IoT), big data and blockchain are internet-based technologies; -Skills refer to equipped people with relevant skills. This indicator need to be interpreted with caution, especially in developing countries, because of the emigration of highly trained or skilled people, the "brain drain", as a result of which the actual skill level could be lower than the official estimate; -R&D activity is essential for the production of frontier technologies, adoption and adaptation of technologies; -Industry activity considers three sectors that are early adopters: manufacturing, with high-tech manufacturing as the frontrunner; finance; and ICT; -and Access to finance assesses the availability of finance to the private sector (UNCTAD).

The analysis of this variable and its "building blocks" for Algeria and the geographic areas selected is explained in four (04) steps. In the first step, we establish a ranking from the best performance to the worst one in terms of overall index of technology readiness and its five (05) building blocks (ICT, Skills, R&D, Industry activity and Access to finance) for all

the countries, highlighting Algerian, Moroccan, Tunisian and South Korean positions. In sum, 158 countries are concerned by this analysis for which data are available for the year 2019. The second step consists in establishing rankings in an African scale, by the same method and goals. In total, 41 African countries are concerned by this analysis for the year of 2019. The performance of Algeria in 2019 is the subject of our third step compared to some regional African countries like Morocco and Tunisia and to non-African country like South Korea. The selection of these three (03) countries is explained by two (02) reasons. The first reason is geographical; we want to know whether geography affects the economy. The second reason is a historical; we measure the technological "gap" between Algeria and South Korea that started their first industrial strategies at the same time, with the same level of GDP. The fourth and last step examines whether Algeria has improved its performance since 2008.

The period of study encompasses all the data published by UNCTAD, with the initial year of observation being 2008 and the final year being 2019. However, we have selectively chosen specific years of observation for each step of the data procedure elucidated earlier. For all the global ranking, we observe the results only for the last year (2019). The same observation above is applied for the African ranking. As for the individual comparisons, we calculate the mean of each "building block" of technology readiness, for the following sub-periods: 2008-2009, 2010-2014, 2015-2017 and 2018-2019. For the whole data availability period (2008-2019), Algeria's technological performance evolution has been observed through yearly observations.

3. Results and discussion

3.1 The place of Algeria in global and African scales: 2019

We exhibit the results, first, at the global level, and then, at the African level as follows.

-Overall, Algeria is scored 98 while South Korea, Tunisia and Morocco are ranked 07, 60 and 76, respectively. The USA heads the list (Fig.1). The Algerian overall index is the result of the combined effects of its constituent parts, each of which will be examined separately.

Fig.1. Frontier technology readiness index, overall index, World: 2019

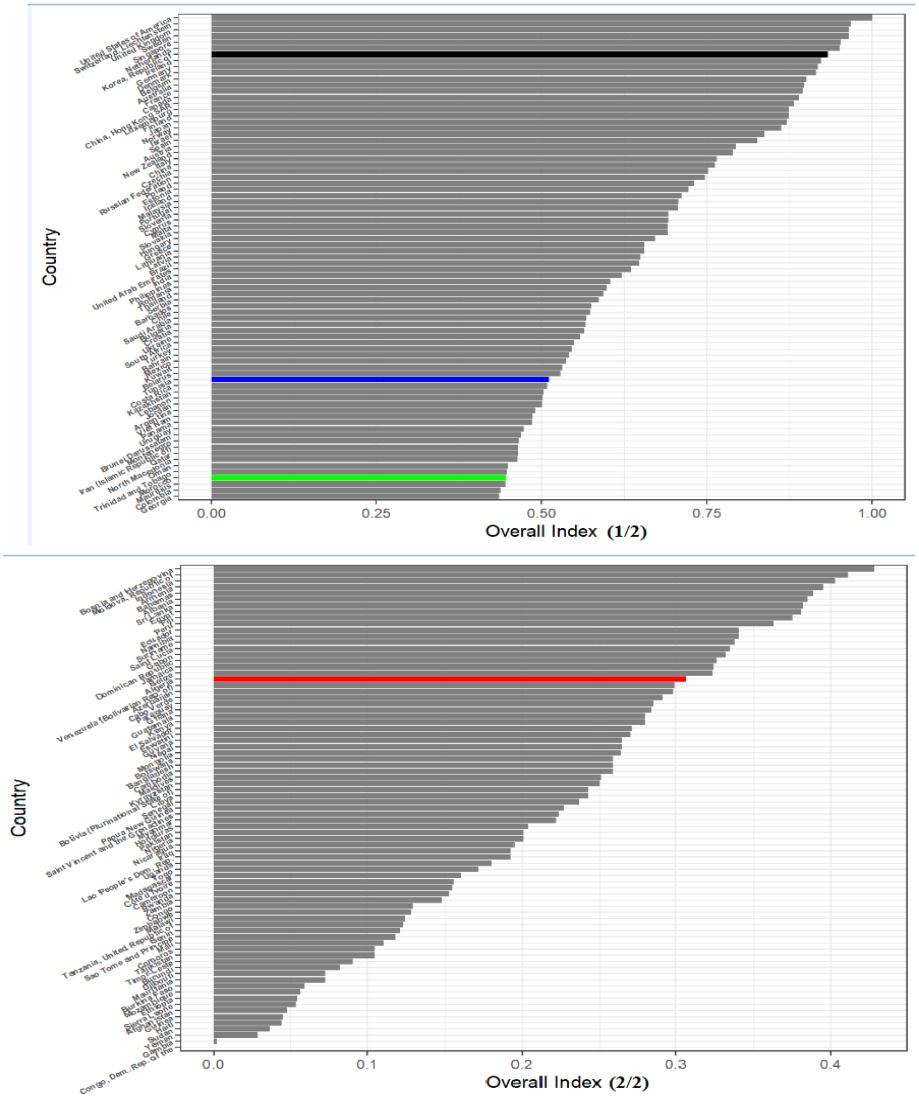

Source: Aoudia and Asri, 2023

-As for ICT, Algeria occupies the 120th rank against the 19th for South Korea, the 78th for Morocco and the 80th for Tunisia. Sweden is the 1st (Fig.2). Although the ICT sector is interconnected with other economic sectors in a way that improves their performance, it is a separate industry whose traded goods and services can be measured. The importance of TIC services increases in the internet era. However, Algeria is falling short in

terms of TIC service exports, as defined by UNCTAD in a 2015 in its Technical Note Development" (UNCTAD, 2015) as computer and telecommunications services. In actuality, South Korea, Morocco, and Tunisia hold the 20th, the 43rd, and the 71st spots in terms of the global proportion of ICT service exports, respectively. Algeria is considerably behind the North African nations, ranking 101st out of 155.

Fig.2.ICT, World: 2019

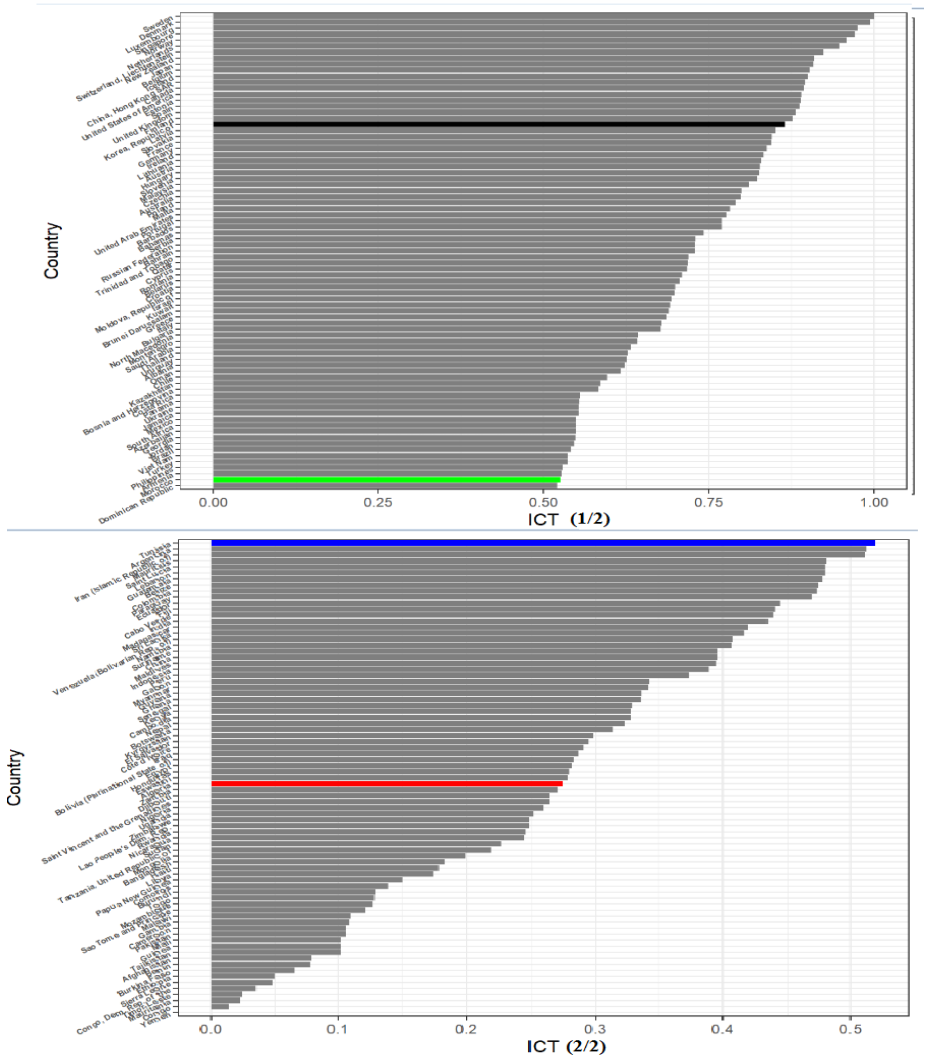

Source: Aoudia and Asri, 2023

-Concerning skills, Algerian performance (80/158) is better than Moroccan one (120/158) but worse than those of South Korea (27/158) and

Tunisia (62/158). Australia registers the best performance (Fig.3). According to the International Labor Organization (ILO) in the context of African countries, a skills gap can be partially explained by the weakness of the role of social partners and public–private partnerships (PPPs), the poor quality apprenticeship and the underdevelopment of labor market information systems (State of Skills - Country briefs, 2020).

Fig.3. Skills, World: 2019

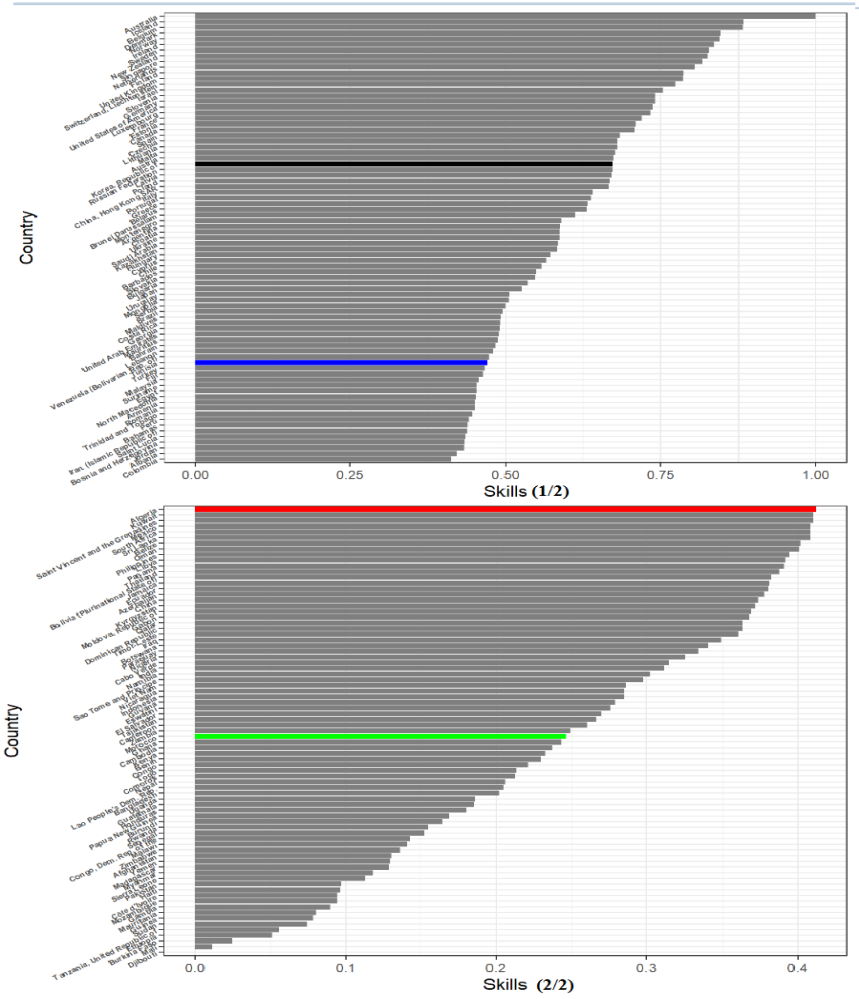

Source: Aoudia and Asri, 2023

-In R&D, Algeria registers the 68th rank against the 3rd for South Korea, the 50th for Morocco and the 61st for Tunisia. China is in the 1st rank (Fig.4). This is significant since, according to World Bank data, China, the

second-largest economy, spends 2.4% of its GDP on R&D (Dépenses en recherche et développement (% du PIB) - China, 2020). According to the same source, Algeria spent only 0.53% of its GDP in 2017.

Fig.4.R&D, World: 2019

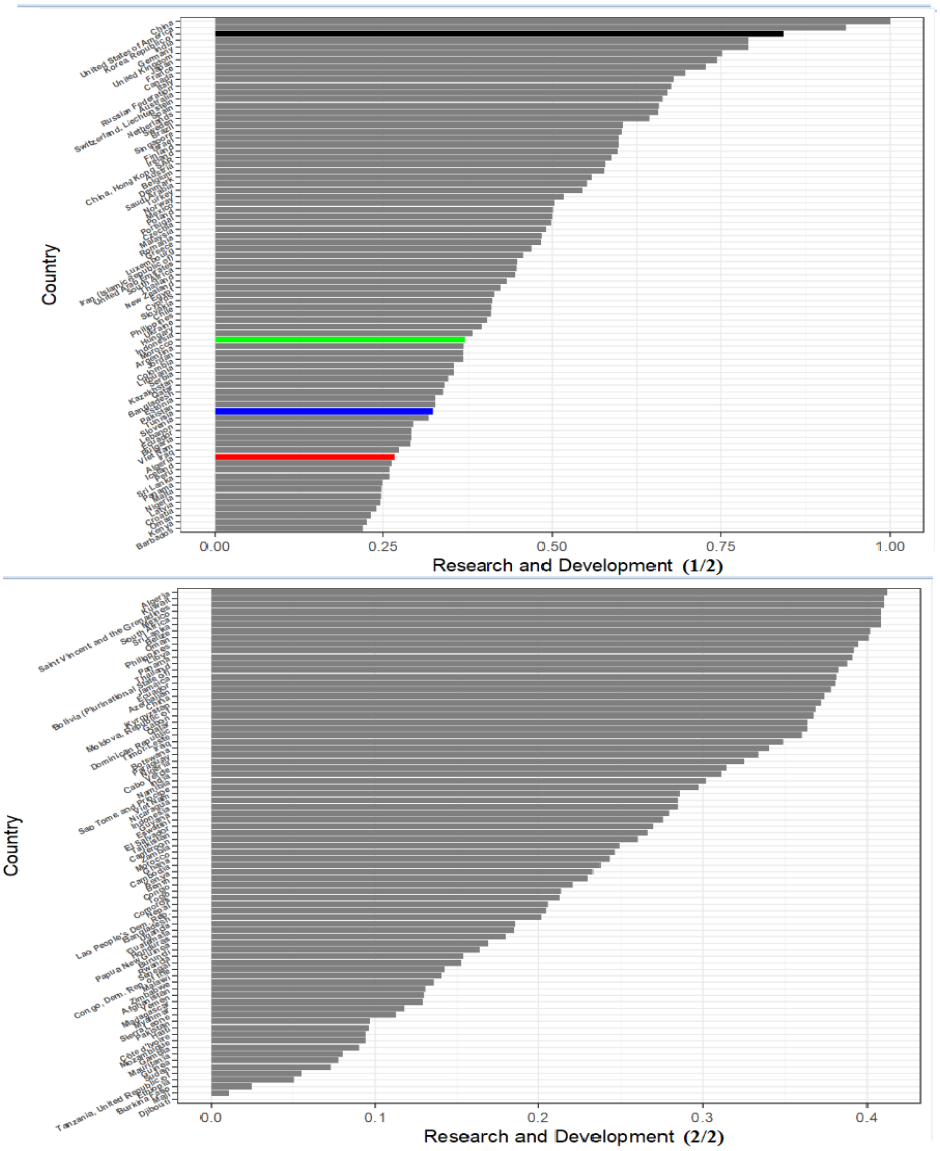

Source: Aoudia and Asri, 2023

-The Industrial state of Algeria is very poor; 152 out of 158. South Korea is at the 5th rank, against the 45th and 57th ranks for Tunisia and Morocco, respectively. Ireland is the most industrialized country (Fig.5).

Causes range from internal factors like the business climate (157 out of 190 in 2020) (World Bank, 2020, p. 4) to external factors like competition from developed and developing countries.

Fig.5. Industry activity, World: 2019

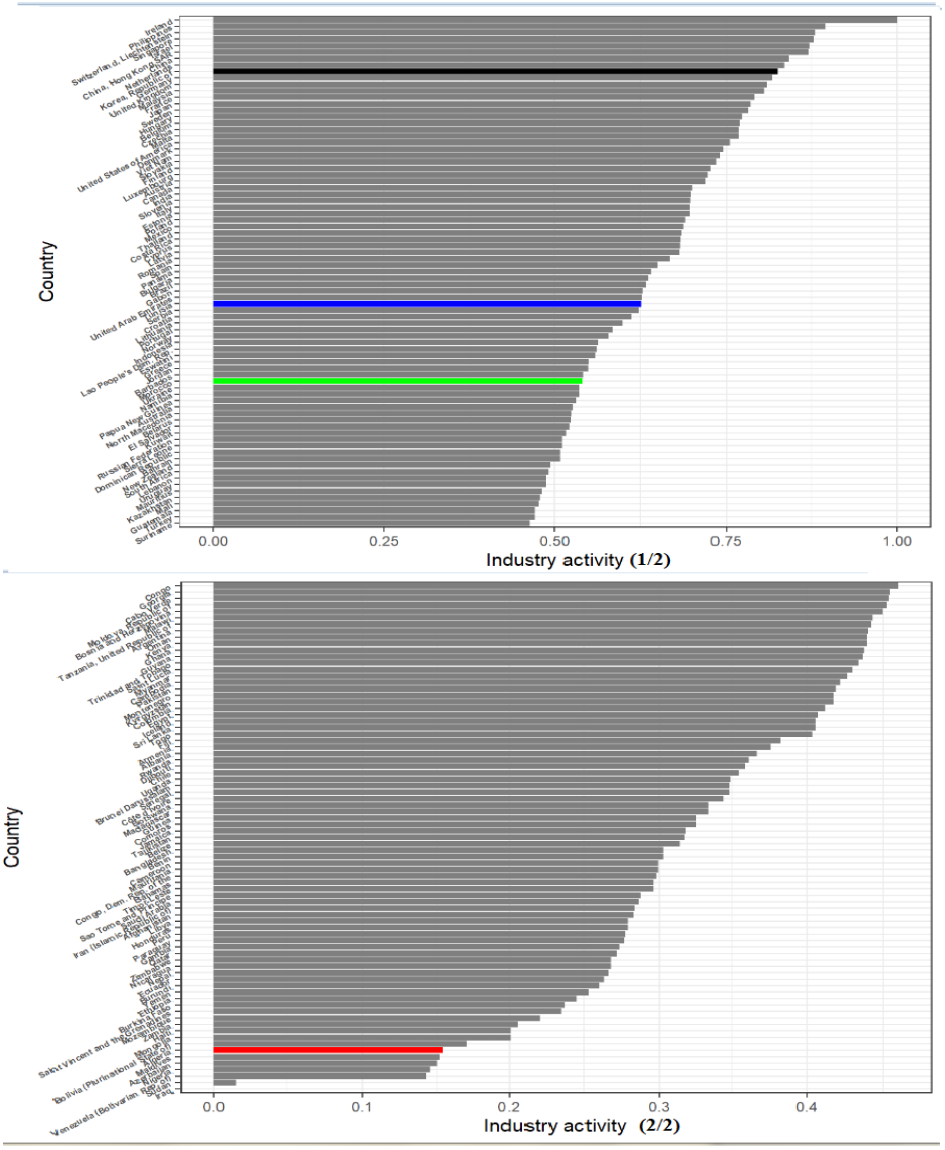

Source: Aoudia and Asri, 2023

-Access to finance in Algeria is too far from the regional mean: 119 against 50 for Tunisia and 35 for Morocco. South Korea is well ranked (8). Hong Kong is the leading the global list (Fig.6). On 2019, Algeria ranked 178 out of 190 countries on the World Bank's Doing Business indicator for

"getting credit," compared to South Korea's 60, Morocco's 112, Tunisia's 99, and South Korea's 60. Below is an explanation of the structure of this indicator (World Bank, Doing Business 2019, 2019, pp. 153,181, 190,210).

Fig.6. Access to finance, World: 2019

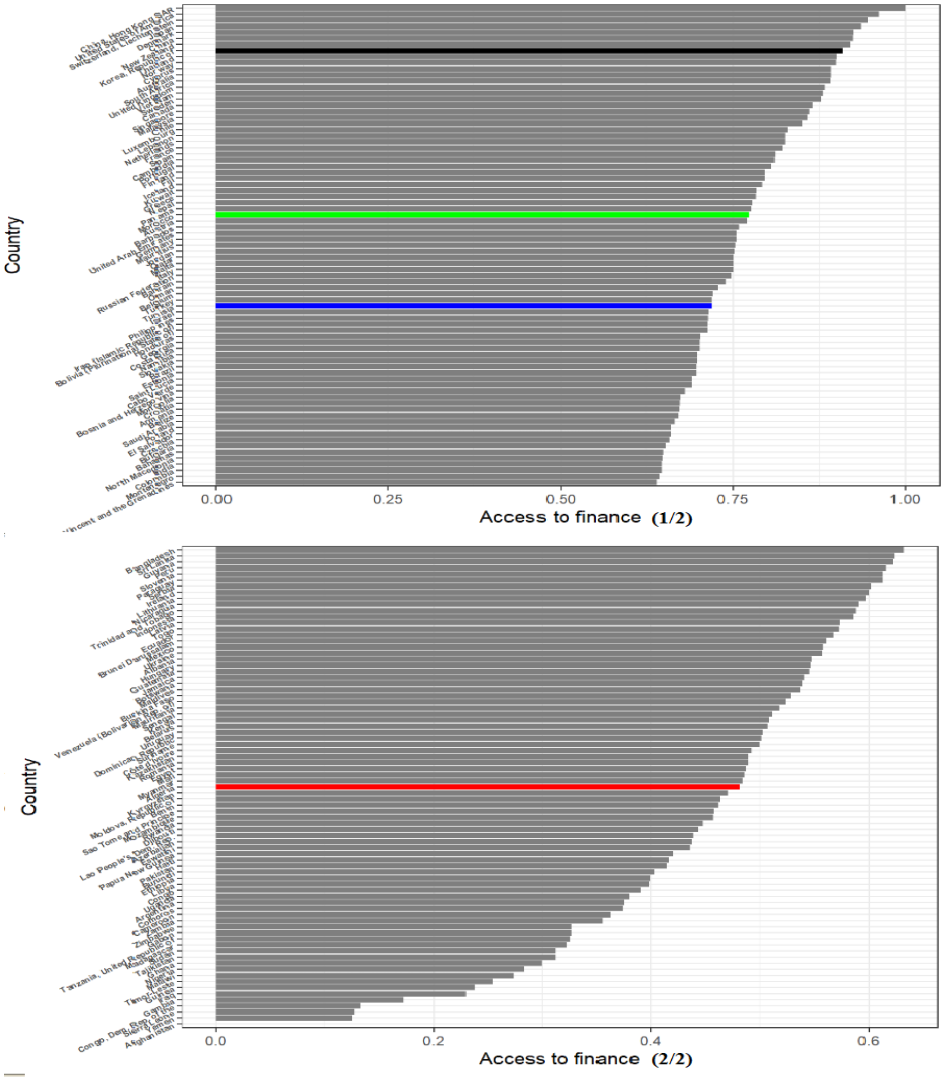

Source: Aoudia and Asri, 2023

Concerning the African level, the same method is adopted. We will compare the Algerian performance in technology to African countries, including regional African countries specifically Morocco and Tunisia.

-In terms of the overall index, Algeria is ranked 08 against 02 for Tunisia and 03 for Morocco. South Africa holds the top spot (Fig.7). Below,

we'll provide a brief explanation.

Fig.7. Frontier technology index, overall index, Africa: 2019

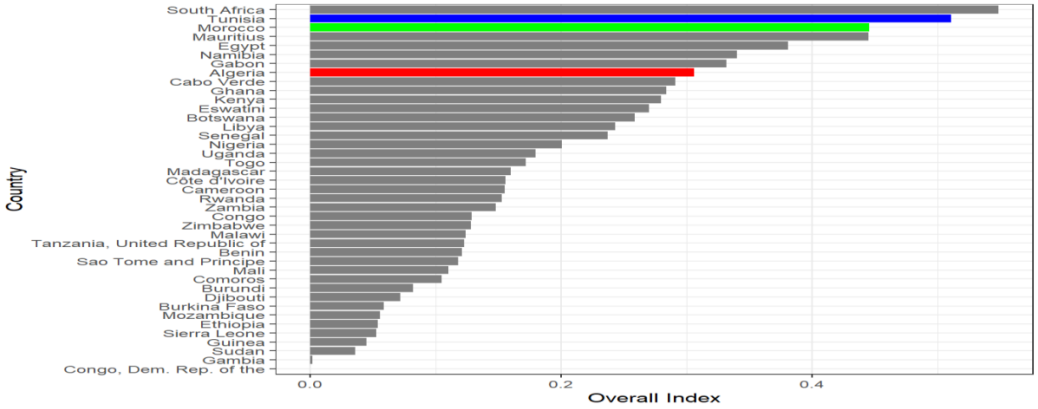

Source: Aoudia and Asri, 2023

-As for ICT, Algeria occupies the 16thrank against the 2nd and 3rd ranks for Morocco and Tunisia, respectively. South Africa is the 1st (Fig.8). In the real sphere, Algeria is not competitive in exporting ICT services to Africa according to the UNCTAD data. In fact, Morocco is ranked 1st, followed by Egypt (rank 2) and Tunisia (rank 4). Algeria is ranked 16th out of 44.

Fig.8. ICT, Africa: 2019

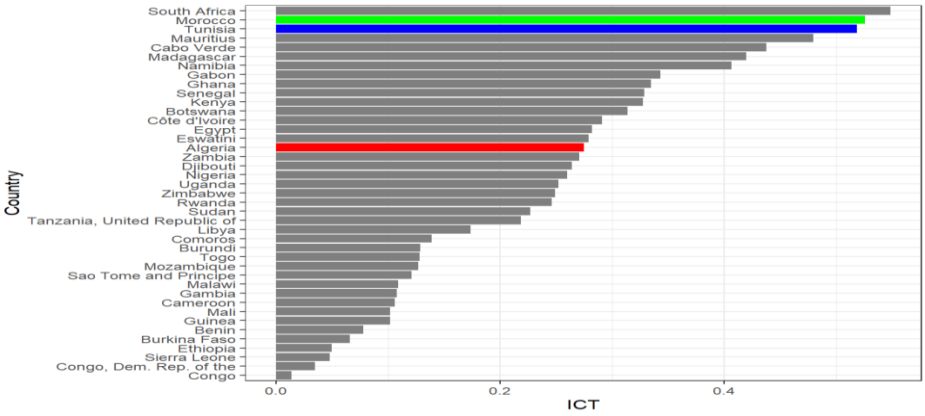

Source: Aoudia and Asri, 2023

-Algeria's performance in terms of talents is better than Morocco's (16), but poorer than Tunisia's (02). Mauritius heads the list (Fig9). According to ILO, a skills deficit requires a list of crucial recommendations including adopting "innovative" approaches; skills anticipation and monitoring; coordinating and prioritizing investment in skills development; and increasing work-based learning programs (State of Skills - Country

briefs, 2020).

Fig.9. Skills, Africa: 2019

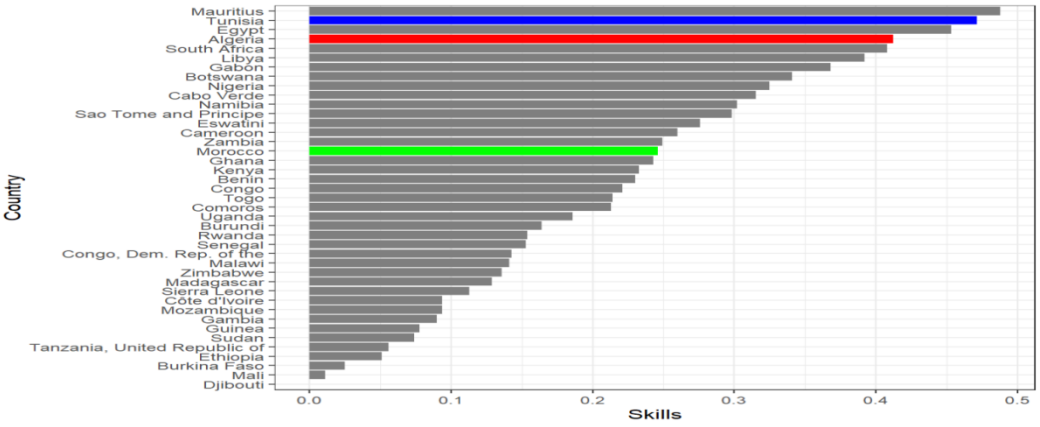

Source: Aoudia and Asri, 2023

-In R&D, Morocco, Tunisia and Algeria register the 3rd, 4th and 5th places, respectively. South Africa occupies the 1st place (Fig10). Scientific works demonstrate that there is a positive relationship between the enterprises size and R&D (Anderson & Kindlon, 2019). In the light of this fact, it is noteworthy that 97.58% of Algerian companies employ fewer than 10 employees (Ministry of Industry, Small and Medium-sized Enterprises, 2022).

Fig.10.R&D, Africa: 2019

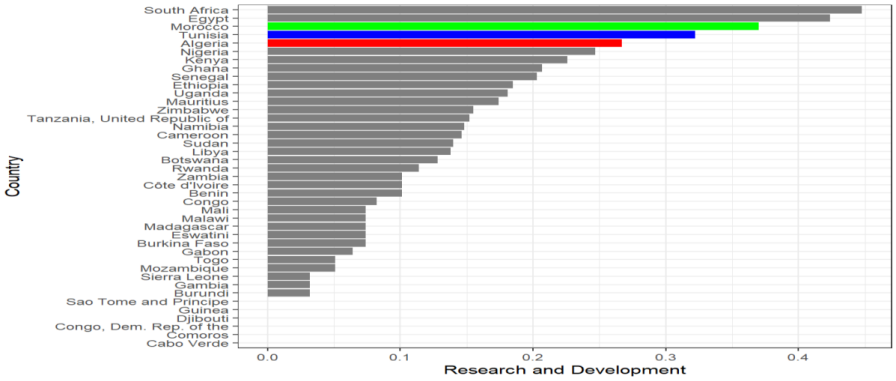

Source: Aoudia and Asri, 2023

-The Algerian industrial state is among the poorest ones: 39 out of 41, against 4 for Morocco and 2 for Tunisia. Gabon is the most industrialized African country (Fig.11). The State has abandoned any real industrialization attempt since 1986. In addition, the private sector cannot be promoted given

Algeria's 157/190 raking in the ease of doing business in 2020 compared to 5 out of 190 for South Korea (World Bank, Doing Business 2020, 2020).

Fig.11. Industry activity, Africa: 2019

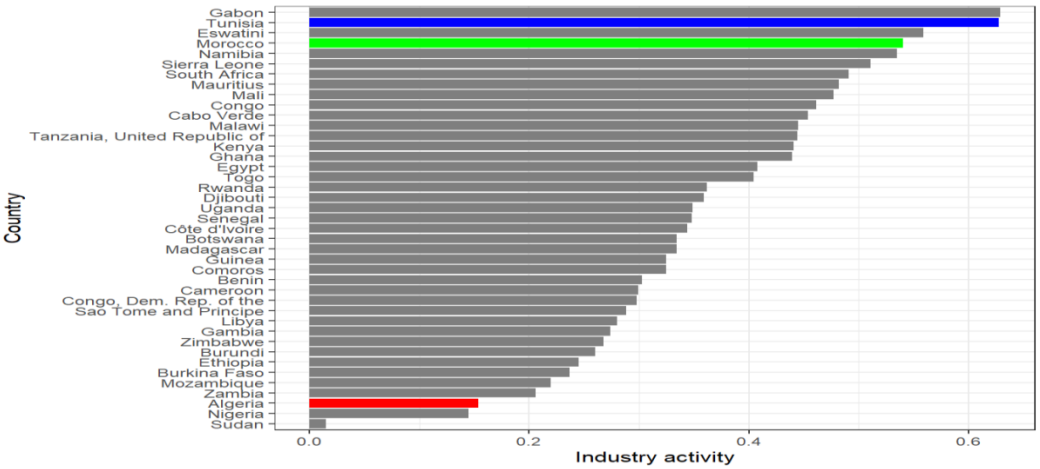

Source: Aoudia and Asri, 2023

-Access to finance in Algeria is at 14th rank. Tunisia registers the 4th rank. Morocco is the 2nd. South Africa heads the continent (Fig12). The evaluation of the financial climate by the World Bank shows that the depth of credit information index is null, compared to Morocco and Tunisia's 7/8 and South Korea's full score (World Bank, Doing Business 2019, 2019).

Fig.12. Access to finance, Africa: 2019

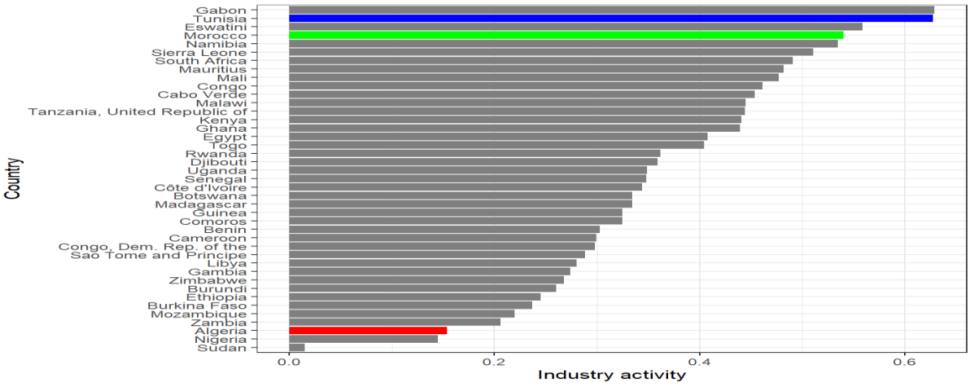

Source: Aoudia and Asri, 2023

3.2The evolution of technology climate of Algeria: spatial and temporal comparisons (2008-2019)

In this point, we compare, first, the Algerian performance in

technology to those of Morocco, Tunisia and South Korea, for the period 2008-2019. Then, we compare the Algerian technology climate to its self, in a historical perspective to find out if there is a remarkable evolution, and conclude that there is not. The results are the following:

-Algerian skills level is better than Moroccan one for all the period. Same observation goes to R&D for only the period 2008-2009. Algerian performance in others technology "building blocks" is the worst one, especially for industry activity. For the overall index, skills and industry activity, Tunisia performs better than Morocco. For the rest of the building blocks, Morocco is better for the last period 2018-2019. South Korea ranked highest in all climate technology components, during the research period (Fig.13). It is challenging to identify and explain both the strong and weak technological aspects at the same time in this comparison study.

Fig.13. Frontier technology readiness index and its building blocks, Algeria, Morocco, Tunisia and South Korea: 2008-2019

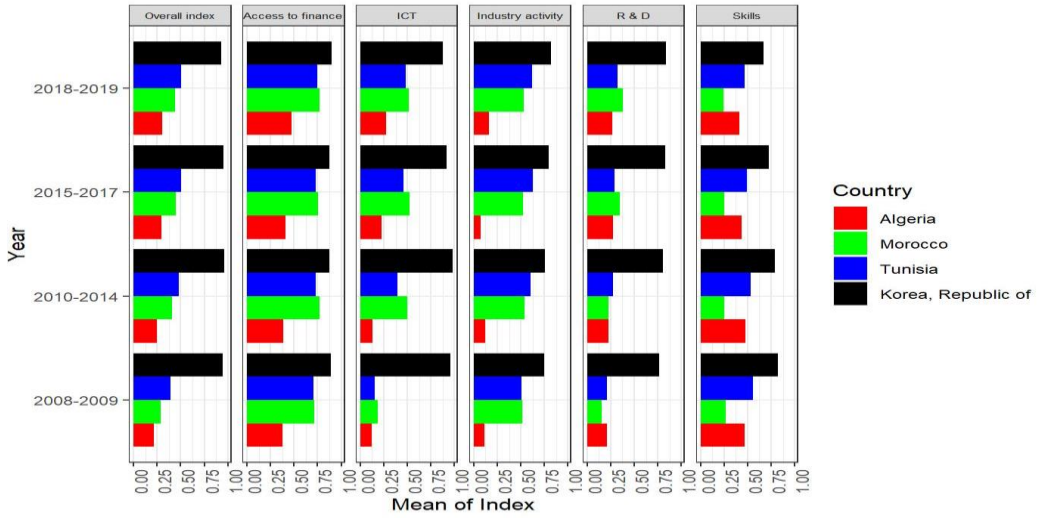

Source: Aoudia and Asri, 2023

-Algeria had not improved its technology climate during the period 2008-2019. The overall index and the best value for all its blocks is less than the mean (0,5). The overall index had registered a poor evolution during the period 2008-2016, from 0,22 to 0,31, with a trend of stagnation since 2016 to 2019, under the combined effect of increasing values (Access to finance, ICT) and decreasing ones (Skills, R&D). Industry activity in the bottom of

the list. It had fluctuated between 0,1 and 0,2! Algeria had been witnessing "brain drain"(Fig.14). It may be assumed that the Algerian technological climate had probably improved during this study period, but less significantly than the combined effect of the other countries. This "optimist" hypothesis is nevertheless negative in the sense that Algeria had not make sufficient effort.

Fig.14. Frontier technology readiness index and its building blocks, Algeria: 2008-2019

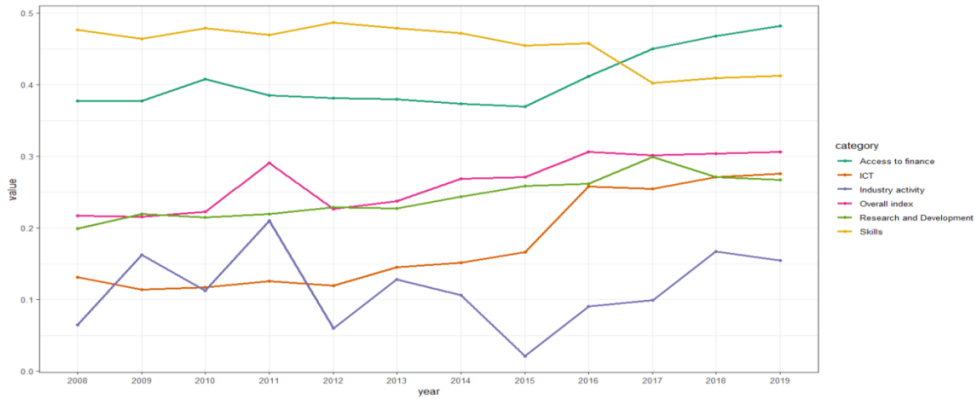

Source: Aoudia and Asri, 2023

4. CONCLUSION

The "technology climate" of Algeria is not favorable. We have investigated this question using data about frontier Technology readiness index which is structured in five (05) buildings blocks (ICT, Skills, R&D, Industry activity and Access to finance) developed by UNCTAD. We determined the place of Algeria in African and global scales. Besides, we observed the evolution of Algeria in technology readiness since 2008 to 2019.

Based on the analysis, we have concluded the four (04) following facts about the Algerian technology readiness. First, Algeria is not well ranked in international and African levels (98/158; 08/41) and far behind its geographic neighbors (Morocco (76/158; 03/41) and Tunisia (60/158; 02/41)). Second, comparing to South Korea, Algeria had been registering a huge "technology gap", (07/158), in the light of their historical industrial strategies. Third, Algeria was not well improving its technology readiness from 2008 to 2019. Fourth, "Industry activity" was scored in the bottom of

the global list (152/158) and in the African list (39/41).

It is not easy to present a roadmap to improve the technology climate in Algeria: is it a top-down reform (Government, Universities and research centers)? Or a bottom-up reform (society and family boundaries)? Alternatively, both of them? Another question that could be interesting to the young generation: How time Algeria will take to change its technology climate?

We do not have answers to the questions we have asked. All what we may assume is that Algerian inventors in technology are generally tending to seek an external solution which consists in moving into countries which are already well ranked in this subject, such the United State of America (01/158). This assumption is argued in some negative statements from Algerian inventors stating: "we would never have done anything if we had stayed in Algeria". As for the present, the connection between having the brilliant brain and seeing its concrete results is absent in Algeria. In concrete terms, the "Skills" indicator was witnessing a negative evolution during this study: the brain drain hypothesis.

5. Bibliography List :

1. Journal articles :

Arrow, K. J. (1962, 06). The Economic Implications of Learning by Doing. *Review of Economic Studies, 29*(3), 155-173.

Barro, R. J. (1990). Government spending in a simple model of endogeneous growth. *Journal of Political Economy, 98*(5), 103-125.

Bouacida, R. Y., & Haudeville, B. (2015). Développement de l'économie de la connaissance en Algérie. (E. b. Review, Ed.) *15*, 101-113.

Bouredjan, S., & Touta, N. (2020). L'Algérie dans l'économie de connaissance :Quelle place ? *Journal of economic and management researches, 1*(1), 280-303.

Godih, D. T., & Lazreg, M. (2020, 12). L'économie fondée sur la connaissance (EFC): levier d'action pour une émergence de l'économie algérienne. *El-Tawassol: Economie, Administration et Droit, 26*(4), 294-311.

Lucas, R. E. (1988, 07). On the Mechanics of Economic Development. *Journal of Monetary Economics, 22*(1), 3-42.

Romer, P. M. (1986, 10). Increasing Returns and Long-Run Growth. *Journal of Political Economy, 94*(5), 1002-37.

Solow, R. M. (1956, 02). A Contribution to the Theory of Economic Growth. *The Quarterly Journal of Economics, 70*(1), 65-94.

2. Report:

UNCTAD. (2015). *International Trade in ICT Services and ICT-enabled Services : Proposed Indicators from the Partnership on Measuring ICT for Development.*

Ministry of Industry, Small and Medium-sized Enterprises. (2022). *Statistical Information Bulletin.* Ministry of Industry, Small and Medium-sized Enterprises.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2009). *Innovation in firms: A microeconomic perspective.* OECD.

World Bank. (2019). *Doing Business 2019.* Washington, DC: World Bank.

World Bank. (2020). *Doing Business 2020.* Washington, DC: World Bank.

3. Internet website:

Anderson, G., & Kindlon, A. (2019, December 31). *Indicators of R&D Performance by Size of Company*. Consulté le September 18, 2023, sur National Science Foundation: https://www.nsf.gov/statistics/2019/nsf19316/overview.htm

Dépenses en recherche et développement (% du PIB) - China. (2020, December 31). Consulté le September 18, 2023, sur World Bank: https://donnees.banquemondiale.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS?locations=CN

State of Skills - Country briefs. (2020, April 1). Consulté le September 18, 2023, sur International Labour Organization: https://www.ilo.org/skills/projects/skill-up/WCMS_742315/lang--en/index.htm

UNCTAD. (n.d.). Retrieved 04 15, 2023, from UNCTADSTAT: https://unctadstat.unctad.org

The impact of e-reputation on the electronic purchase intention

Nazim Abdelmalek Chibani Bahi Amar, [*] SME Laboratory, Research and Innovation, University of Mustapha Stamboli, Mascara (Algeria), nazim.chibani@univ-mascara.dz
Sabrina Elbachir, SME Laboratory, Research and Innovation, University of Mustapha Stamboli, Mascara (Algeria), s.elbachir@univ-mascara.dz

Received: 29/05/2023 *Accepted: 22/08/2023* *Published:28./12/2023*

Abstract:

The aim of this study is to determine the role played by e-reputation in shaping customers' intentions to buy electronically, using the Yassir Express application as a case study. The choice of this application is justified by its ranking among the most widely used delivery apps in Algeria. To achieve the objectives of the study, a qualitative descriptive approach was used, including a convenience sample of 150 people who are already Yassir customers or wish to become one, and analyzing the data using the program SPSS 22. The results of the study showed that e-reputation, with its four dimensions, have an impact on online purchase intention.

Keywords: electronic purchase intention; reputation; e-reputation; Yassir Express.
Jel Classification Codes: M310, L81

[*] *Corresponding author*

1. INTRODUCTION

With the emergence of digital exchanges over the last two decades, Internet has become so important that all sectors, and marketing, have had to adapt to this upheaval and keep pace with the development of this phenomenon, by introducing e-commerce. Michael Aldrich was the first to tackle the latter, in 1979. E-commerce is known as the power to sell a product or a service over a computer network. This has given rise to a new mode of consumption, and a whole new category of consumer, the "e-consumer". However, it is imperative to note that electronic reputation plays an essential role in purchasing decisions, since consumers tend to find out more about the company or brand before making their final decision (Aldrich, 2011).

E-reputation is the image of a company or brand in the eyes of consumers. Its importance lies in the positive influence it has on its target audience, winning their trust and loyalty and reducing costs (Caruana, Ramasashan, & Krentler, 2004). This image can be affected by comments and opinions on social networks, the quality of the services and products offered, and the degree of customer satisfaction. Electronic purchase intention is considered to be the consumer's intention to enter into a relationship with a seller in virtual space (Zwass, 1998).

Among the most relevant research topics in this area of e-commerce is the relationship between e-reputation and electronic purchase intention. According to the literature review, many authors have taken an interest in this phenomenon and have focused much more on the way in which e-reputation influences consumer intentions, as well as the study of the variables that moderate this equation.

In this paper, we will attempt to determine the nature of the relationship between electronic purchase intention and e-reputation based on a review of the literature on this subject, using the "Yassir Express" sales application as the object of study. The choice of this platform is motivated

by its ranking as one of the most visited shopping sites in Algeria, and particularly in Oran, currently.

2. Literature review

2.1 Definition of reputation and e-reputation

In the literature, there are many studies around the concept of reputation, knowing that it has great importance among companies. (Dutot & Castellano, 2015) Have described it as "a subjective and relative social construct; and it is possible to classify or order the reputation of different firms". Reputation brings together all the actions undertaken by an organization with the aim of generating sales and building consumer loyalty (Keller & Aaker, 1998), this concept is considered to be a brand's intangible asset whose function is to give the brand a certain perceived value. It is understood as the history of the brand (Belkamel, Benhamza, & Texier, 2012).

Reputation positively affects the long-term relationship with stakeholders, and also contributes effectively to the creation of competitive advantage (Boyd, Bergh, & Ketchen Jr, 2010). Researchers in this field have given great importance to this concept in marketing studies, unlike online reputation, where there is little research in this area compared to the previous one.

The Larousse dictionary defines it as: "A favorable or unfavorable public opinion of someone or something". As far as sociology is concerned, reputation, whether virtual or real, is a social construct built on the relationships that the company has with all its stakeholders (Rao, 1994).

In 2014, (Boistel, 2014) explains that reputation is "the good or bad opinion that the different publics form of the company based on the result of all their experiences, beliefs, feelings, knowledge, and impressions, which then constitute a perceived whole, constructed from a set of items conveyed by the company, giving a strong reputation if these are perceived in the same way by the different publics of the company and if they are accepted by the employees".

Reputation has two components: an emotional (affective) component and a rational (cognitive) component (Fombrun & Gardberg, 2000):

- The emotional component, also known as affective, concerns all subjective emotions, feelings and experiences associated with a brand, product or company. Variables such as customer satisfaction, trust and positive experience can shape this emotional component. Trust is one of the essential foundations of emotion. It is born out of positive experiences and quality relationships with the brand or organization. This reflects a positive perception of reputation.

Customer's satisfaction generates positive feelings towards the brand or company and contributes significantly to the emotional component of reputation. While positive user experience and positive interactions with employees can also develop positive user feelings and contribute to the composition of affect.

By taking these points into account, we can determine their impact on people's overall perception of the brand or organization concerned, and the degree of this impact on their intentions and behavior.

- The second component of reputation, rationality, or also known as the cognitive dimension, focuses on the attributes and tangible factors of the company, brand or organization. It is based on measurable, objective information, such as the company's financial performance and the quality of the products or services offered. People's perception of quality is a very important factor in formulating this rational component. This quality is reflected in the reliability of the products or services offered their durability and performance, and their

compliance with customer expectations. Social responsibility, innovation and creativity also play an important part in its design. As a result, this cognitive component can have a direct impact on customers' purchasing decisions, commercial partnerships, and stakeholder relations.

For (Castellano & Dutot, 2013), e-reputation represents the image created by stakeholders of a person or company, based on the information conveyed by websites and other electronic media, such as comments and opinions posted on social networks and throughout the internet.

2.2 Purchase intention and electronic purchase intention

There are many definitions of intention in both ancient and modern literature:

Purchase intention is a dynamic concept. According to (Belk, 1974), it represents the set of instructions that people give themselves to act in a certain way, thus considering the planning dimension of purchase intention. For (Kalwani & Silk, 1982), intention is a good estimator of future consumer behavior.

(Dussart, 1983) Considers it to be the subjective probability of buying a given product or brand. Purchase intention is a cognitive construct for (O'Shaughnessy, 1992), who defines it as the result of a desire that has been cognitively processed, insofar as we cannot desire what we do not know and which is not part of our culture.

For his part, (Darpy, 1997) has explained that intention represents the moment when the individual declares whether or not he is ready to adopt a behavior, i.e. the moment between detecting the need and taking action. He also considered that intention is a response to a desire as part of the decision-making process. Desire represents the sensation of attraction to an object and the need to achieve it. It should be emphasized that intention is formed in several stages: firstly, the existence of the desire and its

detection, then the acceptance of this desire, followed by the intention and its planning, and finally the promise of realization (Darpy, 1997).

More recently, the definition given by (Roussel & Bergeron, 2012) indicates that intentions represent the best prognosis of an individual's behavior, allowing him or her to independently incorporate all the relevant factors that may influence actual behavior.

To sum up these multiple definitions, we could say that intention is positioned in the pre-purchase phase. Intentions represent post-behavioral attitudes, not actual behavior, bearing in mind that intentions are generally expressed by individuals in surveys and polls on this subject. So, in other words, we can emphasize that intentions are information to be taken with a degree of caution since declared intentions would not necessarily lead to behavior and a purchasing decision at another time. Intentions are therefore used to predict behavior and, of course, sales, starting with marketing decisions or strategies aimed at promoting new or existing products.

As for electronic purchase intention, it doesn't differ much from the concept of intention, just that it concerns the virtual world such as shopping sites and social networks.... etc. A great deal of research has been carried out in this area, and several researchers who have taken an interest in this phenomenon have validated multiple definitions, all of which represent a single line of sight. For (Davies, Chun, Da Silva, & Roper, 2001), electronic intent is the starting point at which the consumer is ready to buy a product or service from an electronic location.

Online purchase intention is defined as "a consumer's intention to make an online purchase, which may be influenced by factors such as online trust, past satisfaction, perceived website and product quality, and social norms" (Kim, Choi, & Shin, 2019). Like its predecessor, it is influenced much more by the ease of use of sales platforms and applications, the security of payment methods, trust in the online seller, and its evaluation in the eyes of Internet users.

Therefore, the main difference between these two concepts lies in the sales channel used. In the case of traditional intent, it encompasses all sales

in consideration, particularly physical sales in shops, whereas online purchase intent focuses solely on transactions carried out via the net through multiple channels, such as websites, mobile sales applications, platforms, etc.

With the expansion of e-commerce and the explosion in the number of users of this type of commerce, it should be noted that in no case will the intention to buy electronically replace the intention to buy traditionally, since there are many people who prefer to make their purchases physically and to go to the shops.

2.3. Previous studies

Many researchers have taken an interest in this subject, and more specifically in the relationship between e-reputation and the intention to buy online. Among these studies, we can mention the most important ones:

The objective of the study by (Ryu & Feick, 2007) was to measure the impact of sponsorship program on consumers' intention to purchase electronically. The results showed that sponsorship reward program have a positive impact on e-purchase intention.

(Laroche, Habibi, & Richard, 2013), demonstrated that a company with a presence on social networks had a significant impact on brand loyalty and customer purchase intention. Another of the authors' findings concerns the quality of this presence, since it turns out that the more active the company is, responding quickly to consumer requests and interacting with them on an ongoing basis, the more likely they are to be loyal and continue to buy the product or brand in question.

(Alalwan, Rana, Dwivedi, & Algharabat, 2017), showed that online reputation remains a variable to be taken seriously for the company, for its primordial role in social networks and its weight in relation to the firm's marketing. The authors also pointed out that this online reputation can have a significant impact on the consumer's intention to buy.

Finally, a recent Chinese study looked at the impact of the customer experience on the purchase intention of cross-border online consumers (or what is known as international commerce). This study by (Chen & Yang, 2021) found a significant impact between these two variables, while noting that the structural incorporation of the network plays a partial mediating role in this relationship. So, to increase customers' intention to buy, the company must improve the customer experience, such as increasing the quality of service or personalizing and strengthening its online community (Chen & Yang, 2021).

To summarize previous studies on the relationship between e-reputation and online purchase intention, various methodological approaches have been adopted, leading to a multitude of results and perspectives. Some studies have favored quantitative methods, such as online surveys, while others have opted for qualitative methods, like in-depth interviews. Moreover, these researches have explored the relationship in different sectors, ranging from electronic products to fashion and travel. The impact of social media platforms has also been examined, highlighting the influence of reviews and ratings from other users.

For our study, we adopt a qualitative approach, using an online questionnaire targeting customers of an electronic platform. The novelty compared to previous articles lies in the investigation of the independent variable 'e-reputation' with its four dimensions (website reliability and security, brand's online image, service quality, and social media with their interactivity with users), as well as the impact of each dimension studied on online purchase intention.

3. Research methodology

Based on our literature review, which focused on the concepts of e-reputation and purchase intention, we were able to formulate a research question: how does e-reputation influence electronic purchase intention? A series of hypotheses can be derived from this question and our literature review:

- H 1: The perceived reliability of Yassir Express mobile application has a positive impact on customers' intention to buy.
- H 2: The reputation of Yassir Express mobile application has a positive impact on customers' intention to buy.
- H 3: Customers' purchase intention is positively influenced by customer service on Yassir Express mobile application.

3.1 Description of the "Yassir Express" application

Yassir express is a mobile application from the main company "SPAYassir". Its aim is to put e-consumers in touch with e-suppliers, via a web-based platform accessible to everyone, so that they can order and purchase products, services and meals remotely, presented on the application, and benefit from delivery to the destination of the customer's choice. (Yassir)

3.2. Data collection

For our sample, we opted for the convenience sampling method. The reasons for this choice are based firstly on the speed with which the information can be collected, and secondly on the fact that the respondents are chosen according to their availability and accessibility.

With regard to the data to be collected, we focused on the two variables of the study: e-reputation and electronic purchase intention. As for the collection process used to achieve our objective, an online questionnaire on Google form, prepared to measure the variables of this study, was drawn up and included 150 people, internet users from the wilaya of Oran who have made a purchase or have a desire to buy a product from the "Yassir Express" application, in 2023.

For the questionnaire and its design, it should be noted that most of the items used in this survey come from existing literature. To measure e-reputation, we followed the typology of (Dutot & Castellano, 2015). This measurement scale proposes four dimensions with 9 Items, the first integrates the reliability and security of the mobile application (2 Items), the second, the quality of the application (3 Items), the next integrates image

and online reputation of the mobile application (2 Items), and the last includes social media and transparency of the application (2 Items). All items were measured using a Likert scale ranging from 1 (strongly disagree) to 5 (strongly agree), which limits the risk of misunderstanding or measurement error.

To measure intention, we opted for the (Bagozzi & Yi, 1988) scale, which encompasses the three dimensions of intention: cognitive, affective and conative.

The customer's personal data measurements included gender, age, level of education and occupation.

4. Presentation and discussion of results

4.1. Description of the sample

Table 1. Gender, age, function, level of education.

Type	Men	76	50.7%
	Woman	74	49.3%
Age	(16-25)	57	38%
	(26-40)	56	37.3%
	(+40)	37	24.7%
Function	Student	83	55.3%
	Civil servant	20	13.3%
	Liberal prof	22	14.7%
	Others	25	16.7%
Level of education	Meduim	2	1.3%
	Secondary	64	42.7%
	University	84	56%

Source: SPSS data with reorganization by the authors

Our sample was made up of 50.7% men and 49.3% women. Of the 150 respondents, the most representative age categories were 16-25 and 26-40. This may be reflected in the fact that they are the ones who make most

use of online purchases via applications. Students and university students are in the majority, with 55.3% and 56% respectively.

4.2. Analysis of the responses of the sample items to the study variables

4.2.1. Analysis of responses to the independent variable of e-reputation

Table 2. Analysis of responses to the 9 e-reputation items, (Average).

Items	Average
The Yassir Express application provides clear and accurate information on products, promotions. **(I9)**	3.58
The Yassir Express application is familiar to most Internet users. **(I8)**	3.57
The Yassir Express application is easy to use. **(I3)**	3.54
The application is highly rated and recommended by Internet users. **(I6)**	3.53
The Yassir Express application is reliable in terms of order delivery. **(I1)**	3.49
Customer service lives up to your expectations. **(I5)**	3.44
The products offered by the Yassir Express application are of good quality. **(I4)**	3.43
The Yassir Express application guarantees the confidentiality of my personal information. **(I2)**	3.41
The Yassir Express application is renowned for its reliability and quality of service. **(I7)**	3.38

Source: SPSS data with reorganization by the authors

Table 3. Analysis of responses to the 9 e-reputation items, (Standard deviation)

Items	Standard deviation
The products offered by the Yassir Express application are of good quality. **(I4)**	0.736
Customer service lives up to your expectations. **(I5)**	0.755
The Yassir Express application is familiar to most Internet users. **(I8)**	0.763
The Yassir Express application provides clear and accurate information on products and promotions. **(I9)**	0.771
The Yassir Express application is renowned for its reliability and quality of service. **(I7)**	0.783
The application is highly rated and recommended by Internet	0.792

users. **(I6)**	
The Yassir Express application is reliable in terms of order delivery. **(I1)**	0.825
The Yassir Express application guarantees the confidentiality of my personal information. **(I2)**	0.836
The Yassir Express application is easy to use. **(I3)**	0.880

Source: SPSS data with reorganization by the authors

From the table above, we can clearly see that most of the means and medians of the dimensions of the e-reputation variable are around 3.50, with a standard deviation of 0.793, and this represents a high degree of acceptance. Particularly for the social media and business transparency dimension, this has a mean of 3.57 with a median mean of 4.00, and a standard deviation of 0.767. This means that Yassir has managed its social media positively, and has succeeded in making itself known and offering effective content via its communication channels.

4.2.2. Analysis of responses to the dependent variable of intention to buy online

Table 4. Analysis of responses to the intention to buy electronically.

Items	Average	Median	Standard deviation
I have a positive attitude towards buying products from the Yassir Express app **(I1).**	3.30	3.00	0.873
I have positive feelings about buying products from Yassir Express. **(I2)**	3.50	4.00	0.893
I intend to buy the products via the Yassir Express application. **(I3)**	3.66	4.00	0.954

Source: SPSS data with reorganization by the authors

For the second variable, the third dimension (the conative dimension) represents a high degree of acceptance, with a mean of 3.66, a median value of 4.00 and a standard deviation of 0.954. This means that

there is a high intention to buy and use Yassir Express products and services. This means that there is a high intention to buy and use Yassir Express products and services.

4.3. Examination of the research hypotheses

The main objective of this study was to find out the impact of e-reputation on electronic purchase intention, and to do this we developed three research hypotheses to help us achieve this. The authors used the Chi-square test, a method widely used in marketing, as it allows us to see whether the two qualitative variables are related, such as an association, dependency, relationship, etc. ....

4.3.1. Test of hypothesis H1

In this hypothesis, we will investigate the relationship between the reliability of the Yassir Express application and customers' purchase intention.

Results of combining the two variables:

Table 5. Results of the Chi-square test and symmetrical measures for H1.

	Value	**Aprrox sign (bilateral)**		**Value**	**Aprrox sign (bilateral)**
Pearson chi-square	9.797	0.877	Phi	0.256	0.876
Likelihood ratio	10.118	0.860	V de Cramer	0.128	0.876
N of valid observation	150	11.14	N of valid observation	150	

Source: SPSS data with reorganization by the authors

After processing the results of our survey, we cross-tabulated the item reliability of the app and the purchase intentions of customers. The

result of Chi-square test shows that there is a relationship between reliability and purchase intention, with a Pearson Chi-square value of 0.877, clearly above the significance threshold of 0.05 for rejecting the null hypothesis.

The role of Cramer's V is to measure the strength of the link between the two variables, and it varies between 0 and 1. In the case of this first hypothesis, Cramer's V is 0.876, bearing in mind that this value must be greater than 0.6 to be able to interpret that there is a strong relationship. In this case, it means that there is a strong relationship between the reliability of the app and the intention to buy electronically. Based on these data, we can therefore confirm the existence of hypothesis H1.

4.3.2. Test of hypothesis H2

The second hypothesis concerns the reputation of the Yassir Express application and customers' intention to buy.

Results of combining the two variables:

Table 6. Results of the Chi-square test and symmetrical measures for H2.

	Value	**Aprrox sign (bilateral)**		**Value**	**Aprrox sign (bilateral)**
Pearson chi-square	14.693	0.547	Phi	0.313	0.547
Likelihood ratio	16.783	0.400	V de Cramer	0.156	0.547
N of valid observation	150		N of valid observation	150	

Source: SPSS data with reorganization.by the authors

For the second variable, the Pearson chi-square is 0.547, i.e., above the significant value of 0.05. Therefore, there is a relationship between these two variables.

For the Cramer V rating, we note that it is close to 0.5, in which case we confirm hypothesis H2, which is that the reputation of the Yassir Express application has a positive effect on the intention to purchase electronically. As a result, the better the electronic reputation of the company, the more likely customers are to want to proceed with the electronic purchasing process.

4.4.3. Test of hypothesis H3

The final hypothesis is that customer service has a positive impact on the intention of Yassir Express customers to buy online.

Table 7. Results of the Chi-square test and symmetrical measures for H3.

	Value	**Aprrox sign (bilateral)**		**Value**	**Aprrox sign (bilateral)**
Pearson chi-square	12.397	0.414	Phi	0.287	0.414
Likelihood ratio	13.563	0.329	V de Cramer	0.166	0.414
N of valid observation	150		N of valid observation	150	

Source: SPSS data with reorganization by the authors

Theoretically, there is a relationship between customer service and purchase intention. In our case, the Pearson value is well above the asymptotic significant value, 0.414> 0.05. As for the nature of this relationship, which will be determined by Cramer's V rating, it has an approximate significance of 0.414. This value is well below the average of 0.5, which distinguishes between the strength and weakness of a relationship.

Concerning the customer service of the Yassir Express application, we find that 40% of the population surveyed agrees with the assumption

that the Yassir customer service lives up to their expectations, while almost 10% disagree with this idea.

Table 8. Customer service in relation to customer expectations.

		Frequency	Percentage	Valid percentage	Cumulative percentage
Valid	No agreement	14	9.3	9.3	9.3
	Neutral	66	44.0	44.0	53.3
	Agreed	60	40.0	40.0	93.3
	Strongly agree	10	6.7	6.7	100
	Total	150	100	100	

Source: SPSS data with reorganization by the authors.

This proves that the nature of customer service has a positive or negative impact on purchase intentions. Based on this analysis, we reject the third hypothesis because we found that Yassir Express' customer service has a negative impact on customers' electronic purchasing intentions.

To summarize, the first and second hypotheses have been confirmed, namely that the perception of the reliability and quality of the Yassir Express mobile application has a positive impact on customers' intention to buy and that the reputation and communication of the Yassir Express mobile application have a positive impact on customers' intention to buy. The third hypothesis, that customer service has a strong and positive impact on intention to buy, has been rejected.

5. CONCLUSION

Through this study and the results obtained, we have found that e-reputation plays a very important role in shaping customers' intentions to buy electronically through its positive impact on their attitudes and feelings towards this mobile application.

Yassir Express has been able to build up a good brand image among customers and Internet users in general, which has enabled it to create a positive intention to buy and re-buy the various products offered by this

application. To an acceptable extent, this can be explained by the electronic reputation of the company, the ease with which its application can be used, the quality of the products and services it offers, and its respect for delivery deadlines. However, Yassir must make a greater effort to improve the quality of the customer service it offers because it does not meet the expectations of the people it serves.

On the other hand, social media are proving to be one of the main levers of a good electronic reputation, since a great presence on social networks and excellent media transparency will boost your online reputation positively and to a high degree.

In order to delve deeper into this area, and to better understand the relationship between e-reputation and e-purchase intention, we recommend a few avenues to explore, such as: Integrating other mediating variables into the relationship, including consumer engagement, customer experience and perceived value.

This study was carried out in Algeria, so making comparative studies between consumers from different environments is an effective way of better understanding intentions and their relationship with the image, since it is imperative that the cultural factor remains an essential determinant of consumer behaviour.

Application of the study to different sectors of activity, since behavioural intentions vary from one product to another, for example in the high-end sector.

Finally, artificial intelligence has become a reality in our time, and technological revolutions are taking place day by day with great speed. The authors suggest integrating these tools into future research in order to better understand the consumer and make the most of current market opportunities.

6. Bibliography list:

Alalwan, A. A., Rana, N. P., Dwivedi, Y. K., & Algharabat, R. (2017). Social media in marketing: A review and analysis of the existing literature. *Telematics and Informatics* , 1177-1190.

Aldrich, M. (2011). Online Shopping in the 1980s. *Annals of the History of Computing* , 57-61.

Bagozzi, R. P., & Yi, Y. (1988). On the evaluation of structural equation models. *Journal of the academy of marketing science* , 74-94.

Belk, R. W. (1974). An exploratory assessment of situational effects in buyer behavior. *Journal of marketing research* , 156-163.

Belkamel, A., Benhamza, A., & Texier, V. (2012). Questions from companies on e-reputation. *Association of E-Reputation Professionals* .

Boistel, P. (2014). Reputation: a concept to be defined. *Communication et oraganisation* , 211-224.

Boyd, B. K., Bergh, D. D., & Ketchen Jr, D. J. (2010). Reconsidering the reputation-performance relationship: A resource-based view. *Journal of management* , 588-609.

Caruana, A., Ramasashan, B., & Krentler, K. A. (2004). Corporate reputation, customer satisfaction, and customer loyalty: what is the relationship? *In H. E. Spotts(ed.), Proceeding: Developments in Marketing Science.* , 301.

Castellano, S., & Dutot, V. (2013). An analysis of e-reputation by analogy or contrast with reputation: A social media approach. *Revue française du Marketing* , 243.

Chen, N., & Yang, Y. (2021). The impact of customer experience on consumer purchase intention in cross-border E-commerce--Taking network structural embeddedness as mediator variable. *Journal of Retailing and Consumer Services* , 102344.

Darpy, D. (1997). Une variable médiatrice du report d'achat: la procrastination. *XIIIéme Congés de l'Association Française de Marketing.*

Davies, G., Chun, R., Da Silva, R. V., & Roper, S. (2001). The personification metaphor as a measurement approach for corporate reputation. *Corporate reputation review* , 113-127.
Dussart, A. (1983). Translation and communication problems. *Equivalences* , 41-48.
Dutot, V., & Castellano, S. (2015). Designing a measurement scale for e-reputation. *Corporate Reputation Review* , 294-313.
Fombrun, C. J., & Gardberg, N. (2000). Who's tops in corporate reputation? *Corporate reputation review* , 13-17.
Kalwani, M. U., & Silk, A. J. (1982). On the reliability and predictive validity of purchase intention measures. *Marketing Science* , 243-286.
Keller, K. L., & Aaker, D. A. (1998). The impact of corporate marketing on a company's brand extensions. *Corporate Reputation Review* , 356-378.
Kim, H. S., Choi, Y. S., & Shin, C. S. (2019). Relationship among restaurant owner's SNS marketing, trust, purchase intention, and word of mouth intention. *Journal of Distribution Science* , 27-38.
Laroche, M., Habibi, M. R., & Richard, M. O. (2013). To be or not to be in social media: How brand loyalty is affected by social media? *International Journal Of Information Mnagement* , 76-82.
O'Shaughnessy, J. (1992). Explaining buyer behavior: Central concepts and philosophy of science issues. *Oxford University Press on Demand* .
Rao, H. (1994). The social construction of reputation: Certification contests, legitimation, and the survival of organizations in the American automobile industry: 1895-1912. *Strategic management journal* , 29-44.
Roussel, M. A., & Bergeron, J. (2012). Les facteurs qui influencent les intentions d'achat des clients dans le secteur des services financiers. *Doctoral dissertation, Université du Québec à Montreal.*
Ryu, G., & Feick, L. (2007). A Penny for Your Thoughts: Referral Reward Programs and Referral Likelihood. *Journal of Marketing* , 84-94.
Yassir. (s.d.). *Yassir*. Récupéré sur https://www.yassir.com/
Zwass, V. (1998). Structure and macro-level impacts of electronic commerce: from technological infrastructure to electronic marketplace. *Emerging Information Technologies* .

Revue des additions économiques | **Volume: 07 / N°: 02 (2023), pp 703-720**

L'interférence des facteurs de production au sein des entreprises algériennes : la productivité est-elle stimulée ?
The interference of production factors within Algerian companies: is productivity stimulated?

GANA Brahim [*], Laboratoire d'Économie et Développement, FSECSG, Université de Bejaia (Algérie), brahim.gana@univ-bejaia.dz
HANI Lamine, Laboratoire d'Économie et Développement, FSECSG, Université de Bejaia (Algérie), lamine.hani@univ-bejaia.dz

Reçu le:19/04/2023 *Accepté le:29/09/2023* *Publié le:.28/12/2023*

Résumé :

L'objectif principal de cet article est d'étudier l'implication des facteurs de production(le capital et le travail) dans la productivité des entreprises algériennes. La méthodologie de ce travail s'appuie sur une étude quantitative à travers l'analyse des interférences entre la valeur ajoutée, le coefficient du capital et la productivité du travail. Les résultats de nos analyses montrent que la faible productivité des entreprises est à l'origine de la faible interférence des facteurs de production et qui pourrait s'interpréter par l'inefficacité du capital investi et par l'instabilité de la productivité du travail.

Mots clés : L'efficacité du capital ; valeur ajoutée, Emploi, productivité.
Jel Classification Codes : D24, E22, J23, O47

Abstract:

The main purpose of this article is to study the involvement of production factors (capital and labor) in productivity of Algerian companies. Our methodology is based on a quantitative study through the analysis of interferences between added value, the capital coefficient and labor productivity.

[*] ***Auteur correspondant***

The results of our analyzes show that the low productivity of companies is at the origin of the weak interference production factors which could be interpreted by the inefficiency of the capital invested and by the instability of labor productivity.

Keywords: capital efficiency; added value, employment; productivity.
Jel Classification Codes : D24, E22, J23, O47

1. Introduction :

Le rôle des facteurs de production dans l'accroissement de la productivité des entreprises, la création des emplois et des richesses a une importance cruciale dans une économie. En effet, une productivité stable conduit à des économies plus équilibrées, à une croissance économique durable et une redistribution des ressources intersectorielles, des activités à faible productivité vers les activités à plus forte productivité. Les entreprises les plus stables, en termes de productivité, ont une production moins volatile, tandis qu'une plus faible stabilité de la productivité est associée à une plus grande incertitude économique et à une faible perspective de croissance à long terme.

La littérature sur la théorie de la croissance souligne également l'importance du progrès technique et l'innovation dans l'accumulation du capital ce qui explique une grande part de l'amélioration de la productivité. De tels arguments sont, sur le plan pratique, bien fondés et un nombre important des pays industrialisés d'aujourd'hui ont opéré des transformations structurelles dans leurs économies.

Tenant compte de ces évolutions théoriques, l'objectif de cet article est d'analyser l'interférence des facteurs de production et la productivité au sein des entreprises algériennes. Donc, l'article que nous proposons a pour principale finalité de répondre à la question principale suivante : l'interférence des facteurs de production est-elle suffisamment efficace pour stimuler la productivité des entreprises algériennes ?

Partant de l'aspect théorique selon lequel une allocation efficace des facteurs de production (le capital, le travail, le progrès technique et

l'innovation), constitue le principal stimulant de la productivité des entreprises, nous formulons les deux hypothèses suivantes :

- La première hypothèse qui sous entend ce travail, est que la productivité des entreprises algériennes est stimulée par la dynamique interne des facteurs de production. Cette dynamique est expliquée par la création des emplois nouveaux et des valeurs ajoutées stables.
- La seconde hypothèse, relate le caractère complexe en matière d'interférence des facteurs de production et la productivité des entreprises algériennes. Ceci, semble suivre un schéma structurel, marqué par des investissements massifs, issues de la rente pétrolière et gazière, qui altèrent la redistribution des ressources intersectorielles et impactent négativement l'efficacité du capital investi.

Pour mener à bien notre analyse, répondre à la problématique et vérifier les hypothèses, nous avons opté à une démarche méthodologique basée sur le développement d'une série de mesures quantitatives qui sont liées à la productivité du travail, à la croissance de l'emploi et au coefficient du capital. Ces mesures seront susceptibles de fournir des informations pertinentes concernant l'interférence des facteurs de production au sein des entreprises algériennes en lien avec la productivité du travail. Afin de consolider notre analyse, trois points essentiels seront développés :

- Le premier point présentera l'aspect théorique du rôle des facteurs de production dans la croissance et la création des richesses.
- Le deuxième point permettra de cerner les contributions des différents secteurs économiques des entreprises algériennes en matière de valeurs ajoutées, des emplois crées et de la productivité du travail. La période d'étude considérée est de 2001 à 2021.
- Une analyse qui débouchera, dans un troisième point, sur le développement de mesures originales relatives à la productivité du travail et au coefficient de capital. Ce dernier point nous permettra aussi de déduire l'efficacité de l'investissement, l'interdépendance des valeurs

ajoutées et des emplois pour stimuler la productivité des différents secteurs économiques.

2. Les facteurs de production, la productivité et la croissance économique : Les aspects théoriques

En se référant à la littérature économique, nous remarquons qu'il existe une large discussion sur le rôle des facteurs de production dans la création des richesses et la croissance de la production des entreprises. On peut faire remonter à la richesse des nations (1776) d'Adam Smith, la thèse selon laquelle la productivité d'une entreprise s'accroit avec le volume de sa production. Le fondement en est l'accroissement de la division du travail et l'intensité de la spécialisation des tâches qui permet une hausse de la souplesse de chaque travailleur qui n'a plus à réaliser qu'un nombre limité d'activité, "l'exemple fameux est celui de manufacture d'épingles d'Adam Smith). Ainsi, selon ce raisonnement, un enrichissement sans fin devient possible : plus la société s'enrichit, plus la division du travail s'accroit, plus la productivité se stimule et plus la croissance devient forte. Cette thèse sera reprise ultérieurement par deux autres économistes : (Young, 1928) et (Nurkse, 1952). Pour ces derniers, la division du travail dépend de l'étendu du marché. Ainsi, une expansion coordonnée de l'ensemble des activités productives pourrait être rentable pour l'ensemble de l'économie. Dans cette optique d'analyse, la théorie économique rajoute un facteur supplémentaire très enrichissant, que nous retrouvons dans le modèle de (Romer, 1987) . Il s'agit des externalités technologiques qui proviennent de l'accumulation de deux facteurs distincts : concernant le premier facteur, l'accent est mis sur l'existence de complémentarités entre firmes et activités, ce qui reprend implicitement le capital physique comme élément clé de cette complémentarité. Le deuxième facteur qui est plus original, provient de "la diffusion de la connaissance" : en accumulant du capital, l'entreprise accumule en même temps des connaissances à travers l'apprentissage par la pratique (Learning by doing), du fait de la circulation de l'information entre les firmes. Il faut aussi préciser que dans un autre article, (Romer P. , 1990) montre que le progrès technique est à l'origine de la croissance économique ; le progrès technique soutient l'accumulation du capital et la combinaison de

ces deux facteurs explique une grande part de la productivité. Il est aussi nécessaire de noter que la nouveauté majeure dans les travaux de Römer, depuis les années 90, parait justement être mis l'accent sur l'importance de l'innovation, en relation directe avec l'approche Schumpétérienne.

Sur le plan pratique, cette productivité est attribuée aux principaux secteurs économiques dont les facteurs de production deviennent impératifs pour accroître la quantité et la qualité des emplois (Schott, 2004). Ainsi, pour favoriser une croissance durable, il est indispensable de "passer des emplois à faible productivité, que l'on trouve principalement dans certains secteurs économique, à des emplois à plus forte productivité" (OCDE-OMC, 2020). Cet effet de remplacement des emplois ne se manifeste que par l'intermédiaire du montant des ressources alloué à la recherche et à l'innovation (Howitt, 1992).

Certains auteurs qui ont traité les implications des entreprises dans la création de valeur ajoutée et de l'emploi, ont attribué aux PME un rôle important au-delà des entreprises de grande taille (Filiztekin, 2005). Ainsi, malgré leurs ressources financière limitées, pour faire face à la concurrence, le niveau élevé de leur productivité s'explique par la capacité des entrepreneurs qui intègrent "sans cesse des connaissances, des compétences et des ressources stratégiques, humaines et financières", (Nekka, 2011).

3. Les apports des principaux secteurs économiques à la création des valeurs ajoutées et à la croissance de l'emploi : le cas des entreprises algériennes

3.1. La création des valeurs ajoutées

Comme c'est indiqué dans le tableau 1 et le graphique 1 ci dessous, la valeur ajoutée du secteur pétrolier comparativement à l'ensemble des secteurs économiques reste significative tout au long de la période 2000 à 2014. En moyenne la part des hydrocarbures représente 45%, bien qu'elle diminue progressivement de 45 % à 25% entre 2014 et 2021 (Données ONS). Hors secteur des hydrocarbures, cinq secteurs qui jouent un rôle

important dans la création des richesses : l'agriculture, le BTP, le commerce, le transport et communication et les services.

Durant l'année 2021, leurs parts respectives dans la valeur ajoutée totale de l'économie sont de 16.9%, 15.10%, 13.56%, 12.73% et 5.4% (données ONS). Au total, les valeurs ajoutées des cinq secteurs représentent selon les périodes entre 60% et 70% de la richesse créée.

Durant la dernière période 2014/2020, qui a été marquée par un double choc, liée principalement au contre choc pétrolier et les mesures de confinement suite à la pandémie de Covid 19, tous les secteurs d'activité ont connu une contraction.

Les secteurs publics les plus touchés par la Covid-19 comprennent l'industrie des hydrocarbures (contraction de –8,5 % en glissement annuel au deuxième trimestre de 2020 contre un recul de –3,1 % au premier trimestre de 2020) (BM, 2020) .

Tableau 1 : Évolution des valeurs ajoutées des principaux secteurs économiques en Algérie en % du total des valeurs ajoutées

	VA Hydrocarbures	VA Agriculture	VA Commerce	VA transport communication	VA Service	VA BTPH
2000/ 2004	42.8	11.7	13.1	9.4	3.9	9.4
2005/ 2009	49.7	9.2	11.6	9.9	0.033	9.4
2010/ 2014	41.5	11.7	13.9	10.4	0.039	12.0
2015/ 2019	25.8	15.8	16.3	13.7	0.054	15.0
2020	19.0	19.2	14.7	15.1	0.058	16.9
2021	27.9	16.9	13.6	12.7	0.054	15.1

Source : Réalisé par nos mêmes, données statistique ONS : Rétrospective des comptes économiques.

Graphique 1 : **Évolution des valeurs ajoutées des secteurs économiques en Algérie**

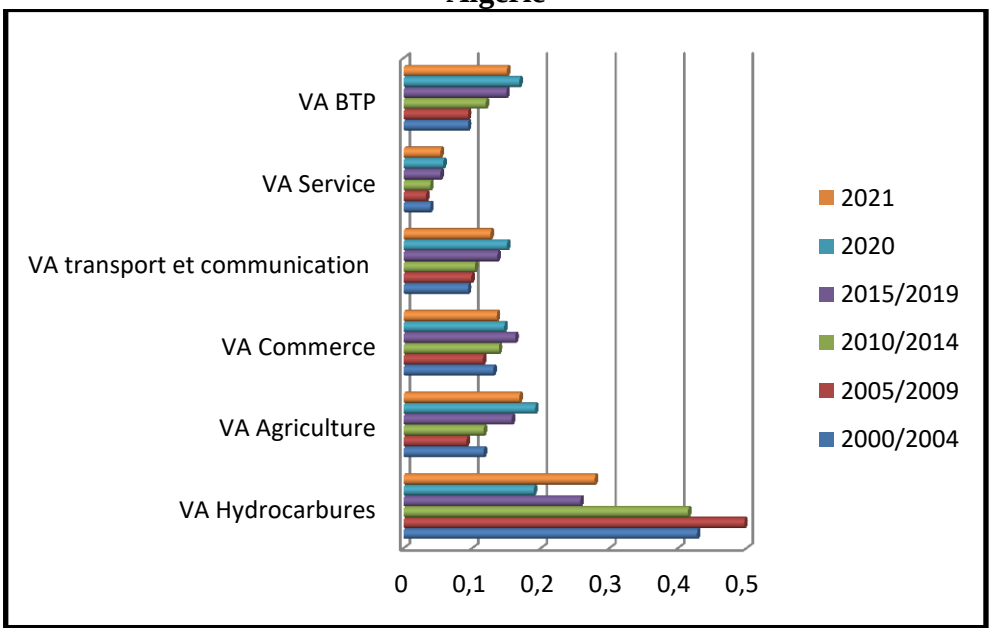

Source : réalisé par nous même (statistiques ONS)

Cependant, les contributions de ces secteurs (BTP, Services, Transport et communication, Commerce, Agriculture, Hydrocarbures) en termes de valeurs ajoutées, signalent une répartition non homogène et une relation inverse se trace selon le constat suivant : les périodes où la valeur ajoutée des hydrocarbures se développe (exemple, les périodes de 2000/2004, 2005/2009, 2010/2014), les valeurs ajoutées des autres secteurs se contractent et vice versa lorsque la valeur ajoutée des hydrocarbures baisse (exemple la dernière période de 2015/2021).

3.2. Les apports des entreprises algériennes à la création de l'emploi

Selon l'étude de l'organisation internationale du travail (OIT, 2019), "les secteurs où l'emploi s'est le plus développé ces dernières décennies sont tous en rapport avec les services, la construction, les services (publics) non marchands mais surtout de nombreux services marchands".

Nous allons, dans ce qui suit, examiner les efforts consentis par les entreprises algériennes concernant la création de l'emploi et la valeur ajoutée. Pour ce faire, nous focaliserons notre analyse sur : (1) le taux de croissance de l'emploi ; (2) le taux de croissance de la valeur ajoutée ; (3) la comparaison entre les deux taux.

- **Taux de croissance de l'emploi**

Cette étude empirique est basée sur la mesure de la croissance de l'emploi que nous déterminerons à l'aide des données statistiques tirées à partir des bulletins statistiques du ministère de la PME et de l'Office National des Statistiques (ONS). Elles concernent l'emploi réalisé par secteurs et par projet d'investissement déclaré auprès de l'Agence National du Développement de l'Investissement (ANDI). Nous avons, donc, reconstitué une série annuelle de la progression de l'emploi sur la période (2001 à 2021), comme suit :

Tableau 2 : L'évolution de l'emploi en Algérie (2001/2021)

	Transport	BTH	Industrie	Services	tourisme	Agriculture
2001/2005	14866	14321	16058	8685	1077	2596
2005/2009	41603	15320	19664	10735	1869	2807
2010/2015	15425	19754	26396	13902	2442	2804
2016/2020	4060	10175	70774	9474	13037	4238
2001/2021	19285	22967	42635	13130	6582	4447

Source : établi par nous-mêmes à partir des données statistiques du ministère de la PME et ONS

Afin de mesure la croissance de l'emploi, nous adaptons la formule suivante :

$$g_{Emp} = \frac{EMP^{i}{}_{n} - EMP^{i}{}_{n-1}}{0{,}5.\,(EMP^{i}{}_{n} + EMP^{i}{}_{n-1})}$$

Cette mesure de la croissance est tirée à partir des travaux de (Johanson et al., 1999), avec :

- ✓ L'indice i représente chaque secteur d'activité économique. Dans notre cas d'étude, nous nous intéresserons aux secteurs d'activité suivants : Agriculture, transport, services, industrie, commerce et tourisme.
- ✓ EMP le nombre d'emploi réalisé à chaque période
- ✓ g_E est le taux de croissance de l'emploi

Les résultats de nos calculs sont exposés dans le graphique suivant.

Graphique 2 : Taux de croissance de l'emploi des différents secteurs économiques en Algérie

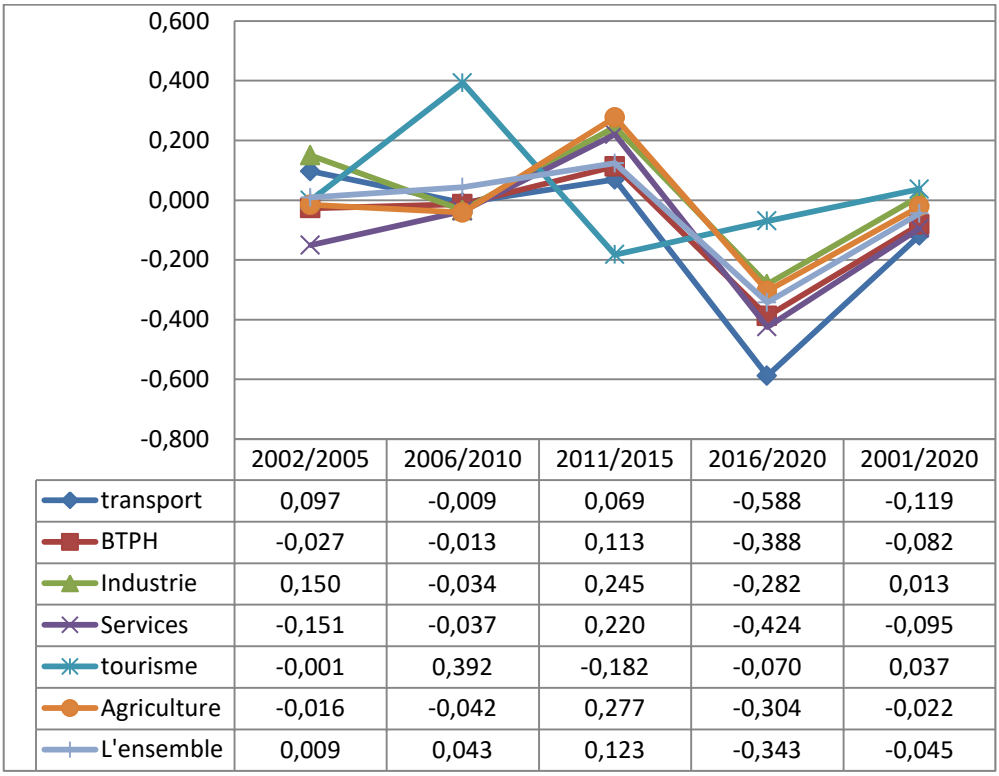

	2002/2005	2006/2010	2011/2015	2016/2020	2001/2020
transport	0,097	-0,009	0,069	-0,588	-0,119
BTPH	-0,027	-0,013	0,113	-0,388	-0,082
Industrie	0,150	-0,034	0,245	-0,282	0,013
Services	-0,151	-0,037	0,220	-0,424	-0,095
tourisme	-0,001	0,392	-0,182	-0,070	0,037
Agriculture	-0,016	-0,042	0,277	-0,304	-0,022
L'ensemble	0,009	0,043	0,123	-0,343	-0,045

Source : réalisé par nous-mêmes à l'aide des données statistiques du ministère de la PME et de l'Office National des Statistiques (ONS).

Les résultats du graphique précédent montrent que, sur la période 2001/2020, une croissance irrégulière de l'emploi a été constatée. Selon les périodes, nous relevons le constat suivant :

Sur la période 2002/2015, le rythme de création d'emploi s'est progressé d'une manière irrégulière entre les secteurs et la croissance globale de l'emploi, tout secteur confondu, s'est légèrement progressée : elle passe de 0.9% en moyenne annuelle sur la période 2002/2005, à 4.3 % durant la période 2006/2010, pour atteindre 12.3% entre 2011/2015, correspondant à la création de 38387 emplois .

Cette croissance peut être expliquée par la nature irrégulière de l'emploi généré. Elle est peut être aussi le fruit des différents dispositifs d'appui mises à la disposition des entreprises par le gouvernement, depuis l'année 2001.

En effet, depuis le début des années 2000, plusieurs fonds d'investissements et dispositifs ont été engagés pour diversifier les activités des entreprises, promouvoir l'investissement privé et accroitre l'emploi.

Ces dispositifs concernent, notamment, la création de l'agence nationale de développement de l'investissement, initialement APSI, dont la mission principale est la facilitation et l'accompagnement de l'investissement. Création d'un Fonds de Garantie des prêts bancaires accordés aux PME (FGAR).

Du fait des contraintes posées par le financement des investissements dans la PME, une Caisse de Garantie des Crédits d'Investissements (CGCI) a été instituée. Des soutiens financiers sont, aussi, accordés à la micro entreprise dont le développement est recherché par les pouvoirs publics .....

- **Comparaison entre le taux de croissance de l'emploi et celui de la valeur ajoutée**

Les résultats du graphique 3 suivant montrent que le taux de croissance de l'emploi, relatif aux six secteurs économiques de l'étude, comparativement au taux de croissance de la valeur ajoutée, est marqué par une tendance baissière (notamment durant la période 2001 à 2009). Cette évolution irrégulière est principalement liée à l'expansion de l'emploi non permanent et par le fait que la croissance provient des secteurs à faible

productivité et qui produisent des biens non échangeables et sans effets notables sur la valeur ajoutée" (Talahite, 2008).

Graphique 3 : comparaison entre le taux de croissance de l'emploi et celui de la valeur ajoutée en Algérie

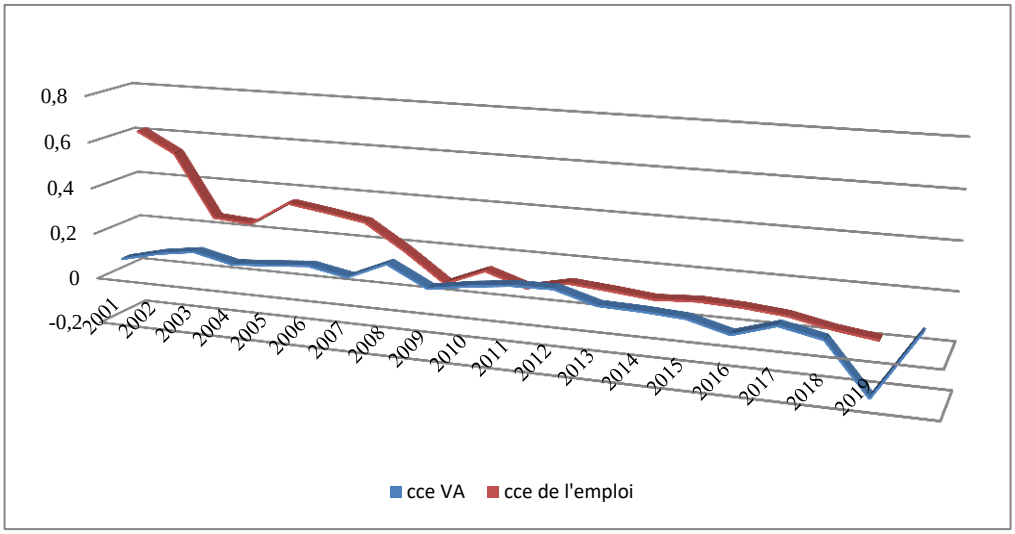

Source : Réalisé par nous-mêmes à l'aide des données statistiques du ministère de la PME et de l'Office National des Statistiques (ONS).

Durant la période 2010/2020 l'écart de croissance entre la valeur ajoutée est l'emploi est resté stable, ce qui rend nécessaire l'étude de la productivité de l'emploi et son évolution.

4. Les apports des entreprises à la productivité du travail et à la rentabilité des investissements

4.1. La productivité de travail et son évolution

Étant donné que la productivité de travail constitue une mesure de l'efficacité productive de l'emploi. Nous tenterons, dans la suite de cet article, de comparer la valeur ajoutée en rapport avec l'effectif - emploi pour chaque secteur d'activité. Ainsi, dans l'objectif de suivre l'évolution de l'emploi et sa contribution à la valeur ajoutée, nous comparerons l'efficacité

marginale de la productivité avec la productivité moyenne. Les résultats de nos calculs sont indiqués, comme suit :

Tableau 3 : productivité moyenne et marginale de l'emploi

	Agriculture		Services		Industrie		BTPH		Transport	
	(ΔVA) /ΔL	VA/L	(ΔVA) /ΔL	VA/L	(ΔVA) /ΔL	VA/L	(ΔVA) /ΔL	VA/L	(ΔVA) /ΔL	VA/L
2001/ 2005	0.868	0.19	-0.002	0.021	-0.055	0.02	0.160	0.03	-0.028	0.038
2006/ 2010	0.325	0.53	0.020	0.023	-0.009	0.02	0.003	0.04	0.002	0.033
2011/ 2015	0.040	0.49	-0.017	0.040	-0.011	0.02	0.061	0.05	0.025	0.086
2016/ 2020	-0.009	0.58	0.009	0.091	0.000	0.01	-0.139	0.19	-1.631	1.068
2001/ 2021	0.292	0.44	0.002	0.041	-0.018	0.02	0.022	0.07	-0.361	0.266

Source : réalisé par nos mêmes à partir des données de l'ANDI et les bulletins statistiques de ministère de la PME.

- ✓ (VA/L) : représente la productivité de travail qui est mesurée par le rapport entre la valeur ajoutée produite et la quantité du travail utilisée.
- ✓ (ΔVA/ΔL) : représente la productivité marginale du travail qui indique la rentabilité attendue qu'apporterait le recrutement d'un employé supplémentaire

La productivité, durant la période 2001-2021, a évolué d'une façon inégale pour l'ensemble des secteurs, avec un taux de 26.6% pour le secteur du transport, 7.3% pour BTPH, 1.9% pour l'industrie, 4.1% pour les services et 43.8% pour l'agriculture.

La productivité du secteur de l'industrie a connu une régression, passant d'une moyenne de 2.3% durant la période 2001/ 2005 à 1.6% entre

2011 et 2015 pour atteindre une moyenne de 1.4% entre 2016 et 2020 (nos calculs). Cette baisse de la productivité du travail industriel s'explique, en principe, par la création des emplois qui est sans incidence sur la hausse de la valeur ajoutée.

Parallèlement au secteur de l'industrie, les quatre autres secteurs (transport, BTPH, services et agriculture) ont connu une évolution instable de leur productivité du travail tout au long de la période d'étude, avec des oscillations importantes pour le secteur de l'agriculture, ce constat confirme l'irrégularité des emplois engendrés.

4.2. Le coefficient du capital et l'efficacité du capital investi

Dans le contexte de cet article, nous mesurons l'efficacité du capital par la définition du coefficient de capital. Ce coefficient est censé traduire l'efficacité de l'investissement, lorsque l'économie est stable, en termes de production réalisée. Nous écrivons, dans notre cas d'étude, la relation entre l'investissement et la valeur ajoutée des entreprises, comme suit :

$$coef = \frac{K_t - K_{t-1}}{VA_t - VA_{t-1}} = \frac{I}{VA_t - VA_{t-1}} \dots\dots (1)$$

En divisant par la VA, la relation 1, on obtient :

$$coef = \frac{I/VA}{(VA - VA_{t-1})/VA} = \frac{{}^{I}/_{VA}}{g} \dots\dots (2)$$

Expression dans laquelle :

- ✓ Coef mesure le coefficient du capital ;
- ✓ VA est la valeur ajoutée des secteurs économiques ;
- ✓ I est l'investissement annuel ;
- ✓ g est le taux de croissance de la VA.

Les résultats synthétiques de nos calculs montrent que la valeur ajoutée, le coefficient marginal du capital et le taux d'investissement par secteurs d'activité ont évolué, en moyenne, durant la période 2001/2020, comme suit :

Graphique 4 : Comparaison entre le coefficient du capital le taux d'investissement et la croissance de la valeur ajoutée en Algérie

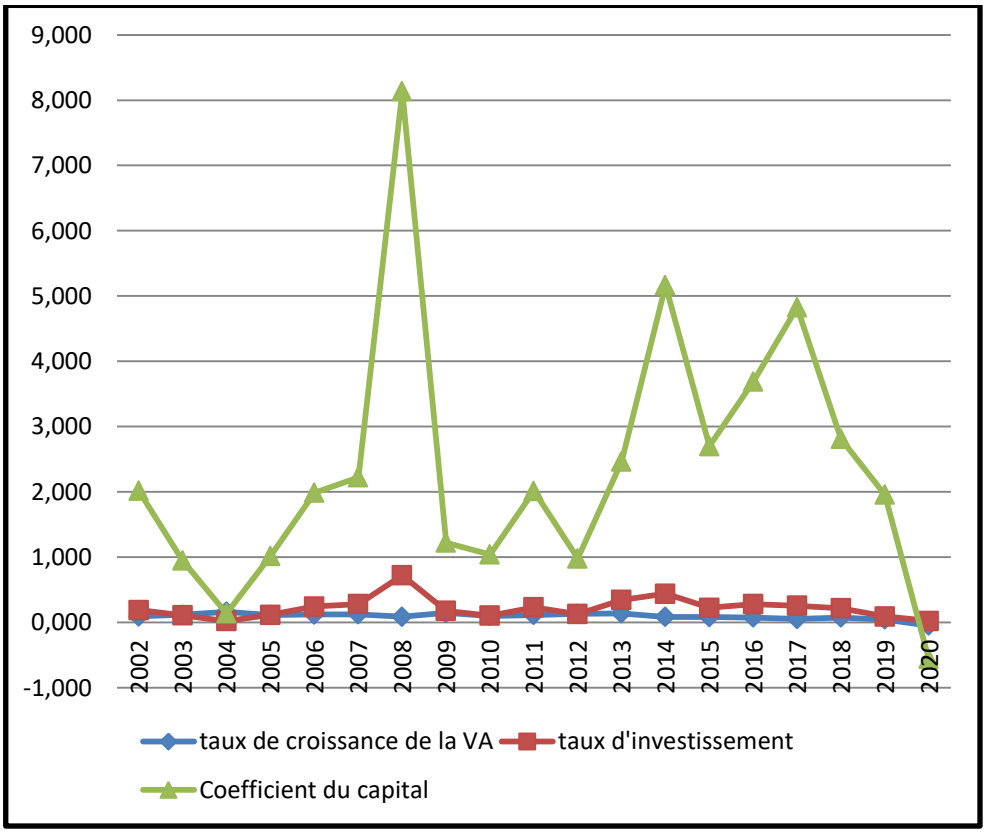

Source : réalisé par nos mêmes à partir des données de l'ANDI et les bulletins statistiques du ministère de la PME.

Sur la période 2002/2020, en moyenne et pour l'ensemble des secteurs économiques, le coefficient du capital, qui est mesuré par le rapport entre le taux d'investissement et celui de la valeur ajoutée, a connu trois pics importants : le premier pic en 2008, le deuxième pic en 2014 et le troisième pic en 2017. Ces résultats montrent que la hausse du coefficient du capital durant ces périodes s'explique par des fluctuations cycliques, marquées par la succession de différentes crises : la crise financière de 2008 ; le contre choc pétrolier de 2014 et l'épuisement du Fonds de Régulation des Recettes

(FRR) en 2017 qui était suivi par le financement non conventionnel. Pourtant ce dernier n'a pas été destiné à l'investissement, mais à combler des déficits budgétaires causés par des dépense publiques qui ont été mobilisées pour la réalisation des grands projets dans l'infrastructure et l'accomplissement du programme de soutien à la croissance.

En effet, la dépression brutale des prix pétroliers mondiaux qui sont passés d'un niveau supérieur à 100 USD/Baril à une moyenne de 50 à 60 USD, durant la période 2014/2020, ont été suivis par une chute vertigineuse de la valeur ajoutée de l'ensemble des secteurs économiques. Les effets délétères de ce choc conjoncturel étaient déjà fortement prégnants sur le taux de l'investissement et ne sont sans doute pas hétérogènes aux fortes perturbations qui ont marqués le coefficient du capital depuis 2002 à nos jours.

5. CONCLUSION

L'une des causes de la stimulation de la productivité dans une économie réside dans la combinaison efficace des facteurs de production. Pour cerner cette interférence, dans cet article, nous avons considéré que la création des richesses dans une économie doit être ajustée à l'efficacité des facteurs de production. Les résultats des estimations effectués sur le cas des entreprises algériennes ont montré que :

- ✓ durant la période (2001/2021), malgré les efforts fournis par les entreprises algériennes, tout secteur confondu, la valeur ajoutée créée et l'emploi généré ne coordonne pas pour maintenir un taux de croissance durable et équilibré. Ce constat est confirmé par l'évolution irrégulière de l'emploi, du coefficient du capital et de la productivité moyenne et marginale.
- ✓ Durant la dernière période 2016/2021, qui a été marquée par la pandémie et une chute des prix des hydrocarbures, les résultats de l'étude montrent que tous les secteurs d'activité ont connu une rétraction. La productivité du secteur des transports a affiché une valeur record (106.8%),

ce qui explique une contraction massive de l'emploi dans ce secteur, ce qui a tiré le ratio de la productivité (VA/L) vers le haut.

Lors du développement de cet article, nous avons déduit que la productivité des entreprises algériennes est entravée par un nombre d'obstacles qui freinent la transition vers une structure plus variée de la production nationale. L'un de ces facteurs est l'instabilité des ressources majoritairement tributaires à la rente pétrolière et gazière. Après avoir étudié quelques indicateurs de mesure relatifs à la productivité et au coefficient du capital, nous avons remarqué que la productivité est marquée par une faible interférence des facteurs de production, une instabilité de l'emploi et la croissance demeure non soutenue.

Ainsi, la productivité des entreprises est précédée par une faible interaction des facteurs de production des différents secteurs économiques. Ces derniers opèrent isolement avec une faible interférence entre les facteurs de production impliqués. De ce fait, l'évolution de la productivité des entreprises algériennes ne reflète pas la dynamique de la transformation structurelle, car la stimulation de la productivité est conditionnée par une redistribution régulière des ressources, une fluidité des facteurs de production, une cadence rythmée du progrès technique et de l'innovation.

Concernant la productivité marginale, nous avons constaté qu'elle est inférieure à la productivité moyenne et parfois négative. Ce résultat montre que l'unité de la valeur ajoutée créée, suite à un poste de travail supplémentaire, a progressé avec un taux décroissant. Ce constat et valable pour tous les secteurs d'activité et suggère une croissance fictive de l'emploi. *Néanmoins, cette évolution de la productivité est susceptible de plusieurs* types d'interprétation :

- ✓ Elle pourrait refléter une baisse du rythme de progrès technique dans les différents secteurs d'activité économique ;
- ✓ Elle pourrait aussi s'interpréter par une évolution fictive de l'emploi qui est sans incidence notable sur la création de la valeur ajoutée ;
- ✓ Elle pourrait s'interpréter aussi par un fléchissent continu des gains de productivité, suite à l'inefficacité des facteurs de production.

6. Bibliographie

Aghion Philippe and Peter Howitt (1992), A Model of Growth Through Creative Destruction, *Econometrica* , March 1992, pp. 323-351.

Avinash K. Dixit and Stiglitz, Joseph E., (1977), Monopolistic Competition and Optimum Product Diversity. *The American Economic Review*, Juin 1977, pp. 297-308.iale

Banque mondiale (2020), Note de conjoncture de l'Algérie -auromne 2020: Traverser la pandémie de COVID-19, engager les réformes structurelles,07 janvier 2021

Ethier, Wilfred (1982), National and International Returns to Scale in the Modern Theory of International Trade, *The American Economic Review*, Juin 1982, pp. 389-405.

Erzan Refik et Filiztekin Alpay (2005), "Does Size Matter in growth, productivity, Employment, and vulnerability/flexibility in Turkish Manufacturing ?", Turkish studies, Vol.6, N.1, PP.113-126

Nekka, Hadj et Aliouet Boualem (2011), Identité, valeurs et légitimité au sein des pme algeriennes: une approche conventionaliste de leur reussite en milieu. *Business Management Review*, pp. 48-71.

Nurkse Ragnar (1952), "Some International Aspects of the Problem of Economic Development", *The American Economic Review* .

OCDE/OMC (2020), Panorama de l'Aide pour le commerce 2019 : Soutenir la diversification et l'autonomisation économiques.

https://doi.org/10.1787/18ea27d8-en

ONS (2022), Rétrospective des comptes économiques, entre 2000 et 2021.

Organisation Internationale du Travail (2019), Emploi et questions sociales dans le monde: tendances 2019, OIT, Genève.

Romer Paul M. (1987), Growth Based on Increasing Returns Due to Specialization, *The American Economic Review , 77* (2), pp. 56-62.

Romer Paul M. (1990), Endogenous Technological Change, *Journal of Political Economy*, pp. 71-102.

Schott Peter K. (2004), Across-Product Versus Within-Product Specialization in International Trade, *The Quarterly Journal of Economics*, Volume 119, Issue 2, pp. 647–678.

Talahite Fatiha et Bouklia-Hassane Rafik. (2008), Marché du travail, régulation et croissance économique en Algérie, halshs-00203654